خلاصة شروح الألفية

كتبها

د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب

الجزء الأول

مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع

خلاصة

شرح الألفية

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُحَقِّقِ

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

الناشر

مؤسسة دار البلاغة للنشر والتوزيع
الكويت
www.dr-alkhateeb.com

هاتف: ٩٩٦٦١٦٧٢ (٩٦٥)

خلاصة

شروح الألفية

كتبها

د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب

الجزء الأول

مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع

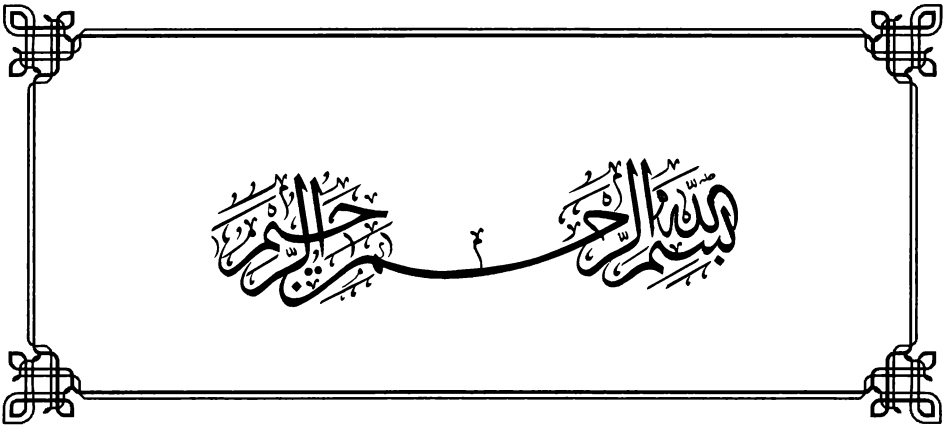
بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة الخلاصة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين ، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ سيِّد ا لمرسلين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وبَعْدُ ،

فإنّ صلتي بألفيَّة ابن مالك تعود إلىٰ السنوات الأولىٰ من فواتح طلب العلم ، حيثُ كانت البداية في حفظ الآجرُّوميَّة ، وقراءة بعض الشروح عليها ، ثم انتقلت إلىٰ الألفيَّة في المرحلة المتوسطة ، فحفظت عدداً من أبوابها ، وكان والدي - ﷺ - يشرح لي هذه الأبواب شرحاً بسيطاً يناسب العمر الذي بلغته ، ولا يخرج عن حدود ظاهر البيت ، وبيان مفرداته ، والمعنىٰ العام الذي يُفْهَمُ منه ، دون الدخول في التفصيل والتفريع .

وتابعتُ بعد ذلك الحفظ ، وقراءة الشروح حتىٰ استوفيتُ الإحاطة بها ، أو قاربتُ ذلك .

وانتهيتُ من هذه المتابعة إلىٰ أنَّ سبيل النفع بها من طلبة العلم يتطلَّبُ إخراج متنٍ محكَم الضبط بعد أَنْ رأيتُ ما بين يديّ من الطبعات متباينة من حيث الجودةُ ، والأخطاءُ في الضبط ؛ إذ تولَّىٰ إخراجها في الغالب غير أهل الاختصاص من تُجّار الكُتُب ، أو ممَّن تَصَدَّىٰ لضبط هذا المتن وهو غير مُحْكِمٍ له ، فأخرجت الطبعة الأولىٰ في عام/ ٢٠٠٦ ، ثم ثَنَّيْتُ بطبعةٍ أخرىٰ في عام/٢٠١١ .

وقد زوَّدْتُ الطبعة الثانية بتعليقاتٍ وقعتُ عليها في المتون والشروح ، تنفع القُرّاء وطُلَّاب العِلم ممَّن أراد أن يستزيد من ذلك .

وأقمتُ عدداً من الدورات في مراكز علميّة في دولة الكويت شرحت فيها هذا

المتن، وكان الإقبال على هذا الشرح ظاهراً، والرغبة فيه غامرة غالبة. ثم كثر الطلب من الدّارسين لإخراج شرح جامع لفضائل الشروح المختلفة مما بين أيدي الناس، فأجريتُ تجربة على ذلك في «مركز ساعد أخاك المسلم» شرحتُ فيها بعض الأبواب شرحاً مُفَصَّلاً مُستعيناً بعدد من الشروح، فكان رَجْعُها طيباً، ولاقى اسْتحساناً وثناءً.

قررتُ بعد ذلك إخراج هذا الكتاب تحت عنوان «خلاصة شروح الخلاصة»، ثم بدا لي أنَّ بعض الدارسين قد لا يدرك مَرْمَى هذه التسمية، فغيَّرت ذلك إلى «خلاصة شروح الأَلْفِية» بالاسم الصريح لهذا المتن.

وفي سبيل وضع هذا الشرح الجامع بدأتُ بقراءة ما بين يديَّ من الشروح القديمة مرة أخرى، ومضيتُ أستشرفُ ما فيها، ووضعتُ تعليقاتٍ عليها، وقارنت بينها، فبدت لي هذه الشروح على ثلاث مراتب:

* شروح مختصرة لا تتجاوز بيان مفردات الأبيات إلَّا قليلاً كشرح السيوطي.

* وشروح فيها تفصيل ونقد وتعليق، وإعادة نظم لبعض الأبيات، كشرح الشَّاطِبي، وهو أوسع الشروح.

* وشروح تخرجُ عن حدود ما ذُكِر في الأبيات إلى شرح الأبواب النحوية كما جَرَت عادة النحويين في مؤلفاتهم في هذا العلم كما فعل ابن هشام في «أوضح المسالك».

ووضعتُ خطَّة العمل على تقدير أني إذا وجدت نصّاً محكَمَ البيان أخذتُ به، وأَحَلْتُ على المراجع الأخرى، وإذا لم أجد ذلك لَخَّصْتُ الباب، وجمعت من فضائل هذه الشروح في عملي ما استطعت لإخراج شرحٍ كافٍ شافٍ يحقّق المطلوب إن شاء الله تعالى.

وأضفتُ إلىٰ ذلك:

* ذكر الخلاف في ضبط أبيات هذا المتن.

* وأشرتُ إلىٰ ما زاد عن المتن الذي في أيدي الناس.

* ذكرتُ ما جاء في بعض الأبيات من إعادة النظم عند الشرّاح رغبةً في الإحكام وحُسْن البيان.

* وضعت إحالات علىٰ التسهيل، وشرح الكافية الشافية في بعض الأحيان متتبعاً آراء الناظم، ومُخَرِّجاً إحالات الشروح عليهما.

* خرَّجتُ الآيات القرآنية والقراءات فيها، ومعتمدي في ذلك علىٰ كتابي «معجم القراءات».

* لم أُخَرِّج أبيات الشواهد النحوية لشهرتها؛ فتخريجي لها لا يضيف جديداً في هذا الباب، حيث استوىٰ القول فيها علىٰ قدر صالح من البيان عند العلماء.

* ركَّزت علىٰ المسائل النقدية لهذا المتن، كالذي عند أبي حيان والشَّاطِبي والمكناسِي والمرادي.

* أشرتُ إلىٰ مواضع الحشو، كما سَمَّاها الشُّرّاح، وذَكَرْتُ استدراكاتهم.

* وتستطيع متابعة هذه المراجع من ترتيبها في الحواشي؛ إذ إني أذكر أولاً ما اعتمدت عليه في النقل غالباً، ثم أُثنِّىٰ بما أخذت من الأمثلة من هذه الشُّروح، ويأتي بعد ذلك استكمال الإحالات علىٰ مواضع هذه الأبيات.

ويُعَدُّ شرح ابن الناظم في مقدِّمة هذه الشروح، ثم تتابع ما بعده من بعده.

* ختمتُ الحديث في شرح البيت بإعراب مختصر لبعض مفرداته مما يُلْبس على القارئ، واعتمدتُ في ذلك على الأزهري، وشرح المكودي، وعلى الأعاريب التي وردت في ثنايا شرح الهواري والشَّاطِبي، مما يساعد الدارس على شرح البيت وضبطه، وإيضاح ما ورد فيه.

* أشرت إلى أنّ بعض الشروح اقتفى أثر بعضها الآخر، فابن طولون نسخ شرح المكودي، والأشموني، لخَّص شرح المرادي، وليس المقام هنا مقام استقصاء لهذه الظاهرة.

وأخيراً فأمامي أمران:

* **الأول**: أنَّ ابن مالك ـ رحمه الله ـ قد نظَّم هذا المتن، وانتقل إلى عالم الآخرة، وترك للعلماء الخوض فيه شارحين، ومعلِّقين، ومنتقدين، ومتفقين، أو مختلفين، فهم قد يعيدون نظم البيت، أو يغيرون لفظاً بلفظ، أو يشيرون إلى جملة جاءت حشواً، لا تنفع شيئاً، وقد اقتضاها النظم لاستكمال بيت. وبدا لي أنه كان ينحت صخراً ليحقق القاعدة، وما غفروا له ذلك، ولكنهم ـ مع كل هذا ـ يدركون قدر ما صنع، وقدر ما زاده على ابن معطي، محققاً القول: كم ترك الأولُ للآخر!

ولقد وقفتُ في هذا المتن عند كلماته، ونظمه، وصنيعه في النحو، وأكبرتُ ما صَنَع، وقدر الجهد الذي بذل، والصبر الذي يفوق صبر كثير من الناس في ذلك الزمان، ودعوتُ له دعوةً خالصةً بالرحمة والجزاء الأوفى في جنّة الخُلْد، إن شاء الله تعالى.

وسألتُ نفسي سؤالاً في خاتمة المطاف: أليس عجيباً ألَّا يَقْرَأَ هذا المتنَ على ناظمه أحد، حتى وقع الخلاف فيه، وتفاوتت الاجتهادات في توجيهه، حتى إن

الشَّاطِبي قدّم عذره بقوله: وعُذْرُنا أنه لم يأتِنا أحد تلقَّىٰ هذا المتن سماعاً علىٰ ناظمه!

* **وأمّا الأمر الثاني**: فقد استوىٰ عندي هذا الشرح علىٰ النمط الذي عرضته لك، فمن رأىٰ فيه خيراً فليدعُ بخير، إن شاء، وإن رأيتَ غير ذلك فحسبي وحسبك «ولكلٍّ وجهةٌ هو مولّاها»، والله غالبٌ علىٰ أمره، وهو المُستعانُ، ونعوذ بالله من لقلقة اللِّسان، وطيش الجنان، وشطط الأقلام، وغلبة الهوىٰ[1].

والحمد لله رب العالمين

عَبْد اللطيف بن محمَّد الخطيب

الكويت

صباح الجمعة ٨/٤/١٤٣٨

٦/١/٢٠١٧

(١) تُؤْخَذُ التدريبات علىٰ هذه الخلاصة من سلسلة «نحو العربية».

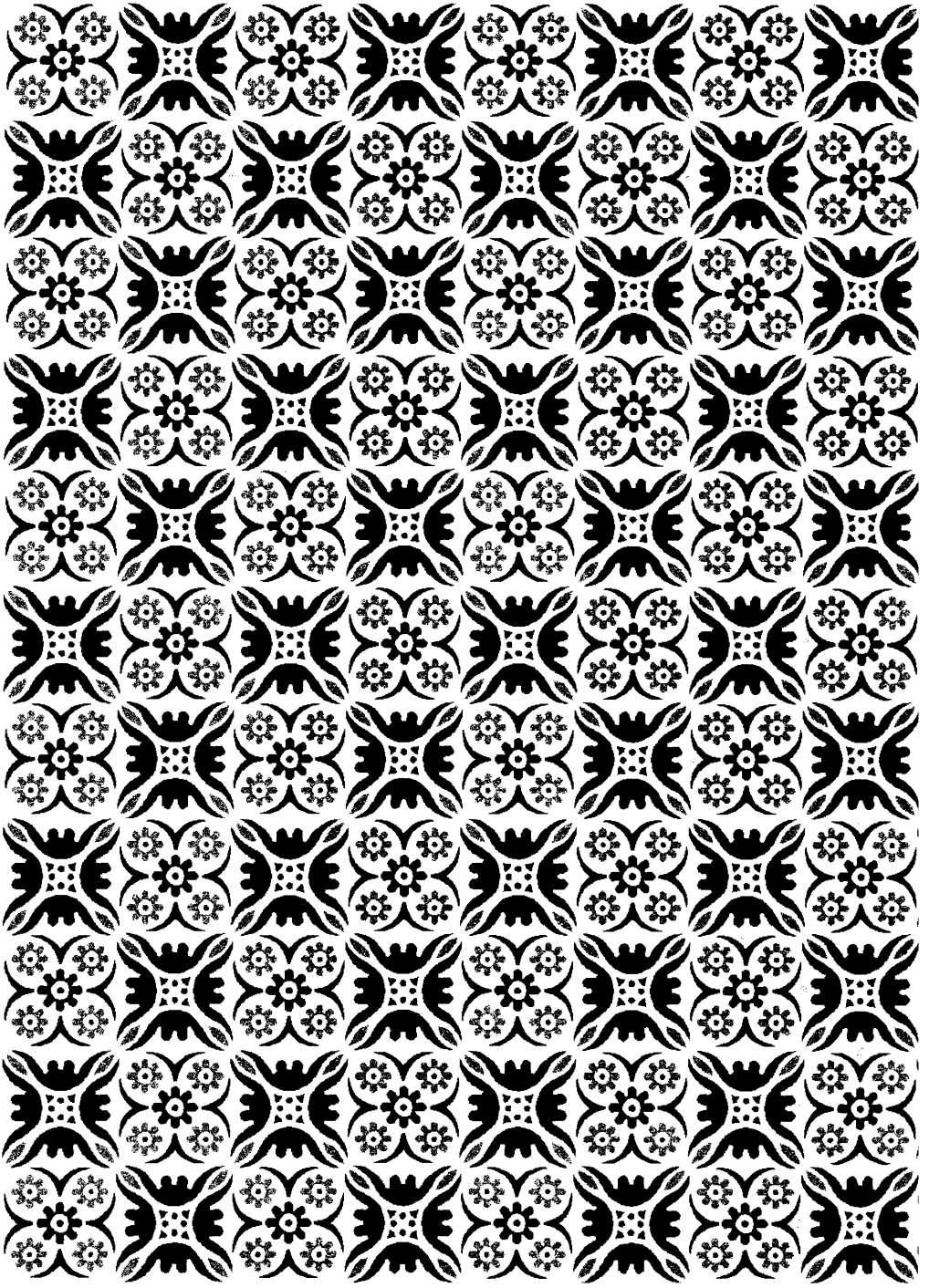

أبيات مقدّمة الألفية

١. قَالَ مُحَمَّدٌ ـ هُوَ ابْنُ مَالِكِ ـ ❁ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

ـ اعترض الشُّرَّاح على بَدْءِ النَّاظم بالفعل الماضي «قال» فذكر الشَّاطِبي[١] أنّ صيغة الماضي حقيقة فيما وقع وانقطع، وهو بَعْدُ لم يَقُلْ شيئاً، فكان من حَقِّه أَنْ يأتي بلفظ «يقول» الذي صِيغتُه للاستقبال.

وأجاب الشَّاطِبي عن ذلك بأنه يصحُّ؛ لأنّ المستقبل مظنونُ الوقوع. ويصحُّ حيث يكون معلومَ الوقوع، كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[٢].

مع أنه ليس بواقع بَعْدُ لقوله: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[٢].

وذكر مثل هذا ابن طولون[٣]، قال: إنه كان عليه أن يفعل كما فعل ابن معطي في ألفيته إذ قال[٤]:

يَقُولُ رَاجِي رَبَّهِ الغَفُورِ ❁ يَحْيَى بْنُ مُعْطِ بْنِ عَبْدِ النُّورِ

وبَيَّنَ أنه عَبَّر بالماضي لأُمُور:

يجوز أن يكون تأخَّر نظمُ «قَالَ» عن المحكيّ به فيكون على ظاهره.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤.

(٢) سورة النحل ١٦/١.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٩.

(٤) انظر ألفية ابن معطي/البيت الأول ص/٢٥.

أوقع الماضي موقع المستقبل تحقيقاً له.

وضع كلمة «قال» في أول النظم ليحكي بها عند قضاء الحاجة والفراغ من المحكيّ.

وذكر المكودي[1]، أنّ وَضْعَ الماضي موضع الاستقبال وارد في كلام العرب، واستشهد لذلك بآية سورة النحل السابقة.

وعند الهواري الأندلسي[1] أنه تفاءَل بحصول قصده، وأنه ينبِّه على قوّة رجائه بحصول قَصْدِهِ.

ـ وقوله: «**مُحَمَّدٌ**» هو اسم الناظم، فهو محمد بن عبد الله بن مالك الطّائي النسب، الجيَّانيّ المَنْشَأ، الدِّمشقيّ الدار، وقد توفي سنة ٦٧٢، ومولده سنة ٥٩٨هـ.

ـ **هُوَ ابْنُ مَالِكِ**: وهذا ما اشتهر به بين الناس، وهو في موضع البيان؛ لأن من سُمِّي محمَّداً كثير.

وهذه الجملة الاسميَّة مُعْترضة[2] بين «قال» والمحكيّ، وهو «أَحْمَدُ ربي...».

قال المكناسي[3]: وقوله: «هو ابن مالك» جاء به على القليل في نعوت البيان من القطع، وإظهار المبتدأ. ولولا «هو» لكان «ابن» نعتاً لـ«محمَّد»، وكانت صورته: قال محمد بن مالك. ولكنه قطعه عنه، وهو قطع ليس للذَّمِّ. ولا للمدح، ولكنه للبيان، فيجوز ذِكْرُ المبتدأ وإظهاره، وهو الضمير «هو»، وكان «ابن» خبراً عنه.

---

(١) شرح المكودي ٧٦/١، وشرح الهواري الأندلسي ٦٤/١ ـ ٦٥، وتوضيح المقاصد للمرادي ٥/١ ـ ٦، وشرح الأشموني ٣/١ ـ ٤.

(٢) شرح المكودي ٧٦/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٥/١.

(٣) شرح المكناسي ١٥١/١.

قال الشَّاطِبي[1]: وقولُ النَّاظِم: «هو ابن مالك» بالقطع وإظهار المبتدأ، أتىٰ به كذلك لأنَّ الصِّفة التي هي «ابن مالك» صفة بيان، وذلك فيها جائز وإنْ كان قليلاً، والأكثر الإتباع في نعوت البيان.

ـ ابْنُ مَالِكِ:

ذكر المرادي[2] أنَّ ألف «مالك» الأول حُذِفت، وصورته «ملك»، وهو حذف في الخط؛ لأنه علم مشهور كثير الاستعمال، ويجوز ذكر ألفه أيضاً.

وذهب بعضهم إلىٰ أنّ إثبات الألف جَيِّد.

وأمّا «مالك» آخر البيت فلا تُحْذَفُ ألفُه لأنَّه صفة.

قلتُ: هو مشتق، وليس عَلَماً كالأول، فالأول عَلَم منقول من اسم الفاعل.

ولم أجد نسخة مما بين يديّ جاء محذوف الألف في الاسم الأول.

ـ أَحْمَدُ رَبِّي:

كان مقتضىٰ الظاهر أن يقول[3]: «يَحْمَدُ» بياء الغيبة، ولكنه التفت من الغيبة إلىٰ التكلّم.

وعند المكناسي[4] أنه فَعَلَ ذلك لِيُظْهِر ولاية ذلك بنفسه وعمله تحقيقاً للعبوديّة.

وذكر الشَّاطِبي[5] أنّ الحمد معناه الثناء علىٰ الله تعالىٰ بصفات الكمال، ثم

(١) شرح الشاطبي ١/٧، وانظر إعراب الألفيَّة للأزهري ص/٨.
(٢) توضيح المقاصد ١/٦ ـ ٧، ومثل هذا عند ابن طولون ١/٢٤.
(٣) إعراب الأزهري/٦.
(٤) انظر شرحه ١/١٥٠.
(٥) شرح الشاطبي ١/٧.

ذكر أنّ الحمد والشكر مترادفان عند بعض العلماء.

رَبِّي: الربّ السَّيِّد القائم على الأشياء المصلح لها، والمخلوق لا يُقال له الرَّبّ[1] معرَّفاً باللام، وإنما يُقال له: ربُّ كذا، مضافاً، مثل: رَبّ الدار.

وهو مفعول به، والفتحة مُقَدَّرة على ما قبل ياء النفس، وذكر الشيخ محمد في حواشيه على شرح ابن عقيل أنه منصوب على التعظيم هرباً من أن يقول: «مفعول به»، وهو حَسَنٌ لكنه ليس بمألوف.

اللهَ: لفظ الجلالة، بَدَلٌ من «رَبِّي»، فهو بَدَلُ كُلّ من كُلّ، أو هو عطف بيان منصوب، فهو أوضح من المتبوع، وهو «رَبِّي»، واقتصر بعضهم على البدليَّة كالمكودي..

وتعرَّض ابن طولون[2] لاشتقاقه، فقال: «والأَصَحُّ أَنَّه غير مُشْتَقّ كما ذهب إليه خلق من الأئمة منهم إمامنا أبو حنيفة».

وذكر الشَّاطِبي أن أصله «الإله» ثم صار الله، وألزموه الألف واللام عوضاً مما حُذِفَ منه، ثم أقحموا اللام تعظيماً لاسم الله، وفرقاً بينه وبين اللاه، فصار مختصّاً بالإله المعبود بحقّ.

ـ خَيْرَ مَالِكِ:

خَيْرَ: بنية تفضيل، وأصله «أَفْعَل»، أي: أَخْيَر، وكان الأصل أن يُقال: فلان أَخْيَرُ من فُلان، وفلان أَشَرُّ من فلان، فرفضوا الأصل لكثرة الاستعمال، وحذفوا

(١) شرح ابن طولون ١/٢٢.

(٢) المرجع السابق ١/٢٣، وانظر شرح المفصَّل ١/٨ ـ ٩، وفيه بسط الخلاف بين العلماء في اشتقاقه، وانظر شرح الشاطبي/ ٧ ـ ٨.

الهمزة، ومجيئه على الأصل نادر كقول رؤبة[1]:

بِـلَالٌ خَيْـرُ النَّـاسِ وَابْنُ الأَخْيَـر

وقراءة أبي قِلابة[2]: ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الْأَشَرُّ﴾[3].

اللهَ: بَدَلٌ من «رَبِّي».

وإعراب «خير»[4] بدل من «رَبِّي». قال المكودي: بَدَلٌ بَعْدَ بَدَل، وضعَّفه الأزهري. قال: لأن تعدُّد البدل غير مرضيّ عند الجمهور.

ـ أو هو منصوب على المدح «أمدح».

ـ أو هو منصوب على تقدير «أعني»، أو «أَخُصُّ».

ـ وذكر الأزهري أنه حال لازمة، ثم ذكر البدليّة، وأنها مبنيَّة على غير الغالب؛ لأن البدل الغالب فيه الجمود، وهذا مشتقٌّ.

ـ **قال الأشموني**: «حال على حَدِّ: «**دعوتُ اللهَ سَميعاً**».

مالك: مضاف إليه، وليس تكراراً للسَّابق، فالأول عَلَم، والثاني صِفَة.

قالوا[5]: هو من محاسن البديع، فهو من الجناس التّامِّ لتوافقهما في أعداد الحروف وهيئاتها وترتيبها.

---

(١) الهمع ٦/٤٥، شرح التصريح ٢/١٠١، شرح الأشموني ٢/٤٩.

(٢) سورة القمر ٥٤/٢٦.

(٣) انظر كتابي معجم القراءات ٩/٢٣١ ـ ٢٣٢، «قراءة قتادة وأبي حيوة وعطية بن قيس».

(٤) شرح الشاطبي ١/٨، وشرح المكودي ١/٧٦، وإعراب الألفيَّة/٩، والمكناسي ١/١٥١، وشرح الأشموني ١/٤.

(٥) إعراب الألفيَّة/٩.

قال المكناسي[1]: «وفي الجناس بين مالك، وخير مالك، معنىً لطيف، كأنه خطر له نسبته إلىٰ مالك أن جدّه سُمِّي بذلك تفاؤلاً ليملك الأشياء، فصرف عنان الاعتناء إلىٰ الدخول في خِفارة خير المالكين ﷺ».

ـ **واستشهد ابن طولون**[2] لهذا النوع من الجناس بقوله تعالىٰ[3]: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾.

ـ وجملة «أحمد ربي» في محلّ نصب مقول القول.

ـ وجملة «هو ابن مالك» اعتراضية بين «قال» والمقول.

٢. مُصَلِّياً عَلَىٰ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَىٰ ❁ وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

ـ وفيه رواية أخرىٰ «**مُصَلِّياً علىٰ الرَّسول**»[4]، وكذا جاء في شرح ابنه.

ـ ورواية «وآله المستكملين الشَّرَفا»[5].

ـ **مُصَلِّياً**: نصبٌ علىٰ الحال من الضمير المستتر في «أَحْمَدُ» في البيت السَّابق. والتقدير: أحمدُ الله في حال كوني مُصَلِّياً، والصَّلاة في اللغة الدُّعاء.

وهي عند الأزهري، حال مُقَدَّرة، وهي المُسْتَقْبَلَة.

ـ **علىٰ النَّبِيّ**: والرواية عند المكناسي وبعض الشرّاح «**علىٰ الرسول**».

---

(١) شرح الألفيَّة ١/١٥١.
(٢) شرح الألفيَّة ١/١٥١.
(٣) سورة الروم ٣٠/٥٥.
(٤) انظر شرح ابن النّاظم/٢، وابن طولون ١/٢٦، والمكناسي ١/١٥١، والمكودي ١/٧٦.
(٥) انظر إعراب الألفيَّة/٩، وشرح ابن طولون ١/٣٠.

قال المكناسي: وإنما لم يَقُل «على النَّبيّ» لأن الرَّسول أَخَصّ فهو أَمْدَحُ، وهو من النَّبوة، أي: الرفعة، أو بالهمز من النبأ وهو الخبر.

والرسول؛ فَعُول بمعنى «مُفْعَل»، أي اسم مفعول، ومجيء مثله قليل، وبمعنى الفاعل كثير، كطَهُور بمعنى طاهر.

وذهب بعضهم إلى أنه بمعنى النبيّ، **وعند الشَّاطِبي**: النبيّ، المُنْبِئ، أي: المخبر عن الله تعالى، فقد يخبر النبيّ من غير أن يُرْسَل، وهو أَتَمُّ من الرَّسُول، والرَّسول أخصّ، وكُلّ رسول نبيّ، وليس كل نبيّ رسولاً.

والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«مُصَلِّياً».

ـ المُصْطَفَى:

المُصْطَفَى هو المختار، والاصطفاء[1] افتعال من الصَّفْوَة، وهو الخالص من الكَدَر والشَّوَائب، أُبدل تاؤه طاءً لمجاورة الصَّاد: صفا: اصتفى، اصطفى.

والمُصْطَفَى نعت للرسول، أو النبي، والكسرة مقدَّرَة على الألف منع من ظهورها التعذُّر، وهو اسم مفعول.

وآله: اسم معطوف على «النبيّ»، مجرور مثله، والهاء في محل جَرٍّ بالإضافة، والمراد بالآل بنو هاشم...

واختُلف في جواز إضافته إلى الضمير، فمنعه الكسائي والنحاس، وذهب الزُّبيدي إلى أنه من لحن العامّة.

قال المرادي[2]: «والصحيح أنه من كلام العرب، وعند الشَّاطِبي[3] لا يُضافُ

(١) توضيح المقاصد ١/٧، وشرح المكودي ١/٧٦ ـ ٧٧، وشرح ابن طولون ١/٢٧.
(٢) توضيح المقاصد ١/٩.
(٣) المقاصد الشَّافية ١/١٤، وإرشاد السالك ١/٨٩.

إلَّا إلىٰ مُعَظَّم. وذكر ابن قيم أنّ الصحيح جوازه.

وذكر الأشموني[1]: أنّ أصله «أهل» من «أال»، فقُلبت الهمزة هاء، كما قُلبت في «هراق»، وأراق، ثم قُلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم، وآمن. وأصلهما: أأدم وأأمن. قال: وهذا مذهب سيبويه. وقيل: أصل آل «أَوَل» فقُلبت الهمزة ألفاً، وتصغيره «أُهَيْل»، فَاستدلُّوا بهذا علىٰ أن أصله: أهل.

الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا:

أي: باتّباعه والإيمان به، فقد كان آله ﷺ أهل ذِرْوَة الشَّرف.

وذكر المكناسي[2] أنهم كانوا أهل شرف قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فاستكملوه.

والمستكملين: صفة لآله.

أ ـ الشَّرَفا: مفعول به لاسم الفاعل «المستكملين»، واسم الفاعل[3] المقرون بـ«أل» وتثنيته وجمعه يعمل عمل فعله بلا شرط، فيرفع الفاعلَ، وينصب المفعولَ، إن كان فِعْله مُتَعَدّياً، ويقتصر علىٰ رفع الفاعل إن كان فعله لازماً، والأَلف فيه للإشباع، وأصله «الشَّرفَ» فأُشْبِعَت الفتحة للإطلاق.

ـ و«أل» في «المستكملين» اسم موصول علىٰ الأَصَحّ. ظهر إعراب محلها فيما بعدها لكونها علىٰ صورة الحرف.

وفي اسم الفاعل هذا ضمير يعود علىٰ «آل»، مرفوع علىٰ الفاعلية.

---

(١) شرح الأشموني ١/٤ ـ ٥، والمقاصد الشَّافية ١/١٤.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١٥٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/٩.

ب ـ «**الشُّرَفا**» وعلىٰ هذا الضَّبط يكون صفة أخرىٰ، وأصله المدّ: الشُّرَفاء، ويكون مفعول «المستكملين» محذوفاً تقديره: المستكملين كلّ شرف، أو كلّ المجد.

وعلىٰ هذه الرواية ألف المدّ بعكس الرِّواية الأولىٰ.

٣. **وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ ❁ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ**

ـ أي: أَستعينُ اللهَ في نظم ألفيَّة، وأصله: أَسْتَعْوِنُ، بكسر الواو، ونُقلت حركة الواو إلىٰ العين، فلما كُسِرَ ما قبل الواو قُلِبَتْ ياءً علىٰ ما هو مشهور في قواعد الصَّرف وفاعله مُسْتتر وجوباً، تقديره «أنا».

ـ **اللهَ**: لفظ الجلالة منصوب بالفعل قبله.

في **ألفيَّهْ**[1] أي: عِدّة أبياتها ألفٌ، أو ألفان، بناء علىٰ أنها من كامل الرَّجز، أو مشطوره.

قال ابن طولون[1]: ألفيّة نسبة إلىٰ ألفين إنْ قُلنا بالشَّطر، فيكون كلُّ نصفٍ بيتاً مستقلّاً، فتكون الأرجوزةُ ألفي بيت، أو نسبة إلىٰ أَلْف إنْ قُلنا ليست الأبيات بمشطورة، وهذا الذي يدلُّ عليه كلام النّاظم، بل قد نَصَّ علىٰ أنها ألفُ بيتٍ كما نقله الهوّاري، فوجب أن يُحْمَلَ علىٰ عَدَمِ الشّطر، وهو الأصل.

وجملة «**وَأَسْتَعِينُ...**» معطوفة علىٰ جملة[2] «أَحْمَدُ» في البيت الأول، فهي في محلّ نصب، وقد يجوز أن تكون الواو للاستئناف.

---

(١) ابن طولون ٣١/١، وشرح الأشموني ٥/١، وشرح المكناسي ٥٣/١، والمقاصد الشَّافية ١٧/١.

(٢) ابن طولون ٣١/١، والمكناسي ١٥٣/١، والمقاصد الشَّافية ١٧/١.

فِي أَلْفِيَّهْ:

في: بمعنىٰ «علىٰ[1]» ؛ لأنّ الاستعانة جاءت مُتَعَدِّية بـ«علىٰ» ، قال تعالىٰ[2]: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾.

أو ضُمِّن «أَسْتَعينُ» معنىٰ أستخيرُ ، ونحوه مما يَتَعَدَّىٰ بـ«في» ، أو علىٰ لغة قليلة.

وهذه الألفيّة هي خلاصة ما في أرجوزته الكبيرة المسماة بـ[3] «الكافية الشَّافية».

مَقَاصِدُ النَّحْوِ:

مَقَاصِدُ: مبتدأ.

والمراد بالمقاصد معظمُه ، أو جُلُّ مهماتِه وأغراضه ، وَمَحْوِيَّه: مجموعة مُحاط بها.

أي: أنّ هذه القصيدة أحاطت بمقاصد النحو ، وجملتها مجموعة فيها ، وأصل النَّحو في اللغة القَصْد ، وهو ضِدّ اللَّحْن الذي هو العدول عن القَصْد والصَّواب.

وهو في **الاصطلاح** علم بالأحوال والأشكال التي بها تدلُّ علىٰ ألفاظ العرب ، وعلىٰ المعاني.

وعَلَّق الشَّاطِبي علىٰ هذا بقوله[4]: «إذ قد فاته أشياء من مقاصد النحو ومهماته ، كباب القَسَم ، وباب التقاء السَّاكِنين ، وغير ذلك مما يتبيّن موضعه إن شاء الله تعالىٰ ،

---

(١) شرح المكودي ١/٧٧.

(٢) سورة يوسف ١٢/١٨.

(٣) نُشرت هذه الألفيَّة في دار المأمون للتراث عام ١٩٨٢ ، بتحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي ، عام/١٩٨٢ ، وعدة أبياتها/٢٧٥٧ في ٥ أجزاء.

(٤) انظر المقاصد الشَّافية ٩/٤٣٨.

فتلخص أن كلامه غير صادق.

ثم أسقط هذا الاعتراض، فمن مقاصد النحو ما هو مهم، كالذي ذكره في نظمه، ومنها ما ليس بمهم كباب التسمية، والأمثلة الموزون بها في باب المنصرف، فمراده التعريف بالضروري من علم النّحو.

وذكر الهَواري[1] أنه لا شكّ أنها حَوَتْ أكثر مقاصد النحو.

بِهَا مَحْوِيَّهْ:

بِهَا: متعلّق بمحوِيَّه، والباء[2] بمعنىٰ «في».

ومَحْوِيَّهْ: خبر المبتدأ.

وهو اسم مفعول من «حَوَىٰ، يحوي»، وأصله مَحْوُوْيَة، اجتمع فيه الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدْغمت في الياء، وقُلبت الضمّة كسرة.

ونائب الفاعل مستتر في «محويَّة» يعود علىٰ مقاصد، والتقدير: جُلّ مقاصد النحو بها محويّة، وقدَّر المضاف «جُلّ» ليَلْتَئِم مع قوله[3]:

نَظماً عَلَىٰ جُلّ المهماتِ اشْتَمَلْ

وجملة «**مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ**» نعت أول لـ«ألفيَّه».

النَّحْو: فائدةٌ في «نحو»[4]:

---

(١) انظر شرح الألفيَّة ١/٧٠.

(٢) شرح المكودي ١/٧٦.

(٣) انظر متن الألفيَّة: البيت/٩٩٩ الخاتمة ص/١٤٩، ط. ثانية.

(٤) انظر توضيح المقاصد ١/٩ ـ ١١، وشرح ابن طولون/٣٣، وشرح الأشموني ١/٨٥، وزاد علىٰ=

١ ـ **الأول أن يكون مَصْدَر نحو: نَحَوت كذا نَحْواً، أي: قصدته.**

٢ ـ **أن يكون ظرفاً، نحو: اتّجهتُ نحو البيت.**

٣ ـ **بمعنىٰ مثل: هذا نحو هذا، أي: مثلُه.**

٤ ـ **بمعنىٰ القِسْم: يُقال هذا علىٰ أربعة أَنْحَاء، أي: أقسَام.**

فإطلاقُ لفظ النحو علىٰ هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر علىٰ المفعول به، فالنحو بمعنىٰ المنحُوِّ، أي: المقصود، ثم ذكر سبب تسمية هذا العلم نحواً مما رُوِيَ عن علي بن أبي طالب وأبي الأسود عندما قال له: بعد أن أعلمه أنَّ الكلام اسم وفِعْل وحرف: «**أُنْحُ هذا النحو يا أبا الأسود**».

٤. تُقَـرِّبُ الْأَقْصَـىٰ بِلَفْـظٍ مُـوجَزِ ❁ وَتَبْسُـطُ الْبَـذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَـزِ

ـ **تُقَرِّبُ**: أي: هذه المنظومة.

ـ **الْأَقْصَىٰ**: أي: البعيد من المعاني.

وفسَّر الشَّاطِبي هذه الجملة بتفسيرين[1]:

١ ـ أن هذه الأرجوزة تضم أطراف المعاني البعيدة عن التحصيل والضبط، فتضبطها بقوانين وجيزة مختصرة حتىٰ تجعلها سهلة الانقياد، لا تتعاصَىٰ علىٰ ذي فهم...

٢ ـ أو المعنىٰ أنها تجمع أشتات المعاني الكثيرة في اللفظ اليسير، إشارة منه

= معنىٰ «نحو» معنىٰ خامساً، وهو المقدار، نحو: له عندي نحو ألف، أي: مقدار ألف.

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٠ ـ ٢١.

إلىٰ الاختصار الذي نحاه مما بَعُدَ علىٰ غيره جمعه من المعاني الكثيرة، قَرّبه هو باللفظ الموجَز.

وجمع ابن ابن مالك[1] بين هذين المعنيين.

قال ابن طولون[2]: «أي: تقرِّب المعنىٰ البعيد بلفظ موجز، أي: بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة مع كثرة المعاني؛ إذ الموجز هو الكلام القليل الألفاظ الكثير المعاني».

ـ **بِلَفْظٍ**: متعلِّق بالفعل «تقرِّبُ»، والباء[3]: بمعنىٰ «مع»، أي: تفعل ذلك مع وجازة اللفظ، أي: اختصاره.

وجملة «**تقرِّبُ**»: في محل جَرّ عطف علىٰ جملة «**مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ**»، وهي الواقعة نعتاً لـ«ألفيَّة»، أو هي في محل جَرّ نعت ثانٍ.

ـ **وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ**: تبسط: توسِّع، البذلَ: العطاء. وهذا إشارة إلىٰ الفوائد الكثيرة التي تمنحها للقارئ، واعدة قُرَّاءَها بحصول مآربهم، وناجزة بوفائها.

ـ **بِوَعْدٍ مُنْجَزِ**: أي: المُوْفَىٰ بسرعة، ومُنْجز: نعت لـ«وعد».

قال الشَّاطِبي[4]: «والوعد المنجز معناه المُحْضَر، يقال: بِعْتُه ناجزاً بناجز، أي: حاضراً لا نسيئة.

وجملة «تبسط البذل» معطوفة علىٰ سابقتها في محل جَرّ، وهي النعت الثالث لـ«ألفيّة».

---

(١) شرح الألفيَّة/٣.
(٢) شرح ابن طولون ١/٣٤، وانظر شرح المكودي ١/٧٧.
(٣) شرح الأشموني ١/٦.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٢.

قال الأزهري[1]: «وهذا البيت من جملة الأبيات التي وافق فيها الصّدرُ العجزَ في الإعراب، حرفاً بحرف، إذا قطعنا النظر عن الموصوف المحذوف.

٥. وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ ❁ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

تَقْتَضِي: تطلبُ، **رِضاً**: مفعول به، وهو مصدر «رَضِي» على غير قياس، والقياس فيه فتح الراء. وقد حُذِفت الألفُ لفظاً، وثبتت خطاً.

رِضاً[2]: عند البصريين أصلها الواو.

رِضَى: عند الكوفيين كتبت بالألف على صورة الياء مراعاة للكسر في أوله.

السُّخْطِ: خلاف الرِّضا.

ـ **بِغَيْرِ**: جار ومجرور متعلِّقان بمحذوف نعت لـ«رضا»، أي: رضاً كائناً بغير سُخْط.

وذكر الأزهري[3]: أنه لا يتعلَّق بالفعل «تقتضي».

قال الأشموني[4]: «تقتضي: أي تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن رضاً مَحْضاً بغير سُخْط يَشُوبه.

وجملة تقتضي...: معطوفة على جملة تقدّمت وقعت نعتاً، وعلى هذا فهي في محل جَرّ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠.
(٢) موسوعة قواعد الكتابة/٢٩١.
(٣) إعراب الألفيَّة/١٠.
(٤) شرح الأشموني ٦/١.

ـ **فَائِقَةً**: حال من «ألفيّة»[1] أو من ضمير «تقتضي» وهو اسم فاعل، وفيه ضمير مستتر يعود على «ألفيّة»، أي: هي.

وذكر الأشموني[1]: جواز وجهين آخرين: الأول: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي فائقةٌ، والجرّ نعتاً لألفيّة.

قلتُ: تواترت الرِّواية بالنَّصب، ولم أجد نسخة ضُبطت بغيره، ولم تُنْقَل الألفيّة مشافهة.

ـ **أَلْفِيَّةَ**: مفعول به لاسم الفاعل.

وَعَمِلَ اسمُ الفاعل لاعتماده على صاحب الحال، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال.

وذكر المكودي[2] أنه مفعول ثان، وليس هذا بالصَّواب، بل الصواب ما أثبتته المحققةُ في الحاشية، وهو «مفعول» بفائقة، وكان الأولى أن يثبت هذا في صُلْب النَّصّ.

ـ **ابن**: مضاف. **مُعْطِ**: مضاف إليه، وحَذْفُ الياء لا يليق بهذا، بل لعلَّ الصَّواب إثباتها «مُعْطي».

ـ **وَابن معطي**: هو أبو الحسن يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي الحنفي، الملقَّب زين الدِّين، جزائري البلد، اشتغل بالعربية في المغرب، ثم رحل إلى بلاد المشرق، سكن دمشق طويلاً، ودرس عليه كثير من طلبة العلم، ثم سافر إلى مصر، وبقي فيها مقرئاً ومعلّماً إلى أن تُوفي في القاهرة سنة/٦٢٨هـ.

---

(١) شرح الأشموني ١/٦، إرشاد السَّالك/٩٢.

(٢) شرح المكودي ١/٧٨.

قال الشَّاطِبي[1]: «ومراده أن ينبه على أنّ نظمه لهذه الألفية ليس معارضةً لابن معطي في ألفيّته، ولا لسخطٍ يتعلَّق بها منه، بل هو جارٍ على سبيل الرِّضا بما صنع ابن معطي، وإن كانت هذه قد فاقتها بأوصاف حسان كتثقيف الأبواب، وتصحيح القوانين، والتوفية بشروطها، واختصار الألفاظ مع كثرة المعاني...، وألفية ابن معطي مشهورة بأيدي النّاس، وهي ذات محاسِن من تقريب المراد للأفهام، وعذوبة المَسَاق، وسهولة الحفظ، والبيان بالمُثُل مع قلّة الحَشْو، مع أنها مؤذنةٌ بفصاحة صاحبها، شاهدة له بجودة القريحة وسعة العلم...».

وجاء لفظ[2] «معط» في بعض النسخ بإثبات الياء، لأن هذه الياء إنما تحذف من الاسم النكرة، والاسم هنا معرفة، وغالب النُّسخ على حذف الياء ليقابل البيت الذي قبله المنتهي بلفظ «سخط».

وقال[3]: «جعل ابن معطي[4] ألفيته في واحد وثلاثين عنواناً، وكان يضم العناوين المتقاربة، وابن مالك جعلها في ثمانين عنواناً[5] لتنشيط النفس، ويتميَّز كل قسم عن غيره، وإن كان ابن معطي قد زاد بعض الأبواب، لكن قواعدها أقلُّ من قواعد ألفيّة ابن مالك، ولذلك اشتُهرت ألفيَّة ابنِ مالك، ولعكوفِ صاحبها على دراسة هذا الفن ومؤلفاته الكثيرة التفّ الكثير حوله».

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٣ ـ ٢٤.

(٢) انظر متن الألفيَّة ص/١١، ط/٢.

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ١/١٢، حاشية المحقّق.

(٤) انظر متن ألفيّة ابن معطي الذي أخرجناه عام/٢٠١٤ في مكتبة دار العروبة، وقد جاء في/٩١ باباً، وآخره: الضرورة الشعرية.

(٥) انظر متن ألفيّة ابن مالك الذي أخرجناه عام/٢٠٠٦، وكانت الطبعة الثانية/٢٠١١، وآخرها الباب/٨٠، وهو باب «الادّغام».

٦. وَهْـوَ بِسَـبْقٍ حَـائِزٌ تَفْضِـيلَا ❁ مُسْـتَوْجِبٌ ثَنَـائِيَ الْجَمِـيلَا

وَهْوَ: مبتدأ يرجع إلىٰ ابن معطي، والواو للاستئناف.

بِسَبْقٍ: متعلِّق بـ«حائز»، والباء سببيَّة.

حَائِزٌ: خبر المبتدأ «هو»، وفاعله ضمير مستتر يعود علىٰ ابن معطي.

تَفْضِيلَا: مفعول به لاسم الفاعل «حائزٌ»، قالوا: وهو علىٰ تقدير مضاف، أي: حائز تفضيلي، أو هو علىٰ تقدير: حائزٌ تفضيلاً عليَّ.

مُسْتَوْجِبٌ: خبر ثانٍ عن الضمير «هو»، والمراد أنه مُسْتَوْجب ثنائي.

ثَنَائِيَ: مفعول به لاسم الفاعل «مستوجب»، وفيه ضمير الفاعل المستتر.

وعند الأشموني[1]: هو مصدر مضاف إلىٰ فاعله، وهو الياء.

الْجَمِيلَا: نعت لـ«ثنائي»، والألف للإطلاق، وذهب الأشموني إلىٰ أنّ الجميل صفة للمصدر ثنائي، أو معمول له.

قال المرادي[2]: «يشير بذلك إلىٰ فضل المتقدِّم علىٰ المتأخِّر، وما يستحقه السَّلَفُ من ثناء الخلف ودعائهم...».

٧. وَاللهُ يَقْضِـي بِهِبَـاتٍ وَافِـرَهْ ❁ لِـي وَلَـهُ فِـي دَرَجَـاتِ الْآخِـرَهْ

واللهُ يَقْضِي: الواو: للاستئناف. الله: لفظ الجلالة مبتدأ.

جملة **يَقْضِي**: خبر المبتدأ. ومعنىٰ يقضي: يحكم، وظاهرها الإخبار، ولكن

(١) شرح الأشموني ١/٧.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٣، وشرح ابن طولون ١/٣٦.

المراد من ذلك الدُّعاء، وقد يكون على الإخبار.

الهِبَات: جمع هِبَة، وهي العطيَّة، وهو مصدر «وهب» فسقطت الواو من أوله.

وقوله: بهبات، متعلّق بالفعل «يقضي».

الوَافِرَة: الكثيرة، وهي صفة لـ«هبات».

ولم يقل[1] «وافرات» المطابق لـ«هبات» لأنَّ جمع السَّلامة من جموع القلَّة عند سيبويه وأتباعه.

قلت: يمكن التعليل بأخير من هذا، وهو أن الجمع غير العاقل تجوز فيه المطابقة وعدمها، نحو: نخل باسقات، وباسقة، والنظم لا يساعده على الجمع.

لِي وَلَهُ[2]: دعا لنفسه أولاً، ثم لابن معطي اقتداءً بالسُّنَّة، وهو أن يبدأ بنفسه، ثم بمن يليه لقوله ﷺ: «ابدأ بنفسك ثم بمن تَعُول».

فِي دَرَجَاتِ: متعلِّق بـ«يقضي» **الْآخِرَة**: مضاف إليه.

قال أبو عبيدة: «الدَّرَجُ إلى أعلى، والدَّرَكُ إلى أسفل».

قال ابن طولون[3]: ولو قال الناظم:

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ جَمَّهْ ❁ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّهْ

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٦، وإعراب الألفيَّة/١٠، وانظر شرح الأشموني ١/٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٠.

وفي شرح الأشموني ١/٧ «بدأ بنفسه لحديث: كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه» رواه أبو داود.

وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ سورة إبراهيم ١٤/٤١. وعن موسى عليه السلام ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ الأعراف ٧/١٥١.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٧.

لكان أولىٰ.

وقال الأشموني[1]: «وكان الأَحْسَنُ أن يقول:

وَاللهُ يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَهْ ❁ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّهْ

تنبيه

وجدت حاشيةً علىٰ شرح ابن طولون ص ١/٣٧، رقم/٥ فيها ما يأتي:

«وقال المكودي في حاشية/٥ ـ ٦ في الشرح الكبير[2]: وَرَدَ علينا عام/٧٦٩هـ طالب من العراق، ذاكراً أن أهل العراق يزيدون في خطبة الأرجوزة بيتاً ثامناً، وهو[3]:

فَمَا لِعَبْدٍ وَاجِلٍ مِنْ ذَنْبِهِ ❁ غَيْرُ دُعَاءٍ وَرَجَاءِ رَبِّهِ»

قلتُ: وعندي أن هذا البيت مُقْحَم في مقدِّمة الألفيَّة، وأنه من زيادة بعض الرُّواة. ولو كان هذا البيت من أصول مقدمة ابن مالك لكان أهل الشام أولىٰ بروايته من أهل العراق، وابن مالك بين ظهرانيهم، أضف إلىٰ ذلك أن البيت السابع ختم المقدّمة بالدُّعاء لنفسه ولابن معطي، ولم يكن النصُّ قابلاً لهذا البيت بعد الدعاء.

أضف إلىٰ هذا أن المكودي لم يذكر قصَّة هذا الطالب العراقي الوافد إلىٰ المغرب، ولم يثبت البيت في شرح الألفية مما هو بين أيدينا، ولم يذكره ابن النّاظم في شرحه، وهو أولىٰ بذلك لو كان هذا البيت من صنع أبيه رحمهما الله.

---

(١) شرح الأشموني ١/٧.

(٢) شرح المكودي الألفيَّة شرحين: كبير وصغير، وليس الشرح الكبير بين أيدينا، ويُقال: إنَّ حسّاده أحرقوه، وما بين أيدينا هو الشرح الصَّغير. انظر ص/٤١ ـ ٤٢ من مقدمة شرح المكودي.

(٣) انظر متن الألفيَّة ص/١٢ الطبعة الثانية.

١ ـ الكلام وما يتألَّف منه

٨. كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَـ«اسْتَقِمْ» ❁ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ، الْكَلِمْ

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ:

كَلَامُنَا[1]: يعني به كلام النحويين، وهو اللفظ المفيد فائدة يَحْسُنُ السكوتُ عليها، وهو مركَّب من اسمين: زيد قائم، أو من فعل واسم نحو: قام زيد.

والدليلُ على أنه أراد هذا أنه قيَّده بإضافته إلى الضمير، واستغنى بالمثال «استقِم» عن أن يقول: فائدة يَحْسُن السكوت عليها، وبعضهم يقول: مفيدٌ بالوَضْع، أي بالقَصْد، أي يقصد المتكلّمُ الإفادة تحرُّزاً من كلام السَّاهي والنائم والمجنون.

وكلامُنا: مبتدأ، و«نا» في محل جَرٍّ بالإضافة. ولفظٌ: خبرُه.

وذكر الأزهري[2] أن توقّف الفائدة على ما بعده لا يمنع من جعله خبراً، كتوقّفِ الخبرِ على بعض متعلَّقاته، ومفيدٌ: نعت، وليس خبراً بعد خبر.

كَاسْتَقِمْ: ـ في موضع النَّعت لـ«مفيد» على تقدير كونه من تمام الحَدِّ.

ـ وخبر مبتدأ محذوف على تقدير كونه مثالاً بعد تمام الحدِّ.

وعلى هذين التقديرين مجرور الكاف محذوف.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣١، وذكر الشاطبي المراد بالكلام في اللغة واصطلاح المتكلمين. وانظر شرح ابن عقيل ١/١٤، وتوضيح المقاصد ١/١٤، وتحرير الخصاصة ١/١٠٢، وشرح ابن النّاظم/٣.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١.

والتقدير على الأول: كفائدة اسْتَقِم، والجارّ متعلِّق بمحذوف نعت، وعلى الثاني: كقولك: استقم. ومن عادته إعطاء الحكم بالمثال، قلتُ: لا يمنع أن يُعْرَب إعراب الاسم على الحكاية، ويكون مجروراً بالكاف إنزالاً للفعل منزلة الاسم، على تقدير أن المراد لفظُه.

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ:

قالوا: الدليل القاطع على هذا الحصر هو الاستقراء والإجماع، وأوَّل من قال هذا عليّ بن أبي طالب لأبي الأسود، فنظمه ابن مالك على لفظه: اسم وفعل وحرف.

ـ وذكروا أنّ «ثُمَّ[1]» نائبة عن الواو التَّقسيميَّة. وذكر هذا المرادي.

ـ ثُمَّ قال: «ويجوز أن تكون على بابها للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل لكونه فضلة.

قال أبو حيان[2]: «وإدخال «ثم» ليس بجيِّد؛ لأنّ «ثُمَّ» للتراخي، ولا تراخي هنا».

وزاد بعضهم[3] **رابعاً سَمَّاه «الخالفة»** وعَنَى به أسماء الأفعال، وهو أبو جعفر بن صابر الأندلسي، عاش في القرن السَّادس.

ـ قالوا: لا يضرُّ هذا الخلاف في بعض مفردات هذه اللغة عند النظر في غالب ما ينتظمه هذا التقسيم.

---

(١) توضيح المقاصد ٢١/١، وشرح ابن طولون ٤٣/١، وشرح الهواري الأندلسي ٧٨/١، وشرح المكودي ١٠/١، ثم لمجرد الجمع مثل الواو. انظر شرح السُّيوطي/٦٨.

(٢) منهج السَّالك/٣.

(٣) توضيح المقاصد ١٩/١، والمقاصد الشَّافية ٤٠/١.

وذكر الصَّبَّان أنه من أفراد الاسم.

الْكَلِمْ: بينه وبين الكلام عموم وخصوص، فالكلامُ أَعَمُّ، فهو يتناول المركَّب من كلمتين فصاعداً، ولا يتناول غير المفيد.

والكَلِمُ[1]: يتناول المفيدَ وغير المفيد، وهو لا يتناول المركَّب من كلمتين؛ لأنّ أقل الجمع ثلاثة نحو: إنّ زيداً ذهب، وإنْ قام زيد.

والكلم: اسم جنس، وقيل: جمع، وقيل: اسم جمع، وهو لا يُقال إلَّا على ثلاث كلمات فأكثر، وهو اسم جنس جمعي، ويُقال: اسم جنس[2] إفرادي، يُقال على الكثير والقليل.

قال الأزهري[3]: والكَلِم هنا بمعنى الكلمات: مبتدأٌ مُؤَخَّر ونعته محذوف، والتقدير: والكَلمُ الثلاثُ المؤلَّف منها الكلام اسم وفعل وحرف.

وعند الهواري[4]: الكلمُ: مبتدأٌ مؤخَّر، وقوله: اسم وفعل وحرف، خبر مقدَّمٌ.

ـ واسم الجنس الجمعي هو ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، وتكون التاء غالباً في المفرد: شجر: شجرة، ومنه كَلِم: كَلِمَة، وقد يكون الفرق بالياء: زنج: زنجيّ، رُوم رُوميّ.

ـ واسم الجنس الإفرادي هو ما يَصْدُق على القليل والكثير نحو: ماء، ذَهَبٌ.

ويصبح المعنى: الكلام المُصْطَلَحُ عليه عند النحويين هو اللفظُ المفيدُ،

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٦، وشرح الأشموني ١/٥٩.

(٢) منهج السَّالك/٣، يفرق بينه وبين مفرده بالتاء.

(٣) إعراب الألفيَّة/١١، وشرح الأندلسي ١/٧٦.

(٤) إعراب الألفيَّة/١١، وشرح الأندلسي ١/٧٦.

ومثاله: استقِم، وإنّ الكَلم: يتنوَّع إلىٰ اسم وفعل وحرف.

وذكر المرادي[١]: أنّ في «الكَلم» التذكير والتأنيث، فقال ابن مالك: واحده كلمة، وقال ابن معطيْ: واحدها.

٩. وَاحِـدُهُ كَلِمَـةٌ، وَالْقَـوْلُ عَـمّْ ❖ وَكِلْمَـةٌ بِهَـا كَـلَامٌ قَـدْ يُـؤَمّْ

ـ **واحِدُه**: أي: واحدُ الكَلِم، ويجوز التذكير[٢]، والتأنيث علىٰ ما سبق بيانه، ويقال: كَلِمة، وكَلْمَة وكِلْمَة.

ـ **وَالْقَوْلُ عَمّْ**: يعم القولُ الكلمة، والكَلِم، والكلام، فيصح إطلاقه علىٰ كلِّ واحد منها.

عَمّْ: يحتمل ثلاثة أوجه[٣]:

١ ـ فعلاً ماضياً، وفاعله مستتر، وجملة «عَمَّ» خبر المبتدأ وهو القول.

٢ ـ اسم تفضيل، وأصله «أَعَمّ» حُذِفَت منه الهمزة كما حُذِفَت من «خير وشر» بقصد التخفيف، وحُذِفَ متعلَّقه: أَعَمّ منه.

٣ ـ اسم فاعل، والأصل عامّ، وحُذِفت منه الألف كما حُذِفَت من «بَرّ»،

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٧، قال:

١٨ ـ تَأْلِيفُـهُ مِـن كَلِـمٍ، واحِـدُها ... كَلِمَـةٌ أَقْسَـامُها أَحُـدُّها

ص/٢٨.

(٢) شرح الهواري/٨٠ ذكَّر الضمير لأن الكلم اسم جنس، والغالب علىٰ اسم الجنس التذكير، ولو أنَّث لجاز إلَّا أنه قليل.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٢.

والأصل: بارّ.

والمراد أن القول يعم الثلاثة.

وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ:

كِلْمَة، ويقال: كَلْمَة بفتح الكاف، ويقال: كَلِمةٌ، وهي الفصحىٰ، وهي لغة أهل الحجاز، واللغتان الأوليان لبني تميم.

وهي مبتدأ أول، وسوَّغ الابتداء بالنكرة التنوُّع.

كلام: مبتدأٌ ثانٍ، يُؤَمّ: يُقْصَدُ، وجملة «قد يُؤَمّ» خبر المبتدأ الثاني «كلام».

وذكر المكناسي[1] عن المكودي أنّ ما وقع في قوافي الشعر مشدَّداً مثل: عمّ، ويؤمّ، يجب تخفيفه، ولا يجوز الوقف عليه بالتشديد لئلا ينكسر الوزن.

ومعنىٰ هذا الجزء من البيت أنّ لفظ «كلمة» قد يُطْلَقُ علىٰ الجمل المفيدة.

قال تعالىٰ[2]: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلىٰ قوله[3]: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.

وقال ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعر كَلِمَةُ لَبِيد»، وقد أشار بذلك إلىٰ البيت:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ❁ وَكُلُّ نَعِيْمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

ـ وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسمية البيت من الشعر قافيه، وقد يُسَمُّون القصيدة قافية لاشتمالها عليها.

---

(١) شرح المكناسي ١/١٦٢.

(٢) سورة المؤمنون ٢٣/١٠٠.

(٣) سورة المؤمنون ٢٣/٩٩ ـ ١٠٠.

قال ابن طولون[١]: «وذلك كثير لا قليل كما يفهم من النظم»، وذلك في قوله: «قد يُؤَمّ».

قال المكناسي[٢]: «فلو قال المصنف:

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَقَدْ يُؤَمّْ ❁ بِهَا الكَلَامُ لُغَةً وَالْقَوْلُ عَمّْ

لحرَّر العبارة».

قال أبو حيان[٣]: **وكلمة بها كلام قد يُؤَمّ**

«هذا كالحشو بالنسبة إلىٰ علم النحو، فهو من علم اللغة، وكان ينبغي أن يبيِّن أنّ الكلام قد ينطلق علىٰ الخطّ والإشارة».

١٠. بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ(أَلْ) ❁ وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

وذكر الشَّاطِبي رواية أخرىٰ، وهي[٤]:

ومسند للاسم مَيْزُه حَصَلْ

ونقل المكناسي[٥] عن الشَّاطِبي رواية «مَيِّز حَصَلْ»

والمذكور في هذا البيت هو علامات الاسم.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٤٨.

(٢) شرح المكناسي/١٦٤.

(٣) منهج السَّالك/٣.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٣، وذكر رواية الجماعة المشهورة في ١/٥٠.

(٥) شرح المكناسي ١/١٧٧.

١ ـ علامة الجَرّ:

ـ الجرُّ بالحرف.

ـ الجرُّ بالإضافة.

ـ الجرُّ بالتبعية: الإضافة، والنعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، والجرُّ بالمجاورة.

ومثال ابن عقيل[١]: مررت بغلامِ زيدٍ الفاضِلِ.

وذكر أنّ غير ابن مالك يقول: بحرف الجر، وهذا لا يتناول الإضافة والتبعيَّة، فقول ابن مالك أشمل من قول غيره.

وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية[٢] أنَّ ذكر الجرّ أَوْلَىٰ من ذكر حروف الجر، لأنَّ الجرَّ مطلقاً يتناول الجر بالإضافة وبالتبعيّة.

والجر[٣] عبارة البصريين، والخفض عبارة الكوفيين.

وذكر ابن طولون[٤] مثالاً للجرّ البسملة، فهي تشمل الحالات الثلاث.

وذكر الأشموني[٥] أنّ الناظم بدأ بالحديث عن الاسم لشرفه.

قلت: وهذا كلام لا دليل عليه، وأي شرف يكون في مثل هذا المقام؟! فليس المقام مقام الحديث عن الأشراف.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٧.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ١/١٦١.

(٣) شرح ابن طولون ١/٤٩.

(٤) شرح ابن طولون ١/٤٩، وانظر إرشاد السَّالك ١/٩٦.

(٥) شرح الأشموني ١/١٤.

ورَدّ المكناسي[١] الجر بالتعبيَّة، وتعقب ابن عقيل في ذلك، وعزاه أبو حيان لسيبويه والخليل والأخفش والجرمي.

وذكر المرادي[٢] أنه يشمل الجر بالحرف نحو: بزيد، وبالمضاف: غلام زيد، ولا جَرَّ لغيرهما خلافاً لمن أثبت ذلك، وهو الأخفش، وذكر ابن طولون مثل المرادي والمكناسي.

والمعنىٰ[٣]: حصل للاسم تمييزٌ بالجرِّ والتنوينِ والنِّدا وأَلْ، وإسناده إليه.

وذكر الشَّاطِبي[٤] أَنَّ مثل «**والله ما ليلي بِنامَ صاحبُه**» علىٰ تقدير بليلٍ نام صاحبُه، «**ونعم السَّيْر علىٰ بِئْس العير**» علىٰ تقدير: علىٰ عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير، ثم قال: فهو قليل، وخارج عن كلام الناظم؛ فهو علىٰ تقدير مجرور، وجميعُه مؤوَّل.

٢ ـ التنوين[٥]:

العلامة الثانية من علامات الاسم التنوين، وهو مصدر نوَّنَ، ثم غَلَبَ حتىٰ صار اسماً للنون الساكنة التي تلحق آخر الاسم لفظاً، وتسقط خطّاً، وهو عند سيبويه والجمهور أربعة أنواع:

ـ **تنوين التمكين**: مثل: زيدٌ ورجلٌ، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إشعاراً ببقائه علىٰ أصالته في باب الاسميّة، ويسمونه تنوين أَمْكَن، والاسم

(١) شرح المكناسي ١/١٦٤.
(٢) توضيح المقاصد ١/٢٢.
(٣) شرح الهواري الأندلسي/٨٦.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٤.
(٥) توضيح المقاصد ١/٢٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٤ وما بعدها، والمكناسي ١/١٦٨ ـ ١٦٩، وابن عقيل ١/٢١، وإرشاد السَّالك ١/٩٧ ـ ٩٨.

متمكّن أَمْكَن، والممنوع من الصرف متمكِّن غير أمكن.

ـ **تنوين التنكير**: مثل: صَهٍ، إذا أردت سكوتاً ما، والأصلُ صَهْ، وإيهِ.

وعند سيبويه هو اللاحق لبعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما كان آخره «ويه» مثل نِفْطويه، راهَوَيْه، خالَوَيْه.

ـ **تنوين العِوَض، أو التعويض**: وهو ضربان:

ـ عِوَضٌ عن حرف نحو: جوارٍ، وغواشٍ، في الرفع والجرّ، فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة.

ـ وعِوَضٌ من المضاف إليه جملة: يومئذٍ، وحينئذٍ، ونحو: كلٌّ قائمٌ.

ـ **تنوين المُقَابَلَة**: نحو مُسْلماتٍ، وهو اللاحق لما جُمع بألف وتاء مزيدتين، فهو في مقابل النون في جمع المذكر السَّالم «مُسْلِمين».

وذكر بعض العلماء كابن عقيل[1] وابن طولون والمكناسي ما سبق واكتفىٰ به؛ لأنه خاص بالأسماء، وتركوا ما تبقىٰ من أنواع التنوين؛ لأنها مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف وهي:

ـ **تنوين الترنّم، والغالي، والاضطرار، والتناسب، وتنوين الفرق**[2].

وفَصّل المرادي[3] القول في أنواع التنوين، ولم يكتف بما سبق مع أنه قال:

---

(١) شرح ابن عقيل ٢١/١، والمقاصد الشَّافية ٤٥/١، والمكناسي ١٦٨/١ ـ ١٦٩، وابن طولون ٥٠/١.

(٢) وتاسعًا، وهو **تنوين الفرق**، وهو اللاحق لغدوة بعد «لدنْ» وذلك أن (غدوة) غير منصرف للعلمية والتأنيث، فتقول: «جِئتُك لدن غدوةَ»، فيكون مجرورًا بالفتحة، ومن العرب من يشبِّه (لدُنْ) باسم الفاعل المنوَّن، فينصب بها، ولا يظهر مراده من قصد النصب إلا التنوين، فإنه لو لم ينون لحمل على أن «غدوة» مجرورة بالفتحة. شرح المكناسي ١٧٠/١ و٦٨٦/٢.

(٣) توضيح المقاصد ٣٣/١.

«ولم يعن المصنف إلّا الأربعة الأول، فإن قلت: أطلق في موضع التقييد، قلتُ: فقد أُجيبَ بأن «أل» في قوله: والتنوين للعهد فلم يشتمل غير المختصّ بالاسم...».

٣ ـ والنِّدا:

نحو: يا زيدُ، قال: والنِّدا بالقصر، ووجه اختصاصه[١] بالأسماء أنّ المنادىٰ مفعول به في المعنىٰ؛ لأنّ معنىٰ يا زيدُ، أنادي، أو أدعو زيداً، والمفعوليّة من خصائص الاسم فكذلك النِّداء.

وأما ما جاء داخلاً علىٰ غير الاسم فليس داخلاً هنا نحو[٢]: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ ومثله[٣] ﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ...﴾؛ إذ لا يُنادَىٰ إلّا من يُجيب، أو من يقوم مقامه كالمندوب.

وفي القراءة يُقَدَّر المُنَادىٰ مَحْذوفاً، أو تكون «يا» للتنبيه، فيكون تنبيهاً بعد تنبيه.

٤ ـ وأَلْ[٤]:

هي أداة التعريف المُعَبَّر عنها بالألف واللام، وعَبَّر عنها بـ«أَلْ» اختصاراً.

وقد تدخل علىٰ الأفعال اختياراً كقول ذي الخرق الطَّهوي:

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٥ ـ ٤٦.

(٢) سورة النمل ٢٧/٢٥، وانظر القراءة في كتابي معجم القراءات ٦/٥٠٤، وانظر إرشاد السَّالك ١/٩٩.

(٣) سورة النساء ٤/٧٣.

(٤) وتعرّض المرادي إلىٰ الخلاف في «أل» وحكم الهمزة من حيث القطع والوصل، وهذا له باب مستقلّ يأتي الحديث عنه، وهو الباب السَّابع: «المعرّف بالأداة»، وأبياته ١٠٦ ـ ١١٢، وانظر توضيح المقاصد ١/٣٦.

يَقُولُ الخَنَا ، وَأَبْغَضُ العُجمِ نَاطِقاً ❁ إِلَىٰ رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وهو ضرورة.

قال أبو حيان[1]: «مذهب صاحب هذه الأرجوزة أنها تدخل على المضارع اختياراً، ومذهب الجمهور اضطراراً.

٥ ـ الإسناد:

ومن خواصّ الاسم الإسناد[2]: زيدٌ قائمٌ، قام زيدٌ.

وذكر الهواري أنّ الأصل مسند إليه، فحذف «إليه»، وزيد في المثالين مُسْنَد إليه. وقوله: مُسْنَد اسم مفعول أقامه مقام المصدر، وهو الإسناد.

وذكر المكودي[3] أنَّ هذا البيت يحتمل وجوهاً كثيرة من الإعراب، وأن أظهرها:

تمييز: مبتدأ، حَصَل: في موضع الصفة. للاسم: خبر، والتقدير: للاسم تمييز حاصلٌ بكذا.

(١) منهج السَّالك/٤.

(٢) ذكر الشاطبي أن «قام: فعل ماضٍ» فإذا قلت: قام فعل ماض: فما إعراب قام؟ فلا محيص له عن أن يقول: قام: مبتدأ، وما بعده خبر، وهو عين التناقض في مذهبه ومثله عند المرادي، ومثل لذلك الشاطبي بقوله: مِن: حرف جر، ثم قال المرادي: «والألفاظ المسند إليها نحكم عليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف» وهذا يسمونه الإسناد اللفظي فهو صالح للاسم والحرف والجملة. المقاصد الشَّافية ١/٥٠، وتوضيح المقاصد ١/٣٨.

(٣) شرح المكودي ١/٨٤.

١١. بِتَا «فَعَلْتُ» وَ«أَتَتْ» وَيَا «افْعَلِي» ❁ وَنُونِ «أَقْبِلَنَّ» فِعْلٌ يَنْجَلِي

علامات الفعل:

١ ـ تاء الضمير:

وقوله: بتا: جارّ ومجرور، متعلِّق بـ«ينجلي».

وتا: أصله: تاء، قُصِر للضَّرورة، والمراد تاء الفاعل، ولها ثلاث صور:

فعلتُ، فعلتَ، فعلتِ، وكذا عند جميع الشُّرَّاح[١].

قال الشَّاطِبي[٢]: «ومن عادته إعطاء الأحكام في الأمثلة، ويقرِّرُ الأصولَ بها طلباً للاختصار، واتِّكالاً على فهم المراد منها».

وذكر أنّ عند المصنف «ليس» و«عسى» فعلان، وهما كذلك عند البصريين. وخالف البغداديون في «ليس» فعدُّوها في الحروف لموافقتها لها في المعنى، وكذا الخلاف عند الكوفيين في «عسى»، و«نِعْمَ، بِئْسَ».

ويأتي عرض الخلاف في موضعه.

٢ ـ تاء التأنيث[٣]:

والعلامة الثانية هي تاء التأنيث السَّاكنة أصالةً: نحو: أَتَتْ هندُ، وذكروا الأصالة احترازاً عن الحركة العارضة. «قالتُ امُّه»، ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[٤].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٢/١، وشرح المكودي ٨٤/١، والهواري الأندلسي ٨٦/١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٥٢/١.

(٣) شرح ابن طولون ٥٣/١، وتوضيح المقاصد ٤٠/١.

(٤) سورة يوسف ٥١/١٢.

وتلحق هذه التاء الفعل الماضي، واحترز بالسّاكنة عن اللاحقة للأسماء؛ فإنها تكون متحركة: هذه مُسْلمةٌ، ومن اللاحقة للحرف نحو: لاتَ، رُبَّتَ، ثُمّتَ، وتسكينها مع «رُبّ وثم» قليل.

قال أبو حيان[1]: «.. وأما تاء الضمير وتاء التأنيث السّاكنة فبعض النحويين لم يجعلهما من خواصّ الفعل، فهما تلحقان ليس: لستُ، ليستْ، وأبو بكر بن شقير والفارسي في أحد قوليه أنها حرف».

ـ **أَتَتْ**: أصله: أتىٰ، فلما اتَّصلت به تاء التأنيث سقطت الألف لالتقاء السَّاكنين، وكذا حالُ كل ماضٍ معتل الآخر، وتُقَدَّرُ حركة البناء علىٰ الحرف المحذوف وهو الألف.

٣ ـ ياء المؤنَّثة المخاطبة:

يا: افعلي. يا: مقصور من «ياء» معطوف علىٰ «تاء»، وافعلِي: مضاف إليه.

والمراد هنا ياء المؤنثة المخاطبة، وتلحق فعلين:

الأمر: اضربي، ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[2].

والمضارع: تضربين، ولا تلحق الفعل الماضي.

وقال: «يا افعلي»، ولم يقل ياء الضمير؛ لأنها لا تختص بالفعل، بل هي في الثلاثة: إنّي، غلامي، أكرمني. وهي ياء النفس، فاحترز بقوله: يا افعلي، ليظهر الفرق بين الياءين.

---

(١) منهج السَّالك/٤، وفي مغني اللبيب ٥٥٥/٣ ذهب ابن السَّراج إلىٰ أنها حرف، وتابعه الفارسي وابن شقير، ورَدّه ابن هشام.

(٢) سورة مريم ٢٦/١٩.

قال ابن طولون[١]: وبهذه العلامة رَدٌّ على قولِ الزمخشري إنّ: «هاتِ، وتعالَ»، اسما فعلين، **والصحيح أنهما فعلا أمر؛ لدلالتهما على الطّلب، وقبولهما ياء المؤنثة المخاطبة:**

هاتي: بمعنى ناوليني، وتعالَي: بمعنى: أقبلي.

وذكر المرادي[٢] أنّ هذه الياء اسم مضمر عند سيبويه والجمهور، وهي عند الأخفش والمازني حرف.

٤ ـ نون التّوكيد:

ثقيلة وخفيفة مختصَّة بالفعل، نحو[٣]: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾، و[٤]: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ﴾.

وتلحق الأَمْرَ بلا شرط، وتلحق المضارع بشرط مذكور في بابه، وتلحق الماضي وضعاً له موضع المستقبل، كالحديث: «فَإِمَّا أدركنّ واحد منكم الدجال».

وقول الشاعر[٥]:

دامَنّ سَعْدَكِ لَو رَحمتِ مُتَيّماً ❊ لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبابَة جَانِحا

وشَذّ لحاقها باسم الفاعل. قال المرادي[٦]: «دخولها على اسم الفاعل مما لا

---

(١) شرح ابن طولون ١/٥٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/٤١.

(٣) سورة يوسف ١٢/٢٣.

(٤) سورة الأعراف ٧/٨٨.

(٥) قائله مجهول. وانظر مغني اللبيب ٤/٢٦١، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/٤٣، والحاشية في مغني اللبيب.

(٦) توضيح المقاصد ١/٤٣.

يُلْتَفَتُ إليه لندوره».

وفي المغني[1] «ضرورة سوَّغها شبه الوصف بالفعل».

وَفعْلٌ: مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه وقع في سياق التفصيل.

وذكر الشَّاطِبي[2]: أن النكرة غير مرادة بعينها، فهو كقولهم: «رجل خير من امرأة» أو هي مخرجة مخرج الجواب.

وذكر الشَّاطِبي أن العلامات المذكورة للأسماء والأفعال كثيرة، اكتفىٰ منها المصنّف بما ذكر؛ إذ كثرتها مما يُشَغِّبُ علىٰ المبتدئ.

١٢. سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَـ(هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ) ❁ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ«يَشَمْ»

ـ **سِوَاهُمَا**: أي: سوىٰ الاسم والفعل، الحرفُ: فهو يخلو من علامات الأسماء والأفعال.

وذكر أمثلة ثلاثة للحرف: هل، في، لم، ونبَّه بهذا علىٰ أنَّ الحرف علىٰ نوعين:

ـ **مختصٌّ**: في، ولم

ـ فالأول مختصٌّ بالأسماء، وهو حرف جَرّ، نحو: زيد في الدار.

ـ الثاني: «لم» مختصٌّ بالفعل المضارع: لم يقم زيد، ونحو[3]: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.

---

(١) مغني اللبيب ٢٥٩/١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٥٧/١، وعند الأشموني ٢٢/١ «وسوَّغ الابتداء بالنكرة أنه قصد الجنس، نحو قولهم: «تمرةٌ خيرٌ من جرادة».

(٣) سورة الإخلاص ٣/١١٢.

ـ **غير المختصّ**، وهو «هَلْ»، ويدخل على الأسماء والأفعال نحو:

هل قام زيدٌ، هل زيدٌ قائمٌ.

هل يقومُ، هل زيدٌ أخوك.

وَسِوَاهُمَا: مبتدأ، الحرف: خبره.

وذكر المكودي[١] أنه يجوز العكس، وقال: «وهو الأظهر».

فإنّ «سوى» عند الناظم بمعنى «غير»، وإضافتها لا تُعَرِّف، ومثل هذا عند الأزهري.

ـ كـ«**هل**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل، وفي ولم، معطوفان على «هل».

قال الشَّاطِبي[٢]: هل: حرف استفهام، ويطلق عليه عند سيبويه أنه بمعنى «قد».

وقوله: **فعل مضارع يلي «لم» كـ«يَشَمْ»**.

فإنه لما أتى بالعلامات الخاصَّة بالفعل وكان الأفعال ثلاثة: ماض ومضارع وأمر، أخذ يبيّن لكل فعلٍ علامةً تختصُّ به، فذكر أنّ علامة الفعل المضارع أنه يصلح لأن يلي «لم»، ومثاله: لم يَشَمْ. والأفصحُ فيه فتح الشين في المضارع للفعل شَمِمَ بكسر الميم فهو من باب: عَلِم يَعْلَم، وهو اللغة الفصحى، وأجازوا شمّ يَشُمّ بضم عينه، فهو لغة، وهو من الباب الأول.

ومتى دلَّت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل «لم» فهي اسم فعل، نحو: أُوَّه: بمعنى أتوجَّعُ، وأُفّ: بمعنى أتضجَّر.

---

(١) شرح المكودي ١/٨٤ ـ ٨٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٥٨، والكتاب ١/٤٩٢.

وذكر الهواري[1] أنّ المضارع إذا دخلت عليه «لم» انصرف للمضيّ وبقي لَفْظُه على ما كان، ونُقِل عن الجزولي عكس ذلك.

وسُمِّي المضارع مضارعاً لمشابهته الاسم في قبول لام الابتداء، ولجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته، ذكر هذا ابن النَّاظم[2] وغيره.

قال المكودي[3]: فِعْلٌ: مبتدأ. مضارع: نعت له.

يلي لم: هذه الجملة خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها وُصِفَت.

وتقدير الجملة عند المكودي: فعل مضارع كيشم يلي «لم».

وذكر الأزهري[4] أنّ إعراب قوله «كيشم» إنما هو على تقدير «وذلك كقولك: لم يشم»، أي: يلي هذه الكلمة، وجملة «يلي لم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنَفَة.

وذكر ابن قيم[5] أن قوله: «يَشَم» بفتح الشين أفصح من ضَمّها.

١٣. وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ ❁ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

ـ **ذكر الناظم** في هذا البيت أنّ ما يميّز الفعل الماضي عن المضارع والأمر أنه يقبل التاء.

والتاء تصلح لنوعين:

---

(١) شرح الهواري ١/٩١.
(٢) شرح ابن الناظم/٦.
(٣) شرح المكودي ١/٨٥.
(٤) إعراب الألفيَّة/١٣.
(٥) إرشاد السَّالك ١/١٠٢.

ـ تاء الضمير بصورها الثلاث: مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

ـ وتاء التأنيث الساكنة.

قال أبو حيان[١]: «**وقد أفرد التاء فلا يُدْرَىٰ أيُّهما أراد، ولا يريد بالتاء مجموعهما؛ لأنه من إطلاق المفرد علىٰ المثنىٰ، وهو غير مطَّرد**».

قال ابن طولون[٢]: و«أَلْ» في التاء للعهد الذكري، وقد شمل التاءين المذكورتين.

ـ ومتىٰ دلَّت كلمة علىٰ معنىٰ الماضي ولم تقبل إحدىٰ التاءين فهي اسم فعل، نحو: «هيهات» بمعنىٰ «بَعُدَ».

قال المكناسي: ولو قال[٣]:

وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزْ وَسِمْ ❁ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

مِزْ: من ماز يميز، والأمر منه «مِزْ».

وماضيَ: الواو للاستئناف. ماضي: مفعول مقدَّم بـ«مِزْ».

قال الهواري[٤]: فَحَصَلَ من مقتضىٰ كلامه أنّ من الأفعال فعلاً ماضياً يتميّز بالتاء.

قال الشَّاطِبي[٥]: وبالتا متعلِّق بـ«مِزْ»، وقصر التاء ضرورة، قال: «**وهذه عادته في أمثال ذلك، لا يتحاشىٰ عنه ولا عن غيره من الضرورات الشعرية، واستعمال**

---

(١) منهج السَّالك/٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/٥٦.

(٣) شرح المكناسي ١/١٨٤.

(٤) شرح الهواري ١/٩٢.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٦٠.

اللغات النادرة لداعية الوزن والقافية، وسترىٰ ذلك كلّه إن شاء الله».

ـ **قوله: سِمْ**: من وَسَمَهُ يَسِمُه، والأمر: سِم، بحذف فاء الفعل المثال علىٰ القاعدة المعروفة في أمثلته: وعد، يعد، عِد. أي: علامتُه أنّ النون تدخل عليه، وتميزه عن غيره، وأراد من ذلك **نون التوكيد**. وذكره فيما سبق في قوله: «ونون أقبلنّ» وهو البيت الحادي عشر.

فالألفُ واللَّام للعهد الذكري، والأمر هو الدالُّ بوضعه الأول علىٰ الأمر للمخاطب.

والنون وحدها قرينة غير كافية لتمييز الأمر عن الماضي والمضارع، فأضاف قرينة أخرىٰ ليكون المجموع مميّزاً للأمر فقال: «**إنْ أَمْرٌ فُهِم**».

وهذا فاسدٌ عند أبي حيان[1]، لأنه يشرك فعل الأمر غيره، فإنّ نون النسوة تدخل علىٰ غيره.

قال الشَّاطِبي[2]: أي: وُسِمَ بالنون المذكورة فعلُ الأمر، لكن بشرط أن يُفْهَمَ من الفعل معنىٰ الأمر تحرُّزاً من الماضي والمضارع.

قال المرادي[3]: «وإن لم يَقْبل نون التوكيد فهو اسم، إمّا مصدر، نحو: «**صبراً بني عبد الدار**»، وإمّا اسم فعل، نحو: صَهْ، مَه، إيهِ، وما كان من هذا الباب.

وقوله[4]: إنْ أَمْرٌ: إنْ: حرف شرط، أمرٌ: نائب فاعل لفعل مضمر، أي: إن فُهِمَ

---

(١) منهج السَّالك/٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٦٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/٤٧.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٣.

أمرٌ فُهِم، على حدّ[١]: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾.

فُهِم: مبني للمفعول. ونائب الفاعل مستتر يعود إلى «أمر»، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن فُهم أمر فُهم فَسِمْ بالنون.

وسِمْ: الواو عاطفة، أو للاستئناف.

١٤. وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ ❁ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ: «صَهْ» وَ«حَيَّهَلْ»

ـ إذا لم يقبل فعل الأمر «نون التوكيد» فهو اسم فعل أمر.

ومثّل له بمثالين:

ـ صَهْ: بمعنى «اسكت».

ـ حَيَّهلْ: بمعنى: أَقْبِل، أو أَقْدِم، أو عَجِّل ومنه القول:

«إذا ذكر الصالحونَ فحيّهلاً بعمر»

فكلاهما لا يقبَلُ دخول نون التوكيد، ويُفْهَم منها الدلالة على الأمر.

قال الأشموني[٢]: إن لم يكن للنون فيه محل فهو اسم.

ـ إما مصدر، نحو: فندلاً زريقُ المالَ.... أي: أُنْدُل.

ـ وإما اسم فعل أمر نحو: صَهْ، وحَيَّهَلْ،

ولا محل للنون فيهما.

---

(١) سورة النساء ٤/١٧٦.

(٢) شرح الأشموني ١/٢٤، وانظر إرشاد السَّالك ١/١٠٣ ـ ١٠٤.

وذكر مثل هذا أبو حيان[1]، وتعقّبه على هذا البيت.

قال المكناسي[2]: ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال:

وَمَا يَكُنْ مِنْهَا لِذِي غَيرِ مَحَلّ ❁ فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ، وَوَيْ وَحَيَّهَلْ

أي: ما يكون من الكلم الدالة على معنى المضارع والماضي والأمر، غير محل لهذه العلامات المذكورة، وهي: لم، والتاء، والنون فهو اسم، كهيهات: بمعنى بَعُدَ، ووَيْ: بمعنى أتعجب، وحَيَّهل بمعنى: أَقْبِلْ.

وقوله[3]: الأمر: مبتدأ، إن: شرط، لم: جازم. يكُ: مجزوم بـ«إن»، فيه: يتعلّق بـ«محل»، ويجوز العكس.

هو: مبتدأ، اسم: خبر.

والجملة في موضع جزم جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ «الأمر».

نحو: خبر مبتدأ تقديره: وذلك نحو، ونحوَ: بالنصب مفعول مطلق لعامل محذوف.

وصَهْ: مضاف إليه، وحيَّهلْ: معطوف على «صَهْ».

وما جاء في هذا البيت توضيح لما جاء في البيت الذي تقدّمه، ولم يُضِفْ فيه جديداً إلى معنى ما سبق.

❁ ❁ ❁

(١) منهج السَّالك/٥.

(٢) شرح المكناسي ١/١٨٧.

(٣) الأزهري، إعراب الألفيَّة/١٣.

٢ ـ المعرب والمبني

١٥. وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ❁ لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

ـ الاسم على نوعين: منه مُعْرَب، ومنه مَبْنِيّ.

قال المكودي[١]: «**وقدَّم المُعْرَب لأنه الأصل...**».

ولما كان المبنيّ من الأسماء على خلاف الأصل، وأنه لا يُبْنَى إلَّا لعلَّة نَبَّه على ذلك بلام التعليل في «لشبهٍ» ومثل هذا عند ابن طولون[١]، ونبَّه على الشّبه المقرب من الحرف بقوله: مُدْني.

ـ والشّبه غير المُدْني ما عارضه معارض كـ«أيّ»[٢] في الاستفهام، والشرط، فإنها أشبهت الحرف في المعنى في مثل الهمزة وإنْ. لكن عارض شبه الحرف الإضافة؛ لأن الإضافة من خواص الاسم فألغي شبه الحرف، ومثل هذا عند ابن طولون والأندلسي.

ـ **وعند المرادي**[٣]: الإعراب في اللغة مَصْدَر أَعْرَب أي: أَبَان، أو غيَّر أو أزال، أو تكلَّم بالعربية.

---

(١) شرح المكودي ١/٨٧، وفي شرح ابن طولون ١/٥٧ قدَّم المعرب لأنه الأصل في الأسماء لاختصاصها بتعاقب معان عليها كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، فتفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب.

(٢) انظر توضيح المقاصد ١/٥١.

(٣) توضيح المقاصد ١/٤٨.

وفي الاصطلاح: لفظيّ: وهو ما جيء به لبيان مقتضىٰ العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف.

ومعنويّ: والحركات دليل عليه، كالمبتدأ.

ـ فالإعراب: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً.

ـ **والبناء: في اللغة** وضع شيء علىٰ شيء علىٰ صفة يُرَادُ بها الثبوت.

وفي الاصطلاح: ما جيء به لبيان مُقتضىٰ العامل من شبه الإعراب، وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركةً أو سكوناً لغير عامل، وعلىٰ هذا فهو معنوِيّ.

ـ **وعند ابن عقيل**[1]: جعل الفارسي البناء مُنْحَصِراً في شبه الحرف أو ما تضمَّن معناه. وسيبويه عنده عِلّة البناء كلها ترجع إلىٰ شبه الحرف.

ـ **وقال الشَّاطِبي**: ضمة «حيثُ» لا يقتضيها العامل، وكذا الفتح في «أينَ»، والكسر في «أمسِ».

وذكر الشَّاطِبي[2] أنّ الأصل: منه مُعْرَب، ومنه مبنيّ، ولكن حُذِفَ لفظ «منه» في الثاني لبيان المعنىٰ من الحذف.

ـ وأل: في الاسم للتعريف الجنسي، أي: جنس الاسم مُنْقسم إلىٰ كذا وكذا.

ـ **وذكر ابن الوردي**[3]: أنّ المُعْرَب ما سَلِم من شَبَه الحرف، ويُسَمَّىٰ متمكناً، ومبنيّ وهو ما أشبه الحرف شبهاً تامّاً.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٧١.

(٣) شرح الألفيَّة ١/١٠٨.

ـ **الخَصِيّ**: وذكر ابن طولون[١] **أنَّ المضاف إلىٰ ياء المُتَكَلِّم سَمُّوه خَصِيّاً لا مبنيّ ولا مُعْرَب، نقله عن بعضهم وقال: «ليس بشيء»، وذكروا أنّ هذا المذهب لابن جنّي.**

ـ **وذكر الهواري الأندلسي**[٢] أنه بدأ من قبلُ بتقسيم الأفعال؛ لأنها أقلُّ من تقسيم الأسماء؛ ليتفرَّغ لما هو كثير، فتقسيم الأسماء بحسب وجوه شتّىٰ: إعراب، وبناء. وإفراد وتثنية وجمع، وتأنيث وتذكير..

والإعراب في الأسماء أَصْل، وفي الأفعال فَرْع؛ ولذلك لا يُتَكَلَّم علىٰ إعراب الأفعال إلَّا بعد الكلام علىٰ إعراب الأسماء، فإعراب الأفعال إنما هو للشبه بالأسماء.

*** ونخرج مما بسطناه إلىٰ ما يلي:**

١ ـ الحروف كلها مبنيّ.

٢ ـ الأفعال أصلها البناء، وأُعْرِب ما أُعْرِب [المضارع] لشبهه بالاسم، فالبناء أصل فيه، والإعراب فرع عنه.

٣ ـ الأسماء أصلها الإعراب، وبُني بعضها لشبهه بالحرف.

ـ **الاسم**[٣]: مبتدأ أول. منه: خبر مُقَدَّم. مُعْرَب: مبتدأ مُؤَخَّر. ومبني[٤]: مبتدأ حُذِف خبره لدلالة خبر المتقدِّم عليه.

---

(١) شرح الألفيَّة ١/٥٧.

(٢) شرح الألفيَّة ١/٩٥.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٤، والهواري الأندلسي/٩٦.

(٤) لا يجوز عطف «مبني» علىٰ «مُعْرَب»؛ لأنه يستلزم أن يكون الاسم مبنيّاً ومعرباً في آن واحد. شرح ابن عقيل ١/٢٨ الشيخ محمد.

وجملة: منه مُعْرَب: خبر المبتدأ الأول. ومنه مبنيّ: معطوفة على جملة الخبر.

ـ مَبْنيّ: أصله: مَبْنُوي، مثل مضروب.

ـ مُدْني: نعت لـ«شبه» والتقدير: لشَبَه مُدْنٍ من الحروف، والياء في «مدني» زائدة للإشباع، وليست لام الكلمة، وأصله مُدْنٍ، وإنما أُشْبِعَت الكسرة ليُقال «مدني» في عجز البيت، فيكون كالبيت الأول «مبني».

١٦. كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ «جِئْتَنَا» ❊ وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

١٧. وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا ❊ تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

قَسَّم الناظم شَبَه الحرف إلى أربعة أنواع، وزاد المرادي نوعاً خامساً يأتي الحديث عنه.

❊ الأول ـ الشبه الوضعي:

وهو ما كان من الأسماء موضوعاً على حرف أو حرفين؛ فإنها تشبه الحروف.

ومثاله: جئتنا: التاء: على حرف، ونا: على حرفين، ولهذا الشَّبَه بُنيا.

قال أبو حيان[1]: «ولم أقف على مراعاة هذا الشَّبَه الوضعي إلَّا لهذا الرجل، بل المنقول في كتب أصحابنا هو شبه الحرف، أو تضمّن معناه».

وعند الأشموني[2]: التاء تشبه الأُحادي كحرف الجرّ: الباء واللام والكاف. و«نا»: تشبه الثنائي: عَن، ومِن.

---

(١) منهج السَّالك/٦.

(٢) شرح الأشموني ١/٢٧.

ووضع الأسماء أقلّ ما يكون على ثلاثة أحرف.

ـ وقد اعتُرض[١] بـ«يَد» و«دَم»، فهما على حرفين، والجواب أنَّ أصلهما على ثلاثة أحرف، وأصلهما: يَدْيٌ ودَمَيٌ، وهذه الصورة شَبَهٌ عارض.

*** الثاني ـ الشَّبَه المعنويّ:**

وهو ما أشبه الحرف في المعنى، كتضمُّن الظرف معنى «في»، والتمييز معنى «مِن»، ومَثَّل لذلك بـ«متى» و«هنا».

١ ـ مَتَى: يشبه همزة الاستفهام، و«إِنْ» الشرطيَّة، نحو: متى تقوم؟ متى تقمْ أَقُمْ.

٢ ـ هُنَا: أشبهت معنى حرف لم يُسْتعمل؛ لأنّ «هنا» اسم إشارة، والإشارة معنى من المعاني، فحقُّها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب: الهاء، والكاف. ولكنه لم يشبه حرفاً موجوداً.

قال أبو حيان[٢]: «ضُمِّن اسم الإشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع بمعنى الإشارة».

قال الأندلسي[٣]: «فجاءت أسماء الإشارة متضمِّنَةً لما كان حقُّه أن يكون مدلولاً عليه بالحرف».

---

(١) شرح الهواري الأندلسي ١/٩٧، وتوضيح المقاصد ١/٥٢.
وعند ابن طولون: أُعرب أب وأخ لضعف الشبه بالحرف لكونه عارضاً، وأصلهما أَبَوٌ وَأَخَوٌ. انظر شرحه ١/٥٨، وإرشاد السَّالك ١/١٠٩، وانظر شرح ابن الناظم/٧ «... ونراه معرباً. قلت: لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف... [فلما] فلم يكن موضوعاً في الأصل على حرفين لم يكن قريب الشبه من الحرف فلم يعتبر...». وانظر شرح ابن الوردي/١٠٨.

(٢) منهج السَّالك/٦.

(٣) شرح الأندلسي ١/٩٧.

ويُسَمُّونه الشبه الوهمي، وأُسَمِّيه الشَّبَه الافتراضي أو الظَّنِّي.

قال ابن عقيل(١): حَقُّهم أن يضعوا للإشارة حرفاً كما وضعوا «ما» للنفي، و«لا» للنهي، و«ليت» للتمني، و«لعلّ» للترجِّي، فبُنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنىٰ حرفاً مقدَّراً.

*** الثالث ـ الشَّبَهُ الاستعمالي:**

الاسم يُبْنَىٰ إذا أَشْبَهَ بعضَ الحروف، وذلك كأسماء الأفعال، فهي تشبه «إنّ» في كونها عاملةً غير معمولة، فأشبهت ليت، ولعلَّ، ونابت عن أتمنّى، وأترجّىٰ، ولا يدخل عليهما عامل، وهو ما أشار إليه بقوله: «**وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأثّرٍ**».

فالفعل عامل غير معمول فيه، فناب اسم الفعل عنه.

بِلَا تَأَثُّر(٢): احترز به من المصدر النائب عن الفعل، فإنه متأثِّر بالفعل الذي ناب عنه، ولذلك كان مُعْرَباً: «صبراً آلَ ياسر»، ضرباً زيداً.

ومن الأسماء المبنيّة: صَهْ بمعنىٰ: اسكت، ومَهْ، بمعنىٰ اكفُفْ، وهَلُمّ بمعنىٰ أَقْبِلْ، فالاسم يعمل عمل الفعل، غير أنه لا يؤثر في هذه الأسماء غيرها، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافة، فصارت كالحروف تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها، ولا محل لها من الإعراب.

*** الرابع ـ الشَّبه الافتقاري:**

وهو أن يكون الاسم مفتقراً إلىٰ غيره، كالموصولات الاسمية، فهي بحاجة إلىٰ الصِّلة بعدها، ومثله إذ، إذا، حيثُ، ولا بُدَّ لها من عامل فيها.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٢. قلتُ: الحق أنه لا شبه هنا ولا افتراض ولا وهم ولا ظنّ، وإنما هو السَّماع.

(٢) انظر منهج السَّالك/٦.

وذهب المكودي إلىٰ أنه احترز من الافتقار غير المؤصَّل، كافتقار النَّكرة إلىٰ جملة الصِّفة. ولكن هذا الافتقار غير مؤصَّل؛ إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها.

ومن الافتقار غير المؤَصَّل عند الأشموني[1] كسبحان الله، أو إلىٰ جملة لكن افتقاراً غير مؤصَّل أي غير لازم كافتقار المضاف في نحو[2]: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ إلىٰ الجملة بعده فلا يُبْنَىٰ لأنَّ افتقار يوم إلىٰ الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها.

ـ **وقوله: أُصِّلَا**، جاء في بعض النسخ: أَصُلا، علىٰ البناء للمعلوم، ويبين فيه شرط اللزوم.

ـ **وقوله**[3]: **كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ**: خبر مبتدأ محذوف، وذلك كائن كالشَّبَه، والوضعي: نعت.

ـ **فِي اسْمَيْ**: متعلّق بمَحْذُوف صفة لـ«**الْوَضْعِيِّ**»، والتقدير: الوضعي الثابت في اسمي...

ـ **جِئْتَنَا**: مضاف إليه علىٰ الحكاية، قُصِدَ لفظه فهو كالكلمة المفردة. والمعنويّ معطوف علىٰ «الوضعيّ».

في مَتَىٰ ـ في هنا: متعلقان بِمَحْذُوف نعت للمعنويّ.

ـ **كَنِيَابَة**: معطوف علىٰ قوله: «كالشَّبَه». عن الفعل: متعلِّق بنيابة.

---

(١) شرح الأشموني ١/٢٨، وانظر إرشاد السَّالك ١/١٠٨، وشرح المكودي ١/٨٩، والمقاصد الشَّافية ١/٦٢.

(٢) سورة المائدة ٥/١١٩.

(٣) توضيح المقاصد ١/٥٤.

ـ **بِلَا تَأَثُّر**: متعلِّق بمحذوف نعت لـ«نيابة».

ـ **أُصِّلَا**: الجملة نعت لـ«افتقار»، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل يعود إلى «افتقار».

* الخامس ـ الشَّبَه الإهمالي:

ذكره المرادي[1]، وهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب كفواتح السُّوَر؛ فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة.

قلتُ: هذا كلام لا يصحُّ، فقد أُعربت[2] **مبتدأ، ومفعولاً به، وخبراً، فهي عاملة ومعمولة، وانظر كلام العلماء في هذا في أول سورة البقرة.**

وقال المرادي[3]: «هذا مذهب الناظم خلافاً لمن قال إنها موقوفة»[3] أي لا معربة ولا مبنية. **وهو ما ذكرنا فيه من قبل أنه الخصيّ.**

ـ وقال: «قلتُ: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره».

وقد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: «**كالشَّبَه الْوَضْعِيّ**» فإنها مشعرةٌ بعدم الحَصْر.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥٤.

(٢) انظر كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ١/٢٩ ففيه التفصيل في هذه المسألة، ومغني اللبيب ٦/٧، والدر المصون ١/٨٨، والتبيان للعكبري ١/١٤.

(٣) انظر كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ١/٢٩ ففيه التفصيل في هذه المسألة، ومغني اللبيب ٦/٧، والدر المصون ١/٨٨، والتبيان للعكبري ١/١٤.

١٨. وَمُعْـرَبُ الْأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا ❁ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَـ«أَرْضٍ» وَ«سُمَا»

ـ الرواية: **وَسُمَا**، وجاء عند المكناسي[١]: **وَسَمَا**: بفتح السِّين.

وذكر الهواري[٢] أن «سَمَا» مقصور للضرورة من سماع، وهو أَنْسَب من جهة التنظير؛ لأنّ السماء نظير الأرض.

ـ وذكروا في «سما» ست لغات[٣].

والمعرب قِسْمان[٣]: ـ مُتمكِّن أَمْكَن، وهو المنصرف، نحو: زيد، عمرو.

ـ ومتمكِّن غير أَمْكَن، وهو غير المنصرف: أحمد، مساجد، فغير المتمكِّن هو المبني، والمتمكن هو المُعْرَب.

قال الشَّاطِبي[٤]: «باب المعربات أوسع باباً من المبنيات بكثير، وقد ثبت أن الكثرة لها الأصالة».

وعند ابن خروف: «الإعراب فرع في الأسماء، فهو أمر طارئ على الكلمة؛ لأن الكلمة قبل التركيب أصلها الوقف» وعقَّب الشَّاطِبي على هذا بقوله: «**الكلام في الأمر الطارئ، وليس قبله**».

وعند الهواري الأندلسي[٥]: سُما: على وزن: هُدىٰ، لغة في «اسم»، والضبط بضمّ السِّين أَنْسب من جهة التمثيل، فقد مثل بالصحيح والمقصور، وخلص من

(١) شرح الألفيَّة ١/١٩١.
(٢) شرح الهواري ١/١٠٢، والمقاصد الشَّافية ١/٩٩.
(٣) شرح ابن عقيل ١/٣٥. وانظر شرح السُّيوطي/٧٤.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٩٢ ـ ٩٣.
(٥) شرح الألفيَّة ١/١٠٣.

ضرورة قصر الممدود في «سَمَاء».

وإن فتحت السِّين كان المراد «سَمَاء» قصره للضرورة، وهو أَنْسَب من جهة التنظير؛ لأن السماء نظير الأرض، والأول أولىٰ عنده.

معرب[1]: مبتدأ. الأسماء: مضاف إليه.

ما: موصول اسمي نعت لمحذوف في موضع رفع خبر المبتدأ.

سلم: الألف للإطلاق.

والجملة: صلة، والعائد ضمير مستتر في الفعل.

من شبه: متعلِّق بالفعل «سلم».

الحرف: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله.

كأرضٍ: متعلّق بخبر لمبتدأ محذوف: وذلك كائن كأرضٍ.

وسما: معطوف علىٰ أرض مجرور.

وسُما وسَما: معربان إعراب المقصور من حيثُ تقدير الحركات.

١٩. وَفِعْـــلُ أَمْـــرٍ وَمُضِـــيٍّ بُنِيَـــا ، ❁ وَأَعْرَبُوا مُضَـــارِعاً إِنْ عَرِيَـا

٢٠. مِـنْ نُـونِ تَوْكِيـدٍ مُبَاشِـرٍ ، وَمِـنْ ❁ نُونِ إِنَاثٍ كَـــ«يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ»

الأصل في الأمر والماضي البناء[2]:

ـ والأمر يُبْنَى على ما يُجْزم به مضارعه من سكون أو حَذْف، فهو مبنيّ على الوقف.

---

(١) انظر إعراب الألفيَّة للأزهري/١٤.

(٢) شرح الأشموني ١/٣٠، المقاصد الشَّافية ١/١٠٢، وتوضيح المقاصد ١/٥٩.

ـ والماضي مبنيّ على الفتح لفظاً نحو ضرب، أو تقديراً كـ«رَمَى».

وبُني الماضي على الفتح لخفته، كراهة تتابع أربعة متحركات.

والماضي مُجْمَعٌ على بنائه على الفتح مجرّداً، وعلى السُّكُون نحو: ضربتُ، وعلى الضم نحو ضربوا.

وذكر الشَّاطِبي[1] أنّ أصل الماضي البناء على السُّكُون كسائر المبنيّات، ثم بنوه على حركة يخالف فيها الأمر.

وقال الزّجّاجي: «الماضي مبني على الفتح أبداً، ولم يعتبر عروض اتِّصال الضمائر. وحَسَنٌ ما فعل».

ولكن الشَّاطِبي الذي استحسن ما قاله لم يفعل فعله، ومن هنا ذهب بعض المعاصرين إلى أنه مبنيّ على الفتح المقدّر، وهو رَدّ.

قلتُ: لو كان الفتح مقدَّراً فيه لصُنِّف مع الإعراب التقديري كالأفعال المعتلَّة، وهذا لا يقول به أحد حتى الزّجّاجي.

ـ والأمر مختلف فيه[2]، فهو مبني عند البصريين، مجزوم بلام أمر مقدَّرة عند الكوفيين، فهو مقتطع من المضارع، وقد حُذِفَت منه اللام، وحرف المضارعة، وتبعهم ابن هشام في «مغني اللبيب» غير أنّ رأي البصرة هو الشائع عند النحويين.

ـ وفِعل: مبتدأ، أمر: مضاف إليه، ومضيٌّ: فيه وجهان: العطف على أمر، وبالرفع: مضيٌّ عطفاً على «فعلُ».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٣٠، ومنهج السَّالك/٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٦٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٨.

بُنيا: الجملة خبر. والألف: نائب على الفاعل. أو للإطلاق.

١٩. ..... ❁ **وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا**

أُعْرِب الفعل[١] المضارع لشبهه الاسم بالإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء، وجريانه على حركات اسم الفاعل: يكتب: كاتب، وسُمِّي مضارعاً للمشابهة.

وضمير «أعربوا عائد على العرب، ويُفَسِّره السِّياق وإن لم يتقدّم له ذكر.

وذكر الشَّاطِبي[٢] أنه سُمِّي مضارعاً لمشابهته الاسم، وهذه المشابهة هي التي أوجبت الإعراب عند البصريين.

ـ والمضارع شبيه باسم الفاعل من جهة اللفظ، فهو مثله بالحركات والسَّكنات، وعدد الحروف، ومن جهة المعنى. فكل واحد منهما يأتي للحال والاستقبال، أعرب بالحمل عليه، كما عمل اسم الفاعل بالحمل على المضارع.

وذكر الشَّاطِبي[٣] **أنّ هذا الوجه أَحْسَن ما سمعه في تعليل إعراب المضارع من شيوخه وما رآه مما ذكره النحويّون.**

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ[٤]:

وذلك مثل: هل تذهَبَنّ، واحترز من غير المباشر نحو: تفعلُنَّ، وتفعَلِنَّ، وهي النون غير المباشرة.

ـ وهذا مذهب الجمهور[٥].

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥٥.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٠٣.
(٣) المقاصد الشَّافية ١/١٠٢.
(٤) توضيح المقاصد ١/٥٩ ـ ٦٠.
(٥) المقاصد الشَّافية ١/١٠٦.

ـ وذهب الأخفش إلىٰ البناء مطلقاً، ومعه طائفة.

ـ وذهب قوم إلىٰ الإعراب مطلقاً.

والوجهان الثاني والثالث مرتجلان لا يثبتان عند التطبيق.

وذكر الشَّاطِبي[١] لفظ «مباشر» علىٰ أنه وصف للنون علىٰ اعتبار التذكير، ولو أراد التأنيث لقال: مباشرة. ثم قال: والحروف كلها تذكَّر وتؤَنَّث باعتبار أنه لفظ، وأنه كلمة.

وأمّا: **ومن نون إناث**، فإنها لا تكون إلَّا مباشرة، فلذلك أطلق الحكم لعدم الحاجة إلىٰ التقييد، والفعل معها مبنيّ علىٰ السُّكون، ومَثَّل لذلك بقوله: «**يَرُعْنَ من فُتِنْ**». أي: يُفْزِعْنَ، والرَّوْع: الفزع[٢].

وفي البناء مع نون الإناث خلاف.

قال الأشموني[٣]: «وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل إنّ المتصل بها مبنيّ بلا خلاف، وليس كما قال.

فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلىٰ أنه مُعْرَب بإعراب مقدَّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشَّبَه بالماضي».

وقوله: إن عَرِيا[٤]: جواب الشرط محذوف.

وقوله: كَيَرُعْنَ: الكاف جارّة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف،

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٠٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١١٣.

(٣) شرح الأشموني ١/٣٢.

(٤) إعراب الألفيَّة ١٤ ـ ١٥.

نحو: وذلك كقولك: يَرُعْن...

وجملة يَرُعْنَ: خبر المبتدأ المقدَّر.

٢١. وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ❁ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢. وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ ❁ كَـ(أَيْنَ) (أَمْسِ) (حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ (كَمْ)

ـ الحروف كُلّها مبنيّة.

وذكر المكودي[1] أن عبارة الناظم غير موفية بذلك.

قال ابن طولون[1]: لأنه لا يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فقد يكون مستحقاً للشيء ويُمْنَع منه.

قلتُ: والمعربون في هذا الزمان يذكرون البناء عند كل حرف، ومنهم الشيخ محمد محيي الدين ﷺ، وهذا لا أصل له عند المتقدمين بعد تعميم الحكم.

ـ والأصلُ في المبنيّ أن يُسَكّنا:

قال الهواري[2]: «**هذا البيت من أبياته السَّهلة المستحسنة**»، ويُسَكّن المبني اسماً كان أو فِعْلاً أو حرفاً، وكان البناء على السُّكون أصلاً لخفّته[3]؛ ولهذا دخل في الكلمات الثلاث: هَل، قُمْ، كَمْ.

---

(١) شرح المكودي ١/٩١ ـ ٩٢، وشرح ابن طولون! /٦٢، والمقاصد الشَّافية ١/١١٥، وقال المكناسي: لو قال: والحرف لا يخرج عن حكم البنا... ١/١٩٨.

(٢) شرح الهواري ١/١٠٧.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/١١٧، وشرح ابن طولون ١/٦٢.

ـ **ومن المبنيّ: المفتوح**: أينَ[١]: أي مما خرج عن البناء على السُّكون أينَ، والفتح لالتقاء السَّاكنين. وإنما بُنِي «أين» لشبهه بهمزة الاستفهام. وقيل: إنما بُنِي على الفتح لخفتها.

ومن المبني على الكسر: أَمْسِ. قالوا: تضمن معنى «أَلْ» فبُني على الكسر؛ لالتقاء السَّاكنين.

قال الشَّاطِبي[٢]: «لتضمُّنه معنى الألف واللام؛ لأنك إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك صار معرفةً بالإشارة إليه، فخرج عن حكم النكرات؛ لأنها تتعرَّف بالألف واللام».

والضَّمّ في «حَيْثُ»: وبُني لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة بعده، وبُني على الضم لشبهه بـ«قَبلُ» و«بعدُ» مما قُطع عن الإضافة، ولتعذُّر السُّكون؛ إذ يلتقي ساكنان. ومثله: منذُ.

ـ **والسَّاكن**[٣]: كَمْ. وهو اسم للعدد، بُني لتضمنه معنى همزة الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي تشبه ما وُضِع على حرفين، أو بالحمل على «رُبَّ» في معنى التكثير، أو لشبهها بـ«كم» الاستفهامية.

وذكر الشاطبي[٤] أنّ العاطف محذوف لضرورة الوزن، ومثله في النثر: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً، ومثل كَمْ: هلْ.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٢٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٢٧.

(٣) وذكر المرادي علل هذا البناء وموجبات في السكون والضمة والفتحة والكسرة، وهو خارج عن المراد. انظر توضيح المقاصد ١/٦٢ ـ ٦٦.
ومثله في شرح الأشموني ١/٣٣ ـ ٣٤ على عادته في تتبع المادة عند المرادي.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٢٩.

وقوله: كأينَ: على تقدير: وذلك كأين، فهو متعلِّق بخبر مبتدأ مُقَدَّر.

وأمسِ وحيثُ: معطوفان على «أين» بإسقاط حرف الجرّ.

والسَّاكنُ كم: خبر مُقَدَّم، وكم: مبتدأ مُؤَخَّر، ويجوز العكس، وعند الأزهري الأول أَوْلَى من الثاني.

٢٣. وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ❁ لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: «لَنْ أَهَابَا»

٢٤. وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ❁ قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

أراد أنّ الرَّفْع والنَّصب[1] من أنواع الإعراب، يشترك فيهما الأسماء والأفعال، ومثَّل للنَّصب بقوله: «لن أهاب».

ونقل الأشموني[2] عن المازني أن الجزم ليس بإعراب.

وعند ابن طولون[3] الإعراب جنس، والأنواع الداخلة تحته أربعة، وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ مشترك بين الاسم والفعل: الرفع والنصب.

٢ ـ مختصّ بالاسم، وهو الجرّ.

٣ ـ مختصّ بالفعل وهو الجزم.

قال المرادي[4]: وإنما اختصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعِوَض من الجرّ

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣٤، وإرشاد السَّالك ١/١١٢.
(٢) شرح الأشموني ١/٣٤.
(٣) شرح ابن طولون ١/٦٤.
(٤) توضيح المقاصد ١/٦٧، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥.

بالاسم. ومثل هذا عند الشاطبي[١].

* **فائدة: في خصوصاً، وخُصُوصيَّة، وخَصُوصِيَّة، والفتح أَفْصَح. وخصِّيصي ومنه «لولا الخِلّيفَى لأذنت» وهو قول عمر** رضي الله عنه.

ـ **وقال الشَّاطِبي**: وكان الأَوْلَى أن يقول: كما خُصِّص الفعل بأن يُجْزَم أو بالجزم؛ لأن «أن ينجزما» مقدّر بمصدر وهو الانجزام، وهو غير مستعمل في الجزم، ولا هو مصطلح على استعماله، وضرورة النظم دَعَتْه أنْ يغيِّر الجزم إلى الانجزام.

ـ **وعند الهواري الأندلسي**[٢]: لما ذكر ألقاب البناء ذكر ألقاب الإعراب، وقال: «لن أهابَ»، وهو غير كافٍ؛ لأنه مثال للنصب بالفعل، ولم يذكر الاسم. ثم سَكَت عن الرَّفع فيهما.

فذكر واحداً وسكت عن ثلاثة، ولا يلزمه التمثيل، لكنه لما شرع في التمثيل بـ«لن أهابا» كان حقُّه أن يستوفي التمثيل.

وذكروا[٣] أن ألقاب البناء والإعراب واحدة، لكن ألقاب البناء ثابتة، وألقاب الإعراب متغيِّرة.

وتسمية الضمة في الإعراب رفعاً، وفي البناء ضَمّاً، ولا يقولون للضم في البناء رفعاً، ولا للرَّفْع في الإعراب ضَمّاً.

والفتح: للنصب إعراب، وفي البناء فتح.

والكسر في الإعراب سموه جرّاً، وفي البناء كسراً.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٦٧، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥.

(٢) انظر شرح الألفيَّة ١/١٠٨.

(٣) شرح الهواري الأندلسي ١/١٠٨.

والسُّكُون في الإعراب جَزْم، وفي البناء سُكُون أو وَقْف.

ـ والرَّفْع[1]: مفعول به أول بـ«جعَلَ» مقدَّم من تأخير.

والنصبَ: معطوف على «الرفع».

اجعَلَنْ إعرابا: مفعول ثان للفعل «اجعَلْ».

نحو: خبر مبتدأ محذوف، وذلك نحو...

الاسم: مبتدأ. خبره: قد خُصِّص بالجرّ.

كما: الكاف حرف جَرّ. ما: حرف مصدريّ.

قد خُصِّصَ: صلة «ما» لا محل لها. وما وصلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: ككون الفعل مختصّاً.

والتقدير: والاسم قد خُصِّص بالجر كتخصيص الفعل بالجزم.

٢٥. فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وانْصِبَنْ فَتْحاً، وَجُرْ ❁ كَسْراً كَـ«ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ»

٢٦. وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ❁ يَنُوبُ نَحْوُ: «جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ»

ـ أصل الإعراب الرَّفع، وله الضَّمَّة، والنَّصب وله الفتحة، والجرُّ وله الكسرة، والجزم وله السُّكُون[2].

وقوله: فتحاً منصوب على نزع الخافض. وجُرّ: فعل أمر، وكسراً منصوب على نزع الخافض.

---

(١) انظر إعراب الألفيَّة للأزهري/١٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٣٧.

ـ وقوله: ذِكرُ: مبتدأ. الله: لفظ الجلالة مصدر مضاف إلىٰ فاعل. عَبْدَه: مفعول به. يَسُرّ: فعل مضارع. والفاعل يعود علىٰ «ذكر»، والجملة خبر «ذكر».

وذكروا في «فتحاً» أنه مصدر منصوب علىٰ الحال، ومثله: كسراً.

ـ وفي يَسُرّ: تمثيل للرفع بالإضافة، وهو مثل قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ...﴾.

وذكر الأندلسي[2] أنّ هذا من حسان أبياته.

وذكروا في البيت الثاني ما ينوب عن الحركات، وهي ثلاثة أصناف:

ـ **الكسرة**: وهي نيابة عن الفتح في جمع المؤنّث السالم.

ـ **والفتحة**: تنوب عن الكسرة في الممنوع من الصَّرف.

ـ **والحروف**: في المثنىٰ، وجمع المذكر السالم، والأسماء السِّتة.

ـ **الحذف**: ينوب عن الفتحة في النصب حذف النون، وفي الفعل المعتل الآخر في الجزم والنّصب.

والأصالة للإعراب بالحركة في غير الجزم؛ لأن الحركة أخفُّ منه، فهي بعض حرف، والسُّكون في الجزم أصل، **لأنّ سقوط حركة أسهل من سقوط حرف**.

ـ وقوله: **جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ**[3]: أخو: رفع بالواو نيابة عن الضَّمَّة، وبني: مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، ونمر: قبيلة منسوبة إلىٰ أبيها نمر بن قاسط، وحذف الناظم

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٥١.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١١١.

(٣) توضيح المقاصد ١/٦٨، وشرح المكودي ١/٩٤.

همزة «جاء» للهمزة التي بعدها، وهي قراءة أبي عمرو[1] «جا أجلهم» في الأعراف.

وقوله: نمر: **قال الأندلسي**[2]: مضاف إليه، **وليس من المثال في شيء وإنما هو تتميم.**

قلتُ: لا يتم له الحديث عن «بني» من غير هذه الإضافة. فهو مضطر إلىٰ هذا.

٢٧. **وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ❁ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ**

بدأ ببيان ما يُعْرَبُ بالنيابة، وأَوَّلها الأسماء السِّتة، وهي التي أشار إليها بقوله: **مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ.**

وذكر لها ثلاث علامات[3]:

١ ـ الرفع بالواو: جاء أبو محمد.

٢ ـ النصب بالألف: رأيت أبا محمد.

٣ ـ الجر بالياء: مررت بأبي محمد.

وذكر بعضهم أن هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنىٰ والجمع.

❁ الخلاف في هذا الإعراب، ومما ذكروه ما يلي:

أ ـ المشهور هو **الإعراب بالأحرف نيابة عن الحركات الأصليَّة**، وهو ما ذكره المصنِّف، فهو علىٰ مذهبه، ومذهب الزجّاجي والفارسي وعليه طائفة، **وذكر**

(١) سورة الأعراف ٣١/٧، وانظر معجم القراءات ٣٧/٣، وانظر المقاصد الشَّافية ١٤٠/١.

(٢) شرح الألفيَّة ١١٢/١.

(٣) انظر تفصيل الخلاف في إعراب هذه الأسماء في الهمع ١٢٣/١ ـ ١٢٦، وفيه/١٢ رأياً. وانظر منهج السَّالك ص/٧، وإرشاد السَّالك ١١٣/١ ـ ١١٤.

الأشموني أنه رأي قطرب والزيادي من البصريين.

ب ـ **الإعراب بحركات مقدَّرة** على الواو والألف والياء؛ ولذلك يسمّونها الأسماء المعتلّة، وهنا لم ينب شيء عن شيء، وعليه جماعة منهم سيبويه والفارسي وجمهور البصريين.

جـ ـ **معربة بالحركات كإعرابها غير مضافة** وحروف العلّة إشباع، وعليه المازني والزجّاج.

د ـ هناك من ذهب إلى **إعرابها بالحركات والحروف معاً**، ولم يُفَصِّلوا كيف يكون هذا، ومنهم الكسائي والفرّاء.

قال الشَّاطِبي[1]: «والكلام في ذلك يَطُولُ، وإنما اختار النّاظم ما تقدَّم «أ» لأنه أبين المذاهب وأبعدها عن التكلُّف...».

وذكر المرادي[2] في إعراب هذه الأسماء عشرة مذاهب وأقواها مذهبان:

مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدَّرة في الحروف.

ومذهب الزيادي وقطرب والزجّاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ومن وافقهم، وهو الإعراب بالحروف.

وذكر المرادي أن ابن مالك أخذ في الإعراب بهذا المذهب للتقريب على المبتدئ كما فعل كثير من المصنّفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٤٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/٦٨، ٧١.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل[1]: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلُّف».

وقوله[2]: ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به لـ«اجرر»، وهو مطلوب لـ«ارفع» ولـ«انصب»، فهو من باب التنازع. والعاملُ الأولُ، أو الأخير، ولم أجد من أعمل الوسط وهو «انصب».

٢٨. مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ❁ وَالْـ(فَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

ـ أي: من الأسماء التي تُعْرَب بالإعراب الذي تقدَّم ذكره:

ـ ذو: إذا كان بمعنىٰ صاحب: جاء ذو مال. وفيه احتراز من «ذو الطائية»، وهي تكون مبنيّة، وآخرها ملازم للواو فهو مبنيّ علىٰ السُّكون.

قال أبو حيان[3]: «وبعضهم يجعلها كلّها بمعنىٰ صاحب فيقول: جاء ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام».

ومن هذا الباب كلام منظور بن سحيم الفقعسي:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُون لَقِيتُهم ❁ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهم ما كَفَانِيَا

وقول سِنان بن الفحل الطّائي:

وَإِنَّ المَالَ مَالُ أَبِي وَجَدِّي ❁ وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

وقال المرادي[4]: «بدأ بذو لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف».

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٣.
(٢) شرح الأندلسي ١/٧٣، والأزهري/١٦.
(٣) منهج السَّالك/٨.
(٤) توضيح المقاصد ١/٧١.

وذكر الشاطبي[١] **أن هذا الشرط لا ضرورة له ؛ لأنه خارج عن باب الإعراب**، فلو قال: «من ذاك ذو كذا وكذا، ولم يقيّده بمعنىٰ الصّحبة لم يفهم سواه. وذو الطائية مبنية، وهذا الشرط ضائع والاعتذار عنه أنه لم يقصد بذلك إلّا مجرد البيان عن معنىٰ ذو».

ـ **ويُشترط في «فم» زوال الميم**. ومعنىٰ: بان، أي انفصلت وزالت، فإن لم يتحقق هذا الشرط فالإعراب بالحركات. واستطرد المرادي[٢] إلىٰ ذكر عشر لغات فيه إذا كان بالميم.

ـ **من ذاك**: متعلِّق بخبر مقدَّم. ذو: مُبتدأ مُؤَخَّر.

ـ **إِنْ صُحْبَةً أبانا**: إنْ: شرط. صُحْبَةً: مفعول مقدَّم. أبان: فعل ماض. والأحسن في «صُحْبة» أنه مفعول لفعل محذوف يفسِّره المذكور.

ـ **الفم**: مبتدأ، حيثُ: ظرف، الميم: مبتدأ. بانا: خبر الميم.

وجملة «الميم منه بانا» في محل جَرٍّ بالإضافة.

٢٩. (أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) ❁ وَالنَّقْصُ فِي هَـذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

هذه الأسماء حكمها ما سبق ذكره.

ـ **والحم**: أبو الزوج ونحوه من أقاربه، وقد يُطْلَقُ علىٰ أقارب الزوجة، وهو **مشتق من الحماية عند أبي حيان**[٣] ؛ لأن أحماء المرأة يحمونها.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/٧١.

(٣) منهج السَّالك/٧، الكتاب ٢/٨٠، وتوضيح المقاصد ١/٧٢.

وذكر الشَّاطِبي[1] أن «حمو المرأة» هو أبو زوجها، وكذلك من كان من قِبَله، و«حمو الرجل» أبو المرأة وأخوها وعمّها، وقيل: الأحماء من قبل المرأة خاصَّة، وقيل: العكس.

ـ **وهَنُ**: هي كما سبق، وأنكر الفراء إعرابه بالأحرف، وهو محجوج بقول سيبويه[2].

وذكر في التسهيل[3] أنه قد تشدد نونه «هَنّ».

وإعرابه بالأحرف قليل، وغالب ما جاء في الحديث الشريف إنما كان بالحركات.

وذكر الشَّاطِبي[4] أن أصله في اللغة الكناية عن الشيء، **قال الجوهري**: «تقول هذا هَنُك، أي: هذا شيئك، ثم كنوا به عما يقبح التصريح باسمه، واستعملوه فيه حتىٰ غلب عليه».

ـ والنَّقص في هذا الأخير، وهو «هَنُ» أشهر، وهو حذف لامه أي الواو مثل: يَد.

ـ أحسن: أي: أحسن من الإعراب بالأحرف، وذكر الشاطبي أنه أَفْصَحُ،

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/٨٠ «واعلم أنّ من العرب من يقول: هذا هَنُوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، ويقول هنوان فيُجْريه مُجْرَىٰ الأب...». وانظر شرح الهواري ١/١١٦، وشرح التسهيل ١/٤٤. وفي إرشاد السَّالك ١/١١٥ «ولكن الأفصح في «الهن» النقص، أي: حذف حرف العلّة وهو لامه، وإعرابه بالحركات كما ورد في الحديث «**من تعزَّىٰ بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه**». وانظر شرح ابن النّاظم/١٢، وشرح ابن الوردي ١/١١٢».

(٣) التسهيل/٨ ـ ٩، وانظر شرح السُّيوطي/٧٧. وقال في المصباح/هن: «والأصل هنّ» بالتثقيل، فيُصَغّر علىٰ «هُنَيْن»

(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٤٧، منهج السَّالك/٨، شرح الهواري ١/١١٥.

ويُعْرَبُ بالحركات.

قال المرادي[١]: وجرت عادة كثير من النحويين أَنْ يذكروا أَنَّ «الهن» مع هذه الأسماء منبِّهين «على قلة إعرابه بالأحرف فيوهم ذلك مساواته لهن» أي: للأسماء السابقة.

ـ أبٌ: مبتدأ، قالوا: ولا يحتاج إلى مُسَوِّغ لشهرته، وأُسقِطت الواو فيما عُطِف عليه.

والنقصُ: الواو للحال، النقص: مبتدأ، في هذا: متعلِّق بالنقص. الأخير: عطف بيان عند ابن مالك، أو نعت، وهو كذلك عند ابن الحاجب. أحسن: خبر النقص. ومتعلّقه محذوف، أي: أحسن من الإتمام.

٣٠. وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ❁ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

ـ أي: يندرُ النقصُ في أب وأخ وحم، وضمير تاليه: عائد على الأب، وصورة النَّقص على قلَّتها[٢]: هذا أَبُك، ورأيت أَبَك، ومررتُ بأبِك، وهي لغة حكاها ثعلب، فهي كالأسماء الصحيحة.

ـ والعرب تقول: جاءني أَخُك... وفي حم: جاء حَمُك.

قال منظور بن مرثد الأسدي:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا ❁ تِيْذَنْ فَإِنِّي حَمُهَا وَجَارُهَا

(١) توضيح المقاصد ١/٧٣، وانظر إرشاد السَّالك ١/١١٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٤٩، وتوضيح المقاصد ١/٧٥، والمكودي ١/٩٦.

وأنشده الجوهري: حَمُوها.

وقال رؤبة: بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَىٰ عَـدِيّ فِـي الـكَـرَمِ
وَمَـنْ يُشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمِ

وذكر الأشموني[1] غايتاها: لغة القصر في المثنىٰ ونسبها الكسائي إلىٰ بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان، ونسبها أبو الخطاب لكنانة، وبعضهم لبلعنبر وبلهجيم وبطون من ربيعة. وكان ذلك في قوله في القصر:

إِنَّ أَبَاهَـا وَأَبَـا أَبَاهَـا ❁ قَـدْ بَلَغَـا فِـي المَجْـدِ غَايَتَاهَـا

ولغة القصر هي ملازمة آخر الاسم الألف، وهو في اللغة أشهر من النقص، ومنه بيتا أبي النجم ـ ونسبا لرؤبة، وتقدَّم ذكرهما.

والمثل[2]: «**مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَل**»، في إحدىٰ الروايتين.

وعلىٰ ما تقدَّم عندنا ثلاث لغات:

١ ـ أب أخ حم: جاءت تامَّة.

٢ ـ : وجاءت ناقصة، وذلك نادر.

٣ ـ : وجاء فيها القصر وهو كثير.

٤ ـ هَن : النقص غالب فيها، والتمام قليل.

---

(١) شرح الأشموني ١/٣٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٥١، وانظر مغني اللبيب ٣/١٨٩ و٤/١٧٨، وهمع الهوامع ١/١٢٩، وشرح التصريح ١/٦٥ قائله أبو حنش، وتوضيح المقاصد ١/٧٦.
وفي مجمع الأمثال ٢/٣١٨ جاء برواية «**مكره أخوك لا بطل**»، وانظر إرشاد السَّالك ١/١١٦.

ـ ذو مال: فيه لغة واحدة.

ـ فوك: فيه لغتان: بالميم فمك، ويخرج من هذا الباب، وبترك الميم يكون في هذا الباب.

٣١. وَشَـرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَـفْنَ لَا ❁ لِلْيَا كَـ«جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا»

ـ الرواية عند الشَّاطِبي: كجا أبو أخيك.

وذو: لا يُضاف إلىٰ الضمير.

والإشارة بـ«ذا» إلىٰ الإعراب بالحروف، وشرطه[١] أن تكون مضافة إلىٰ غير ياء النفس.

ـ وقوله[٢]: «يُضَفْنَ» راجع إلىٰ الأسماء التي سبق ذكرها، وقد ذكرها مفردة مكبّرة غير مضافة إلىٰ ياء المتكلم.

ـ **وذكر الهواري[٣] أنه فاته ألا تكون مُصَغَّرة** لأنها إذا صُغِّرت أُعربت بالحركات، **وفاته شرط الإفراد**، وشرطوا ألا يكون مَنْسوباً. ولم أجد النَّسب عند غيره.

وما لم يذكره الناظم يفهم من سياقها أنها مفردة مكبَّرة.

والتقدير في البيت: وشرط الإعراب عدم الإضافة إلىٰ ياء النفس، والإضافة إلىٰ غيرها.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٥٦، وإرشاد السَّالك ١/١١٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٥٤.

(٣) شرح الهواري ١/٢٢، وتوضيح المقاصد ١/٨١.

ـ قوله: كجا[1]: أي: وذلك كقولك جاء، ذا: منصوب على الحال من فاعل «جاء». اعتلا: مُضاف إليه، وقُصِر للضرورة من «اعتلاء».

٣٢. بِـالْأَلِفِ ارْفَـعِ الْمُثَنَّـى وَ(كِـلَا) ❁ إِذَا بِمُضْـمَرٍ مُضَـافاً وُصِـلَا

ـ هذا هو الضَّرْب الثاني[2] مما تنوبُ فيه الحروف عن الحركات على وجه مختلف عما تقدَّم في الأسماء السِّتَّة.

ـ وقوله: بالألف على خلاف ما تقدَّم؛ فإن رفعه بالواو، وهذا نصٌّ منه أن الألف في المثنى كالضمة في المفرد.

❁ والإعراب كما يلي[3]:

١ ـ بالألف في الرفع.

٢ ـ وهناك من ذهب إلى أن الرفع بغير علامة!

٣ ـ وهناك من جعل الإعراب بالحركات المقدَّرة على الألف والياء؛ فهو لم يخرج عن الإعراب بالحركات، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

٤ ـ وذهب الأخفش والمبرّد إلى أن الإعراب مقدَّر في الحرف الذي قبل العلامة.

٥ ـ وعند أبي حيّان مذهب الزجاجي أنه مبنيّ، وعند الجمهور مُعْرَب.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/١٥٩.

(٣) شرح المكودي ١/٩٩، منهج السَّالك/٩، شرح ابن طولون ١/٧٠، وتوضيح المقاصد ١/٨١، وشرح ابن عقيل ١/٥٦، وإعراب الألفيَّة/١٦.

قال الشَّاطِبي[١]: ولا حاجة بنا إلىٰ الكلام في إبطال العلامة وتصحيح مذهب الناظم، وهو مذهب الفرّاء والزيادي والزجّاجي وجماعة.

وتمسَّك بالظاهر، وهو تحول حروف العلّة كتحول الحركات بسبب اختلاف العوامل فندَّعي أنها الإعراب.

ـ **وَكِلَا**: معطوف علىٰ المثنّىٰ، وهو عند ابن عقيل شبيه بالمثنّىٰ، وإعرابه كإعراب المثنّىٰ مع أنه ليس[٢] مثنّىٰ حقيقة، وشرطه وصله بالضمير، والضمير متكلِّم أو مخاطب أو غائب، فإذا لم يتحقق هذا الشرط عادت إلىٰ الإعراب بالحركات المقدَّرة.

ومنه قوله تعالىٰ[٣]: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾.

ـ **مضافاً**: حال من ضمير «وصل»، والتقدير إذا وُصِل بمضمر حال كونه موصولاً به.

وما تقدَّم في «كلا» هو الإعراب المشهور.

ـ **والثاني فيه**[٤] إجراؤها مجرىٰ المقصور دائماً، وهي بلغة بلحارث بن كعب، وترك ذكرها لقلّتها.

ـ **وذكر ابن النَّاظم**[٥] أنّ النون إنما لحقت المثنّىٰ عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات، ومن دخول التنوين عليه، وحذفها في الإضافة للتنبيه علىٰ التعويض بها

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٦١.

(٢) «فلما كان لكلا وكلتا حَظّ من الإفراد وحَظّ من التثنية أُجريا في إعرابهما مجرىٰ المفرد تارة، ومجرىٰ المثنىٰ أخرىٰ...» شرح ابن الناظم/١٤.

(٣) سورة الكهف ١٨/٣٢.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٦٣، وتوضيح المقاصد ١/٨٦.

(٥) شرح الألفيَّة/١٣.

عن التنوين.

وحملوا النصب على الجر في التثنية والجمع.

ـ **وذكر المرادي**[1] شروط التثنية مفصَّلة في هذا الباب.

وجواب الشرط «إذا» محذوف، أي: وكلا إذا وُصِل بمضمر فَارفعه.

٣٣. (كِلْتَا) كَذَاكَ (اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ) ❁ كَـ«ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ»

ـ **كلتا**: منصوبة[2] الموضع عطفاً على «كلا» [**بالألف ارفع المثنى وكلا**].

ـ **كذاك**: خبر للمبتدأ.

وذاك إشارة إلى «كلا»:

ـ **اثنان واثنتان**: مبتدأ خبره المجرور بعده.

وذكر ابن طولون[3] أن «اثنتان» لغة الحجاز، و«ثنتان» لغة تميم.

وذكر المرادي[4] أنّ واحد «كلا»: كِلّ، وخُفِّفت اللام.

وواحد «كلتا» كِلْت، وذكره المرادي رأياً للبغدادين، وليس بصحيح.

❁ **وذكروا في إعراب**[5] **كلا وكلتا... ما يلي:**

معربان بالحروف وبالحركات.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٨٢.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٦٣.
(٣) شرح ابن طولون ١/٧٣.
(٤) توضيح المقاصد ١/٨٧.
(٥) المقاصد الشَّافية ١/١٦٦.

معربان مطلقاً بالحركات، وهو رأي الجمهور.

معربان بالحروف مطلقاً كالمثنىٰ، وهو رأي الكوفيين.

ونقل المكناسي[١] أنّ أبا حيان ذكر أن الزيادة في اثنين واثنتين تأكيد كزيادة ياء النَّسَب.

وذهب المرادي[٢] إلىٰ أنّ «كلتا وكلا» مع المضمر بقلب الألف ياء ليس سببه العامل، وإنما هو للحمل علىٰ «لدىٰ ـ علىٰ» لملازمتهما الإضافة، فأشبها النصب في «لدىٰ» والجرّ في «علىٰ».

وقوله: «كابنين» حال من فاعل يجريان. ويجريان خبر «اثنان»[٣].

والتقدير: «اثنان واثنتان يجريان حال كونهما مشابهين: ابنين وابنتين».

٣٤. وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ ❁ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

ـ **تقع**[٤] **الياء خلفاً** من الألف في الجر، والنصب معاً في المثنىٰ وما جرىٰ مجراه، وشرط الياء أن يكون ما قبلها مفتوحاً تحرّزاً من الكسر؛ فإنه يُنْقَلُ إلىٰ صورة الجمع.

وخُصَّ بالفتح لأنه مألوف قبل الألف في الرفع.

ولما كان الكسر هو المناسب للياء لم ينبه عليه في الجمع، ولا علىٰ علَّته، بل

---

(١) شرح المكناسي ١/٢١٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/٨٨.

(٣) إعراب الألفيَّة للأزهري/١٧.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٧٢.

قال: وارفع بواو... وبيا اجرُرْ وانصِبِ.

وعند المكودي[1]: «نَصْباً وجَرّاً» على إسقاط حرف الجر، أو هما مصدران في موضع الحال.

وزاد المرادي[2]: أنه مفعول لأجله.

وذهب المرادي[3] إلى أنه قَدَّم الجرَّ لأن النصب محمول عليه في الياء التي هي أخت الكسر. وإنما حمل عليه لاشتراكهما في أنّ كلاً منهما فضلة؛ ولذا لم يحمل [النَّصْب] على الرَّفع لأنه عمدة.

ولغة بني الحارث[4] لزوم الألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وأنكرها المبرّد، وهو محجوج بنقل الأئمة، وهو أحسن ما خرج عليها ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[5]

وتقدَّم الإعراب بالحروف، وهو عند سيبويه مقدّر.

اليا[6] فاعل «تخلفُ». الألف: مفعول «تخلف».

جراً ونَصْباً: سبق الحديث فيهما.

وجملة «قد أُلِفْ» في محل جَرّ نعت لـ«فتح».

والتقدير: بعد فتح قد أُلِفَ في حالة الرَّفْع.

---

(١) شرح المكودي ١/١٠٠.
(٢) توضيح المقاصد ١/٩٠.
(٣) توضيح المقاصد ١/٩٠.
(٤) توضيح المقاصد ١/٩٠.
(٥) سورة طه ٢٠/٦٣.
(٦) إعراب الألفيَّة/١٧.

٣٥. وَارْفَعْ بِـوَاوٍ وَبِيَـا اجْـرُرْ وَانْصِـبِ ❊ سَـالِمَ جَمْـعِ (عَـامِرٍ) وَ(مُـذْنِبِ)

هذا هو النوع الثالث من نيابة الحرف عن الحركة، وهو جمع المذكر السالم، وَسُمِّي كذلك لسلامة بناء الواحد فيه، وتحرّز بذلك عن جمع التكسير.

ومَثّل لذلك بمثالين: عـامر: وهو عَلَم.

ومُذْنب: وهو صفة.

ولا يُجْمَعُ هذا الجمع غيرهما، ولكلٍّ شروط لم يذكرها الناظم، وذكر هذه الشروط ابن عقيل وغيره، وهي[1]:

ـ علم مذكّر، عاقل، خال من تاء التأنيث، والتركيب. فإن لم يكن عَلَماً فلا يُقال في رجل: رَجُلُون، فإن صُغِّر قيل: رُجَيْلون.

وأما طلحة فيقال فيه عند الكوفيين: طَلْحُون.

ومثله في سيبويه: سيبويهون.

قال المرادي[2]: «لم يشترط الكوفيون الخلو من التاء، فأجازوا جمع طلحة بالواو والنون».

ـ والصِّفة: لمذكر، عاقل، خالية من التاء، ليست من باب أَفْعَل فَعْلاء، ولا من باب فَعْلان فَعْلى، ولا مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٦٠، وشرح ابن طولون ١/٧٤، والهواري الأندلسي ١/١٢٨، وشرح الأشموني ١/٤٦، وشرح المكودي ١/١٠١، وإرشاد السَّالك ١/١٢١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩٣.

فلا يُقال في: سابق لفرس: سابقون، ولا في علَّامة: علَّامون، ولا في أحمر أحمرون، ولا في سكران سكرانون، ولا في صبور صبورون، ولا في جريح جريحون.

قال المرادي[1]: «وقد اكتفىٰ الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلباً للاختصار». وذكر في أول البيت إعراب هذا الجمع، وهو الرفع بالواو، والجر والنصب بالياء.

قال الشَّاطِبي[2]: «وجعل إعراب هذا الجمع بالحروف أنفسها كما ذهب إليه في التثنية، وهو أحد المذاهب فيه، والخلاف في الموضعين واحد، والترجيح واحد فلا نُعيده».

وذكروا[3] **الخلاف في إعراب جمع المذكر السَّالم بين العلماء وملخصه كما يأتي:**

ـ **إعرابه بالحروف المذكورة**، وكذا حال المثنىٰ، وذهب إلىٰ هذا الجمهور من المتأخرين، ومنهم ابن مالك، ونَسَبَه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزّجّاج والزّجّاجي.

ـ **وقيل: هو مُعْرَب بحركات مقدَّرة فيهما** قبل هذه الأحرف وهو رأي الأخفش.

ـ **وقيل: هو مُعْرَب بحركات مقدَّرة** في الألف والواو والياء، وهو رأي الخليل وسيبويه، واختاره الأعلم والسهيلي.

ـ **وقيل: الحروف دلائل الإعراب**، بمعنىٰ أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت

---

(١) توضيح المقاصد ١/٩٢.

(٢) شرح الشاطبي ١/١٧٦.

(٣) الهمع ١/١٦٠ ـ ١٦١، ذكرت هذا من الهمع زيادة للفائدة.

الإعراب، وبه فسَّر أبو علي مذهب الأخفش.

ـ **وقيل: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً**، وانقلابها نصباً وجَرّاً، وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور، وهذا بناء على أن الإعراب معنويّ لا لفظيّ.

قال الهواري[١]: «**وهذا البيت من حِسَان أبياته**».

وقالوا في إعراب هذا البيت[٢]:

والتقدير اجرر بياء، وانصب بياء، فهو من باب الحذف لا من باب التنازع خلافاً للمكودي، لأن الناظم لا يراه، قال: «وبواو: متعلِّق بـ«ارفع»، و«بيا» متعلِّق بـ«اجرر»، أو بانصب، وهو من باب التنازع، وفيه تقديم المتنازع فيه، وهو جائز عند بعضهم».

سالمَ جمعٍ: عند المكودي: منصوب بأحد العاملين، فهو أيضاً من باب التنازع.

قال الأزهري[٣]: «سالم: تنازع فيه ثلاثة، وهي: ارفع، اجرر، انصب.

فأعمل الأخير منها لقربه، وأعمل الأولين في ضميره ثم حذف لأنه فضلة».

قال الهواري الأندلسي[٤]: «سالم جمع: تنازع فيه الأفعال المتقدِّمة في صدر البيت فأَعْطِهِ لما شئت منها». وقوله: سالم جمع: من إضافة الصفة إلى موصوفها.

وقال الأزهري[٥]: «ومذنب معطوف على عامر، والأصل جمع عامر ومذنب السّالم، فقدَّم الصِّفة على الموصوف، وحذف «أل» ليتمكن من الإضافة، ثم أضاف الصِّفة إلى موصوفها...».

---

(١) شرح الألفيَّة ١/١٢٨.

(٢) إعراب الأزهري/١٧، وشرح المكودي ١/١٠١ ـ ١٠٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧.

(٤) شرح الألفيَّة ١/١٢٨ ـ ١٢٩، قلت: وهذا يدل على أن المذهبين عنده من حيث القوة سواء.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٧.

٣٦. وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) ❁ وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الْأَهْلُونَا)
٣٧. (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) ❁ وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

ـ **قوله: وشبه ذين**: أي شبه العلم والصِّفَة مما ذكره[١]، وهو عامر ومذنب، أراد بذلك أن ما يشبه هذين من الأسماء الملحقة بهذا الجمع يعرب بالحرف، وهذه الأسماء الملحقة هي[٢]:

ـ **عشرون وبابه** من عقود العدد كثلاثين وأربعين إلىٰ تسعين. وذكروا أنه لا مُفْرَدَ له، وهي أسماء تشبه الجمع.

قال ابن طولون: «وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه».

قلتُ: عند إعراب هذا الملحق من الأعداد لا نذكر أن النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، كما نذكر ذلك في إعراب الجمع.

ـ **أهلون**: جمع أَهْل، ولكنه ليس عَلَماً ولا صِفَة، فهو غير[٣] مُسْتَوْفٍ شروط الجمع.

قال الأندلسي[٤]: «أهلون: وهو جمع مذكّر علىٰ غير القياس، لأنّ «أهل» اسم غير عَلَم، فلم يكن حقّه أن يجمع جمع مذكر سالم؛ لأن شرط الاسم في ذلك أن يكون عَلَماً وليس بصفة؛ لأنهم قد أجروه مُجْرَىٰ الأسماء، فقالوا: جاءني الأهل،

(١) شرح الهواري الأندلسي ١/١٢٩.
(٢) شرح المكودي ١/١٠٢، شرح الهواري ١/١٢٩، وشرح ابن طولون ١/٧٥.
(٣) شرح ابن طولون ١/٧٥، والمقاصد الشَّافية ١/١٨٢.
(٤) شرح الهواري الأندلسي ١/١٢٩.

ورأيت الأهل، ومررت بالأهل».

ـ ومن ذلك قوله تعالىٰ[١]: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾.

والحديث: «إِنَّ للهِ أَهْلِين مِنَ النَّاس».

ـ أُولُو:

ـ أولو: اسم جمع ليس له واحد من لفظه.

قال الهواري[٢]: «أولو: وهو لفظ جَرَىٰ مَجْرَىٰ الجمع المذكر السَّالم في الإعراب، ولا مفرد له من لفظه، تقول: هم أولو مال، أي: أصحاب مال، فمفرده في الحقيقة ذو».

قال الشَّاطِبي[٣]: «ومفرده من جهة المعنىٰ «ذو» الذي بمعنىٰ صاحب، فهو مرادف «لذوو» إذا قلت: ذوو العِلْم، إلَّا أَنَّ «ذوو» جَمْعٌ حقيقة؛ فلذلك لم يذكره في الملحقات».

وأولو: وما بعده مبتدأ، وخبره «شذَّ».

ـ عَالَمُونَ: وهو بفتح اللَّام، والمراد به أصناف الخلق، فهو ليس بجمع حقيقة.

قال ابن طولون[٤]: «هو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه.

وقال الهواري[٥]: «هو كل موجود ما سوىٰ الله»، ومثله عند الأشموني.

---

(١) سورة الفتح ٤٨/١١.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١٢٠، شرح ابن طولون ١/٧٥، وشرح المكودي ١/١٠٢.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/١٨٣.

(٤) شرح الألفيَّة ١/٧٤.

(٥) شرح الألفيَّة ١/١٣٠، وشرح الأشموني ١/٤٧، وشرح المكودي ١/١٠٢.

عِلِّيُّونَا: اسم لأعلىٰ موضع في الجَنَّة، فهو جارٍ مَجْرَىٰ الجمع، وحُذِفَ العاطفُ قبله.

قال ابن طولون[1]: «فهو مفرد في معنىٰ الجمع، جمعٌ في اللفظ».

وقال الهواري الأندلسي[2]: «ومفرده عِلِّيّ، وهو مختَلَفٌ في معناه، فقيل: هو اسم مكان، فيكون قد فات شرط العقل، فلا يصح أن يُجْمَعَ جمع مذكرٍ سالماً، فيكون قد أُجْرِيَ مُجْرَىٰ المُذَكَّر السَّالم في الإعراب، وليس بجمع سالم حقيقة.

وقيل أيضاً: هو اسم مَلَك، فعلىٰ هذا يكون جمع مذكَّر سالم حقيقة...».

وقال المرادي[3]: «... كأنه في الأصل فِعْل من العُلُوّ، فَجُمِعَ جَمْع مَن يعقل، وسُمِّي به».

* **وَأَرَضُون**[4]: خلا هذا اللفظ من شروط الجَمع، فمفرده: أَرْض، اسم جامد مؤنَّث لما لا يَعْقل، وجمع هذا الجمع في مقام التعجُّب والاستعظام.

قال الهواري[5]: «أجروه مُجْراه [أي الجمع] في الصورة والإعراب جبراً لما فاته من نقص تاء التأنيث...، وحركوا الراء في الجمع... بفتح الراء، والأصل سكونها؛ لأنه جمع أَرْض...».

ـ **وَالسِّنُون**: أي: شَذَّ السِّنون كشذوذ ما تقدَّم من الأسماء، فهو مبتدأ محذوف الخبر.

---

(١) شرح الألفيَّة ١/٧٥، وشرح المكودي ١/١٠٢.
(٢) شرح الألفيَّة ١/١٣٠.
(٣) توضيح المقاصد ١/٩٤.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٨٥.
(٥) شرح الألفيَّة ١/١٣١.

قال الشاطبي[١]: كقولك: «زيدٌ قائم وعمرٌو».

قال الهواري الأندلسي[٢]: «إن سنون شَذّ كمثل ما شَذّ أرضون...، وهو جمع سَنَة، وفات فيه العقل والتذكير والعلمية من شروط جمع المذكر السالم...، فأجروها مُجْرَاه.... في الصورة والإعراب جَبْراً لِحَذْف لامها؛ لأن أصلها سَنَهَةٌ، أو سَنَوَة.

فَحُذِفَت اللَّامُ التي هي الهاء، أو الواو على القولين».

قال ابن طولون[٣]: «شَذَّ راجع إلى أرضين، ووجه شذوذه أنه من باب سِنين، وباب سِنين مطّرد فيما حُذِف من مفرده حرف أصلي، فَعُوِّض منه تاء التأنيث كـ«سنة»، ولم يُحْذَف في «أرض» حرف أصلي فيُعَوّض عنه، بل حُذِف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التَّصْغير في قولهم: أُرَيْضَة».

وقال المكناسي[٤]: «قيل: إِنَّ أرض جُمِعَت هذا الجَمْع عِوَضاً عن عدم تأنيثها بالتاء؛ لأنها واقعة على مؤَنَّث، فكان قياسها أن يُقال: أَرْضَة، فَلَمَّا مُنِعَت ذلك جُمِعت هذا الجَمْع كما جَمَعُوا «سنة» عِوَضاً من لامها المحذوفة».

وشبه[٥]: مجرور بالعطف على «عامر» و«مذنب».

به: متعلِّق بـ«أُلحق»، والهاء راجعة إلى الجَمْع السَّالم.

عشرون: مبتدأ.

أُلْحِق: جملة الخبر.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٨٦.

(٢) شرح الألفيَّة ١/١٣١.

(٣) شرح الألفيَّة ١/٧٦.

(٤) شرح المكناسي ١/٢١٦.

(٥) إعراب الألفيَّة للأزهري/١٧، وشرح المكودي ١/١٠٢.

٣٨. وَبَابُـهُ، وَمِثْـلَ (حِـينٍ) قَـدْ يَـرِدْ ❁ ذَا الْبَـابُ، وَهْـوَ عِنْـدَ قَـوْمٍ يَطَّـرِدْ

ـ بابُهُ: أي[١]: باب سنون، فصله عمّا سبق، لأنه يَرِدُ مثل «حين»، أي: ما حُذِفَت لامه، فَجُعِلَت في «سنة» الهاء مما حُذِفَت لامه مثل: ظُبَة، ورِئَة، وبُرَة فقد قالوا فيه: سنون، وبرون، وقلون، وظبون، ورئون، وثبون.

ـ وقد شاع[٢] الجمع في مثل هذه الألفاظ بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جرّاً ونصباً، وهو ثلاثة أنواع:

ـ مفتوح الفاء نحو: سَنَة.

ـ مكسور الفاء نحو: مِئَة.

ـ مضموم الفاء نحو: ثُبة، وهي الجماعة.

وقوله: وبابُه[٣]: أي باب سنين قد يُسْتعملُ مثل «حين»، فَيُجْعَلُ إعرابُه بالحركات على النون منونة، ولا تسقطها الإضافة[٤]، وتلزم الياء هذا اللفظ، وذكروا الحديث:

«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِيْناً كَسِنِينِ يُوْسُف».

ومنه بيت الصِّمَّة بن عبد الله:

دَعَـانِيَ مِـنْ نَجْـدٍ فَـإِنَّ سِـنِيْنَهُ ❁ لَعِـبْنَ بِنَـا شِـيْباً وَشَـيَّبننا مُـرْدا

(١) المقاصد الشَّافية ١/١٨٦، وشرح ابن طولون ١/٧٦، وشرح الهواري ١/١٣٢، وشرح المكودي ١/١٠٣، وشرح عمر بن المظفر الوردي ١/١١٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩٥ ـ ٩٦.

(٣) المرجع السَّابق ١/٩٦ ـ ٩٧، وإرشاد السَّالك ١/٢٤، وشرح ابن الناظم/١٦.

(٤) وذكر المرادي أنّ من أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين.

وقوله: وهو عند قوم يَطِّرِد[١]: يعني أنّ هذا الاستعمال المذكور يطّرد عند قوم من العرب، وذكروا من ذلك قول أحد أولاد ابن أبي طالب:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ ❊ أَبَاً بَرّاً وَنَحْنُ لَهُ بَنِيْنُ

ـ **قال المرادي**[٢]: «يعني أنّ إجراء سنين وبابه مجرىٰ «حين» يَطّرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم علىٰ وجه الشذوذ كما في الحديث المذكور، وإنما اخْتصّ هذا النوع بهذه المعاملة لخلوّه من شروط جمع التصحيح، وشبهه بالتكسير في عدم سلامة نظم واحده».

ـ **وذكر الأشموني**[٣] مجيء الجمع بالياء عند قوم من النُّحاة، ومنهم الفرّاء.

وَنَبَّه بقوله[٤]: قد يَرِد: علىٰ أنه قليل، ثم ذكر أنه يَطَّرد عند قوم فهو قياس، لا يتوقف علىٰ سماع.

وذكر ابن طولون[٥] أنّ «بنينُ» في البيت بالياء، والإعراب علىٰ النون، **وهذه لغة بني عامر** فإنهم يعربون المعتلَّ بالحركات علىٰ النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخفّ عليه؛ ولأنّ النون قامت مقام الذاهب من الكلمة.

وإعراب البيت[٦]:

---

(١) شرح ابن طولون ١/٧٦ ـ ٧٧، والمقاصد الشَّافية ١/١٩٤، وشرح المكودي ١/١٠٤، وإرشاد السَّالك ١/١٢٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩٨.

(٣) شرح الأشموني ١/٥٠.

(٤) شرح الأندلسي ١/١٣٣.

(٥) شرح ابن طولون ١/٧٧.

(٦) إعراب الألفيَّة/١٨، والمقاصد الشَّافية ١/١٨٦، وشرح المكودي ١/١٠٣.

ـ أولو وعالمون... معطوفة على «عشرون» بإسقاط العاطف.

ـ جملة «شذَّ» في موضع الحال منها كلّها، وقيل: من «أرضون» خاصَّة.

قال المكودي: والتقدير: أرضون في حال كونه شاذّاً.

وقال الشاطبي: «شذّ: خبر، قولُه: «والأهلون» وما عطف عليه وقيل: خبر عن «أرضون» خاصّة.

ـ **والسنون** وبابه معطوف على «عشرون»، وقيل: على «أرضون».

ومِثْلَ: حال من فاعل «يَرِد».

وهو: مبتدأ، عند: متعلّق بـ«يَطَّرِد». وقوم: مضاف إليه، وجملة «يطَّرد» في موضع رفع خبر المبتدأ، والأصل: وهو يَطّرد عند قوم.

٣٩. وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ❁ فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

ـ تفتح[1] نون الجمع السَّالم وما أُلحِقَ به، وكسرها قليل، وقيل: الكسر مخصوصٌ بالضَّرورة ومنه قول سُحَيْم:

وَمَاذَا يَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ❁ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

قال ابن طولون[2]: «يعني أنّ نون جمع المذكر السَّالم وما حُمِل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفَّة؛ لأنّ الجَمع أثقلُ من المثنى...».

(١) شرح المكودي ١/١٠٤، والمقاصد الشَّافية ١/١٩٥، ١٩٩، وإرشاد السَّالك ١/١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/٧٧ ـ ٧٨، وتوضيح المقاصد ١/٩٩.

ثم قال: «ولم تكسر النونُ بعد الواو في نثرٍ ولا شعرٍ لعدمِ التجانس».

وقال الأشموني(١): «فافتح طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقاً بينه وبين نون المثنَّى».

ـ ثم قال: «قال في شرح التسهيل(٢): يجوز أن يكون كَسْرُ نُونِ الجمع وما أُلْحِقَ به لغة، وَجَزَمَ به في شرح الكافية».

قال(٣): «ونون الجمع الذي على حَدِّ المثنى والمحمول عليه مفتوحة وكسرها لغة».

ـ قوله(٤): نونَ: مفعول مقدَّم للفعل «افتح».

ما: معطوف على «مجموع» فهي في محل جَرّ.

به: متعلق بـ«التحق»، وجملة «التحق» صلة الموصول.

مَن: فاعل «قلَّ» و«بكسره» متعلِّق بـ«نَطَق».

والضمير في «بكسره» يعود إلى نون المجموع والملحق به، وجملة «نطق» هي جملة الصِّلة.

والتقدير: فافتح نون مجموع ونون الذي التحق به، وقلَّ من نطق بكسره.

والفاء في «فافتح» جواب شرط مَحْذُوف دَلَّ عليه تقديم معمول «افتح».

---

(١) شرح الأشموني ١٥٢.

(٢) لم يذكر هذا ابن مالك بل ذهب إلى أن الفتح في نون الجمع أولى لأنه أَخَفُّ من الضم والكسر. انظر ١/٧٢، وذكر المرادي مثل الذي ذكره الأشموني انظر ١/١٠٠.

(٣) شرح الكافية الشَّافية ١/٢٠٠، وعند المرادي «وليس بلغة».

(٤) شرح الأندلسي ١/١٣٤، والمقاصد الشَّافية ١/١٩٩.

قال الشاطبي: «والتقدير: مهما يكن من شيء فافتح نون مجموع وما التحق بالمجموع».

وذكر الشيخ محمد[1] أنَّ الفاء زائدة لتزيين اللفظ. كذا!

ولا أعلم أنهم ذكروا هذه الفاء إلَّا في «فقط».

٤٠. وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ ❁ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

ذكر الشَّاطِبي[2] أنّ نونَ ما ثُني والملحق به شيء واحد لا شيئان، وقصد من هذا البيت أنَّ نون المثنىٰ مكسورة عكس نون الجمع، وذاك: إشارة إلىٰ فتح النون في البيت السَّابق، ثم قال: «وقد تُفتح نون المثنىٰ في بعض الأحيان وإن كان قليلاً»، . وقيل: الفتح لغة لبني أسد حكاها الفرّاء.

وقال المرادي[3]: «... إلَّا أنّ فتح نون المثنىٰ لغة حكاها الكسائي والفرّاء، ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف، وأجازها بعضهم مع الألف، واستدلَّ بقول الراجز:

أعرفُ منها الجِيْدَ والعَيْنانا».

ـ وذكر[3] أنّ الشيباني حكىٰ أنَّ ضَمَّ نون المثنىٰ لغة، إذا كان بالألف، فحكىٰ عن العرب «**هما خليلانُ**».

---

(١) شرح ابن عقيل ٦٦/١ حاشية/١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢٠٦/١، شرح ابن طولون ٧٨/١.

(٣) توضيح المقاصد ١٠١ ـ ١٠٢.

وذكر المكودي[١] أنّ فتحها قليل، وأنه لغةٌ مع الياء، وقيل: مطلقاً.

ـ نونُ: ذكر الهواري[٢] أنه يحتمل أن يكون مبتدأً خبرُه الجملة من قوله: «استعملوه»، ويحتمل أن يكون منصوباً على المفعول به بفعل مقدَّر، يدل عليه «استعملوه»؛ لأن المسألة من باب الاشتغال.

وقوله: فانتبه: قال الشاطبي[٣]: «معناه انتبه لتحقيق العكس وتنزيله على كلام العرب».

ولم يُعَقِّب على خاتمة هذا البيت بشيء.

قال الأندلسي الهواري[٤]: «وقوله: «فَانتبه» حَشْو».

٤١. وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا ❁ يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

٤٢. كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ ❁ كَـ(أَذْرِعَـاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِـلْ

ـ هذا نوع آخر من أنواع[٥] النيابة غير ما تقدَّم، تنوب فيه الحركات عن الحركات، وهما موضعان: **جمع المؤنَّث السَّالم، والممنوع من الصَّرْف.**

ـ **وسَمَّاه النَّاظم الجمع بالألف والتاء**، وتبعه على ذلك ابن هشام الأنصاري فقال[٦]: «الباب الرابع مما خرج عن الأصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين» مع **أن**

(١) شرح المكودي ١/١٠٥.
(٢) شرح الهواري ١/١٣٥، وإعراب الألفيَّة ١/١٨.
(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧.
(٤) شرح الألفيَّة ١/١٣٥.
(٥) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٧.
(٦) شرح قطر الندى/٦٨، وأوضح المسالك ١/٥٠.

المتقدمين سموه أيضاً «جمع المُؤَنَّث السَّالم» كما سموا «جمع المذكَّر السَّالم، فلا فضيلة لهذه التَّسْمية عنده على غيرها.

قال ابن طولون[1]: «وجمع المؤَنَّث السَّالم هو المجموع بالألف والتاء.

وكذا قال الخبيصيّ[2]: تسميتهم لهذا الجمع بجمع المؤنَّث السَّالم باعتبار الغالب».

قال الأشموني: «وإنما لم يعبر بجمع المُؤَنَّث السَّالم كما عَبَّر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكّر كحمّامّات وسرادقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو: بنات وأخوات، ولا يرد عليه نحو: أبيات وقضاة؛ لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لها في الدلالة على الجمعية».

ـ ولم يقيّد في هذا البيت الألف والتاء بالزيادة.

قال المرادي[3]: «فإن قلتَ لِمَ لم يقيّد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟ قلتُ: تعليق الباء بقوله: جُمِع، يغني عن التقييد».

ـ **وبَيّن النَّاظم** أنّ حكم جمع المُؤَنَّث السَّالم الكسر في الجرِّ والنَّصبِ، أما الجرُّ فهو على الأصل، وأما النصبُ فهو على نيابة الكسرة عن الفتحة، ولم يذكر علامة[4] رفعه لأنها بالضَّمة على الأصل.

وذكر ابن طولون[5] أنه ربما نصب بالفتحة كما قال أحمد بن يحيى نحو:

---

(١) شرح ابن طولون ١/٨١ ـ ٨٢.

(٢) توفي سنة ٧٣١هـ، وانظر شرح الأشموني ١/١٥٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٠٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) شرح ابن طولون ١/٨٢.

«سمعت لغاتَهم»، وحكاه الكسائي. و«رأيت بناتَك» بفتح التاء. وحكاه ابن سِيْدَه.

ـ **قال الشاطبي**[١]: «وأما الرفع فَسَكتَ عنه لأنه داخلٌ له في حكم الكليّة التي قدّمها في قوله: «فارفع بضمّ...» البيت/٢٥ من هذا الباب، فلم يحتج هـهنا إلىٰ ذكر ذلك؛ لأنه إنما يذكر ما خالف تلك الكليَّة».

وتابع حديثه قائلاً: «وهنا يُقالُ له: كان الأولىٰ ألَّا تذكُرَ الجرّ؛ لأنه بالكسر، وقد تقدَّم الكليّة، وإنما يخالفها هذا النوع في النصب خاصَّةً، ووجه ما فعل من ذلك أنه لم يقصد الإخبار بحكم الجرّ، بل قصد الإخبار بالمشاركة الحاصلة بين النصَّب والجرّ...».

ـ **وذكر المكودي**[٢] أنه قدَّم الجَرّ لأنه أحقُّ بالكسرة؛ فهو نظير جمع المذكّر السَّالم الذي حُمِلَ فيه النصبُ علىٰ الجرِّ في كونه بالياء.

وجعلوا التنوين في هذا الباب في مقابلة النون في جمع المذكّر.

وقوله: معاً[٣]: أتىٰ به علىٰ معنىٰ التوكيد لإثبات المشاركة في الكسر بين النصب والجرّ.

قال الأزهري[٤]: «ومعاً منصوب علىٰ الحال. وجملة «يُكْسَر» ومتعلقه في موضع رفع خبر المبتدأ، وهو «ما»، والتقدير: والذي جُمِع بألف وتاء مزيدتين يكسر في الجرِّ وفي النصبِ معاً».

وذكر النَّاظم في البيت الثاني الملحق بهذا الجمع.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٢) شرح المكودي ١/١٠٥، وشرح ابن طولون ١/٨٢.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٠٨.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٨، وشرح المكناسي ١/١٣٦، وشرح المكودي ١/١٠٧.

ـ وقوله: وكذا: خبرٌ مُقَدَّم، وأولات: مبتدأ مؤخَّر.

ـ أولات[1]: بمعنىٰ ذوات اسم جمع لذات، مؤنث «ذي» بمعنىٰ صاحب، وذكر المرادي أنه في المؤنَّث نظير «أولو» في المذكَّر.

قال أبو حيان[2]: «لا مفرد له من لفظه، ومفرد «أولات» من حيث المعنىٰ ذات».

ـ **والذي اسماً قد جُعِل**[3]: يعني أنّ ما كان مجموعاً بألف وتاء، ثم سُمِّي به فجعل اسماً مفرداً فإنه يُعْرَب بعد التسمية علىٰ اللغة الفصحىٰ بما كان يُعْرَب به قبلها، فيكسر في الجرِّ والنَّصبِ وَيُنون.

ـ ومَثَّل لذلك بـ«أذرعات» اسم موضع، ونحوه: «عرفات»، واستدلَّ سيبويهِ لذلك بقولهم: «**هذه عرفاتٌ مباركاً فيها**».

قال المرادي[4]: «فإن قلت: لِمَ نُوِّنَ «أذرعات» و«عرفات» ونحوهما علىٰ اللغة الفصحىٰ وحقّهما منع الصَّرف للتأنيث والعلميَّة؟

قلتُ: «ليس تنوينهما للصَّرف، وإنما هو تنوين المقابلة، وقد تقدَّم بيانه».

ـ والتقدير[5]: والذي قد جُعِلَ اسماً هذا الإعراب قُبِل فيه أيضاً، وذلك كأذرعات.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٠٣، وابن طولون ١/٨٣، وشرح ابن الناظم/١٧، وشرح ابن الوردي ١/١١٨.

(٢) شرح الألفيَّة/١١.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٠٣.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٠٣ ـ ١٠٤، وشرح ابن الناظم/١٧.

(٥) وفي المقاصد الشَّافية ١/٢١٣: «... وفي تقديمه المجرور علىٰ المبتدأ وهو معمول الخبر نظر، وفي جوازه خلاف، ولكن الناظم يرتكبه في هذا النظم كثيراً وهو مذهبه فيه...».

* **وللعرب مذهبان**[١]:

١ ـ بقاءُ التنوين كما كان قبل التسمية، وهي اللغة الفاشية، وبها نزل القرآن.

٢ ـ والوجه الثاني ترك صَرْفه[٢]:

ـ فمنهم من يُبقي الإعراب بالنصب والكسرة: هذه عرفاتُ، ورأيت عرفاتِ، ومررت بعرفاتِ.

وذكر أبو حيان أنه للبصريين. ومثل هذا عند المكناسي.

ـ ومنهم من يَجُرُّه وَيَنْصبه بالفتحة؛ فهو ممنوع من الصرف عند الكوفيين: رأيت عرفاتَ ـ مررت بعرفاتَ.

ـ **وذكر المكناسي**[٣] أنَّ هذا مذهب الكوفيين في غير الشِّعْر.

وذكر الأشموني[٤] عن الأخفش أنه مبنيّ في حالة النصب، وهو عنده فاسد.

* ***مسألتان***[٥]:

ـ ذكروا أنه لم يقيد زيادة الألف والتاء، ولا بد من هذا القيد؛ فإنه إذا لم يقيد ذلك دخل فيها: قضاة وأبيات، وألف «قضاة» ليست زائدة، وتاء «أبيات» أصل.

ـ **والذي اسماً قد جعل**: أي لم يكن اسماً ثم صار اسماً، وهذا لا يتبيَّن

---

(١) منهج السَّالك/١٢، وشرح ابن طولون ١/٨٤، والمقاصد الشَّافية ١/٢١٠، وشرح ابن الناظم/١٧، وشرح ابن الوردي ١/١١٨.

(٢) شرح الألفيَّة ١/٢٢٠.

(٣) شرح الألفيَّة ١/٢٢٠.

(٤) شرح الأشموني ٢/٥٦.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٧٣ ـ ٧٤، وشرح الأشموني ١/٥٦.

المقصود، فأذرعات لم يكن غير اسم، ثم صُيِّر اسماً، بل هو اسم قبل العلميّة، وبعد التسمية به، فكان الأولىٰ أن يقيد: والذي اسماً علماً قد جُعِل.

٤٣. وَجُـرَّ بِالْفَتْحَـةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ❁ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

ـ هذا[١] هو الموضع الثاني مما تنوب فيه حركة عن حركة، وهو ما لا ينصرف، وذلك ما مُنع التنوين لعلَّتين، أو عِلَّة قائمة مقام علّتين، وحكمه الجر بالفتحة.

وسكت[٢] عن رفعه ونصبه؛ لأنهما الأصل في الرفع والنصب.

ـ وأشار في البيت الثاني إلىٰ أن هذا الجرَّ مشروط بشرطين:

١ ـ ألَّا يُضافَ.

٢ ـ ألَّا يَدْخُلَ عليه «أل».

وشاهد ذلك[٣] ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾.

فإذا أُضيف كما في قوله تعالىٰ[٤]: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾.

أو عُرِّف بـ«أل» نحو[٥]: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾.

خرج من هذا الباب إلىٰ الجرّ بحركة أصلية.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢١٣ ـ ٢١٤، وانظر منهج السَّالك/١٢، وشرح ابن طولون ١/٩٦.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٠٥، وشرح ابن طولون ٢/١٣٩، وإرشاد السَّالك ١/١٢٩.

(٣) سورة النساء ٤/٨٦.

(٤) سورة التين ٩٥/٤.

(٥) سورة البقرة ٢/١٨٣.

قال الشَّاطبي[١]: «وقوله: «**ما لم يُضَفْ أو يَكُ بعد أَلْ رَدِف**». يعني أنه إنما يُعرب كذلك إذا لم يُضف إلىٰ غيره، ولم تدخل عليه الألف واللام، فإنها إذا دخلت عليه لم يُجرَّ بالفتحة، ورَجَعَ إلىٰ ما تقدَّم أولاً من الجرّ بالكسرة...».

ـ **وقال في التسهيل**[٢]: ما لم يَصْحَب الألف واللام، أو بَدَلهما يعني الألف والميم في لغة أهل اليمن.

وذكر المكودي[٣]: أنَّ «أَلْ» تشمل الزائدة نحو: اليزيد، وغير الزائدة نحو: الأَحْسَن.

ـ وذكروا[٤] أنّ بعض العرب لا يمنع من الصَّرف، فيصرف كُلَّ ممنوع عند غيرهم، فلا يكون جَرٌّ بالفتحة.

وذكر الأشموني مثل هذا فقال: «ذهب جماعة منهم المبرد والسِّيرافي وابن السَّراج إلىٰ أنه يكون منصرفاً مُطلقاً وهو الأولىٰ».

ـ **وعند الضَّرورة**[٥] **يُصْرَفُ الممنوع من الصَّرف**، وذكر ابن عصفور في هذا خلافاً:

ـ أجازه الكوفيون وبعض البصريين.

ـ ومنعه سيبويه وأكثر البصريين، وذكر حجتهم.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٢١٤، وشرح ابن طولون ١/١٣٨، وشرح ابن الوردي ١/١١٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٠٨، والتسهيل/٨.
وفي منهج السَّالك ١/١٢ ذكر أبو حيان أنَّ «أَمْ» بمعنىٰ «أَلْ»، وأنها لغة حِمْيَرِيَّة.

(٣) شرح المكودي ١/١٠٧.

(٤) منهج السَّالك ١/١٢، وشرح الأشموني ١/٦٠.

(٥) ضرائر الشعر/١٠١، ومنهج السَّالك ١/١٢.

ووجدته يميل فيما عرضه إلىٰ مذهب الكوفيين.

ومعنىٰ: رَدِف: تَبع.

وجُرَّ[1]: يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، وما: في موضع رفع نائبة عن الفاعل.

ويحتمل أن يكون فعل أمر، و«ما»: في موضع نَصْب علىٰ أنه مفعول به.

وذكر أبو حيان[2] الخلاف في حركة ما لا ينصرف في الجرِّ: حركة إعراب عند الجمهور، وعند الأخفش والمبرّد أنه مبني[3].

٤٤. وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا ❁ رَفْعاً وَ«تَدْعِينَ» وَ«تَسْأَلُونَا»

٤٥. وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ❁ كَـ«لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ»

ـ النونُ[4] علامة للرفع في هذا النوع من الأفعال، ثم ذكر ضابطها وهو أنها كل فعل مضارع لحقه ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة.

وصورة هذه الأفعال[5]:

١ ـ يفعلان، تفعلان.

٢ ـ يفعلون، تفعلون.

---

(١) شرح المكودي ١/١٠٨، وإعراب الألفيَّة/١٩.

(٢) منهج السَّالك ١/١٢.

(٣) وأما ذِكْرُ العِلل فقد جاء في الباب/٥٥ من الألفيَّة في الأبيات/٦٤٩ ـ ٦٥٧.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢١٥ ـ ٢١٦. وشرح ابن الناظم/١٨.

(٥) شرح المكودي ١/١٠٨.

٣ ـ تفعلين.

فهي خمسة، وهناك من عَدَّها ثمانية فجعل صورة «تفعلان» لثلاثة، أي اثنان للخطاب مذكَّر ومُؤَنَّث، وواحد للغائبة.

وإذا أضفنا لغة[١] أكلوني البراغيث: نحو «يفعلان الزيدان» اكتملت الثمانية.

وبعضهم يعدها ثلاثة: صورة للمثنّى، وثانية للجمع، وثالثة للمفردة المخاطبة.

قال ابن طولون[٢]: «الخمسة... وسُمِّيت خمسة على إدراج المخاطبَتَيْن تحت المخاطَبين، والأحسن أن تُعدَّ ستة...».

قال المكودي[٣]: «فهذه ثمانية أمثلة في التقدير، وإن كانت ثلاثة في اللفظ».

ـ **وتدعين**[٤]: أصله تَدْعُوِين، ثم نقله بالإعلال إلى «تَدْعِين»، ووزن الأصل «تفعلين» ووزنه بعد الحذف «تفعِيْن» بحذف لام الكلمة وهي الواو التي أُعِلت ياء.

ـ وقيل[٤]: إنه اختار «تَدْعين» دون «تَرْمِين» لبيان كونه فيه فائدة، وأن الحكم شامل للمعتل وغيره.

قلتُ: كِلَا الفِعْلَين معتلّ.

وتعرَّضوا للخلاف في إعراب الأفعال الخمسة على ما يأتي[٥]:

١ ـ الرفع بالنون، والنصب والجزم بحذفها، والنون تنزلت منزلة الضمّة، وهو

---

(١) انظر المرادي ١/١١٠ ـ ١١١، وشرح ابن طولون ١/٨٧.
(٢) شرح ابن طولون ١/٨٧، والهواري الأندلسي ١/١٤٠.
(٣) شرح المكودي ١/١٠٩.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢١٥ ـ ٢١٦.
(٥) منهج السَّالك/١٢، وشرح الأشموني ١/٦١.

مذهب الجمهور.

وجُعِلت النون بعض الضمائر لشدَّة اتِّصال الضمائر بالفعل وحركتها فتحة في الجمع لالتقاء السَّاكنين.

وكُسِرت مع الألف في المثنىٰ تشبيهاً بنون المثنىٰ والجمع.

٢ ـ ونقل عن السهيلي أنه كان يعربها بحركات مقدَّرة علىٰ لاماتها منع من ظهورها اشتغال اللامات بالحركات التي استدعتها الضمائر في الرفع والنصب، وتُحْذَفُ تلك الحركات المقدّرة في حالة الجزم.

٣ ـ وزعم الفارسي أنها أفعال معربة، ولا حرف إعراب فيها، فلا تكون النون لسقوطها للعامل، ولا الضمير لأنه الفاعل.

وقوله هذا شبيه بقول الأخفش فيها: إنها دليل الإعراب.

وقوله: **وَحَذْفُها للجزمِ والنصبِ سِمَة:**

حَذْفُها: ها: عائد علىٰ النون، والسِّمة: العلامة.

وقدَّم[1] الجزم علىٰ النصب لأنه أَوْلَىٰ بالحَذْف لوجوده في المعتلِّ، ففي الصحيح حذف حركة، وفي المعتلّ حذف حرف.

وذكر الشَّاطبي عن شيخه أنه ليس للجزم إلَّا علامة واحدة وهي الحذف والنَّصب محمول علىٰ الجزم كما حُمِل النَّصب علىٰ الجر في الأسماء.

وأتىٰ النَّاظم بمثالين للجزم والنصب: وهو قوله[2]: «**لم تكوني لِتَرُومِي**

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٠، شرح الأشموني ١/٦١، وتوضيح المقاصد ١/١١١.

(٢) توضيح المقاصد ١/١١١، وشرح ابن طولون ١/٨٨، والمقاصد الشَّافية ١/٢٢٠.

مَظْلَمة»، ويجوز في لام «مظلمة» الفتح والكسر، والفتح هو القياس، فَحُذِفَت النُّون في الجزم أولاً، وفي النصب ثانياً، واللام لام الجحود، وسماها بعضهم لام كي. كذا!

ولم يبيّن النّاظم حركة[١] النون، ولعله ترك ذلك تعويلاً على التمثيل؛ إذ جاءت مكسورةً مع الألف غالباً، ومفتوحة فيما عداها.

وذكر الشَّاطبي[٢] أنّ النون قد تُحْذَفُ في الرَّفْع، وتثبت في النَّصب، ومن ذلك قوله:

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدلكِي ❁ وَجْهَك بِالعَنْبر وَالمِسْكِ الذَّكِي

وهذا قليل لا قياس عليه.

٤٦. وَسَمِّ مُعْتَلّاً مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ❁ كَـ«الْمُصْطَفَى» وَ«الْمُرْتَقِي مَكَارِمَا»

ـ المعتلّ[٣]: هو ما كان آخره ألفاً أو ياءً قبلها كسرة، وذلك مثالاً للمقصور وهو: المصطفى، وآخر للمنقوص وهو: المرتقي.

وشرط[٤] اللزوم احترازاً من المثنى، والأسماء السِّتَّة.

وفي[٥] **منهج السَّالك** لم يبيّن النّاظم المقصور ولا المنقوص، وذكر أبو حيان تعريفهما وشرح معنى اللزوم والزيادة تحرّزاً من المبني نحو: هذا.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٢١.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٢١، ومنهج السَّالك/١٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٣، وإرشاد السَّالك ١/١٣٢.

(٤) شرح المكناسي/٢٢٧، وشرح ابن الناظم/١٩.

(٥) ص/١٣.

وذكر المرادي[1] أنه ليس في الأسماء حرف إعرابه واو لازمة ما قبلها مضموم، وذكر مثل هذا ابن عقيل، فما آخره واو قبلها مضموم معدوم، وذكر هذا أيضاً الشَّاطبي والسيوطي.

ـ وذكروا[2] أنّ المعتلّ من الأسماء منه ما يجري مَجْرَىٰ الصَّحيح، وذلك إذا كان ما قبل حرف العلَّة ساكناً: غَزْو، عَدْو، ظَبْي، رَعْيٌ.

ـ ويدخل ضمنه[3] المضاعف نحو: عَدُوّ، عُتُوّ، وَلِيّ، كَمِيّ، وهذا القسم حكمه في الإعراب حكم الصحيح.

وذكر الشَّاطبي أنَّ المعتلّ بحسب الإطلاق التصريفي ليس بمراد، وإنما المراد بحسب الإطلاق الإعرابي، وهذا يعني أن الاسم الذي أوَّله أو وسطه حرف علَّة يخرج من هذا الباب، ويقصد بالمعتلّ ما خفي فيه الإعراب استثقالاً أو تعذّراً.

ـ وقوله[3]: «ما»: أي ما آخره ألفٌ كالمصطفىٰ. وهو المفعول الأَوَّل، و«معتلّاً» هو المفعول الثاني، وصلة «ما» «كالمصطفىٰ».

ـ وقوله: مكارما[4]: يجوز نصبه علىٰ الظَّرف مجازاً.

ـ وذهب بعضهم إلىٰ أنه مفعول لأجله.

ـ وعند المكناسي هو تمييز محول عن فاعل، أي: المرتقية مكارِمُهُ.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١١١، وشرح ابن عقيل ١/٨٠، والمقاصد الشَّافية ١/٢٢٤، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٤٢، وشرح الألفيَّة/٨٨ «ليس في الأسماء المعرفة اسم آخره واو قبلها ضمة إلَّا الأسماء السِّتَّة في حالة الرَّفْع».

(٢) المقاصد الشافية ١/٢٢٣.

(٣) شرح المكودي ١/١١٠.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٦، والمكناسي ١/١٤٢، وشرح المكودي ١/١١٠، وإعراب الألفيَّة/١٩.

ـ ويجوز إعرابه على المفعول به لاسم الفاعل.

ـ وذهب المكودي إلى أنه حال من «المرتقي» على تقدير مضاف، أي: المرتقي ذا مكارم.

وبعد أن أعربه الشَّاطبي ذكر عيباً في القافية عند الجمهور، ثم قال[1]: «**وعادة النّاظم ارتكاب الشُّذوذات والنوادر في هذا النظم حسب ما تراه إن شاء الله عزَّ وجَلَّ**».

٤٧. فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ❁ جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

٤٨. وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ❁ وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضاً يُجَرّْ

ـ **وقوله الأَوَّل**[2]: يعني به «المصطفى» وما كان مثله، وإنما قُدِّر الإعراب لتعذُّر تحريك الألف.

ـ **وقوله: قُصِرا**[2]: أي الذي سُمِّي اسماً مقصوراً، وهو في مقابل الممدود، فكأنه قُصِر عن التمام، أو قُصِر آخره، بمعنى أنه حُبِسَ عن أن تظهر عليه حالات الإعراب.

وذكر المرادي[3] أنه سُمِّي كذلك لأنه مُنِع المدّ؛ ولذلك يُقَابل الممدود، ولا يُسَمَّى مثل «يسعى» مقصوراً؛ إذ ليس في الفعل ممدود.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٧، وكان هذا في حديثه في أنّ الناظم جعل البيت الثاني «مكارماً» قافية مع قوله في الأول: «الأسماء ما» فاعتدّ بالألف في «ما» تأسيساً مع كون كلمة الرويّ منفصلة منه، وليستا بضمير، والوجه أن يكون متَّصِلاً بكلمة الروي.
وانظر مثل هذا في شرح المكناسي ١/٢١٨ ونقل إنكاره عن المكودي في الكبير.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٧، وشرح ابن طولون ١/٨٨ ـ ٨٩، وإرشاد السَّالك ١/١٣٢.

(٣) توضيح المقاصد ١/١١٢، وشرح ابن طولون ١/٨٩.

ـ وقيل: سُمِّي مقصوراً لأنه قُصِرَ عن ظهور الحركات، والقصر المنع، وقيل: لأنه نقص فيه ظهور بعض الحركات «الضمّة ـ الكسرة».

ـ **وقوله: والثان**: أي المرتقي[1]، وما جَرَىٰ علىٰ شاكلته، وسُمِّيَ منقوصاً لأنه يحصل فيه نقص مثل: مُرْتقٍ، قاضٍ، غازٍ، . لأن الضمة استُثقلت، وكذا الكسرة علىٰ اليا فَحُذِفتا، فالتقىٰ ساكنان: الياء والتنوين، فوجب حذف الياء لالتقاء السَّاكنين.

ـ وحَذْفُ الياء من «الثاني» جائز نحو قوله[2]: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾. وقوله تعالىٰ[3]: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ وهو كثير.

وقالوا: هذا تخفيفٌ، أو لمراعاة فواصل رؤوس الآيات.

ـ ثم ذكر حكمه[4]، وهو ظهور النَّصب مع تقدير الضَّمِّ والكسر، وعلّة تقديرهما هو الثقل مع الياء، ويصح ظهورهما في الضرورة كقول جرير:

فَيَوْماً يُجَارِينِي الهَوَىٰ غَيْرَ مَاضِيٍ ❁ وَيَوْماً تَرَىٰ مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وأما الفتحة فغير مُسْتَثْقلة علىٰ الياء والواو؛ ولذلك ظهرت في السَّعة.

وذهب الهواري[5] إلىٰ أنّ حَذْفَ الياء في «الثانِ» لغة.

وذهب الأشموني[6] إلىٰ أن من العرب من يسكّن الياء في النصب.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٨، وتوضيح المقاصد ١/١١٢.
(٢) سورة القمر ٥٤/٨.
(٣) سورة القمر ٥٤/٦.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٩.
(٥) شرح الهواري ١/١٤٣.
(٦) شرح الأشموني ١/٦٣.

قال المبرّد: «وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النَّصب على حالتي الرَّفْع والجَرّ، وذكر قوله:

وَلَـــو أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَـــةِ دَارُهُ ❁ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْـرَمَوتَ اهْتَدى لِيَا

ـ **الأَوَّل**[1]: مبتدأ. الإعراب: مبتدأ ثان. فيه متعلّق بـ«قُدِّرَا».

ـ **قُدِّرا**: خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر عن الأول.

ـ **جميعُه**: توكيد للإعراب فصل بين التوكيد والمؤَكَّد، أو هو توكيد للضمير المستتر في «قدر».

ـ **والثان منقوص**: مبتدأ وخبر. نصبه ظهر: مبتدأ وخبر، كذا: متعلّق بـ«يُجَرّ». أيضاً: مفعول مُطْلَق.

٤٩. وَأَيُّ فِعْـلٍ آخِـرٌ مِنْـهُ أَلِـفْ ❁ أَوْ وَاوٌ اوْ يَـاءٌ فَمُعْـتَلّاً عُـرِفْ

هذا[2] بيان المعتلّ من الأفعال، وهو كل فعل مضارع آخره حرف من أحرف العلَّة، وهي الألف والواو والياء نحو: يخشى، يدعو، يرمي.

وذكر الهواري الأندلسي[3] أن حروف العلَّة تُسَمَّى أيضاً حروف المدِّ واللِّين.

أيُّ: ذهب المرادي[4] إلى أنها شرطية، وبعدها كان الشأنيّة مقدَّرة، ثم ذكر أنه

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٩ ـ ٢٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٣١، وشرح ابن طولون ١/٨٩، ومنهج السَّالك/١٤، وإرشاد السَّالك ١/١٣٣.

(٣) شرح الألفيَّة ١/١٤٥.

(٤) توضيح المقاصد ١/١١٥ ـ ١١٦، وشرح المكودي ١/١١١، وإعراب الألفيَّة/٢٠.

يحتمل أن تكون موصولة على مذهب من أجاز إضافتها للنكرة.

وذكر المكودي أنه شرط، وهو مبتدأ، و«كان» بعده مقدَّرة، ويحتمل أن تكون شأنيّة.

قال المرادي[1]: «ويحتمل أن تكون «كان» المقدَّرة ناقصةً، و«آخر» اسمها، و«ألف» خبرها. ووقف عليها بِحَذْف التنوين على لغة ربيعة».

ـ **آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ**[1]: آخِرٌ: مبتدأ، خبره: ألف.

وصَحَّ الابتداء بالنَّكِرة للاختصاص اللَّاحق لها بالمجرور الواقع صفة لها.

ـ **فَمُعْتَلّاً**: الفاء جواب الشرط، مُعْتَلّاً: حال مقدَّم على عامله.

قال المرادي[2]: «وحاصل البيت أنَّ كل فعل آخره ألف نحو: يخشى، أو واو نحو: يدعو، أو يا، نحو: يرمي، فهو معتلٌّ قد عُرِف بهذا الاسم. ولا يُقال: **منقوص ولا مقصور إلَّا في الأسماء**».

٥٠. فَـالْأَلِفَ انْـوِ فِيـهِ غَيْـرَ الْجَـزْمِ ❁ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ«يَدْعُو، يَرْمِي»

٥١. وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْـوِ وَاحْـذِفْ جَازِمَا ❁ ثَلَاثَهُـنَّ تَقْـضِ حُكْمـاً لَازِمَـا

ـ **الأَلِفَ**[3]: منصوب بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره «انْوِ فِيهِ» فهو من باب الاشتغال، ويجوز فيه الرَّفع لكنه خلاف المختار.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٢، وشرح المكودي ١/١١١.

(٢) توضيح المقاصد ١/١١٦.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٢.

ـ **وقوله غير الجزم**[١] يعني به الرَّفْع والنَّصب، نحو: زيد يسعىٰ، ولن يسعىٰ، واستثنىٰ الجزم من التقدير؛ لأنه يظهر في الحَذْف.

قال أبو حيان[٢]: «قياس الجَزْم هو حَذْفُ الضَّمَّة المقدَّرة، وليس الحرف، فَحُذِفَت الأَحرف لِئَلَّا يلتبس المرفوع بالمجزوم.

والقول بأنّ الجزم فيها حَذَفَ هذه الحروف ليس بمحقق، وإنما التحقيق الذي ذكرناه، وفي كتاب سيبويه تلويح بهذا».

ـ وأظهر النَّصب في «يدعو»، و«يرمي».

ـ **وما**: موصولة مجرورة، وصِلَتُها بعدها. وأراد: ويرمي، فَحَذف العاطف ضرورة.

ومثاله: لن يدعُوَ، لن يرميَ.

ـ **الرَّفْعَ**: منصوب بـ«انو» أي: انو الرَّفْع فهو من باب الاشتغال. جازماً: حال، وفي الجزم تحذف الحرف؛ فهو حكم لازم للثلاثة.

ـ وحُذِفَت هذه الأحرف في الجزم ليخالف الرَّفْع، وكرهوا أَنْ يُنْوَىٰ السّكون فيهما، فيبقىٰ اللَّفظ في الجزم كما كان في الرَّفْع.

وقوله: ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا:

ـ **ذهب أبو حيان**[٣] **إلىٰ أنَّ هذا حَشْو**، ومثل هذا **عند الهواري**[٣]، غير أنه ذكر أنه جاء به علىٰ وجه مُسْتَحْسَن؛ إذ ليس يخلو من معنىٰ.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١١٦.

(٢) منهج السَّالك/١٤.

(٣) منهج السَّالك/١٤، وشرح الهواري ١/١٤٧.

وقوله[1]: ثَلَاثَهُنَّ: فيه التذكير والتأنيث، وقد اعتبر التذكير.

«وعادة النَّاظم أَلَّا يُبَالي بها في التزام تذكير وتأنيث، بل يأتي بها كذا مرة، وكذا مرة على حسب ما يتأتى هذا النظم».

وذكر الشَّاطبي[2] أن هذا الكلام فَضْل لا حاجة به إليه...، فتحصل أن قوله: «تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا» لا فائدة فيه.

ثم قال: فالجواب أن له فائدة ظاهرة ثم ذكر بيان ذلك.

وذهب الشَّاطبي[3] إلى أنَّ ما تقدَّم من ثبوت الجزم بتقدير حَذْف الحركة سماعاً فأحرى ألا يثبت قياساً، فلذلك قال: «تَقْضِ...» أي أن الحَذْف لَا بُدَّ منه على كل حال.

وذكر المرادي[3] أَنَّ قوله: «تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا» يعني في غير ضرورة الشعر، وأما في الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدَّر الجزم كقول الشّاعر:

أَلَـــمْ يَأْتِيـــكَ وَالأَنْبَـــاء تَنْمِـــي ❁

ـ ثَلَاثَهُنَّ[4]: مفعول بـ«احْذف»، أو بجازم.

ـ وتقضِ: جواب الطَّلب: احذفْ.

ـ حكماً: مفعول به إنْ جعلت «تَقْض» بمعنى تُؤَدِّي. ومفعول مُطْلَق إذا جعلت «تقضِ» بمعنى «تحكم».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، وص/٢٤٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/١١٧، وإرشاد السَّالك ١/١٣٥.

(٤) شرح المكودي ١/١١٢، وشرح الهواري ١/١٤٧.

٣ ـ النكرة والمعرفة

٥٢. نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ (أَلْ) مُـــؤَثِّرَا ❁ أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

ذكر المرادي[١] أنَّ النّاظم قَدَّم هذا الباب إلىٰ هذا الموضِع لتوقُّف كثير من الأحكام الإعرابية عليه.

وذكر أبو حيان[٢] أنَّ النّاظم أَطْلَق التأثُّر، ويريد به مؤثراً فيه التعريف، فالنكرة هي ما يقبل الألف واللام نحو: رجل وفَرَس.

وذكر الشَّاطِبي[٣] أنَّ هذا التعريف غير جامع، ولا هو مانع.

ـ **وأمّا كونه غير جامع** فلأنه يخرج عنه كثير من النكرات نحو أين وكيف، وأفعل التفضيل إذا كان معه «مِن» لفظاً أو تقديراً، ومَن وما الاستفهاميتين، فهذه نكرات مع أنها لا تصلح أن تدخلها الألف واللام.

ـ **وأما كونه غير مانع** فلأنّ كثيراً من المعارف تدخل عليها الألف واللّام. كحارث وعباس وحَسَن وفَضْل، وهي ليست نكرات اتِّفاقاً.

ـ واحترز بقوله[٤]: «مُؤَثِّراً» من «أَلْ» الزائدة نحو:

بَاعَـــدَ أُمَّ العَمْـــرِو مِـــن أَسِـــيْرِهَا ❁ حُـــرّاسُ أَبْـــوَابٍ عَلَـــىٰ قُصُـــورِهَا

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٢٤.

(٢) منهج السَّالك/١٥، وشرح ابن طولون ١/٩٢، وانظر شرح الألفيَّة لابن الناظم/٢٠.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٢، وشرح المكودي ١/١١٣.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٢، والهواري الأندلسي ١/١٤٨، وتوضيح المقاصد ١/١٢٤.

ـ **وَمُؤَثِّراً**: حال[1] من «أَلْ»، أي: حالة كون «أَلْ» تُؤَثِّر فيما دخلت عليه التعريف.

أَوْ وَاقِعٌ: معطوف على «قابلُ»، وما: موصولةٌ، وما بعدها صلتها. والواقع موقع النكرة مثل: «ذو» بمعنى صاحب، فـ«ذو» نكرة، لا تقبل «أَلْ»[2]، ولكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل «أَلْ»، ومثله «ما» الموصوفة فهي بمعنى شيء وهي لا تقبل «أل» ولكن لفظ شيء يقبل «أل».

ومَوْقعَ: قال الأزهري: مفعول فيه على حَدّ قوله تعالى[3]: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾.

وذهب الهواري[4] إلى أنه لا يَحْسُن أن يكون مفعولاً مُطْلقاً؛ لأن المعنى أن يقع في محلِّه، لا أن يقع وقوعاً كوقوعه.

ـ **ونكرةٌ**[5]: مبتدأ، والمسوغ له قصد الجنس.

ـ **قابلُ**: خبر المبتدأ، ولم يقل «قابلة» ليطابق المبتدأ في التأنيث؛ لأنّ وصفي النكرة والمعرفة قائمان بالاسم، وهو مذكّر كما تقول: العلَّامة حاضر.

ويجوز جعل «قابل» مبتدأً مؤخّراً، و«نكرة»: خبراً مُقَدَّماً.

قال الأشموني[6]: «قدَّم النكرة لأنها الأصل؛ إذ لا يوجد معرفة إلَّا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقلّ أَوْلَى بالأصالة...».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٢، والهواري الأندلسي ١/١٤٨، وتوضيح المقاصد ١/١٢٤.

(٢) شرح المكودي ١/١١٣، وشرح ابن طولون ١/٩٣، وشرح الأشموني ١/٦٧.

(٣) سورة الجن ٩/٧٢.

(٤) الأندلسي الهواري ١/١٤٩.

(٥) إعراب الأزهري/٢٢، والهواري الأندلسي ١/١٤٩.

(٦) شرح الأشموني ١/٦٨.

٥٣. وَغَيْـرُهُ مَعْرِفَـةٌ كَـ(هُمْ) وَ(ذِي) ❖ وَ(هِنْدَ) وَ(ابْنِي)وَ(الْغُلَامِ) وَ(الَّذِي)

ـ الضمير في «غيره»[1] عائد إلىٰ النَّكرة، وقد استغنىٰ بقوله غير النكرة عن المعرفة، واستغنىٰ بهذا عن حَدّ المعرفة؛ إذ لا واسطة بينهما.

ـ **وذكر من المعرفة ستة أنواع:**

هم: وهو الضمير.

ذي: اسم الإشارة.

هند: العلم.

الغلام: المعرّف بأل.

الذي: الاسم الموصول.

ابني: المضاف إلىٰ واحد من المعارف.

ولم يذكر مراتب[2] المعارف في التعريف، وقد جعلها في التسهيل ست[3] مراتب:

أعلاها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب، ثم المشارُ به، ثم الموصول، وذو الألف واللَّام، والمضاف بحسب المضاف إليه مطلقاً.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٧، وتوضيح المقاصد ١/١٢٥، وشرح المكودي ١/١١٤، وشرح الهواري ١/١٥٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٩، والتسهيل/٢١، وتوضيح المقاصد ١/١٢٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٢٦.

قلتُ: لا يستطيع الخوض في هذه التفصيلات في النظم، فهذا بابه النثر.

ـ **وذكر المرادي**[1] أنه لم يَدَّعِ الحَصْر، وذهب قوم إلىٰ أنه معرَّف بـ«أل» المقدَّرة.

ـ **وذكر أبو حيان**[2] أنه زاد في غير هذه الأرجوزة المنادىٰ، وذكر هذا في الكافية الشافية[2]، غير أن اختار في التسهيل[2] أنَّ تعريفه بالإشارة.

ـ **وذكر الشَّاطبي**[3] أنه أَنْقَصَ المنادىٰ نحو: يا رجلُ، فهو معرفة، وليس بواحد مما ذكر؛ ولذلك عَدَّه في التسهيل نوعاً سابعاً.

ـ واسم الفعل نحو: صَهْ وإِيهِ ونَزَالِ؛ فإنها معارف إذا لم تُنَوَّن...، وأما ما زاده فهو الموصول، ولم يذكره سيبويه من جملة المعارف حين تصدّىٰ لحصرها. وذكر ابن خروف أن تعريفها إنما هو بالألف واللَّام.

وذكروا أنَّ النَّاظم لم يُرَتِّب المعارف[4] في المثال، ورتبها في الفصول.

قال الأشموني[5]: «ولما فات علىٰ النَّاظم ترتيب المعارف في الذكر علىٰ حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رَتَّبها في التبويب علىٰ ما ستراه».

وقال في شرح التسهيل[6]: «**من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه**

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٢٦.

(٢) منهج السَّالك/١٥، وشرح الهواري ١/١٥١، وشرح الكافية الشَّافية ١/٢٢٢، والتسهيل/٢١، وشرح الأشموني ١/٦٩، وشرح ابن طولون ١/٩٤.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٤) شرح ابن طولون/٩٥.

(٥) شرح الأشموني ١/٦٩، وشرح المكودي ١/١١٤.

(٦) شرح التسهيل ١/١١٥.

دون استدراك عليه...».

وقوله: كَهُمْ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كهم، وما بعده معطوفات على «هم».

وهندَ: ناسب منعه من الصَّرْف للنظم، ويجوز في الأصل فيه الوجهان: الصَّرْف وعدمه.

٥٤. فَمَـا لِـذِي غَيْبَـةٍ اوْ حُضُـورِ ❁ -كَـ(أَنْتَ) وَ(هْوَ)- سَمِّ بِالضَّمِيرِ

ـ ما وضع[١] لمسمى ذي غيبة أو حضور ويشمل المتكلم والمخاطب.

لذي[٢]: صلة «ما» متعلِّق بفعل جائز الحَذْف، وهو «وضع» ونحوه.

والحضور: أنت وأنا، فهو يتضمَّن المتكلّم والخِطاب، والغيبة: هو هما.

قال الشَّاطبي[٣]: «الحاضر ثلاثة: متكلّم ومُخَاطب، وهو المراد بذي الحضور، ولا متكلّم ولا مخاطب، وهو المشار إليه باسم الإشارة مشعراً بالحضور: هذا وهذي، والإطلاق يوهم إدخال اسم الإشارة **وهو إيهام مفسد، وغمزه به ابنه في الشرح**».

قال ابن النَّاظم[٤]: «**لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمر، ثم قال: ويرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر في باب مستقلّ**».

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٢٧.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٨٨.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٥٧.

(٤) شرح ابن الناظم/٢٠، ومنهج السَّالك/١٥، وتوضيح المقاصد ١/١٢٧، وشرح المكودي ١/١١٤، والمقاصد الشَّافية ١/٢٦٠ ذكر أن ابنه اعتذر عنه فيما أورده عليه ولكن هذا لا يرفع ذلك الإيهام.

وتعقَّب النَّاظم أبو حيان، والمرادي وذكر المكودي أنه أخرج اسم الإشارة بالمثال.

ـ **وقوله**[1]: سَمِّ بالضمير: هذا هو اصطلاح البصريين: الضمير والمُضْمَر، والكوفيون يُسَمُّونه الكناية والمكني؛ لأنه ليس باسم صريح.

وذكر الهواري الأندلسي[2] إنَّ فيه اللَّفَّ والنشر: غيبة و حضور، ثم مثّل بقوله: بـ«أنت» وهو الحضور، والأصل الأول للأول، والثاني للثاني.

وذكر ابن طولون[3] أنَّ «هو» بتمامها عند البصريين، والهاء وحدها عند الكوفيين. وأنا بزيادة ألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين. وأنت بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين.

وتعقَّب الشَّاطبي[4] **النَّاظم بأنه فاته فيه عمدة ما يحتاج إليه في تعريف المضمر وهو أصل التعريف**، وهو الذي بيَّن في التسهيل بقوله: ما وضع لتعيين مُسَمَّاه، يعني أن أصل وضعه أن يعيِّن مدلوله بقيد حضور أو غيبة، ولم يبيّن ذلك هنا...».

ـ **ما**[5]: مفعول مقدَّم بقوله: «سَمِّ»، والتقدير: سَمِّ بالضمير ما هو لذي غيبة أو حضور.

وهو المفعول الأول، والمفعول الثاني «بالضمير».

ـ **لذي**: متعلِّق بـ«استقرّ» محذوفاً صلة «ما»، واللَّام جارّة لـ«ذي»، بمعنى صاحب.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٢٧، وشرح الأشموني ١/٦٩، وابن طولون ١/٩٦.
(٢) شرح الألفيَّة ١/١٥٢.
(٣) شرح ابن طولون ١/٩٥ ـ ٩٦.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٢٥، وانظر شرح المكناسي ١/٢٣٥.
(٥) المقاصد الشَّافية ١/٢٥٤، وإعراب الألفيَّة/٢٢.

ـ كأنت: في موضع الحال من «ما».

ـ سَمِّ: فعل أمر متعدٍّ لاثنين: إلىٰ الأول بنفسه، وإلىٰ الثاني بالباء الجارّة، تقول: سميت ابني زيداً وبزيد.

٥٥. وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا ❁ وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَاراً أَبَدَا

ـ قَسَّم الضمير إلىٰ قسمين[١]: مُتَّصل ومُنْفَصل.

ـ وبدأ بالمتّصل، فلا يقع في أول الكلام، كالياء من «ابني»، والكاف من «أكرمك»، والهاء من «سليه».

وقوله: منه: أي من الضمير.

قال أبو حيان[٢] قوله: ما لا يُبْتَدَا: عبارة مُوْهمة، ويعني بها ما لا يكون مُنْفكاً عن عامله نحو التاء من قمتُ، والكاف من أكرمك...

ـ ولا يلي أداة الاستثناء «إِلَّا» في الاختيار، لا يقول: إيّاي إيّاك، لا يُقال: ما أكرمتُ إلَّاك.

ويجوز[٣] في الضَّرورة عند البصريين، وعند غيرهم لا يختص بالشِّعْر.

وشذَّ قوله:

أَعُـوذُ بِـرَبِّ العَـرْشِ مِـنْ فِئَـةٍ بَغَـتْ ❁ عَلَـيَّ فَمَـا لِـي عَـوْضٌ الَّاه نَاصِـرُ

وهذا سائغ[٣] عند ابن الأنباري ومن ذهب فيها هذا المذهب، فقد أجازه مطلقاً.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٦٠.

(٢) منهج السَّالك/١٦.

(٣) شرح الأشموني ١/٦٩. قال ابن طولون: «وأجاز ابن الأنباري وقوع المتَّصل بعد «إِلَّا» مُطْلقاً،=

ومن ذلك قوله:

وَمَـا عَلَيْنَـا إِذَا مَـا كُنْـتِ جَارَتَنَـا ❁ أَلَّا يُجَاوِرَنَـا إِلَّاكِ دَيّـار

وذكر الهواري[1] أنَّه أوقع بعد «إِلَّا» الكاف على وجه الضَّرورة، وقد ارتكبه المولَّدون، وصنعوه كثيراً وصنعه بعضهم.

ـ وذكر المرادي[2] أنَّه لما كان المُتَّصل هو الأصل لكونه أَخْصَر قَدَّمه على المنفصل، والمنفصل يقع في أوّل الكلام، وبعد «إِلَّا» اختياراً.

ـ واحترز بقوله: «اختياراً» من الواقع بعد «إِلَّا» ضرورة.

وذكر أبو حيان[3] أنَّا قد وجدنا من المتصل ما لا يلي «إِلَّا» في الاختيار ولا في غير الاختيار. وذلك الضمائر المرفوعة، فلا يوجد في كلامهم: ما قام إِلَّاتُ، أي: إِلَّا أنا.

ـ ذو: مبتدأ. منه: نعت لـ«اتِّصال».

ـ ما: خبر «ذو»، وهو اسم موصول.

يُبْتَدَا[4]: ذكر المكناسي والمكودي أنه يجوز أن تكون الألف منقلبةً عن ياء؛ لأنَّ البدل من همزة «يبتدأ» شاذّ.

= ومنعه المُبَرِّد مُطْلقاً، وأنشد مكان إِلَّاك سِوَاك» ١/٩٨، والمكناسي ١/٢٣٦.

(١) الهواري الأندلسي ١/١٥٤ ـ ١٥٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٢٧.

(٣) منهج السالك/١٦، وتوضيح المقاصد ١/١٣٠.

(٤) شرح المكناسي ١/٢٣٨، وقال المكودي في الكبير: «ويجوز أن تكون ألف «يُبْتَدا» منقلبةً عن ياء على لغة من قال من «بدانا بدينا»، وهو أجود، فإنّ كون البدل من همزة وصلاً شاذّ».

وذكر الشَّاطِبي[١] أن التسهيل لا يقع وصلاً، ثم قال: «وإبدال الهمزة يقع في هذا النظم كثيراً لضرورة الوزن وهذا سهل».

وقوله: اختياراً: نصب على نزع الخافض.

قلت: ولا يبعد نصبه على الحال.

٥٦. كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ «ابْنِي أَكْرَمَكْ» ❁ وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»

ذكر الشَّاطبي[٢] أنّ في هذا البيت تقسيماً آخر: ضمير رفع وهو الياء من «سليه»، وضمير نصب كالكاف من «أكرمك، وسليه». وضمير جَرّ من «ابني».

قلتُ[٣]: حَقّق في هذا البيت أمرين: بيان الضمائر المُتَّصلة، ثم بيان محلها من الإعراب.

ـ وقوله[٤]: **كالياء**: خبر لمبتدأ مُقَدَّر، أي: وذلك كالياء من «ابني».

وقوله: «من ابني» حال من الياء.

و«من/ سليه» حال من الياء والهاء.

ـ وقوله: ما ملك:

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٦٦، وانظر شرح المكناسي ١/٢٣٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٦٣، وتوضيح المقاصد ١/١٣١، وشرح الأشموني ١/٧٠، وشرح الهواري ١/١٥٦.

(٣) انظر شرح ابن طولون ١/٩٨، وإعراب الأزهري/٢٣.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٦٥ ذكر أن «ما» استفهاميّة معلِّقة للفعل «سَلْ»، ويجري في التعليق مجرى «عَلِمَ».

ـ ذهب الشَّاطبي إلىٰ أنّ «ما» استفهاميّة.

ـ وذكر الأزهري أنّ «ما» موصول حرفي، أي: سليه مِلْكَه.

ـ وهنالك من ذهب إلىٰ أنَّ «ما» نكرة بمعنىٰ شيء، وملك: صفة.

ـ وهناك من ذهب إلىٰ أنه موصول اسمي

٥٧. وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ الْبِنَـا يَجِـبْ ❁ وَلَفْـظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مَـا نُصِـبْ

ـ الضَّمائر كُلُّها يجب لها البناء باتِّفاق النُّحَاة.

ـ **وذكر المكناسي**[1] أنَّ كل مضمر يتضمَّن التكلّم، والخطاب، والغيبة، وهي معاني الحروف.

قال الشَّاطبي[2]: «... فقد تبينت حكمة «كُلّ» و«يجب» في كلامه؛ إذ لم يُوْجَد مضمرٌ معربٌ البتة لَا جوازاً ولا وجوباً، بخلاف أكثر أنواع المبنيَّات، وهذا حَسَنٌ منه التنبيه، فتنبّه له».

وتقدَّم معنا أنَّ البناء في الأسماء له أسباب، وكذا الحالُ هنا، **فَإِنَّ البناء في المضمرات له أسباب**[3]، وهي:

١ ـ شَبَهُ الحرف وضعاً؛ لأنّ أكثره علىٰ حرف أو حرفين، وحمل الباقي علىٰ الأكثر.

---

(١) المكناسي ١/٢٣٨، والهواري الأندلسي ١/١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٦٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٣١، والمقاصد الشَّافية ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والتسهيل/٢٩، وشرح الأشموني ١/٧٠، وشرح ابن طولون ١/٩٩، وشرح ابن عقيل ١/٩٢ ـ ٩٣، وشرح المكناسي ١/٢٣٨.

٢ ـ شَبَهُ الحرف افتقاراً؛ لأنَّ المضمر لا تتم دلالته على مُسَمّاه إلَّا بضميمةٍ من مشاهدة أو غيرها.

٣ ـ شَبَهُ الحرف جُمُوداً، والمرادُ به عَدَمُ التصرُّف في وجه من الوجوه حتى في التصغير، وبأن يُوْصَفَ ويُوْصف به.

٤ ـ الاستغناء باختلاف صيغها لاختلاف المعاني.

ـ ومن هذه الضمائر ما يشترك فيه النَّصبُ والجرّ[١] نحو: «غلامي»، فالياء ضمير مجرور.

وتقول: أكرمني، فالياء ضمير منصوب، ولفظ المجرور والمنصوب واحد.

وتقول: بنا، وأكرمنا: نا: مجرور مع الباء، منصوب مع أكرم، واللفظ واحد. وكذلك: بك وأكرمك، أوقعت الكاف ضمير جر وضمير نصب.

ـ **قال ابن طولون**[٢]: «يعني أنّ كل ضمير نصبٍ صالح للجر، وكلّ ضمير جَرّ صالح للنصب...».

ثم ذكر ياء المتكلم في[٣] ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾، وكاف الخطاب، وهاء الغائب.

ـ **وقال أبو حيان**[٤]: «**قوله: «كلفظ ما نُصِب» ليس بجيّد؛ لأنّ الذي نُصِب منه منفصل، ومنه متّصل، ولفظ المجرور ليس كلفظ المنصوب مُطْلقاً، بل كلفظ المنصوب المتَّصل**».

---

(١) شرح الهواري ١/١٥٩، وشرح المكودي ١/١١٦، وشرح ابن عقيل ١/٩٣، والمقاصد الشَّافية ١/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/٧١.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٠٠.

(٣) سورة الفجر ٨٩/١٥ ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾.

(٤) منهج السَّالك/١٦.

٥٨. لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ ❁ كَـ«اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ»

ـ الضمير[١] «نا» صَلَح للرَّفْع والنَّصْبِ والجَرِّ، وهو ضمير دالٌّ على المتكلمين، وعلى المعظّم نفسَه.

ـ ومثّل للحالات الثلاث بالبيت الثاني.

بنا: إشارة إلى الجرّ.

إننا: إشارة إلى النَّصب فهو اسم «إنَّ».

نلنا: إشارة إلى الرَّفع، فهو الفاعل.

❁ **وقوله: اعرف بنا**[٢]: معناه: اعرفنا من المعرفة والعِرْفان، وتعدَّى بالباء التي في معنى الظرفيَّة، كأنه يريد: اجعلنا موضع عِرْفانك.

والمِنَحْ: جمع مِنْحَة، وهي العطيّة.

❁ نا: مبتدأ، خبره: «صَلَح»، وللرفع وما بعده متعلِّق بـ«صلح»، كاعرف: أي كقولك: اعرف، فهي جارّة لقولٍ محذوف.

والتقدير عند الأزهري: وذلك كقولك اعرف بنا....

وتعقَّبه أبو حيان فقال[٣]: «ولا اختصاص لـ«نا» بهذا الحكم، بل يشاركها في

(١) شرح ابن عقيل ١/٩٣، والمقاصد الشَّافية ١/٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٧١.

(٣) منهج السَّالك/١٦، وذكر مثل هذا ابن عقيل في ١/٩٣ غير أنه وقع فيما لا يجوز على مثله، فذكر أن «هم» تستعمل في الثلاثة: الرفع: هم قائمون، والنصب: أكرمتهم، والجرّ: لهم، وذكر ابن طولون مثل هذا. وتعقَّبه الخضري في ١/٥٥ من حاشيته على هذا الشرح عند ابن عقيل،=

ذلك الياء، فمثال كونها للرَّفع: اضربي، وتضربين، وللنصب: إنّي، وللجرِّ غلامي».

٥٩. وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ❁ غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ«قَامَا، وَاعْلَمَا»

ـ **الألف**[١] **والواو والنون** ضمائر رفع أيضاً، وتكون للغائب وغيره،

فمثال الغائب: الزيدان قاما.

ومثال الجمع: الزيدون قاموا.

ومثال جمع الإناث: الهندات قُمْنَ.

ـ وقوله: **لما غاب لا يُحْمَل** على إطلاقه، بل لا بد من تقييده بالمرفوع. كذا عند أبي حيان وغيره: أي: وغير الغائب وهو الحاضر، وأراد به المخاطب، ودلَّ على ذلك «اعْلَمَا»، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ.

وأما المتكلّمُ فلا ضمير له هنا.

ـ **وذكر الشَّاطِبي**[٢] أنَّ نصه هنا على هذه الأحرف الثلاثة ضمائر هو رأي الجمهور. **وذكر أنّ المازني ذهب إلى أنها لا تكون ضمائر البتة وإنما هي علامات مُطْلقاً.**

وذكر المرادي[٣] أنّك لو قلت: «وغيره» أعم من المخاطب.

= وتعقّب ابن طولون أبا حيان فقال: «ورَدَّه المتأخّرون فقالوا هذا غير سديد لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم ولأن المنفصل غير المتّصل» انظر ١/١٠١.

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٧٢، وشرح ابن طولون ١/١٠٢، والهواري الأندلسي ١/١٦٠، وشرح ابن عقيل ١/٩٤، وتوضيح المقاصد ١/١٣٣، ومنهج السَّالك/١٦ ـ ١٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٧٣.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٣٢، وانظر شرح ابن عقيل ١/٩٤.

قلت: لما كانت الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم تعينت إرادة المخاطب وذلك بَيِّن.

وقال ابن طولون[1]: ولو قال عِوَض «وغيره» «وخوطب» لكان «أَنَصَّ».

وعند الشَّاطبي[2] **أنّ هذا الفصل فيه نقص من ثلاثة أوجه:**

١ ـ لم يستوفِ ضمائر الرَّفْع على الكمال، بل نقصه منها التاء في نحو: قمتَ، أي: من الضمائر البارزة.

وذكر المكودي أنّه استغنى عن ذكر التاء لتقدّم ذكرها في قوله: بتا فعلت[3].

٢ ـ عَرَّف بضمائر النصب والجر تعريفاً مُجْمَلاً، فلم يذكر من ضمائر المؤَنَّث إلَّا الياء في «سليه»، فترك اختلافها في التثنية والجَمْع والتأنيث، وترك كاف الخطاب.

٣ ـ لما ذكر أنّ الألف والواو والنون من ضمائر الاتِّصال لم يبيّن أنها ضمائر رفع، فأوهم أنها من جملة ضمائر النصب والجَرّ، وهو إيهام مُخِلّ.

قال: ولو قال بعد ذكر الألف والواو والنون:

وللحضور التاكقمتُ قمتا ❁ قُمتِ وللفروع قد نُبِّهتا

... لَتَمَّ قصده.

ألف[4]: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به عطف المعرفة عليه.

كقاما: أي: كقولك: قاما. فالكاف جارة لقول مقدَّر متعلّق بخبر مبتدأ محذوف،

---

(١) شرح الألفيَّة ١/١٠٢.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٢٧٤، وانظر شرح المكودي ١/١١٧.
(٣) البيت/١١ من «باب الكلام».
(٤) شرح المكودي ١/١١٧، وإعراب الألفيَّة/٢٣.

أي: وذلك كائن كقولك: قاما.

قال الأزهري: «وتقدير البيت وألف والواو والنون ثابتة للذي غاب وغيره حال كونه مخاطباً، وذلك كقاما واعلما، على طريق اللفّ والنشر المرتّب».

٦٠. وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ❁ كَـ«افْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ»

❁ ضبط الروايات[١]:

ـ عند الناظم «تُشْكَرُ» بالبناء للمفعول، وبتاء الخطاب.

ـ وجاءت الرواية فيه «تَشْكرُ» بالبناء للفاعل.

ـ وعند الشّاطبي جواز الروايتين.

ـ وعند المرادي: تغتبط إذ نشكر.

ـ وعند ابن النّاظم: نغتبط إذ تشكر.

وأجاز الشاطبي الضبط بالبناء للمفعول والبناء للفاعل.

ـ **والمستتر نوعان**: واجب الخفاء، وجائز الخفاء.

وواجب الاستتار هو ما لا يقع محله الظاهر، والجائز عكسه.

وذكر المرادي[٢] أنَّه علم من تخصيصه الرَّفْع أنّ المستتر لا يكون ضمير نصب وجَرّ.

---

(١) انظر منهج السَّالك/١٧، وشرح الأشموني ١/٧٢، وتوضيح المقاصد ١/١٣٤، وشرح ابن الناظم/٢٢، وانظر إعراب الألفيَّة/٢٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٧٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٣٣، وشرح المكودي ١/١١٧ ـ ١١٨، والمقاصد الشَّافية ١/٢٧٩.

قال الأشموني[1]: «خصَّ ضمير الرَّفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وُجِدَ فذاك، وإلَّا فهو موجود في النيّة بخلاف ضميري النصب والجر؛ فإنهما فضلة، ولا داعي لتقديرهما إذا عُدِما في اللفظ».

ـ وأما قولك: أعجبني الذي أكرمت، فالهاء حذفت، وليست إضماراً حقيقياً.

وذكر أبو حيان[2] **أنّه يوجد مُسْتَتِراً في غير ما ذكر نحو استتاره في الصِّفة نحو: زيد قائم، واستتاره في أسماء الأفعال نحو: نَزَالِ، وفي الظرف والمجرور إذا وقعا صفتين أو صلتين أو خبرين أو حالين....**

وذكر المصنِّف مواضع وجوب الاستتار[3]:

١ ـ فعل الأمر للواحد المخاطب نحو: افعلْ: والتقدير: أنت. فإذا قلت: افعل أنت، كان «أنت» تأكيداً للضمير المستتر.

٢ ـ الفعل المضارع الذي أوله همزة المتحدث عن نفسه نحو: «أوافق»، والتقدير: «أنا»، فإذا قلت: أوافق أنا، كان الضمير تأكيداً.

٣ ـ نغتبط: المضارع الذي أوله نون، وضميره «نحن».

٤ ـ المضارع الذي أوله تاء الخطاب للواحد: تشكر: فالضمير أنت.

ولم يذكر ما يجوز استتاره، ولم يمثِّل له؛ لأنه عُرِف أنه غير ما ذكره، وأنه ما

---

(١) شرح الأشموني ١/٧٢، وشرح المكودي ١/١١٨.

(٢) منهج السَّالك/١٧، وانظر المقاصد الشَّافية ١/٢٨٠ قال: «... **وعلى هذا النَّظر يكون حصره ناقصاً...**».

(٣) شرح ابن عقيل ١/٩٦ ـ ٩٧، وشرح المكودي ١/١١٨، والمقاصد الشَّافية ١/٢٧٨، وشرح ابن طولون ١/١٠٢ ـ ١٠٣.

يحلُّ محله الظاهر، نحو: زيد يقوم، أي: هو، وهند تقوم، أي: هي.

قال المرادي(١): «فإن قلت قد أَخَلَّ النَّاظم بهذه الثلاثة الأواخر [نزال، أفّ، ضرباً زيداً] قلتُ: لم يَدَّعِ الحصرَ، وإنما مثل ليُقاس على تمثيله، وأيضاً اقتصر على الأفعال لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك».

وتقدير البيت(٢): والذي يستتر كائن من ضمير الرَّفع، ويحتمل أن تكون «ما» نكرة موصوفة، وافعل: خبر مبتدأ محذوف: وذلك كافعل.

أوافق: مجزوم بجواب الطلب. نغتبط: بدل من أوافق.

٦١. وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوْ) ❁ وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

❁ ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضميراً:

اثنان للمتكلم: أنا ونحن.

وخَمْسَة للمخاطب وهي: أنتَ أنتِ أنتما أنتمْ أنتنّ.

وخَمْسَة للغائب وهي: **هو هي هما هُمْ هُنَّ**.

قال المكودي(٣): «وقد اكتفى بذكر ثلاثة منها؛ لأنها أصول لما لم يذكره، ولذلك قال: «**والفروع لا تشتَبِهُ**».

ـ قال(٤): أنا هُوْ: وأصله أنا وهو، وحُذِفَ العاطف ضرورة، يعني أنَّ الضمائر

(١) وتوضيح المقاصد ١/١٣٤.
(٢) إعراب الألفيَّة/٢٣.
(٣) شرح المكودي ١/١١٨ ـ ١١٩.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٢٣٨، وشرح ابن طولون ١/١٠٣.

المنفصلة المرفوعة هذه الثلاثة وفروعها، وجَعْلُه غيرَها فروعاً دلَّ على أنّ هذه هي الأصول، **وذلك صحيح؛ فإن الأصل الإفراد، وغيره فرع عنه.**

وذهب[1] **ابن طولون** إلى أنَّ «أنا» فرعه واحد فقط، وهو «نحن» لأن المتعدِّد فرع المفرد. وأنتَ: بفتح التاء فروعه أربعة وهي: أنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ، لأنَّ المؤَنَّث فرع المُذَكَّر، والمثنّى والجَمْع فرع المُفْرد.

وهو: فروعه أربعة، وهي: هي وهما وهم وهُنَّ. فهيَ فرعه من جهة التأنيث، وهما وهم وهن فرعه من جهة الإفراد.

ـ ووقف على «هُو» بالسُّكون[2]، ويبعد أن يكون جاء به على لغة قيس وأسد الذين يسكنون في الحالين والواو والياء لا تقعان في الوصل إلَّا ساكنين.

ـ **أَنا**[3]: **مذهب البصريين** أن الألف في «أنا» زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا على ذلك بحذف الألف وصلاً، وإنما زيدت لبيان الحركة في الوقف.

ـ **ومذهب الكوفيين** أنّ الاسم «أنا» هو مجموع الأحرف الثلاثة، واختاره النَّاظم. وفي «أنا» لغات ذكرها المرادي وغيره.

ـ **وهو: مذهب جمهور البصريين** أنه بجملته ضمير، وكذلك «هي» وأما هما وهم وهن، فذهب أبو علي إلى أنها بجملتها ضمائر، وقيل غير هذا.

ـ **وأنت**[4] **وفروعه: الضمير عند البصريين** «أَنْ» والتاء حرف خطاب،

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٠٣، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٦٤، وتوضيح المقاصد ١/١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢) المكناسي ١/٢٤١، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٣٥، ومنهج السَّالك/١٧، وابن طولون ١/١٠٤، وشرح الألفيَّة للسيوطي/٩٢، وشرح الأشموني ١/٧٣.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٣٦، وشرح ابن طولون ١/١٠٤.

ومذهب الفرّاء أن «أنت» بجملته ضمير.

ـ **وذهب أبو حيان**[١] إلىٰ أنّ تسميته «**ذو ارتفاع**» ليس بجيّد؛ لأنّ الضمائر مبنيّة لكنه يحكم علىٰ موضعها بالإعراب.

ـ أنا: وما عطف عليه خبر المبتدأ «ذو»، ويجوز العكس، وهو أقعد[٢] عند الأزهري.

٦٢. وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ❁ (إِيَّايَ) وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

وروي هذا البيت[٣]: «**وذا انتصاب**»، وكذا أثبته أبو حيّان.

قال المكودي: «وفي بعض النسخ «وذا انتصابٍ» بالألف وإعرابه مفعول ثان بـ«جُعِل» مُقَدَّم وإيّاي: مفعول ما لم يسم فاعله بـ«جُعِل»، وغالبُ أصولِ هذه الخلاصة «ذو...» بالرفع.

وضمائر النصب[٤] **المنفصلة اثنا عشر ضميراً، ولكنه ذكر منها واحداً وهو إِيَّايَ**. ولو تبع ما جرىٰ في البيت السابق لذكر ثلاثة: للمتكلم إيّايَ، والمخاطب: إِيَّاكَ، والغائب: إِيَّاه، وترك ما تبقىٰ فهو معروف.

وهذا معنىٰ قوله: وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا، أي: فروعه واضحة ليس في عدم

(١) منهج السَّالك/١٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٢.

(٣) منهج السَّالك/١٧، وشرح المكودي ١١٩/١، وإعراب الأزهري/٢٣، وشرح الأشموني ٧٢/١، وشرح ابن الوردي ١٢٩/١.

(٤) المقاصد الشَّافية ٢٨٥/١، وشرح ابن عقيل ٩٨/١، وشرح الهواري الأندلسي ١٦٥/١، وتوضيح المقاصد ١٣٦/١، ومنهج السَّالك/١٧ ـ ١٨.

ذكرها إشكال.

وهذه الضَّمائر هي:

ـ إيّاي إيّانا.

ـ إِيَّاكَ إِيَّاكِ إِيَّاكما إِيَّاكم إِيَّاكُنَّ.

ـ إِيَّاه إِيَّاها إِيَّاهما إِيَّاهُم إِيَّاهُنَّ.

وختم باب[1] الضَّمائر المنفصلة، ولم يذكر للجر[2] ضميراً مُنْفصلاً؛ لأنه معدوم، وذكر مثل هذا الشَّاطبي؛ لأنَّ الجارّ لا يقوىٰ أن يكون في درجة الفعل.

وفي هذه الضمائر ما يأتي:

١ ـ إِيّا: هو الضمير عند الخليل وسيبويه والأخفش والمازني والجمهور.

وذكر الأشموني[3] أنَّ لواحقه حروف تدلُّ علىٰ المراد من تكلُّم أو خطاب أو غيبةٍ، وهي عند الخليل ضمائر.

٢ ـ إِيّا: من الأسماء الظاهرة لا من الضمائر، وهو للزجاج، وقيل: هو مذهب الخليل. وعند أبي حيّان أنَّ ما بعده ضمائر جُرَّت بالإضافة.

٣ ـ إِيّا: عماد للضمائر بعده، وليس باسم ظاهر ولا مضمر، فهو حرف زائد.

٤ ـ وذهب الكوفيون إلىٰ أنَّ مجموع «إيّا» ولواحقها هو الضمير.

---

(١) شرح المكناسي ١/٢٤٠، والمقاصد الشَّافية ١/٢٨٣.

(٢) منهج السَّالك/١٧، وشرح المكودي ١/١١٩، وإعراب الأزهري/٢٣، وشرح الأشموني ١/٧٢، وشرح ابن الوردي ١/١٢٩.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٨٦، ومنهج السَّالك/١٧، وشرح الأشموني ١/٧٣.

وذكر أبو حيان أنَّ ظاهر هذا البيت هو القول بما ذهب إليه الكوفيون أنه بجملته هو الضمير.

ذو[١]: مبتدأ، انتصاب: مضاف إليه، في انفصال: في موضع الحال من مرفوع «جُعل». جُعل: مبني للمجهول فيه ضمير مستتر قائم مقام الفاعل. والألف للإطلاق. إيّاي: مفعوله الثاني، وجملة «جُعِل» خبر المبتدأ.

٦٣. وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ❁ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

ـ إذا أمكن أن يُؤْتىٰ بالضمير المُتَّصِل فإنه لا يُؤْتىٰ بالضمير المنفصل في حال الاختيار؛ لما في الضمير المُتَّصل من الاختصار الذي وُضِع لأجله الضمير، فإذا لم يكن ذلك جيء بالضمير المنفصل.

قال المرادي[٢]: «لما كان الغرضُ من وضع المضمر الاختصار، وكان المتَّصل أَخْصَر لم يُسْتعمل المنفصل مع تأتي الاتِّصال وإمكانه إلَّا في الضَّرورة كقول الفردزق:

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ ❁ إِيَّاهُم الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيْرِ

أي: قد ضمنتهم...».

وقال الشَّاطبي[٣]: «لما فرغ من الكلام في تعداد الضمائر أخذ يتكلَّم علىٰ

(١) إعراب الأزهري/٢٣ ـ ٢٤، وشرح المكودي ١/١١٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٣٧.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٩١ ـ ٢٩٢، وشرح الأشموني ١/٧٣، وشرح ابن طولون ١/١٠٥، وشرح ابن الوردي ١/١٣٥.

بعض أحكامها الضرورية، ومن ذلك أيضاً اتِّصالها بعواملها، وانفصالها منها. وابتدأ أولاً بقاعدة جميلة في ذلك، وهي أنَّ الضمير لما كان موضوعاً على الافتقار وعدم الاستقلال كما وضع الحرف لزمه أن يكون مُتَّصلاً بغيره ليستند إليه لفظه...».

ثم ذكر أن الموانع التي تمنع من الاتِّصال بالاستقراء ستة[1]، وفَصَّل القول فيها.

وذكر المرادي الموانع[2] التي يتعيَّن فيها الانفصال، وهي اثنا عَشَر موضعاً.

* وقوله[3]: وفي اختيار: تنبيه على أنه قد يأتي المُنْفَصِل حيثُ يأتي المُتَّصل بلا مانع، وذلك في الضرورة كبيت الفرزدق الذي تقدَّم ذكره، والضَّرورة أمر طارئ.

* في اختيار[4]: جار ومجرور متعلِّق بمَحْذُوف منصوب على الحال من فاعل «يجيء»، وهو عند المكودي متعلّق بالفعل «يجيء».

والتقدير: لا يجيء المنفصل حال كونه ثابتاً في اختيار، إذا تأتَّى مجيء المُتَّصل، فلا يجيء المنفصل.

٦٤. وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ «سَلْنِيهِ» وَمَا ❊ أَشْبَهَهُ، فِي «كُنْتُهُ» الْخُلْفُ انْتَمَى

ـ شرع النَّاظم هنا بذكر مواضع يجوز فيها الوجهان: الاتِّصال والانْفِصَال؛ ولذلك استعمل «أو» لبيان الوجهين وجوازهما؛ و«أو» للتخيير.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٩٤ ـ ٢٩٦، وشرح الأشموني ١/٧٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٣٨ ـ ١٤٣، وانظر شرح الأشموني ١/٧٤ ـ ٧٥، وانظر شرح المكناسي ١/٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٣) انظر شرح المكودي ١/١٢٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٧٠.

(٤) إعراب الألفيَّة ١/٢٤، وشرح المكودي ١/١٢٠.

ـ وذكر أنَّ ما وقع ثاني ضميرين في مثل: «سلنيه» وهما ضميرا النَّصب مُتَّصلين بفعل غير ناسخ يجوز فيه الاتِّصال والانْفِصَال فتقول: سلنيه، وسلني إِيَّاه، القلم أعطيتُكه... أعطيتك إِيَّاه.

قال المرادي(١): «والاتِّصال أَرْجَح؛ ولذا بدأ به، ولم يأتِ في القرآن إِلَّا مُتَّصِلاً كقوله تعالىٰ(٢): ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾.

ولم يذكر سيبويه غير الاتِّصال».

وقال الشَّاطبي(٣): «... كل ضمير ولي ضميراً قبله مُتَّصِلاً بفعل منصوباً مُطْلقاً أو مرفوعاً من باب «كان» فقط، فهذا هو الذي خَيَّر النَّاظم في وصله وفصله، وهو الهاء في أمثلته المذكورة...».

وذكر المرادي(٤) أنَّ ما يشهد لجواز الانْفِصال قوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُم إِيَّاهُم**».

ولو قال: «ملككموهم» بالوصل لجاز، ولكنه ثقيل.

ـ وقوله: وما أشبهه: أي: ما أشبه «سلنيه» نحو أعطىٰ وكسا

ـ **فِي «كُنْتُهُ» الْخُلْفُ انْتَمَىٰ**(٥):

الخُلْف: أراد به الخلاف، وعادة المتأخِّرين استعمال الخُلْف مرادفاً لمصدر

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٤٣ ـ ١٤٤، وشرح الأشموني ١/٧٥ ـ ٧٦.

(٢) سورة الأنفال ٨/٤٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٠.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٤٤، وشرح المكناسي ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٢، وشرح المكودي ١/١٢٠، وشرح ابن طولون ١/١٠٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٧٦.

خالفه في كذا مخالفةً وخلافاً.

ـ وفي باب «كان»[1] سيبويه يختار الانْفِصال، والنَّاظم ومن أخذ هو بمذهبه يختار الاتِّصال.

ـ والخلاف في «كُنْتُهُ» الهاء وقعت خبراً لكان أو إحدىٰ أخواتها، فالوجهان: الفصل والوصل جائزان، ولكن الخلاف في المختار منهما:

ـ سيبويه: كنتُ إِيَّاه، وكُنْتُه. والأول أرجح.

ـ ابن مالك: كُنْتُه، وكنتُ إِيَّاه. والأول أرجح.

وكلاهما مسموع، وعند ابن النَّاظم[2] أنَّ الصحيح اختيار الاتِّصال.

وقوله[3]: الخُلف انتمىٰ: أي نُقِل هذا الخلاف عن المتقدمين.

ـ **قال المكودي**: «أي انتسب، ويعني به خبر كان أو إحدىٰ أخواتها إذا كان اسمها ضميراً مُتَّصلاً أَخَصّ من خبرها».

ومثل هذا عند أبي حَيّان قال: ويعني بالخُلْف عن العرب في اتِّصاله أو انفصاله، أو يعني عن النحويين...».

(١) توضيح المقاصد ١/١٤٤، وشرح المكناسي ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٤، وذكر الحديث في ابن صياد «**إن يكنه فلن تُسَلَّط عليه، وإلَّا يكنه فلا خير لك في قَتْلِه**».

(٣) شرح المكودي ١/١٢٠ ـ ١٢١، ومنهج السَّالك/١٨.

٦٥. كَـذَاكَ «خِلْتَنِيـهِ»، وَاتِّصَـالَا ❁ أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَـالَا

قوله: كَذَاكَ[١]... أي: هاء خلتنيه، وما أشبهه من كل ثاني ضميرين أوَّلهما أخصّ، وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ للابتداء.

قال الشَّاطبي[٢]: «قال: كَذَا خِلْتَنِيهِ، أي: أنه مثل، «كنته» يعني في كونه مختلفاً في اختيار اتِّصاله أو انفصاله..».

ـ واختار النَّاظم الاتِّصال[٣] في «كنته» و«خلتنيه»، وهو خلاف ما ذهب إليه في التسهيل، فقد اختار في «خلتَنيه» ما اختاره سيبويه من الانفصال، وفي مسألة «كنته» ما اختاره هنا، واختار سيبويه وأكثر العلماء الانفصال.

قال الشَّاطبي[٤]: «واعلم أنَّ الجمهور على ما ذهب إليه سيبويه؛ فإنّ السّماع معه، وهو الأصل للقياس، ولذلك قال: قِفْ حيثُ وقفوا، ثم فَسِّر...».

وقال[٤]: «... **قَصَد في هذا المختصر ذِكْر الضَّروري والمشهور من قوانين النحو، وقد ترك من الضّروري والمشهور أشياء كثيرة...**».

قال أبو حيان[٥]: «**فانظر إلى هذه النصوص التي ذهبت على هذا النَّاظم، وما إخاله وقف على كلام سيبويه في هذا المكان، وقد استدلّ هو في غير هذه الأرجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جداً**».

---

(١) شرح الأشموني ١/٧٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٢.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٢، والتسهيل/٢٧، وتوضيح المقاصد ١/١٤٥.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٠٥.

(٥) منهج السَّالك/١٨.

وقال السُّيوطي[1]: «غيري أي: سيبويه، ولم يُصرِّح به تأدُّباً».

٦٦. وَقَـدِّمِ الْأَخَـصَّ فِـي اتِّصَـالِ ❁ وَقَـدِّمَنْ مَـا شِـئْتَ فِـي انْفِصَـالِ

أي: قَدِّم في الاتِّصال الضمير الأَخَصّ، أي: الأعرف، وترتيب هذه الضمائر كما يلي[2]:

ضمير المتكلم، ويليه المخاطب، ويليه الغائب.

فإذا اجتمع اثنان من الثلاثة قُدِّم الأَخَصُّ، وكذا لو اجتمع الثلاثةُ، نحو: أَعْطيتُكَهُ، ولا يجوز أَعْطيتهوك، وأجازه قوم، ومنه الحديث: «**أَراهُمني الباطلُ شيطاناً**»: الهاء والياء غائب ومتكلم.

وفي النهاية[3] «**أراهموني الباطل شيطاناً**» غائب ثم حاضِر.

ـ وإذا فُصِل أَحَدُهما كنتُ مخيَّراً في الترتيب، تقول:

الدرهمُ أعطيتك إِيَّا ، أعطيتني إِيَّاه.

أعطيته إِيَّاك ، أعطيته إِيَّاي.

قال المكودي[4]: «فإذا تقدَّم غير الأخصِّ وجب انفصال الثَّاني، وإِذا تقدَّم الأَخَصّ جاز اتِّصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في قوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ

---

(١) شرح الألفيَّة ١/٩٣.

(٢) شرح الأشموني ١/٨٠، ومنهج السَّالك/١٨ ـ ١٩، وشرح المكودي ١/١٢٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣١٧، وشرح ابن طولون ١/١٠٨، وإرشاد السَّالك ١/١٥١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/١٧٧.

(٤) شرح المكودي ١/١٢٢، وتوضيح المقاصد/١٤٩، وشرح ابن طولون ١/١٠٨.

مَلَّكَكُم إِيَّاهُم، وَلَو شَاءَ لَمَلَّكَهُم إِيَّاكُم»، فاتِّصال الضمير في «مَلَكَكُم إِيَّاهم: جائز لتقدّم الأَخَصّ، وهو ضمير المخاطب على غير الأَخصّ وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في «ملكهم إياكم» واجب لتقدم غير الأخص».

وذكر السُّيوطي[١] أنَّ التقديم جائز عند أَمْن اللَّبس، فيجوز نحو: الدرهمَ أعطيتك إيّاه، وأعطيته إِيَّاك، ولا يجوز في: زيد أعطيتك إيّاه تقديم الغائب للَّبس.

وذكر الشَّاطبي[٢] أن إطلاقه غير مُحَرَّر.

وذكر المرادي[٣] أنّ المبرِّد وكثير من القدماء أجازوا تقديم غير الأَخَصِّ مع الاتِّصال نحو: «أعطيتهوك»، ولكن الانفصال عندهم أَرْجَح».

قال الشَّاطبي[٤]: «قَبُح عند العرب كراهية أَنْ يبدأ المتكلِّم في هذا الموضع بالأبعد.... قبل الأقرب، فتقول: أعطاهوك، أعطاهوني. قال سيبويه: لأنه قبيح لا تتكلم به العرب، فإن كان لا بُدَّ كان الفصل: أعطاك إياي، وأعطاه إياك، وهو ترتيب سيبويه، وضمير الرَّفْع لا يعتبر في هذه المسألة».

ـ ووقف[٥] **عند استشهاد النَّاظم بالحديث فقال: «والحديث عنده عمدة في باب الاستشهاد بني على إطلاق إجازة الوجهين من غير إشارة إلى خلاف حيثُ لم يتحقق له خلاف».**

(١) شرح الألفيَّة/٩٣.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٢٠.
(٣) توضيح المقاصد ١/١٤٩.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣١٧.
(٥) المقاصد الشَّافية ١/٣١٢.

٦٧. وَفِـي اتِّحَـادِ الرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلَا ❁ وَقَـدْ يُبِـيحُ الْغَيْـبُ فِيـهِ وَصْـلَا

إذا اجتمع[١] ضميران منصوبان، واتَّحدا في الرتبة لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين يلزم الفصل:

أعطيتني إيّاي، أعطيتك إيّاك، أعطيته إيّاه،

ولا تقول: أعطيتَنيني، ولا أعطيتُكك.

قال الشَّاطبي[٢]: يعني أنَّ الضميرين إذا كانا في رتبة واحدة من تكلُّم أو خطاب أو غيبة فيتعيَّن انفصال الثاني، فتقول:

زيدٌ الدرهمُ أعطيته إيّاه، وعمرو بشرٌ خِلتُه إيّاه، وعلمتني إيّاي...

ولا تقول: أعطيتهوه ولا خلتهوه...».

ـ وقوله[٣]: **وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا**: يعني أنَّ الضميرين إذا اتَّحدا في الغيبة قد يتَّصل الثاني منهما لكن بشرط أَنْ يختلفا اختلافاً ما كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنىً أو مجموعاً، أو يكون مذكراً والآخر مُؤَنَّثاً، كقوله:

لِوَجْهِك فِي الإِحْسَان بَسْط وَبَهْجَةٌ ❁ أَنَالهُمَاهُ قفَوَ أكرمَ والِدِ»

وتعقّب المكودي النَّاظم لأنه لم يشترط الاختلاف، ثم ذكر اعتذار ولده عنه في شرحه، حيث قال:

---

(١) منهج السَّالك/١٩، وشرح ابن طولون ١/١٧٩، وإرشاد السَّالك ١/١٥٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٢١.

(٣) شرح المكودي ١/١٢٣.

«وقوله[١]... وصلاً بلفظ التنكير على معنىً نوع من الوصل تعريض بأنه لا يُستباح الاتِّصال مع الاتِّحاد في الغيبة مُطْلقاً بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ».

وذكر أبو حيان[٢] أربعة مذاهب: وإن كان أقرب منه فأربعة مذاهب:

ـ **مذهب سيبويه** أنه لا يجوز إلَّا الانفصال.

ـ **مذهب المبرّد** جواز الاتِّصال قياساً، والانفصال عنده أحسن.

ومذهب الفرّاء أنه لا يجوز إلَّا الانفصال إلَّا أن يكون الأول ضمير مثنىً أو ضمير جماعة فيجيز الاتِّصال، والانفصال أحسن.

ـ **ومذهب الكسائي كمذهب الفرّاء** إلَّا أنَّ الكسائي يجيز الاتِّصال إذا كان الأول ضمير جماعة المؤنثات، وإن تساويا في القرب والبُعد فالاختيار الانفصال، ويجوز الاتِّصال وهو ضعيف»، نحو: الدرهمُ زيداً أعطيته إيَّاه، ويجوز أعطيتهوه، وزعم الفرّاء أنه غير مسموع.

وتقول: أعطيتكما إيّاكما، ويجوز: أعطيتكماكما....

(١) شرح ابن الناظم/٢٥، وما ذكره المكودي مثبت في توضيح المقاصد ١/١٥١، قال: «شرط النَّاظم في غير هذا النظم في جواز اتِّصال الغائبين أن يختلف لفظهما كالمثالين، ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشَّارح بأن قوله: «وصلا» بلفظ التنكير على معنىً نوع من الوصل تعريض بأنه لا يُستباح الاتِّصال مع الاتِّحاد في الغيبة مطلقاً، بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ». وشرح الأشموني ١/٨٣.

(٢) منهج السَّالك/١٩، والمقاصد الشَّافية ١/٣٢٢.

تنبيه

[مَعَ اخْتِلَافٍ مَا وَنَحْو ضَمِنَتْ ❁ إِيَّاهم الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ]

ـ **أثبت الشَّاطبي** هذا البيت في شرحه[1]، وعلَّق المحقق بأن هذا البيت لم يرد في بعض نُسخ الألفيَّة، والصَّواب أنه جاء في شرح ابن عقيل، وكذا عند الشاطبي، ولذلك علّق المكودي بعد حديثه عن إهمال ذكر الاختلاف في الغيبة بقوله[2]:

«وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا البيت «وفي اتِّحاد...» في بعض النُّسَخ، وهو مع اختلاف «ما» غير ثابت في الألفية، وهو من أبيات الكافية».

وروايته في شرح الكافية الشَّافية[3]:

وَلاضْطِرارٍ سَوَّغُوا «قد ضُمِّنَتْ ❁ إِيَّاهُم الأَرْض» فَحَقِّقْ مَا ثَبَتْ

٦٨. وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ ❁ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ«لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ

ـ نونُ الوقاية تقي آخر الفعل من الكسر، وتكون قبل ياء النفس في الماضي والمضارع والأمر.

ـ **وذكر ابن هشام**[4] أنها تُسَمَّى «نون العماد» لأنها عَمَّدت الفعلَ، أي: أَهَّلته

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣١٦.

(٢) شرح المكودي ١/١٢٤، وشرح ابن عقيل ١/١٠٨ «وربما أثبت هذا البيت في بعض نُسخَ الألفيَّة وليس منها».

(٣) شرح الكافية الشَّافية ١/٢٢٩.

(٤) مغني اللبيب ٤/٢٨٦.

لوقوع الياء بعدها، وذكر قبل هذا أنها نون الوقاية.

ـ **وذكر ابن طولون**[١] أنَّ قوله: «يا النفس» مخالف لعبارة النحويين؛ فإنهم يُسَمُّونها «ياء المتكلّم» وذكر مثل هذا المكودي.

قال المرادي[٢]: «مذهب الجمهور أنَّ هذه النون سُمِّيت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر».

وقال المصنّف: بل لأنها تقي اللبس في نحو «أكرمني» في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنَّث ففعلُ الأمر أَحقُّ بها من غيره. ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر.

ومعنى البيت أنَّ نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم في جميع الأفعال.... إلَّا فعلاً واحداً وهو «ليس»، فإنه قد نَدَرَ حَذْفُ نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر كقوله:

إِذْ ذَهَـبَ القَـوْمُ الكِـرَامُ ليسـي

والوجه: ليسني، وهو الفصيح كقول بعض العرب[٣]: «عليه رجلاً لَيْسَني» حكاه سيبويه، أي: ليلزم رجلاً غيري، ولم أجد هذا القول في الكتاب وأجاز بعضهم «لَيْسِي» في الاختيار.

قال الشَّاطبي[٤]: «ولم يذكروا ذلك في غير هذا البيت، ووجهه أن «ليس»

---

(١) شرح الألفيَّة ١/١١١، وانظر شرح المكودي ١/١٢٤، وشرح الأندلسي ١/١٨١، وانظر المقاصد الشَّافية ١/٣٢٩، وإرشاد السَّالك ١/١٥٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٥٢ ـ ١٥٣، وانظر شرح الأشموني ١/٨٣ ـ ٨٤.

(٣) الارتشاف/٢٣٠٩، ومغني اللبيب ٦/٨٨، وشرح الكافية الشَّافية ١/٢٣١ «كقول بعض فصحاء العرب».

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٣٠.

شبيهة بالحرف لعدم تصرُّفها، فَعُوملت معاملة «ليت» فلم تلحق النون في الشعر كما لم تلحق في «ليت» كما سيأتي إثر هذا.

وفي تنبيهه علىٰ السَّماع في «ليس» بيان أنَّ مراده بالفعل عموم الأفعال متصرّفة كانت أو غير متصرّفة...».

وذكر المرادي[1] **أن الكوفيين** أجازوا حَذْفَ نون الوقاية في التعجُّب نحو: «ما أفعل زيداً»؛ لأنهم يقولون باسمية «أفعل» المذكور.

ومذهب البصريين أنَّ نون الوقاية تلزم معه؛ لأنهم يقولون بفعليته وهو الصحيح.

وقوله[2]: لَيْسي: مبتدأ، وخبره: قد نُظِم، ومتعلَّقه مَحْذُوف والتقدير: قد نُظِم في بيت.

٦٩. **وَ«لَيْتَنِـي» فَشَـا، وَ«لَيْتِـي» نَـدَرَا ❁ وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا**

٧٠. **فِي الْبَاقِيَاتِ** /..... ..... ❁ ....

ذكر دخول نون الوقاية في الحرف في هذين البيتين.

وأجاز في البيت الأول **المكودي**[3] في «مخيِّرا» كسر يائه وفتحها، قال: «وهو

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٥٥.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٤.

(٣) شرح المكودي ١/١٢٧، قالت المحقِّقة: وهو أظهر، أي: فتح الياء من مخيَّراً لأنها مسبوقة بحرف الحلق (الخاء)! وهو يميل إلىٰ الفتح، وعلىٰ هذا يكون اسم الفاعل: مُخَيِر، واسم المفعول: مُخَيَرْ». تأمَّل هذا التعليق واعجب من أمر المحققين في هذا الزمان! شرح الأندلسي الهواري ١/١٨٦.

أظهر» وفتح الياء: اسم مفعول، وكسرها اسم فاعل.

وذكر[١] أنه جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال، وكان لحاقها غالباً في «ليت» لقوة شبهها بالفعل؛ لأنها تغيِّر معنىٰ الابتداء.

أما مع «لَعَلَّ» فكان عدم لحاق النون هو الغالب؛ لأنها بعدت عن شبه الفعل، فهي شبيهة بحرف الجَرِّ في تعليق ما بعدها بما قبلها نحو: **تُبْ لعلَّك تفلحُ**.

قال أبو حيان[٢]: «يقول: حذفها في «ليت» نادر، ونَصَّ أصحابنا علىٰ أنه ضرورة.

وقوله: مع «لعلَّ» اعكس... ليس بجيِّد؛ لأن إثبات النون في «لعلَّ» ليس بنادر، بل هو فصيح، لكنه أَقَلُّ من حَذْفها في إِنَّ وَأَنَّ ولكن وكأَنَّ؛ لأن اجتماع المثلين أثقل من اجتماع المتقاربين».

وقوله: وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ[٣]:

أي من أخوات «ليت» و«لعل»، وهي أربعة: «إِنَّ وأَنَّ ولكنَّ وكَأَنَّ» يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحَذْفها كراهة لاجتماع الأمثال.

ـ وذكرتُ من قبل عِلَّة اختلاف حكم[٣] نون الوقاية مع هذه الأحرف السِّتَّة مع أنها مستوية في العمل، وبيَّنْتُ أن هذه الأحرف تشبه الأفعال المتعدِّية، فاستمرت

---

(١) شرح المكودي ١/١٢٧، والمقاصد الشَّافية ١/٣٣١، وتوضيح المقاصد ١/١٥٦ ـ ١٥٨، وإرشاد السَّالك ١/١٥٥، وشرح السُّيوطي ١/١٩٦.

(٢) منهج السَّالك/٢٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٥٨ ـ ١٥٩، والمقاصد الشَّافية ١/٢٣٢، وشرح الأندلسي ١/١٨٦.

«ليت» على مقتضى هذا الشّبه إلَّا في الشعر، وضعفت «لَعَلَّ» من جهة أنها تعلّق في الغالب ما قبلها بما بعدها. ومن أجل أنها تجرُّ على لغة عقيل.

ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي ❁ أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

وهذا قليل.

قال الأشموني(١): «وظاهره الجواز في الاختيار...، ومع لعلَّ اعكس هذا الحكم، فالأكثر بـ«لعلّي» بلا نون، والأقل: لعلّني».

قال ابن طولون(٢): فلعلَّ أكثر من لعلّني، ولم تأتِ في القرآن إلَّا بدون النون كقوله تعالى(٣): ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾.

٧١. فِي الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا ❁ «مِنِّي» وَ«عَنِّي» بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

ـ هذا يعني(٤) أنَّ بعض من تقدَّم من العرب اضطر في الشعر فَخَفَّف نون «منّي» و«عنّي»، وسببه عدم لحاق نون الوقاية، ومنه قول من قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنِي ❁ لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِي

قال المرادي(٥): «وهذا في غاية الندور».

---

(١) شرح الأشموني ١/٨٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/١١٣، وشرح الأشموني ١/٨٥.

(٣) سورة غافر ٤٠/٣٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٣٥ ـ ٣٣٦، وشرح ابن طولون ١/١١٣.

(٥) توضيح المقاصد ١/١٦٠.

وقال الأندلسي الهواري[١]: «وقد نطق المصنِّف بـ«منِي» مُخَفَّفة في البيت، و«عنِّي» مشددة لأن الوزن لا يستقيم إلَّا بذلك في عنِّي».

قلتُ: هذا كلام مردود لا يوافقه عليه أحد، فليست الرواية كذلك.

وقال الأشموني[٢]: «ولعلَّ الباقيات على السواء، فتقول: إِنِّي وإِنَّني وكأَنِّي وكَأَنَّني ولكنِّي ولكنَّني...».

وقوله في الباقيات[٣]: متعلّق بـ«مخيراً» **واتِّصال آخر كلمة من البيت الأول بأول كلمة من البيت الذي بعده يسمَّى تضميناً، وهو قبيح في الشعر.**

قلت: تكرر هذا في هذه المنظومة.

٧١. وَفِي «لَدُنِّي» «لَدُنِي» قَلَّ، وَفِي ﴿ «قَدْنِي» وَ«قَطْنِي» الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

ذكر الأزهري[٤] أنَّه ضبط بنون مضمومة «نُفي» عند الهواري، والذي وجدتُه في شرحه «قد يَفي»، ثم قال الهواري: «ويحتمل أن يُضبط قوله: قد نُفي بنون مضمومة مبنيّ لما لم يُسَمَّ فاعله من نفيتُ الشيء ضد أثبتُّه» فيكون المعنى: وفي قدني وقطني قد نفي الحَذْف أيضاً، وتكون قد للتقليل.

ـ يعني[٥] في هذا البيت أنَّ تخفيف نون «لدنِّي» وهو عدم إلحاقها نون الوقاية

(١) شرح الأندلسي ١/١٨٧. قلتُ: أثبت البيت بالتشديد في الموضعين في كل النسخ التي بين يدي.
(٢) شرح الأشموني ١/٨٦.
(٣) إعراب الألفيَّة ١/٢٥.
(٤) إعراب الألفيَّة/٢٥، وانظر شرح الهواري ١/١٩٠.
(٥) المقاصد الشَّافية ١/٣٣٦، ومنهج السَّالك/٢٠، وإرشاد السَّالك ١/١٥٨.

قليل، فيلزم عليه أن يكون لحاقها هو الكثير، وقد قُرئ قوله تعالىٰ[1]: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ بالوجهين...».

قال الشَّاطبي[2]: «وأمَّا التخفيف في «لَدُني» فعلىٰ وجهين: إما علىٰ أنهم أجروه علىٰ الأصل من الاسميَّة، فلم يلحقوا النون، وعاملوا «لدني» معاملة عَضُدي، قالوا؛ وإلىٰ نحو هذا أشار أبو إسحاق الزجاج.

وإمّا علىٰ أنهم حَذَفُوا النون كراهية التضعيف... وإلىٰ هذا قد ذهب المبرِّد».

وذكر الهواري الأندلسي[3] أنَّ «قد يفي» قد يكثر، وإنما حملناه علىٰ هذا المعنىٰ ليفهم كثرة الحَذْف؛ إذ هو المعروف من كلامهم... وأراد المصنّف بقد التحقيق.

ـ والحَذْفُ[4] في «قدني» و«قطني» قد يأتي أيضاً، وهو حَذْفُ نُون الوقاية وإتيانه بـ«قد» و«قط» إشعار بأنه مسموع في الكلام، بل قد يكثر؛ لأن معنىٰ «يفي» يكثر، أي: أنه قد يكثر في السماع فلا يكون معدوداً في الشواذّ، ولا في الضرائر. وهذا **تنكيت منه علىٰ سيبويه ومن قال بقوله**: إنَّ عدم اللحاق يختص بالشعر. **قال سيبويه**[5]: «وقد جاء في الشعر «قدي» وأنشد:

قَـدْني مِـنْ نَصْـرِ الخَبَيْبَيْـن قَـدِي

---

(١) سورة الكهف ٧٦/١٨، وانظر معجم القراءات ٢٧١/٥ وما بعدها.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣٣٧/١، ومنهج السَّالك/٢٠.

(٣) شرح الهواري ١٨٩/١ ـ ١٩٠.

(٤) المقاصد الشَّافية ٣٣٧/١ ـ ٣٣٨، وشرح المكودي ١٢٨/١، وشرح ابن الوردي ١٣٨/١، وتوضيح المقاصد ١٦١/١، وشرح ابن طولون ١١٥/١، وشرح الأشموني ٨٨/١.

(٥) الكتاب ٣٨٧/١.

فجمع بين الحَذْف والإثبات».

وقَدْ وَقَطْ: اسما فعل بمعنىٰ «حسب».

وفي الحديث[١]: «**قطْ قطْ بِعِزَّتِكَ**» يُرْوَىٰ بسكون الطّاء وبكسرها مع ياء ودونها، ويروىٰ: قطني قطي، وبالنون أشهر.

وذكر المرادي[٢] أنَّ بعضهم ذهب إلىٰ أن حذف النون من «قد وقط» لا يجوز إلَّا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار.

ثم بيَّن أن «قد» **تقع حرفاً واسماً**، فالحرفيَّة ليست المذكورة هنا؛ لأنها من خواص الأفعال.

والاسميَّة لها معنيان: أن تكون بمعنىٰ حسب، فتكون الياء مجرورة بالإضافة وتلحقها نون الوقاية، وهي المذكورة هنا.

وأن تكون «قد» اسم فعل بمعنىٰ «اكتف»، فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية، ولم يتعرض المصنّف لذكر هذا القسم هنا وقد ذكره[٣] في التسهيل في باب أسماء الأفعال.

وأما «قَط» فهي اسم بمعنىٰ حسب المذكورة في النظم، وتكون اسم فعل، فتلزمها نون الوقاية كما تقدَّم في «قد»، وتكون ظرفاً فلا تتصل بها ياء المتكلم.

(١) توضيح المقاصد ١/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٧، وشرح السُّيوطي/٩٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٦٣.

(٣) انظر التسهيل/٢١٢.

٤ ـ العَلَم

٧٢. اِسْـمٌ يُعَـيِّنُ الْمُسَـمَّىٰ مُطْلَقَـا ❊ عَلَمُـهُ كَـ«جَعْفَرٍ» وَ«خِرْنِقَـا»

٧٣. وَ«قَـرَنٍ» وَ«عَـدَنٍ» وَ«لَاحِـقٍ» ❊ وَ«شَـدْقَمٍ» وَ«هَيْلَةٍ» وَ«وَاشِـقِ»

ـ **العَلَم**[1]: هو الاسم الذي يوضح مُسَمّاه، ويبيّنه مُطْلقاً من غير قيد من تكلُّم أو خطاب أو غيبة.

ـ وقوله: «**يُعَيِّنُ الْمُسَمَّىٰ**» أخرج به من العَلَم المنكَّر، مثل: رَجُل وفَرَس؛ فإن النكرة لا تعيِّن مسمياتها.

ـ **وقوله: من غير قَيْد**، أخرج به بقية المعارف كالضمير: فإنه يعيِّن مسماه بقيد التكلّم والخطاب والغيبة، والمعرف بـ«أل»، واسم الإشارة بالإشارة، والموصول بجملة الصِّلَة.

قال المرادي[2]: «مطلقاً: مخرجٌ لما سوىٰ العَلَم من المعارف؛ فإن العَلَمَ يعيِّن مُسَمَّاه بمجرد الوضع، أو بالغلبة، لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف فإنه لا يعينه إلَّا بقرينة، إمَّا لفظيَّة كـ«أل»، أو معنويَّة كالحضور والغيبة في «أنت» و«هو»».

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١١٨، والمقاصد الشَّافية ١/٣٤٨، ٣٥٢، وشرح المكودي ١/١٣٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٣، وشرح الأشموني ١/٨٩، وشرح ابن طولون ١/١١٦، وشرح السُّيوطي/١٠٠، وإرشاد السَّالك ١/١٦١.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٦٨.

وقال ابن النَّاظم(١): «أعلام أولي العَلَم أسماء الملائكة والإنس والجن كجعفر في الرِّجال، وخرنق في النِّساء، ومنها أسماء الله تعالىٰ، وأسماء القبائل، والأمكنة، والخيل، والإبل، والغنم، والكلاب...».

وضرب الأمثلة علىٰ الأعلام فذكر من ذلك(٢):

ـ **جَعْفَر**: وهو عَلَمٌ علىٰ رَجُل، وهو منقول من اسم النَّهر الصَّغير.

ـ **وخِرْنَق**: وهو اسم امرأة شاعرة من رهط الأعشىٰ، وهي أخت طرفة بن العبد لأُمِّه، وهو منقول عن ولد الأرنب. وهو يشمل هند وحفصة، وما أشبه ذلك من الأسماء.

ـ **وقَرَن**: وهو اسم قبيلة من مُراد، وإليها يُنْسَبُ أُوَيْس القَرَنيّ، وهو من سادات التابعين. ومثله أسد وتميم وغطفان....

ـ **وعَدَن**: اسم البلد المعروف في اليمن، ويدخل تحته: مكة، والمدينة، ومصر، وبغداد....

ـ **ولاحِقِ**: اسم فَرَس كان لمعاوية بن أبي سفيان، ومثله: دَلال عَلَم علىٰ بَغْل، ويَعْفُور: عَلَم علىٰ حمار، ودُلْدُل: اسم بغلة الرَّسول ﷺ.

ـ **وشَدْقم**: اسم جَمَل للنعمان بن المنذر. وقيل: هو بالذال: شذقم، وذكر ابن طولون أنه بالدال المهملة، **وذكر المكناسي** أنه بالذال، قال: «وإليه تُنْسَبُ الإبل الشَّذقميّة» **وعند المكودي** بالذال. **وكذا عند الأشموني والهواري الأندلسي**، وأثبته الشَّاطبي بالدال المهملة. وهكذا جاء الاضطراب في ضبط هذا الاسم.

---

(١) شرح الألفيَّة/٢٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/١١٧، والمقاصد الشَّافية ١/٢٥٢، وشرح السُّيوطي/١٠٠.

ورجعتُ إلىٰ التاج[1] فلم أجد مادة «شذقم»، بل «شدقم» بالمهملة، قال: «وفي حواشي مكي علىٰ التوضيح الهشامي أنّ ذاله معجمة، وفي حواشيه أيضاً لغير واحد أنها مهملة...»، قال: «وقد أوضحتُ في شروح الخلاصة أن التردد في هذه الدال **والحكم عليها بالإعجام من أكبر الأوهام، فلا يُعَرَّج علىٰ من مال إليه، ولا يُعَوَّل عليه**».

قلتُ: وعلىٰ هذا ضبطت متن هذا الشرح[2] رجوعاً عمّا أثبته في المتن المطبوع.

ـ **وهَيْلَة**: عَلَمٌ علىٰ شاة لبعض نساء العرب.

قال الشَّاطبي[3]: «وزعم الزمخشري أنه اسم شاة، فيدخل تحته ما كان من أسماء الشِّياه الأعلام، وقد رُوي أنه كان للنبي ﷺ شاة تُسَمَّىٰ «غَوْثَة»، وقيل: «غَيْثة»، وعَنْز تُسَمىٰ «اليُمنْ»».

ـ **وواشق**: اسم كلب، ومثله من أسماء الكلاب كَسَابِ، مثل حَذَام: اسم كلبة، وضَمران: اسم كلب. وقِطْمِير: وهو كلب أهل الكهف، وقيل: رَيَّان....

قال الشَّاطبي[4]: «ومقصوده بهذه الأمثلة الكثيرة الإبانة عن مُسَمَّيات الأعلام من أيّ نوع تكون، فأشار إلىٰ أنَّ مُسَمّياتها الأناسي، وما يختلط بالأناسي ويلابِسُهم. وذلك أنّ سائر ما يُؤْلَف ويُخالَط كثيراً ما تدعو الضّرورة إلىٰ تعيين شخصه في العَلَم...

وعادته أنْ يأتي بالأمثلة فيستغني بإشارتها عن تقرير المسائل والضوابط قصداً للاختصار».

---

(١) التاج/شدقم.

(٢) انظر ص/٢١ من متن الألفيَّة.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٣٥٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/١٩٤.

ومثل هذا عند المرادي وأضاف[١] «وأَمَّا الوحوش النَّافرة في القفار فلا توضع الأعلام لأشخاصها، وإنما توضع لأجناسها».

قال ابن طولون[٢]: «**فهذه سبعة أعلام، وثامنهم عَلَم الكلب**، وفي ذلك موازاة لقوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

قلتُ: هذا بعيد، ويغلب علىٰ ظَنِّي أَنَّ النَّاظم لم يخطر له مثل هذا لمقابلته بما ورد في نص الآية.

ـ **اسم**[٤]: مبتدأ. يُعَيِّنُ المُسَمَّىٰ: جملة في موضع الصِّفة.

ـ **مطلقاً**: حال من الضمير المستتر في «يُعَيِّن». علمه: مبتدأ. خبره: اسم يعيّن المُسَمَّىٰ.

قال المكودي: «ويكون حينئذٍ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره، ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل بها».

(١) توضيح المقاصد ١/١٩٤، وانظر شرح الأندلسي الهواري ١/١٩٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/١١٩.

(٣) سورة الكهف ١٨/٢٢.

(٤) شرح المكودي ١/١٣١، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥٢، وإعراب الألفيَّة ١/٢٥، وشرح الهواري ١/١٩٣، وشرح الأشموني ١/٨٩.

٧٤. وَاسْـمـاً أَتَـى وَكُنْيَـةً وَلَقَبَـا ❁ وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَـحِبَا(١)

* الرواية:

ـ في شرح ابن عقيل(٢): وذَا اجْعَل آخَراً إِذَا اسْماً صَحِبَا.

ـ وقال المرادي(٣): «وجاء في بعض نسخ الألفيّة:

«وَذَا اجْعَـل آخـراً إِن اسْمـاً صَحِبَـا

وما سبق أولىٰ لأن هذه النّسْخة لا يُفهم منهما حكم اللقب مع الكنية».

ـ وعند المكناسي(٤): «وفي بعض نسخ الألفيّة: وَذَا اجْعَل آخَراً إِذَا اسماً صَحِبَا». وبقية التعليق مأخوذ من المرادي.

ـ ومثل هذا عند ابن طولون(٥). ونقل عن ابن هشام ذلك من أوضح المسالك مشيراً إلىٰ ما ورد في النسخة الثانية من الخلاصة.

وذكر السيوطي(٦) أن بعض النُّسخ «سواها».

العَلَم علىٰ ثلاثة أنواع(٧): اسم، وكنية، ولَقَب.

---

(١) ذكر المرادي أن في بعض نسخ الألفية: «وَذَا اجْعَلَ اخِراً إِنِ اسْماً صَحِبَا»، وكذا ذكر ابن عقيل، ولكن بدل «إِن»: «إِذَا»، وانظر شرح المكناسي ٢٤٧/١، وذكر السيوطي أن في بعض النسخ: «سِوَاهَا».

(٢) شرح ابن عقيل ١١٩/١.

(٣) توضيح المقاصد ١٧١/١.

(٤) شرح المكناسي ٢٤٧/١.

(٥) شرح ابن طولون ١٢٢/١، وانظر أوضح المسالك ٩٣/١.

(٦) شرح السُّيوطي/١٠١.

(٧) توضيح المقاصد ١٦٩/١، والمقاصد الشَّافية ٣٥٧/١ ـ ٣٥٨، وشرح المكودي ١٣١/١،=

ـ **الاسم**: نحو زيد، وعمرو، ومعدي كرب.

ـ **الكُنية**: ما كان في أوله أبٌ أو أم، نحو: عبد الله، أبو بكر، أبو القاسم، أم الخير، أم كلثوم، أم هانئ.

ـ **اللَّقب**: ما أَشْعَر بمدح أو ذمّ، وعند المرادي: ما أشعر برفعة المُسمَّىٰ أو ضعته.

ـ **المدح**: زين العابدين، بدر الدين، الصِّدِّيق، الفاروق.

ـ **الذَّمّ**: أَنْفُ النَّاقة، بطة، قُفَّة.

ـ والإشارة[1] بـ«ذا» إلىٰ اللقب، تعني أنّ اللقب إن صحب سواه يجب تأخيره عن الاسم والكنية؛ لأن قوله «سواه» شامل لهما كقولك: زيد زين العابدين، زيد أنف الناقة.

قال الشَّاطبي[2]: «ووجه ذلك أنَّ اللقب في الغالب منقول من اسم آخر نكرة، كبطّة وقفّة، كما أنّ الغالب في الأعلام النقل كفَضْل وأسد وزيد وعمرو، فلو قُدِّم اللقب لذهب الوَهم إلىٰ أنه الاسم العَلَم لذلك الشخص الأصلي، فلما أُخِّر أُمِن ذلك اللبسُ، وارتفع المحذور فلم يُعْدَل عنه».

وشَذَّ قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان في رثاء أخيها:

بِـأَنَّ ذَا الكَلْـبِ عَمْـراً خَيْـرُهُم حَسَـباً ❁ بِـبَطْنِ شـريانَ يَعْـوي حَوْلَـهُ الـذِّيْبُ

فقدَّمتِ اللقب، والقياسُ العكس: بأنّ عمراً ذا الكلب، ولكنه النظم.

= وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٨.

(١) شرح ابن طولون ١/١٢١، وشرح المكودي ١/١٣١، وتوضيح المقاصد ١/١٧٠، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٥٨ ـ ٣٥٩، وانظر توضيح المقاصد ١/١٧٠.

قال ابن عقيل[1]: «وإنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكُنْية، ولو قال: «**وأخّرن ذا إن سواها صحبا**» لما ورد عليه شيء؛ إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوىٰ الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخِّر اللقب إذا صحب الاسم».

وقال الأشموني[2]: «ولا ترتيب بين الكنية وغيرها...، وكذلك يُفْعَلُ بها مع اللقب...».

ـ **اسماً**[3]: حال من فاعل «أتىٰ»، وما بعده معطوف عليه.

والتقدير: وأتىٰ العَلَم اسماً وكنية ولقباً.

ـ **سواه**: مفعول مقدَّم لـ«صَحِب»، واستعمال «سوىٰ» غير ظرف مما لا يقول به الجمهور، وخالفهم النّاظم في ذلك. وهو مفعول بصحب، والضمير في «سواه» يعود إلىٰ الكنية باعتبار كونها عَلَماً.

وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب سوىٰ الكنية فَأَخِّره.

قال الشَّاطبي[4]: «وسوىٰ: عند سيبويه لا يتصرف إلَّا في ضرورة، نحو ما أنشده سيبويه من قول الأعشىٰ:

وما قصدتْ من أهلها لسوائكا

لكن الناظم جرىٰ علىٰ مذهبه فيها من جواز تصرُّفها حسبما نَصَّ عليه في باب الاستثناء...».

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٢٢.

(٢) شرح الأشموني ١/٩١ ـ ٩٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/٢٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٦٩، وانظر البيت/٣٢٧ من «باب الاستثناء» في المتن.

٧٥. وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ❁ حَتْماً، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

ـ الضمير[١] في «يكونا» عائد على اللقب وما صحبه من اسم أو كنية، **فإذا كانا مفردين** فأضِف غير اللقب إلى اللقب، ولا يجوز غيره، فتقول: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وزيدُ بطةٍ، وعثمانُ ورشٍ.

ـ وقوله[٢]: حتماً: **هو مذهب البصريين**، فهم لا يجيزون في المفردين إلَّا الإضافة.

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الإتباع أيضاً، بدلاً أو عطف بيان، والقطع بإضمار فِعْل: أعني كُرْزاً، أو إلى الرَّفع، أي: هذا كرزٌ. وهذا ما ذهب إليه النّاظم في التسهيل.

ـ وإن لم **يكونا مفردين** فأتبع الذي رَدِف أي تأخّر، وهو اللقب، أي: أتبعه لما قبله في الإعراب نحو:

جاءني أبو بكرٍ كرزٌ، ورأيت أبا بكرٍ كرزاً، ومررت بأبي بكرٍ كرزٍ.

ولم يُبَيِّن غير أنه تابع، وهذه التبعية يجوز فيها وجهان:

أحدهما: على جهة البدليَّة.

الثاني: على جهة عطف البيان. وهو أَوْلَى؛ لأن اللقب أشهر من الاسم.

---

(١) منهج السَّالك/٢١، وتوضيح المقاصد ١/١٧١.
والكُرْز: خُرْج الراعي، وهو ما يوضع على ظهر الدَّابَّة. ويُطْلَق على اللئيم والحاذق.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٧١، ومنهج السَّالك/٢١، والمقاصد الشَّافية ١/٣٥٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٦، وشرح الأشموني ١/٩٣، وشرح السُّيوطي/١٠٢.

وقوله: وإلَّا أتبع:

قال الشَّاطِبي[1]: «وكان عليه أن يقول وإلَّا فأَتْبِع، وحَذف الفاء للضرورة».

ـ **وقوله: «وإلَّا»** حذف فعل الشرط، وأبقىٰ حرفه، والجواب للعلم بما حذف..... وتقديره: وإلَّا يكونا مفردين فأتبع الذي رَدِف...».

وحتماً[2]:

ذكر المكودي[2] أنه منصوب علىٰ أنه نعت لمحذوف، والتقدير إضافة حتماً، فيكون نائباً عن المصدر، وذكر الأزهري أنه مفعول مطلق.

ـ **الذي:** مفعول أول بـ«أَتْبِع»، والثاني محذوف، أي: أتبع الثاني الذي رَدِفَ الأول.

٧٦. وَمِنْهُ مَنْقُـولٌ كَـ«فَضْلٍ» وَ«أَسَدْ» ❁ وَذُو ارْتِجَـالٍ كَـ«سُعَادَ» وَ«أُدَدْ»

ـ قَسَّمَ العَلَم إلىٰ قسمين: مُرْتَجَل، ومنقول.

ـ **فالمُرْتَجَلُ** هو ما لم يَسْبق استعمالُه قبل وضعه عَلَماً، وقالوا: هو ما ليس له أصل من قبل، وسمّاه ابن طولون: المُبْتَكَر.

قال أبو حيان[3]: «هو ما لم يسبق له وضع في النكرات نحو ما مَثّل به من

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣٦٩، وشرح المكودي ١/١٣٢.

(٢) شرح المكودي ١/١٣٢، وإعراب الألفيَّة/٢٥.

(٣) منهج السَّالك/٢٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٠، وتوضيح المقاصد ١/١٧٣، وقال: «ذهب بعضهم إلىٰ أنَّ الأعلام كُلّها منقولة، وبعضهم إلىٰ أنها كلّها مرتجلة، والمشهور الأول...». وشرح ابن طولون ١/١٢٤، وإرشاد السَّالك ١/١٦٤.

سعاد، وأُدَد.

أمَّا سعاد فهو مشتق من السَّعد، ولا يُعْلَمُ كونُه لاسم نكرة، وهو عَلَم لِمُؤَنَّث.

وأما أُدَد فاسم رَجُل مشتّق من الإدّ، وهو العظيم.... وقال سيبويه: مشتق من الوُدّ...».

واختلف النُّحَاة[1]: هل ثَمَّ عَلَم مُرْتَجل أو كل عَلَم منقول، وظاهر كلام سيبويه أنّ كل عَلَم منقول، فإنّ جميع ما أورده مِن مثل المرتجل إنما هي منقولة في الأصل، لكنا جهلنا من أيّ نكرة نُقِلت.

ـ **والمنقول** ما سبق له وضع في النكرات، نحو ما مَثّل به فإن «فَضْل» منقول من فضل المصدر، وأسد منقول من اسم الحيوان.

والمنقول كما يأتي[2]:

* من **مصدر**: فَضْل، نحو: «فَضَل يَفْضُل فَضْلاً».

* من **اسم عين**: «أسد»، منقول من اسم جنس الحيوان المفترس.

أو من اسم فاعل: حارث من «الحرث»، وغالب، وحَسَن.

ـ **ومن اسم مفعول** كـ«مسعود».

ـ **ومن صفة مشبَّهة** كـ«سعيد».

---

(١) منهج السَّالك/٢٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٠، وتوضيح المقاصد ١/١٧٣، وقال: «ذهب بعضهم إلى أنَّ الأعلام كُلّها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلّها مرتجلة، والمشهور الأول...». وشرح ابن طولون ١/١٢٤، وإرشاد السَّالك ١/١٦٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٧٣، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٠ ـ ٣٧١، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٩٨، وشرح ابن النّعاظم/٢٨، وإرشاد السَّالك ١/١٦٤.

ـ **ومن فعل ماض** كـ«شَمَّر» عَلَم لِفَرَس.

ـ **أو من مضارع** كـ«يزيد»، و«يشكر» وهو نوح عليه السلام.

ـ **أو جملة من فعل فاعل** «بَرَق نحره» و«تأبَّط شرّاً» و«شاب قرناها».

ـ **أو من فعل أمر ضميره بارز** «أطرِقا» اسم بلدة.

قال ابن طولون(١): «ومن حرف كما لو سميت رجلاً واحداً بواحد من صيغ الحروف قاله الرازي في شرح المفصَّل».

قلتُ: كما لو سمينا رجلاً بـ«ق»!

ـ **وذكر المكناسي**(٢) أنه لم يُذْكَر عن العرب منقول من مبتدأ وخبر، ولا من فعل أمر دون إسناد إلَّا «إصمت» اسم الفلاة.

ـ **وذكر السُّيوطي**(٣) أنّ النقل حاصل في الجملة الاسمية، نحو: زيد منطلق.

قلتُ: لم يُسْمَع مثل هذا النقل!

قال: «ومنه جملة كانت في الأصل مبتدأ وخبراً... كزيدٌ منطلق...».

قال الأشموني(٤): «... ولم يرد عن العرب عَلَم منقول من مبتدأ وخبر، لكنه بمقتضى القياس جائز».

ـ منه(٥): خبر مقدَّم، والضمير لِلْعَلَم، منقول: مبتدأ مؤخَّر، وسَوَّغ الابتداء به تقدُّم

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٢٥، والمكناسي ١/٢٥٠.

(٢) شرح المكناسي ١/٢٥٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٨.

(٣) شرح الألفيَّة/١٠٢.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٨٠، وشرح ابن طولون ١/١٢٦.

(٥) إعراب الألفيَّة/٢٦، وشرح المكودي ١/١٣٣.

خبره المختَصّ عليه كَفَضْل: خبر لمبتدأ محذوف: وذلك كفَضْل، وذو ارتجال: مبتدأ حذف خبره لدلالة المتقدم عليه، أي: ومنه ذو ارتجال. كسعاد: خبر لمبتدأ محذوف.

٧٧. وَجُمْلَـةٌ، وَمَـا بِمَـزْجٍ رُكِّبَـا ❁ ذَا إِنْ بِغَيْـرِ «وَيْـهِ» تَـمَّ أُعْرِبَـا

ـ **العَلَم قِسْمان**[١]: مفرد نحو: «زيد»

ومركَّب، وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ **تركيب إسناد**: وهو ما كان جملة في الأصل نحو: بَرَق نحرُه، وتقدَّم أنه لم يُسْمَع النقل في الجملة الاسمية، ولو سُمِّي بها لجاز.

٢ ـ **تركيب مزج**: وهو كل اسمين جُعِلا اسماً واحداً مُنَزَّلاً ثانيهما منزلة هاء التأنيث، نحو: بعلبكّ.

٣ ـ **وتركيب إضافي**: كـ«امرئ القيس»، ونُزِّل فيه الثاني منزلة التنوين، ويأتي الحديث عنه في ما يلي هذا البيت.

ـ **قال المرادي**[٢]: «والإسناد يُحكى ولا يُعْرَب مطلقاً نحو: جاءني بَرَق نحره..».

قلتُ: ومثله جادَ الحقّ، وتأبَّط شرّاً، ولا تغيّر.

ـ **قال ابن طولون**[٣]: وهذا النوع مبنيّ وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٠، وشرح ابن طولون ١/١٢٦.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٨٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٠، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٤.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٢٦، وشرح الأشموني ١/٩٦، وشرح ابن عقيل ١/١٢٥، وشرح المكودي ١/١٣٣، وشرح الهواري/٢٠٠.

والمزجي: جعل الاسمين اسماً واحداً نحو: بعلبكّ، ومعدي كرب، وسيبويه، ويُبنىٰ علىٰ الفتح ما لم يكن آخره ياء فيبنىٰ علىٰ السُّكون، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف في نحو: «بعلبك».

وما خُتم بويه[1]: ـ يبنىٰ علىٰ الكسر في الأشهر عند سيبويه، نحو عمرويه.

ـ وأطلق الإعراب في البيت ومراده إعراب ما لا ينصرف علىٰ ما يأتي في بابه.

قال الشَّاطبي[2]: يريد أنه إذا كان قد تم بكلمة غير هذا اللفظ، وهو «ويه»... أُعرب... ومفهوم الشرط أنه إنْ تم بويه فلا يعرب.. نحو: سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه، فهذا الضرب مبنيّ، فنقول: هذا سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ...».

وجُمْلةٌ[3]: مبتدأ خبره محذوف، تقديره: ومنه جملة. وما: موصولة، وهي مبتدأ، وخبرها محذوف مثل قوله: جملة.

أو ما: مرفوع المحل بالعطف علىٰ «جملة».

ذا: إشارة إلىٰ المركب تركيب مزج، وهو في محل رفع علىٰ الابتداء.

إنْ: شرط. بغير: متعلّق «بِتَمَّ». ويهِ: مضاف إليه.

تمَّ: فعل الشرط.

وجملة أُعْرِبا: جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر «ذا»، ويحتمل أن تكون هي الخبر، وجواب الشرط محذوف، علىٰ عادته في هذا النظم.

وقوله: بمزج: الباء بمعنىٰ «مع».

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٠، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٤.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٥٧.
(٣) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٠، وإعراب الأزهري/٢٦، وشرح المكودي ١/١٣٣.

٧٨. وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ ❁ كَـ«عَبْدِ شَمْسٍ» وَ«أَبِي قُحَافَهْ»

ذو الإضافة[١] هو الاسم المركَّب من المضاف والمضاف إليه، ومعنىٰ شاع أنه كثر في كلام العرب هذا النوع من التركيب، واشتهر، وهو علىٰ ضربين:

١ ـ ما ليس بكُنية، وهو عبد شمس.

٢ ـ ما هو كنية، وهو المشار إليه بأبي قحافة.

قال الهواري الأندلسي[٢]: «وجميع كنىٰ الرِّجال والنِّساء». وكنىٰ النِّساء نحو: أُم رومان، وأم كلثوم، وأم العلا.

قال ابن طولون[٣]: «وحكمه أن يجري الجزء الأول وهو المضاف بحسب العوامل، ويجرّ الثاني، وهو المضاف إليه، بالإضافة دائماً».

وذكر الأزهري في عبد شمس ما يلي[٤]:

ـ عبدَ شمسَ، علىٰ التركيب علىٰ بناء الجزأَيْن.

ـ عبدِ شمسَ، بكسر الأول وفتح الثاني للعلمية والتأنيث.

ـ عبدِ شمسٍ، بكسر الأول وصرف الثاني، وهو المراد في بيت الناظم.

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣٧٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٢، وشرح المكودي ١/١٣٤، وإرشاد السَّالك ١/١٦٦.

(٢) شرح الألفيّة ١/٢٠٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣٧٦.

(٣) شرح ابن طولون ٢/١٢٧، وشرح الأشموني ١/٩٧.

(٤) إعراب الألفيَّة/٢٦.

٧٩. وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ ❁ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمّْ
٨٠. مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عِرْيَطٍ» لِلْعَقْرَبِ ❁ وَهَكَذَا «ثُعَالَةٌ» لِلثَّعْلَبِ
٨١. وَمِثْلُهُ «بَرَّةُ» لِلْمَبَرَّهْ ❁ كَذَا «فَجَارِ» عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

ـ قال: وضعوا اسماً عَلَماً لبعض الأجناس لا لكُلِّها، فلم يضعوا لجميع الأجناس اسماً، فالعَلَم الجنسي موضوع لبعض الأجناس التي لا تُؤْلَفُ كالسِّباعِ والوحوشِ وأَحْناشِ الأرضِ.

قال المرادي(١): «وربما جاء في بعض المألوفات كأبي المضاء، لجنس الفَرَس.

وقال الشَّاطبي(٢): «عرفنا بمقصد آخر للعرب في وضع للعَلَم، وهو أن يكون المُعْتَنَىٰ به في التخاطب تخصيص الأجناس باسم مخصوص بحيث يكون كل فرد من أفراد ذلك الجنس يقع ذلك الاسم عليه لما قصدوا من الإخبار عنه...».

وقوله كعَلَم(٣) **الأشخاص لفظاً**: يعني أن العَلَم الجنسي يساوي الشخصي في أحكامه اللفظيَّة، فإنه لا يُضافُ، ولا يدخلُ عليه حرف التعريف، ولا يُنْعَتُ بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ».

ـ وهذه الأسماء(٤) لا تحتاج إلىٰ تعريفها، وهي غيرُ مفتقرةٍ إلىٰ الإضافة، ولا

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٢.
(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٨٠.
(٣) توضيح المقاصد ١/١٨٢، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٢، وشرح ابن طولون ١/١٢٧ ـ ١٢٨، ومنهج السَّالك/٢٣، وشرح ابن الوردي/١٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٣٨١، وشرح المكودي ١/١٣٤، وشرح ابن طولون ١/١٢٧، وشرح الأشموني ١/٩٧، وشرح ابن عقيل/١٢٧ ـ ١٢٨، والمكناسي ١/٢٥٦.

يلحقها حرف التعريف، فلا تقول: الأسامة، ولا الثُّعالَة. ولا تُوْصَف بالنكرة، وإنما تُوْصَف بالمعرفة، فنقول: مررت بأسامة المفترس، ويجيء الحالُ منتصباً عنها كثيراً، فتقول: هذا ثُعالَةُ مُقْبِلاً.

ـ **وقال ابن عقيل**[٢]: والعَلَم على قسمين: عَلَم شخص، وعَلَم جِنس:

فَعَلَم الشَّخص له حُكْمان: **معنويّ** وهو أن يُراد به واحد بعينه كزيد وأحمد.

ولفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه... ومنعه من الصَّرف....

وعَلَم الجِنس كعَلَم الشَّخص في حكمه اللفظي تمنعه من الصرف، وتأتي الحال بعده....

ـ **وقوله: وهو عمٌّ**[١]: يعني أنه فارق العَلَم الشَّخْصي من جهة المعنى بعمومه؛ إذ ليس بعض الأشخاص أَوْلَى به من بعض.

ـ **قال الهواري الأندلسي**[٢]: «وهو عَمّ: لينبِّه على أنه مخالف لِعَلَم الشَّخص في المعنى؛ لأن عَلَم الشَّخص موضوع لواحد معيَّن، فهو خاص به، وعَلَم الجنس موضوع لجميع أفراد الجنس، وهو عام فيها».

ـ **قال المكودي**[٣]: «و«عَمَّ» فعل ماض في موضع خبر «هو»، ويجوز أن يكون مفرداً فَقَصَره[٣] بِحَذْف ألفه نحو قولهم: بَرّ في بارّ...».

ويأتي فيه بيان آخر في الإعراب.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٢، والمقاصد الشَّافية ١/٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٢) شرح الأندلسي ١/٢٠٢، وشرح المكودي ١/١٣٥، وشرح: الأشموني ١/٩٧، والمقاصد الشَّافية ١/٣٨٤.

(٣) وضبطتْ محققة المكودي «فقصَّره» بحذف ألفه كهذا بالتشديد! فتأمَّل. انظر ص ١/١٣٥.

وذكر المكودي أنَّ الوقف على «عمْ» بالسُّكون على لغة ربيعة.

ـ وقوله: مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عِرْيَطٍ» لِلْعَقْرَبِ....

عَلَم الجنس ضربان[1]: عيني ومعنوي:

فالعيني نحو: شَبْوَة: للعقرب، وثعالة: للثعلب.

ويكون كنيته نحو: أم عِرْيَط: للعقرب، وأبو الحُصَيْن للثعلب.

وللضبع: أم عامر، وقثام للضبع.

ـ وقوله: ومِثلُه: أي مثلُ عَلَم الجنس الموضوع للأعيان عَلَم جنس موضوع للمعاني.

والمعنوي: كَيْسَان عَلَم للغَدْر، وأم قَشْعَم: للموت، وأم صَبُور: للأمر الشديد، وبَرّة: عَلَم للمبرَّة، وفجارِ: عَلَم للفجْرَة، وللأحمق: أبو المضاء.

وبَرّة: اسم عَلَم من البِرّ، لم يُصْرَف لأنه معرفة مؤنّث.

وفجارِ: اسم معدول عن الفجور، وهو مبنيّ مثل حَذَامِ وقَطَامِ.

ومعنى الفَجْرة: الفجور، وهو المَيْلُ عَنِ الحَقّ.

وذكروا من المعنويّ: «سبحان الله»، ويَسَار: للميسرة.

قال:

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٥، والمقاصد الشَّافية ١/٣٨٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح الأشموني ١/٩٨، وشرح ابن طولون ١/١٣٠، وشرح المكناسي ١/٢٦٠، وشرح ابن الوردي ١/١٤٣، وإرشاد السَّالك ١/١٦٦ ـ ١٦٧.

إِنَّـــا اقتســـمنا خطتيْنـــا بيننـــا ❁ فحملـــتُ بَـــرَّة واحتملـــتَ فجـــارِ

وقال:

إِذَا مَـا دَعَـوْا كَيْسَـانَ كَانَـت كُهُـولُهم ❁ إِلَـىٰ الغَـدْرِ أَدْنَـىٰ مِـنْ شَـبَابِهم المُـرْدِ

وقال المرادي[1]: «ولما كان لعَلَم الجنس خصوص من وجه، وشياع من وجه، جاء في بعضه عن العرب إعطاؤه حُكْم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السّماع...».

كعَلَم[2] الأشخاص: في موضع الحال من «عَلَم».

لفظاً: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: في اللفظ خاصة.

وعَمْ: خبر «هو» وذكرنا ما فيه من قبل، وذكر الأزهري: أنه: أَعَمّ، وحُذِفَت الهمزة تخفيفاً للضرورة.

للعقرب: في موضع الحال من الضمير في الخبر المتقدِّم، والتقدير: أمّ عريط من ذاك حال كونها عَلَماً للعقرب.

للثّعلب: متعلّق بحال محذوفة، والتقدير: ثعالة هكذا استقرّ عَلَماً موضوعاً للثّعلب.

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٦، وانظر إرشاد السَّالك ١/١٦٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٦.

ومما ورد من أسماء الأجناس في شروح الخلاصة ما يأتي:

أسماء المعاني	أسماء الأعيان
* بَرَّة: عَلَم للمبرّة	* أسامة: صالح لكل أسد، و«أبو الحارث» كنيته
* فَجارِ: عَلَم للفَجْرة	* أُمّ عِرْيَط: للعقرب
* كَيْسَان: عَلَم للغدر	* شَبْوة: اسم للعقرب
* أُم قَشْعَم: عَلَم للموت	* أبو الحُصَيْن: الثعلب، و«سَمْسَم»
* أُم صَبُور: للأمر الشديد	* ثُعالة: الثعلب.
* الأحمق: أبو الدغفاء «وقيل الدعفاء»	* أبو جَعْدة: الذئب، و«أبو جعادة» و«ذَأْلان»
* سبحان الله: عَلَم للتسبيح	* أبو المضاء: الفَرَس * قَثَام: الضبع
* أُم حَبَوْكَرَىٰ: عَلَم للداهية	* أبو زياد: الحمار * أبو دَغْفل: الفيل
* أُمُّ قَشْعَم: عَلَم للمنيّة.	* أبو خداش: السِّنَّوْر * أبو اليَقْظان: الديك
* ومثله: شَعوب، وحلاقِ	* ابن ذَكا: الصُّبح * أم عامر: الضبع
	* ابن جَلَا: أول النهار
	* بنات بحر: السَّحاب «بنات مَخْر»
	* بنات نعش: النجوم الشماليّة
	* أُمّ راشد: المفازة * أُمّ الظباء: الفلاة
	* أم صبار: الحرّة * ابن النعامة: الطريق
	* مفاوض: للثعلب * ملاحس: للبقرة
	* بنات أوبر: ضرب رديء من الكمأة
	* أُمّ مَرْوَة: النعجة * حِسْل: الضبع
	* ابن آوىٰ: حيوان فوق الثعلب
	* ابن عِرْس: دُوَيبّة. * أم سالم: لأنثى الخنافس

٥ ـ أسماء الإشارة

٨٢. بِـــ(ذَا) لِمُفْـــرَدٍ مُـــذَكَّرٍ أَشِـــرْ
بِـ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

ذكر المكودي(١) أنَّ البيت تجوز الرواية فيه بالبناء للمفعول «اقتُصِر».

وقال ابن النَّاظم(٢): «اسم الإشارة ما دَلَّ على حاضرٍ، أو مُنَزَّلٍ منزلة الحاضِر، وليس متكلماً ولا مخاطباً».

وقال المرادي(٢): لم يحدَّ اسم الإشارة لأنه كما قيل: **محصور بالعدِّ، فلا يحتاج إلى الحَدِّ**. ونقل عن التسهيل أنه ما وُضِع لمسمًّى، وإشارة إليه.

وعند الشَّاطبي(٢): قسَّم اسم الإشارة إلى قسمين:

ـ ما كان مختصّاً بالمكان.

ـ وما ليس كذلك.

وبدأ بالثاني؛ لأنه الأكثر في الاستعمال وأصل هذا الباب.

---

(١) شرح المكودي ١/١٣٧.

(٢) شرح الألفيَّة/٣٠، وتوضيح المقاصد ١/١٨٧، والمقاصد الشَّافية ١/٩٤.

وبدأ النَّاظم بالمفرد المذكر[1] وهو «ذا»، وقد يُقال: «ذاءٍ» بهمزة مكسورة بعد الألف، و«ذائِهِ» بهاء مكسورة بعد الهمزة.

وذكر هذا المرادي وهو ليس بالمشهور.

واستطرد **المرادي**[1]: إلىٰ ذكر المذاهب في «ذا»، **فذكر أنَّ مذهب البصريين أنه ثنائيّ لفظاً، ثلاثيّ وَضْعاً**، واستدلّ علىٰ ذلك بقولهم في التصغير «ذَيَّا».

ومذهب الكوفيين والسهيلي أنه حرف واحد، وهو الذال وضعاً، وأنَّ ألفه زائدة، واستدلوا بسقوطها في قولهم: «ذان» في التثنية.

وذكروا للمؤَنَّث أربعاً[2]:

ذي، ذِهْ، تي، تا.

نحو: هذي فلانة، وقد تُحْذَف الياء تخفيفاً، فيصبح «هذه»، والياء هي الأصل، والهاء بدل.

وذكر ابن طولون[2]: وغيره أن للمؤَنَّث عشرة أسماء:

ذي وتي، وذهي وتهي، بإشباع الكسرة، وذهِ وتِه: باختلاس الكسرة، وهو الإسراع بها، وذِهْ وتِهْ: بالإسكان للهاء، وذَاتُ وتا.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٧، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠١. قال: «تركتُ النظر مع الكوفيين في زعمهم أنّ ذال «ذا» هو الاسم، والألف زائدة علىٰ خلاف ما يظهر من النَّاظم؛ إذ ليس هذا البحث من صُلْب النظر في كلامه...، فأعرضتُ عن ذكر ذلك كلّه...». وانظر شرح ابن عقيل ١/١٣٠، ومنهج السَّالك/٢٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٣١ ـ ١٣٢، وشرح ابن عقيل ١/٣١، وشرح المكناسي ١/٢٦٣، وشرح الأشموني ١/٩٩.

واقتصر النَّاظم منها على أربعة، وهو ما ذكره في البيت الثاني، وحَذَف العاطف لضرورة الوزن.

والإشارة تكون حِسِّيَّة لحاضر كاليد، أو إيماء بالرأس، ومعنويَّة لغائب؛ كأن يجري الحديث عن رجل فتقول: هذا رجل فاضل، فكأنه حاضر يُشار إليه بالحسِّ.

وتقدير البيت: أَشِر بذا لمفرد مذكَّر، واقتصر بذي وذه وتي وتا على الأُنثى المفردة، دون المفرد المذكَّر والمثنَّى والمجموع.

٨٣. وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ❁ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

ـ انتقل النّاظم في هذا البيت إلى ذكر ما يخصُّ المثنَّى من هذه الأسماء وله صورتان:

ـ المثنَّى المُذَكَّر ذان رجلان.

ـ المُؤَنَّث تان امرأتان.

ـ وهما بالألف في حالة الرَّفع، وبالياء في حالتي النَّصب والجرّ: ذَيْن، تَيْن.

وعَبَّر عن النصب والجرّ بقوله: **وفي سواه**، أي: في سوى الرَّفع.

وذكر الشَّاطبي[1] أنَّ قوله: ذان تان، نبَّه على أنَّ الكلمتين غير جاريتين على حكم التثنية الحقيقية، وأنهما فيهما مخالفة:

ـ ذا، تا: محذوف منهما الألف في التثنية، وكان الأصل أن يُقال: ذَوان،

(١) المقاصد الشَّافية ٢٩٧/١، وانظر شرح الهواري الأندلسي ٢٠٧/١، وشرح ابن طولون ١٣٢/١، وشرح المكناسي ٢٦٤/١.

تَوَان ، مثل: عَصَا: عَصَوان.

وفي الجرِّ: ذَوَين تَوَين.

ـ ومذهب الجمهور في كونهما جاريتين مجرىٰ المثنىٰ ، وليستا بمثنىٰ.

ـ وقد يكونان مثنىٰ حقيقة ، ولكن لم تثبت أَلِفُهما.

قال المرادي[1]: «ومذهب المحققين كالفارسي أنَّ «ذَيْن وتَيْن» ليسا تثنية حقيقية ، بل ألفاظ وُضِعت للمثنّىٰ ، واستدل الفارسي علىٰ ذلك في التذكرة بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير ، ألا ترىٰ أنَّ العَلَم إِذَا ثُنِّي قُدِّر تنكيره ، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير».

وقال الشاطبي[2]: كلامه هنا ليس فيه ما يدلُّ علىٰ أنَّ هـذين وهاتين عنده من قبيل المثنىٰ حقيقةً ، بل يحتمل مذهبه مذهب الجمهور في كونهما جاريين مجرىٰ المثنَّىٰ وليسا بمثنيين ، ويحتمل عنده أن يكونا من قبيل المثنىٰ حقيقة ، ولكن لم تثبت ألفهما مع التثنية...».

ثم قال[2]: «والمسألة خلافيَّة ، والجمهور علىٰ خلاف ما ذهب إليه النَّاظم ، ولكن حجته جريانها بوجوه الإعراب كالمثنَّىٰ ظاهرة...».

*** وإعراب هاتين الصورتين فيه ما يلي:**

١ ـ إعراب المثنّىٰ أصالة علىٰ ما ذهب إليه ابن مالك.

٢ ـ الإلحاق بالمثنّىٰ.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٩٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٣٩٨.

٣ ـ البناء لشبههما بالحرف.

فائدة:

قال ابن هشام[١]: «زعم ابن تيميّة أنَّ بناء المثنىٰ إذا كان مفرده مبنياً أَفْصَحُ من إعرابه. قال: وقد تفطّن لذلك غير واحد من حُذّاق النُّحَاة».

ـ ذان وتان[٢]: مبتدأ ومعطوف عليه، علىٰ حَذْف حرف العطف.

للمثنىٰ: خبر المبتدأ.

ذَيْن تَيْن: مفعول مقدَّم بـ«اذكر». تُطِعْ: مجزوم علىٰ جواب الأمر، أي: تُطِع العربَ في ذلك.

في سواه: متعلِّق بـ«اذكر»؛ لأنها متصرفة، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه.

٨٤. وَبِـ(أُولَىٰ) أَشِـرْ لِجَمْـعٍ مُطْلَقـا ، ❊ وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ ، وَلَدَىٰ الْبُعْدِ انْطِقَا

٨٥. بِالْكَـافِ حَرْفـاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَـهْ ❊ وَاللَّامُ إِنْ قَـدَّمْـتَ (هَـا) مُمْتَنِعَـهْ

ـ انتقل من الحديث عن صيغة المثنَّىٰ إلىٰ الحديث عن صورة الجمع[٣]، فذكر «أُولَىٰ»، وقوله: مطلقاً، أي: مذكراً كان أو مُؤَنَّثاً، تقول: أُولَىٰ خرجوا، وَأُولَىٰ خَرَجْنَ.

ويُشار به إلىٰ العاقل وغيره، وأكثر ما يُسْتَعْمَل فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره.

---

(١) شرح شذور الذهب/٤٩.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٧، وشرح المكودي ١/١٣٨.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٩٠ ـ ١٩١، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٧.

* **وفي صورة الجمع ثلاث صور**[1]:

١ ـ **لغة القصر**: أُولىٰ، وذكروا أنها لغة تميم، وقيس وربيعة وَأَسَد.

٢ ـ **ذكر لغة المدّ**: أولاءِ وهي لغة الحجاز، وهي الفصحىٰ، ونبَّه بقوله: أولىٰ لظن القارئ أنّ القصر أولىٰ بسبب تقديمه، والمدّ لغة القرآن.

٣ ـ **وحكي في المدّ لغات**: هُلاء: بإبدال الهمزة هاءً.

وأُولاءُ: بضم الهمزتين من غير تنوين، وحكاها قطرب.

وذكروا الكسر مع التنوين: هؤلاءٍ، وذكر ابن جني أنها لغة بني[2] عقيل.

قال الشَّاطبي: «وإذا ثبت هذا فالنَّاظم لم يعين من هذه اللغات الثلاث واحدة، بل أطلق المدّ، وهو دائر كما ترىٰ بين لغات ثلاث، ففيه إيهام أنها كلّها أو إحداها علىٰ الجملة أَوْلَىٰ من لغة القَصْر، **وهذا غير صحيح، فكان الأَوْلَىٰ به أن يقيِّد بالمدِّ مع الكسر من غير تنوين، لكنه لم يفعل فكان مُعْتَرضاً**».

وذكر المكناسي[3] أنَّه لم يُصَرِّح مع المدِّ بالكسر بلا تنوين لشهرته.

وقوله: مطلقاً يحتمل أمرين[4]:

١ ـ أنه يريد أنَّ هذا اللفظ يُشار به إلىٰ الجَمْع: المذكّر أو المؤَنَّث، نحو: أعجبني هؤلاء الرِّجال، أعجبني هؤلاء النِّسْوة.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٠٢ ـ ٤٠٣، وشرح ابن طولون ١/١٣٤، وشرح الأشموني ١/١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/١٣٣.

(٢) وذكرها الجوهري عن أبي زيد.

(٣) شرح المكناسي ١/٢٦٤.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٠٣.

٢ ـ الثاني: أنه لا يختصُّ بجمع العاقل دون غيره، بل قد يُشارُ به إلىٰ كل واحد منهما: أما العاقل فمثاله ما تقدَّم، وأما غير العاقل فنحو: أعجبني هؤلاء الأثواب، وهؤلاء الدُّور.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[١]: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ وزعم الجوهري أنَّ الإشارة به إلىٰ غير العاقل قليلة، والغالب اختصاصه بمن يعقل.

ومطلقاً[٢]: حال من «جمع».

لدىٰ: متعلق بـ«انطقا»، فهو ظرف بمعنىٰ «عند».

حرفاً: حال من الكاف.

دون لام: في موضع نَصْب علىٰ الحال من الكاف.

أو معه: معطوف علىٰ «دون».

ـ وقوله... **وَلَدَىٰ الْبُعْدِ انْطِقَا:**

ـ **بالكاف حرفاً...**

بالكاف[٣]: متعلِّق بـ«انْطِقَا» في آخر البيت الأول: وهو فعل أمر لحقته النون الخفيفة، فصار «انْطقنْ»، ثم وقف عليه فأَبدل من النون ألفاً.

ـ وقد أشار بذلك إلىٰ[٤] أنَّ لأسماء الإشارة مرتبتين: قريبة وبعيدة، فما تجرَّد

---

(١) سورة الإسراء ١٧/٣٦.

(٢) إعراب الألفيَّة/٢٧، وشرح المكودي ١/١٤٠.

(٣) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٩، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠٦، وشرح الأشموني ١/١٠٠، وشرح المكودي ١/١٤٠.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٩٢، وشرح ابن طولون ١/١٣٥، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠٦، وشرح=

من كاف الخطاب فهو قريب، وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام: ذاك، ذلك، فهو للبعيد.

ـ **قال ابن طولون**[1]: وهذه الكاف حرف لا اسم؛ لأن أسماء الإشارة لا تُضاف؛ ولذلك قيَّد الكاف بقوله: بالكاف حرفاً، لكنها تتصرف تصرُّف الكاف الاسمية غالباً... فتقول: ذاكَ، ذاكِ، ذاكما، ذاكُنَّ.

ـ وذكر المرادي[2] أنَّ بعض النحويين ذهب إلىٰ أنَّ لها ثلاث مراتب: قريبة، وبعيدة، ومتوسطة، قال: وهذا هو المشهور، وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف واللام للبعيد، وهذا مذهب مشهور للمتأخرين من النحويين[3].

ـ **وقوله: دون لام أو معه**: تقدَّم أنَّ اللام لغة الحجازيين، وتركها لغة تميم.

وذكر بعضهم في اللام ثلاثة أقوال:

١ ـ دليل البعد، وهو الأقوىٰ.

٢ ـ أنها عماد: لتقوية اسم الإشارة.

٣ ـ أنها عِوَضٌ من هاء التنبيه بعد حَذْفها لأنها لا تجامعه.

ـ **دون لام أو معه**[4]: أو معه: لا يصح في جميع أسماء الإشارة، وإنما ذلك

= ابن عقيل ١/١٣٣ ـ ١٣٤.

(١) شرح ابن طولون ١/١٣٥، وتوضيح المقاصد ١/١٩٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٩٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠٩، وشرح المكودي ١/١٣٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢١١، ومنهج السَّالك/٢٤، وشرح ابن طولون ١/١٣٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ١/٤٠٨.

(٤) توضيح المقاصد ١/١٩٥.

في المفرد: ذلك تلك، وأولىٰ: أولالك، والمثنّىٰ وأولاء الممدود لا تلحقه اللام.

ـ واللَّام إن قدِّمتَ «ها» مُمتنعة:

أي[١]: إذا قدمت مثل اسم الإشارة لفظ «ها» التي للتنبيه امتنع الإتيان باللَّام، فلا تقول: هذا لك.

وذكر النَّاظم في شرح التسهيل أنَّ ذلك ممنوع كراهية لكثرة الزوائد، وكلامُه يدلّ علىٰ أنَّ «ها» تدخل علىٰ المجرّد، فيقال: هـذَا. وعلىٰ المصاحب للكاف، فقال: هَـذاك، وهو مع الكاف قليل.

قال طرفة:

رَأَيْـت بَنِـي غَبْـراء لَا يَنْكِرُوْنَنِـي ❁ وَلَا أَهْـلُ هَـذَاكَ الطِّـرافِ الممـدَّدِ

قال الشَّاطبي[٢]: «... فهما أعني «ها» واللَّام كالمتعاقبين علىٰ اسم الإشارة، إن لحق هذا لم يلحق هذا، فلا يجتمعان البتّة إلَّا في شعر، أو في نادرٍ من الكلام.

وقال[٤]: ولا تجد في القرآن الكريم اسم إشارة مجرّداً من الكاف وهاء التنبيه أيضاً معاً.

واللام... ممتنعة: مبتدأ وخبر. إن قدمت: جواب الشرط[٣] مَحْذُوف لدلالة ما تقدَّم عليه؛ لأنَّ الخبر مقدَّم علىٰ الشرط في التقدير.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ١/٤١٠، وشرح ابن طولون ١/١٣٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٠٩.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤١٠، ٤١٦.

(٣) شرح المكودي ١/١٤٠.

٨٦. وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَهُنَا) أَشِرْ إِلَىٰ ... دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧. فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا)، ... أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ، أَوْ (هِنَّا)

ـ **هذا هو[1] النوع الثاني من نوعي الإشارة، وهو الإشارة إلىٰ المكان**، والإشارة إلىٰ المكان لا تنفصل من الإشارة إلىٰ الأشخاص وغيرهم، إلَّا بكون اسم الإشارة ظرفاً، تقول:

أعجبني هذا الرجلُ

أعجبني هذا المكانُ

ـ والاسم الخاص بالظرف: هُنا، وهو بخلاف «هـذا» فإنَّ الأمر فه مطلق. وهنا: يُشار به إلىٰ ما وقع من الأمكنة المحسوسة منصوباً علىٰ الظرفيَّة.

ويقال: هـهنا، فتلحقه هاء التنبيه، وكلاهما للقريب المقترن بالهاء، والمجرّد منها.

ـ وقوله[2]: «دَانِي» المكان، الداني هو القريب، فإذا أريد به البعيد جيء بالكاف فيُقال: هناك، وهذا معنىٰ قوله: «وَبِهِ الْكَافَ صِلَا فِي الْبُعْدِ»، ويُقال: هنالك حيث تدخل مع الكاف لام البُعد.

ومثل هنالك قوله تعالىٰ[3]: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وذكر النَّاظم أنه قد يُراد به الزمان، ولا حجة في ذلك.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤١٨، وتوضيح المقاصد ١/١٩٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/١٩٨، والمقاصد الشَّافية ١/٤١٩.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣/١١.

وحُذِفَت الياء في «داني» من الخط تبعاً للفظ، واكتفي بالكسرة[١].

ـ وعنده في الإشارة إلىٰ المكان مرتبتان: قريب وبعيد: هنا وهناك.

ـ وقوله[٢] بهنا أو هـهُنا: خَيَّر بين الأمرين، وهو نَصٌّ في جواز لحاق «ها» لـ«هنا»، فإن شئت قلت: قعدتُ هنا، وإن شئت: هـهُنا.

ـ وقوله[٣] وبه الكاف صِلَا ـ في البُعْد...

ذكر فيه القسم الثاني وهو الإشارة إلىٰ البعيد، حيث تصل به الكاف، وهناك وهنالك كلها يُشار بها للمكان البعيد: نحو: رأيتك هَنالك، وهَنّا، وهِنّا، وقد يُقال: هَنَّتْ.

والكاف حرف لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً، وهو لا يقبل الإضافة. ومما جاء للبعيد «ثَمَّ»، ولا تلحقها «ها» ولا الكاف.

ـ وقوله: فُهْ: يُقال: فاه بالكلام يفوه به: أي لفظ به، ومن هذا قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾. ويُقال في الوقف: ثَمَّهْ.

ـ وقوله: صِلَا[٤]: كان أصله: صِلَنْ، بالنون الخفيفة، ثم أُبْدِلَت أَلِفاً، وقوله في البُعْد في أول البيت الثاني، متعلّق بـ«صِلَا» في آخر البيت الأول.

وهو ما ذكرنا من قبل أنه يسمَّىٰ التضمين في العروض، وهو مختلف عن التضمين في البيان.

---

(١) إعراب الأزهري/٢٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤٢٢/١، وتوضيح المقاصد ١٩٩/١، وشرح ابن طولون ١٣٧/١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠.

(٣) سورة الإنسان ٢٠/٧٦.

(٤) شرح الهواري الأندلسي ٢١٣/١، وإعراب الأزهري/٢٨.

٦ ـ الأسماء الموصولة

٨٨. مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: (الَّذِي)، الْأُنْثَىٰ: (الَّتِي)

وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

الموصول[١] **هو الكلمة التي تحتاج في دلالتها على معنى الاسم التَّام إلى ما يتَّصل به، فيستقلّ في الدلالة عليه، ويصير في معنى الأسماء المستقلّة، وتُسَمَّى هذه الأسماء النَّواقص.**

قال المرادي[١]**: «وهو محصور بالعهد، فاستغنى بذلك عن الحدّ، كما في اسم الإشارة».**

*** والموصول نوعان:**

ـ **حرفي**، وهو ما لم يتعرَّض له النَّاظم في هذا الباب، ولا في غيره ما عدا «لو» المصدريَّة.

قال الشَّاطبي[٢]**:** «ما عدا «لو» المصدرية فإنه أهمل ذكرها لعدم شهرتها عند النحويين؛ إذ الأكثر لم يتكلموا عليها، وذكر سائر الموصولات الحرفيَّة، وهي: أَنْ، وأَنَّ، وما، وكي».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٢، وشرح المكودي ١/١٤٣، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢١٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٠، وشرح ابن طولون ١/١٣٩، وشرح السُّيوطي/١٠٦، وشرح ابن الوردي ١/١٤٧.

وذكر المرادي «لو»، وقال المصنّف: «أكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدريَّة، وممن ذكره من المتقدمين الفرّاء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء».

وحَدَّ الحرفي في التسهيل[١] بقوله: «**ما أُوِّل مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلىٰ عائد**».

والأمثلة في ابن عقيل[٢]:

عجبت من أن قام زيد، عجبت من أن يقوم زيد، أشرت إليه بأن قم، عجبت من أنَّ زيداً قائم، جئت لكي تكرم زيداً، لا أصحبك ما دمت منطلقاً، وددت لو قام زيد، وددت لو يقوم زيد.

ـ **الثاني**: الاسمي: وقيَّده بقوله: «موصول الأسماء» لتخرج الحرفيّة.

وفيه ثلاثة أمور[٣]: عددها، وصِلاتها، والعائد، وكلها واضحة في النظم.

وابتدأ بعدها:

ـ **الذي**: للمفرد المذكَّر. وفيه لغات: اللذِ، اللذْ، الذيُّ...

ـ **التي**: للأُنْثَىٰ المفردة، وفيه: اللتُّ اللتِ التيّ...

ـ **موصول الأسماء**: مبتدأ، الذي: مبتدأ ثان خبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول.

ـ **الأنثىٰ التي**: مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة علىٰ الجملة السَّابقة، وحرف

---

(١) التسهيل ١/٣٧ ـ ٣٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٦، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وشرح المكودي ١/١٤٣.

العطف مقدَّر.

وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ:

* **الْيَا**[1]: منصوب بـ«تثبت». وقَصَره ضرورةً، وضمير ثُنِّيا: للذي والتي، **تقول في تثنية الذي**: اللّذان، فَتَحْذِف الياء، وتولي الحرف الذي تليه الياء وهو الذال علامة التثنية وهي الألف رفعاً، والياء نصباً وجَرّاً وتليهما نونٌ مكسورة.

وتقول في التي: اللتان، فَتَحْذف الياء، وتولي علامة التثنية ما قبلها وهي التاء كما في المذكَّر.

قال المرادي[2]: «وكان القياس إثبات الياء فيهما، فيُقَال: اللّذيان واللَّتيان، إلَّا أنَّ الذي والتي لما كانا مبنيين لم يكن ليائهما حَظٌّ في التحريك؛ فلذلك لم تفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فَحُذِفَت لالتقاء السَّاكنين».

٨٩. بَـلْ مَـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ الْعَلَامَـهْ * وَالنُّـونُ إِنْ تُشْـدَدْ فَـلَا مَلَامَـهْ

الرواية[3]: **تُشْدَد، تَشْدُدْ، تُشْدِدْ.**

وذكرنا قبل هذا البيت كيف تكون التثنية، بِحَذْفِ الياء من الأصل، وإضافة علامة التثنية بعد الذال من «الذي» والتاء من «التي».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٧، وشرح المكودي ١/١٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٠٧، وشرح ابن طولون ١/١٤٠.

(٣) انظر الضبط في إعراب الأزهري/٢٨.

ولعلَّ الخلاف في هذا نشأ من أنّ المنظومة لم تُسْمَع من النَّاظم، فذكر الأزهري ما يجوز من الضبط بحسب السِّياق لا على أنه رواية منقولة عن النَّاظم.

وذهب المرادي إلىٰ أنَّ القياس إثبات الياء، إلَّا أنَّ العرب لم تفعل ذلك ليخالفوا بينها وبين الأسماء المُعْرَبة.

قال الشَّاطبي[١]: «وفي قوله: «**بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ**» زيادة بيان لقوله: «**وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ**».

ثم رأىٰ أنه لا مزيد فائدة، وأن هذه الزيادة حَشْو، ثم اعتذر له عن ذلك.

وقوله: والنُّون...: يعني أنَّ النّون[٢] اللاحقة في التثنية يجوز تشديدها، وهو معنىٰ نفي الملامة، فتقول: اللذانّ اللتانّ، وهو عوض عن حذف الياء.

وذكروا أنه مع الألف متفق علىٰ جوازه، وأمّا مع الياء فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون، والجواز هو الصحيح لقراءة ابن كثير في قوله تعالىٰ[٣]: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾ بالتشديد، وهي حجة عند أبي حيان علىٰ البصريين.

قال الهواري[٤]: «وما ذكره المصنِّف من أن التشديد عوض لا يستقيم لأنه لو كان عوضاً للزم في كل حال، وإنما هي تشدَّد في بعض الأحوال، فدلَّ ذلك علىٰ أنها دليل علىٰ شيء يُفارق، فإذا وجد شددت النّونَ، وإذا عُدِم خفِّفت، فجعلُها دليلاً علىٰ البعد هو المناسب؛ لأن البُعْد حالة لا تثبت، والله أعلم».

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٩ ـ ٤٣٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٧ وذكر لغة ثالثة وهي: اللذا، واللتا: بحذف النون.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٠٧، والمقاصد الشَّافية ١/٤٣٠، وشرح ابن طولون ١/١٤١، وشرح الهواري ١/٢١٦، وشرح الأشموني ١/١٠٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٢.

(٣) سورة فُصِّلَت ٤١/٢٩، وانظر معجم القراءات ٨/٢٨٢.

(٤) شرح الهواري ١/٢١٧، وشرح المكودي ١/١٤٥.

٩٠. وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا ❁ أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

❁ رَجَع[١] إلىٰ صورة المثنىٰ من الباب السابق، وهو أسماء الإشارة للحديث عن تشديد النون؛ لاشتراكهما مع صورة المثنىٰ في الموصول من حيث تشديد النون كما تقدَّم في البيت السَّابق.

قال المرادي[٢]: «يعني أنَّ النون في تثنية اسم الإشارة قد يُشَدَّد أيضاً مع الألف باتِّفاق، ومنه قراءة ابن كثير[٣]: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ﴾، ومع الياء على الصحيح كما تقدَّم.

وذهب الهواري الأندلسي[٤] إلىٰ أن تشديد النون دليل علىٰ البُعْد. ورَجَّح هذا.

قال أبو حيان[٥]: «أي: قصد بالتشديد التعويض مما ذهب **بالحَذْف من الاسم المُفْرَد في التثنية**؛ لأنّ القياس كان يقتضي أَلَّا يُحْذَف منه شيء... ولكنهم حَذَفُوا الياء والألف في التثنية، فناسب أن يعوِّضوا من ذلك المَحْذُوف من التشديد في النون، ويحتاج في دعوىٰ هذا إلىٰ دليل.

ويمكن أن يُدَّعىٰ أنَّ هذه الزيادة **في النون إنما هي للفَرْق بين تثنية المبني**

---

(١) شرح ابن طولون ١٤٢/١، وشرح الهواري ٢١٦/١، وشرح ابن عقيل ١٤١/١.

(٢) توضيح المقاصد ٢٠٩/١ ـ ٢١٠، وشرح ابن طولون ١٤٢/١، وشرح المكودي ١٤٦/١.

(٣) سورة القصص ٣٢/٢٨، وفي معجم القراءات ٤٠/٧، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب ورويس واليزيدي والحسن والشَّنَبُوذي.
وكان أبو عمرو يقول: التشديد من نون «ذانك» لغة قريش.
وقال مكي: من قرأه بالنون المشدَّدة فإنه جعل التشديد عوضاً من ذهاب الألف المحذوفة في «ذا».

(٤) شرح الهواري ٢١٦/١.

(٥) منهج السَّالك ٢٦/١.

وتثنية المعرب للتعويض من المَحْذُوف.

وسألني بعض من لقيناه من أهل النحو بديار مصر عن المَحْذُوف قولهم: «هذانّ» قلتُ الأولىٰ. قال: قال الفارسي في التذكرة: الثانية...».

وذكر الشَّاطبي[١] أنَّ علَّة التشديد إنما هي المقتضية للبُعد اتِّساعاً. وذكر أن علَّة التشديد أيضاً أنها كالعوض مما حَذَفُوا جبراً له، والعِوَض يَقُوم مقام المعوَّض عنه.

ـ ثُمَّ قال[١]: «فإن قيل: هذا الكلام أتىٰ به تعليلاً للتشديد، وهو لم يتصدَّ للنظر في تعليل المسائل ولا قَصَد ذلك، وإنما قصده ذكر الأحكام القياسيّة في الكلام، ولا كل ذلك بالضروري خاصّة، والتعليل من قبيل الزائد علىٰ الضروري، فلِمَ أتىٰ به وقد كان في غنىً عنه؟ ....».

ثُمَّ بيَّن أنه قصد الإفادة بالتنكيت علىٰ المخالف الذي زعم أن التشديد دال علىٰ المرتبة القصوىٰ في الإشارة، فالمراد بهذا التعويض لا ما قالوه من الدلالة علىٰ البُعْد كما كانت في ذلك وتلك.

وذكر المرادي[٢] أنَّ صاحب البسيط ذكر في علّة تشديد النون أقوالاً لا يقوم علىٰ صحتها دليل.

وجمع الهواري الأندلسي[٣] بين المذهبين أنَّ النون شُدِّدت دليلاً علىٰ البُعْد، أو قُصِد بها المعنيان: التعويض والبُعْد، ثم اختار جعلها دليلاً علىٰ البُعْد، وذكر أنه المناسب.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٢٣ ـ ٤٣٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢١٠.

(٣) شرح الهواري ١/٢١٦ ـ ٢١٧.

* **تعويض**[1]: مبتدأ، بذاك: متعلِّق به، وهو الذي سَوَّغ الابتداء بالنَّكرة.

ـ **قُصِد**: خبره. ويجوز أن يكون «بذاك» متعلقاً بـ«قُصِد»، وسَوَّغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنىٰ الحصر.

ـ وذكر الأزهري أنَّ «النون» مبتدأ.

ـ **من ذين وتين**، في موضع الحال من مرفوع شُدِّدا.

٩١. جَمْعُ (الَّذِي): (الأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا * وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

ـ انتقل النَّاظم[2] إلىٰ الجمع فذكر أنَّ لـ«الذي» جمعين:

ـ **أحدهما**: «الأُلىٰ»، وذكر المرادي أنَّ تسميته جمعاً تجوُّز[3]، وإنما هو اسم جمع، وقد يَرِد «الأُلىٰ» للمُؤَنَّث، وهو قليل، واجتمع الأَمران في قوله:

وَتُبْلِي الأُلَىٰ يَسْتَلْئِمون عَلَىٰ الأُلَىٰ * تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْع كَالحِدَأَةِ القبلِ

وقد يقال: الأُلَاء.

والثاني: الذين: مطلقاً رفعاً ونصباً وجَرّاً؛ لأنه مبني فلا يتغير.

وهذا معنىٰ قوله مطلقاً، أي: في الحالات الثلاث.

---

(١) شرح المكودي ١/١٤٦، وإعراب الأزهري ١/٢٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢١٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٣٦، وشرح الهواري ١/٢١٧، وشرح ابن طولون ١/١٤٣، وشرح الأشموني ١/١٠٧، وشرح السُّيوطي/١٠٩.

(٣) ذكر الشَّاطبي أنّ «الذين» لا يصحُّ أَنْ يُطْلَق عليه أنه جمع «الذي» إلَّا علىٰ لغة هذيل، مع ما في ذلك من الخلاف، وعلىٰ لغة الجمهور لا يصحُّ فيه ذلك...، وعلىٰ مذهب الجمهور هو اسم جمع مطلقاً. المقاصد الشَّافية ١/٤٣٩.

وقوله[١]: وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ... الضمير عائد على العرب، ونُقِلت هذه اللغة عن عقيل، وهي لغة هذيل، ومثاله: «**نُصِرَ الذون آمنوا على الذين كفروا**».

ومنه قول الشَّاعر:

نَحْنُ الَّذون صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ❁ يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وفي الذين لغات[٢]: الذين، الذون، الذي: بحذف النون، لذين: بحذف «أل». قال أبو عمرو: سمعت أعرابياً يقرأ[٣]: ﴿صِرَاطَ لَذِيْنَ﴾ بتخفيف اللام.

وقال الأشهب بن رميلة:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَت بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم ❁ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وأصله الذين فَحُذِفَت النون.

قال الأزهري[٤]: «الذين: يكتب بلام واحدة فَرْقاً بينه وبين «اللذين» في التثنية، ولم يعكس لأنَّ المثنى سابق على الجمع، فبقي على أصله من اجتماع اللَّامين».

ـ جمعُ[٥] الذي: مبتدأ، الأُلى: خبره. الذين: معطوف على «الأُلى» مع حذف العاطف. بعضهم: مبتدأ. نطق: خبره. بالواو: متعلِّق بـ«نطق». رفعاً: منصوب على إسقاط حرف الجر، أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال. والتقدير: نُطِقَ بالواو رفعاً.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢١٤، وشرح ابن عقيل ١/١٤٤، والمقاصد الشَّافية ١/٤٣٦، وشرح الأشموني ١/١٠٨ ـ ١٠٩، وشرح المكودي ١/١٤٧، وشرح الهواري ١/٢١٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢١٤.

(٣) معجم القراءات ١/٢٠ أُبَيّ بن كعب وابن السميفع وأبو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعاً أو واحداً. سورة الفاتحة ١/٧.

(٤) إعراب الألفيَّة ١/٢٩.

(٥) شرح المكودي ١/١٤٧، وإعراب الألفيَّة ١/٢٩.

٩٢. بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا ❁ وَ(الـلَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَـزْراً وَقَعَـا

ذكر النَّاظم في هذا البيت[١] جمع «التي»، ولها جمعان:

ـ **اللاتِ**: بحذف الياء، واللاتي: بإثباتها.

ـ **واللاءِ**: بإثبات الياء وحذفها: اللاءِ، واللائي.

وهما اسما جمع. قال المرادي[١]: «وهي أسماء جموع»، ومثله عند الشَّاطبي[١]. ثم ذكر للتي جموعاً أخرىٰ وهي: اللوات: بإثبات الياء وحذفها. واللواءِ، بالمدّ، واللوا: بالقصر، واللا: بالقصر....

وجاء «اللاء» بمعنىٰ الذين، ومنه قول رجل من سُلَيْم:

فَمَـــا آبَاؤُنَـــا بِـــأَمَنَّ مِنْـــهُ ❁ عَلَيْنـا الـلَّاءِ قَـدْ مَهَـدُوا الحُجُـورَا

اللَّاء: أي الذين.

قال الهواري[٢]: «وثلاثتها تُطلق علىٰ من يَعْقِل، وعلىٰ ما لا يَعْقِل، كما يُطْلَق «التي» عليها».

وقوله[٣]: **وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا**:

استدراك لجمع آخر لـ«الذي»، وهو «اللاءِ» الواقع للمؤَنَّث جمعاً...، ويريد به أنه جاء قليلاً جمعاً علىٰ حَدّ مجيء الذين...».

---

(١) توضيح المقاصد ٢١٦/١، والمقاصد الشَّافية ٤٣٩/١، ٤٤٥، وشرح ابن طولون ١٤٣/١، وشرح ابن عقيل ١٤٥/١.

(٢) شرح الهواري ٢١٩/١.

(٣) توضيح المقاصد ٢١٧/١، والمقاصد الشَّافية ٤٤١/١.

ـ وذكروا من جموع[١] «الذي» أيضاً «اللائين» مطلقاً، وهذيل تُعْرِبُهُ كما أعربت «الذين».

ـ **قال أبو حيان**[٢]: وذكر في البيت الثاني أنَّ التي لها جمعان.... وذكر فيه أنَّ «اللاء» أيضاً يقع بمعنىٰ الذين..؛ فلم يَسْتَوْفِ جموع الذي ولا التي، وأَوْهَم اختصاص كل واحد منهما بِمَا ذكر أنه جمعه لأنه في معرض البيان والتفضيل، والأمر ليس كذلك...» وذكر صوراً مختلفة لهذه الجموع سبق بيانها عند المرادي.

ـ **اللاء**[٣]: مبتدأ. وقع: خبره، كالذين: متعلِّق بـ«وقع»، نزراً: حال من الضمير المستكِنّ في «وقع».

ـ **باللاتِ**: الباء بمعنىٰ «علىٰ»، التي: مبتدأ، وجملة «جمعا» خبر المبتدأ.

٩٣. وَ(مَنْ)وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ❁ وَهَـكَذَا (ذُو) عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ

ـ يشير في هذا البيت إلىٰ ألفاظ أخرىٰ من الموصولات وهي[٤]:

مَن، وما، وأل.

وتُستعمل هذه لأسماء بمعنىٰ «الذي والتي» وتثنيتهما وجمعهما، وهذا معنىٰ قوله: «تُساوي ما ذكر».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢١٨.

(٢) منهج السَّالك ١/٢٦ ـ ٢٧، وانظر المقاصد الشَّافية ١/٤٤٥.

(٣) شرح المكودي ١/١٤٨، وشرح الأشموني ١/١١٠، وإعراب الألفيَّة/٢٩.

(٤) توضيح المقاصد ١/٢١٨، والمقاصد الشَّافية ١/٤٤٧، وشرح ابن عقيل ١/١٤٦، وشرح المكودي ١/١٤٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٢٢.

ـ مَنْ: موصول اسمي لمن يعقل، نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾.

ومثال ذلك[2]: جاءني مَنْ قام، ومَنْ قامت، ومَن قاما، ومَنْ قامتا، ومَن قاموا، ومَن قُمْنَ.

وتكون لمن[3] لا يعقل كقول العباس بن الأَحْنَف:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِير جَنَاحَهُ ❊ لَعَلِّي إِلَىٰ مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

فأوقع «مَن» علىٰ «سرب القطا» وهو غير عاقل.

ـ ما: وهو لما لا يعقل نحو[3]: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

أو لصفة من يعقل نحو[4]: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ أي: وبانيها، وأجاز[5] أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف ومن وافقهم وقوع «ما» علىٰ آحاد من يعقل، ونَسَبَهُ ابن خروف إلىٰ سيبويه، واستدلّوا بظواهر تأوَّلها المخالفُ، ووافقهم المصنِّف.

ـ أل: و«أَلْ» يشترك فيها العاقل وغيره[6]، وهو عند الجمهور اسم موصول، وعند المازني حرف موصول.

وهو عند الأخفش حرف تعريف.

---

(١) سورة الأنعام ٦/٢٥.

(٢) شرح المكودي ١/١٤٩، والمقاصد الشَّافية ١/٤٥٠ ـ ٤٥١، وشرح ابن طولون ١/١٤٤، وشرح الأشموني ١/١١١، وشرح ابن عقيل ١/١٤٧، وشرح ابن الوردي ١/١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) سورة الصَّافات ٦/٣٧.

(٤) سورة الشمس ٩١/٥.

(٥) توضيح المقاصد ١/٢١٩ ـ ٢٢٠، وشرح الهواري ١/٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٦) توضيح المقاصد ١/٢٢٤، ٢٢٦، وشرح الهواري ١/٢٢٤، وشرح المكودي ١/١٤٨، والمقاصد الشَّافية ١/٤٤٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٣، وشرح السُّيوطي/١١١.

ورَجّح المرادي اسميتها، ودليل ذلك عود الضمير عليها.

ـ **وقوله: وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ**[1]: ذو اسم موصول في لغة طَيِّء، ويكون بلفظ واحد مساوياً للذي والتي، وتثنيتهما وجمعهما،

تقول: جاءني ذو قام، وذو قامتْ، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قُمْنَ.

وهي مبنيَّة ملازمة لها الواو في الرفع والنصب والجرّ في اللغة الشهيرة، وتتميَّز معانيها بالعائد، كقول سنان الفحل:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ❁ وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: التي حفرت، والتي طويتها.

وجاء الإعراب[2] قليلاً في «ذو». قال:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُونَ لَقِيتُهُم ❁ فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا

وعلىٰ هذا تقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام.

قال الشَّاطبي[3]: «... والثانية أنَّ هذه الأدوات مبنيّة لما تقدَّم من شبه الحرف، أمّا مَنْ وَمَا وأَلْ، فظاهر، وأما «ذو» فقد أشعر كلامه بذلك، حيث قال: «**وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ**» يعني بهذا اللفظ بعينه، فتقول: جاءني الرجل ذو

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٢٧، وشرح ابن عقيل ١/١٥٠، وشرح المكودي ١/١٥٠، وشرح الأندلسي الهواري ١/٢٢٤، والمقاصد الشَّافية ١/٤٥٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٣، وشرح ابن الوردي ١/١٥١.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٥٦، وشرح ابن عقيل ١/١٥٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٢٦، وشرح الأندلسي الهواري ١/٢٢٥، وشرح ابن طولون ١/١٤٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٤.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٤٥٦.

أكرمك، ورأيت الرجل ذو أكرمك، ومررت بالرجل ذو أكرمك، ومثل ذلك ما ذكر من ذاتُ وذواتُ، وهما مبنيان على الضم في الأحوال كلها...».

من[1]: مبتدأ، وما بعده معطوف عليه.

تساوي: خبر المبتدأ، ما: مفعول بـ«تساوي».

هكذا: في محل نصب على الحال من مرفوع «شهر».

ذو: مبتدأ. عند: متعلق بـ«شهر».

جملة شُهِر: في موضع رفع خبر «ذو».

والتقدير: وذو شُهِر عند طيّئ هكذا، أي: مشبهاً لمن وما وأل.

٩٤. وَكَـ(الَّتِي) أَيْضـاً لَدَيْهِـمْ: (ذَاتُ) ❖ وَمَوْضِـعَ (اللَّاتِـي) أَتَـى (ذَوَاتُ)

ـ يعني أنَّ بعض طَيِّئ تقول[2]: «ذاتُ» إذا أرادوا معنى «التي»، ويقولون: «ذواتُ» إذا أرادوا معنى «اللاتي» بالبناء على الضم فيهما.

ـ **قال المرادي**[3]: «وظاهر هذا أنه إذا أراد غير التي واللاتي يقول: «ذو» على الأصل. وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو، وذات، وجمعهما».

ـ **قال المكودي**[4]: «كقول بعضهم: «**بالفضل ذو فَضَّلكم الله به والكرامة ذاتُ**

---

(١) إعراب الألفيَّة/٢٩، وشرح المكودي ١/١٥٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٣٠، والمقاصد الشَّافية ١/٤٥٢، وشرح الهواري ١/٢٢٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٣٠.

(٤) شرح المكودي ١/١٥٠، والمقاصد الشَّافية ١/٤٥٦، وشرح ابن طولون ١/١٤٨، وإرشاد السَّالك ١/١٨٣.

أكرمكم الله بَهْ» يريد: بها، فنقل حركة الهاء إلىٰ الباء، ووقف عليها بالسكون»، وذكر ابن القيّم هذا النقل حكاية عن الفرّاء.

ـ **قال ابن طولون**[1]: «وحُكِي في ذاتُ وذواتُ إعرابهما بالحركات، بمعنىٰ صاحبة وصاحبات، حكىٰ الأول أبو حَيَّان في الارتشاف، وحكىٰ الثاني أبو جعفر النحاس. وإذا أُعْرِبَا نُوِّنا...»، والفصيح عند ابن عقيل فيهما البناء.

وذكر أبو حَيَّان[2] عن شيخه ابن النحاس إعراب «ذوات» إعراب «مسلمات». وقال: وهذا غريب، والمعروف البناء علىٰ الضَّمّ...

ـ ذاتُ[3]: مبتدأ، كالتي: خبر مقدَّم.

لديهم: متعلّق بالاستقرار في الخبر.

وموضع اللاتي: ظرف متعلّق بـ«أتىٰ»، ذوات: فاعل.

والتقدير: وذاتُ مساوية للتي عندهم، أي: عند طَيِّئ، وأتىٰ ذواتُ في موضع اللاتي.

٩٥. وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ ❁ أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

ـ هذا يعني أن «ذا»[4] اختَصَّت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تُستعمل موصولة، وتكون مثل «ما» في أنها تُستعمل بلفظ واحد للمذكَّر والمُؤَنَّث، مُفْرداً كان

(١) شرح ابن طولون ١/١٤٨ ـ ١٤٩، وانظر شرح ابن عقيل ١/١٥١.

(٢) منهج السَّالك/٢٨.

(٣) شرح المكودي ١/١٥١، وإعراب الألفيَّة/٢٩.

(٤) شرح ابن عقيل ١/١٥٢، والمقاصد الشَّافية ١/٤٦٠، وشرح المكودي ١/١٥١، وشرح ابن طولون ١/١٤٩ بعد «ما» باتِّفاق البصريين، أو من علىٰ الأصح عندهم.

أو مثنىً أو مجموعاً: نحو: ماذا رأيته؟ ومن ذا لقيك؟

وذكروا أنه لا بُدَّ من شرطين[1]:

ـ **الأول**: أن تقع بعد «مَن» أو «ما» الاستفهاميتين.

ـ **الثَّاني**: أن تكون غير مُلْغاة، والمراد بالإلغاء أن تُرَكَّب «ذا» مع ما أو من، فيكون اسماً واحداً.

قال المرادي[1]: «ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو أن لا تكون إشارة نحو من ذا، أو ماذا.

والتقدير: من ذا جاءك: من الذي جاءك: مبتدأ اسم استفهام. ذا: موصول بمعنىً الذي، وهو خبر «من»، وجاءك: صلة الموصول، ومثله: ماذا فعلت.

وقوله[2]: **إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ** احترز به من أَنْ تَجْعَل «ما» مع «ذا»، أو «من» مع ذا، كلمة واحدة للاستفهام نحو: ماذا عندك؟ أي: أي شيء عندك؟.

فـ«ماذا» مبتدأ، وعندك خبره، وكذلك: من ذا عندك؟

فـ«ذا» في الموضعين ملغاة لأنها جزء كلمة؛ لأن المجموع استفهام.

قال المرادي[3]: «... والآخر أن تكون مركَّبة مع ما [ماذا صنعت] فيجعلان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام، فتكون «ماذا» مفعولاً مقدَّماً لـ«صنعت».

---

(١) توضيح المقاصد ٢٣١/١، والمقاصد الشَّافية ٤٦١/١، وشرح الهواري ٢٢٧/١.

(٢) شرح ابن عقيل ١٥٢/١، وشرح المكودي ١٥١/١، وشرح ابن طولون ١٥٠/١، وشرح الأشموني ١١٩/١، والمقاصد الشَّافية ٤٦٢/١.

(٣) توضيح المقاصد ٢٣٢/١.

وذكر أبو حيَّان أنَّ في هذا البيت خَلَلاً من جهات[١]:

١ ـ قيّد «ما» بالاستفهام. وقال: أو مَنْ: وأطلق، وينبغي أن يقيّد كل قيّد في «ما».

٢ ـ شرط في استعمال «ذا» موصولة أَلَّا تُلْغَىٰ، ولا يحتاج إلىٰ هذا الشرط؛ لأنَّ ذا اسم، والأسماء لا تُلغىٰ.

٣ ـ أنه تحرّز علىٰ زعمه بقوله: إذا لم تُلْغَ منها إذا رُكِّبت مع «ما» ولم يتحرَّز من استعمالها باقية علىٰ أصلها من الإشارة؛ فإنها لا تكون موصولة.

وقال الشَّاطبي[٢]: «واعلم أنَّ النَّاظم أثبت كون «ذا» مثل «ما» إذا أَتَتْ بعد «مَنْ» أو «ما». أما إذا أتت بعد «ما» فمتَّفق علىٰ ذلك فيها، وأما إذا أتت بعد «من» فغير متّفق عليه، لكن ظاهر كلام سيبويه أنها كذلك أيضاً».

وذكر مثل هذا أبو حَيَّان في شرحه.

قال ابن طولون[٣]: «وَأَخَلّ النَّاظم بشرط ثالث وهو أن لا تكون «ذا» للإشارة، لأنها إذا كانت للإشارة تدخل علىٰ المفرد نحو: من ذا الذاهبُ، **وماذا التواني**. والمفرد لا يَصْلُح أن يكون صِلةً لغير «أل».

مثلُ[٤]: خبر مقدَّم. ذا: مبتدأ مؤخَّر.

بعد: متعلِّق بحال محذوفة.

في الكلام: متعلِّق بـ«تُلْغَ». **قال الشَّاطبي**: في الكلام... متعلِّق بـ«تُلْغَ» أو باسم

---

(١) منهج السَّالك/٢٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٦٦، وانظر منهج السَّالك/٢٨.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٥٠.

(٤) إعراب الألفيَّة/٣٠، والمقاصد الشَّافية ١/٤٧٧، وشرح المكودي ١/١٥٢.

فاعل محذوف ينتصب حالاً من ضمير «تُلْغَ» أي: إذا لم تُلْغَ حالة كونها موجودةً في الكلام.

قال الأزهري: وتقدير البيت: وذا: مثل «ما» حالة كونها واقعةً بعد ما استفهام، أو من استفهام إذا لم تُلْغَ في الكلام، فهي مثل «ما»[1].

٩٦. وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ❁ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

ـ يُسَمُّون[2] هذه الأسماء موصولات لأنه لا بد لها من صِلَات؛ إذ لا يتبيَّن معناها بنفسها، فلا بُدَّ من جملةٍ بعدها موضِّحةٍ دلالتها..

ـ **وقد يأتي الموصول دون صلَة**، فتحذف لفظاً اختصاراً لدلالة ما قبلها أو بعدها عليها، نحو:

..... ❁ **وَكفيتُ جانبها اللتَّا والتي**

قال الشَّاطبي[3]: «ومثل هذا مما لا يُعْتَدُّ به، وهو عندهم مُؤَوَّل؛ وأَنَّ اللتيا والتي عندهم عبارة عن الداهية، **وحُذِفت الصِّلة لِعِلْم السَّامع أنه يريد التي عَظُمت وجلَّت، وما أشبه ذلك....**».

❁ وصلة الموصول[4]:

١ ـ تقع بعد الموصول، ولا يجوز تقديم الصِّلة عليه.

---

(١) يراجع مغني اللبيب ٤/٢٨ ـ ٣٤ «وهذا فَصْلُ عقدته لـ«ما ذا»».

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٦٧، وشرح ابن عقيل ١/١٥٢ ـ ١٥٣، وتوضيح المقاصد ١/٢٢٣، وشرح المكودي ١/١٥٢.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٧٢، وشرح ابن عقيل ١/١٥٣.

٢ ـ لا بُدَّ في جملة الصِّلة من ضمير عائد يربط الصِّلة بالموصول.

٣ ـ قوله: لائق، أي: مناسب للموصول.

وإذا كان الموصول مَن وما، ففي العائد وجهان:

١ ـ مراعاة اللفظ، وهو أكثر، كقوله[١]: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾.

٢ ـ مراعاة المعنىٰ، كقوله[٢]: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾.

وذكر المرادي[٣] أنَّه قد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير، كقولهم: «**أبو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رأيت ابن يوسف**». **قلتُ: هذا نادر، وهو غث.**

قال المرادي: «هذا من القِلَّة بحيث لا يُقاس عليه؛ فلذلك لم يذكره في هذا المختصر».

ـ وذكر بيتاً فيه:

فَيَا رَبّ أَنْتَ اللهَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ❁ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

أي: في رحمته، أو في رحمتك.

قال الشَّاطبي[٤]: « «**علىٰ ضمير لائق مشتمله**» **وهو حسن من التعبير**».

قال ابن طولون[٥]: وتمييز الموصولات الاسمية عن الحرفيّة بأن الاسميَّة لا

---

(١) سورة الأنعام ٦/٢٥.

(٢) سورة يونس ١٠/٤٢.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، ومنهج السَّالك/٢٩، وشرح ابن طولون ١/١٥١.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٧٢.

(٥) شرح ابن طولون ١/١٥١.

بُدَّ لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق للموصول بخلاف الموصولات الحرفيّة، فإنّ صلتها لا ضمير فيها فَسَقط ما قيل: **إنَّ النَّاظم يعم الموصولات الاسميّة والحرفيّة.**

٩٧. وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْهُهَا الَّـذِي وُصِـلْ ❁ بِهِ كَـ«مَنْ عِنْـدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِـلْ»

ـ الذي يوصل[١] به الموصول غير «أل» شيئان: جملة، وشبه جملة.

والجملة ضربان: ـ فعليّة: جاء الذي قام أبوه.

ـ اسميَّة: جاء الذي أبوه فاضل.

ـ وشبه الجملة هو الظرف[٢]: الذي عندك، والجار والمجرور، الذي في الدار. والظرف والجار والمجرور شبه جملة لأنهما يجب تعليقهما بفعل مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير: الذي استقرّ عندك، أو في الدار.

ولا يُقدَّر المتعلَّق «مستقر»؛ لأنه مفرد.

❁ وشرط الجملة[٣]:

ـ الموصول بها أن تكون خبريّة خلافاً للكسائي في جواز الأمر والنهي. وأجاز المازني الوصل بالجملة الطلبيّة.

ـ وأجاز الكسائي أن تكون دعاء بلفظ الخبر، نحو: **جاء الذي رَحِمَهُ اللهُ.**

---

(١) شرح المكودي ١/١٥٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٣٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩، وشرح المكودي ١/١٥٣، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٥٢، وشرح الأشموني ١/١٢٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٧٣، ٤٧٧، ومنهج السَّالك/٢٩.

ـ وشرط أكثرهم ألَّا تكون تعجبيَّة، فلا يجوز أن تقول: **مررت بالذي ما أَحْسَنَهُ!**

ومن النُّحاة من أجاز ذلك، وهو مذهب ابن خروف.

ـ وزاد المغاربة في شروط الصِّلة أَلَّا تَسْتدعي كلاماً قبلها، فلا يجوز: جاء الذي حتىٰ أبوه قائم.

ـ وزعم بعضهم أن جملة القسم والجواب لا يُوصَل بهما البتة بناء علىٰ أن إحدىٰ الجملتين خالية من الراجع إلىٰ الموصول، وعند الشَّاطبي هما مما يُوْصَل به علىٰ مقتضىٰ إطلاقه.

وشرط الظرف والجار والمجرور[1] أن يكونا تامَّيْن، والمعنيُّ بالتّام أن يكون في الوصل به فائدة، نحو: جاء الذي عندك، والذي في الدار.

والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، والتقدير: جاء الذي استقرَّ عندك... فإن لم يكونا تامَّيْن لم يجز الوصل بهما، فلا تقول:

جاء الذي بك، ولا جاء الذي اليوم.

قال الشَّاطبي[2]: «وأتىٰ للجملة ولهذا الضَّرب الشبيه بها بمثالين في كلام واحد وهو قوله: كـ«**مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ**».

فقوله: «**مَنْ عِنْدِي**»: تمثيل شبه الجملة، وهو الظرف، وفي معناه المجرور، وقوله: «**الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ**» تمثيل الجملة.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٥٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/١٥٢، وشرح الأشموني ١/١٢٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٧٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٤٧٦، ومثل هذا عند المكودي ١/١٥٣، وشرح الأندلسي ١/٢٣١، وشرح ابن طولون ١/١٥٢، وإعراب الألفيَّة/٣٠.

ـ و«مَنْ عِنْدِي» مبتدأ، خبره «الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ».

ويكون مَن: خبراً والمبتدأ «الذي»، فقدَّم وأخَّر.

والعائد من الظرف على الموصول مقدَّر في الظرف، وتقديره اللفظي: من استقرّ هو عندي.

والعائد من الجملة هو الهاء في «ابنه».

قال الأندلسي[1]: وأطلق الجملة، ولم يخصصها باسميَّة أو فعليَّة؛ لأن كل واحدة منهما صالحة للصِّلة.

٩٨. وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ) ❖ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ

الصِّفة الصَّريحة[2]: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، وقد خصَّها النَّاظم بكونها صِلَة «أل»، نحو: **جاءني القارئ، والكاتب، والمنطلق، والحَسَنُ**.

وذكر المكودي الخلاف في وصل «أَلْ» بالصِّفة المشبَّهة ومثله عند ابن طولون.

وخصَّ الصِّفة بالصَّريحة[3] احترازاً مما يُوْصَف به، وليس بمشتّق نحو

---

(١) شرح الأندلسي ١/٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٣٩، وشرح المكودي ١/١٥٣، وشرح ابن طولون ١/١٥٢. «صحح في المغني أنّ «أَلْ» الداخلة على الصِّفة المشبَّهة حرف تعريف» مغني اللبيب ١/٣١١، وشرح الأشموني ١/١٢٣، والمقاصد الشَّافية ١/٤٨٠.

(٣) شرح المكودي ١/١٥٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٣٩، وشرح ابن طولون ١/١٥٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٥، وشرح ابن الوردي ١/١٥٦.

«أسد»، ومن الصِّفة التي تغلب عليها الاسميَّة نحو: أبطح، وأجرع، وصاحب، فـ«أل» في ذلك حرف تعريف لا موصولة.

ـ وكونُها بمُعْرَبِ الأفعالِ قَلْ[1]:

أي أنَّ «أل» وردت موصولة بالفعل المُعْرَب، وهو المضارع لكونه مُشَابِهاً لاسم الفاعل، وذلك قليل، ومنه قول الشّاعر، وهو الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُه ❁ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالحَسَبِ

وقول الخرق الطهوي:

يَقُول الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً ❁ إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وقد سُمِع منه أبياتٌ، ومذهبُ النَّاظم جوازه اختياراً وِفَاقاً لبَعْض الكوفيين، وخَصّه الجمهور بالضرورة.

وفي شرح المكناسي[2]: «واحتجاجه على الجواز اختياراً في شرح التسهيل[3] بتمكُّن قائل: التُّرْضى من أن يقول «المَرْضي»، ونحوه مذهب واه لخرقة إجماع النُّحاة، ولتحكُّمه على العرب في كلامها؛ ولأنه لو فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة...».

قال الشَّاطبي[4]: «وظاهر إطلاق النَّاظم جواز وصلها بالمضارع اختياراً لكن على قلّة؛ لأنه قال:.... قلْ، ولم يقلْ شذَّ ولا نَدَرْ... **وعادته قد استقر على أن**

(١) توضيح المقاصد ١/٢٣٩، والمقاصد الشَّافية ١/٤٨٥، ٤٨٨.

(٢) شرح المكناسي ١/٢٧١.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٠١ ـ ٢٠٢ قال: «وعندي أنّ مثل هذا مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته...».

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٤٨٦، ٤٨٨، وانظر تعقبه ابن مالك في ص/٤٩٠.

يأتي بلفظ القلّة حيث يكون ذلك القليل جائزاً في الكلام، وغيره أَحْسَنُ منه...».

قال أبو حيان[1]: «نَصَّ النّاس أنّ هذا مخصوص بالضرورة، ونَصّ هو في غير هذه الأرجوزة أنّ ذلك يجوز اختياراً...، وجاء في الشعر في أبيات، فلا ينبغي أن يُجْعَل ذلك قاعدة يُبْنَىٰ عليها...».

ـ **صفة**[2]: خبر مُقَدَّم، صريحةٌ: صفة، صِلَةُ: مبتدأ مؤخَّر «أَلْ»: مضاف إليه. كونُها: مبتدأ، وهو مَصْدر «كان» النَّاقصة، والضمير «ها» عائد علىٰ «أل»، وخبر المصدر مَحْذُوف، بمعرب: متعلِّق بخبر الكون المحذوف.

قَلْ: خبر المبتدأ «كون».

والتقدير: وكون «أل» تُوْصَل بمعرب الأفعال قليل.

وذكر ما ذهب إليه المكودي في الإعراب. وقال[2]: «**والظَّاهر أن كونها مصدر** لـ«كان» التَّامة».

٩٩. (أَيٌّ) كَـ(مَا)، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ❖ وَصَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ انْحَـذَفْ

ـ **أيٌّ**[3]: مثل «ما»، تُستعمل موصولةً بمعنىٰ الذي والتي وفروعها، وقد تُؤَنَّث بالتاء، إذا أُريد بها المُؤَنَّث.

قال أبو حَيّان[4]: «**وكان ينبغي أن يذكرها مع الموصولات قبل الصِّلة ولها**

---

(١) منهج السَّالك/٣٠.

(٢) إعراب الألفيّة/٣٠، وشرح المكودي ١/١٥٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٤٢ «خلافاً لأحمد بن يحيىٰ في قوله: لا تستعمل إلَّا شرطاً أو استفهاما».

(٤) منهج السَّالك/٣٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٦.

أحكام تخالف بها «ما»».

قال الشَّاطبي[١]: «وإنما فَصَلها مما قبلها لما تعلَّق بها من الأحكام التي انفردت بها عن سائر أخواتها من الإعراب في حال، والبناء في حال، والإضافة...

ـ وقولُه: وأُعْرِبت[١]، يعني دون أخواتها؛ فلذلك أفردها بالذِّكر، وقد تقدَّم سبب إعرابها من أَنّ فيها ما في أخواتها من شبه الحرف.

ـ وشرط إعرابها[٢]: ـ عدم الإضافة، وأن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً، كقوله تعالىٰ[٣]: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

والتقدير: أيُّهم هو أشدُّ، فقد بُنيت «أي» لتحقق الشرطين.

وعلىٰ ما تقدَّم يكون حكمها الإعراب، إذا لم تُضَفْ، أو إذا أُضيفت وصدر صلتها غير محذوف كقولك: مررت بأيِّهم هو أفضل.

وكذا تعرب إذا لم تضف، وكان صدر الصِّلة محذوفاً: مررت بأيّ أفضل.

* وفصَّل المكودي المسألة كما يلي[٤]:

١ ـ أن يُصَرّح بالمضاف إليه، ويثبت صدر صِلتها نحو: جاءني أيّهم هو قائم.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤٩٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٤٢، وشرح المكودي ١/١٥٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٣٤.

(٢) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٣٤، وشرح ابن طولون ١/١٥٤ ـ ١٥٥، وشرح المكودي ١/١٥٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٦.

(٣) سورة مريم ١٩/٦٩.

(٤) شرح المكودي ١/١٥٦، وانظر توضيح المقاصد ١/١٤٢ ـ ١٤٣، ومنهج السَّالك/٣٠، وشرح ابن عقيل ١/١٦١.

٢ ـ أن يحذفا معاً نحو: جاءني أيٌّ قائمٌ.

٣ ـ أن يثبت صدر صلتها ولا يُصَرَّح بالمضاف إليه نحو: **جاءني أيٌّ هو قائم**.

فأيّ: في هذه الصور الثلاث معربة، وهو المشار إليه بقوله: «أُعْرِبت».

٤ ـ التصريحُ بالمضاف إليه، وحَذْفُ صدر الصِّلة، وقد ذكرت ذلك في الآية السابقة، وهي في هذه الحالة مبنية.

قال المرادي[١]: «فهذه تُبْنَىٰ لاجتماع الأمرين، هذا مذهب سيبويه خلافاً للخليل ويونس، فإنهما لا يريان البناء، بل هي معربة عندهما في الأحوال كلها متأوِّلاً الآية».

وقيل[٢]: أُعْرِبت للزومها خاصَّةً من خواص الأسماء، وهو الإضافة، فعارضت شبه الحرف، فُروجِعَ بها الأصل من الإعراب.

١٠٠. وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً، وَفِي ❁ ذَا الْحَذْفِ (أَيّاً) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

ـ أي[٣]: بعض العرب أعرب «أيّاً» مُطلقاً، أي: في الصور الأربع التي تقدَّم ذكرها في البيت السابق.

ـ **قال المرادي**: «ويحتمل أن يريد بقوله: «وَبَعْضُهُمْ» بعض النحويين، فيكون إشارة إلىٰ مذهب الخليل ويونس، ومن وافقهما».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٤٣، والمقاصد الشَّافية ١/٥٠٤، ٥٠٧.

(٢) شرح المكودي ١/١٥٦، وانظر توضيح المقاصد ١/١٤٢ ـ ١٤٣، ومنهج السَّالك/٣٠، وشرح ابن عقيل ١/١٦١.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٤٥، والمقاصد الشَّافية ١/٥١٣ ـ ٥١٤، وشرح الهواري ١/٢٢٦، ومنهج السَّالك/٣١.

ـ **قال الشَّاطبي**[١]: «والمذهب الثاني مذهب الخليل ويونس، فإنّ حاصل مذهبهما أنهما لا يثبتان في الموصولات أيّاً مبنيّة، بل يتأولان ما جاء من ذلك، ويحملان على أنّ «أيّاً» فيه استفهامية لا موصولة...».

وقوله: وَفِي ذَا الْحَذْفِ...[٢]:

يعني أنّ غير «أيّ» من الموصولات يقتفي «أيّاً» أي: يتبعها في جواز هذا الحَذْف، يعني حَذْف العائد إذا كان مبتدأً...

ـ والإشارة[٣] بـ«ذا» إلى حَذْف العائد من الصِّلة، وتقدير الكلام: وغير أيٍّ يقتفي أيّاً في هذا الحذف، وعنى بغير «أيّ» غيرها من الموصولات.

ـ وَبَعْضُهُم[٤]: مبتدأ. وجملة «أعرب»: خبر، ومفعول أَعرب مَحْذُوف، أي: أعرب أيّاً. مطلقاً: حال من المفعول المحذوف.

في ذَا الْحَذْفِ: متعلِّق بـ«يَقْتَفِي». أَيّاً: مفعول «يَقْتَفِي» مقدَّم. غيرُ: مبتدأ، يَقْتَفِي: جملة الخبر.

١٠١. إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ❁ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، / وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

ـ يعني[٥] أنَّ الصِّلة يشترط في الحذف فيها أن يكون العائد مبتدأ، وأن يكون

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٥١٦.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٤٦.

(٣) شرح الهواري ١/٢٣٦، وشرح ابن طولون ١/١٥٧، وشرح المكودي ١/١٥٧.

(٤) إعراب الألفيَّة/٣٠، وشرح المكودي ١/١٥٨، والمقاصد الشَّافية ١/٥١٧.

(٥) توضيح المقاصد ١/٢٤٦، وشرح ابن طولون ١/١٥٧ ـ ١٥٨، وشرح الهواري ١/٢٣٧، وشرح المكودي ١/١٥٧، وشرح ابن عقيل ١/١٦٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٦.

في الصِّلة طول، كقولهم: ما أَنَا بالَّذي قائل لك سوءاً. أي: هو قائل، ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾. أي: هو الذي في السماء إله وهو الذي في الأرض إله.

فإذا لم يكن في الصِّلة طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزراً ضعيفاً، وليس بممتنع كقراءة بعض السَّلف[2] ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾، أي: هو أَحْسَنُ.

ومذهب البصريين[3] أنَّ ذلك لا يُقاسُ. ولم يشترط الكوفيون طول الصِّلة، بل أجازوا الحذف مطلقاً، واتَّفقوا علىٰ عدم اشتراطه في «أيّ».

وذكر الشَّاطبي[4] أنَّه يَرِدُ علىٰ النَّاظم في هذه المسألة قولان:

١ ـ أطلق القول بجواز الحَذْف فيما إذا طالت الصِّلة بغير «أي» ولم يعتد ذلك بقلّة، بل الذي عليه النحويون أنَّ الصِّلة إذا طالت فالحَذْف ضعيف، والمشهور هو الإثبات.

٢ ـ **قوله: «الْحَذْفُ نَزْرٌ»** أي: قليل، يقتضي القياس علىٰ قلَّة، وقد منع غيره هذا القياس، وجعله من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه، وعزا المنع لابن جنّي في سر الصِّناعة، وذكر الحذف في طول الكلام ولم يجز فيه إذا قصُر.

---

(١) سورة الزُّخْرف ٨٤/٤٣.

(٢) سورة الأنعام ١٥٤/٦، ومعجم القراءات ٥٨٨/٢ يحيىٰ بن يعمر وابن أبي إسحاق والأعمش....

(٣) توضيح المقاصد ٢٤٦/١، ومنهج السَّالك/٣١، وشرح ابن طولون ١٥٩/١، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١.

(٤) المقاصد الشَّافية ٥٢١/١، وانظر سرّ الصِّناعة ٣٨١/١ قال: «وقبحه أنه أراد: علىٰ الذي هو أحسن، فحذف المبتدأ في موضع الإيضاح والبيان؛ لأنّ الصِّلة لذلك وقعت في الكلام، وإذا كان ذلك موضع إكثار وإيضاح فغير لائق به الحذف والاختصار». وانظر ص ٣٨٣.

١٠١. .... ❁ .... وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢. إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ، ❁ ....

ـ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ...[1]:

يعني أنه يُشترط في حذف العائد إذا كان مبتدأً أن يكون ما يبقىٰ بعد حَذْفه غير صالح لأن يكون صلة كاملة.

وهذا الشرط مُعْتَبَرٌ في «أيّ» وفي غيرها. وضابط ذلك أنّ خبره إن كان مفرداً جاز حَذْفه، نحو: أَيُّهم فاضل، أي: هو فاضل، لأن المفرد لا يصلح أن يكون صلة كاملة، بل هو جزء صِلة، فيعلم أنّ أحد الجزأين محذوف، وإن كان الخبر جملة أو شبه جملة لم يجز حَذْفه؛ لأنه بعد حَذْفِهِ لم يبقَ دليلٌ عليه.

ـ قال المرادي[2]: «فإذا قلت: جاء الذي هو يفعلُ، أو هو عندك، أو هو في الدار، لم يجز حَذْفه لِمَا ذُكِر.

وقد اتَّضح بما ذكر أنَّ العائد إذا كان مرفوعاً، فإمّا أن يكون مبتدأ، أو غير مبتدأ، فإن كان غير مبتدأ لم يجز حَذْفه، وذلك مفهوم من سكوته عنه.

وإن كان مبتدأً جاز حذفه من صلة «أيّ» بشرط واحد، وهو أن يكون خبره مفرداً. وفي صِلَة غيرها بشرطين عند البصريين أن يكون الخبر مفرداً، وأن تطول الصِّلة».

والاختزال: القطع، وعَبَّر به عن الحَذْف، والضمير في «أَبَوْا» عائد علىٰ العرب.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٥٢٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٤٧، وشرح ابن عقيل ١/١٦٨، وشرح المكودي ١/١٥٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٢٧، وشرح ابن طولون ١/١٥٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٤٧، وشرح الأشموني ١/١٢٨.

١٠٢. ..... ❁ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي ❁ .....

١٠٣. فِـي عَائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَـبْ ❁ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَـ«مَنْ نَرْجُو يَهَبْ»

ـ لما انتهىٰ[١] من الحديث عن حَذْف الضمير العائد المرفوع انتقل إلىٰ الحديث عن الضمير المنصوب، فذكر أنَّ الحذف في العائد كثير في كلام العرب، فإن كان منفصلاً فلا حَذْفَ فيه، نحو: أعجبني الذي إيّاه ضربت.

ـ والحذف كثير في المُتَّصل بفعل أو وصف، ومَثَّل لذلك بقوله:

كـ«من نرجو يهب»، أي: من نرجوه.

والحذفُ مع الفعل أكثر من الحذف في الوصف[٢]، ومن شواهد الحَذْف قوله تعالىٰ[٣]: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾. أي: بعثه.

وقوله[٤]: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾، أي: أنزلته.

والنصبُ بالوصف[٥] نحو: أعجبني الضاربُ زيد، أي الضاربه زيد.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٦٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٤٨، والمقاصد الشَّافية ١/٥٢٧، وشرح ابن طولون! /١٦٠، ومنهج السَّالك/٣٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٥٠، وذكر أن مقتضىٰ عبارة النَّاظم أنَّ حذف المنصوب بالوصف كثير مُطْلقاً، وليس كذلك. وانظر شرح المكودي ١/١٦٠، ومنهج السَّالك/٣٢.

(٣) سورة الفرقان ٢٥/٤١.

(٤) سورة البقرة ٢/٤١.

(٥) المقاصد الشَّافية ١/٥٢٨، وشرح الأشموني ١/١٣٠، وذكر أنه لم ينبه علىٰ قلَّة الحذف في الوصف للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف، وأرشد إلىٰ ذلك بتقديم الفعل، وتأخير الوصف.

ذكر الشَّاطبي[١]: «... أنّ حَذْف الضمير المنصوب بالصِّفة أطلق القول في جوازه، حيث قرنه بما انتصب بالفعل، فاقتضىٰ أنّ الجواز فيهما سواء، أو قريب من ذلك، **وهذا غير صحيح، بل الحَذْف مع الصِّفة قبيح قليل، ويقل قبحه إذا طالت الصِّلة بالمعمولات، فقد نَصَّ ابن السَّراج علىٰ قبحه قال: وقد أجازوه علىٰ قبح**».

وقال المازني: «لا يكاد يُسمع من العرب». وقال المبرِّد في المقتضب: لا اختلاف في أَنَّ حَذْف الهاء من صِلَة الألف واللَّام رديءٌ جداً، بخلاف الذي...».

ـ ومن الحَذْف في الوصف قولك[٢]: مُعْطِيكه. فتقول: الذي أنا معطيك درهمٌ، ومنه قول الشاعر:

مَـا اللهُ مُوْلِيـكَ فَضْـلٌ فَاحْمَدَنْـه بِـهِ ❁ فَمَـا لَـدَىٰ غَيْـرِه نَفْـعٌ وَلَا ضَـرَرُ

تقديره: الذي الله موليكه فضلٌ، فَحُذِفَت الهاء.

ـ الحَذْف[٣]: مبتدأ. خبره: كثير ومنجلي. عندهم: متعلِّق بالحَذْف أو بكثير أو بمنجلي. في عائد: متعلّق بكثير أو بمنجلي أو الحَذْف، فهو من باب التنازع. إن انتصب: شرط، وجواب الشرط مَحْذُوف لدلالة ما تقدَّم عليه.

والتقدير: حذف الضمير العائد من الصِّلة إلىٰ الموصول إذا كان منصوباً مُتَّصلاً بالفعل، أو بالوصف كثير في كلام العرب.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٥٢٨/١، وشرح الأشموني ١٣٠/١، وذكر أنه لم ينبه علىٰ قلَّة الحذف في الوصف للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف، وأرشد إلىٰ ذلك بتقديم الفعل، وتأخير الوصف.

(٢) توضيح المقاصد ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٦٩/١، وشرح الأشموني ١٢٩/١.

(٣) شرح المكودي ١٦٠/١ ـ ١٦١، وإعراب الألفيَّة/٣١، وانظر فيه نَصَّ المكودي، وشرح ابن طولون ٢٣٨/١.

كمن: مجرور الكاف قول مَحْذُوف، وبقي مقوله، ودخلت الكاف علىٰ مقول القول.

من: اسم موصول في محل رفع مبتدأ.

نرجو: صلة الموصول، والعائد مَحْذُوف، أي: نرجوه.

يهب: خبر «من». ومن: وخبرها مقول القول: الذي نرجوه يَهَب.

١٠٤. كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ❁ كَـ«أَنتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ «قَضَىٰ»

❁ قَسَّم[1] الضمير المجرور الجائز الحَذْف إلىٰ مجرور بحرف، وإلىٰ مجرور باسم هو ناصب في التقدير.

فإن انجرّ بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حَذْفه، وشاهد ذلك قوله تعالىٰ[2]: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ أي: الذي أنت قاضيه، وأشار في البيت الثاني إلىٰ هذه الآية.

وشرطوا في اسم الفاعل أن يكون للحال أو الاستقبال، واكتفىٰ المصنِّف بالشاهد فاستغنىٰ به عن أن يقيّد الوصف بكونه اسم فاعل للحال والاستقبال غير ماض خلافاً للكسائي.

وإن كان مجروراً بغير ذلك[3] لم يحذف نحو: جاء الذي أنا غلامه، أو أنا

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٥٣، وشرح ابن عقيل ١/١٧٣، وشرح الأشموني ١/١٣١ ـ ١٣٢، والمقاصد الشَّافية ١/٥٣٣، ٥٣٦، ومنهج السَّالك/٣٢.

(٢) سورة طه ٢٠/٨٢.

(٣) شرح المكودي ١/١٦١، وشرح ابن عقيل ١/١٧٣، وتوضيح المقاصد ١/٢٥٣، وشرح ابن طولون ١/١٦١ ـ ١٦٢.

ضاربه أمسِ، أو مضروبه.

ـ والإشارة بقوله: «كذاك» راجع إلىٰ حذف الضمير المنصوب المتقدِّم، واحترز بقوله: «**مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا**» من الضمير المجرور بغير وصف.

ـ والتقدير[١]: حَذْفُ الضمير الذي خفض بالوصف مثلُ حَذْفِ الضمير المنصوب المتَّصِل بالفعل، أو بالوصف في الكثرة.

ـ **قال المرادي**[٢]: عن الشاهد في الآية: «كأنه اكتفىٰ بالمثال عن التقييد؛ **لأنه قد فهم من استقرار هذا النظم أنه قد يتمم الحكم بالتمثيل**».

مِنْ قَضَىٰ[٣]: متعلّق بمحذوف، ويحتمل أن يكون «قَضَىٰ» مصدراً مقصوراً للضرورة، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً.

١٠٥. كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرْ ❁ كَـ«مُرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرّْ»

ـ كَذَا[٤]: ذا: إشارة إلىٰ ما تقدَّم من حكم الحَذْف، وهو الكثرة والجواز؛ والذي: واقع علىٰ الضمير المحكوم عليه بالحَذْف، و«ما» واقعة علىٰ الجارّ للضمير، وهو هنا الحرف. الموصول: مفعول بـ«جَرَّ» مقدَّم عليه.

يريد أنّ الضمير إذا كان مجروراً بالحرف الذي جَرّ الموصول فحكمه حكم ما تقدَّم من جواز الحذف، ومَثّل لذلك بقوله:

---

(١) شرح المكودي ١/١٦١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٥٤.

(٣) إعراب الألفيَّة/٣١.

(٤) المقاصد الشَّافية ١/٥٤٠، وشرح المكودي ١/١٦٢، ومنهج السَّالك/٣٢ ـ ٣٣.

مُرَّ بالذي مررتَ. يريد: بالذي مررتَ به، فهاء «به» وهي العائد قد جُرَّت بالباء المجرور بها الموصول.

ـ وقوله: بَرٌّ[1] جواب قوله: مُرَّ، وهو من تمام المثال، ولو لم يأتِ به لتمَّ مقصوده، ولكنه جاء به مكملاً للكلام، وعلّةً للأمر بالمرور به. وعند الهواري: لا مدخل لهما في المثال، **وإنما هو تتميم للبيت**.

وذكر المكودي[2] لجواز ذلك ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جُرَّ به الضمير لفظاً ومعنىً.

٢ ـ أن يكون العامل في المجرورين متّفقاً لفظاً ومعنىً.

٣ ـ ألَّا يكون في الصِّلة ضمير غيره.

وذكر مثل هذا المرادي[3]، وذكر أنّ الشرطين الثاني والثالث أُخِذا من ظاهر كلامه، ومن تمثيله.

ـ ومن شواهد المسألة قوله تعالىٰ[4]: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أي: منه.

وقول الشاعر:

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٢٥٥، ومثله في شرح الأندلسي ١/٢٤٢، والمكودي ١/١٦٢.

(٢) شرح المكودي ١/١٦٢، وتوضيح المقاصد ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥، وذكر مثالاً لما جاء فيه حذف العائد مع عدم اكتمال شروط الحذف، وشرح الهواري ١/٢٤١، وانظر شرح ابن طولون ١/١٦٢. وذكر أبو حيان في منهج السَّالك/٣٣ ستة شروط.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٢٥٥، ومثله في شرح الأندلسي ١/٢٤٢، والمكودي ١/١٦٢.

(٤) سورة المؤمنين ٢٣/٣٣.

نُصَـــلِّي لِلَّـــذِي صَـــلَّتْ قُـــرَيْشٌ ❁ وَنَعْبُـــدُهُ وَإِنْ جَحَـــد العُمُـــومُ

أي: صَلَّت له.

وقوله:

وَإِنَّ لِسَـــانِي شَـــهدةٌ يُشْـــتَفَىٰ بِهَـــا ❁ وَهُـــوّ عَلَـــىٰ مَـــنْ صَـــبَّهُ اللهُ عَلْقَـــمُ

أي: علىٰ من صَبَّه اللهُ عليه علقمٌ.

ـ كذا[1]: خبر مقدَّم، الذي: مبتدأ مؤخَّر. جُرَّ فعل ماض مبني للمفعول، وهو ومرفوعه صلة. بما: متعلِّق بـ«جُرّ»، ما: موصول اسمي جارٍ علىٰ موصوف محذوف. الموصولُ: ـ مفعول مقدَّم بـ«جَرَّ».

ـ وفي بعض النسخ «الموصولُ» وبعده: جُرَّ، فالموصول: مبتدأ وجُرّ: خبره. كـ«مُرَّ»: خبر لمحذوف علىٰ إضمار القول: وذلك كقولك: مُرّ، وفي رائه الحركات الثلاث، فهو بَرّ: مبتدأ وخبر جواب لشرط مقدَّر، ولذلك اقترنت بالفاء.

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/٣١ ـ ٣٢، وشرح المكودي ١/١٦٢.

٧ ـ المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦. (أَلْ): حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ ❁ فَـ«نَمَطٌ» عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطْ»

ـ اختلف[١] النحويون في حرف التعريف في «الرَّجُل» ونحوه:

١ ـ **ذَهب الخليل** إلىٰ أنَّ المعرِّف هو «أل» بكمالها.

٢ ـ **وذهب سيبويه** إلىٰ أنَّ المعرِّف اللَّام وحدها.

والهمزة عند الخليل همزة قطع، وصارت وصلاً للتخفيف بسبب كثرة الاستعمال، وعند سيبويه الهمزة للوصل اجتلبت للنطق بالساكن.

ـ **قال المرادي**[٢]: «وقوله: «أَل» حرف تعريف يحتمل مذهب الخليل، ومذهب سيبويه وقوله: أو اللام فقط هو المذهب الثالث...».

وقال ابن طولون[٣]: «وقوله: أو اللام فقط هذا هو القول الثالث.

وأسقط مذهباً رابعاً، وهو أن المعرِّف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفَرْق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو قول المبرِّد».

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٧٧، والمقاصد الشَّافية ١/٥٤٩ ـ ٥٥٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٥٥، وشرح المكودي ١/١٦٣، وشرح الأشموني ١/١٣٦، ومنهج السَّالك/٣٣، وشرح السُّيوطي/١٢١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٥٧.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٦٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٤٥.

وذكر الهواري(١) أنَّ مذهب سيبويه أرجح من جهة أن سقوط الألف أصل في ألف الوصل، فمن ادَّعىٰ ذلك في ألف القطع فهو مُدَّعٍ للفرع، والقول بالأصل أرجح.

وذكر الشَّاطبي(٢) وغيره أنَّه لم يعتنِ هنا بذكر أنواع التعريف، وهي ثلاثة:

١ ـ **تعريف العهد**: قال تعالىٰ(٣): ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾.

٢ ـ **تعريف الجنس** نحو قوله تعالىٰ(٤): ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟...﴾ ويصلح مكانها «كل».

٣ ـ **تعريف الحقيقة** نحو: الرَّجُل خير من المرأة: أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة، وليس المراد كل أفراد هذه الحقيقة؛ فقد تكون امرأة خيراً من رجل.

* **والنمط**: ضرب من البُسْط، وهو أيضاً جماعة من الناس أمرهم واحد، والطريق والطريقة.

أَلْ(٥): مبتدأ: حرف تعريف: خبره، أو اللام: معطوف علىٰ المبتدأ، وأو للتخيير، فقط: اسم فعل بمعنىٰ حسب. **وقالوا: الفاء زائدة لتزيين اللفظ، أو شرط حذفت أداته**. نمط: مبتدأ، عَرّفت: جملة في موضع الصِّفة لنمط. قُلْ فيه النمط: خبر المبتدأ.

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٦٥، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٤٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٥٥٣، وشرح ابن عقيل ١/١٧٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٣) سورة المُزَّمِّل ٧٣/١٥ ـ ١٦.

(٤) سورة العصر ١٠٣/٢ ـ ٣.

(٥) شرح المكودي ١/١٦٤، وإعراب الألفيَّة/٣٢.

وذلك على تقدير: إذا أردت تعريفه قل فيه النمط. والنمط مفعول بـ«قل» على تضمينه معنى اذكر.

١٠٧. وَقَدْ تُزَادُ لَازِماً كَـ(اللَّاتِ) ❁ وَ(الْآنَ) وَ(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)

ـ **زيادة «أَلْ» على ضربين**[(١)]: لازمة، وغير لازمة.

ـ **أَمَّا اللازمة** فقد ذكر زيادتها في ألفاظ، منها:

ـ **اللَّات**: وهو اسم صنم كان بالطّائف، فـ«أل» زائدة لازمة؛ لأنه علم.

قال الشَّاطبي: «يعني أنَّ العرب قد تزيد قليلاً «أل» لغير معنى في مثل هذه الألفاظ المذكورة بحيث لا تنفك عنها».

وعند ابن طولون أنه لرجل كان يلتُّ السَّويق، ثم خُفِّفت تاؤه.

ـ **الآن**:

الآنَ: علم للزمن الحاضر، وأَلْ: لتعريف الحضور، أي: بمعنى هذا الوقت، وعلى هذا فهي ليست زائدة.

وعند قوم هي زائدة، وهو مبنيّ لتضَمُّنه معنى الحرف وهو لام الحضور، **وهو عند المكودي** من الغرائب، و«أل» فيه زائدة لازمة، وهو مذهب المصنّف.

وقيل[(٢)]: بُنِي لتضمّنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٥٥٧، ٥٥٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٦١، وشرح ابن طولون ١/١٦٧ «اسم صنم لثقيف بالطائف»، وشرح ابن عقيل ١/١٧٨، وشرح المكودي ١/١٦٤ ـ ١٦٥، ومنهج السَّالك/٣٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٦٨.

ـ **الَّذين**[١]: أي: ما دخل عليه «أل» من الموصولات.

ـ وهو مبنيّ على تعريف الموصول بالصِّلة، فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب المصنّف، واختاره قوم.

ـ وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ«أَل»، وهو مذهب ابن خروف والفرّاء.

ـ **اللَّاتِ**: جمع «التي» وهو مثل «الذين» في كون «أَل» فيه زائدة لازمة.

وذهب[٢] **قوم إلى أنَّ «أَل»** في الموصولات كلها للتعريف، والصحيح الأول عند المرادي.

وقال: «قال أبو عمرو: سمعت أعرابياً يقرأ[٣] ﴿صِرَاطَ لَذِين﴾ بتخفيف اللَّام فكيف جعلها لازمة؟

قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح فجزم هنا بأفصح اللغتين».

وذكر الهواري[٤] أَنَّ الزيادة تعني أنها لا تفيد تعريفاً، ومعنى اللزوم أنها لا تفارق ما زيدت عليه.

ـ قد تُزَاد[٥]: هذه العبارة تقتضي التقليل، وعدم اضطراد زيادتها.

لازماً: نعت لمصدر مَحْذُوف، أي: زَيْداً لازماً، كذا عند المكودي.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٨٠، وشرح ابن طولون ١/١٦٩، والمقاصد الشَّافية ١/٥٦١، وشرح المكودي ١/١٦٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٦٢.

(٣) سورة الفاتحة ١/٧، وانظر معجم القراءات ١/٢٠.

(٤) شرح الهواري ١/١٤٧.

(٥) شرح المكودي ١/١٦٦، وإعراب الألفيَّة/٣٣.

وذكر الأزهري أنه قد يكون حالاً من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: تُزاد حال كون الزَّيْد لازماً.

نائب فاعل: «تزاد» ضمير عائد على مطلق «أَلْ» خالية من معنى التعريف.

كاللات: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كاللات، وما تبقى معطوفات.

١٠٨. وَلِاضْطِرَارٍ كَـ«بَنَاتِ الْأَوْبَرِ» ❁ كَذَا وَ«طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي»

ـ أي: قد تُزاد «أَلْ» للاضطرار الشعري، لا على اللُّزوم، ولا على الجواز، وأتى لذلك بمثالين[1]:

١ ـ **بنات أَوْبَر**: فصار: بنات الأوبر، بعد الزيادة، وهو علم لضرب من الكمأة رديء.

ومنه قوله:

وَلَقَدْ جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ❁ وَلَقَد نهيتك عَن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والأصل فيه: بنات أوبر.

وذهب المبرد إلى أنَّه ليس بعلم، فالألف واللام غير زائدة.

قال المرادي: تمثيله بـ«بنات» الأوبر ليس بجيّد؛ لأنَّ مذهب المبرّد أنّه نكرة، وأل فيه للتعريف.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٥٦، والمقاصد الشَّافية ١/٥٦٣، ٥٦٦، وشرح ابن عقيل ١/١٨١ ـ ١٨٢، ومنهج السَّالك/٣٤.

٢ ـ اللام الداخلة على التمييز اضطراراً[١]:

هذا المثال في البيت مأخوذ من قول رشيد بن شهاب اليشكري:

رَأَيْتُـكَ لمـا أَنْ عرفـتَ وجوهنـا ❁ صَدَدتَ «وطبتَ النَّفْس يا قيسُ عن عمرِو»

قوله: طبت النفس. الأصل فيه: طبت نَفْساً.

أ ـ عند البصريين يكون التمييز نكرة، وعلى هذا فـ«أل» زائدة.

ب ـ وعند الكوفيين يكون التمييز نكرة ومعرفة، فـ«أل» غير زائدة عندهم.

ـ السَّري: صفة لقيس[٢] قال الهواري الأندلسي: «ومعناه السيّد، **جاء تتميماً للبيت، وهو حَشْوٌ حَسَنٌ**».

ومثل هذا عند ابن طولون قال: «**وتمّم البيت بالسَّري وهو الشَّريف**».

وتعقَّب الشَّاطبي[٣] المصنّف فذكر **أنَّ هذا الموضع جرى فيه على غير تأمّل، وأنه أخطأ في التمثيل.**

ولاضطرار[٤]: مفعول له، وجَرّه باللام مع توافر شروط النصب، وهو جائز.

وقوله: **وطبتَ النفس**: إلى آخر البيت: مبتدأ، خبره «كذا».

والجملة محكيَّة بقول محذوف: كذا قول الشاعر، وأتى بالواو في «وطبت» لقصد الحكاية، وهو كذلك في البيت.

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٧٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٥٠، وشرح ابن عقيل ١/١٨٣، والمقاصد الشَّافية ١/٥٦٥ ـ ٥٦٦، وشرح المكودي ١/١٦٦، ومنهج السَّالك/٣٤.

(٢) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٥٠، وشرح ابن طولون ١/١٧٠، وشرح المكودي ١/١٦٦.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٥٦٩.

(٤) شرح المكودي ١/١٦٦، وإعراب الألفيَّة ١/٣٣.

النفس: تمييز.

قال الأزهري: «وحَذَفَ «عن عمرو» وعَوّض مكانه السَّري ليتمَّ له الوزن».

١٠٩. وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ❁ لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠. كَـ«الْفَضْلِ» وَ«الْحَارِثِ» وَ«النُّعْمَانِ» ❁ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

ـ ذكر من قبلُ أنّ «أل» تكون زائدة لازمة، وتكون مُعَرِّفة، وأنَّ الزيادة قد تكون لضرورة الشعر.

وجاء في هذين البيتين أنَّ «أَلْ»[1] تكون للمح الصِّفة، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول «أَل» عليه، نحو: حَسَن: الحَسَن.

ـ وأكثر ما تدخل «أَلْ» على المنقول عن صفة.

ـ وأتى بثلاثة أمثلة تشير إلى ثلاثة أنواع مما يُلْمح فيه الأصلُ الذي كانت عليه قبل نقلها للعلميَّة[2].

ـ **الفَضْل:** وهذا منقول من مصدر: فَضَل يَفْضُل فَضْلاً، أي: صار ذا فضل.

ـ **الحارث:** وهو منقول من اسم الفاعل، وسُمِّي به للتفاؤل، وهو أن يعيش ويحرث.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٨٤، وشرح ابن طولون ١/١٧١، والمقاصد الشَّافية ١/٥٧٣، وشرح المكودي ١/١٦٦ ـ ١٦٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٥، ومنهج السَّالك/٣٤، وشرح السُّيوطي/١٢٢، وإرشاد السَّالك ١/١٩٩.

(٢) شرح الهواري ١/٢٥١.

ومثل هذا العبَّاس، مبالغةً من العبوس.

ـ **النُّعمان**: منقول من اسم الجنس، وهو هنا بمعنىٰ الدَّم فهو اسم عين، ومنه سُمِّي «**شقائق النُّعمان**» لشبه لونها في حمرته بالدَّم.

قال الهواري[١]: «استوفىٰ بالمُثُل الثلاثة أقسام العلم الذي تدخله عليه الألف واللام».

وعند المصنِّف[١] حذف «أل» وإثباتهما سواء علىٰ معنىٰ زيادتهما، وعند ابن عقيل: ليستا بزائدتين.

قال المرادي[١]: «قوله: سِيَّان: يعني من جهة التعريف».

وقوله: نُقِلَا[٢]: أي: لا يكون في الأعلام المرتجلة.

وقال الشَّاطبي[٢]: «... ظاهر كلامه يقتضي القياس في جميع ما ذكر في الأنواع الثلاثة... وهذا كله غير صحيح؛ لأن مثل هذا لا يُقَاسَ عليه، وإنما بابها كلها السّماع فلا يُتَعدَّىٰ بواحد منها ما سُمِع».

ـ بعض[٣] الأعلام: مبتدأ، دخل: خبره، للمح: متعلق بـ«دخل»، ما: اسم موصول واقع موقع الحال الذي كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل، كان: اسمها عائد علىٰ بعض. ذِكْرُ ذا: مبتدأ، وحذفه: عطف، سِيَّان: خبر، أي: مِثْلان، كالفَضل: أي: وذلك كالفضل.

---

(١) شرح الهواري ٢٥٢/١، وشرح ابن عقيل ١٨٥/١، وتوضيح المقاصد ٥٧٤/١.

(٢) توضيح المقاصد ٥٧٤/١، وشرح الأشموني ١٤١/١، وشرح المكودي ١٦٧/١، وشرح ابن طولون ١٧١/١.

(٣) شرح المكودي ١٦٧/١، وإعراب الألفيَّة ٣٣/١.

١١١. وَقَــدْ يَصِــيرُ عَلَمــاً بِالْغَلَبَــهْ ❁ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ (أَلْ) كَـ«الْعَقَبَهْ»

ذكر في هذا البيت القسم الرابع من أقسام «أل» وهو الغَلَبَة، ويفهم منه أن العلميّة طرأت عليه، وأنّ التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلميّة.

قال الشَّاطبي(١): «ذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهاراً تامّاً حتىٰ صار بحيث إذ أُطْلِق ذلك اللفظ لم يُفْهَم منه غير ذلك الشيء، وهذا معنىٰ كونه صار علماً بالغلبة، أي: بغلبة ذلك الاسم لذلك الشيء...».

ومن هذه الأسماء(١):

ـ **المدينة**: غلبت علىٰ مدينة رسول الله ﷺ، ومثلها البيت الحرام، وطيبة.

ـ **الكتاب**: غلب علىٰ مصنَّف سيبويه، والكتاب أيضاً غلب علىٰ القرآن الكريم، والفرق بينهما يوضحُه السِّياق.

وحَقُّ هذه الأسماء الصِّدْق علىٰ كل كتاب وكل مدينة في الأصل.

ـ **العقبة**: وهي اسم لكل طريق صاعد بين جبلين، ثم اختصَّ بعقبة مِنَىٰ التي تُضاف إليها الجمرة، فيقال: جمرة العقبة.

ـ **الغلبة بالإضافة**(٢): ابن عمر، ابن عباس، ابن مسعود، ابن الزبير.

فقد غلبت عليهم الإضافة إلىٰ آبائهم، وإن كانت لهم إخوة غيرهم.

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٥٨٠، وشرح ابن طولون ١/١٧٢، وشرح المكودي ١/١٦٨، وشرح الأشموني ١/١٤٢، وشرح الهواري ١/٥٣، وشرح السُّيوطي/١٢٣.

(٢) شرح الهواري ١/٢٥٣، وشرح الأشموني ١/١٤٢، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٧، وإرشاد السَّالك ١/٢٠٠.

ـ وغلب[١] **لفظ العبادلة** عليهم دون غيرهم، فإذا أُطْلِقَ: ابن عمر لا يُفْهَمُ منهم غير عبد الله، وكذا البقية.

والعبادلة من: عبدل، وهو عبد، زيدت عليه اللام.

وذكر المكودي[٢] أنها أسماء تعرَّفت قبل الغلبة بالإضافة أو بـ«أَل»، ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وأُلغي التعريف السابق.

وذكر النَّاظم المضاف في هذا الباب، وهو ليس منه، ولكن لاشتراكه مع ذي الأداة، ومثله عند ابن طولون.

ـ **قد يَصيرُ**[٣]: مضارع «صار» الناقصة، علماً: خَبَرٌ مُقَدَّم على اسمها.

مضاف: اسم يصير.

ـ **كالعقبة**: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالعقبة.

١١٢. وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ❁ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

ـ يعني أَنَّ[٤] «أَلْ» التي للغلبة، إذا نُودي ما هي فيه أو أُضيف إلى ما بعده وَجَبَ حَذْفُها.

ـ مثال المنادى: يا أعشى، يا أخطل.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٨٧، وشرح الأشموني ١/١٤٢.

(٢) شرح المكودي ١/١٦٨، وشرح ابن طولون ١/١٧٢، وشرح ابن النَّاظم/٤٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/٣٣، وشرح المكودي ١/١٦٨.

(٤) شرح ابن طولون ١/١٧٣، والمقاصد الشَّافية ١/٥٨٤، وشرح الهواري ١/٢٥٥، وشرح المكودي ١/١٦٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٧، وإرشاد السَّالك ١/٢٠٠.

ولا تقول: يا الأعشىٰ، ولا يا الأخطل.

ـ ومثال المضاف: يا أعشىٰ باهلة، ويا أخطل القوم، ونابغة بني ذبيان.

ولا تقول: يا الأخطل القوم، ولا يا الأعشىٰ همدان.

ووجه ذلك أنَّه لا يجوز الجمع بين حرف النداء والألف واللام، كما لا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة.

ـ **وفي غيرهما قد تنحذف**[1]:

يعني أنّ «أَل» المذكورة قد تُحْذَفُ في غير النداء والإضافة، وفُهِم من قوله «قد» قِلَّة ذلك.

ـ ومن حذفها في غيرهما قولهم: «**هذا يوم إثنين مباركاً فيه**».

قال الشَّاطبي[2]: وقوله: وفي غيرهما...، قد: المراد به التقليل هنا، وعلىٰ هذا المعنىٰ يستعملها النَّاظم في كتبه، وذلك ثابت فيما أنشده سيبويه للهذلي...

قَدْ أَتْرك القِرنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُه ❁ كَأَنَّ أَثْوَابه مُجَّت بِفِرْصَادِ

ـ والمثال المذكور[3]: «**هذا يوم إثنين مباركاً فيه**».

ذكر ابن طولون أنَّه حكاه سيبويه[4]. قال سيبويه: «**فمثل ذلك قول العرب:**

---

(١) شرح المكودي ١/١٦٨، والمقاصد الشَّافية ١/٥٨٧ ـ ٥٨٨، وشرح السُّيوطي/١٢٣، ومثاله: «هذا عيُّوق طَالعاً». وانظر المثالين عند ابن الوردي ١/١٦٥، وعند ابن النَّاظم/٤٠ «ونحو هذا عَيُّوق طَالعاً، حكاه ابن الأعرابي وزعم أنه جائز في سائر النجوم».

(٢) المرجع السَّابق.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٧٣.

(٤) الكتاب ٢/٤٨، والمقاصد الشَّافية ١/٥٨٨، وشرح ابن النَّاظم/٤٠.

هذا يوم إثنين، مباركاً فيه، وأتيتك يوم إثنينِ مباركاً فيه، جعل إثنين اسماً له معرفة كما تجعله اسماً لرجل».

قال المرادي(١): «ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فَسَاد قول المبرّد في جعله «أل» في «الإثنين» وسائر الأيام للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات.

وقال ابن طولون(٢): «والصحيح عند الجمهور أنَّ أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصِّفة، فدخلت عليها «أل» كالحارث، ثم غلبت فصارت كالدّبران.

ـ **حَذْفَ**(٢): مفعول مُقَدَّم بـ«أَوْجب»، أَلْ: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله بعد حذف الفاعل.

ـ **ذي**: اسم إشارة نعت لـ«أل».

ـ **إِنْ**: حرف شرط. تُنادِ: فعل الشرط. أو تُضف: عطف علىٰ «تُنادِ»، ومفعولهما محذوف. أَوجِبْ: فعل أمر. والجملة جواب الشرَّط، وحذف الفاء للضرورة.

والتقدير: إن تُنادِ مصحوب «أَلْ» أو تضِفْه فأوجِبْ حذف «أَل»، فقدَّم معمول الجواب علىٰ الشرط للضرورة.

والضمير في «غيرهما» عائد علىٰ النداء والإضافة.

(١) توضيح المقاصد ١/٢٦٧، وشرح ابن طولون ١/١٧٤، وشرح ابن النَّاظم/٤٠.
(٢) إعراب الألفيَّة/٣٣ ـ ٣٤، وشرح المكودي ١/١٦٩.

٨ ـ الابْتِدَاءُ

١١٣. مُبْتَدَأٌ: «زَيْدٌ»، وَ«عَاذِرٌ»: خَبَرْ ❁ إِنْ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»

ـ المبتدأ[١]: هو الاسم المجرَّد من العوامل اللفظيَّة، ويشمل الصَّريح، نحو: زيدٌ عاذرٌ، والمؤوَّل نحو[٢]: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾. واكتفىٰ النَّاظم بالمثال عن ذكر الحدِّ.

ـ **قال الهواري**[٣]: «وليس في هذا البيت سوىٰ المثال وإعرابه، واكتفىٰ بتمثيل المبتدأ عن حَدِّه. **وفي هذا ما فيه من التقصير في البيان، ولا عُذْرَ لمن قَدَرَ علىٰ الوفاء فَقَصَّر**».

قال الشَّاطبي[٤]: «هذه توطئةٌ اصطلاحيّة في معنىٰ المبتدأ والخبر، تفيد التعريف بهما علىٰ الجملة، فيعني أنك إذا قلت: زيدٌ عاذرٌ: فزيدٌ: يُعْرَب مبتدأ، وعاذرٌ: خبره...، ومن اعتذر: مفعول «عاذِر» وهو من تمام البيت».

وقال أبو حَيَّان[٥]: لم يذكر حَدّاً للابتداء، وإنما أتىٰ به مَثَلاً، **والمُثُل لا يتوصَّلُ منها إلىٰ تعرُّفِ حقائق الأشياءِ، وجرىٰ في ذلك علىٰ أكثر عاداته في الأبواب**».

ـ مبتدأ[٦]: خبر مقدَّم. زيدٌ: مبتدأ مؤخَّر، عاذر: مبتدأ، خبر: خبره، إنْ حرف

(١) توضيح المقاصد ١/٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح ابن طولون ١/١٧٦، وشرح ابن النَّاظم/٤٠.
(٢) سورة البقرة ٢/١٨٤.
(٣) شرح الهواري لأندلسي ١/٢٥٩، وشرح المكودي ١/١٧٠.
(٤) المقاصد الشَّافية ١/٥٩٠.
(٥) منهج السَّالك/٦.
(٦) إعراب الألفية/٣٤.

شرط ، قلتَ: فعل الشرط ، زيدٌ عاذرٌ: مبتدأ وخبر مقول القول ، من: مفعول به بعاذر ، وجملة «اعتذر» صلة ، وجواب الشرط محذوف لكون الشرط ماضياً ، ودلالة ما تقدَّم عليه .

١١٤. وَأَوَّلٌ مُبْتَـــــدَأٌ ، وَالثَّـــــانِي ❁ فَاعِـلٌ اغْنَـىٰ فِـي: «أَسَـارٍ ذَانِ»

ـ مَثَّل في[١] البيت المتقدِّم للمبتدأ إذا كان اسماً ، وذكر في هذا البيت المبتدأ إذا كان صفة لينبِّه بالمثالين علىٰ أنَّ المبتدأ يكون اسماً وصفة .

ـ قولك: سار: مبتدأ ، ذان: فاعل أَغْنَىٰ عن الخبر .

ـ فسارٍ: اسم فاعل من «سَرَىٰ» ، وذان: تثنية «ذا» .

قال ابن طولون[٢]: «وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلىٰ الخبر ؛ لأنه بمنزلة الفعل ، واكتفىٰ بمرفوعه» .

وقال الشَّاطبي[٣]: « . . . هذا نوع ثانٍ من الجملة الابتدائية ، وهو ما لا يكون فيه خبر استغناءً عنه بفاعل يرفعه المبتدأ ؛ لكونه عاملاً عَمَلَ الفعل . . .» .

ثم قال[٣]: «ولا تظنَّنَّ أنَّه أتىٰ بمثالين علىٰ ظاهرهما ، وهكذا عادته في هذا النظم ، **فأعطِه . . . حظّاً من نظرك فإنَّ فيه دفائن قلَّما ينتبه لها إلَّا من أعطاه حقَّه من التفتيش والبحث ، والله المستعان**» .

---

(١) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٥٩ .

(٢) شرح ابن طولون ١/١٧٧ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٩ ، وشرح المكودي ١/١٧١ ، وشرح ابن عقيل ١/١٨٩ ، ومنهج السَّالك/٣٦ ، وشرح ابن النَّاظم/٤١ .

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٥٩٣ .

وقوله[1]: فِي أَسَارٍ ذَانِ: حَذَفَ القولَ، أي: في قولك: أسارٍ ذان، والجملة مقول للمحذوف.

سارٍ: أصْله ساري، حُذِفت الضَّمَّة لاستثقالها، ثم حُذِفَت الياء لالتقاء السَّاكنين، وقدّر الإعراب على الياء المحذوفة للاستثقال.

١١٥. وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ، وَقَدْ ❁ يَجُوزُ نَحْوُ: «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»

قوله[2]: «وقِسْ» أي على هذين المثالين: وهما زيدٌ عاذرٌ، وأسارٍ ذان، أو قِسْ على الثاني في كونه بعد استفهام.

وقوله: كاستفهام النفيُ: يريد فيه أنّ النفي كالاستفهام في وقوع الوصف بعده مبتدأً رافعاً للفاعل.

ـ وأطلق[3] قوله «النَّفي» ليندرج فيه النَّفيُ بالحرف نحو: ما قائمٌ زيدٌ، وبالاسم نحو: غيرُ قائم الزيدون؛ لأنَّه في معنى: ما قائم الزيدون.

ومنه قول الشَّاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ❁ يَنْقَضِي بَالهَمِّ والحَزَنِ

غير: مبتدأ، وعلى زَمَن: جار ومجرور في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، بقوله: مأسوف. وقد أَغْنَى عن الخبر.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٣٤، وشرح المكودي ١/١٧٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٧٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٩.

(٣) منهج السَّالك/٣٦ ـ ٣٧.

ودَخَل في الاستفهامِ[١] الاستفهامُ بالحرف، كما مَثَّله النَّاظم، والاستفهام بالاسم نحو: كيف جالسٌ العمران؟

ـ **وقوله: وقد يجوزُ نحو: فائزٌ أولو الرَّشَدَ**[٢]:

إشارة إلىٰ جواز الابتداء بالوصف المذكور مجرَّداً من النَّفي والاستفهام، وهو قليل. وقد فُهِمت القلَّة من «قد».

قال الهواري[٢]: «ومِثْلُ ذلك قليل قبيح، وإنْ كان جائزاً في بعض اللغات».

ونقل المصنِّف[٣] جوازه علىٰ قُبْح. ونقل ذلك عن سيبويه.

ـ **ومذهب البصريين المنع.**

ـ **ومذهب الكوفيين والأخفش الجواز**، ورأىٰ الأخفش ذلك حَسَناً. ومثَّل النَّاظم لذلك بقوله: **فائز أولو الرَّشَد.**

ـ **قال أبو حيان**[٤]: «ولا يجوز هذا الذي قاله المصنِّف إنه يجوز عند أحد من البصريين إلَّا الأخفش؛ فإنه أجاز ذلك، واتَّبعه النَّاظم مستدلّاً علىٰ صحة ذلك بقول الشَّاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً ❁ مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فخبير: مبتدأ، ولم يتقدمه استفهام ولا نفي، وبنو لهب: فاعل أغنىٰ عن

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٧٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح ابن عقيل ١/١٨٩ ـ ١٩١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٧١، وشرح ابن طولون ١/١٧٧، وشرح الهواري ١/٢٦١.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٧١، وشرح ابن طولون ١/١٧٧، وشرح ابن عقي ١/١٩٢ ـ ١٩٣.

(٤) منهج السَّالك/٣٧، وانظر شرح المكودي ١/١٧٢، وشرح ابن عقيل ١/١٩٤، وشرح الأشموني ١/١٤٨، والمقاصد الشَّافية ١/٦٠٢، وإرشاد السَّالك ١/٢٠٤.

الخبر، ... وظن هذا أنه دليل قاطع على صحة مذهب الأخفش، وليس فيه عندي دليل».

ـ **قال ابن عقيل**[1]: «وزعم المصنِّف أنَّ سيبويه يجيز ذلك على ضَعْف...».

ـ **قال الشَّاطبي**[2]: «فالجواب أنَّ ما ذهب إليه لم يوافق فيه الأخفش ولا غيره؛ لأن الأخفش لا يجيز المسألة إلَّا على قلَّة، بل هي عنده جائزة جوازاً حسناً فخالفه النَّاظم كما خالف غيره...». ثم ذكر أنَّ الخليل يستقبح قولك: قائم زيد.

ـ وقس[3]: فعل أمر وفاعل، وكاستفهام: خبر مقدَّم، النفي: مبتدأ مؤخَّر، وقد: حرف تقليل، يجوز: فعل مضارع، نحو: فاعله مضاف إلى قول مَحْذُوف، فائز: مبتدأ، أولو: فاعل فائز، أغنى عن الخبر، الرشد: مضاف إليه، والجملة محكية بالقول المحذوف.

١١٦. وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ❁ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّْ

ـ إذا كان الوصفُ مُطابقاً للاسم الذي بعده في سوى الإفراد أي: في التثنية والجمع نحو[4]:

أقائمان الزيدان.

أقائمون الزيدون.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٦٠٤.

(٣) إعراب الألفيَّة/٣٤.

(٤) منهج السَّالك/٣٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٧٢، وشرح ابن عقيل ١/١٩٨، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٦٤، وشرح ابن النَّاظم/٤١.

أقائمات الهندات.

فالوصفُ خبرٌ مقدَّم، والاسم الذي طابقه الوصف مبتدأ.

ـ ولم يذكر النَّاظم حكم هذا الوصف إذا لم يُطابق في الجمع نحو: أقائم الزيدون. ولم يذكر أيضاً حكمه إذا طابق ما بعده في الإفراد نحو:

أقائمٌ زيدٌ؟

وهذا يجوز فيه إعرابان(١):

ومنه قوله تعالى(٢): ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾.

أراغب: مبتدأ، أنت: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، أو: أنت: مبتدأ مؤخَّر. وأراغبٌ: خبر مقدَّم.

قال ابن طولون(٣): «وفُهِم من قوله: «**في سِوَى الإفرادِ**» أنَّ المطابق في الإفراد لا يتعيَّن كون الثاني مبتدأ والوصف خبراً، بل يجوز فيه الوجهان...».

قال ابن عقيل(٤): «وإن لم يتطابقا وهو قسمان: جائز وممتنع، **فمثال الممتنع**: أقائمان زيد، وأقائمون زيد، فهذا التركيب غير صحيح.

ومثال الجائز: أقائم الزيدان، أقائم الزيدون.

وحينئذٍ يتعيَّن أن يكون الوصفُ مبتدأ، وما بعده فاعلٌ سَدَّ مَسَدّ الخبر».

---

(١) منهج السَّالك/٣٧، وتوضيح المقاصد ١/٢٧٢، وشرح ابن عقيل ١/١٩٨، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٦٤، وشرح ابن النَّاظم/٤١.

(٢) سورة مريم ١٩/٤٦.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٧٨.

(٤) شرح ابن عقيل ١/١٩٩.

ـ **الثانِ**[1]: مبتدأ، وحُذِفَت الياء، واستُغْنِي عنه بالكسر. مبتدا: خبره. وذا: مبتدأ، الوصف: عطف بيان أو نَعْت. خبر: خبر «ذا». إنْ: حرف شرط، في سوىٰ: متعلِّق بـ«استقرّ»، الإفراد: مضاف إليه. طبقاً: حال من فاعل «استقر» ذكره المكودي، والشَّاطبي.

والأَوْلَىٰ أَنْ يُعْرَبَ تمييزاً مُحَوَّلاً عن الفاعل مقدَّماً علىٰ عامله المتصرف.

ـ وفي بعض النسخ: طبقٌ، وهو فاعل بفعل مقدَّر يفسره «استقرَّ» واستقرَّ فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف.

١١٧. وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا ❁ كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

ـ يعني أنَّ الرَّافع[2] للمبتدأ هو الابتداء، وهو التجرُّد عن العوامل اللفظيَّة للإسناد، وهو عامل معنوي.

ـ **والرَّافع للخبر** هو المبتدأ عند سيبويه، وإليه ذهب النَّاظم.

ـ **وذهب ابن السرَّاج** إلىٰ أنَّ الرَّافع للخبر هو الابتداء، وصححه أبو البقاء.

---

(١) شرح المكودي ١/١٧٣، وإعراب الألفيَّة/٣٤، وشرح الهواري ١/٢٦٣، والتقدير علىٰ النَّصب علىٰ الحال: إن استقرَّ الوصف في سوىٰ الإفراد طبقاً، أي: مطابقاً لمرفوعه، وعلىٰ التمييز إن استقرَّ طبقه، أي: مطابقته لمرفوعه في سوىٰ الإفراد.
والتقدير علىٰ الرفع: إن استقرّ طبقٌ، أي: تطابقٌ بين الوصف ومرفوعه.
وقال الشَّاطبي ١/٦٠٨: «والثانِ: أراد والثاني، فَحَذَف الياء للحاجة إلىٰ ذلك، وهو أيضاً جائز في الكلام».

(٢) شرح ابن طولون ١/١٧٨ ـ ١٨٠، وشرح الهواري ١/٢٦٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٠، وشرح المكودي ١/١٧٣ ـ ١٧٤، وشرح الأشموني ١/٤٩ أو المقاصد الشَّافية ١/٦١٣، ٦١٥، وشرح المكناسي ١/٢٨٥، ومنهج السَّالك/٣٨، وشرح ابن الوردي ١/١٦٨، وشرح ابن النَّاظم/٤٢.

ـ **وذهب الكوفيون** إلىٰ أنَّ المبتدأ والخبر كلٌّ منهما رفع الآخر. وردَّه ابن النَّاظم.

ـ ومنهم من ذهب إلىٰ أنَّ الابتداء رفع المبتدأ والخبر، فالعامل فيهما معنوي، وهو للبصريين.

قال ابن طولون[١]: «**وهذه الأقوال كلّها ضعيفة، ووجه ضَعْفها مذكورٌ في المطولات**».

قال ابن عقيل[١]: «**وأَعْدَلُ هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهذا الخلاف مما لا طائل تحته**».

وقال الأشموني: وذهب المبرّد إلىٰ أنَّ الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، **وهو قول بما لا نظير له**».

وقال الشَّاطبي[٢]: «والمسألة طويلة، والخلاف فيها يرجع إلىٰ تحقيق اصطلاحي لا ينبغي عليه في التفريع فائدة، **فالأَوْلىٰ فيها وفي أمثالها ترك الاشتغال بالردّ والترجيح**، وقد نصَّ ابن مالك علىٰ ما ذهب إليه هنا، واحتج علىٰ صحته بإبطال ما عداه».

ورفعوا[٣]: الضمير إما أن يكون عائداً علىٰ العرب، وإما علىٰ النحويين، وهم المصطلحون، وعلىٰ كلا التقديرين فمعنىٰ الكلام أنهم هم الرافعون لهما بسبب وجود الابتداء والمبتدأ.

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٧٨ ـ ١٨٠، وشرح الهواري ١/٢٦٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٠، وشرح المكودي ١/١٧٣ ـ ١٧٤، وشرح الأشموني ١/٤٩ أو المقاصد الشَّافية ١/٦١٣، ٦١٥، وشرح المكناسي ١/٢٨٥، ومنهج السَّالك/٣٨، وشرح ابن الوردي ١/١٦٨، وشرح ابن النَّاظم/٤٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ١/٦١٥ ـ ٦١٦.

(٣) المقاصد الشَّافية ١/٦١٧، وشرح المكودي ١/١٧٤، وإعراب الألفيَّة/٣٥ «والضمير للنُّحاة».

ورفعوا[1]: فعل وفاعل، مبتدأ: مفعول به، بالابتدا: متعلّق بـ«رفعوا»، كذاك: عند المكودي متعلِّق بالاستقرار الذي تعلَّقت به الباء في قوله: بالمبتدا. رفعُ خبر: مبتدأ ومضاف إليه، بالمبتدا: خبره.

والتقدير: رفعهم الخبر بالمبتدأ ثابت عنهم كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء.

١١٨. وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ، ❁ كَـ«اللهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ»

ـ أي: الخبر[2] هو الجزء الذي تمت به أو بمتعلَّقه الفائدة التَّامَّة مع مبتدأ غير الوصف.

فخرج بذكر المبتدأ فاعلُ الفعل، وغير الوصف، نحو: أقائم الزيدان؛ فإنه وإنْ حصلت الفائدة فلا يكون «الزيدان» خبراً، بل هو فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

ـ **قال ابن طولون**[3]: «وبهذين القيدين سَلِمَ الحَدُّ للخبر، بخلاف ما قال النَّاظم، فإنه يرد عليه فاعل الفعل، وفاعل الوصف».

ـ ثم قال[3]: «وإنما خَصَّ الخبر بكونه مُتِمَّ الفائدة، وإن كانت الفائدة حَصَلت بمجموع الجزأين؛ لأنَّ الخبر هو الأخير من الجزأين فيه تمت الفائدة؛ ولأنه الجزء المستفاد من الجملة؛ ولذلك كان أصله أن يكون نكرة».

ـ **وقال أبو حيّان**[4]: «**حَدَّ الخبر بأنه الجزء المتمّ الفائدة، وهذا ليس بشيء؛**

(١) إعراب الألفيَّة/٣٥، وشرح المكودي ١/١٧٤.
(٢) شرح ابن طولون ١/١٨٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٠١.
(٣) شرح ابن طولون ١/١٨١، وشرح المكودي ١/١٧٤.
(٤) منهج السَّالك/٣٨، وانظر المقاصد الشَّافية ١/٦٢٠.

لأن هذا أمر يشترك فيه الخبر وغيره، ألا ترىٰ أنَّ هذا الحدَّ يصدق علىٰ الفاعل، ويصدقُ علىٰ المبتدأ نفسِه؛ لأنَّ كُلّاً منهما الجزء المتم الفائدة...».

ـ **وقال ابن عقيل**[١]: «**وخلاصة هذا أنه عَرَّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختّصّاً بالمعرف دون غيره**».

قال المرادي[٢]: «فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله: «المتم الفائدة» غير واضح؛ لأنَّ المبتدأ أيضاً يتمُّ به الفائدة، فإنَّ الفائدة بهما حصلت.

قلتُ: الخبر هو ثاني الجزأين، ولا إشكال في أنَّ ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة. وأيضاً فإنَّ الخبر هو المستفاد من الجملة؛ ولذلك كان أصله أن يكون نكرة؛ **ولذا قال أبو موسىٰ: المبتدأ معتمد البيان، والخبر معتمد الفائدة**».

وذكر في البيت مثالين[٣]:

الله بَرٌّ: أي: الله عَزَّ وَجَلَّ يبرُّ عباده.

والأيادي شاهده: الأيادي هي النّعم، وهي جمع «أيد»، وأيد: جمع يد، فهو جمع الجمع.

ويد: أصله يَدْيٌ، فَحُذِفَت الياء من المفرد، واستُعيدت في الجمع.

والألف[٤] واللَّام في «الخبر» للعهد، وفي المثالين اللَّذين ذكرهما جاء الخبر مفرداً.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٠٢، وانظر توضيح المقاصد ١/٢٧٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٣) شرح ابن طولون ١/١٨١، وشرح المكودي ١/١٧٤، وشرح الهواري ١/٢٦٦.

المتم الفائدة[1]: الفائدة: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله، ومتعلّقه مَحْذُوف تقديره: المتم الفائدة مع مبتدأ غير وصف.

كالله بَرّ: مبتدأ وخبر، مقولان لقول مَحْذُوف مجرور بالكاف أي: كقولك: الله بَرّ.

١١٩. وَمُفْـرَداً يَـأْتِي، وَيَـأْتِي جُمْلَـهْ ❁ حَاوِيَـةً مَعْنَـىٰ الَّـذِي سِـيقَتْ لَـهْ

ـ يأتي[2] خبر المبتدأ مفرداً، وهو الأصل، ويأتي جملة فعليّة أو اسميّة، والمفرد يشمل المثنّىٰ والجمع، نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون.

والجملة الاسمية نحو: زيد أبوه قائم.

والجملة الفعليّة نحو: زيد قام أبوه.

ـ **قال المرادي**[3]: «قَسَّم الخبر إلىٰ قسمين: مفرد وجملة، **خلافاً لابن السَّرَّاج في إثباته ثالثاً لا مفرداً ولا جملة، وهو الظرف والجار والمجرور**».

وقال الشَّاطبي: «قَسَّم النَّاظم ـ ﷺ ـ خبر المبتدأ إلىٰ أقسامه العظمىٰ وهي ثلاثة أقسام،

ـ **أحدها: الجملة الصَّريحة.**

ـ **والثاني: المفرد الصَّريح أيضاً.**

---

(١) إعراب الألفيَّة ١/٣٥.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٨١، وشرح الهواري ١/٢٦٧، وشرح المكودي ١/١٧٥، وإرشاد السَّالك ١/٢٠٨.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٧٤، والمقاصد الشَّافية ١/٦٢٣.

ـ **والثالث: الظرف وشبهه، وهو المجرور**، وإنما جعله قِسْماً برأسه مع أنه واحد من القِسْمين، إما من الجمل، وإمّا من المفردات؛ لأنّ له حكماً يخالف فيه المفرد والجملة، كما سيُذْكر»[١].

وذكر الشَّاطبي أنَّ هذه الأقسام الثلاثة لا يخرج عنها نوع من أنواع الخبر على كثرتها وانتشارها.

وقوله: **حاويةً معنى الذي سِيقت له**[٢]:

الذي سِيقت له هو المبتدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ، ولم يقيِّده بالضمير؛ وهذا الرابط لا بد من أن يكون في الجملة ليربطها بالمبتدأ.

والرابط:

ـ **إِمَّا أن يكون ضميراً** يرجع إلى المبتدأ نحو: زيد قام أبوه، وقد يكون الضمير مقدّراً نحو: **السَّمْن مَنَوان بدرهم**. والتقدير: منوان منه بدرهمٍ.

ـ **أو إشارة إلى المبتدأ** كقوله تعالى[٣]: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾.

ـ **أو تكرار المبتدأ بلفظه**، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى[٤]: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾، و[٥]: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾.

---

(١) سيأتي هذا في البيت ١٢٣ «وأخبروا بظرفٍ....».

(٢) توضيح المقاصد ٢٧٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٤/١، وشرح المكودي ١٧٥/١، والمقاصد الشَّافية ٦٣١/١، وزاد رابطاً خامساً، وهو إعادة الأول بمعناه لا بلفظه نحو: زيد قام أبو عبد الله، «ويُذكر عن الأخفش». وشرح ابن طولون ١٨٢/١، وشرح الأشموني ١٤٩/١، ومنهج السَّالك/٣٩، ورَدَّ مذهب الأخفش الربط بالمعنى.

(٣) سورة الأعراف ٢٦/١.

(٤) سورة الحاقة ٦٩/١، ٢.

(٥) سورة القارعة ١٠١/١، ٢.

وكقولك: زيدٌ ما زيدٌ.

ـ **أو عموم يدخل تحت المبتدأ** نحو: زيد نِعْمَ الرَّجُل.

وهذه هي الروابط المُتَّفق عليها.

ـ **مفرداً**[1]: حال من فاعل «يأتي»، جملة: حال من فاعل «يأتي» الثاني. حاويةً: وصف جملة، معنىٰ: مفعول بـ«حاوية».

والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملةً علىٰ رابط يعود علىٰ الاسم الذي سِيْقت له الجملة، وهو المبتدأ.

١٢٠. وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَىٰ ❁ بِهَا كَـ«نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَىٰ»

إذا كانت الجملة[2] هي نفس المبتدأ في المعنىٰ اكتفىٰ بها، ولم يحتج إلىٰ رابط، ومثَّل لذلك قوله:

نُطْقِي اللهُ حَسْبي.

نُطْقِي: مبتدأ أوَّل، اللهُ: مبتدأ ثان، حَسْبي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، **واستُغني عن الرابط؛ لأنَّ قولك: الله حَسْبي، هو معنىٰ: نُطْقِي.**

ومثله: قولي لا إِلَه إِلَّا الله.

---

(١) شرح المكودي ١/١٧٥ ـ ١٧٦، وإعراب الألفيَّة/٣٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٧٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٤، وشرح لهواري ١/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/١٥١، والمقاصد الشَّافية ١/٦٤٠.

وقوله: «هِجِّيرَىٰ أبي بكر لا إِلَه إِلَّا الله»، أي: دَأْبُه وعادَتُه.

قال المرادي[١]: «وأقول: الذي يظهرُ والله أعلم ـ في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأنَّ الجملة في نحو ذلك إنما قُصِد لَفْظُها...». وذكر مثل هذا ابن طولون، وعزاه للدماميني، والمرادي وغيرهما.

إِيَّاه[٢]: خبر «تَكُنْ»، واسمها مستتر يعود علىٰ الجملة. معنىٰ: منصوب علىٰ إسقاط حرف الجَرّ، أي: في معنىٰ. اكتفىٰ: جواب الشَّرط. وفيه ضمير يعود علىٰ المبتدأ. وبها: الضمير يعود علىٰ الجملة.

١٢١. وَالْمُفْـرَدُ الْجَامِـدُ فَـارِغٌ، وَإِنْ ❖ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

انتقل هنا إلىٰ حكم الخبر المفرد، وهو قِسْمان[٣]: جامد، ومشتق.

ـ **فالجامد فارغ**: أي: فارغ من الضمير، فهو لا يتحمل ضميراً، وخالف في هذا الكسائي، وبعضهم عزا الخلاف للكوفيين.

وذكر المرادي أنَّ هذا غير مُحَرَّر، **وقال أبو حيان**[٤]: «**قوله فارغ لا يُدْرَىٰ من ماذا**... وذهب الكسائي والرّمّاني وجماعة إلىٰ أن الجامد يتَّصل بالضمير. وعندنا أنَّ الجامد إذا أُوِّل بالمُشْتَق تحمل الضمير».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٧٧، وشرح ابن طولون ١/١٨٣.

(٢) شرح المكودي ١/١٧٦، وإعراب الألفيَّة/٣٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٧٧ ـ ٢٧٨، والمقاصد الشَّافية ١/٦٤٢، وإرشاد السَّالك ١/٢١٠ ـ ٢١١، وشرح ابن الوردي ١/١٧٠ ـ ١٧١.

(٤) منهج السَّالك/٤٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٥، وشرح ابن طولون ١/١٨٤، والمقاصد الشَّافية ١/٦٤٢.

ومثّل لذلك بقوله: **زيد حجرٌ، أي: صلْبٌ...، وزيد أسد، أي: شجاع.**

ـ **والمشتق:** يتحمَّل الضمير، ومثاله: زيد قائم، أي: هو، وذلك إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم للمشتق الجاري مجرىٰ الفعل[1]، مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، واسم التفضيل، وأما ما ليس جارياً مجرىٰ الفعل فلا يتحمل ضميراً كأسماء الآلة، والزمان والمكان.

وخلاصة[2] ما سبق أنَّ الجامد يتحمَّل الضمير مُطْلقاً عند الكوفيين، وكذا الرماني من البصريين.

ولا يتحمل ضميراً عند البصريين إلَّا إِنْ أُوِّل بمشتق، وَأَنَّ المشتق يتحمَّل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، وكان جارياً مجرىٰ الفعل.

قال أبو حيان[3]: «وإطلاق القول بأن المشتق يتحمّل ضميراً ليس بجيِّد؛ لأنَّ المشتق إِمَّا أنْ يكون جرىٰ مجرىٰ الفعل أو لا، إِنْ جرىٰ مجرىٰ الفعل تحمّل الضَمير، وإن لم يجرِ مجرىٰ الفعل كأسماء الآلات نحو: مِكسر، وأسماء الأماكن والأزمنة نحو: «مَرْمَىٰ» إذا أردت به مكان الرمي، أو زمانه، لا يتحمَّل الضمير، وإِنْ كان «مِكْسر» مشتقاً من الكسر، ومَرْمَىٰ مشتقاً من الرمي».

ـ **والمفرد**[4]: مبتدأ، الجامد: نعت له، فارغ: خبر المبتدأ، وإن: حرف شرط، يُشْتَقَّ: فعل الشرط، ونائب الفاعل مستتر عائد إلىٰ المفرد، فهو: مبتدأ، ذو: خبر،

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٦/١، وشرح ابن طولون ١٨٤/١، والمقاصد الشَّافية ٦٤٥/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) منهج السَّالك/٤١، وانظر شرح ابن عقيل ٢٠٦/١، وشرح الأشموني ١٥٢/١.

(٤) إعراب الألفيَّة/٣٥ ـ ٣٦.

ضمير: مضاف إليه، مستكن: أي: مستتر، نعت «ضمير».

وجملة المبتدأ والخبر في موضع جزم جواب الشَّرط.

١٢٢. وَأَبْرِزَنْـهُ مُطْلَقـاً حَيْـثُ تَـلَا ❁ مَـا لَـيْسَ مَعْنَـاهُ لَـهُ مُحَصَّـلَا

ـ أمر بإبراز الضمير[١] إذا جرىٰ علىٰ غير من هو له مطلقاً، أي: سواء خِيْفَ اللبس أم لا.

مثال ما يُخاف فيه اللَّبْس: زيد عمرو ضاربه هو: الضارب زيد والمضروب عمرو.

ومثال ما لا لبس فيه: زيد هند ضاربها هو: الضارب زيد.

قال أبو حيان[٢]: «واتَّبع النَّاظم في ذلك **مذهب البصريين**، أعني في إبراز الضمير أَلْبَسَ أو لم يُلْبِس.

وفصَّل الكوفيون فقالوا: الصِّفة إذا جَرَتْ علىٰ غير من هي له فلا يلزم انفصال الضمير إلَّا إذا خِيف اللبسُ أو لم تكرر الصِّفة...».

ومثال تكرار الصِّفة: زيد حسنة أمه عاقلة هي، فيجوز ألَّا تأتي بالضمير، فتقول: زيد حسنة أمه عاقلة.

ومطلقاً[٣]: يشمل الصورتين: سواء خيف اللبس أو لم يُخَفْ، وهو حال من

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٧٩، وشرح المكودي ١/١٧٧، وشرح الأشموني ١/١٥٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٨.

(٢) منهج السَّالك/٤١، وتوضيح المقاصد ١/٢٧٩، وشرح المكودي ١/١٧٨، وشرح ابن طولون ١/١٨٥، وشرح الهواري ١/٢٧٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/٣٦، وانظر تعليق المكودي/١٧٨.

الهاء في «أَبْرَزَنْهُ» العائدة إلىٰ الضمير.

وتقدير البيت: أبرز الضمير العائد من الخبر مطلقاً حيث تلا الخبر المبتدأ الذي ليس معنىٰ الخبر مُحَصِّلاً له، أي: لذلك المبتدأ.

١٢٣. وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ ❁ نَاوِينَ مَعْنَىٰ «كَائِنٍ» أَوِ «اسْتَقَرّْ»

ـ مثال ذلك: زيد أمامك، وزيد في الدار.

ـ واختلفوا فيهما إذا وقعا خبراً علىٰ أربعة أقوال[1]:

١ ـ **هما من قبيل المفرد**، والعامل فيهما كائن أو مستقِر، ونُسِب هذا إلىٰ سيبويه، وهو مذهب الأخفش.

٢ ـ **هما من قبيل الجُمَل**، والعامل فيهما كان أو استقرّ، أو يستقرُّ، وقد نُسب هذا إلىٰ سيبويه وهو مذهب البصريين ونقل عن الأخفش.

٣ ـ **الثالث أنه يجوز تقدير الوجهين**: المفرد، والجملة، وهذا ظاهر قول النَّاظم.

٤ ـ **أنه قسم برأسه**، لا هو مفرد، ولا هو جملة، وهو مذهب ابن السَّراج. حكاه عنه الفارسي.

قال ابن طولون: «الصحيح عند ابن هشام وغيره أنَّ الخبر في الحقيقة هو متعلَّقهما المَحْذُوف لا هُما...». وذكر مثل هذا ابن عقيل.

---

(١) منهج السَّالك/٤٢، وشرح ابن طولون ١٨٦/١، وشرح ابن عقيل ٢١١/١، وأوضح المسالك ١٤٢/١ «والصحيح أنّ الخبر في الحقيقة ومتعلَّقهما المحذوف، وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقرّ، وأنّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلىٰ الظرف والمجرور»، وشرح الهواري ٢٧٣/١، وإرشاد السَّالك ٢١٢/١.

وقال المرادي[١]: «قلت: التنبيه على أنَّ لفظ كائن أو استقرَّ، لا يتعيَّن بل مستقِر وثابتٌ وحاصلٌ ونحوها ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقرّ، وضابط ذلك الكونُ المطلقُ».

وقال المكودي[٢]: «وإنما جعلوا هذا النوع قسماً زائداً على المفرد والجملة؛ لأنه عِوَضٌ عن الخبر، ولذلك لا يُجْمَعُ بينهما...».

وقال الشَّاطبي[٢]: «ولما كان الظرف وحرف الجر لا بُدَّ لهما مما يتعلَّقان به من فعل أو معنى فعل ظاهر أو مقدَّر، وهما إذا وقعا خبرين بأنفسهما يلزم ضرورة أن يكونا متعلِّقين بمقدَّر... فقال: ناوين... يعني أنّهم أخبروا بهما لا على سبيل الاستقلال، بل على أنهما مفتقران إلى متعلّق...».

وذكر بعد ذلك[٣]: أنَّ هذا المقدّر لم يظهر أصلاً في موضع من المواضع، وإنما تقديره **تقدير صناعي لضبط القوانين فقط**.

أخبروا[٤]: الضمير عائد على العرب. وهو فعل وفاعل، بظرف: متعلّق بما قبله، ناوين: حال من الضمير المتقدِّم في الفعل. معنى: مفعول بـ«ناوين» اسم الفاعل. كائن: مضاف إليه، أو استقر: معطوف على «كائن».

(١) وتوضيح المقاصد ١/٢٨٠، وشرح الأشموني ١/١٥٤.
(٢) شرح المكودي ١/١٧٩، وانظر المقاصد الشَّافية ٢/٣.
(٣) المقاصد الشَّافية ٢/٤.
(٤) شرح المكودي ١/١٧٩، وإعراب الأزهري/٣٦.

١٢٤. وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ❁ عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

ـ ظرف المكان يُخْبَر به[١] عن الجُثَّة: زيدٌ أمامك. وعن المعنىٰ: العِلْمُ أمامك.

وأما ظرفُ الزمان فيُخْبَرُ به عن المعنىٰ، ولا يخبر به عن الجُثَّة لعدم الإفادة ما لم تقدر إضافة معنىٰ إليها.

فنقول: الرحيلُ غداً، ولا تقول: زيدٌ اليومَ.

ـ وقوله: **وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**، يُفْهِم[٢] أنَّ الإخبار عن الجُثَّة باسم الزَّمان جائز الإخبار به، ومنه قولهم: **الهلالُ الليلةَ**، وهو في المعنىٰ راجع إلىٰ الإخبار باسم الزمان عن المعنىٰ؛ لأن التقدير: حدوث الهلال الليلة، وتقدير المضاف مذهب البصريين.

وذكر المرادي[٢] أنَّ بعضهم لا يُقدِّر في هذا المثال مضافاً مَحْذُوفاً؛ لأنَّ الهلال يشبه اسم المعنىٰ بالحدوث وقتاً بعد وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب في التسهيل.

قال ابن عقيل[٣]: «وذهب قوم منهم المصنِّف إلىٰ جواز ذلك من غير شذوذ وذلك بشرط أنْ يُفيد كقولك: نحن في يوم طيّبٍ، وفي شهر كذا.

وإلىٰ هذا أشار بقوله: «**وإن يفد فأخبِرا**» فإن لم يُفِدْ امتنع نحو: «زيد يوم الجمعة».».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٨٠ ـ ٢٨١، والمقاصد الشَّافية ٢/٢١، وشرح ابن الوردي ١/١٧١.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٨٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٨١، وإرشاد السَّالك ١/٢١٢ ـ ٢١٣، وشرح الهواري ١/٢٧٥، وشرح ابن عقيل ١/٢١٤، وشرح ابن النَّاظم/٤٣.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢١٤، وشرح المكودي ١/١٧٩ ـ ١٨٠.

وذكر الشَّاطبي[١] أنَّ الفرق بين ظرف الزمان وظرف المكان أنَّ ظروف الزمان تحدث وتنقضي، والجثّة كلّها موجودة، فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك، والمصادر وهي أسماء المعاني غير موجودة بل تحدث، فأفاد الإخبار عنها بالظروف الزمانية، وأما ظروف المكان فأيها جعلت مستقراً لشيء جاز أن يقع خبراً وتقع الفائدة.

وتعقَّب النَّاظم[٢] في قوله: اسم زمان، **واسم الزمان غير مرادف لظرف الزمان، فاسم الزمان منقسم إلىٰ ظرف وغير ظرف فكيف يكون مرادفاً له؟**

ولا يكون[٣]: لا: نافية، يكون: مضارع ناقص، اسم: اسمها، زمان: مضاف إليه، خبراً: خبر يكون، عن جثة: متعلّق بـ«خبرا»، وإن: شرط، يفد: فعل الشرط، فأخبرا: أمر مؤكَّد بالنون.

فائدة

قال أبو حيان[٤]: «ولتعلم أنَّ اصطلاح النُّحاة مختلف في الظرف؛

ـ فالبصريون يسمّونه ظرفاً.

ـ والفراء يسمّيه محلّاً.

ـ والكسائي يسمّيه حرف صفة.

ولا مشاحّة في الاصطلاح، ولكل من التسمية وَجْهٌ، وإِنْ كان الظرفُ الواقع خبراً للمبتدأ زماناً، ويُسمَّىٰ عند الكوفيين وقتاً...».

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٢٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٢٦.

(٣) إعراب الألفيَّة/٣٦، وشرح المكودي ١/١٨٠.

(٤) منهج السَّالك/٤٣.

١٢٥. وَلَا يَجُـــوزُ الِابْتِـــدَا بِـــالنَّكِرَهْ ❁ مَا لَـمْ تُفِدْ كَـ«عِنْدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ»
١٢٦. وَ«هَلْ فَتىً فِيكُمْ؟» فَـ«مَا خِلٌّ لَنَا» ❁ وَ«رَجُـلٌ مِـنَ الْكِـرَامِ عِنْـدَنَا»
١٢٧. وَ«رَغْبَـةٌ فِـي الْخَيْـرِ خَيْـرٌ» وَ«عَمَـلْ ❁ بِرٍّ يَزِينُ» ، وَلْـيُقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ

قال ابن طولون[1]: «**الغالبُ في المبتدأ أن يكون معرفة**» ، **وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة** ، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة إذا حصلت منها فائدة مسوِّغات كثيرة ، وأنهاها بعض المتأخرين إلىٰ خمسين ، واقتصر النّاظم منها علىٰ ستة . . . » .

وذكر أبو حيان[2] أنَّ بعض المتأخرين تتبَّع هذه المسوِّغات ووجدها نيفاً وثلاثين ، وذكر السِّتَّة في الأبيات الثلاثة ، وزاد بعضهم علىٰ ما ذكره النّاظم ، وذكر منها ابن عقيل أربعاً وعشرين حالة ، وقال: «**وما لم أذكره منها أسقطته لرجوعه إلىٰ ما ذكرته ، أو لأنه ليس بصحيح**» .

وما ذكره النَّاظم هو ما يلي[3]:

١ ـ أن يتقدَّم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور ، وأشار إلىٰ ذلك بقوله: عند زيد نَمِرَة . ومثال الجار والمجرور: في الدار رجلٌ .

قال الشَّاطبي: «والنمرة: بردة من صوف تلبسها الأعراب ، والنمرة أيضاً مُؤَنَّث

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٨٩ ، ومنهج السَّالك/٤٥ ، وإرشاد السَّالك ١/٢١٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٢١٦ ـ ٢٢٧ ، وشرح ابن الوردي ١/١٧٢ ـ ١٧٣ ، وشرح ابن النَّاظم/٤٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢١٦ ، وشرح المكودي ١/١٨٠ ، وشرح الهواري ١/٢٧٦ ، وتوضيح المقاصد ١/٢٨١ .

(٣) شرح الأشموني ١/١٥٧ ـ ١٥٨ ، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٩ .

النمر وهو سبع...».

٢ ـ وذكر في البيت الثاني ـ تقدُّم استفهام على النكرة، وكان مثاله: هل فتىً فيكم؟

٣ ـ وفيه تقدَّم النفي نحو: ما خِلٌّ لنا.

٤ ـ والرابع أن تُوْصَف النكرة نحو: رجلٌ من الكرامِ عندنا.

ويقال إنه عنى بقوله هذا الإمام النووي ﷺ، وكان ممن أخذ عن ابن مالك، وذكر في البيت الخامس حالتين[1]:

٥ ـ أن تكون النكرة عاملةً فيما بعدها، وقد أشار إلى ذلك بقوله: **ورغبةٌ في الخير خيرٌ**. فهنا نكرة تعلّق بها معمول وهو المجرور، فأفاد الإخبار عنها.

٦ ـ والسَّادسة: أن تكون النكرة مضافة إلى نكرة، وهذا ما أشار إليه بقوله: **عملُ برٍّ يزينُ**.

وقال في البيت الثالث: «وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ» أي: على هذه المُسَوِّغات ما أشبهها في المعنى، فدلَّ هذا على أنه لم يستوفِ هذه المسوِّغاتِ.

ولم يشترط سيبويه[2] بالابتداء بالنكرة إلَّا حصول الفائدة.

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.

ومثله عند أبي عبد الله الفاسي في فيض نشر الانشراح ٤٩١/١ قال: «وقد سمعت من أشيخانا أن النووي هو المراد بقول ابن مالك في الخلاصة: ورجل من الكرام عندنا. لأنه كان ضيفه في تلك الليلة، والله أعلم».

قلت: ما ورد في هذين المرجعين ليس محققاً وإنما ذكر بصيغة التمريض، ولم أجد واحداً من الشراح ذكر هذا.

(٢) انظر الكتاب ١٦٦/١، ومغني اللبيب ٤٣٩/٥ ـ ٤٦٣، وشرح المكودي ١٨١/١.

قال أبو حيان[1]: «وقد ذكرتُ جملةً من هذه المُسَوِّغات في أرجوزتي المسماة بنهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب، ثم ذكرتُ أنَّ جميعها راجع إلىٰ مُسَوِّغَيْن فقلتُ:

وَكُلّ مَا ذَكَرْتُ فِي التقسيم ❁ يَرْجِع للتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ

ولولا الغرضُ في هذا الكتاب الاختصار لأوضحتُ رجوعَ كل واحد من هذه المُسَوِّغات إلىٰ أحد هذين الوصفين اللَّذين هما التخصيص والتعميم».

ما لم تُفِدْ[2]: ما: ظرفية مصدريّة، أي: مدة كونها غير مفيدة، والضمير في «تُفِد» محتمل عند الشَّاطبي وجهين:

ـ أَنْ يعود إلىٰ الابتداء، أي: ما لم يفد الابتداءُ بالنكرة، هذا هو الظّاهر.

ـ والثاني: أن يعود إلىٰ غير مذكور لكنه مفهوم من سياق الكلام، وهو الكلام المبتدأ فيه بالنكرة.

كعند زيدٍ نمرة: الكاف جارة لقول محذوف، وعند: خبر مقدَّم، نمرة: مبتدأ مؤخَّر. والمبتدأ والخبر مقولان لقول محذوف. وذلك كقولك....

ورغبةٌ في الخير خيرٌ: رغبةٌ: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به عمله في المجرور بعده، في الخير: متعلِّق بالمصدر، خير: خبر المبتدأ. عمل برٍّ يزين: عمل: مبتدأ، وجملة يزين: خبر المبتدأ.

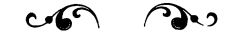

(١) منهج السَّالك/٤٥، وانظر توضيح المقاصد ١/٢٨١.

(٢) شرح المكودي ١/١٨١، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٢، وإعراب الألفيَّة/٣٦.

١٢٨. وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ❁ وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

ـ الأصلُ في الخبر[١] أن يتأخَّر عن المبتدأ؛ لأنه وصفٌ له في المعنىٰ، وحقُّ الوصف أنْ يكون متأخِّراً عن الموصوف.

وذكر الشَّاطبي[٢] أنَّ النَّاظم قَدّم أولاً الأحكام المتعلِّقة بكل واحد من المبتدأ والخبر علىٰ حدته، ثم أخذ في ذكر الأحكام المتعلّقة بكل واحد منهما بالإضافة إلىٰ الآخر، وذلك التقديم والتأخير، فعرّف أولاً بقاعدة أصليّة، وهي أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون مقدماً علىٰ الخبر، والأصل في الخبر التأخير عن المبتدأ.

وقوله[٢]: «**والأصلُ في الأخبار أن تؤخَّرا**» لزم منه أنَّ الأصل في المبتدآت أن تُقَدَّم».

ـ وقوله: جَوَّزوا[٣]: إمّا أن يعود علىٰ العرب، وإمّا علىٰ النحويين، فإن كان يريد به النحويين فالمراد بهم أهل البصرة.

فإن الكوفيين منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه اعتماداً علىٰ أنَّ ذلك يؤدِّي إلىٰ تقديم ضمير الاسم علىٰ ظاهره.

قال ابن عقيل[٤]: «وقد وقع في كلام بعضهم أنَّ مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر؛ فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين،

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٩١، وشرح المكودي ١/١٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٢١٩، وشرح ابن النَّاظم/٤٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٥٤.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/٥٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٢٧ ـ ٢٢٨.

والكوفيين على جواز «في داره زيدٌ» فَنَقْلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث...».

وذكر المرادي[1] أنَّ الكوفيين منعوا تقديم الخبر إلَّا في نحو: في داره زيدُ، وهم محجوجون بالسماع.

ـ وقوله[2]: «**إذ لا ضَرَرا**»، أي: إنْ لم يعرض عارض يمنع من تقديمه، وسيأتي بيانه، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً قولهم: «**تميميٌّ أنا**»، و«**مشنوء من يشنؤك**».

ـ والأصلُ[3]: مبتدأ، في الأخبار: متعلق بـ«الأصل»، أن: حرف مصدري، تؤخّرا: فعل مضارع منصوب، وأن ومنصوبها مصدر مرفوع خبر للمبتدأ. أي: والأصل في الأخبار تأخيرُها.

وجوّزوا: فعل ماض، وفاعله، التقديم: مفعول به، إذ: للتعليل وفيها خلاف: حرف أو ظرف، لا: نافية للجنس، ضررا: اسم لا مبني على الفتح، والخبر محذوف، أي: لا ضررَ فيه.

١٢٩. فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ ❁ عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

ـ يعني أنَّ الخبر يمنع من تقديمه أسباب، وهي[4]:

ـ **أن يستوي الجزآن، يعني المبتدأ والخبر في التعريف** مثل:

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢) شرح المكودي ١/١٨٢، وشرح ابن طولون ١/١٩١، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٢، وشرح الأشموني ١/١٦٢، والمقاصد الشّافية ٢/٥٦.

(٣) إعراب الألفية/٣٦ ـ ٣٧.

(٤) توضيح المقاصد ١/٢٨٢، وشرح ابن طولون ١/١٩٢ ـ ١٩٣، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣، وشرح المكودي ١/١٨٣.

صديقي زيدٌ، العالم زيدٌ.

ـ وفي التنكير مثل: أفضلُ منك أفضلُ مني. ولا قرينة.

فلو عُلِمَ المخبر به منهما بقرينة جاز التقديم، كقولك:

أبو حنيفةَ أبو يوسفَ.

فأبو حنيفة خَبَرٌ مقدَّمٌ؛ لأنَّ المراد تشبيه أبي يوسف به.

قال ابن طولون[1]: «... وذلك بأن يكون هناك قرينة لفظيّة أو معنويّة». وذكر مثالين لذلك، فيجوز التقديم فيهما للخبر:

ـ الأول: رجل صالح حاضر، فالصِّفة قرينة لفظيّة.

ـ الثاني: أبو يوسف أبو حنيفة، والقرينة هنا معنوية، وهي التشبيه الحقيقي.

ومن ذلك قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا ❁ بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

بنونا[2]: خبر مقدَّم. وبنو أبنائنا: مبتدأ مؤخّر لأنَّ المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم.

عُرْفاً ونكراً[2]: تمييزان مُحَوَّلان عن الفاعل، لا منصوبان بإسقاط الخافض خلافاً للمكودي، ولا مصدران في موضع الحال خلافاً للهواري والشَّاطبي.

عادمي بيان: حال من فاعل يستوي.

---

(١) توضيح المقاصد ٢٨٢/١، وشرح ابن طولون ١٩٢/١ ـ ١٩٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/١ ـ ٢٣٣، وشرح المكودي ١٨٣/١.

(٢) إعراب الأزهري ٣٧/١، وشرح المكودي ١٧٨/١، وشرح الهواري ٢٨٠/١، والمقاصد الشَّافية ٥٩/٢.

١٣٠. كَـذَا إِذَا مَـا الْفِعْـلُ كَـانَ الْخَبَـرَا ❁ أَوْ قُصِـدَ اسْـتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـرَا

١٣١. أَوْ كَـانَ مُسْـنَداً لِـذِي لَامِ ابْتِـدَا ❁ أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَـ«مَنْ لِي مُنْجِدَا»

ـ **الثَّاني**[١]: مما يجب فيه تأخير الخبر ويمتنع تقديمه أن يكون الخبر فعلاً مسنداً إلىٰ ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً، وهو ما أشار إليه بقوله:

كَـذَا إِذَا مَـا الفِعْـلُ كَـانَ الخَبَـرَا ❁

يعني: يمتنع تقديم الخبر علىٰ المبتدأ إذا كان فعلاً فأَطْلَق، وهو مقيَّد بما تقدَّم؛ فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو: الزيدان قاما، وزيدٌ قام أبوه وإنما يمتنع تقديمه في نحو: زيد قام، وهند قامت.

قال المرادي[٢]: «... جاز التقديم فتقول: قاما الزيدان، وقام أبوه زيد؛ لأنَّ إسناد الفعل إلىٰ الضمير أو السببي يُعْلَم منه ابتدائيَّة المتأخِّر...».

وقال أبو حيّان[٣]: «أطلقهُ في قوله: «**كان الخبرا**» وينبغي أن يقيد فيقول: كان خبراً رافعاً تحرُّزاً من أن يكون الفعل ناصباً الضمير....».

الثالث[٤]: أن يقصد استعمال المبتدأ منحصراً في الخبر بـ«إِلَّا» نحو: ما زيدٌ إلَّا كاتب، أو بـ«إِنَّمَا» نحو: إنما زيد كاتب.

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٩٣، وشرح المكودي ١/١٨٤، وشرح الهواري ١/٢٨٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٤، ومنهج السَّالك/٤٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٦٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٨٣.

(٣) منهج السَّالك/٤٧، وانظر المقاصد الشَّافية ٢/٦٩.

(٤) توضيح المقاصد ١/٢٨٤، وشرح المكناسي ١/٢٩٧، وشرح ابن طولون ١/١٩٣.

قال المرادي: «وتسامح في جعله الخبر محصوراً، وإنما هو محصور فيه».

وقد نَدَر تقديمُ الخبرِ المقرونِ بـ«إِلَّا» مقدّماً في الضرورة، كقول الشّاعر[١]:

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ❁ عَلَيْهِم، وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

أي: ما النَّصْرُ على الأعداء يرتجى إلَّا بك، ولا المُعَوَّلُ إِلَّا عليك.

كذا عند الهواري وغيره.

٤ ـ **الرابع**[٢]: ما ورد في البيت الثاني، أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء؛ لاستحقاقها الصَّدْر نحو: لَزَيدٌ قائمٌ.

وجاء التقديم شذوذاً في قول الشَّاعر:

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ❁ يَنَالِ العَلَاء وَيُكْرِمِ الأَخْوَالَا

لأنت: مبتدأ مُؤَخَّر، وخالي: خبر مقدَّم.

٥ ـ **الخامس**[٣]: أن يكون بما يلزم الصَّدر كاسم الاستفهام، واسم الشرط والمضاف إلى أحدهما....

مثال الاستفهام: مَن لي منجداً؟: مَن مبتدأ، لي: خبر، منجداً: حال.

ومثال الشرط: من يَقُمْ أَقُمْ معه.

---

(١) شرح الهواري ٢٤٨/١ ـ ٢٨٥، والمقاصد الشَّافية ٧٢/٢، وشرح المكناسي ٢٩٧/١.

(٢) توضيح المقاصد ٢٨٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/١، وشرح الهواري ٢٨٦/١، ومنهج السَّالك/٤٧، وشرح الأشموني ١٦٥/١، والمقاصد الشَّافية ٧٤/٢.

(٣) توضيح المقاصد ٢٨٥/١ ـ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/١، وشرح ابن طولون ١٩٣/١، وشرح المكودي ١٨٥/١، ومنهج السَّالك/٤٧.

كذا[1]: متعلق بـ«امنعه»، إذا: شرط، الفعل: فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير: كان الخبرا: كان واسمها وخبرها. قصد استعماله: فعل: ونائب عن الفاعل، منحصراً: حال. والبيت الثاني واضح إعرابه.

١٣٢. وَنَحْوُ: «عِنْدِي دِرْهَمٌ» وَ«لِي وَطَرْ» ❁ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

١٣٣. كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ❁ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

ـ هذا هو القسم[2] الثالث من أقسام الخبر، وهو ما يجب تقديمه، وقد ذكر ذلك في أربعة مواضع:

١ ـ الأول: أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة، ومَثّل لذلك بمثالين:

ـ **الظرف**: عندي درهمٌ.

ـ **الجارّ**: لي وَطَرٌ.

وأجمع النُّحاة والعَرَبُ على منع تقديم المبتدأ في مثل هذه الحالة، فإذا كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمران نحو: رجل ظريف عندي، وعندي رجُل ظريف.

٢ ـ الثّاني[3]: أَنْ يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: في الدار صاحبُها، فلا يجوز تأخير الخبر لئلا يعود الضمير على متأخِّر لفظاً ورُتْبَةً.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٣٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٩٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٠، وشرح الهواري ١/٢٨٧، وشرح الأشموني ١/١٦٦، وإرشاد السَّالك ١/٢٢٣، وشرح ابن النَّاظم/٤٦.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٤١، وشرح الهواري ١/٢٨٨، وشرح المكود ١/١٨٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٦.

ومثَّلوا لذلك بقولهم: على التمرةِ مِثْلُها زُبْداً.

وقوله: مما به عنه مُبيناً يخبرُ:

قال المرادي[١]: «به: يعني من المبتدأ، **ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضِيْقُ النّظم**».

وعند المكناسي[٢]: «ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق النظم يعني قوله: مما به....

قلتُ: وقد أصلحه بعض أصحابنا فأزال التعقيد، وجمع معنى البيتين في بيت فقال:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَر ❁ مِنْ مُبْتَدَا وَكَانَ مَا يُصَدَّرُ»

وقال المكودي[٣]: «وهذا البيت من الأبيات المعقَّدة من هذا الرجز».

وقال: وما في قوله: مما: واقعة على المبتدأ، وهي موصولة، وصلتها «يخبر»، وبه وعنه: متعلّقان بـ«يخبر»، والضمير العائد على الموصول الضمير في «عنه» والضمير في «به» عائد على الخبر.

ومبيناً: حال من الضمير في «به».

وقال أبو حيّان[٤]: «وعَبَّر هذا النَّاظم بهذه العبارة المثبَّجة الفاسدة، أما تثبيجها فغير خافٍ لكثرة الضمائر التي في: عليه، وفي به، وفي عنه، **وللحشو أيضاً فلا يظهر**

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٨٦.

(٢) شرح المكناسي ١/٣٠٠، ونقل مسألة التعقيد عن المرادي. وتقدَّم نقل نصِّه.

(٣) شرح المكودي ١/١٨٧.

(٤) منهج السَّالك/٤٨. الثَّبَجَ: من معانيه اضطراب الكلام.

معنىً لقوله: مبيناً.

وأما فَسَادها فواضح؛ لأنّ الضمير في قوله «عليه» إما أن يكون عائداً علىٰ المبتدأ... وإما أن يكون عائداً علىٰ الخبر...».

وإعراب البيتين ظاهر[1]. ومبيناً: حال من الهاء في «به».

١٣٤. كَـذَا إِذَا يَسْـتَوْجِبُ التَّصْـدِيرَا ❁ كَـ«أَيْنَ مَـنْ عَلِمْتَـهُ نَصِـيرَا»

١٣٥. وَخَبَـرَ الْمَحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا ❁ كَـ«مَا لَنَـا إِلَّا اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا»

٣ ـ الثالث[2]: مما يجب فيه تقدُّم الخبر، أن يكون من ذوات الصَّدْر، ومثَّل لذلك بقوله: «**أين من علمته نصيرا**».

أين: ظرف مكان، خبر مقدَّم: من علمته، مبتدأ مؤخَّر، وصلة، ومثله: كيف زيد؟

ومثل ذلك المضاف إلىٰ اسم الاستفهام نحو: غلام أيّ رجل غلامك؟ وصبيحة أيّ يوم سفرُك؟

٤ ـ الرابع[3]: أن يكون المبتدأ محصوراً بإلَّا نحو: **ما لنا إلَّا اتِّباعُ أحمدَ**، فالخبر وهو «لنا» واجب التقديم، لأنَّ المبتدأ «اتِّباع» محصور به، ومثاله محصوراً

---

(١) وانظر إعراب الألفيَّة/٣٧ ـ ٣٨.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٩٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٣، وشرح المكودي ١/١٨٦، وشرح الهواري ١/٢٨٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٦، وشرح الهواري ١/٢٨٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٨٨ ـ ٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٤٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٨٧، وشرح ابن طولون ١/٩٥، وشرح الهواري ١/٢٩٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٤٣، وشرح المكودي ١/١٨٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٨٩.

بـ«إنما»: إنما في الدار زيدٌ.

خبرَ[١]: مفعول به مقدَّم بـ«قدِّم»، أبداً: حال. كذا عند الهواري، وظرف عند المكودي والأزهري.

١٣٦. وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ❁ تَقُولُ: «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»

١٣٧. وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَنِفْ» ❁ فَـ«زَيْدٌ» اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

قال أبو حيان[٢]: «ذكر أنه إذا كان ثَمَّ ما يدلُّ على المحذوف من المبتدأ والخبر جاز ذلك، ومثَّل بالمثالين في هذا البيت، وفي البيت الذي بعده، ثم تعرَّض إلى الأماكن التي يجب فيها حذف الخبر، **ولم يتعرَّض إلى الأماكن التي يجب فيها حذف المبتدأ...**».

ومثاله في **البيت الأول**: زيدٌ، بعد السُّؤال: من عندكما؟

❁ **وفي البيت الثاني**: دَنِف، بعد السّؤال كيف زيد؟ وكأنه قال: زيد دنف، أي: مريض.

وتعقَّبه أبو حيان[٣] بأنه جرت عادة النحويين في مثل هذا ألَّا يقدِّروا المحذوف اسماً ظاهراً، وإنما يقدرونه مضمراً، أي: هو دنِف؛ لأنّ «زيد» تقدَّم ذكره، فتقديره بالمظهر يشعر بالمغايرة، وتقديره بالمضمر يعيِّن أنه الأول، فلذلك قدَّره النُّحاة

---

(١) شرح الهواري ١/٢٩٠، وشرح المكودي ١/١٨٧، وإعراب الألفيَّة/٣٨.

(٢) منهج السَّالك/٤٩، وشرح المكودي ١/١٨٨، وشرح ابن طولون ١/١٩٥، وشرح الهواري ١/٢٩٠ ـ ٢٩١، والمقاصد الشَّافية ٢/٩١.

(٣) منهج السَّالك/٤٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٧، وشرح الأشموني ١/١٦٨، «والتقدير هو دنف، وإنْ شئت صَرَّحت به»، وإرشاد السَّالك ١/٢٢٥ ـ ٢٢٦، وشرح ابن النَّاظم/٤٧.

بالمضمر لا بالمظهر، ووجدت عند المرادي مثل هذا التعقيب الذي ذكره أبو حيان.

وقد يُحْذَفُ جوازاً المبتدأُ والخبرُ إذا عُلِمَا، ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾، أي: فعدَّتُهنّ ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبله عليه[2].

وقال الهواري الأندلسي[3]: «وقد يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ أو الخبر، كقوله تعالىٰ[4]: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾.

وهذا الذي تقدَّم كلّه حذْفٌ علىٰ جهة الجواز.

والتقدير عند ابن هشام في الآية: **شأني صبر جميل**، علىٰ تقدير حذف المبتدأ، **أو صبر جميل أمثل من غيره**، علىٰ تقدير حذف الخبر.

كما[5]: الكاف: حرف تشبيه. ما: مصدرية، جملة تقول: صلتها، ولا عائد عليها لكونها موصولاً حرفياً.

والكاف ومجرورها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك...

زيد: مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، أي: زيد عندنا، وهو والخبر مقول للقول.

كيفَ زيدٌ: خبر مقدَّم، ومبتدأ مؤخّر.

---

(١) سورة الطلاق ٦٥/٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/١٩٥ ـ ١٩٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٢٩٢، وشرح المكودي ١/١٨٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٩٩.

(٣) شرح الهواري الأندلسي ١/٢٩٢، وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٤٦.

(٤) سورة يوسف ١٢/١٨، وانظر مغني اللبيب ٥/١٢٤، ٤٥٢.

(٥) إعراب الألفيَّة/٣٩، وشرح المكودي ١/١٨٨.

دَنِف: خبر لمبتدأ محذوف، وهو وخبره مقولان لـ«قُلْ».

فزيدٌ استغني عنه إذ عُرف[1]: هذا عند المكودي تتميم، ولو استُغْنِي عنه لَصَحَّ المعنىٰ.

ومثل هذا عند ابن طولون.

١٣٨. وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ ❁ حَتْمٌ، وَفِي نَـصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَـرّْ

ذكر في الأبيات الآتية مع هذا البيت وجوب حذف الخبر في أربعة مواضع، وبدأ بالحَذْف بعد:

لولا[2]: وأشار بقوله: «غالباً» إلىٰ أنه رُبَّما أُثبِتَ خبر المبتدأ، **وذكروا أنَّ الخبر بعد «لولا»:**

١ ـ قد يكون كوناً مطلقاً، وفي هذه الحالة يجب حَذْفه، نحو: لولا زيد لأكرمتُك. أي: لولا زيد موجودٌ أو كائن.

٢ ـ وقد يكون كوناً مُقَيَّداً، فقد يكون علىٰ حذفه دليل، أو لا يكون، فإن لم يكن فلا يجوز حَذْفه نحو: لولا زيدٌ في الدار لكان كذا، فلو حذفت هذا الخبر لم يكن بعد الحذف ما يدلّ عليه.

وإنْ كان علىٰ حذفه دليل فيجوز الحذف.

ومما ذكروه علىٰ عدم الدليل وجوب الإثبات قوله ﷺ: «**لَوْلَا قَومك حديثو**

---

(١) شرح ابن طولون ١/١٩٦، وشرح المكودي ١/١٨٨.

(٢) منهج السَّالك/٥٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٨، وشرح ابن النَّاظم/٤٨، وشرح الهواري ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣، والمقاصد الشَّافية ٢/١٠٤، وشرح السُّيوطي/١٣٣، وشرح ابن الوردي ١/١٧٩ ـ ١٨٠.

عَهْد بجاهلية لَأَقمت البيت».

قال المرادي[1]: «وإلىٰ هذا التفصيل أشار بقوله: غالباً، وهو مذهب الرّمّاني وابن الشجري والشّلوبين.

ـ ومذهب الجمهور أن الخبر بعد «لولا» **واجب الحذف مطلقاً بناء علىٰ أنه لا يكون إلَّا كوناً مُطْلقاً.**

ـ وإذا أُريد الكون الخاص جُعِل مبتدأ، قيل: لولا قيام زيد لأَتَيْتَك،... وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد «لولا»».

ـ **وقال المكودي**[2]: وفُهِم من قوله «غالباً» أنَّ لـ«لولا» استعمالين:

ـ غالباً، وغير غالب، وأنه لا يجب الحَذْف إلَّا بعد الاستعمال الغالب،... نحو: لولا زيد لأكرمتك. ففي مثل هذا يجب حَذْف الخبر لسد الجواب مسدَّه.

ـ وغير الغالب أن يعلّق الامتناع علىٰ صفة في المبتدأ نحو: «لولا زيد باكٍ لضحكت»، فالامتناع في هذه الصُّورة مُعَلَّقٌ علىٰ بكاء زيد، لا علىٰ زيد، ففي مثل هذا لا يجب حَذْف الخبر، بل يجوز إن دلَّ عليه دليل».

وقوله: وفي نَصِّ يمينٍ ذا استقرْ:

نحو[3]: **لَعَمْرُك لأفعلنَّ، فالخبر واجب الحذف، تقديره: قَسَمي، وَوَجَبَ**

---

(١) توضيح المقاصد ٢٨٩/١، وشرح ابن طولون ١٩٦/١، وشرح الأشموني ١٦٩/١.

(٢) شرح المكودي ١٨٨/١ ـ ١٨٩، وانظر شرح ابن عقيل ٢٤٨/١ ـ ٢٥٠، والمقاصد الشَّافية ١٠٣/٢ ـ ١٠٤.

(٣) شرح الهواري ٢٩٥/١، ومنهج السَّالك/٥٠، وشرح ابن طولون ١٩٦/١، وشرح المكودي ١٨٩/١، وتوضيح المقاصد ٢٩٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٢/١، والمقاصد الشَّافية ١٠٩/٢.

حذفه لسدِّ الجواب مَسَدَّه.

وذكر «نصّ يمين»[١] ليتحرر مما ليس بيمين بالنَّص كقولهم: **عهد الله لأُكرمنَّك**، والتقدير: عليَّ عهدُ الله، وحذف الخبر هنا جائز لا واجب.

غالباً[٢]: ظاهره عند المكودي والشَّاطبي أنه منصوب بنزع الخافض، وذكر المكودي أنه حال من «لولا»، وفي نصّ: متعلق باستقرَّ، وفي: بمعنىٰ «مع»، ذا: مبتدأ، استقرَّ خبر المبتدأ.

١٣٩. وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) ❖ كَمِثْلِ: «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»

ـ **هذا هو الموضع الثالث**[٣] مما يجب فيه حَذْف الخبر، وهو أن يقع بعد واو المعيَّة، فذكر هذا في صدر البيت، ثم مثّله بقوله: **كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ**.

كلُّ: مبتدأ. وما: معطوف عليه، **والخبر مَحْذُوف تقديره مقترنان، وعُرِف هذا المذهب للبصريين.**

وعند الكوفيين والأخفش أنَّ هذا التركيب مُسْتَغْنٍ عن تقدير الخبر؛ لأن معناه مع ضيعته.

قال أبو حيان[٤]: «هذا فيه قولان ذكرهما الأخفش في الأوسط:

---

(١) المرجع السابق.

(٢) إعراب الألفيّة/٣٩، والمقاصد الشَّافية ٢/١٠٤، وشرح المكودي ١/١٨٩.

(٣) منهج السَّالك/٥٠، وأوضح المسالك ١/١٥٩ ـ ١٦٠، وشرح المكودي ١/١٩٠، وشرح الهواري ١/٢٩٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٠، والمقاصد الشَّافية ٢/١١٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٣، وشرح ابن طولون ١/١٩٧.

(٤) منهج السَّالك/٥٠.

أحدهما: أن الخبر محذوف تقديره: مقرونان، أو ما في معناه.

والقول الآخر: أنَّه لا يحتاج إلىٰ تقدير حذف خبر، بل هذا كلام تامّ لا يحتاج إلىٰ زيادة؛ لأنه في معنىٰ: **كلّ رجلٍ مع صنعته...**».

واختار[1] المذهب الثاني ابن عصفور في شرح الإيضاح.

وقال ابن عقيل[1]: «فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً، نحو: «زيد وعمرو قائمَان».

١٤٠. وَقَبْـلَ حَـالٍ لَا يَكُـونُ خَبَـرَا ❁ عَـنِ الَّـذِي خَبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا

١٤١. كَـ«ضَرْبِيَ الْعَبْـدَ مُسِـيئاً» وَ«أَتَـمْ ❁ تَبْيِينِـيَ الْحَـقَّ مَنُوطـاً بِـالْحِكَمْ»

ـ **هذا هو الموضع الرابع**[2] من مواضع حذف الخبر، وهو أَنْ يقع المبتدأ مصدراً وبعده حال سدّت مَسَدّ الخبر، وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً فيحذف الخبر وجوباً لسَدِّ الحال مسدَّه، ومثّل لذلك بمثالين:

١ ـ ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً:

ضربي: مبتدأ، العبدَ: معمول للمصدر، مُسيئاً: حال سدّت مَسَدّ الخبر. والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، و«كان» تامّة، وهو تقدير البصريين. وإن كان ماضياً قدّر بـ«إذا».

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٥٣، والمقاصد الشَّافية ٢/١١٠.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، وشرح ابن طولون ١/١٩٧ ـ ١٩٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٩١، وشرح المكودي ١/١٩٠ ـ ١٩١، وأوضح المسالك ١/١٦٠، وشرح الهواري ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧، ومنهج السَّالك/٥٠.

٢ ـ والثاني: أَتَمُّ / تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ:

وأتمُّ: مبتدأ، تَبْيِينِيَ: مضاف إليه، الْحَقَّ: معمول له، منوطاً: حال سَدَّت مَسَدَّ الخبر، على تقدير: أتم تبييني الحق إذا كان منوطاً بالحكم.

قال المرادي[١]: «فإن قلت: فهلا كانت «كان» ناقصة، والمنصوب خبر لأن حذف الناقصة أكثر؟ قلتُ: منع من ذلك أمران: التزام تنكيره، ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه...».

وتعقَّب أبو حيان الناظم فقال[٢]: «... **فآل المعنى إلى أن الخبر لا يحذف إلَّا عند مبتدأ محذوف الخبر، وهذا في غاية الفساد، وهو شيء دقيق لا يدرك بأول نظر...**».

قيل[٣]: متعلق بمحذوف تقديره: ويُحْذَفُ الخبر. وعند الأزهري متعلِّق باستقرّ.

لا يكون خبراً: جملة في موضع الصِّفة لـ«حال».

عن الذي: متعلِّق بـ«خبرا»، والذي: نعت لمحذوف، تقديره: عن المبتدأ الذي.

وأتمّ: أفعل تفضيل، وهو مضاف إلى «تَبْيِينِي».

(١) توضيح المقاصد ١/٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٢) منهج السَّالك/٥٠.

(٣) شرح المكودي ١/١٩٠ ـ ١٩١، وإعراب الألفيَّة/٤٠، والمقاصد الشَّافية ٢/١١٣.

١٤٢. وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ❁ عَنْ وَاحِدٍ كَـ«هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا»

أي: أخبروا عن المبتدأ الواحد بخبرين أو أكثر، وذلك على وجهين[1]:

١ ـ **أحدهما**: أن يتعدّد لفظاً لا معنىً نحو: الرُّمَّان حُلْوٌ حامِضٌ.

فإن معنىً الخبرين راجع إلىٰ شيء واحد؛ إذ معناهما: مُزٌّ.

فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين علىٰ الآخر؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، خلافاً للفارسي في أحد قوليه.

٢ ـ **والثَّاني**: أن يتعدَّد الخبر لفظاً ومعنىً نحو: زيد كاتب شاعر، فهذا يجوز فيه أن يُعْطَفَ الثاني علىٰ الأول، وألَّا يعطف، وعلىٰ هذا مثاله: هم سَرَاة شُعَرَا.

ومن هذا قوله:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي ❁ مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقوله:

يَنَامُ بِإِحْدَىٰ مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي ❁ بِأُخْرَىٰ الأَعَادِي فَهو يَقْظَانُ نَائِمُ

فهذا يجوز فيه العطف وتركه. ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾.

---

(١) شرح المكودي ١/١٩١ ـ ١٩، وشرح ابن طولون ١/١٩٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٤، وشرح الأشموني ١/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٧، والمقاصد الشَّافية ٢/١٢٧ «وهذا أعسر يَسَر بمعنىٰ أضبط، وهو العامل بكلتا يديه». وأوضح المسالك ١/١٦٢، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٠ ـ ٢٣١، وشرح السُّيوطي ١/١٣٥.

(٢) سورة البروج ٨٥/١٤ ـ ١٦.

قال ابن عقيل[١]: «وزعم بعضهم أنه لا يتعدَّد الخبر إلَّا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلاً مفردَيْن نحو: زيد قائم ضاحك، أو جملتين: نحو: زيد قام ضحك.

فأمّا إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة فلا يجوز ذلك، فلا تقول: زيد قائم ضحك.

هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيراً.

وفيه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ جوزوا كون تَسْعَىٰ خبراً ثانياً، ولا يتيقن ذلك لجواز كونه حالاً».

وإعراب البيت ظاهر[٣].

❁ ❁ ❁

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٦٠.

(٢) سورة طه ٢٠/٢٠.

في كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ثلاثة أوجه:

١ ـ في محل رفع خبر ثان عند من يجيز تعدّد الأخبار.

٢ ـ في محل رفع صفة لـ«حَيَّة».

٣ ـ في محل نصب حال. جوزه العكبري، وتعقَّبه الهمذاني.

انظر ١٦/٢٣٦.

(٣) وانظر إعراب الألفية/٤٠.

٩ ـ كان وأخواتها

١٤٣. تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَرْ
تَنْصِبُهُ كَـ«كَانَ سَيِّداً عُمَرْ»

١٤٤. كَـ(كَانَ): (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَىٰ) (أَصْبَحَا)
(أَمْسَىٰ) وَ(صَارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرِحَا)

ـ لما فَرَغَ من الحديث عن المبتدأ والخبر شرع في بيان نواسخ الابتداء[1]، وسُمِّيت نواسخ لأن الابتداء رَفَع بها المبتدأ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها، وبدأ الحديث عن «كان» وأخواتها، فرفعت المبتدأ **وصار اسماً لها حقيقة، وهو فاعل لها مجازاً.**

وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً **علىٰ أنه خبرها حقيقة، ومفعولها مجازاً، وهذا مذهب البصريين.**

وذهب الكوفيون إلىٰ أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، فهو مرفوع بما كان قبل دخولها.

ومثَّل لذلك بقوله: «**كان سَيِّداً عُمَر**» وفُهِمَ من تمثيله جواز تقديم خبرها علىٰ

(١) شرح ابن طولون ١/١٩٩ ـ ٢٠٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٢ ـ ٢٦٣، والمقاصد الشّافية ٢/١٣٦، وأوضح المسالك ١/١٦٣، وشرح الأشموني ١/١٧٩، وشرح المكودي ١/١٩٣، وشرح ابن النّاظم/٥٠.

اسمها، وسيأتي النص على ذلك، وقدَّم وأخّر لضرورة الوزن، والأصل الفعل، ثم الاسم، ثم الخبر.

ـ وبدأ في البيت الثاني بذكر الأفعال التي تعمل بلا شرط، وهي ثمانية[١]:

كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.

ويعني في البيت أنَّ «ظل» وما بعدها مثل «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر، ومن ذلك[٢]: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

وقوله[٣]: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾.

وقوله[٤]: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾.

ومعناها[٥]: **كان** : في أصل الوضع وجد أو حَدَث.

ظل : اتِّصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً.

بات : اتِّصافه به ليلاً.

أضحى: اتِّصاف به ضُحىً.

أمسى : اتِّصافه به في المساء.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٩٥، وشرح المكودي ١/١٩٤، والمقاصد الشَّافية ٢/١٤١، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٤.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٥٤.

(٣) سورة النحل ١٦/٥٨

(٤) سورة آل عمران ٣/١٠٣.

(٥) شرح الأشموني ١/١٧٩، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٨، ومنهج السّالك/٥٧.

صار : معناه التحوّل من صفة إلىٰ أخرىٰ.

ليس : معناها النفي للحال، وتصلح لكل زمانٍ بحسبِ القرينة، وسائرها بالعطف بالواو، ولكنه حذف العاطف.

قال أبو حيان: «وقد أهمل النَّاظم الكلام في معاني هذه الأفعال، وكأنه رأىٰ أنَّ ذلك من علم اللغة، وإن كان كثير من النحويين تعرّضوا لذكر ذلك».

ـ كان[1]: فاعل «ترفعُ»، المبتدأ: مفعول به، اسماً: حال من المفعول، وذهب بعضهم إلىٰ أنه تمييز، ووجدت هذا عند الهواري الأندلسي.

ـ الخبرَ: مفعول لفعل محذوف يفسره «تنصبه»، وبالرفع: مبتدأ. وعلىٰ الإعراب بالنصب الجملة تفسيرية، وبالرفع: خبر المبتدأ.

ـ ككان: علىٰ تقدير: كقولك كان...

ـ ككان: خبر مقدَّم، ظلّ: مبتدأ مؤَخَّر، وما بعده معطوفات.

١٤٤. .... ❁ .... زَالَ بَرِحَا

١٤٥. (فَتِئَ) وَ(انْفَكَّ) وَهَذِي الْأَرْبَعَهْ ❁ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

وهذا هو القسم الثاني، وهو[2]:

ما زال، ما انفك، ما فتئ، ما برح.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٤٠، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٠١.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٠١، والمقاصد الشَّافية ٢/١٤٢، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٦، وشرح ابن النَّاظم/٥١.

ويُشْتَرَطُ لعمله أن يكون مسبوقاً بنفي، أو شبهه، والمراد به النهي أو الدعاء، وشاهد ذلك[١]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾.

وهذا النفي[٢] قد يكون ظاهراً كما تقدَّم، وقد يكون مقدَّراً ومثاله قوله تعالى[٣]: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾، أي: لا تفتأ.

ومنه في الشعر:

فَقُلْتُ: يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ❊ وَلَو قَطَّعوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

ومثال شبْه النفي، وهو النهي: لا تَزَلْ قائماً.

والبيت:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ❊ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

ومثال الدُّعاء:

أَلَا يَا اسْلمي يَا دَارِميَّ عَلَى البَلَى ❊ وَلَا زَالَ مُنْهَلّاً بِجرعائِكِ القَطْرُ

وقولهم: لا يزالُ الله مُحْسِناً إليك.

١٤٦. وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقاً بِـ(مَا) ❊ كَـ«أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا»

ـ وهذا الفعل «دام» هو النوع الثاني مما يعمل بشرط، وهو أن يتقدَّم عليه «ما» المصدريَّة الظرفيَّة[٤].

---

(١) سورة هود ١١/١١٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/١٤٣، وشرح الأشموني ١/١٧٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٣، وشرح المكودي ١/١٩٥.

(٣) سورة يوسف ١٢/٨٥.

(٤) شرح ابن طولون ١/٢٠٢، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٠٦، وشرح المكودي ١/١٩٥،=

ومثاله: **أعط ما دمتَ مصيباً درهماً.**

ما: فيه مصدريَّة ظرفيَّة، أي: أَعْطِ درهماً مُدَّة دوامك مُصيباً، فلو كانت «ما» مصدريَّة غير ظرفيَّة لم تعمل «دام» بعدها العمل المذكور، **فإذا جاء بعدها وبعد مرفوعها منصوب فهو حال نحو: يعجبني ما دمتَ صحيحاً.**

قال المرادي[1]: «وينبغي أن يقيِّد فيقول بـ: المصدريَّة الظرفيَّة»، ثم قال: «قلتُ أحال على المثال فإنه إنما مثَّل للتقييد».

وقال الشَّاطبي[1]: «وأن تكون المصدريَّة ظرفيَّة، فلو كانت غير ظرفية لم تعمل «دام» معها، نحو: يعجبني ما دمت فاضلاً، أي: دوامك، فلا يكون فاضلاً هذا خبراً، ... فإذا اجتمع الشرطان صَحَّ دخولها هنا...».

ـ مِثْلُ[2]: خبر مقدَّم، دام: مبتدأ مؤخَّر، «وهذا أَوْلَى من العكس».

ـ مسبوقاً: حال من «دام»، كأعطِ: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير القول.

١٤٧. وَغَيْـرُ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلَا ❁ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

ـ الأفعال المتقدِّمة ثلاثة عشر فعلاً، وهي من حيث التصرُّف وعدمه على ثلاثة أنواع[3]:

١ ـ تام التصرّف: كان، أمسى، أصبح، ظل، بات، صار، أضحى.

= وشرح الأشموني ١/١٨١، والمقاصد الشّافية ٢/١٤٣.

(١) توضيح المقاصد ١/٢٩٧، والمقاصد الشَّافية ٢/١٤٤، ومنهج السَّالك/٥٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/٤١.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢٠٣، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح الأشموني ١/١٨٣، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٧، ومنهج السَّالك/٥٤، والمقاصد الشَّافية ٣/١٥١، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٨.

٢ ـ **ناقص التصرّف**: زال، برح، فتئ، انفكّ.

ويأتي منها الماضي والمضارع، ولا يستعمل منها أمر.

٣ ـ **الجامد**: ليس، باتّفاق، ودام: عند الفراء، وكثير من المتأخرين.

*** وأمثلة المتصرِّف:**

ـ [١] ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾.

ـ [٢] ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾.

ـ زيد كائن أخاك: اسم الفاعل.

وقول الشاعر:

وَمَا كُلّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً ❊ أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

قال الشَّاطبي[٣]: «وشرط في عمل غير الماضي أن يكون قد استعملته العرب تحرزاً مما لم يُسْتعمل، فإنَّه لا يصحُّ إعماله».

ـ مثلَه[٤]: حال من فاعل «عَمِلا» مقدَّم على عامله، وعند المكودي: نعت لمصدر محذوف، الماضِ: حذفت الياء واكتفي بالكسرة.

قال الشَّاطبي: «وحذفت الياء من «الماضِ» ضرورةً، وقد قُرئ بمثله في غير الفواصل».

---

(١) سورة البقرة ٢/١٤٣.

(٢) سورة النساء ٤/١٣٥.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/١٥٢.

(٤) إعراب الألفية/٤١، وشرح المكودي ١/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ٢/١٥٢ ـ ١٥٣.

١٤٨. وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ ❁ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ

ـ الأصل في خبر هذه الأفعال التأخير عن الاسم، ويجوز تقديمه، **فأما تقديمه**[١] **على اسمها فجائز في جميعها**، وأشار إلى هذا بقوله: **وفي جميعها توسُّط الخبر أَجِزْ....**

ـ ومن هذا قوله تعالى[٢]: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

ـ ومنه قول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ❁ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

ـ وحكى المصنِّف الإجماع على جواز توسّط[٣] خبر «ليس» تبعاً للفارسي، وفيه خلاف ضعيف، والقاطع بالجواز قوله تعالى[٤]: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ...﴾ بنصب «البر» في القراءة.

وقوله: **وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ**:

يعني أنَّ النحويين كلّهم منعوا أَنْ يسبق الخبر «دام»، وله صورتان[٥]:

الأولى ـ أن يسبق «ما» المقترنة بـ«دام» نحو: «قائماً ما دام زيد».

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٠٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٢، وشرح الأشموني ١/١٨٤، وتوضيح المقاصد ١/٢٩٨، ومنهج السَّالك/٥٥، والمقاصد الشَّافية ٢/١٥٥، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٢) سورة الروم ٣٠/٤٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٩٩.

(٤) سورة البقرة ٢/١٧٧. وانظر كتابي معجم القراءات ١/٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٥) شرح المكودي ١/١٩٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٠، وشرح ابن طولون ١/٢٠٥ ـ ٢٠٦.

فهذا ممتنع اتفاقاً، لأنَّ «ما» المصدريّة، وما بعدها صلة لها، والصِّلة لا تتقدَّم على الموصول.

الثانية ـ أن يسبق الخبر «دام»، ويتأخّر عن «ما» نحو: **ما قائماً دام زيد**»، وفي هذا خلاف، وظاهر كلامه أنَّ مَنْعَ هذا مجمع عليه.

قال المرادي[١]: «... وقد أجاز كثير من النحويين الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كـ«ما» المصدرية».

وقال ابن طولون[٢]: «... الثانية أن يسبق «دام»، أو يتأخر عن «ما» نحو: ما قائماً دام زيد. وفي هذا خلاف، والصَّواب المنع، وظاهر كلام النّاظم أنَّ مَنْع هذا مُجمعٌ عليه، فإنَّه أتى بـ«دام» مجرَّدة من «ما» فشمل الصورتين».

كلّ[٣]: مبتدأ، حظر: خبر، سَبْقَه: مفعول بـ«حظر»، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل. دام: مفعول بالمصدر.

١٤٩. كَـذَاكَ سَـبْقُ خَبَـرٍ (مَـا) النَّافِيَـهْ ❁ فَجِـئْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لَا تَالِيَـهْ

ـ ومما لا يتقدَّم عليه الخبر في هذا الباب[٤] «ما» النافية الداخلة على الأفعال الأربعة: **ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك**، فلا يجوز أن تقول: قائماً ما زال زيد، ولا: ضاحكاً ما فتئ عمرو. وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس.

(١) توضيح المقاصد ١/٢٠٠، وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٧٥، وشرح الأشموني ١/١٨٦.
(٢) شرح ابن طولون ١/٢٠٥.
(٣) شرح المكودي ١/١٩٧، وإعراب الألفيَّة/٤١.
(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٧٦، وشرح الهواري ١/٣١٠، وتوضيح المقاصد ١/٢٠١.

ـ ومفهومه أنَّ النفي إذا كان بغير «ما» يجوز التقديم، فتقول: قائماً لم يزل زيد، ومنطلقاً لم يكن عمرو، ومنعه بعضهم.

ـ ونَبَّه بقوله: كذاك[1]، إشارة إلىٰ «ما» في البيت المتقدِّم من أنَّ النحويين حظروا مَنْع سبق خبرِ «ما دام»، فذكر هنا أنَّ الحكم كذلك في سبق خبر «ما» النافية.

ولا فرق بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدّم النفي كـ«زال» أو ككان، فلا تقول: قائماً ما كان زيد، ولا قاعداً ما زال عمرو.

وذكر ابن طولون هذا عند البصريين والفرّاء، وأجازه بقية الكوفيين بناء علىٰ أنّ «ما» لا تستحق التصدير.

وقال الهواري[2]: «**وعجز هذا البيت معلوم من صدره، فلم تكن إليه حاجة**». ومثل هذا عند المكودي.

ما[3]: مفعول بـ«سبق»؛ لأنه مصدر، خبر: مضاف إليه، وهو فاعل أضيف إليه المصدر، سبق: مبتدأ، وخبره: كذاك، مَتْلُوَّة: حال.

١٥٠. وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِيْ/ ..... ❁

ـ هذا[4] يعني أنَّ المختار هو مَنْع تقديم خبر «ليس» عليها وفاقاً للكوفيين

---

(١) شرح الهواري ١/٣١١، وشرح المكودي ١/١٩٨، وشرح الأشموني ١/١٨٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠١، وشرح ابن طولون ١/٢٠٦، ومنهج السَّالك/٥٥.

(٢) شرح الهواري ١/٣١١، وشرح المكودي ١/١٩٧، وإعراب الألفيَّة/٤١، وشرح ابن طولون ١/٢٠٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) توضيح المقاصد ١/٣٠١ ـ ٣٠٢، وشرح الأشموني ١/١٨٧، والمقاصد الشَّافية ٢/١٦٠، وشرح ابن طولون ١/٢٠٨، وشرح المكودي ١/١٩٨ ـ ١٩٩، وشرح ابن الوردي ١/١٨٧.

والمبرّد وابن السَّرَّاج والسِّيرافي والزّجّاج والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين، لضعفها بعدم التصرُّف، وشبهها بـ«ما» النافية.

ـ **وذكر ابن طولون** المنع عند جمهور البصريين والنَّاظم.

وحجة من أجاز السبق قوله تعالىٰ[١]: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ لما عُلِم من أنّ تقديم المعمول يُؤْذِنْ بجواز تقديم العامل.

قال ابن عقيل[٢]: «واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدُّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّم معمول خبرها عليها...».

وذكر المكودي[٣] أنَّ القسم الثّالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف، وهو ما بقي منها، وفهم هذا من سكوته عنه، فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه، وما في تقديمه خلاف، عُلِم أنَّ ما بقي يجوز تقديمه.

ـ مَنْعُ[٤]: مبتدأ، سبق: مضاف إليه، خبر: مجرور بإضافة «سبق» إليه من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، ليس: مفعول بـ«سبْق»، اصطفي: الجملة خبر المبتدأ.

وذكر الشَّاطبي أنَّ الظاهر أنَّ فاعل اصطفىٰ هو النّاظم، وقد أشار إلىٰ ذلك في التسهيل.

---

(١) سورة هود ٨/١١.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٧٨/١، ومنهج السَّالك/٥٦.

(٣) شرح المكودي ١٩٩/١، ومثل هذا النص عند ابن طولون ٢٠٨/١.

(٤) إعراب الألفيَّة/٤١، والمقاصد الشَّافية ١٧١/٢.

١٥٠ ..... ❁ /وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي .....

١٥١ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي ❁ (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِماً قُفِيْ

ـ معناه أنَّ هذه الأفعال على نوعين[١]:

١ ـ **أحدهما** ما يكون تامّاً وناقصاً.

٢ ـ **والثاني** ما لا يكون إلَّا ناقصاً.

ـ **والتَّام**: هو ما يكتفي بمرفوعه.

ـ **والنّاقص** ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وما ذكره من معنى التمام مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أنّ معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان.

وعلى قول الأكثرين سُمِّي ناقصاً لأنه سُلِب الدلالة على الحدث، وتجرَّد للدلالة على الزمان.

وشاهد التمام في «كان» قوله تعالى[٢]: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾. أي: وجد، أو حصل، أو حضر،

وأمسى[٣]: بمعنى دخل في المساء، وأصبح: دخل في الصباح.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٩ ـ ٢١٠، وأوضح المسالك ١/١٧٨، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٩، وشرح المكودي ١/١٩٩ ـ ٢٠٠، وشرح الهواري ١/٣١٣، والمقاصد الشَّافية ٢/١٧٩، ١٨٧، وشرح المكناسي ١/٣١٧، ومنهج السَّالك/٥٦.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٨٠.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢١٠ ـ ٢١١، وشرح الأشموني ١/١٨٨.

قال تعالىٰ[١]: ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

وجميع الأفعال المتقدِّمة استُعمِلَت ناقصة وتامّة إلَّا ثلاثة أفعال لزمت النقص، وهي[٢]: **فتئ، ليس، زال.**

وذهب أبو حيان إلىٰ أنّ «فتئ» تكون تامَّة بمعنىٰ «سكن».

وذهب أبو علي إلىٰ أنَّ «زال» تكون تامّة نحو: **ما زال زيد عن مكانه.**

وذهب الكوفيون إلىٰ أن «ليس» تكون عاطفة، لا اسم لها ولا خبر، نحو: **قام القوم ليس زيدٌ**، وهذا غير جائز عند البصريين.

ـ ذو تمامٍ[٣]: خبرٌ مقدَّم، ما: موصولة مبتدأ، برفع: متعلّق بـ«يكتفي».

ـ ما: موصولة أيضاً، وهي مبتدأ، ناقص: خبر، النَّقص: مبتدأ، خبره: قُفِي، دائماً: حال من الضمير المستتر في «قفي»، في فتئ: متعلِّق بـ«قفي» أو بالنقص.

١٥٢. وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ ❁ إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَىٰ أَوْ حَرْفَ جَرّْ

ـ المراد بالعامل هنا «كان» وأخواتها، يعني أنَّ معمول الخبر لا يلي «كان وأخواتها»، فلا تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلاً.

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز ذلك، كقولك[٤]:

---

(١) سورة الروم ١٧/٣٠.

(٢) شرح ابن طولون ٢١١/١ ـ ٢١٢، وتوضيح المقاصد ٣٠٤/١، والمقاصد الشَّافية ١٨٥/٢، ومنهج السَّالك/٥٦.

(٣) شرح المكودي ٢٠٠/١، والمقاصد الشَّافية ١٧٩/٢، وإعراب الألفيَّة/٤١.

(٤) شرح المكودي ٢٠٠/١، وشرح ابن طولون ٢١٣/١، وشرح الأشموني ١٩٠/١، وشرح ابن عقيل

ـ كان عندك زيد مقيماً.

ـ كان في الدار عمرٌو جالساً.

ـ **وهذا مذهب البصريين، فهو تقديم مقيَّد.**

ـ **وذهب الكوفيون** إلىٰ أنه جائز مطلقاً من غير قيد.

ـ وفصَّل ابن السَّرَّاج والفارسي وابن عصفور في هذا، فأجازوه إن تقدَّم الخبر معه نحو: **كان طعامَك آكلاً زيدٌ.** لأنَّ المعمول من كمال الخبر. ومنعوه إن تقدَّم المعمول وحده نحو: **كان طعامَك زيدٌ آكلاً.**

إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي.

وحجة الكوفيين قول الفرزدق:

قنافذُ هَدّاجُون حَوْلَ بُيُوتهم ❁ بِمَا كَانَ إِيّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فأولىٰ «كان» «إيّاهم»، وهو معمول الخبر، وهو متأوّل عند البصريين[1].

١٥٣. وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ ❁ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

ذكرنا في البيت السَّابق عن الكوفيين أنهم يجيزون[2] تقديم معمول الخبر من

١/٢٨٠، ومنهج السَّالك/٥٧ ـ ٥٨، وإرشاد السَّالك ١/٢٣٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٤، وشرح المكناسي ١/٣٢، وشرح ابن النَّاظم/٥٤.

(١) شرح الأشموني ١/١٩٠، وخُرِّج علىٰ زيادة «كان» أو إضمار اسم مراد به الشأن، أو راجع إلىٰ «ما»، وعليهن: فعطيّة: مبتدأ. وقيل ضرورة.
وانظر المقاصد الشَّافية ٢/١٩٢، وأوضح المسالك ١/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١٤، وشرح المكودي ١/٢٠١، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٨٨، والمقاصد الشافية ٢/١٩٤، وشرح ابن النَّاظم/٥٤.

غير قيد، وحجتهم بيت الفرزدق:

..... ❁ بِمَـا كَـانَ إِيَّـاهُم عَطِيَّـة عَـوَّدَا

فبين أنّه في هذه الحالة يُؤَوَّل بأن يُنْوَىٰ ضمير في «كان»، وهو ضمير الشَّأن اسم «كان»، والجملة بعدها في موضع الخبر.

ففي كان: ضمير الشّأن، وعطيّة: مبتدأ، وعَوَّد: في موضع الخبر، والجملة في محل نصب خبر «كان»، واقتصر النَّاظم علىٰ هذا، وقد ذكرنا تخريجين آخرين في الحاشية السابقة:

ـ أن تكون «كان» زائدة.

ـ أن يكون التقديم للضرورة.

قال المرادي: بعد شرح البيت: وقد قيل في البيت غير هذا».

مضمرَ[1]: مفعول «انوِ»، اسماً: منصوب علىٰ الحال من ضمير الشَّأن، موهم: فاعل «وقع». ما: مصدرية، أو موصولة، أو موصوفة، وصلتها أو صفتها «استبان»، وأنَّ وما بعدها مصدر فاعل لـ«استبان».

١٥٤. وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ«مَا ❁ -كَـانَ- أَصَـحَّ عِلْمَ مَـنْ تَقَدَّمَـا»

ـ فُهِم من هذا البيت مجموعة من الأمور[2]:

١ ـ قد تُزاد: قلّة الزيادة بالنسبة إلىٰ عدم الزيادة، وهذا مفهوم من «قد».

---

(١) شرح المكودي ١/٢٠١ ـ ٢٠٢، وإعراب الألفيَّة/٤٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح المكودي ١/٢٠٢، وشرح ابن طولون ١/٢١٥، وتوضيح المقاصد ١/٢٠٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣١٦، وشرح ابن عقيل ١/٢٨٨ ـ ٢٩٢، وشرح الأشموني ١/١٩٥، وشرح المكناسي ١/٣٢٣، ومنهج السَّالك/٥٩، وشرح ابن الوردي ١/١٩١.

٢ ـ قوله: «كان» أنها تُزاد بلفظ الماضي.

٣ ـ أنَّه لا يُزاد غيرها من أخواتها، وشذّ زيادة «أصبح وأمسى».

٤ ـ في حَشْوٍ: أي أنها لا تُزاد أولاً ولا آخراً، خلافاً للفراء في زيادتها أولاً. ونقل عنه زيادتها آخراً، كذا عند المكناسي.

وجاءت زيادتها في المضارع على نُدْرَة في ذلك، ومنه قول أم عقيل:

أَنْـــتَ تَكُـــونُ مَاجِـــدٌ نَبِيْـــلُ ❊ إِذَا تَهـــبُّ شَـــمْأَلٌ بَلِيـــلُ

ـ وأتى في النادر: «**ما أَصْبَحَ أبردها، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا**» وقد روى ذلك الكوفيون. وثبت في الكتاب، وليس من كلام سيبويه، وهو من الشاذّ فلم يَعْبَأْ به.

كما[1]: كقولك: ما، وما: اسم تعجّب في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامّة عند سيبويه، وسَوَّغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجّب.

كان: فعل ماض زائد بين «ما» وفعل التعجّب للدلالة على مجرّد الزمان.

أصحَّ: فعل ماض فيه ضمير يعود على «ما» وهو الفاعل، مستتر وجوباً.

عِلْمَ: مفعول به، مَن: في محل جرٍّ بالإضافة.

تقدّما: صلة الموصول.

وجملة: أصحَّ... وما بعدها في محل رفع خبر «ما».

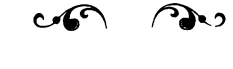

(١) إعراب الألفيّة/٤٢، وشرح المكودي ١/٢٠٢، شرح ابن طولون ١/٢١٤.

١٥٥. وَيَحْـــذِفُونَهَا وَيُبْقُـــونَ الْخَبَـــرْ ❁ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

١٥٦. وَبَعْدَ(أَنْ)تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبْ ❁ كَمِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ»

ـ العرب يحذفون «كان»، ويُفْهَمُ من قوله: «ويبقون الخبر» أنَّ «كان» تُحْذَف مع اسمها، ويَطَّرد ذلك في ثلاثة مواضع[1]:

١ ـ بعد «إِنْ» الشَّرطيَّة.

٢ ـ بعد «لو».

٣ ـ بعد «أَنْ» المصدريَّة.

١ ـ مثال حذفها بعد «إِنْ»[1]:

«المرءُ مقتولٌ بما قتل إِنْ سَيْفاً فسيفٌ، وإِنْ خنجراً فخنجرٌ».

أي: إِن كان المقتولُ به سَيْفاً، وإن كان المقتول به خنجراً.

ـ ومنه قولُهم: «الناسُ مجزيّون بأعمالهم إِنْ خيراً فَخير، وإِنْ شَرّاً فشرّ». أي: إِنْ كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شرّ.

ـ ويجوز: إن خيرٌ فخيراً على تقدير: رفع الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها. ونصب الثَّاني مفعولاً لفعل محذوف، إن كان في عملهم خير، فيُجزون خيراً.

---

(١) شرح المكودي ١/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح ابن طولون ١/٢١٥ ـ ٢١٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٧، وشرح الأشموني ١/١٩٥ ـ ١٩٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣١٩، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٣ ـ ٢٩٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٠٢، ومنهج السَّالك/٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٢٥١.

ـ ويجوز نصبهما: إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً.

ـ ويجوز رفعهما: إن كان: عملُهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ.

٢ ـ ومثال حذفها بعد «لو»:

قوله ﷺ: «**احْفَظُوا عَنِّي وَلَوْ آيةً**». أي: ولو كان المحفوظ آيةً.

ومنه قوله:

لَا يَـأْمنِ الـدَّهْرَ ذُو بَغـي وَلَـو مَلكـاً ❁ جُنُـودُه ضَـاقَ عَنْهَـا السَّـهْلُ والجَبَـلُ

أي: ولو كان الباغي ملكاً.

ـ ومنه الحديث: «**التَمِس وَلَو خَاتِماً مِنْ حَدِيد**».

قال المرادي(١): وقَلَّ حَذْفها مع غير «إِنْ» و«لو»، ومنه قول الراجز:

مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً فَإِلَـىٰ إِتْلَائِهـا

أي: من لَدُ أَنْ كانت شَوْلاً فإلىٰ إتلائها، وهو تقدير سيبويه، وعَدّ هذا ابن عقيل من الحذف الشّاذّ.

٣ ـ والوجه الثالث(٢): أن «كان» تحذف بعد «أَنْ» المصدريَّة، ويُعَوَّض عنها «ما». وفُهِم من البيت أنّ اسم «كان» لا يُحْذَف معها.

ومثاله: **أمّا أنتَ بَرّاً فاقتربْ**.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٠٩ ـ ٣١٠، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٥، وشرح الأشموني ١/١٩٧، وشرح المكودي ١/٢٠٣، وشرح ابن طولون ١/٢١٧، وشرح الهواري ١/٣٢٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٠٥، وشرح ابن الناظم/٥٥.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١٧، وشرح المكودي ١/٢٠٤، وشرح الأشموني ١/١٩٨، وشرح الهواري ١/٣٢١، والمقاصد الشّافية ٢/٢٠٩، ومنهج السَّالك/٦٠.

والتقدير: اقترب لأنْ كنتَ برّاً.

ـ فَحُذِفت «كان»، وعُوِّض عنها «ما»، فانفصل الضمير الذي كان مُتَّصِلاً بها.

ـ وحُذِفت لام الجرّ، لأنّ حذفها مع «أَنْ» مَطَّرد.

ـ أنت في المثال: اسم كان المحذوفة، و«برّاً» خبرها.

ـ وأدغمت أنّ بالميم من «ما» فصارت أمّا. ومنه قول العباس بن مرداس:

أبـا خُراشَـة أمَّـا أَنْـتَ ذَا نفـرٍ ❊ فَـإِنَّ قَـوْمِي لَـمْ تَـأْكُلهم الضَّـبُعُ

قال الشَّاطبي[1]: «**ثم اعلم أنَّ الناظم هنا لم يحرر عبارته في المحذوف ما هو**، فإنه قد ذكر أنَّ المحذوف مع «إن ولو» كان واسمها، لا كان وحدها، ثم عقّب ذلك بأن «ما» تأتي عوضاً من كان مع «أن» ولم يشعر بأن الاسم ثابت، فيوهم أنّه يحذف أيضاً معها، وذلك غير صحيح، بل «أنت... هو اسم «كان» فـ«برّاً» خبرها. وعلىٰ هذا يجري حكم سائر المثل، **وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته موهمة**».

ثم ساق ما يدلُّ علىٰ الاعتذار عنه.

كثيراً[2]: نعت لمصدر محذوف، وتحتمل أن تكون حالاً من الضمير المستتر في «اشتهر» كذا عند المكودي، وذكر الهواري أنها حال مؤكّدة.

وعند الهواري: وكثير: في بيت المصنف خبر مبتدأ محذوف! كذا!

تعويض: مبتدأ، مضاف إلىٰ «ما»، ارتكب: خبره.

وبعد وعنها متعلّقان بـ«ارتكب».

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٢١٠.

(٢) شرح المكودي ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٢٣، وإعراب الألفيَّة/٤٢ كثيراً: «حال مبيِّنة لا مؤكِّدة».

فائدة

ذكر الأشموني(١): أنَّ «كان» تحذف مع معموليها بعد إنْ نحو: افعل هذا إِمَّا لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره. ما: عوض عن كان، ولا: نافية للخبر.

١٥٧. وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ ❁ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

ـ إذا(٢) دخل الجازم على مضارع «كان» وهو «يكون» سكنت نونُه، والتقى ساكنان، فحذفت الواو، تقول: لم يكُنْ.

ـ ويجوز أن تُحذَفَ النون تخفيفاً في حالة الوصل لا الوقف، ذكر هذا ابن خروف، وذلك بشرط الجزم بالسكون، وأن يكون غير متَّصل بضمير نصب ولا بساكن، ومنه الآية(٣): ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، و(٤): ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ في القراءتين، بالتمام والنقص، ويكثر الحذف في النَّاقصة، ومجيئه في التَّامَّة قليل.

ـ ومثل الجزم بغير السكون(٥): ﴿وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾، فالجزم بحذف النون.

ـ ومثال الاتِّصال بضمير نصب: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّط عليه» وقد تقدَّم.

---

(١) شرح الأشموني ١/١٩٩، وانظر شرح السُّيوطي/١٤٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١٨ ـ ٢١٩، وشرح المكودي ١/٢٠٤ ـ ٢٠٥، وشرح الهواري ١/٣٢٥، وشرح الأشموني ١/٢٠٠، وتوضيح المقاصد ١/٢١، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٣١١، ومنهج السَّالك/٦١.

(٣) سورة مريم ١٩/٢٠.

(٤) سورة النساء ٤/٤٠، وانظر منهج السَّالك/٦١. وانظر معجم القراءات ٢/٧٢ ـ ٧٣.

(٥) سورة يوسف ١٢/٩٨.

ـ وأجاز يونس بن حبيب الحذف إذا كانت الحركة عارضة في مثل قوله تعالى[١]: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾، ومنعه سيبويه.

قال ابن طولون[٢]: «وفُهِمَ إِطْلاق النَّاظم أنَّه موافق لمذهب يونس»، وقوله: «ما التزم» يعني أنه لا يلزم الحَذْف، وإنما هو جائز.

ومنه قوله:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ❁ فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

❁ ❁ ❁

(١) سورة النساء ٤/١٣٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢١٩، وشرح المكودي ١/٢٠٥، وتوضيح المقاصد ١/٣١١، والمقاصد الشَّافية ٢/٣١١، ٣١٣.

فائدة
ما يعمل عمل الأفعال الناسخة

استطرد الشُّرَّاح إلىٰ ذكر مجموعة من الأفعال محمولة في العمل علىٰ المشهور من أفعال هذا الباب، وهي خارجة عن متن الناظم، ورأيت في ذكرها فائدة للدَّارس، فآثرتُ بيانها هنا[1]:

ـ **آضَ**: وهو قليل، آضَ محمد عالماً بمعنىٰ صار، آض سوادُ شعرِه بَيَاضاً.

ـ **رَجَعَ**: في الحديث: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً**».

ـ **عادَ**: عاد زيد فاضلاً.

ـ **استحالَ**: في الحديث: «**فَاسْتَحَالَت غَرْبا**».

ـ **قَعَدَ**: من كلام العرب: «**أَرْهَفَ شفرتَه حتىٰ قَعَدتْ كأنَّها حَرْبَة**».

ـ **حارَ**:

وما المرء إلَّا كالشهاب وضوئه ❁ يحور رماداً بعد إذ هو ساطع.

ـ **ارتدَّ**: قال تعالىٰ[2]: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾.

ـ **تحوّل**:

---

(١) شرح الأشموني ١/١٨١، والمقاصد الشافية ٢/١٤٧ ـ ١٤٩، وشرح التسهيل ١/٣٤٤ ـ ٣٤٧، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/١١٠٢ ـ ١١٠٨، وشرح السُّيوطي /١٣٧، وشرح الكافية ٥/١٩٣، ١٩٧، ١٩٨ ـ ١٩٩، وهمع الهوامع ٢/٨٣.

(٢) سورة يوسف ١٢/٩٦، «**وانظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل**» ١٣/٨١ ـ ٨٢، **وفيه إعرابان علىٰ التمام والنقص.**

وبُـدِّلت قرحـاً داميـاً بعـد صـحةٍ ❁ فيـا لـكِ مـن نُعْمَـىٰ تَحَـوَّلْنَ أَبْؤُسَـا

ـ غدا، راح: وفي الحديث: «لَرَزَقَكُم كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً».

ـ جَاء: حكىٰ سيبويه عن بعضهم: ما جاءت حاجتُـك، بمعنىٰ «صارت». وحكي عن الخوارج في مخاطبة ابن عباس.

ـ آل: آلَ زيدٌ عالماً. بمعنىٰ «صار».

ـ وَنَىٰ: بمعنىٰ فتر وضعف.

ـ رام يريم: بمعنىٰ ذهب وفارق.

ثم قال الشَّاطبي: «ولا يكاد النحويون يعرفونها إلَّا مَن عُنِي باستقراء الغريب، ويكفي مثل هذا عُذْراً للنَّاظم في نظمه».

وقال قبله: «والجواب أنَّ ما ذكره المؤلف وغيره هو أَقْصَىٰ ما وُجِد في كلام العرب بعد البحث والتفتيش، وعلىٰ طول الأزمنة وكثرة الباحثين، فالغالب علىٰ الظَّنِّ أنه لم يبقَ بعد ذلك منه إلَّا ما لا بالَ له...».

❁ ❁ ❁

١٠ ـ فَصْلٌ فِي (مَا) وَ(لَا) وَ(لَاتَ) وَ(إِنْ) المشبهات بـ(ليس)

١٥٨. إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) ❁ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩. وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَـ«مَا ❁ بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً» أَجَازَ الْعُلَمَا

ذكر المصنِّف في هذا الباب من الحروف الناسخة قسماً يعمل عمل «كان»، وهو ما، ولا، ولات، وإنْ.

١ ـ ما: النافية[1]:

أهملها بنو تميم، فهي عندهم غير عاملة، وذكر سيبويه أنه القياس، كما أهملوا «ليس» فقالوا: **ليس الطيبُ إلَّا المسكُ**.

ـ **وأمّا أهل الحجاز فأعملوها** عملَ «ليس» لشبهها بها في نفي الحال، ثم اختلف العلماء:

١ ـ **فذكر البصريون** أنها عملت في الجزأين.

٢ ـ **وعند الكوفيين** عملت في الأول فقط، وأما نَصْبُ الثاني فعلىٰ إسقاط الخافض،

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٠٢، وشرح ابن طولون ١/٢٢١، وشرح المكودي ١/٢٠٦، وشرح الهواري الأندلسي ١/٣٢٧، وشرح الأشموني ١/٢٠١، وتوضيح المقاصد ١/٣١٣، والمقاصد الشَّافية ١/٢١٧، ومنهج السَّالك/٦١، وشرح ابن النَّاظم/٥٦، وإرشاد السَّالك ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧.

ذكر هذا الشَّاطبي، وأثبته أبو حيان، وشاهد عملها قوله تعالىٰ[١]: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

وقوله[٢]: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾.

وقول الشاعر:

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُم ❊ حَنِقُو الصُّدُورَ وَمَا هُمُ أَبْنَاءَهَا

❊ شروط إعمال «ما»[٣]:

ـ **الأول: فَقْدُ «إِنْ» الزائدة**، فلو وُجِدت «إِنْ» بَطَل العملُ نحو: «ما إنْ زيدٌ قائمٌ»؛ لأن «إِنْ» لا تُزاد بعد «ليس»، فَبَعُدَت عن الشَّبه، وأجاز الكوفيون بقاء العمل.

قال الشاعر:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ❊ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

٢ ـ **الثاني: بقاء النفي**، فإذا بطَلَ النَّفي لم تعمل «ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ»، وهو المراد بقوله: «مع بقا النَّفي».

ومنه قوله تعالىٰ[٤]: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾. و[٥]: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾.

---

(١) سورة يوسف ١٢/٣١.

(٢) سورة المجادلة ٥٨/٢.

(٣) شرح الهواري ١/٣٢٨، وشرح المكودي ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وتوضيح المقاصد ١/٣١٣، وشرح الأشموني ١/٢٠١ ـ ٢٠٢ «وعلىٰ رواية النصب «ذهبا» إنْ: نافية مؤكّدة لـ«ما» لا زائدة»، وشرح السُّيوطي/١٤٥، وشرح ابن الوردي ١/١٩٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٣، وشرح ابن طولون ١/٢٢١ ـ ٢٢٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٢٢، ومنهج السَّالك/٦٢.

(٤) سورة الأحقاف ٤٦/٩.

(٥) سورة آل عمران ٣/١٤٤.

٣ ـ الثَّالث: أَلَّا يتقدَّم خبرها علىٰ اسمها ـ خلافاً للفرّاء، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً علىٰ الأصح، خلافاً لابن عصفور نحو: ما قائمٌ زيدٌ.

وترتيب زُكِن: أي عُلِم، والترتيب: تقديم الاسم علىٰ الخبر، ورُوي عن الجرمي رواية نصب خبر «ما» مقدّماً: ما منطلقاً زيد، وهو قليل.

٤ ـ الرابع[1]: **ألَّا يتقدَّم معمول خبرها علىٰ اسمها، وهو غير ظرف أو مجرور**، فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم لتوسُّعهم في الظرف والمجرورات،

مثال الظرف: ما عندك زيد مقيماً.

ومثال المجرور: ما بي أنت معنياً.

وهو ما ذكره في البيت الثاني مما سبق.

ولو قال: ما طعامَك زيدٌ آكل، لا يجوز نصب «آكل».

ـ قوله[2]: إعمالَ لَيْسَ: إعمالَ منصوب علىٰ المصدر بـ«أُعملت»، دون: متعلِّق بـ«أعملت».

ـ **سبقَ**: مفعول مُقَدَّم بـ«أجاز».

ـ **بي**: متعلّق بـ«معنيّاً».

ـ **كما**: الكاف جارّة لقول مَحْذُوف، ما: نافية.

ـ **أنت**: اسم «ما»، معنيّاً: خبر «ما».

---

(١) وذكر ابن عقيل في ١/٣٠٦ شرط عدم تكرار «ما»: ما ما زيد قائم، وأَلَّا يُبْدَلَ من خبرها موجَب نحو: «ما زيد بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأ به». فإن أُبْدِل بطل عملها.

(٢) شرح المكودي ١/٢٠٨، وإعراب الألفيَّة/٤٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٢٧.

قال الشَّاطبي: «كما: متعلِّق باسم فاعل حال من حرف جر أو ظرف، والعامل في الحال «سبق»؛ لأنه مصدر مقدَّر بـ«أن» والفعل، مضاف إلىٰ الفاعل».

١٦٠. وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) ❊ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

ـ إذا عُطِف[1] علىٰ خبر «ما» المنصوب بـ«بَلْ» أو «لكن» وَجَبَ رَفْعُ المعطوف، وجَعْلُه خبر مبتدأ محذوف؛ لأنَّ المعطوف بها موجَب، و«ما» لا تعمل في الموجَب، فإنْ عُطِف بحرف لا يوجب كالواو والفاء نصب المعطوف.

تقول: **ما زيد قائماً لكن قاعدٌ. والتقدير: لكن هو قاعدٌ.**

ما عمرو منطلقاً بل مقيمٌ. والتقدير: بل هو مقيمٌ.

ـ **قال المرادي**: «واعلم أنَّ النَّاظم تَجَوَّز في تسْمية ما بعد «بل، ولكن» معطوفاً، وليس هو بمعطوف، بل هو خبر مبتدأ، وبل ولكن: حرفا ابتداء».

ـ **ومثل هذا عند أبي حَيّان**، وذكر أنه ليس بجيّد؛ لأنَّه لا يُسَمَّىٰ ما بعدهما معطوفاً، وتبعهما الأشموني في شرحه.

ـ رفعَ[2]: مفعول مقدَّم بـ«الْزَم»، وهو مصدر مضاف إلىٰ معطوف بـ«لكن»، وبـ«بل»: متعلِّق بـ«معطوف».

حيثُ: متعلِّقة بـ«الْزم».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣١٥، وشرح ابن طولون ١/٢٢٣، وشرح الأشموني ١/٢٠٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٨، وشرح ابن النَّاظم/٥٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٣٠، ومنهج السَّالك/٦٣.

(٢) شرح المكودي ١/٢٠٨ ـ ٢٠٩، وإعراب الألفيّة/٤٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٣٠.

والتقدير: والْزم رفع المعطوف بـ«لكن» أو بـ«بل» بعد المنصوب بـ«ما». حيثُ جاء.

١٦١. وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ ❁ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّْ

ـ تدخلُ الباء[١] الزائدة كثيراً في الخبر بعد «ليس»، نحو قوله تعالىٰ[٢]: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾. وبعد «ما» قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

ولا تختّص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازيّة، بل تُزاد بعد «ما» التميمية أيضاً.

قال ابن عقيل: «وقد نقل سيبويه والفرّاء ﷺ زيادة الباء بعد «ما» عن بني تميم، فلا التفات إلىٰ من منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم» والنصّ عند أبي حيان.

وزيادة هذه الباء إنما تكون لتوكيد النّفي.

ـ **وقال أبو حيان:** «وقد اضطرب فيها [التميمية] الفارسي، فتارةً قال: لا تدخل إلَّا في خبر «ما» الحجازيّة، وتارة قال: تدخل في خبر كان منفي، وهو الصحيح».

ـ وتُزاد في خبر «كان» المنفية كقول عمرو الأزدي:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَىٰ الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ❁ بِأَعْجلهم إِذ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

(١) شرح ابن طولون ١/٢٢٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٩، ومنهج السَّالك/٦٤، وشرح الأشموني ١/٢٠٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٣٣، وتوضيح المقاصد ١/٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح ابن النّاظم/٥٧.

(٢) سورة الزمر ٣٩/٣٦.

(٣) سورة الأنعام ٦/١٣٢.

ـ وَفُهِمَ مِن قوله[١]: «قد يُجَر» أنَّ زيادتها في الشَّاهدين الأخيرين قليل. ويَنْدُر زيادتُها في خبر «ليت»، ذكره ابن طولون وغيره.

ـ وذَكَر الأشموني أنهم ربما أَجْرَوا الاستفهام مجرىٰ النَّفي لشبهه إيّاه، ونَدَر في غير ذلك كخبر إنَّ، ولكنّ، وليت. وذكر مثل هذا أبو حيان.

ـ وفصَّل مواضع الزيادة في شرحه وذلك بعد وجد، وبعد هل، وفي خبر إنَّ ولكنَّ، وفي المفعول به والفاعل، والمبتدأ، وفاعل كفىٰ، وفاعل أفعل، وهذا كله خارج عمّا نحن فيه مما ذكره النَّاظم.

ـ البا[٢]: فاعل «جَرّ»، الخبر: مفعول بـ«جَرّ»، وأل: فيه عوض عن المضاف إليه. يُجَرّ: آخر البيت فيه مضمر مُسْتَتِر عائد علىٰ الخبر المتقدِّم.

ـ بعد: متعلِّق بـ«يجر»، لا: مضاف إليه، نفي: معطوف علىٰ «لا»، كان: مضاف إليه من إضافة الصِّفة إلىٰ موصوفها وإطلاق المصدر، وإرادة: اسم المفعول.

وتقدير البيت: وجَرّ الباءُ الزائدةُ بعد «ما» و«ليس» خبَرَهما، وقد يَجُرّ الخبَرَ الباءُ بعد «لا»، وبعد «كان» المنفيَّة.

(١) شرح ابن طولون ١/٢٢٤، ومنهج السَّالك/٦٤، وشرح الهواري ١/٣٣٦، وشرح المكودي ١/٢٠٩، وشرح الأشموني ١/٢٠٧، والمقاصد الشّافية ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٢، وتوضيح المقاصد ١/٣١٨.

(٢) شرح المكودي ١/٢١٠، وإعراب الألفيَّة/٤٣ ـ ٤٤، وشرح الهواري ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

١٦٢. فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ -كَـ(لَيْسَ)- (لَا) ❁ وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا

٢ ـ **تعمل «لا»**[1] النَّافية عمل «ليس» عند الحجازيين، ومذهب تميم إهمالها، وعملها أقلّ من عمل «ما».

وإلىٰ إعمالها ذهب سيبويه وطائفة من البصريين، ومنع إعمالها الأخفش والمبرِّد.

ولا تعمل عند الحجازيين إلَّا بشروط:

١ ـ **أن يكون اسمها وخبرها نكرتين** نحو: لا رجلٌ أفضلَ منك.

ومنه قول الشَّاعر:

تَعـزَّ فَـلَا شَـيءٌ عَلَـىٰ الأَرْضِ بَاقِيَـا ❁ وَلَا وزَرٌ مِمَّـا قَضَـىٰ اللهُ وَاقِيَـا

ـ وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:

وَحَلَّـتْ سَـوَادَ القَلْـبِ لَا أَنَـا بَاغِيـاً ❁ سِـوَاهَا وَلَا عَـنْ حُبِّهَـا مُتَرَاخِيَـا

وَتَأَوَّلُوه علىٰ أنَّ الأصل: لا أرىٰ باغياً.

٢ ـ **ألَّا يتقدَّم خبرها علىٰ اسمها**، فلا تقول: لا قائماً رجلٌ.

٣ ـ **ألَّا ينتقض النَّفي بـ«إلَّا»**، فلا تقول: لا رجلٌ إلَّا أفْضَلَ من زيد.

قال أبو حَيّان[2]: «إعمال «لا» عَمَلَ لَيْسَ... قليل جدّاً، حتىٰ إنْ بعض

(١) شرح ابن عقيل ١/٣١٥ ـ ٣١٦، وشرح ابن طولون ١/٢٢٥، وشرح الهواري ١/٣٣٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٤٢، وشرح المكناسي ١/٣٢٩، وتوضيح المقاصد ١/٣١٩، وشرح ابن النّاظم/٥٧ ـ ٥٨، وإرشاد السَّالك ١/٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٢) منهج السَّالك/٥٤.

النحويين زعم أنَّ «لا» أُجْرِيت مُجْرَىٰ «ليس» في رفع الاسم خاصّة لا في نصب الخبر، وزعم بعضهم أنَّه لم يُسْمَع النَّصبُ في خبر «لا» ملفوظاً به، وليس كذلك بل سُمع ذلك، لكنه في غاية النّدور والقِلَّة....، ولو ذَهَبَ ذاهبٌ إلىٰ أنه لا يجوز أن تعمل «لا» هذا العمل لذهب مذهباً حسناً...».

ـ **وَحَذْفُ الخبر كثير في «لا»**[(١)]، ومنه قوله[(١)]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا ❁ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

وَزَعَمَ بعضُهم أنَّ حذفه لازم: أي: لا بَرَاحٌ لي.

قال ابن هشام: «والغالبُ أن يكون خبرها محذوفاً، حتىٰ قيل بلزوم ذلك... والصحيح جواز ذكره...».

ـ **وقوله**[(٢)]: **وقد تلي لاتَ وَإِنْ ذَا العَمَلا**.

فُهِمَ من قوله هذا أنَّ «لات» و«إِنْ» النَّافية مثل «ليس» يرفعان الاسم وينصبان الخبر.

٣ ـ **أمّا «إِنْ»**[(٣)] فإعمالُها نادرٌ، وهو لغة أهل العالية، ومن إعمالها قول بعضهم: «**إِنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلَّا بالعافية**».

ومن إعمالها في المعرفة:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيّاً عَلَىٰ أَحَدٍ ❁ إِلَّا عَلَىٰ أَضْعَفِ المَجَانِين

---

(١) شرح الأشموني ١/٢١٠، وشرح الهواري ١/٣٣٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٤٣، وأوضح المسالك ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٢٧ ـ ٢٢٨، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، وشرح المكودي ١/٢١١.

ـ **قال أبو حيان**[1]: «وإعمالُ «إنْ» هذه فيها خلاف، وأجاز ذلك الكوفيون والمبرِّد وابن السَّرَّاج، وأباه أكثر البصريين والفرّاء...».

ثم ذكر البيت السابق، وبيَّن أنَّ منهم من خصَّه بالضَّرورة، ومنهم من قاس عليه.

وقال المرادي[1]: «واختلف عن سيبويه والمبرِّد، والصحيح الإعمال، وقد سُمع في النثر والنظم...».

وذكر المرادي[2] قول الشّاعر:

إِنِ المَـرْءُ مَيْتـاً بِانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ ❁ وَلَكِـنْ بِـأَنْ يُبْغَـىٰ عَلَيْـهِ فَيُخْـذَلَا

ثم قال: «وبهذا تبيَّن بطلانُ قول من قال إنه لم يأتِ منه إِلَّا: «**إن هُو مُسْتَولياً...**» وتخصيصه ذلك بالضرورة.

وأتبع ذلك بقوله: «**ونصَّ المصنِّف علىٰ أنّ عملَ «لا» أكثر من عمل «إِنْ»، والعكسُ أقربُ إلىٰ الصَّواب**».

٤ ـ **وأما «لاتَ»**[3] فهي مركَّبة من «لا» النّافية، وتاء التأنيث أو المبالغة، أو هي لهما، وعملها إجماع من العرب، وفيه خلاف عند النُّحاة.

١ ـ ذهب الأخفشُ في أحد قوليه إلىٰ أنها لا تعمل شيئاً.

٢ ـ وذهب الجمهور إلىٰ أنها تعمل عمل «ليس» لكن بشرطين سيذكرهما في البيت الآتي.

---

(١) منهج السَّالك/٦٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٥٣، وشرح الأشموني ١/٢١١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢٢٧، ومنهج السَّالك/٦٥، وشرح ابن النّاظم/٥٨.

قال الشَّاطبي[١]: «... ولكن «لات» أقربُ شبهاً بـ«ليس» من أخوات «كان» من غيرها؛ لأن اتِّصال التاء بها جعلها مختصَّة بالاسم...، وهي أيضاً شبيهة بـ«ليس» في اللفظ؛ إذ صارت بالتاء على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ«ليس»».

وذكر المكناسي أنّ في «لات» ثلاثة أقوال[٢]:

١ ـ أنها «لا» زيدت عليها التاءُ.

٢ ـ أنها أصل بنفسها.

٣ ـ أنَّ أصلها «ليس» أُبْدِلَت سينُها تاءً، فصارت ليت، ثم قلبت ياؤها ألفاً.

ـ في النَّكرات[٣]: متعلِّق بـ«أُعْمِلت».

كـ«ليس»: نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف، والتقدير: أُعْمِلَت «لا» في النَّكِرات إعمالاً كإعمال «ليس»، وعند الأزهري: حال من «لا».

لات: فاعل «تلي»، وإنْ: معطوف على «لات».

ذات: مفعول، وهو إشارة إلى عمل «ليس»، العملَ: نعت «ذا» أو عطف بيان.

١٦٣. وَمَالِـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ ❁ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلْ

ـ هذا يعني أنّ «لات» تختصُّ بأسماء الأحيان، فلا تعمل في غيرها، ثم أشار إلى كثرة حذف الاسم، وأنَّ حذف الخبر قليل.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٢٥٨.

(٢) شرح المكناسي ١/٣٣١، وإرشاد السَّالك ١/٢٦٦.

(٣) شرح المكودي ١/٢١١ ـ ٢١٢، وشرح الهواري ١/٣٣٨، وإعراب الألفيَّة/٤٤.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، وهي قراءة الجمهور، بنصب «حين» علىٰ أنه الخبر، والاسم محذوف.

ومن حَذْف الخبر[1]: ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين، والخبر محذوف وهي قراءة بعض القُرّاء، وخُرِّجت علىٰ الشذوذ.

قال المرادي[2]: «ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعاً».

ـ ومن عَمَلِ[3] «لات» في ما رادفه من أسماء الزمان:

نَـدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمِ ❊ وَالبَغْـيُ مَرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمُ

ومنه قول أبي زيد الطائي:

طَلَبُـوا صُـلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ❊ فَأَجَبْنَـا أَنْ لَـيْسَ حِـيْنَ بَقَـاءِ

فَأَوْقَعَ «أَوَان» في موضع «حين» لأنه بمعناه، أي: ليس الأوانُ أوان صلح، فحذف المضاف إليه «أوان»، ثم بنىٰ «أوان» كما بُنِي «قبل وبعد»، وبناه علىٰ الكسر، أي ليس الحينُ حينَ بقاءِ صُلْحٍ.

عمل[4]: مبتدأ، خبره: لات. في سوىٰ: في موضع الحال علىٰ أنه نعت لعمل قُدِّم عليه، أو متعلِّق بـ«عمل».

قال الأزهري: ويجوز أن يكون «عمل» فاعلاً للات لاعتماده علىٰ النفي، والأول أرجح.

---

(١) سورة ص ٣/٣٨، وانظر كتابي معجم القراءات ٧٦/٨ ـ ٧٧.
وهي قراءة الضَّحَّاك وأبي المتوكّل والجحدري وابن يعمر وعيسىٰ بن عمر وأبي السّمّال علىٰ إعمال «لات» عمل «ليس» وَحَذْفِ الخبر، وهو قول سيبويه. وانظر المقاصد الشَّافية ٢٥٧/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣٢٣/١، وشرح ابن الوردي ٢٠١/١.

(٣) شرح ابن عقيل ٣٢٠/١، وشرح الأشموني ٢١٢/١ ـ ٢١٣، وشرح الهواري ٣٣٩/١.

(٤) شرح المكودي ٢١٢/١، وإعراب الألفية/٤٤.

١١ ـ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

١٦٤. كَـ(كَانَ): (كَادَ) وَ(عَسَىٰ) لَكِنْ نَدَرْ ❁ غَيْـرُ مُضَـارِعٍ لِهَـذَيْنِ خَبَـرْ

١٦٥. وَكَوْنُـهُ بِـدُونِ (أَنْ) بَعْـدَ (عَسَـىٰ) ❁ نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْـرُ فِيـهِ عُكِسَـا

❁ **أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام**[1]:

ـ **قسم لمقاربة الفعل، وهو: كاد، كَرِبَ، أوشَكَ.**

ـ **وقسم لرجائه، وهو: عسىٰ، حَرَىٰ، اخلولق.**

ـ **وقسم للشروع وهو: أنشأ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وطَفِقَ، وعَلِقَ...**

وسُمِّيت كلّها أفعال المقاربة تغليباً، وهو من باب تسمية الكلّ باسم البعض.

ـ **قال الشَّاطبي**: «وكان الأصل فيها أن تدخل في باب «كان»، إلَّا أنَّها اخْتُصَّتْ عن «كان» وأخواتها بحكم لا يكون فيها، فأخرجوها عنها».

ـ وأشار في هذا البيت إلىٰ «كاد» من أفعال المقاربة، و«عسىٰ» من أفعال

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٢٤، وشرح ابن طولون ١/٢٣٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٦، وشرح الأشموني ١/٢١٥، وشرح المكودي ١/٢١٣، وشرح الهواري ٢/٥ ـ ٦، ومنهج السَّالك/٦٧، وفي ص/٧١ «وذكر أحد عشر فعلاً، وزاد بعضهم فيها «قارب»، والصحيح أنها ليست من هذا الباب، و«دنا» وذكرها سيبويه مفتوحة بأن في قولهم: دنوت أَنْ تفعل، وزاد صاحب هذه الأرجوزة في بعض تصانيفه فيها: هبَّ، وقام، وهَلْهَلَ، وأولىٰ، وألمّ، وزاد بعضهم أيضاً قرّب، وأقبل، وانبرىٰ، وطار، وبعضهم: قعد، ونَشِب». وشرح ابن الوردي ١/٢٠٢.

الرجاء، وأنها تعمل مثل «كان» فترفعُ اسماً، وتنصب خبراً، غير أنَّ الخبر يكون غالباً جملة فعلها مضارع نحو: كاد زيدٌ يقوم، عسىٰ زيدٌ أن يقومَ.

ونَدَرَ أن يكون خبر هذه الأفعال مُفْرَداً، ومما جاء كذلك:

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دَائِماً ❁ لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمَا

وقول تأبَّط شرّاً:

فَأُبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبَا ❁ وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تصفر

ومثله القول: «**عسىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤُسا**».

ـ **وذكر في البيت الثاني**[1] أنَّ اقتران المضارع الواقع خبراً لـ«عسىٰ» بأنْ كثير، كقوله عزَّ وجل[2]: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وخلوّه منها قليل، كقول هدبة ابن خَشْرم:

عَسَىٰ الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ❁ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ـ **وقوله: وكاد فيه الأمرُ عُكِسا:**

يعني أنَّ اقتران خبر «كاد» بـ«أَنْ» قليل، ومن ذلك قوله تعالىٰ[3]: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾.

ومن القليل ما جاء في رجز رؤبة:

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٣١ ـ ٢٣٢، وشرح الأشموني ١/٢١٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٦٩، ومنهج السَّالك/٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٢٧٢، وشرح ابن النَّاظم/٥٩.

(٢) سورة التوبة ٩/١٠٢.

(٣) سورة البقرة ٢/٧١.

قَـدْ كَـادَ مِـنْ طُـوْلِ البَلَىٰ أَنْ يَمْصَحَـا

ـ وذكر الأندلسيون أنَّ اقتران خبرها بأن مخصوص بالشّعر.

قال المرادي[١]: «وظاهر كلام المصنّف جواز ذلك، وخصَّه المغاربة بالضَّرورة».

ـ **كاد**[٢]: مبتدأ، خبره: كـ«كان»، و«عسىٰ»: معطوف علىٰ «كاد»، غيرُ مضارعٍ: فاعل بـ«نَدَر»، لهذين: متعلِّق بـ«نَدَر». خبر: حال، **ووقف عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعة**، ويجوز ضبط «غيرَ» بالفتح ويكون حالاً، خبر: فاعل «ندر».

ـ **كونُه**: مبتدأ، بدون: متعلِّق به، وكذلك «بعدَ»، نزرٌ: خبر المبتدأ.

ـ **وكاد**: مبتدأ، الأمر: مبتدأ ثان، وخبره «عكس»، والجملة خبر المبتدأ الأول.

ـ وعند الأزهري: كونه مبتدأ، والضمير المضاف إليه اسمه، وخبره محذوف إن كان ناقصاً، وإلَّا فلا حَذْف.

١٦٦. وَكَـ(عَسَىٰ): (حَرَىٰ) وَلَكِنْ جُعِلَا ❁ خَبَرُهَـا حَتْمـاً بِـ(أَنْ) مُتَّصِـلَا

ـ يعني أنَّ «حَرَىٰ» من أفعال الرجاء، مثل «عَسَىٰ»، لكنها مخالفة لـ«عسىٰ» بلزوم خبرها «أَنْ»، نحو: حَرَىٰ زيدٌ أَنْ يأتي.

ولا يجوز: حرىٰ زيد يفعلُ.

قال المرادي[٣]: «وقلّ من ذكر حَرَىٰ».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٢٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٠.

(٢) شرح المكودي ١/٢١٤ ـ ٢١٥، وإعراب الألفيَّة/٤٤، وشرح الهواري ٢/٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٢٨، وشرح ابن طولون ١/٢٣٣، وانظر الارتشاف ٣/١٢٢٢ «وزاد ابن مالك حَرَىٰ، ويحتاج ذلك إلىٰ استثبات». وانظر التسهيل/٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٢٧٤،=

وقال ابن طولون: «قيل: ولم يذكر «حَرَىٰ» في هذا الباب غيره؛ ولذلك أنكرها عليه أبو حيان مع أنَّه ذكرها في اللمحة».

وقال الهواري[1]: «وأنكر الشيخ أبو حيان وجود «حَرَىٰ» في هذه الأفعال، وقال: «إنها وَهَم».

ـ وقال: لم أجد أحداً من النحويين نقلها، ولا من اللُّغَويين، وإنما الموجود في كتب اللغة «حَرَىٰ» بغير هذا المعنىٰ تقول: **هو حَرِيٌّ بالأمر، أي: حقيق به، وهو مصدر وُضع موضع الصّفة....**

ـ والشيخ أبو حيان رجل مطَّلع، وابن مالك إمام في هذا الشأن، **ولكن الغلط لا يُؤْمَن علىٰ أحد، ولو بلغ ما بلغ، والله أعلم بالصَّواب...**». إلىٰ أن قال: «والظاهر مع الشيخ أبي حيان، ولعلَّ لابن مالك مستنداً غاب عنّا، وهنا يحسنُ: **لعلَّ له عُذْراً وأنت تلومُ**».

ـ حرىٰ[2]: مبتدأ، خبره: كـ«عسىٰ»، خبرها: مرفوع بـ«جعلا»، متَّصلاً: مفعول ثانٍ بـ«جعلا»، حتماً حال من الضمير في «متَّصلا»، أو نعت لمصدر محذوف.

١٦٧. وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَىٰ) ❁ وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

ـ هذا يُراد به أنَّ «اخلولق»[3] لا يُستعمل خبره إلَّا مقروناً بـ«أنْ»، فهو مثل

= وشرح المكودي ١/٢١٦، وشرح المكناسي ١/٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(١) شح الهواري الأندلسي ٢/١٠ ـ ١١.

(٢) شرح المكودي ١/٢١٦، وإعراب الألفيّة/٤٥.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢٣٤، وشرح الهواري ٢/٢١٢ ـ ٢١٣، وشرح المكودي ١/٢١٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٨، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٢، وشرح الأشموني ١/٢٢٠، والمقاصد الشَّافية=

«حَرَىٰ»، إلَّا أنه لم يذكر أنه شبيه بالمعنىٰ بـ«عسىٰ» كما نبَّه علىٰ «حَرَىٰ» في البيت السّابق مع أنه مُجْمَعٌ عليه عند العلماء. مثال ذلك: اخْلَوْلَقَت السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ، ولا يجوز: اخْلولق زيدٌ يفعلُ.

ـ **وتعقب الشَّاطبي النَّاظم** في جعل «اخلولق» من هذا الباب.

ـ وأما «أَوْشَكَ»[1] فالكثير اقترانُ خبرها بـ«أَنْ»، ويقلُّ حذفها منه، فهي في ذلك كـ«عسىٰ» في الاستعمال لا في المعنىٰ. فأوشك للمقاربة، وعسىٰ للرجاء.

ـ ومن اقتران أوشك بـ«أن» قوله:

وَلَـوْ سُـئِلَ النَّـاسُ التُّـرَابَ لَأَوْشَـكُوا ❁ إِذَا قِيْـلَ: هَـاتُوا أَنْ يَمَلُّـوا وَيَمْنَعُـوا

ـ ومن التجرُّد قول أُمية بن أبي الصّلت:

يُوْشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ ❁ فِـي بَعْـض غِرّاتِـهِ يُوَافِقُهَـا

ـ **وألزموا**[1]: يعني العرب، اخلولق: مفعول أول، أنْ: مفعول ثان، ويجوز العكس، مثلَ: منصوب علىٰ الحال من «اخْلولق»، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر مَحْذُوف، انْتِفَا: مبتدأ، خبره «نَزُرا»، وبعد: متعلّق بـ«نُزُر»، أو بـ«انْتِفَا».

= ٢/٢٧٦، وذكر في ص/٢٧٨ أن «أوشك» من قسم عسىٰ هو الأظهر منه، وذكر في ص/٢٧٥ أنَّ ما زعمه النّاظم في «اخلولق» من كونه من هذا الباب فيه نظر، وأنَّ سيبويه وغيره جعلوه خارجاً من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنىٰ، وشرح ابن الوردي ١/٢٠٦.

(١) شرح المكودي ١/٢١٦ ـ ٢١٧، وإعراب الألفيَّة/٤٥.

١٦٨. وَمِثْلُ (كَـادَ) فِي الْأَصَـحِّ: (كَرِبَـا) ❁ وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

١٦٩. كَـ«أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو» وَ(طَفِقْ) ❁ كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)

ـ كَرِبَ[1]: مثل «كاد» والأصحُّ أنْ يتجرَّد من «أَنْ»، وقد يقترن بها قليلاً، كقوله:

سَقَاهَا ذَوو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَىٰ الظَّمَا ❁ وَقَـدْ كَرِبَـتْ أَعْنَاقُهَـا أَنْ تَقَطَّعَـا

قال ابن طولون[1]: «وأشار بقوله: «في الأصحّ» لمخالفة مذهب سيبويه؛ فإنه لم يذكر فيها غير التجرُّد من «أنْ»، وهو مردود بالسَّماع».

ـ **ومثل هذا عند المرادي**، ثم قال: «والمشهور في «كرب» فتح الراء، وقد حكي كسرها».

ومن تجريده من «أن» قوله:

كَـرَبَ القَلْـبُ مَـنْ جَـوَاهُ يَـذُوبُ ❁ حِـيْنَ قَـالَ الوُشَـاةُ: هِنْـدٌ غَضُـوبُ

ـ **ثم شرع في ذكر القسم الثالث[2] وهو الشروع في الفعل: «وتركُ «أَنْ» مع ذي الشروع وَجَبَا»**، أي: ما كان من هذه الأفعال لمعنىٰ الشروع في الفعل فَحَذف «أَنْ» فيها هو الواجب، فلا يجوز أن تدخل علىٰ أخبارها، لأن هذه الأفعال دالّة علىٰ الحال، وأَن: دالّةٌ علىٰ الاستقبال فتنافَيَا.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٢٩ ـ ٣٣٠، وشرح ابن طولون ١/٢٣٦، وشرح الهواري ٢/١٤ ـ ١٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٥، ٣٣٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٧٨، ٢٨٠، وشرح المكناسي ١/٣٣٨، ومنهج السَّالك/٧٠، وإرشاد السَّالك ١/٢٧٦، وشرح ابن النَّاظم/٦٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٠، وشرح المكودي ١/٢١٨، وشرح ابن طولون ١/٢٣٦.

وَمَثّل في البيت الثاني لأفعال الشروع بخمسة أفعال هي[١]:

أنشأ، طَفِق، أَخَذَ، جَعَل، عَلِق.

ومثاله: **أنشأ السّائق يحدو**، والخبر «يحدو» مُجَرّد من «أَنْ»، والحادي سائق الإبل بالغناء لها.

ـ **والثاني**: طَفِقَ: بفتح الفاء وكسرها، وقيل فيه: طبِق بكسر الباء الموحدة، ومثاله: طَفِقَ زيدٌ يعدو.

ـ **والثالث**: أخذ. نحو: أخذتُ أقرأُ.

ـ **والرابع**: جَعَل، جعلتُ أتكلَّمُ.

ـ **والخامس**: عَلِقَ: عَلِقَ زيدٌ يسمعُ.

ومنه قوله:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرنَا ❁ وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلَالُ المُجِيْرِ

قال ابن طولون: «وفُهِمَ من إتيانه بكاف التشبيه «كأنشأ...» عدم الحصر، **فإنّه زاد في التسهيل عليها: هَبَّ وقام**».

قال المرادي: «قلتُ هما غريبان، **وأيضاً فإنه لم يَدَّعِ الحَصْر**».

ـ **مثل كاد**[٢]: مبتدأ، كرب: خبره، ويجوز العكس، في الأصح: متعلِّق بمثل. تركُ أن: مبتدأ، وهو مصدر مضاف للمفعول. وَجَب: خبره، مع ذي: متعلّق بـ«تَرْك».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٣٠، وشرح الهواري ٢/١٦، وشرح الأشموني ١/٢٢١، وشرح ابن طولون ١/٢٣٦، وشرح المكودي ١/٢١٧ ـ ٢١٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٨٥ ـ ٢٨٧، وشرح السُّيوطي/١٥٤.

(٢) شرح المكودي ١/٢١٧ ـ ٢١٨، وإعراب الألفيَّة/٤٥.

ـ **كأنشأ**: خبر مبتدأ محذوف على تقدير القول: كقولك أنشأ.

ـ **كذا**: خبر مقدَّم. جعلتُ: مبتدأ مؤخّر، وما بعده عَطْف.

١٧٠. وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لِـ(أَوْشَكَا) ❁ وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

ـ أفعال المقاربة لا يتصرَّفُ منها إلَّا اثنان[1]: كاد وأوشك، يأتي منهما مع الماضي المضارعُ: يكاد، يوشك.

ومنه قول أُمَيَّة بن أبي الصّلت:

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ❁ فِي بَعْضِ غِرّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وقوله تعالى[2]: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾.

ـ واستعمالُ «يوشك» أكثر من استعمال ماضيها «أَوْشَكَ».

وعلى هذين الفعلين اقتصر النّاظم، ثم ذكر أنه استعمل اسم الفاعل: من أوشك وهو «مُوْشِك» ومنه قول كثير عزة:

فَإِنَّكَ مُوْشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا ❁ وَتَعْدُو دُوْنَ غَاضِرَةَ العَوَادِي

وذكر غيره: «كائِد» اسم الفاعل من «كاد»، وكارِب: اسم الفاعل من «كرب».

ـ **وذكروا مصدرين**[3]: طَفِق طفوقاً، وكاد كوداً ومكاداً ومكادة.

---

(١) شرح ابن طولون ٢٣٧/١، وشرح الأشموني ٢٢٣/١، وتوضيح المقاصد ٣٣١/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٨/١، وشرح المكودي ٢١٩/١، والمقاصد الشَّافية ٢٨٨/٢، وشرح الهواري ١٧/٢ ـ ١٨، ومنهج السَّالك/٧٠، وإرشاد السَّالك ٢٧٩/١، وشرح ابن النَّاظم/٦٠.

(٢) سورة النور ٣٥/٢٤.

(٣) انظر مراجع الحاشية (٢) من الصفحة السابقة، وانظر شرح المكناسي ٣٤١/١، وإرشاد السَّالك ٢٧٩/١.

وحكىٰ الأخفش طفق يطفَـق كضرب وعَلِم، وذكر هذا المرادي عن الجوهري، وقال: «**ولم أَرَهْ لغيره، والظّاهر أنّه قال رأياً**»، وقد حكىٰ مضارع «جَعَل» عن الكسائي، وحكىٰ ابن الأنباري: **عسىٰ يعسي فهو عاسٍ، وعَس**.

ـ لا غيرُ[1]: لا: عاطفة. غير: عطف علىٰ أوشك، وبُنِي علىٰ الضم لقطعه عن الإضافة، والتقدير: لأوشك وكاد لا غيرهما.

١٧١. بَعْدَ (عَسَىٰ) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدْ ❊ غِنىً بِـ«أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

هذه الأفعال الثلاثة[2]: **عسىٰ، اخْلولق، أوشك**، يجوز إسنادُها إلىٰ «أَنْ يَفْعَل» نحو: عَسَىٰ أَنْ يقومَ.

فأنْ وصلتها فهي في موضع رفع فاعل بـ«عسىٰ»، وسَدَّ مَسَدَّ الجزأين: الاسم والخبر.

ـ وحكم «عسىٰ» وهذه الأفعال فيه خلاف:

١ ـ تامَّة، والمرفوع فاعلُها.

٢ ـ وذهب[3] النَّاظم في شرح التسهيل إلىٰ أنَّ الوجه عنده أن تكون «عسىٰ» ناقصة أبداً.

ومنه قوله تعالىٰ[4]: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾.

قال ابن طولون: «وقد» في قوله: «قد يَرِد» للتحقيق لا للتقليل؛ لكثرة ورود ذلك.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٤٥، وشرح المكودي ٢١٩/١.

(٢) توضيح المقاصد ٣٣١/١ ـ ٣٣٢، وشرح ابن طولون ٢٣٩/١، وشرح الهواري ١٩/٢، وشرح المكودي ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٤١/١، ومنهج السَّالك/٧٠، وإرشاد السَّالك ٢٨١/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٤) سورة البقرة ٢١٦/٢.

ـ اخلولق[1] وأوشك: معطوفان على «عسى».

ـ أوشك قَدْ: القاف مشددة لأنها مُدَّغمة بالكاف بعد قلبه قافاً لأجل استقامة الوزن، كذا عند المكودي والأزهري.

ـ **وعند الهواري** كلام غريب: قال: «وأوشِكْ جاء به على صيغة الأمر ليصح له الوزنُ فهو بكسر الشين وسكون الكاف»، وهو غير الصَّواب فالادّغام يقيم الوزن، عن ثانٍ: متعلّق بـ«غنى»، غنى: فاعل «يرد» فُقِد: الجملة نعت لثانٍ.

١٧٢. وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ❁ بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

ـ إذا بُنيت[2] هذه الأفعال الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره، وجعل «أن يفعل» خبراً.

ـ وجاز إسنادها «إلى أنْ يفعلَ» وتكون مجرّدة من الضمير.

مثال ذلك: زيدٌ عَسَى أَنْ يقومَ.

فتكون «عسى» تامّةً، وهي لغة أهل الحجاز.

ـ وجاز أن ترفع ضميراً يعود على الاسم السّابق «زيد»، وهو اسم «عسى» وأنْ والفعل في موضع نصب على الخبر، فتكون ناقصة، وهي لغة تميم.

ـ **قال ابن طولون**: «وظاهر النظم أنَّ هذين الاستعمالين خاصَّان بـ«عَسَى»؛

---

(١) إعراب الألفيَّة/٤٥، وشرح المكودي ١/٢٢٠، وشرح الهواري ٢/١٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٣٢ ـ ٣٣٣، وشرح ابن طولون ١/٢٣٩ ـ ٢٤٠، ومنهج السَّالك/٧١، وشرح المكودي ١/٢٢٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٤١ ـ ٣٤٣، وشرح الهواري ١/١٩ ـ ٢٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٩٦، وشرح الأشموني ١/٢٢٧، وإرشاد السَّالك ١/٢٨٢.

لاقتصاره على ذكرها. والصَّوابُ أنّ ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة قبل؛ إذ لا فرق، وعليه مشى المرادي وغيره.

ـ **ويظهر أَثَرُ الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث:** ففي الاستعمال الثاني.

ـ **تقول:** ـ هند عسَتْ أن تفلح: الاسم ضمير يعود على هند، «أن تفلح» خبر «عسى» وعسى ومعمولاها خبر «هند». وهي لغة تميم.

ـ الزيدان عَسَيَا أَنْ يَقوما.

ـ الزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا.

ـ الهندات عَسَيْن أن يقمنَ.

وتقول على الاستعمال الأول: وهي لغة الحجاز:

ـ هند عسى أن تفلح، الزيدان عسى أن يقوما، الزيدون عسى أن يقوموا، الهندات عسى أن يقمنَ.

ففي المثال الأول: «أن تفلح» فاعل «عسى»، وهي ومرفوعها خبر عن المبتدأ.

ـ عسى[1] مفعول جَرِّد، بها: متعلّق بـ«ارفع»، قبلها متعلِّق بـ«ذكر» اسم: مرفوع بفعل مضمر يفسره «ذكرا».

(١) شرح المكودي ١/٢٢١، وإعراب الألفيَّة/٤٥.

١٧٣. وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ❁ نَحْوِ: «عَسَيْتُ»، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

ـ يجوز فتح[١] السِّين وكسرها في الفعل «عسى»، خلافاً لأبي عبيدة في مَنْعِه الكسرَ.

قال ابن هشام: «... وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي، بل يتقيّد بأن تسند إلىٰ التاء، أو النون، أو نا...». ومثل هذا عند ابن طولون.

قال تعالىٰ[٢]: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾.

ـ فقد قرأ الجماعة بفتح السِّين، ورجحها الطَّبري «عَسَيتُم».

ـ وقرأ نافع والحسن وطلحة «عَسِيتم» بكسر السِّين.

وأشار النَّاظم إلىٰ ترجيح الفتح بقوله: «**وانتِقا الفتح زُكِنْ**»[٣]، أي: وانتقاء الفتح عُلِم.

ـ الفتح[٣]: مفعول مقدَّم بـ«أَجِز»، الكسر: معطوف علىٰ ما تقدَّم، انتِقا الفتح: مبتدأ، ومضاف إليه. زُكِنْ: الجملة خبر المبتدأ.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٤٠، وأوضح المسالك ١/٢٣٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٣، وشرح المكودي ١/٢٢١، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٤، وشرح الهواري ٢/٢١، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٠٣، ومنهج السَّالك/٧١، وإرشاد السَّالك ١/٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢) سورة محمد ٤٧/٢٢. وانظر معجم القراءات ٩/٢٤، والآية/٤٦، من سورة البقرة.

(٣) **وعند الفارسي جواز الكسر مطلقاً نحو: عَسِي زيد، بكسر السِّين، كـ«رَضِيَ زيدٌ»**. انظر ابن طولون ١/٢٤٠.

وقال الفرّاء: **ولو كانت كذلك «عَسِيتم» لقال عِسِيَ في موضع «عَسَىٰ» ولعلّها لغة نادرة»**. انظر كتابي معجم القراءات ٩/٢٤.

١٢ ـ (إِنَّ) وَأَخَواتُهَا

١٧٤. لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَـكِنَّ، لَعَلَّ، ❁ كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

ـ الأحرف النَّاسخة ستة وهي[1]: **إِنَّ، وأَنَّ، وكأَنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وعَدّها سيبويه خمسة**، فجعل «إِنَّ بكسر الهمزة الأصل، و«أَنَّ» بفتح الهمزة محمولة على الكسر.

وهذه الأحرف تعملُ عكس عمل «كان»، وفي عملها مذهبان[1]:

١ ـ **مذهب البصريين** أنّها عملت في الاسمين معاً فنصبت الاسم، ورفعت الخبر.

٢ ـ **ومذهب الكوفيين** أنّها نصبت الاسم، ولا عمل لها في الخبر، بل بقي مرفوعاً على ما كان قبل دخول هذه الأحرف.

ـ ولم يبيِّن النَّاظم معاني هذه الحروف، وذكرها أبو حيان وغيره، وذلك كما يأتي[2]:

ـ **إنَّ وأَنَّ**: تفيدان التوكيد، وهو توكيد النِّسبة بين الجزأين.

ـ **لكنّ**: للاستدراك، زيدٌ شجاع لكنه بخيل.

---

(١) منهج السَّالك/٧١ ـ ٧٢، وشرح ابن طولون ٢٤٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٣٤/١، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً، وحكوا أنَّ ذلك لغة، وشرح ابن عقيل ٣٤٨/١، وشرح الأشموني ٢٣٠/١، والمقاصد الشَّافية ٣٠٥/٢، ٣٠٧.

(٢) منهج السَّالك/٧٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/١، وشرح الهواري ٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢٣١/١، والمقاصد الشَّافية ٣٠٨/٢، ٣١٢، وإرشاد السَّالك ٢٨٦/١.

ـ **كأنّ**: للتشبيه: كأنَّ زيداً أسدٌ.

ـ **ليتَ**: للتمني، وهو طلب ما لا مطمع فيه، أو فيه عُسْرٌ. ليت الشباب يعود، ليت لي مالاً فأَحجَّ به.

ـ **لعلَّ**: الترجِّي: لعلَّ الغائب قادم، لعلَّ الله يرحمنا.

والإشفاق[1]: لعلك قاتلٌ نفسَك، لعل الأسد يلقاني.

ـ **والترجي يكون في المحبوب، والإشفاق[1] يكون في المكروه.**

قال الشَّاطبي[2]: «وعَدُّه لها ستة ذهاب إلىٰ ما فعل غيره كالزَّجَّاج وغيره، والمتقدّمون يعدونها خمسة، وبوَّب عليها سيبويه «هذا باب الأحرف الخمسة»، ولم يَعُدَّ «أَنَّ» المفتوحة، وكذلك فعل المبرِّد وابن السّرّاج وغيرهم».

ـ **لإنّ**[3]: جار ومجرور خبر مقدَّم، وما بعده معطوفات.

ـ **عكسُ**: مبتدأ مؤخر، ما: اسم موصول مضاف إليه، لكان: متعلّقان بفعل محذوف صلة «ما».

وتقدير البيت: عكس الذي استقرَّ لكان من عمل ثابت لإنّ المكسورة الهمزة وأنّ المفتوحة الهمزة وما بعدها.

وحذف حرف العطف علىٰ عادته.

---

(١) **في إرشاد السَّالك ١/٢٨٧ بعضهم سمّاه التوقّع؛ إذ هو غير مترجًّىٰ، والأكثرون عبروا عنه بالإشفاق.**

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٣١٣، وانظر الكتاب ١/٢٧٩، والمقتضب ٤/١٠٧ «الأحرف الخمسة المشبَّهة بالأفعال»، ثُمَّ عدّها ستة، وقال: «وإنَّ وأنَّ مجازهما واحد؛ فلذلك عددناها حرفاً واحداً»، والأصول ١/٢٧٧.

(٣) إعراب الألفيَّة/٤٦، وشرح المكودي ١/٢٢٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٠٧.

١٧٥. كَـ«إِنَّ زَيْـداً عَـالِمٌ بِـأَنِّي ❁ كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ»

١٧٦. وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ❁ كَـ«لَيْتَ فِيها-أَوْ هُنَا-غَيْرَ الْبَذِي»

ذكر في البيت الأول ثلاثة أمثلة لما سبق من هذه الأحرف[1]:

ـ إن زيداً عالمٌ، بأني كُفْءَ.

ـ ولكنَّ ابنَه ذو ضغن.

وجاءت الأمثلة على الترتيب: الأداة العاملة، ثم اسم منصوب، ثم خبر مرفوع.

ولما انتهى من التمثيل لها ذكر في البيت الثاني أنه يلزم مراعاة هذا الترتيب إلَّا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فلك ألَّا تراعي هذا الترتيب، فتقول: إنّ في الدار زيداً، إنّ عند زيد عِلْماً.

ومَثّل لجواز هذا الترتيب بقوله: «**ليت فيها أو هنا غَيْرَ البذي**».

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف أو مجرور نحو: إن طعامَك زيداً آكلٌ، فلا خلاف يُعْرَف في بطلان ذلك، وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد جاء في لسان العرب ما يقتضي ظاهره جواز ذلك نحو قول الشاعر:

فَـلَا تلحنـي فيهـا فَـإِنَّ بحبِّهَـا ❁ أَخَـاكَ مُصَـابُ القَلْـبِ جَـمٌّ بَـلَا بِلُـهْ

وهذا الخروج عن الترتيب جائز، ولكنه يكون واجباً إذا اتَّصل بالاسم ضمير

(١) منهج السَّالك/٧٢ ـ ٧٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٧ ـ ٣٤٩، وشرح الأشموني ١/٢٣١، وشرح الهواري ٢/٢٨، وشرح المكودي ١/٢٢٣، وشرح ابن طولون ١/٢٤٤ ـ ٢٤٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٣١٧، وشرح المكناسي ١/٣٤٦.

يعود على شيء من الخبر نحو:

إِنَّ في الدار ساكنها.

إِنَّ عِنْدَ زيد أباه.

قال المرادي[1]: «يعني أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها، إلَّا إذا كان ظرفاً... أو مجروراً، وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسُّع فيهما، **ولأنهما في الحقيقة ليسا الخبر بل معمولاه**».

ووجدتُ البيت الأول عند ابن طولون[2] «كَأَنّ، كذا بفتح الهمزة ثم قال: «كأن: حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر».

وهذه زَلَّة قلم، فقد أجمع من تحدّث في هذا البيت على أن الكاف حرف جَرّ وأنّ الناسخ هو «إنّ».

ـ **كإنّ**[3]: الكاف: جارة لقولٍ محذوفٍ، وإنّ: بكسر الهمزة حرف توكيد ونصب، وذلك كقولك: إن زيداً عالمٌ.

ـ **لكنّ**: حرف استدراك، ابنه: اسمه، ذو ضِغْن: خبر.

ـ **راعٍ**: فعل أمر، والفاعل: ضمير مستتر، ذا: اسم إشارة مفعول به، الترتيبَ: عطف بيان أو نعت منصوب، إلَّا: حرف استثناء، «في الذي»: مُسْتَثنىً من محذوف على تقدير حذف الموصوف بالذي.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٣٥/١، وانظر المقاصد الشَّافية ٣١٥/٢ «وإنما لم تتقدّم أخبارها عليها لعدم تصرُّفها، وكذلك لا تتوسَّط لأجل عدم التصرف في نفسها، فلا تتصرف في معمولها...».

(٢) شرح الألفيَّة ٢٤٤/١.

(٣) إعراب الألفية/٤٦، وشرح المكودي ٢٢٣/١، وشرح الهواري ٢٠٨/٢.

كـ«ليت»: متعلّق بمحذوف صلة «الذي». ليت: حرف تمنٍّ، غير: اسم ليت مؤخَّر.

قال المكودي: إلَّا: استثناء، ولا بُدَّ من تقدير حذف كلام ليستقيم مراده، والتقدير: وراعِ ذا الترتيبَ إلَّا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كـ«ليت»، فالذي: نعت لمحذوف، وهو المثال».

١٧٧. وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ ❁ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَىٰ ذَاكَ اكْسِرِ

ـ تُفْتَحُ همزة «إِنّ» إذا سَدَّ المصدر مَسَدّها نحو:

أعجبني أنّ زيداً قائم، أي: أعجبني القيامُ

ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا...﴾ إنزالُنا: فاعل.

و[٢]: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾، استماعُ: نائب عن الفاعل.

و[٣]: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾، رؤيتُك: مبتدأ.

قال أبو حيان[٤]: «وقوله: «وفي سوىٰ ذاك» أي: وفي مكان سوىٰ سَدّ مصدر مَسَدَّها، وهذا الذي قاله ليس بصحيح علىٰ الإطلاق؛ لأنَّا وجدناها تفتح حيث لا يَسُدُّ المصدر مَسَدَّها، ولا تكسر...». وذكر مواضع دليلاً علىٰ ذلك.

وقال الأشموني[٥]: «إنما قال لِسَدّ مصدر ولم يقل لِسَدّ مفرد؛ لأنه قد يَسُدُّ

(١) سورة العنكبوت ٢٩/٥١.
(٢) سورة الجن ٧٢/١.
(٣) سورة فُصِّلت ٤١/٣٩.
(٤) منهج السَّالك/٧٤، وانظر المقاصد الشَّافية ٢/٣١٩.
(٥) شرح الأشموني ١/٢٣٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٥١.

المفرد ويجب الكسر، نحو: ظننت زيداً إنه قائم».

ومثل هذا عند ابن عقيل، وذكر المثال نفسه، وقال: لا يصحُّ: ظننت زيداً قيامَه.

ـ وفُهِمَ من قوله: «وَهَمز إِنَّ افْتح» أنَّ الأصل المكسورة[1] الهمزة، وهو أشهر القولين. و«إنّ» في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها، وقسم يجب فيه الفتح.

١٧٨. فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ، ❁ وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
١٧٩. أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ ❁ حَالٍ كَـ«زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ»
١٨٠. وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ❁ بِاللَّامِ كَـ«اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى»

ـ ذكر النَّاظم المواضع التي يجب فيها كسر همزة «إِنَّ»، وهي سِتَّة[2]:

١ ـ أَنْ تقع في الابتداء حقيقة، نحو[3]: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾، أو أن تقع في الابتداء حُكماً نحو[4]: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾. ولا تمنع «ألا» الاستفتاحية من ذلك، ولا تُخْرِج «إِنَّ» عن حكم الابتداء.

٢ ـ أن تقع «إِنَّ» في بدء صِلَة، أي: في أولها، نحو قوله تعالى[5]: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ

(١) توضيح المقاصد ١/٣٣٦، وشرح ابن طولون ١/٢٤٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٣١٧.
(٢) توضيح المقاصد ١/٣٣٦ ـ ٣٣٧، وشرح المكودي ١/٢٢٤ ـ ٢٢٥، وشرح الأشموني ١/٢٣٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٢٠، وشرح الهواري ٢/٣٠ ـ ٣١، ومنهج السَّالك/٧٤، وشرح ابن الوردي ١/٢١٨، وشرح ابن النّاظم/٦٢.
(٣) سورة الكوثر ١٠٨/١.
(٤) سورة يونس ١٠/٦٢.
(٥) سورة القصص ٢٨/٧٦.

مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾، واحترز ببدء الصِّلة من الواقعة في حَشْوِها، فإنَّه يجب فتحها نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل.

٣ ـ **الثَّالث أن تكون جواباً للقسم**، وهذا معنىٰ قوله: مُكْمِلَة، وشمل المقترن خبرها باللام نحو[١]: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾.

والمجرد منها نحو[٢]: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾.

٤ ـ **أَنْ تُحْكىٰ بالقول**، نحو قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ﴾، فإن أُجري القول مُجرىٰ الظنِّ فُتحت، تقول: أتقول أنَّ زيداً قائم، أي: أتظنّ.

٥ ـ **أَنْ تحلَّ مَحَلَّ حالٍ**: «أو حَلّت مَحَل حال» وهو تتمة البيت الثاني، مثاله: «زرتُه وإني ذو أمل».

أو بدون واو كقوله تعالىٰ[٤]: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾.

٦ ـ **أَنْ يقترن خبرها بلام الابتداء**، وهو المشار إليه بالبيت الثالث بقوله:

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ❁ بِاللَّامِ .....

ومثاله: تتمة البيت: «**اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقىٰ**».

وقوله تعالىٰ[٥]: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾.

---

(١) سورة العصر ١٠٣/١ ـ ٢.
(٢) سورة الدخان ٤٤/١ ـ ٣.
(٣) سورة المائدة ٥/١٢.
(٤) سورة الفرقان ٢٥/٢٠.
(٥) سورة المنافقين ٦٣/١.

قال أبو حيان[1]: «وتلخَّص من كلام النّاظم أنها تُكسرَ وجوباً في ستة مواضعُ، **نقصه مواضع تكسر فيها أيضاً وجوباً أحدها بعد «أَلَا» التي للاسْتفتاح، ... الثاني بعد «حيثُ» نحو: اجلس حيث إنّ زيداً جالس، والثالث: أن تكون في موضع خبر اسم عين نحو: زيد إنّ عمراً يضربه»**.

وذكر مثل هذا المرادي، وقال[2]: «وزاد غيره ثامناً بعد حيث، وقال: **وقد أُوْلِع عوام الفقهاء بالفتح بعدها»**.

ثم قال: «قلتُ: ويتخرّج على مذهَب الكسائي».

ـ **وذكر ابن عقيل** ما زاده شيخه أبو حيان، وقال: «ولا يَرِد عليه شيء من هذه المواضع لدخولها تحت قوله: فاكسر في الابتداء؛ لأنّ هذه إنما كُسِرت لكونها أول جملة يُبْتَدأ بها».

ـ **وذكر الشَّاطبي**[3] **خمسَة مواضع زائدة على السِّتَّة التي ذكرها، ثم قال: «فكان عَدُّه ناقصاً»**.

ـ في الابتدا[4]: متعلِّق بـ«الكسر».

وفي بدء صِلَة: معطوف على ما قبله.

وحيث: معطوف أيضاً.

إنّ: مبتدأ خبره «مُكْملة».

---

(١) منهج السَّالك/٧٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٤ ـ ٣٥٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٢٦.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٣) المقاصد الشَّافية ٢/٣٢٧، وانظر أوضح المسَّالك ١/٢٤١.

(٤) شرح المكودي ١/٢٢٧، وإعراب الألفيَّة/٤٧.

وحيثُ: مضافة إلىٰ الجملة، ليمين: متعلِّق بـ«مكملة».

ـ حُكيت بالقول: الباء بمعنىٰ «مع».

مَحَلّ: مفعول فيه، كـ«زرته»: أي: وذلك كقولك: زرتُه.

وإني ذو أمل: الواو للحال، وهي مقدَّرة بـ«إذ» عند سيبويه.

١٨١. بَعْـدَ (إِذَا) فُجَـاءَةٍ، أَوْ قَسَـمٍ ❁ لَا لَامَ بَعْـدَهُ بِـوَجْهَيْنِ نُمِـيْ

١٨٢. مَـعْ تِلْـوِ فَـا الْجَـزَا، وَذَا يَطَّـرِدُ ❁ فِي نَحْوِ: «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ»

ـ أشار في هذين البيتين إلىٰ المواضع التي يجوز فيها كسر همزة إنّ وفتحها، وهي أربعة[1]:

١ ـ الأول: أَنْ تَقَعَ «إِنَّ» بعد «إذا» الفجائيَّة، ومنه قوله:

وَكُنْـتُ أُرَىٰ زَيْـداً كَمَـا قِيْـلَ سَـيِّداً ❁ إِذَا إِنَّـهُ عَبْـدُ القَفَـا واللَّهَـازِمِ

ـ يُرْوَىٰ بكسر «إِنَّ» علىٰ القياس؛ لأنَّ «إذا» الفجائية لا يليها إلَّا جملة اسميَّة.

ـ وبالفتح «أَنَّ» علىٰ تأويل «أَنَّ» وصلتها بمصدر في محل رفع مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: فإذا العبوديَّةُ حاصلةٌ.

قال المرادي[2]: «قال المصنِّفُ: والكسر أَوْلَىٰ لأنه لا يحوج إلىٰ تقدير. قلتُ:

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وشرح الأشموني ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠، وأوضح المسالك ١/٢٤٢، وذكر جواز الكسر والفتح في تسعة مواضع، وانظر شرح المكناسي ١/٣٤٨.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٤٠.

وذهب قوم إلىٰ أنها هي الخبر، وعلىٰ هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً، فيستوي الوجهان».

٢ ـ ومثال ذلك بعد القَسَمِ قولُ رؤبة:

أَو تَحْلِفي بِرَبِّكِ العَلِيِّ.

أَنّي أبو ذيَّالك الصَّبيِّ.

ـ يُرْوَىٰ بكسر همزة إنّ علىٰ جَعْلِه جوابَ القَسَم.

ـ وبالفتح علىٰ تأويل «أَنَّ» بمصدر معمولٍ لفعل القَسَم بإسقاط الخافض، أي: علىٰ أَنِّي.

قال: البصريون: الكسر لازم، وهو الصَّحيح.

وقال ابن خروف[1]: «لم يُسْمَع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له، وهو كما قال...».

واحترز بقوله: «**لَا لامَ بَعْدَه**» من الواقعة بعد فعل القسم وبعده لام نحو: «حلفت إن زيداً لَقَائم» فإنه يجب حينئذٍ كَسْرُهَا.

٣ ـ أَنْ تَقَعَ «إِنَّ» بعد فاء الجزاء كقوله تعالىٰ[2]: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

ـ قُرِئ «فإِنَّه»[3] بالكسر علىٰ الأصل؛ لأنه جواب الشرط، وجواب الشرط لا

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٤١ ـ ٣٤٢، وشرح الأشموني ١/٢٣٦، وشرح المكودي ١/٢٢٧، وشرح ابن طولون ١/٢٥٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٦، وشرح الهواري ٢/٣٤ ـ ٣٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٣٠.

(٢) سورة الأنعام ٦/٥٤.

(٣) قرأ عاصم وسهل وابن عامر ونافع ويعقوب والحسن والشنَّبوذي... فأنه بفتح الهمزة، وقرأ نافع=

يكون إلَّا جملة.

ـ وبالفتح «فأنَّه» على تأويل «أَنَّ» بمصدر يكون خبراً، والمبتدأ محذوف، تقديره: فجزاؤه الغفرانُ، أو فالغفرانُ جزاؤُه.

قال المرادي[١]: «والكسر أَحْسَنُ في القياس. قال المصنِّف: ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلَّا مسبوقاً بأنّ المفتوحة».

٤ ـ أن تقع[٢] **خبراً عن قولٍ ومخبراً عنها بقول، والقائل للقولين واحد**، وهذا ما أشار إليه بقوله:

..... وذا يَطَّرِدُ ❁ فِي نَحْوِ: خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

أي يَطّرد كسر همزة إنّ وفتحها.

ـ **فالكسر على معنى**: خير القول في هذا اللفظ الذي أوله «إني»، فيكون من الإخبار بالجملة عن مبتدأ في معنى الجملة؛ ولذلك لم يحتج إلى رابط.

ـ **والفتح على معنى**: خير القولِ حَمْدُ الله، ويكون من الإخبار بالمفرد.

ـ وذا يطّرد: إشارة إلى الوجهين.

ـ **وأنقص**[٣] **النّاظم مواضع يجوز فيها الكسر والفتح، وتعقَّبه أبو حيان وغيره.**

ـ ولم يتعرض لحصر مواضع الفتح، **قال الشَّاطبي**[٤]: «ولما حَصَرَ مواضع

= وأبو جعفر وشيبة والأعرج بالكسر. انظر معجم القراءات ٢/٤٣٦ ـ ٤٣٧.

(١) توضيح المقاصد ١/٣٤٣، وانظر المقاصد الشَّافية ٢/٣٣٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٥٠ ـ ٢٥١، وشرح الأشموني ١/٢٣٦، ومنهج السَّالك/٧٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٣، وشرح الهواري ٢/٣٤، وشرح ابن عقيل ١/٣٦١.

(٣) منهج السَّالك/٧٨، ومثله عند الأشموني في شرحه ٢/٢٣٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ٢/٣٣٩، وانظر أوضح المسالك ١/٢٤٢، وذكر الفتح في ثمانية مواضع.

القسمين، واستوفى عَدّها دَلَّ كلامُه على أنّ ما عدا ذلك فهي مفتوحة، وهو القسم الثّالث من أقسام إنّ، فلم يحتج إلى عدها، وقد ذكر الناس لفتحها عشرة مواضع...».

ـ **بعد إذا**[1]، **بوجهين**: متعلِّقان بـ«نُمي»، وإذا: مضافة لفجاءة، أو قسم: معطوف على «إذا»، لا لامَ: لا واسمها، بعده: خبرها، والجملة صفة لقَسَم.

ـ مع: متعلِّق بـ«نُمي» في البيت الذي قبله، أو معطوف بإسقاط الخافض على «بعد».

ـ ذا: مبتدأ، يطّرد: خبر «ذا»، في: متعلّق بـ«يطّرد»، نحو: مضاف إلى قول مقدَّر، في نحو قولك خير القول.

١٨٣. وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ ❁ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ: «إِنِّي لَوَزَرْ»

ـ دخولُ[2] هذه اللام بعد «إنَّ» المكسورة مُتَّفَقٌ عليه، **وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكي عن المبرّد**، وهو خلاف شاذّ، وما صَحّ منه محمول على الزيادة.

وأجاز الكوفيون دخولها بعد «لكنّ»، وما احتجوا به مُتَأَوَّل، كذا عند المرادي.

واحْتجوا بقول بعض العرب:

يَلُوْمُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ❁ وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

(١) شرح المكودي ١/٢٢٧ ـ ٢٢٩، وإعراب الألفيّة/٤٧.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وشرح ابن طولون ١/٢٥٢، وشرح الهواري ٢/٣٥ ـ ٣٦، والمقاصد الشّافية ٢/٣٤٢ ـ ٣٤٤، وشرح الأشموني ١/٢٣٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٦٣، وشرح المكودي ١/٢٣٠، وشرح المكناسي ٣٥١، وشرح ابن النّاظم/٦٥.

ـ وقوله: لام ابتداء يعني أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء نحو: لزيدٌ قائمٌ، وأُخِّرت إلىٰ الخبر مع «إنَّ»: إنَّ زيداً لقائم، كراهة الجمع بين حرفين لمعنىً واحد. خلافاً لمن قال: هذه غير تلك.

ويسمونها اللام المُزَحْلَقَة بعد انتقالها إلىٰ الخبر، وَيُسَمُّونها اللام المُزَحْلَفَة، بالفاء.

قال ابن طولون: «بالفاء عند أهل العالية» كذا![1].

ـ بعدَ[2]: متعلِّق بـ«تصحبُ»، ذات: مضاف إليه، وهي جاريةٌ علىٰ موصوف محذوف. الخبر: مفعول مقدَّم، لامُ ابتداءٍ: فاعل مؤخَّر، ويجوز العكس. نحو: خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل محذوف.

وجملة «إني» ومعموليها مقولة لقول محذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه.

١٨٤ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا ❁ وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَـ«رَضِيَا»
١٨٥ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَـ«إِنَّ ذَا ❁ لَقَدْ سَمَا عَلَىٰ الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا»

ـ الرواية في بعض الشروح[3]: «ولا يلي ذا اللامَ».

ـ يشير النَّاظمُ إلىٰ أنّ اللام الداخلة في خبر «إنَّ»، يُشْتَرَطُ لدخولها ثلاثة شروط[4].

---

(١) انظر مغني اللبيب ٣/٢٥٢ ـ ٢٥٣، وحاشية الشهاب ٧/٤٣٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/٤٧، وشرح المكودي ١/٢٣٠.

(٣) شرح ابن طولون ١/٢٥٢، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٤، وشرح المكناسي ١/٣٥٠، وذكر الأزهري الخلاف في النسخ/٤٨.

(٤) توضيح المقاصد ١/٣٤٤، وشرح الأشموني ١/٢٤٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٠، وشرح الهواري=

١ ـ **أن يكون الخبرُ مثبتاً**، فالمنفيُّ لا تدخل عليه اللام، نحو: إنَّ زيداً لم يقم، وجاء نادراً في شعر كقول أبي حزام:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً ❁ لِـ«لَا» مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاء

ـ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت عليه اللام، ولا فَرْقَ بين المتصرف نحو: إن زيداً لَيَرْضىٰ، وغير المتصرِّف نحو: إنّ زيداً لَيَذَرُ الشَّرَّ.

ـ هذا إذا لم يقترن به السِّين أو سوف، فإن اقترنت به نحو: إنّ زيداً سوف يقوم أو سيقوم، ففي جواز دخول اللام عليه خلاف.

ـ وإذا كان ماضياً غير متصرّف فظاهر كلام المصنِّف جواز دخول اللَّام عليه، تقول: إنّ زيداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ. هذا مذهب الأخفش والفرّاء، والمنقولُ أنَّ سيبويه لا يجيز ذلك.

ـ فإِنْ قُرِنَ الماضي المتصرِّف بـ«قد» جاز دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: **وقد يليها مع «قد»**، نحو: إنَّ زيداً لقد قام.

ـ **قال المرادي**[1]: «وإنما جاز دخولها عليه مع «قد» لأنّ «قد» تُقَرِّبُ الماضي من الحال، خلافاً لخطاب الماوردي في مَنْعِه دخولها مع «قد»، فإذا وجد **مثل «إن زيداً لقد قام» فهي عنده لام القسم»**.

علىٰ تقدير: والله إنَّ زيداً لقد قام.

٣ ـ **وذكر ابن طولون**[2] **شرطاً ثالثاً**، وهو أن يكون الاسم مؤخَّراً، ومعمول

= ٢/٣٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٤٨، ومنهج السَّالك/٧٩.

(١) توضيح المقاصد ١/٣٤٥، وانظر منهج السَّالك/٧٩، وشرح المكناسي ١/٣٥٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٥٣، وشرح المكناسي ١/٣٥٢.

الخبر مقدَّماً، نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾، فلا تصحب الاسم إذا كان مقدَّماً.

ثم قال: «ولم ينبه النَّاظم علىٰ هذا الشرط».

ولم يذكر غيره هذا الشرط. وعلَّة التنبيه علىٰ ذلك هو الهرب من اجتماع مؤكِّدين.

قال المكناسي[٢]: «إنَّ واللام معاً للتأكيد؛ ولذلك كرهوا ملاصقتها».

ـ ذي اللامَ، أو ذا اللامَ: كلاهما اسم إشارة في محل نصب بـ«يلي».

ما: في محلّ رفع فاعل «يلي»، والمنعوت به محذوف، قد نُفيا: الجملة صلة «ما»، ولا من الأفعال: متعلِّق بحال محذوفة من «ما» الثانية.

ما: عطف علىٰ «ما» الأولىٰ»، كرضيا: صلة «ما» الثانية.

ـ وقد يليها: فعل مضارع، وفاعله مستتر يعود إلىٰ الخبر، ها: مفعول «يلي» عائد إلىٰ اللام. مع: في موضع الحال من فاعل «يليها»، قد: مضاف إليه، كإنّ: خبر لمبتدأ محذوف حُذِف معه القول، ودخلت الكاف علىٰ المقول، مستحوذا: حال من فاعل «سَمَا».

---

(١) سورة المزمل ٧٣/١٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/٤٨.

١٨٦. وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ ❁ وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

ـ هذه اللام[١] يجوزُ دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو: إنَّ زيداً لطعامَك آكلٌ.

ويعني بالواسط ما توسط بين الاسم والخبر سواء كان ظرفاً أو مجروراً، أو مفعولاً به.

وشرطه أن يكون الخبر صالحاً لها، فلو كان ماضياً متصرِّفاً عارياً من «قد» لم تدخل عليه نحو: إنَّ زيداً عمراً ضرب؛ لأنَّ دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، خلافاً للأخفش.

ـ **وتدخلُ أيضاً على الضمير المسمَّى بالفصل** كقوله تعالى[٢]: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾.

ـ **ويسمى ضمير عماد أيضاً، ويكون ضمير فَصْل** إذا لم يُعْرَب مبتدأ، ولم يُقَيَّدِ الفَصْلُ بشيء؛ لأنه معلوم أنه لا يكون إِلَّا متوسطاً بين الاسم والخبر.

ـ وعلى الاسم إذا تأخّر عن الخبر نحو: «إن في الدار لزيداً»، وإنما يصحُّ ذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٤٦، وشرح ابن طولون ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٥٧، وشرح الهواري ٢/٣٩، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٠ ـ ٣٧١، ومنهج السَّالك/٨٠، وشرح المكودي ١/٢٣١ ـ ٢٣٢، وشرح الأشموني ١/٢٤٠.

(٢) سورة آل عمران ٣/٦٢.

(٣) سورة النازعات ٧٩/٢٦.

ـ الواسط[١]: مفعول «تَصْحبُ»، معمولَ: بدلٌ منه أو حال.

ويجوز أن يكون المفعول معمولَ الخبر، والواسطَ: حال على مذهب من أجاز تعريف الحال، وهذا الوجه عند المكودي أظهر من جهة المعنى.

ـ والفصْلَ: أي: وتصحبُ الفصلَ، فهو معمول بفعل محذوف، أو معطوف على الواسط. اسماً: نُصِبَ بالعطف على «الفصْل»، أو بفعلٍ محذوف، والأول أظهر. حلَّ قبله الخبر: في موضع الصِّفة لاسم.

١٨٧. وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ❁ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

ـ ما: الحرفيَّة إذا اتَّصلت بهذه الأحرف الناسخة ففيها وجهان[٢]:

١ ـ أَنْ تكون كافّةً فتبطلُ عملها نحو[٣]: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء، فتدخل على الأسماء والأفعال، كقوله تعالى[٤]: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾.

قال الشَّاطبي[٥]: «فإِطْلاقُ النّاظم مُشْكِل، ولا أجد الآن جواباً عنه وليس كلُّ داء يعالجه الطبيب».

---

(١) شرح المكودي ١/٢٣٢، وإعراب الألفيَّة/٤٨.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٥٥ ـ ٢٥٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٦ ـ ٣٤٧، وشرح الأشموني ١/٢٤١ ـ ٢٤٢، وشرح المكودي ١/٢٣٣، ومنهج السَّالك/٨٠، وشرح الهواري ٢/٤١ ـ ٤٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٣٠٣ ـ ٣٠٤، وشرح ابن النَّاظم/٦٦.

(٣) سورة النساء ٤/١٧١.

(٤) سورة الأنفال ٨/٦.

(٥) المقاصد الشَّافية ٢/٣٦٥.

٢ ـ **الثاني: أن تكون «ما» مُلْغاة فيبقىٰ العملُ لعدم الاعتداد بها**، وهذا مسموع في «ليت»، وقد حُكي في «إنما»، وأجازه ابن السَّرَّاج والزَّجَّاج قياساً في سائرها، ووافقهم المصنِّف؛ ولذلك أطلق في قوله: «**وقد يُبَقّىٰ العملُ**»، وذكر «قد» إشارةً للتقليل.

ـ **ومذهب سيبويه جواز الوجهين في «ليت» خاصَّة، ومنع الثاني في أخواتها**؛ لأنّ «ليت» باقية علىٰ اختصاصها بالأسماء، وشاهدها قول النابغة:

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ❁ إِلَىٰ حَمَامَتِنَا أو نِصْفَهُ فَقَدِ

يُرْوَىٰ بنصب «الحمام» علىٰ الإعمال، وَرَفْعِه علىٰ الإهمال.

ـ **وذكر بعضهم القياس في لعلَّ وكأنّ**.

ـ وصلُ[1]: مبتدأ. مبطلٌ: خبره. إعمالَها: مفعول لاسم الفاعل. بذي: متعلِّق بـ«وصل»، وقد يبقّىٰ العملُ: جمل مُسْتَأنفة وبعد «ما» نعت محذوف، أي: الزائدة.

١٨٨. وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَىٰ ❁ مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

١٨٩. وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لَكِنَّ) وَ(أَنَّ) ❁ مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)

ـ المراد من البيت الأول[2] أنه يجوزُ رفعُ المعطوف علىٰ اسم «إِنَّ» المنصوب بشرط أَنْ تستكمل «إِنَّ» خبرها، ويكون المعطوف بعد الخبر، مثال ذلك:

---

(١) شرح المكودي ١/٢٣٣، وإعراب الألفيَّة/٤٨ ـ ٤٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٤٧ ـ ٣٤٨، وشرح ابن طولون ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٦، وشرح المكودي ١/٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٢٤٣، وشرح الهواري ٢/٤٢ ـ ٤٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٦٥، ومنهج السَّالك/٨١، وعند المكناسي ١/٣٥٥ «وهذه المسألة كانت سبب عمىٰ الأعلم، سأله بعض نحاة عصره: لِمَ جاز اعتبار الموضع في العطف دون النَّعت، فتكلَّف إيراداً، وكان رَمِدَ العينين، فنزل الماء فيهما فعمي». وذكر هذه القصّة الشَّاطبي، انظر المقاصد الشَّافية ٢/٣٧٧.

إِنَّ زَيْـداً ذَاهِـبٌ وَعَمْـرٌو

ـ فعطف «عمرو» علىٰ موضع اسم «إِنَّ».

ـ وقوله «جائز» يعني أنه يجوز العطف بالنصب، وأنَّه هو الأصل، فتقول: إِنَّ زيداً ذاهبٌ وعمراً، وعطف «عمراً» علىٰ اسم «إِنَّ».

ـ فإنْ عطفت قبل ذكر الخبر تعيَّن النصب، فتقول: إن زيداً وعمراً قائمان. ولا يجوز العطفُ بالرفع.

ـ وذهب الكسائي إلىٰ إجازة الرفع قبل الخبر مطلقاً، وللفرّاء إجازة ذلك بشرط خفاءِ إعراب الاسم.

قال أبو حيان: «وفي قوله: علىٰ منصوب إنَّ مسامحة، وصوابه علىٰ موضع اسم إنَّ».

* **وفي البيت الثاني:** أُلْحِقَتْ لكنَّ وأَنَّ بـ«إِنَّ» المكسورة في جواز رفع المعطوف علىٰ اسمها بعد الخبر نحو:

ـ لكنَّ زيداً قائم وعمرٌو.

ـ علمت أنَّ زيداً قائم وعمرٌو.

ـ وإلحاق «لكنّ» بـ«إِنَّ» متَّفق عليه.

ـ وأمّا إلحاق «أنَّ» المفتوحة بـ«إِنَّ» فمنعه بعض، وأجازه بعض.

قال تعالىٰ[1]: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾.

(١) سورة التوبة ٩/٣.

وقول الشاعر:

وَمَا قَصَرَت بِي فِي التَّسامي خُؤُولَةٌ ❁ وَلَكِنَّ عمي الطيبُ الأَصلِ وَالخَالُ

ـ وقوله: «مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ»

يعني أنه لا يجوز في المعطوف في اسم الثلاثة إلَّا النصب، فلا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده، لأنّ معنىٰ الابتداء قد يغيَّر بدخولها بخلاف «إِنَّ وأَنَّ ولكنَّ»، فإنها لا تغيّر معناه.

ـ وأجاز الفرّاء الرفع مع الستة بعد الخبر مطلقاً، وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم.

ـ **قال المرادي**[1]: «فإن قلتَ: ما وجه رفع المعطوف علىٰ اسم «إنَّ» وما أُلحق بها؟ قلتُ: مذهب المحققين أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة خبر «إِنَّ» عليه، وهو من عطف الجمل، لا من عطف المفردات».

ـ **وقال المكناسي**: «وصرح المصنِّف بنفي البواقي، فقال: من دون ليت.... تنكيتاً علىٰ الفراء رحمه الله تعالىٰ».

ـ رَفْعُك[2]: مبتدأ، جائز: خبر، معطوفاً: منصوب برفعك.

وتقدير البيت: ورفعُك اسماً معطوفاً علىٰ منصوب إنَّ بعد استكمال الخبر جائز.

قال المكودي[3]: «ولو استغنىٰ عن قوله: من دون ليت... إلخ، لم يخلّ بالمعنىٰ».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٥٠، وشرح ابن طولون ١/٢٥٨، وشرح المكودي ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥، وشرح الأشموني ١/٢٤٦، وشرح المكناسي ٢/٣٥٥، ومنهج السَّالك/٨١.

(٢) إعراب الألفيَّة/٤٩.

(٣) شرح المكودي ١/٢٣٥.

١٩٠. وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ ❁ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١. وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ❁ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

ـ **إهمال**[١] «**إنَّ إذا خُفِّفَت هو القياس**؛ لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه والبصريين على قلّة، ومنعه الكوفيون، كذا عند أبي حيّان.

قال تعالى[٢]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾.

ومن إهماله قوله تعالى[٣]: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾.

ـ **ثم قال: «وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ»:**

وعِلّة لزوم اللام الفرق بين «إنْ» المخفَّفة، و«إِنْ» النافية، وتُسَمَّى هذه اللام الفارقة.

قال المرادي: فإن قلت: هل هي لام الابتداء أو غيرها؟

قلت[٤]: مذهب سيبويه أنها لام الابتداء، أُلزمت للفرق، وهو اختيار المصنِّف، وهو مفهوم من قولنا «وتلزم اللامُ»، يعني اللام المتقدِّم ذكرها بعد المشدَّدَة، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٥٠، وشرح ابن طولون ١/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وشرح الهواري ٢/٤٦، وشرح الأشموني ١/٢٤٦، وشرح المكودي ١/٢٣٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٨ ـ ٣٨٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٨٦، ومنهج السَّالك/٨٢ ـ ٨٣، وشرح ابن النَّاظم/٦٨.

(٢) سورة هود ١١/١١١.

(٣) سورة الطارق ٨٦/١٤.

(٤) انظر مغني اللبيب ٣/٢٥٨، وفي ص/٢٦٠: «وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتُلبت للفرق...».

وذكر ابن طولون: أنَّ «أَلْ» في اللام للعهد، وهي التي صَحِبت «إِنَّ» من قبلُ.

وذكر المكودي أنَّ «أَلْ» في العمل للعهد. أي العمل المذكور، وإمّا بدل من الضمير، أي: فَقَلَّ عملها.

قال الشَّاطبي[1]: «وهذا الذي قَرَّره النّاظم مبنيٌّ على موافقة أهل البصرة في أنّ «إِنْ» المخفّفة ليست النافية، بل هي التوكيديّة خلافاً لمن قال: إنها النافية، واللام اللازمة بعدها للإيجاب بعد النفي، فقولك: إنْ زيدٌ لقائمٌ، في معنى: ما زيد إلَّا قائم، وهو مذهب الكوفيين، والذي يدلُّ على صحة ما ذهب إليه النّاظم مجيء النصب عن العرب... وقال سيبويه: «**حَدَّثنا من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول**[2]: **إِنْ عمراً لمنطلقٌ...**».

وقوله[3]: **ربما استُغْنِي عنها...**

يعني أنه قد يُستغنى عن اللام الفارقة بعد «إِنْ» المخفَّفة إذا أُمِنَ اللبسُ بينها وبين «إِنْ» النَّافية؛ لاعتماد النّاطق بها على ذلك، كقول الطرمّاح:

أَنَا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالكٍ ❁ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَت كِرَامَ المَعَادِنِ

فصدر البيت مَدْح، فعُلم أنّ «إِنْ» في عجزه ليست للنفي لئلا يتناقض صدر البيت وعجزه، فلم يحتج إلى اللام الفارقة.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٣٨٧.

(٢) الكتاب ١/٢٣٨. وقال: واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخير منك، لما خفّفتها جعلتها بمنزلة «لكن» حين خففتها، وألزمها اللَّام لئلا تلتبس بـ«إِنْ» التي هي بمنزلة «ما» التي يُنْفَى بها».

(٣) شرح المكودي ١/٢٣٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح الهواري ٢/٤٧، وشرح ابن طولون ١/٢٦١، ومنهج السَّالك/٨٣.

ـ ربما[١]: حرف تقليل.

ـ عنها: في موضع رفع بـ«استُغني» على أنه نائب عن الفاعل.

ـ ما: موصولة مرفوعة بـ«بدا»، ناطقٌ: مبتدأ، أراده: خبره.

والجملة صِلَة، والضمير في «أراده» عائدٌ على «ما». معتمداً: حال من فاعل أراده، وهو اسم فاعل، وإن فتح الميم فهو اسم مفعول حال من المفعول.

١٩٢. وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلَا ❊ تُلْفِيهِ غَالِباً بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا

ـ إذا خُفِّفت «إنَّ» فالغالبُ فيها أَنْ يليها فعل ناسخ للابتداء[٢]، مثل: كان وأخواتها، وظنّ وأخواتها، قال تعالى[٣]: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾، و[٤]: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾، وقال[٥]: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾.

ـ وذكر ابن طولون أنَّ شرط الناسخ أن يكون غير نافٍ، فخرج بذلك «ليس»، و«ما دام».

ـ وأشار بقوله: «غالباً»، إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ، كقول عاتكة بنت زيد:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٤٩، وشرح المكودي ١/٣٦.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٣٨٢، وشرح ابن طولون ١/٢٦١، وتوضيح المقاصد ١/٣٥٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٩٣، ومنهج السَّالك/٨٣.

(٣) سورة البقرة ٢/١٤٣.

(٤) سورة القلم ٦٨/٥١.

(٥) سورة الأعراف ٧/١٠٢.

شَـلَّتَ يَمِيْنُـكَ إِنْ قَتَلْـتَ لَمُسْـلِماً ❁ حَلَّـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ

ولا يُقاسُ عليه خلافاً للأخفش والكوفيين.

وإذا كان غير ماض ولا ناسخ كقولهم[1]: «إن يزينك لَنَفْسُك وَإِنْ يَشِيْنُكَ لَهِيَهْ» فلا قياس عليه.

ـ الفعل[2]: مبتدأ. فلا تلفيه: خبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره: جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو الفعل، غالباً: حال من الهاء في «تلفيه» بـ«إن» ذي: ذي: بدل من «إِنْ» أو نَعْت، مُوْصَلاً: مفعول ثان لـ«تلفيه».

١٩٣. وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنّْ ❁ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

١٩٤. وَإِنْ يَكُـنْ فِعْـلاً وَلَـمْ يَكُـنْ دُعَـا ❁ وَلَـمْ يَكُـنْ تَصْـرِيفُهُ مُمْتَنِعَـا

١٩٥. فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ اوْ ❁ تَنْفِيسٍ اوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

ـ إذا خُفِّفَت[3] «أَنَّ» المفتوحة لم تُلْغَ كما أُلغيت «إِنَّ» المكسورة، ولكن يُنْوَىٰ اسمها، ولا يُلْفَظُ به إلَّا في الضّرورة كقوله[4]:

فَلَـوْ أَنَّـكِ فِـي يَـوْمِ الرّخـاءِ سَـأَلْتِنِي ❁ طَلَاقَـكِ لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيْقُ

(١) انظر مغني اللبيب ١/١٤٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/٤٩، وشرح المكودي ١/٢٣٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٥٤، وشرح ابن طولون ١/٢٦٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٣، وشرح المكودي ١/٢٣٧، وشرح الأشموني ١/٢٤٩، ومنهج السَّالك/٨٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٩٧.

(٤) شرح الهواري ٢/٥١ ـ ٥٢: هالكٌ: خبر مقدَّم، كلُّ: مبتدأ مؤخَّر. أو: هالك: مبتدأ، وكلّ: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، والجملة خبر «أَنْ».

ولأنّ عملها لا يظهر غالباً تجوَّز بعضهم فقال: «أُلغيت».

ـ وتعقّب المرادي وغيره قول النَّاظم: «اسْتَكَنْ» عن اسمها، وهو تجوُّزٌ منه؛ لأنّ الضمير المنصوب، لا يستكِنّ في الحرف، وإنما هو محذوف.

ـ وقوله: وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً...:

يعني أن الخبر يكون جملة اسميَّة أو فعليَّة، ولا يكون مفرداً، بعد «أنْ» المخففة نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ، يريد: أَنَّهُ زيدٌ قائمٌ.

أنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وزيد قائم: جملة في محل رفع خبر «أَنْ»، وقول الشاعر الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ❁ أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

ـ وقوله: وَإِنْ يَكُن فِعْلاً...:

يشير[1] به إلى أنّ الخبر إذا كان مُصَدّراً بفعل غير دعاء متصرِّف فالأحسنُ أن يُفْصَل بينه وبين أَنْ: بـ«قد»، أو أداة نفي، أو بالسِّين أو بـ«سوف»، أو «لو».

ـ قد: يُفْصَل بها بينها وبين الماضي، كقوله تعالى[2]: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾.

ـ النَّفْي: ويكون بـ«لا» و«لن»، ويُفْصَلُ بهما بين أَنْ والمضارع، كقوله تعالى[3]: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٥٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٧، وشرح ابن طولون ١/٢٦٤، وشرح الهواري ٢/٥٥، وشرح المكودي ٢/٢٣٧ ـ ٢٣٨، وشرح الأشموني ١/٢٥٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٣٩٨، ومنهج السَّالك/٨٤.

(٢) سورة المائدة ٥/١١٣.

(٣) سورة القيامة ٧٥/٣.

ـ **السِّين وسوف**: كقوله تعالىٰ[1]: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾.

ـ **لو**: الفصل بها قليل، وقلَّما يذكرها النحويون، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾.

قال المرادي[3]: «وأشار بقوله: وقليل... إلىٰ قلّة ذكرها في كتب النحو لا إلىٰ قلّة استعمالها في كلام العرب».

وقوله: فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ... يُفْهَم منه أنه يجوز أن يأتي بغير فصل، كقوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمِّلُونَ فَجَادُوا ❊ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

والقياس: عَلِموا أَنْ سَيُؤَمِّلون.

ولم يذكر عن الجملة الاسميَّة شيئاً، وسكوته هذا يُفْهَمُ منه أنه لا يُفْصَلُ بينها وبين «أَنْ» كقوله تعالىٰ[4]: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

ـ وإذا كان الفعلُ دعاءً لا يُفْصَلُ بينهما كقوله تعالىٰ[5]: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾.

ـ وكذا إذا كان غير متصرِّف كقوله تعالىٰ[6]: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾.

---

(١) سورة المزمل ٧٣/٢٠.

(٢) سورة الجن ٧٢/١٦.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٥٧، ومثله عند المكودي ١/٢٣٩، وقال أبو حيان: «وقول النَّاظم... يعني أنَّ ذكرها فاصلة يقلّ في كتب النُّحاة لا في كلام العرب، ألا ترىٰ أنه قد جاء في عدّة آي من القرآن، فلا يكون ذكره قليلاً في كلام العرب» منهج السَّالك/٨٦.

(٤) سورة يونس ١٠/١٠.

(٥) سورة النور ٢٤/٩.

(٦) سورة النجم ٥٣/٣٩.

ـ الخبرَ[١]: مفعول أَوَّل بـ«اجْعَل»، جملةً: المفعول الثاني، من بعد أَنْ: متعلِّق بـ«اجْعَل».

ـ اسم يكن: ضمير عائد على الخبر، وفعلاً: خبرها، ولم يكن دعا: جملة معطوفة على الجملة قبلها.

ـ فالأَحْسَنُ: الفاء: في جواب الشرط، الأَحْسَنُ الفَصْلُ: جملة اسمية هي الجواب. بـ«قد»: متعلِّق بالفَصْل؛ لأنه مصدر، ذكر لو: مبتدأ. قليلٌ: خبر مقدَّم. لو: مضاف إليه: والتقدير ذكر النحاة «لو» في الفواصل قليل.

١٩٦. وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضاً فَنُوِيْ ❁ مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِيْ

ـ تُخَفَّفُ «كَأَنَّ»[٢] فلا تُلْغَى، فهي مثلُ «أَنْ» المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء عليها.

واسمها في الغالب منويٌّ كاسم «أَنْ»، ولا يلزم في خبرها أن يكون جملةً، بل يكون جملةً ومفرداً.

ومثال كونه جملة:

ووجهٌ مُشْرق النَّحْرِ ❁ كَأَنْ ثديَاه حُقَّانِ

ومثال كونه مفرداً:

---

(١) شرح المكودي ١/٢٣٨، ٢٤٠، وإعراب الألفيَّة/٤٩ ـ ٥٠.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٦٥ ـ ٢٦٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٥٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٩١، وشرح الأشموني ١/٢٥٢ ـ ٢٩٣، وشرح الهواري ٢/٥٦، وشرح المكودي ١/٢٤٠ ـ ٢٤١، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨، ومنهج السَّالك/٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٧٠.

وَيَوْمـــاً تُوَافِيْنَـــا بِوَجْـــهٍ مُقَسَّـــم ❁ كَـأَنْ ظِبيـةٌ تَعطـو إلـىٰ وارق السَّـلَم

برواية الرفع في «ظبية».

ومثال الفعلية[1]: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾.

وقوله: وثابتاً أيضاً روي:

إشارة إلىٰ رواية النصب في البيتين، حيث روي إثبات المنصوب، ولكنه قليل:

كـأنْ ثدييـه...، كـأنْ ظبيـةً...، ❁ فيكـون الاسـم الظـاهر منصـوباً

اسمَ «كَأَنْ» في البيتين.

ـ كأن[2]: نائب عن الفاعل. أيضاً: مفعول مطلق من «آض».

فنُوي: مبني للمفعول. منصوبُها: نائب عن الفاعل.

وثابتاً: حال من مرفوع «رُوي».

وأيضاً: مفعول مطلق، رُوي: مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، يعود إلىٰ منصوب «كأن». والتقدير: وروي منصوبها ثابتاً أَيضاً.

تكملة[3]

ـ لا يجوز تخفيف «لَعلَّ» علىٰ اختلاف لغاتها.

ـ وأما «لكنّ» فتخفف وتهملُ وجوباً، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذٍ

---

(١) سورة يونس ١٠/٢٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/٥٠.

(٣) شرح الأشموني ١/٢٥٤، وتوضيح المقاصد ١/٣٥٩ ـ ٣٦٠، وشرح ابن طولون ١/٢٦٨، وشرح المكناسي ١/٣٥٦، ومنهج السَّالك/٨٥، وأوضح المسالك ١/٢٧٤.

قياساً، وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: ذكر المصنِّف تخفيف «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ»، وسكت عن «لعلَّ»، و«لكنّ» فما حكمهما؟

قلتُ: وأما «لعلّ» فلا تخفّفُ، وأمَّا «لكنّ» فإذا خُفِّفت لم تعمل، وستأتي في حروف العطف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخفّفةً قياساً، وقد حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب.

ـ **وقال المكناسي**: «أما لعلَّ فلا تُخفَّف، أي: لا يُحْذَف منها أحد المضاعفين، قيل: اكتفاءً بحذف اللام الأولىٰ في قولهم في بعض لغاتها: عَلَّ...».

١٣ ـ (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

١٩٧. عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ ❁ مُفْـرَدَةً جَاءَتْـكَ أَوْ مُكَـرَّرَهْ

ـ تعملُ «لا» النافية للجنس عمل[1] «إِنَّ»، فتنصب المبتدأ ويكون اسماً لها، وترفع الخبر ويكون خبراً لها.

ـ وهي تعمل هذا العمل مفردة، نحو: لا غلامَ حاضرٌ، ويجب العمل في هذه الحال.

ـ **أو مُكرَّرة، نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله»**، والعمل جائز عند التكرار.

ـ **وعملها هذا لا بد له من شروط:**

ـ **الأول: أن يُقْصَد بها نفيُ الجنس على سبيل الاستغراق.**

ـ **الثاني:** أن يكون اسمها نكرة، وكذا خبرها، فلا تعمل في المعارف، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم:

قضيَّـةٌ وَلَا أَبَـا حَسَـنٍ لَهَـا

أي: ولا مُسَمًّى بهذا الاسم.

ومثله في الحديث: **«إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بعده، وَإِذَا هَلَك قَيْصَر فَلَا قَيْصَر بعده»**، وأنشد سيبويه:

---

(١) المقاصد الشَّافية ١/٤١٢ ـ ٤١٤، وتوضيح المقاصد ١/٣٦١ ـ ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ٢/٦، وشرح الأشموني ١/٢٥٥، وشرح الهواري ٢/٦٠ ـ ٦١٢، وشرح ابن طولون ١/٢٦٩، وشرح المكودي ١/٢٤٢، وشرح المكناسي ١/٣٥٨ ـ ٣٥٩، ومنهج السَّالك/٨٥.

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيّ ❁ وَلَا فَتَىً مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيّ

قال الشَّاطبي: «كلُّ هذا نادر لا يُقَيَّد به، مع أنه مؤوَّل إِمَّا بتقدير تنكير المعارف... لكن يبقىٰ أن يُقال: هل يجوز هذا عنده أم لا... وقد أجاز ذلك في التسهيل علىٰ قِلّة...».

ـ **الثالث: أَلَّا يُفْصَلُ بين «لا» واسمها بفاصل**، فلو فُصِل بينهما بطل عملها.

كقوله تعالىٰ[1]: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾.

ـ عملَ[2]: مفعول بـ«اجْعل»، لـ«لا»: متعلّق بـ«اجعل»، ومثله: في نكرة، مفردةً ومكررةً: حالان من الضمير في «جاءتك العائد علىٰ «لا»».

١٩٨. فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً اوْ مُضَارِعَهْ، ❁ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

ـ **اسم «لا» علىٰ ثلاثة أقسام:**

١ ـ مُضاف.

٢ ـ ومُضارع للمضاف، أي: مشابه له، **ويُسَمَّىٰ المطوَّل والممطول**، أي: ممدوداً، وهو ما كان عاملاً فيما بعده عمل الفعل، أو مركّبا من معطوف ومعطوف عليه.

٣ ـ ومفرد.

ـ **مثالُ المضاف**: لا طالبَ عِلْمٍ محرومٌ، لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ.

ـ **ومثال الشبيه بالمضاف**: لا طالعاً جَبَلاً محرومٌ، لا قبيحاً فِعْلُه محبوبٌ.

ـ **والعَطفُ**: لا ثلاثةً وثلاثينَ عندنا.

---

(١) سورة الصَّافات ٣٧/٤٧.

(٢) شرح المكودي ١/٢٤٢، وإعراب الألفيَّة/٥٠.

وحكم المفرد البناء[1] على ما كان يُنْصَبُ به لتركبه مع «لا»، فهو كتركيب «خمسة عشر» ولكن محلّه النصب بـ«لا»، والمفرد يُبنى على الفتح، والمثنّى والجمع يُبْنيان على الياء.

وجمع المؤنَّث السَّالم يبنى على الكسر نحو: لا مسلماتِ لك.

ـ **وذهب الكوفيون والزّجّاج** إلى أنّ «رجل» مع «لا» مُعْرَب، وأنّ فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء. وذهب المبرّد إلى أن مُسْلمَيْن ومُسْلِمين مُعْرَبان.

ـ ثم قال: **وبعد ذاك الخبرَ اذكُرْ رافعه:**

أي: اذكر الخبرَ بعد نَصْب الاسم رافعاً له بـ«لا»؛ لأنها تعمل عمل «إنّ».

قال المرادي[2]: «قال الشّلوبين لا خلاف في أنَّ رفع الخبر بها عند عدم تركيبها، فإذا رُكِّبت مع الاسم ففيه خلاف.

مذهب الأخفش: أنها أيضاً رافعة له. وذكر في التسهيل أنه الأَصَحّ.

ومذهب سيبويه: «أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وأنها لم تعمل إلَّا في الاسم».

وقوله: **وبعد ذاك....**

يُفْهَم منه أنّ الخبر لا يتقدَّم على اسمها.

قال أبو حيّان[3]: «وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه، أي: بعد أن انتصب بلا اذكر الخبر رافعاً له، فتبيَّن من هذا أنّ **الخبر يكون بعد الاسم**، وقد بَيَّنا قبل أنه إذا فُصِل

(١) شرح ابن طولون ١/٢٧١ ـ ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٢/٩ ـ ١١، وشرح الهواري ٢/٦١، وتوضيح المقاصد ١/٣٦٢، ومنهج السَّالك/٨٦ ـ ٨٧، وشرح السيوطي/١٧٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٦٢ ـ ٣٦٣، وشرح الأشموني ١/٢٥٧.

(٣) منهج السَّالك/٨٧.

بين «لا» والاسم بَطَل عملها؛ لأن «لا» أضعف من «إنّ»، ولا يبيّن النّاظم على أيّ جهة رُفِعَ الخبرُ، وفيه قولان: **أحدهما: أنه ارتفع على أنه خبر الابتداء لأنّ «لا» وما عملت فيه في موضع رفع على الابتداء ولم تعمل فيه «لا» شيئاً، إنما عملت في الاسم فقط**، وهذا هو الصَّحيح. **والثاني: أنه ارتفع بـ«لا» كما عملت إنّ في الخبر، وهو مذهب الأخفش.**

ـ بعد[1]: متعلِّق بـ«اذكر»، الخبرَ: مفعول مقدَّم بـ«اذكر».

رافعه: حال من الضمير المستتر في «اذكر»، والهاء عائدة على الخبر.

قال الأزهري: «والهاء مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، فإضافته للتخفيف؛ ولذلك صَحَّ جعله حالاً...، والتقدير: وبعد ذاك النَّصب بـ«لا» للاسم اذكر الخبر حال كونكَ رافعاً له».

١٩٩. وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَـ«لَا ❁ حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»، وَالثَّانِ اجْعَلَا=

٢٠٠. =مَرْفُوعاً اوْ مَنْصُوباً اوْ مُرَكَّبَا ❁ وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا

ـ انتقل في البيت الأول إلى المفرد، قال[2]: **وركِّب المفرد فاتحاً.**

والمراد بالاسم المفرد ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف ويُبْنَى على الفتح، نحو: لا رَجُلَ. أي: ركب «لا» مع اسمها فاتحاً الاسم، ويكون الاسم مبنياً على الفتح.

ـ **قال المرادي**: «سبب بنائه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع «لا» كـ«خمسة

---

(١) شرح المكودي ١/٢٤٣، وإعراب الألفيَّة/٥٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٢٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٦٤ ـ ٢٣٥، وشرح ابن طولون ١/٢٧٢ ـ ٢٧٣، وشرح الأشموني ١/٢٥٧، وشرح الهواري ٢/٦٢، ومنهج السَّالك/٨٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٢٤: «كلامه ظاهر في موافقة جماهير البصريين في أن المفرد مبنيّ مع «لا»، وأنَّ الحركة حركة بناء لا حركة إعراب، خلافاً للكوفيين والزَّجّاج من البصريين، وتبعه السِّيرافي...»، وإرشاد السَّالك ١/٣٢٧.

عشرة» ويشمل المفرد المثنّىٰ والمجموع، ويبنىٰ علىٰ ما يُنْصَبُ به، فإنْ كان يُنْصب بالفتحة بُني عليها: لا رجلَ، أو بالياء فكذلك نحو: لا غلامَيْنِ، ولا حامِدِينَ لزيد، وإن كان ينصب بالكسرة جاز وجهان:

ـ استصحاب كسرة وفتحة خلافاً لابن عصفور في التزام فتحه.

قال المصنف: والفتح أَوْلَىٰ.

وَرُوِي بالوجهَيْن قوله:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ❊ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتَ للشِّيبِ

بفتح التاء وكسرها.

ـ وخالَفَ المبرِّد في نحو «لا غلامَيْن ولا حامِدِينَ، فَقَالَ هُمَا مُعْرَبان».

قال المرادي: «وفي عبارته هنا قصور، حيث قال: فاتحاً، والصَّواب علىٰ ما يُنْصَبُ به ليشمل ما فَصَّلناه، ولو قال: وركِّب المفرد كالنّصب لَأَجَاد...».

ـ وذكَرَ المصنِّف حكم المعطوف علىٰ اسم «لا» إذا كُرِّرت «لا»، وكان الاسم المعطوف نكرة.

ومثال ذلك: **لَا حَوْل وَلَا قُوَّة إِلَّا بالله:**

وفيه خمسة أوجه، وبيانها كما يأتي[1]:

❊ الأول: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله:

بُنِي الاسم الأول علىٰ الفتح مع تركيبه مع «لا»، وكذلك الثاني مع «لا»،

(١) توضيح المقاصد ١/٣٦٥ ـ ٣٦٦، وشرح الأشموني ١/٢٦١ ـ ٢٦٢، وشرح ابن طولون ١/٢٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/١١ ـ ١٦، وشرح الهواري ٢/٦٤ ـ ٦٥، وشرح المكناسي ١/٣٦٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٢٧، وذكر اثنتي عشرة مسألة لا تخرج في مجموعها عمّا أثبتُّه هنا، وشرح السُّيوطي/١٧١، وشرح ابن الوردي/٢٣٦.

وتكون «لا» الأولىٰ والثانية عاملتين عمل «إِنَّ»، وهما مبنيان، وهما جملتان.

* **الثاني: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله:**

الأَول: «حَوْلَ» اسم «لا» مبني علىٰ الفتح. **والثاني:** قوةً، بالنصب عطفاً علىٰ محل اسم «لا»، وتكون «لا» الثانية زائدة للتوكيد بين المعطوف والمعطوف عليه. والكلام جملة واحدة.

قال ابن هشام[1]: «وهو أضعفها، حتىٰ خصَّه يونس وجماعة بالضرورة كتنوين المنادىٰ».

* **الثالث: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بالله:**

بفتح الاسم الأول علىٰ التركيب مع «لا»، **ورفع الثاني** «قوةٌ» عطفاً علىٰ موضع «لا» واسمها، فهما في موضع رفع بالابتداء، ولا زائدة، أو عاملة عمل «ليس».

* **الرابع: لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بالله:**

رفع الاسم الأول علىٰ وجهين: الابتداء و«لا» ملغاة، أو علىٰ إعمال «لا» عمل «ليس».

ورفع الثّاني علىٰ وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس»، وعطفه علىٰ الأول.

* **الخامس: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله:**

بفتح الاسم الأول علىٰ الوجهين السابقين، وفتح الثاني علىٰ التركيب علىٰ تقدير جملتين. وهو مستفاد من قوله: «**وإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبا**».

---

(١) أوضح المسالك ١/٨٨.

قال الشَّاطبي[1]: «وركب المفرد فاتحاً؛ يشعر بأنّ الاسم مبنيّ، وأنّ سبب البناء التركيب، ولو كانت الحركة إعرابية لقال: ناصباً».

وقال المكناسي[2]: يشعر كلامه أنّ سبب البناء التركيب، ولم يَجْرِ له ذكر في باب البناء أول الرجز، فإمّا أن يُقال إنما تكلَّم هناك على البناء المُسْتدام لا العَارض في بعض الأحوال كهذا، وإمّا أَنْ يُدَّعَى دخوله في الافتقار؛ إذ كل من جزأي المركب مفتقر إلى الآخر».

فاتحاً[3]: حال من فاعل «رَكِّبْ»، ومتعلَّقه محذوف، أي: فاتحاً له.

كـ«لا حَوْل»: خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول، أي: وذلك كقولك...

لَا حَوْلَ: لَا: نافية للجنس، حولَ: اسم «لا» مبنيّ على الفتح، وخبرها محذوف.

ولا قوّة: لا: نافية: قوّة: اسمها مبنيّ على الفتح، وخبرها محذوف.

وهذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى.

والثانِ: تُحْذَف الياء والاكتفاء بالكسرة مفعول أول لـ«اجْعَلا».

واجْعلا: فعل مؤكدَّ بالنون الخفيفة، مبنيّ على الفتح «اجْعَلَنْ».

مرفوعاً: مفعول ثانٍ بـ«اجْعَلا».

أو منصوباً أو مركباً: معطوفان على «مرفوعاً»، ومعنى «أو» التخيير.

وإنْ حرف شرط، رَفَعْت: فعل الشَّرط، أوّلاً: مفعول «رفعت»، لا تنصبا: لا:

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٤٢٠.

(٢) شرح المكناسي ١/٣٦٠.

(٣) إعراب الألفية/٥٠، وشرح المكودي ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٣٣، وشرح الهواري ٢/٦٥.

ناهيه. تنصبا: مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، والألف بَدَلٌ من نون التوكيد الخفيفة، فالفعل مبنيّ على الفتح في محل جزم. ومفعول تنصب: محذوف.

والتقدير: إنْ رفعتَ الأولَ لا تنصبِ الثاني، وهو على حذف الفاء: فلا تنصِبَنْ.

٢٠١. وَمُفْـرَداً نَعْتـاً لِمَبْنِـيٍّ يَلِـي ❊ فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢. وَغَيْـرَ مَـا يَلِـي وَغَيْـرَ الْمُفْـرَدِ ❊ لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

ـ يجوز في نعت اسم «لا» المبنيّ على الفتح ثلاثة أوجه[1]:

فتحه، ونصبه، ورفعه، بشرطين:

١ ـ أن يكون مفرداً.

٢ ـ أن يكون مُتَّصِلاً بالمنعوت، وهذا مفهوم من قوله «يلي»، أي: يلي المنعوت.

ـ تقول: لا رجلَ ظريفَ.

ـ بالفتح على تركيب الصِّفة مع الموصوف.

ـ وبالنصب اعتباراً لعمل «لا» لا رجلَ قائماً. بالحمل على موضع اسم «لا».

ـ وبالرفع لعمل الابتداء. لا رجلَ قائمٌ. بالحمل على موضع «لا» واسمها.

❊ **وفي البيت الثاني** ذكر أنه لو انفصَلَ عن المنعوت نحو: لا رجلَ في الدار ظريفاً، أو كان غير مفرد، أي: مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، نحو: لا رجلَ طالعاً

(١) توضيح المقاصد ١/٣٦٦ ـ ٣٦٧، وشرح ابن طولون ١/٢٧٥ ـ ٢٧٦، وشرح الأشموني ١/٢٦٣ ـ ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٧، ومنهج السَّالك/٨٨، وشرح المكودي ١/٢٤٦، وشرح الهواري ٢/٦٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٣٤.

جَبَلاً، امتنعَ البناءُ على الفتح، وجاز النَّصب والرفع.

وقال المرادي[1]: «فإن قُلْت: هذا حكم نعت المبنيّ، فما حكمُ نَعْتِ المُعْرَب؟ قلتُ: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقاً، وقد وَهَم من منع الرفع».

وقال ابن عقيل[2]: «وحاصل ما في البيتين أنه إنْ كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه: نحو: لا رجلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ، وإنْ لم يكن كذلك تعيَّن الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء».

ـ ومفرداً[3]: مفعولٌ مقدَّم لـ«افتحْ»، أو «انصبْ» أو «ارفعْ»، فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل. كذا عند المكودي. وقدَّم «مفرداً» على «نعتاً» وحقُّه التأخير عنه؛ لأنه وصفٌ له؛ لأجل الضَّرورة.

ـ غيرَ ما يلي: مفعول مقدَّم بـ«تبنِ».

ـ والرفعَ: مفعول مقدَّم بـ«اقْصِدِ».

وتقدير البيت: ولا تبنِ غير ما يلي وغير المفرد، وانصبه، أو اقصد الرفعَ.

٢٠٣. وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) احْكُمَا ❁ لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

ـ تقدَّم فيما سبق أنّه إذا عُطِف على اسم «لا» نكرةٌ مفردة، وتكررت «لا» جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: **الرفع، والنصب، والبناء على الفتح**، نحو:

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٦٧، وانظر شرح المكناسي ١/٣٦١ ونسب أبو حيان الوهم لبعض الأصحاب.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٨، وانظر منهج السَّالك/٨٨.

(٣) شرح المكودي ١/٢٤٥ ـ ٢٤٦، وشرح الهواري ٢/٦٧، وإعراب الألفيَّة/٥١.

لَا رَجُلَ، وَامرأةٌ، وامرأةَ، وامرأةَ.

ـ وفي هذا البيت[١] ذكر أنّ المعطوف عطف نَسَق إن لم تتكرر معه «لا» جاز رفعه ونصبه، ولا يجوز البناء على الفتح، وذلك كالنعت المفصول. كقوله:

فَلَا أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ❁ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

وذلك «ابن» ويجوز رفعه، ويمتنع بناؤه على الفتح.

ـ **وحكى الأخفش**[٢] فَتْحَهُ على نيَّة «لا»، وهو قليل نحو: لا رجلَ وامرأةَ بالفتح، وذكروا أنه شاذّ؛ إذ لا يصحُّ البناء لوجود الفَصل بحرف العطف.

قال المرادي[٣]: «فإن قلت: قد فُهِم من كلامه حكم النعت، وحكم النَّسق فما حكم بقيّة التوابع؟ قلتُ: أمّا البدل الصّالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازه في النكرات فهما كالنعت المفصول، يجوز فيه الرفع والنصب، فإن كان البدل معرفةً تعيّن رفعه؛ إذ المعرفة لا تصلح لعمل «لا»، **وأمّا التوكيد فقيل: لا يدخل في هذا الباب؛ لأنّ النكرة لا تؤكَّد...**».

ـ العطفُ[٤]: مبتدأ، خبره: احكما، ما: موصولة، صلتها: انتمى، ذي الفصل: صفة للنعت، له: متعلّق بـ«احكما».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٣٦٨ ـ ٣٦٩، وشرح ابن طولون ١/٢٧٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠، وشرح الهواري ٢/٦٦، وشرح المكودي ١/٢٤٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣، ومنهج السَّالك/٨٨، وشرح ابن الوردي ١/٢٤١.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٦٨، وشرح الأشموني ١/٢٦٤ ـ ٢٦٥، وابن طولون ١/٢٧٦ «وسكت النَّاظم عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنهما لا يتبعان نكرة»، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠، وشرح السُّيوطي/١٧٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شرح المكودي ١/٢٤٧، وإعراب الألفيَّة/٥١، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٤٥.

ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسِّره احكما، وهو عند المكودي أَجْوَد. وجواب الشرط محذوف، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشَّرط والجواب معاً، على تقدير: فاحكم.

٢٠٤. وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ❁ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

ـ حكم «لا» إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل في جميع الوجوه المتقدِّمة.

وتعقَّبه العلماء على هذا التعميم، وأنّ مع دخول الهمزة على «لا» يكون فيها أربعة معان[1]:

١ ـ **التوبيخ والإنكار**، وهو الكثير كقول حَسَّان:

أَلَا طعَانَ أَلَا فرسَانَ عَادِيَةٌ ❁ إِلَّا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَنَانِيرِ

٢ ـ **الثّاني: أن تكون لمجرد الاستفهام**، كقول قَيْس بن الملوح:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ❁ إِذا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

٣ ـ **الثَّالث: التمني**، كقوله:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوْعُهُ ❁ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ

ولها عند المازني والمبرد في التمني ما لها مجردة من جميع الأحكام السَّابقة كذا عند المرادي. وذهب الخليل وسيبويه والجرمي ومن وافقهم إلى أنها تعمل في

(١) شرح المكودي ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨، وتوضيح المقاصد ١/٣٧١ ـ ٣٧٢، وشرح ابن طوون ١/٢٧٨ ـ ٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢١ ـ ٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٦٥ ـ ٢٦٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٤٥، ومنهج السَّالك/٨٩، وشرح السُّيوطي/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح ابن النَّاظم/٧٣.

الاسم خاصّة، ولا خبر لها.

٤ ـ **أن تكون للعَرْضِ والتَّحضيض**، ويليها فعل ظاهر أو مقدَّر أو معمول فعل مؤخَّر، ولا تعمل عملَ «إِنَّ» ولا عمل «ليس»؛ لأنها مختصَّة بالفعل.

ورَدَّ المرادي قول ابن الحاجب في أنها تعمل عمل «إِنَّ»، وذكر أَنَّ بعضهم ذهب إلىٰ أنها غير مركَّبة علىٰ الأظهر..

قال المرادي[١]: «إذا تقرر هذا فاعلمْ أنّ كلام المصنِّف من وجهين:

١ ـ **أحدهما**: أنه أطلق فَشَمَل التي للعَرْض....

ـ **والآخر**: أنّ مقتضىٰ كلامه هنا موافقة المازني والمبرّد في تسْوِية التي للتمني بالتي للتوبيخ والإنكار، والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب.

قال الأشموني[٢]: «تأتي «أَلَا» لمجرَّد التنبيه، وهي الاستفتاحيَّة فتدخل علىٰ الجملتين، نحو[٣]: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، و[٤]: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾.

وللعرض والتحضيض، فتختصُّ بالفعليَّة نحو[٥]: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾...».

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وشرح الأشموني ١/٢٦٧، وشرح ابن طولون ١/٢٧٩.

(٢) شرح الأشموني ١/٢٦٧.

(٣) سورة يونس ١٠/٦٢.

(٤) سورة هود ١١/٨.

(٥) سورة النور ٢٤/٢٢.

ـ وأَعْطِ[1]: فعل أمر من «أعطىٰ» المتعدي لاثنين، وفاعله مستتر، لا: مفعول به أول. مع: في موضع الحال من «لا»، همزة: مضاف إليه، استفهام: مضاف إليه. ما: مفعول ثان، وجملة «يستحق»، صلة «ما» والعائد محذوف. دون: في موضع الحال من «لا» الاستفهام: مضاف إليه.

وعند المكودي: ما: متعلِّق بـ«أعط»، ودون: متعلّق بـ«يستحقُّ».

٢٠٥. وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ❁ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ـ **الرواية عند الشَّاطبي**[2] «إذا»، وذكر أنه في بعض النُّسخ «إذ» التي للمضيّ، والمراد به التعليل، وذكر المكناسي الروايتين، وذكر أنّ **الشرط أبين**.

ـ **إذا دلَّ دليل علىٰ خبر «لا» النافية للجنس ففيه وجهان**[3]:

ـ **وجوب حَذْفِه عند التميمين والطائيين.**

ـ **كثرة حَذْفه عند الحجازيين.**

ومن حَذْف الخبر قولُه تعالىٰ[4]: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾.

وقوله[5]: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٥٢، وشرح المكودي ٢٤٨/١.

(٢) شرح المكناسي ٣٦٦/١، وتوضيح المقاصد ٣٧٣/١، وشرح ابن طولون ٢٧٩/١ «إذا»، والمقاصد الشَّافية ٤٤٩/٢، وإعراب الألفيَّة/٥٢،.

(٣) شرح الهواري ٧٣/٢ ـ ٧٤، وشرح ابن عقيل ٢٥/٢، وشرح الأشموني ٢٦٨/١، وتوضيح المقاصد ٢٧٣/١، وشرح ابن طولون ٢٧٩/١ ـ ٢٨٠، وشرح المكودي ٢٤٩/١، وإرشاد السَّالك ٣٣٠/١.

(٤) سورة الشعراء ٥٠/٢٦.

(٥) سورة سبأ ٥١/٣٤.

وإذا لم يُعْلَم الخبرُ ولم يكن على حذفه دليل وَجَبَ ذكره عند جميع العرب، ومنه الحديث: «**لَا أَحْدَ أغيَرُ من الله**» بإثبات الخبر.

والحديث: «**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَار**». بحذف الخبر.

ولا فرق بين الظرف وغيره.

ـ **قال ابن طولون**[1]: «ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف. وهو ظاهر كلام سيبويه...».

ـ **وذكر أبو حيان**[2] أنَّه قد سُمِع حذف الاسم في قولهم: **لا عليه**، أي: **لا بأس عليه**، وشذَّ أيضاً بناء الاسم مع «ما» النافية **في قولهم: ما بأس**، إلحاقاً لها بـ«لا».

(١) شرح ابن طولون ١/٢٨٠، والكتاب ١/٣٤٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٥١.

(٢) منهج السَّالك/٨٩، وشرح السُّيوطي/١٧٥، وشرح ابن الوردي ١/٢٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٧٣.

١٤ ـ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦. اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا ❁ أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)

٢٠٧. (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدَّ) ❁ (حَجَا) (دَرَى)، وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَـ«اعْتَقَدْ»

٢٠٨. وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)، .... ❁ ....

❁ **أفعال هذا الباب قسمان**(١):

١ ـ **قلبي**: وهو ما دلَّ على يقين، أو ظَنَّ.

٢ ـ **غير قلبي**: وهو ما دلَّ على غير تصيير.

وتدخل جميعها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين.

أ ـ أفعال اليقين وهي: رأى، علم، وَجَدَ، دَرَى، أَلْفَى، تَعَلَّمْ.

١ ـ رأى: بمعنى «علم» وهو الكثير كقول خداش بن زهير:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ❁ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُم جُنُودَا

وتأتي بمعنى «ظَنَّ» وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله تعالى(٢): ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾، أي: يظنونه ونعلمُه.

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٧٤، وشرح الأشموني ١/٢٧١، وشرح الهواري ٢/٧٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩، وشرح المكودي ١/٢٥٠ ـ ٢٥١، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٥٢ ـ ٤٥٣، وشرح السُّيوطي/١٧٧، وإرشاد السَّالك ١/٣٣١، وشرح ابن النَّاظم/٧٤.

(٢) سورة المعارج ٧٠/٦ ـ ٧.

فإن كانت بَصَريَّة، أو من الرَّأي بمعنىٰ أصاب رِئَته تَعدَّتْ إلىٰ واحد، وإن كانت علميَّة فستأتي في البيت/٢١٥، وتُسَمَّىٰ الحُلُميَّة.

٢ ـ عَلِمَ: لليقين، فإن كانت بمعنىٰ عَرَفَ تَعَدَّت إلىٰ واحد، وستأتي في البيت/٢١٤، ومنه: علمتُ زيداً أخاك، وقوله:

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ ❊ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

٣ ـ وَجَدَ: بمعنىٰ «عَلِم»، قال تعالىٰ[١]: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾.

وقوله[٢]: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾.

٤ ـ دَرَىٰ: بمعنىٰ «عَلِم»، كقوله:

دُرِيْتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ ❊ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ

قالوا: وأكثر ما يستعمل معدّىٰ بالباء كقولك: «دريت به»، وإن كان معه همزة تعدىٰ بنفسه إلىٰ الأول، وإلىٰ الثاني بالباء كقوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾.

ومنه قول عدي بن زيد:

وَقَدَّمْتِ الأَدِيْمَ لِرَاهِشَيْهِ ❊ وَأَلْفَىٰ قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا

ولم يذكر هذا الفعل[٤] في النظم، ولكنه ذكره في التسهيل.

٦ ـ تعلَّمْ: ومعناه «اعْلَمْ»، وتكون دائماً علىٰ صيغة الأمر، ومنه قوله:

---

(١) سورة المزمل ٧٣/٢٠.

(٢) سورة الضحىٰ ٩٣/٧ ـ ٨.

(٣) سورة يونس ١٠/١٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ٢/٤٥٨، وأوضح المسالك ٢٩٥، وقال المكناسي ١/٣٦٨ «زيد علىٰ أفعال القلوب «أَلْفَىٰ» بمعنىٰ «وَجَد»، وقد ذكره في التسهيل». انظر التسهيل/٧١.

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهرَ عَدوّها ❁ فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحيُّلِ والمَكْرِ

ب ـ الأفعال الدالة على الظنّ والرجحان، وهي[1]:

ظنّ، حَسِبَ، خَال، زَعَم، عَدّ، حَجَا، جَعَلَ، هَبْ.

١ ـ ظَنَّ: لغير المتيقَّن، وتأتي تارة لليقين:

نحو: ظننتُ زيداً قائماً.

ومنه قوله تعالى[2]: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾.

٢ ـ حَسِبَ: لغير المتيقّن:

نحو: حَسِبتُ زيداً صاحبك.

وقد تكون لليقين كقول لبيد:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُوْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ❁ رَبَاحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَح ثَاقِلاً

٣ ـ خَال: بمعنى «ظنَّ»، وقد تكون لليقين:

كقوله:

إِخَالك إِنْ لَمْ تُغْمِضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى ❁ يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ

٤ ـ زَعَمَ: لغير المتيقّن:

ومنه قول أوس أبو أميّة الحنفي:

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٤٥٥، وشرح الأشموني ١/٢٧٤، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٥، وشرح ابن عقيل ٢/٣٣، وشرح الهواري ٢/٧٨، وشرح المكودي ١/٢٥١.

(٢) سورة الجن ٧٢/٧.

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ❁ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيْباً

٥ ـ عَدّ: بمعنىٰ «ظَنَّ»:

كقول النُّعْمَان بن بشير:

فَلَا تَعدِدِ المَوْلَىٰ شَرِيْكَكَ فِي الغِنَىٰ ❁ وَلَكِنَّمَا المَوْلَىٰ شَرِيْكُكَ فِي العُدْمِ

٦ ـ حَجَا: للظَّنِّ:

قال المرادي: «وهي غريبة، ومضارعها يحجو...».

ومنه قول تميم بن أبي مقبل:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ❁ حَتَّىٰ أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

فإن كانت بمعنىٰ «غلب» من المحاجاة أو قصد أو رَدَّ تعدَّت إلىٰ واحد.

٧ ـ جَعَلَ: الاعتقاديَّة، وقال فيها: «وجعل اللذ كاعتقد» أي: في المعنىٰ، ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾.

٨ ـ هَبْ: بمعنىٰ ظَنَّ، ويكون بلفظ الأمر[٢]: ويذكرون في هذا السِّياق المسألة الحجرية: هَبْ أبانا حجراً، ويسمونها العمرية واليميَّة والحمارِيَّة، وكقول ابن همام:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ❁ وَإِلَّا فَهَبْنِي امرأً هَالِكاً

ـ قال ابن طولون[٣]: «فهذه ثلاثة عشر فعلاً، ولم يرتِّبها المؤلِّف في النّظم،

---

(١) سورة الزخرف ١٩/٤٣.

(٢) قال أبو حيان: «هَبْ فيها خلاف، منهم من جعلها تتعدَّىٰ لواحد فقط، والثاني منصوب علىٰ الحال، إذا قلت: هَبْ زيداً شجاعاً، ومنهم من جعلها تتعدَّىٰ إلىٰ اثنين...». منهج السَّالك/٩١.

(٣) شرح ابن طولون ٢٨٧/١ ـ ٢٨٨.

بل ذكرها حسب ما سمح به الوزن...».

ـ أعني رأىٰ[1]: رأىٰ: مفعول «أعني».

خال علمت وجدا، ظن حسبتُ زعمت، معطوفات علىٰ «عَدّ» بإسقاط العاطف مع غير «جعل».

اللَّذْ: لغة في «الذي» موضعه خفض علىٰ أنه نعت لـ«جَعَلَ» كاعتقد: متعلِّق صلة «اللَّذ».

هبْ تعلَّمْ: معطوفان علىٰ «عَدّ» بإسقاط العاطف من «تعلّم».

وعَدّ: مخفوضة بـ«مع»، ومع: متعلِّق بـ«أعنىٰ».

٢٠٨. وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ)/، وَالَّتِي كَـ«صَيَّرَا» ❁ أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدأً وَخَبَرَا

وجاءت الرواية عند الشَّاطبي[2] «والذي كصيَّرا».

٣ ـ انتقل هنا إلىٰ القسم الثاني وهو ما دلَّ علىٰ تصيير وتحويل، وهذه الأفعال[3] هي: صَيَّر (أصار)، رَدّ، اتَّخذ وتَخِذَ، جَعَل، تَرَك، وَهَبَ.

١ ـ صَيّر: صَيَّرتُ الطِّيْنَ خَزَفاً.

وقول رؤبة: فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مأكولْ.

٢ ـ رَدّ: كقول عبد الله بن الزبير:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٥٢، وشرح المكودي ١/٢٥١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٤٥٢، ٤٦٣ «ووقع في نسخ هذا الرجز «والذي كصيَّرا» بلفظ الذي...

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٤٠، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٨، وشرح الأشموني ١/٢٧٩، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٦١، وشرح ابن طولون ١/٢٨٨، ومنهج السَّالك/٩١.

فَـــرَدَّ شُـــعُورهُنَّ السُّـــوْدَ بِيضـــا ❁ وَرَدَّ وُجُـــوْهَهُنَّ البـــيضَ سُـــودَا

٣ ـ تَخَذِ: كقوله تعالىٰ[١]: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وغيرهما. وقراءة الجماعة «لَاتَّخَذْتَ».

٤ ـ اتَّخَذَ: كقوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾.

وَتَخِذَ وَاتَّخذ لغتان بمعنىٰ واحد.

٥ ـ جَعَلَ: كقوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾.

٦ ـ تَرَكَ: كقوله تعالىٰ[٤]: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾.

وذكر أبو حيان الخلاف في «ترك»، فمنهم من يجعلها تتعدَّىٰ إلىٰ واحد، والثاني منصوب علىٰ الحال.

٧ ـ وَهَبَ: حكىٰ ابن الأعرابي[٥]: «وهَبَني اللهُ فِدَاكَ».

أي: جعلني الله فداك.

ـ التي[٦]: مبتدأ، خبره: انصبْ بها، قال المكودي: «ويجوز أن يكون في موضع نصْب بفعل يفسّره «انصب» من باب الاشتغال، وهو أجود.

---

(١) سورة الكهف ٧٧/١٨، انظر معجم القراءات ٢٧٨/٥ ـ ٢٧٩.
(٢) سورة النساء ١٢٥/٤.
(٣) سورة الفرقان ٢٣/٢٥.
(٤) سورة الكهف ٩٩/١٨.
(٥) توضيح المقاصد ٣٧٨/١، وشرح ابن طولون ٢٨٩/١، وشرح المكودي ٢٥٢/١، والمقاصد الشَّافية ٤٦١/٢.
(٦) شرح المكودي ٢٥٢/١، وإعراب الألفيَّة/٥٢، والمقاصد الشَّافية ٤٦٣/١.

مبتدا: قال الشَّاطبي: «وقوله: مبتدا: أصله مبتدأ، بالهمز لكن خفَّفه، وأتىٰ به علىٰ لغة من يقول في «قرأتُ» قريتُ».

٢٠٩. وَخُـصَّ بِـالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَـاءِ مَـا ❁ مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، وَالْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠. كَذَا (تَعَلَّمْ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ❁ سِـوَاهُمَا اجْعَـلْ كُـلَّ مَـا لَـهُ زُكِـنْ

ـ تختصُّ الأفعالُ القلبيَّةُ المتصرِّفةُ **بالإلغاءِ والتعليقِ**[1]، وليس لـ«هَبْ وتعلَّم» نصيبٌ في ذلك لعدم تصرُّفهما، ولا لأفعال التصيير؛ لأنها ليست قلبيَّة.

ـ **فالتعليق: هو ترك العمل لفظاً لا معنىٰ لمانع**، نحو: ظننتُ لَزَيدٌ قَائِمٌ.

فالفعل «ظنّ» لم يعمل في الجملة «لَزَيْدٌ قائمٌ» لفظاً؛ لأجل اللام، ولكن الجملة في موضع نصب. ودليل ذلك العطف لو قلتَ: ظننت لزيدٌ قائم، وعمراً منطلقاً.

وعلىٰ ما تقدَّم فالمعلَّق عامل في المحل بخلاف المُلْغَىٰ.

والإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنىٰ لا لمانع نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ.

فليس للفعل «ظنَّ» عمل لفظاً ولا معنىٰ في «زيد قائم».

ويكون للمضارع وما بعده من التعليق وغيره كما كان للماضي نحو: أظنّ لَزَيْدٌ قائم، وزيدٌ أظنُّ قائمٌ، وكذا أخواتها والأمر واسم الفاعل، واسم المفعول والمصدر.

ـ وهذا معنىٰ قوله:

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٤٤ ـ ٤٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٧٨ ـ ٣٧٩، وشرح الأشموني ١/٢٨٢، وشرح ابن طولون ١/٢٨٩ ـ ٢٩٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٦٤، وشرح المكودي ١/٢٥٣، وشرح الهواري ٢/٨٧، وشرح السُّيوطي/١٨١، وشرح ابن النَّاظم/٧٦.

..... وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ❁ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

وذكر ابن طولون[١] أنَّ عِلَّة الإلغاء هي ضعف العامل، وأنَّ عِلَّة التعليق لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل.

قال أبو حَيّان[٢]: «وظاهر كلام النَّاظم أنَّ ذلك لا يجوز في «هَبْ ولا تعلَّمْ»، ويمكن أن يُقال ذلك لأنهما فعلان لا يتصرَّفان، فلم يُتَصَرَّف فيهما بإلغاء ولا تعليق، بل بقيا على أصلهما من العمل وإن كانا فعلي قلب.

وأمَّا صَيَّر وما في معناها فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وإنما لم يكن ذلك فيها لأنها أفعال دخلت على الاسمين، وكان لها تأثير محسوس فيما دخلت عليه...».

ـ خُصَّ[٣]: يحتمل أن يكون فعلَ أمر، ويحتمل أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول.

ما: اسم موصول في محل نصب على المفعوليّة على الوجه الأول، ونائب عن الفاعل على الوجه الثاني.

من قبل: متعلِّق صلة «ما». هَبْ: مضاف إليه، والتقدير: وخصَّ بالتعليق والإلغاء الأفعال التي ذكرت من قبل «هَبْ».

والأمرَ: مفعول ثان بـ«الْزَم» على حذف مضاف.

هَبْ: مبتدأ. أُلْزِما: فعل مبني للمفعول، والألف نائب عن الفاعل.

وجملة «قد أُلْزِما» خبر «هَبْ».

---

(١) شرح ابن طولون ١/٢٩٠، وشرح الهواري ٢/٨٧.

(٢) منهج السَّالك/٩١ ـ ٩٢.

(٣) شرح المكودي ١/٢٥٣، وإعراب الألفيَّة/٥٣.

كذا: خبر مُقدَّم. تعلَّم: مبتدأ مؤخَّر. لغير: في موضع المفعول الثاني بـ«اجعل».

والماضِ: بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه. من سواهما: في موضع الحال، ويجوز أن يكون صفة لـ«غير»[1].

٢١١. وَجَـوِّزِ الْإِلْغَـاءَ لَا فِـي الِابْتِـدَا ، ❁ وَانْوِ ضَـمِيرَ الشَّـانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَا

٢١٢. فِـي مُـوهِمٍ إِلْغَـاءَ مَـا تَقَـدَّمَا ، ❁ ....

ـ فُهِم من قوله: «جَوِّز»[2] أنَّ الإلغاءَ ليس بواجب بل هو جائز.

قال المرادي: «ولما كان جوازه مشروطاً بتوسُّط الفعل أو تأخُّره قال: «لا في الابتدا» فشمل ثلاث صور...»:

١ ـ **زَيدٌ قائمٌ ظننتُ**: بتأخير الفعل عن المفعولين، فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاءُ أرجح.

٢ ـ **زيدٌ ظننتُ قائم**: بتوسُّط الفعل بين المفعولين، وهذه يجوز فيها الأمران على السَّواء، وقيل: الإعمالُ أرجح.

٣ ـ **ظننتُ زيداً قائماً**: تقدَّم الفعل على المفعولين، وفيه مذهبان:

١ ـ **مذهب البصريين** أنه يمتنع الإلغاء، ودليل ذلك قوله: «**لا في الابتداء**».

---

(١) قال الأزهري: «والأَسْهَلُ في التقدير أن تكون «ما» نكرة موصوفة بالجملة بعدها، والتقدير: واجعل كل حكم معلوم للماضي ثابتاً لغير الماضي الجاري من سوى «هب وتعلم».

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/٤٦ ـ ٤٧، وشرح ابن طولون ١/٢٩١ ـ ٢٩٢، وشرح الهواري ٢/٨٨، وشرح الأشموني ١/٢٨٢، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٦٧، وشرح المكودي ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، وشرح ابن النَّاظم/٧٦.

٢ ـ **مذهب الكوفيين** والأخفش جوازه، ولكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازه في التَّسْهيل[١] على قُبْح.

واستدلّ الكوفيون على الإلغاء مع التقدّم بقول الشّاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ❁ أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكُ الشَّيْمَةِ الأَدَبُ

والتقدير: أني وجدتُ لملاكُ الشيمة الأدبُ، فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء، وفي هذا التخريج رَدٌّ لما ذهب إليه الكوفيون.

ـ وإذا جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاء عمل الفعل متقدِّماً أوِّل على إضمار[٢] ضمير الشأن كقوله:

أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ❁ وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تنويلُ

فالتقدير: وما إخالُ لدينا منك تنويلُ، فالضمير هو المفعول الأول، وجملة «**لدينا منك تنويل**» الجملة هي المفعول الثاني، ولا إلغاء في هذه الحالة، وهذا أيضاً فيه رَدّ لمذهب الكوفيين.

ـ وإذا تقدَّم الفعل على المفعولين، ولم يبتدأ به نحو: **متى ظننتُ زيدٌ فاضلٌ**، فهذا يجوز فيه الأمران، والإعمال أرجح خلافاً لمن منع ذلك. كذا عند المرادي[٣].

ـ في الابتدا[٤]: معطوف على مَحْذُوف، والتقدير: وجوّز الإلغاء في التوسُّط والتأخُّر، لا في الابتدا.

---

(١) التسهيل/٧١.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/٤٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٧٥، وشرح المكودي ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٨٠.

(٤) إعراب الألفيَّة/٥٣، وشرح المكودي ١/٢٥٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٧٧.

ـ في مُوْهِم: متعلِّق بـ«انوِ» كذا عند المكودي. وعند الشَّاطبي[1] متعلق بالتزم.

قال الأزهري: وهو سهو.

إلغاء: مفعول «موهم»، ما: مضاف إليه. تقدَّما: صِلَة.

٢١٢ ..... ❁ وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا) .....

٢١٣ وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ ❁ كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

ـ ذكر الأزهري[2] أن في بعض النسخ «والتُزِم التعليقُ» بالبناء للمفعول، وكذا عند الشاطبي.

ـ أخذ يتحدث هنا عن التعليق، فذكر أنه لازم بخلاف الإلغاء، ثم شرع في ذكر **المعلِّقات وهي ستة**[3]:

١ ـ **ما النَّافية**: يجب التعليق إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية نحو: ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، وقوله تعالىٰ[4]: ﴿وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾.

---

(١) وجدتُ في المطبوع «متعلِّق بـ«انو» ووجدت في الحاشية أن المحقق أخذ علىٰ عاتقه تغيير نصّ الشاطبي، قال: «في جميع النسخ متعلِّق بـ«التزم» كذا! انظر الحاشية/٢».

(٢) إعراب الألفيَّة/٥٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٧٧، وفي ص ٤٨٢، وفي ص/٤٦٧ ضبط بالبناء للمعلوم، وكذا جاء الاضطراب في شرح المكودي ١/٢٥٥، ٢٥٧.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٨٣، وشرح الأشموني ١/٢٨٥ ـ ٢٨٦، وشرح ابن النَّاظم/٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن طولون ١/٢٩٤، وشرح الهواري ٢/٩٤ ـ ٩٥، وشرح المكناسي ١/٣٦٩، وشرح المكودي ١/٢٥٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٢٧٨، ومنهج السَّالك/٩٤، وأوضح لمسالك ١/٣١٦ ـ ٣١٨، وإرشاد السَّالك ١/٣٣٩.

(٤) سورة فُصِّلت ٤١/٤٨.

٢ ـ **إِنْ النَّافية**: كقوله تعالى[١]: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

٣ ـ **لا النافية**: قال المرادي: «ذكرها النحاس، ومن أمثلة ابن السَّرَّاج «أَحَسِب لا يقوم زيدٌ». قال ابن النّاظم «ومن أمثلة كتاب الأصول...».

ولم يعدَّها المغاربة من المعلقات».

٤ ـ **لام الابتداء**: نحو: ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ.

٥ ـ **لام القسم**: كقول لبيد:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ❁ إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا

قال ابن عقيل: «ولم يعدّها أحد من المعلّقات».

واستشهدوا للام القسم بقوله تعالى[٢]: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾.

واستشهد المرادي بالآية للام الابتداء وقال: «**على أظهر الأوجه**»، وكذا الاستشهاد بها للابتداء عند المكودي.

٦ ـ **التعليق بأدوات الاستفهام**:

ـ ظننت أَزَيْدٌ منطلقٌ.

قال تعالى[٣]: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾.

ـ علمت أيُّهم أبوك.

---

(١) سورة الإسراء ١٧/٥٢.

(٢) سورة البقرة ٢/١٠٢.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/١٠٩.

ـ علمت مَنْ أبوك.

قال تعالىٰ[1]: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾.

وقوله[2]: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

ذكره ابن طولون، وبين أنَّ الاستفهام فضلة.

ـ **قال ابن طولون**: «ومثال التعليق في المضارع «أظنّ ما زيدٌ قائمٌ» وقِسْ علىٰ ذلك بقيّة التصاريف».

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «لم يذكر في أدوات التعليق «إنَّ» وقد جعلوها من الأدوات المعلّقة نحو: علمت إنّ زيداً لقائم، فيظهر أن ذلك مما نقصه...».

ـ **التُزِم**[4]: فعل ماض، التعليق: مفعول به، ونائب فاعل علىٰ الرواية الثانية، قبل: متعلق بـ«التزم». نفي ما: كلاهما مضاف.

وإنْ ولا: معطوفان علىٰ «ما». لام: مبتدأ. ابتداء: مضاف إليه، أو قسم: معطوف علىٰ «ابتدا»، كذا: خبر المبتدأ. الاستفهام: مبتدأ أول. ذا: مبتدأ ثان. له: متعلِّق بـ«انحتم». والجملة خبر المبتدأ الثاني.

والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

(١) سورة الكهف ١٢/١٨.

(٢) سورة الشعراء ٢٢٧/٢٦.

(٣) المقاصد الشَّافية ٤٨٤/٢، وانظر شرح السيوطي/١٨٦ «لعلَّ».

(٤) إعراب الألفيَّة/٥٣ ـ ٥٤، وشرح المكودي ٢٥٧/١.

٢١٤. لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ ❁ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

ـ الأصل في «عَلِم» نَصْبُ مفعولين، وقد تقدَّم ذلك، إذا كانت «عَلِمَ» بمعنىٰ «عرف»[1] تعدّت إلىٰ مفعول واحد، نحو: علمتُ زيداً، أي: عرفته.

ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾.

ـ وأما «ظَنّ» فكانت للتردد في وقوع الخبر، وهي المتعدِّية لاثنين، وكذلك إن استُعْمِلت لليقين.

فإذا كانت للتهمة تعدَّت إلىٰ واحد، كقولك: ظننتُ زيداً علىٰ المال. أي: اتهمتُه. ومنه قوله تعالىٰ[3]: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ أي: بمتَّهم.

قال المرادي: «فإن قلتَ: كان ينبغي أن يقيِّد سائر أفعال الباب كما قيَّد علم، وظنّ، قلتُ: لما كان الأصل (علم وظن) فإنّ غيرهما لا يعمل حتىٰ يكون بمعناهما اكتفىٰ بتقييدهما، وأيضاً فقد خرج من قوله: «انصب بفعل القلب» نحو: «رأىٰ» بمعنىٰ أبصر، أو أصاب الرئة».

ـ تعديةٌ[4]: مبتدأ خبره في المجرور قبله، لواحدٍ: متعلِّق بـ«تعدية»، ملتزمة:

---

(١) توضيح المقاصد ٣٨٥/١، وشرح ابن عقيل ٥٢/٢، وشرح الهواري ٩٧/٢، وشرح الأشموني ٢٨٨/١، والمقاصد الشَّافية ٤٨٥/٢، وشرح ابن الوردي ٢٤٩/١ وشرح المكودي ٢٥٧/١، وشرح ابن طولون ٢٩٥/١، ومنهج السَّالك/٩٦ تعقَّب النَّاظم علىٰ ذكر هذين الفعلين وأهمل ما سواهما من أفعال هذا الباب، مثل «وَجَد» إذا كان بمعنىٰ حَقَدَ تعدَّىٰ بحرف جر، وإذا كان بمعنىٰ أصاب تعدَّىٰ إلىٰ مفعول واحد... وانظر شرح السُّيوطي/١٨٧، وشرح ابن النَّاظم/٧٨.

(٢) سورة النحل ٧٨/١٦.

(٣) سورة التكوير ٢٤/٨١.

(٤) شرح المكودي ٢٥٨/١، والمقاصد الشافية ٤٨٦/٢، وشرح الهواري ٩٧/٢، وإعراب الألفيَّة/٥٤.

صفة لتعدية.

قال الأزهري: ولو قال:

تعديـــةٌ لواحـــدٍ ملتزمـــهْ ❁ لعِلْـــمِ عرفـــانٍ وظـــنٍّ تُهَمَـــهْ

لكان على الترتيب.

٢١٥. وَلِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِمَا) ❁ طَالِـبَ مَفْعُـولَيْنِ مِـنْ قَبْـلُ انْتَمَى

ـ الرؤيا[1]: مصدر «رأى» الحُلميَّة، وقيَّد الفعل بإضافته إلى مصدره، والمراد من ذلك أنّ «رأى» الحُلميّة تنصب مفعولين، مثل «علم» لأنها مثلها في الإدراك بالحسّ الباطن، ومنه قوله تعالى[2]: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هناك من منع تعديتها لاثنين، وجعل ثاني المنصوبين حالاً. قال: وَيَرُدُّه وقوعه معرفة في قول عمرو بن أحمر:

أَرَاهُـــم رِفْقَتِـــي حَتَّـــى إِذَا مَـــا ❁ تَجَـــافَى اللَّيْـــلُ وَانْخَـــزَلَ انْخِـــزَالَا

ـ **وقال الأشموني**: «فإن قلت ليس في قول الرؤيا نصٌّ على المراد؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى مطلقاً حلميّة كانت أو يَقَظيّة، قلتُ: الغالبُ والمشهور كونها مصدراً للحُلميّة» وكذا عند أبي حيان.

ومثل هذا النصّ عند المرادي، وذكر ابن طولون عن الحريري والناظم أنّ

---

(١) توضيح المقاصد ١/٣٨٦ ـ ٣٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح المكودي ١/٢٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/٥٣، وشرح ابن طولون ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧، وشرح الهواري ٢/٩٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٩١، وأوضح المسالك ١/٣٠٩ ـ ٣١١، ومنهج السَّالك/٩٧.

(٢) سورة يوسف ١٢/٣٦.

مصدر «رأىٰ» البصر رؤية، وقد يكون الرّؤيا. وذكر مثل هذا ابن هشام. وقيَّد بقوله: «طالبَ مفعولين» لئلا يُعْتَقَد أنّه أحال على «عَلِمَ» العرفانية.

ومعنىٰ انتمىٰ: انتسب، وانمِ: انسب، أي: انسب لـ«رأىٰ» نصب مفعولين كما تتعدَّىٰ إليهما «علم».

ـ ما[1]: مفعول «انم»، انتمىٰ: صلة «ما»، لـ(رأىٰ) متعلّق بـ«انم»، لعلم: متعلِّق بـ«انتمىٰ»، طالبَ: حال من «علم»، وعند الهواري حال من فاعل «انمِ».

٢١٦. وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ ❁ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

ـ **الحَذْفُ ضَرْبان**[2]:

١ ـ حذف اختصار، وهو الحذفُ لدليل.

٢ ـ حذف اقتصار، وهو الحذفُ لغير دليل.

١ ـ وحذف مفعولي هذا الباب **أو حذف أحدهما اختصاراً جائز، ومن حذفهما** قول الكميت:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ❁ تَرَىٰ حُبَّهم عَاراً عَلَيّ وَتَحْسِبُ

أي: وتحسب حبَّهم عاراً عليّ، فحذف المفعولين: حبّهم وعاراً لدلالة ما قبلهما عليهما.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٥٤، وشرح المكودي ١/٢٥٨، وشرح الأشموني ١/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح الهواري ٢/٩٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٩٠.

(٢) توضيح المقاصد ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، وشرح ابن عقيل ١/٥٥ ـ ٥٧، وشرح ابن طولون ١/٢٩٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٩٢ ـ ٤٩٣، وشرح المكودي ١/٢٥٩، ومنهج السَّالك/٩٧، وإرشاد السَّالك ١/٣٤٨.

ـ **ومن حَذْفِ الأولِ** اختصاراً قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾، أي: ما يبخلون به هو خيراً لهم.

ـ ومن حَذْفِ الثاني اختصاراً قول عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ❁ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيرَهُ واقعاً منّي. وهذا[2] أجازه الجمهور ومنعه ابن ملكون.

وقال المرادي: ليس بصحيح.

٢ ـ **وأَمَّا حَذْف الاقتصار** فلا يكون في أحدهما لأنّ أصلهما مبتدأ وخبر، ومثل هذا عند الشَّاطبي وغيره.

ـ **واخْتُلف في حَذفهما** معاً حذفَ اقتصار علىٰ مذاهب. **قال المرادي**[3]: «المنع والجوازيّة. قال الأكثر: والجواز في «ظننتُ» وما في معناها، **والمنع في** «علمت» وما في معناها، وهو مذهب الأعلم».

ـ **وقال الشَّاطبي**[4]: «وأَمَّا امتناع حَذْفهما معاً والاقتصار علىٰ الفعل والفاعل دونهما من غير دليل فمسألة مختلف فيها.

ـ **فذهبت طائفة** إلىٰ جواز ذلك، ومنهم ابن السَّرَّاج والسِّيرافي،

ـ **وذهبت طائفة** أخرىٰ إلىٰ المنع من ذلك، منهم ابن خروف وشيخه ابن طاهر، وهو الذي ارتضىٰ النّاظم هنا، وفي التسهيل وغيره...».

---

(١) سورة آل عمران ٣/١٨٠.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٩٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٩٠.

(٤) المقاصد الشَّافية ٢/٤٩٢.

ـ **وقال الأشموني**[١]: «وفي الأول وهو حذفهما اقتصاراً خلاف، فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً كما هو ظاهر إطلاق النظم».

وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسُّكاً بنحو قوله[٢]: ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾، أي: يعلم.

... وقولهم: من يَسْمَعْ يَخَلْ، وعن الأعلم الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم...».

ـ سقوطَ: مفعول بـ«تُجِزْ». هنا بلا دليل: متعلّقان بـ«تُجِز».

٢١٧. وَكَـ«ظَنُنْتُ» اجْعَلْ «تَقُولُ» إِنْ وَلِيْ ❁ مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
٢١٨. بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ❁ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

ـ القول فيما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعول واحد، ومفعوله: مفرد، أو جملة، وتكون في محلّ نصب مفعول به.

ـ وقد يجري القول مجرىٰ[٣] الظنّ فينصب المبتدأ والخبر مفعولَيْن كما ينصبهما «ظنَّ»، **ولذلك شروط، وهي:**

١ ـ أَنْ يكون الفعل مضارعاً.

---

(١) شرح الأشموني ١/٢٩٠.

(٢) سورة النجم ٥٣/٣٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٩١ ـ ٣٩٢، وشرح ابن عقيل ٢/٥٩ ـ ٦٠، وشرح الأشموني ١/٢٩١ ـ ٢٩٢، وشرح الهواري ٢/١٠٠ ـ ١٠١، والمقاصد الشَّافية ٢/٤٩٦ ـ ٤٩، وشرح المكودي ١/٢٦٠ ـ ٢٦١، ومنهج السَّالك/٩٨.

٢ ـ أَنْ يكون للمخاطب. ودليل ذلك قوله: «تقول».

٣ ـ أن يكون مَسْبوقاً باستفهام، ويدل عليه قوله: «**إِنْ ولي مُسْتَفهماً**».

٤ ـ أَلَّا يُفْصَل بين الاستفهام بغير ظرف أو مجرور ولا معمول للفعل.

فإنْ فُصِل بأحدهما لم يَضُرّ، وهو معنىٰ قوله: «**وإن ببعض ذي فصلت يحتمل**».

مثال ما تحققت فيه الشروط: **أتقولُ عمراً مُنْطلقاً**.

وقول هدبة بن خشرم:

مَتَىٰ تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا ❁ يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِما

ـ ومثال الفصل بالظرف: **أعندك تقول زيداً قائماً**. والمجرور: أفي الدار تقول عمراً جالساً. والعمل، أي بأحد المفعولين كقوله:

أَجُهّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ❁ لَعَمْرُو أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيْنَا

فإذا اجتمعت هذه الشروط جاز النصب، وجاز الرفع علىٰ الحكاية: أتقول زيداً منطلقاً، أتقولُ زيدٌ منطلقٌ.

قال المرادي[1]: «فإن قلت: إعمالُ القول عمل الظنّ بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟ قلتُ: بل جائز، والحكاية جائزة.

فإنْ قلتَ: إذا عمل القول عمل الظنّ فهل هو باقٍ علىٰ معناه أو صار بمعنىٰ الظنّ؟ قلتُ: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمَّن معنىٰ الظّنّ».

وذكر الشَّاطبي[2] أنَّ النَّاظم صَرَّح بشرطين، وشرطان لم يُصَرِّح بهما، وإنما

(١) توضيح المقاصد ١/٣٩٤، وشرح الأشموني ١/٢٩٣، وزاد السهيلي شرطاً آخر، وهو أن يتعدَّىٰ باللَّام نحو: «أتقول لزيدٍ عمروٌ منطلقٌ...».

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٤٩٨.

أشار إليهما بالمثال، وهو قوله: «**وكتظن اجْعَلْ تقولُ**».

ـ كتظنّ[١]: مفعول ثانٍ لـ«اجْعَلْ»، تقول: مفعول أول بـ«اجعل»، إنْ ولي: شرط. مستفهماً: مفعول ولي، به: في محل رفع نائب عن الفاعل لاسم المفعول. ولم ينفصل: في موضع الحال من المفعول، وقد يكون من الفاعل.

ـ بغير ظرف: متعلّق بـ«ينفصل». كظرف: الكاف بمعنىٰ مثل، معطوف علىٰ «غير» وجواب الشرط محذوف.

ـ وإنْ ببعض: شرط، وببعض: متعلّق بفصلت. ذي: الجر بالإضافة. فَصَلْت: فعل الشرط. يُحْتَمَلْ: جواب الشرط، وهو مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر.

٢١٩. وَأُجْـرِيَ الْقَـوْلُ كَظَـنٍّ مُطْلَقَـا ❁ عِنْدَ سُـلَيْمٍ نَحْوُ: «قُلْ ذَا مُشْـفِقَا»

ـ **بنو سُلَيْم ينصبون بالقول مطلقاً، أي: بلا شرط**[٢].

ـ **قال المكودي**: «يريد علىٰ جهة الجواز؛ لأن الرفع علىٰ الحكاية عندهما جائز، فتقول علىٰ الأول: قلتُ عمراً منطلقاً، قُلْ ذَا مُشْفِقَا...».

ـ **وعند المرادي**: أُجْرِيَ القولُ مُجرىٰ الظنِّ في العمل مطلقاً، أي: بلا شرط من الشروط المذكورة. حكاها سيبويه...

قال ابن النَّاظم[٣]: «**وأمّا غير سُلَيم فأكثرهم يجيز إجراء القول مُجْرَىٰ الظَّنّ**

---

(١) إعراب الألفيَّة/٥٤.

(٢) شرح المكودي ٢٦٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٠٣/٢، ومنهج السَّالك/٩٨ ـ ٩٩، وشرح ابن النَّاظم/٨٠.

(٣) شرح ابن النَّاظم/٨٠.

إذا وَجَبَ تضمُّنه معناه..».

وإجراء القول مجرىٰ الظن سواء كان مضارعاً أو غير مضارع كذا عند ابن عقيل، ومن الأمثلة قوله:

قَالَـــت: وَكُنْـــتُ رَجُـــلاً فَطِينـــاً ❁ هَـــــذَا لَعَمْـــــرُ اللهِ إِسْـــــرَائِينا

هذا: مفعول أول، إسرائينا: مفعول ثان.

ـ كظنٍّ[1]: في موضع الحال من القول، مطلقاً: حال أيضاً من القول، فهي مترادفة. نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف.

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/٥٤ ـ ٥٥.

١٥ ـ «أعلم» و«أرى»

٢٢٠. إِلَـى ثَلَاثَـةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَـا) ❁ عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)

ـ أشار في هذا الباب إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، وهي سبعة.

ومنها[1] **أَعْلَمَ وَأَرَى**، وأصلهما: رَأَى وَعَلِم، وأَنَّ دخول الهمزة عليهما جعلهما متعديين إلى ثلاثة مفاعيل. فقد كانا قبل الهمزة متعديين إلى مفعولين نحو: علم زَيدٌ عَمْراً مُنْطلقا.

وَرَأَى خالدٌ بكراً عالماً.

فلما دخلت همزة النقل جعلت هذين الفعلين متعديين إلى ثلاثة، وصورة الجملة:

أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً مُنْطلقاً.

أَرَيْتُ خالداً بكراً عالماً.

فصار «زيد وخالد» اللذان كانا فاعلين مفعولاً أَوَّل.

ـ **وذكر أبو حَيّان**[2] أنَّ ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وهي: **أَعْلَم، أَرَى، أَنْبَأَ، نَبَّأَ، أَخبر، خبَّر، حَدَّث**، وهذا أقصى ما جمع الناس من هذا النوع بعد الاستقراء

(١) توضيح المقاصد ١/٣٩٥، وشرح ابن عقيل ٢/٦٤، وشرح ابن طولون ١/٣٠٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٥١٢، وشرح الأشموني ١/٢٩٥، وأوضح المسالك ١/٣٣٢.

(٢) منهج السَّالك/٩٩، والمقاصد الشَّافية ٢/٥١٣، وشرح السُّيوطي/١٩٠، وشرح ابن النَّاظم/٨١.

التام من الفريقين: الكوفيين والبصريين، وذكر عن الأخفش والحريري بعض الزيادات.

قال الهواري[1]: «وهكذا القاعدة في الفعل الثلاثي إذا دخلت عليه الهمزة صار فاعلُه مفعولاً، فإن لم يكن له قبلُ مفعول تعدَّىٰ إلىٰ واحد وهو الفاعل في الأصل، كقولك: أخرجتُ زيداً، وإنْ كان له مفعولٌ واحدٌ صار يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، وإنْ كان يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين صار يتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثة.

وذكر الشَّاطبي[2] وغيره أنّ أصل الثاني والثالث من المفعولين المبتدأ والخبر، وقدم هنا فعلين خاصَّة، وذكر معهما خمسة في آخر الباب قال: «وكان الأولىٰ أن يصدِّر بالجميع علىٰ عادته في ذلك، وعادة غيره.

ـ رأىٰ وعلم[3]: مفعول مقدَّم بـ«عَدَّوا» إلىٰ ثلاثة، وإذا: متعلّقان بـ«عَدَّوا». صارا: الضمير عائد علىٰ «علم، ورأىٰ».

ـ أَعْلَما: خبر «صارا»، قال الأزهري: أَرَىٰ: خبر «صار»، وأعلم معطوف عليه. إذا: ظرف تضمَّن معنىٰ الشَّرط. والجواب محذوف، وهو النّاصب لـ«إذا».

وذكر الشَّاطبي أنّ في قوله «عَدَّوا» مع قوله: «إذا» إشكال لفظي لأنّ عَدَّوا ماضٍ، و«إذا» لما يُسْتقبل، ولا يعمل الماضي في المستقبل، والجواب أنّ المؤلّف قد حكىٰ أنَّ «إذا» تقع موقع «إذ» فتأتي للزمان الماضي.

(١) شرح الهواري ٢/١٠٤، وانظر شرح الأشموني ١/٢٩٥، وشرح المكودي ١/٢٦٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٥١٠.

(٣) شرح المكودي ١/٢٦٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٥١٣، وإعراب الألفيَّة/٥٥.

٢٢١. وَمَا لِمَفْعُولَيْ «عَلِمْتُ» مُطْلَقَا ❁ لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

ـ المراد من هذا البيت أنّ للمفعول الثاني والثالث من الأحكام ما لمفعولي «علمتُ»، من جواز حذفهما، أو حذف أحدهما اختصاراً، أو حذفهما معاً اقتصاراً، ومنع حَذْف أحدهما اقتصاراً، وغير ذلك كالإلغاء والتعليق خلافاً لمن مَنَع الإلغاء والتعليق، ولمن أجازهما إن بُني الفعل للمفعول، لا إن بُني للفاعل.

ـ **قال المرادي**[1]: «والدليل على الجواز **قول بعض من يُوثَقُ بعربيته: «البركةُ أَعْلَمَنا اللهُ مع أكابركم»** والأصل: أَعْلَمَنا اللهُ البركةَ مع الأكابر.

وقوله تعالى[2]: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ بتعليق الفعل «ينبئ» وهو بمعنى «يعلم».

ومثال ذلك: «أعلمتُ زيداً عمراً قائماً»، فالثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، فيجوز: إلغاءُ العامل، فتقول: عمرٌو أعلمتُ زيداً قائمٌ، ويجوز التعليق عنهما نحو: أعلمتُ زيداً لعمرٌو قائم.

ـ ومثال الحذف: أن يقال: هل أَعْلَمْتَ أحداً عمراً قائماً؟ فتقول: أَعْلَمْتُ زيداً، ومثال حذف أحدهما: أَعْلَمْتُ زيداً عمراً.

قال الأشموني[3]: «وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه،

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٦٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٥، وشرح ابن طولون ١/٣٠٤، وشرح الهواري ٢/١٠٥، وشرح الأشموني ١/٢٩٥، وشرح المكودي ١/٢٦٣ ـ ٢٦٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٥١٤ ـ ٥١٥، وشرح المكناسي ١/٣٧٥.

(٢) سورة سبأ ٣٤/٧.

(٣) شرح الأشموني ١/٢٩٦، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٦.

ويجوز حَذْفه اختصاراً واقتصاراً». **وزاد المرادي**: ومنع ابن خروف حَذْفَهُ والاقتصار عليه، والصحيح الجواز.

ما[1]: مبتدأ. صلتها: لمفعولي، مطلقاً: حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على «ما». وخبر «ما» «حُقّق»، للثاني: متعلِّق بـ«حقّق».

٢٢٢. وَإِنْ تَعَـــدَّيَا لِوَاحِـــدٍ بِـــلَا ❁ هَمْـــزٍ فَلِاثْنَـــيْنِ بِـــهِ تَوَصَّـــلَا

٢٢٣. وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَـــا) ❁ فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَـــا

ـ إذا كان الفعل «رأى» بمعنى «أَبْصَرَ»، و«علم» بمعنى «عَرَف»، فإنهما يتعدّيان إلى مفعول واحد، فإذا دخلت عليهما همزة المتعدية تعدّيَا إلى مفعولين، مثال ذلك[2]:

عَلِمَ زيدٌ الحَقَّ. أعلمتُ زيداً الحقَّ.

رأى زيدٌ عَمْراً. أريتُ زيداً عمراً.

ـ والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي: كسا وأعطى، نحو: كسوتُ زيداً جُبّةً، وأعطيتُ زيداً درهماً.

في كونه لا يصحُّ الإخبار به عن الأول.

ـ ويجوز حَذْفُ الثاني مع الأول، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾،

---

(١) شرح المكودي ١/٢٦٤، وإعراب الألفيَّة/٥٥.

(٢) توضيح المقاصد ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧، وشرح ابن عقيل ٢/٦٦ ـ ٦٧، وشرح المكودي ١/٢٦٤، وشرح ابن طولون ١/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح الهواري ٢/١٠٦، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٢٠، ومنهج السَّالك/١٠٠.

(٣) سورة الليل ٩٢/٥.

وحذف الثاني وإبقاء الأول: أعلمتُ زيداً، أعطيت عمراً.

قال تعالىٰ[١]: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

ـ ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني: «أعلمت الحقَّ، أعطيتُ درهماً،

وقوله تعالىٰ[٢]: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾.

قال المرادي[٣]: «وكلام المصنِّف نصّ علىٰ جواز نقل «علم» العرفانيَّة بالهمزة، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس».

ثم ذكر أنَّ ظاهر قول سيبويه أنَّ التعدّي بالهمز قياس في اللازم، سماع في المتعدي، وهو الصحيح.

ـ **قال ابن طولون**[٤]: «وفُهِم من تشبيهه بباب «كسا» أنّ المفعول الأول، والثاني أيضاً كالأول من باب «كسا» فلا وجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر، فالضمير في «تعدَّيا» عائد علىٰ «علم» العرفانيَّة، و«رأىٰ» البصريَّة.

ـ **وقال المكناسي**[٥]: «قلتُ: وقوله: والثاني منهما كثاني اثني «كسا» يغني عن الشطر بعده، **فلو عَوَّض الشطر الثاني بأن يقول مثلاً: «ومن يعلّق هَـهُنا فما أسا»، لكان أجود...»**.

قال أبو حَيّان[٦]: «**وقوله: «في كل حكم ذو ائتِسَا»** ليس بجيّد؛ لأنه يمتنع

---

(١) سورة الضحىٰ ٩٣/٥.

(٢) سورة التوبة ٩/٥٨.

(٣) توضيح المقاصد ١/٣٩٦.

(٤) شرح ابن طولون ١/٣٠٧، وانظر شرح المكودي ١/٢٦٤.

(٥) شرح المكناسي ١/٣٧٨.

(٦) منهج السَّالك/١٠٠.

التعليق في باب «كسا» على كل حال، ولا يمتنع في هذين...».

ـ إن تعدَّيا[1]: شرط، وفعل الشرط. لواحد بلا همز: متعلّقان بـ«تعدَّيا». فلاثنين: الفاء رابطة للجواب، توصَّلا: فعل أمر، والألف بدل من النون الخفيفة. ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، والألف ضمير التثنية يعود إلى «علم ورأى»، والجملة جواب الشرط. والتقدير: وإنْ تعدَّى علم ورأى لواحد بلا همزة، فتوصَّلْ أنت بالهمز لاثنين، أو فقد توصَّلا بالهمز لاثنين.

ـ والثانِ: بحذف الياء، مبتدأ. منهما: في موضع الحال من الضمير في الخبر، وضمير «منهما» يعود إلى «أعلم، وأرى».

ـ كثانِ: خبر المبتدأ، اثني: مضاف إليه، كسا: في موضع جرّ بالإضافة. فهو: مبتدأ، به في كل حكم: متعلِّقان بـ«ائتسا»، ذو: خبر المبتدأ. والتقدير: والمفعول الثاني من «أعلم وأرى» صاحب اقتداء بالمفعول الثاني من باب كسا في كل حكم ثبت له.

٢٢٤. وَكَـ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) ❖ (حَـدَّثَ) (أَنْبَـأَ) كَـذَاكَ (خَبَّـرَا)

ـ الرواية عند ابن طولون[2]: «**حَدّث أنبا وكذاك خَبَّرا**».

وذكر النَّاظم أنّ أفعال هذا الباب المتعدية إلى ثلاثة سبعة[3]، **وهي: أعلم**

(١) إعراب الألفيّة/٥٥، وشرح المكودي ١/٢٦٤.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٠٨.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٦٨ ـ ٧٣، وشرح المكودي ١/٢٦٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨، وشرح ابن طولون ١/٣٠٨ ـ ٣١١، وشرح الهواري ٢/١٠٧ ـ ١٠٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٢٧ ـ ٥٢٨. وشرح الأشموني ١/٢٩٥ ـ ٢٩٩، ومنهج السَّالك/١٠١، وشرح ابن النَّاظم/٨١، وشرح السُّيوطي/١٩١، وإرشاد السَّالك ١/٣٦١ ـ ٣٦٣، وشرح ابن الوردي ١/٢٥٣ ـ ٢٥٥، وشرح ابن النَّاظم/٨٢.

وأرىٰ، وقد ذكرهما من قبل، وزاد علىٰ ذلك هنا: نبّأ وأنبأ، وخَبَّر، وأخبَرَ، وحَدَّثَ.

ـ نبَّأ: كقول النابغة الذبياني:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ــ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ❁ يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

فالأول: التاء، والثاني: زُرْعَة، والثالث: جملة «يُهدي».

ـ أنبأ: نحو: أنبأتُ بكراً محمداً مسافراً، وقول الأعشىٰ:

أُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ ❁ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

الأول: التاء. الثاني: قيساً، الثالث: «خير أهل اليمن».

ـ خَبَّر: نحو: خبّرتُ زيداً عمراً قادماً، وقول العوّام:

وَخُبِّرتُ سَوْدَاءَ الغَمِيم مَرِيْضَةً ❁ فَأَقْبلتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْر أَعُودُهَا

التاء، وسوداء، ومريضة. فهذه هي الثلاثة.

ـ أَخْبَرَ: كقول الشّاعر:

وَمَا عَلَيْكِ ــ إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً ❁ وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أَنْ تَعُودِيْنِي

ـ حَدَّث: كقولك: حَدَّثت زيداً عبد الله مسافراً، وقول الحارث بن حلِّزة:

أَومَنَعْتُم مَا تُسْأَلُونَ فَمَا حُد ❁ دثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

الثلاثة: النائب عن الفاعل وهو التاء، وهاء الغائب، وجملة «له علينا الولاء».

قال المرادي[1]: «وزاد الأخفش: أظنُّ وَأَحْسَبُ وأخال وأزعم وأوجد،

(١) توضيح المقاصد ١/٣٩٨، وانظر شرح المكودي ١/٢٦٥.

ومستنده القياس، وألحق بها بعضهم «أرىٰ» الحلميّة سماعاً كقوله تعالىٰ[1]: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾...».

وذكر الهواري[2] أن سيبويه لم يثبت من هذه الأفعال مع أرىٰ وأعلم إلَّا نبّأ **المشدّدة**، وذكر مثل هذا المرادي.

وألحق بها الفارسي «أنبأ»، وألحق السيرافي: أخبر، خبّر، حَدَّث.

ـ كأرىٰ[3]: خبر مقدَّم، السابقِ: نعت «أرىٰ»، نَبّا: مبتدأ مؤخَّر. أخبرا حدث أنبأ: معطوفات علىٰ «نبَّا» بإسقاط حرف العطف كذا: خبر مقدَّم. خبَّرا: مبتدأ مؤخَّر.

❁ ❁ ❁

(١) سورة الأنفال ٨/٤٣.

(٢) شرح الهواري ٢/١٠٨ وما بعدها، وتوضيح المقاصد ١/٣٩٨، وشرح المكودي ٢/٢٦٥، وشرح السُّيوطي/١٩٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/٥٥، وشرح المكودي ١/٢٦٥.

١٦ ـ الفَاعـل

٢٢٥. الْفَاعِـلُ الَّـذِي كَمَرْفُـوعَيْ: «أَتَـىٰ ❁ زَيْـدٌ، مُنِيراً وَجْهُـهُ، نِعْمَ الْفَتَىٰ»

ـ الفاعل[١] هو الاسمُ المسندُ إليه فعلٌ أو شبهُهُ، وحكمه الرَّفع، ويشمل الصريح نحو: قام زيد، والمؤوَّل نحو: يعجبني أن تقوم، أي: قيامُك.

ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾، أي: إنزالنا.

والمثال الأول عنده «أتىٰ زيدٌ» أُسند إليه فعلٌ تام غير مَصُوغ للمفعول، أو كان مثل: «منيراً وَجْهُه» في كونه اسماً أُسْنِد إليه اسم مقدَّم جارٍ مجرىٰ الفعل، وكالصِّفة المشبهة: زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ، والمصدر واسم الفعل، وأفعل التفضيل.

ـ وأما قوله: نِعْمَ الفتىٰ، فهو المثال الثالث، وقد كَمَّل به البيت.

ـ قال المرادي: «والأول يغني عنه».

ـ قال أبو حيان[٣]: «وكذا أكثر عادة هذا النَّاظم لا يَحُدُّ شيئاً، ولا يأتي بأحكام الكليَّة في قوانين، بل يبرز ذلك في مُثُل».

وقال الشَّاطبي[٤]: «والوجه الثالث من أوجه النَّظر في تعريفه أنه زاد مثالاً ثالثاً

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢ ـ ٤، وشرح ابن عقيل ٧٤/٢ ـ ٧٥، وشرح ابن طولون ٣١٣/١، وشرح الأشموني ٣٠١/١، وشرح الهواري ١١٧/٢، وانظر أوضح المسالك ٣٣٥/١.

(٢) سورة العنكبوت ٥١/٢٩.

(٣) منهج السَّالك/١٠١.

(٤) المقاصد الشَّافية ٥٤١/٢، وانظر شرح ابن طولون ٣١٣/١ «ثم تَمَّم البيت بقوله: نعم الفتىٰ،=

في البيت، وهو قوله: نِعْمَ الفتىٰ»، وهو لم يُحِلْ عليه في التعريف، بل قال: كمرفوعي أتىٰ.... **فظهر أنَّ ذلك المثال حَشْوٌ بلا فائدة...**».

ـ الفاعل[1]: مبتدأ، الذي: خبره، وصلته: كمرفوعي، وهو مضاف إلىٰ المثالين علىٰ حَذْف القول، والتقدير: كمرفوعي قولك: أتىٰ زيدٌ منيراً وَجْهُه. منيراً: حال من «زيد». كمرفوعي: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، وجهه: فاعل لاسم الفاعل، نِعْمَ الفَتَىٰ: جملة مستأنفة.

٢٢٦. وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ ❁ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

ـ ذكر النَّاظم أنَّ حكم الفاعل أن يجيء متأخِّراً عن الفعل وشبهه[2]، ولا يجوز تقديمه علىٰ رافعه، فإذا قلت: زيدٌ قام:

زيد: مبتدأ، وقام: جملة الخبر، والفاعل ضمير مستتر يعود علىٰ المبتدأ، أي: قام هو، **وهذا مذهب البصريين**.

أمَّا الكوفيون فأجازوا التقديم للفاعل علىٰ فعله وما يشبهه.

وقال الهواري[3]: «وهذا القَيْد مفهوم من المثل في البيت المتقدِّم، ولكنه خَصَّه بالنَّصِّ عليه، لأنَّه مختلَفٌ فيه، **إذ الكوفيون لا يشترطون تقديم الفعل، فيقولون في «زيد قام» إنَّ «زيداً» فاعل بـ«قام» المتأخِّر**».

= وفيه تنبيه علىٰ أنّ فعل الفاعل يكون غير متصرف»، وشرح الهواري ١١٧/٢.

(١) شرح المكودي ٢٦٦/، وشرح الهواري ١١٧/٢، وإعراب الألفيَّة/٥٦.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢، وشرح ابن طولون ٣١٤/١، وشرح المكودي ٢٦٧/١، ومنهج السَّالك/١٠١.

(٣) شرح الهواري ١١٧/٢، وشرح الأشموني ٣٠٢/١، ومنهج السّالك/١٠١.

وتظهر ثمرة الخلاف بين الكوفيين والبصريين في التثنية والجمع فيجيز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، ويمنعه البصريون.

وقال المرادي[١]: «وقوله: «**وإلَّا فضمير استتر**، ليس بجيِّد؛ لأنَّ الفاعل قد يكون ضميراً بارزاً نحو: فعلتُ، قلت: الضمير البارز شمله قوله: «فإن ظهر» فإنَّ المراد بالظَّاهر هنا الملفوظ به لا مقابل الضمير...».

ـ فاعلٌ[٢]: مبتدأ، خبره الظرف قبله، فإنْ ظهر: شرط، والفاء وما بعده جوابه، هو: مبتدأ، خبره محذوف تقديره: الفاعل، وإلَّا: إنْ شرط، ولا نافية. وفعل الشَّرط مَحْذُوف تقديره: وإن لا يظهر. فضمير: جواب الشَّرط، وهو خبر مبتدأ مضمر، أي: وإلَّا فهو ضمير، استتر: جملة صفة.

٢٢٧. وَجَـرِّدِ الْفِعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِدَا ❁ لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ«فَازَ الشُّهَدَا»

٢٢٨. وَقَـدْ يُقَـالُ: «سَـعِدَا» وَ«سَـعِدُوا» ❁ وَالْفِعْـلُ لِلظَّـاهِرِ -بَعْـدُ- مُسْـنَدُ

ـ إذا أُسْنِد الفعلُ إلىٰ فاعلٍ مُثَنًّىٰ أو مجموعٍ جُرِّد[٣] ذلك الفعل من علامة التثنية والجمع، فتقول:

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٥، و شرح المكودي ١/٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٢) شرح المكودي ١/٢٦٧، وشرح الهواري ٢/١١٨، وإعراب الألفيَّة/٥٦.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٦، ومنهج السَّالك/١٠٢، وشرح ابن عقيل ٢/٧٩، وشرح ابن طولون ١/٣١٤، وشرح الهواري ٢/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح الأشموني ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣، وشرح المكودي ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧، وأوضح المسالك ١/٣٤٥ وما بعدها، وشرح السُّيوطي ١/١٩٥، وشرح ابن الوردي/٢٥٧، وإرشاد السَّالك ١/٣٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٨٣.

قام الزيدان، وقام إخوتك.

وأقائم أخواك، وأقائم إخوتك.

ـ وذكر النَّاظم المثال: فاز الشُّهَدَا، فيكون حاله كحاله إذا أُسْنِدَ إلىٰ مفرد، وهذا مذهب جمهور العرب.

قال المرادي: «فإن قلت أطلق في قوله: لاثنين أو جمع، وإنما يعني الظّاهر، قلتُ: قيَّد ذلك بمثاله، وأيضاً بقوله في البيت الذي يليه: «**والفعلُ للظاهر بعدُ مسند**»، لأنَّ المسألة واحد».

ـ وذكر في البيت الثاني لغة أخرىٰ: «**سَعِدا وسَعِدُوا**» ويُسَمِّيها النحويون: لغة «**أكلوني البراغيثُ**»، وحمل المصنِّف عليها. قول النبيِّ ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَار**».

وحكىٰ بعض النحويين **أنها لغة طيئ**، وحكىٰ بعضهم أنها **لغة أزد شنوءة**، نقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمنَ الهندات.

فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ علىٰ التثنية والجَمْع. والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به، ومن شواهد هذه اللغة قول عبد الله بن قيس الرقيّات:

تَوَلَّىٰ قِتَالَ المَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ ❁ وَقَدْ أَسْلَمَاه مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقول الشَّاعر:

يَلُوْمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ❁ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُم يَعْذلُ

ـ وَفُهِمَ من قوله: «**وقد يُقال**» قِلَّةُ هذه اللغة. **قال السُّهيلي:** «**ألفيت في كتب**

الحديث المروية الصّحاح ما يدلُّ على كثرة هذه اللغة وجودتها...». كذا عند المكناسي[١].

ـ وذكروا أنَّ الألف والواو والنون لا تكون ضمائر[٢]، وإنما هي علامات حرفية كتاء التأنيث، وهذا مذهب الجمهور. وبعض النحويين زعم أنها ضمائر مسندٌ إليها لا علامات.

ـ إذا[٣]: ظرف مستقبل مضمَّن معنى الشَّرط، منصوبٌ بجوابه، والتقدير: وَجَرِّد الفعلَ من علامة التثنية والجمع إذا أُسْنِد لاثنين أو جمع. فجرِّده من العلامة. كفاز: الكاف جارة لقول مَحْذُوف، وبقي مقوله. وذلك كقولك: فاز الشُّهدا.

ـ قد: حرف تقليل، يُقال: سَعِدا: سعدا: رفع على النيابة عن الفاعل على الإسناد اللفظي. والفعلُ: الواو للابتداء، وتسمى واو الحال، وهي عند سيبويه بمعنى «إذ». للظاهر: متعلِّق بـ«مسندُ»، مسند: خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب على الحال من نائب فاعل «يُقال».

قال الشَّاطبي: «وقول النَّاظم: والفعلُ....، جملة في موضع الحال، أي: قد يُقال: سَعِدا... في حال كون الفعل مسنداً إلى الظاهر لا إلى الضمير في هذه اللغة...».

٢٢٩. وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ❁ كَمِثْلِ: «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَا؟»

ـ يعني بالإضمار[٤] هنا الحذفَ؛ لأنَّ الفعل لا يُتَصَوَّرُ فيه الإضمار على حَدّه

(١) شرح المكناسي ١/٣٨٣، وانظر منهج السَّالك/١٠٢ «وهي قليلة في لسان العرب».
(٢) المقاصد الشَّافية ٢/٥٥٨، وشرح ابن طولون ١/٣١٥.
(٣) إعراب الألفيَّة/٥٦، وشرح المكودي ١/٢٦٩، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٥٧.
(٤) منهج السَّالك/١٠٣، وشرح ابن طولون ١/٣١٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨.

في الاسم كذا عند أبي حَيّان.

ـ **وقال المرادي**[1]: «وتجوّز المصنِّف فعبَّر عن الحذف بالإضمار».

ـ **وقال ابن طولون**: «يعني أنَّ الفعلَ قد يُحْذَفُ ويبقىٰ الفاعلُ، وتجوَّز في قوله قد أُضمرا، والمراد: حُذِف».

ـ ويُحذفُ وجوباً كقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، أي: وإن استجارك أحدٌ استجارك.

ـ ومثل هذا[3]: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ وهذا مذهب جمهور النحويين.

ـ **وقال المرادي**: «وفُهِم من كلامه أنَّ الرَّافع للفاعل هو المسند، أعني الفعل وما جرىٰ مجراه، وهذا أَصَحُّ الأقوال». وفصَّل أبو حيان[4] الحديث في هذه الأقوال.

ـ جملة[5]: أُضمرا: نعت لـ«فعل»، كمثل: الكاف زائدة، مثل: في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، ومضاف لقول محذوف. زيد: فاعل بفعل محذوف لا مبتدأ؛ لأنَّ السِّياق يخالفه، وإن كان الابتداء أجود لمطابقة الجواب للسؤال؛ فإن السؤال جملة اسميَّة كما ذكره المكودي.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٨، وشرح ابن عقيل ٢/٨٦، وشرح ابن طولون ١/٣١٦، وشرح الهواري ٢/١٢١، وشرح المكودي ١/٢٦٩، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٦٣.

(٢) سورة التوبة ٩/٦.

(٣) سورة الانشقاق ٨٤/١.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٨، ومنهج السَّالك/١٠٣.

(٥) إعراب الألفيَّة/٥٦، وشرح المكودي ١/٢٦٩، وشرح المكناسي ١/٣٨٥.

٢٣٠. وَتَـاءُ تَأْنِيـثٍ تَلِـي الْمَاضِـي إِذَا ❁ كَانَ لِأُنْثَىٰ كَـ«أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَىٰ»

٢٣١. وَإِنَّمَـا تَلْـزَمُ فِعْـلَ مُضْـمَرِ ❁ مُتَّصِـلٍ أَوْ مُفْهِـمٍ ذَاتَ حِـرِ

ـ إذا أُسْنِد الفعلُ الماضي إلىٰ مؤَنَّث لحقته[1] تاء ساكنة تدلُّ علىٰ تأنيث فاعله، وهي في ذلك علىٰ نوعين: **حالة لزوم، وحالة جواز**.

١ ـ **حالة اللزوم**: تلزم التاء في موضعين:

أ ـ أن يكون الفاعلُ ظاهراً حقيقي التأنيث، نحو: قامت هِنْدُ، وهذا هو المراد بقوله: أو مفهم ذات حِرِ.

وأصل حِرِ: حِرِح، فَحُذِفَت لام الكلمة، والمراد به: الفَرْج.

ب ـ أن يُسْنَد الفعلُ إلىٰ ضمير مُؤَنّث مُتَّصِل، ولا فَرْقَ بين المُؤَنَّث الحقيقي والمجازي نحو: هندٌ قامت، الشمسُ طلعت، فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء نحو: ما قام إلَّا هي.

٢ ـ **حالة الجواز**: وذلك إذا كان المؤنّث مجازيَّ التأنيث نحو[2]: طلعتِ الشَّمْسُ، وطلعَ الشَّمسُ. **والإثبات أحسن عند أبي حَيَّان**. أو منفصلاً نحو: قامت اليومَ هندٌ، أو جِنْساً: نعمت المرأة هند، أو جمعاً، نحو: قامت الهنود، لم تلزم التاء.

قال الهواري[3]: «واعلم أنَّ تاء التأنيث الحقيقي عندهم هو تأنيث كل ذات

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٩ ـ ١٠، وشرح ابن عقيل ٢/٨٨ ـ ٨٩، وشرح ابن طولون ١/٣١٧، وشرح الهواري ٢/١٢١ ـ ١٢٢، وأوضح المسالك ١/٣٥٤، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٦٨، وشرح المكودي ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح السُّيوطي/١٩٧.

(٢) منهج السَّالك/١٠٤.

(٣) شرح الهواري ٢/١٢٣.

فرج من العقلاء وغيرهم».

وقال الأشموني[1]: «وكان حَقُّها أَلَّا تلحقه؛ لأنَّ معناها في الفاعل إِلَّا أَنَّ الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يَدُلَّ ما اتَّصل بالفعل على معنى الفاعلِ...».

ـ وإذا[1] كان الفعل مضارعاً لحقته التاء في أوله. وحكمها في اللزوم والجواز والامتناع حكم التاء التي في آخر الماضي.

قوله[2]: تاء تأنيث: مبتدأ، خبره «تلي الماضي».

قال الشَّاطبي[2]: وأسكن ياء الماضي، وكان حقّه أن يقول: تلي الماضيَ بالتحريك لضرورة الشعر، ولأنها لغة ضعيفة وقد تقدَّم ذكرها».

لأنثى: متعلّق بِمُسْنَد وحُذِف لدلالة الكلام عليه، وهو خبر «كان»، إذا: ظرف متضمِّن معنى الشَّرط. كان: ماضٍ ناسخ، واسمها ضمير يعود إلى الماضي، والخبر محذوف.

وجواب «إذا» محذوف، والتقدير: إذا كان مُسْنَداً لأنثى فأوله تاء تأنيث؛ كَأَبَتْ هند الأذى، أي: وذلك كقولك: أبت هند الأذى.

تلزم: أيْ التاء. فعلَ: مفعول «تلزم» مضمر: مضاف إليه. مُتَّصل: نعت لـ«مضمر»، أو مُفْهم: فاعله مستتر. ذاتَ: مفعول «مفهم».

---

(١) شرح الأشموني ١/٣٠٨، وانظر إرشاد السَّالك ١/٣٧٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٦، ومنهج السَّالك/١٠٢، وشرح ابن عقيل ٢/٧٩، وشرح ابن طولون ١/٣١٤، وشرح الهواري ٢/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح الأشموني ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣، وشرح المكودي ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧، وأوضح المسالك ١/٣٤٥ وما بعدها، وشرح السُّيوطي ١/١٩٥، وشرح ابن الوردي/٢٥٧، وإرشاد السَّالك ١/٣٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٨٣.

وتقدير البيت: وإنما تلزم تاء التأنيث فعلَ فاعلٍ مضمرٍ مُتَّصلٍ أو فعلَ فاعلٍ ظاهر مفهِمِ صاحبَ فرج. كذا عند الأزهري.

٢٣٢. وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ❁ نَحْوِ: «أَتَىٰ الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»

٢٣٣. وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إِلَّا) فُضِّلَا ❁ كَـ«مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا»

ـ إذا فُصِل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير «إِلَّا» جاز في الفعل[1] وجهان: إثبات التاء، وتركها.

ـ وقوله: **قد يُبِيحُ**: يُفْهَم منه أنَّ الحذف قليل بالنسبة إلىٰ الإثبات، والمثال الذي ذكره: **أتىٰ القاضِيَ بنتُ الواقفِ**.

فَصَل فيه بين الفعلِ والفاعلِ بقوله: «القاضيَ»، وهو المفعول به.

ـ **قال المرادي**: «**فقولك: أَتَتِ القاضيَ بنتُ الواقف، أَحْسَنُ مِنْ أَتَىٰ**».

ـ فإذا كان الفَصْلُ بـ«إِلَّا» فبالعكس، وقد نبَّه عليه في البيت الثاني، ومثَّل له بقوله: ما زكا إلَّا فتاة ابنِ العَلَا، بالحَذْف، وهو أجود من «زَكَتْ».

ـ **قال الهواري**: «فحذف التاء في المثال علىٰ الأفضل».

وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفَصْل بـ«إِلَّا» إِلَّا في الضرورة، والصحيح جوازه في النثر علىٰ قِلّة، واستشهد المرادي بقراءة[2]: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا تُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٠، وشرح ابن طولون ١/٣١٨، وشرح ابن عقيل ٢/٨٩ ـ ٩١، وشرح الهواري ٢/١٢٤، وشرح الأشموني ١/٣١٠، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٧١، وشرح المكودي ١/٢٧٠، ومنهج السَّالك/١٠٤، وشرح السُّيوطي/١٩٨، وشرح ابن النّاظم/٨٦.

(٢) سورة الأحقاف ٤٦/٢٥، وانظر معجم القراءات ٨/٥٠٥، وهي قراءة عدد كبير من القُرّاء، وذكر الفرّاء أنه «فيه قبح في العربية؛ لأنّ العرب إذا جعلت فعل المؤنَّث قبل «إِلَّا» ذَكَّروه».

بالتاء، كذا عند المرادي.

قال الشَّاطبي[1]: «قال سيبويه: «**وكلَّما طال الكلام فهو أَحْسَن**» ـ يعني ترك العلامة ـ **نحو حضر القاضيَ امرأة، قال: لأنه إذا طال الكلام ـ يعني بالفصل ـ كان الحذف أَجْمَل...**».

ـ الحذف[2] مبتدأ، خبره: فُضِّلا، مع: متعلّق بالحَذْف، وبـ«إِلَّا» متعلِّق بـ«فُضِّل»، وجملة «أتىٰ...» محكيَّة بالقول المَحْذُوف المجرور بإضافة نحو إليه: نحو قولك: أتىٰ.

٢٣٤. وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ❁ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

ـ **قال المرادي**[3]: «وأمّا الحذف مع الحقيقي المُتَّصل فذكره سيبويه، وحكىٰ: **قال فلانة**»، **وذكر المصنِّف** أنه لغة بعضهم. وقال بعضهم: هو شاذّ لا يجوز إِلَّا حيثُ سُمِع».

وعلَّق ابن طولون[4] **علىٰ قول سيبويه**: «وظاهره أنَّه ينقاس علىٰ قِلَّة، وليس كذلك، بل هو شاذّ يُقْتَصَرُ فيه علىٰ السَّماع».

ـ وقد تُحْذَف[5] التاء مع الفعل المُسْنَد إلىٰ ضمير المُؤَنَّث المجازي، وهو

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٥٧٢، والكتاب ١/٢٣٥.

(٢) إعراب الألفيّة/٥٧، وشرح المكودي ١/٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١١، وانظر الكتاب ١/٢٣٥ «وقال بعض العرب: قال فلانة»، وانظر منهج السَّالك/١٠٤، وشرح الأشموني ١/٣١٠، وإرشاد السَّالك ١/٣٨٠.

(٤) شرح ابن طولون ١/٣١٨.

(٥) شرح ابن عقيل ٢/٩٢، وشرح ابن طولون ١/٣٢٠، وتوضيح المقاصد ٢/١١، ومنهج السَّالك/١٠٤، وشرح المكودي ١/٢٧١، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٧٩، وشرح ابن النَّاظم/٨٦.

مخصوص بالشِّعر، كقول عامر بن جوين:

فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ❊ وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا

فأسقط التاء من «أبقل»، والفعل مُسْنَدٌ إلىٰ ضمير الأرض للضرورة، وكان القياس «أَبْقَلَتْ».

وقول زياد بن سليمان:

إِنَّ السَّـــمَاحَةَ وَالمُـــرُوْءَةَ ضُـــمِّنَا ❊ قَبْـراً بِمَـرْوَ عَلَـىٰ الطَّرِيْـقِ الوَاضِـحِ

والقياس: ضُمِّنتا.

ـ **قال المرادي**: «وهو من ضرائر الشِّعر خلافاً لابن كيسان في القياس عليه».

ـ الحذفُ[1]: مبتدأ، قد يأتي: خبره، بلا فصلٍ: متعلِّق بـ«يأتي»، مَعْ: متعلِّق بـ«وقع»، في شعر: متعلِّق بـ«وقع».

وتقدير البيت: والحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ، ووقع في شعر مع ضمير المُؤَنَّث ذي المجاز.

٢٣٥. وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ - سِوَىٰ السَّالِمِ مِنْ ❊ مُذَكَّرٍ - كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَىٰ «اللَّبِنْ»

ـ إذا أُسند[2] الفعل الماضي لجمع غير المذكَّر السَّالم فحكمه كحكمه مع المجازي التأنيث، فتقول: قام الرجالُ، وقامت الرجالُ، كما تقول: سقطَ اللَّبِنَةُ،

(١) شرح المكودي ١/٢٧١، وإعراب الألفيَّة/٥٧.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٢٠ ـ ٣٢١، وشرح ابن عقيل ٢/٥٩، وشرح المكودي ١/٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٢/١٤، وشرح الهواري ٢/١٢٧، ومنهج السَّالك/١٠٤ ـ ١٠٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٨٢، وشرح الأشموني ١/٣١٢، وشرح المكناسي ١/٣٩٠.

وَسَقَطَتِ اللَّبِنَةُ.

ـ وإذا كان جمع تكسير لمذكر كالرجال، أو لمؤنَّث كالهنود، أو جمع سلامة كالهندات، جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها.

ـ وأما جمعُ المؤَنَّثِ السَّالم فحكمه جواز الوجهين: قام الهنداتُ، وقامت الهنداتُ.

ـ **قال ابن طولون**: «وفي هذا خلاف: والذي ذهب إليه النَّاظم جواز الوجهين، **وهو مذهب الكوفيين والفارسي. ومذهب جمهور البصريين** أنه كواحده، يلزم فيه التاء» ومثله عند المكودي.

ـ وأما جمع المُذَكَّر السَّالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يُسْمَع، ولذلك استثناه خلافاً للكوفيين، فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة. كذا عند المرادي. ويُستثنىٰ من ذلك «البنون» فحكمه حكم المكسَّر لتغير واحده.

ـ التاءُ[1]: مبتدأ، مع جمع: في موضع الحال منه، وكالتاء: خبر المبتدأ. سوىٰ السَّالم: نعت لجمع، من مذكَّر: متعلِّق بالسَّالم.

٢٣٦. وَالْحَذْفَ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا ❁ لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

ـ استحسن العربُ[2] حذفَ التاء في أفعال المدح والذَّمِّ نَحْوَ:

نعمتِ الفتاة هندٌ، ونِعْمَ الفتاةُ هِندٌ.

---

(١) شرح المكودي ٢٧٢/١، والمقاصد الشَّافية ٥٨٣/٢، وإعراب الألفيَّة/٥٧.

(٢) شرح ابن طولون ٣٢١/١، وشرح ابن عقيل ٩٥/٢، وتوضيح المقاصد ١٥/٢، وشرح الهواري ١٢٨/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٩٢/٢، وشرح الأشموني ٣١٣/١، ومنهج السَّالك/١٠٥، وشرح السُّيوطي/٢٠٠.

بئستِ المرأة هندٌ، وَبِئْسَ المرأةُ هندٌ.

ـ وسبب هذا الاستحسان في الحَذْف لما ذكر من أنه قُصِد الجنس علىٰ سبيل المبالغة في المدح أو الذم، كأنه في مفهوم: نِعْمَ جِنْسُ الفتاة. وزعم بعضهم أنَّ «أَلْ» في الفتاة عهديّة، وعزاه أبو حيان إلىٰ الجواليقي وابن ملكون، والجنسية عنده مذهب الجمهور.

ـ **قال ابن طولون**: «ولا يفهم من قوله: «**استحسنوا**» أنه أحسن من الإثبات، بل هو مستحسن وإِنْ كان الإثباتُ أَحْسَنُ».

ـ **وقال ابن عقيل**: «وإنما جاز ذلك لأنَّ فاعلها مقصود به استغراق الجِنْس، فعُومِل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهها به في أنَّ المقصود به متعدِّد...».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «يعني أنَّ حَذْفَ التاء في باب «نِعْمَ وَبِئْسَ» إذا أُسْنِد إلىٰ مُؤَنَّث حقيقي حسن، وليس بقبيح كما يقبح في غير «نِعْمَ وَبِئْسَ» إذا قلت: قام المرأةُ، بل يجوز أن تقول: نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَ المرأةُ هندٌ، وكذلك مثاله..... كلاهما جائز حَسَن».

ـ **الحذفَ**[1]: منصوب علىٰ المفعوليّة بـ«استحسنوا»، والضمير عائد علىٰ العرب أو للنحويين، ويجوز: والحذفُ، بالرفع، والنصب هو الراجح عند الأزهري،. وعلىٰ الرفع مبتدأ وخبره جملة «اسْتَحسنوا».

ـ في نِعْمَ: جوَّز المكودي أن يُعَلَّق بالحذف أو باستحسنوا. ولأنَّ: متعلِّق بـ«استحسنوا».

---

(١) المقاصد الشَّافية ٢/٥٩٣، وإعراب الألفيَّة/٥٨، وشرح المكودي ١/٢٧٣.

٢٣٧. وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ❁ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٢٣٨. وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ❁ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

ـ الأصلُ في الفاعلِ[١] أنْ يَتَّصِلَ بفعله؛ لأنَّه كالجزء منه، والأصلُ في المفعول أن ينفصلَ عنه بالفاعل، كقولك: ضرب زيدٌ عمراً. وعلَّة انفصال المفعول أنه فضلة، وشاهده قوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾.

ـ وذكر في البيت الثاني أنّ خلافَ الأصلِ قد يُجاءُ به في الجملة، فيتقدّم المفعولُ به علىٰ الفاعل نحو: ضربَ عمراً زيدٌ.

وقد يأتي المفعول متقدِّماً علىٰ الفعل نحو[٣]: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾.

وقد: في أول البيت الثاني للتحقيق، وفي عجزه للتقليل؛ لأنَّ تقديم المفعول علىٰ الفعل أقلُّ من تقديمه علىٰ الفاعل.

ـ **وفصَّل أبو حيان الحديث** في وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ووجوب تقديم المفعول وتأخير الفاعل، والثالث في جواز الوجهين، وبَسَط القول بسطاً لا يليق إلَّا بالمطولات.

ـ الأصلُ[٤]: مبتدأ، في الفاعل: متعلِّق به، أن يتَّصِلَا: خبره.

---

(١) شرح المكودي ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤، وشرح الهواري ٢/١٣٠، وشرح ابن طولون ١/٣٢١ ـ ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/٩٧، وتوضيح المقاصد ٢/١٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٩٣، ومنهج السَّالك/١٠٦ ـ ١٠٨.

(٢) سورة النمل ٢٧/١٦.

(٣) سورة الأعراف ٧/٣٠.

(٤) شرح المكودي ١/٢٧٣، وإعراب الأزهري/٥٨.

ـ بخلاف: نائب عن الفاعل.

وذكر المكودي أن «قد» للتحقيق، وتعقبه الأزهري بأن الظاهر أنها للتقليل بالنسبة إلىٰ تقديم الفاعل علىٰ المفعول لا مطلقاً، **ونصُّ المكودي**: «... إلَّا أن يراد بالنسبة إلىٰ تقديم الفاعل علىٰ المفعول فتكون للتقليل» وعلىٰ هذا فلا وجه لتعقيب الأزهري.

٢٣٩. وَأَخِّـرِ الْمَفْعُـولَ إِنْ لَـبْسٌ حُـذِرْ ❁ أَوْ أُضْـمِرَ الْفَاعِـلُ غَيْـرَ مُنْحَصِـرْ

ـ يجبُ تأخيرُ[1] المفعول في ثلاث مسائل:

إِذَا خِيْفَ التباسُه بالفاعل لخفاء الإعراب فيهما مع عدم وجود القرينة نحو: **ضربَ موسىٰ عيسىٰ**، فيتعيَّن كونُ الأول فاعلاً.

ذهب إلىٰ هذا ابن السَّرّاج وتظافرت علىٰ ذلك نصوص المتأخِّرين.

ـ قال ابن طولون: «وخالفهم ابن الحاج في نقده علىٰ المقرّب لابن عصفور **فقال: لا يُوجَد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية**».

ـ أن يكون الفاعل ضميراً مُتَّصِلاً غير محصور، نحو: أكرمتُ زيداً.

ـ أن يُحْصَر المفعول بـ«إِنَّما» أو بـ«إِلَّا» نحو: ما ضرب زيدٌ إِلَّا عمراً، إِنَّما ضرب زيدٌ عَمراً.

ـ وإذا وُجِدت قرينةٌ تبيِّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٦ ـ ١٧، وشرح ابن طولون ١/٣٢٢ ـ ٣٢٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٥٩٧، وشرح المكودي ١/٢٧٤ ـ ٢٧٥، ومنهج السَّالك/١٠٩، وشرح الهواري ٢/١٣١، وشرح ابن عقيل ٢/٩٩ ـ ١٠٠، وشرح الأشموني ١/٣١٤، وأوضح المسالك ١/٣٦٧.

نحو: أكل موسىٰ الكمثرىٰ، أكل الكمثرىٰ موسىٰ.

ـ **وقال ابن طولون:** «واحترز بقوله: غير منحصر عن الفاعل إذا كان منحصِراً فإنه يجب انفصاله وتأخيره، ويكون المفعول حينئذٍ واجب التقديم نحو: ما ضربَ زيداً إِلَّا أَنَا» وسيأتي بيان هذا.

ـ إنْ[1]: شرط، لَبْسٌ: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله بفعل محذوف يفسِّره «حُذِر»، أو أُضْمِر: معطوف علىٰ «حُذِر»، غيرَ: حال من الفاعل. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. والتقدير: وأخِّر المفعول إن حُذِر لَبْسٌ أو أُضْمِر الفاعلُ حَالَ كونِهِ غَيْرَ منحصِر.

٢٤٠. وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ ❁ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

٢٤١. وَشَاعَ نَحْوُ: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» ❁ وَشَذَّ نَحْوُ: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»

ـ يجب تأخير المحصور[2] بـ«إِلَّا» أو بـ«إِنَّما» فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا حُصِرَ المفعول وَجَبَ تأخيرُه عن الفاعل، نحو: ما ضرب زيدٌ إِلَّا عمراً، وإذا حُصِر الفاعل وَجَبَ تأخيره عن المفعول، نحو: ما ضرب زيداً إِلَّا عمرٌو.

ـ **وذكر المرادي** وغيره أنَّ المحصور بـ«إِنَّما» لا خلاف في وجوب تأخيره، ثم قال: «وأما المحصور بـ«إِلَّا» فنقل المصنِّف أنه يجب تأخيره خلافاً للكسائي،

---

(١) شرح المكودي ١/٢٧٤ ـ ٢٧٥، والمقاصد الشَّافية ٢/٦٠٠، وإعراب الألفيَّة/٥٨، وشرح الهواري ٢/١٣١.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٨ ـ ١٩، وشرح ابن طولون ١/٣٢٣ ـ ٣٢٤، وشرح الهواري ٢/١٣٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٣ ـ ١٠٤، وشرح الأشموني ١/٣١٤، ومنهج السَّالك/١٠٩، وشرح السُّيوطي/٢٠١، وإرشاد السَّالك ١/٣٨٧، وشرح ابن النّاظم/٨٧.

فإنه أجاز تقديمه فاعلاً كان أو مفعولاً، ووافقه ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل».

ـ ثم ذكر أنَّ هناك ثلاثة مذاهب:

١ ـ الجواز مطلقاً، وهو مذهب الكسائي.

٢ ـ والمنع مطلقاً، وهو مذهب الجمهور.

٣ ـ والتفصيل، وهو مذهب ابن الأنباري.

ـ ونقل غيره أنَّ **مذهب البصريين والفرّاء والكسائي** إجازة تقديم المفعول إذا حُصِر بـ«إلَّا».

وشاهد المسألة قول مجنون بني عامر:

تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَيْلَـى بِتَكْلِـيم سَـاعَةٍ ❁ فَمَـا زَادَ إِلَّا ضِـعفَ مَـا بِـي كَلَامُهَـا

فقدَّم «ضِعفَ» وهو المفعول المحصور على الفاعل، وهو «كلامُها».

ـ وقوله: «وقد يَسْبق...» احترز بقوله: «إن قصدٌ ظهر» من المحصور بـ«إنَّما»، فإنه لا يظهر قَصْد الحَصْر معها إلَّا بالتأخير. وهو بهذا يشير إلى قول ذي الرِّمَّة:

فَلَـمْ يَـدْرِ إِلَّا اللهُ مَـا هَيَّجَـتْ لَنَـا ❁ عَشِـيَّةَ إِنـآءِ الـدِّيَارِ وَشَـامُهَا

فقدم الفاعل، وهو محصور على المفعول.

ـ وقوله[1]: «**شاع نحو: خاف رَبَّه عمر**».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٩ ـ ٢٠، وشرح المكودي ١/٢٧٦، وشرح ابن طولون ١/٣٢٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٥، وشرح الأشموني ١/٣١٨ ـ ٣١٩، وشرح الهواري ٢/١٣٤ ـ ١٣٧، والمقاصد الشَّافية ٢/٦٠٩، ٦١١ ـ ٦١٢، ومنهج السَّالك/١١٠.

أي: كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه؛ لأنَّ الفاعل في نيَّة التقديم، نحو: **خاف رَبَّهُ عُمَر**.

ـ **ثم قال: وَشَذّ نحو: زان نورُهُ الشَّجَر**.

أي: شذَّ تقديمُ الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبة.

ـ **قال المرادي**: «قال المصنِّف والنحويون إلَّا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه، واستدلَّ على ذلك بالسَّماع... وقد أجازه قبله وقبل أبي الفتح الأخفشُ من البصريين والطوالُ من الكوفيين...».

ـ ومما استشهدوا به لهذه المسألة قول الشَّاعر:

لَمَّـا رَأَى طَـالِبُوهُ مُصْـعَباً ذُعِـروا ❁ وَكَـادَ لَـو سَـاعَدَ المَقْـدُورُ يَنْتَصِـرُ

فقد أخَّر المفعول عن الفاعل مع أنّ في الفاعل ضميراً يعود على المفعول، فعاد بذلك الضمير على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً.

وقول حسّان:

وَلَـو أَنَّ مَجْـدَاً أَخْلَـدَ الـدَّهْرُ وَاحِـداً ❁ مِنَ النَّـاسِ أَبْقَى مَجْـدُهُ الـدَّهْرُ مُطْعِما

ـ ما[1]: مفعول «أخَّر» بإلَّا: متعلّق بـ«انحصر». نحو: فاعل «شاع» على تقدير: شاع نحو ذلك. وكذا: شذَّ.

❁ ❁ ❁

(١) شرح المكودي ١/٢٧٥ ـ ٢٧٦، وإعراب الألفية/٥٨.

١٧ ـ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

٢٤٢. يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ❁ فِيمَا لَهُ كَـ«نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ»

ـ ويسمَّى هذا الباب «باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه».

قال ابن طولون(١): **«قال أبو حَيَّان: لم أَرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه»**. وعند السُّيُوطي: التعبير به أَحْسَن.

وقال أبو حَيَّان(٢): «واصطلح ابن مالك على أَنْ سَمَّى هذا الباب باب النائب عن الفاعل».

ـ ولم يذكر النَّاظم حَدَّ المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله كعادته في الاكتفاء بالأمثلة.

ـ وينوب المفعول به عن الفاعل بعد حذفه، وذكر النحويون عِلَلَ الحَذْف وأسبابه، وتعقَّبهم أبو الحسن بن الضَّائع بقوله(٣): **«هذا من هَذَيَان المتأخِّرين، ولا فرق بين طلب عِلَّة ذلك، وطلب علّة بناء الفعل للفاعل»**. ونقل هذا أبو حيان عن شيخه.

ـ وينوبُ(٤) عن الفاعل بعد حَذْفه واحد من خمسة أشياء: **مفعول به، ومصدر،**

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٢٧، وانظر النَّصّ في شرح التصريح ١/٢٨٦، وشرح السُّيوطي/٢٠٣.

(٢) الارتشاف ٣/١٣٢٥، وانظر التسهيل/٧٧، والمساعد ١/٣٩٧.

(٣) شرح المكناسي ١/٤٠٠، والتذييل والتكميل ٦/٢٢٧.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٢١، والمقاصد الشَّافية ٣/١٠ وفي ص/١٢ ذكر أنَّ الكسائي وهشام أجازا نيابة التمييز عنه نحو: امتلأتِ الدَّارُ رجالاً فقال: امْتُلِئَ رِجالٌ.
وانظر توضيح المقاصد ٢/٢٢، وشرح ابن طولون ١/٣٢٨، وشرح الهواري ٢/١٣٨ ـ ١٣٩،=

وظرف زمان، أو مكان، ومجرور.

ولا ينوبُ عنه خبر «كان»، ولا حالٌ، ولا تمييزٌ، ولا مُشَبَّه بالمفعول به خلافاً لمن أجاز ذلك، وكذلك المفعول له، ولا المفعول معه، ولا المستثنىٰ.

وقال المرادي: «وما أُقيم مقام الفاعل ناب عنه في جميع أحكامه، كالرَّفع، ووجوبِ التأخير، وامتناعِ الحَذْف، وتنزيله منزلة الجزء، والإغناء عن الخبر في نحو: أَمَضْروبٌ العَبْدان، واتِّصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مُؤَنّثاً» وهذا معنىٰ قوله: «فيما له».

وأصل المثال: نلتُ خير نائل، فلما حُذِفَ الفاعِلُ ارتفع المفعولُ به لنيابته عنه.

ينوب[1] مفعول: فعل وفاعل، به: متعلق بمفعول، عن فاعل فيما: متعلِّقان بـ«ينوب». له: صلة متعلّق بمحذوف. كـ«نيل»: خبر لمبتدأ محذوف. كقولك: نيل. خير: نائب عن الفاعل. نائل: مضاف إليه.

٢٤٣. **فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ ❁ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ«وُصِلْ»**

٢٤٤. **وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ❁ كَـ«يَنْتَحِي» الْمَقُولُ فِيهِ: «يُنْتَحَىٰ»**

ـ بدأ ببيان كيفيّة تغيير الفعل ماضياً ومضارعاً في هذا الباب[2].

فذكر أنَّ أَوَّلَ الماضي يُضَمّ مثل: وَصَل: وُصِل، **ويُكْسَرُ** ما قبل آخره، قيل لم يكسر إلَّا بعد تقدير ضمّه، والأصل: قُول، ورُدِدَ.

= ومنهج السَّالك/١١١، ١١٤، وأوضح المسالك ١/٣٧٣.

(١) إعراب الألفية/٥٨ ـ ٥٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٢ ـ ٢٣، وشرح ابن طولون ١/٣٢٨، وشرح المكودي ١/٢٧٨، ومنهج السَّالك/١١١ ـ ١١٣، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٤.

وقوله: المتَّصل بالآخر: أي الحرف الذي قبل آخره.

ـ **وإذا كان الفعل مضارعاً ضُمَّ أَوَّلُه كالماضي، وفُتِح ما قبل آخره**، ومثل لذلك بقوله: يَنْتَحي: يُنْتَحَىٰ.

ـ **قال الشَّاطبي**[١]: «... فأَمَّا الأَمْرُ فخارج عن هذا الباب جملة، فَلا يُبْنَىٰ للمفعول أَصْلاً؛ لأنَّه في أصل وضعه مُنَافٍ لِحَذْفِ فاعله...».

ـ وقال[٢]: أَوَّلَ الفعل، ليشمل الماضي والمضارع، وهو مفعولٌ مقدَّم لـ«اضُمُمَن». المتَّصل: مفعول مقدَّم بـ«اكسر»، كـ«وُصِل»، وذلك كقولك: وُصِل.

ـ مُنْفَتِحاً: مفعول ثانٍ بـ«اجْعل»، المقولُ: نعت لـ«ينتحي». قال المكودي: ويجوز ضبط «المقولُ» بالضم، فيكون قد تَمَّ الكلام عند قوله ينتحي ثم استأنف».

ـ **وجزم المرادي بكسره، وضبط عند الشَّاطبي بالضَّمِّ.**

٢٤٥. وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ ❁ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦. وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ❁ كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَـ«اسْتُحْلِيْ»

ذكر النَّاظم من قبلُ ضَمَّ أَوَّلِ الفعلِ في الماضي والمضارع، وكَسْرَ ما قبل آخر الماضي، وفتحَ ما قبل آخر المضارع، **وقد يُضَمُّ إلىٰ بعض الأفعال تغيير آخر، وهو علىٰ نوعين**[٣]:

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/١٣.

(٢) شرح المكودي ١/٢٧٨، وتوضيح المقاصد ٢/٢٢، وإعراب الألفيَّة/٥٩، والمقاصد الشَّافية ٣/١٥.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢٣ ـ ٢٤، وشرح ابن طولون ١/٣٢٩، وشرح المكودي ١/٢٧٩،=

ـ **الأَوَّل**: ـ أن تجعل الحرف الثاني الذي يتلو تاء المطاوعة كالأَوَّل فتضمّه كما تضمّ الأول، **مثال ذلك: تَعَلَّم: تُعُلِّم، بضم أَوَّله وثانيه.**

ـ **قال المرادي**: «وكذلك كلُّ فعل أوَّله تاء مزيدة معتادة، وإن كانت لغير المطاوَعَة نحو: تبختَرَ، وتكبَّر، وتحكَّم، وتَوَانىٰ».

ثم ذكر أنَّ التاء فيما ذكره شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفىٰ بذكرها.

ـ **وقال ابن طولون**: وفُهِمَ من قوله: «تا المطاوعة» أنَّ المراد بالفعل الماضي، لأنَّ المضارع لا يُفْتَتَح بِتاء المطاوعة، بل بحروف المضارعة».

ومثل هذا عند المكودي.

ـ **الثاني**: أنَّ الفعل إذا افتُتِحَ بهمزة الوَصْل جُعِل ثالثُه مضموماً كالأَوَّل، تقول: انطلَقَ: أُنْطُلِقَ، اسْتَحْلَىٰ: أُسْتُحْلي.

ـ وفُهِمَ من قوله: «بهمز الوصل» أنَّ الفعل لا يكون إلَّا ماضياً؛ لأنَّ المضارع لا يُفْتَتَحُ بهمزة الوصل.

قال أبو حيَّان[1]: «ولا يصحُّ إطلاقُ النَّاظم في أنَّ ثالث الماضي المفتتح بهمزة الوصل يُضَمّ أوله، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الأَفْصَح في انقاد واختار: انقِيد واختِير، بكسر الثالث، والضَّمُّ قليلٌ ضعيفٌ، حتىٰ لقد زعم ابن عذرة أنَّ مثل «اقتاد» مما زاد علىٰ الثلاثة ليس فيه إلَّا النَّقل: «اقتيد» ومثل هذا عند المرادي.

وتعقَّبَهُ العلماءُ[2] علىٰ التقييد بقوله: «تا المطاوعة»، قالوا: بل هو عام فيما

= وشرح الهواري ٢/١٤٠، وشرح ابن عقيل ٢/١١٤، ومنهج السَّالك/١١٣، والمقاصد الشَّافية ٣/١٨، وشرح ابن الوردي ١/٢٦٧.

(١) منهج السَّالك/١١٣، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/١٨ ـ ١٩، وانظر شرح المكناسي ١/٤٠١، وأعاد نَظْمَ البيت كما صنع=

أَوَّله تاء كانت للمطاوعة أو غيرها، وذلك أن مثل «تحلَّم وتشجَّعَ» يأتي للتكلُّف، وللصَّيْرورة، نحو: تأيَّمت المرأة، والاتِّخاذ، والمطاوعة واحد منها.

قال الشَّاطبي: «وهذا تقييد مُخِلٌّ، وقد حَرَّر هذا المعنىٰ في التسهيل؛ إذ قال: يُضَمُّ مطلقاً أَوَّلُ فعل النائب، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أَوَّله تاء.... فلو قال:

وَالثَّـــانِيَ التَّـــالِيَ تَـــاءٌ زَائِـــدَه ❊ فَاضْـمُمْ فَفِـي الضَّـمِّ تَمَـامُ الفَائِـدَه

... أو ما أشبه ذلك لتخلَّص من هذا الشَّغَب...».

ـ الثانيَ[1]: مفعول بفعل محذوف يفسِّره «اجْعَلْهُ»، التاليَ: صفة لما قبله. وتاء المطاوعة: مفعول «التالي».

كالأَوَّل: المفعول الثاني لـ«اجْعَلْ»، وبلا منازعة: متعلِّق بـ«اجْعَله».

ـ قال المكودي: «**وهو تتميم للبيت لصحَّة الاستغناء عنه**».

ـ وثالثَ: مفعول بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره «اجعلنَّه»، كَاستحُلي: خبر لمبتدأ مَحْذوف، أي: وذلك كقولك: استُحلي.

٢٤٧. وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ ❊ عَيْناً، وَضَمٌّ جَا كَـ«بُوعَ» فَاحْتُمِلْ

ـ هذا البيت يدلُّ علىٰ أنَّ الفعلَ الثلاثي المعتلَّ العَيْن فيه ثلاث لغات[2]:

❊ **الأُوْلَىٰ**: إخلاص كسر الفاء في نحو: قال وباع، فَيُبْنَىٰ للمفعول: قُولَ وبُيعَ.

= الشَّاطبي، وذلك نقلاً عن زوائد أبي إسحاق، ثم قال: «... لَحَافَظ علىٰ طرده، ولم يخلَّ بعكسه».

(١) إعراب الألفيَّة/٥٩، وشرح المكودي ١/٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٣٠، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٥، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤ ـ ٢٥، ومنهج السَّالك/١١٣، وشرح الهواري ٢/١٤٢، وشرح المكودي ١/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٢/١١٤، ومنهج السَّالك/١١٣، وشرح السُّيوطي/٢٠٤.

قال المرادي: «إِلَّا أَنَّ العرب قَصَدوا تخفيفَه لثقل الكسرة على حرف العلَّة، فمنهم من حَذَفَ ضمَّة الفاء، ونقل كسرة العين إلى مكانها، فَسَلمت الياء من «بِيْع»، وقُلبت الواو من «قُول» ياء لسكونها، فصار اللَّفظ: «قِيْلَ وبِيْعَ...».

ـ قالوا: وهي لغة قريش ومن جاورهم، وهي أَفْصَحَ اللُّغَات.

* **الثَّانية:** وفيها ما تقدَّم في اللغة الأولى، إلَّا أنه يُشِمُّ الفاء للضَّمِّ، والمراد من **الإشمام شَرْبُ الكسرة شيئاً من صوتِ الضَّمَّة، فتكون حركةٌ بين حركتين: قُـيل بُـيْع، وهي لغة كثير من قيس، وأكثر بني أسد.**

وكيفيَّة النُّطْق بالإشمام[1] أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة مركَّبة من حركتين، إفرازاً لا شُيُوعاً، جُزْءُ الضَّمَّة مُقَدَّم، وهو الأقلّ، يليه جزءُ الكسرة، وهو الأكثر. ومنهم من ذهب إلى مَزْج الحركتين على سبيل الشيوع، وهي مركبة من لغتين وهذه لغة فَصيحة تلي لغة الكسر، وهي اللغة الأُوْلَى.

قال سيبويه[2]: «وسمعنا من العرب من يُشِمّ الضَّمَّ».

* **الثَّالثة:** وهي أن تُحْذَفَ كسرةُ العَيْن؛ إذ منها ينشأ الثِّقَلُ وتبقى الفاء على ضمّها فتسلم الواو في «قُوْلَ»، وتُقْلَبُ الياء واواً في «بُيع» فتصبح «بُوْعَ» لانضمام ما قبلها.

ـ قال المرادي: «وهذه اللغة أَضْعَفُ اللغات، وعليها قول الرَّاجز وهو رؤبة:

لَـيْـتَ وَهَـلْ يَـنْـفَـعُ شَـــيْـئـاً لَـيْـتُ
لَـيْـتَ شَـــبَـابـاً بُـوعَ فَـاشْـــتَـرَيْـتُ

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٤، وشرح ابن طولون ١/٣٣٠، وشرح الأشموني ١/٣٢٣.

(٢) شرح المكناسي ١/٤٠٢، وانظر الكتاب ٢/٢٨٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٢١.

ـ وذكر ابن عقيل[١] أنَّها لُغة بني دُبَيْر وبني فَقْعَس، وهما من فُصَحاء بني أسد.

وذكر الشَّاطبي[٢]: أن هذه اللغة حُكيت عن بني ضَبَّة وحُكي عنهم: بُوعَ متاعُهُ.

ـ فا ثلاثي[٣]: مفعول بـ«اشمم» علىٰ إعمال الثاني، ومفعول اكسر: محذوف. أُعِلَّ: في موضع الصِّفة لـ«ثلاثي». عيناً: تمييز مُحَوَّل عن نائب الفاعل، والأصل: أُعِلَّتْ عَيْنُهُ. ضَمٌّ: مبتدأ، وجاز الابتداء بالنَّكرة لأنَّه في معرض التفصيل. وخبره: «جا». احتُمِل: معطوف علىٰ «جا». وكبُوْعَ: في موضع الحال من فاعل «جا».

٢٤٨. وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ، ❖ وَمَا لِـ«بَاعَ» قَدْ يُرَىٰ لِنَحْوِ «حَبَّ»

ـ إذا خِيفَ التباسُ فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكلٍ، وهو ضَمُّ الفاء وكسرها، وَجَبَ اجتنابُ ذلك الشَّكل الذي بسببه وقع اللَّبس، فتقول في: بِيْعَ: بُعتَ يا عبدُ، بإخلاص الضَّم أو بالإِشمام، ويُتْرَكُ الكسرُ.

ـ وفي نحو: طيلَ زيدٌ إذا أسندته إلىٰ ضمير المخاطب فقلتَ: «طُلْتَ؛ إذ لا لَبْسَ فيه وتتركُ الضَّمَّ.

ـ قال ابن طولون: «وهذا الامتناع دعوىٰ ابن مالك، وجعله المغاربة مرجوحاً لا ممنوعاً، ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للإلباس، بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً...».

ـ وذكر مثل هذا المرادي[٤] وقال: «ويؤيِّده ما حكاه ذو الرُّمَّة عن أَمَةِ بني

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١١٥، وانظر شرح ابن طولون ١/٣٣١.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٢٢.

(٣) شرح المكودي ١/٢٨٢، وإعراب الألفيَّة/٥٩، وشرح الهواري ٢/١٤٣.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٢٧، وشرح ابن طولون ١/٣٣٢، وشرح الهواري ٢/١٤٥، وشرح المكودي ١/٢٨٣، وشرح ابن عقيل ٢/١١٨، وشرح المكناسي ١/٤٠٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٤،=

فلان: غِثنا مَا شِئْنا، وهو فِلْنا؛ لأنه يقال: غِيثَ القومُ».

وقولُه: «وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَىٰ لِنَحْوِ حَبّْ»:

يعني أنَّه يجوز في فاعل الفعل الثلاثي المضاعَف نحو: حَبّ، ورَدّ، ما جاز في فاء «باع» الأوجه الثلاثة بالكسر والضَّمِّ والإشمام.

وفي قوله تعالىٰ[1]: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾.

وهي[2] قراءة علقمة بن قيس ويحيىٰ بن وثاب والحسن، بكسر الرّاء، وهي لغة بني ضَبَّة، ووجهه عند العكبري نقل كسرة العين إلىٰ الفاء، والمضاعَفُ يشبه المُعْتَلّ.

ـ **وقوله: قد يُرَىٰ**: يدلُّ علىٰ أنّ ذلك قليل، ولم يُقْرَأْ بمثله في المتواتر.

ـ **وذكر المرادي**[3] أنَّ الأَفْصَحَ في المضاعَف الضَّمُّ، وقال بعضهم: لا يجوز غيره، والصَّحيح الجواز. ومثل هذا عند الأشموني.

ـ **وذكر المكناسي**[4] قصة ذي الرُّمَّة: **قاتل الله أَمَةَ بني فُلانٍ، ما أَفْصَحَها! قلتُ لها: كيف كان المطر عندكم؟ فقالت: غِثْنا مَا شِئْنَا.**

ـ ونقل عن أبي إسحاق أنَّ المازني[5] أشار إلىٰ أنَّ بعض العرب يجتنب اللبس، **فارتكب النَّاظم مذهباً لا قائل به؛ إذ رَدّ جميع اللغات إلىٰ لغة قليلة لم يذهب**

= وإرشاد السَّالك ١/٣٩٦، وشرح ابن الوردي ١/٢٦٩، وشرح السُّيُوطي/٢٠٥.

(١) سورة يوسف ١٢/٦٥.

(٢) معجم القراءات ٤/٢٩٩ فقد نقل حركة الدال المدغمة: «رُدِدَتْ» إلىٰ الراء قبلها بعد توهّم خلوِّها من الضّمّة، فصارت: رِدْدَت، ثم كان الإدغام فصارت: رِدَّتْ.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢٨، وشرح الأشموني ١/٣٢٥.

(٤) شرح المكناسي ١/٤٠٣ ـ ٤٠٤، وانظر المقاصد الشَّافية ٣/٢٥، ومنهج السَّالك/١١٤.

لها النُّحاة. ولم يقيّد النُّحاة هذه اللغات بأَمْن اللبس، سيبويه فمن دونه.

ـ إنْ[١]: شرط، خِيْفَ: فعلُ الشَّرط، لَبْسٌ: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه. بشكلٍ: متعلِّق بـ«خِيْفَ»، يُجْتَنب: جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر.

ـ ما: مبتدأ موصول، وصلته «لباع». قد يُرىٰ: الخبر. لنحو: في موضع المفعول الثَّاني لـ«يُرَىٰ».

قال الأزهري: وتقدير البيت: وإِنْ خِيْفَ لَبْسٌ بسبب شكل يُجْتَنَبُ ذلك الشَّكل، والذي ثبت لفاء «باع» من اللغات الثلاث قد يُرىٰ لفاء نحو: «حَبّ».

٢٤٩. وَمَا لِفَا «بَاعَ» لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ❁ فِي «اخْتَارَ» وَ«انْقَادَ» وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

ـ يريد النَّاظم من هذا بيان أنَّ الموزون بـ«افتعل»[٢] إذا اعتَلَّتْ عينُه، نحو: «اختار»، أو بالفعل «انقاد» يُفْعَلُ بالحَرف الثّالث منه، وهو الذي تليه العين ما فُعِل بفاء «باع»: الكسر، والإِشمام، والضَّمّ.

تقول: اختِير، اختُور، اختُـير، وهو الإِشمام.

ومثله: انقاد: انقِيد، انقُود، انقُيد.

الهمزة: ومن كَسَر الثالثَ كَسَرَ الهمزة: إِختِير.

ـ ومن ضَمَّ الثَّالث ضَمَّ الهمزة: أُختور.

ـ ومن أَشَمَّ الثّالث أَشَمّ الهمزة: أُختُير.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٤٣، وإعراب الألفيّة/٦٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١١٩، وشرح المكودي ١/٢٨٣، وتوضيح المقاصد ٢/٢٨، وشرح ابن طولون ١/٣٣٤، وشرح الهواري ٢/١٤٦ ـ ١٤٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٧.

ـ أما ما لم تُعَلَّ عينُه من هذا النوع فحكمه كحكم الصَّحيح، نحو: اجتُمِع، اعتُوِر.

قال ابن طولون: «وادَّعى ابن عذرة وطائفةٌ من متأخّري المغاربة امتناعَ الضَّمِّ، والمشهور الأول، وهو قول ابن عصفور والأبَّذي».

ـ ما[1]: مبتدأ. صلته: لفا «باع». خبر المبتدأ: لما العينُ تلي. العين: مبتدأ، خبره: تلي، والجملة صِلَةُ: «ما» الثانية. في اختار: متعلِّق بـ«تلي». ينجلي: صفة لـ«شبهه».

وتقدير البيت: ما استقرّ من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد، وشبههما.

٢٥٠. وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ ❁ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

ـ ذكر في أوَّل الباب أنَّه ينوب المفعولُ به عن الفاعل، ويذكر هنا ما تبقى من ظرف، أو مصدر، أو مجرور[2].

ـ **الظَّرف**[2]: ويشمل ظرف المكان والزمان، وشرطه ألَّا يكون مُبْهماً، فلا يقال: سِيْرَ وقتٌ، ولا جُلِس مكانٌ.

ـ وأن يكون متصرِّفاً فلا يقال: جُلِس عندك، وخالف في هذا الأخفش. ويُقال:

---

(١) شرح المكودي ١/٢٨٤، وإعراب الألفيَّة/٦٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨ «وتقدير الكلام ما استقرّ لفاء باع ينجلي لما تليه العين في اختار وانقاد وشبههما» انظر ص/٢٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٨ ـ ٢٩، وذكر شرطاً ثالثاً في الظرف وهو أن يكون ملفوظاً به خلافاً لابن السَّرَّاج في إجازته الظرف المنوي.
انظر شرح ابن طولون ١/٣٣٥ ـ ٣٣٦، وشرح الهواري ٢/١٤٨ ـ ١٤٩، وشرح المكودي ١/٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٢/١١٩ ـ ١٢٠، ومنهج السَّالك/١١٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٣، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨، وشرح السُّيُوطي/٢٠٦.

صِيْمَ رمضانُ؛ لأنَّ رمضانَ مخصَّص بالعُرْف.

ـ **المصدر**: وينوب عن الفاعل بعد حذفه بشرط:

ـ **أَلَّا** يكون مؤكِّداً نحو سرتُ سَيْراً، لعدم الفائدة.

ـ أن يكون متصرِّفاً، فلا يجوز: نُزِّه سبحان. ومثاله: سير سيرٌ شديد.

ـ **المجرور**: يشترط في نيابته **أَلَّا يلزم طريقةً واحدةً كحروف القَسَم والاستثناء، ومُذْ، ومُنْذُ.**

ـ **أَلَّا يكون للتعليل، كاللَّام والباء ومن**، ذكر ذلك بعض النحويين، وأجاز بعضهم ذلك في قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ❊ فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِيْنَ يَبْتَسِمُ

ـ وقوله: «**أو حرف جَرّ**» يعني أنّ النائب هو حرف الجر، فهو في محل رفع. وذهب إلى هذا الفرّاء[١].

ومذهب البصريين أنَّ النائب هو المجرورُ لا الحرفُ، ولا المجموعُ، واكتفى بذكر الحرف لأنه ملازم للمجرور[٢].

ـ **وذكر السُّيُوطي[٣] عن أبي حَيَّان أنَّ الذي قاله المصنِّف من أنهما معاً النائب عن الفاعل لم يقله أحد.** وهذه الشروط كلّها مُستفادة من قوله: «وقابِلٌ».

قابلٌ[٤]: مبتدأ، من ظرفٍ متعلِّق به، وهو الذي سَوَّغَ الابتداء به. حَرِي: بمعنى

---

(١) شرح المكناسي ١/٤٠٤، ومنهج السَّالك/١١٥.

(٢) وظاهر كلامه في التسهيل/٧٧، وفي الكافية الشافية ٢/٦٠٧، أنَّ النّائب هو الجار والمجرور معاً. وكذا عند المرادي ٢/٣٠، وأبي حَيّان. انظر شرح المكناسي ١/٤٠٥، ٤٠٦.

(٣) شرح السُّيُوطي/٢٠٦.

(٤) شرح المكودي ١/٢٨٥، وإعراب الألفيَّة/٦٠.

حقيق، وهو المبتدأ، بنيابة متعلّق بـ«حري».

وتقدير البيت: وقابل من ظرفٍ أو من مصدر أو من حرف جَرّ ومجرور، حريٌّ بنيابة عن الفاعل.

٢٥١. وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَـذِي إِنْ وُجِدْ ❁ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

ـ أشار بقوله: «هذي» إلىٰ الظرف، والمصدر، والمجرور، فإذا وجد المفعولُ فلا ينوب أحدٌ من الثلاثة عن الفاعل، وقد يَرِدُ ذلك، وفي المسألة ثلاثة مذاهب[1]:

١ ـ **مذهب البصريين**: أنه لا ينوب شيءٌ عن الفاعل مع وجود المفعول به.

٢ ـ **مذهب الكوفيين**: أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها مع وجود المفعول به، وبه أخذ النَّاظم، وهو عنده قليل، وعندهم جائز مطلقاً، ونقل عن الأخفش. وذكر الشَّاطبي قياس هذا عند الكوفيين.

٣ ـ نُقِل عن الأخفش أنه يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدَّم علىٰ المفعول به، والنقل لابن جِنِّي.

واستشهدوا لمذهب الكوفيين بقراءة أبي جعفر يزيد بن القَعْقَاع[2]: ﴿لِيُجْزَى

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/٢٢، وشرح ابن طولون ١/٣٣٧، وشرح الهواري ٢/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح المكودي ١/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٢١، ومنهج السَّالك/١١٦، وشرح ابن النَّاظم/٩٠، وإرشاد السَّالك ١/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشرح ابن الوردي ١/٢٧١ ـ ٢٧٢، وشرح السُّيُوطي/٢٠٦.

(٢) سورة الجاثية ٤٥/١٤.

وفي معجم القراءات ٨/٤٥٦ قراءة ابن جماز والعمري عن أبي جعفر والأعرج وشيبة عن عاصم في رواية. ولَحّن العلماء أصحاب هذه القراءة.

قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾.

قال أبو حَيَّان: «وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يُقام المجرور وهو «بما» مقام الفاعل، ويُنْصَب المفعول به الصَّريح، وهو: قوماً». **ولَحَّنَ هذه القراءة الفرّاء والطبري**.

قال الشَّاطبي[١]: فهذه ثلاثة أقوال، ارتضى النَّاظم منها الأول [**مذهب البصريين**] لأنَّ السماع عليه، والقياس يقتضيه، على أنه **ارتضى مذهب الكوفيين في التسهيل** اعتباراً بما ورد من ذلك، ولم يره هَـهُنا لكن لم يهمل ذكر ما جاء من السَّماع من مخالفة مذهبه هنا بل أشار إليه بقوله: «وقد يَرِد»، وبيَّن أنه قليل بإتيانه بـ«قد»».

وقال المرادي[٢]: «وإذا فُقِد المفعول به جازت نيابة كُلِّ واحدٍ من هذه الأشياء. قيل: ولا أَولويَّة لشيء منها، وقيل: المصدر أَوْلَى. وقيل: الجار والمجرور، وقال الشيخ أبو حيان: ظرف المكان أَوْلَى».

ـ بعضُ[٣]: فاعل «ينوبُ»، هَـذِي: إشارة إلى الأربعة المذكورة. إِنْ وُجِد: شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه. فاعل «يرد»: ضمير مستتر.

والتقدير: وقد يَرِد ذلك، أي: نيابةُ المَصْدَرِ مع وجودِ المفعولِ به.

قال الأزهري: ويحتمل أن يعود إلى بعض المتقدِّم في الذكر، والتقدير: وقد يرد بعض هذه الثلاثة نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به.

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٤٣، والتسهيل/٧٧.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٣٢ ـ ٣٣.

(٣) شرح المكودي ١/٢٨٦، وإعراب الألفيَّة/٦٠.

٢٥٢. وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ❁ بَابِ «كَسَا» فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

٢٥٣. فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ❁ وَلَا أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

ـ المتعدّي إلىٰ مفعولَيْن ثلاثة أنواع[١]:

ـ **«باب كسا»**: ويُسَمىٰ «باب أَعْطَىٰ» وهو كلّ فعلٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبراً.

ـ **باب ظنّ**: وهو كلّ فعلٍ متعدٍّ بنفسه إلىٰ مفعولين أصلهما مبتدأٌ وخبرٌ.

ـ **وباب «اختار»**: وهو كُلُّ فعلٍ متعدٍّ إلىٰ واحد بنفسه، وإلىٰ الآخر بإسقاط حرف الجر.

ولا خلاف في جواز نيابة المفعول الأول عن الفاعل في الأبواب الثلاثة، **وأمَّا الثاني فذهب المصنِّف** إلىٰ جواز نيابته في باب «كسا وأعطىٰ» عند أمن اللبس.

تقول: أُعطي زيداً درهمٌ، ولا يجوز: أُعطي زيدٌ عمراً، إلَّا نيابة الأول، لأنه يُلْبس، فإن وُجِد لَبْسٌ وَجَبَ إقامة الأول، نحو: أُعطيَ زيدٌ عمراً.

وأما باب «اختار» فلم يذكر فيه شيئاً.

ونقل المرادي[٢] نص التسهيل[٢] بأنه لا يمنع نيابة المنصوب بسقوط حرف الجر مع وجود المنصوب بنفس الفعل. ثم ذكر أنه مذهب الفرّاء، وأنَّ مذهب

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٣٤، وشرح الهواري ٢/١٥١ ـ ١٥٢، وشرح المكودي ١/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٢٤، وأوضح المسالك ١/٣٨٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٠، وشرح ابن النّاظم/٩١، ومنهج السَّالك/١١٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٣٤، والتسهيل/٧٧.

الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.

ـ وفي المفعول الثاني[١] في باب «ظَنَّ» وهو ما يكون خبراً في الأصل، والمفعول الثاني من باب «أعلم»، وأصله المبتدأ اشتُهر عند النحويين مَنْعُه، أما في باب «ظنَّ» فالمنعُ لأنه خبر في الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه، فتنافيا.

ـ ووَجْهُ مَنْعِه في «أَعْلَم» أنَّ المفعول الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به.

ـ وعند بعضهم يجوز نيابتهما، وهو اختيارُ النَّاظم؛ ولذلك قال: ولا أرىٰ منعاً... وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده: ظُنَّ قائمٌ زيداً.

قال ابن طولون: «وفُهِم من سكوته عن المفعول الأول من باب «ظن وأعلم» أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف، ومن ذكره الخلاف في نيابة الثاني من «باب أرىٰ» **أنه لا يجوز نيابة الثالث، كما قاله[٢] ابن النَّاظم تبعاً للخضراوي، والصَّحيح جواز إقامته اتِّفاقاً...**».

ومثالهم في إجازته: أُعلِم زيداً فرسَك مُسْرَجٌ.

ـ بِاتِّفاق[٣]: متعلِّق بـ«ينوب»، قد: للتقليل، من باب: في موضع الحال من الثاني. التباسُه: مبتدأ. أُمِن: خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة «ما».

ـ في باب: متعلِّق بـ«اشتهر»، مَنْعاً: مفعول «أرىٰ» ولا ثاني له، لأنه من

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩، وشرح الهواري ٢/١٥٤، وشرح المكودي ١/٢٨٧، وشرح الأشموني ١/٣٣٠، ومنهج السَّالك/١١٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٥ أكثر مسائل هذا الباب مما يقع فيه اللبس، قال: «**ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقاً، وهذا فيه نظر...**».

(٢) شرح ابن النَّاظم/٩١، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٠.

(٣) إعراب الألفيّة/٦٠ ـ ٦١، وشرح المكودي ١/٢٨٨.

الرأي. القصد: فاعل لفعل محذوف يفسِّره «ظهر».

٢٥٤. وَمَا سِوَىٰ النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ❁ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

أي: أن[1] ما تعلَّق بالفعل ولم يكن نائباً عن الفاعل فهو منصوب لفظاً، كالمصدر، والظرف، والمفعول فيه، والمفعول به، أو لَهُ، أو مَعَهُ، والحال، والتمييز، والمستثنىٰ.

ـ **قال المرادي**[1]: «فإن قلت: ينبغي أن يقول: ما سوىٰ الفاعل والمشبّه به، والنائب عنه كما ذكر في التسهيل، فإنّ هذه الثلاثة مرفوعة، قلتُ: عنىٰ بالرَّافع رافع النائب، لا الفعل مطلقاً، فلم يحتج إلىٰ ذكر الفاعل ولا المشبَّه به. والله أعلم».

ـ **وأمثلة ابن عقيل**[2]: **أقمت واحداً مقام الفاعل، ونصبت الباقي، نحو:**

أُعطي زيدٌ درهماً، أُعْلِمَ زيدٌ عمراً قائماً،

ـ **ضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في داره.**

ـ ما[3]: مبتدأ، صلته: سوىٰ النائب، مما: متعلِّق بالاستقرار العامل في الصِّلة. بالرفع متعلِّق بـ«عُلِّق»، النصبُ له: مبتدأ أو خبر، والجملة خبر «ما». محققاً: حال من الضمير المستتر في «له» العائد علىٰ النصب.

وتقدير البيت: والذي استقرَّ سوىٰ النائب عن المعمول الذي علّق بالرَّافع النصبُ ثابتٌ له محققاً.

❁ ❁ ❁

(١) توضيح المقاصد ٢/٣٥، وشرح المكودي ١/٢٨٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٢٧، وشرح ابن طولون ١/٣٤٠، ومنهج السَّالك/١١٧.

(٣) شرح المكودي ١/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح الهواري ٢/١٥٤، وإعراب الألفيَّة/٦١.

١٨ ـ اِشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

٢٥٥. إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ❁ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ=

٢٥٦. =فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ❁ حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

ـ المرادُ بالعامل في هذا الباب المفسِّر للعامل في الاسم السَّابق، ويُشْتَرَطُ فيه[1] صلاحيتُه للعمل فيه. **فَوَجَبَ أَلَّا يكون إِلَّا فِعلاً متصرِّفاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول.**

ولا يكون فِعلاً غير متصرِّف، ولا صفةً مشبَّهةً ولا حرفاً، والسبب في ذلك أنَّ هذه لا تعمل فيما قبلها فهي لا تفسِّر عاملاً.

ـ وقوله: إِنْ مُضْمَرُ.... يعني أنَّ الفعلَ إذا اشْتَغَلَ بضمير نصب «عائد» على اسم سابق عن نَصْب لفظ ذلك الاسم، أو عن نصب مَحَلّه، فانصبْ ذلك الاسمَ السَّابق أَوِ انْصِب محلَّه بفعل لازمِ الإِضْمار، موافقٍ للفعل المشتغل بالضمير.

ـ مثال المشتغل بالضمير عن نَصْبِ لفظه: زيداً ضربتُه.

ـ ومثال المشتغل عن نصب محلّه: عمراً مررت به.

ـ وقوله: «مُوَافِقٍ» يعني مطلق الموافقة، فيشمل الموافقة في اللفظ والمعنى كما في المثال الأول. والموافق في المعنى دون اللَّفظ كالمثال الثاني، والتقدير:

---

(١) شرح المكودي ١/٢٩٠، وشرح ابن طولون ١/٣٤١، وتوضيح المقاصد ٢/٣٦ ـ ٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٠، وشرح الأشموني ١/٣٣٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٢، وأوضح المسالك ٣/٣ ـ ٥، وشرح السُّيُوطي/٢٠٨، وإرشاد السَّالك/٤٠٧، وشرح ابن النَّاظم/٩١.

ضربتُ زيداً ضربته، وجاوزت عمراً مررتُ به.

ـ وهذا التقدير لا يُنْطَقُ به، لِأَنَّ الفعلَ الثّاني عِوَضٌ عنه، فلا يُجْمَعُ بينهما.

ـ ويُشْتَرَطُ في المفسِّر أَلَّا يَفْصِل بينه وبين الاسم السَّابق، فلو قلنا: زيداً أنت ضربته، لم يجز نصب الاسم للفصل بـ«أنت».

ـ وذهب الكسائي[1] إلىٰ أَنَّ نصب الاسم المتقدِّم بالفعل المتأخِّر وليس بفعل مقدَّر، ويُلْغَىٰ الضمير، ورُدَّ بِأَنَّ الأَسماء لا تُلْغَىٰ بعد اتِّصالها بالعوامل.

ـ وذهب الفراء[1] إلىٰ أنَّ الضمير والاسم السّابق كليهما منصوبان بالفعل المذكور، **ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومُظْهَرِه.**

وقال الشَّاطبي: «وقوله بفعل أُضْمِرا نَصَّ علىٰ اختياره لمذهب أهل البصرة الذين يقدِّرون لهذا المنصوب فعلاً غير الملفوظ به....، وذهب الكوفيون إلىٰ أَنَّ الظاهر هو النَّاصب لذلك الاسم السَّابق، وإن كان ناصباً للضمير أيضاً...».

والجملة التي تأتي بعد الاسم المشغول عنه بفعل مقدَّر لا محل لها، وخالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسِّره فهي في نحو: زيداً ضربته لا محل لها، وفي نحو: زيدٌ الخبزَ يأكله، بنصب «الخبز» في محل رفع.

ـ **قال ابن هشام**[2]: «وعن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال في نحو: زيداً ضربته، فقد قيل: إنها تكون ذات محل أهملوه، ولا بُدَّ منه».

---

(١) شرح ابن طولون ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل ١٣١/٢، والمقاصد الشَّافية ٦٥/٣، ومنهج السَّالك/١١٨.

(٢) مغني اللبيب ١٢٢/٥ ـ ١٢٣، وفي شرح ابن طولون ٣٤٢/١: «وقال في المغني: إنّ جملة الاشتغال ليست من الجُمَل التي تُسَمَّىٰ في الاصطلاح جملة تفسيرية وإنْ حصل بها تفسير».

ـ مضمر[١]: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «شَغَل». سابقٍ: صفة لاسم. فعلاً: مفعول بـ«شَغَل». بنصب: الباء بمعنىٰ «عن»، وهو بدل اشتمال من الهاء في عنه بإعادة العامل. «ال» في قوله: «المحل» معاقبةٌ للضمير، والتقدير: بنصب لفظه أو محله.

ـ السَّابق: مفعول لفعل يفسِّره «انصبه». حتماً: نَعْت لمصدر محذوف، أو حال، موافق: نعت لفعل.

٢٥٧. وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ❁ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

ـ ذكر النحويون في الاسم المتقدِّم علىٰ الفعل الحالات الآتية:

ـ **وجوب النَّصب، ووجوب الرَّفع.**

ـ **ترجيح النَّصب علىٰ الرفع، وترجيح الرفع علىٰ النصب.**

ـ **ما يستوي فيه الأمران.**

ـ وفي هذا البيت أشار إلىٰ النَّوع الأول[٢]، **ومعناه أنه يجبُ نَصْبُ الاسمِ السَّابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلَّا الفعل**، كأدوات الشَّرط نحو: إنْ، وحيثما، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام إلَّا الهمزة، نحو:

إنْ زيداً أكرمتَه أكرمَك.

ـ حيثما زيداً تَلْقَه فأكرِمْه.

فيجب نصب «زيداً» في المثالين، وفيما أشبههما.

---

(١) شرح المكودي ١/٢٩١، وإعراب الألفيّة/٦١، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٣، وتوضيح المقاصد ٢/٣٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٤٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٢ ـ ١٣٣، وشرح الهواري ٢/١٥٧ ـ ١٥٨، وشرح المكودي ١/٢٩٢، وتوضيح المقاصد ٢/٣٩، وشرح الأشموني ١/٣٣٣، ومنهج السَّالك/١١٩، وأوضح المسالك ٢/٨ ـ ١١، وإرشاد السَّالك/٤٠٨، وشرح ابن الوردي ١/٢٧٣.

ومثال أدوات التحضيض: هلَّا زيداً أكرمته.

ـ **قال ابن طولون:** «لكنَّ الاشتغال بعد «إنْ» إن كان الفعل المشتَغَلُ ماضياً لفظاً ومعنىً يقع في الكلام والشِّعر، وإنْ كان مضارعاً فمختصٌّ بالشّعر، وأمّا «حيثما» فلا يقع إلّا في الشِّعر».

ـ **والنَّصبُ حَتْم**[1] مبتدأ وخبر، إنْ: شرط، تلا: فعل الشَّرط، السَّابقُ: فاعل «تلا». ما: موصول اسمي، أو نكرة موصوفة في محل نصب مفعول «تلا».

وجملة «يختصُّ» صلة، أو صفة، كإن: خبر لمبتدأ محذوف.

والتقدير: والنصب حَتْم إنْ تلا الاسمُ السَّابقُ شيئاً يختصُّ بالفعل، وذلك كإنْ وحَيْثُما.

٢٥٨. وَإِنْ تَـلَا السَّـابِقُ مَـا بِالِابْتِـدَا ❁ يَخْـتَصُّ فَـالرَّفْعَ الْتَزِمْـهُ أَبَـدَا

٢٥٩. كَـذَا إِذَا الْفِعْـلُ تَـلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ ❁ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

ـ من اختلاف النُّسَخ في البيت الثّاني[2]:

جاء «لن» يرد، بدلاً من «لم»، وفي بعضها «يُرَدّ»، قبله: بدلاً من «قبل».

ـ **هذا هو النوع الثاني وهو ما يجبُ رفعُه، وذكر له حالتين**[3]:

ـ إذا وقع بعد أداة تختصّ بالابتداء كإذا الفجائيَّة نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه

---

(١) إعراب الألفيَّة/٦١.

(٢) انظر متن الألفيَّة والتعليق على البيت في الحاشية ص/٤٥، لن: عند ابن طولون والشَّاطبي، يُرَد: ذكره الأزهري، قبله: عند ابن طولون والشَّاطبي.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٣٦ ـ ١٣٧، وشرح ابن طولون ١/٣٤٤، وشرح الأشموني ١/٣٣٤، وشرح الهواري ٢/١٦٠، وشرح المكودي ١/٢٩٣، وتوضيح المقاصد ٢/٣٩ ـ ٤٠، وتعرض للمذاهب في الاسم بعد «إذا»، وللمذاهب بعد «لا»، وشرح ابن النَّاظم/٩٣.

عمرٌو. برفع «زيد»، ولا يجوز نصبُهُ؛ لأنَّ «إذا» لا يقع بعدها الفعل ظاهراً ولا مُقدَّراً.

ـ وذكروا معها «ليتما»، نحو: ليتما بِشْرٌ زرتُه. **وَسَمَّاها المكودي: ليتما الابتدائية.**

ـ كذلك يجب رفع الاسم السَّابق إذا ولي المشتغلَ بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشَّرط، والاستفهام، و«ما» النافية، والموصول والموصوف، و«إِلَّا» في الاستثناء، والحروف النّاسخة، وكم الخبرية، ولام الابتداء، نحو:

ـ زيدٌ إِنْ لقيته فأكرِمْهُ.

ـ زيدٌ هل تضربهُ؟

ـ زيدٌ ما لقيتُه.

فيجب رفعُ «زيد»، ولا يجوز نَصْبُه.

ـ **قال ابن عقيل**: «أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسم السَّابق إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال: «زيداً ما لقيتُ» أجاز النَّصب مع الضمير بعامل مقدَّر، فيقول: زيداً ما لقيتُه».

الفعلُ[1]: فاعل لفعل يفسّره «تلا»، ما: موصولة مفعول «تلا»، ما: الثَّانية: فاعل «يَرِد»، ما: الثّالثة: موصولة، بعدُ: متعلِّق بـ«وُجِد»، أي: بعد الفاصل، معمولاً: حال من «ما» الثَّانية.

(١) شرح المكودي ١/٢٩٣، وإعراب الألفيَّة/٦٢.

٢٦٠. وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ❁ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

٢٦١. وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَىٰ ❁ مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

ـ أَخَذَ في هذين البيتين بالحديث عن القسم الثالث، وهو ما يترجَّح فيه النَّصبُ على الرفع.

فذكر أنَّ النَّصبَ يترجَّحُ على الرَّفع بثلاثة أسباب[1]:

١ ـ أَنْ يقَعَ اسم الاشتغال قبلَ فعلٍ ذي طلبٍ، وهو الأمر، والنهي، والدُّعاء:

ـ زيداً اضربْهُ.

ـ عمراً لا تُهنه.

ـ اللَّهُمَّ عَبْدَك ارْحَمْهُ، اللَّهُمَّ عَبْدَك لَا تُعَذِّبْهُ، بكراً غَفَر اللهُ لَه.

٢ ـ أن يكون الاسمُ بعد شيءٍ غَلَبَ إِيلاؤُه الفعلَ كالاسْتفهام بالهمزة، وحيثُ، وما، ولا، وإنْ، نحو:

ـ أزيداً ضربتَه.

ـ حيثُ زيداً تلقاه أكرِمْهُ.

ـ ما زيداً لقيتُه، لا زيداً أكرمتهُ ولا عمراً.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٤١ ـ ٤٢، وشرح ابن طولون ١/١٤٤، وشرح الهواري ٢/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح المكودي ١/٢٩٤، وشرح الأشموني ١/٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٩١، ومنهج السَّالك/١٢١، وذكر المرادي في ص/٤٢ ـ ٤٣ لترجيح النصب أسباباً أُخَر لم يذكرها المصنِّف. وشرح السُّيُوطي/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، وشرح ابن النَّاظم/٩٢ ـ ٩٣.

ـ إِنْ عمراً أكرمتَه.

وهذا ما ذكره في البيت الأول.

٣ ـ الثالث أن يكون الاسم بعد عاطف على جملةٍ فعليَّةٍ، وهو ما ذكره في البيت الثَّاني نحو: قام زيدٌ وعمراً كلَّمته.

ـ واحترز بقوله «بلا فصل» من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو: قام زيدٌ وأَمَّا عمرٌو فكلَّمتُهُ.

فلا أَثَرَ للعطف مع الفَصْل بـ«أَمَّا»؛ لأنَّها من أدوات الصَّدر؛ فالكلام بعدها منقطع عمّا قبلها، وحكم المعطوف في ذلك حكم المُسْتَأْنَفِ.

واحترز بقوله: «**مستقرّ أَوَّلاً**» من ذات الوجهين، نحو: لقيت عمراً وزيداً كلَّمتُه. وإنَّما رَجَّح النَّصب للمشاكلة بعطف فعليَّة على مِثْلها.

ـ **قال ابن طولون**: «وإنما اختير النَّصْبُ قبلَ الطَّلب، لأنه طالبٌ للفعل، وبعد الحروف المذكورة؛ لأنَّ الغالبَ فيها أنْ يليها الفعلُ، ومع العطف على الجملة الفعليَّة ليناسِبَ المعطوفُ المعطوفَ عليه».

واستثنوا «هل» من أدوات الاستفهام؛ لأنها لا يقع الاسم بعدها أَصْلاً إِلَّا في ضرورة، والاسم الواقع بعدها في هذا الباب متعيِّنُ النَّصْب، وليس من هذا القسم، **وأعاد الشَّاطبي نظم الثاني بقوله:**

..... ❁ **جُمْلَةِ فِعْلٍ اسْتَقَلَّت أَوَّلَا**

وبه عنده يستقيم الكلام، وكان كعبارة النَّاظم في التسهيل.

نصبٌ[1]: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله بـ«اختير»، ما: موصولة واقعة على الأدوات

(١) شرح المكودي ١/٢٩٥، وشرح الهواري ٢/١٦٣، وإعراب الألفيَّة/٦٢.

المتقدِّمة على الاسم السَّابق، إِيْلاؤُه: مبتدأ، الهاء: المفعول الثاني للمصدر، الفعلَ: مفعول أَوَّل له، غَلَبَ: خبر إيلاؤُه، بعد: معطوف على «بعد» في البيت الأول، بلا فَصْل: متعلِّق بعاطف، أَوَّلاً: ظرف متعلِّق بمستقرّ.

قال المكودي: «واحترز به من الفعل الذي لم يقعْ أَوَّلاً كالجملة ذات الوجهين». وعلَّق الأزهري «بلا فصل» بنعت مَحْذُوف.

٢٦٢. وَإِنْ تَـلَا الْمَعْطُـوفُ فِعْـلاً مُخْبَـرَا ❁ بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فَـاعْطِفَنْ مُخَيَّـرَا
٢٦٣. وَالرَّفْـعُ فِـي غَيْـرِ الَّـذِي مَـرَّ رَجَـحْ ❁ فَمَـا أُبِيحَ افْعَـلْ، وَدَعْ مَـا لَمْ يُبَحْ

ـ **هذا هو القسم الرابع، وهو ما يستوي فيه الرفعُ والنَّصب**[1]، وذكر له سبباً واحداً، وهو أن يكون الاسم السَّابقُ معطوفاً على **جملةٍ ذات وَجْهَيْن: وهي التي صدرها مبتدأ، وخبرها فعل نحو: زيد قام وعمراً كلَّمتُه.**

فيجوز الرَّفع مراعاةً لصدرها، والنَّصبُ مراعاةً لعجزها، ولا ترجيحَ لأحدهما على الآخر؛ لأنَّ في كل منهما مشاكلة.

ـ **قال المكودي**[2]: «وتجوَّز في تسمية الاسم السَّابق معطوفاً، والمعطوف في الحقيقة إنَّما هي الجملة التي هي جزؤها...».

ـ **وقال المرادي**[3]: «فإنْ قلتَ: ما المرادُ بقوله: المعطوف؟ قلتُ: إنْ أراد اسم الاشتغال فقد تسامح في العبارة، وإنْ أراد جملة الاشتغال فهو صحيح».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٤، وشرح ابن طولون ١/٣٤٥، وشرح المكودي ١/٢٩٦، والمقاصد الشَّافية ٣/١٠٢، ومنهج السَّالك/١٢٢، وإرشاد السَّالك ١/٤١٢ ـ ٤١٣، وشرح ابن الوردي/٢٧٤.

(٢) شرح المكودي ١/٢٩٦، وتوضيح المقاصد ٢/١٤.

(٣) المرجع السابق.

ـ **قال ابن طولون**[١]: «والعُذْرُ له أنه لما ولي حرفَ العطفِ أَطْلق عليه معطوفاً».

وقوله: والرَّفْعُ... رَجَحْ: هذا هو القسم الخامس[٢]، وهو ما يكونُ الرفعُ فيه راجحاً، مثال ذلك: «زيدٌ ضربتُه»؛ لأنه خلا من موجب النصب، وموجب الرَّفع، وإنما رَجَحَ الرَّفعُ لأنه لا إضمار فيه، وإنما كان الرَّفع راجحاً لعدم الحَذْف بِخِلاف النَّصب؛ فإنه على حَذْف الفعل.

قال ابن طولون[٣]: «ثُمَّ تمَّمَ البيتَ فقال:

..... ❁ **فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ**

لأنَّه مستغنىً عنه». ومثل هذا عند المكودي والهواري.

وقال المكودي[٣]: «يعني أنَّ الرفع راجح فيما خلا من موجب النَّصب ومرجِّحه، وموجب الرَّفع، وتساوي الوجهين...».

وقال الشَّاطبي[٣]: «في غير الذي مرَّ: يعني أنَّ ما عدا ما تقدَّم من الأسماء يُختارُ فيه الرَّفع، يعني على الابتداء نحو: زيدٌ ضربتُه، فالمختارُ رَفْعُ «زيد» على الابتداء؛ لأنَّ الفعلَ شُغِل بضميره، فلا حاجة إلى إضمار ما لا يُحتاج إليه...». **ثم قال: «فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ...» فظهر من هذا الكلام أنَّه زائد بغير فائدة...».**

ـ المعطوفُ[٤]: فاعلُ «تلا» مُخبراً: نعت لـ«فعلاً»، به: في موضع المفعول

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٤٥، وشرح الهواري ٢/١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/١٠٥، وشرح السُّيُوطي/٢١٠.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وتوضيح المقاصد ٢/٤٥، وشرح المكودي ١/٢٩٦، والمقاصد الشَّافية ٣/١٠٥، وشرح الهواري ٢/١٦٦، ومنهج السَّالك/١٢٣ «**النصف الثاني من هذا البيت حَشْو لا فائدة فيه**».

(٤) شرح المكودي ١/٢٩٦، وإعراب الألفيَّة/٦٢، وشرح الهواري ٢/١٦٤.

الذي لم يُسَم فاعله. عن اسم: متعلِّق بـ«مخبراً»، ويجوز عند المكودي أن يكون مفعول ما لم يسم فاعلُه، فاعْطِفَنْ: جواب الشَّرط. مخيراً: حال من فاعل «اعْطِفَنْ»، يعني إنْ حصلت لك هذه الشروط فاعطفْ حالَ كونك مخيراً بين الرَّفْع والنَّصْب.

ـ الرَّفعُ: مبتدأ، في غير: متعلِّق به، رَجَح: خبر المبتدأ، فما: مفعول بـ«افعل»، والجملة صلة «ما».

قال الأزهري: «وتقديرُ البيت: والرفعُ رَجَحَ في غير الذي مَرَّ فافْعل الذي أُبيح، ودع الذي لم يُبَحْ».

٢٦٤. وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ ❁ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

ـ يريد أنَّه لا فرق في الأحوال الخمسة السَّابقة بين أن يتَّصل الضميرُ بالفعل المشغول به، نحو: زيدٌ ضربتُه، أو أَنْ ينفصلَ منه بحرف جَرّ،

نحو[1]: زيدٌ مررتُ به، أو بإضافةٍ نحو: زيدٌ ضربتُ غلامَهُ.

يجري مجرىٰ: إنْ زيداً ضربته، وإنْ زيداً مررتَ به أكرمك، وإنْ زيداً رأيت أخاه أكرمك في وجوب النصب.

ـ **وكذلك يجبُ الرفعُ في**: خرجتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو.

ـ ويُختار النَّصب في: أزيداً مررتَ به.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٤١، وشرح المكودي ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧، وشرح الأشموني ١/٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٢/٤٤، وشرح ابن طولون ١/٣٤٦، وشرح الهواري ٢/١٦٧ ـ ١٦٨، ومنهج السَّالك/١٢٤، والمقاصد الشَّافية ٣/١٠٧، وشرح السُّيُوطي/٢١١.

ـ ويُختار الرَّفعُ في: زيدٌ مررتُ به.

ـ **ويجوز الأمران على السَّواء في**: «زيدٌ قام وعمرٌو مررتُ به»، وكذلك الحكم في: زيدٌ ضربتُ غلامَه، أو مررتُ بغلامه.

ـ **وذكر ابن طولون** أنَّ في «أو بإضافة» إشعاراً بأنَّ الفَصْلَ بحرف الجَرّ يجري مَجْرَىٰ ما كان مجروراً فيه مضافاً، متعدِّداً كان أو مُنْفَرِداً.

ـ **وقال الشَّاطبي**[1]: «يعني أنَّ فصل الفعل المشغول عن العمل في الاسم السَّابق بالجار والمجرور، أو بالاسم ذي الإضافة جار في الحكم المذكور مَجْرَىٰ الفعلِ الَّذي لم يُفْصَل بينه وبين غيره بشيء...».

ـ فَصْلُ[1]: مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلىٰ المفعول، ويصح تقديره منصوباً إذا قُدِّر حَذْفُ الفاعل، والتقدير: وفَصْلُك مشغولاً، ومرفوعاً علىٰ تقدير أن يُفْصَل المشغول، والأول أحسن؛ لأن التقدير الثاني خلاف. كذا عند المكودي.

ـ خبره: «يجري». بحرف: متعلّق بـ«فصل»، وكذلك «بإضافة، كوصل: متعلِّق بـ«يجري».

وتقدير البيت: وفَصْلُهُم عاملاً مشغولاً بحرف جَرّ أو مضاف يجري كوصل.

٢٦٥. وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ❁ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

ـ يعني أنَّ الذي يعمل عَمَلَ الفعلِ يُسَاوي[2] الفعلَ في جواز تفسير العامل في

(١) شرح المكودي ١/٢٩٧، وإعراب الألفيّة/٦٣.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٤٧، وشرح المكودي ١/٢٩٨ ـ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٢ ـ ١٤٣، وتوضيح المقاصد ٢/٤٦، وشرح الهواري ٢/١٦٨، والمقاصد الشَّافية ٣/١١٢ «هذا عقد=

الاسم السَّابق.

ـ والمراد بالوصف المذكور: اسم الفاعل، واسم المفعول.

ـ أما الصِّفة المشبهة، وأفعل التفضيل، فهما لا يعملان فيما قبلهما، فلا يفسِّران عاملاً، ومثال ذلك: أزيداً أنت ضاربُه؟ كقولك: أزيداً تضربُه؟

ـ قال المكودي: «فإن قلتَ: قد تقدَّم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو: أزيدٌ أنت تضربه؟ للفصل، والفَصْلُ موجود في هذا المثال، قلتُ: لا يمتنعُ الفصلُ إلَّا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف؛ فإنه لا يستقل بنفسه، بل لا بد له من شيء يُسْنَد إليه، فتنزل: «أنت ضاربُه» منزلة «تضربُه».

ـ واحترز بالوَصْفِ مما يعملُ عَمَلَ الفعل، وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر.

ـ وبقوله: «**ذا عمل**» عن اسم الفاعل بمعنى المضيّ فإنه لا يعمل.

ـ وبقوله: «**إنْ لم يكن مانعٌ حَصَل**» من اسم الفاعل العامل المقترن بـ«أل» الموصولة نحو: زيدٌ أنا الضاربُه غداً.

وذكر المكودي: «أنَّ الصِّفة المُشَبّهة لا تفسِّر عاملاً لامتناع عملها فيما قبلها».

وقال المرادي: «هي كاسم الفاعل الواقع صلة لـ«أل» لأنها لا يتقدم معمولها عليها، فالعلّة واحدة».

ـ وصفاً[1]: مفعول «سَوِّ»، في: متعلِّق بـ«سَوِّ»، الباب: عطف بيان أو نعت،

= يكرُّ حكمه على جميع ما تقدَّم في أول الباب إلى هنا»، ومنهج السَّالك/١٢٤.

(١) شرح المكودي ١/٢٩٨، وإعراب الألفيّة/٦٢، والمقاصد الشَّافية ٣/١١٦، «وحَصَل: خبر يك في قوله: إن لم يكُ»، وعلى هذا اعتمد في ذكر الوجه الثاني عنه الأزهري.

بالفعل: متعلِّق بـ«سَوِّ»، يكُ: تامَّة، مانع: فاعل بـ«يك»، حَصَل: صفة لمانع.

وقال الشَّاطبي: يكُ: ناقصة، ومانع: اسمها، وحَصَل: خبرها.

٢٦٦. وَعُلْقَـــةٌ حَاصِـــلَةٌ بِتَـــابِعٍ ❁ كَعُلْقَـةٍ بِـنَفْسِ الِاسْـمِ الْوَاقِـعِ

ـ العُلْقة[١] عبارةٌ عن الضمير العائد على الاسم السَّابق، وذلك أنَّ الجملة التي بعد الاسم السَّابق لا بُدَّ أن يكون فيها ضميرٌ عائدٌ عليه، والأصل أن يكون هو المشتغَلُ به عن العمل في السَّابق، ثم إنَّ العامل قد يعمل في مُلابِسِ ذلك الضمير، وهو الذي ذكر في قوله:

وفصـــلُ مشـــغولٍ بِحَـــرْفِ جَـــرّ ❁ أَو بِإِضَافَةٍ

إلى آخره. وقد ينتقل الحكم من التابع إلى المتبوعِ، وهو الذي قَصَدَ ذكره هنا.

وتقدَّم[٢] أنَّه لا فرق في هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضمير بالفعل نحو: زيداً ضربتُه، وبين ما انفصل بحرف جَرّ، نحو: زيداً مررتُ به، أو بإضافة نحو: زيداً ضربتُ غلامَه.

ـ والمراد[٣] من هذا البيت أنَّ الشَّاغل للعامل إذا كان أجنبيّاً متبوعاً بسببي جَرَى مَجْرَى السَّببي.

ـ والمرادُ بالتَّابع هنا: النَّعتُ كقولك: زيداً ضربتُ رجلاً يُحبُّه.

ـ أو عطف البيان نحو: زيداً ضربت رجلاً أخاه.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/١١٧.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٤٣.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٤٧.

ـ أو عطف النَّسق نحو: زيداً ضربتُ عمراً وأخاه.

وإطلاقُه[1] في التابع ليس على إطلاقه، وإنما هو مقيَّد بما ذكرناه، فلو جعلتَ «أخاه» بدلاً امتنع، وعطف النَّسق مقيَّد بالواو خاصَّة؛ لإفادتها معنى الجَمْع، فلو كان العطف بغيرها امتنع.

وقال أبو حيَّان[2]: «يقول يحصل التعلّق في جملة الاشتغال بالتابع كما يحصل بنفس الاسم. **وقوله: الواقع: صفة للاسم، وكأنه حَشْوٌ لتكميل البيت؛ إذ لا يظهر له معنى**».

ثم ذكر[3] أنَّ «زيداً ضربتُ رجلاً يكرمُه» يكرمه: صفة حَصَلَ بها الربط، ثم تحدث عن عطفِ البيان، وعطف النَّسق بالواو.

والمراد بالواقع: السببي المعمول للمفسِّر.

ـ عُلْقةٌ[4]: مبتدأ، حاصلةٌ: نعت «علقة»، بتابعِ: متعلِّق بحاصلة، كعُلْقة: خبر المبتدأ، بنفس: متعلِّق بـ«عُلْقة»، الاسم: مضاف إليه، الواقع: نعت الاسم.

❁ ❁ ❁

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٤٣، وشرح المكودي ١/٢٩٩، وشرح المكناسي ٢/١٢، وفي شرح الهواري ٢/١٧٠، وأوضح المسالك ٢/١٢، وشرح الأشموني ١/٣٤١، وإرشاد السَّالك ١/٤١٥ «**وبعضهم أجازه في البدل أيضاً، والمسألة مبنية على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، أو غيره**».

(٢) منهج السَّالك/١٢٥، وشرح ابن الوردي ١/٢٧٧، وشرح ابن النَّاظم/٩٤.

(٣) منهج السَّالك ١٢٥، وانظر شرح ابن طولون ٢/١٧٠.

(٤) إعراب الألفيّة/٦٣، وشرح المكودي ١/٢٩٩.

١٩ ـ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

٢٦٧. عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّىٰ أَنْ تَصِلْ ❁ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: «عَمِلْ»

٢٦٨. فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ ❁ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ»

ـ **الأفعال على قسمين**[1]: مُتَعَدٍّ وهو ما يطلب بنفسه بعد فاعله مفعولاً به، **ويُسَمَّىٰ هذا الفعل متعدِّياً، وواقعاً، ومتجاوزاً:**

ـ وإنما سُمِّي متعدّياً لأنه تجاوز فاعلَه إلىٰ مفعوله.

ـ وسُمِّي واقعاً لأنه وقع علىٰ المفعول به.

ـ وسُمِّي متجاوزاً لأنه تجاوز مرفوعه إلىٰ غيره.

ـ وغير مُتَعدٍّ وهو بخلاف ما سبق، ويُسَمَّىٰ لازماً؛ لأنه لزم فاعله فلم يَتَعَدَّه، ولم يجاوزه إلىٰ غيره.

ـ **والعلامةُ التي تميِّز المُتَعَدّي** صِحَّةُ وَصْلِ هاء الضمير به إذا لم تكن هذه الهاء دالّة علىٰ المصدر نحو «عمل»، تقول: البيتُ عملتُه، وليست الهاء للمصدر، وإنما هي للبيت، وهو المعمول. ومثله: زيدٌ ضربه عمرٌو، والخيرُ عملَه زيدٌ.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/١٢٤ ـ ١٢٥، وشرح ابن طولون ١/٣٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/٤٨ ـ ٤٩، وشرح المكودي ١/٣٠٠، وشرح الأشموني ١/٣٤٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٦، ومنهج السَّالك/١٢٥، وأوضح المسالك ٢/١٤ ـ ١٥، وشرح ابن الوردي ١/٢٧٨.

فلو كانت الهاء الموصولة بالفعل هاء المصدر لم يكن في ذلك دلالة على تعديته، تقول: **القيامُ قمتُه**.

وهاء المصدر تتصل بالمتعدِّي واللازم، فليست علامة لواحد منهما، نحو: الخروجُ خرجه زيدٌ، والضربُ ضربه عمرٌو.

ـ ومعنى قوله: **فانْصب به مفعوله**: أنَّ الفعل المتعدِّي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً، ومثاله: «تَدَبَّرتُ الكتبَ»، أي: تأملتُها.

وقوله: فانصب به: أي: بالفعل وهو مذهب البصريين[1].

واختلف الكوفيون، فعند هشام: الناصب له الفاعل، وعند الفراء كلاهما وعند خلف: العامل في المفعول به معنى[2] المفعولية.

وقال الشَّاطبي[3]: «وفائدة قوله: أن تصل به «ها» الاستظهارُ والاحتراز من الفعل الواصل بحرف الجرّ، فإنك تقول: قام به، وتكلَّم به، وخرج إليه، فيتعدّى إلى هاء غير المصدر، ولكن من غير اتِّصال، بل بواسطة تفصل بينهما؛ فلذلك لا يُسَمَّى متعديّاً».

---

(١) شرح المكناسي ٢/١٣ ـ ١٤ وهشام هو ابن معاوية الملقّب بالطّوال صاحب الكسائي وكان ضريراً، وانظر شرح ابن طولون ١/٣٤٩، والمقاصد الشَّافية ٣/١٣٢، وحجة هشام أنّ نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العلّيّة. وحجة الفرّاء أنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، وشرح التصريح ١/٣٠٩.

(٢) وحُجّة خلف أنَّ المفعوليَّة صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العِلَّة القائمة بذات الشيء أَوْلى من غيرها. ورَدَّ البصريون هذه الحجج. انظر شرح التصريح ١/٣٠٩. وخلف هو خلف الأحمر توفي سنة ١٨٠هـ.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/١٢٥.

علامة[١]: مبتدأ، وخبره: أَنْ تصل، ها: مفعول بـ«تصل»، غير: مضاف إليه، به: متعلِّق بـ«تصل»، نحو: خبر مبتدأ محذوف، عمل: مضاف إليه.

إِنْ لم يَنُب: شرط، وجوابه محذوف للضَّرورة لكون الشرط مضارعاً. نحو: خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف: نحو قولك: تدبَّرتُ الكتب: الجملة مقولة لقولٍ محذوف، وذلك نحو قولك: تدبرت الكتب، أي: تأملتها.

فائدة[٢]

قد يُرْفَعُ المفعولُ ويُنْصَبُ الفاعلُ عند أمن اللبس، كقولهم:

خَرَقَ الثَّوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزَّجّاجُ الحَجَرَ،

ولا ينقاسُ ذلك، بل يُقتصَرُ فيه علىٰ السَّماع.

٢٦٩. وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّىٰ، وَحُتِمْ ❁ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـ«نَهِمْ»

٢٧٠. كَذَا «افْعَلَلَّ»، وَالْمُضَاهِي «اقْعَنْسَسَا» ❁ وَمَا اقْتَضَىٰ نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

٢٧١. أَوْ عَرَضاً، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّىٰ ❁ لِوَاحِدٍ كَـ«مَدَّهُ فَامْتَدَّا»

ـ اللازم هو ما ليس بمُتَعَدٍّ، وهو ما لا يتَّصل به هاء ضمير غير المصدر، **وحُتِم لزوم أفعال السَّجايا**، وهي الطّبائع، ومعنىٰ السَّجايا ما دلَّ علىٰ معنىٰ قائم بالفعل لازم له، مثل[٣]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٦٣، وشرح المكودي ١/٣٠٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٤٧، وانظر همع الهوامع ٣/٨.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٤٩، وشرح الأشموني ١/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وشرح المكودي ١/٣٠١،=

نَهِم الرجل: إذا كثر أكلُه، وشَجُع، وجَبُنَ وحَسُنَ، وقَبُح، وطالَ، وقَصُرَ، وحَمِق[1].

وكذا افعللّ: نحو اقشعرّ، واشمأزَّ، واطمأنّ، وهذا ما يُسْتَدَلُّ على لزومه بوزنه.

والمُضَاهي: المشابه. قالوا: واصطلاحه في هذا الباب أَنَّه إِذَا عُلِّق الحكم على شبه شيء، فالمرادُ به ذلك اللَّفظ وشبهه، فكأنه قال: واقْعَنْسَسَ ومضاهيه، ومثله: احرنجم.

يُقالُ: اقْعَنْسَسَ البعيرُ إذا امتنع من الانقياد، واحرنجمت الإبل إذا اجتمعت، واحْرَنْبَى الديكُ: أي: انْتَفَش.

وما اقتضى نظافةً...: نحو نظُف، طَهُر، وَضُؤَ.

ودنساً : نحو دَنُسَ، نَجُسَ، قَذُرَ.

ـ وقوله: أو عَرَضاً...: وهو ما ليس حركة جسم من معنىً قائم بالفاعل غير لازم له، نحو: مرِض، كسِل، نَشِط، وحَزِنَ، وَفَرِحَ.

ـ أو طاوَع المُعَدَّى: ومعنىً المطاوعة قبولُ أثر الفعل المطاوع نحو: دَحْرَجْتُه فتدحرج، مَدَدْتُ الثَّوبَ فَامتدَّ.

قال المرادي[2]: «واحترز بقوله: لواحد من مطاوع المتعدِّي إلى اثنين؛ فإنه مُتَعَدٍّ إلى واحد».

كقولك: علَّمتُ زيداً الحسابَ فتعلَّمه.

= وتوضيح المقاصد ٢/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن طولون ١/٣٥١، وشرح الهواري ٢/١٧٣ ـ ١٧٤، والمقاصد الشَّافية ٣/١٣٤، وأوضح المسالك ٢/١٥.

(١) وانظر المقاصد الشَّافية ٣/١٣٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٥٠، وشرح المكودي ١/٣٠٢، وشرح ابن طولون ١/٣٥١.

ـ كنِهِم[١]: خبر مبتدأ محذوف، وذلك كنهم.

ـ كذا: خبر مقدَّم، افعللّ: مبتدأ مؤخَّر.

قال الشَّاطبي[٢]: حَذَفَ فيه واو العطف على عادته، أي: وكذا افعللَّ.

والمُضَاهي: معطوف على «افْعللّ» وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «أل» الموصولة به، اقْعَنْسَسَا: مفعول «المضاهي».

قال المكودي[٢]: «ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي، أي: والذي ضاهاه اقعنسس.

وما: معطوف على «المضاهي». والجملة بعدها صِلَة.

ـ كمدَّه: الكاف جارة لقول محذوف، والجملة منصوبة بالقول المحذوف، وموضع القول المجرور رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

٢٧٢. وَعَـدِّ لَازِمـاً بِحَـرْفِ جَـرِّ ❁ وَإِنْ حُـذِفْ فَالنَّصْـبُ لِلْمُنْجَـرِّ=

٢٧٣. =نَقْلاً، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ ❁ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَـ«عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»

ـ إذا طَلَب الفعلُ اللازمُ[٣] مفعولاً من جهة المعنى، ولم يصل بنفسه إليه لضعفه عن ذلك، عُدِّي إليه بحرف الجر نحو: مررتُ بزيدٍ.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/١٣٦.

(٢) شرح المكودي ١/٣٠١ ـ ٣٠٢، وإعراب الألفيَّة/٦٥.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٥٣ ـ ٥٤، وشرح ابن طولون ١/٣٥١ ـ ٣٥٣، وشرح الأشموني ١/٣٤٤ ـ ٣٤٦، وشرح المكودي ١/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح الهواري ٢/١٧٧ ـ ١٧٨، ومنهج السَّالك/١٢٧.

ـ **وقوله: وإِنْ حُذِف فَالنَّصب للمنجرِّ**[1]:

يعني أنَّ حرف الجرّ إذا حُذِف نُصِبَ المجرورُ بالفعل، وهو نوعان:

ـ **موقوف على السَّماع.**

ـ **ومطّرد.**

والمقصور على السّماع مخصوص بالضرورة، ووارد في السَّعَة.

شاهد الضرورة:

تَحنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ ❁ وَأُخْفِي الَّذي لَوْلَا الأَسَى لقضاني

أي: لقضى عليَّ.

والوارد في السَّعة كقوله: شكرته، ونصحته، في أحد القولين[2]، وكقولهم: ذهبتُ الشّامَ، أي: إلى الشَّام، وقول جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ❁ كَلَامكم عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

وقد أشار إلى الأَوَّل بقوله: «نقلاً»، والظاهر أنَّ النَّقْلَ راجع للنَّصب، وليس كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجرِّ، والنَّصبُ ليس بنقل.

ـ وأشار إلى المطَّرد بقوله: **وفي أنّ وأنْ يطَّردُ... فالمطَّرد حذفُه مع أنّ: مثل: عجبت أنَّك فاضل، أي: من أنك فاضل، وعجبت أنْ يدوا. أي: يغرموا الدِّيَّة،**

---

(١) وشذَّ إبقاؤه على جَرِّه كقول الفرزدق:

إذا قيل أيّ النَّاس شَرٌّ قبيلةً ❁ أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي: إلى كليب.

وبقاء الجر عند الشَّاطبي في غاية الشذوذ. المقاصد الشَّافية ٣/١٤٦.

(٢) والثاني: شكرتُ له، ونصحتُ له.

عجبت من أن يدوا.

ـ **وقوله: مع أَمْن اللَّبس**: احترز من نحو: رغبتُ في أَنْ تفعل، فلا يجوز حَذْف «في» لئلا يُتَوَهَّم أَنَّ المراد: عن أن تفعل.

ـ واطَّرَدَ الحَذْف مع «أَنَّ وَأَنْ» لطولهما بالصِّلة. **قال ابن طولون**[(١)]: «واختُلف في موضعهما بعد الحذف، **فقيل: في موضع جَرّ، وقيل في موضع نَصْب، وهو أقيس.**

ـ **وذكر الشَّاطبي**[(٢)] **أنَّ مذهب الخليل النصب، وإليه ذهب الفرّاء، وعليه سيبويه، ومذهب الكسائي أنهما في موضع جَرّ**، وذكر الأشموني أنَّ مذهب الخليل والكسائي الجرّ، وعند سيبويه والفرّاء النَّصب، وهو الأقيس، وذكر ابن عقيل جواز الوجهين عند سيبويه.

ـ **قال الشَّاطبي**[(٣)]: «وقد عكس ابن مالك في التسهيل وشرحه هذه النسبة فجعل النَّصب لسيبويه، والجرّ للخليل، واتَّبعه ابنه في شرح هذا النظم، **وذلك وَهْم بلا شك، فالنَّاظم لم يلتزم واحداً من هذه المذاهب...**».

ـ نقلاً[(٤)]: مفعول مطلق لـ«حُذِف»، أو في موضع الحال المفهوم من حُذِف، لا حال من الضمير في المنجرِّ العائد على النصب خلافاً للهواري.

واقتصر المكودي على الحال، ولم يبيِّن صاحبها.

يَطَّرد: فاعله ضمير عائد على الحَذْف المفهوم من «حُذِف».

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٥٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/١٤٨ ـ ١٤٩، وشرح الأشموني ١/٣٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٢، ومنهج السَّالك/١٢٨، والمقاصد الشَّافية ٣/١٥٠.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/١٥٠ «.. بل تركها في محل النظر لقوة أدلتها...». وانظر شرح ابن النَّاظم/٩٧، وانظر شرح المكناسي ٢/١٦.

(٤) إعراب الألفيَّة/٦٤، وشرح الهواري ٢/١٧٩، وشرح المكودي ١/٣٠٤.

٢٧٤. وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَـ(مَنْ) ❁ مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ»

٢٧٥. وَيَلْـزَمُ الْأَصْـلُ لِمُوجِـبٍ عَـرَا ❁ وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَىٰ

ـ الكلامُ هنا علىٰ المتعدِّي في غير بابي «ظَنّ» و«عَلم»، وهو نوعان[1]:

متعدٍّ إلىٰ مفعول واحد، نحو: ضربتُ زيداً.

ومتعدٍّ إلىٰ مفعولين، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً.

ـ وإذا كان متعدِّياً إلىٰ اثنين في غير باب «ظنَّ» فلا بُدَّ أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنىٰ، والأصلُ أنْ يتقدَّم علىٰ ما ليس فاعلاً في المعنىٰ، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، **زيداً: فاعل في المعنىٰ؛ لأنه هو الآخذ للدرهم، ومثاله:**

أَلْبِسَـنْ مَـنْ زَارَكُـم نَسْـجَ اليَمَـنْ

مَنْ: مفعول أول لـ«ألبسنْ»، ونسجَ: هو المفعول الثاني، ومَنْ: هو الفاعل في المعنىٰ؛ لأنه هو لابس نسج اليمن.

ـ وقوله: **ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا**: معنىٰ عَرَا: حَصَل، أو وجد، ويعني أنَّ الأصل المذكور هو تقديم **ما هو فاعل في المعنىٰ قد يكون واجباً، وذلك لأسباب:**

ـ منها: خوف اللَّبس: أعطيتُ زيداً عمراً.

ـ والحصر: نحو ما أعطيتُ زيداً إلَّا درهماً، وما كسوتُ عمراً إلَّا قميصاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٥٥، وشرح ابن طولون ١/٣٥٤ ـ ٣٥٥، وشرح المكودي ١/٣٠٥، وشرح الأشموني ١/٣٤٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٣ ـ ١٥٤، والمقاصد الشَّافية ٣/١٥٠، ومنهج السَّالك/١٢٨ ـ ١٢٩.

وكون الأول ضميراً مُتَّصِلاً، والثاني ظاهراً، نحو: أعطيتك درهماً.

ـ وذكر القِسْم الثاني بقوله:

وَتَـرْكُ ذَاكَ الْأَصْـلِ حَتْماً قَدْ يُـرَىٰ

يعني أنه يجب تأخير ما هو فاعلٌ في المعنىٰ لسبب مُوْجِبٍ طَرَأ، وهو علىٰ خلاف الأصل، منها:

ـ أن يكون مَحْصُوراً: ما أعطيتُ درهماً إلَّا زيداً.

ـ أن يكون الثاني ضميراً مُتَّصِلاً: الدرهمُ أعطيتُه زيداً.

ـ اتِّصال ضمير بالأول يعود علىٰ الثاني: أعطيتُ الدّابةَ راكِبَها، وأسكنت الدار بانيها.

ـ **والقسم الثالث**: هو ما خلا من الموجب والمانع، جاز بقاؤه علىٰ الأصل، وجاز خروجه عن الأصل، فجاز الوجهان، وهو مستفاد من قوله:

وَالْأَصْـلُ سَبْـقُ فَاعِـلٍ مَعْنىً...

قال الشَّاطبي[1]: «واعلم أنَّ النَّاظم لم يبيّن من الترتيب بين المفعولَيْن إلَّا ما كان من باب «أَعْطَىٰ»، وتركَ بيانَ ذلك في باب «ظَنَّ» وفي باب «أمر»...» ثم بَيَّن حكم «ظَنَّ» وقال: «وأمّا باب «أمر» فلعلّه لم يذكره هنا لأن الفعل في حكم المتعدّي إلىٰ واحد حيث كان أصل الثاني حرف جر، فكان غير داخل في ترتيب المفعولَيْن؛ فلذلك لم يذكره، والله أعلم».

وقال المكناسي: فيما نقل[2]: «ولم يعين موجب الأصل والترك اكتفاء بما في

(١) المقاصد الشَّافية ١/٣٪٥٣، وشرح المكناسي ١٦/٢.

(٢) المرجع السابق.

باب الفاعل».

الأصل[1]: مبتدأ. سبقُ: خبره، فاعلٍ: مضاف إليه، معنىً: منصوب بنزع الخافض، كمن: خبر لمبتدأ محذوف، مِن: جارة لقول محذوف، ومتعلَّقه: حال محذوفة، مَنْ: مفعول أول لألبسَنْ، نسج: مفعول ثانٍ.

وتقدير البيت: والأصل سبقُ فاعلٍ في المعنىٰ، وذلك كمن حال كونها كائنة من قولك: ألبسَنْ من زاركم نسج اليمن.

ـ ويلزم الأصل: فعل وفاعل، لموجب: متعلِّق بـ«يلزم»، وجملة «عرا» نعت لموجب. وتركُ ذاك: مبتدأ ومضاف إليه، الأصل: عطف بيان لذا، أو نعت له، حتماً: حال من مرفوع «يُرَىٰ»، والجملة: خبر المبتدأ.

٢٧٦. وَحَـذْفَ فَضْـلَةٍ أَجِـزْ إِنْ لَـمْ يَضِـرْ ❁ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

٢٧٧. وَيُحْـذَفُ النَّاصِـبُهَا إِنْ عُلِمَـا ❁ وَقَـدْ يَكُـونُ حَذْفُـهُ مُلْتَزَمَـا

ـ يجوز حذفُ الفَضْلَة[2]، **وفُهِمَ من إطلاقه في الحَذْف أنَّهُ يجوز اختصاراً**[3] **واقتصاراً** وشمل قوله: فضلة مفعول المتعدِّي إلىٰ واحد نحو: «ضربت» جواباً لسؤال سائل: ضربت زيداً لمن قال: من ضربت؟

ـ ويجوز حذفُ الأول من المتعدِّي لاثنين كقوله عزَّ وجل[4]: ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ﴾.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٦٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/١٥٤، وشرح ابن طولون ١/٣٥٥ ـ ٣٥٦، وتوضيح المقاصد ٢/٥٦ ـ ٥٧، وشرح المكودي ١/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح الهواري ٢/١٨٤، ومنهج السَّالك/١٣٠.

(٣) انظر باب ظنّ «وأخواتها» ص/٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٤) سورة النجم ٥٣/٣٤.

ويجوز حذفُ الثاني نحو قوله[١]: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

ويجوز حَذْف الأول والثاني معاً نحو[٢]: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾.

وقوله: «**إن لم يَضِر...**» أي إن لم يضرّ حَذْفُه، وذلك إذا كان جواباً، أو كان محصوراً نحو: ما ضربتُ إلَّا زيداً.

ففي هذين الموضعين لا يجوز حَذْفهما.

وذكر المرادي من ذلك ما حذف عامله نحو: إِيَّاك والأَسَدَ.

ـ **وقوله: وَيُحْذَفُ النَّاصِبُها...:**

يعني أنه يجوز حَذْف الفعل النَّاصب للفضلة بشرط أن يُعْلَم جوازاً نحو[٣]: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾.

ووجوباً في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، وما كان[٤] مَثَلاً.

وهذا هو الوجه الثاني وأشار إليه بقوله: «**وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا**».

ـ **قال أبو حيان**[٥]: «وقد عقد النحويون لذلك باباً وهو باب ما ينتصب على الفعل الواجب إضماره، وفُهِمَ منه أن قوله: **وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا**».

على جهة الجواز؛ لأنه في مقابل الحَذْف على جهة اللُّزوم.

---

(١) سورة الضحى ٩٣/٥.

(٢) سورة الليل ٩٢/٥.

(٣) سورة النحل ١٨/٣٠.

(٤) نحو: **الكلابَ على البقر**. أي: أرسل. **وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرّ**.
وانظر شرح ابن الوردي ١/٢٨٣، وإرشاد السَّالك ١/٤٢٥، وأوضح المسالك ٢/٢١.

(٥) منهج السَّالك/١٣٠.

ـ **قال المرادي**: «وقوله: إِنْ عُلِمَا، مما لا دليل عليه، فلا يجوز حَذْفه».

وذكر الأزهري أنّ «كحذف» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وهو كحذف.

ـ حَذْفَ[1]: مفعول مقدَّم لـ«أَجزْ»، إن لم يَضِر: شرط وجواب الشرط محذوف، كحذف: علىٰ تقدير كضير حذف، ما: موصولة، وصلتها الجملة إلىٰ آخر البيت، جواباً: مفعول ثان بـ«سبق».

ـ النَّاصِبُهَا: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله كـ«يحذف»، والضمير المتَّصل مفعول به، وهو عائد علىٰ الفضلة، حذفُه: اسم «يكون»، والضمير عائد علىٰ النَّاصب. ملتزماً: خبر «يكون»، وقد: حرف تقليل.

(١) شرح المكودي ١/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وإعراب الألفيَّة/٦٤ ـ ٦٥.

٢٠ ـ التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

٢٧٨. إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ❁ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩. وَالثَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ❁ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

ـ يُسَمِّي العلماءُ هذا البابَ «باب التنازع»[1]، ويُسَمُّونه «باب الإعمال».

ـ **والتنازع**[1] هو أَنْ يتقدَّم عاملان، ويتأخَّر عنهما معمول واحد، وكلٌّ واحد من العامِلَيْن يطلبُه من جهة المعنىٰ.

ـ **وقوله: عاملان:** الفعل وما جَرَىٰ مَجْرَاه، **وليس للحرفِ هُنَا عملٌ في هذا البابِ، ولا بين جامدَيْن، وأجازه المبرّد في فعلي التعجّب.**

ـ **ومثال الفعلَيْن** قوله عزَّ وَجَلّ[2]: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.

فالفعل: آتوا يطلب «قِطراً» علىٰ أنه مفعولٌ ثانٍ، وأُفرِغْ: يطلبُه علىٰ أنه مفعوله.

وأعمل الثاني، وهو «أُفْرِغ» في «قِطراً»، وأُعْمِل «آتوني» في ضميره، وحَذَفَهُ لأنه فضله، والأصل آتونيه، ولو أعمل الأول لقال: أُفْرِغْهُ.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٥٨، وشرح ابن طولون ١/٣٥٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٧ ـ ١٥٨، وشرح المكودي ١/٣٠٩، وشرح الهواري ٢/١٨٩، ١٩٠، ومنهج السَّالك/١٣١، وشرح الأشموني ١/٣٥٠ ـ ٣٥١، والمقاصد الشَّافية ٣/١٦٧، وأوضح المسَّالك ٢/٢١، وإرشاد السَّالك ١/٤٢٦، وشرح ابن الوردي ١/٢٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٩٨.

(٢) سورة الكهف ١٨/٩٦.

ـ **ومثالُ الاسمين**: قول الشَّارع:

عُهِـدتَ مُغيثـاً مُغْنِيـاً مَـنْ أَجَرْتَـهُ ❁ فَلَـم أَتَّخِـذ إِلَّا فِنَـاءَكَ مَـوْئِلَا

فالاسمان «مُغيثاً» و«مُغنياً» تنازعا «مَنْ» الموصول، وكلّ منهما يطلبه من جهة المعنىٰ علىٰ المفعولية، وأُعْمِلَ الثّاني لقربه. وأعمل الأول في ضميره، وحذفه، والأصل مغيثة.

ـ **والاسم والفعلُ** نحو[1]: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾.

ها: اسم فعل بمعنىٰ خُذْ، والميم للجَمع، واقرؤوا: أمر، تنازعا «كتابيه».

وَأُعْمِلَ الثاني لقربه، وهو «اقرؤوا»، وحُذِف من الأول ضمير المفعول، والأصل: هاؤموه.

والفعل والاسم: قال المرار الأسدي:

لَقَـدْ عَلِمـت أولـىٰ المغيـرة أَنَّنِـي ❁ لَقِيْـتُ فَلَمْ أَنْكـل عَنِ الضَّـرْبِ مِسْمَعَـا

وقد تنازع «مِسْمعاً» كُلٌّ من الفعل «أنكل»، والمصدر «الضَّرب».

ولم يوجد[2] أكثر من ثلاثة عوامل تتنازع في معمول واحد، وسكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة، وحكىٰ بعضهم الإجماعَ عل جواز إعمال كل منها، قال أبو حيان: «وجعل منه: كما صلَّيتَ ورحمْتَ وباركتَ علىٰ إبراهيم».

وقوله: «**اقتضيا**» خرج به نوعان:

---

(١) سورة الحاقة ٦٩/١٩.

(٢) شرح الأشموني ١/٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٢/٦٣، وشرح المكناسي ٢/٢٦، والمقاصد الشَّافية ٣/١٨٧، وأوضح المسالك ٢/٢٢.

١ ـ **أن يكون أحد العامِلَيْن لا يقتضي عملاً في المتنازَع فيه**، كقول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنى مَعِيْشَةٍ ❊ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

على جعل الواو عاطفة، فإنَّ «أَطلبْ» غير عامل في «قليل»، فلا تنازُعَ فيه، وكأنه قال: كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلُبْ ما فوقه.

٢ ـ الثاني: **أن يكون العامل الثاني مؤكِّداً للأول**، كقوله:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ❊ أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فقوله: «أتاك» الثاني غير طالب لـ«اللَّاحقون»؛ لأنه توكيد للأول.

ـ **قوله: في اسم عَمَلْ**: يخرج به «ضربتُ زيداً وأكرمتُ عمراً» فإنَّ كلاً منهما متوجِّه إلى غير ما توجَّه إليه الآخر، فلم يقتضيا العمل في اسم واحد.

قبلُ: فُهِم منه أنَّ المتنازَع فيه لا يتقدَّم على العامِلَيْن، ولا على أحدهما، وذهب بعض المغاربة إلى إجازة التنازع في المتقدِّم.

قال المرادي[1]: «ومقتضى ذلك ألَّا يمتنع تقديم مطلوبهما إذا طلبا نَصْباً، وقد أجاز الفارسي التنازُعَ مع توسُّط المعمول، وأجازه بعضهم مع التقديم».

والتوسُّط نحو: ضربتُ زيداً وأكرمتُ.

واستدلوا بالتقديم بقوله تعالى[2]: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

ـ وقوله: **فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ**:

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٦٤ ـ ٦٥، وشرح ابن طولون ١/٣٦٠ ذكر أنَّ في التقديم على أحدهما أو على العامِلَيْن خلافاً، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٩، وشرح المكودي ١/٣١٠.

(٢) سورة التوبة ٩/١٢٨.

يعني في لفظ المتنازَع فيه؛ لأنَّ الآخر له عملٌ أيضاً في ضميره.

ـ **وعند الفراء**[1] جواز العمل لكلا المتنازِعَيْن في نحو: قام وقعد زيدٌ، فزيدٌ مرفوعٌ بالفعلين.

قال المرادي: «والصحيح أنَّه لأحدهما».

وقوله في البيت الثاني: **وَالثَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ...**

ـ **فيه اختار البصريون**[2] إعمالَ الثّاني لقُربه من المعمول،

ـ **واختار الكوفيون** إعمال الأول لسبقه.

قال المكودي: «والصحيحُ مذهب البصريين؛ لأنَّ إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول، وذكر ذلك سيبويه».

وذكر المرادي عن بعض النحويين أنهما يتساويان، ثم صَحَّحَ مذهب البصريين، والنصُّ عنده كنصّ المكودي.

ـ **وصَرَّح النَّاظم** بأهل البصرة فَفُهِم من قوله: «غيرهم» أنهم أهل الكوفة. وأُسْرَة الرَّجُل: رَهْطُه، وكنىٰ بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول.

قال الهواري[3]: «**فتحصَّل من هذا أنَّ إعمال الثاني هو الأفصح لمجيء القرآن**

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٦٥، وانظر شرح ابن عقيل/١٥٩، والمقاصد الشَّافية ٣/١٨٣، ومنهج السَّالك/١٣٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٦٠، وشرح المكودي ١/٣١٠، وتوضيح المقاصد ٢/٦٥، وانظر الكتاب ١/٣٩ قال: «**ولو أعملت الأول لقلت: مررتُ ومَرَّ بي بزيد، وإنما قَبُح هذا لأنهم قد جعلوا الأقرب أَوْلَىٰ إذا لم ينقض معنىٰ...**». ومنهج السَّالك/١٣٢، والمقاصد الشَّافية ٣/١٩١ ـ ١٩٣، وأوضح المسالك ٢/٢٧.

(٣) شرح الهواري ٢/١٩٤.

به، واتِّفاق القُرّاء عليه».

ـ عاملان[1]: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «اقتضيا»، عَمَلْ: مفعول به، ووقف عليه بالسُّكُون على لغة ربيعة. العملْ: مبتدأ خبره للواحد، منهما: حال من الواحد.

ـ الثانِ: مبتدأ، وَحُذِفت الياء، أَوْلَىٰ: خبره، عكساً: مفعول اختار، غيرهم: فاعل، ذا أسرة: حال، والتقدير: وإعمال الثاني أولىٰ.

٢٨٠. وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ❁ تَنَازَعَاهُ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١. كَـ«يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا» ❁ وَ«قَدْ بَغَىٰ وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا»

ـ المُهْمَلُ[2] هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازَعِ فيه، فيعمل في ضميره مطابقاً له.

ـ وقوله: وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا:

يعني من مطابقة الضمير للظاهر، ومن إثبات العُمْدة، وحَذْفِ الفَضْلة، ومن وجوب حَذْفِ الضمير في بعض الأحوال، وتأخيره في بعضها.

وذكر في البيت الثاني مثالَيْن:

ـ قوله: «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا»: يدلُّ على اختيار البصريين، حيث أُعْمِلَ الثَّاني. ابْنَاكَا: فاعل «يُسيء»، ويُحْسِنان: هو المهمل فلذلك عمل في ضميره، وهو الألف.

---

(١) شرح المكودي ٣١١/١، وإعراب الألفيّة/٦٥.

(٢) توضيح المقاصد ٦٦/٢ ـ ٦٧، وشرح ابن طولون ٣٦١/١، وشرح الهواري ١٩٥/٢، وشرح المكودي ٣١١/١، وشرح ابن عقيل ١٦١/٢، وشرح الأشموني ٣٥٤/١، والمقاصد الشَّافية ١٩٣/٣، ومنهج السَّالك/١٣١، وأوضح المسالك ٢١/٢.

ـ **وقوله: «وَقَدْ بَغَىٰ وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا»: هذا يدلُّ علىٰ اختيار الكوفيين**، حيث أُعْمِلَ الأولُ وهو «بَغَىٰ» في «عَبْدَاكَا» وهو فاعله، واعْتَدَيَا: عمل في ضميره، وهو الألف.

ـ وفُهِمَ من المثالَيْن أنه يجب إضمارُ المرفوع قبل المفسِّر وبعده، ولا يجوز حَذْفُ الضمير؛ لأنَّه مرفوع، ولو كان منصوباً لجاز حَذْفُه نحو: أكرمني وأكرمتُه زيداً، فتقول: أكرمني وأكرمت زيداً.

وذكر الشَّاطبي أنَّ في قوله: «**وأعمل المهمل**» تنكيتاً؛ لأنه حتم بإعمال المهمل في الضمير، وأنَّ ذلك مقول ومعمول به، **فأشعر بعدم ارتضائه لمذهبي الكسائي والفرّاء**.

فإن الكسَّائي يقول: إذا أُهْمل الأول، وكان طالباً للمتنازَعِ فيه بالرفع فإنه لا يعمل في ضميره، بل يُهْمَل بإطلاق...

وذكر الأشموني أنَّ الفراء قال: إنِ اتَّفَقَ العامِلان في طلب المرفوع، فالعملُ لهما، ولا إضمار. نحو يُحْسِنُ ويُسيءُ ابناكا، وإنْ اختلفا أضمرته مؤخّراً، نحو: ضربني وضربت زيداً هو.

ـ ثم قال[1]: «والمعتمد ما عليه البصريون، وهو ما سبق؛ لأنَّ العُمْدة يمتنع حَذْفُها».

وذكر ما حكاه سيبويهِ[2] من قول بعضهم: **ضربوني وضربت قومك، ومنه قول الشاعر**:

---

(١) شرح الأشموني ١/٣٥٦، وانظر توضيح المقاصد ٢/٦٩، ومنهج السَّالك/١٣٣، والمقاصد الشَّافية ٣/١٩٦.

(٢) الكتاب ١/٤٠.

جَفُونِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءِ إِنَّنِي ❁ لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

فقد جاء فيه جواز الإضمار قبل الذكر، فإن «**جفوني ولم أَجْفُ**» تنازعا في «**الأخلَّاء**». وقداستدل به سيبويه علىٰ الإضمار قبل الذكر.

ـ أعمل[1]: أمر، المهملَ: نعت لمحذوف مفعول «أعمل»، وفي ضمير: متعلِّق بـ«أُعْمِل» علىٰ تقدير مضاف، ما: في محل جَرّ بالإضافة، تنازعاه: صلة.

وتقدير البيت: وأعْمِلَ المهملَ في ضمير المعمول الذي تنازعاه والتزِمْ الحكم الذي التُزِم عن العرب من مطابقة الضمير للظاهر مطلقاً، ومن حَذْف الفَضْلة، وإثبات العُمْدة، ومن حَذْف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها وغير ذلك، **ثم ذكر أنه ليس بحشو. كذا عند الأزهري، وذكر مثله المرادي**[2] فقال: «والتزم ما الْتُزِما... **وهو حسن فليس هذا الكلام كما قيل حشواً**». وإعراب البيت الثاني ظاهر.

٢٨٢. وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ❁ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

٢٨٣. بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ❁ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

ـ إذا عمل[3] أحد العاملين في الظاهر، وأهمل الآخر عنه أُعْمِلَ في ضميره، ويلزم الإهمالُ إن كان مطلوبُ الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه، ولا فرقَ في وجوب الإضمار بين أن يكون المهمل الأول، أو الثاني نحو: **يُحْسِنان ويُسيءُ ابْنَاك**،

---

(١) إعراب الألفيَّة/٦٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٦٧، **ولم أجد فيما بين يديّ من الشروح من ذكر أنه حشو.**

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٦٥ ـ ١٦٦ وغالب المادة منه، وشرح المكودي ١/٣١٢ ـ ٣١٣، وتوضيح المقاصد ٢/٧١ ـ ٧٢، وشرح ابن طولون ١/٣٦٢، وشرح الأشموني ١/٣٥٨، وشرح الهواري ٢/١٩٧ ـ ١٩٨، ومنهج السَّالك/١٣٤، وإرشاد السَّالك ١/٤٣١.

وَيُحْسِنُ وَيُسِيئان ابناك.

ـ وذكر هنا أن مطلوب الفعل المهمل إذا كان غير مرفوع قد يكون عمدةً، وهو مفعول «ظن»؛ لأنه مبتدأ، أو خبراً وهو المراد بقوله: **إن يكن هو الخبر**. فإن لم يكن كذلك فالطالبُ هو الأول أو الثاني، فإذا كان الأول لم يجز الإضمارُ. تقول: ضربتُ وضربني زيدٌ، ولا تضمر، فلا تقول: ضربته وضربني زيدٌ، ومنه قوله:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيْهِ وَيُرْضِيْكَ صَاحِبٌ ❁ جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وكان على الشَّاعر أَلَّا يُعْمل الأول في الضمير؛ لأنه فضلة يَسْتَغْني الكلامُ عنه، وذكره يترتَّبُ عليه الإضمارُ قبل الذكر وهو غير جائز، وارتكبه الشاعر من غير ضرورة.

ـ وإن كان الطالب هو الثاني وجَبَ الإضمارُ، فتقولُ: ضربني وضربتُه زيدٌ، ولا يجوز الحَذْف.

هذا إذا كان الضمير ليس بعُمْدة في الأصل، فإن كان عُمْدَةً وكان الطالبُ الأول وجب إضمارُه مؤخَّراً، فتقول: ظنَّني وظننتُ زيداً قائماً إيَّاه، وإن كان الطالب الثاني أضمرته مُتَّصلاً أو مُنْفَصِلاً نحو قولك:

ظننتُ وظنَّنِيه زيداً قائماً، وظننتُ وَظَنَّني إيّاه زيداً قائماً.

ـ وقوله[1]: **أَوْهَل**: معناه أُهِّل لكذا، أي: جُعِل له أَهْلا، يقال: **آهَلَكَ اللهُ بالخير، وأَهَّلك للخير، أي: جعلك له أَهْلاً.**

قال الشَّاطبي: «ومعنى الكلام لا تجئ بمضمر أُهِّل لغير الرَّفْع فَجُعِل منصوباً أو مجروراً. وقوله: بل حذْفَه الْزَمْ، تأكيدٌ لما تقدَّم...».

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٠٣، وشرح الهواري ٢/١٩٧.

وقال الهواري: «وَأُوْهِلَ: في البيت حَشْو، والكلامُ تامٌّ بقوله: «بمضمر لغير رفع» وسوف أذكر تعقيب الشَّاطبي على قوله «إن يكن» هنا وفي البيت/٢٨٤ في الموضع الثاني.

ـ قوله[١]: مع أول: متعلِّق بـ«تجئ»، وكذا قوله: بمضمر.

قد أُهْمِلا: صفة لـ«أول» لغير: متعلّق بـ«أُوْهِلا».

أُوْهِلا: جعل أهلاً لغير الرَّفْع، وهو نعت لمضمر.

حَذْفَه: مفعول مقدَّم بـ«الْزَمْ»، إن يكن: شرط حُذِفَ جوابه لدلالة ما تقدَّم عليه، وكذا: إن يكن هو الخبر، هو: فصل، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره الخبر.

وتقدير البيت: ولا تجئ مع عامل أول قد أُهْمِل بمضمر مؤَهَّل لغير رَفْع بأن جعل أهلاً للنصب والجر.

والثاني: بل يلزم الحذف، فتقول: ضربتُ ضربني زيد، إلَّا إذا كان المفعول خبراً، فإنه لا يجوز حذفه، بل يُؤْتَىٰ به مُؤَخّراً.

٢٨٤. وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ❁ لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥. نَحْوُ: «أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ❁ زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا»

ـ قوله[٢]: وَأَظْهِر: يعني أنَّ الإِضمارَ مُمْتَنِعٌ إِذا تخالف صاحبُ الضمير ومُفَسِّره

(١) شرح المكودي ١/٣١٣، وإعراب الألفيَّة/٦٥ ـ ٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٦.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٧٣، وشرح ابن طولون ١/٣٦٢، وشرح المكودي ١/٣١٤، وشرح الأشموني ١/٣٦٢، وشرح الهواري ٢/٢٠٠ ـ ٢٠٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٠٩، ومنهج السَّالك/١٣٥ ـ ١٣٦، وإرشاد السَّالك ١/٤٣٣، وشرح ابن الوردي ١/٢٩٠ ـ ٢٩١، وشرح ابن النَّاظم/١٠٠ ـ ١٠١، وشرح السُّيُوطي/٢١٩.

في الإفراد، كأن يكون الضمير خبراً لمثنىٰ ومفسِّره مفرد، وكذا في التذكرِ وفروعهما.

ـ **قال ابن طولون**: «وجب إظهاره؛ لأنه إذا أُضْمِر موافقاً للمخبر عنه خالف المفسِّر، وإذا أُضْمِرَ موافِقاً للمفسِّر خالف المخبر عنه.

ومَثَّل لذلك بقوله: **أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا**...

هذا المثال: يدلُّ علىٰ إعمال الأول: أظنّ، والثاني: يَظُنّاني هو المهمل، فعمل في ضمير المثنّىٰ، وكان حَقّ مفعوله الثاني «أخا» أَنْ يكون ضميراً، لكنه لو أُضْمِرَ مفرداً موافقاً للمخبر عنه، وهو الياء من «يظناني» لخالف المفسِّر وهو «أخوين» في التثنية. ولو أُضمِرَ مُثَنًّىٰ موافقاً للمفسِّر لخالف المخبر عنه، فَوَجَبَ إظهاره لذلك.

ـ **قال المرادي: زيداً وعمراً: مفعول أول لـ«أظنُّ». أَخَوَيْن: مفعوله الثاني.**

الياء: من يَظُنّاني مفعول أول له، وأخا: المفعول الثاني، وهو خبر له في الأصل.

ـ ثم قال[1]: «فلو أُضْمِر فإِمَّا أن يجعل مطابقاً للمفسِّر وهو ثاني مفعولَي «يَظُنّان» أو لصاحبه، وهو أول مفعولي «أظنُّ».

فإنْ جُعِل مطابقاً للمفسّر أُفْرِد فقيل «إِيَّاه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مُثَنًّىٰ. وإنْ جُعِلَ مطابقاً لصاحبه قيل: إِيَّاهما، فيلزم عود ضمير مثنىٰ علىٰ مفرد، وكلاهما غير جائز.

فتعيَّن الإظهار خلافاً للكوفيين في إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه، وإن خالف المفسّر وفي إجازة حذفه...».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٤، وانظر شرح ابن عقيل ٢/١٦٨، وشرح السُّيُوطي/٢٢٠.

ويترتَّب على هذا أن المسألة ليست من باب التنازع، لأنَّ كلّاً من العامِلَيْن قد عمل في الظاهر.

قال المكودي[١]: «وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخليط، والصَّواب ما ذكرتُ لك».

وتعقبَّه الشَّاطبي[٢] هنا وفي البيت/٢٨٣ في قوله: «إن يكن» فقد جاء بالمضارع فيه بعد إنْ، مع حذف جوابها، وهو مختصٌّ بالشِّعر، والقياس إن كان غَيْرَ خَبَر...

وكذلك قوله: وأظهر ان يكن... جاء على الشّذوذ أيضاً، وهو في هذا غير مضطّر على طريقته؛ إذ كان يمكن أن يقول: وأظهرِ ان كان ضميرٌ خبراً.

(١) شرح المكودي ١/٣١٤. ولم أجد في النَّص المثبت مثل هذا الذي ذهب إليه المكودي، وقد يكون ذلك من تخليط أحد النُّسَّاخ، فالمرادي فوق هذا.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٢٠٩، وشرح المكناسي ٢/٣٠.

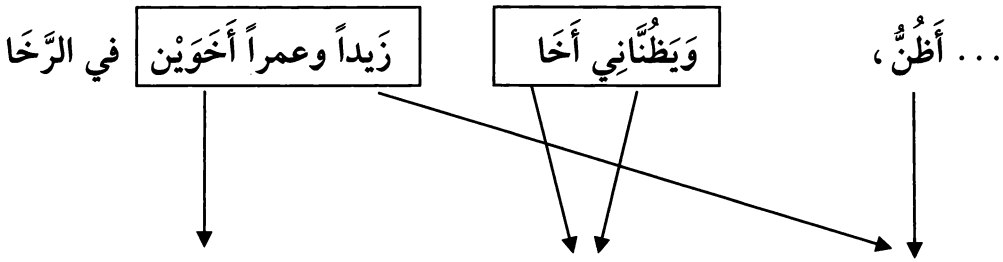

الفعل الأول:

زيداً وعمراً مفعول أول لهذا الفعل «أظنُّ»

الفعل الثاني:

أخا: المفعول الثاني له، وهو ظاهر، وكان الأصل ألَّا يظهر، وأن يقول: **وَيَظُنّاني إِيَّاه**، ليطابق الياء في الفعل.

ـ ولو جاء يَظُنَّاني إِيَّاهما لطابق «أَخَوَيْن» ولم يُطابق الياء الذي هو خبر عنه، فتعيَّن إظهار المفعول «أخا»

أَخَوَيْن:

تنازع الفعلان فيه، فأُعْمِلَ الأُوَل وهو «أظنُّ» وهو المفعول الثاني له.

٢١ ـ المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

٢٨٦. اَلْمَصْدَرُ: اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ❁ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَـ«أَمْنٍ» مِنْ «أَمِنْ»

ـ المفاعيل خمسة، وهي:

ـ المفعول به، وقد تقدَّم في باب اللَّازم والمتعدي، وباب الفاعل، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه.

ـ والمفعول المطلق[1]: سُمِّي مُطْلقاً لأنه لم يقيَّد بأداة كما كان الأمر مع غيره من المفاعيل.

ـ من **مَدْلُولَي الفعلِ**: مدلولا الفعل هما الحَدَثُ والزَّمان، والمصدر هو اسم الحدث، وقوله: المصدر، يشعر بأنه مرادف للمفعول المطلق، وليس الأمر كذلك، فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، بل جارياً مجراه كاسم المصدر، والآلة، نحو ضربته سوطاً.

وقد يكون المصدر غير مفعول مُطْلق نحو: أعجبني ضربُك.

ـ وقوله: أَمْن: هو مصدر دالٌّ على الحدث، وهو أحد مَدْلُولَي الفعلِ.

ـ وقوله: أَمِن: فعل يدلُّ على الحدث والزمان.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٥، وشرح المكودي ١/٣١٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٩، وشرح ابن طولون ١/١٦٥، وشرح الهواري ٢/٢٠٤، ومنهج السَّالك/١٣٦، وشرح الأشموني ١/٣٦٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٢١٢، ٢١٤.

ولم يذكر المدلول الثاني في هذا الباب، وهو الزمان؛ لأنه غير مقصود هنا.

ـ **قال الشَّاطبي**[1]: «وإنما قال: اسم كذا ولم يقُلْ: المصدر ما سوىٰ الزمان من كذا؛ لأن لفظ المصدر إنما يُطْلَقُ علىٰ اسم المعنىٰ الواقع أو القائم بالفاعل، لا علىٰ نفس ذلك المعنىٰ».

ـ **المصدر**[2]: مبتدأ، اسم: خبر، ما: موصولة واقعة علىٰ الحدث.

سوىٰ الزمان: صلة، من: في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصِّلة، وقد يكون متعلِّقاً بمَحْذُوف تقديره: أعني.

وقوله سوىٰ: صِلَة، يعني أنه ظرف متعلّق بِمَحْذُوف صلة للموصول.

كَأَمْنٍ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، وذلك كَأَمْنٍ، من أَمِن: صفة لـ«أَمنٍ».

٢٨٧. بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ ❁ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

ـ قوله[3]: بمثله، يعني أنَّه يُنْصَب بمصدر مثله، ومن ذلك قوله تعالىٰ[4]: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾، ومثله: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً.

ـ **أو فِعْل**: نحو[5]: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، ونحو: قمت قياماً.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣١٣.

(٢) شرح المكودي ١/٣١٥، وإعراب الألفيَّة/٦٦.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٧٦، وشرح ابن طولون ١/٣٦٦ ـ ٣٦٧، وشرح المكودي ١/٣١٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٠ ـ ١٧١، ومنهج السَّالك/١٣٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٢١٦، وفي ص/٢٢٠: **«وأنه لا يكون غير ذلك، فلا يكون العامل فيه صفة مشبهة باسم الفاعل، ولا أفعل تفضيل ولا معنىٰ ظرف ولا مجرور، ولا غير ذلك من الألفاظ التي تؤدّي معنىٰ الأفعال، ولا تحرز ألفاظها...»**.

(٤) سورة الإسراء ١٧/٣٦.

(٥) سورة النِّساء ٤/١٦٤.

ـ **أو وَصْف**: نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾، والمراد بالوصف اسم الفاعل، في الآية، ومثله: أنا قائمٌ قياماً، وأنت مضروبٌ ضرباً.

ـ **وكونه أَصْلاً لهذين**: إشارة إلىٰ أنَّ المصدر أصل للفعل والوصف، **وهو مذهب البصريين**. وانتُخِب: اختير، فهو اختيار النَّاظم.

ومذهب الكوفيين: أنَّ الفعل أصل للمصدر، فالوصف مشتّق من الفعل.

وزعم ابن طلحة أنَّ الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر، وذكر هذا عند المرادي وأبي حَيَّان.

قال المرادي[٢]: «**والصَّحيح مذهب البصريين**؛ لأن الفرع لا بُدَّ فيه من معنىٰ الأصل وزيادة، والفعل يدلّ علىٰ الحدث والزمان».

كونُه[٣]: مبتدأ، أصلاً: خبر «كون»؛ لهذين متعلِّق بـ«أصلاً».

انْتُخِب: خبر المبتدأ.

٢٨٨. تَوْكِيداً اوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ❁ كَـ«سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ»

ـ نصب توكيداً وقوعاً علىٰ المفعول لـ«يُبيّن» والتقدير يُبيّن: توكيداً أو نوعاً أو عدداً، وأراد بيان أنواع المصدر، وهو ثلاثة أنواع[٤]:

---

(١) سورة الذاريات ٥١/١.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٦٧، ومثله عند ابن طولون ١/٣٦٧.

(٣) شرح المكودي ١/٣١٦، وإعراب الألفيَّة/٦٦.

(٤) المقاصد الشَّافية ٣/٢٢٥، وتوضيح المقاصد ٢/٧٧، وشرح الأشموني ١/٣٦٥، وشرح الهواري ٢/٢٠٧، وشرح المكودي ١/٣١٧، وشرح ابن طولون/٣٦٧، وشرح الهواري ٢/١٧٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٢، ومنهج السَّالك/١٣٧.

ـ **الأول: مصدر لمجرد التَّوكيد لا يفيد زيادة علىٰ ذلك**، فهو مفيد مثل ما أفاده الفعل، نحو: قام قياماً، وقعد قعوداً، وقوله تعالىٰ[1]: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، وقوله[2]: ﴿وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرًا﴾.

وذكر المرادي أنه يسمىٰ المُبْهَم.

ـ **الثَّاني: المبيِّن للنوع**، وهو الذي يبيِّن نوع الفعل المذكور، ففيه زيادة علىٰ معنىٰ التوكيد، نحو: ضربتُه ضرباً شديداً، وعاقبتُه معاقبة الأمير اللِّصّ، **ويُسَمَّىٰ هذا النوع المختصّ**، والاختصاص بنعت أو بإضافة أو بـ«أل»، نحو: سرت السَّيْرَ، أي: السير الذي تعرفه، ومثال النَّاظم: سرت سَيْر ذي رَشَد، أي: سيراً شديداً.

ـ **الثَّالث: بيان عَدَده** نحو: سِرْتُ سَيْرَتَيْن، **وَيُسَمَّىٰ المعدود، والمحدود، وهو يفيد بيان عدد مرات الفعل**، ومنه قوله تعالىٰ[3]: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾.

ـ ذكرنا من قبل[4] عِلّة نَصْب توكيداً ونوعاً وعدداً عند الشَّاطبي، وعنه نقل الأزهري في الإعراب.

ـ يُبين: فاعله يعود إلىٰ المصدر، عدد: وقف عليه بحذف الألف علىٰ لغة ربيعة، كسرتُ: الكاف جارَّة لقول محذوف، أي: كقولك... وسرت: مقول لذلك المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، سيرتين: مفعول مطلق، سير: مفعول مطلق مبين للنوع.

---

(١) سورة النِّساء ٤/١٦٤.

(٢) سورة الإسراء ١٧/١١١.

(٣) سورة الحاقة ٦٩/١٤.

(٤) المقاصد الشَّافية ٣/٢٢٥، وإعراب الألفيَّة/٦٦.

٢٨٩. وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ ❁ كَـ«جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ»

المصدر ضربان: مؤكِّد، ومبيِّن.

أمَّا المؤكِّد فينوب عنه ثلاثة أشياء[1]:

١ ـ **مرادفه** نحو: قعدتُ جلوساً، وفرحتُ جَذَلاً.

وظاهر كلام المصنِّف أنّ نصبه بالفعل المذكور، وهو مذهب المازني، ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدّر من لفظه نحو: افرح واجذل جَذَلاً.

٢ ـ **ملاقيه في الاشتقاق** نحو[2]: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾. و[3]: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾.

٣ ـ **اسم المصدر** نحو: اغتسلتُ غَسْلاً.

وأَمَّا المبيِّن فينوب عنه أحد عشر شيئاً ويزيد على ذلك:

١ ـ **نوعه:** نحو رجع القَهْقَرَى، قَعَد القُرْفُصَاء.

٢ ـ **وصف**[4]: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ كَثِيرٗا﴾، **ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه** حال.

٣ ـ **هيئة:** «يموت الكافر مِيْتَةَ سوء».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٨ ـ ٧٩، وشرح الأشموني ١/٣٦٥ ـ ٣٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٣، وأوضح السَّالك ٢/٣٣ ـ ٣٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٢٧ ـ ٢٢٨، وشرح المكودي ١/٣١٧، وشرح الهواري ٢/٢٠٨ ـ ٢٠٩، وشرح ابن طولون ١/٣٦٨.

(٢) سورة نوح ٧١/١٧.

(٣) سورة المزمل ٧٣/٨.

(٤) سورة آل عمران ٣/٤١.

٤ ـ **آلة**: نحو: ضربته سوطاً. وهو مُطَّرد في آلة الفعل دون غيرها، فلا يجوز ضربته خشبةً.

٥ ـ **كُلّ**[١]: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾، مضافاً إلىٰ المصدر.

٦ ـ **بعض**: نحو: «ضربته بعض الضرب»، مضافاً إلىٰ المصدر.

٧ ـ **ضميره**: نحو[٢]: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

٨ ـ **اسم الإشارة**: «ضربته ذلك الضَّرب».

٩ ـ **وقت**: كقول الأعشىٰ ميمون بن قيس:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ❁ وَعَادَ كَمَا عَادَ السَّلِيم مُسَهَّدَا

١٠ ـ **ما**: الاستفهامية، نحو: ما تضربُ زيداً؟

١١ ـ **ما**: الشَّرطية، نحو: ما شئتَ فَقُمْ.

١٢ ـ **المرادف**: نحو: افرح الجَذَلْ.

١٣ ـ **العدد**: نحو: ضربته ثلاثين ضربة، وقوله تعالىٰ[٣]: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾.

ـ وكثير من الشُّرَّاح لم يدخل إلىٰ هذه التفصيلات، وأخذتُ هنا بما ذكره المرادي وابن عقيل، والأشموني، والشَّاطبي، وابن هشام، والهواري.

ـ وقد[٤]: ذكر المكودي أنه للتحقيق لكثرة ما ينوبُ عنه.

---

(١) سورة النساء ٤/١٢٩.

(٢) سورة المائدة ٥/١١٥.

(٣) سورة النور ٢٤/٤.

(٤) شرح المكودي ١/٢١٧، وإعراب الألفيَّة/٦٧، وشرح ابن طولون ١/٣٦٨.

ينوب: مضارع، عنه متعلّق بـ«ينوب»، ما: فاعل ينوب واقعة على الغائب عن المصدر، عليه: متعلّق بـ«دَلّ»، وفاعل «دَلّ» عائد على المصدر.

كجِدّ: الكاف جارّة لقول محذوف، وجِدّ: بكسر الجيم وضمها، أَمْر، وفاعله مستتر، والجملة مقول لذلك القول المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، كلَّ: نائب عن المصدر، الجذل: مضاف إليه.

٢٩٠. وَمَـا لِتَوْكِيـدٍ فَوَحِّـدْ أَبَـدَا ❁ وَثَـنِّ وَاجْمَـعْ غَيْـرَهُ وَأَفْـرِدَا

إذا كان المصدر لمجرد التوكيد فهو مُوَحَّد[1] **أَبَداً. لَا يُثَنَّى ولَا يُجْمَع؛ لأنه كتكرير الفعل**، لا يزيد في دلالته على دلالة الفعل شيئاً، أي: دلالته على المعنى الواقع من الفاعل أو المتّصف به؛ لأنه مُبْهَم ينطلق على القليل والكثير، فالمصدر في هذا المعنى كالفعل، والفعل لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَع اتِّفاقاً، فَكَذلك ما كان في معناه.

وأما غير المؤكِّد فيجوز تثنيته وجمعه وإفراده، وذلك النوع هو المبيِّن للعدد، والمبيِّن للنوع.

أما المبيِّن للنوع فالظاهر عند النَّاظم جواز تثنيته وجمعه قياساً، تقول:

غسلتُه غسلين غسلاً عنيفاً وغسلاً رقيقاً.

وضربتُه ضربين ضرباً شديداً وضرباً خفيفا.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٣٠ ـ ٢٣١، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٤ ـ ١٧٥، وتوضيح المقاصد ٢/٨١، وشرح ابن طولون ١/٣٦٩، ومنهج السَّالك/١٣٩. قال: نصَّ سيبويه على أنه لا اعتداد بقول النَّاس الأفكار، والعلوم، بل نص على أنه يجمع الفِكْر والعِلْم؛ لأن الحجة في استعمال العرب لا المولدين، وشرح المكودي ١/٣١٨ ـ ٣١٩، وشرح الهواري ٢/٢١٠.

وضربته ضروباً مختلفة. **وهي أمثلة الشَّاطبي.**

والخلاف فيه بين النحويين كالزَّجاجي، فقد أجاز ذلك فيه قياساً، وذهب سيبويه إلىٰ أنه لا يُقال منه إلَّا ما سُمِع، ورأيُ النَّاظم الأول، وقد ذكر سيبويه أنه سُمِعَ أمراض، وأشغال، وعقول، وحلوم. وذكروا أنَّه اختيار الشلوبين.

ـ **وأما المبيّن للعدد فظاهر**، وهو المحدود بالهاء نحو قَوْمَة وضَرْبَة فتقول: ضربت زيداً ضربتين، وضربات، وقمت قَوْمَتين وقَوْمات، ولا خلاف في هذا.

ـ ما[1] مفعول لـ«وَحِّد»، لتوكيد: صلة، غيرَه: منصوب بـ«اجمع» وهو من باب التنازع، أَفْرِدا: أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، مفعوله محذوف مماثل للمذكور.

٢٩١. وَحَـذْفُ عَامِـلِ الْمُؤَكِّـدِ امْتَنَـعْ ❁ وَفِـي سِـوَاهُ لِـدَلِيلٍ مُتَّسَـعْ

ـ **عامل المصدر علىٰ ثلاثة أقسام:**

ممتنع الحذف، وجائز، وواجب.

وذكر في هذا البيت النوعين: الأول والثاني.

ـ وهو يعني به أنَّ حذف العامل في المؤكِّد ممتنع[2]؛ لأن المصدر يُقْصَدُ به

---

(١) إعراب الألفيَّة/٦٧، وشرح المكودي ١/٣١٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٣٢، وشرح الهواري ٢/٢١٠.

(٢) شرح ابن طولون ١/٣٧٠، ومنهج السَّالك/١٣٩ ـ ١٤٠، وتوضيح المقاصد ٢/٨٢، وشرح المكودي ١/٣٢٠، وشرح الهواري ٢/٢١١، وشرح الأشموني ١/٣٦٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٥ ـ ١٧٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٣٢.

تقوية عامله وتقرير معناه، وحَذْفُه منافٍ لذلك؛ لأنَّ الحذف منافٍ للتوكيد.

وقال في شرح الكافية الشَّافية[١]:

وَعَامِلُ الَّذِي أَتَى مُؤَكِّداً ❁ سُقُوطَهُ امْنَعْ أَبَداً فَتُعْضَدَا

ـ **وتعقَّبه ولده في شرحه**[٢]، قال المكودي: واعتراضه عليه متّجه، ومثله عند الشَّاطبي. فلا يُقال: زيدٌ ضرباً، بحذف العامل وهو يَضْرب.

ـ وقوله: **وَفِي سِوَاهُ...**

هو الجائز الحذف، وسواه: أي في العددي والنوعي فيجوز حذف عاملهما إذا دلَّ عليه دليل، ولا خلاف في ذلك، تقول لمن قال: ما ضربتُ: بلىٰ ضربتين، وبلىٰ ضرباً شديداً بحذف العامل: ما ضربت.

وقد يكون الحذفُ جوازاً لدليل حاليّ، وهو ما كان مرجعه إلىٰ الحال من مشاهدة أو غيرها. تقول لمن عاد من سفره: **قدوماً مباركاً**، ولمن تكرر إصابتُه الهدفَ: **إصابتين**، والتقدير: قَدِمتَ قدوماً مباركاً، وأصبت إصابتين.

حذف[٣]: مبتدأ، امتنع: خبره، وفي سواه: خبر مقدَّم، لدليلٍ: متعلّق بحذف المقدر، مُتّسع: مبتدأ مُؤَخَّر.

---

(١) انظر فيه ص/٦٥٧.

(٢) انظر شرح ابن النَّاظم/١٠٤، وشرح ابن طولون ١/٣٧٠، وشرح الهواري ٢/٢١١، **وقد رَدَّ عليه ولده، وذكر أنَّ الناس متفقون علىٰ حذف عامل المصدر سواء كان المصدر للتأكيد أو لغيره، واحْتج بالسماع وكثرته. المقاصد الشَّافية ٣/٢٣٤: ولا أعرفه منقولاً عن أحد من النحويين إلَّا عنه في هذا النظم، وما ذكره عنه ابنه.** وانظر أوضح المسالك ٢/٣٦، وشرح المكناسي ٢/٤٣.

(٣) إعراب الألفيَّة/٦٧.

٢٩٢. وَالْحَـذْفُ حَـتْمٌ مَـعَ آتٍ بَـدَلَا ❁ مِنْ فِعْلِهِ كَـ«نَدْلاً» اللَّذْ كَـ«انْدُلَا»

ـ ذكرنا وجهين من الحَذْف في البيت السَّابق: **الممتنع والجائز**، وجاء في هذا البيت **القسم الثالث**[1] **وهو اللازم الحذف**.

قال الشَّاطبي: «ويعني أنَّ حذف عامل المصدر حَتْمٌ أي: لازم مع مصدر. قد أتىٰ في الكلام بدلاً من ذلك العامل، دلَّ علىٰ ذلك قصدُ العرب، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان».

ـ وَيُحْذَفُ عامل المصدر وجوباً في مواضع:

١ ـ إذا وقع المصدر **بدلاً من فعله**، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو:

قياماً لا قعوداً، أي: قُمْ قياماً، ولا تقعدْ قعوداً.

والدعاء، نحو: سَقْياً لك، أي: سقاك الله.

وذكر بيت الأحوص:

عَلَىٰ حِيْنَ أَلْهَىٰ النَّاسَ جُلُّ أُمُوْرِهِم ❁ فَنَـدْلاً زُرَيْـقُ المَـالَ نَـدْلَ الثَّعالسبِ

ندلاً: مصدر «نَدَلَ» وهو بدل من اللفظ بالفعل: انْدُلْ، وحذف العامل لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٤١، وشرح ابن طولون ١/٣٧١ ـ ٣٧٢، وشرح المكودي ١/٣٢٠ ـ ٣٢١، وتوضيح المقاصد ٢/٨٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٧، وشرح الهواري ٢/٢١٤، ومنهج السَّالك/١٤٠، وأوضح المسالك ٢/٣٨ ـ ٣٩، وذكر ابن هشام أنّ ابن مالك أطلق وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار، وذكر الحَذف إذا كان مقروناً بالاستفهام: أتوانياً وقد جَدّ قرناؤك. ومثله عند ابن عقيل ٢/١٧٧.

وقوله: **اللَّذ**، أي: الذي، فاللَّذ: لغة فيه. المالَ: مفعول بـ«ندلاً».

ندلاً[1]: حال من الضَّمير المستتر في «آتٍ»، من فعله: متعلِّق بـ«نَدْلاً»، كاندلا: وذلك كقولك: اندلنْ: بالنون الخفيفة، ووقف عليه بالألف. مع آتٍ: متعلّق بـ«حَتْم».

٢٩٣. وَمَـا لِتَفْصِـيلٍ كَـ«إِمَّا مَنًّـا» ❁ عَامِلُـهُ يُحْـذَفُ حَيْـثُ عَنَّـا

٢٩٤. كَـذَا مُكَـرَّرٌ وَذُو حَصْـرٍ وَرَدْ ❁ نَائِـبَ فِعْـلٍ لِاسْـمِ عَـيْنٍ اسْـتَنَدْ

٢ ـ هذا هو الموضع الثاني[2] من مواضع الحذف الواجب للعامل، فإنَّ المصدر **إذا أُتِي به لتفصيلٍ وَجَبَ حَذْفُ** عامله حيث عَرَض.

وأشار بالقول «إِمّا منّاً» إلىٰ قوله تعالىٰ[3]: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾، وهو تفصيل لما قبله من الآية: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾.

أي: فإِمَّا تَمُنُّون منّاً وإِمّا تُفادون فِداءً.

قال الشَّاطبي: «إِلَّا أَنَّهُم حذفوا الفعل، وعوَّضوا المصدر منه، فلا يجتمعان معاً، وقد يكون ذلك في الخبر، فتقول: **لَأَجْتهدنّ فَإِمَّا بلوغاً وإِمّا موتاً، وأنا أطلب فَإِمَّا قبولاً وَإِمَّا ردّاً...**».

❁ **وفي البيت الثاني: ذكر النوعَيْن: الثّالث والرابع من مواضع الحَذْف، وهما**

---

(١) شرح المكودي ٣٢١/١، وإعراب الألفيَّة/٦٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ٢٤٢/٣، وشرح ابن طولون ٣٧٢/١ ـ ٣٧٣، ومنهج السَّالك/١٤٠ ـ ١٤١، وتوضيح المقاصد ٨٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٠/٢، وشرح المكودي ٣٢٢/١، وشرح الهواري ٢١٧/٢، ومنهج السَّالك/١٤١.

(٣) سورة محمد ٤/٤٧.

المصدر المكرَّر، والمصدر المحصور.

٣ ـ المكرر: نحو: زيد سَيْراً سَيْراً.

٤ ـ والمحصور: نحو: إنما أنت سَيْراً.

واحترز باسم العين من المعنىٰ نحو: أَمْرُك سَيْرٌ، فَإِنَّ المصدر مرفوع.

ما[١]: موصولة واقعة علىٰ المصدر، لتفصيل: صلة، إِمَّا: في موضع الحال، عامله: مبتدأ، خبره: يُحْذَفُ. مكرر: مبتدأ، خبره: كذا، ذو حصر معطوف علىٰ المبتدأ، نائبَ فِعْلٍ: حال من فاعل «ورد».

٢٩٥. وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَـهُ مُؤَكِّـدَا ❊ لِنَفْسِـهِ أَوْ غَيْـرِهِ، فَالْمُبْتَـدَا=

٢٩٦. =نَحْـوُ: «لَـهُ عَلَـيَّ أَلْـفٌ عُرْفَـا» ❊ وَالثَّانِ كَـ«ابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا»

هذا هو الموضع الخامس مما يجب حذف العامل فيه، ويسمّونه مؤكِّداً، وهو نوعان[٢]:

ـ **مؤكِّد لنفسه**: وهو الواقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه، وسُمِّي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنَّه نفسها.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٢٢، وإعراب الألفيَّة/٦٧ ـ ٦٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٨٤، وشرح المكودي ١/٣٢٣، وشرح الهواري ٢/٢١٨، ومنهج السَّالك/١٤١، وشرح الأشموني ١/٣٧١، وأوضح المسالك ٢/٤٢، المقاصد الشَّافية ٣/٢٥٣، وشرح ابن طولون ١/٣٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٢، قال الشَّاطبي: «**وحقاً صرفاً: صالحان لتوكيد ما قبلهما علىٰ الإفراد فكأنهما مثالان في مثال واحد تقول: أنت ابني حقاً، وأنت ابني صرفاً...**» ٣/٢٥٦.

ومثاله: نحو: **له عليَّ ألفٌ عُرْفاً**، أي: اعترافاً، فله عليَّ ألف عرفاً، هي نفس الاعتراف، وهذا هو المراد بقوله: المبتدا».

ـ **ومؤكِّد لغيره**، ومَثَّل له بقوله: **والثّانِ كابْنِي أَنْت حَقّاً صِرْفاً**. وإنما سُمِّي مؤكِّداً لغيره؛ لأنه واقع بعد جملة صارت به نصّاً في معناه، فقوله: «أنت ابني» يحتمل الحقيقة والمجاز، على أنّ المراد: أنت مثل ابني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل، وتعيَّنت الحقيقة، والتقدير: أَحُقُّه حَقّاً.

والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره: أحقُّ، إن كان المبتدأ غير متكلِّم، وحُقَّني إن كان متكلِّماً.

ودَلَّ قوله: مؤكِّداً، أنه واجب التأخير عن الجملة؛ لأنَّ المؤكِّد بعد المؤكَّد.

ومنه[1]: أي: من المصدر، خبر مقدَّم، ما: مبتدأ، يدعونه: فعل وفاعل، ومفعول أول، مؤكّداً: مفعول ثان، لنفسه: متعلِّق بـ«مؤكّداً»، فالمبتدا: مبتدأ، نحو: خبره، له: خبر مقدَّم، عليَّ في موضع الحال من الضمير المستتر في الجار، ألفٌ: مبتدأ مُؤَخَّر، عُرْفاً: مفعول مطلق، الثانِ: مبتدأ أول، كابني: خبر مقدَّم، أنت: مبتدأ ثانٍ مُؤَخَّر، والمبتدأ الثاني وخبره مقول لقول محذوف مجرور بالكاف، جمعاً: مفعول مطلق، صرفاً: صفة.

٢٩٧. كَـذَاكَ ذُو التَّشْـبِيهِ بَعْـدَ جُمْلَـهْ ❁ كَـ«لِي بُكـاً بُكَـاءَ ذَاتِ عُضْـلَهْ»

ـ **يعني أنه يجبُ حذفُ عامل المصدر** إذا أُتِي به بعد الجملة على وجه التشبيه، وذلك **بالشُّروط الخمسَة الآتية**[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٦٨، وشرح المكودي ١/٣٢٤.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٨٤ ـ ٨٥، وشرح ابن طولون ١/٣٧٤ ـ ٣٧٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٣ ـ=

١ ـ أن يكون بعد جملة، واحترز من الواقع بعد مفرد، نحو: صوتُه صوتُ حمار، فلا يجوز نَصْبه.

٢ ـ أن تكون هذه الجملة حاويةً معناه.

٣ ـ أن تكون الجملة حاويةً فاعله.

٤ ـ أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

٥ ـ أن يكون المصدر مُشْعِراً بالحدوث.

ـ **ولم يُصَرِّح بباقي الشروط** لأنه مستفاد من المثال، وهو قوله: كـ«**لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ**»، فالجملة مشتملة علىٰ معنىٰ المصدر، وهو «بكا»، وعلىٰ فاعله، وهو الياء من «لي»، وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو «بكا» صلاحية للعمل؛ لأنه ليس نائباً عن الفعل، ولا مقدَّراً بأنْ والفعل.

بكا: مشعر بالحدوث.

قال ابن طولون: «وعلىٰ هذا يكون المثال تتميماً للحكم والشروط».

ـ ذو التشبيه[1]: مبتدأ، خبره: كذاك، بعد جملة في موضع الحال من «ذو» فاعل الظرف، ذات عُضْلة: هي التي تُمْنَعُ من النكاح، والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف، والتقدير: تبكي. كـ«لي»: الكاف جارّة لقول محذوف، ولي: خبر مقدَّم، بكا: مبتدأ مؤخَّر قصره للضرورة، بكاءَ: مفعول مطلق مبيِّن للنوع.

= ١٨٤، وشرح المكودي ١/٣٢٤ ـ ٣٢٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٥٦، وأوضح المسالك ٢/٤٢، وشرح الأشموني ١/٣٧١، ومنهج السَّالك/١٤٢.

(١) شرح المكودي ١/٣٢٥، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٠ «**والعُضْلة: الحزن الشديد، والمصاب العظيم الذي لامخلص منه**»، وإعراب الألفيَّة/٦٨.

٢٢ ـ المَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨. يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ❊ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ«جُدْ شُكْراً وَدِنْ»

٢٩٩. وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ❊ وَقْتاً وَفَاعِلاً، ....

ـ **المفعول له، ويُسَمَّىٰ المفعول من أَجْله، والمفعول لِأَجْله.**

قال أبو حيَّان[1]: «لم يذكر النَّاظم حَدّاً للمفعول له جَرْياً علىٰ عادته في أكثر هذه الأرجوزة...».

وذكر أنه يكون منصوباً، ولم يبين في هذا البيت ما يَنْصِبه، **وفي نَصْبه خلافٌ:**

١ ـ **ذهب سيبويه وجمهور البصريين** إلىٰ أنَّه منصوب بالفعل علىٰ تقدير لام العِلَّة، نحو: قمتُ إِجلالاً لك، فالنَّاصب لإجلال هو «قمت».

٢ ـ **وذهب الزَّجَّاج** إلىٰ أنَّ انتصابه بفعل مضمر من لفظه تقديره: قمت أُجِلّه إجلالاً، ثم حذف الفعل النَّاصب، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به.

٣ ـ **مذهب الكوفيين** أنه ينتصب انتصاب المصدر؛ **ولذلك لم يترجموا للمفعول له باباً استغناء بباب المصدر.**

ـ **وذكر النحويون**[2] أنَّه المصدر المذكور عِلَّة للفعل، **ويُشْتَرطُ في نصبه أربعة شروط:**

---

(١) منهج السَّالك/١٤٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٢) شرح المكودي ١/٣٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٦، وشرح الأشموني ١/٣٧٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٦٧، وشرح ابن طولون ١/٣٧٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٤٨.

١ ـ أن يكون مصدراً، ويدلّ على ذلك: «**يُنْصَب مفعولاً له المصدر**».

٢ ـ أن يظهر التعليل، ويدلّ على ذلك: «**إن أبانَ تعليلاً**» فإذا لم يظهر التعليل لم يكن من هذا الباب، نحو: جلست قُعُوداً.

٣ ـ أن يتَّحد مع الفعل المعلَّل في الزمان. «**وهو بما يعمل فيه مُتَّحد/ وقتاً وفاعلاً**».

٤ ـ أن يتَّحد فاعلهما.

ومثَّل لذلك بقوله: جُدْ شكراً، فإنَّ شُكْراً مصدر أبان التعليل. فلو اختلف الزمان وزمان الفعل لم ينصب نحو أتيتك أمسِ لإكرامك غداً، وكذا لو اختلف فاعلهما، نحو: أكرمتُك لإكرامِك لي.

٥ ـ **وزاد الشّلوبين**[١] في «الأسئلة والأجوبة» شرطاً آخر وهو أن يكون من أفعال القلوب، كقولك: **جئتك رهبةً ورغبةً**.

يُنْصَبُ[٢]: فعل مضارع مبني للمفعول، مفعولاً: حال من المصدر، له: متعلِّق بـ«مفعولاً».

المصدر: نائب عن الفاعل بـ«يُنْصَب»، إِنْ: شرط، أبانَ: بمعنى أظهر، فعل الشَّرط، وجوابه محذوف جوازاً، تعليلاً: مفعول «أبان» كَجُدْ: الكاف جارَّة لقول طُرِح، وبقي مقولُه، جُدْ: أمر من جاد، شكراً: مفعول له.

قال الشَّاطبي[٣]: «قوله: ودِنْ: يحتمل أن يكون تكميلاً للمثال، وهو أمر من

---

(١) شرح المكناسي ٢/٥١، وإرشاد السَّالك ١/٤٤٨ «**واشترط الأكثرون فيه أن يكون من مصادر الأفعال القلبيّة كالرغبة والإكرام...**».

(٢) إعراب الألفيَّة/٦٩، وشرح المكودي ١/٣٢٧، وشرح الهواري ٢/٢٢٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/٢٧٥.

دان يدينُ بالشيء إذا اتَّخذه ديدناً[1] وعادة، أي: اجْعل ذلك عادة فلا تزال تجود علىٰ النَّاس شكراً لما أُعْطيتَ.

ويَحْتمل أن يكون إشارةً إلىٰ مثال ثانٍ حُذف منه المفعول له لدلالة الأول عليه، كأنَّه قال: ودِنْ شكراً، ويكون أمراً من دان له يدين إذا ذلَّ وخَضَع، كأنه يقول: اخضع لمن أعطاك شكراً له، أو مِن دِنْتُه إذا جازيته، أي: جاز من أعطاك شكراً له».

وقتاً وفاعلاً: منصوبان علىٰ حذف الجارِّ، أي في وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل.

٢٩٩. .... ❁ ..... / وَإِنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ

٣٠٠. فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ❁ مَعَ الشُّرُوطِ كَـ«لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ»

عند المكودي[2]: **فاجرره باللام، ومثله عند الأزهري، والمرادي**، وشرح السُّيُوطي وعند الأشموني: في بعض النسخ. أي[3]: إذا فُقِد شرط من الشروط السَّابقة وَجَبُ جَرُّ ما عُلِّل به الحرف الدالّ علىٰ التعليل، وهو اللَّام، أو ما يقوم

(١) في النص المطبوع ٣/٢٧٥ «ديناً»، **والتصويب من إعراب الألفيّة**.

(٢) شرح المكودي ١/٣٢٧، وإعراب الألفيَّة/٦٩، وفي شرح التصريح ١/٢٣٥ «واقتصر النّاظم علىٰ اللام لأنها الأصل».
وعند الشّاطبي: «... **وإنما لم يقل فاجرره باللام لمشاركة غيره له في تلك الدلالة وفي الاستعمال في هذه المواضع**» المقاصد الشَّافية ٣/٢٧٧. وانظر توضيح المقاصد ٢/٨٧، وشرح الأشموني ١/٣٧٤: وفي بعض النسخ باللام.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٨٧ ـ ٨٨، وشرح الهواري ٢/٢٢٤، وشرح ابن طولون ١/٣٧٨، وشرح المكودي ١/٣٢٧ ـ ٣٢٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٧٧ ـ ٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٨٦، وشرح المكناسي ٢/٥٢.

مقامها، وهو: مِن، وفي، والباء.

ـ تقول: جئت للمال، لأنه ليس بمصدر.

ـ وجئت أمسِ لإكرامك غداً؛ لاختلاف الزمان.

ـ وأحسنتُ إليك لإحسانك ليّ؛ لاختلاف الفاعل.

ـ **قال المرادي**: «وقوله: **وليس يمتنع**... يعني أنه لا يمتنع جَرّه بالحرف مع استيفائه للشروط نحو: «قَنِعَ هذا للزهد» فإنَّ هذه الشروط ليس اجتماعها موجباً للنَّصْب بل مسوِّغ له».

ـ **وقال ابن طولون**: «وفُهِم من تمثيله أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله، ولا يختصّ ذلك بالمجرور، بل هو جائز في المجرور والمنصوب، ونص عليه الرُّمَّاني في «الموجز».

ـ اسم[1] «ليس» ضمير يعود على المفعول له، يمتنع: فيه ضمير يفسِّره الجر المفهوم من قوله: «فاجرره»، يمتنع: خبر «ليس»، مع الشروط: متعلِّق بـ«يمتنع»، والتقدير: مع استكمال الشُّروط، كـ«لِزُهْدٍ»: الكاف جارَّة لقولٍ محذوف، وهو متعلِّق بـ«قَنِعْ»، ذا: مبتدأ، قنع: بمعنى رضي، خبره.

٣٠١. وَقَـلَّ أَنْ يَصْـحَبَهَا الْمُجَـرَّدُ ❊ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا:=

٣٠٢. =«لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ❊ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الْأَعْـدَاءِ»

ـ **الرِّواية عند الشَّاطبي**: «**وقل أَنْ يَصْحَبَهُ**» وذكر الأزهري أنه كذلك في بعض النسخ.

(١) شرح المكودي ١/٣٢٨، وإعراب الألفية/٦٩.

ـ يريد[١] من هذا أنَّ المفعول له إذا كان مجرّداً من «أل» والإضافة لا تصحبه اللامُ إلَّا قليلاً.

وإنْ كان مقترناً بـ«أل» يقلُّ أَلَّا تصحبه اللَّام فنحو: قمت لإكرامك، قليل، وإكراماً لك كثير. ونحو: قمت الإكرام، قليل. وقمت للإكرام كثير.

ـ **قال المرادي**: «يعني أنَّ المجرد من «أل» والإضافة يترجَّح نَصْبه، وقلَّ أن يصحب الحرف، فقوله: «**ضربته تأديباً**» أرجح من قولك: **ضربت لتأديبٍ**».

ـ ثم قال: ومنع الجزولي جَرَّ المجرد. قيل: ولم يقل به غيره.

ـ ثم قال: «وأشار إلىٰ الثاني بقوله: «**والعكسُ في مصحوب أل**».

يعني أنَّ الأرجح في مصحوب «أل» جَرُّه بالحرف، فقولك: ضربته للتأديب، أَرْجَحُ من قولك: ضربته التأديبَ.

وأتىٰ بشاهد علىٰ نَصْب مصحوب «أل» وهو قوله[٢]:

«**لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ** ..... ❁ .....

فالجبنَ: مفعول له، وهو مقرون بـ«أل»، وجاء منصوباً علىٰ قلَّة، والأكثر فيه الجرّ.

قال المرادي: «وسكتَ عن المضاف فلم يَعْزُه إلىٰ راجح النصب، ولا إلىٰ راجح الجر، فعُلم أنه يستوي فيه الأمران[٣] نحو: **جئتك ابتغاء الخير، ولابتغاء الخير**».

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٧٨، وتوضيح المقاصد ٢/٨٨، وشرح الهواري ٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨٠، وشرح المكودي ١/٣٢٨.

(٢) قال الشَّاطبي: «وهذا الشاهد لا أحفظه عن غيره، ولا أعلم قائله». المقاصد الشَّافية ٣/٢٨٢.

(٣) انظر أوضح المسالك ٢/٤٨، وشرح ابن النَّاظم/١٠٧.

وعند ابن النَّاظم: فعلته مخافة الشر، ولمخافة الشر.

ـ **قال الشَّاطبي**[1]: «ويكون بالإضافة نحو قول حاتم الطائي، أنشده سيبويه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيْم ادِّخَارَه ❁ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيْمِ تَكَرُّمَا

ومنه في القرآن[2]: «﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾... وهو كثير أيضاً»، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.

قلّ[4]: ماض، أَنْ يصحبها المجردُ: جملة يصحبها صلة موصول حرفي، والمصدر المؤوَّل فاعل «قلّ»، المجرّد: فاعل يصحبها.

العكسُ: مبتدأ، في مصحوب: خبره، أل: مضاف إليه.

أنشدوا: أي النُّحاة، ومفعوله قول مَحْذُوف.

الجبنَ: مفعول لأجله، عن الهيجاء: متعلِّق بـ«أَقْعُدُ».

ـ **قال الشَّاطبي**: «ومعنى البيت الذي أنشده ظاهر، يقول: لا أَقْعُد عن الهيجاء جُبْناً وَفَزَعاً ولو توالت وتتابعت عليَّ الأعداء زُمَراً بعد زُمَر يتلو بعضها بعضاً، فإني لا أكترِثُ بِهِم، ولا أَجْبُنُ عنهم، يَصِف نفسَه بالشجاعة...».

❁ ❁ ❁

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٢٨١.

(٢) سورة النساء ٤/١١٤.

(٣) سورة البقرة ٢/١٩.

(٤) إعراب الألفيَّة/٧٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨٢.

٢٣ ـ المَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفاً

٣٠٣. اَلظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُـمِّنَا ❁ (فِي) بِاطِّرَادٍ كَـ«هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا»

ـ يُسْتَفَادُ من هذه الترجمة أنّ لهذا النوع من المفاعيل اسمين[١]: **مفعول فيه، وظرف.**

ـ **وسمَّاه[٢] الفرّاء مَحَلّاً، وسَمَّاه الكسائي صفةً.**

ـ وعَرَّف[٣] المصنِّف الظَّرف هنا بأنّه زمان أو مكان ضُمِّن معنىٰ «في» باطّراد، ومثَّل له بقوله: **امكث هنا أَزْمُنا**، وهنا: ظرف مكان، وأزمنا: ظرف زمان، وكلّ منهما تضمَّن معنىٰ «في»؛ إذ هو علىٰ تقدير: امكث في هذا الموضع، وفي أزمنٍ.

ـ واحترز بقوله: **ضُمِّنا معنىٰ «في»**: مما لم يتضمَّن من أسماء الزمان أو المكان معنىٰ «في» نحو: **يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ فيه**، فيومُ: مبتدأ، ويومٌ: خبر، والدار لزيد، فهذا لَا يُسَمَّىٰ ظرفاً في هذه الحالة.

ـ واحترز بقوله: باطّراد، من نحو: دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدّار، وذهبت الشَّامَ، فهذه الأسماء علىٰ تقدير «في»، ولكن ذلك ليس مطّرداً؛ لأنَّ أسماء المكان المختصَّة لا يجوز حذف «في» معها، وإنما هي منصوبة علىٰ التشبيه بالمفعول به.

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٨٠.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١١٩، وفي شرح التصريح ١/٣٣٧ «**وسماه الفرّاء مَحَلّاً، والكسائي وأصحابه يُسَمّون الظروف صفات...**».

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٩١، وشرح ابن النّاظم/١٠٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٥٤.

قال ابن عقيل: «فلا يحتاج إلىٰ قوله: باطّراد، ليخرجها؛ فإنها خرجت بقوله: ما ضُمّن معنىٰ «في»، والله تعالىٰ أعلم».

وذكر المكودي[1] **أنّ في نصب «الدار» ونحوها من اسم المكان المختصّ ثلاثة مذاهب:**

١ ـ **الأول** أنَّه انتصب نصبَ المفعول به بعد إسقاط الخافض علىٰ التوسُّع والمجاز، وإليه ذهب النَّاظم.

٢ ـ **الثاني** أنّه انتصب نصبَ المفعول به حقيقةً، وأنّ «دخل» معه متعدٍّ بنفسه. وذكروا أنّه مذهب الأخفش.

٣ ـ **الثالث** أنَّه انتصب انتصابَ الظَّرف، وَأُجْري مُجْرَىٰ المُبْهم من ظروف المكان.

ـ ثم ذكر أنَّه علىٰ الثاني والثالث لا يحتاج إلىٰ قيد الاطِّراد[2].

وقال ابن طولون[3]: «وأَخْرَج بقوله: باطِّراد المكان المختصَّ المنصوب بـ«دخل» نحو: دَخَلت المسجدَ والدّارَ؛ فإنَّه غير ظرف؛ لأنَّه يطَّرد نصبُه مع سائر الأفعال، فلا تقول: صليتُ المسجدَ والدَّارَ....»، ثم ذكر أنَّ فيه ثلاثة أقوال: **التشبيه بالمفعول به، والنصبُ علىٰ الظرف، وقيل: مفعولٌ، ودخلتُ: متعدٍّ.**

ومثلُ نصِّي المكودي وابن طولون تجده عند المرادي.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٣١.

(٢) ومثل هذا الاعتراض ذكره ابن النّاظم علىٰ أبيه. انظر الشَّرح/١٠٧ «... فلا حاجة إلىٰ الاحتراز عنه بقيد الاطّراد...». ومثله عند الشَّاطبي في المقاصد الشَّافية ٣/٢٨٨.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٨١، وانظر شرح ابن النَّاظم/١٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/٩٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨٣، ٢٨٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٢، وشرح الهواري ٢/٢٣٠.

الظرفُ[١]: مبتدأ، وقتٌ: خبره، ضُمِّنا: فعل ماض مبني للمفعول متعدٍّ لاثنين: الأول: الألف النائبة عن الفاعل، ويحتمل أن تكون الألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على أحد الشيئين، والجملة نَعْت وقت أو مكان، في: في محل نصب مفعول ثان، باطِّراد متعلِّق بضُمِّنا، كهنا: الكاف جارَّة لقول محذوف. وهنا ظرف مكان متعلِّق بـ«امكث»، وأَزْمُنا: مثله، وامكث ومتعلقاه في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول والمقول خبر المبتدأ المحذوف.

٣٠٤. فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ❁ كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

يعني أنَّ حكم الظرف النَّصبُ، وأنَّ الناصبَ له هو الواقُع فيه من فِعل أو ما في معناه.

ـ **وأنَّ النَّاصب**[٢] **قد يكون ظاهراً**، نحو: جلستُ أمامَ المسجدِ، وسرتُ يوم الخميس.

وقد يكون مُقَدَّراً:

١ ـ **جوازاً**، نحو: يومَ الجمعة. لمن قال: متىٰ قدمتَ؟

وفرسخين. لمن قال: كم سِرْتَ؟

٢ ـ **وجوباً**، كالواقع خبراً نحو: زيدٌ عندك.

ـ **أو صِلةً**، نحو: سار الذي هنا، وجاء الذي عندك.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٧٠، وشرح المكودي ١/٣٣١، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٨٣.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٩١، وشرح ابن طولون ١/٣٨٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٣، وشرح المكودي ١/٣٣٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٢٩٣، وشرح الهواري ٢/٢٣١، وشرح الأشموني ١/٣٧٨، ومنهج السَّالك/١٤٦، وإرشاد السَّالك ١/٤٥٥.

ـ **أو صفةً**، نحو: رأيتُ طائراً فوق غصن، ومررتُ برجلٍ عندك.

ـ **أو حالاً**، نحو: شاهدتُ الهلالَ بينَ السَّحابِ، ومررتُ بزيد عندك.

ـ **قال ابن عقيل**: «فالعاملُ في هذا الظرف مَحْذوف وجوباً في هذه المواضع كُلِّها، والتقدير في غير الصِّلة: استقرّ أو مستقِرّ، وفي الصِّلة: استقرّ...».

ـ مُظْهَراً[1]: خبر «كان» مقدَّم، إنْ: شرط، و«لا» نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإن لم يكن مُظْهراً، فانوه: جواب الشرط، مُقدّراً: عند الشّاطبي حال مؤكِّدة؛ لأنَّ قوله: «فانوه» يعطي معنىٰ قدّره في نيتك.

٣٠٥. وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا ❁ يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

٣٠٦. نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا ❁ صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ«مَرْمَىٰ» مِنْ «رَمَىٰ»

يعني أنَّ أسماء الزمان جميعها قابلةٌ للظرفيَّة، المُبْهم منها والمختصُّ.

والمُبْهَم: ما دَلَّ علىٰ قَدْرٍ من الزَّمان غير معيَّن كـ: حِين، ووَقْت، ودَهْر.

والمختَصُّ: ما ليس بِمُبْهَم، **وهو أسماء الشهور، والأيام، وما عُرِّف بـ«أل»، والمعدود.**

ثم قال: وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا:

يعني أنَّ أسماء المكان لا تقبل الظرفيَّة إلَّا إذا كانت مُبْهَمةً، فإنْ كانت مختصَّةً فإنها لا تقبل الظرفيَّة، نحو: الدار، والمسجد.

---

(١) شرح المكودي ٣٣٢/١، وإعراب الألفيَّة/٧٠، والمقاصد الشَّافية ٢٩٥/٣، وشرح الهواري ٢٣١/٢، ومنهج السَّالك/١٤٦.

قال ابن طولون[1]: «والمختصُّ من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة، نحو: الدار، والمسجد، والجَبَل، والمُبْهَم ما ليس كذلك».

ثم شرع في بيان **المُبْهَم** من أسماء المكان، فقال:

نَحْوُ الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ...

فالمبهم ثلاثة أنواع:

ـ **الجهات**، نحو: خَلْف، وقُدّام، وأمام، وفوق، وتحت، ووراء، ويمين، وشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، وحِذاء.

ـ **والمقادير**: نحو مِيْل[2]، وفَرْسَخ، وبَريد، وغَلْوَة «وهي مئة باع».

ـ **ما صيغ من الفعل**: كـ: مَرْمَىٰ، ومَذْهَب.

وهي عبارة منقودة عند أبي حَيَّان وإنما هما مصوغان من المصدر.

قال المكودي: وإنما استُؤْثِرَت أسماء الزمان بصلاحية المُبْهَم منها والمختصّ علىٰ أسماء المكان؛ لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته علىٰ الزمان، أقوىٰ من دلالته علىٰ المكان؛ لأنه يدلّ علىٰ الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلىٰ المكان بالالتزام فقط....».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٩٢، وشرح ابن طولون ١/٣٨٢، وشرح المكودي ١/٣٣٢ ـ ٣٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٤ ـ ١٩٦، وشرح الأشموني ١/٣٧٨ ـ ٣٧٩، وشرح الهواري ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، ومنهج السَّالك/١٤٧، ١٤٩، وشرح ابن النَّاظم/١٠٨.

(٢) ذكر أبو حيان في شرحه علىٰ التسهيل عن قاسم بن ثابت قال: سُمِّي الميل ميلاً لأنهم كانوا ينصبون علىٰ الطرق أميالاً كانوا يعرفون بها الخُطىٰ التي مشوها فيجعلون علىٰ رأس كل ثلاثة آلاف ذراع بناء كهيئة الميل يكتبون فيه العدد مما مَشوه... انظر شرح المكناسي ٢/٥٨، وانظر النَّص في منهج السَّالك/١٥٠.

ـ وذكروا أنَّ ظاهر قوله: أنَّ «مرمىً» صيغ من «رمىً»، وليس كذلك، فإن حَمْل الفعل هنا علىٰ الفعل اللغوي، وهو المصدر، فيكون قوله من «رمىً» علىٰ حذف مضاف، أي: من مصدر رمىً، ولكن قوله: من رمىً: يبعده. كذا عند المرادي والمكودي وغيرهما، وسبق نقد أبي حَيّان.

ـ **وذكر ابن عقيل** أنَّ ظاهر كلامه أن «مرمىً» مشتّق من «رَمَىً»، وليس علىٰ مذهب البصريين.

ـ كلٌّ[1]: مبتدأ، قابلٌ: خبره، ذاك: إشارة إلىٰ النَّصْب علىٰ الظرفيَّة، وهو في محل نَصْب بـ«قابل»، ما: نافية، يقبله: الضمير للنَّصب المفهوم من الفعل، المكان: فاعله، إلَّا: للحصر، مُبْهماً: حال من المكان.

نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، الجهات: مضاف إليه، ما: موصول اسمي، صِيْغ: جملة الصِّلة، من الفعل: متعلّق بصيغ. كمرمىً: علىٰ تقدير: وذلك كمرمىً، من رمىً: متعلّق بحالٍ محذوفة.

٣٠٧. وَشَـرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسـاً أَنْ يَقَـعْ ❁ ظَرْفـاً لِمَـا فِي أَصْـلِهِ مَعْـهُ اجْتَمَـعْ

يعني أنَّ شرط القياس[2] في نَصْب هذا النوع، أي: المشتقّ، أن ينصبه عاملٌ اجتمع معه في الأصل المشتق منه نحو: رميتُ مَرْمَىً زيدٍ، وقعدتُ مقعدَهُ، **وذهبت مَذْهباً، وجلست مجلساً.**

قال المرادي: «فلذا عُدَّ من الشَّواذ قولهم: **هو مني مَقْعَدَ القابلة...**».

---

(١) إعراب الألفيَّة/٧١، وشرح المكودي ١/٣٣٣.

(٢) منهج السَّالك/١٥١، وشرح ابن طولون ١/٣٨٤، وتوضيح المقاصد ٢/٩٤، وشرح الكودي ١/٣٣٤، والمقاصد الشَّافية ١/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٩، وشرح ابن النَّاظم/١٠٨.

ومنه قولهم: **زيد مني مَزْجَرَ الكلب، ومناط الثّريّا، وهو مني مَعْقِد الإزار**، والعامل في هذا الاستقرارُ، وليس مما اجْتَمَع معه في الأصل.

قال ابن طولون: «ولو عمل في مَزْجر: زَجَرَ، وفي مَقْعَد: قعد، وفي مناط: ناط، لكان مقيساً».

ـ شرطُ[1]: مبتدأ، ذا: إشارة إلىٰ المصدر المشتّق، مقيساً: خبرُ كون، أنْ يقع: وما بعدها خبر المبتدأ، ظرفاً منصوب علىٰ الحال من فاعل «يقع»، لما: متعلّق بـ«ظرفاً»، أو هو في موضع الصِّفة لـ«ظرفاً»، و«ما» موصولة واقعةٌ علىٰ العامل، اجتمع: صلة «ما»، وفي، وما: متعلّقان بـ«اجْتمع».

وتقدير البيت: وشرط كون هذا المَصُوغِ مَقِيساً وقوعُه ظرفاً للعامل الذي اجتمع معه في أصله.

٣٠٨. وَمَا يُرَىٰ ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ❁ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩. وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ❁ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

ـ ظروف الزمان وظروف المكان نوعان: مُتَصَرِّفة وغير مُتَصَرِّفة[2]:

ـ **فالمتصرِّفُ**: ما لا يلزم الظرفيَّة، بل يُستعمل ظرفاً تارة، وغير ظرف تارة أخرىٰ، نحو: يوم وليلة، من الزمان، ويمين وشمال من المكان.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٣٥، وإعراب الألفيَّة/٧١.

(٢) شرح ابن طولون ١/٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٩ «**وقول العامة خرجت إلىٰ عندك خطأ**» وتوضيح المقاصد ٢/٩٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٠٦، وشرح المكودي ١/٣٣٥، وشرح الأشموني ١/٣٨٠، ومنهج السَّالك/١٥٢، وشرح الهواري ٢/٢٣٦.

تقول: خرجتُ يومَ الجمعة، وجلست مكانَك: وهو ظرف.

وتقول: أعجبني يومُ الجمعة، ونظرت إلىٰ مكانِك، فهو ليس ظرفاً، فهو في الأول فاعل، وفي الثاني مجرور، ويأتي مفعولاً، وظرفاً ومنصرفاً؛ لأنه يدخله الجرّ والتنوين.

ـ **وغيرَ مُتَصَرف**: وهو ما لا يُستعمل إلَّا ظرفاً أو شبهه نحو: سَحَرَ، إذا أردته من يومٍ بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرّف نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾.

ـ وفوق: نحو: جلست فوق الدَّار.

ـ فكل واحد من سحر وفوق لا يكون إلَّا ظرفاً، مع شرط «سحر» الذي ذكرته. وذكر المكودي: **قطّ**، **وعَوْضُ**.

ـ والذي لزم الظرفيَّة أو شبهها «**عِنْدَ**، **ولدن**» **والمراد بشبه الظرفيَّة** أنه لا يخرج عن الظرفية إلَّا باستعماله مجروراً بمن نحو: خرجتُ من عند زيد، ولا يُجَرُّ عند إلَّا بـ«من»، **فلا يُقال: خرجت إلىٰ عنده**.

ـ ما[2]: موصولةٌ في محل رفع مبتدأ، يُرَىٰ: تحتملُ البصريَّة والقلبيَّة، **فعلىٰ القلبية** يتعدَّىٰ لاثنين: الأول ضمير مستتر قائم مقام الفاعل، وظرفاً: مفعوله الثاني.

ـ **وعلىٰ البصرية** يتعدَّىٰ لواحد، وهو النائب عن الفاعل، وظرفاً: حال من النائب عن الفاعل. وجملة «يُرَىٰ» صلة الموصول.

فذاك: مبتدأ، ذو خبر عنه، في العُرْف: متعلِّق بتصرُّف.

---

(١) سورة القمر ٥٤/٣٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/٧١ ـ ٧٢، وشرح المكودي ١/٣٣٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٣١٣.

وقوله: ذو تصرف في العُرْف: يعني في عُرْف النُّحاة، وهو إحالة على السماع، وليس فيه علّة توجب القياس، كذا عند الشَّاطبي.

ـ وغَيْرُ: مبتدأ، الذي: خبر المبتدأ، ويجوز العكس، لزم: فعل ماض، ظرفيَّة: مفعول لزم، وجملة لزم: صلة الذي، أو شبهها: معطوف على محذوف تقديره: أو لزم ظرفيةً أو شبهها، من الكلم: متعلِّق بشبهها، والكلم: واقع على الظروف التي تستعمل ظروفاً أو شبهها.

قال الشَّاطبي: من الكلم: راجع إلى غير ذي التصرُّف في حال منه.

ـ **وذكر الأزهري**: أنه يجوز أن يكون متعلّقاً بلزم، ويكون الكلم واقعاً على الظروف التي تستعمل ظروفاً أو شبهها.

٣١٠. وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ❁ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

ـ هذا يعني به أنَّ المصدرَ ينوبُ[1] عن ظرف المكان وظرف الزمان، ونيابته عن ظروف المكان قليلة.

وقوله: قد ينوبُ: يُفْهَم منها هذه القلَّة.

غير أنَّ نيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرَّح بذلك بقوله: «يَكْثُرُ».

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٠٠، وشرح ابن طولون ١/٣٨٥، وشرح المكناسي ٢/٦٠، وتوضيح المقاصد ٢/٩٦، وشرح المكودي ١/٣٣٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٣١٤ قال: «فإنّ العرب فعلت ذلك في كلامها اتِّكالاً واتِّساعاً على فهم المعنى، واختصاراً حتى كأن الموضع من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه»، وشرح الهواري ٢/٢٤٠، وشرح ابن النَّاظم/١٠٩، وشرح ابن الوردي ١/٣٠٢، وإرشاد السَّالك ١/٤٥٩.

ـ **قال ابن طولون:** «ونيابته عنهما هي من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه».

ـ **مثال نيابته عن ظرف المكان:** جَلَسْتُ قربَ زيدٍ، أي: مكانَ قربِ زيدٍ، فحذف المضاف، وهو «مكان»، وأُقيم المضاف إليه مقامه فأُعرب بإعرابه، وهو النَّصب على الظرفيَّة ولا ينقاس.

ـ **قال ابن عقيل:** «ولا تقول: آتيك جلوسَ زيد، تريد مكان جلوسه».

ـ **ومثال نيابته عن ظرف الزَّمان:** آتيك طلوعَ الشَّمس، وقدومَ الحاج، وخروجَ زيد، ورحلنا خُفُوقَ النجم، أمهلته نحرَ جزورٍ، والأصل: وقتَ طلوع الشَّمس، ووقتَ قدوم الحاج، ووقتَ خروج زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.

ـ **قال المرادي: «وكثرتُه تقتضي القياس عليه».**

ـ قد[1]: حرف تقليل، ينوبُ: مضارع، عن مكان: متعلِّق بـ«ينوب»، مصدر: فاعل «ينوب»، ذاك: مبتدأ، في ظرف: متعلِّق بـ«يكثر»، يكثر: خبر المبتدأ.

(١) إعراب الألفيَّة/٧٢.

٢٤ ـ المَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١. يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ❁ فِي نَحْوِ: «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»

٣١٢. بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ❁ ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ

ـ المفعولُ[1] معه هو الاسم المنصوب بعد واو بمعنىٰ «مع»، وهي الدالَّة علىٰ المصاحبة.

ـ واستغنىٰ النَّاظم عن الحدِّ بالمثال، وذكر أنَّ حكم المفعول معه النصبُ، ومثاله: **سِيري والطريقَ**، أي: مع الطَّريق.

ـ **قال المرادي**: «وهذا الباب مقيس علىٰ الأَصَحّ، وقد فُهِم من قوله: نحو...».

ـ **والنَّاصبُ للمفعول معه** ما تقدَّمه من الفعلِ أو شِبهه، أمّا مثالُه فالنَّاصب له هو الفعل: سِيْري.

ـ **ومثال شبه الفعل**: زيدٌ سائرٌ والطريقَ، فهو منصوب باسم الفاعل.

وأعجبني سيرُك والطريقَ، فهو منصوب بالمصدر: سَيْر.

والماء مستوٍ والخشبةَ، فهو منصوب باسم الفاعل.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٩٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٢، وشرح ابن طولون ١/٣٨٦، وشرح المكودي ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩، وشرح الأشموني ١/٣٨٤، ومنهج السَّالك/١٥٤، وشرح الهواري ٢/٢٤٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٣١٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٦٣ «**وتعدَّىٰ إليه بواسطة الواو؛ ولهذا يعمل فيه لو كان لازماً نحو: جاء البردُ والطيّالِسَةَ، واستوىٰ الماءُ والخشبةَ**». وشرح ابن النَّاظم/١١٠.

ـ **وقوله: لا بالواو**[1]: إشارة إلىٰ **مذهب الجرجاني** أنَّ الناصب للمفعول معه «الواو».

ورُدَّ هذا المذهب بأنها لو كانت الواو هي الناصبة لاتَّصل الضمير بها، **ومذهب سيبويه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التشبيه، والظرف المخبر به.**

وأجاز أبو علي أن يكون العامل فيه «هذا» في قوله:

لَا تَحسبنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ ❊ هَذَا رِدَائِيَ مطْوِيّاً وَسِرْبَالَا

فسِربالا: نصب علىٰ المفعول، والعامل فيه «مطوياً» خلافاً لأبي علي في تجويزه الأمرين.

ويشترط تقديم فعل أو شبهه، وإليه أشار بقوله: بالواو، وفُهِمَ من قوله: «سبق» أنَّ المفعول معه لا يتقدَّم علىٰ عامله، وهذا مُتَّفَقٌ عليه، والصحيح منعه، وأجازه ابن جِنِّي في كتابه الخصائص. قال[2]: «لكنه يجوز جاء والطيالسةَ البردُ، كما تقول: ضربتُ وزيداً عمراً».

قال:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً ❊ ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ مِنْهَا بِمرعَوِي

ـ وذكروا[3] **أنَّ مذهب الزَّجَّاج** النصبُ بإضمارِ فعل بعد الواو.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٢١، وشرح ابن الوردي ١/٣٠٤.

(٢) الخصائص ٢/٣٨٣ والبيت ليزيد بن الحكم.

(٣) المقاصد الشَّافية ٣/٣٢٢ **وذكر مذهب الأخفش** أنَّ نصب ما بعد الواو علىٰ حَدّ نصب مع لو وقعت عوض الواو كما كانت «غير» في الاستثناء منصوبة نصب ما بعد إلَّا.

ـ ومذهب أهل الكوفة النصب بالمخالفة، لأن ما بعد الواو لما لم يصلح أن يجري على ما قبلها، كقام زيد وعمرو، لمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف.

ـ تالي الواو[1]: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله بـ«يُنْصَبُ»، مفعولاً: حال منه، مسرعة: حال من الياء في «سيري».

ـ ذا: مبتدأ، النصبُ: نعت له، وخبره «بما»، وما: موصولة، وصلتها «سَبَق»، من الفعل: متعلِّق بـ«سبق»، لا: عاطفة، وما بعدها معطوف على «بما»، الأحقّ: صفة، أي: بالقول المختار.

٣١٣. وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ ❊ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

ـ حقُّ المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدَّم، وسُمِع من كلام العرب[2] أنه يجوز نصب «ما» بعد الواو إذا تقدَّمها «ما» الاستفهاميَّة، وكذلك كيف، ومما نقل عنهم:

ـ كيف أنت وقصعةً من ثريد.

ـ ما أنت وزيداً.

والتقدير: كيف تكون وقصعةً، وما تكون وزيداً.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٣٩، وشرح الهواري ٢/٢٤٤، وإعراب الألفيَّة/٧٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٩٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٥، وشرح ابن طولون ١/٣٨٨، وشرح المكودي ١/٣٣٩، وشرح الأشموني ١/٣٨٥، ومنهج السَّالك/١٥٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٢٩، وإرشاد السَّالك ١/٤٦٤.

و«كان» المقدّرة ناقصة، وكيف وما: خبر مقدَّم، وهو الصحيح عند المرادي.

قال ابن طولون: «وَفُهِم من قوله: بعض العرب، أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو، بل يرفع عطفاً على ما قبلها، وهو أفصح اللغتين لعدم الحَذْف».

قال المرادي: «برفع ما بعد الواو على أنها عاطفة، وبعضهم ينصب...».

وبعدَ[1]: متعلّق بـ«نصب»، ما: مضاف إليه ومضاف، استفهامٍ مضاف إليه، كيف: معطوف على «ما»، نَصَب: فعل ماض حُذِفَ مفعوله، بفعل: متعلِّق بـ«نَصَب»، بعض: فاعل نصب.

وتقدير البيت: ونصب بعض العرب المفعول معه بفعل مضمر يكون بعد «ما» أو «كيف» الاستفهاميتين.

٣١٤. وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ ❁ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥. وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ❁ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

ذكر في هذين البيتين أنَّ الاسم الصَّالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام[2]:

١ ـ قسم يجوز فيه العطفُ والنصبُ على المعيَّة، والعطفُ أَرْجَح.

٢ ـ وقسم يجوز فيه الأمران، والنَّصبُ على المعيَّة أَرْجَح.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٧٢، وشرح المكودي ١/٣٤٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٩٩، وشرح ابن طولون ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، وشرح ابن النَّاظم/١١٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٦ ـ ٢٠٨، وشرح المكودي ١/٣٤٠ ـ ٣٤١، وشرح الهواري ٢/٢٥٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٢٧ وما بعدها، ومنهج السَّالك ١٥٧ ـ ١٥٩، وشرح الأشموني ١/٣٨٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٦٥، وشرح ابن الوردي ١/٣٠٦ وما بعدها.

٣ ـ وقسم يمتنع فيه العطفُ.

ـ وأشار إلىٰ الأول بقوله: وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ، وهو ما أمكن فيه العطفُ من جهة اللَّفظ، بلا ضعف من جهة المعنىٰ نحو: قمت أنا وزيدٌ،[1]: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، فهو راجحٌ علىٰ النَّصب علىٰ المعيَّة، وإن شئت نصبتَ.

ـ وأشار إلىٰ الثاني بقوله: **وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَىٰ ضَعْفِ النَّسَقْ**، وهو ما لا يمكن فيه العطف من جهة اللفظ، نحو: قمتُ وزيدٌ؛ لأنَّ العطف علىٰ الضمير المرفوع المتَّصل بغير توكيد، أو فَصْلٍ ضعيف، فلو قلت: قمت أنا وزيدٌ، كان العطفُ أحقَّ.

ـ وأشار إلىٰ القسم الثَّالث بقوله: **وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ**، وهو ما لا يمكن فيه العطف **لمانع لفظي**، نحو: ما لك وزيداً؟ فإنَّ العطفَ علىٰ الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، **أو معنويّ**: نحو: سرتُ والجبلَ، مما لا يَصْلُح للمشاركة، ومنه: سِيْري والطَّريقَ، وجلس زيد والساريَةَ، فهذا ونحوه يجب فيه النصبُ علىٰ المعيَّة، ويمتنع العطفُ.

وقوله: أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ يحتمل وجهين:

١ ـ **أحدهما أنَّ تخييراً** فيما امتنع عطفه بين نصبه علىٰ المعيَّة وبين إضمار عامل حيث يصح إضماره.

ـ **قال المرادي**[2]: «كقوله[3]: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾.

فإنه لا يصحُّ جعله معطوفاً؛ لأن «أَجْمَع» بمعنىٰ عزم، فلا ينصبُ إلَّا الأمر

---

(١) سورة البقرة ٢/٣٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠١، ومنهج السَّالك/١٥٧.

(٣) سورة يونس ١٠/٧١ وانظر التفصيل ١١/٢٠٩، ومعجم القراءات ٣/٥٩٢.

والكيد ونحوهما.

ولك أن تجعل «شركاءكم» مفعولاً معه، ولك أن تجعله مفعولاً به بفعل مُقَدَّر. تقديره: واجمعوا من جَمَعَ بمعنىٰ ضَمَّ المتفرّق، فينصب الشركاء ونحوه. وقد حُكِيَ أَن أَجْمَعَ بمعنىٰ جَمَعَ، فيصح علىٰ هذا العطف...».

٢ ـ **والمعنىٰ الثاني أن يكون تنويعاً**، أي: ما امتنع فيه العطف نوعان:

ـ نوع يجب فيه النَّصب علىٰ المعيَّة.

ـ ونوع يُضمَر له عامل، لأنَّ المعيَّة ممتنعة.

كقوله:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً ❁ حَتَّىٰ شَتَتْ هَمّالَةً عَيْنَاهَا

ـ فقوله: ماءً: منصوب بفعل تقديره: وسقيتُها ماءً[1]، ولا يجوز العطف لعدم المشاركة، ولا تنصْبه علىٰ المعيَّة.

ـ وإلىٰ هذا ذهب الفرّاء والفارسي ومن تبعهما. كذا عند الأشموني.

ـ ويجوز أن يجعل قوله: **أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ** شاملاً للنصب كالبيت المتقدِّم، والجار كقولك: مالك وزيدٍ، فيجوز جَرُّه لا بالعطف، بل بإضمار الجارّ كما نصَّ عليه في شرح الكافية[2]، وكلامه فيه يؤيّدُ هذا الاحْتِمال. علىٰ تقدير: مالك ولزيد[3].

---

(١) وقد ذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي إلىٰ تأويل علفتها بـ«أنلتها»، فيصح العطف، ومثله البيت علىٰ تأويل «زَجَّجنَ» بـ«زَيّن»:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً ❁ وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعيونا

(٢) شرح الكافية الشَّافية/٦٩٤ «**فلو قيل علىٰ تقدير لام ثانية: مالك وزيدٍ لم يمتنع**».

(٣) وبقي من الأقسام خامس، وهو تعين العطف وامتناع النصب علىٰ المعيّة نحو: كلُّ رجلٍ وضعيتُه،=

ـ العطفُ[1]: مبتدأ، خبره: أحقُّ، إنْ يمكن: شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه؛ لأن الخبر متقدِّم في التقدير، النصبُ مختار: مبتدأ وخبر، لدىٰ: متعلِّق بـ«مختار»، ضَعْف: علىٰ تقدير: لدىٰ ضعف عطف النسق.

ـ النصبُ: مبتدأ. يجبْ: خبر، أو اعتقد: عطف علىٰ «يجبْ» أو: للتخيير، تُصِبْ: مجزوم لأنه جواب الطلب.

= واشترك زيد وعمرو، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده. شرح الأشموني ١/٣٩٠، وإرشاد السَّالك ١/٤٦٩.

(١) شرح المكودي ١/٣٤٠، ٣٤٣، وإعراب الألفيَّة/٧٢ ـ ٧٣.

٢٥ ـ اَلِاسْتِثْنَاءُ

٣١٦. مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ❊ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

٣١٧. إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ❊ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

في بعض النُّسخ: «عن تمامٍ»، ومثله عند الشَّاطبي[١].

وذكر الشَّاطبي[٢] **أنَّ النَّاظم ترك حَدَّ الاستثناء فلم يذكره، ولم يُشِر إليه اتِّكالاً على فهمِ معناه من مساق الكلام، ومفهوم الجملة.**

ـ **وتعريفه**[٣]: الإخراجُ بـ«إِلَّا» أو إحدىٰ أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف، واسم، وفِعْلٌ، ومشترك بين الفعل والحرف.

ـ **فالحرف «إِلَّا»**، وهي الأصل في أدوات الاستثناء؛ لأنَّ غيرها يُقدَّر بها؛ ولذا بدأ بها، فقال: مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ.

ـ ويعني بهذا[٤] أنَّ المستثنىٰ بـ«إِلَّا» ينتصبُ إذا كان الكلامُ تامّاً، واحترز بالمستثنىٰ بـ«إِلَّا» من المستثنىٰ بغيرها من الأدوات المستعملة في الاستثناء.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٤٣، وإعراب الألفيَّة/٧٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٣٤٣.

(٣) شرح المكودي ١/٣٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٩، وشرح ابن النّاظم/١١٣.

(٤) شرح الأشموني ١/٣٩٠ ـ ٣٩١، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٠، وشرح المكودي ١/٣٤٥، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٤، وشرح ابن طولون ١/٣٩١، وإرشاد السَّالك ١/٤٧٢، ٤٧٥.

ـ **والتّامّ**: هو ما ذُكِرَ فيه المستثنىٰ منه، وشمل الموجَب نحو: قام القومُ إِلَّا زيداً.

ـ **والمنفيّ**، نحو: ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً.

والأول واجبُ النصب، والثاني فيه تفصيل.

ـ **والمتَّصلُ** ما كان فيه المستثنىٰ بعض الأول، **والمنقطعُ** هو ما كان فيه المستثنىٰ من غير جنس المستثنىٰ منه.

ـ وحُكْمُ المستثنىٰ بـ«إِلَّا» النصبُ إنْ وقع بعد تمام الكلام الموجَب، سواء كان مُتَّصلاً أو مُنْقطعاً، نحو: قام القومُ إِلَّا زيداً، ضربتُ القومَ إِلَّا زيداً، مررتُ بالقومِ إِلَّا زيداً. ونحو: خرج القومُ إِلَّا بعيراً، وضربت القومَ إِلَّا بعيراً، ومررتُ بالقومِ إِلَّا بعيراً.

ـ فقولك: زيداً، وبعيراً في هذه الأمثلة منصوب علىٰ الاستثناء.

ـ **قال المرادي**[1]: «فالواجبُ النَّصب هو المستثنىٰ بعد إيجاب مُتَّصلاً أو مُنْقطعاً مُؤَخَّراً كان أو مُقدَّماً، نحو: قام القوم إِلَّا زيداً، وخرج القومُ إِلَّا بعيراً، وقام إِلَّا زيداً القومُ».

ـ **وتناول الشَّاطبي**[2] لفظ «ينتصب»، وذكر أنه لم يعيِّن للمستثنىٰ ناصباً، وذكر أنَّ الأقوال اضطربت في هذه المسألة علىٰ ثمانية أقوال، وهي ملخصة كما يلي:

١ ـ انتصب بعد تمام الكلام انتصابَ الدِّرهم بعد العشرين، علىٰ التشبيه بالمفعول به، **ويُعْزَىٰ لسيبويه**.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٠٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٣٤٩، وشرح الأشموني ١/٣٩١، وشرح الهواري ٢/٢٥٩، وذكر أربعة مذاهب، وشرح ابن النَّاظم/١١٥ ـ ١١٦.

٢ ـ انتصب بـ«إِلَّا» وحدها، وهو رأي ابن مالك، **وزعم أنَّه مذهب سيبويه والمبرِّد.**

٣ ـ انتصب بالفعل المتقدِّم بوساطة «إِلَّا»، **وهو رأي السيرافي والفارسي وابن الباذش.**

٤ ـ النصبُ بالفعل المتقدِّم بغير وساطة «إِلَّا»، **وهو رأي ابن خروف.**

٥ ـ النصبُ بما في «إِلَّا» من معنىٰ الاستثناء، فكأنَّ النَّصب بفعل، فإذا قلت: قام القوم إلَّا زيداً، فالتقدير: أستثني زيداً.

ونسب هذا إلىٰ المبرِّد، وهو منقول عن الزَّجّاج.

٦ ـ منصوب بالمخالفة؛ لأنَّ ما بعد «إِلَّا» مخالف لما قبلها، وهو أصل **الكوفيين، وحُكي عن الكسائي.**

٧ ـ النصب علىٰ إضمار «أنَّ»، والتقدير: إِلَّا أَنَّ زيداً لم يقم، **ويُنْسَب إلىٰ الكسائي.**

٨ ـ إِلَّا: مركبة من إِنَّ، ولَا، ثم خُفِّفَت «إِنَّ» ورُكِّبا، فإذا انتصب ما بعدها فعلىٰ تغليب حكم «إِنَّ»، وإذا لم ينتصب فعلىٰ تغليب حكم «لا»؛ لأنها عاطفة.

وقوله: **وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ**

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ.....

ـ يعني[1] إنْ وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب، وهو المشتمل علىٰ النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي، والاستفهام المؤوَّل بالمنفي.

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢١٢ وما بعدها، وشرح ابن طولون ١/٣٩٣.

فإنْ كان مُتَّصلاً جاز نَصْبُه على الاستثناء، وجاز إتباعُه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، والمشهور أنَّه بدلٌ من متبوعه، وذلك نحو:

ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً.

لا يَقُمْ أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً.

هل قام أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيداً؟

فيجوز في «زيداً» النصب على الاستثناء، وأن يكون منصوباً على البدليَّة، ما ضربت أحداً إلَّا زيداً، ولا تضرب أحداً إلَّا زيداً.

وهذا معنى قوله: «**وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ * إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ**»، أي: اختير إتباعُ الاستثناء المتَّصل إنْ وقع بعد نفي أو شبه نفي.

قال المرادي[1]: «فجميع هذا يترجَّح فيه إتباعه للمستثنى منه في رفعه ونصبه وجرّه بدلاً عند البصريين، وعطفاً عند الكوفيين».

ـ وإن كان الاستثناء منقطعاً[2] تعيَّنَ النَّصبُ عند جمهور العرب، **ولغة أهل الحجاز** وجوب النَّصب، وهذه اللغة هي المفهومة من قوله: **وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ**، نحو: ما في الدَّار أحدٌ إلَّا وَتِداً.

ـ **وأما بنو تميم** فيجوز عندهم النصبُ، وهو الرَّاجحُ، والإتباع، وإلى هذا

---

(١) توضيح المقاصد ١٠٤/٢، **وهو عطف نَسَقٍ لأن «إلَّا» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء.**

(٢) شرح المكودي ٣٤٥/١، وشرح ابن عقيل ٢١٥/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٥/٢، وشرح ابن طولون ٣٩٣/١، وشرح الأشموني ٣٩٢/١ ـ ٣٩٣، والمقاصد الشَّافية ٣٦٣/٣، وشرح الهواري ٢٦١/٢، وشرح ابن النَّاظم/١١٨.

أشار: **وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**: ما فيها أحدٌ إِلَّا وتِدٌ.

ومنه قولُ جران العُود:

وبلدةٍ ليس بها أَنِيْسُ
إِلَّا اليعافيرُ وَإِلَّا العِيْسُ

ويقرؤون[1]: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ بالرفع في «اتِّباع» على البدل من موضع «من علم».

ـ ما استثنت[2] الَّا: ما: موصول مبتدأ، والفعل بعده صلة، والعائد محذوف، أي: ما استثنته، مع: متعلق بـ«استثنت»، ينتصب: خبر «ما».

ـ ويجوز أن تكون «ما» شرطية منصوبة بـ«استثنت»، وينتصب: جواب الشرط.

ـ انتخِبْ: فعل أمر عند المكودي، وعند الأزهري فعل ماض مبنيّ للمفعول.

ـ إتباع: مفعول عند المكودي. ونائب فاعل عند الأزهري. ثم أجاز المكودي هذا[3]. بعد نفي: متعلّق بـ«انتخب».

وانصب: أمر، ما: موصولة مفعول، انقطع: صلة، إبدال: مبتدأ. وقع: صفة، فيه: متعلِّق بـ«وقع»، عن تميم: خبره.

قال المكودي: وفي تنكير «**إبدال**» إشعار بقلّة إتباعه عند تميم».

---

(١) سورة النِّساء ٤/١٥٧.
وفي معجم القراءات ٢/١٩٥ قراءة الجماعة ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ بالنصب على الاستثناء المنقطع وقرأ بنو تميم ﴿إِلَّا اتِّبَاعُ ٱلظَّنِّ﴾ بالرَّفع على البدل من موضع «من علم»؛ لأنّ «مِن» زائدة، و«علم» رفع بالابتداء.

(٢) شرح المكودي ١/٣٤٦، وإعراب الألفيَّة/٧٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٣) ورجح المكودي انتخب بالبناء للفاعل لمناسبته لقوله بعدُ: وانصب ما انقطع.

٣١٨. وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ❁ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

ـ ذكر المكودي أنَّه في بعض النسخ «وغيرَ نصبٍ سابقٌ»، ونقله عنه الأزهري.

إذا تقدَّم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه فله صورتان[1]:

١ ـ **أن يكون الكلام موجباً**: وفي هذه الحال يجب نصب المستثنىٰ نحو: قام إِلَّا زيداً القومُ.

قال الشَّاطبي: ولم يذكره هنا لأنه داخل فيما تقدَّم.

٢ ـ **أن يكون الكلام غير موجب**: فالمختار في هذه الحالة نَصْبُه، فتقول: قام إِلَّا زيداً القومُ، ووجوب النصب مطلقاً عند البصريين، ومنه قول الكميت:

فَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ❁ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

ـ وقد رُوِيَ رَفْعُه. تقول: قام إِلَّا زيدٌ القومُ، فترفع علىٰ البدليَّة.

قال سيبويه[2]: «**حدثني يونس أنَّ قوماً يوثق بعربيتهم يقولون: «مَا لِيَ إِلَّا أبوك ناصرٌ»، فيجعلون أحداً بدلاً**».

ومنه قول حسان:

فَإِنَّهُم يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ❁ إِذَا لَمْ يَكُن إِلَّا النَّبِيُّون شَافِعُ

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢١٦، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٥ ـ ١٠٦، وشرح ابن طولون ١/٣٩٤، وشرح المكودي ١/٣٤٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٦٨، وشرح الهواري ٢/٢٦٤، منهج السَّالك/١٦٣ ـ ١٦٤، وشرح المكناسي ٢/٦٩، وأوضح المسالك ٢/٦٤، «ووجهه أنَّ العامل فُرِّغ لما بعد إلَّا، وأن المؤخَّر عام أريد به خاصّ فَصَحَّ إبدالُه من المستثنىٰ لكنه بدل كل» وإرشاد السَّالك ١/٤٧٧.

(٢) النص في الكتاب ١/٣٧٢ «**ما لي إلَّا أبوك أَحَدٌ**»، وانظر شرح الأشموني ١/٣٩٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٦٨.

وهذا قليل ؛ ولذا قال: «قد يأتي» ، واحترز بقوله: في النفي من الإيجاب ؛ فإنه واجب النَّصب.

ـ غيرُ[1]: مبتدأ ، نصب سابق: مضافان ، قد يأتي: خبر المبتدأ ، في النفي: متعلِّق بـ«يأتي» ، ورُوِي: وغيرَ نصبٍ سابقٌ: غير: حال ، وسابقٌ: مبتدأ ، في النفي: متعلِّق به ، خبره: قد يأتي ،

والتقدير: قد يأتي سابقٌ في النفي غيرَ منصوب.

٣١٩. وَإِنْ يُفَـرَّغْ سَـابِقٌ (إِلَّا) لِمَـا ❁ بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الْأَ) عَـدِمَا

ـ **يعني أنَّ ما قبل «إِلَّا» إذا كان مُفَرَّغاً للعمل فيما بعدها فلا حكم لـ«إِلَّا»** ، وتكون كأنها لم تُذكر نحو: ما قام إِلَّا زيدٌ. وما ضربتُ إِلَّا عمراً ، وما مررتُ إِلَّا بخالدٍ ، وهذا لا يكون إِلَّا في نفي وشبهه.

ـ **قال ابن طولون:** «وكان حَقُّه أنْ يُنَبِّه على ذلك ، وإنما ترك التنبيه عليه لوضوحه».

ـ **قال ابن عقيل**[2]: «وهذا هو الاستثناء المفرَّغ ، ولا يقع في كلام مُوْجَب ، فلا تقول: ضربتُ إِلَّا زيداً». ومثله عند المرادي.

ـ **وقال ابن طولون:** ويكون التفريغ في جميع المعمولات إِلَّا مع المصدر المؤكِّد فلا يجوز: ما ضربتُ إِلَّا ضرباً» ، ومثل هذا عند المرادي.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٤٧ ، وإعراب الألفيَّة/٧٣.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٨ ، وشرح ابن طوون ١/٣٩٥ ، وشرح المكودي ١/٣٤٧ ـ ٣٤٨ ، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٧٥ ، ٣٧٨ ، وشرح الأشموني ١/٣٩٦ ، وشرح ابن الوردي ١/٣١٥ ، وإرشاد السَّالك ١/٤٧٩ ، وشرح ابن النَّاظم/١١٩.

ـ **وقال المرادي**: «قوله: سابق أَوْلىٰ من قوله في «التسهيل» العامل[١]؛ لأنَّ السَّابق قد يكون عاملاً كما مَثَّلنا به، وقد يكون غير عامل، نحو: «ما في الدَّار إلَّا زيدٌ».

ـ **سابق**[٢]: مفعول لم يُسَمّ فاعله بـ«يُفَرَّغ»، إلَّا: مفعولٌ بـ«سابق»، كذا عند المكودي.

وذكر الأزهري أنَّه قصد لفظ «إلَّا»، وجعله الشيخ خالد مضافاً، وليس هذا الإعراب بشيء، بل هو مفعول سابق. كذا عند الشيخ محمد[٣].

بعد: صلة «ما»، أي: بعد «إلَّا»، فبعد: مقطوع عن الإضافة، واسم يكن ضمير عائد علىٰ السَّابق، أو علىٰ «ما».

قال المكودي: وهذان الوجهان ذكرهما المرادي.

وما من «كما» زائدة، ولو: في موضع جرّ بالكاف، وهي مصدرية، والتقدير: يكن كعدم إلَّا.

٣٢٠. وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ، كَـ«لَا ❁ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَىٰ إِلَّا الْعَلَا»

ـ إذا كُرِّرت «إلَّا» كانت للتوكيد[٤]، وأُلْغيت، وصَحَّ طرحُها والاستغناء عنها؛

---

(١) وعند الشَّاطبي: «**السّابق عبارة عن العامل الطالب**»، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٧٨، وانظر التسهيل/١٠١.

(٢) شرح المكودي ١/٣٤٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٧٨، وشرح ابن طولون ٢/٢٦٦، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/٢١٨ حاشية/١، وفي شرح المكودي ١/٣٤٧: وإنْ يُفَرَّغْ سابقُ إلَّا. كذا ضبط، وانظر إعراب الألفيَّة/٧٣.

(٤) توضيح المقاصد ٢/١٠٧، وشرح ابن طولون ١/٣٩٥، ومنهج السَّالك/١٦٦، وشرح الهواري ٢/٢٦٧، وشرح الأشموني ١/٣٩٧، وشرح المكودي ١/٣٤٨ ـ ٣٤٩، وشرح الهواري ـ/٢٦٨، =

لكون ما بعدها تابعاً لما قبلها، ويكون إلغاؤُها مع البدل نحو: ما قام إِلَّا أخوك إِلَّا زيدٌ.

فلو سقطت «إِلَّا» لصحَّ الكلام، وتقول: ما قام إِلَّا أخوك زيد، فزيد: بدل من أخوك، وإن لم تصحّ البدليَّة عطف بالواو، تقول: ما قام إِلَّا أخوك وإِلَّا زيد.

ولو قلت: ما قام إِلَّا أخوك وزيدٌ، لصحَّ الكلام.

وقال المرادي: «والثاني: لا تمر بهم إِلَّا زيداً وإِلَّا عمراً»، وقد اجتمعا في قوله:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُه ❁ إِلَّا رَسِيْمُهُ وَإِلَّا رَمَلُه»

وقوله: اجتمعا أي: البدل والعطف. والرسيم والرمل: ضربان من السَّيْر.

ومثَّل النَّاظم للبدليَّة بقوله: **لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَىٰ إِلَّا الْعَلَا**.

فالعَلَا: بدلٌ من الفتىٰ، والتقدير: لا تمر بهم إِلَّا الفتىٰ العَلَا، والعَلَا هو الفتىٰ.

ـ أَلْغِ[1]: أَمْر، والفاعل مستتر، إِلَّا: مفعول به، ذاتَ توكيدٍ: ذاتَ: حال من «إِلَّا»، توكيدٍ: مضاف إليه، كـ«لا...» الكاف جارَّةٌ لقول محذوف وبقي مقولُه، علىٰ تقدير: وذلك كقولك، إِلَّا: أداة استثناء، الفتىٰ: مستثنىٰ من الضمير المجرور بالباء. في «بهم».

قال الأزهري: ثم الأرجح أن يكون مجروراً بَدَلاً من الضمير بدلَ بعضٍ من كل عند البصريين، وعطف نَسَق عند الكوفيين»، إِلَّا: حرف توكيد، العَلَا: بدل من الفتىٰ عند الجميع بدلَ كلٍّ من كلٍّ، لأنهما لمسمىً واحد.

= والمقاصد الشَّافية ٣/٣٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٩، وشرح ابن الوردي ١/٣١٥، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٠، وشرح ابن النَّاظم/١١٩.

(١) إعراب الألفيَّة/٧٤، وشرح المكودي ١/٣٤٩ ذكر إعراب «ذات توكيد» ولم يتعرَّض لما تبقَّىٰ.

٣٢١. وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ❁ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

٣٢٢. فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِيْ ❁ وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

ـ الرواية عند الشَّاطبي[1]: «وإن تكرر دون توكيد».

ـ وكذا جاء عند الأزهري، فذكر أنه كذلك في بعض النُّسخ.

ـ وهو يعني في البيت الأول[2] الاستثناء بعد الاستثناء، وذلك على تكرار «لا»، وحينئذٍ لا بُدَّ أن يكون على تفريغ ما قبل «إِلَّا» من العوامل، أو مع تمامه.

ـ وقد أشار إلى الحالة الأولى بقوله: **فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) اسْتُثْنِيْ....**

والمرادُ بالعامل «إِلَّا»، وبالتأثير: النَّصْب على الاستثناء، والتفريغُ: أن يكون ما قبل «إِلَّا» طالباً لما بعدها.

فإذا كررت «إِلَّا» في التفريغ فإنك تترك تأثير «إِلَّا» في واحد من المستثنيين أو المستثنيات، ويحكون بحسب ما يطلب ما قبل «إِلَّا»، وما عداه منصوب.

ـ وقوله: فِي وَاحِدٍ: يعني أنَّ ترك العمل مخصوصٌ بإلغاء «إِلَّا» في الأول، دون الثاني، والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني، **كذا عند ابن طولون.**

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٨٣، وإعراب الألفيَّة/٧٤.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠٨ ـ ١٠٩، وشرح ابن طولون ١/٣٩٦، وشرح الأشموني ١/٣٩٨، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٨٣، وشرح المكودي ١/٣٤٩ ـ ٣٥١، ومنهج السَّالك/١٦٦، وأوضح المسالك ٢/٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٢، وشرح ابن النَّاظم/١٢٠.

ـ ثم ذكر الأمثلة[1]:

ـ ما قام إِلَّا زيدٌ، إِلَّا عمراً إِلَّا خالداً.

ـ ما قام إِلَّا زيداً، إِلَّا عمرٌو، إِلَّا خالداً.

ـ ما قام إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً، إِلَّا خالدٌ.

قال المرادي[2]: «فكأنَّه قال: دَعِ النَّصبَ على الاستثناء بـ«إِلَّا» في واحدٍ من المستثنيين أو المستثنيات».

وقوله[3]: .... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي.

قال ابن طولون: «يعني أنَّ «ما سوى» المستثنى الذي تُلْغَى «إِلَّا» معه يُنْصَب بالعامل الذي هو «إِلَّا» وعلى هذا حمل المرادي[4] العامل»..

وحمله ابن عقيل[5] على أنَّ العامل الذي قبل «إِلَّا»، وجعل «دَعْ» بمعنى «اجْعَلْ» واستصوب المكودي[6] قول المرادي، قال: «وما ذكره المرادي أَصْوَب لثلاثة أوجه....» ثم ذكر علّة هذا التصويب لقول المرادي.

ـ وإِنْ تكرَّر[7] شرط، والضمير يعود على «إِلَّا»، لا لتوكيد: لا: عاطفة على

---

(١) شرح ابن طولون ١/٣٩٦، وشرح الأشموني ١/٣٩٨، وأوضح المسالك ٢/٦٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠٩، وشرح الهواري ٢/٢٦٨.

(٣) شرح ابن طولون ١/٣٩٧.

(٤) توضيح المقاصد ٢/١٠٩: «النَّاصب للمستثنى هو «إِلَّا» لقوله: بالعامل...».

(٥) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٣، وانظر شرح المكناسي ٢/٧٥ ـ ٧٦.

(٦) شرح المكودي ١/٣٥٠ ـ ٣٥١، وانظر شرح المكناسي ٢/٧٦.

(٧) شرح المكودي ١/٣٥١، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٨٤، وإعراب الألفيَّة/٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٠.

معطوف مقدَّر، وتقديره: لغير توكيد، التأثيرَ: مفعول «دَعْ»، مع: متعلِّق بـ«دَعْ»، في واحدٍ: متعلّق بـ«دَعْ»، ما: موصولة واقعةٌ على المستثنيات، استُثني: صلة «ما»، بـ«إِلَّا» متعلِّق بـ«استثني». مغني: اسم «ليس»، عن نصب: متعلّق بـ«مغني»، وخبر «ليس» محذوف.

وذكر المكودي احتمال أن يكون اسم «ليس» مضمراً تقديره: ذلك، ومغني: خبرها، ووقف عليه بالسُّكون على لغة ربيعة، والوجه الأول أَظْهَر.

ومغني: واقع على ما عدا النَّصب، وهو الرفع أو الجرّ على البدل. كذا عند الشَّاطبي[1].

٣٢٣. وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ❊ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ
٣٢٤. وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدِ ❊ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
٣٢٥. كَـ«لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيْ» ❊ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

إما أَنْ تتقدَّم المستثنيات على المستثنى منه، أو تتأخَّر[2]:

١ ـ فَإِنْ تقدَّمت المستثنياتُ وَجَبَ نصبُ الجميع سواء كان الكلامُ مُوْجباً أو غير موجب، نحو:

ـ قام إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا بكراً القومُ.

(١) وذكر الشَّاطبي أنه استعمل «سوى» متصرفةً على مقتضى اختياره فيها على حسب ما يأتي.
(٢) شرح ابن طولون ١/٣٩٧، وشرح المكودي ١/٣٥٢ ـ ٣٥٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٤، وتوضيح المقاصد ٢/١١١، وشرح الأشموني ١/٣٩٩، وشرح الهواري ٢/٢٧٠، ومنهج السَّالك/١٥٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٨٥ وما بعدها، وأوضح المسالك ٢/٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٣.

ـ ما قام إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا بكراً القومُ.

وهذا معنىٰ قوله: **ودون تفريغ مع التقدُّم...**

٢ ـ **وإِنْ تأخَّرت المستثنيات** فلا يخلو إِمَّا أَنْ يكونَ الكلامُ موجَباً أو غير مُوْجَب:

أ ـ فَإِنْ كان الكلَام مُوْجَباً، وَجَبَ نصبُ الجميعُ، فتقول:

قام القومُ إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا بكراً.

ب ـ وإن كان غير مُوْجَب عُومِلَ واحدٌ منها بما كان يُعَامَلُ به لو لم يتكرر الاستثناء، فيبدل مما قبله، وهو المختار، أو يُنْصَبُ، وهو قليل.

أما باقيها فيجب نصبُه، وذلك نحو:

ما قام أحدٌ إِلَّا زيدٌ إِلَّا عمراً إِلَّا بكراً.

ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً إِلَّا عمرٌو إِلَّا بكراً.

ما قام أحدٌ إِلَّا زيداً إِلَّا عمراً إِلَّا بكرٌ.

فـ«زيدٌ» بدل من «أحد».

وإن شئت أبدلتَ غيره من الباقين، إِلَّا أَنَّ الأَوْلَىٰ أنَّ ذلك الواحد هو الأول.

ومثل هذا قولُ المصنِّف: **لم يَفُوا إِلَّا امْرؤٌ إِلَّا عليْ.**

امرؤ: بَدَلٌ من الواو في «يفوا»، ويجوز نصبه علىٰ الاستثناء كما لو انفرد.

ونصب «عليّ»، **ولكنه وقف علىٰ لغة ربيعة فحذف تنوين النصب والأصل إِلَّا علياً.**

وهذا معنىٰ قوله: «**وانصب لتأخير...**»، أي: انصب المستثنيات كلَّها إذا تأخّرت عن المستثنىٰ منه إنْ كان الكلام مُوْجَباً.

وإنْ كان غير مُوْجَب فجئْ بواحدٍ منها مُعْرَباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنىٰ، وانصب الباقي.

قال المرادي[1]: «يعني أنَّ العامل إذا لم يكن مُفَرَّغاً وتأخّر ما استثني عن المستنثىٰ منه نصب الجميع إلَّا واحداً منها، فله معه ما له منفرداً نحو:

ما قام أحدٌ إلَّا زيداً إلَّا عمراً إلَّا خالداً.

ويجوز رفع واحد منها علىٰ البدل؛ لأنه بعد نفي، وهو راجح».

ـ وقوله: وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ:

يعني في الدخول إنْ كان الاستثناء من غير مُوْجَب، وفي الخروج إنْ كان مُوْجَباً.

ـ **قال المكودي**[2]: «يعني أنَّ ما زاد علىٰ المستثنىٰ الأول من المستثنيات حكمه في المعنىٰ حكم الأول، فإن كان مُخْرجاً كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مُدْخَلاً كان ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك إذا قلت: قام القومُ إلَّا زيداً إلَّا عمراً إلَّا خالداً. فهي كُلّها مُخْرَجَة.

وإن قلت: ما قام أحدٌ إلَّا زيداً إلَّا عمراً إلَّا خالداً. فهي كلُها مُدْخَلَة.

والمراد بها إخراجُ الأول من المستثنىٰ منه، ثم إخراجُ الثّاني مما بقي بعد

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١١١.

(٢) شرح المكودي ١/٣٥٣، وانظر شرح ابن طولون ١/٣٩٨.

إخراج الأول، ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني.

ـ دون[1]، مع، به: متعلّقات بـ«احْكم»، نصبَ: مفعول بفعل محذوف، يفسِّره «احكم»، التزم: فيه زيادة فائدة، هي أنَّ قوله: «احكم به» قد يُحْمَلُ على الوجوب، وقد يُحْمَلُ على الجواز؛ لأنَّ الحكم بالشيء قد يكون واجباً، وقد يكون جائزاً. وقوله: التزم: نصٌّ في الوجوب.

وعند الشَّاطبي: التزم على حذف المفعول، أي: التزم الحكم بذلك أو النَّصبَ.

ـ انصب: فعل أمر، لتأخير: متعلِّق بـ«انصب»، جئْ: أمر معطوف على «انصب»، بواحد متعلِّق بـ«جئ»، منها: صفة لواحد.

ـ كما: قال المكودي: في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصِّفة، أو صفة بعد صفة، وما: كافَّة، لو: مصدرية، وهي على حذف مضاف: أي: كحال. كان: تامة بمعنى وجد، دون زائد: في موضع الحال، والتقدير: وجئ بواحدٍ منها كحال وجوده دون زائد عليه.

ـ كَلَم يَفُوا: الكاف جارَّة لقول محذوف في موضع رفع خبر المبتدأ المحذوف، وذلك كقولك: والكاف وَمَدْخولُها محكية بالقول المحذوف. لم يَفُوا: مجزوم بـ«لم»، إِلَّا: حرف استثناء، امرؤٌ: بدل من الواو في «يفوا» بدل بعض من كلّ، إِلَّا علي: إِلَّا حرف استثناء، علي: منصوب على الاستثناء **وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة**، ويجوز أن يكون بدلاً من الواو في «يفوا»، وامرؤ: منصوب على الاستثناء، والأول أَوْلَى.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٥٢ ـ ٣٥٣، وإعراب الألفيَّة/٧٤ ـ ٧٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٨٥ «ودون تفريغ» متعلَّق باسم فاعل هو حال من الضمير في به، أي: احكم بالنصب حال كونه دون تفريغ».

وحكمها: مبتدأ، وها: ضمير يعود إلىٰ المستثنيات، في القَصْد: متعلِّق بـ«حكمها»، حكم: خبر المبتدأ، الأول: مضاف إليه.

٣٢٦. وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـــ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا ❁ بِمَـا لِمُسْـتَثْنىً بِـــ(إِلَّا) نُسِـبَا

ـ لما انتهىٰ من حكم الاستثناء بـ«إِلَّا» شرع يذكُرُ سائر أدواتِ الاستثناء وهي[1]:

ـ **غير، سوىٰ، اسمان.**

ـ **ليس، ولا يكون، فعلان.**

ـ **خلا وعدا وحاشا، وتكون فعلاً وحرفاً** «متردِّد بين الفعليَّة والحرفية».

ـ **غير: في قوله: وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا**[2]:

يعني أنَّ «غيراً» يُستثنىٰ بها مجرورٌ بإضافتها إليه، وتكون «غير» معربةً بما يستحقّه الاسم الواقع بعد «إِلَّا» من وجوب النصب، أو رجحانه، أو رجحان التبعيَّة. تقول:

ـ قام القوم غيرَ زيد: بوجوب النَّصب، مثل: قام القومُ إِلَّا زيداً.

ـ ما فيها أحدٌ غيرَ فرس: برجحان النَّصب.

ـ وما قام أحدٌ غيرُ زيد: برجحان التبعيَّة.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٣٩٠.

(٢) شرح المكودي ١/٣٥٤، وشرح الهواري ٢/٢٧٨، وشرح الأشموني ١/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٥، وتوضيح المقاصد ٢/١١٣ ـ ١١٤، وشرح ابن طولون ١/٣٩٨، ومنهج السَّالك/١٦٩، وشرح ابن الوردي ١/٣١٦، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٤ ـ ٤٨٥، وشرح ابن النَّاظم/١٢١.

فكلّ حكمٍ لزم فيما بعد «إِلَّا» فهو لازم في «غير» من نصبٍ وإتباعٍ واتِّصال وانقطاع.

قال المرادي: «... ولم يكن بُدٌّ من جَرّ ما استثنته بالإضافة، وأُعربت هي بما يستحقُّه المستثنىٰ بـ«إِلَّا» من نصب واجب نحو:

ـ قام القومُ غيرَ زيد.

ـ أو راجح، نحو: ما لزيدٍ علمٌ غيرَ ظنٍّ.

ـ أو مرجوح، نحو: ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ.

ـ ومن تأثّر بعامل مفرّغ، ما قام غيرُ زيد...».

ـ ثم تعرض المرادي[1] إلىٰ نصب «غير»، قياساً علىٰ ما كان في نصب «إِلَّا» المستثنىٰ، فذكر أن ناصب «غير» **العامل الذي قبلها علىٰ الحال**، وهو اختيار المصنِّف، وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسي.

ـ والمشهور أنَّ انتصابها علىٰ حدّ انتصاب ما بعد «إِلَّا».

ـ **قال الأشموني**[2]:

ـ «الثاني: **انتصاب «غير» في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد «إِلَّا» عند المغاربة**، واختاره ابن عصفور.

ـ **وعلىٰ الحال عند الفارسي**، واختاره النَّاظم.

ـ **وعلىٰ التشبيه بظرف المكان عند جماعة**، واختاره ابن الباذش».

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١١٢ ـ ١١٣.

(٢) شرح الأشموني ١/٤٠٠.

ـ وذكروا[١] أنَّه يجوز في المعطوف على المستثنى بـ«غير» اعتبار اللفظ، واعتبار المعنى، تقول:

ـ قام القوم غيرَ زيدٍ **وعمرٍو**، بالجرِّ على اللَّفظ، وبالنَّصْب على المعنى؛ لأنَّ معنى «غيرَ زيد» إِلَّا زيداً.

ـ وتقول: ما قام القوم غيرُ زيد وعمرٌو بالجرّ، وبالرَّفْع لأنه على معنى: إِلَّا زيدٌ.

وظاهر كلام سيبويه أنَّه من العطف على المحل، وعند الشلوبين على التَّوهُّم.

ـ مجروراً[٢]: مفعول بـ«استثنِ»، بغير: متعلِّق بـ«استثنِ» معرباً: حال من «غير»، بما: متعلِّق بـ«مُعرباً»، ما: موصولة، وصلتها بـ«نُسِبا»، لمستثنى: متعلِّق بـ«نسبا»، بإِلَّا: متعلّق بـ«مستثنى».

٣٢٧. وَلِـ(سِوىً) (سُوىً) (سَوَاءٍ) اجْعَلَا ❁ عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

ـ **هذه ثلاث لغات في هذا الاسم**: سِوىً، وسُوىً، وسَوَاء، وذكروا لغةً رابعة وهي «سِوَاء» بالمد والكسر.

وظاهر كلامه أنه يُسْتثنى بالثلاثة[٣]، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثِّل

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١١٤ ـ ١١٥، وشرح الأشموني ١/٤٠١.

(٢) شرح المكودي ١/٣٥٤ ـ ٣٥٥، وإعراب الألفيَّة/٧٥، وشرح الأشموني ١/٣٩٩.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١١٥، وشرح ابن طولون ١/٣٩٩، وشرح الهواري ٢/٢٨٠، وشرح المكودي ١/٣٥٥ ـ ٣٥٦، وشرح ابن الأشموني ١/٤٠١، ٤٠٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٥، وذكر الحديث: «**دعوتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّط عَلَى أُمَّتِي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا**». والمقاصد الشَّافية ٣/٣٩٥، وشرح السُّيُوطي/٢٣٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٥، وشرح ابن النَّاظم/١٢١.

سيبويه[1] إِلَّا بالمكسورة، ومثاله: «أتاني القومُ سِوَاكَ».

ـ **قال الخليل**: «هذا كقولك: أتاني القومُ مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إِلَّا أَنَّ في «سِوَاكَ» معنىٰ الاستثناء».

ـ وتعرب «سِوَىٰ» بما يُعْرَب به «غير»، إِلَّا أَنَّه يُقَدَّرُ في المقصورة الإعرابُ.

ـ **وقوله «علىٰ الأصحّ»** إشارةٌ إلىٰ مخالفة سيبويه والخليل، فهي عندهما ظرف غير متصرِّف، ولا تخرج عن الظرفيَّة إِلَّا في الشعر. ونقلت الظرفيّة فيه عن الفرَّاء، وذكر غيرهم أنها متصرفة، ووقعت كذلك في كلام العرب نظماً ونثراً[2].

ـ **وقوله: ما لغير جُعِلَا**: يدلُّ علىٰ مساواتها **لغير وليس**، كذلك، بل افترقا في أمرين:

١ ـ أنَّ المستثنىٰ بغير قد يُحْذَف إذا فُهِمَ المعنىٰ، نحو: **ليس غيرُ، ليس غيرَ، بخلاف «سوىٰ»**.

٢ ـ أنَّ «سِوَىٰ» يقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف «غير»، وإنما ساوىٰ بينها فيما ذكره لغيرٍ، من جَرّها المستثنىٰ، وإعرابها بإعراب ما بعد «إِلَّا».

ـ لـ«سِوىٰ»[3]: متعلِّق بمحذوف علىٰ أنَّه مفعول ثان لـ«اجْعَلا». وهذا أمر

---

(١) الكتاب ١/٣٧٧.

(٢) ومن ذلك:

- وَلَـمْ يَبْـقَ سِـوَىٰ العُـدْوَا ❁ نِ دِنَّـاهُم كَمَـا دَانُـوا

- وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئِهِ ❁ مُعَلَّـلٌ بِسَـوَاءِ الحَـقِّ مَكْـذُوبُ

(٣) إعراب الألفيَّة/٧٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٣٩٧.

مؤكَّد بالنون الخفيفة، وقد أبدلت في الوقف ألفاً، على الأصحِّ: متعلِّق بـ«جُعِلا»، وعند الشَّاطبي باسم فاعل حال من «ما»، وجُعِلا: صلة «ما»، ونائب الفاعل ضمير عائد على «ما»، وهو المفعول الأول، وتقدَّم الثاني، وهو لـ«سِوَى».

٣٢٨. وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) ❁ وَ بِـ(عَدَا)، وَ بِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

٣٢٩. وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ ❁ وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

الاستثناء[1] بـ«ليس» و«لا يكون» فيه أنَّ المستثنى بهما هو خبرهما؛ ولهذا وَجَبَ نصبُه.

ـ واسمهما عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، والمعنى: ليس هو، أي: بعضهم زيداً.

تقول: قام القومُ ليس زيداً.

قام القومُ لا يكون عمراً.

ما قام أحدٌ ليس زيداً.

ما قام القومُ لا يكون عمراً.

ـ والاسم عند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السَّابق، ولذلك كان مفرداً، والتقدير عندهم: ليس هو، أي: ليس فعلُهم فعلَ زيد، ورُدَّ

(١) توضيح المقاصد ٢/١٢١ ـ ١٢٢، وشرح ابن طولون ١/٤٠٠ ـ ٤٠١، وشرح المكودي ١/٣٥٦، وشرح الهواري ٢/٢٨٣، وشرح الأشموني ١/٤٠٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٠٥، وشرح ابن الوردي ١/٣١٧، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٧، وشرح ابن النَّاظم/١٢٢.

بأنه لا يَطَّرد.

ـ ولا يُسْتَعْمَلُ مع «يكون» من أدوات النفي غير «لا».

ومحلُّ الجملتين: ليس... ولا يكون، فيه خلاف:

ـ قيل: هما في موضع نصب على الحال.

ـ وقيل لا محلَّ لهما، وصحَّحه ابن عصفور، فهي مُسْتَأْنفة.

وأما عَدَا وخَلَا: فقد ثَبَتَ عن العرب **أنهما يُسْتَعْمَلَان فعلين فينصبان ما بعدهما، وحرفي جَرّ فيُجَرُّ ما بعدها، ولهما حالتان:**

ـ إذا كانا مُجرَّدين من «ما» جاز فيهما الجر والنصب، والأرجح النصب، وذكروا أن سيبويه لم يعرف الجرّ بهما، وليس كذلك، بل ذكر فيهما الجرّ أيضاً.

ـ وقوله: وبعد «ما» انصب، نحو: ما عدا زيداً، ما خلا عمراً، وإنما تعيَّن النَّصب بعد «ما» لأنها مصدريّة، فتعينت فعليتهما، فلا يليهما جَرّ، وتعيُّن النَّصب مع «ما» مذهب الجمهور، **وحكى الجرمي مع «ما» الجرّ عن بعض العرب، وإليه أشار بقوله: وانجرارٌ قد يَرِد.**

ـ وأجاز ذلك الكسائي والربعي والفارسي في «كتاب الشعر»[1] له، وعلى هذا تكون «ما» زائدة لا مصدريَّة.

ـ ناصباً[2]: حال من فاعل «استثنِ»، بـ«ليس»: متعلّق بالفعل قبله، ومفعولُ ناصباً محذوف، أي: ناصباً المستثنى، وبعد «لا»: في موضع الحال من «يكون»، وإن تُرِدْ: شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدَّم عليه. انجرار: مبتدأ، خبره «قد

(١) انظر كتاب الشِّعر/٢٥ ـ ٢٦.

(٢) شرح المكودي ٣٥٨/١، والمقاصد الشَّافية ٤٠٥/٣، وإعراب الألفيَّة/٧٥.

يَرِد» ، وسوَّغ الابتداء به التقسيم.

ـ وتقدير البيت: واستثنِ بـ«ليس» وخلا وعدا ويكون ، مستقرة بعد «لا» النَّافية حال كونك ناصباً المستثنىٰ.

٣٣٠. وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ❁ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

ـ هذا يعني أنَّ[1] «خلا وعدا» إذا جَرّا ما بعدهما كانا حرفي جَرّ ، سواء اقترنا بـ«ما» ، أو تجرّدا منها.

وإن نَصَبا ما بعدهما كانا فِعْلَيْن.

ـ وإذا أُعربا حرفي جَرّ مع وجود «ما» فهي زائدة ، ولا تكون مصدريّة ؛ لأن «ما» المصدريَّة لا يليها حرف الجرِّ.

ـ وإذا كانا فعلين فهما متعدِّيان ، والمستثنىٰ بهما مفعولٌ به ، وفاعلُهما عند سيبويه وأكثر البصريين ضمير مُسْتَكِنّ عائد علىٰ البعض المفهوم من الكلام ، ولا يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَع وَلَا يُؤَنَّث ، وبه جزم في شرح الكافية[2].

ـ وذهب المبرِّد إلىٰ أنَّ فاعلهما ضمير عائد علىٰ «مَن» المفهوم من معنىٰ الكلام ، أي: عدا مَن قام زيداً.

ومحلّ الجملة كما يلي:

ـ إذا وقعا صلةً لـ«ما» فلا محل لهما ، فهما صلة موصول حرفي.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٢٥ ـ ١٢٦ ، وشرح ابن طولون ١/٤٠٢ ، وشرح المكودي ١/٣٥٨ ، وشرح الهواري ٢/٢٨٥ ، وشرح الأشموني ١/٤٠٨ ، وشرح ابن النَّاظم/١٢٢.

(٢) شرح الكافية الشَّافية/٧٢١.

ـ وإذا وقعا بدون «ما» فهما كما تقدَّم في «ليس، ولا يكون».

ومحلُّ المصدر المؤوّل من الإعراب في حال كونهما فعلَيْن النصبُ على الحال، كذا عند السِّيرافي.

وعند ابن خروف انتصب على الاستثناء انتصابَ «غير».

ـ حيثُ[1]: متعلِّق بـ«حرفان» على معنى محكوم بحرفيتهما، كما: متعلِّق بـ«فعلان»، أي: محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون «حيث» شرطاً والفاء جوابه على مذهب الفرّاء؛ لأنه يجيز أن يُجازَى بـ«حيث» دون «ما».

٣٣١. وَكَـ(خَلَا): (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا) ❁ وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

ـ يعني أنَّ «حاشا»[2] مثل «خلا»، يُستثنى بها، ويجوز في المستثنى الجرُّ والنَّصبُ كما تقدَّم في «خلا».

ونبَّه على أنَّ «حاشا» لا تقترن بـ«ما»، بخلاف «خَلَا».

ـ فإذا نصبتَ كانت فعلاً، والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كالخلاف في محلِّها مع «خلا».

ـ وإذا جَرَّت كانت حرفاً.

ـ والفرق بين خلا وحاشا من ثلاثة أوجه[3]:

---

(١) شرح المكودي ١/٣٥٨، وإعراب الألفيَّة/٧٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٢٧ ـ ١٢٨، وشرح المكودي ١/٣٥٩، وشرح ابن طولون ١/٤٠٣، وشرح الهواري ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٨، ومنهج السَّالك/١٧٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٤١١، وشرح ابن الوردي ١/٣١٩، وشرح السُّيُوطي/٢٤٠، وإرشاد السَّالك ١/٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٢٧ ـ ١٢٨، وأوضح المسالك ٢/٧٧.

١ ـ ذهب الفرّاء إلىٰ أنَّ «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنَّصبُ بعده إنما هو في الحمل علىٰ «إلَّا».

٢ ـ الجرّ بـ«حاشا» هو الأكثر، بخلاف عَدَا وخَلَا، والتزم لذلك سيبويه بحرفيتها، ولم يجز النَّصب بها؛ لأنه لم يحفظه، كذا عند المرادي. وقد نقل الجرَّ أبو زيد والفرّاء والأخفش والشيباني وابن خروف والجرمي والمازني والمبرِّد والزَّجَّاج.

٣ ـ **حاشا**: لا تصحبها «ما» بخلاف «عَدَا وخَلَا».

قال سيبويه[1]: «لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً، وقد أجازه بعضهم علىٰ قلّة».

ومنه الحديث: «أسامةُ أَحَبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمة».

وقال الأخطل:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً ❁ فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فِعَالا

وأما حَشَا[2] وحاشَ فهما لغتان في «حاشا» التي يُستثنىٰ بها، وسُمِع الاستثناء بـ«حشا».

حَشَا رَهْطَ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُم ❁ بُحُوراً لَا تُكَدِّرهَا الدِّلاءُ

---

(١) الكتاب ١/٣٧٧.

(٢) وقرئ باللغات الثلاث في قوله تعالىٰ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ سورة يوسف ١٢/٣١، ٥١.
قراءة الجمهور: حاشَ لله، بغير ألف بعد الشِّين.
وقرأ أبو عمر ونافع في رواية: حاشىٰ لله بألف بعد الشِّين في الوصل.
وقرأت فرقة: حَشَىٰ لله علىٰ وزن «رَحَىٰ» وقالوا: هي لغة.
انظر كتابي معجم القراءات ٤/٢٤٣ وما بعدها، وتوضيح المقاصد ٢/١٢٩.

ولم يُسْمَع الاستثناء بـ«حاشَ».

قال المرادي[1]: «وقد قُرِئ باللغات الثلاث، وأقلُّها حشا...».

وقوله[1]: فاحفظهما، تنبيه على قلتهما، وأنهما من المحفوظ القليل، وإنما تكلَّم على الاستثنائية.

كـ«خلا»[2]: خبر مقدَّم، حاشا: مبتدأ مُؤَخَّر.

لا تصحب: الفاعل مستتر يعود إلى حاشا، ما: مفعول «تصحب» ومتعلّقة محذوف تقديره في القياس.

قيل: ماض مبني للمفعول، حاشَ: نائب عن الفاعل، وحشى: معطوف على «حاش»، فاحفظهما: أمر وفاعل ومفعول.

(١) شرح المكناسي ٢/٩٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/٧٥.

٢٦ ـ الحَالُ

٣٣٢. اَلْحَـالُ: وَصْـفٌ فَضْـلَةٌ مُنْتَصِـبُ ❊ مُفْهِـمُ فِـي حَـالٍ كَـ«فَرْداً أَذْهَـبُ»

ـ عَرَّف[1] الحال بأنه وصفٌ فضلةٌ مُنتصِبٌ يُؤْتَىٰ به للدلالة علىٰ هيئة.

ـ **والمراد بالوصف: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل.**

ـ **والمراد بالفضلة:** ما يصحُّ الاستغناء عنه وإِلَّا فهو عمدة نحو: زيد فاضل، فاضل: خبر، فهو عمدة في الجملة ليس فضلة.

ـ علىٰ أنَّ الفضلة قد يعرض له ما يوجب ذكره، كوقوعه سادّاً مَسَدَّ الخبر، نحو: ضربي زيداً قائماً، حيث يمتنع حَذْف: «قائماً» لسدِّه مَسَدّ الخبر.

ـ **قوله: منتصبُ:** أخرج النَّعتَ، فالنَّعْتُ لَا يلزمه النَّصْبُ؛ لأنَّه تابع للمنعوت.

ـ **قوله: مفهمُ في حال**[2]: أخرج نحو: **لله دَرُّه فارساً**؛ فإنَّ التمييز يُقَدَّرُ بـ«مِن»، وفي هذا المثال لم يقصد به الدلالة علىٰ الهيئة، وإنما التعجُّب من فروسيّته.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٣١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣، وشرح ابن طولون ١/٤٠٤ ـ ٤٠٥، وشرح الأشموني ١/٤١٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٠، وشرح المكودي ١/٣٦٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٤١٧، ومنهج السَّالك/١٨٠، وشرح ابن النَّاظم/١٢٤، وإرشاد السَّالك ١/٤٩٥.

(٢) ذكر الهواري أنّ «حال» **بغير تنوين؛ لأن التنوين ساقط للإضافة المقدّرة: في حالِ كذا.** انظر ٢/٢٩١، وانظر نصّ الشَّاطبي ٣/٤١٧ فقد أشار إلىٰ هذا ولم يصرِّح به.

ومَثَّل لذلك بقوله: «فَرداً أَذْهَبُ»، ففيه القيود المذكورة، وتمثيله فيه تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها، وسيأتي الحديث عن هذا.

ويجوز في الحال التذكيرُ والتأنيثُ، واستعمل النَّاظمُ اللغتين.

ـ الحالُ[1]: مبتدأ، وصفٌ: خبر، فضلةٌ منتصبٌ مفهمُ: نعوت لـ«وصف»، وليست من تعدُّد الخبر كذا عند المكودي.

في حالٍ: متعلّق بـ«مفهم» كفرداً: جارّة لقولٍ مَحْذُوف خبر لمبتدأ مقدَّر: وذلك كقولك...، فرداً: حال من فاعل «أَذهبُ» مقدَّمة على عاملها.

٣٣٣. وَكَوْنُـــهُ مُنْـــتَقِلاً مُشْـــتَقَّا ❁ يَغْلِبُ، لَـــكِنْ لَـيْسَ مُسْتَحَـــقَّا

ـ الغالبُ في الحال تحقُّق أمرين: **الانتقال، والاشتقاق**[2].

ـ **والمراد بالانتقال ألَّا** تكون ملازمةً للمتَّصِف بها، نحو: جاء زيدٌ راكباً، فالحال: راكباً ليس ملازماً لصاحبه، فقد يجيء ماشياً.

ـ **والمشتقُّ: أسماءُ الفاعلين، والمفعولين، والصِّفاتُ**، وهذه كُلُّها مشتقةٌ من المصادر.

ـ وقد تجيءُ الحال غيرَ منتقلةٍ، بل وصفاً لازماً، نحو: **دعوتُ الله سميعاً، وخلق اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها.**

---

(١) شرح المكودي ١/٣٦١، وإعراب الألفيَّة/٧٦.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٣٣، وشرح ابن طولون ١/٤٠٥ ـ ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٤، وشرح الهواري ٢/٢٩١ ـ ٢٩٢، وشرح المكودي ١/٣٦١، وشرح الأشموني ١/٤١٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٢٤، ومنهج السَّالك/١٨٠ ـ ١٨٢، وشرح ابن النَّاظم/١٢٤، وأوضح المسالك ٢/٧٩، وإرشاد السَّالك ١/٤٨٩٦، وشرح السُّيُوطي/٢٤٢.

وقوله:

فَجَاءَت بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا ❊ عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

ـ **ومثالُ غير المشتق**[1]: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ فبيوتاً: غير مشتق. واجتمع اللزوم والجمود في قولهم: **هذا خاتمك حديداً. وهذه جُبَّتك خزّاً. وقد ذكرهما سيبويه**[2].

ـ وقوله: **لكن ليس مُسْتحقاً: ذكر فيه ابن طولون أنه تتميم للبيت للاستغناء عنه بـ«يغلب»**.

ـ كونُه[3]: مبتدأ، منتقلاً مشتَّقاً: خبران لـ«كون»، يغلب: خبر المبتدأ، مستحقاً: بفتح الحاء، خبر «ليس»، وبكسرها اسم فاعل على تقدير: ليس الحال مستحِقّاً لكونه منتقلاً.

٣٣٤. وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ❊ مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

٣٣٥. كَـ«بِعْهُ مُدّاً بِكَذَا يَداً بِيَدْ» ❊ وَ«كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً»، أَيْ: كَأَسَدْ

ـ ذكر من قبل أنَّ الحال قد يأتي غير مشتق، ونبَّه هنا على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال، وبدأ بقوله[4]:

---

(١) سورة الشعراء ٢٦/١٤٩.

(٢) الكتاب ١/١٩٨، ٢٧٤.

(٣) شرح المكودي ١/٣٦٢، وإعراب الألفيَّة/٧٦.

(٤) شرح ابن طولون ١/٤٠٦ ـ ٤٠٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٦، وشرح المكودي ١/٣٦٣ ـ ٣٦٤، وتوضيح المقاصد ٢/١٣٤، وشرح الهواري ٢/٢٩٣، وشرح الهواري ١/٤١٣، وزاد «وادخلوا رجلاً رجلاً، أي: مترتبين»، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٢٧ وص ٤١٣، وذكر تسعة أنواع، ونقل أنها=

ـ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ:

ـ أي يكثر الحال إذا دلَّ على سِعْرٍ، نحو: بِعْهُ مُدّاً بدرهم، فقوله: مُدّاً، حال جامدة، وهو في معنى المُشْتَق لأنَّ المعنى: بِعْهُ مُسَعّراً كل مُدٍّ بدرهم، ومُدّاً: منصوب على الحال.

ـ **قال ابن طولون**: «ويجوز أن تقدِّر مُسَعِّراً اسم فاعل فيكون حالاً من التاء في بعت [من قوله: بعت البرَّ مُدّاً مُسَعِّراً بدرهم]، وأن يكون مُسَعَّراً اسم مفعول، ويكون حالاً من البُرّ، ويكثر إذا ظهر مُؤَوَّلاً بالمُشْتَقّ من غير تكلّف». ومثله عند المكودي.

وذكر ثلاثة أنواع:

١ ـ **أَنْ يدل على السِّعر**، ومثاله: بِعْه مُدّاً بكذا، أي مُسَعّراً.

٢ ـ **أَنْ يدلّ على المفاعلة**، وهو قوله: يداً بيد، أي مناجزةً، أو مقابضةً أو مُعَاجِلاً.

٣ ـ **أنْ يدلّ على التشبيه**، وهو قوله: كرّ زيدٌ أسداً، وفسّر ذلك بقوله: أي: أسد.

ـ **قال ابن عقيل**: «وعُلِم بهذا وما قبله أنّ قول النحويين: إنَّ الحال يجب أن تكون منتقلةً مشتقةً معناه أنّ ذلك هو الغالب، لا أنَّه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدَّم: «**لكن ليس مستحقاً**».».

ـ كبِعْهُ[1]: الكاف: جارة لقولٍ محذوف، أي: وذلك كقولك، والقول: خبر

= في التسهيل. ومما ذكره: **الوصف**، **تقدير مضاف**، **المفاعلة**، **السعر**، **الترتيب**، **الأصالة**، **التنوين**، **التفضيل**. وانظر ص/١٠٨ من التسهيل. وانظر هذا في توضيح المقاصد.

(١) إعراب الألفيَّة/٧٦.

المبتدأ المحذوف، مُدّاً: حال من الهاء في «بِعْه»، بكذا: بيان لـ«مُدّاً». أسداً: حال من «زيد»، أي: حرف تفسير، وتاليها عطف بيان.

٣٣٦. وَالْحَالُ إِنْ عُـرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِـدْ ❁ تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَـ«وَحْدَكَ اجْتَهِدْ»

الحالُ يكون نكرة[1]؛ لأنَّ المقصود به بيان الهيئة، وذلك يحصل بلفظ التنكير، فلا يحتاج إلىٰ تعريف دفعاً للزيادة، والخروج عن الأصل لغير غرض.

ـ وقد يجيءُ مُعَرّفاً بـ«أل» نحو: ادْخلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ.

ـ وقد يجيءُ بصورة المضاف إلىٰ المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو: اجتهد وحدَكَ، أي: مُنْفَرِداً.

ـ **ومذهبُ جمهور النحويين** أنَّ الحال لا تكون إِلَّا نكرة، وما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو منكّر معنىٰ كقولهم: **جاءوا الجماءَ الغفيرَ**. وقول لَبيد:

فَأَرْسَـلها العـراكَ وَلَـم يَـذُدْهَا ❁ وَلَـمْ يُشْـفِقْ عَلَـىٰ نَغَـصِ الـدِّخَالِ

ومثله: **اجْتَهد وَحْدَك، وكلمته فاهُ إلىٰ فيَّ**، أي: مشافهةً، ومنفرداً، **وأرسلها معتركةً**.

ـ **وزعم البغداديّون** ويونس أنّه يجوز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل، فأجازوا جاء زيد الراكبَ.

---

(١) توضيح المقاصد ١٣٥/٢، وشرح الأشموني ٤١٤/١، وشرح ابن طولون ٤٠٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٢ ـ ٢٥١، وشرح المكودي ٣٦٤/١، وشرح الهواري ٢٩٤/٢، والمقاصد الشَّافية ٤٣٥/٣ ـ ٤٣٧، وشرح ابن الوردي ٣٢٠/١، ومنهج السَّالك/١٨٥ ـ ١٨٦، وشرح ابن النَّاظم/١٢٥، وأوضح المسالك ٨١/٢، وإرشاد السَّالك ٤٩٨/١، وشرح السُّيُوطي/٢٤٣.

ـ **وفَصَّل الكوفيون**: فقالوا إِنْ تضمَّنت الحالُ معنىٰ الشَّرط صَحَّ تعريفُها، وإِلَّا فَلَا.

ـ **مثال ما تضمَّن معنىٰ الشَّرط: زيد الراكبَ أَحْسَنُ منه الماشيَ**، فالراكبَ والماشيَ: حالان، وصَحَّ تعريفهما لتأويلهما بالشَّرط.

والتقدير: زيد إذا ركب أَحْسَن منه إذا مشَىٰ.

فإذا لم يصحّ تقدير الشَّرط لم يصحّ التعريفُ، فلا يُقال: جاء زيد الراكبَ.

ومثال المرادي: عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المُسِيءَ.

ومثله عند الأشموني.

الحالُ[1]: مبتدأٌ إِنْ عُرِّفَ: شرط، فاعتقدْ: جواب الشرط. تنكيره: مفعول «اعتقد»، لفظاً: نصب علىٰ إسقاط «في»[2]، أو علىٰ التمييز، وكذلك: معنىٰ. وخبر المبتدأ جملة الشَّرط.

كوحدَك: وذلك كقولك وَحْدَك، وحدك: حال من فاعل «اجْتهد» مقدَّم على عامله.

فائدة[3]

في إعراب «وَحْدَه» من نحو: مررتُ به وحدي

ذكر المرادي في هذا مذاهب:

١ ـ **مذهب سيبويه أنه اسم وضع في موضع المصدر** الموضوع موضع الحال، فوحدَ: في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع مُوْحَد. وذكر الشَّاطبي أنه رأي الخليل.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٦٤، وإعراب الألفيَّة/٧٦.

(٢) هذا عند المكودي، ورَدَّه الأزهري ص/٧٦.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٢٦، وانظر مثله عند الأشموني ١/٤١٤ ـ ٤١٥، وانظر المقاصد الشَّافية/٤٣٧.

٢ ـ **أنه مصدر أَوْحَدْتُه**، وهو مَحْذُوف الزوائد، وإليه ذهب أبو الفتح.

٣ ـ **مصدر لم يُلْفَظْ له بفعل**.

وعلىٰ هذين القولين هو مصدر وضع موضع الحال.

٤ ـ **ذهب يونس إلىٰ أنه منتصبٌ علىٰ الظرف** لقول العربِ: زيد وَحْدَه. والتقدير: زيدٌ موضعَ التفرُّد، **وذكر عنه الشَّاطبي أنه ظرف بمنزلة «عند»**، أو منصوب علىٰ إسقاط الجارّ، ولم يأخذ به سيبويه.

٣٣٧. وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ ❁ بِكَثْرَةٍ كَـ«بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ»

ـ الحالُ يكون وَصْفاً[1]، وهو ما دَلَّ علىٰ معنىٰ وصاحبه: كقائم، وحَسَن، ومضروب، فوقوع الحال مصدراً علىٰ خلاف الأصل؛ لأنه لا دلالة فيه علىٰ صاحب المعنىٰ.

ـ **ومذهب سيبويه والجمهور**: أن لا خلاف في مجيء المصدر حالاً، نحو: طَلَعَ زيدٌ بغتةً، فهو مصدر علىٰ تقدير: زيد طلع باغتاً، وقوله تعالىٰ[2]: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾. وكان الزجّاج يذهب إلىٰ تصحيح قول سيبويه.

ـ **وذهب الأخفشُ والمبرِّدُ** إلىٰ أنه منصوب علىٰ المصدريَّة، والعامل فيه محذوف، والتقدير نحو: طلع زيد يبغت بغتةً، فالفعل يبغت هو الحال عندهما، لا «بغتة».

---

(١) توضيح المقاصد ١٣٨/٢، وشرح ابن طولون ٤٠٧/١ ـ ٤٠٨، وشرح الأشموني ٢٥٣/١ ـ ٢٥٤، وشرح المكودي ٣٦٥/١، وشرح الهواري ٢٩٨/٢، والمقاصد الشَّافية ٤٣٨/٣، ومنهج السَّالك/١٨٨، وشرح ابن النَّاظم/١٢٦، وإرشاد السَّالك ٤٩٩/١.

(٢) سورة السجدة ١٦/٣٢.

ـ **وذهب الكوفيون** إلىٰ أنه منصوب علىٰ المصدريَّة كالرأي السَّابق، ولكن النَّاصب له عندهم هو الفعل المذكور، وهو «طلع» لتأويله بفعل من لفظ المصدر. والتقدير: زيد طلع بغتة، أي: زيد بغت بغتة، وبغتة: هو الحال.

وأجاز المبرِّد القياسَ على المصدر، وليس في قول النَّاظم «بكثرة» إشعار بالقياس.

ومذهب سيبويه والأكثر أنه ليس بقياس[1].

قال ابن طولون: «وفُهِمَ منه أنّ وقوع المصدر المعرَّف حالاً قليلٌ لتخصيصه الكثرة بالمنكّر».

ـ مصدر[2]: مبتدأ، منكر: صفة، يقع: خبر المبتدأ، حالاً: حال من فاعل «يقع»، بكثرة: متعلِّق بـ«يقع»، بغتةً: حال.

٣٣٨. وَلَـمْ يُنَكَّـرْ غَالِبـاً ذُو الْحَـالِ إِنْ ❁ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ

٣٣٩. مِنْ بَعْـدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَـاهِيهِ كَـ«لَا ❁ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَىٰ امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا»

ـ **قوله: غالباً**[3]، احترز فيه مما قَلّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوِّغ من

---

(١) واستثنىٰ في التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها علىٰ السماع وهي: **أنت الرجل علماً، وزيدٌ زهيرٌ شعراً، والثالث: أمّا عِلْماً فعالم، علىٰ تقدير: مهما يذكر إنسانٌ في حال علمٍ فالذي وصفتَ عالمٌ.** انظر ص/١٠٩.

(٢) شرح المكودي ٣٦٥/١، وإعراب الألفيَّة/٧٦.

(٣) توضيح المقاصد ١٤٢/٢ ـ ١٤٦، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/٢ وما بعدها، وشرح المكودي ٣٦٦/١، وشرح الأشموني ٤١٦/١ وما بعدها، وشرح ابن طولون ٤٠٩/١ ـ ٤١٠، وشرح الهواري ٣٠٠/٢، وشرح ابن النَّاظم/١٢٧، والمقاصد الشَّافية ٤٤٤/٣، ومنهج السَّالك/١٨٩ ـ ١٩٠، وأوضح المسالك ٨٢/٢، وإرشاد السَّالك ٥٠٠/١، وشرح ابن الوردي ٣٢٢/١.

المسوِّغات التي سأذكرها، ومنه قولهم:

ـ **مررت بماءٍ قِعْدةَ رجلٍ.**

ـ **عليه مئةٌ بِيْضاً.**

ـ **وأجاز سيبويه: فيها رجل قائماً.**

ـ وفي الحديث: «**صَلَّىٰ رَسُول الله ﷺ قاعداً، وصَلَّىٰ ورَاءَه رِجال قِياماً**». وذكر أنه لم ينكر، لأنه كالمبتدأ، فحقه أن يكون معرفة.

ـ وجعل مثل هذا سيبويه مقيساً بغير شرط والإتباع عند المرادي أَقْوىٰ، والقياس قول يونس والخليل خلافاً لمن قال: لا يجوز في غير الموصوف سماعاً إن لم يتقدَّم.

* **ومسوِّغات مجيء الحال من النكرة هي ما يأتي:**

١ ـ **أن يتقدَّم الحال علىٰ النكرة**، ومثالهم: فيها قائماً رجلٌ، وهذا قائماً رجلٌ. والأصل: فيها رجل قائم، وهذا رجل قائم.

٢ ـ **أن يخصّص الاسم النكرة:**

ـ **يوصف** نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾.

وقوله:

نَجَّيتَ يَا رَبِّ نُوْحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ❊ فِي فُلْكِ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونا

ـ **والتخصيص** بالإضافة قوله تعالىٰ[2]: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾.

---

(١) سورة الدخان ٤٤/٤ ـ ٥.

(٢) سورة فصلت ٤١/١٠.

٣ ـ أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وأشار إليه بقوله:

يَبِن/ من بعد نفي أو مضاهيه ...

والمراد بقوله: مُضاهيه: المشابه للنفي، وهو النهي والاستفهام، والمراد بقوله: يبن، أي: يظهر الحال.

ـ ومثال النفي:

مَا حُمّ مِنْ مَوْتٍ حِمىً وَاقِياً ❁ وَلَا تَرَىٰ مِنْ أَحَدٍ وَاقِيا

وقوله تعالىٰ[1]: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾.

علىٰ خلاف مع الزمخشري في تخريج الآية.

ـ ومثال النهي عند النَّاظم: **«لا يبغِ امرؤ علىٰ امرئ مُسْتَسْهِلا»**.

ومنه قول قطري بن الفجاءة:

لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَىٰ الإِحْجَامِ ❁ يَوْمَ الوَغَىٰ مُتَخَوِّفاً لِحمام

ـ ومثال الاستفهام: هل جاء أحد ضاحكاً، وقوله:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَىٰ ❁ لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا

[2] وزاد في التسهيل ثلاثة مسوِّغات: أن تكون جملة مقرونة بالواو، أو الوصف به علىٰ خلاف الأصل، أو يشاركه به معرفة.

---

(١) سورة الحجر ١٥/٤.

(٢) التسهيل /١٠٩.

ـ ذو الحال[١]: نائب فاعل بـ«ينكر» غالباً حال مما بعده «ذو الحال»، إن لم يتأخَّر: شرط وجوابه مَحْذُوف ضرورة، من بعد: متعلِّق بـ«يبِنْ».

كلا: مجرور الكاف محذوف: وذلك كقولك: لا يبغِ... مستسهلاً حال من «امرؤ» الأول.

٣٤٠. وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ❁ أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

ـ إذا كان صاحبُ الحالِ مجروراً بحرف الجر فإنه لا يجوز عند أكثر النحويين تقدُّم الحال عليه، فقولك: **مررتُ بهند جالسةً**، لا يجوز فيه: مررتُ جالسةً بهند[٢].

ـ وذكر أنَّ ما منعه النحويون، لا يمنعه هو، فقد ورد في كلام العرب واستدلَّ على جواز ذلك بشواهد، منها قول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بينكُمُ ❁ بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي

فقوله: «طُرّاً» حال من الكاف في «عنكم»، وهو مجرور بـ«عن».

ومن ذلك قوله تعالى[٣]: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ﴾.

ـ **وتقديم الحال على صاحبها** المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٧٦ ـ ٧٧، وشرح المكودي ١/٣٦٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٤٧ ـ ١٥٠، وشرح المكودي ١/٣٧٠، وشرح الأشموني ١/٤٢١ ـ ٤٢٢، وشرح ابن طولون ١/٤١١، وشرح الهواري ٢/٣٠٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٥١ وما بعدها، وشرح المكناسي ٢/١٠٦ «وسبقُ» كذا جاء ضبطه. منهج السَّالك/١٩١، وشرح ابن النَّاظم/١٢٨، وإرشاد السَّالك ١/٥٠٣، وشرح ابن الهواري ١/٣٢٦.

(٣) سورة سبأ ٣٤/٢٨.

ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر، وعلى المنصوب الظاهر أيضاً كذا عند المكناسي.

ـ وأما المجرور بإضافة فلم يَجُزْ فيه تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين، وذكر المكودي الإجماع على المنع في هذه الحالة.

ـ **وقوله: «ولا أمنعه»** يقتضي أنه انفرد بإجازته، **بل قال بإجازته أبو علي وابن كيسان وابن برهان**؛ لأنَّ المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، فهو في هذا تابع لهؤلاء العلماء.

ـ **والنحويون يجعلون ما استشهد به شاذّاً**، ولا يجيزون تقديم الحال على المجرور بالحرف.

ـ سبقَ حال[1]: مفعولٌ مقدَّم لـ«أبوا»، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل. ما: مفعول «سبق»، وهي واقعة على صاحب الحال، أبوا: الضمير عائد على أكثر النحويين، وظاهره أنه عائد على جميعهم، وليس كذلك، بل على أكثرهم. والضمير في «أمنعه» عائد على «سبق».

٣٤١. وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ❁ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢. أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ❁ أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

ـ يجوز مجيءُ الحال من المضاف إليه في ثلاثة مواضع[2]:

(١) إعراب الألفيَّة/٧٧، وشرح المكودي ١/٣٧٠، وشرح الهواري ٢/٣٠٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٥٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨، وشرح الأشموني ١/٤٢٣، وشرح ابن طولون ١/٤١٣، وشرح المكودي ١/٣٧١ ـ ٣٧٢، وشرح الهواري ٢/٣٠٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٦٠، ومنهج السَّالك/١٩٣، وشرح ابن النَّاظم/١٢٩.

١ ـ الأول: إذا كان **المضاف عاملاً في الحال**، نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

ومعناه أن يكون جارياً مجرىٰ الفعل في كونه مصدراً، أو اسم فاعل.

ومثَّل له المكودي:

أعجبني ضَرْبُ هندٍ قائمةً.

وأنا ضاربُ هندٍ قاعدةً.

ضَرْب وضارب: يعملان في الحال؛ لأنهما في معنىٰ الفعل.

ـ وذكر النَّاظم أنَّ هذا بلا خلاف[٢].

٢ ـ الثَّاني: **أَنْ يكونَ المضافُ جُزْءَ المضافِ إليه**، نحو قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾.

إخواناً: حال من الضمير المضاف إلىٰ الصدور، والصدور جزء من المضاف إليه.

٣ ـ الثَّالث: **أن يكونَ مِثْلَ جُزْء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه** به نحو قوله تعالىٰ[٤]: ﴿فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾.

حنيفاً: حال من «إبراهيم»، والملّة كالجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها.

قال ابن عقيل: «فلو قيل في غير القرآن: أن اتّبع إبراهيم حنيفاً، لَصَحَّ».

---

(١) سورة المائدة ٥/٤٨.

(٢) شرح الكافية الشَّافية/٧٥٠.

(٣) سورة الحجر ١٥/٤٧.

(٤) سورة آل عمران ٣/٩٥.

فلا تقول: «جاء غلامُ هندٍ ضاحكةً» خلافاً للفارسي؛ لأنه ليس حالة من الحالات الثلاث.

ـ **قال ابن النَّاظم**[1]: «فإنه لا سبيل إلىٰ جَعْله صاحب حال بلا خلاف».

وتعقَّبه ابن عقيل بأنه «ليس بجيّد»؛ فإنّ مذهب الفارسي جوازها كما تقدَّم، وممن نقله عنه الشريف أبو السّعادات ابن الشَّجري في أماليه[2].

وردَّ المرادي كلامه في التسهيل؛ إذ قال: «فإن لم يكن أحد الثلاثة لم يجز.

قال في شرح التسهيل[3]: «بلا خلاف، نحو: ضربت غلام هندٍ جالسةً. وحكىٰ غيره عن بعض البصريين إجازته».

ـ حالاً[4]: مفعول «تُجِزْ»، من المضاف: متعلِّق بـ«تُجز»، أو بمحذوف نعت لـ«حالاً»، له: اللام بمعنىٰ «إلىٰ»، عمله: مفعول «اقتضىٰ»، وضمير عمله يعود إلىٰ المضاف إليه، وعند المكودي يعود إلىٰ الحال، أي: إذا اقتضىٰ المضاف نَصْب الحال.

فلا تحيفا: أي لا تمل عن الواجب في ذلك. **وهذا تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. كذا عند المكودي.**

كان: اسمه يعود علىٰ المضاف، جُزْءَ: خبر «كان»، ما: موصول في محل جَرٍّ بالإضافة.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٩.

(٢) أمالي الشجري ٣/٩٦، وانظر الشيرازيات/٢٨٣.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/٣٤٢ولو قلت: «ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف».

(٤) إعراب الألفيَّة/٧٧، وشرح المكودي/٧٧.

٣٤٣. وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ❁ أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا=

٣٤٤. =فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ«مُسْرِعَا ❁ ذَا رَاحِلٌ» وَ«مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»

العاملُ في الحال[1]: ـ **فعل، أو شبه الفعل، أو ما تضمّن معناه دون لفظه،** وذكر هنا الأول والثاني، فذكر أنَّ العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفةً شبيهةً به جاز تقديمه على العامل.

ـ **والمتصرِّف**: ما جاء منه الماضي والمضارع والأمر.

ـ **وغير المتصرِّف**: ما لازم صورة الماضي.

ـ **والشّبيه بالمتصرِّف**: هو ما كان وصفاً قابلاً لعلامة الفرعيَّة: التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبّهة.

ـ **وغير الشّبيه به هو أَفْعَل التفضيل، فإنه لا يُثَنَّى ولَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ.**

وذكر مثالين:

١ ـ **الصِّفة المشَبَّهة بالمتصرِّف**، وهو قوله: مُسْرِعاً ذا راحلٌ، ذا: مبتدأ، راحل: خبره، ومسرعاً: حال من الضمير المستتر في الخبر راحل، وهو عائد على المبتدأ. والعامل في الحال «مسرعاً» هو راحل، وهو صفة أَشْبَهت المتصرِّف لأنه اسم فاعل.

ـ **قال الشَّاطبي: «وقلَّ من يذكر الصِّفة المشبّهة في العوامل، وذِكْرُها مما**

---

(١) شرح ابن طولون ١/٤١٤ ـ ٤١٥، وشرح المكودي ١/٣٧٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/١٥٢، وشرح الهواري ١/٣١٤ ـ ٣١٦، وشرح الأشموني ١/٣٢٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٦٦، ومنهج السَّالك/١٩٥، وإرشاد السَّالك ١/٥٠٧، وشرح السُّيُوطي/٢٤٦.

ينبغي كما فعل ابن مالك».

٢ ـ والثاني: الفعل، وهو قوله: مُخْلِصاً زيدٌ دَعَا.

زيد: مبتدأ، دعا: فعل متصرِّف فيه ضمير يعود على «زيد»، مخلصاً: حال من الضمير. والعامل في الحال «دعا».

ـ **قال المكودي**[١]: «وفُهِم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرِّف، أو صفة غير شبيهة بالمتصرف، لم يجز التقديم على العامل، فلا يجوز في:

ما أحسن هنداً منقَّبةً، أن تقول: منقبةً ما أحسن هنداً، ولا تقول: ما منقّبةً أَحْسَنَ هنداً.

ولا تقول: زيد ضاحكاً أحسنُ من عمرو، بل تقول: زيد أَحْسن من عمرو ضاحكاً».

ـ وفُهِمَ مما ذكره أمران:

ـ تقدُّم الحال على العامل فقط: ذا مُسْرِعاً راحِلٌ.

ـ وتقدُّم الحال على ما أُسْنِد إليه العامل: وهو زيد مُخْلِصاً دعا.

ـ **قال المرادي**[٢]: «يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فِعْلاً مُتَصَرّفاً: مخلصاً زيد دعا، خلافاً للجرمي في منع تقديمها عليه، وللأخفش في نحو: راكباً زيد جاء، لبعدها عن العامل، وهو كمثال المصنِّف، ولبعضهم في منع تقديم المؤكّدة. ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدَّرة بالواو نحو: والشمس طالعةً

(١) شرح المكودي ١/٣٧٤، وشرح ابن طولون ١/٤١٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٥٢.

جاء زيد.

وذكر الشَّاطبي[١] **مذهبين: مذهب البصريين** جواز تقديم الحال على العامل، **ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل** فيه مع الاسم الظاهر، فلا يُقال عندهم: راكباً جاء زيد، ويجوز مع الاسم المضمر، نحو: راكباً جئتُ.

الحال[٢]: مبتدأ، إن ينصب: شرط، بفعل: متعلِّق بـ«يُنْصَبْ» صُرِّفا: صفة لـ«فعل»، أو صفة: معطوف على «فعل»، أشبهت المصرفا: صفة لـ«صفة»، فجائز: جواب الشرط، وجائز: خبر مقدَّم، تقديمه: مبتدأ.

وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ «الحال».

كمسرعاً: مجرور الكاف محذوف، وهو في موضع خبر لمبتدأ محذوف: وذلك كقولك مسرعاً.

٣٤٥. وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ❁ حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦. كَـ(تِلْكَ) (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ)، وَنَدَرْ ❁ نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ»

ـ لا يجوز[٣] **تقديمُ الحال** على عاملها إذا كان جامدا ضُمِّن معنى المشتق، وذكر منه في البيت الثاني[١]:

ـ اسم الإشارة: تلك، وفيه معنى الفعل «أشير»، وليس فيها حروفه.

---

(١) انظر المقاصد الشَّافية ٣/٤٧٠.

(٢) شرح المكودي ١/٣٧٤، وإعراب الألفيَّة/٧٧.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٥٤، وشرح المكودي ١/٣٧٥، وشرح ابن طولون ١/٤١٦ ـ ٤١٧، وشرح الهواري ٢/٣١٦، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٧٢ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧١ ـ ٢٧٣، ومنهج السَّالك/١٩٦، وإرشاد السَّالك ١/٥٠٨.

ـ **حرف التمني**: ليت، وفيه معنىٰ الفعل «أتمنَّىٰ».

ـ **وحرف التشبيه**: كأنّ، وفيه معنىٰ الفعل «أُشَبِّه».

ـ **فمثال الإشارة**: تلك هندٌ منطلقةً، وذلك عمرٌو ضاحكاً.

ـ **ومثال التمني**: ليت عمراً مقيماً عندنا.

ـ **ومثال التشبيه**: كأنك طالعاً البدرُ، كأنَّه مسرعاً ريحٌ.

ـ **وزاد علىٰ ذلك المرادي**[1]: حرف الترجّي «لعل»، وحرف التنبيه: ها، وأمّا: في نحو: **أمّا علماً فعالم**، والاستفهام المقصود به التعظيم: **يا جارة ما أنت جارة**، والجنس المقصود به الكمال: **هو الرجل علماً**، والمشبّه: **هو زهير شعراً**، وذكر المكودي بعضها، ومثله عند ابن طولون.

وفي قوله:... وَنَدَرْ / نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ»

ـ أنَّ هذا من العوامل أيضاً، وقد تضمن معنىٰ الفعل دون حروفه، وعنىٰ به الظرف والمجرور مسبوقين باسم الحال، وتقدّم الحال علىٰ عاملها نادر نحو: زيد جالساً عندك، وعند ابن طولون: قدَّم الظرف علىٰ الحال، وسعيد مستقراً في هجر.

ـ فهما نائبان عن «استقرّ» أو «مستقِرّ» والحال في مثاله مؤكِّد.

ـ **قال ابن طولون**[2]: «وإنما فَصَلَ هذه المسألة من تلك لأنه قد سُمِع فيها تقديم الحال علىٰ عاملها؛ ولذلك أتىٰ بالحال في المثال الذي ذكره وهو «مستقرّاً»

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٥٤ ـ ١٥٥، وشرح المكودي ١/٣٧٦، وشرح ابن طولون ١/٤١٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٤١٧، وانظر شرح المكودي ١/٣٧٧، وشرح الهواي ٢/٣١٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٣ «وأجازه الأخفش قياساً».

مقدَّماً على عامله، وهو «في هجر»، ومثله في قراءة من قرأ[١]: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ بنصب «مطويات».

ـ وممن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخفش، ومثله عند المكودي، وابن عقيل. وذكر المرادي مثاله: **فداءً لك أبي وأمي**. والعامل فيه «لك».

وتوسُّط الحال قال فيه المرادي[٢]:

«وفيها مذاهب:

ـ **المنع مطلقاً**، وبه قال جمهور البصريين.

ـ **الجواز مطلقاً**، وإليه ذهب الفراء والأخفش في أحد قوليه.

ـ **والجواز بقوة**، إن كانت الحال ظرفاً أو حرف جرّ، ويضعف في غيرهم.

ـ **والجواز إن كانت من مضمر** نحو: أنت قائماً في الدار، وهو مذهب الكوفيين.

ـ فهذه أربعة مذاهب».

ـ عاملُ[٣]: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به نعتُه بالجملة بعده، ضُمِّن: مفعول الأول

---

(١) سورة الزمر ٦٧/٣٩ «نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ كان متوارياً بمكة». انظر كتابي معجم القراءات ١٨٨/٨، قراءة عيسى بن عمر وعاصم الجحدري والحسن البصري.
مطوياتٍ: حال من السماوات، أو من الضمير المستكن في متعلّق شبه الجملة.
قال الشَّاطبي: «والعامل ليس إلَّا المجرور» المقاصد الشَّافية ٤٧٧/٣.
وذكر ابن النَّاظم أنه لا حجة فيها لإمكان جعل السماوات عطفاً على الضمير في قبضته ومطويات منصوب بها. انظر ص/١٣١.

(٢) توضيح المقاصد ١٥٧/٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/٧٨، وشرح المكودي ٣٧٧/١.

مستتر، ومعنىٰ: هو مفعوله الثاني، لا: حرف عطف ونفي، حروفه: معطوف علىٰ معنىٰ منصوب، مؤخّراً: حال من فاعل «يعمل».

ـ وجملة «يعمل» في محل رفع خبر «عامل»، والمعنىٰ: عامل ضُمِّن معنىٰ الفعل دون حروفه لن يعمل مؤخَّراً.

ـ كتلك: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كتلك، وما بعده معطوفان علىٰ إسقاط العاطف، ندر: فعل ماض، نحو: فاعل مضاف لقول محذوف. سعيد: مبتدأ، مستقرّاً: حال من الضمير المستتر في الجارّ والمجرور بعده، في هجر: خبر المبتدأ. والصَّرْف في «هجر» أجود عند الزّجّاجي.

٣٤٧. وَنَحْوُ: «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ ❁ عَمْرٍو مُعَاناً» مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

ـ المثبت عند أبي حيان[1] «مُسْتَجادٌ» بالدال المهملة، وعند المكناسي: «لن يَهُنْ» كذا ضُبِط.

ـ تقدَّم الحديث عن أفعل التفضيل بأنه غير شبيه بالفعل؛ لأنه لا يُثَنَّىٰ وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّث، فهو غير قابل للفرعيَّة، فلم يتقدَّم عليه الحال، وله مزيَّة علىٰ العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه، فاغتفر توسُّطه بين حالَيْن[2].

نحو: زيدٌ مفرداً أَنْفَعُ من عمرٍو مُعاناً...

(١) منهج السَّالك/٢٠١، وشرح المكناسي ١١٣/٢.

(٢) شرح المكودي ٣٧٧/١، وتوضيح المقاصد ٥٩/٢، وشرح ابن طولون ٤١٩/١، وشرح الهواري ٣١٧/٢ ـ ٣١٨، وشرح الأشموني ٤٢٧٨/١، والمقاصد الشَّافية ٤٧٩/٣، ومنهج السَّالك/٢٠١، وإرشاد السَّالك ٥١٢/١.

مفرداً: حال من الضمير المُسْتَكِن في «أَنْفَعُ».

مُعاناً: حال من «عمرو».

والعاملُ في الحالَيْن «أَنْفَعُ» على المختار.

قال المرادي(١): «وهو مذهب سيبويه والمازني وطائفة».

وقال المكودي(٢): «وأصله: زيدٌ أنفعُ في حال كونه مفرداً من عمرو في حال كونه مُعاناً».

وزعم السِّيرافي(٣) أنهما خبران منصوبان بـ«كان» المحذوفة، والتقدير: زيد إذا كان قائماً أَحْسَنُ منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً.

ـ ولا يجوز تقديم هذين الحالَيْن على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: زيد قائماً قاعداً أحسن منه، ولا: زيد أحسن منه قائماً قاعداً.

ـ نحو(٤): مبتدأ مُضافٌ لقول محذوف، وما بعده مقول له، خبره: مُسْتَجازٌ، زيد: مبتدأ، خبره: أَنْفَعُ، لن يَهِن: لن يَضْعُفْ، وهو خبر بعد خبر، من وهن يَهِن، وأصله يَوْهِن فَحُذِفَت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.

٣٤٨. وَالْحَـالُ قَـدْ يَجِـيءُ ذَا تَعَـدُّدِ ❁ لِمُفْـرَدٍ - فَـاعْلَمْ - وَغَيْـرِ مُفْـرَدِ

ـ **عند الشَّاطبي**(٥): «**قد تجيءُ**»، وكلاهما صواب، وذكرت من قبل فيه

(١) توضيح المقاصد ٢/١٥٩.
(٢) شرح المكودي ١/٣٧٧.
(٣) شرح ابن عقيل ٢/٣٧٣.
(٤) إعراب الألفيَّة/٧٨، وشرح المكودي ١/٣٧٨.
(٥) المقاصد الشَّافية ٣/٤٨١، ومنهج السَّالك/٢٠٣.

التأنيث والتذكير ومثله عند أبي حيان.

ـ ذكر في البيت صورتين[1]:

١ ـ **الأولى**: نحو: جاء زيد راكباً مسرعاً. فهما حالان من «زيد».

ومنع هذا ابن عصفور، **فلا يتعدَّد الحال عنده في مثل هذا ما لم يكن العامل أفعل التفضيل.**

قال الهواري: «وأنكر ابن عصفور تعدُّد الحال في مثل هذا». ونقل المنعَ الفارسي وجماعة، فمسرِعاً: نعتٌ لراكب، أو حال من الضمير في «راكب».

٢ ـ الثَّانية: قوله: غير مفرد، شمل ثلاث صُوَر:

ـ **الأولى**: أن يكون صاحب الحال متعدِّداً، والحالُ مجتمعة نحو قوله تعالى[2]: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِ﴾.

ـ **الثَّانية**: أن يكون بتفريق مع إيلاء كلّ واحد منهما صاحبه، نحو: لقيتُ مُصْعِداً زيداً منحدراً.

قال المرادي: «ولا إشكال فيها».

ـ **الثالثة**: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه، نحو: لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنحدِراً.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٧٨ ـ ٣٧٩، وتوضيح المقاصد ٢/١٦٠، وشرح ابن طولون ١/٤١٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٤، وشرح الهواري ٢/٣٢٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٨١، وشرح الأشموني ١/٤٢٨، ومنهج السَّالك/٢٠٣، وإرشاد السَّالك ١/٥١٢، وشرح السُّيُوطي/٢٤٧، وشرح ابن الوردي ١/٣٣٦.

(٢) سورة إبراهيم ١٤/٣٣.

ـ **والاختيار في هذا عند المكودي** مع عدم القرينة جعل الأول للثاني، والثاني للأول، مصعداً: حال من «زيد»، منحدراً: حال من الضمير في «لقيت».

ـ **قال المرادي**: لتتصل إحداهما بصاحبه، خلافاً لمن عكس».

ـ وفي قولنا: لقيت هنداً مُصْعِداً منحدرة فالقرينة واضحة.

ذا: حال من فاعل «يجيء» لمفرد متعلّق بـ«تعدّد»، فاعلم[1]: جملة اعتراضية، تفيد توكيد النظر في هذه المسألة وتحصيلها، وأنها مما لا ينبغي أن يُغْفَل.

٣٤٩. وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ❁ فِي نَحْوِ: «لَا تَعْثَ فِي الارْضِ مُفْسِدَا»

ـ **تنقسم الحال إلىٰ مؤكِّدة ومُبيِّنة:**

وأنكر[2] الفرّاء والمبرِّد والسُّهيلي المؤكِّدة، فهي عندهم مُبيِّنة؛ لأنَّ الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة، **ويسمونها المؤسِّسة**.

❁ **والمؤكِّدة ضربان**[3]:

مؤكدة لعاملها، ومؤكِّدة لمضمون الجملة، وتناول في هذا البيت الحديث عن المؤكِّدة لعاملها: وهي كلّ وَصْفٍ دَلَّ علىٰ معنىٰ عامله، وخالفه لفظاً، وهو الأكثر،

---

(١) المقاصد الشَّافية ٣/٤٨٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٦١، ثم ذكر أنواعاً أخرىٰ للحال انظر ص/١٦٤.

(٣) شرح المكودي ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح ابن طولون ١/٤١٩، وشرح ابن عقيل ٢/٣٧٦، وشرح الهواي ٢/٣٢٢، وشرح الأشموني ١/٤٢٩: «ومؤكِّدة لصاحبها نحو: ﴿لَّأَمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ سورة يونس ١٠/٦٩.
والمقاصد الشَّافية ٣/٤٨٥، ومنهج السَّالك/٢٠٦ وإرشاد السَّالك ١/٥١٤.

أو وافقه لفظاً وهو دون الأول في الكثرة.

مثال الأول: قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وقوله[2]: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾.

فالعَثْوُ هو الفَسَاد، وولّىٰ: بمعنىٰ: أدبر.

مُفسدين: حال من الفاعل في «تعثوا»، ومُدْبِرين: حال من الفاعل في «وَلَّيتم»، وهما متّفقان في المعنىٰ دون اللفظ.

ومثال الثاني: وهو أن تكون الحال من لفظ عاملها، قوله تعالىٰ[3]: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾.

ـ في نحو: متعلِّق بـ«أُكِّدا»، ويجوز علىٰ تقدير: وذلك في نحو، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والمضاف إليه قولٌ محذوف، وذلك في نحو قولك.

٣٥٠. وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ❁ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

عند الأزهري وابن النَّاظم[4]: «وإن تُؤَكَّد جملةٌ» علىٰ البناء للمفعول.

تقدَّم أنّ الحال تؤكِّد عاملها، وذكر هنا أنها تأتي مُؤَكِّدة لجملة، وهذا هو القسم الثاني.

ـ **وشرط الحال المؤكِّدة للجملة**[5]: أن تدلَّ علىٰ معنىٰ لازم، أو شبيهة باللازم

---

(١) سورة البقرة ٢/٦٠.

(٢) سورة التوبة ٩/٢٥.

(٣) سورة النساء ٤/٧٩.

(٤) إعراب الألفيَّة/٧٨، وشرح ابن النَّاظم/١٣٢.

(٥) توضيح المقاصد ٢/١٦٤، وذكر عن النحويين أنواعاً أخرىٰ من الحال: المستصحبة: هذا زيد=

في تقدُّم العلم به بعد جملة اسميَّة، وجزآها معرفتان جامدان، نحو:

ـ **زيداً أخوك عَطُوفاً.**

ـ **أنا زيدٌ معروفاً.**

وقول سالم بن دارة:

نَـا ابْـنُ دَارَةَ مَعْرُوفـاً بِهَـا نَسَـبِي ❁ وَهَـلْ بِـدَارَةَ يَـا لَلنَّـاسِ مِـنْ عَـارِ

ـ **قال ابن عقيل:** «عطوفاً، ومعروفاً: حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أَحُقُّهُ عَطُوفاً، وفي الثاني: أَحُقُّ معروفاً». وإضمار العامل في هذا واجب.

وهذا الذي قدَّر هنا هو معنىٰ قوله: **فمضمر عاملها.**

ـ **قال المرادي:** «وكون عاملها مقدّراً هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه خلافاً للزَّجّاج في جَعْل عاملها هو الخبر مُؤَوَّلاً بمسمًّىٰ».

ـ وذكر أن ابن خروف جعل عاملها المبتدأ مُضَمّناً تنبيهاً.

ـ **وقوله: ولَفْظُها يُؤَخَّر:** يعني أنه لا يجوز تقديم الحال علىٰ الجملة، ولا علىٰ أحد جزأيها. فلا تقول: معروفاً أنا زيد، ولا: زيد عطوفاً أخوك.

ـ عاملُها: مبتدأ مؤخَّر، مضمر: خبر مقدَّم، والجملة جواب الشرط، فاقترنت

= راكباً، والمحكيَّة: رأيت زيداً أَحْسَنَ ضاحكاً، والمقدَّرة: مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً، والموطّئة: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ سورة الأحقاف ٤٦/١٢، وذكر أنَّ هذه لا تخرج عن النوعين السَّابقين، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٧، وشرح المكودي ١/٣٨٠ ـ ٣٨١، وشرح ابن طولون ١/٤٢٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٨٧، ومنهج السَّالك/٢١٠، وإرشاد السَّالك ١/٥١٥.

بالفاء، وجملة: ولفظها يؤخّر: استئنافية.

٣٥١. وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ❁ كَـ«جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ»

في شرح الشَّاطبي: ضُبط: **وموضعُ، بالرفع، وفي ثنايا النَّصّ: موضعَ، بالنصب.**

ـ وذكر[1] أنَّه لما كانت الحال خبراً من الأخبار، وكان الخبر يأتي مفرداً وهو الأصل، ويأتي جملة في موضع المفرد، جاءت الحال كذلك، وكذلك النعت، **فالثلاثة جارية من وادٍ واحد.**

ـ فالأصلُ أن تأتي الحال مفردةً، ثم إنها قد تأتي جملةً، وتكون تلك الجملة مقدَّرةً بالمفرد الذي يقع عليه النصب على الحال، وقد ذكر حكم المفرد فيما مضى، فأخذ يذكر حكم الجملة. وشمل قوله[2]: «جملة» الجملة الاسميّة، والجملة الفعليَّة، ومَثَّل للجملة الاسميَّة بقوله: جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلهْ.

ولا بُدَّ في جملة الخبر من رابط، وهو في الحالية إِمَّا ضمير، نحو: جاء زيدٌ يَدُه على رأسِهِ.

أو واو تُسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع «إذ» موقعها، نحو: جاء زيدٌ وعمرو قائم.

أو الضمير والواو معاً، نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رِحْلَةً.

---

(١) هذا المدخل مُنتزع من المقاصد الشَّافية ٤٩٢/٣، وانظر شرح ابن عقيل ٢٧٨/٢.

(٢) انظر شرح المكودي ٣٨١/١، وتوضيح المقاصد ١٦٤/٢، وشرح ابن طولون ٤٢٠/١ ـ ٤٢١، وشرح الهواري ٣٢٦/٢، وشرح الأشموني ٤٣١/١، وإرشاد السَّالك ٥١٧/١، وشرح السُّيُوطي/٢٤٨.

وذكر المرادي لوقوع الجملة موقع الحال شرطين: أن تكون خبريَّة، وألَّا تكون مفتتحةً بدليل استقبال كـ«لَنْ» وحرف التنفيس.

موضع[١]: ظرف مكان، تجيء جملة: أي: تجيء الجملة في موضع الحال.

والتقدير: جاء زيد ناوياً رحلة. زيدٌ: فاعل، والواو: للحال، والجملة بعد الواو في موضع الحال من «زيد».

٣٥٢. وَذَاتُ بَـدْءٍ بِمُضَـارِعٍ ثَبَـتْ ❁ حَوَتْ ضَـمِيراً وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣. وَذَاتُ وَاوٍ بَعْـدَهَا انْـوِ مُبْتَـدَا ❁ لَـهُ الْمُضَـارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْـنَدَا

ـ وجاء في[٢] رواية: **وذاتَ واو بالنصب**، وسنراه في الإعراب، وهو كذلك عند الشَّاطبي، وضبط بالوجهين عند ابن النَّاظم.

ـ **في البيت الأول يذكر النَّاظم** أنَّ جملة الحال[٣] إذا كانت فعليَّة مبدوءة بفعل مضارع مثبت، فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال، وتخلو من الواو نحو:

ـ جاء زيد يضحك.

ـ جاء زيدٌ تُقادُ الجنائبُ بين يديه.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٨١، وشرح الهواري ٢/٣٢٦، وإعراب الألفيَّة/٧٨.

(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٤٩٦، وشرح ابن النَّاظم/١٣٤، وانظر شرح المكودي ١/٣٨٢.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٦٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٩ ـ ٢٨٠، وشرح المكودي ١/٣٨٢، وشرح ابن طولون ١/٤٢١، وشرح ابن النَّاظم/١٣٤، ومنهج السَّالك/٢١٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٤٩٦، وشرح الأشموني ١/٤٣٢، وإرشاد السَّالك ١/٧١٨ ـ ٥١٩.

وقال ابن عقيل: «فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: **قمتُ وأَصُكُّ عينَه**....، والتقدير: وأنا أَصُكُّ عينه...». ومعنى أَصُكُّ: أضربُ. وبذلك تصبحُ الجملة اسميَّة.

وقد حكى هذه الجملة عن بعض العرب الأصمعي، وذكرها ابن النَّاظم وغيره، وما استشهدوا به لهذه المسألة قول عبد الله بن همَّام السلولي:

فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيْرهُم ❁ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُم مَالِكاً

أي: وأنا أَرْهَنُهم مالكاً.

وقول عنترة:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ❁ زَعْماً وَرَبُّ البَيْتِ لَيْسَ بِمُزْعَمِ

أي: وأنا أقتلُ قومها.

ـ ذاتُ[1]: مبتدأ، وهو مُؤَنَّث «ذو» بمعنى صاحب، بمضارع: متعلِّق بـ«بدء»، ثبت: صفة لـ«مضارع»، حَوَتْ: خبر لـ«ذات»، خلت: معطوف على «حَوَت» من الواو: متعلِّق بـ«خَلَتْ»، والجملتان خبران عن «ذات».

ـ ذاتَ: قال المكودي: منصوب بفعل محذوف يُفَسِّره «انْوِ»، ويجوز رفعه على الابتداء، وخبره: «انْو». بعدها: متعلِّق بـ«انْوِ». والمضارع: مفعول أول بـ«اجعلنَّ»، مُسْنَدا: مفعول ثان، له: متعلّق بـ«مسندا»، والهاء في «بعدها» عائدة على الواو، والهاء في «له» عائد على المبتدأ.

---

(١) شرح المكودي ١/٣٨٢ ـ ٣٨٣، وإعراب الألفيَّة ٧٨ ـ ٧٩، وانظر إعراب النَّصب في «ذاتَ» في البيت الثاني عند الشَّاطبي ٣/٥٠١.

ـ والتقدير عند المكودي: انْوِ بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأً، واجعلْ المضارعَ مُسْنداً لذلك المبتدأ المنويّ. ومثله عند الأزهري.

٣٥٤. وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ✽ بِوَاوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

ـ يعني أنَّ[1] عدا ما تقدَّم من الجمل الواقعة موقع الحال تارةً تكون بالواو خاصَّةً من غير أنْ يكون فيها ضمير عائد على صاحب الحال، نحو:

ـ جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ.

ـ وتارةً يكون فيها ضمير من غير واو تدخل عليها، نحو:

جاء زيدٌ يدُه على رأسِهِ.

وتارة تجمع بينهما فتكون ذات واو وضمير معاً، نحو: جاء زيدٌ ويده على رأسِهِ.

وقوله: الذي قُدِّم، هو الجملة الفعليَّة المصدَّرة بالمضارع المثبت و«سوى ما...» يشمل الجملة الاسميَّة مثبتة أو منفيَّة، والفعليَّة المصدَّرة بالمضارع المنفيّ، وبالماضي مثبتاً ومنفيّاً.

ـ **وقوله: بواو او بمضمر أو بهما**: يقتضي جواز الأوجه الثلاثة في ذلك كله.

ـ **قال المرادي**: «**وليس على إطلاقه فلا بُدَّ من بيانه...**»، وذكر تفصيله، وذكر ذلك المكودي، ولم يفصِّل القول فيه، وأحال في تفصيله على ما ذكره ابن النَّاظم[2].

---

(١) توضيح المقاصد ١٦٦/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٠٢/٣، وشرح المكودي ٣٨٣/١، وشرح ابن طولون ٤٢٢/١ ـ ٤٢٣، وشرح الهواري ٣٢٩/٢ وما بعدها، وشرح الأشموني ٤٣٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٨١/٢، ومنهج السَّالك/٢١٣، وشرح السُّيوطي/٢٥٠.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٣٥.

ـ **قال ابن طولون**: «وليس على إطلاقه، بل فيه تفصيل مذكور في المطوّلات، والعذر له في إطلاقه أنَّ أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة، فاعتمد في ذلك على الأكثر».

ـ جملة[1] الحال: مبتدأ، وخبره «بواو»، وما بعده عطف عليه، أو: للتخيير، سوىٰ: استثناء، ما: موصولة واقعة على الجمل المتقدِّمة.

وذكر الأزهري أنَّ «سوىٰ»: منصوب على الظرفيَّة، أو على الاستثناء على الخلاف المعروف فيه.

٣٥٥. وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ❁ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

ـ قد يُحْذَفُ العاملُ في الحال، وهذا الحذفُ على نوعَيْن: جائزٌ وواجبٌ[2]، وإلىٰ هذا أشار في هذا البيت.

ـ **الحذف الجائز**: إذا دَلَّ عليه دليل لفظي، أو حالي.

ـ **اللَّفظي**: وذلك إذا تقدَّم له ذكر، نحو قولك: راكباً، لمن قال لك: كيف جئتَ؟، على تقدير: جئتُ راكباً، وقولك: بلىٰ مسرعاً. لمن قال لك: «لم تَسِرْ»، والتقدير: بلىٰ سِرْتُ مُسْرِعاً.

ـ **والحالي**: كقولك للقادم من الحج: مَبْروراً مَأْجُوراً، أي: قَدِمْتَ... ولك في

---

(١) شرح المكودي ١/٣٨٤، وإعراب الألفيَّة/٧٩.

(٢) شرح المكودي ١/٣٨٥، وشرح ابن طولون ١/٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤، وشرح الأشموني ١/٤٤١، وشرح الهواري ٢/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/١٧٢، والمقاصد الشَّافية ٣/٥١٨، ومنهج السَّالك/٢١٧، وإرشاد السَّالك ١/٥٢٦، وشرح السُّيُوطي/٢٥١.

هذين ذكر العامل وحذفه.

ـ **الحذف الواجب**: في أربع صور قياساً:

ـ **ضربي زيداً قائماً**: الحال النائبة منابَ الخبر، أي: إذا كان....

ـ **زيد أبوك عطوفاً**، وقد تقدَّم في الحال المؤكِّدة.

ـ **ما يبينُ زيادة أو نقصاً** نحو:

ـ تَصَدَّقْ بدرهم فَصَاعِداً. اشتريتُه بدينارٍ فَسَافِلاً.

ـ وما ذُكر **للتوبيخ**: أقائماً وقد قَعَدَ النَّاسُ ؟!

أتميميّاً مرةً وقيسياً أخرىٰ ؟، أي: أتوجد وأَتَتَحَوَّلُ.

ـ **والحَذْفُ الواجبُ قد يكون سماعاً**، نحو: هنيئاً لك، أي: ثبت لك الخير هنيئاً.

ـ **قال ابن عقيل**[1]: «ومما حُذِفَ فيه عامل الحال وجوباً قولهم: **اشتريتُه بدرهَمٍ فصاعداً، وتصدَّقْتُ بدينار فَسَافِلاً**، فصاعداً وسافلاً حالان عاملهما محذوف وجوباً، والتقدير: فذهب الثمنُ صاعداً، وذهب المتصدَّقُ به سافلاً. **وهذا معنىٰ قوله: وبعضُ ما يُحْذَف ذكره حُظِل**، أي: بعض ما يحذف من عامل الحال مُنِعَ ذكره[2].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٨٥.

(٢) وذكروا في هذا المقام المثل: **حَظِيِّين بناتِ صَلِفين كَنَّاتٍ**: أي: عرفتُهم، وحظيّين وصَلِفَين: حالان، والحظيين مشتق من الحظوة، وصَلِفِين مشتق من الصَّلف، وهو عدم الحظوة، وبنات وكنّات: منصوبات علىٰ التمييز. انظر شرح المكودي ١/٣٨٥، وشرح ابن طولون ١/٤٢٣، وتوضيح المقاصد ٢/١٧٢.

ـ **الحال**[1]: مبتدأ، قد يحذف خبر، ما مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، وهو واقع على عامل الحال، فيها: الضمير عائد على الحال، الضمير مستتر في «عمل» عائد على «ما»، بعض: مبتدأ، ما: واقعة على العامل، يُحْذَفُ: صلة «ما»، ذكره: مبتدأ، خبره: حُظل، والجملة خبر عن «بعض».

ـ **والحَظْلُ**: أصله المَنْعُ من التصرف والحركة، ومنه حَظْلُ الأَيِّم، وهو منعها من النِّكاح.

فائدة[2]

ذكر ابن الوردي أنه يلزم ذكر الحال إنْ توقفت الفائدة عليها، نحو[3]: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾، و[4]: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾.

ونَدَر حذفها مع توقف الفائدة عليها في قوله ﷺ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَو أَفْلَسَ فَصَاحِبُ المَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ**» التقدير: مات مُفْلِساً.

(١) شرح المكودي ١/٣٨٥ ـ ٣٨٦، وإعراب الألفيَّة/٧٩.

(٢) شرح ابن الوردي ١/٣٥٠.

(٣) سورة الإسراء ١٧/٣٧.

(٤) سورة النساء ٤/٤٣.

٢٧ ـ التَّمْيِيزُ

٣٥٦. اِسْـمٌ بِمَعْنَىٰ (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ ❁ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧. كَـ«شِبْرٍ ارْضاً، وَقَفِيزٍ بُرًّا، ❁ وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرًا»

ـ يُقال في الاصطلاح[1]: **تمييز ومُمَيَّز، وتفسير ومُفَسَّر، وتبين ومُبَيَّن**.

ـ **قوله: اسم**: جنس، وبمعنىٰ «مِن» يشمل التمييز، واسم «لا»، والمفعول الثاني، من نحو: استغفرتُ الله ذنباً، والمشبّه بالمفعول به نحو: الحسن الوجهَ.

قال المرادي: «فكل ذلك مشارك التمييز في أنه علىٰ معنىٰ مِن».

ـ **وقوله: مُبينٌ**: مخرج لما سوىٰ التمييز، إِلَّا المشبّه بالمفعول به.

ـ **ونكرة**: مخرج للمشبّه بالمفعول به.

ـ **وعند الكوفيين** وابن الطراوة يجوز تعريف التمييز، وما أَوْهَم ذلك مُؤَوَّل عند البصريين.

ـ وقوله: يُنْصَبُ، يدلُّ علىٰ أنَّ حكم التمييز النَّصْبُ.

ـ وقوله: بما قد فسَّره يدلُّ علىٰ أنَّ عامل التمييز هو المميّز، وهو ما قبله من

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٧٤، وشرح ابن طولون ١/٤٢٤ ـ ٤٢٥، وشرح الأشموني ١/٤٤٢، وشرح الهواري ٣/٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٢٤، وأوضح المسالك ٢/١٨٠، وإرشاد السَّالك ١/٥٢٨ ـ ٥٣٢، ومنهج السَّالك/٢٢٠ ـ ٢٢٢.

المبهمات المفتقرة إليه.

والتمييز نوعان:

١ ـ **تمييز مفرد**، وهو ما رَفَع إبهامَ اسم قبلَه نحو: رِطْلٌ سمناً، وعشرين درهماً، ولا خلاف أنَّ العامل في هذا النوع هو مميزه كما ذكر.

٢ ـ **الثاني: تمييز جُمْلَة**، وهو ما رفع إبهام نِسْبةٍ في جملة.

ـ وعامل هذا النوع عند سيبويه والمبرِّد والمازني ومن وافقهم هو الفعل وما جرىٰ مجراه من مصدر، ووصف، واسم فعل، نحو: طاب زيد نفساً.

ـ وذهب قوم إلىٰ أنَّ العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعلُ وما جرىٰ مجراه، واختاره ابنُ عُصْفور، ونَسَبَهُ للمحقّقين.

ـ **وفُهِمَ من قوله**: «بما قد فَسَّره» أنَّ الناصب له الاسم المُفَسَّر، أو الجملة قبله.

ـ **وذكر في البيت الثاني ثلاثة أمثلة:**

ـ **الممسوح**: وهو قوله: شبرٌ أيضاً.

ـ **المكيل**: وهو قَفِيزٌ بُرّاً[١].

ـ **الموزون**: وهو قوله: مَنَوَيْن عَسَلاً وتمراً[٢].

وبقي عنده تمييز العدد، وسيأتي ذكره في باب العدد[٣].

---

(١) القفير: مكيال معروف عند أهل العراق، ومن الأرض قدر مئةٍ وأربع وأربعين ذراعاً، وفي التهذيب: مقدار مساحة من الأرض، فهو لفظ يُستعمل للكيل والمساحة. انظرالتاج/قفز. وانظر المقاصد الشَّافية ٣/٥٣٦.

(٢) المَنَا: بالألف كيل يُكال به السَّمْن وغيره، وقد يكون من الحديد: يقال: مَنَا، ومَنَوَان، وَأَمْنَاء ذهب. التاج/منو. والمقاصد الشَّافية ٣/٥٣٦

(٣) يأتي في الباب «٦١ ـ باب العدد».

قال المرادي[١]: «أو عدد نحو خمسة عشر رجلاً، وجعله بعضهم من المقادير، أو **مُفْهم غيريَّة**، نحو: لنا غيرُها إبلاً.

أو مثليَّة، نحو: لنا أمثالها شاءً.

أو تعجُّب، نحو: لله دَرُّه فارساً.

وإنما اقتصر في هذا البيت على التمثيل بالمقدار لكثرة انتصاب التمييز عنه».

اسم[٢]: خبر مبتدأ مضمر، أي: هو اسم، بمعنى: صفة لاسم، مِن: مضاف إليه، مبين: نعت «اسم»، نكرة: نعتٌ بعد نعتٍ، يُنْصَبُ: جملة مستأنفة، تمييزاً: منصوب على الحال...، ويجوز أن يكون اسمٌ مبتدأ، ويُنْصَبُ خبره.

أرضاً: تمييز لِشِبْرَاً، وبُرّاً: تمييز لقفيز، وعسلاً وتمراً تمييزان لـ«مَنَوَيْن»، كَشِبْرٍ: في موضع الحال من «ما» الموصولة.

٣٥٨. وَبَعْـدَ ذِي وَشِـبْهِهَا اجْـرُرْهُ إِذَا ❁ أَضَـفْتَهَا كَـ«مُدُّ حِنْطَـةٍ غِـذَا»

٣٥٩. وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ❁ إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا»

ـ **وشبهها**[٣]: عند أبي حَيَّان والأشموني «ونحوها»، ومثله عند الشَّاطبي.

ـ قوله[٤]: بعد ذي: فيه إشارة إلى الأمثلة الثلاثة السَّابقة مما دَلَّ على مساحة

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢) شرح المكودي ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، وإعراب الألفيَّة/٧٩.

(٣) منهج السَّالك/٢٢٢، وشرح الأشموني ١/٤٤٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٣٦.

(٤) توضيح المقاصد ٢/١٧٨ ـ ١٧٩، وشرح ابن طولون ١/٤٢٧، وأوضح المسالك ٢/١١١، وشرح المكودي ١/٣٨٩ ـ ٣٩٠، وشرح الأشموني ١/٤٤٣ «وبعد ذي المقدرات الثلاث ونحوها مما=

أو كيل، أو وزن.

ـ وقوله: إذا أَضَفْتَها: يدلُّ على أنه يجوز في ذلك جَرُّ التمييز بإضافة المميز إليه، فتقول: **شبرُ أرضٍ، قفيزُ بُرٍّ، مَنَوا عسلٍ**، ثم مَثَّل لذلك بقوله: مُدُّ حنطةٍ غِذَا.

* **وفي البيت الثاني** بيَّن أنَّ جواز جَرِّ التمييز بالإضافة مشروط بخلو المميز من إضافته إلى غير التمييز، فإنْ أُضيف إلى غيره وَجَبَ النصبُ نحو[1]: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾.

قال ابن طولون: «وفهم من قوله:... أنه لا يجب نصبه إلَّا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصحّ إغناؤه عن المضاف إليه؛ إذ لا يجوز «ملءُ ذهبٍ»، فلو صَحَّ إغناؤه عنه لم يكن النصبُ واجباً، نحو: هو **أحسنُ الناسِ رجلاً**؛ إذ يجوز أن تقول: هو أحسنُ رجلٍ...». **ومثله عند المرادي: زيد أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلاً**، فلك أن تقول: هو أشجعُ رجلٍ.

وقال المرادي: «فإن قلت كيف جَعَلَ النَّصْبَ بعد المضاف المذكور واجباً، وقد ذكر بعده جواز جرِّه بـ«من»؟.

قلت: يعني بشرط خُلُوِّه مِنْ «مِنْ»، وذلك مفهوم من قوله:

إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا».

أي: إن كان كالمثال المذكور في امتناع إغنائه عن المضاف إليه، وفي تجريده

= أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز وهي الأوعية المراد بها المقدار كذَنُوب ماء، وحُبّ عَسَلاً، ونِحْي سَمْناً، وراقود خَلّاً، وما حمل على ذلك من نحو: لنا مثلُها إبِلاً، وغيرها شاء، وما كان فرعاً للتمييز نحو: خاتم حديداً، وباب ساجاً، وجُبَّة خزّاً». والمقاصد الشَّافية ٣/٥٣٦، ومنهج السَّالك/٢٢٢.

(١) من سورة آل عمران ٣/٩١: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ...﴾.

مِنْ «مِنْ»».

ـ بعد[١]: متعلِّق بـ«اجرره»، ذي: مضاف إليه، اجرره: الهاء: عائد على التمييز، إذا: ظرف تضمَّن معنى الشرط، أضفتها ها: عائد عى المذكورات. وجواب «إذا» محذوف.

ـ والتقدير: واجرر التمييز بعد هذه المذكورات ونحوها إذا أضفتها إليه. كمدّ: قال المكودي: مبتدأ، وحِنْطة: مضاف إليه. غذا: خبره. وقال: تقديره كقولك: مُدَّ حنطةٍ غذاء.

وقال الشَّاطبي[٢]: «وغذا: في قوله: «**كمدّ حنطةٍ غذا**»: بدل أو حال».

ـ النصبُ: مبتدأ، بعدَ: متعلِّق بالنصب، ما: اسم موصول مضاف إليه، جملة «أضيف» صِلَة، وَجَبَا: خبر المبتدأ، إنْ: شرط، كان: فعل الشَّرط، وجواب الشَّرط محذوف..

ـ ملء: خبر «كان»، ملءُ الأرض: عند المكودي مبتدأ خبره محذوف تقديره: لي أو نحوه، والجملة محكيَّة بقول تقديره: إن كان مثل قولك ملءُ الأرضِ ذهباً، ذهباً: تمييز.

ـ **قال الأزهري**: «وتقدير البيت: والنَّصبُ واجبٌ بعد المبهم الذي أُضِيْفَ لغير التمييز إنْ كان المضافُ مثل: مِلْء، من قولك: مِلْءُ الأرض، في كونه لا يصحُّ إغناؤه عن المضاف إليه».

(١) إعراب الألفيَّة/٨٠، وشرح المكودي ١/٣٨٩ ـ ٣٩٠.
(٢) المقاصد الشَّافية ٣/٥٣٧.

٣٦٠. وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَىٰ انْصِبَنْ بِـ(أَفْعَلَا) ❁ مُفَضِّلاً كَـ«أَنْتَ أَعْلَىٰ مَنْزِلَا»

❁ **النَّكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان**(١):

أحدهما: أن يكون فاعلاً في المعنىٰ وهو السببي، وفي هذه الحالة يجب نَصْبُه علىٰ التمييز.

وعلامته أن يصلح للفاعليَّة عند جعل أَفْعَل التفضيل فعلاً، نحو:

أنت أَعْلَىٰ مَنْزلاً، وأكثر مالاً.

فإنه يصلُح لذلك أن تقول: علا مَنْزِلُك، وكَثُر مالُك.

ـ ومعنىٰ السَّببي ألَّا يكون الموصوف بـ«أفعل» جزءاً منه، وأنت لست جزءاً من المنزل موضع «أفعل».

ـ **والآخر**: أَلَّا يكون فاعلاً في المعنىٰ، وهو ما أفعل التفضيل بعضُه.

ـ **قال المرادي**: «وعلامته أن يَحسُنَ وضع «بعض» موضع «أفعل»، ويُضاف إلىٰ جمع قائم مقام النكرة، نحو: أنت أفضلُ فقيهٍ، وزيد أفضلُ رجلٍ، فإنه يَحْسُنُ فيه ذلك، فتقول: أنت بعضُ الفقهاء، وأنت بعضُ الرِّجال، فهذا النوع يجبُ جَرُّه بالإضافة إلَّا أن يكون أفعل التفضيل مضافاً إلىٰ غيره، فينتصب نحو: أنت أكرمُ الناسِ رَجُلاً».

ـ والفاعلَ(٢): مفعولٌ مقدَّم بـ«انصِبَنْ»، المعنىٰ: منصوب علىٰ إسقاط

---

(١) توضيح المقاصد ٢/١٨٠، وشرح المكودي ١/٣٩٠ ـ ٣٩١، وشرح ابن طولون ١/٤٢٧، وشرح الأشموني ١/٤٤٥، وشرح الهواري ٣/٨ ـ ٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٤١، وإرشاد السَّالك/٥٣٣، ومنهج السَّالك/٢٢٣.

(٢) شرح المكودي ١/٣٩١، وإعراب الألفيَّة/٨٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٤٤.

الخافض، أي في المعنىٰ. مفضِّلاً: حال من الفاعل المستتر بـ«انْصبَنْ».

وعند الشَّاطبي: المعنىٰ: مضاف إليه من إضافة الصِّفة إلىٰ فاعلها، وأل: عوض عن الضمير كذا عند الأزهري عنه.

٣٦١. وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا اقْتَضَـىٰ تَعَجُّبَـا ❖ مَيِّـزْ كَـ«أَكْرِمْ بِـأَبِي بَكْـرٍ أَبَـا»

ـ ذكر في هذا البيت أنَّ التمييز ينتصب بعد كل ما يدلُّ علىٰ تعجّب[١]، وذكر مثالاً علىٰ ذلك[٢]: أكرِمْ بأبي بكر أبا.

ـ ومن أمثلة ذلك: **ما أَكْرَمَهُ أَبَاً!**

ولله درُّه فارساً!

ويلَه رَجُلاً!

وَيْحَهُ إِنساناً!

حَسْبُك به كافلاً!

وكفىٰ به كافلاً!

ومن هذه الأمثلة[٣] ترىٰ أنَّ ذلك ليس خاصاً بالصيغتين الموضوعتين للتعجّب، وهما: **ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به**، بل دخل في ذلك كلُّ ما أفهم التعجُّب من غير

(١) توضيح المقاصد ٢/١٨٠ ـ ١٨١، وشرح الأشموني ١/٤٤٥، وشرح ابن طولون ١/٤٢٨، وشرح المكودي ١/٣٩١، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٠، ومنهج السَّالك/٢٢٥.

(٢) شرح الكافية الشَّافية/٧٧٣، ذكر أنَّ المراد بأبي بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضي الله عن أبي بكر وأرضاه، وهذا معروف لا يحتاج إلىٰ فضل بيان.

(٣) انظر شرح ابن طولون ١/٤٢٨.

الصيغتين المعروفتين.

ـ بعد[1]: متعلِّق بـ«مَيِّز»، كلّ: مضاف إليه، ما: نكرة موصوفة بالجملة بعدها، ومحلّها الجر بالإضافة، اقتضىٰ: فِعْل وفاعل مستتر يعود إلىٰ «ما». تعجُّباً: مفعول به، مَيِّز: أمر، ومتعلَّقه محذوف، أي: مَيِّز بالنَّصب بعد كل شيء اقتضىٰ تعجُّباً، كأكرِم: الكاف جارَّةٌ لقولٍ محذوفٍ، بأبي: الباء حرف جر زائد لازم، أبي: فاعل، أباً: تمييز.

٣٦٢. وَاجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ ❊ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَىٰ كَـ«طِبْ نَفْساً تُفَدْ»

ـ يجوز في كُلِّ تمييز أن يُجَرَّ بـ«مِن»[2]، إلَّا تمييز العدد، وما كان فاعلاً في المعنىٰ، فإنهما لا يُجَرّان بـ«مِن».

فلا يجوز نحو: عندي عشرون من درهمٍ.

ـ ولا: طاب زيد من نفسٍ.

ـ ولا: أنت أعلىٰ من منزل.

ـ ويجوز فيما سواهما أن تقول:

عندي قفيزٌ من بُرّ، وراقودٌ من خَلٍّ، وشبرٌ من أرضٍ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٨٠.

(٢) توضيح المقاصد ١٨١/٢، وشرح الأشموني ٤٤٥/١، وشرح المكودي ٣٩٢/١، وشرح ابن طولون ٤٢٨/١، وشرح الهواري ١١/٣، وشرح ابن عقيل ٢٩٢/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٤٨/٣، وذكر أنَّ معنىٰ «من» التبعيض، وهي زائدة عند سيبويه، وإرشاد السّالك ٥٢٤/١، ومنهج السَّالك/٢٢٦.

ومَنَوان من عَسَلٍ، ورِطْلٌ من زَيْتٍ،

وما أَحْسَنَهُ مِن رجلٍ،

وأكرم به من أبٍ.

ـ وتمييز العدد لا يمتنع جره لكن بشرط أن يُجْمَعَ نحو:

عندي عشرون من الدراهم.

وقد أطلق فيما هو فاعل في المعنىٰ، وهو مقيَّد.

قال الشارح وهو ابن الناظم(١): «لا يجوز جره بـ«مِنْ» إِلَّا في تعجّب أو شبهه كقولهم: لله دَرّه من فارس.

وقال الشاعر:

تَخَيَّرَه فَلَم يَعْدِلْ سِوَاه ❁ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تهَامِي»

ـ وقوله: إن شئت: تخيير بين النَّصب المذكور أولاً والجرّ، فأحدهما ليس بخارج عن القياس.

ـ غير(٢): مفعول «اجْرِرْ» بـ«مِنْ» متعلِّق بـ«اجرِرْ»، والفاعل: مجرور عطفاً علىٰ «ذي»، المعنىٰ: منصوب بإسقاط «في» إِنْ شئتَ: شرطٌ محذوفُ الجواب.

والتقدير: إنْ شئتَ فاجررْ بـ«مِنْ» غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل في المعنىٰ، كـ«طِبْ»: **علىٰ تقدير: وذلك كقولك: نفساً.** تُفَد: جواب الأمر «طب».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٣٨ وذكر: ما في السماء قدر راحةٍ من سحاب، وملءُ الإناءِ من عسلٍ، وخاتم من حديد، وأمثالُها من إِبلٍ.

(٢) شرح المكودي ٣٩٢/١، وإعراب الألفيّة/٨٠.

٣٦٣. وَعَامِـلَ التَّمْيِيـزِ قَـدِّمْ مُطْلَقَـا ❁ وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْـرِيفِ نَزْراً سُـبِقَا

أي: أنَّ العامل في التمييز يجب تقديمه عليه، وتأخير التمييز[1].

ـ وقوله: «مطلقاً» يعني سواء كان اسماً أو فعلاً.

ـ فإذا كان اسماً فلا يتقدَّم عليه بإجماع نحو: عندي عشرون درهماً.

فالعامل في «درهماً» هو «عشرون»، ولا يجوز أن تقول: عندي درهماً عشرون.

وإذا كان فِعْلاً ففيه مسألتان:

١ ـ إذا كان الفعل غير متصرِّف فلا يجوز أيضاً تقديمه عليه نحو:

ما أكرمك أباً.

وَنِعْمَ رجلاً زيد.

٢ ـ وإن كان الفعل متصرِّفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف، والمشهور منع تقديمه عليه عند سيبويه متصرفاً أو غير متصرف، وكذلك الفراء وأكثر البصريين والكوفيين.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٩٣ وقد يكون العامل متصرّفاً ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجمع، وذلك نحو: كفىٰ بزيدٍ رجلاً، فلا يجوز تقديم «رجلاً» علىٰ «كفىٰ» وإن كان فعلاً متصرفاً لأنه بمعنىٰ فعل غير متصرف، وهو فعل جامد فمعنىٰ قولك: كفىٰ بزيد رجلاً: ما أكفاه رجلاً»، ومثله عندالمرادي. وشرح المكودي ١/٣٩٢ ـ ٣٩٣، وتوضيح المقاصد ٢/١٨٥ ـ ١٨٨، وشرح ابن طولون ١/٤٢٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٥١، وشرح الهواري ٣/١١ وما بعدها، وشرح الأشموني ١/٤٤٧، وأوضح المسالك ٢/١١٥، وإرشاد السَّالك ١/٥٣٦.

ـ **وأجاز الكسائي والمازني والمبرِّد** تقديمه على عامله المتصرف، فتقول:

نفساً طاب زيد، وشيباً اشتعل رأسي.

ومنه قول المخبّل السَّعدي:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا ❁ وَمَا كَانَ نَفْساً بِالعِرَاقِ تَطِيْبُ

ـ **قال المكودي**: الظَّاهر من قوله: نَزْراً سُبِقَا، أنَّ له مذهباً ثالثاً وهو جواز تقديمه بقلّة، ولم يقل به أحد». ومثله عند ابن طولون.

ـ عاملَ[1]: مفعول مقدَّم، مطلقاً: حال من عامل التمييز، الفعلُ: مبتدأ، ذو التصرف: خبر، نزراً: حال من الضمير المستتر في «سُبِق».

❁ ❁ ❁

(١) شرح المكودي ١/٣٩٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٦٠، وإعراب الألفيَّة/٨٠ ـ ٨١.

٢٨ ـ حُرُوفُ الْجَرِّ

٣٦٤. هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ، إِلَىٰ، ❁ حَتَّىٰ، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَىٰ

٣٦٥. مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا، ❁ وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَىٰ)

ـ **ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً**[1]، وكلُّ حرفٍ منها يجرُّ الاسمَ، وفي كلّ منها تفصيلٌ يأتي بيانه، إلَّا:

ـ **خلا، وعدا**، وحاشا، فلم يذكر فيها هنا شيئاً؛ لأنَّ حكمها قد تقدَّم في باب الاستثناء [٢٥ ص/٥٤].

ـ **إلَّا**: **كي، ولعلَّ، ومتىٰ**، فلم يذكرها لغرابة الجرِّ بها.

ـ **كي: أَمَّا «كي» فتجرُّ ثلاثة أشياء:**

١ ـ **ما: الاستفهاميَّة**، كقولهم في السؤال عن عِلَّة الشيء: كَيْمَهْ؟ بمعنىٰ: لِمَهْ؟

٢ ـ **أَن المصدريَّة مع صِلَتها**، نحو: جئت كي تفعل، إذا قدَّرتَ «أَنْ» بعدها، فأنْ والفعل في تأويل مصدر مجرور بها، ويدلّ علىٰ أنَّ «أَنْ» تضمر بعدها، وظهورها

---

(١) توضيح المقاصد ١٧٨/٢، وشرح الأشموني ٤٥٣/١، وشرح ابن طولون ٤٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٣/٣، وشرح الهواري ١٩/٣، وشرح المكودي ٣٩٤/١، والمقاصد الشَّافية ٥٦٢/٣، وشرح المكناسي ١٢٨/٢، وأوضح المسالك ١٢٠/٢، ومنهج السَّالك/٢٣١، وشرح السُّيُوطي/٢٢٥ «كي: وقلّ من ذكرها». وإرشاد السَّالك ٥٤٠/١، وشرح ابن الوردي ٣٥٧/١، ٣٦٠، وشرح ابن النَّاظم/١٣٩.

في الضرورة كقول جميل:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ❁ لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

والأَوْلَىٰ أنْ تقدَّر «كي» مصدريَّة، وتقدَّر اللَّام قبلها بدليل كثرة ظهورها، كقوله تعالىٰ[1]: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾.

٣ ـ والثالث من عمل «كي» أنها تجرُّ «ما» المصدريَّة مع صلتها، في قول قيس ابن الخطيم:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ❁ يُرَادُ الفَتَىٰ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضُّرِّ والنَّفعِ، وذكره الأخفش، وقيل: ما: كافَّة.

ـ لعلَّ: ولعلَّ: تجرُّ في لغة عُقَيْل، خلافاً للفارسي، فقد أنكر ذلك، وذكر الجرّ بها الأخفشُ والفَرّاءُ وأبو زيد، ومنه قوله:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنَا ❁ بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيْمُ

ـ والجرُّ بها ثابتة الأول، وهو اللام، ومحذوفته: عَلّ، ومفتوحة الآخر ومكسورته. ولعلَّ: حرف جر شبيه بالزائد، ومجرورها مبتدأ، وما بعده خبر.

ـ ومن ذلك قول كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَىٰ وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ❁ لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

قال الشَّاطِبي: «ولعلَّ حرف جَرّ عند بني عُقيل، وسمعه أبو زيد من بني عُقَيْل، وروىٰ الجرَّ بها أيضاً الفرّاء وغيره».

ـ متىٰ: وهي في لغة هذيل، بمعنىٰ «مِن»، ومنه قولُهم: أخرجها مَتَىٰ كُمِّه،

(١) سورة الحديد ٥٧/٢٣.

أي: مِنْ كُمّه، وهي «مِن» الابتدائية.

ـ وقول أبي ذؤيب:

شَـرِبْنَ بِمَـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ ❁ مَتَـىٰ لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَـئِجُ

وسوف يذكر باقي الحروف فيما يأتي[1].

ـ هاك[2]: اسم فعل بمعنىٰ «خُذْ»، والكاف: حرف للخطاب، يُتَصَرَّفُ به بحسب حال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع في التذكير والتأنيث، ونظيرها الكاف اللاحقة أسماء الإشارة.

ـ حروفَ: مفعول «هاك»، الجرِّ: مضاف إليه، وهي: مبتدأ، مِن: وما عطف عليه خبر المبتدأ.

ـ إلىٰ: إلىٰ قوله... واو معطوفان علىٰ «مِن» بإسقاط حرف العطف، وتا... إلىٰ قوله: ومتىٰ: معطوفان مع ذكر حرف العطف.

ـ قال الشَّاطبي: «عطف بعضها بحرف عطف تارةً، وبغير حرف تارةً، بل علىٰ تقديره حَسبَ ما اعتاده في حذفه إيّاه اختصاراً».

---

(١) وذكر المرادي من حروف الجرِّ «ها» التنبيه، وهمزة الاستفهام، وهمزة القطع إذا جُعِلَت عوضاً من حرف الجر في القَسَم.
وذكر من ذلك «اَيمُن» في القَسَم حَرْفَ جَرّ، وعَدَّ بعضهم الميم مثلَّثة في القسم: مِ اللهِ، وقيل: هي بقية اَيمن».
وذكر الفرّاء أنَّ «لات» قد يُجَرُّ بها الزمان ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قراءة بالجر سورة ص ٣/٣٨. ونقل عن الأخفش أنَّ «بَلْه» حرف جر بمعنىٰ «مِن». وذكر سيبويه أنَّ «لولا» حرف جرّ إذا وليها ضمير. انظر توضيح المقاصد ٢/١٩١ ـ ١٩٢، وشرح ابن عقيل ٣/٦ ـ ٩، وشرح الأشموني ١/٤٥٤ ـ ٤٥٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٦٦.

(٢) إعراب الألفيَّة/٨١، وشرح المكودي ١/٣٩٥ ـ ٣٩٦، وشرح الهواري ٣/١٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٦١ ـ ٥٦٢.

٣٦٦. بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّىٰ ❁ وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا)

٣٦٧. وَاخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتاً، وَبِـ(رُبَّ) ❁ مُنَكَّراً، وَالتَّاءُ لِـ(اللهِ)، وَ(رَبِّ)

ـ حروف الجرّ نوعان[1]:

نوع يجرُّ الظّاهرَ فَقَطْ، ونوع يجرّ الظّاهر والمضمر.

ـ **النَّوع الأول**: ما يجر الظَّاهر وهو سبعة أحرف ذكرها في هذا البيت، وهي لا تجر ضميراً، وسبق الكلام على كي ولعلَّ وحتى، ونحو: مُذْ يومين، ومُنْذُ يومين، ولا يجرَّان إلَّا الزَّمان، وذكر هذا في البيت الثاني.

ـ ونحو: رُبَّ رجلٍ، وتاللهِ، وزيدٌ كعمرٍو، وحياتِك، وقوله تعالى[2]: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.

ـ وذكر في البيت الثاني مذ ومنذ، وذكر اختصاصهما بالزمان.

ـ **وأما «رُبَّ»** فلا تجر إلَّا النكرة، وأجاز بعضهم أنها تجرّ المعرّفَ بـ«أل»، وذكروا أنه محمول على زيادة «أل». قالوا: ولا يجوز: ربّ الرجل.

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٢/٢، وشرح المكودي ٣٩٦/١، وشرح الأشموني ٤٥٦/١، وشرح ابن عقيل ١١/٣، والمقاصد الشَّافية ٥٦٨/٣، ٥٧٢، وذكر أنّ ربَّ لا تختصُّ بالنكرة، بل تجرُّ المعرفة، واستشهد ببيت جرير الذي ذكره سيبويه

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُم ❁ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُم وَحِرْمَانَا

وشرح المكناسي ١٢٩/٢، وشرح ابن طولون ٤٣٥/١، وأوضح المسالك ١٢٣/٢، ومنهج السَّالك/٢٣٥، وشرح السُّيوطي/٢٥٥، وإرشاد السَّالك ٥٤٢/١، ٥٤٥، وشرح ابن الوردي ٣٥٨/٢، وشرح ابن النَّاظم/١٤٠.

(٢) سورة القدر ٥/٩٧.

ـ **قال المرادي**: «وشذّ: رُبَّ أبيه، ورُبَّ أخيه، ورُبَّ أُمِّه».

ثم ذكر الخلاف في معنىٰ «رُبَّ» فقيل: **للتقليل**، **وقيل**: **للتكثير**، ونُسِب كل منهما إلىٰ سيبويه.

ـ **وقوله**: **والتاء لله ورَبّ**: وذكر ابن النَّاظم أنها للقسم في مقام التعجّب[1]. يعني أن التاء مختصَّة باسم الله كقوله تعالىٰ[2]: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾.

ـ ونقل عن الأخفش دخولها علىٰ «رَبّ»، قالوا: **تَرَبِّ الكعبة**، **وتا لرحمنِ**، **وتحيا تِك**. وهو عند المرادي شاذّ، وهو كذلك عند غيره، وقالوا: إنها بَدَلُ واو القسم.

ـ **قال ابن طولون**: «إِلَّا أَنَّ دخولها علىٰ لفظ «الله» أكثر من دخولها علىٰ «رَبّ»، ومثله عند المكودي.

ـ ومنه قوله تعالىٰ[3]: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾.

وقال المكناسي: «دخول التاء علىٰ «رَبِّ» شاذّ، لا يكسر اختصاصها بالله...».

ـ بالظَّاهر[4]: متعلِّق بـ«اخصص»، منذ: مفعول «اخصصْ»، وبرُبّ: معطوف علىٰ «مُذْ»، وذكرنا من قبل إسقاط حرف العطف بين المعاطيف. وقتاً: مفعول «اخصصْ»، منكّراً: معطوف علىٰ «وقتاً»، والتاء: مبتدأ، لله: خبره، ورَبّ: معطوف علىٰ «لله».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٤١.

(٢) سورة يوسف ١٢/٨٥.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٥٧.

(٤) إعراب الألفيَّة/٨١، وشرح المكودي ١/٣٩٧.

٣٦٨. وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: «رُبَّهُ فَتَىٰ» ❁ نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَىٰ

ـ أشار بقوله[1]: «رُبَّه فتىٰ» إلىٰ أنه قد رُوي عن العرب دخول «رُبَّ» علىٰ المضمر، وأراد قوله: «نَزْرٌ» أنه قليل، ومثله الكاف في قوله: «كها»، ومنه قول العرب: رُبَّه رجلاً.

وقول الرَّاجِز، وهو العجاج:

وَأمّ أَوْ عـالٍ كهـا أو أَقْرَبـا

ففي قوله: كها: دخلت كاف التشبيه علىٰ المضمر وهو قليل.

ـ والمثال الذي ذكره يدلُّ أنّ الضمير الذي يدخل عليه «رُبَّ» والكاف لا يكون إلَّا ضميراً غائباً.

ـ وشذّ دخولُ الكاف علىٰ ضميري المتكلم والمخاطب في قوله الحسن: «أنا كَكَ وأنت كي».

وقوله: ونحوه أتىٰ: أي: ونحو «كها»، وهو يحتمل وجهين:

١ ـ **أحدهما**: أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كـ«هو» و«هُنّ» كقول رؤبة:

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٥/٢ **واختُلف في الضمير المجرور بـ«رُبّ»، فقيل: معرفة، وإليه ذهب الفارسي وكثير، وقيل: نكرة، واختاره الزمخشري وابن عصفور**، وشرح المكودي ٣٩٨/١ ـ ٣٩٩، وشرح ابن طولون ٤٣٥/١ ـ ٤٣٦، وشرح الأشموني ٤٥٩/١ ـ ٤٦٠، وشرح ابن عقيل ١٢/٣ ـ ١٤، وشرح الهواري ٣٠/٣.

قال أبو حيان: «وغير المصنّف من النحويين لم ينصّ علىٰ قلّة دخول «رُبَّ» علىٰ الضمير، ولم أَرَ من يخصّه بالشعر»، والمقاصد الشَّافية ٥٨٠/٣.

فَلَا تَرَىٰ بَعْلاً وَلَا حَلَائِلَا
كَهُ وَلَا كَهُنَّا إِلَّا حَاظِلَا

والحلائل: الزوجات، والحاظل: المانع.

٢ ـ **الثاني**: أن يكون المراد ونحو ذلك، أي من دخول الأحرف المختصة بالظَّاهر علىٰ المضمر، كقوله:

فَلَا وَاللهِ لَا يَلْقَىٰ أُنَاسٌ ❁ فَتَىٰ حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدَ

وهو عند البصريين ضرورة؛ لأن «حتىٰ» من الأحرف المختصة بالظَّاهر.

ـ ما[1]: موصول اسمي مبتدأ، وجملة «رَوَوا» صلة، والضمير: عائد إلىٰ النُّحاة، من نحو: مضاف لقول محذوف، رُبَّهُ: جار ومجرور، فتىٰ: تمييز، نزرٌ: خبر «ما»، كذا: خبر مقدَّم، كها: مبتدأ مؤخّر، ونحوه: مبتدأ، وجملة أتىٰ: خبره.

٣٦٩. بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَهْ ❁ بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ
٣٧٠. وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ ❁ نَكِرَةً كَـ«مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ»

ـ **شرع في بيان معاني حروف الجَرّ**، وبدأ الحديث عن «مِن»، **فذكر لها خمسة معاني**، أربعة في البيت الأول، وواحداً في البيت الثاني[2].

---

(١) إعراب الألفيَّة/٨١، وشرح المكودي ٣٩٩/١.

(٢) توضيح المقاصد ٢٠١/٢ ـ ٢٠٢، وشرح ابن طولون ٤٣٧/١ ـ ٤٣٨، وشرح المكودي ٣٩٩/١ ـ ٤٠٠، وشرح الأشموني ٤٦٠/١، وشرح ابن عقيل ١٥/٣، وشرح الهواري ٣٣/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٨٣/٣، وأوضح المسالك ١٢٨/٢، ومنهج السَّالك/٢٤٠، وشرح السُّيُوطي/٢٥٧ ـ ٢٥٨، وإرشاد السَّالك/٥٤٦، وشرح ابن النَّاظم/١٤١. وانظر كتابنا التفصيل في إعراب=

ومعاني «مِن» هي:

١ ـ **التبعيض**، وهو المفهوم من قوله: «بَعِّض»، ومن ذلك قوله تعالىٰ[١]: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾.

وقوله[٢]: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾.

قال المرادي: «وعلامتها جواز الاستغناء عنها».

وعلامة كونها للتبعيض صلاحية «بعض» مكانها. كذا عند الشَّاطبي.

٢ ـ **الثاني**: بيان الجنس نحو قوله تعالىٰ[٣]: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾. وعلامتها أن يصحَّ وَضْعُ «الذي» موضعها، أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان.

واختلَفَ العلماءُ فيهما، أما **التبعيضُ** فذهب إليه الجمهور، وصَحَّحَه ابن عصفور، ونفاه المبرِّد والأخفش الأصغر وابن السَّرَّاج، وقالوا: إنما هي لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلىٰ هذا المعنىٰ.

وأمّا **بيان الجنس** فمشهور في كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة. كذا عند المرادي.

٣ ـ **الثالث: ابتداء الغاية في المكان باتّفاق**، نحو قوله تعالىٰ[٤]: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾. ونحو: خرجت من المسجد.

= آيات التنزيل ٢٦٩/١٧: سببية، تبعيضية، ابتداء الغاية، بيانية.

(١) سورة البقرة ٢٥٣/٢.

(٢) سورة البقرة ٨/٢.

(٣) سورة الحج ٣٠/٢٢

(٤) سورة الإسراء ١/١٧.

٤ ـ **الرابع: ابتداء الغاية في الزمان**، ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾.

قال المرادي[٢]: «ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين. وذهب الكوفيون والمبرِّد وابن درستويه إلىٰ أنها تكون لابتداء الغاية في الزَّمان، **وهو الصحيح لكثرته نظماً ونثراً**».

وقول النَّاظم: «وقد تأتي لبدء الأزمنة» إشعار بقلَّة ذلك في الزَّمان.

قال ابن طولون: «وفُهِمَ من قوله: «وقد تأتي» أنَّ إتيانها لابتداء الغاية في الزمان قليل، وهو مختلف فيه، فمذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية مطلقاً، وهو اختيار النَّاظم».

* **وفي البيت الثاني**: ذكر الحالة الخامسة من أحوال «مِن»، وهي: الزِّيادة:

ولهذه الزيادة عند البصريين: شرطان[٣]:

١ ـ **أن تكون بعد نفي وشبهه**، والمراد بشِبه النَّفي النهي والاستفهام، ومنه قوله تعالىٰ[٤]: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾، وقوله[٥]: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، ولا يُحْفَظُ إلَّا مع «هَلْ» ومثال النهي: لا يَقُمْ من أَحَدٍ. **ومثاله: ما لباغٍ من مَفَرّ**[٦]، وجاء

---

(١) سورة التوبة ١٠٨/٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢٠١/٢، وأوضح المسالك ١٢٨/٢.

(٣) شرح ابن طولون ٤٣٨/١ «وهو الصحيح لصِحَّة السّماع بذلك».

(٤) سورة الأعراف ٨٥/٧.

(٥) سورة فاطر ٣/٣٥.

(٦) عند المكناسي «من مَقَرّ» ١٢٣/٢، ومثله عندالشّاطبي ٥٨٣/٣، وفي ص/٦٠٤ قال: «والمقرُّ ما يُسْتَقَرُّ فيه من الأرض». وذكر المكناسي أن الشائع بالفاء.

في بعض الشروح «من مَقَرّ».

٢ ـ **والشرط الثاني للزيادة** أن يكون مجرورها نكرةً.

قال المرادي[١]: «وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو: **قد كان من مَطَر**.

وأجازها الأخفشُ والكسائي وهشام بلا شرط، **ووافقهم في التسهيل**[٢]، **قال في شرحه**[٢]: **لثبوت السَّماع بذلك نثراً ونظماً**.

ـ بعِّضْ[٣]: أمر، ومثله بَيِّنْ، وابتدئْ: وهما معطوفان على «بَعّض»، في الأمكنة: متعلِّق بـ«ابتدئ»، بمن: متعلِّق بابتدئ.

ـ **قال الأزهري**: «وهو مطلوب من جهة المعنى أيضاً لبعِّض وبيِّن على جهة التنازع فأعمل الأخير لقربه، وحذف من الأولين ضميره لأنه فضلة، والأصل: بعِّض بها، وبيِّن بها، وابتدئ بـ«مِن»... وقد تأتي: استئنافية عند المكودي.

ـ زِيْدَ: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى «مِن». في نفي: متعلّق بـ«زِيْدَ»، وشِبْهه: عطف على ما قبله. نكرة: مفعول «جَرّ»، كما: الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية، أي: كقولك: ما لباغٍ...، باغٍ: خبر مقدَّم، من: زائدة، مَفَرّ: مجرور لفظاً مرفوع على الابتداء، والجملة في محلّ نصب مقول القول، على تقدير. وذلك كقولك: ما لباغٍ من مَفَرّ.

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٠٣، وشرح الأشموني ١/٤٦١.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٣٨ ـ ١٣٩، وراجع التسهيل/١٤٤، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٨٩.

(٣) إعراب الألفيَّة/٨١ ـ ٨٢، وشرح المكودي ١/٤٠١.

٣٧١. لِلانْتِهَا: (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى)، ❁ وَ(مِنْ) وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

ـ يستوي في الدلالة على الانتهاء[١]: **حتى، واللام، وإلى**، غير أنَّ دلالة «إلى» على الانتهاء أكثر من دلالة «حتى» واللام.

ـ شاهد «إلى» قوله تعالى[٢]: ﴿كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، و[٣]: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

ـ وشاهد «حتى» قوله تعالى[٤]: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾، و[٥]: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.

ـ وشاهد اللام قوله تعالى[٦]: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، و[٧]: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾.

ـ **وقوله: «... ومِن وباءٌ يُفْهِمان بَدَلَا»**

يعني أن «مِن» والباء تستويان في الدلالة على البدل.

وشاهد «من» قوله تعالى[٨]: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾،

---

(١) شرح ابن طولون ٤٣٩/١، وشرح المكودي ٤٠١/١ ـ ٤٠٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٤/٢، وشرح الأشموني ٤٦٢/١، وشرح ابن عقيل ١٧/٣ ـ ١٨، وشرح الهواري ٣٥/٣، والمقاصد الشَّافية ٦٠٧/٣، ومنهج السَّالك/٢٤٢، وشرح السُّيُوطي/٢٥٩، وشرح ابن النَّاظم/١٤٢.

(٢) سورة لقمان ٢٩/٣١.

(٣) سورة البقرة ٢٨٠/٢.

(٤) سورة الصافات ١٧٤/٣٧.

(٥) سورة القدر ٥/٩٧.

(٦) سورة الرعد ٢/١٣.

(٧) سورة الأعراف ٥٧/٧.

(٨) سورة الزخرف ٦٠/٤٣.

وقوله[١]: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾.

وشاهد الباء: قول رسول الله ﷺ، عن عائشة رضي الله عنها: «**مَا يَسُرّني أَنَّ لِي بِهَا حُمْرَ النَّعَم**» أي: بدلها.

وقول الشاعر قريط بن أنيف:

فَلَيْتَ لِي بِهِم قَوماً إِذَا رَكِبُوا ❊ شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْساناً وَرُكْبَاناً

من[٢]: مبتدأ، باء: معطوف عليه، يُفهمان بدلا: في موضع الخبر، للانتهاء: خبر مقدَّم، حتىٰ: مبتدأ مُؤَخَّر.

٣٧٢. **وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي ❊ تَعْدِيَةٍ -أَيْضاً- وَتَعْلِيلٍ قُفِيْ=**

٣٧٣. **= وَزِيدَ .... ❊ .....**

سبق أنَّ اللام تكون للانتهاء، وذكر لها هنا خمسة معان، وهي[٣]:

١ ـ **المِلْك**: نحو: المال لزيد.

ونحو قوله تعالىٰ[٤]: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

---

(١) سورة التوبة ٩/٣٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/٨٢، وشرح المكودي ١/٤٠٢.

(٣) شرح ابن طولون ١/٤٤٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠ ـ ٢١، وشرح المكودي ١/٤٠٢ ـ ٤٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٩، وشرح الأشموني ١/٤٦٣، **تأتي اللَّام الجارّة لمعان جملتها أحد وعشرون معنىٰ....**» وذكرها في ص/٤٦٣ ـ ٤٦٦، وشرح الهواري ٣/٣٩ ـ ٤٠، والمقاصد الشَّافية ٣/٦١٢، وأوضح المسالك ٢/١٣١ ـ ١٣٣، ومنهج السَّالك/٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٤.

٢ ـ **شِبْهُ المِلْك**، نحو: السَّرْج للفرس، البابُ للدّار، ونحو: أَدُوم لك ما تدومُ لي، وسموه: الاستحقاق.

قال المرادي: ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مَثَّلَهُ في[١] شرح الكافية بنحو «السَّرْج للفرس».

٣ ـ **التَّعدية**: نحو: وهبتُ لزيد مالاً، ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾.

٤ ـ **التَّعليل**: نحو جئتك لإكرامك. وقول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتعرونِي لِذِكراك هِزّة ❁ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلَه القَطْرُ

٥ ـ وفي أول البيت الثاني ذكر الزّيادة لتقوية العامل لضَعفه بالتأخير نحو[٣]: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو لكونه فرعاً نحو[٤]: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾. وقد تُزاد سماعاً نحو[٥]: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، وقد أُوّل علىٰ التضمين لمعنىٰ اقترب.

اللام للملك: مبتدأ وخبرٌ في تعدية: متعلق بـ«قفي»، زِيْدَ: فعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضمير يعود علىٰ اللام.

---

(١) شرح الكافية الشّافية ٢/٨٠٢.

(٢) سورة مريم ١٩/.

(٣) سورة يوسف ١٢/٤٣.

(٤) سورة البروج ٨٥/١٦، وسورة هود ١١/١٠٧.

(٥) سورة النمل ٢٧/٧٢.

٣٧٤. . . . . وَالظَّرْفِيَّـةَ اسْـتَبِنْ بِبَـا ❁ وَ(فِـي)، وَقَـدْ يُبَيِّنَـانِ السَّـبَبَا*

ـ تشترك الباء «وفي» في الدلالة على الظرفيَّة والسَّببيَّة(١).

ـ **الباء: مثال الظرفيَّة للباء** قوله تعالى(٢): ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾. أي: وفي الليل. وقوله(٣): ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾، و(٤): ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾.

ومثال السَّببيَّة قوله تعالى(٥): ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾، و(٦): ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾.

في: مثال الظرفيَّة «في» قولك: زيد في المسجد.

ـ ومثال السببيَّة قوله ﷺ: «دَخَلَت امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّة حَبَسَتْهَا...»، وقوله تعالى(٧): ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

قال المكودي: «والظرفيَّة في «في» أكثر، والسببية في الباء أكثر».

---

(١) شرح ابن طولون ٤٤١/١، وتوضيح المقاصد ٢٠٩/٢ ـ ٢١٠، وشرح الأشموني ٤٦٦/١ ـ ٤٦٧، وذكر لـ«في» عشرة معان، وذكر للباء خَمْسَة عشر معنى، وشرح ابن عقيل ٢١/٢، وشرح المكودي ٤٠٣/١، والمقاصد الشَّافية ٦٢٢/٣، ومنهج السَّالك/٢٤٥ ـ ٢٤٦، وراجع مغني اللبيب ١١٧/٢ ـ ١١٨، وذكر للباء أربعة عشر معنى.

(٢) سورة الصافات ١٣٧/٣٧ ـ ١٣٨.

(٣) سورة آل عمران ١٢٣/٣.

(٤) سورة القمر ٣٤/٥٤.

(٥) سورة العنكبوت ٤٠/٢٩.

(٦) سورة النساء ١٦٠/٤.

(٧) سورة الأنفال ٦٨/٨.

ـ وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا» أنَّ دلالتهما على السببيَّة قليل.

ـ الظرفيَّة: مفعول مقدم بـ«استبنْ»، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ: استئنافيَّة.

٣٧٥. بِالْبَا اسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ ❁ وَمِثْلَ (مَعْ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقِ

ـ تقدَّم من معاني الباء: الظرفيَّة والسَّبَبِيَّة والبدل، واستكمل هنا معانيها فذكر سبعة معاني[1]، وهي:

١ ـ **الاستعانة**: كتبتُ بالقلم، قَطَعْتُ بالسِّكِّين.

وسَمَّاها المرادي بغير هذا فقال: «والنحويون يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التعبير بالسَّبَبِيَّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى».

وذكر الشَّاطبي أنها الباء الداخلة على الآلات.

٢ ـ **التَّعدية**: نحو ذهبت بزيد، أي: أذهبتُه.

ومنه قوله تعالى[2]: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وهي المعاقبة لهمزة التعدية، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، أي: أَذْهَبَ سمعهم، ـ وقوله: وعَدّ، أي عَدِّ بها، بمعنى اجعلها لذلك المعنى.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٢، وشرح ابن طولون ١/٤٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/٢١١، وشرح المكودي ١/٤٠٤، وشرح الهواري ٣/٤٠ ـ ٤١، وأوضح المسالك ٢/١٣٥، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٢٦، وشرح الأشموني ١/٤٦٧، وذكر لها خمسة عشر معنى، ومنهج السَّالك/٢٤٧، وإرشاد السَّالك ١/٥٥٥، وشرح ابن النَّاظم/١٤٣، وارجع إلى مغني اللبيب ٤/١٣٦ ـ ٢١٣.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٠.

(٣) سورة البقرة ٢/١٧.

٣ ـ العِوَض، ويسمونها التعويض، وهي الداخلة على الأثمان والأَعْواض، نحو: اشتريت الفرسَ بألف دِرْهم، وبعتُك هذا بهذا، وكافأتُ الإحسان بضعف.

وتُسَمَّى باء المقابلة كما ذكر في التَّسْهيل[١]. كذا عند المرادي.

ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾.

٤ ـ الإلصاق: قال المرادي: «وهو معناها الأصلي، ولم يذكر لها سيبويه غيره»، نحو: مررت بزيد.

قال سيبويه[٣]: «وإذا قلتَ: مررتُ بزيد، فإنما أضفتَ المرور إلى زيد بالباء». ومنه قوله تعالى[٤]: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾.

قال الشَّاطبي: «ومعنى الإلصاق أن تأتي لمعنى وصل الشيء بالشيء حقيقة أو مجازاً...».

٥ ـ معنى «مع» نحو: بعتك الثوب بطرازه، أي: مع طرازه.

وقوله تعالى[٥]: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾.

ويسمونها المصاحبة، وعلامتها أن يحسن في موضعها «مع».

٦ ـ وبمعنى «مِن»: يعني التي للتبعيض، كقوله تعالى[٦]: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) التسهيل/١٤٥.
(٢) سورة البقرة ٢/١٦.
(٣) الكتاب ١/٢٠٩.
(٤) سورة المائدة ٣/٦.
(٥) سورة البقرة ٢/٣٠.
(٦) سورة الإنسان ٧٦/٦.

وقول أبي ذؤيب:

شَــرِبْنَ بِمَــاءِ البَحْــرِ ثُــمَّ تَرَفَّعَــتْ ❁ مَتَــىٰ لُجَــجٍ خُضْــرٍ لَهُــنَّ نَئِــيجُ

وتقدَّم البيت في أول الباب في الجر بـ«متىٰ».

٧ ـ **وبمعنىٰ «عن»**: وأكثر ما يكون ذلك مع السؤال إذا قلت: سألتُ به، فهو في معنىٰ عنه، نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾.

وتقع موقع غير في غيره نحو[٢]: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ﴾.

ـ بالبا[٣]: متعلّق بـ«استعنْ، ويطلبه عَدِّ وعَوِّضْ، فهو من باب التنازع، وليست كذلك عند الأزهري. مثل: حال من الضمير في «بها»، وهو مضاف لـ«مع» و«من وعن» معطوفان عليه.

(عَلَىٰ) لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَىٰ (فِي) وَ(عَنْ) ❁ .....

ذكر في صدر البيت الأول لـ«علىٰ» ثلاثة معان[٤]، وهي:

١ ـ **الاستعلاء**: كثيراً. **قال المرادي**: «وهو أصل معانيها، ولم يثبت لها كثير من البصريين غيره، نحو: زيد علىٰ السَّطح، وركبتُ علىٰ الفَرَس، **وهو استعلاء حسِّي**.

---

(١) سورة المعارج ١/٧٠.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٢٥.

(٣) شرح المكودي ٤٠٥/١، وإعراب الألفيَّة/٨٢.

(٤) شرح المكودي ٤٠٥/١، وشرح الأشموني ٤٦٨/١ ـ ٤٦٩، وذكر لعلىٰ الحرفيَّة عشرة معان، وتوضيح المقاصد ٢١٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢/٣ ـ ٢٣، وإرشاد السَّالك ٥٥٨/١، والمقاصد الشَّافية ٦٥٠/٣، ومنهج السَّالك/٢٥٠، وشرح السُّيوطي/٢٦٢، وشرح ابن الوردي ٣٦٨/٢، وشرح ابن النَّاظم/١٤٣.

ـ **واستعلاء معنوي** كقولك: عَظُم عليَّ الأمرُ، وضاقت عليَّ الأرضُ، وقوله:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ العِرَاقِ

مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

٢ ـ **معنىٰ «في» الظرفيَّة:** نحو[١]: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾، أي: في ملك. و[٢]: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾، أي: في حين غفلة.

٣ ـ **الثالث معنىٰ «عن»** وهو المجاوزة، قال القحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ❁ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي: إذا رَضِيَتْ عَنِّي.

قال الشَّاطبي: «فعلىٰ في هذه المواضع بمعنىٰ «عن» لصحة وقوعها موقعها فتقول: بَعُدَ عنه وتعذّر عنه، وأبطأ عنه، وخفي عنه...».

٢٧٥. ..... ❁ ..... بِـ(عَنْ) تَجَاوُزاً عَنَىٰ مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦. وَقَدْتَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ)،وَ(عَلَىٰ) ❁ كَمَا (عَلَىٰ) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

ـ **ذكر لـ«عن» ثلاثة معان، وهي**[٣]:

---

(١) سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٢) سورة القصص ١٥/٢٨.

(٣) ذكر لها الأشموني في ٤٧٠/١ عشرة مواضع، واقتصر النَّاظم علىٰ ثلاثة، وانظر توضيح المقاصد ٢١٤/٢ ـ ٢١٥، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢، وشرح ابن طولون ٤٤٣/١، والمقاصد الشَّافية ٦٥٣/٣، ومنهج السَّالك/٢٥١، وانظر هذه المعاني العشرة لـ«عن» في مغني اللبيب ٣٩٣/٢ ـ ٤٠٣.

١ ـ **التجاوز**: وهو أصلها، كقولك: رميتُ عن القوس، وسافرتُ عن البلد، ورغبتُ عن كذا، وأخذتُ عن زيد.

وفُهِم ذلك من قوله: «عنىٰ من قد قَطَنْ». ولم يذكر البصريّون غيره، قال سيبويه: «وأما «عن» فلما عدا الشيءَ...».

٢ ـ **معنىٰ (بَعْد)**: نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، أي: بعد طبق، أي: حالاً بعد حال.

٣ ـ **الاستعلاء**: نحو[٢]: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾. وقول ذي الإصبع العدواني:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلتَ في حَسَبٍ ❁ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخزُوني

ـ قوله: «كَمَا (عَلَىٰ) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا»: ذكر المكودي[٣] أنه تتميم، ومثله عند ابن طولون.

ـ فَطَن[٤]: بكسر الطاء وفتحها فطِن يفطَن، وفَطَن يفطُن. فهو من الباب الأول والرابع. علىٰ[٥] للاستعلا: مبتدأ وخبر، تجاوزاً: مفعول مقدَّم بـ«عَنَىٰ». موضعَ: منصوب علىٰ الظرفيَّة، متعلِّق بـ«تجي»، بعدٍ: مضاف إليه. وقوله: قد تجي: يعني أن إتيانها بمعنىٰ بعد وعلىٰ قليل.

---

(١) سورة الانشقاق ٨٤/١٩.

(٢) سورة محمد ٤٧/٣٨.

(٣) شرح المكودي ١/٤٠٧ **بتتميم لأن ما قبله يؤدِّي هذا المعنىٰ**. وانظر ابن طولون ١/٤٤٤.

(٤) من الباب الأول والرابع، وضبط بالفتح ليوافق «عَن» في صدر البيت.

(٥) شرح المكودي ١/٤٠٦، ٤٠٧، وإعراب الألفيَّة/٨٢.

٣٧٧. شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ❁ يُعْنَى، وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

ذكر في هذا البيت ثلاثة معاني للكاف، وهي[١]:

١ ـ **التشبيه**: وهو أَصْلُها، وأكثرُ معانيها، نحو: زيدٌ كعمرٍو، وهنْد كالبَدْرِ. وقال تعالىٰ[٢]: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، وقوله[٣]: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾.

قال الشَّاطبي: «وهو كثير».

٢ ـ **التَّعليل**: نحو قوله تعالىٰ[٤]: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾، أي: لهدايته إِيَّاكم.

قال في شرح الكافية الشافية[٥]: «ودلالاتها علىٰ التعليل كثيرة».

وذكر الشَّاطبي أن مجيئها مؤدِّية معنىٰ التعليل قليل. وقال ابن مالك: قد يُعْنَىٰ، وهو دليل القلّة.

وحكىٰ سيبويه: «**كما أنه لا يعلم تجاوز الله عنه**»، أي: لأنه...

---

(١) توضيح المقاصد ٢١٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦/٢، وشرح ابن طولون ٤٤٤/١ ـ ٤٤٥، والمقاصد الشَّافية ٦٦٢/٣، وشرح الهواري ٤٧/٣، وأوضح المسالك ١٤١/٢، وشرح الأشموني ٤٧٢/١: «والثاني التعليل...»، وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أنَّ ذلك قليل، لكنه قال في شرح الكافية: ودلالتها علىٰ التعليل كثيرة». وفي التسهيل/١٤٧: «وقد تحدث في الكاف معنىٰ التعليل». وانظر مغني اللبيب ٧/٣ ذكر أنَّ التعليل أثبته قوم، ونفاه الأكثرون. وانظر الحاشية/٤ و٥ علىٰ النصّ. ومنهج السَّالك/٢٥٢.

(٢) سورة البقرة ١٩/٢.

(٣) سورة البقرة ١٧/٢.

(٤) سورة البقرة ١٩٨/٢.

(٥) شرح الكافية الشَّافية/٨١١، وانظر شرح الشَّاطبي ٦٦٢/٣.

٣ ـ **زائدة للتوكيد**: ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾. قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنىٰ صفة، فلا تكون زائدة. كذا عند المرادي.

ـ التعليلُ[٢]: مبتدأ، خبره قد يُعْنَىٰ، بها: متعلِّق بـ«يُعْنَىٰ». زائداً: نَصْب علىٰ الحال من الضمير المستتر في «ورد»، لتوكيد: متعلِّق بـ«زائداً».

٣٧٨. وَاسْتُعْمِلَ اسْماً، وَكَذَا (عَنْ)، وَ(عَلَىٰ) ❊ مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

من حروف الجر ما يخرج عن الحرفيَّة، ويكون اسماً، وهي خَمْسَة:

كاف التشبيه، وعن، وعلىٰ، ومُذْ، ومُنْذُ.

وذكر في هذا البيت ثلاثة منها، وهي[٣]:

١ ـ **الكاف المفيدة للتشبيه**، وتُسْتَعْمَلُ اسماً، وهو مخصوص عند سيبويه بالضَّرورة، ومنه قول الأعشىٰ ميمون:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَىٰ ذَوِي شَطَطٍ ❊ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

وذكر الشَّاطبي أنه أحال علىٰ السماع من كلام العرب، ولم يطلق القول باسميتها قياساً.

قال المرادي: «وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنّف، وهو

---

(١) سورة الشُّورىٰ ٤٢/١١.

(٢) شرح المكودي ١/٤٠٨، وإعراب الألفيّة/٨٢.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢١٧، وشرح الأشموني ١/٤٧٢ ـ ٤٧٣، وشرح ابن طولون ١/٤٤٥ ـ ٤٤٦، وشرح المكودي ١/٤٠٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٦٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧ ـ ٢٩، وأوضح المسالك ٢/١٤٧، ومنهج السَّالك/٢٥٣، وشرح السيوطي/٢٦٣، وإرشاد السَّالك ١/٥٦١، وشرح ابن النَّاظم/١٤٤.

ظاهر كلام الفارسي[١].

ـ **وشَذَّ أبو جعفر بن مضاء** فقال: إنها اسم أبداً؛ لأنها بمعنىٰ «مثل»، وقد أطلق المصنّفُ الاسميّة حين قال: «**وَاسْتُعْمِلَ اسْماً**» وفي كلام الشاطبي المتقدِّم ما يردُّ هذا الإطلاق، بل جعله من باب السّماع.

٢ ـ **وعن علىٰ**: يُسْتَعْملان اسمين، وعلَّل ذلك بدخول حرف الجَرّ «مِن» عليهما، وحرف الجرّ لا يدخل علىٰ الحرف، وإنما يدخلُ علىٰ الاسم، ومن ذلك قول القطامي:

فَقُلْتُ لِلرُّكْبِ لَمّا أَنْ عَلَا بِهِمِ ❁ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

وقول قطري الخارجي:

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيْئَةً ❁ مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي: من جانب يميني.

ومن دخولها علىٰ[٢] «علىٰ» قول مُزاحم بن الحارث:

غَدَتْ مَنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ❁ تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزيزاء مجهلِ

أي: غدت من فوقه.

قال المرادي[٢]: «وزعم الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين أنّ «عَن» و«عَلَىٰ» إذا

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢٣/٣ جَوّزوا في نحو: زيد كالأسد، أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة، ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً.

(٢) توضيح المقاصد ٢٢١/٢، وقال قبل هذا: «وأمّا «علىٰ» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشّلوبين إلىٰ أنها اسم، ولا تكون حرفاً، وزعموا أنّ ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جَرٍّ، وتكون اسماً إذا دخل عليه «من»».

دخل عليهما «مِن» بقيا على حرفيتهما...».

ـ استُعمل[1]: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الكاف. اسماً: حال من الضمير المستتر في الفعل قبله، كذا: خبر مقدَّم، عن: مبتدأ مؤَخَّر، من أجل ذا: متعلِّقان بـ«دخلا»، من: مبتدأ، وجملة «دَخَلا»: خبره، أي: من أجل هذا الاستعمال دخل عليه «مِن».

٣٧٩. وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ❁ أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَـ«جِئْتُ مُذْ دَعَا»

٣٨٠. وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ) ❁ هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ

ـ تُسْتَعْمَلُ «مُذْ وَمُنْذُ» اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، أو وقع بعدهما فعل[2].

ـ **مثال الأول**: ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة أو مُذ شهرُنا، ومنذ يومان، فمذ: اسم مبتدأ، خبره ما بعده، وكذلك «مُنْذُ»، وجَوَّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما.

ـ **ومثال الثاني**: ما ذكره النَّاظم: جئتُ مُذْ دَعَا، وقولك: أتيتُك منذ دعا عمرو، مذ: اسم منصوب المحلّ على الظرفيَّة، والعامل فيه «جئتُ» و«أتيتك»، وكذلك: منذ، فهما مضافان إلى الجملة، وذكرهما سيبويه في الظروف.

وذهب بعضهم إلى أنهما مبتدآن مقدَّر بعدهما زمان، وهو خبرهما.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٨٢، وشرح المكودي ١/٤٠٩.

(٢) شرح المكودي ١/٤١٠ ـ ٤١١، وشرح ابن عقيل ٣/٣١، وتوضيح المقاصد ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٧، وشرح ابن طولون ١/٤٤٨، وشرح الهواري ٣/٥٣، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٧٧، وأوضح المسالك ٢/١٥٢، ومنهج السّالك/٢٥٥، ٢٥٦، وشرح السُّيُوطي/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وإرشاد السَّالك ١/٥٦٦.

قال المرادي: «جعلهما مبتدأين وقدّر بعدهما زماناً هو الخبر فلم يُوْلِهما الفعلَ إلَّا لفظاً».

* **وفي البيت الثاني**: بَيَّنَ أَنَّ «مُذْ وَمُنْذُ» حرفان، فإذا كان معناهما معنىٰ **المجرور حاضراً**، نحو: ما رأيته منذ يومِنا، أي: في يومنا، كان علىٰ تقدير «في».

وإذا كان **المجرور ماضياً** نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، كان علىٰ تقدير «مِنْ»، أي: من يوم الجمعة. فهما علىٰ هذين التقديرين حرفان.

ـ مُذْ وَمُنْذُ[1]: مبتدأ ومعطوف عليه، اسمان: خبر، حيثُ ظرف مضاف لـ«رفعا»، والعامل في الظرف «اسمان». والفعل: مفعول ثان لـ«أُوْليا».

ـ وإن يَجُرَّا: شرط، وجوابه: فكمن، هما: مبتدأ،: خبره: كمن معنىٰ: مفعول مقدَّم باسْتَبِنْ. مضاف إلىٰ «في»، في الحضور: متعلِّق بـ«اسْتَبِنْ».

٣٨١. وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءٍ زِيدَ (مَا) * فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

ـ **من حروف الجر ما يُزادُ بعده «ما»، وذلك في خمسةِ أَحْرُفٍ، وهي: من، عن، الباء، رُبَّ، الكاف.**

وذكر في البيت الأول ثلاثة، وهي[2]:

---

(١) شرح المكودي ١/٤١٠ ـ ٤١١، وإعراب الألفيَّة/٨٢ ـ ٨٣.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٢٧، وذكر عن التسهيل أنَّ «ما» قد تكفُّ الباء عن العمل، وتحدث فيها معنىٰ التعليل. وانظر التسهيل/١٤٧، وشرح ابن طولون ١/٤٤٩، وشرح ابن عقيل ٣/٣١ ـ ٣٢، وشرح المكودي ١/٤١١ ـ ٤١٢، ومنهج السَّالك /٢٥٧، والمقاصد الشَّافية ٣/٦٩٦، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، وشرح السُّيُوطي/ ٢٦٥، وإرشاد السَّالك ١/٥٧٠، وشرح ابن الوردي ٢/٣٧٢.

ـ مِن: ومن زيادة «ما» قوله تعالىٰ[1]: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾.

ـ عن: وذلك كقوله تعالىٰ[2]: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾.

ـ الباء: وذلك قوله تعالىٰ[3]: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾.

ـ وقوله: «فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا» يعني أنَّ «ما» لم تكفها عن الجرّ كما في الآيات السَّابقة.

ـ ما: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله لـ«زِيْدَ»، بعد: متعلِّق بـ«زِيْدَ»، قد عُلِما: في موضع النَّعت لـ«عَمَلٍ».

٣٨٢. وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ)، وَالْكَافِ فَكَفّْ ❁ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

ـ الرواية عند الشَّاطبي والأشموني[4] «وقد تليهما»، أي: «ما».

ـ أشار في هذا البيت إلىٰ الموضعين: الرابع والخامس مما تُزاد فيهما «ما»، وهما: رُبَّ، والكاف، وفيهما حكمان[5]:

١ ـ الكفُّ عن العمل:

ـ كقوله تعالىٰ[6]: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾.

---

(١) سورة نوح ٢٥/٧٠.

(٢) سورة المؤمنون ٤٠/٢٣.

(٣) سورة آل عمران ١٥٩/٣.

(٤) شرح الشاطبي ٦٩٥/٣، وشرح الأشموني ٤٨٠/١.

(٥) توضيح المقاصد ٢٢٩/٢، وشرح المكودي ٤١٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٢/٢ ـ ٣٤، وشرح ابن طولون ٤٤٨/١، والمقاصد الشَّافية ٧٠٠/٣، وأوضح المسالك ١٥٧/٢، ومنهج السَّالك/٢٥٨.

(٦) سورة الحجر ٢/١٥.

وقول الشّاعر زياد الأعجم:

لَعَمْـــرك إِنَّنِـــي وَأَبَـــا حُمَيْـــدٍ ❁ كَمَـــا النِّشْـــوَانُ وَالرَّجُـــلُ الحَلِـــيْمُ

قال المرادي: «وأجاز ابن يَسْعُون كون «ما» في الآية نكرة موصوفة، أي: رُبَّه، وأجاز غيره في البيت كون «ما» مصدريّة على مذهب من أجاز وصلها بالجملة الاسمية».

٢ ـ **ومثالها غير كافة**: قول عَدِيّ بن الرعلاء:

رُبَّمَـــا ضَـــرْبَةٍ بِسَـــيْفٍ صَـــقِيْلٍ ❁ بَـــيْنَ بُصْـــرَىٰ وَطَعْنَـــةٍ نَجْـــلَاءِ

وقول عمرو الهذلي:

وَنَنْصُـــرُ مَوْلَانَـــا وَنَعْلَـــمُ أَنَّـــهُ ❁ كَمَـــا النَّـــاسِ مَجْـــرُومٌ عَلَيْـــهِ وَجَـــارِمُ

وَفُهِمَ من قوله[1]: **وَقَدْ يَلِيهِمَا**: أنَّ عملهما قليل، وذكر ذلك في شرح الكافية[2].

٣٨٣. وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) ❁ وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

٣٨٤. وَقَـدْ يُجَـرُّ بِسِـوَىٰ (رُبَّ) لَـدَىٰ ❁ حَـذْفٍ، وَبَعْضُـهُ يُـرَىٰ مُطَّـرِدَا

ـ لا يجوز حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ وَإِبقاءُ عمله إِلَّا في «رُبَّ» بعد الواو، وقد ورد حَذْفُها بعد الفاء وبل، قليلاً.

ـ ومثاله بعد الواو: كقوله:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخترقْنْ

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح الكافية ٢/٨١٧.

وقول امرئ القيس:

وَلَيْـلٍ كَمَـوْجِ البَحْـرِ أَرْخَـىٰ سُـدُوْلَهُ ❁ عَلَـيَّ بِـأَنْوَاعِ الهُمُـومِ لِيَبتلـي

ـ وقوله: «وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ»[1] يدلُّ علىٰ أنَّه بعد «بل والفاء» غير شائع.

ـ وذكر المرادي أنَّ المبرِّد والكوفيين ذهبوا إلىٰ أنَّ الجرّ بالواو، ثم قال: «والصحيح أنه بِرُبَّ المضمرة، وهو مذهب البصريين».

ومثاله بعد «بل» قول رؤبة:

بَـل بَلَـدٍ مِـلْءُ الفِجَـاجِ قَتَمُـهْ

ومثاله بعد الفاء: قول امرئ القَيْس:

فَمِثْلِـكِ حُبْلَـىٰ قَـدْ طَرَقْـتُ وَمُرْضِـعٍ ❁ فَأَلْهَيْتُهَـا عَـنْ ذِي تَمَـائِمَ مُحْـوِلِ

ـ وشذَّ الجرّ برُبَّ محذوفةً من غير أن يتقدَّمها شيء، ومنه بيت جميل بن معمر:

رَسْـمِ دَارٍ وقفـتُ فِـي طَلَلِـه ❁ كِـدْتُ أَقْضِـي الحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ

وذكر في البيت الثاني[2] أنَّ حَذْفَ حرف الجرّ وإبقاء عمله فيما سوىٰ (رُبَّ)

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٣٥ ـ ٣٧، وشرح المكودي ١/٤١٣ ـ ٤١٤، وشرح ابن طولون ١/٤٥١، وتوضيح المقاصد ٢/٢٣١ ـ ٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٤٨١، والمقاصد الشَّافية ٣/٧٠١، وأوضح المسالك ٢/١٦١، ومنهج السَّالك/٢٦٠، وإرشاد السَّالك ١/٥٧٤، ٥٧٩.

(٢) شرح ابن طولون ١/٤٥٣، وشرح المكودي ١/٤١٤، وشرح ابن عقيل ٣/٣٩ ـ ٤١، وتوضيح المقاصد ٢/٢٣٤، **وذكر للمطّرد اثني عشر موضعاً، ثم قال: «والذي قرّره المغاربة أنه لا يجوز حَذْفُ حرفِ الجرّ وإبقاءُ عمله إلَّا في باب القَسَم، وفي باب «كم» علىٰ خلاف»**، وشرح الأشموني ١/٤٨٤، وبعضه يُرَىٰ مطّرداً، وذلك في ثلاثة عشر موضعاً...، وذكر في ص/٤٨٧ أنه يجب أن يكون للجارّ والظرف متعلَّقٌ وهو فعل، أو ما يشبهه، أو مؤوّل، بما يشبهه، أو ما يشير إلىٰ معناه...=

من حروف الجرّ على قسمين:

١ ـ **غير مُطَّرد**: وهو المشار إليه بقوله: «**وقد يُجَرّ**»، فَفُهِم من هذا التقليل، وفُهِمَ من التقليل عدم الاطّراد، وأنه قائم على السماع.

ومن هذا قول الفرزدق:

إِذَا قِيْـلَ: أَيُّ النَّـاسِ شَـرٌّ قَبِيْلَـةٍ ❊ أَشَـارَتْ كُلَيْـبٍ بِـالأَكُفِّ الأَصَـابِعِ

ـ **وذكر في التسهيل**[1] أنَّه لا خلاف في شذوذ بقاء الجر في مثل هذا البيت.

ومنه قول رؤبة: «**خَيْرٍ والحمد لله**» **جواباً لمن قال: كيف أصبحتَ**.

٢ ـ **ومُطَّرد**: وهو ما أشار إليه بقوله: «**وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا**» وذلك في لفظ «**الله**» في القسم نحو: «**اللهِ لأفعلنَّ**».

وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: «بكم درهمٍ اشتريت هذا؟»، أي: بكم من درهم.

ـ **قال ابن عقيل**: «فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل، والإضافة عند الزّجّاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِف، وأُبقي عمله، وهذا مطّرد عندهما في مميز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر».

ـ والإعراب ظاهر في البيتين، ولذلك لم يذكر فيه المكودي شيئاً، وأثبته الأزهري.

= والمقاصد الشّافية ٣/٧٠٧، وذكر ثمانية مواضع لحذف الجار مع بقاء عمله قياساً مطّرداً، وأوضح المسالك ٢/١٦٥ ـ ١٦٧، ومنهج السَّالك/٢٦٢.

(١) التسهيل/١٤٩.

٢٩ ـ الإِضَافَة

٣٨٥. نُونـاً تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَـا ❁ مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَـ«طُورِ سِينَا»

ـ إذا أردت إضافة اسم إلىٰ اسم حذفت[1] ما في المضاف من نون تلي الإعراب أو تنويناً.

وشمل حذفُ النون المثنّىٰ، والمجموع علىٰ حَدّه، وما أُلحق بهما نحو:

ـ رأيتُ غلامَيْك، وخادِمَيْك، صاحبو زيد، وعشروك، وأهلو عمرو، وبنو زيد.

ـ **قال المرادي**: «واحترز من نونٍ لا تلي الإعراب نحو مساكين وسنين» في لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحذف للإضافة».

ومثل لذلك الأشموني: ببساتين زيد، وشياطين الإنس. وعند أبي حيان: من غِسْلين.

ـ وشمل التنوين الظاهر كقولك في «دراهم»: هذه دَرَاهِمُكَ، ودراهم: ممنوع من الصرف، ولما أردتَ الإضافة نويت صرف «دراهم» فقدَّرت فيه التنوين، ثم

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٤٠، وشرح ابن طولون ١/٤٥٤ ـ ٤٥٥، وشرح المكودي ١/٤١٦، وشرح الهواري ٣/٦٩ ـ ٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/٤٣، وشرح الأشموني ١/٤٨٨ «وقد تُحْذَفُ تاء التأنيث للإضافة عند أَمْن اللّبس...». وذكر مثله المرادي، وذكر القراءة «لأعدوا له عدةً» قرئ: عُـدّه، أي: عدّته سورة التوبة ٩/٤٦»، وانظر كتابي «معجم القراءات ٢/٣٩٥»، والمقاصد الشَّافية ٤/٤ «الحَذْف يتسلّط علىٰ المقدَّر كما يتسلَّط علىٰ الظاهر»، وأوضح المسالك ٢/١٦٧، ومنهج السَّالك/٢٦٣.

حذفت التنوين المقدَّر.

ـ **وطور سيناء**: اسم جبل بالشام، ويقال له[١]: «طور سينين»، وجاء في القرآن بالوجهين[٢]، وأصله قبل الإضافة «طور» وهو اسم جبل أيضاً. وكان الأصل: «طورٍ» منوناً، فلما أضفت حذفت التنوين.

ـ نوناً[٢]: مفعول مقدَّم بـ«احْذِفْ»، تنويناً: معطوف على ما تقدَّم، مما: متعلِّق بـ«احْذِفْ»، كطور: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كطور سينا.

قال المكودي: «هذا الذي ذكره في هذا البيت حكم الاسم الأول من المضافين، وأما الثاني فحكمه الجرّ».

٣٨٦. وَالثَّانِيَ اجْرُرْ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا ❁ لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا=

٣٨٧. =لِمَا سِوَىٰ ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلَا ❁ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

ـ **قال أبو حيان**: لما ذكر حكم الاسم الأول في الإضافة من حذف التنوين والنون إن كانتا فيه أخذ يذكر حكم الثاني.

ـ **وحكم المضاف إليه وهو الجرّ**[٣]، وذكر المرادي في الجارّ له أقوالاً:

أحدها: أنه المضاف، وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح لاتِّصال الضمائر

---

(١) سورة المؤمنون ٢٣/٢٠ ﴿مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾. وسورة التين ٩٥/٢ ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾.

(٢) إعراب الألفيّة/٨٣، وشرح المكودي ١/٤١٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٢.

(٣) شرح ابن طولون ١/٤٥٥ ـ ٤٥٦، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤١ ـ ٢٤٢، وشرح المكودي ١/٤١٧، وشرح ابن عقيل ٣/٤٣ ـ ٤٤، وشرح الهواري ٣/٧٠ ـ ٧١، وإرشاد السَّالك ١/٥٨٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٦ وما بعدها، وأوضح المسالك ٢/١٦٧ ـ ١٦٨، ومنهج السَّالك/٢٦٤ ـ ٢٦٥.

به، ولا تتصل إلَّا بعاملها. كذا عند المرادي.

الثَّاني: أنه الحرف المنويّ، وهو رأي الزَّجّاج.

الثَّالث: أنه معنىٰ الإضافة.

وذكر بعد ذلك أنَّ الإضافة علىٰ ثلاثة أقسام، مقدَّرة بثلاثة أحرف:

مِن، وفي، واللام.

١ ـ الإضافة المقدَّرة بـ«من» مثل: خاتمُ فِضَّةٍ، بابُ سَاجٍ، وثوبُ خَزٍّ، وضابطُه أن يكون المضافُ بعضَ المضاف إليه، مع صِحّة إطلاق اسمه عليه. وتقول: خاتمٌ من فِضَّة، وبابٌ من ساجٍ، وثوبٌ من خَزٍّ. ومِن للتبعيض.

٢ ـ الإضافة المقدَّرة بـ«في» نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾. وضابطُه أن يكون المضافُ إليه ظرفاً وقع فيه المضاف، كالآية.

قال أبو حيان: «وزاد بعض النحويين الإضافة بمعنىٰ «في»، وهو اختيار المصنِّف، وكرَّر ذلك في تصانيفه...».

٣ ـ الإضافة المقدَّرة باللام، وهي ما سِوىٰ النَّوعين السَّابقَيْن، وتقدير اللام هو الأصل، وقوله: «**وَاللَّامَ خُذَا/ لِمَا سِوَىٰ ذَيْنِكَ**» أي: قدِّر اللَّام فيما سوىٰ القسمين السابقين، وهو أكثر أقسام المضاف.

وشمل اللام التي للملك، نحو: دار زيد، والتي للاستحقاق، نحو: باب الدار، وسَرْج الدّابة.

وقوله: .... **وَاخْصُصْ أَوَّلَا ❊ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا**

(١) سورة سبأ ٣٣/٣٤.

ـ يعني أنَّ الإضافة المحضة تفيد **تخصيص الأول**[١] إنْ أُضِيفَ إلىٰ نكرة نحو: غلام رجل، هذا غلام امرأةٍ.

ـ **أو تعريفه** إنْ أُضِيفَ إلىٰ معرفةٍ، نحو: غلام زيد.

ـ وفُهِم كونُ القسم الأول هو المضاف إلىٰ نكرة من ذكر المعرفة في قسيمه، ويأتي الحديث عن الإضافة اللفظية في البيت الذي يلي هذا.

ـ انوِ من[٢]: مِن: مفعول بالفعل قبله، أو في وأو: عطف علىٰ «مِن»، ذاك: فاعل: يصلح، وهو إشارة لنية من، وفي، واللام، اللام: مفعول «خذا»، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة. لما: متعلِّق بـ«خذا»، وما: موصولة، وصلتها: سوىٰ دينك.

ـ أولاً: مفعول بـ«اخصُصْ»، أو: للتقسيم، التعريف: مفعول ثان لأعطه، بالذي: متعلِّق بالفعل قبله، تلا: صلة «الذي»، والذي: واقع علىٰ المضاف إليه.

٣٨٨. وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) ❊ وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩. كَـ«رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ ❊ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ»

ـ أشار في هذين البيتين إلىٰ القسم الثاني[٣] من الإضافة، وهي غير المحضة،

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/١٤ ـ ١٥.

(٢) شرح المكودي ١/٤١٨، وانظر المقاصد الشَّافية ٤/١٥ ـ ١٦، وذكر أنَّ قوله: بالذي تلا، مطلوب للفعلين معاً في قوله: اخصص، وقوله: أو أعطه التعريف فهما يطلبانه معاً من باب الإعمال، فأعمل الثاني وهو التعريف، ولو أعمل الأول لقال: أو أعطه التعريف به بالذي تلا. وانظر إعراب الألفَّية/٨٤.

(٣) شرح المكودي ١/٤١٩، وتوضيح المقاصد ٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح ابن طولون ١/٤٥٧، والمقاصد الشَّافية ٤/١٦ وما بعدها، وانظر ص/٢٨، وأوضح المسالك ٢/١٧١، وشرح الهواري ٣/٧٤ ـ ٧٥ «مُرَوَّع: مشبَّهٌ بصيغة يروع، فعملت عمله». وإرشاد السَّالك/٥٨٦ ـ ٥٨٧، ومنهج السَّالك/٢٦٨.

فإذا كان المضاف شبيهاً بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل، أو اسم مفعول بمعنىٰ الحال أو الاستقبال، أو ما حُمل عليه من أمثلة المبالغة والصِّفة المشبهة **كانت الإضافة غير مَحْضَة لا تفيد غير تخفيف اللفظ**، فلا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، وإنما هي لمجرد التخفيف.

ـ **قال أبو حيان**: ذكر ثلاثة أنواع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبّهة.

ـ **اسم الفاعل**: ضاربُ زيدٍ، وضاربا عمرٍو الآن أو غداً.

والأصل فيهما: ضاربٌ زيداً، وضاربان عمراً.

ـ **ومثال اسم المفعول**: هذا مضروبُ الأبِ، هذا مُرَوَّعُ القلبِ.

ومثال الصِّفة المشبّهة: هذا حَسَنُ الوجه، قليلُ الحِيَل، عظيمُ الأَمَلِ.

ومثّل لذلك بقوله: رُبَّ رَاجِينَا: راجي: اسم فاعل مضاف إلىٰ الضمير، مُرَوّع: اسم مفعول وإضافته إلىٰ القلب غير محضة، عظيم وقليل: صفتان مشبّهتان.

وكل ما تقدَّم مضاف إلىٰ معرفة، ومع ذلك هو باقٍ علىٰ تنكيره بدليل دخول «رُبَّ».

ومثله قول جرير:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُم ❁ لَاقَىٰ مُبَاعَدَةً مِنْكُم وَحِرْمَانَا

ـ **وقوله: فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ**: يعني أنَّ هذا القسم من الإضافة وهو غير المحضة لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً.

وجاء عند ابن عقيل: لا يُعْذَلُ، ومثله عند الشّاطبي، وأشار إلىٰ أنه في بعض

النسخ: لا يُعْزَلُ.

ـ وصفاً: حال، لا يُعْزَلُ: خبر لمبتدأ محذوف، والجملة جواب الشرط؛ ولذلك جيء بالفاء.

٣٩٠. وَذِي الْإِضَـافَةُ اسْـمُهَا لَفْظِيَّـهْ ❁ وَتِلْـكَ مَحْضَـةٌ وَمَعْنَوِيَّـهْ

ـ أشار بـ«ذي» إلى أقرب القسمين، وهي الإضافة غير المَحْضَة، وتُسَمَّى لفظيّة؛ لأن فائدتها راجعةٌ إلى اللفظ فهي تفيد التخفيف بحذف النون والتنوين.

وذكر ابن طولون أنها تُسَمَّى أيضاً: مجازيّة، وغير مَحْضَة.

ـ وقوله: تلك: إشارةٌ إلى أول القسمين، وهي الإضافة المَحْضَة التي تفيد التخصيص والتعريف، وسَمِّيَت مَحْضَة لأنها خالصة من شائبة الانفصال.

وذكر المرادي أنها تُسَمَّى معنويّة؛ لأنَّ فائدتها في المعنى.

وزاد الأشموني أنها تُسَمَّى حقيقيّة، وفائدتها راجعةٌ إلى المعنى، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة.

ـ قال أبو حيان[1]: «وقد ترك المصنِّف أشياء أُجْمِع عليها أن إضافتها في

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٤٥ ـ ٢٤٦، ونقل عن التسهيل نوعاً ثالثاً، وهو الشبيه بالمحضة، وذكر لها أنواعاً: إضافة الاسم إلى الصفة كما تقدَّم، وإضافة المسمَّى إلى الاسم نحو شهر رمضان، ويوم الخميس، وإضافة الصِّفة إلى الموصوف: سَحْق عَمامَةٍ.... وانظر التسهيل/١٥٥، وكذا شرح الأشموني ١/٤٩٢، وشرح ابن طولون ١/٤٥٧، وشرح الأشموني ١/٤٩٠، وتعرَّض إلى إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه، فهي غير محضة عند ابن برهان وابن الطراوة، ثم ذكر أنَّ الصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة... ومنهج السَّالك/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح المكودي ١/٤٢٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٥.

الجملة غير محضة على ما نبينه، وأشياء وقع فيها الاختلاف، ونحن نذكر ذلك على سبيل الاختصار... غيرك، شبهك، مثلك...».

ـ ذي: مبتدأ[1]، الإضافة: نعت له أو عطف بيان، اسمها: مبتدأٌ ثانٍ، لفظيّة: خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول. وتلك مَحْضَة ومعنويّة: مبتدأ وخبر.

٣٩١. وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ❁ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ«الْجَعْدِ الشَّعَرْ»

٣٩٢. أَوْ بِـالَّـذِي لَـهُ أُضِـيـفَ الثَّـانِي ❁ كَـ«زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي»

٣٩٣. وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ❁ مُثَنّـىً، اوْ جَمْعـاً سَـبِيلَهُ اتَّبَـعْ

ـ عند المكناسي[2]: «مُفْتَقَر» في موضع «مُغْتَفَرْ».

ـ يشير بقوله[3]: ذا المضاف إلى أقرب القِسْمين، وهو الإضافة غير المحضة، وقيل الإشارة به إلى الوصف المشابه للمضارع، ويعني أنَّ وصل «أل» بما إضافته لفظية مغتفر لا مُطْلقاً، بل بشرط كونه مضافاً إلى ما فيه «أل»، نحو قوله: الجعدُ الشّعرِ، والضاربُ الرَّجلِ.

أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه «أل» نحو: زيد الضاربُ رأسِ الجاني، والحسنُ وجهِ الأبِ.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٢٠، وإعراب الألفيَّة/٨٤.

(٢) شرح المكناسي ٢/١٣٦.

(٣) شرح ابن طولون ١/٤٥٨، وتوضيح المقاصد ٢/٢٥٠، وشرح ابن عقيل ٣/٤٦ ـ ٤٧، وشرح لهواري ٣/٧٧ ـ ٧٨، وشرح المكودي ١/٤٢١ ـ ٤٢٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٦، وأوضح المسالك ٢/١٧٤، وإرشاد السَّالك ١/٥٨٩، وشرح ابن الوردي ٢/٣٨٢.

ـ فلو لم تتَّصل «أل» بالثاني، ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخولُ «أل» علىٰ المضاف، فلا يجوز الضاربُ زيدٍ، ولا الضاربُ صاحبَ زيد، كذا عند ابن طولون.

ـ ووصلُ[1] «أل» مبتدأ، ومضاف إليه، مغتفر: خبره، بذا: متعلِّق بـ«وصل». المضاف: نعت ذا، إن وصلت: شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، الجعد: من باب الصفة المشبهة، وهو خبر لمبتدأ محذوف، زيد: مبتدأ، الضارب... خبره، والجملة علىٰ حذف القول، أي: قولك.

* **وفي البيت الثالث روايتان: إن وقع: شرطية، وأَنْ وقع: بفتح الهمزة مصدريّة.**

وفي البيت الثالث[2] ذكر أنَّ وجود «أل» في الوصف المضاف إنْ كان مثنّىٰ أو مجموعاً علىٰ حَدّه، وهو الذي اتّبع سبيل المثنّىٰ في كون الإعراب بحرف بعده نون، واحترز به من جمع التكسير، ويكفي عن وجودها في المضاف إليه، نحو:

ـ الضاربا زيد.

ـ المكرمو عمرٍو.

وأما جمع التكسير وجمع المُؤَنَّث السَّالم فكالمفرد، وعنهما احترز بقوله: سَبِيلَهُ اتَّبَعْ: أي اتَّبع سبيلَ المثنّىٰ في سلامة واحده وإعرابه بالحرفين.

قال الشَّاطبي[2]: «يعني أنَّ الألف واللام إذا دخلت علىٰ الصِّفة وهي مُثَنّاة أو مجموعة جمع السَّلامة بالواو والنون، فذلك كافٍ، فلا يحتاج إلىٰ اشتراط دخولها في المضاف إليه، وهو الثاني، فيجوز أن تقول في:

---

(١) شرح المكودي ١/٤٢٢، وإعراب الألفيّة/٨٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٤٣، وشرح ابن طولون ١/٤٥٩.

اسم الفاعل: هم الضاربو الرَّجلِ.

هم الضاربو وجهَ الأخِ.

هما الضاربا الرَّجلِ.

هم الضاربا وجهَ الأخِ.

كالمفرد.

ـ ويجوز أيضاً: هم الضاربو زيدٍ، والضاربا زيدٍ، وكذا في الصِّفة المشبّهة فتقول: هم الطَّيِّبو الأخبار، وهم الطَّيِّبو أخبار الآباء، وهما الطَّيِّبا الأخبار، وأخبار الآباء، وهم الطَّيِّبو أخبارٍ، وهما الطَّيِّبا أخبارٍ، وما أشبه ذلك...».

ـ كونها[1]: مبتدأ، مصدر «كان» الناقصة، والضمير المضاف إليه العائد إلىٰ «أل» اسمها، في الوصف: في محل نصب خبره، فهو متعلِّق بمحذوف، كاف: خبره.

إنْ وقع عند الأزهري: أن وقع، في موضع نصب علىٰ إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجوده، أي: «أل» في الوصف كاف لوقوعه، أي لوقوع الوصف مثنًّى أو مجموعاً علىٰ حدِّه.

قال الشارح: كونها مبتدأ: أن وقع مبتدأ ثان، وكاف: خبره، والجملة خبر الأول. اهـ.

وقال الهواري: كونها مرفوع بالابتداء، كاف خبره، وإن وقع شرطية، والضمير في وقع عائد علىٰ المثنىٰ. مثنىٰ أو جمعاً: حال من الضمير في وقع... سبيله: مَفْعول مقدَّم. وجواب الشرط محذوف، وعلىٰ الأولين لا حَذْف، لأن أَنْ مصدرية.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٢٣، وإعراب الألفية/٨٥، وشرح الهواري ٣/٨٠.

٣٩٤. وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا ❁ تَأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

ـ هذا البيت مُؤَخَّر في بعض النسخ عن الذي يليه[1]، وهو قوله: «وَلَا يُضَافُ لما به اتَّحد».

ويعني أنَّ المضاف المذكر قد يُؤَنَّث[2] إذا كان المضافُ إليه مُؤَنَّثاً بشرط صِحَّة حذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وهذا ما نَبَّه عليه بقوله: إِنْ كان لحذفٍ مُوْهَلا، أي: إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بما بعده.

وهذا قليل جداً، ولذلك قال: «وربما».

قال ذو الرّمة:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاح تَسَفَّهَتْ ❁ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

مَرُّ: فاعل بـ«تَسَفَّهَتْ»، ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتِسَابه التأنيث من «الرِّياح» وهو المضاف إليه؛ لأنه يجوز الاستغناء بـ«الرِّياح» عن «مَرّ»، فتقول: تَسَفَّهَت الرِّياح.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٤٨ ـ ٤٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣، وذكر أربعة أنواع: أن يكون المضاف بعضاً وهو مؤنّث:
ـ كقوله: إذا بعض السِّنين تعرَّقتنا....، لأن بعض السنين سنة.
ـ الثاني: أن يكون بعضاً وهو مذكّر كقوله: إذا شرقت صدرُ القناة من الدم.
ـ الثالث: أن يكون وَصْفاً للمُؤَنَّث: مشين كما اهتزت رماح... البيت.
ـ الرابع: أَلَّا يكون بعضاً ولا وصفاً لكنه شبيه بالبعض في صلاحيته للسقوط كقولهم: اجتمعت أهلُ اليمامة...
وشرح ابن طولون ١/٤٥٩ ـ ٤٦٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٥ وما بعدها، وشرح المكودي ١/٤٢٢، وشرح الأشموني ١/٤٩٩، وشرح الهواري ٣/٨١ ـ ٨٣، وأوضح المسالك ٢/١٧٨ ـ ١٧٩.

ـ ومنه قولهم: **قُطعت بعضُ أصابعه**، فصح تأنيثه لإضافته إلىٰ «أصابع» وهو مُؤَنَّث.

ـ **قال ابن طولون**: «فلو كان المضاف إلىٰ المؤنَّث مما لا يصحّ الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه، نحو: قام غلامُ هندٍ؛ إذ لا يصح أن تقول: قام هندٌ، وأنت تريد: غلام هند».

ـ **قال الشَّاطبي**: «وأيضاً فإنَّ عبارته قد قصرت الحكم علىٰ تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه، ولم يذكر تذكيره لتذكير المضاف إليه، وكان قادراً علىٰ أن يأتي بعبارة تشمل الحكمين، فيقول مثلاً: وربما أكسب الثاني الأول تأنيثاً أو تذكيراً أو ما يعطي ذلك المعنىٰ، فقد جاء هذا النوع نظماً ونثراً، ففي القرآن الكريم قوله تعالىٰ[1]: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾. فقال «خاضعين» اعتباراً بتذكير ما أُضيف إليه الأعناق...».

ـ **وقال ابن النَّاظم**[2]: «ويمكن أن يكون منه[3]: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. فرحمة: مؤنَّث، وقد اكتسبت التذكير بإضافتها إلىٰ الله تعالىٰ، ولو قلت في غير الآية: إن الله قريب من المحسنين لَصَحَّ المعنىٰ، واستغني عن المضاف كذا عند الهواري، وذكر ابن النَّاظم البيت:

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ ❁ ـرُ مُعِيْنٌ عَلَىٰ اجْتِنَابِ التَّوَانِي

فـ«معينٌ» خبر عن «رؤية»، وذكَّره، وهو خبر عن مُؤَنَّث لاكتساب المبتدأ

---

(١) سورة الشعراء ٢٦/٤.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٥٠، وانظر أوضح المسالك ٢/١٨٢.

(٣) سورة الأعراف ٧/٥٦، وانظر كتابنا: التفصيل في إعراب آيات التنزيل ج/٨، ص ٣٢٣، ففيه تفصيل سبعة أوجه في تخريج الأقوال في هذه الآية، ولا يتَّسع المقام لذكرها هنا، وشرح ابن الوردي ٢/٣٨٤.

التذكير من المضاف إليه، وهو الفكر، ولصِحَّة الاستغناء بالثاني عن الأول؛ لأنه يجوز أن تقول: الفكرُ مُعينٌ.

رُبَّما: حرف تقليل[١]، وما: كافَّة أَكْسَبَ: فعل ماض متعدٍّ لاثنين، ثان، فاعله، أولاً: مفعوله الأول، تأنيثاً: مفعوله الثاني: إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، واسم «كان» مستتر يعود على المضاف، لحذف: متعلِّق بـ«مُوْهلا»، موهلاً: خبر «كان»، وهو اسم مفعول من أَهَله لكذا إذا جعله أَهْلاً له، والمعنى: إذا كان المضاف أهلاً للحذف.

٣٩٥. وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ❁ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِماً إِذَا وَرَدْ

ـ يجب أن يكون المضاف[٢] غير المضاف إليه بوجهٍ ما، أي بواحدٍ؛ لأنَّ المضاف يتخصَّص، أو يتعرَّف بالمضاف إليه، والشيء لا يتخصَّص ولا يتعرَّف بنفسه، فإن رأيت من كلام العرب ما يوهم ذلك أُوِّلَ بإضافة الاسم إلى اللَّقب.

ـ **قال المرادي**: «فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو: **سعيد كُرْز**، فيؤوّل الأول بالمسمّى، والثاني بالاسم، كأنك قلت: جاءني مُسَمَّى هذا اللقب»، أي: جاءني مُسَمَّى كُرْز.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٨٥، وشرح المكودي ١/٤٢٤.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٥٦، وشرح ابن طولون ١/٤٦٠، وشرح ابن عقيل ٣/٤٩، وشرح الأشموني ١/٥٠٢، وشرح المكودي ١/٤٢٤، وشح ابن النَّاظم/١٥٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٥١، والآخرة هي الدار، والحبّ هو الحصيد، على تقدير: وحبّ الزَّرع الحصيد، لأنه هو المحصود حقيقة لا نفس الحبّ، وأوضح المسالك ٢/١٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٥٩٥، وشرح ابن الوردي ٢/٣٨٦، ومنهج السَّالك/٢٧٤ ـ ٢٧٥.

ـ ومما يوهم إضافة الموصوف إلىٰ صفته قولهم: **مَسْجد الجامع**، يُؤَوَّل بحذف المضاف إليه، وإقامة الصِّفة مقامه فيقال: مسجدُ المكانِ الجامعِ.

ومما يُوْهم إضافةَ الصِّفة إلىٰ الموصوف قولهم: **سَحْق عمامة**، فيؤوَّل بإضافة الشيء إلىٰ جنسه، أي: شيء سحق من عمامة، ومثله قولهم: جَرْد قطيفة، أي: شيء جرد من قطيفة.

ـ وأجاز الفرّاء إضافة الشيء إلىٰ ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره، ونقله ابن الخباز عن الكوفيين.

ـ **وقال الفرّاء**[1]: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ أُضيفت الدّار إلىٰ الآخرة، والدّار هي الآخرة.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ العرب قد تضيف الشيء إلىٰ نفسه إذا اختلف لفظه: كيوم الخميس، وذكر مثلاً عنها[2]: ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾، و[3]: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾، و[4]: ﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾.

ـ معنىٰ[5]: منصوب علىٰ التمييز، أو علىٰ إسقاط «في»، موهماً: مفعول بـ«أوِّل» والتقدير: موهماً جواز إضافة الشيء إلىٰ نفسه. إذا ورد: شرطٌ حُذِفَ جوابُه، أي: إذا ورد ذلك فأوِّله.

(١) سورة يوسف ١٠٩/١٢، وسورة النحل ٣٠/١٦.
(٢) سورة الواقعة ٩٥/٥٦.
(٣) سورة ق ٩/٥٠.
(٤) سورة ق ١٦/٥٠.
(٥) شرح المكودي ٤٢٤/١، وإعراب الألفيّة/٨٥.

٣٩٦. وَبَعْـضُ الاَسْـمَاءِ يُضَـافُ أَبَـدَا ❁ وَبَعْـضُ ذَا قَـدْ يَـأْتِ لَفْظـاً مُفْـرَدَا

ـ في شرح ابن طولون: **وبعض ذي**.

ـ **قال المرادي**[١]: «إنما احتيج إلىٰ التنبيه علىٰ الأسماء التي لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل؛ إذ الأصل جواز إفراد الاسم عن الإضافة».

ـ **والأسماء الملازمة للإضافة قسمان:**

الأول: يلازمها لفظاً ومعنىٰ، نحو: قُصارىٰ الشيء وحُمَاداه «بمعنىٰ غايته».

ومثله: عند، ولدىٰ، وسوىٰ، نحو: لديه مال، وعنده مال.

ـ **الثاني: ما يلازم الإضافة معنىٰ دون لفظ**، فقد يفارقها لفظاً نحو: كلّ، بعض، أيّ، وقبلُ، وبعْدُ.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[٢]:

﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.

و[٣]: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾.

و[٤]: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٥٦ ـ ٢٥٧، وشرح المكودي ١/٥٢٥، وشرح ابن طولون ١/٤٦١، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٦ وما بعدها، وشرح ابن النَّاظم/١٥٠، وشرح الهواري ٣/٨٦، وشرح ابن عقيل ٣/٥١، وأوضح المسالك ٢/١٨٣، وإرشاد السَّالك ١/٥٩، ومنهج السَّالك/٢٧٧.

(٢) سورة هود ١١/١١١.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٥٣.

(٤) سورة الإسراء ١٧/١١٠.

ـ وبَعْضُ[1] الأسماء: مبتدأ، يضاف: خبره، أبداً: منصوب على الظرفيَّة، بعضُ ذا: مبتدأ، قد يأت: خبره، وحُذِفت الياء من «يأتي» استغناء بالكسرة، لفظاً: منصوب على إسقاط الخافض، ويجوز نصبه على التمييز، مفرداً: حال من الضمير المستتر في «يأتِ».

وعند الشَّاطبي: يحتملُ أن يكون على ظاهره: لفظاً حال، ومفرداً صفته، أي: مُفْرداً عن ذكر الإضافة...

٣٩٧. وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ ❁ إِيلَاؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨. كَـ«وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ» ❁ وَشَذَّ إِيلَاءُ «يَدَيْ» لِـ«لَبَّيْ»

ـ يريدُ أنَّ[2] بعض الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن يُضاف إلى الظاهر فيجب إضافته إلى المضمر.

ـ وذكر المرادي أن الملازم للإضافة ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لزم الإضافة إلى المضمر.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٢٥، وإعراب الألفيّة/٨٦، وتوضيح المقاصد ٤/٥٩، ويحتمل أن يكون لفظاً حالاً مقدّماً صاحبه الضمير في مفرداً، أي: مفرداً لفظاً لا معنى.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٥٨ ـ ٢٦١، وشرح المكودي ١/٤٢٦ ـ ٤٢٧، وشرح ابن عقيل ٣/٥٢ ـ ٥٣، وشرح ابن طولون ١/٤٦١ ـ ٤٦٣، وشرح الأشموني ١/٥٠٣ «وحنانيك: بمعنى تحنناً عليك بعد تحنُّن، وهذا ذيك: بذالين معجمتين، بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع». وشرح الهواري ٣/٨٧ ـ ٨٩، والمقاصد الشَّافية ٣/٥٩، وشرح ابن النَّاظم/١٥١، وأوضح المسالك ٢/١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، وإرشاد السَّالك ١/٥٩٨ ـ ٦٠١، وشرح ابن الوردي ٢/٣٨٦ ـ ٣٨٧، ومنهج السَّالك/٢٧٧.

الثاني: ما يضاف إلىٰ الظاهر والمضمر.

الثالث: ما لزم الإضافة إلىٰ الجملة.

ـ وقد أشار إلىٰ المضاف إلىٰ الضمير وهو الأول بهذين البيتين، وذكر في الثاني هذه الأسماء.

ـ **وَحْـد**: وهو نصب علىٰ الحال: آمنتُ بالله وَحْدَه، وتقدَّم في باب الحال، وهو ملازم للإضافة إلىٰ المضمر، والإفراد والتذكير، لأنه مصدر، وَوَحْدَ منصوب دائماً، وقد يُجَرّ بالإضافة، نحو:

هو نسيجُ وَحْدِه، وَجُحَيْش وَحْدِه، وعُيَيْرُ وَحْدِهِ.

والأول للمدح، والأخيران للذّمِّ.

وزاد بعضهم في المدح: هو قريع وحده، وفريد وحده، وقد ذكر كلَّ هذا أبو حيان في الذَّمّ ثم في المدح.

ـ **لَبَّىٰ**: وهو ملازم للإضافة إلىٰ الضمير نحو «لبيك»، ومعناه: إقامة علىٰ إجابتك بعد إقامة، وكأنه من ألبَّ بالمكان إذا قام به، وعند يونس «لَبَّيْك» اسم مفرد، وأصله: لبىٰ، وقلبت ألفه ياءً للإضافة إلىٰ المضمر كما في عليك، ورَدَّ هذا عليه سيبويه، وذكره عنه الهواري.

ـ **دوالَيْ**: ويُضاف إلىٰ الضمير وجوباً، تقول: دوَالَيْك، ومعناه: إِدالة لك بعد إدالة.

ـ **سَعْدَيْ**: تقول: سَعْدَيْك، ومعناه: إسعاداً بعد إسعاد.

ـ ويجوز استعمال «لَبَّيْك» وحده، وأما «سَعْدَيْك» فلا يُستعمل إلَّا تابعاً لـ«لَبَّيْك».

ـ وقوله: **وَشَذَّ إِيلَاءُ «يَدَيْ» لِـ«لَبَّيْ»**، أي: شذ إضافة «لَبَّيْ» لـ«يدي»، وأشار بهذ إلىٰ قول الشاعر:

دَعَـوْتُ لمـا نَـابَنِي مِسْـوَراً ❁ فَلَبَّـىٰ فَلَبَّـيْ يَـدَيْ مِسْـوَرِ

فأضاف «لبّي» إلىٰ «يَدَيْ مِسْوَر».

ـ وقوله[1]: لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، وسَعْدَيْ: مصادر مثناة تلزم الإضافة إلىٰ المضمر، والناصب لهذه المصادر واجب الإضمار.

وهذه التثنية عند الجمهور للتكثير، لا تقع للواحد.

وذهب الأعلم إلىٰ أنَّ الكاف حرف خطاب، وحذفت النون لشبه الإضافة.

ـ وحكىٰ سيبويه عن بعض العرب: لبّ علىٰ أنه مفرد لبيك غير أنه مبني علىٰ الكسر، لقلّة تمكُّنه. وقيل: يُنْصَب نصبَ المصدر كأنه قال: إجابة، وقيل: جعلوه اسم فعل.

ـ وبعضُ[2]: مبتدأ، ما: موصول، يُضاف: صلة، حَتْماً امتنعْ، مفعول مطلق إيلاؤه: فاعل «امتنع»، اسماً: مفعول للمصدر، والمفعول الأول الضمير «إيلاؤه»، ظاهراً: نعت اسماً، حيث: متعلِّق بـ«امتنع»، وقع: مضاف إليه، وجملة «امتنع» خبر «بعض».

ـ كوحد: تقديره: وذلك كوحد: فهو خبر مبتدأ مقدَّر، لبَّىٰ وما بعده معطوفات، شذ إيلاءُ: فعل وفاعل، يَدَي: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول، للبي: مفعوله الثاني، واللام لتقوية العامل لضعفه عن العمل لكونه مصدراً، وعند

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وأوضح المسالك ٢/١٩٠ ـ ١٩١.

(٢) إعراب الألفيَّة/٨٦، وشرح المكودي ١/٤٢٧.

ابن هشام ليست المقوية بل زائدة محضة.

٣٩٩. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ❁ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ=

٤٠٠. =إِفْرَادُ(إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنىً كَـ(إِذْ) ❁ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ: «حِينَ جَا نُبِذْ»

ـ **من الملازم للإضافة** ما لا يُضاف إلَّا إلىٰ جملة[1]، وهو: **حيث، وإذ، وإذا**.

أما حيثُ: فهي ظرف مكان، وإذ: ظرف للزمان.

وكلاهما يُضاف إلىٰ الجمل، وتكون الجمل اسميَّة، وفعليَّة.

قال أبو حيان: «ولم يقيّد الجمل، وليس كل جملة تُضاف إليها حيث، ولا إذ...».

ـ **مثال الاسميَّة:** جلستُ حيث زيدٌ جالس، أتيتك إذ زيدٌ قائم.

ـ **ومثال الفعليّة:** جلست حيثُ جلس زيد، أتيتك إذْ قام زيدٌ.

ـ **وشذّ إضافة «حيثُ» إلىٰ المفرد**، قال الشاعر:

أَمَا تَرَىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً ❁ نجْماً يُضِيْءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا

ـ وأما «إذ» فيجوز حَذْفُ الجملة المضاف إليها، ويؤتىٰ بالتنوين عِوَضاً عنها كقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، و[3]: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٦٢، وشرح المكودي ١/٤٢٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٦، وشرح ابن طولون ١/٤٦٤، وشرح ابن عقيل ٣/٥٥ وما بعدها، وشرح الأشموني ١/٥٠٦ وما بعدها، وشرح لهواري ٣/٩٠ ـ ٩٣، وشرح السُّيُوطي/٢٧٤، وإرشاد السَّالك ١/٦٠١ ـ ٦٠٤، ومنهج السَّالك/٢٨٣.

(٢) سورة الروم ٣٠/٤.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/٨٤.

وهذا معنىٰ قوله: «وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ/ إِفْرَادُ (إِذْ)»، أي: إن ينون «إذ» يحتمل عدم إضافتها لفظاً لوجود التنوين، فهو عوض عن الجملة المضاف إليها.

قال ابن عقيل: وأما «إذا» فلا تُضاف إلَّا إلىٰ جملة فعليَّة، وسيأتي الحديث عنها في [البيت/٤٠٣].

ـ وقوله:

وَمَـــا كَـــ(إِذْ) مَعْنـــىً كَـــ(إِذْ) ❁ أَضِـفْ جَـوَازاً .....

ـ يعني أنَّ ما شابه «إذ» في كونه اسم زمان مُبْهَم بمعنىٰ الماضي يجري مَجْرىٰ «إذ» في إضافته إلىٰ الجملة الاسميّة والفعليّة جوازاً نحو: يوم، ووقت، وحين، تقول:

قُمْتُ يومَ قامَ زيدٌ.

قُمْتُ حِينَ قام زيدٌ.

قُمْتُ حِينَ زيدٌ قائم.

ـ والبيت يدلُّ علىٰ أنَّ الاسم إذا كان غير مُبْهَم لا يُضاف إلىٰ الجملة نحو: «نهار»، أو كان غير محدود، نحو: «شهر»، فلا يجري مَجْرَىٰ «إذ» إلَّا إذا استوفىٰ الشبه، وهو أنه مُبْهَم في معنىٰ الماضي، وكان محدوداً.

ـ **قال المرادي:** «فلو كان غير مبهم أو محدوداً لم يُضَفْ إلىٰ الجمل، فلا يجوز إضافة أسبوع، وشهر، ويومين، ونحوه من المثنىٰ، وأجاز المغاربة إضافة أسبوع وشهر ونحوه».

ـ وقال: «فإن قلت: لم كُسِرت الذَّال من «يومئذٍ» ونحوه؟

قلتُ: لالتقاء السّاكنين خلافاً للأخفش؛ إذ جعل كسرها للجر بالإضافة...».

ـ ألزموا[1]: أي: العرب، وهو يتعدَّىٰ لاثنين إضافةً: مفعول «الزموا» الثاني، مقدَّم من تأخير، إلىٰ الجمل: متعلِّق بـ«إضافة»، حيث: مفعول «الزموا» الأول، إذ: معطوف علىٰ «حيث»، إنْ: شرط، يُنَوّن: فعل الشرط، يُحْتَمَلْ: جواب الشرط، إفرادُ: نائب الفاعل لـ«يُحتمل»، إذ: مضاف إليه، ما: موصول اسمي مفعول بـ«أضِف».

ـ كـ«إذ» في موضع الصِّلة، معنىٰ: منصوب بإسقاط الخافض.

وجعله المكودي متعلِّقاً بـ«أَضِف»، أي: كإضافة «إذ»، ويحتمل أن يكون في موضع الحال علىٰ أنه نعت نكرة تقدَّم عليها.

أضِفْ: فعل أمر، جوازاً: مفعول مطلق، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، ومضاف إلىٰ قول محذوف، حين: اسم زمان مُبْهَم مبني علىٰ الفتح لإضافته إلىٰ المبني، والعامل في محلّه «نُبِذ»، جا: فعل ماض بالقصر للضرورة.

٤٠١. وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَـ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا ❁ وَاخْتَـرْ بِنَـا مَتْلُـوَّ فِعْـلٍ بُنِيَـا

٤٠٢. وَقَبْـلَ فِعْـلٍ مُعْـرَبٍ أَوْ مُبْتَـدَا ❁ أَعْـرِبْ، وَمَـنْ بَنَىٰ فَلَـنْ يُفَنَّـدَا

ـ ما أُجْرِي مُجْرَىٰ[2] «إذ» من أسماء الزمان فأُضيف إلىٰ جملة ففيه وجهان:

(١) إعراب الألفيّة/٨٦، وشرح المكودي ١/٤٢٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٦.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٦٥، وعبارته هنا أجود من قوله في الكافية: [٩٤١]:

وقبـل فعـلٍ مـاضٍ البِنـا رَجَـحْ ... والعكسُ قبل غيره أيضاً وَضَحْ

وشرح المكودي ١/٤٣٠ ـ ٤٣١، وشرح ابن طولون ١/٤٦٦، وشرح ابن عقيل ٣/٥٩، وشرح الأشموني ١/٥٠٨ ـ ٥٠٩، وشرح ابن النَّاظم/١٥٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٧٩، وأوضح المسالك ٢/٢٠٠، وشرح السُّيُوطي/٣٧٥، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩١، ومنهج السَّالك/٢٨٧ ـ ٢٨٨.

١ ـ الإعراب، وهو القياس.

٢ ـ والبناء، وهو ضعيف.

وسببه عند البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوا البناء إلَّا قبل فعلٍ مبنيّ.

وذكر أبو حيان أنه أبهم في قوله: وما أُجري كإذ... ويعني به الظرف الذي يُضاف إلىٰ ما «يضاف إليه إذ».

وقوله: «بُنيا» شمل **الفعل الماضي**، كقول الأحوص:

عَلَىٰ حِيْنَ أَلْهَىٰ النَّاسَ جُلُّ أُمُوْرِهِم ❁ فندلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقول النابغة:

عَلَىٰ حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَىٰ الصِّبَا ❁ فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والمضارع المبني كقول الشاعر:

لَأَجْتَذبنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً ❁ عَلَىٰ حِيْنَ يَسْتَصْبينَ كُلَّ حَلِيمِ

تُرْوَىٰ هذه الأبيات ببناء «حين» علىٰ الفتح؛ لأنَّ ما بعدها مبنيٌّ ماضياً أو مضارعاً.

ـ وإذا كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المُعْرَب، وهو المضارع العاري من موانع الإعراب، نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، فيوم: معرب خبر اسم الإشارة قبله.

ـ أو كانت الجملة مُصَدَّرة بالمبتدأ نحو قول المذحجي:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي ❁ كَرِيْمٌ عَلَىٰ حِيْنِ الكِرَامُ قَلِيْلُ

(١) سورة المائدة ٥/١١٩.

حينِ: معرب مجرور لإضافته إلىٰ الجملة الاسميَّة، وهذا في الحالين مُتَّفق عليه.

ـ **وأجاز الكوفيون** في الحالين البناء، وتبعهم النَّاظم، وذكر ذلك في قوله: «**ومن بنىٰ فلن يُفَنّدا**» والتفنيد: التكذيب واللوم وضعيف الرأي بنصب «يوم»، ويؤيِّده قراءة من قرأ[1]: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾

ورواية البيت: ❁ **عَلَىٰ حِيْنِ الكِـرَامُ قَلِيْـلُ**

ومنع هذا البصريون، وأجازه الكوفيون، ومال الفارسي إلىٰ تجويزه.

وذكر ابن طولون أنَّ البناء يكون علىٰ الفتح، ولم ينبه عليه النَّاظم، ومثله عند المكودي.

ـ ما: اسم[2] موصول واقع علىٰ أسماء الزمان الجارية مجرىٰ «إذ»، وهو مفعول بـ«أعرب»، ومطلوب لـ«ابن»، فهو من باب التّنازع، وأو: للتخيير، وصلة ما: أُجْرِيا، كـ«إذ» متعلِّق بـ«أُجْريا»، وقصر «بنا» من «بناء» للوزن.

ـ بُنِيا: صفة لـ«فعل»، قبلَ: متعلِّق بـ«أَعْرب»، أو: للتقسيم، مَن: شرط مبتدأ، وخبره «بَنَىٰ»، فلن يُفَنَّدا: جواب الشرط في محلّ جَزْم، والألف للإطلاق.

(١) سورة المائدة ٥/١١٩، وهذه القراءة «يومَ» قراءة نافع وابن محيصن والأعرج، وخرَّجه الكوفيون علىٰ أنه مبني، وهو خبر «هذا»، وبُني لإضافته إلىٰ الجملة الفعليّة، واختار هذا الرأي أبو عبيد، وهو رأي الكسائي والفراء، واختاره ابن مالك. أما البصريون فهو عندهم منصوب علىٰ الظرف، فهو معرب، ولا يجيزون ما قاله الكوفيون. انظر كتابي معجم القراءات ٢/٣٧٩.

(٢) شرح المكودي ١/٤٣١، وإعراب الألفيّة/٨٦ ـ ٨٧.

٤٠٣. وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى ❁ جُمَلِ الَافْعَالِ كَـ«هُنْ إِذَا اعْتَلَى»

ـ أشار في هذا البيت إلىٰ أنَّ «إذا»[1] تلزم الإضافةَ إلىٰ الجملة الفعليّة، ولا تُضاف إلىٰ الجملة الاسميَّة، فلا تقول: أجيئُك إذا زيد قائم.

ـ **وأجاز الأخفش والكوفيون** الإضافة إلىٰ الجملة الاسميَّة.

ـ والمراد بـ«إذا» الظرفيّة دون الفجائية، وتكون الجملة بعدها في موضع جَرّ، والعاملُ فيها جوابها علىٰ المشهور.

ـ **وذكر المرادي** أنَّه قيل: إن العامل فيها الذي يليها.

ـ وأما قولك: أجيئك إذا زيد قام، فزيد مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً بالابتداء وهو مذهب سيبويه.

ـ **وذهب الأخفش** إلىٰ أنه مبتدأ، خبره الفعل بعده، **وذكر ابن الوردي أنه ضعيف**.

ـ **وذهب السِّيرافي** إلىٰ أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد «إذا»، وإنما الخلاف بينهما في الخبر، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً، والأخفش يجوّز أن يكون اسماً فإذا قلت: أجيئك إذا زيد قام.

زيد: مبتدأ عند سيبويه والأخفش.

ويجوز: أجيئك إذا زيد قائم عند الأخفش.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/٦١، وشرح المكودي ١/٤٣٢، وشرح ابن طولون ١/٤٦٧، وشرح الأشموني ١/٥١١، وشرح الهواري ٣/٩٦ ـ ٩٧، وشرح ابن النَّاظم/١٥٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٩٠ وما بعدها، وشرح السُّيُوطي/٢٧٦، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٢، ومنهج السَّالك/٢٨٩.

كذا عند ابن عقيل، ومثله عند المرادي نقلاً عن السهيلي.

أما[١] ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ فعلىٰ تقدير الفعل قبل السماء، وهو «انفطرت».

ـ إذا[٢]: مفعول أول بـ«ألزموا»، إضافةً: مفعول ثان، إلىٰ: متعلِّق بإضافة، هُنْ أمر من هان يهون، اعتلىٰ: جملة في محل جَرّ بالإضافة، وكهُنْ: الكاف جارة لقولٍ محذوفٍ في موضع رفع خبر المبتدأ المحذوف، وذلك كقولك: هُن...

٤٠٤. لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ - بِلَا ❁ تَفَرُّقٍ -أُضِيفَ (كِلْتَا، وَكِلَا)

ـ كِلَا وكِلْتا من الأسماء التي تلازم الإضافة لفظاً ومعنىٰ، ولا يُضافان إلَّا لِمُفْهِمِ اثنين، فيشمل **المثنىٰ المعرفة** نحو:

جاء كِلَا الرَّجُلَين، وجاءت المرأتان كلتاهما.

وإلىٰ ضميره نحو: جاء الرَّجُلان كِلَاهما، وجاءت كِلتاهما.

وإلىٰ الضمير «نا»، نحو: كِلَانا قائم، واسم الإشارة إلىٰ المثنىٰ ولو بلفظ الإفراد كقول عبد الله ابن الزبعرىٰ:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَىٰ ❁ وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقُبُلْ

ومثله: كِلَا هَـذين قائم، وَكِلْتا هَاتَين قائمة.

ـ **وأما التنكير** فقد احترز منه بقوله: معرّف، فلا يُضافان إلىٰ النكرة.

ـ **قال المرادي**[٣]: «وحكىٰ الكوفيون إضافتها إلىٰ النكرة إذا كانت محدودة،

---

(١) سورة الانفطار ١/٨٢.

(٢) شرح المكودي ٤٣٢/١، وإعراب الألفيّة/٨٧.

(٣) توضيح المقاصد ٢٧٠/٢، وشرح المكودي ٤٣٢/١، وشرح ابن طولون ٤٦٨/١، وشرح=

نحو: كِلَا رجلين عندك قائمان».

ـ واحترز بقوله: بلا تفرق من نحو قولك: كِلَا زيد وعمرو، فلا يجوز إِلَّا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر الهلالي:

كِلَا أَخِي وَخَلِيْلِي وَاجِدي عَضُداً ❁ فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الملمّاتِ

ـ ونقل المرادي عن ابن الأنباري أَنَّ «كِلَا» يُضاف إلىٰ المفرد، بشرط أن يتكرر نحو: كلاي وكلاك مُحْسِنان، وأوردها علىٰ أنها من كلام العرب.

ـ لمفهم[1]: متعلِّق بـ«أُضيف»، مُعَرَّف: نعت لاثنين، بلا تفرُّق: متعلِّق بـ«أُضِيفَ» عند المكودي، وعند الشاطبي متعلِّق باسم فاعل محذوف، أي: أضف كِلَا وَكِلْتَا لاسم مفهم اثنين معرّف كائن بلا تفرُّق.

٤٠٥. وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ❁ (أَيّاً)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ=

٤٠٦. =أَوْ تَنْوِالاجْزَا، وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ❁ مَوْصُولَةً (أَيّاً)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧. وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا ❁ فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

ـ عند أبي حيان «وإِنْ كَرَرتها» بتخفيف الراء. كذا جاء ضبطه ضبط قلم.

وذكر أن «أيّاً» تأتي استفهاماً، وشرطاً وموصولة، وصفة، ووصلة لنداء ما فيه الألف واللام...

= ابن عقيل ٦٢/٣، وشرح الهوار ٩٩/٣، والمقاصد الشَّافية ٩٨/٤، وشرح ابن النَّاظم/١٥٣، وأوضح المسالك ٢٠٢/٢ ـ ٢٠٣، وإرشاد السَّالك ٦١١/١، وشرح ابن الوردي/٢٩٣.

(١) إعراب الألفيّة/٨٧، وشرح المكودي ٤٣٢/١.

ـ من الأسماء اللازمة للإضافة معنىً دون لفظ «أَيّ»[1].

وقوله: «**وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ**». نهىً أنْ يُضاف «أيّ» لمفرد مُعَرَّف، وهذا يُفْهَم منه أنها تُضاف إلىٰ المثنّىٰ والجمع مطلقاً، نكرةً كان أو معرفةً، نحو: أَيُّ رجلين، وأيُّ الرَّجُلَيْن، وأَيُّ رِجالٍ، وأَيُّ الرِّجالِ.

ـ وتُضاف «أيّ» إلىٰ مفرد نكرةً نحو: أيُّ رجلٍ.

ـ ويمتنع أن يُضاف إلىٰ المفرد المعرفة إلَّا في صورتين:

ـ **الأولىٰ**: أشار إليها بقوله: **وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ**، نحو:

أيُّ زيد، وأيُّ عمرو عندك، بمعنىٰ: أيّ الرَّجُلَيْن.

ومنه قول الشَّاعر:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّ وَأَيُّكُم ❁ غَدَاةَ التَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

وقوله:

فَلَئِن لَقِيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ❁ أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسِ الأَحْزَابِ

ـ **وأشار إلىٰ الصورة الثانية** بقوله في البيت الثاني: **أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا**، أي: يجوز إضافتها إلىٰ المفرد المعرفة إذا نَويتَ الأجزاء، كقولك: أيّ زيدٍ أَحْسَنُ؟ أيْ: أيُّ أجزاء زيد أَحْسَنُ؛ ولذلك يُجاب بالأجزاء تبعاً للمراد من السؤال، فيقال: عينُه، أو

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٧١ ـ ٢٧٣، وشرح المكودي ١/٤٣٣ ـ ٤٣٧، وشرح ابن طولون ١/٤٦٩ ـ ٤٧٠، ومنج السَّالك/٢٩١ «كرَرْتَها»، وشرح ابن عقيل ٣/٦٤ ـ ٦٦، وشرح الأشموني ١/٥١٤، وشرح الهواري ٣/١٠١ ـ ١٠٤، وشرح ابن النَّاظم/١٥٤، والمقاصد الشَّافية ٤/١٠٧ ـ ١١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٠٥ ـ ٢٠٧، وشرح السُّيُوطي/٢٧٩، وإرشاد السَّالك ١/٦١٢، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٤، ومنهج السَّالك/٢٩١.

أَنْفُه ، أو يدُه ، أو رَأْسُه .

ـ **وأيٌّ: بالنظر إلىٰ إضافتها إلىٰ المعرفة والنكرة علىٰ ثلاثة أقسام:**

الموصولة ، والصِّفة ، والشرطيَّة والاستفهامية .

ـ **الأول: الموصولة:**

وأشار إليه بقوله: **وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ/ مَوْصُولَةً (أَيّاً)** . . .

يعني أَنَّ «أَيّاً» إذا كانت موصولةً فإنها تختصُّ بإضافتها إلىٰ المعرفة نحو:

امرر بأيّ الرِّجالِ هو أَفْضَلُ .

وَامرر بأَيِّهم هو أَكْرمُ .

وذكر غير المصنِّف أنها تُضاف أيضاً إلىٰ نكرة لكنه قليل نحو:

يعجبني أيٌّ رجلين قاما

كذا عند ابن عقيل .

ـ **الثَّاني: الصِّفة:**

وأشار إليه بقوله: . . . **وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ** .

يعني أنّ «أيّاً» إذا كانت صفة بعكس الموصولة ، وهو أنها تختصُّ بإضافتها إلىٰ النكرة ، نحو:

مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ .

وكذلك إذا كانت حالاً كقولك:

جاء زيدٌ أيَّ فارسٍ .

ومنه قول الراعي النميري:

فَأَوْمَـأْتُ إِيْمَـاءً خَفِيْفـاً لِحَبْتَـر ❁ فَلِلّـهِ عَيْنـا حَبْتَـر أَيّمَـا فَتَـى

أيّ: حال، وما: زائدة، وأيّ: مضاف، وفتى: مضاف إليه.

ـ **الثالث: الشرطيَّة والاستفهاميَّة:**

وأشار إليه بقوله: **وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا .....**

ـ إلى أنّ «أيّاً» إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز **أن تُضاف إلى المعرفة والنكرة** نحو: أَيّ رجلٍ تضربْ أضرِبْهُ.

أيّ الرجل تكرمْ أكرِمْه.

ـ وقد جاءت في المثالين شَرْطاً.

وتقول: أيُّ رجل عندك؟

أيُّ الرِّجالِ عندك؟

ـ وجاءت في المثالين استفهاميَّة.

ـ **قال ابن طولون:** ومعنى «مُطْلقاً» أيّ: مضافة إلى المعرفة والنكرة. ومعنى «**كمِّل بها الكلاما**»، أيْ: الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء الكلام.

ـ **قال المرادي:** «فظهر أنَّ لـ«أيّ» ثلاثة أحوال».

ـ أيّاً[1]: مفعول «تُضِف»، وإنْ كرَّرتَها: شرط، وجوابه «فأضِفْ»، وحذف مفعول «أَضِف»، والمجرور المتعلّق به لدلالة ما تقدَّم عليه، والتقدير: فأضفها للمعرفة.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٣٥ ـ ٤٣٧، وإعراب الألفيَّة/٨٧ ـ ٨٨.

ـ أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا: معطوف على «كَرّرتها»، فهو شرط، والتقدير: وإنْ كَرَّرتها أو نويت الأجزاء فأضِفْها، فحذف «إن» الشرطيّة قبل «تنو» على مذهب من أجاز ذلك، وحُذِف «فأضف» لدلالة الأول عليه.

ـ أيّاً: مفعول «اخصصْ» بالمعرفة: متعلِّق بالفعل «اخصصْ»، موصولةً: حال من «أيّ» مقدَّم، الصِّفة: مبتدأ، خبره «بالعكس».

ـ وإن تَكُنْ شرطاً: شرط جوابه «فمطلقاً» إلى آخر البيت، ومطلقاً: حال من «أيّ»، يعني مضافة إلى المعرفة والنكرة.

٤٠٨. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ ❁ وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

ـ لَدُنْ: من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها «عند»، وقيل: هي لأوّل غاية في الزمان والمكان.

ـ وَفُهِم من قوله: «فجرّ» أنها لا تضاف إلَّا إلى المفرد.

ـ **قال المرادي**[1]: «وقوله: فَجَرّ: يعني لفظاً أو محلّاً لتندرج الجملة: ومن إضافتها إلى جملة اسميّة قول الشاعر:

وَتَذكُرُ نُعْمَاه لَدُنْ أَنْتَ يَافِعُ ❁ إِلَى أَنْتَ ذُو فَودَيْن أَبْيَض كالنَّسرِ

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وشرح المكودي ١/٤٣٧ ـ ٤٣٨، وشرح ابن طولون ١/٤٧٠ ـ ٤٧٣، والمقاصد الشَّافية ٤/١١٩ ـ ١٢٤، وشرح الهواري ٣/١٠٤ ـ ١٠٥، وشرح ابن عقيل ٣/٦٧ ـ ٦٩، وشرح الأشموني ١/٥١٦ ـ ٥١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٩، وشرح السُّيُوطي/٢٨١، وإرشاد السَّالك ١/٦١٢ ـ ٦١٤، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٥، ومنهج السَّالك/٢٩٣ «ذو قِدّين» كذا! بدل «ذو فودين».

وتعقّبه المكودي بأنه ليس فيه دليل؛ لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف.

وإلىٰ جملة فعليّة ومنه قول القطامي:

صَـــرِيْعُ غـــوانٍ رَاقَهُـــنَّ وَرُقْنَـــهُ ❊ لَدُنْ شَبَّ حَتَّىٰ شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

قال الشَّاطبي: «فإن قيل: ما فائدة قول النّاظم: فجُرّ، ومعلوم أن الإضافة لا يكون معها إلَّا الجرّ، **فهو إذاً حَشْوٌ من غير مزيد فائدة.**

فالجواب: أنه إنما ذكر الجرّ لذكرِ مقابِلِه، وهو النَّصب».

وقوله: **وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ**

سُمع في «غدوة» بعد «لدن» الجرُّ، والنَّصبُ، والرَّفْعُ:

١ ـ أمّا الجرُّ فهو الأصل، وهو القياس والغالب في الاستعمال عند ابن هشام وهو قول أبي حيان.

٢ ـ وأمّا النَّصْبُ فشاذّ، ووُجِّه بثلاثة أوجه:

ـ أحدها: أنَّ «لدن» شُبِّهت باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرىٰ فنُصب بها.

وذكر يونس النصب عن بعضهم، ونقله عنه أبو حيان...

وضُعِّف هذا الوجه لسماع النَّصب بعد «لَدُ» المحذوفة النُّون.

ـ والثاني: النَّصْب علىٰ إضمار «كان» الناقصة: **لَدُن كان الوقت غدوةً.**

ـ والثالث: النَّصْب علىٰ التمييز، مثل: **راقودٌ خلّاً.**

قال سيبويه[1]: «**ولا تُنصب لدن غير غدوة**».

٣ ـ وأما الرفعُ: فرواه الكوفيون، ووُجِّه بإضمار «كان»، ولم يذكر الرفع هنا، ولكنه ذكره في التسهيل[2]. **وذكر ابن عقيل** أنّ «كان» تامّة، ومثله عند الأشموني.

ـ وقوله: بها: تقتضي أنَّ نصب «غدوة بـ«لدن» لا بـ«كان» المقدَّرة. وعند الشاطبي «**كمل به**».

وذكر المكودي[3] **وابن طولون** أن بعض المتأخرين سمَّىٰ **تنوين «غدوة» مع «لدن» تنوين الفَرْق**.

فائدة
في تنوين الفرق[4]

لم أهتدِ إلىٰ مَن سَمَّىٰ هذا التنوين بهذه التسمية، لكني أسوق إليك ملخص ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل في هذه المسألة فهو يوضح هذه التسمية:

ذكر أنّ «غُدْوةً» وقعت بعد «لَدُن» مصروفةً البتة، قالوا: لدن غدوةً، ولدن غدوةٍ وقعت في كلامهم معرفة، وغداة نكرة، فغيّروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضربٍ من التخفيف عند كثرة الاستعمال، وصَرْف الاسم حكم عليه بالخفّة، وعُدِلَ به عن شِبْه الفعل، هذا مع ما في صرفه من إزالة لبس، **وذلك أنك لو منعته الصَّرف فقلت: لدن غدوةَ، ربما أشْكل علىٰ السَّامع، وظنّ أنه مخفوض والفتحة علامة الخفض، فصرفوها ليُؤْمَن اللَّبْس فيه، وحملوا الخفض والرفع علىٰ النصب في**

(١) الكتاب ١/٢٨ «كما أنَّ لَدُنْ إنما يُنْصَبُ بها مع غدوة»، وانظر ١/١٠٧.
(٢) التسهيل/٩٧ «وإنْ كان غدوة نصب بها، وقد يُرْفع».
(٣) شرح المكودي ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، وشرح ابن طولون ١/٤٧٣.
(٤) انظر شرح المفصل ٤/٢٠٦.

الصَّرف ليجيء الأمر فيه على منهاج واحد في التخفيف. اهـ.

قلتُ: هذا هو ما سمّوه تنوين الفَرْق.

ـ لدن[١]: مفعول أول بـ«ألزموا»، إضافةً: مفعول ثان، ومفعول: «فجُرّ» محذوف، تقديره: فجرّ ما أُضِيف إليه، نصب: مبتدأ، خبره: ندر، بها: متعلِّق بـ«نصب».

٤٠٩. وَمَعَ (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ ❊ فَتْحٌ، وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

ـ مع[٢]: اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب؛ وهو ملازم للإضافة والظرفيَّة.

وذكر سيبويه[٣] أنه قد يُجَرُّ بـ«مِن»، ومثاله: «ذهب من مَعِه».

وفي المحكم[٤]: «جئت من مَعِهم».

وتفرد فتُنصَبُ على الحال نحو: جاء الزيدان معاً، أي: مجتمعَيْن، أو جميعاً، وتُستعمل للجمع كما تُستعمل للاثنين.

ـ قال المرادي: «وهو مُعْرَب في أكثر اللُّغات، وبناؤه على السُّكُون لغة ربيعة»، ومنه قول جرير:

---

(١) شرح المكودي ١/٤٣٩، وإعراب الألفيَّة/٨٨.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٧٦ ـ ٢٧٧، وشرح المكودي ١/٤٣٩، وشرح ابن طولون ١/٤٧٣ ـ ٤٧٤، وشرح الهوادي ٣/١٠٥ ـ ١٠٦، وشرح ابن عقيل ٣/٧٠، وشرح الأشموني ١/٥١٩، وشرح ابن النَّاظم/١٥٥، والمقاصد الشَّافية ٤/١٢٤ ـ ١٢٩، وشرح المكناسي ٢/١٤٣، وأوضح المسالك ٢/٢٠٩، وإرشاد السَّالك ١/٦١٤، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٥، ومنهج السَّالك/٢٩٥.

(٣) الكتاب ١/٢٠٩، ومغني اللبيب ٤/٢٣٢.

(٤) المحكم ١/٥٥ (مع).

فَرِيْشِـــي مِـــنْكُم وَهَـــوَايَ مَعْكـــم ❁ وَإِنْ كَانَـــت زِيَـــارَتُكم لَمَامَـــا

قال ابن سِيده[1]: «وحكىٰ الكسائي عن ربيعة وغُنْم أنهم يُحسَكِّنون العين، فيقولون: مَعْكم ومَعْنا».

ـ **قال المرادي: «ولم يحفظ سيبويه أنها لغة فزعم أنها ضرورة»**.

ـ وقوله: قليل: أي: سكون العين فيها قليل بالنِّسبة إلىٰ اللغة الأخرىٰ.

ـ **وزعم أبو جعفر النحاس**[2] أنها حرف إذا كانت ساكنة، ورَدَّه المرادي بقوله: «بل الصحيح أنه باقية علىٰ اسميتها».

ـ **وَنُقِلْ/ فَتْحٌ، وَكَسْرٌ**، يعني في لغة السُّكُون إذا التقت العين ساكنةً مع ما بعدها وَجَب تحريكها إِمَّا بالفتح أو بالكَسْر، والتحريك بالفتح للتخفيف، والتحريك بالكسر علىٰ أصل التقاء السّاكنين.

قال المرادي: «هما مرتّبان لا مُفَرَّعان، من أعربها فتح، ومن بناها علىٰ السُّكون كسرها لالتقاء السَّاكنين».

ـ مع[3]: معطوف علىٰ «لدن»، ومعْ: مبتدأ. قليل: خبر، فيها متعلّق بـ«قليل». لسكون: متعلِّق بـ«كسر»، يتَّصل: الجملة نعت.

(١) المحكم ١/٥٥.

(٢) انظر مغني اللبيب ٤/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٥٢٥، وشرح ابن طولون ٣/١٠٦.

(٣) شرح المكودي ١/٤٤٠، وإعراب الألفيَّة/٨٨.

٤١٠. وَاضْمُمْ -بِنَاءً- (غَيْراً) انْ عَدِمْتَ مَا ❁ لَـهُ أُضِـيفَ نَاوِيـاً مَـا عُـدِمَا
٤١١. (قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، ❁ وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضاً، وَ(عَلُ)
٤١٢. وَأَعْرَبُـوا نَصْـباً إِذَا مَـا نُكِّـرَا ❁ (قَبْلاً)، وَمَـا مِـنْ بَعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

ـ غير[1]: اسم من الأسماء التي تلازم الإضافة، وقوله: اضمم... ان عَدِمْتَ... يعني أنه قد يُحْذَفُ المضاف إليه لفظاً، ويُنْوَىٰ معنىٰ، وفي هذه الحالة يُبْنَىٰ علىٰ الضَّمِّ، فإن لم يُعْدَم المضافُ إليه لم يُبْنَ علىٰ الضَّم، ويكون معرباً كما لو لُفِظ بالمضاف إليه.

ـ قال الهواري: «فشرط بنائها علىٰ الضّمّ عدمُ ذكر المضاف إليه، وكونُه منويّاً، فلو لم يُنْوَ المضافُ إليه مع عدم ذكره حكم عليه بالإعراب؛ لأنها إنما بُنيت لافتقارها إلىٰ المنويّ، فأَشْبهت الحرف....

فإذا قلت: جاء زيدٌ لا غيرُ، إنْ نويتَ المضاف إليه المحذوف بنيتَ علىٰ الضَّمِّ، وإن لم تنوِ ساغ الإعرابُ...، وإنما بُنيت علىٰ الضَّمِّ حملاً لها علىٰ «قبلُ وبعدُ» في بنائهما علىٰ الضم».

ـ ولما تقدَّم حكم «غير» وبناؤها علىٰ الضم إذا قُطِعت عن الإضافة، ونُوي المضاف إليه، أُلْحِق بـ«غير» في هذا الحكم «قبل» وما بعده.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٩، وشرح المكودي ١/٤٤٠ ـ ٤٤٤، وشرح ابن طولون ١/٤٧٤ ـ ٤٧٦، وشرح الأشموني ١/٥١٩ ـ ٥٢٢، وشرح ابن عقيل ٣/٧١ ـ ٧٥، وشرح ابن النَّاظم/١٥٥ ـ ١٥٦، وشرح المكناسي/١٤٣ «نَصُّوا علىٰ أنَّ العرب لا تقطع غيراً عن الإضافة إلَّا بعد «ليس» خاصة» من زوائد أبي إسحاق. وأوضح المسالك ٢/٢١١ ـ ٢١٧، وشرح السُّيُوطي/٢٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٦١٥ ـ ٦٢١، ومنهج السَّالك/٢٩٧ ـ ٢٩٨.

ـ **قبل وبعد**: نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، أي: من قبل الغَلَب ومن بعده.

ـ **وحسبُ**: نحو: ما عندي غيرُ درهمٍ حَسْبُ، وقبضتُ عشرةً فحسبُ.

ـ **وأوَّلُ**: نحو: ابدأ بهذا من أوّلُ. وكذا حكىٰ الفارسي.

ـ **ودون، والجهات السّتّ نحو: يمين، وشمال، وفوق، وتحت، ووراء، وأمام، وعَلُ**، تَقُول: جئتك من تحتُ، ومن فوقُ، وعن يمينُ، وشمالُ.

ـ **قال المكودي**: «فهذه كلها تُبْنَىٰ علىٰ الضّمّ كـ«غير» إذا عُدِم ما أُضِيفَ إليه، ونُوِيَ معناه دون لفظه».

وقولـه: وَأَعْرَبُـوا نَصْـباً إِذَا مَـا نُكِّـرَا ❁ قَبْلاً .....

فهذا تصريح بما فُهِم من قوله: «ناوياً ما عُدِما»، فإنه إن لم يُنْوَ لم يُبْن علىٰ الضّمّ، فبقي الإعراب وهو الأصل.

ـ **قال المكودي**: «وقوله: نَصْباً، يُوْهم أنه لا يُعْرَب حال قطعه عن الإضافة إِلَّا بالنَّصب، وليس كذلك، بل يُعْرَبُ بالنَّصب إن كان ظرفاً...». وذكر بيت عبد الله بن يعرب:

فَسَـاغ لِـيَ الشَّـرَابُ وَكُنْـتُ قَـبْلاً ❁ أَكَـادُ أغَـصُّ بِالمَـاءِ الحَمِـيمِ

وبالجرّ في قراءة من قرأ[2]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدُ﴾.

---

(١) سورة الروم ٤/٣٠.

(٢) سورة الروم ٤/٣٠، وانظر كتابي معجم القراءات ١٣٩/٧ ـ ١٤٠، وانظر معاني القرآن للفرّاء ٣١٩/٢.

قال المكودي: «وكأنه استغنىٰ عن ذكر الجرّ لشمول المفهوم الأوّل له، وخصَّ النَّصْب بالذكر لكثرته». ومثل هذا عند المرادي.

وفي الآية الأوجه الآتية[1]:

١ ـ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ بالضَّم فيهما لأنهما في المعنىٰ يراد بهما الإضافة إلىٰ شيء، وهي قراءة الجمهور من القُرّاء، والبناء لتوغُّلها في الإبهام، وشبهها بالحرف.

٢ ـ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ بالكسر والتنوين، علىٰ إرادة التنكير، وذلك بالجرّ من غير تقدير مضاف إليه. وهي قراءة أبي السّمّال والجحدري وعون العقيلي.

٣ ـ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ أي من قبلِ ذلك ومن بعده. وهي قراءة الجحدري وعَوْن العقيلي.

وقال المرادي: «وحكىٰ الفرّاء في معانيه أنّ من العرب من يقول: «من قبلِ» بالخفض، وحذف التنوين للإضافة...».

ـ غيراً[2]: مفعول أول بـ«اضمم»، بناءً: مصدر في موضع الحال، أي: بانياً، وإنْ عدمتَ: شرط، ما: مفعول «عدمت»، واقع علىٰ المضاف إليه، أُضيف: صلة «ما»، له: الضمير عائد علىٰ الموصول «ما»، والضمير في «أُضيف» عائد علىٰ «غير».

ـ ناوياً: حال من الفاعل في «اضمم»، أو من التاء في «عدمتَ»، ما: مفعول

---

(١) سورة الروم ٤/٣٠، وانظر كتابي معجم القراءات ١٣٩/٧ ـ ١٤٠، وانظر معاني القرآن للفرّاء ٣١٩/٢.

(٢) شرح المكودي ٤٤١/١، ٤٤٣ ـ ٤٤٤، وإعراب الألفيّة/٨٨.

«ناوياً، وصلته: عدما».

ـ قبلُ: مبتدأ، خبره: كغير، بعدُ ودونُ: وما بينهما يتعيَّن فيهما الضَّمُّ من غير تنوين، فلا يستقيم الوزن إلَّا به، وهي معطوفة على «قَبل»، والجهاتُ وعلُ: كذلك. ويجوز ضبط «قبل وغير» بالضَّمّ من غير تنوين وبالتنوين.

ـ والواو في «أعربوا» تعود على العرب، نَصْباً: مصدر في موضع الحال، أي: ناصبين، ويجوز أن يكون منصوباً على حذف الجار، أي: بنصب. وقبلاً: مفعول بـ«أعربوا»، ما: موصولة معطوفة على «قبلُ»، وصلتها: قد ذُكِرا. من بعده: متعلِّق بـ«ذكِرا»، غير: داخل فيما بعد «قبل» لأنه قال: قبل كغير، وعلُ: مبنيّ على الضمّ.

٤١٣. وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ❁ عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

٤١٤. وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ❁ قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥. لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ❁ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

ـ الذي يلي المضاف[1] هو المضاف إليه، وغايته من هذا البيت الإعلام بأنَّ المضاف قد يُحْذَفُ، ويُقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، كقوله تعالى[2]: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾، أي: حُبَّ العجلِ.

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١، وشرح المكودي ١/٤٤٤ ـ ٤٤٥، وشرح الأشموني ١/٥٣٦ ـ ٥٣٧، وشرح ابن طولون ١/٤٧٦ ـ ٤٧٨، وشرح الهواري ٣/١١٢ ـ ١١٥، وشرح ابن عقيل ٣/٧٦ ـ ٧٨، والمقاصد الشَّافية ٤/١٤٢ وما بعدها، وشرح ابن النَّاظم/١٥١ ـ ١٥٢، وأوضح المسالك ٢/٢٢٤، وشرح السُّيُوطي/٢٨٥ ـ ٢٨٧، ومنهج السَّالك/٢٩٨ ـ ٢٩٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٢٢ ـ ٦٢٤، وشرح ابن الوردي ٢/٣٩٨.

(٢) سورة البقرة ٢/٩٣.

ـ وقوله[١]: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾، أي: أهلَ القريةِ.

ـ وقوله: **وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا...**

أنه قد يبقىٰ المضاف إليه بعد حذف المضاف مجروراً كما كان قبل حذفه، **وذكر أبو حيان هذا للكوفيين، ولم يجزه البصريون، ويأتي نصُّه.**

والذي أبقوا: هو المضاف إليه؛ لأنه هو الباقي بعد حَذْف المضاف، أي: تركوه علىٰ الحالة التي كان عليها قبل حَذْف المضاف، وهي الجرّ، وقوله: «رُبَّما» يُفْهَمُ منه أنَّ ذلك قليل.

وقوله: لـكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ/ مُمَاثِلاً...

يعني أنَّ شرط جرّ المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المَحْذُوف معطوفاً علىٰ مثله لفظاً ومعنىٰ بعاطف مُتَّصِل، نحو قول أبي دؤاد الإيادي:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ❁ ونَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

ففي نار: حُذِف المضاف فيه، وتُرك المضاف إليه علىٰ إعرابه؛ إذ تقديره: وكلّ نارٍ، فحذف «كلّ»، وترك «نار» بالجرّ علىٰ ما كان عليه.

أو مُنْفَصِل بـ«لا» كقولهم[٢]: «ما كل سوداء تمر، ولا بيضاءَ شحمة».

ـ قال سيبويه[٢]: «وإنْ شئت نَصَبتَ شحمة، وبيضاء في موضع جر كأنك

---

(١) سورة يوسف ٨٢/١٢.

(٢) الكتاب ٣٣/١، وانظر مجمع الأمثال للميداني ٢٨١/٢ قال في المثل: «ما كل بيضاءَ شحمة ولا كل سوداءَ تمرة، يعني أنه وإن أشبه أباه خَلْقاً فلم يشبهه خُلُقاً، فذهب قوله مثلاً يُضْرَب في موضع التهمة. والنَّصُّ الذي أثبته في المتن أخذتُه من الكتاب، وهو نص المرادي، وانظر المقاصد الشَّافية ١٦٢/٤.

لفظت بكل فقلت: ولا كلّ بيضاء».

ـ **قال المرادي**: «والجر في هذا النوع بالشرط المذكور مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدُّم نفي أو استفهام كما ظنّ بعضهم».

وما خلا مما قيّد به المقيس فهو محفوظ لا يُقاسُ عليه، كقولهم: «**مررت بالتيمي تيم عَدِي**» أي: أحدَ تيمِ عدي، قاله المصنف فجرَّ دون عطف، وكقراءة ابن الجماز[1]: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ بالخفض، والعاطف مفعول، وقدَّره المصنِّف: «عَرَض الآخرةِ»، وقيل التقدير: ثواب الآخرة، أو عمل الآخرة».

ـ **قال ابن عقيل**: «وقد يُحْذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جَرّه، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابلٌ له...»، وذكر آية الأنفال، والتقدير عنده: والله يريد باقي الآخرةِ.

ومن قدر «عَرَض الآخرةِ» يكون عنده المحذوف مماثلاً للملفوظ به.

قال أبو حيان[2]: «ولم يجز البصريون ما أجاز الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه».

ـ ما يلي[3]: ما موصولة، وهي مبتدأ، وصلتها: يلي المضاف، وخبر المبتدأ «يأتي خَلَفاً»، خَلَفا: حال من الضمير في «يأتي»، العائد على «ما». عنه: متعلِّق بـ«خلفاً». في الإعراب: متعلِّق بـ«يأتي»، إذا: متعلِّق بـ«خَلَفاً» أو بـ«يأتي»، ما:

---

(١) سورة الأنفال ٦٧/٨، وقراءة سليمان بن جَمّاز المدني ﴿... الآخِرَةِ﴾، بالجرِّ. فحذف المضاف، وبقي عمله كالبيت:... ونارٍ توقد بالليل ناراً. انظر كتابي معجم القراءات ٣٣٠/٣، وانظر شرح ابن عقيل ٧٨/٣، والمقاصد الشَّافية ١٦٠/٤ ـ ١٦٢.

(٢) منهج السَّالك/٣٠٠.

(٣) شرح المكودي ٤٤٤/١ ـ ٤٤٥، وإعراب الألفيَّة/٨٩، والمقاصد الشَّافية ١٦٠/٤.

زائدة، حُذِفا: الجملة في محل جرّ بالإضافة.

ـ رُبّما: حرف تقليل، جَرّوا: فعل وفاعل، والضمير يرجع إلىٰ العرب، الذي: مفعول به، وهو نعت لمحذوف، جملة «أَبْقَوا» صلة «الذي»، والعائد محذوف، أي: أبقوه، كما: الكاف جارَّة، وما: موصولة، قد: حرف تحقيق، قبل: خبر «كان»، حذف: مضاف إليه، وجملة «قد كان»: صلة «ما»، تقدَّما: صلة «ما»، ومتعلّقه محذوف.

قال الأزهري: «وتقدير البيت: وربما جَرَّ العرب المضاف إليه الذي أبقوه كالجرّ الذي قد كان قبل حَذْف المضاف المتقدِّم علىٰ المضاف إليه.

قال الشَّاطبي: وفي قوله: ورُبَّما جرّوا: بعض قلق، والأَوْلىٰ لو قال: وربما أبقوا جرّ المضاف إليه».

ـ لكن: حرف استدراك، بشرط: عند الشَّاطبي متعلِّق باسم فاعل محذوف هو حال من الذي أبقوه، أي: ملتبساً بشرط كذا، أو حال من فاعل «جَرّ»، أو ملتبسين بشرط كذا. وعند المكودي: متعلِّق بـ«يحذف».

ـ أن يكون: الفعل منصوب بـ«أَنْ»، ما: اسم «يكون»، حُذِف: صلة «ما»، مماثلاً: خبر «يكون»، وأنْ وصلتها في موضع جرّ بإضافة «بشرط» إليها. لما: متعلّق بـ«مماثلاً»، عليه: متعلِّق بـ«عُطِف»، وجملة «قد عُطِف» صلة «ما».

والتقدير: بشرط كون الذي حُذِف مماثلاً للذي قد عُطِف عليه.

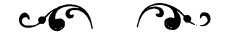

٤١٦. وَيُحْذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَىٰ الْأَوَّلُ ❁ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ=
٤١٧. =بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَىٰ ❁ مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

ـ الثاني هو المضاف إليه يُحْذَفُ، ويبقىٰ الأول وهو المضاف علىٰ الحال التي كان عليها مع اتِّصال المضاف إليه به، من حذف التنوين إذا كان مفرداً، أو النون إذا كان مثنىٰ أو مجموعاً علىٰ حدّه، لكن بشرط نبَّه عليه بقوله:

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ..... البيت.

ويعني به أن إبقاء المضاف عند حذف المضاف إليه علىٰ حاله له شرط، وهو أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ مضافٌ، إلىٰ مثل المضاف إليه الأول، ومثال ذلك قولهم[1]: **قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا.**

أي: قطع اللهُ يَدَ من قالها، فحذف «من قالها»، وبقي «يَدَ» غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه؛ لأنه قد عُطِف عليه «رِجل» مضافاً إلىٰ مثل المحذوف.

ومثله قول الفرزدق:

يَا مَنْ رَأَىٰ عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ ❁ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

حيثُ حَذَفَ المضاف إليه، وأبقىٰ المضافَ، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩، وشرح المكودي ١/٤٤٦، وشرح ابن عقيل ٣/٧٩ ـ ٨١، وإرشاد السَّالك ١/٦٢٥، وشرح الأشموني ١/٥٣٧ ـ ٥٣٨، والمقاصد الشَّافية ٤/١٦٥، وشرح الهواري ٣/١١٦ ـ ١١٧، وشرح ابن النَّاظم/١٥٧، وشرح ابن الوردي ٢/٤٠٠.

وقال الفرّاء[١]: «ولا يجوز ذلك إلَّا في المصطَحَبَيْن كاليَد والرِّجْل والنِّصف والربع، وقبل وبعد، فأمّا نحو دار وغلام فلا يجوز ذلك فيهما».

ـ وقد يعقل ذلك وإن لم يُعْطَف مضافٌ إلىٰ مثل المحذوف الأول كقوله:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَىٰ كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً ❁ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

فحذف ما أُضيف إليه «قبل»، وأَبْقَاه علىٰ حاله لو كان مضافاً، ولم يُعْطَفْ عليه مضاف إلىٰ مثل المحذوف، والتقدير: ومن قبلِ ذلك.

وهذا الذي ذكره المصنِّف من أن الحَذْف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلىٰ المذكور هو مذهب المبرّد. كذا عند ابن عقيل.

وقال ابن عقيل: «ومذهب سيبويه أنّ الأصل: قطع الله يد من قالها ورِجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «رِجل» فصار: قطع اللهُ يَدَ من قالها ورِجلَ، ثم أقحم قوله: «ورِجل» بين المضاف وهو «يد» والمضاف إليه وهو «من قالها»، فصار: قطع الله يد ورِجْلَ من قالها.

فعلىٰ هذا يكون الحذف لا من الأول، وعلىٰ مذهب المبرِّد بالعكس».

ـ يُحْذَفُ[٢]: فعل مضارع مبني للمفول، الثّاني: نائب عن الفاعل، فيبقىٰ الأول: فعل وفاعل، كحاله: عند المكودي: في موضع الحال من الأول، إذا: متعلّق بالاستقرار العامل في «كحاله»، به: متعلّق بـ«يتّصل»، يتّصل: في محل جَرّ بإضافة «إذا» إليها.

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٢/٣٢٢، وقد سمعه من أبي ثروة العكلي برواية قَطَع الله الغداة... وانظر المقاصد الشّافية ٤/١٦٦، وسِرّ الصِّناعة ١/٢٩٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/٨٩، وشرح المكودي ١/٤٤٧.

ـ بشرط: متعلِّق بمحذوف. عَطْف: مضاف إليه. وإضافةٍ: معطوف على «عطف»، إلى مثل: متعلّق بإضافة، الذي: مضاف إليه، «له» متعلِّق بأضفت. وأضفتَ الأوّلا: صِلَة الذي، والعائد الضمير المجرور باللَّام.

٤١٨. فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ❁ مَفْعُولاً اوْ ظَرْفاً أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ=
٤١٩. =فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَاراً وُجِدَا ❁ بِـأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْـتٍ، أَوْ نِـدَا

ـ المضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحد، فلا يُفْصَل بينهما إلَّا في ضرورة الشِّعر، وهذا مذهب الجمهور.

ـ **قال المرادي**: «مذهب أكثر البصريين أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلَّا في الشعر...».

وهو عند المصنِّف جائز في السَّعة فيما يلي[1]:

النوع الأول: ما نَصَبَه المضافُ المشابهُ للفعل، من مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو مجرور:

١ ـ **المصدر** كقراءة ابن عامر في قوله تعالى[2]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ بين المضاف المصدر، وهو «قَتْلُ» وبين

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٨٥، وزاد في ص/٢٩٤ مسائل من التسهيل ص/١٦١، وشرح ابن طولون ١/٤٧٩ ـ ٤٨٤، وشرح المكودي ١/٤٤٧ ـ ٤٥٠، وشرح ابن عقيل ٣/٨٢ ـ ٨٦، وشرح الأشموني ١/٥٢٩، وشرح الهواري ٣/١١٧، والمقاصد الشَّافية ٤/١٧٢، وشرح ابن النَّاظم/١٥٧ ـ ١٥٩، وأوضح المسالك ٢/٢٢٦، وشرح السُّيُوطي/٢٨٧ ـ ٢٨٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٢٦، وشرح ابن الوردي ٢/٤٠٢، ومنهج السَّالك/٣٠٣.

(٢) سورة الأنعام ٧/١٣٧ قراءة ابن عامر وأهل الشّام. انظر كتابي معجم القراءات ٢/٤٥٤.

المضاف إليه، وهو «شركائهم». والمضاف المصدر شبيهٌ بالفعل.

٢ ـ **الثاني: اسم الفاعل** كقوله عزَّ وَجَلَّ في قراءة من قرأ[١]: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦٓ﴾.

فَفَصَلَ بين «مخلِفَ» و«رسلِه» بالمفعول، واسم الفاعل شبيه بالفعل.

النوع الثاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ معمولٍ للمضاف، كقول الشاعر[٢]:

فَرِشْني بِخيرٍ لَا أَكُونَنْ وَمدحتي ❁ كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

ناحت: اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وهو «صخرة»، وفَصَلَ بينهما بالظرف، وهو «يوماً»، والتقدير: كناحت صخرةٍ يوماً بعسيل.

ومنه قول بعض العرب: «تركُ يوماً نفسِك وهواها سعيٌ في رداها».

ـ ومن الفصل بالمجرور كالفصل بالظرف كقول الشاعر:

لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابرةٍ ❁ يُصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيْرَانَا

قوله في الهيجا: فَصَل بين المضاف، وهو «معتاد»، والمضاف إليه «مصابرة».

النَّوع الثالث: الفصل بالقسم وإليه أشار بقوله: «**وَلَمْ يُعَبْ / فَصْلُ يَمِينٍ**» ومن هذا ما حكاه الكسائي: «هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ».

---

(١) سورة إبراهيم ٤٧/١٤ قراءة جماعة. وهذا بالفصل كقراءة ابن عامر السَّابقة. انظر كتابي معجم القراءات ٥١٨/٤ ـ ٥١٩.

(٢) رِشْني: أمر من راش السهم إذا جعل عليه الريش، أي: أصلح حالي، والعَسيل: مكنسة العطار لا تؤثر في نحت الصخرة.

ـ وبعد هذه الأنواع الثلاثة ذكر النَّوع الثاني وهو الفصل للاضطرار، وهو ما يأتي، وَاضْطِرَاراً وُجِدَا / بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا:

١ ـ **الفصلُ بالأجنبيّ** من المضاف كقول أبي حَيَّة النميري[١]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْماً ❁ يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيْلُ

فَصَلَ بين «كفّ» ويهودي بـ«يوماً»، وهو أجنبي من المضاف، غير معمول له.

٢ ـ **الفصلُ بالنَّعْت**، كقول معاوية بن أبي سفيان[٢]:

نَجَوْتُ وَقَدْ سَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ ❁ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

أراد من ابن أبي طالب شيخِ الأباطِحِ، فَفَصَل بين المضاف والمضاف إليه بالنَّعت.

٣ ـ **الفصل بالنداء**: قول بجير بن زهير بن أبي سلمىٰ:

وِفَاقُ كَعْبُ بجيرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ❁ تَعْجِيلِ تهلكةٍ والخُلْدِ في سَقَرِ

فَقد فَصَل بين المضاف وهو «وفاق»، والمضاف إليه وهو «بجير»، بالنداء، كعب، أراد: وفاقُ يا كعبُ بجيرٍ، وهذا هو المراد بقوله: أو ندا. ومنه قول الراجز:

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ
زَيْدٍ حمارُ قَبَّان دُقَّ بِاللِّجَامِ

والتقدير: كأن برذون زيد يا أبا عصام حمارُ...

---

(١) شبه رسوم الديار بالكتاب في دقتها، وذكر اليهودي لأنه من أهل الكتاب.

(٢) المرادي عبد الرحمن بن ملجم، ابن أبي شيخ الأباطح: علي بن أبي طالب.

ـ فَصَلَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«أَجِزْ» وشبه فعلٍ: نعت لمضاف، ما: موصولة واقعة على الفاصل، وصلتها «نَصب»، والضمير العائد على الموصول محذوف أي: نصبه.

مفعولاً او ظرفاً: حالان من «ما»، أو من الضمير المحذوف.

وتقدير البيت عند المكودي: أَجِزْ أن يَفْصِل المضافَ منصوبُه في حال كونه مفعولاً أو ظرفاً. وزاد المرادي: «وفي حكمه المجرور».

قال المرادي: «وقوله: ما نُصِبْ: فاعل بالمصدر الذي هو فَصْل».

ـ وفصلُ يمين: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه بـ«يُعَب» في عجز البيت الأول، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، والتقدير: لم يُعَبْ أن يَفْصِلَ اليمينُ المضاف، اضطراراً: مفعولٌ له، وهو تعليل لـ«وُجِدا»، وفي الفعل ضمير عائد على الفصل، بأجنبي: متعلِّق بـ«وجد».

❁ ❁ ❁

(١) شرح المكودي ١/٤٥١، وتوضيح المقاصد ٢/٢٨٨، وشرح الهواري ٣/١٢١، وإعراب الألفيَّة/٨٩ ـ ٩٠، والمقاصد الشَّافية ٤/١٧٣.

٣٠ ـ المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٤٢٠. آخِـرَ مَـا أُضِـيفَ لِلْيَـا اكْسِـرْ إِذَا ❁ لَـمْ يَـكُ مُعْتَلّاً كَـ«رَامٍ» وَ«قَـذَا»

٤٢١. أَوْ يَكُ كَـ«ابْنَيْنِ» وَ«زَيْدِينَ» فَذِي ❁ جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِيْ

ـ وفي البيت الأول صورتان[1]: يضاف، وفي بعض النسخ: أضيف.

ـ يجبُ كَسْرُ[2] آخر المضاف إلىٰ ياء المتكلم إن لم يكُنْ مقصوراً أو منقوصاً أو مثنىٰ أو مجموعاً، كقولك في المفرد: غلام: غلامِي، وصاحب: صاحِبِي، صديق: صديقِي.

ـ ويشمل هذا جمع التكسير، وجمع السلامة للمؤَنَّث والمعتلّ الجاري مجرىٰ الصحيح، مثل: غلماني، وفتياتي، ودَلْوِي، وظبيي.

ـ **وذكر المرادي** في هذا أربعة مذاهب:

١ ـ **أنه معربٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ** في الأحوال الثلاثة، وهذا مذهب الجمهور. وذكر أبو حيان أنه المذهب الصحيح الذي تلقاه من شيوخه.

٢ ـ **الثاني**: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدَّرة، **وبالجر بالكسرة**

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٩٧، وشرح المكودي ١/٤٥٢ ـ ٤٥٣، وشرح ابن طولون ١/٤٨٥ ـ ٤٨٦، وشرح ابن عقيل ٣/٨٩ وما بعدها، وشرح الأشموني ١/٥٣٨ ـ ٥٣٩، ٥٤١، والمقاصد الشَّافية ٤/١٩٣ وما بعدها، وشرح الهواري ٣/١٢٥ ـ ١٢٦، وأوضح المسالك ٢/٢٣٧.

الظاهرة، وهو رأي ابن مالك، واختاره في التسهيل. وعند أبي حيان: ليس هذا بشيء.

٣ ـ الثالث: أنه مبنيّ، وذكره الأشموني عن الجرجاني وابن الخشاب البغدادي والمطرزي.

٤ ـ والرابع: أنه لا معرب ولا مبني، واختاره ابن جنّي وعزاه له أبو حيان.

وذكر الأشموني هذه الأوجه، ولعله نقلها عن المرادي[1].

وإذا كان الاسم معتلّاً كالمقصور والمنقوص فلا ينطبق عليه الحكم السابق، ومثل لذلك بمثالين:

رامٍ: المنقوص: راميَّ بفتح الياء، وأدغمت الياء في ياء المتكلم.

قذا: المقصور: قذايَ بفتح الياء.

* **وفي البيت الثاني** ذكر مثالين آخرين:

ـ **الأول:** ابنَيْن: وهو مثنىٰ، ومع الياء: ابنَيَّ.

ـ **الثاني:** زيدِين: وهو جمع، ومع الياء: زيْدِيَّ.

ـ **قال ابن طولون:** وفُهِمَ من كلامه أنَّ هذه الأشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسوراً، وعند المرادي لا يغيّر ما قبل الياء من فتح أو كسر.

ـ وذكر بعد ذلك حكم الياء، فقال:

..... **فَذِي ❁ جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِيْ**

فقوله: ذي: إشارة إلىٰ الأربعة المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة، وقوله:

(١) وانظر تفصيل هذا عند أبي حيّان في منهج السَّالك/٣٠٥.

احتُذِي: يقتضي وجوب فتحها.

قال المكودي: «وفُهِم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها، بل يجوز فتحها وسكونها، نحو: غلاميَ وغلاميْ».

ومثل هذا عند ابن طولون.

ـ آخر[1]: مفعول مقدَم بـ«اكسِرْ»، ما: موصول اسمي مضاف إليه، أُضيف: الجملة صلة، وفي بعض النسخ «يُضاف» للياء: متعلِّق بجملة الصِّلة، اكسرْ: فعل أمر، إذا: ظرف تضمّن معنى الشرط.

ـ لم يك: جازم ومجزوم، واسم «يك» مستتر فيها يعود إلى ما»، معتلّاً خبر «يكُ»، والجملة في موضع خفض بإضافة إذا إليها، والجواب محذوف للضرورة. كرامٍ: خبر لمبتدأ محذوف، وقذا: معطوف على «رام».

ـ أويكُ: معطوف على «يكُ» المتقدِّم، والاسم ضمير مستتر، كابنَين: خبر «يك» وزيدِين: معطوف على ما قبله.

ـ فذي: إشارة مبتدأ، جميعها: توكيد لذي، والياء: مبتدأ ثان، بعدُ: ظرف مبنيّ على الضم، وفتحها: مبتدأ ثالث.

ـ احتُذِي: خبر المبتدأ الثالث، والثالث وخبره خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول.

وذكر الشَّاطبي[2]: أربعة مبتدآت: ذي، جميعُها، اليا، فتحها.

والرابع: خبره احتذي، والجملة: خبر الثالث، والياء وما بعدها خبر «جميعها»،

(١) إعراب الألفيّة/٩٠، والمقاصد الشَّافية ٤/١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح المكودي ١/٤٥٥.

وجميعها وما بعدها خبر «ذي».

٤٢٢. وَتُـدْغَمُ الْيَـا فِيـهِ وَالْـوَاوُ، وَإِنْ ❁ مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُـنْ

٤٢٣. وَأَلِفـاً سَـلِّمْ، وَفِـي الْمَقْصُـورِ عَـنْ ❁ هُـذَيْلٍ انْقِلَابُهَـا يَـاءً حَسَـنْ

ـ **قوله: وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ**[1]... أي أنّ ما قبل «ياء» المتكلم إن كان ياء أدغمت في الياء، كما في المنقوص، نحو: رامٍ، تقول: راميَّ، ورواسي، تقول: رواسيَّ.

وكذا حال المثنىٰ والمجموع في حالي النصب والجر، وقد تقدَّم قولنا: رأيتَ راميَّ، وابنيَّ وزيدِيَّ، وتفتح الياء[2].

ـ **وقوله: والواو**: يعني في جمع المذكر السَّالم في حالة الرفع، ويُفْهَم من هذا وجوب قلب الواو ياء؛ لأن الحرف يدغم في مثله.

ـ **وقوله: وَإِنْ/ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ**... يعني أن ما قبل واو الجمع يكون مضموماً، فتقلب الواو ياءً، ثم تدغم في ياء المتكلّم، ويجب كسر ما قبل الياء المنقلبة عن واو، تقول: هؤلاء مُسْلِميّ: وأصله مُسْلِمُوي.

وكذا الحال في المقصور، تقول: هؤلاء مصطفَيّ: وأصله: مُصْطَفُوي، غير أنه

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٩٨ ـ ٣٠٠، وشرح المكودي ١/٤٥٣ ـ ٤٥ط، وشرح ابن طولون ١/٤٨٦ ـ ٤٨٧، والمقاصد الشَّافية ٤/١٩٨ ـ ٢١٠، وشرح ابن النَّاظم/١٥٩ ـ ١٦٠، وشرح الأشموني ١/٥٣٩ ـ ٥٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٩٠ ـ ٩١، وشرح الهواري ٣/١٢٦ ـ ١٢٧، ومنهج السَّالك/٣٠٧ ـ ٣٠٨، وإرشاد السَّالك/٦٣٦.

(٢) وذكر ابن قيم الجوزية في إرشاد السَّالك ١/٦٣٥ **كسر الياء عن بني يربوع، وذكر شاهداً لذلك قراءة «بمصرخيِّ» الآية/٢٢ من سورة إبراهيم، وهي قراءة مشهورة، وجاء ضبطها علىٰ غير الصَّواب.**

في هذه الحالة يبقىٰ الفتح علىٰ حاله عند جمع «مصطفىٰ»، ومنه قوله ﷺ: «**أومخرجِيَّ هُم**».

ـ وقوله في البيت الثاني: **وألفاً سَلِّم**. أي: اترك الألف علىٰ حالها، وهذا يشمل المقصور، نحو: فتايَ، وعصايَ، كما يشمل المثنىٰ في حالة الرفع، نحو: هذان غلامايَ، وهذه لغة جمهور العرب.

ـ وقوله:

... / وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ❁ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

فإن قبيلة هذيل تُبْدِل من ألف المقصور ياء، وتدغمها في ياء المتكلم.

وذكر المرادي أنَّ عيسىٰ بن عمر حكىٰ هذا عن قريش، ومثل هذا عند أبي حيان، ومنه أخذ المرادي، ومن ذلك القراءة في قوله تعالىٰ[1]: ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ فقد قُرِئ[1]: ﴿يَـبُشْرَيَّ﴾.

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لهواهم ❁ فَتُخُرِّموا ولكل جنبٍ مَصْرَعُ

ـ ومثله عند ابن النَّاظم: فتيّ، وعَصَيّ، وحُبْلَيّ، ثم ذكر بيت أبي ذؤيب.

ـ **قال المرادي**[2]: «وينبغي أن يُستثنىٰ من ذلك ألف «لدىٰ» و«علىٰ» الاسميّة، فإنّ الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

---

(١) سورة يوسف ١٩/١٢، وانظر كتابي معجم القراءات ٢١٢/٤ فهي قراءة أبي الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وأبي رجاء وابن أبي عبلة، وهي لغة لهذيل ولناس غيرهم، وقيل: هي لغة طيّئ.

(٢) توضيح المقاصد ٣٠٠/٢، وأوضح المسالك، وإرشاد السَّالك ٦٣٨/١.

ـ فإن قلت: فهل يجوز القلب في ألف المثنى في لغة من التزمها مطلقاً؟ قلت: قال في الارتشاف[١]: «يحتاج في جوازه إلى سماع». وهذا قائله أبو حيان.

ـ وتُدْغم[٢] اليا: الياء مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله. فيه متعلّق بـ«تدغم»، والهاء: عائدة على المتكلِّم، وإن: شرط، ما.. مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله بفعل محذوف يفسره «ضُم».

ـ يَهُن: جواب الأمر. من هان يهون إذا سَهُل، ولا يصح كسرها لأنه مضارع وَهَن يهن: إذا ضعف، لأن المراد به إذا أدغم يسهل ويخف ولا يضعف.

ـ وألفاً: مفعول مقدّم بـ«سلِّم». انقلابها: مبتدأ، ياء: منصوب على إسقاط لام الجر، حَسَن: خبر عن «انقلابها»، عن هذيل: متعلِّق بـ«حسن»، وكذا في المقصور».

ـ **وقال الشَّاطبي**: وفي المقصور متعلِّق بـ«انقلابها»، ثم ذكر أنه شذوذ؛ لأن «انقلاب» مصدر موصول لا يتقدَّم عليه ما في صلته. ثم أجازه في الضرورة.

(١) انظر الارتشاف ٤/١٨٥٠.

(٢) شرح المكودي ١/٤٥٥ ـ ٤٥٦، وإعراب الأزهري/٩١، وانظر المقاصد الشَّافية ٤/٢١٠ «مراعاة لمن قال بجواز ذلك في نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/٢٠.

٣١ ـ إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤. بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ❁ مُضَافاً اوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ (أَلْ)

ـ لما فرغ المصنِّف من ذكر المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، أخذ يذكر ما يعمل عمل الفعل وبدأ بالمصدر.

ـ ويعمل المصدر عمل الفعل الذي اشتُقَّ منه[1] في رفع الفاعل إن كان لازماً، نحو: عجبتُ من قيام زيد.

ـ وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديّاً لمفعول واحد، نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً.

ـ ويتعدَّىٰ بحرف الجر إن كان فعله يتعدَّىٰ بذلك الحرف، نحو: أعجبني مرورُك بزيد.

ويتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين إن كان الفعل يتعدَّىٰ إليهما، نحو: عجبتُ من إعطاء زيدٍ عمراً درهماً.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣ قال: ويخالف المصدر فعله في أمرين: أحدهما: أنّ في رفعه نائب الفاعل خلافاً، ومذهب جمهور البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل، الثاني: أنَّ فاعل المصدر يجوز حذفُه بخلاف فاعل الفعل، وإذا حُذِف لم يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم. وانظر مثل هذا في شرح الأشموني ٥٤١/١، وشرح المكودي ٤٥٧/١، وشرح ابن طولون ٤٩٠/١، وشرح ابن عقيل ٩٣/٣، وشرح ابن الناظم/١٦٠، والمقاصد الشَّافية ٢١٢/٤، وشرح ابن الوردي ٤١٤/٢، وأوضح المسالك ٢٤١/٢، وإرشاد السَّالك ٦٣٩/١، ومنهج السَّالك/٣٠٩.

وكذلك حال المتعدِّي إلىٰ ثلاثة، نحو: عجبتُ من إعلامِ زيدٍ عمراً بكراً شاخصاً.

فأنت ترىٰ أن المصدر في هذه الأمثلة عَمِلَ عَمَلَ الفعل، وهذا كله مستفاد من صدر البيت الأول: «**بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ**».

ـ **وذكر في عجز البيت الأول قوله: مُضَافاً اوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ (أَلْ)**.

وذهب العلماء إلىٰ أ ن إعماله مضافاً أكثر من إعماله مجرّداً، وإعمالُه مجرّداً أكثر من إعماله مقترناً بـ«أل».

ـ وشاهد إعماله مضافاً أكثر نحو[1]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾.

وقال المرادي: «ولا خلاف فيه، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف».

قال أبو حيان: «وإنما بدأ بالمضاف[2] لأنه لا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين، هكذا النقل».

ـ **وإعماله مجرّداً** من «أل» والإضافة أقلّ من المضاف، نحو[3]: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾. فاعل المصدر محذوف، ويتيماً: مفعوله، وفيه خلاف، فقد أجازه البصريون ومنعه الكوفيون، فقد جعلوا العمل في المرفوع والمنصوب لفعل مضمر، وذكر أبو حيان التقدير عنهم «يطعم».

ـ **وإعماله مع «أل»** أقلُّ من المجرّد، ومنه قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَه ❊ يخالُ الفرارَ يُراخي الأَجَلْ

أعداءه: مفعول للمصدر المعرف بـ«أل» وهو «النكاية».

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٥١.

(٢) منهج السَّالك/٣١٠.

(٣) سورة البلد ٩٠/ ١٤ ـ ١٥.

ـ **قال المرادي**: «وفيه خلاف، أجازه سيبويه ومن وافقه، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السَّرَّاج، وأجازه الفارسي على قبح...».

ومثل هذا عند الأشموني.

بفعله[1]: متعلِّق بـ«ألحق»، المصدرَ: مفعول مقدَّم بـ«أَلْحِقْ»، في العمل: متعلِّق بـ«ألحِقْ»، مضافاً او مجرّداً أو مع «أل»: أحوال من المصدر.

٤٢٥. إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ ❁ مَحَلَّـهُ، وَلِاسْـمِ مَصْـدَرٍ عَمَـلْ

ـ نَبَّه في هذا البيت على أنَّ عمل المصدر عمل فعله مشروط بأن يصحَّ تقديره بـ«أَنْ» والفعل، إن كان ماضياً أو مستقبلاً. وبـ«ما» والفعل، إن كان حالاً، لأنّ «أنْ» لا تدخل على الحال، كذا عند الهواري[2].

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «فإذا صَحَّ التقدير، ووقوع الفعل مع أحد الحرفين موقع المصدر صحّ عمل المصدر عمل ذلك الفعل.

فمثال «أَنْ» مقدَّرة مع الفعل قولك: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً، فإن تقديره: أعجبني أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

وكذلك: يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، على تقدير: أن يضربَ زيدٌ عمراً، وهذا المقدَّر يصحُّ التكلُّم به عوض التكلّم بالمصدر».

ـ **وعند ابن عقيل**[4]: عجبتُ من ضربك زيداً أمسِ أو غداً، والتقدير: من أن

(١) إعراب الألفيَّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٥٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٤١٣.
(٢) شرح الهواري ٣/١٣٣.
(٣) شرح الشَّاطبي ٤/٢٢٢.
(٤) شرح ابن عقيل ٣/٩٤ ـ ٩٥، وتوضيح المقاصد ٣/٦ ـ ٨، وذكر لإعمال المصدر شروطاً=

ضربتَ زيداً أمسِ، أو من أن تضربَ زيداً غداً.

ومع «ما»: عجبت من ضربك زيداً الآنَ، والتقدير: مما تضربُ زيداً الآن.

ـ **وقوله:.... وَلاسمٍ مضمرٍ عَمَلْ**

يعني أنَّ اسم المصدر يعمل عمل فعله، وهو قليل، وأشار إلىٰ قِلَّة[١] ذلك بتنكير «عمل».

وذكر المرادي وغيره الخلاف في إعمال اسم المصدر، فقد أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. وذكر العمل بعضهم في الضَّرورة، وتأوَّلوا ما ورد من ذلك علىٰ إضمار فعل، وذكر الأشموني عمله عند البغداديين مع الكوفيين.

ومن عمله قول عائشة رضي الله عنها: «**من قُبلةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ**»

ـ **وذكر النَّاظم** في التسهيل[٢] أنه مقيس، **وذكر ابن النَّاظم**[٣]: أن ذلك ليس بمطّرد في اسم المصدر ولا فاش.

ـ **قال ابن عقيل**[٤]: «ومن ادَّعىٰ الإجماع علىٰ جواز إعماله فقد وهم».

ـ **وقال الشَّاطبي**[٤]: «... فأثبت له عملاً، ولم يقل إنه مثل المصدر في العمل، وأنه يساويه، تنبيهاً علىٰ أنه غير ملتزم للقول بإعماله مطلقاً...

= لم يذكرها النَّاظم هنا: أن يكون مظهراً، أن يكون مكبَّراً، أن يكون غير محدود، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل، أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله، أن يكون مفرداً. وانظر المقاصد الشَّافية ٤/٢٢٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٤١ ـ ٦٤٣.

(١) شرح ابن النَّاظم/١٦١، وتوضيح المقاصد ٣/٩، وشرح الأشموني ١/٥٤٦.

(٢) التسهيل ٣/٩، وتوضيح المقاصد ٣/٨.

(٣) شرح ابن النَّاظم/١٦١.

(٤) المقاصد الشَّافية ٤/٢٤١.

ـ **وذكر ابن عقيل**[1] أنَّ المراد باسم المصدر ما ساوىٰ المصدر في الدلالة علىٰ معناه، وخالفه بخلوِّه لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعله دون تعويض، ومثال ذلك: **عطاء**: فإنه مساوٍ لإعطاء معنىً، ومخالف له بخلُوِّه من الهمزة في فعله، ولم يعوَّض عنها بشيء.

ـ ومن إعمال اسم المصدر: قول القطامي:

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ❁ وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا

وقول آخر:

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِد ❁ عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إِلَّا مُيَسَّراً

وقول آخر:

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُم ❁ فَلَا تُرَيْنْ لِغَيْرِهِم أَلْوَفَا

ـ مع أن[2]: أنْ: مضاف إليه، أو: حرف تقسيم، ما: معطوف علىٰ «أنْ»، يحل: خبر «كان»، محلَّه: مفعول فيه، لاسم مصدر: خبر مقدَّم، عمل: مبتدأ مؤخر.

٤٢٦. وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيْفَ لَهْ ❁ كَمِل بِنَصْبٍ أَو بِرَفْعٍ عَمَلَه

ـ **ذكر المرادي** أنَّ للمصدر المضاف خَمْسَة أحوال، وأخذ هذا عنه الأشموني، وبيان ذلك كما يأتي[3]:

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/١١٠، وشرح ابن طولون ١/٤٩٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٥٨.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٢ ـ ١٣، وشرح الأشموني ١/٥٢٦ ـ ٥٢٧، وشرح ابن طولون ١/٤٩١، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٢ ـ ١٠٣، وشرح المكودي ١/٤٥٩ ـ ٤٦٠، وشرح ابن النَّاظم/١٦١، وذكر مثلاً للحالة الرابعة قوله تعالىٰ: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ سورة ص ٣٨/٢٤، وفيها حذف الفاعل=

١ ـ أن يُضافَ المصدرُ إلىٰ فاعله، وَيُحْذَفَ مفعوله، نحو قوله تعالىٰ[١]: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾.

٢ ـ **الثَّاني**: أن يُضافَ المصدرُ إلىٰ مفعوله، ويُحْذَف فاعله، نحو قوله تعالىٰ[٢]: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾، ولو ذكر الفاعل لقال: من دعائه الخير.

٣ ـ **الثالث**: أن يُضافَ إلىٰ فاعله، ثم يكمل عمله بنصب مفعوله قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾، علىٰ تقدير: دفع اللهُ الناس.

٤ ـ **الرابع**: أن يُضَافَ المصدرُ إلىٰ مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله ﷺ: «**بُنِيَ الإِسْلَام عَلَىٰ خَمْس... ، وَحَجِّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً**». ومنه قوله تعالىٰ[٤]: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. قال ابن طولون: «علىٰ أحد التأويلات».

وذكر ابن عقيل في الآية إعراب «من» فاعلاً، وذكر رَدَّه، وأن «مَن» بدل من «الناس».

وقال ابن النَّاظم: «وإنما هو قليل، ولا تكثر إضافة المصدر إلىٰ المفعول إلَّا إذا حُذِف الفاعل».

= وأضيف المصدر إلىٰ المفعول، المقاصد الشَّافية ٤/٢٤٨، وشرح الهواري ٣/١٣٥، وأوضح المسالك ٢/٢٤٤، ومنهج السَّالك/٣١٧.

(١) سورة التوبة ٩/١١٤.

(٢) سورة فُصِّلت ٤١/٤٩.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٥١.

(٤) سورة آل عمران ٣/٩٧.

قال المرادي: «وهو قليل لم يجئ في القرآن إلَّا ما رُوي عن ابن عامر أنه قرأ[1]: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾، وكذا ضبط عند الشاطبي، والضبط عند أهل القراءات، إنما هو بذكر الفعل «ذَكَر». كذا! ولا شاهد في هذه القراءة علىٰ هذا.

والأكثر في المصدر إذا أضيف أن يُحْذَفَ فاعلُه.

٥ ـ **الخامس**: أن يُضافَ المصدرُ إلىٰ الظَّرفِ فيرفعُ ويَنْصِبُ كالمنوّن نحو: عجبتُ من انتظارِ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً.

وقوله: «**كَمِّل**» يعني إنْ أردتَ؛ لأن ذلك غير لازم.

قال أبو حيان[2]: «هذا التكميل الذي ذكره بالمنصوب أو المرفوع لا يلزم، فلك أن تقتصر علىٰ الإضافة للفاعل...».

ـ بعدَ[3]: متعلِّق بـ«كمّل»، جَرِّه: مضاف إليه، وهو مصدر مضاف إلىٰ فاعله، الذي: مفعول المصدر «جَرّه»، جملة أُضيف له: صِلة الذي، ونائب الفاعل: ضمير مستتر عائد علىٰ المصدر.

ـ كَمِّل: فعل أمر، بنصب: متعلِّق بالفعل قبله، أو: حرف عطف، برفع: معطوف علىٰ «ينصب»، عمله: مفعول «كمِّل».

وذكر المكودي أنَّ «أو» للتقسيم لا للتخيير.

---

(١) سورة مريم ٢/١٩، القراءة: ﴿ذَكَّرَ رحمةَ ربك عبدُه زكرياءُ﴾ بضم الدال والهمزة عن ابن عامر، وذُكِرت القراءة عن الكلبي ويحيىٰ بن يعمر والحسن: ذَكَرَ، علىٰ المضي خفيفاً من الذكر، وبإسناد الفعل إلىٰ «عبده»، وفي المقاصد الشَّافية ٢٤٩/٤ ذِكْرُ... عبدُه. وانظر كتابي معجم القراءات ٣٣٣/٥، وشرح التسهيل ١١٨/٣ ذِكْرُ... عبدُه كذا ضبط، وعلّق المحقق في المقاصد الشَّافية أنه لم يجد هذه القراءة في البحر ولا الطبري ولا المحتسب ولا كتب السبعة. وانظر منهج السَّالك/٣١٨.

(٢) منهج السَّالك/٣١٧.

(٣) إعراب الألفيَّة/٩١، وشرح المكودي ٤٦٠/١.

٤٢٧. وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ، وَمَـنْ ❁ رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

ـ تقدَّم أنَّ المصدر يُضاف إلىٰ الفاعل وإلىٰ المفعول.

ـ فإن أُضيفَ إلىٰ الفاعل فلفظُه مجرور، وموضعه مرفوع.

ـ وإن أُضيفَ إلىٰ المفعول فلفظُه مجرور، وموضعه منصوب، إن قُدّر بأنْ وفعل الفاعل، ومرفوع إن قُدِّر بأنْ وفعل المفعول خلافاً لمن منع تقديره بفعل المفعول.

ـ وعلىٰ ما تقدَّم **يكون لك في التابعِ**[1] الجرُّ علىٰ اللفظ، والرفعُ علىٰ المحل إنْ كان فاعلاً أو نائبه.

ـ ولك النصب علىٰ المحلّ إن كان مفعولاً به.

ـ تقول: عجبتُ من ذهابِ زيدٍ العاقلِ: بالجرِّ والرفع في النعت، الجر علىٰ اللفظ، والرفع علىٰ المحلّ.

ـ **عجبتُ من أكلِ الخبزِ واللحمِ**: بالجرّ، والنَّصب، والرَّفع. الجرّ علىٰ اللفظ، والنصب علىٰ المحل، والرفع علىٰ تقدير: إن أُكِلَ الخبزُ واللحمُ.

وذكر المرادي تنبيهاً[2] بيَّن فيه أنّ ظاهر كلام المصنّف جواز الإتباع علىٰ المحلّ في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين.

وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلىٰ أنه لا يجوز الإتباع علىٰ المحل.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٢ ـ ١٣، وشرح المكودي ١/٤٦٠ ـ ٤٦١، وشرح ابن طولون ١/٤٩٢ ـ ٤٩٣، وشرح ابن النّاظم/١٦١ ـ ١٦٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٤ ـ ١٠٥، وشرح الهواري ٣/١٣٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٢٥٥ ـ ٢٦٠، وشرح ابن الوردي ٢/٤١٩، ومنهج السَّالك/٣٢١.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٣، وشرح الأشموني ١/٥٥٢، وانظر منهج السَّالك/٣٢١.

وفصَّل أبو عمرو، فأجاز في العطف والبدل، ومنع في التوكيد والنعت.

ثم قال المرادي: «والظاهرُ الجواز لورود السَّماع، والتأويل خلاف الظاهر»، ومثل هذا النَّص عند الأشموني.

ـ جُرّ[1]: ذكر المكودي أنه فعل أمر، وما: مفعوله.

ـ وأجاز الشَّاطبي كونه فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، و«ما» نائب عن الفاعل، وذكر الوجهين الأزهري، ثم قال: «**والأول أَنْسَبُ بـ«كمِّل»**».

ـ يتبع: صلة «ما»، وما: في محل نصب على المفعولية بـ«يتبع». جُرَّ: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى «ما» الثانية، والجملة صلتها.

قال الأزهري: «ولا يجوز في «جُرَّ» هذا أن يكون فعل أمر؛ لأن الطلب لا يُوْصَلُ به الموصول».

ومتعلَّق جُرّ محذوف، والتقدير: وجُرّ الذي يتبع الذي جُرّ بالإضافة، مَن: شرط مبتدأ، راعىٰ: فعل الشرط في محل جزم، في الاتباع: متعلِّق بـ«راعىٰ»، المحل: مفعول به لـ«راعىٰ»، وجملة «راعىٰ» خبر عن المبتدأ علىٰ الأَصَحّ، فحسن: خبر لمبتدأ محذوف، أي: فهو حسن، والجملة جواب الشرط.

(١) إعراب الألفيّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٦١، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٦٠.

٣٢ ـ إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [وَصِيَغِ الْمُبَالَغَةِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ]

٤٢٨. كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ❁ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

ـ **اسم الفاعل**[١] هو الصِّفةُ الدالَّة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي.

كذا جاء عند المرادي، وفي التسهيل عند النَّاظم، وعند الأشموني، وهو صالح للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال.

ـ وقوله: **كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ.**

يعني أنَّ اسمَ الفاعِلِ يعمل عَمَلَ فِعْله[١] في التعدِّي واللزوم، فيرفع الفاعل:

ـ إن كان لازماً، نحو: أقائمٌ زيدٌ؟

ـ وينصب المفعولَ إنْ كان فعله متعدِّياً لواحد، نحو: أضاربٌ زيدٌ عمراً؟

ـ وينصب مفعولَيْن إنْ كان فعلُه متعدّياً لمفعولين، نحو: أَمُعْطٍ زيدٌ عمراً درهماً؟

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٥، وشرح ابن طولون ١/٤٩٤ ـ ٤٩٥، وشرح الأشموني ١/٥٥٣، وشرح المكودي ١/٤٦٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٦ ـ ١٠٧، وشرح الهواري ٣/١٣٩ ـ ١٤٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٢٦١ ـ ٢٦٢، وشرح ابن النَّاظم/١٦٢، وأوضح المسالك ٢/٢٤٨، وإرشاد السَّالك ١/٦٤٩ ـ ٦٥٠.

ـ وينصب ثلاثة مفاعيل إنْ كان فعلُه متعدّياً لثلاثة، نحو: أَمُعْلِمٌ زيدٌ عمراً بكراً منطلقاً؟

وهو لا يعمل هذا العمل إلَّا بشرطين:

الأول: أشار إليه بقوله: **إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ**.

أي لا يعمل اسم الفاعل عَمَلَ فعلِه إلَّا إذا كان للحال أو الاستقبال.

فإن كان بمعنىٰ الماضي لم يعمل، وخالف في هذا الكسائي: فإنه أجاز عمله مستدلّاً بقوله تعالىٰ[1]: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾، ذراعيه: منصوب بـ«باسط» ووافقه علىٰ إجازة ذلك هشام وابن مضاء.

قال المرادي: «ورُدَّ بأنه حكاية حالٍ ماضية». وعلىٰ هذا غالب رَدّ العلماء في ما ذهب إليه الكسائي.

ومثال ذلك: أنا ضاربٌ زيداً غداً أو الآن.

وقال ابن طولون: «فلو كان بمعنىٰ المضي لم يعمل، لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر». والذي ذُكِر هو أنه يشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

كفعله[2]: خبرٌ مقدَّم، اسم: مبتدأ مؤَخَّر، فاعلٍ: مضاف إليه، في العمل: في موضع الحال من الضمير المنتقل إلىٰ الظرف.

قال المكودي: متعلِّق بالاستقرار الذي في موضع الخبر.

---

(١) سورة الكهف ١٨/١٨. وانظر المقاصد الشَّافية ٤/٢٦٣ «وحكىٰ [الكسائي]: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ، وحكىٰ ابن خروف أنَّ من كلام العرب: هذا ظانٌّ زيداً شاخصاً أمسِ». ومنهج السَّالك/٣٢٥.

(٢) إعراب الألفيّة/٩١، وشرح المكودي ١/٤٦٣ ـ ٤٦٤.

ـ إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، واسم «كان» ضمير مستتر فيها يعود إلىٰ اسم الفاعل.

ـ عن مُضِيّه: متعلِّق بـ«معزل»، والضمير يعود إلىٰ اسم الفاعل، وجواب الشرط محذوف.

ـ بمعزل: قال المكودي: الباء بمعنىٰ «في» الظرفيّة، والمجرور خبر «كان».

٤٢٩. وَوَلِـيَ اسْـتِفْهَاماً اوْ حَـرْفَ نِـدَا ❁ أَوْ نَفْيـاً اوْ جَـا صِـفَةً أَوْ مُسْـنَدَا

ـ ذكر في البيت السَّابق الشرط الأول لعمل اسم الفاعل، وهو أن يكون بمعنىٰ الحال أو الاستقبال.

ـ وذكر هنا الشَّرط الثّاني[1]، وهو أن يعتمد اسمُ الفاعل علىٰ شيء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع:

(١) **أن يلي الاستفهام**، نحو: أضاربٌ أنت عمراً؟

(٢) **الثَّاني**: أن يلي حرف النداء، نحو: يا طالعاً جبلاً.

قال ابن النَّاظم: «والمسوِّغ لإعمال «طالعاً» هنا هو اعتماده علىٰ موصوف

(١) شرح ابن النَّاظم ١/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح ابن طولون ١/٤٩٥ ـ ٤٩٦، وتوضيح المقاصد ٣/١٥ ـ ١٦، وشرح المكودي ١/٤٦٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٧، وأوضح المسالك ٢/٢٥٠، وإرشاد السَّالك ١/٦٥٠ ـ ٦٥١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٢٤، ومنهج السَّالك/٣٢٦ «وأهمل المصنّف شرطين ذكرهما في غير هذه الأرجوزة: أحدهما: أن يكون مكبّراً، فإن كان مُصَغّراً وجبت الإضافة، فتقول: هذا ضويربُ زيدٍ...». وذكر أن باقي الكوفيين وأبا جعفر النحاس ذهبوا إلىٰ أنه يجوز إعماله مصغراً، والمذهب الأول للبصريين والفرّاء. والشرط الثاني أن يكون غير موصوف فإن وصف بصفة متّصلة فلا يجوز أن يعمل.

محذوف تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس المسوّغ الاعتماد على حرف النداء، لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأن النداء من خواص الأسماء». وذكر هذا عنه المرادي.

ـ وذكر ابن القيم أنه لا يَعْرف أحداً سبق المصنِّف إلى عَدِّ حرف النداء في مُسَوّغات عمل اسم الفاعل، ولا وجه له من جهة النظر، فإن حرف النداء من خصائص الاسم.

(٣) **الثالث: النَّفي**، نحو: ما ضاربٌ الزيدان عمراً، ما ضاربٌ أنت زيداً.

(٤) **الرابع: أن يكون صفةً لموصوف**، نحو: جاءني رجلٌ مُكْرِمٌ عمراً، ومررت برجلٍ ضاربٍ زيداً.

قال المكودي: «وفي ضمن ذلك الحال لأنه صفة في المعنى، نحو: جاء زيد راكباً فرساً».

قال المرادي: «فإن قلت: أهمل المصنّف اعتماده على صاحب الحال نحو: جاءني زيدٌ ضارباً عمراً، قلتُ: استغنى عن ذكره بذكر الصِّفة؛ لأنه صفة في المعنى».

(٥) **الخامس أن يكون مُسْنداً وشمل الخبر**، وما أصله الخبر، نحو:

زيد ضاربٌ عمراً.

إنّ زيداً ضاربٌ عمراً.

كان زيدٌ ضارباً عمراً.

ظننتُ زيداً ضارباً عمراً.

قال المكودي: «لأنَّ اسم الفاعل في هذه المثل كلها مُسْنَد».

وذكر الشَّاطبي[١] شواهد لإعمال اسم الفاعل بعد ذكر هذه الشروط من القرآن والشعر، ومنه قول امرئ القيس:

إِنِّـــي بِحَبْلِـــكَ وَاصِـــلٌ حَبْلِـــي ❊ وَبِـــرِيشِ نَبْلِـــكِ رَائِـــشٌ نَبْلِـــي

وقول زهير:

بَـدَا لِـي أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى ❊ وَلَا سَـابِقاً شَـيْئاً إِذَا كَـانَ جَائِيَـا

استفهاماً[٢]: مفعول «ولي»، اوْ حَرْفَ نِدَا: عطف على ما قبله، أو نفياً: عطف على «استفهاماً».

أو جا: معطوف على «ولي»، صفة: حال من فاعل «جا»، أو مُسْنَداً: معطوف على «صفة».

٤٣٠. وَقَـدْ يَكُـونُ نَعْـتَ مَحْـذُوفٍ عُـرِفْ ❊ فَيَسْـتَحِقُّ الْعَمَـلَ الَّـذِي وُصِـفْ

٤٣١. وَإِنْ يَكُـنْ صِـلَةَ (أَلْ) فَفِـي الْمُضِيِّ ـ ❊ وَغَيْـرِهِ إِعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـيْ

يعني[٣] أن اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مُسَوِّغ لعمله عَمَلَ فعله، كاعتماده على موصوف مذكور، ومن ذلك قوله تعالى[٤]: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٢٦٥ ـ ٢٦٧.

(٢) إعراب الألفية/٩١، وشرح المكودي ١/٤٦٤.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٧، وشرح المكودي ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥، وشرح الأشموني ١/٥٥٦، وشرح ابن طولون ١/٤٩٦، والمقاصد الشَّافذية ٤/٢٦٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٠٩، وشرح الهواري ٣/١٤١، وشرح ابن النَّاظم/١٦٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٥١، ومنهج السَّالك/٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٤) سورة فاطر ٣٥/٢٨.

﴿وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾، أي: صنفٌ مختلف ألوانه.

ومن ذلك قول الأعشىٰ ميمون قيس:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا ❁ فَلَمْ يَضِرهَا وَأَوْهَىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

أي: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً.

وتقدَّم منه: يا طالعاً جبلاً، أي: يا رجلاً طالعاً جبلاً.

وذلك أنَّ ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد علىٰ الموصوف، ومثله: يا حسناً وَجْهُه.

وذكر الشَّاطبي أنَّ الموصوف يُحْذَف إذا عُرف، وإلَّا فمررت بقائم، لا يجوز أن يكون معروفاً، بل تكون الصِّفة مختَّصة، كمررت بعاقل، فكذلك هنا.

ـ **وذكر في البيت الثاني**: أنّ اسم الفاعل إذا كان صلةً فإنه يعمل في الماضي والحال والاستقبال، وذكر ابن النَّاظم أنه باتِّفاق، وإنما عمل مطلقاً لأنه صار بمنزلة الفعل.

قال ابن النَّاظم[1]: «تقول هذا الضاربُ أبوه زيداً أمسِ» فتُعْمل «ضارباً» وهو بمعنىٰ المضي؛ لأنه لما كان صلة للموصول، وأغنىٰ بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنىٰ واستعمالاً؛ فأُعطي حكمه في العمل كما أُعْطي حكمه في صِحّة العطف عليه، كما في قوله تعالىٰ[2]: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، وقوله[3]: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٣٦.

(٢) سورة الحديد ٥٧/١٨.

(٣) سورة العاديات ١٠٠/٣ ـ ٤.

قال المرادي[١]: «**والحاصل أربعة مذاهب:**

ـ **الأول: أنه يعمل مطلقاً** لوقوعه موقعاً يجب تأويلُه بالفعل، وهو المشهور.

ـ **والثاني: أنَّ المنتصب بعده مُشَبَّه بالمفعول به**، لأن «أل» ليست موصولة، بل حرف تعريف، ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف، لأنه يبعد عن الفعل، وهذا مذهب الأخفش....

ـ **والثالث: أنه لا عمل له**، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر.

ـ **والرابع: أنه يعمل بمعنىٰ المضي خاصَّة**، وهو مذهب الرماني».

قد[٢]: حرف تقليل، يكون: فعل ناقص، واسمه مستتر فيه يعود إلىٰ اسم الفاعل، نعت: خبر «يكون»، محذوف: مضاف إليه، جملة «عُرِف» نعت لـ«محذوف»، فيستحقّ: معطوف علىٰ «يكون»، العمل: مفعول «يستحق» الذي نعت للعمل، جملة «وُصِف» صلة «الذي».

وإنْ: حرف شرط، يَكُنْ: فعل الشرط، واسمه مستتر فيه، صلة: خبر «يكن»، أل: مضاف إليه، ففي المضي: متعلِّق بـ«ارتُضي»، إعماله: مبتدأ، قد ارتضي: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط.

(١) توضيح المقاصد ٣/١٨، وشرح الأشموني ١/٥٥٦.

(٢) إعراب الألفيَّة/٩١ ـ ٩٢، وشرح المكودي ١/٤٦٦.

٤٣٢. (فَعَّالٌ)، اوْ (مِفْعَالٌ)، اوْ (فَعُولُ) ❁ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣. فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ❁ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

ـ إذا قُصِد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حُوِّل إلىٰ فَعّال[1]: غَفَّار، أو مِفْعَال: مِنْحار، أو فَعُول: ضَرُوب، أو فعيل: عَليم، أو فَعِل: حَذِر.

ـ وقد بُنيت هذه الصيغ من اسم الفاعل الثلاثي، وذكر المرادي أنه قد بني من «أَفْعَل»، كقولك: دَرَّاك، ومِهْوان، وزَهُوق، ونذير: من: أَدْرَك، وَأَهَان، وَأَزْهَق، وأنذر، وذلك قليل.

ـ وقوله: فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ:

يعني أنّ هذه الأمثلة تعمل كما يعمل اسم الفاعل بالشروط التي تقدم ذكرها.

وقوله: وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

فيه إشارة إلىٰ أنَّ العمل في: فعيل، وفَعِل، قليل.

وذكر المرادي ما يأتي:

ـ مذهب سيبويه جواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة.

ـ منع أكثر البصريين ومنهم المازني والمبرِّد إعمال فعيل وفَعِل.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٩، وشرح ابن عقيل ٣/١١١ ـ ١١٢، وشرح المكودي ١/٤٦٦ ـ ٤٦٧، وشرح الهواري ٣/١٤٣ ـ ١٤٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٢٧٧، وشرح ابن طولون ١/٤٩٨ ـ ٤٩٩، وأوضح المسالك ٢/٢٥٠، وإراشد السَّالك ١/٦٥٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٢٧، ومنهج السَّالك/٣٣٢.

ـ **ومنع الكوفيون إعمال الخمسة**؛ لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل فلم تعمل عندهم لذلك.

وفصَّل الجرمي، فأجاز إعمال «فَعِل»؛ لأنه على وزن الفِعْل، ومنع إعمال «فَعيل».

ثم قال المرادي: «والصحيحُ مذهب سيبويه، ومن وافقه لورود السَّماع بذلك نظماً ونثراً...».

ـ **مثال فَعَّال**، ما سمعه سيبويه «**أما العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ**».

وقول القُلاخ بن حزن:

أَخَا الحَرْبِ لَبّاساً إِلَيْهَا جِلَالها ❊ وَلَيْسَ بوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا

العسلَ: منصوب بـ«شرّاب»، جلالَها: منصوب بـ«لَبّاس».

ـ **ومثال مِفْعَال**: قول بعض العرب: «**إنه لمِنْحارٌ بَوَائِكَها**».

بوائكها: منصوب بـ«منحار»، والبوائك جمع بائكة وهي الناقة السمينة.

وقول الكميت بن معروف:

شُمٌّ مهاوينُ أبدانَ الجزور مخا ❊ مِيْصُ العشيّات لا خورٌ ولَا قُزُمُ

مهاوين: جمع مهوان، وقد نصب «أبدان».

ـ **ومثال فَعُول** قول بعضهم وهو ما حكاه الكسائي: «أنت غيوظٌ ما علمت أكباد الإبل».

وقول أبي طالب:

ضروبٌ بنصلِ السَّيفِ سوقَ سمانِها ❊ إِذَا عَدِموا زاداً فَإِنَّك عَاقِرُ

ـ ومثال فَعيل: «إنَّ الله سميعٌ دعاءَ من دعاه».

ـ ومثال إعمال فَعِل، قول الشَّاعر:

حَـــذِرٌ أُمُـــوراً لَا تَضِـــيرُ وآمِـــلٌ ❁ مَـــا لَـــيْسَ مُنْجِيَـــه مِـــن الأَقْـــدَارِ

وقول زيد الخيل:

أَتَـــانِي أَنَّهُـــم مَزِقُـــون عِرْضِـــي ❁ جحـــاشُ الكِـــرْمِلِيْن لهـــا فَدِيـــدُ

وذكر الشَّاطبي[1] أنَّ المبرّد وشيخه المازني ذهبا إلىٰ أنّ «فَعِلاً وفعيلا» لا يعملان، وأنّ ما استشهد به سيبويه لا حجة فيه.

وقوله: حذر أموراً ـ البيت لا يحتج به، وذكر أنّ المبرد روىٰ عن اللاحقي أنه صنع هذا البيت، ثم عقَّب علىٰ ذلك بأنه نقله سيبويه وهو ثقة، ثبت في النقل، لا ينقل إلَّا عن مثله كالخليل ويونس وأبي الخطاب وأبي زيد وأشباههم.

وقال الأشموني[2]: «أنشده سيبويه، والقدْح فيه من وَضْع الحاسدين».

ـ فَعّال[3]: مبتدأ، وسوَّغ الابتداء به كونه عَلَماً علىٰ مثال خاصّ. أو مفعال أو فعول: معطوفان علىٰ «فَعّال».

في كثرة عن فاعل: متعلِّقان بـ«بديل»، بديل: خبر المبتدأ، وما عُطِف عليه.

قال الأزهري: «وأفرد الخبر إمَّا علىٰ حَدّ قوله[4]: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٢٨٨، وانظر شرح المكناسي ٢/١٥٢ ـ ١٥٣.
(٢) شرح الأشموني ١/٥٥٩.
(٣) إعراب الألفيَّة/٩٢، وشرح المكودي ١/٤٦٨.
(٤) سورة التحريم ٦٦/٤.

ظَهِيرٌ ﴾ أو مراعاة للعطف بأو».

ـ فيستحقّ: فعل مضارع، وفاعله مستتر يعود إلىٰ أحد المتعاطفات بـ«أو»، ما: موصول، في محل نصب مفعول به، له: صلة «ما».

ـ من عمل: ـ ذكر المكودي أنه متعلِّق بالاستقرار المتعلِّق به الخبر.

ـ وعند الأزهري أنّ صوابه المتعلِّق بالصِّلَة.

ـ وفي فعيل: متعلِّق بـ«قلَّ»، قلَّ: ماض، ذا: فاعله، وتابعه محذوف، وفَعِل: معطوف علىٰ «فعيل».

٤٣٤. وَمَا سِوَىٰ الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ❊ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

٤٣٥. وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ ❊ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِ

٤٣٦. وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ❊ كَـ«مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ»

ـ ما سوىٰ المفرد هو المثنّىٰ والجمع[1]: الضاربان، الضاربتان، الضارِبين، الضُّرّاب، الضوارب، الضاربات، حكمها جميعاً حكم المفرد في العمل، والشّروط التي تقدّم ذكرها مثال ذلك:

هذان الضاربان زيداً.

هؤلاء القاتلون بكراً.

(١) شرح ابن عقيل ٣/١١٦ ـ ١١٧، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥ ـ ٢٧، وشرح الهواري ٣/١٤٦ ـ ١٥٠، وشرح ابن طولون ١/٥٠٠ ـ ٥٠٢، وشرح المكودي ١/٤٦٨ ـ ٤٧٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، وإرشاد السَّالك ١/٦٥٦، ومنهج السَّالك/٣٣٥.

ومنه قول العجاج:

أوالفاً مَكّةَ من وُرْق الحَمِي

وقوله طرفة:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُم فِي قَوْمِهِم ❊ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيرُ فُخُرْ

أعمل «غفر» جمع غفور، فنصب به المفعول «ذنبهم».

❊ وفي البيت الثاني ذكر أنه يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلىٰ ما يليه من مفعول.

وقوله: «بذي الإعمال» احترز به من المراد به المضيّ، فإنه يُضاف وجوباً كإضافته إلىٰ الجوامد.

ـ وفُهِم من تقديمه النَّصب أنَّه أَوْلَىٰ، وهو ظاهر كلام سيبويه، وعند الكسائي هما سواء.

ـ **قال المرادي:** «قيل: والذي يظهر أنَّ الإضافة أَوْلَىٰ الوجهين، وقرئ قوله تعالىٰ[1]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ بالإضافة والجرّ: بالغُ أَمرِهِ، وبالتنوين والنصب **«بالغٌ أمره»**.

ـ ومن أمثلة ذلك: هذا ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً.

فإذا كان له مفعولان وأضفته إلىٰ أحدهما نصبت الآخر، تقول:

هذا معطي زيدٍ درهماً.

---

(١) سورة الطلاق ٣/٦٥. قراءة حفص والمفضّل عن عاصم وجماعة عن أبي عمرو وغيرهم: بالغُ أمرِه، علىٰ الإضافة، من إضافة اسم الفاعل إلىٰ المفعول. وقرأ باقي السبعة «بالغٌ أَمْرَهُ» بالرفع والتنوين، ونصب أمره علىٰ الأصل إعمال اسم الفاعل. انظر كتابي معجم القراءات ٥٠٢/٩.

ومعطي درهمٍ زيداً.

قال المرادي: «ويعني بقوله «تلو» المفعول الذي يليه، فلو فصل تعين نصبه نحو[1]: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾.

وقد أُضيف مع الفصل في قراءة من قرأ[2]: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾.

وقوله: **وهو لنصبِ ما سواه مقتضٍ.**

مثال ذلك: زيد معطي عمرٍو درهماً، ومعلمُ خالدٍ عمراً فاضلاً.

وذكر المرادي أنَّ اسم الفاعل بمعنىٰ المضي إذا أُضيف واقتضىٰ مفعولاً آخر نحو: معطي زيداً درهماً أمسِ. نصب بفعل مضمر عند الجمهور، وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل وإن كان بمعنىٰ الماضي.

وقوله: **وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ:**

إذا جَرَّ اسمُ الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجرُّ علىٰ اللفظ، والنَّصبُ علىٰ المحل، وشمل جميع التوابع.

واختُلف في الناصب له، فقيل: اسم الفاعل المضاف، وقيل: بفعل مضمر، وهو مذهب سيبويه.

وذكر المكودي أنَّ كلام النَّاظم محتمل للمذهبين؛ إذ لم يَنُصَّ علىٰ ناصبه،

---

(١) سورة البقرة ٢/٣٠.

(٢) سورة إبراهيم ١٤/٤٧، وهذه قراءة الجمهور علىٰ إضافة «مخلف» إلىٰ «وعده» ونَصْب «رسله»، رسله: مفعول أول، وعده: مفعول ثان، وإضافة «مخلف» إلىٰ «وعده» اتِّسَاع، والأصل مخلف رسلَه وعدَه، ولكن ساغ هذا لما كان كلّ واحد منهما مفعولاً. انظر كتابي معجم القراءات ٤/٥١٨.

لكنه صَرَّح في شرح الكافية[1] بأنه محمول على الموضع، وأنّ ناصبه اسمُ الفاعل المذكور.

وذكر ابن النَّاظم أنه بالعطف، وعلى إضمار «يبتغي» فيما مثّلَه.

ـ ومَثّل لذلك بقوله: كـ«**مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ**».

ـ كمبتغي: خبرٌ مقدَّم، جاهٍ: مضاف إليه، مالاً: معطوف على موضع جاه، مَن: مبتدأ وهو موصول، وصلته: نهض.

ـ ومنه قول الأعشى ميمون:

الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وعَبْدَهَا ❁ عَوْذاً تزجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالُهَا

عبدَها: رُوي بالجرِّ والنَّصب تبعاً للفظ الاسم الذي أُضيف إليه اسم الفاعل أو محلّه.

وقول الشاعر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا ❁ أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مخراق

قوله: أو عبدَ رب، عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، ويجوز الجرّ بالعطف على اللفظ.

وقال ابن النَّاظم[2]: «وإن كان اسم الفاعل غير صالح للعمل كان نَصْبُ التابع على إضمار فعل، وذلك نحو قوله تعالى[3]: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾، والتقدير: وجعل الشمس والقمر حسباناً، هذا إذا لم يُرَدْ

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٤٧، وشرح المكودي ١/٤٧٠.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) سورة الأنعام ٦/٩٦، وانظر شرح الهواري ٣/١٥٠، وشرح المكناسي ٢/١٥٣ ـ ١٥٤.

بجاعل الليل حكاية الحال».

ـ وما[1]: اسم موصول مبتدأ، سوىٰ: صلتها، المفرد: مضاف إليه، مثلَه: مفعول ثان بـ«جُعِلْ» مقدَّم عليه. جُعل: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه، في الحكم: متعلِّق بـ«جُعِل»، والشروط: معطوف علىٰ «الحكم»، حيثما: ذكر المكودي أنه متعلِّق بـ«جُعِل»، وعلىٰ هذا «ما» زائدة، جملة «عَملْ في موضع جرّ بإضافة «حيثُ» إليها، وجملة «جُعِل» وما بعدها في موضع رفع خبر «ما» المبتدأ في أول البيت.

قال الأزهري: «والتقدير حيثما عَمِل ما لسوىٰ المفرد فهو قد جُعِل مثل المفرد في الحكم والشروط».

ـ انصب: فعل أمر، بذي: متعلِّق بالفعل قبله، الإعمال: مضاف إليه، تِلْواً: مفعول «انْصب»، واخفض: فعل أمر معطوف علىٰ «اخفض»، وحُذِفَ معموله ومتعلّقه المماثلين لمعمولي «انصب».

والتقدير: واخفض بذي الإعمال تِلْواً. ويجوز علىٰ قول الفارسي أن يقال: إنَّ انصب واخفض تنازعاها؛ **لأنه يجيز أن يتنازع العاملان معمولاً توسطهما**.

قال الأزهري: «وتقدَّم أن مذهب الناظم خلافه».

وهو: مبتدأ، لنصب: متعلق بـ«مقتضي»، ما: اسم موصول مضاف إليه، سواه: صلة «ما»، مقتضي: خبر المبتدأ، والتقدير: وهو مقتض لنصب الذي استقرّ سواه. وحَذْفُ الياء أولىٰ من إثباتها لمقابلة «واخفضِ» في صدر البيت، وقد أثبتت في غالب النسخ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٢، وشرح المكودي ١/٤٦٨، ٤٧٠.

ـ واجرر، وانصب: فعلا أمر تنازعا «تابعَ» فعمل فيه النصب لقربه، وعمل «اجرر» في ضميره، ثم حذف لأنه فضله، الذي: مضاف إليه. انخفض: صلة «الذي»، كمبتغي: الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك..... مبتغي: خبر مقدَّم، وفاعله مستتر.

ـ جاهٍ: مضاف إليه من إضافة الوصف إلىٰ مفعوله، مالاً: منصوب بإضمار وصف مَنْوِيّ أو فعل، أو هو معطوف علىٰ محل «جاه». من: موصول مبتدأ مؤخّر، وجملة: نهضْ: صلة (من)، والتقدير: وذلك كقولك الذي نهض مبتغي جاهٍ ومالاً.

٤٣٧. وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ ❊ يُعْطَىٰ اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨. فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي ❊ مَعْنَاهُ كَـ«الْمُعْطَىٰ كَفَافاً يَكْتَفِي»

٤٣٩. وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَىٰ اسْمٍ مُرْتَفِعْ ❊ مَعْنىً كَـ«مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ»

ـ يعني[1] أن اسم المفعول يعمل عَمَلَ اسم الفاعل، بالشروط السَّابقة التي ذُكِرت في اسم الفاعل إذا كان للحال والاستقبال. بشرط الاعتماد، وإذا كان صلة لـ«أل» عمل مطلقاً.

تقول:

ـ أمضروب الزيدان الآن أو غداً.

(١) شرح ابن عقيل ١٢١/٣ ـ ١٢٢، وتوضيح المقاصد ٢٧/٣ ـ ٢٨، وشرح الأشموني ٥٦٤/١، وشرح المكودي ٤٧١/١ ـ ٤٧٢، وشرح ابن النَّاظم/١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٣١٤/٤، ٣١٦، وشرح الهواري ١٥٠/٣ ـ ١٥٢، وشرح ابن طولون ٥٠٢/١ ـ ٥٠٣، وإرشاد السَّالك ٦٦١/١، ومنهج السَّالك/٣٤١.

ـ جاء المكرَمُ أبوهما الآن أو غداً أو أمسِ.

ـ وحكم اسم المفعول في المعنىٰ والعمل كحكم الفعل المبني للمفعول، نحو: مضروب: فإنه يعمل عمل «ضُرِب»، فيرفع نائب الفاعل.

تقول: زيد مُكْرَمٌ أبوه.

كما تقول: زيد أُكْرِمَ أبوه.

وإنْ كان من متعدٍّ إلىٰ اثنين أو ثلاثة رفع واحداً، ونصب ما عداه، ومَثّل للمتعدي إلىٰ اثنين بقوله: كَـ«الْمُعْطَىٰ كَفَافاً يَكْتَفِي».

قال المرادي: «فـ«أل» موصولة، ومُعْطَىٰ: صلتها، وهي مبتدأ، ويكتفي: خبره، وَأَوَّل مفعولي (المُعْطَىٰ) ضمير «أل»، وثانيهما: كفافاً، واستتر الأول لنيابته عن الفاعل».

* **وفي البيت الثالث**: ذكر أنّ اسم المفعول يجوز أن يُضاف إلىٰ ما كان مرفوعاً به، تقول:

ـ هذا مَضْروبٌ العبدُ: بالرفع نيابة عن الفاعل.

ـ هذا مضروبُ العبدِ: بالجر لأنك أسندت المفعول إلىٰ ضمير المبتدأ.

وبالنصب أيضاً علىٰ التشبيه بالمفعول به،

كذا عند المرادي.

ومَثّل لذلك بقوله: كَـ«مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ».

أي: الورعُ محمودُ المقاصد، اسم المفعول من المتعدِّي إلىٰ واحد، يلحق

بالصِّفة المشبهة في رفع السببي، ونَصْبه وجَرِّه كما مَثّل.

قال ابن عقيل: «الورعُ محمودٌ مقاصده، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: مررت برجلٍ ضاربِ الأب زيداً. تريد: ضاربٍ أبوه زيداً».

وقال المكودي: «يعني أنّ اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلىٰ ما هو مرفوع معنىٰ كقولك: زيد مَكْسُوُّ العبدِ، وأصله: مكسوٌّ عَبْدُه...».

ـ وكلٌّ[1]: مبتدأ، ما: نكرة ناقصة، أو معرفة ناقصة مضاف إليه، كذا عند الأزهري.

ـ قُرِّر: صفة لـ«ما»، أو صِلَة لها، لاسم: متعلَّق بـ«قُرِّر»، فاعل: مضاف إليه.

ـ يُعْطَىٰ: مضارع أَعْطَىٰ المتعدِّي لاثنين، مفعوله الأول مستتر فيه مرفوع علىٰ النيابة عن الفاعل يعود إلىٰ «كل».

ـ اسم: مفعوله الثاني، مفعول: مضاف إليه.

ـ بلا تفاضُل: متعلِّق بـ«يُعْطىٰ»، وجملة يُعْطىٰ: خبر لـ«كُلّ»، والعائد من جملة الخبر إلىٰ «كل» الضمير المستتر في «يُعطىٰ».

ـ بلا تفاضل[2]: **ذكر ابن طولون أنه تتميم للبيت، ويمكن الاستغناء عنه لولا هذا.**

ـ فهو: مبتدأ، كفعل: خبر، صِيغ: نعت (فعل)، للمفعول: متعلِّق بـ«صيغ».

ـ في معناه:

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٢ ـ ٩٣، وشرح المكودي ١/٤٧٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٣١٦.

(٢) شرح ابن طولون ١/٥٠٣.

قال الشَّاطبي[1]: خبر بعد خبر.

وقال المكودي: في موضع الحال من الضمير في «صيغ».

قال الأزهري: **يجوز أن يكون متعلّقاً بالكاف لما فيها من معنىٰ التشبيه.**

ـ كالمعطىٰ: الكاف جارة لقولٍ محذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك... نائب الفاعل: هو المفعول الأول، كفافاً: المفعول الثاني، وجملة «يكتفي» خبر المبتدأ.

ـ وقد: قيل للتحقيق. ذكره ابن طولون والمكودي، وذكر غيرهما أنها للتقليل، يُضاف: مبني للمفعول، ذا: اسم إشارة نائب عن الفاعل، إلىٰ اسم: متعلّق بـ«يُضاف»، مرتفع: نعت، كمحمود: أي: وذلك كقولك.... فهي خبر مبتدأ محذوف، ومحمود خبر مقدَّم، المقاصد: مضاف إليه، الورع: مبتدأ مؤخّر.

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٣١٦.

٣٣ ـ أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠. (فَعْـلٌ) قِيَـاسُ مَصْـدَرِ الْمُعَـدَّىٰ ❁ مِـــنْ ذِي ثَلَاثَـــةٍ كَـــ«رَدَّ رَدًّا»

ـ لما ذكر حكم المصدر واسم الفاعل واسم المفعول في الإعمال أَخَذَ في بيان كيفية بناء المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، وقدَّم المصدر لأنه قدَّمه عند ذكر إعماله علىٰ اسم الفاعل والمفعول. كذا عند أبي حيّان.

ـ وأبنية مصادر الثلاثي كثيرة، واقتصر هنا علىٰ الغالب[1].

وذكر في هذا البيت أنَّ مصدر الفعل الثلاثي المتعدِّي يأتي علىٰ «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين. وشمل قوله: «الْمُعَدَّىٰ/ مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ».

ـ **فَعَل، وفَعِل**: نحو: **ضَرَب ضَرْباً، وفَهِم فَهْماً**.

قال المرادي: «وظاهره أنَّه مقيس فيهما بلا قيد»، وعند ابن عقيل: زعم بعضهم أنه لا ينقاس وهو غير سديد.

ـ **والمعتلّ الفاء**، نحو: وَعَد وَعْداً. وَزَنَ وَزْناً.

ـ **والمعتلّ العين**، نحو: باعَ بَيْعاً، وقالَ قَوْلاً، سَاقَ سَوْقاً.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٧٣، وتوضيح المقاصد ٣/٢٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٢٣، وشرح ابن طولون ٢/٣، وشرح الأشموني ١/٥٦٦، وشرح ابن النَّاظم/١٦٧، وشرح الهواري ٣/١٥٣ «**وأمّا الثلاثي فمصادره كثيرة متشعبة لا تنحصر بالقياس، ولا تُضْبَطُ إلَّا بالسَّماع، والمقيس منها قليل**»، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٢٤، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٣، ومنهج السَّالك/٣٤٢.

ـ **والمعتلّ اللام**، نحو: رَمَىٰ رَمْياً، وغَزَا غَزْواً.

ـ **والمضعّف**، ومثاله الذي خَتَم به البيت: «رَدَّ رَدّاً».

ـ فَعْلٌ[1]: خبر مُقَدَّم، قياسُ: مبتدأ، من ذي: في موضع الحال من «مصدر».

قال المكودي: ويجوز أن يكون «فَعْلٌ» مبتدأً، وقياس: خبر؛ لأن فَعْلاً معرفة بالعلميّة.

وذكر الأزهري أنَّ «من ذي» الظاهر فيه أنه حال من الفعل المعدَّىٰ.

كردَّ: خبر لمبتدأ محذوف، وذلك كقولك: رَدّ... ردّاً: مفعول مُطْلق مُؤَكِّد لعامله.

٤٤١. وَ(فَعِـلَ) الـلَّازِمُ بَابُـهُ (فَعَـلْ) ❁ كَـ«فَرِحٍ» وَكَـ«جَوِيَ» وَكَـ«شَلَلْ»

ـ ذكر في هذا البيت القسم الثاني من الفعل اللازم المكسور العين، وقياس مصدره علىٰ «فَعَل»، بفتح العين، ويستوي في ذلك[2]:

ـ **الصحيح**: فَرِح فَرَحاً، أَشِرَ: أَشَراً، أَسِف: أَسَفاً.

ـ **والمعتلّ اللام**: جَوِي: جَوَىً، وعَمِيَ: عَمَىً.

ـ **والمضاعَف**: نحو: شَلِل: شَلَلاً، قَطِط: قَطَطاً. والقَطُّ: القَطْع.

ـ **وقال المرادي**: «أطلق النَّاظم في «فَعِل» اللازم، **وينبغي أن يقيَّد بألَّا يكون**

---

(١) شرح المكودي ١/٤٧٣، وإعراب الألفيَّة/٩٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٩ ـ ٣٠، وشرح المكودي ١/٤٧٣ ـ ٤٧٤، وشرح الأشموني ١/٥٦٦، وأوضح المسالك ٢/٢٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٢٦ ـ ٤٢٧، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٤.

لوناً؛ لأن «فُعْلَة» هو الغالب فيه كالشُّهلَة والسُّمْرَة».

وذكر مثل هذا الأشموني، وأمثلته: نحو: سَمِر: سُمْرَة، وشَهِب: شُهْبَةً، وَكَهِب: كُهْبَة، والكُهْبة لونٌ بين الزُّرقة والحُمْرة.

ـ واستثنىٰ ابن هشام في التوضيح ما دَلَّ علىٰ حرفة أو ولاية، فقياسُه الفِعالة، كَوَلِي عليهم وِلَايَة».

ـ فَعِلَ[1]: مبتدأ، اللَّازِمُ: نعتٌ له، بابُه: مبتدأ ثانٍ، فَعَلْ، خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول. كفَرَحٍ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، أي: وذلك كقولك: فَرَح، وكَجَوىٰ وكَشَلَل: عطف علىٰ ما قبلهما.

٤٤٢. وَ(فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلَ «قَعَدَا» ❁ لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ كَـ«غَدَا»

٤٤٣. مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً (فِعَالَا) ❁ أَوْ (فَعَلَاناً) -فَادْرِ- أَوْ (فُعَالَا)

ـ يعني أنَّ «فَعَلَ» اللازمَ يأتي مصدره علىٰ[2] «فُعُول».

ـ ويستوي في ذلك **الصحيح**: نحو: قَعَدَ قُعُوداً، وَجَلَس جُلُوساً، وبَكَر بُكُوراً.

والمعتلّ العين: نحو: حال حُؤُولاً، غَابَتِ الشَّمس غُيُوباً.

والمعتلّ اللام: نحو: غَدَا غُدوّاً، وَسَمَا سُمُوّاً.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٧٣ ـ ٤٧٤، وإعراب الألفيَّة/٩٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٣٠، وشرح المكودي ١/٤٧٤ ـ ٤٧٥، وشرح ابن طولون ٢/٤، وشرح الهواري ٣/١٥٤ ـ ١٥٥، وشرح ابن النَّاظم/١٦٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٣٠، وشرح ابن الوردي ٢/٤٣٦، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٥، ومنهج السَّالك/٣٤٢.

والمعتلّ الفاء: وقف وُقُوفاً، وَضَح الأمر وُضُوحاً، وَجَبَ وجوباً.

ـ واطِّراد «فُعُول» في «فَعَل» اللازم مشروطٌ بألَّا يكون مُسْتَوْجِباً لأحد الأوزان المذكورة في البيت الثاني، وهي: فِعَالاً، أو فَعَلاناً، أو فُعالا، فهذه ثلاثة، وسيذكر بعد ذلك وَزْناً رابعاً فمتىٰ استوجب «فَعَل» اللازم واحداً منها لم يأتِ مصدرُه علىٰ «فُعُول» إلَّا نادراً. كذا عند المرادي.

ـ فَعَلَ[1]: مبتدأ، اللازمُ: نعت له، مثلَ: منصوب علىٰ الحال من الضمير المستتر في اللازم، ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره: «أعني». فُعُول: مبتدأ، خبره في «له»، والجملة خبر المبتدأ، باطّراد: في موضع الحال من «فُعُول».

ـ ما: مصدريّة ظرفيَّة، مُسْتَوْجِباً: خبر «يَكُنْ»، فِعالاً: مفعول بـ«مُسْتَوْجباً»، أو فَعَلاناً أو فُعالا: معطوفان علىٰ «فِعالا».

٤٤٤. فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَـ«أَبَىٰ» ❁ وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَىٰ تَقَلُّبَا
٤٤٥. لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمِلْ ❁ سَيْراً وَصَوْتاً الْـ(فَعِيلُ) كَـ«صَهَلْ»

ـ **الأوَّل**[2]: مما ذكره في البيت المتقدِّم قوله: «فِعالا» بكسر الفاء، وهو مقيس **فيما دلَّ علىٰ امتناع، نحو: أَبَىٰ**[3] **إباءً، ونَفَر نِفاراً، وفَرَّ فِرَاراً، وشَرَد شِراداً.**

---

(١) شرح المكودي ١/٤٧٤ ـ ٤٧٥، وإعراب الألفيَّة/٩٣.

(٢) شرح المكودي ١/٤٧٦ ـ ٤٧٧، وتوضيح المقاصد ٣/٣٠ ـ ٣١، وشرح ابن طولون ٢/٤ ـ ٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٢٤ ـ ١٢٥، وشرح الهواري ٣/١٥٥، وشرح ابن النَّاظم/١٦٧، وأوضح المسالك ٢/٢٦١، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٣١ ـ ٣٣٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٦، ومنهج السَّالك/٣٤٣.

(٣) نقل المكناسي عن زوائد أبي إسحاق أنَّ تمثيله اللازم بـ«أبىٰ» مشكل؛ فإنه متعدٍّ، ويمكن أن يكون=

ـ **والثاني**: يعني به «فَعَلاناً» والذي ذكر فيه أنه اقتضىٰ تقلُّباً واضطراباً، نحو: **لَمَعَ: لَمَعاناً، وجَال: جَوَلاناً، وَغَلَتِ القِدْرُ: غَلَياناً، وَنَزَا: نَزَوَاناً.**

ـ **والثالث**: ما ذكره في البيت الثاني وهو وزن «فُعال»، وهو مصدر مُطَّرد في «فَعَل» الدال علىٰ الدَّاء والمرض نحو: **سَعَلَ سُعَالاً، وزَكَمَ زُكَاماً، وَمَشىٰ بطنه مُشاءً. والصَّوْت: نحو: رغا البعير رُغاءً، ونعق نُعاقاً، ونبح نُباحاً.**

ـ **والوزن الرابع: وهو «فَعيل»** ويكون للسَّيْر والصَّوْت:

ـ السَّيْر نحو: ذَمَل ذَميلاً، رَسَمَ رَسِيماً، رَحَلَ رَحِيلاً.

ـ الصَّوْت نحو: صَهَل صهيلاً، نَعَبَ نَعيباً، نَعَق نعيقاً.

ـ وهذا معنىٰ قوله: «**وَشَمَـلْ/ سَيْراً وَصَوْتاً الْـ(فَعِيلُ) كَـ«صَهَلْ»**».

ـ فأولٌ[1]: مبتدأ، وسوَّغ الابتداء به كونُه نَعْتاً لمحذوف، وتقديره: فُعَال أول، لذي: خبر المبتدأ، امتناع: مضاف إليه، كَأَبىٰ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، والتقدير: وذلك كأبىٰ.

والثاني للذي: مبتدأ وخبر، وحُذِفَت الياء من الثاني[2] اكتفاء بالكسرة.

ـ اقتضىٰ: فعل وفاعل، تقلُّبا: مفعول للفعل «اقتضىٰ»، والجملة صلة «الذي».

ـ للدَّا: بالقصر للضرورة، وهو خبر مقدَّم، فُعال: بضم الفاء: مبتدأ مؤخّر أو لصوت: معطوف علىٰ «للدَّا».

= عنده مما يُسْتعمل لازماً ومتعدّياً فمثّل بأحد الاستعمالين ٢٠/١٥٥.

(١) إعراب الألفية/٩٤، وشرح المكودي ١/٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٢) عند ابن طولون «والثاني» بإثبات الياء ٢/٥.

ـ شمل: بفتح الميم لغة، والأفصح كسرها، وهو فعل ماضٍ، سيراً: مفعول «شمل» مقدَّم على فاعله، وصوتاً: معطوف على «سيراً»، الفعيلُ: فاعل «شمل» كصهل: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كصهل.

٤٤٦. (فُعُولَـةٌ) (فَعَالَـةٌ) لِـ(فَعُلَا) ❁ كَـ«سَهُلَ الْأَمْـرُ، وَزَيْـدٌ جَـزُلَا»

٤٤٧. وَمَـا أَتَـى مُخَالِفـاً لِمَـا مَضَـى ❁ فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ«سُخْطٍ» وَ«رِضَا»

ـ فُعُولةٌ وفَعَالةٌ مُطَّردان في مصدر «فَعُل»، نحو[1]:

سَهُل سُهُولة، صَعُبَ صُعُوبة، عَذُبَ عُذُوبة، جَزُل جَزَالَةً، نَظُفَ نظافَةً، ضَخُمَ ضَخَامَةً، فَصُحَ فَصَاحَةً.

ـ **وقال بعضهم**: «فُعولة» غير مقيس، وذكر ابن هشام أنّ بابه النقل، ولا يكون «فَعُل» إلَّا لازماً، وهذا حال الباب الخامس من أبواب الثلاثي.

ـ **قال الشَّاطبي**: «والفَعَالة في باب «فَعُل» أكثر وَأَعَمُّ من الفُعُولة وإنْ كان الفُعُولة كثيراً فيه.

ـ يعني أنَّ ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعاً من العرب، وفُهِم منه أنَّ جميع ما تقدَّم من المصادر مقيس، وفُهِم منه أيضاً أنَّ بعض مصادر الثلاثي، أَتَتْ على غير قياس. كذا عند المكودي.

وذكر مصدرين: سُخْط: وهو مصدر: سَخِط، وقياسه: سَخَط، بفتح الخاء.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٨٧ ـ ٤٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/٣١ ـ ٣٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٢٦، وأوضح المسالك ٢/٢٦١، وشرح ابن طولون ٢/٦، وشرح الهواري ٣/١٥٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٣٦ ـ ٣٣٧، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٦ ـ ٦٦٧، ومنهج السَّالك/٣٤٣ ـ ٣٤٤.

رِضا: وهو مصدر: رَضِيَ، وقياسه: رَضًا، بفتح الراء.

ـ فُعُولة[1]: مبتدأ، فَعَالةٌ: معطوف عليه بحذف حرف العطف، لـ: فَعُلَا: خبر المبتدأ، كَسَهُل الأمرُ: الجملة مقولة لمحذوف مجرور بالكاف في موضع رفع خبر المبتدأ، والتقدير: وذلك كقولك: سهل الأمر، زَيْدٌ: مبتدأ، جَزُلا: خبر المبتدأ.

ـ ما: اسم شرط مبتدأ، أتىٰ: فعل الشرط في محل جزم، وهو وفاعله خبر عن «ما»، مخالفاً: حال من فاعل «أتىٰ»، لما: متعلّق بـ«مخالفاً»، مضىٰ: صلة «ما»، وجملة «بابه النقل» في محل جزم جواب الشرط، كسُخْطٍ: خبر لمبتدأ محذوف: وذلك كقولك سخط.

٤٤٨. وَغَيْـــرُ ذِي ثَلَاثَـــةٍ مَقِـــيسُ ❁ مَصْـــدَرُهُ كَـــ«قُدِّسَ التَّقْـــدِيسُ»

٤٤٩. وَ«زَكِّـــهِ تَزْكِيَـــةً»، وَ«أَجْمِـــلَا ❁ إِجْمَـــالَ مَـــنْ تَجَمَّـــلاً تَجَمَّـــلَا»

لما فرغ من بيان مصادر الثلاثي شرع في بيان مصادر ما زاد علىٰ الثلاثة.

ـ **وقوله: وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ**[2]:

أي: كل فعلٍ زاد علىٰ ثلاثة فله مصدر مقيس، لا يتوقف في استعماله علىٰ سماع، وشمل قوله: علىٰ الرُّباعي، نحو: دحرج، والمزيد علىٰ الرباعي نحو:

---

(١) شرح المكودي ١/٤٧٨ ـ ٤٧٩، وإعراب الألفيَّة/٩٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٣٢، وشرح المكودي ١/٤٨٠ ـ ٤٨١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨، وشرح ابن طولون ٢/٨، وأوضح المسالك ٢/٢٦٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٤٢، وشرح الهواري ٣/١٥٧ ـ ١٥٨، وشرح ابن النَّاظم/١٦٨، وشرح الأشموني ١/٥٦٨، وشرح ابن الوردي ٢/٤٣٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٧ ـ ٦٦٩، ومنهج السَّالك/٣٤٥.

احرنجم، والمزيد على الثلاثي، نحو: استخرج، وأكرم، وكرَّم.

ـ وبدأ بصيغة «فَعّل» مُضَعَّف العين صحيح اللام، ومصدره: تَفْعِيل، نحو: قَدَّس تقديساً، وكلَّم تكليماً، وعَلَّم تَعْلِيْماً.

ـ **واشتمل البيت الثاني** على ثلاثة أفعال ومعها مصادرها، وكلها من الثلاثي المزيد:

١ ـ زَكِّ: أمر من «زكَّى»، ومصدره: تزكية، ونمَّى: تنمية، وندر مجيئه على تفعيل، ومنه قوله:

بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيّا ❁ كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِياً

٢ ـ أَجْمِلْ: أمر من «أَجْمَلَ»، ومصدره: إِجْمال، وَأَكْرَم إِكْراماً.

٣ ـ تجمَّلَ: ماض مصدره على: تفعُّل، نحو: تكلَّم تكلُّماً، تعلَّمَ تعلُّماً.

ـ غيرُ[1]: مبتدأ، مقيسُ: خبره، مصدره: نائب فاعل بـ«مقيس»، أو مقيس: خبر مقدَّم، مصدره: مبتدأ، والجملة خبر المبتدأ.

ـ زكِّه: وما بعده معطوف على البيت قبله، وهو: قدّس التقديسُ، من: صلتها «تجمّلا». أجملا: فعل أمر، والألف بدل من النون الخفيفة. إجمال: مفعول مطلق.

٤٥٠. وَ«اسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً»، ثُمَّ «أَقِمْ ❁ إِقَامَةً»، وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ

ـ قوله: **اسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً**[2]، أصل استعاذ: اسْتَعْوَذَ، على وزن: اسْتَفْعَل.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٨٠ ـ ٤٨١، وإعراب الألفيَّة/٩٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٣٢ ـ ٣٣، وشرح المكودي ١/٤٨١ ـ ٤٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٢٩ ـ ١٣٠، وشرح الأشموني ١/٥٦٩، وأوضح المسالك ٢/٢٦٢، وشرح الهواري ٣/١٥٨ ـ ١٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٦٦٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٤٧، وشرح=

وقياس مصدره: اسْتِعْوَاذ، فأُعِلَّت الواو، فنقلت حركتها إلىٰ ما قبلها، وقلبت الواو ألفاً، واجتمع ألفان: استعااذ، ثم حُذِفَت الألفُ الزّائدة عند الخليل وسيبويه، ووزنه: استفعلة.

وبدلُ العين عند الأخفش والفرّاء هو المحذوف، ووزنه: اسْتِفالَة، فصار: استعاذ ثم أتىٰ بالتاء عِوَضاً عن المحذوف.

ومثله: **استعاذ: استعاذةً، واستبان: استبانة.**

ـ **أَقِمْ إِقَامَةً:**

أصل: أقم أقوِمْ كأكرِمْ، فلما اعتلت الواو ألفاً فاجتمع ألفان، إقوام: إقام، حُذِفَ أحد الألفين علىٰ الخلاف المتقدّم فَصَار إقام، ثم أتىٰ بالتاء عِوَضاً من الألف المحذوفة، فصار «إقامة»، ومثله: أجاز إجازة، وأباد إبادة.

ـ وقوله: **وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ:**

إشارة إلىٰ أنَّ التاء قد تُحْذَفُ نحو: استقام استقاماً، وظاهر كلام سيبويه جواز الحذف، وعند ابن عصفور لا يجوز الحَذْف إلَّا حيث ورد.

قال الفرّاء: «لا يجوز إلَّا إذا كانت الإضافة عوضاً من التاء نحو[1]: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وحكىٰ الأخفش: أراء إراءً، وأجاب إجاباً.

ـ اسْتَعِذْ[2]: فعل أمر، استعاذة: مفعول مطلق مؤكد لعامله، أقم: فعل أمر، إقامة: مفعول مطلق، غالباً: حال من الضمير في «لَزِم»، ذا: مبتدأ، التاء: مبتدأ ثان،

= ابن الوردي ٢/٤٤٠، ومنهج السَّالك/٣٤٦.

(١) سورة الأنبياء ٢١/٧٣، وسورة النور ٢٤/٣٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/٩٥، وشرح المكودي ١/٤٨٢.

لزم: الجملة خبر الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن «ذا»، وعند المكودي: ذا: مبتدأ، لزم خبره، والتاء مفعول مقدَّم.

٤٥١. وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا ❁ مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا=
٤٥٢. =بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ«اصْطَفَىٰ»، وَضُمَّ مَا ❁ يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ: «قَدْ تَلَمْلَمَا»

ـ ضُبط: الآخر: بالضم، وعند بعضهم ضُبط بالفتح.

ـ قال[1]: كلُّ فعل افْتُتِح بهمزة الوصل يكون المصدر منه بكسر ثالثه، وهو ما أراده من قوله: مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ، وزيادة ألف قبل آخره. مثال ذلك:

اصْطَفَىٰ: اصْطِفاء، انْطَلَق: انْطِلاقاً، استخرج: استخراجاً، اقْتَدَر: اقتداراً.

ـ ومعنىٰ قوله: وَضُمَّ مَا ❁ يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ: «قَدْ تَلَمْلَمَا»:

أنه إذا كان الفعل علىٰ وزن «تفعلَلَ» يكون مصدره بضم الحرف الرابع منه، نحو: تَلَمْلَمَ: تَلَمْلُماً، تَدَحْرَجَ: تَدَحْرُجاً، تَنَفَّس: تَنَفُّساً.

ـ ما[2]: اسم موصول مفعول مقدَّم بـ«مُدَّ»، يلي الآخر: صلة «ما»، مُدَّ: فعل أمر، افتحا: فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة، وأصله: افْتَحَنْ، مع: متعلِّق بـ«مُدَّ»، كَسْرِ: مضاف إليه، تلو: مضاف إلىٰ «كَسْر»، الثانِ: مضاف إليه، وحذفت ياؤه واكتُفي بالكسرة، مما: متعلِّق بـ«مُدَّ» افتتحا: صلة.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٨٢ ـ ٤٨٣، وتوضيح المقاصد ٣/٣٣ ـ ٣٤، وشرح ابن طولون ٢/٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٢ ـ ٢٦٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٠٧، وشرح الهواري ٣/١٦٠ ـ ١٦١، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٥٠ ـ ٣٥١، ومنهج السَّالك/٣٤٥.

(٢) إعراب الألفيَّة/٩٥.

ـ بهمز وصلٍ: متعلِّق بـ«افتُتح، كاصطفىٰ: خبر مبتدأ محذوف علىٰ تقدير القول، أي: وذلك كقولك: اصطفىٰ، ضُمّ: فعل أمر، ما: مفعول بـ«ضُمّ»، يربع: صلة، قد تَلَمْلَمَا: والجملة في محل جرٍّ بالإضافة، والألف للإطلاق. أو ضُمّ: مبني للمفعول، وما: مفعول ما لم يُسَمّ فاعله. ورَجَّح الأزهري الوجه الأول.

٤٥٣. (فِعْـلَالٌ) اوْ (فَعْلَلَـةٌ) لِـ(فَعْلَلَا) ❊ وَاجْعَـلْ مَقِيسـاً ثَانِيـاً لَا أَوَّلَا

٤٥٤. لِـ(فَاعَلَ): الْـ(فِعَالُ) وَالْـ(مُفَاعَلَهْ) ❊ وَغَيْـرُ مَـا مَـرَّ السَّـمَاعُ عَادَلَـهْ

ـ يأتي مصدر «فَعْلَلَ» علىٰ «فِعْلال» نحو[1]: **دَحْرَج: دِحْراجاً، وَسَرْهَف: سِرْهافاً.**

ـ **ويأتي علىٰ «فَعْلَلَة» نحو: دَحْرَجَ: دَحْرَجَةً، وَسَرْهَفَ: سَرْهَفَةً.**

وهو المقيس فيه.

ـ ومصدر الملحق بفعلَلَ كمصدر فَعْلَلَ نحو:

جَلْبَبَ جِلْبَاباً وَجَلْبَبَة، وَحَوْقَلَ حِيْقالاً وَحَوْقَلَةً

ـ وجعلهما في التسهيل مقيسين معاً[2]، قال: «ومصدر فَعْلَلَ والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره...».

❊ **وفي البيت الثاني «فاعَلَ» له مصدران هما: الفِعالُ والمُفَاعَلَة.**

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٤ ـ ٣٥، وشرح المكودي ١/٤٨٤ ـ ٤٨٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٣١، وشرح ابن طولون ٢/٩ ـ ١٠، وشرح الهواري ٣/١٦٠ ـ ١٦١، وشرح ابن النَّاظم/١٦٨، وأوضح المسالك ٢/٢٦٣ ـ ٢٦٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٥٦، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٠ ـ ٦٧٢، ومنهج السَّالك/٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٢) التسهيل/٢٠٦، وشرح الأشموني ١/٥٧٠.

نحو: قاتَلَ قِتالاً ومُقاتلة، وخَاصَم خِصاماً ومُخاصمة.

وأشار بقوله: **وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ:**

إلىٰ أنَّ ما ورد من مصادر غير الثلاثي علىٰ خلاف ما مَرَّ، يُحْفَظُ وَلَا يُقاسُ عليه، ومعنىٰ عَادَلَه: كان السَّماع عديلاً له، فلا يُقْدَم عليه إلَّا بثبت.

ومما جاء من ذلك قول الراجز: **بَاتَتْ تُنَزِّي دلْوَهَا تَنزيّا**

وقياس مصدر نزّىٰ: تنزية، مثل زكّىٰ تزكية، ومن ذلك «كِذّاب» في مصدر «كذّب»، وقياسه تكذيب، وذكر ابن هشام أنَّ مثل هذا شاذّ.

ـ فِعْلالٌ[1]: مبتدأ، فَعْلَلَةٌ: معطوف عليه، والخبر: لفعللا، ثانياً: مفعول أول بـ«اجْعل»، مقِيساً: مفعول ثان، لا: عاطفة، أوّلاً: معطوف علىٰ «ثانياً».

ـ لفاعَل: خبر مقدَّم، الفاعلُ: مبتدأ، والمفاعلة: معطوف عليه، غير: مبتدأ، ما: موصول، مَرَّ: جملة الصِّلة، السَّماع: مبتدأ، عادله: في موضع الخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول.

٤٥٥. وَ(فَعْلَـةٌ) لِمَـرَّةٍ كَـ«جَلْسَهْ» ❖ وَ(فِعْلَـةٌ) لِهَيْئَـةٍ كَـ«جِلْسَهْ»

٤٥٦. فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ ❖ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ«الْخِمْرَهْ»

ـ **المصدر الثلاثي** من المجرّد يدلُّ علىٰ المرة[2] بأن يجيء علىٰ وزن «فَعْلَة»،

(١) شرح المكودي ١/٤٨٣ ـ ٤٨٤، وإعراب الألفيَّة/٩٥.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٣٥ ـ ٣٦، وشرح المكودي ١/٤٨٥ ـ ٤٨٦، وشرح ابن طولون ٢/١٠ ـ ١١، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٢ ـ ١٣٣، وشرح الهواري ٣/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح ابن النَّاظم/١٦٩ ـ ١٧٠، وأوضح المسالك ٢/٢٦٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٦٤ وما بعدها، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤١، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٣، ومنهج السَّالك/٣٤٧ ـ ٣٤٨.

نحو: جَلَسَ جَلْسَة ، وَمَشْيَة ، وَضَرْبَة .

ـ **ويدلُّ على الهيئة** منه إذا جاء على وزن «فِعْلَة» ، مثل: جِلْسَة ، ومِشْيه ، وضِربة: جلس جِلْسةً حَسَنَة .

ـ **قال المكودي**: «وقد يكون بناء المصدر على فَعْلَة كَرَحْمَة ، وعلى فِعْله ، كدِرْبة ، فلا يكون في لحاق التاء دلالة على المرة ، ولا على الهيئة إلَّا بقرينة تدلُّ على ذلك» ، ومثل هذا عند المرادي .

ـ وقوله: **فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ**:

يعني أنه يدلّ على المرّة في غير الثلاثي زيادة التاء ، نحو:

انطلق: انطلاقة ، استخرج: استخراجة .

ـ فإن كان بناء مصدره العام على التاء دلَّ على المرة بالوصف: كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة . كذا عند الأشموني .

ـ وشذَّ فيه أي في غير الثلاثي صوغ فِعْلَة للدلالة على الهيئة كقولهم:

هو حَسَنُ العِمّة ، وهي حَسَنَة الخِمرة والنِّقبة ، من اختمرت المرأة وانتقبت .

ـ وفَعْلةٌ[1]: مبتدأ ، لمرة: خبره ، كجَلْسَة: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: وذلك كجلسة ، وفِعْلَة: مبتدأ ، لهيئة: خبره ، كجلسة: خبر مبتدأ محذوف ، أي: وذلك كجِلْسَة .

ـ في غير: متعلِّق بالاستقرار العامل في الخَبر ، أو في موضع الحال من الفاعل في الاستقرار ، ذي: مضاف إليه ، الثلاث مضاف إليه ، بالتا: خبر مقدَّم ، المرة: مبتدأ مؤخّر ، شذّ: فعل ماض ، هيئة: فاعل ، كالخِمرة: خبر مبتدأ محذوف ، أي: وذلك كالخِمرة .

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٦ ، وشرح المكودي ١/٤٨٥ ـ ٤٨٦ .

٣٤ ـ أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ

٤٥٧. كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ❁ مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ«غَذَا»

٤٥٨. وَهْوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) ❁ غَيْرَ مُعَدّىً، ....

ـ الفعل على قسمين[1]: ثلاثي وغير ثلاثي:

ـ والثلاثي على ثلاثة أنواع:

١ ـ مفتوح العين مطلقاً، ومكسور العين متعدٍّ، وهذا هو القسم الأول.

٢ ـ ومكسور العين لازم، وهذا هو القسم الثاني.

٣ ـ ومضموم العين ولا يكون إلَّا لازماً، وهذا هو القسم الثالث.

ـ وقوله: كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ:

المراد به أنَّ «فاعِل» هذا هو الوزن الذي على صيغة اسم الفاعل، والمراد باسم الفاعل الذي هو صفة جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، سواء كان على وزن فاعِل: مثل: ضارِب وغادٍ، أو على غيره: كـ«مُكْرِم، ومُدَحرِج».

ـ وقوله: مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ:

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٧٠، ٣٧٢، وشرح المكودي ١/٤٨٧ ـ ٤٨٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٤ ـ ١٣٥، وشرح الهواري ٣/١٦٤، وشرح ابن النَّاظم/١٧٠، وأوضح المسالك ٢/٢٦٦، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٤، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٣، ومنهج السَّالك/٥٤٩.

شمل جميع أنواع الفعل الثلاثي، ثم أخرج فِعْلَيْن: فَعُل اللازم: ولا يكون إلَّا كذلك، وفَعِل أيضاً، ولا يكون إلَّا لازماً، وفيه قال:

وَهْـوَ قَلِيـلٌ فِـي (فَعُلْـتُ) وَ(فَعِـلْ) ❁ غَيْرَ مُعَدًّىٰ،

هو: ضمير عائد على «فاعِل» في البيت الأول، أي: أنَّ فاعلاً قليل في اسم الفاعل من المضموم العين «فَعُل»، والمكسور العين نحو: «فَعِل».

ومثال ذلك: فَرِه العبدُ فهو فارِهٌ، طَهُر فهو طاهِر، وحَمُض فهو حامِض، وسَلِم فهو سَالم، وأمِنَ فهو آمِن، وعقِرَت المرأة فهي عاقِر.

ـ وفُهم من هذا أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين، ومثال ذلك:

ـ **فَعَل: مفتوح العين، متعدٍّ**: ضَرَب فهو ضارِب، غذا، فهو غاذٍ.

ـ **فَعَلَ غير متعدٍّ**، نحو: قَعَد فهو قاعِد، ذَهَبَ فهو ذاهب.

ـ **فَعِل متعدٍّ**، نحو: شَرِب فهو شارِب.

ـ **قال ابن طولون**[1]: وغذا يحتمل أن يكون من غذوتُ الصَّبيَّ باللبن، أي: ربيته به، فيكون متعدّياً، ويحتمل أن يكون من «غذا الماءُ» أي: سال، فيكون لازماً. والمراد بالقليل هنا الشّاذّ؛ ولذلك قال: بل قياسه فَعِل». ومثله عند المكودي.

ـ اسمَ فاعل[2]: مفعول بـ«صُغ»، كفاعل، وإذا: متعلِّقان بـ«فاعل» وعند الشَّاطبي حال من اسم فاعل، يكون: تامّة بمعنىٰ «يوجد»، من ذي: متعلِّق بـ«يكون».

وقال الشَّاطبي: من ذي ثلاثة: خبر «يكون»، واسمها مضمر عائد على اسم

---

(١) شرح ابن طولون ٢/١٣، وشرح المكودي ١/٤٨٨.

(٢) شرح المكودي ١/٤٨٨، وشرح المقاصد الشَّافية ٤/٣٧٢، وإعراب الألفيَّة/٩٦.

الفاعل، وجملة «يكون» في موضع جَرّ بإضافة «إذا» إليها.

كغذا: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك غذا.

ـ وهو قليل: مبتدأ وخبر، في فَعُلتُ: متعلّق بـ«قليل»، غيرَ معدّىٰ: حال، من «فعِل» الأخير.

٤٥٨ .... بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)=

٤٥٩ =وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: «أَشِرٍ» ❁ وَنَحْوُ: «صَدْيَانَ»، وَنَحْوُ: «الْأَجْهَرِ»

ذكر في آخر البيت السابق أنّ اسم الفاعل من[1] «فَعِل» المكسور العين إذا كان لازماً له ثلاثة أوزان: فَعِل، وَأَفْعَل، وَفَعْلان.

١ ـ فَعِل ـ نَضِرَ فهو نَضِرٌ، بَطِرَ فهو بَطِرٌ، أَشِرَ فهو أَشِرٌ[2]، فَرِحَ فَهُو فَرِحٌ، وهي للأعراضِ.

٢ ـ فَعْلَان ـ عَطِش فَهو عَطْشان، صَيِد[3] فهو صَدْيان، غَرِثَ فهو غَرْثان، وهي للامتلاء وحرارة البطن.

٣ ـ أَفْعَل ـ سَوِدَ فَهُو أَسْود، جَهِرَ[4] فهو أَجْهَرَ، حَمِرَ فهو أَحْمَر.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٧، وشرح ابن طولون ٢/١٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٥، وشرح المكودي ١/٤٨٨ ـ ٤٨٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٧ ـ ٣٧٥، وشرح الأشموني ١/٥٧٢، وشرح الهواري ٣/١٦٤، وشرح ابن النَّاظم/١٧٠، وأوضح المسالك ٢/٢٦٦، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٤، ومنهج السَّالك/٣٥٠.

(٢) الأشر الذي لم يحمد النعمة.

(٣) صَدِي: عطش، والغَرْثان: الجائع.

(٤) جهِر يجهَر إذا لم يُبْصر في الشمس.

وهي للخَلْق والألوان والعاهات.

قال ابن طولون: «وتجوّز في إطلاق اسم الفاعل عليها، وإنما هي صفات مشبهة باسم الفاعل».

ـ بل[1]: حَرف انتقال هنا، قياسُهُ: مبتدأ، فَعِل: خبر المبتدأ.

ـ وأَفْعَلٌ فعلان: معطوفان علىٰ «فَعِل»، بإسقاط العاطف من الثاني. نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أَشِر: مضاف إليه، ونحو: معطوف علىٰ «نحو» السابق، صَدْيانَ: مضاف إليه، ونحو: معطوف علىٰ «نحو» السابق، الأجهر: مضاف إليه.

٤٦٠. وَ(فَعْلٌ) اوْلَىٰ وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) ❊ كَـ«الضَّخْمِ» وَ«الْجَمِيلِ»، وَالْفِعْلُ «جَمُلْ»

٤٦١. وَ(أَفْعَـلٌ) فِيـهِ قَلِيـلٌ وَ(فَعَـلْ) ❊ وَبِسِـوَىٰ الْفَـاعِـلِ قَـدْ يَغْنَىٰ (فَعَلْ)

ـ أشار إلىٰ أنَّ الأَوْلَىٰ بـ«فَعُل» المضموم العين أَنْ يجيءَ اسمُ الفاعل منه

ـ علىٰ وزن «فَعْل»، نحو:

ضَخُم فهو ضَخْم، وَشَهُم فهو شَهْم، وسَهُل فَهُو سَهْل.

ـ وعلىٰ وزن «فعيل»، نحو:

ظَرُف فهو ظريف، وجَمُل فهو جميل، وشَرُف فهو شَرِيف.

ـ قال المرادي[2]: «فإن قلت: فهل ينقاس عليهما؟ قلتُ: أما «فَعيل» فمقيس،

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٦، وشرح المكودي ١/٤٨٩.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٣٧ ـ ٣٨، وشرح المكودي ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠، وشرح ابن النَّاظم/١٧١، وشرح الأشموني ١/٥٧٢ ـ ٥٧٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٥ ـ ١٣٦، وشرح ابن طولون ٢/١٤ ـ ١٥،=

وقال في شرح التسهيل: «ومن استعمل القياس فيهما لعدم السَّماع فهو مصيب».

ـ وقوله: وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ):

يعني أنَّ اسم الفاعل من «فَعُل» المضموم العين قد يأتي على وزن:

ـ أَفْعَل: نحو: حَرُش، فهو أَحْرَش، والأحرش الخشن.

ـ وفَعَل: نحو: بَطُل فهو بَطَل، وحَسُن فهو حَسَن.

قال ابن النَّاظم فيما نقل عنه المرادي[1]: «وقول الشارح الذي كثر في استعمال اسم الفاعل حتى كاد يطّرد أن يجيء على «فَعْل أو فعيل» يخالف قوله: فأفْعَل فيه قليل وفَعَل».

ـ وقوله: وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ):

يعني أنَّ «فَعَل» المفتوح العين قد يجيء اسم فاعله على وزنٍ غير فاعل.

ـ قال المكودي: «ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل، فَفُهِم منه أنه مخصوص بوزن واحد، والذي جاء من ذلك:

ـ طاب فهو طيِّب، شاخ فهو شَيْخ، شاب فهو أَشْيَب، عَفَّ فهو عَفِيف.

وقوله: قَدْ يَغْنَى...: المراد به التقليل.

ـ قال المرادي: «فإن قلت: كيف يُطلَق على هذه الأوزان اسم فاعل، وإنما

= وشرح الهواري ٣/١٦٥ ـ ١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٧٦ ـ ٣٨٠، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٦، ومنهج السَّالك/٣٥٠.

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٨، وشرح ابن النَّاظم/١٧٠ ـ ١٧١.

هي من الصِّفة المُشَبَّهة ؟

قلتُ: يُطْلَقُ اسم الفاعل في اللغة كثيراً، وفي الاصطلاح قليلاً على كلّ وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمُّل ضمير الفاعل...»[1].

ـ وفَعْلٌ[2]: مبتدأ، أَوْلَى: خبره، وفعيل: معطوف على «فَعْل»، بفَعُل: متعلِّق بأولى، كالضخم: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كالضّخم، والجميل: معطوف على الضّخم، الفعلُ: مبتدأ، جَمُل: فعل وفاعله ضمير، والجملة: خبر المبتدأ، قوله: والفعلُ جمل: جملة حالية.

ـ وأفعلٌ: مبتدأ، فيه: متعلِّق بـ«قليل»، قليل: خبر المبتدأ، وفَعَل: معطوف على «أفعل» بِسِوَى: متعلِّق بـ«يُغِني»، الفاعِلِ: مضاف إليه، قد: للتقليل، يغني: فعل مضارع، فَعَل: فاعل «يغني».

٤٦٢. وَزِنَـةُ الْمُضَـارِعِ اسْـمُ فَاعِـلِ ❁ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ«الْمُوَاصِلِ»

٤٦٣. مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُـوِّ الْأَخِيـرِ مُطْلَقَـا ❁ وَضَـمِّ مِـيمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَقَا

ـ بَيَّنَ النَّاظم في هذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي، فذكر أنه يأتي على زنة المضارع بزيادة ميم مضمومة في أوَّله، وكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسوراً.

---

(١) شرح الأشموني ١/٥٧٣ وذكر من ذلك جَبُن فهو جبان، وشجُع فهو شجاع، وجَنُب فهو جُنُب، وعَفُر فهو عِفِر، أي: شجاع ماكر، وغَمُر غَمْر، أي: لم يجرب الأمور، ووَضُؤَ فهو وَضّاء، أي: وضيء، ونحو حَصِرت فهي حَصُور، أي: ضاق مجرى لبنها، ونحو: خشُن فهو خَشِن.
ثم ذكر أنَّ جميع هذه الصِّفات صفات مُشَبَّهة...

(٢) إعراب الألفيَّة/٩٦ ى ٩٧، وشرح المكودي ١/٤٩٠.

ـ مثال ذلك: قاتَلَ يُقاتِل فهو مُقاتِل.

دَحْرَجَ يُدحرِجُ فهو مُدَحرِج.

وَاصل يُواصل فهو مُواصِل.

تعلَّم يتعلَّم فهو مُتَعَلِّم.

ـ **قال المرادي**[1]: «وفُهِم من قوله «مطلقاً» أنَّه إذا كان مكسوراً قُدِّر كسره، **فتكون الحركة غير الحركة»**. **ومثله عند ابن طولون.**

ـ وشمل غير الثلاثي: الثلاثي المزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة: أَحْسَن، قاتل، استغفر، انْطَلَق، قَدَّم.

والرباعي المجرّد: دَحْرَجَ، بَعْثَر.

والمزيد بحرف: تَبَعْثر، أو بحرفين نحو: احرنجم.

ـ زنة[2]: خبر مقدَّم، المضارعِ: مضاف إليه، اسمُ مبتدأ مؤخَّر نقله الأزهري عن الشَّاطبي. فاعِلِ: مضاف إليه، وعكس المكودي، زنة مبتدأ، علىٰ حذف مضاف، وما بعده خبر، من غير: عند الشَّاطبي: حال من اسم فاعل، ذي: مضاف إليه، الثلاث: مضاف إليه، كالمُوَاصِل علىٰ تقدير: وذلك كالمواصِل.

ـ مع: في موضع الحال من المضارع، كسرِ متلوِّ الأخير: إضافات متعاقبة،

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٩، وشرح المكودي ١/٤٩٠ ـ ٤٩١، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٧، وشرح ابن النَّاظم/١٧١، وشرح ابن طولون ١/١٥، وشرح الأشموني ١/٥٧٣ ـ ٥٧٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٨٠ ـ ٣٨٣، وأوضح المسالك ٢/٢٦٧، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٧، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٤.

(٢) شرح المكودي ١/٤٩١، وإعراب الألفيَّة/٩٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٨٣، وشرح ابن النَّاظم/١٧١.

مطلقاً: حال من كسر، ضمٍّ: معطوف على كسر، ميمٍ: مضاف إليه. زائدٍ: صفة، قد سَبَقا: نعت بعد نعت.

٤٦٤. وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ ❊ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: «الْمُنْتَظَرْ»

٤٦٥. وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ ❊ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَآتٍ مِنْ «قَصَدْ»

ـ إذا أردتَ بناء اسم المفعول من غير الثلاثي جاء على وزن اسم الفاعل الذي تقدَّم الحديث عنه، إلَّا أنك تفتح[1] ما قبل آخره، للتفريق بين الصيغتين، وأولهما فيه ميم زائدة مضمومة.

ومثال ذلك: مُدَحْرَج، مُنْتَظَر.

قال المكودي: «وقد تبرّع بذكر المفعول في هذا الباب؛ لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصِّفات المشبّهة»، ومثل هذا عند ابن طولون.

❊ **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ كلَّ فعلٍ ثلاثيّ يجيءُ منه اسم المفعول على وزن «مفعول»، نحو:

ـ قصده فهو مقصود ـ ضربه فهو مضروب، وجده: فهو موجود.

ـ رُضِي فهو مَرْضيّ، وأصله: مَرْضُوي.

قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٩، وشرح المكودي ١/٤٩١ ـ ٤٩٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٧ ـ ١٣٨، وشرح ابن النَّاظم/١٧١ ـ ١٧٢، وشرح ابن طولون ١/١٥ ـ ١٦، وشرح الأشموني ١/٥٧٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٨٣ ـ ٣٨٤، وأوضح المسالك ٢/٢٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٦٧٧ ـ ٦٧٨، ومنهج السَّالك/٣٥١.

ـ دُعي: فهو مَدْعُوّ.

ومثله من بِيْع: مبيع، وقيل: فهو مقول، وممرور به، مقيداً بالحرف الذي يتعدَّىٰ به.

ـ إن[1]: شرط، فتحت: فعل الشرط، منه: متعلِّق بالفعل قبله.

والضمير في «منه» عند المكودي عائد علىٰ اسم الفاعل، وعند الشّاطبي عائد إلىٰ ما زاد علىٰ الثلاثة، ما: مفعول «فتحت»، كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر، انكسر: خبر «كان»، وجملة «كان» صلة، كمثل: الكاف زائدة، ومثل: خبر لمبتدأ محذوف. المنتظر: مضاف إليه.

ـ وفي اسم: متعلِّق بـ(اطَّرد)، مفعول: مضاف إليه، الثلاثي: مضاف إليه اطّرد زنةُ: فعل وفاعل، مفعولٍ: مضاف إليه، كآتٍ: خبر مبتدأ محذوف، من: حرف جرّ، قصد: علىٰ تقدير مضاف مجرور بـ«من».

٤٦٦. وَنَـابَ نَقْـلاً عَنْـهُ ذُو (فَعِيـلِ) ❁ نَحْـوُ: «فَتَـاةٍ -أَوْ فَتـىً- كَحِيـلِ»

ـ أي: ناب ذو فعيل، يعني صاحب هذا الوزن عن «مفعول» نقلاً لا قِياساً، نحو[2]: كَحِيل: بمعنىٰ مكحول، وقتيل: بمعنىٰ مقتول، وطريح: مطروح، وجريح: مجروح، وذبيح: مذبوح، وقَبْض: مقبوض.

ـ قال ابن النَّاظم[2]: «وهو كثير في كلام العرب، وعلىٰ كثرته لم يُقَسْ عليه

(١) إعراب الألفيَّة/٩٧، وشرح المكودي ١/٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٧٢، وشرح المكودي ١/٤٩٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٨، وشرح ابن طولون ٢/١٦ ـ ١٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٣٨٤، وتوضيح المقاصد ٣/٤٠، وأوضح السَّالك ٢/٢٦٨، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٤ ـ ٤٤٥.

بإجماع. ونبَّه بقوله: «**نحو فتاة أو فتىً كحيل**» أنّ باب فعيل بمعنىٰ «مفعول» المؤنَّث منه يساوي المذكر في عدم لحاق تاء التأنيث به».

ونبَّه المرادي[1] إلىٰ أنَّ فعيل بمعنىٰ مفعول يستوي فيه المذكر والمؤَنَّث كما ذكر ابن النَّاظم.

ـ **وقال المرادي**: «... وفي التسهيل[2]: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، فنص علىٰ الخلاف، وقال في شرحه[3]: وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فعيل بمعنىٰ فاعل، فقيّد في الشرح، وأطلق في الأصل».

ـ ناب[4]: فعل ماض، نقلاً: حال من «ذو»، عنه: متعلِّق بـ«ناب»، ذو: فاعل «ناب»، نحو خبر لمبتدأ محذوف، فتاةٍ: مضاف إليه، أو فتىً: معطوف علىٰ «فتاة»، كحيلِ: نعت لـ«فتاة وفتىً»، وأفرد النَّعتَ مراعاةً للعطف بـ«أو»؛ لأنَّ فعيلاً يُنْعَتُ به أكثر من واحد.

❁ ❁ ❁

(١) توضيح المقاصد ٣/٤٠، وشرح السُّيُوطي/٣٠٨، ومنهج السَّالك/٣٥٢.

(٢) التسهيل/١٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٨.

(٤) إعراب الألفيَّة/٩٧، وشرح المكودي ١/٤٩٢.

٣٥ ـ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧. صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ❁ مَعْنىً بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

ـ **قال ابن طولون**[1]: «**الصِّفة المشبَّهةُ باسم الفاعل ما صِيغ لغير تفضيل من فعل لازم، لقصد نِسْبة الحدث إلىٰ الموصوف دون إفادة معنىٰ الحدوث**».

ويُسْتَحْسَنُ في الصِّفة المشبَّهةِ باسم الفاعل أن يُجَرَّ بها ما هو فاعل بها في المعنىٰ، نحو: الحَسَنُ الوَجْهِ، وأصله: الحَسَنُ وَجْهُهُ.

وهذا لا يصحّ في اسم الفاعل.

وقولُه: استُحْسِنَ، يدلُّ علىٰ أنَّ ذلك موجودٌ في اسم الفاعل نحو: كاتبُ الأبِ، إلَّا أنَّه غير مستحسنٍ، وفيه خلاف، وهو عند المصنِّف جائز، فهو مذهبه.

ـ وفُهِمَ من هذا البيت أنَّ الجرَّ بالصِّفة المشبّهة غير لازم بل يجوز فيه النصبُ والرفعُ، وهذا سيأتي بيانه.

ـ وتكون لحالِ الدائم، وهو الأصل في باب الوصف، وأما اسم الفاعل فيكون للماضي والحال والاستقبال.

---

(١) شرح ابن طولون ٢/١٨ ـ ١٩، وشرح المكودي ١/٤٩٤، وتوضيح المقاصد ٣/٤٣، ثم ذكر أوْجُه الاتفاق، وأَوْجُه الخلافِ بين الصِّفة المشبهة واسم الفاعل، وقال: فإن قلت: لم قال فاعل معنىٰ؟ قلتُ لأنه لا تضاف الصِّفة إليه إلَّا بعد إسنادها إلىٰ ضمير الموصوف، فلم يبق فاعلاً إلَّا من جهة المعنىٰ. المقاصد الشَّافية ٤/٣٩٠، وشرح ابن النَّاظم/١٧٢، وشرح الهواري ٣/١٧٢ ـ ١٧٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٠.

ـ صفة[1]: مبتدأ، اسْتُحْسِن: صفته، جَرّ: نائب عن الفاعل.

معنىٰ: منصوب علىٰ إسقاط الخافضِ، بها: متعلِّق بـ«جَرُّ» المشبهةُ: خبر المبتدأ، اسمَ الفاعل: بفتح الميم، مفعول بالمشبهة وبكسر الميم مضاف إليه، ويجوز أن يكون «المشبهةُ» مبتدأ، وصفة: خبره.

٤٦٨. وَصَـــوْغُهَا مِـــنْ لَازِمٍ لِحَاضِـــرِ ❁ كَـ«طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ»

ـ يعني أنَّ الصِّفة[2] المشبّهة باسم الفاعل لا تُصَاغ من فعلٍ مُتَعَدٍّ، بخلاف اسم الفاعل، فإنَّه يُصاغُ من المتعدِّي واللازم، وأشار إلىٰ هذا بقوله: «**وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ**».

ـ وقوله: لحاضرٍ: يعني أنها لا تكون للماضي المنقطع، ولا لما لم يَقَعْ، ولَا تُوْجَدُ إِلَّا للحاضر، فلا تقول: زيد حَسَنُ الوجهِ غداً أو أمسِ.

ـ ولا تقول: زيد قاتل الأَبِ بكراً، تريد: قاتلٌ أبوه بكراً، بل لا تُصَاغ إلَّا من فعل لازم نحو: «**طاهر القلب**» من طَهُرَ قلبه. **وجميلُ الظاهر**: من جَمُلَ مظهره. كذا عند ابن عقيل وغيره.

ـ وتكون الصِّفةُ جاريةً علىٰ الفعل المضارع في الحركات والسَّكنات، مثل: طاهر، فهو جار علىٰ «يَطْهُرُ»، وهو قليل، ومثله: ضامر ومعتدل ومستقيم.

---

(١) شرح المكودي ١/٤٩٤ ـ ٤٩٥، وتوضيح المقاصد ٣/٤٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٩٥، وإعراب الألفيَّة/٩٧ ـ ٩٨.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/١٤١، وشرح المكودي ١/٤٩٥، وشرح ابن طولون ٢/١٩ ـ ٢٠، وشرح الهواري ٣/١٧٣، وشرح الأشموني ٢/٣، وشرح ابن النَّاظم/١٧٢ وتعقّب والده بأنّ هذه الخاصّة وهي الإضافة لا تصلح لتعريف الصِّفة المشبّهة، ورد عليه هذا ابن هشام في أوضح المسالك ٢/٢٦٩، وذكر هذا الأزهري عنهما في شرح التصريح ٢/٨١، ومنهج السَّالك/٣٥٧.

ـ وغير جاريةٍ كـ«جميل»، فإنه غير جار على «يَجْمُلُ» ومثله ضخم وحَسَن وملآن.

ـ **وذكر ابن عقيل** «أنَّ الثاني هو الكثير، نحو: ... حسن الوجهِ، كريمُ الأبِ، وإن كانت من غير الثلاثي وجب موازنتُها للمضارع نحو: «مُنْطَلِقُ اللِّسان».

ـ صوغها[1]: عند المكودي: مبتدأ ومضاف إليه.

من لازمٍ لحاضر: متعلّقان بـ«صوغها»، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه، وتقديره: واجب. ذكر الأزهري أنه لا يجوز أن يكون المجروران أو أحدهما خبراً عن «صوغها» لعدم الفائدة.

كطاهر: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كطاهر. القلبِ: مضاف إليه، من إضافة الصِّفة إلى مرفوعها في المعنى.

جميل الظاهر: معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف.

٤٦٩. وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ❁ لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

ـ **عند أبي حيان «وعمل اسم الفاعل».**

ـ يعني أنَّ الصفة المشبهة تنصب[2] فاعلَها في المعنى كما ينصب اسمُ الفاعل مفعوله تقول: زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ، كما تقول: زيدٌ ضاربٌ الرجلَ.

والمراد بالمعدَّى: **المعدَّى إلى مفعول واحد.**

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٨، وشرح المكودي ١/٤٩٥ ـ ٤٩٦.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٤٧، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٠، وشرح الهواري ٣/١٧٥، وشرح ابن النَّاظم/١٧٣، وشرح المكودي ١/٤٩٦، ومنهج السَّالك/٣٥٨.

ـ والمراد بقوله: **عَلَىٰ الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا:**

أنها تعمل بالشروط التي تقدَّم ذكرها في اسم الفاعل، وهو أنه لا بُدَّ من اعتمادها كما أنه لا بُدَّ من اعتماده.

ـ **قال ابن طولون:** «ولا ينبغي أن يُحْمَلَ علىٰ جميع الشَّروط السَّابقة التي منها أن يكون بمعنىٰ الحال أو الاستقبال؛ لأنّه نصّ علىٰ أن الصِّفة لا تكون إلَّا للحال بقوله: «الحاضر»».

ـ **قال المرادي:** «فإن قلت: كيف قال: «**وعمل اسم فاعل المُعَدَّىٰ/ لها...**» وبينهما فرق، وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به، ومعمولها مشبَّه بالمفعول، فعملهما إذاً مختلف؟ قلت: هو مُتَّحِد صورةً».

ـ عَمَلُ[1]: مبتدأ، اسم: مضاف إليه، فاعلٍ: مضاف إليه، المُعَدَّىٰ: نعت لمحذوف، ومتعلَّقه محذوف أيضاً، لها: في موضع خبر لمبتدأ الذي هو «عَمَلٌ، علىٰ الحدّ: قال المكودي: متعلّق بـ«عمل»، أو بالاستقرار الذي تعلَّق به الخبر، أو في موضع الحال[2] من الضمير المستتر في الاستقرار الذي تعلَّق به الخبر. ثم تعقَّبه الأزهري علىٰ هذه الأعاريب، الذي: نعتٌ لـ«الحدّ»، أو بدلٌ منه، وهو أَوْلَىٰ عند الأزهري، قد حُدّا: صلة «الذي».

٤٧٠. وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ❁ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

ـ أثبته الأزهري «**يُجْتَنَب**»، ثم ذكر أنه في بعض النُّسخ «**مُجْتنبِ**» وعند ابن طولون «**يجتنب**».

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٨، وشرح المكودي ١/٤٩٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٠٢، وشرح الهواري ٣/١٧٥.

(٢) لم أجد هذا الوجه عند المكودي، ووجدت هذا عند الشَّاطبي ٤/٤٠٢.

ـ وقد أراد المؤلِّف في هذا البيت بيان أنَّ الصِّفة المشبّهة تخالفُ اسم الفاعلِ في شيئين[١]:

ـ **الأول: أنّ معمولها لا يجوز أن يتقدَّم عليها**، تقول: زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ، ولا تقول: زيدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ، وهذا معنىٰ قوله: يُجْتنب، أي: يجتنب تقديم معمول الصِّفة عليها.

ـ **الثاني: أَلَّا يكون معمولها إلَّا سببيّاً كالمثال المتقدِّم**، وهذا علىٰ خلاف ما في اسم الفاعل فإنه يكون سببيّاً نحو: ـ زيدٌ مكرِمٌ أباه.

وأَجنبيّاً، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً.

وهذا معنىٰ قوله: «وكونه ذا سببيّةٍ وَجَبْ»[٢].

ـ وسبقُ[٣]: مبتدأ، ما: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، جملة «تعمل» صلة «ما»، فيه: متعلِّق بـ«تعمل»، والضمير المجرور عائد علىٰ الموصول، مُجْتنب: خبر المبتدأ، كونه: مبتدأ مضاف إلىٰ اسمه، وهو ضمير الموصول، ذا: بمعنىٰ صاحب، خبره، سببيَّة: مضاف إليه. وجملة: «وجب» خبره من حيث ابتدائيته.

(١) إعراب الألفيَّة/٩٨، وشرح ابن طولون ٢/٢٠.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٤٦، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٢، وشرح ابن النَّاظم/١٧٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٠ ـ ٢١، وشرح المكودي ١/٤٩٧، وشرح الهواري ٣/١٧٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٠٣، وإرشاد السَّالك ١/٦٨٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/٩٨، وشرح المكودي ١/٤٩٧.

٤٧١. فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ-مَعَ (أَلْ) ❁ وَدُونَ (أَلْ)-مَصْحُوبَ (أَلْ)، وَمَا اتَّصَلْ
٤٧٢. بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً، وَلَا ❁ تَجْرُرْ بِهَا-مَعْ (أَلْ)-سُماً مِنْ (أَلْ) خَلَا
٤٧٣. وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا ❁ لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

ـ **الصِّفة المشبَّهة** تكون بالألف واللام، نحو: الحَسَن، أو مجرّدة عنهما، نحو: حَسَن.

وعلىٰ هذين التقديرين لا يخلو المعمول من ستة أحوال[1]:

١ ـ **أن يكون المعمول بـ«أل»** نحو: الحَسَنُ الوجهِ، وحَسَنُ الوجهِ.

٢ ـ **أن يكون مضافاً لما فيه «أل»** نحو: الحَسَنُ وَجْهِ الأبِ، وحَسَنُ وجهِ الأبِ.

٣ ـ **أن يكون مضافاً إلىٰ ضمير الموصوف** نحو: مررتُ بالرجل الحسنِ وَجْهُهُ، وبرجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ.

٤ ـ **أن يكون مضافاً إلىٰ مضاف إلىٰ ضمير الموصوف** نحو:

ـ مررتُ بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِهِ.

ـ ومررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُ غلامِهِ.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/١٤٤ ـ ١٤٥، وتوضيح المقاصد ٣/٤٩، وشرح ابن طولون ٢/٢١ ـ ٢٣، وشرح المكودي ١/٥٠٥، وشرح الأشموني ٣/٦ ـ ١٤، وأوضح المسالك ٢/٢٧١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٧، وشرح المكناسي ٢/١٦٣ نقل عن زوائد أبي إسحاق قوله: «**فللصِّفة ستة أحوال، وكل منها علىٰ اثني عشر تقديراً في المعمول، فهذه اثنتان وسبعون صورة، هكذا في بعض النسخ وهو الصواب كما عند شيخ شيوخنا أبي زيد المكودي**». ومنهج السَّالك/٣٥٩.

٥ ـ **أن يكون مُجَرَّداً من «أل» والإضافة** نحو: الحسنُ وجهُ أبٍ، وحَسَنٌ وجهُ أَبٍ.

٦ ـ **أن يكون المعمول مُجَرَّداً من «أَلْ» والإضافة** نحو: الحَسَنُ وجهاً، وحَسَنٌ وجهاً.

ـ **قال ابن عقيل**[١]: «فهذه اثنتا عشرة مسألة، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة: إما أن يُرْفع، أو يُنْصب، أو يُجَرّ فيتحصل حينئذٍ **ستٌّ وثلاثون صورة**».

ـ **وقال ابن طولون**[٢]: «وقد علمتَ أنّ معمول الصِّفة إمّا بالألف واللام، أو عارياً منها مضافاً، أو مجرداً، فمعمول الصِّفة إذن على ستة أنواع، وقُدّرت ستة بحسب رفع المعمول ونَصْبه وجَرّه مع تعريف الصِّفة وتنكيرها، وإذا ضُرِبت ستة في ستة بلغت ستة وثلاثين».

ـ **وقال المرادي**[٣]: «وإذا تقرّر هذا فاعلم أنّ الصِّفةَ تعمل في السَّببي الرفعَ والنصبَ والجرَّ مع «أل»، ودون «أل» فلها ستة أحوال. وكل منها على أحد عشر تقديراً في المعمول فهذه ستة وستون صورة كلّها جائزة إلَّا ما لزم منها إضافة ما فيه «أل» إلى الخالي من «أل» ومن الإضافة إلى المعرف بها، أو إلى ضمير المعرف بها فيمتنع...».

ـ **وعقب المكودي** على المرادي بقوله[٤]: «... والصَّواب **أنها اثنتان وسبعون مسألة...**».

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ١٤٥، وشرح ابن النَّاظم/١٧٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧١.

(٢) شرح ابن طولون ٢/ ٢٣، وشرح ابن الوردي ٢/ ٤٤٨.

(٣) شرح المرادي ٣/ ٥٢.

(٤) شرح المكودي ١/ ٥٠٠.

وأما ابن طولون فقد ذكر عن المكودي أنه أَوْصَلَ الصُّوَر الحاصلة من الصِّفة المشبّهة ومعمولها إلىٰ **أربع**[1] **عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة**، ومن أراد توجيهها فعليه بشرحه.

ـ وقوله[2]: «**فَارْفَعَ بها**» أي: بالصِّفة المشبَّهة، والرفع علىٰ الفاعليَّة، وعند الفارسي علىٰ الإبدال من ضمير مستتر في الصِّفة.

ـ وقوله: **وانْصب وجُرَّ مع «أل»**: أي إذا كانت الصفة بـ«أل» نحو الحَسَن، ودون «أل»: أي إذا كانت الصفة بغير «أل»، نحو: «حَسَن».

ـ **مصحوب «أل»**: أي: المعمول المصاحب لـ«أل»، نحو: «الوجه».

ـ **وَمَا اتَّصَلْ / بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً**، أي: والمعمول المُتَّصِل بالصِّفة إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من الألف واللام والإضافة.

ويدخل تحت قوله: «مضافا» المعمول المضاف إلىٰ ما فيه «أل»، نحو: «وجه الأب»، والمضاف إلىٰ ضمير الموصوف نحو: «وجهِهِ»، والمضاف إلىٰ ما أَضيف إلىٰ ضمير الموصوف نحو: وجه غلامِه، والمضاف إلىٰ المجرَّد من «أل» دون الإضافة نحو: وجه أبٍ.

ـ وقوله: وَلَا / تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ (أَلْ).. أيْ أنَّ هذه المسائل ليست كلّها علىٰ الجواز، **بل يمتنع منها إذا كانت الصِّفة بـ«أل» أربع مسائل**[3]:

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٣، وانظر شرح المكودي ١/٥٠٥.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/١٤٥ ـ ١٤٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٣، وشرح الهواري ٣/١٧٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٤١٠، وأوضح المسالك ٢/٢٧١.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/١٤٥ ـ ١٤٦، وانظر المقاصد الشَّافية ٤/٤٢٢ ـ ٤٢٣، ومنهج السَّالك/٣٦١، وشرح ابن النَّاظم/١٧٤ ـ ١٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٣، وأوضح المسالك ٢/٢٧١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٤٨.

١ ـ جَرُّ المعمول المضاف إلىٰ ضمير الموصوف، نحو: الحسنُ وَجْهِهِ.

٢ ـ جَرُّ المعمول المضاف إلىٰ ما أُضيف إلىٰ ضمير الموصوف، نحو: الحَسَنُ وجهِ غلامِهِ.

٣ ـ جَرُّ المعمول المضاف إلىٰ المجرَّد من «أل» دون الإضافة نحو: الحَسَنُ وجهِ أبٍ.

٤ ـ جَرُّ المعمول المجرّد من «أل» والإضافة، نحو: «الحَسَنُ وجهٍ».

ـ **قال ابن عقيل**[١]: «فمعنىٰ كلامه «**ولا تجرُرْ بها**»، أي: بالصِّفة المشبَّهة إذا كانت الصِّفة مع «أل» اسماً خلا من «أل»، أو خلا من الإضافة لما فيه «أل»، وذلك كالمسائل الأربع.

ـ وقوله: **وما / لم يخلُ فهو بالجواز وُسِما:**

يعني أنّ ما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّه، كما يجوز رفعُه ونَصْبُه: كالحسن الوجهِ، والحسن وجهِ الأب، وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه إذا كانَت الصِّفة بغير «أل» علىٰ كل حال».

ـ **وقال الشَّاطبي**[٢]: «ولكن ليس المقصود من كلام النَّاظم إلَّا الأصول، وليست كلّها جائزة، بل منها ما يجوز، وهو ما وافق ضابط الجواز عنده، ومنها ما لا يجوز وهو ما خرج عن ذلك.

ـ ومعنىٰ ما ذكره أنه يجوز: **رفع المعمول بالصِّفة علىٰ الفاعليّة، ونصبه علىٰ التشبيه بالمفعول به مطلقاً أو علىٰ التمييز إن كان نكرة، وجَرّه بالإضافة..**».

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/١٤٦، وشرح الهواري ٣/١٧٩.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٤١٠.

تنبيه

ـ قرأت مادة هذا الباب في الشروح جميعها، فوجدت أَيْسَرَ ما فيها هو نص ابن عقيل؛ ولذلك كان عمدتي في عرض هذه المادة، ثم أضفتُ المراجع الأخرىٰ إليه، وبعض الزيادات التي تزيد النص وضوحاً وبياناً.

ـ عدد صور الصِّفة المشبّهة التي يمتنع إعمالها متفق عليها في جميع هذه المصادر.

ـ عدد الصور الجائزة مختلف فها بين مرجع وآخر، **وغالبها وقف عند ست وثلاثين صورة، وأخرجوا منها أربعة ممتنعة وأوصلها المكودي إلىٰ أربع عشرة ألفاً ومائتين وست وخمسين، وهو عملية حسابية متخيَّلة، وأحسب أنه لو أراد تفصيل هذا لما فاز بطائل، ولقد هممتُ أنْ أفعلَ ذلك، ولكني وجدت أنه عمل فيه ضياع للوقت من غير فائدة خالصة**[1].

ـ **وقال المرادي**[2]: «**تنبيهات: الأول** لم يتعرَّض المصنِّف لبيان أقسام الجائزة، وهو ينقسم إلىٰ قبيح، وحسن، ومتوسط.

فالقبيح: ما عَرِيَ عن الضمير، وذكر ابن النَّاظم أربع حالات وقال: وعلىٰ قبحها فهي جائزة.

والحسن: ما كان فيه ضمير واحد.

والمتوسط: ما تكرر فيه الضمير إلَّا ما تقدَّم امتناعه.

---

(١) انظر الجداول في شرح المكودي ١/٥٠١ ـ ٥٠٢، وانظر ص/٥٠٣ في كيفية قراءة هذه الجداول.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٥٣، وشرح الأشموني ٢/١٩، وشرح المكناسي ٢/١٦٣ ـ ١٦٤، ومنهج السَّالك/٣٦١، وشرح ابن النَّاظم/١٧٤ ـ ١٧٦.

ـ **الثاني**: ما ذكره من الحكم إنما هو السَّببي، وقد تقدَّم أنّ معمول الصِّفة يكون ضميراً **وعملها فيه جَرّ بالإضافة** إنْ باشرته وخَلَتْ من «أل» نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه. ونصبٌ إن فصلت أو قرنت بـ«أل»، **فالمفصولة** نحو: **قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها»**، والمقرونة بـ«أل» نحو: **زيد الحَسَنُ الوجهِ الجميلُه»**.

وقسمه ابن النَّاظم إلىٰ قبيح، وضعيف، وحسن، وعنه نقل أبو حيان.

ـ فارفع[1]: فعل أمر، بها: متعلِّق بـ«ارفع»، وانصب وجُرّ: فعلا أمر معطوفان علىٰ «ارفع» وحذف متعلّقهما استغناء عنه بذكره أولاً، وليس من باب التنازع في المتوسط خلافاً للفارسي. مع: في موضع الحال من «بها»، أل: مضاف إليه، ودون «أل»: معطوف علىٰ «مع»، مصحوبَ: منصوب بـ«جُرّ»، أل: مضاف إليه، ما: معطوف علىٰ «مصحوب»، جملة اتّصل: صلة.

ـ بها: متعلِّق بـ«اتَّصل»، مضافاً: حال من الضمير في الفعل قبله، أو مجرّداً: معطوف علىٰ ما قبله، لا تجرْ: لا ناهية، وتجرر: مضارع مجزوم، بها: متعلّق بـ«تجرر»، مع: في موضع الحال من الهاء في «بها» العائدة إلىٰ الصِّفة، أل: مضاف إليه. سُما: منصوب بـ«تجرر»، بفتحة مقدّرة، ويحتمل أن يُنْصَبَ بفتحة ظاهرة، من أل: متعلِّق بـ«خَلا». وجملة «خلا» نعت لـ«سُما». وسُما: هو الاسم وهو أحد اللغات فيه. وانظر البيت/١٨ من باب المعرب والمبني.

ـ ومن إضافة: معطوف علىٰ من «أل»، لتاليها: متعلِّق بـ«إضافة»، ما: شرط مبتدأ، لم يخل: جازم ومجزوم، خبر المبتدأ، فهو: مبتدأ، بالجواز: متعلّق بـ«وُسِما»، وُسِما: بالبناء للمفعول، وهو خبر المبتدأ. والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط، ويجوز أن يكون «ما» موصولاً مبتدأ، وجملة فهو... خبر المبتدأ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/٩٩، وشرح المكودي ١/٥٠٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٤١٠ ـ ٤١١.

٣٦ ـ التَّعَجُّبُ

٤٧٤. بِـــ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ❁ أَوْ جِئْ بِـــ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

٤٧٥. وَتِلْـوَ (أَفْعَـلَ) انْصِـبَنَّهُ كَـ«مَا ❁ أَوْفَـىٰ خَلِيلَيْنَـا، وَأَصْـدِقْ بِهِمَـا»

ـ **عَرَّف الشَّاطبي**[1] التعجّب في اصطلاح المتقدمين بأنه استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِي سببُها، وخرج بها المذكور عن نظائره، أو قلَّ نظيره بلفظ دالٍّ علىٰ ذلك.

ـ **وذكر المرادي** أنَّه يُدَلُّ عليه بألفاظ كثيرة غير ما يُذْكَرُ في هذا الباب نحو: «سُبحانَ الله»، و«لله دَرُّه»، ولم يُبوَّب لها في النحو لكونها لم تدلّ عليه بالوضع بل لقرينة.

ولم يُعَرِّف النّاظم هذا الباب اتِّكالاً علىٰ المعرفة به عند النحويين.

ـ **وذكر ابن النَّاظم** أنه يُدَلُّ عليه بصيغ مختلفة، نحو قوله تعالىٰ[2]: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾، وقوله ﷺ لأبي هريرة: «**سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ المُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ**»، وقولهم: لله أنت...

---

(١) المقاصد الشَّافية ٤/٤٣٢، وتوضيح المقاصد ٣/٥٤، وشرح ابن النَّاظم/١٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٤ ـ ٢٦، وشرح الهواري ٣/١٨١ ـ ١٨٣، وشرح المكودي ١/٥٠٨ ـ ٥٠٩، وشرح الأشموني ٢/١٩ ـ ٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٨، وشرح المكناسي ٢/١٦٧، وأوضح المسالك ٢/٢٧١، وإرشاد السَّالك ١/٦٨٦ ـ ٦٨٧، ومنهج السَّالك/٣٦٩.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٨.

والمبوَّب له في العربية صيغتان: **ما أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ به**؛ لاطِّرادهما في كل معنىً يصح التعجُّب منه.

ومثاله: ما أَحْسَنَ زيداً: وإلىٰ هذا أشار بقوله: **بِأَفْعَلَ انْطِقْ بعدما تعجُّباً**.

أو تأتي بـ«أَفْعِلْ» قبل مجرور بالباء، نحو: أَحْسِن بزيدٍ، وأشار إليه بقوله:

أو جِـئْ بِأَفْعِلْ قَبلَ مجرور ببـا

ـ أمّا: نحو ما أَحْسَنَ زيداً، **فإنّ** «ما»[1] مبتدأ، وجاز الابتداء بها وهي نكرة غير موصوفة عند ابن النَّاظم لأنها في تقدير التخصيص.

ـ **وهي عند سيبويه** نكرة تامّة بمعنىٰ شيء، وفعل التعجُّب وفاعله في موضع الخبر، والتقدير: شيءٌ عظيم أَحْسَنَ زيداً، أي: جعله عظيماً، وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح عند المرادي.

ـ **ومذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين** أنها موصولة، والفعل صلتها، والخبرُ محذوفٌ لازم الحذفِ، تقديره: الذي أَحْسَن زيداً شيءٌ عظيمٌ.

ـ **قال ابن طولون**: «وكون هذا الخبر لم يُسْمَع في حال من الأحوال يُرَجِّح كلام سيبويه؛ لأنَّ عدم ذكر الخبر في حال من الأحوال يقتضي أنَّ حذفه من قبيل الحذف اللازم، وذلك لا يكون إلَّا إذا سَدَّ مسدَّ الخبر غيره، وذلك هنا معدوم».

ـ **وأَمَّا أَفْعَلَ: فهو عند البصريين فعلٌ** لدخول نون الوقاية عليه[2] وذكروا هذا الرأي أيضاً للكسائي وهشام.

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢/٢٧٢.

(٢) نحو: ما أفقرني إلىٰ رحمة الله تعالىٰ.

ـ **واسم عند الكوفيين** لثبوت تصغيره في قول الشاعر، وهو قيس بن الملوح:

يَـا مَـا أُمَـيْلِح غِزْلانـاً شـدنَّ لَنَـا ❁ مِـنْ هؤلَيّـائِكُنّ الضّـالِ والسَّـمرِ

ـ **وذهب ابن النَّاظم** إلىٰ أنَّه لا حُجَّة في هذا لشذوذه ودخله التصغير لشبهه، بأفعل التفضيل لفظاً ومعنىٰ، فخرج عن بابه لمجرد الشبه بغيره.

ـ **وأما أَفْعِلْ به**[1]: **ففعل باتِّفاق، ولفظه لفظ الأمر**، ومعناه الخبر، وفاعله المجرور بالباء كذا عند ابن طولون.

ـ **وذكر ابن النَّاظم** أنه فعل ماضٍ لا يتصرف مسند إلىٰ ضمير «ما».

وذكر المرادي أنَّ مذهب جمهور البصريين أنّ «أَفْعِلْ» في نحو: «أَحْسِن بزيدٍ» لفظُه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، فمعنىٰ «أحسِنْ بزيد» أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسْنٍ، وهو مسند إلىٰ المجرور بعده، والباء زائدة مع الفاعل مثل[2]: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾.

ـ **وذهب الفرّاء** ومن وافقه إلىٰ أنَّه أمر باستدعاء التعَجُّب من المخاطب مسنداً إلىٰ ضميره، واستحسَنَهُ الزمخشري وابن خروف، وذكره ابن هشام للزجاج.

ـ **وذهب ابن كيسان** إلىٰ أنَّ المخاطب ضمير الحُسْن، كأنه قيل: يا حُسْنُ أَحْسِن بزيد، أي: دُمْ به؛ ولذلك كان الضمير مفرداً علىٰ كل حال.

ـ وأجاز بعض المتأخِّرين أن تكون الباءُ للتعديه لا زائدة، والهمزة للصَّيرورة لا للتعدية.

---

(١) وفي منهج السَّالك/٣٧٨: «وظاهر كلام المصنِّف أنَّ التعجُّب له صيغتان: ما أفعله وأفعِلْ به، وترك صيغة اختُلف فيها، وهي «كَفَعْلَ»، فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلىٰ إلحاقه بباب نِعْمَ وَبِئْسَ، وذهب الأخفش إلىٰ إلحاقه بباب التعجُّب، قال ابن عصفور: وهو الصحيح، وبه قال المبرِّد...».

(٢) سورة النساء ٤/٧٩.

ـ **قال المرادي**: «والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين لسلامته مما يَرِد على غيره»، ومثَّل في البيت الثاني لصيغتي التعجّب بمثالين: الأول: **ما أَوْفى خَلِيْلَينا، والثَّاني: أَصْدِقْ بهما**.

ـ **وقوله: وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصبنَّه**: فمذهب البصريين أنَّه مفعول به.

ـ وزعم الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين أنّ نَصْبَه على حد النَّصب في نحو: زيد كريمٌ الأبَ.

ـ بأفعلَ[1]: متعلّق بـ«انطق»، انطِقْ: فعل أمر، بعد: متعلّق بـ«انطقْ» تعجُّباً: عند الهواري[2]: حال، وعند الشَّاطبي[3] مصدر على معنى متعجِّباً أو ذا تعجُّب، وعند المكودي[4] مصدر في موضع الحال، أو مفعول له، أي لأجل إنشاء التعجُّب، وقيل: نصبٌ على نزع الخافض.

ـ أو جِئْ بأَفْعِل: متعلِّق بـ«جئ» قبل: متعلِّق بـ«جئ»، أو بموضع الحال من «أفعل»، مجرور: مضاف إليه، ببا: متعلِّق بمجرور.

تلوَ: منصوب على الحال عند الشَّاطبي، أَفْعَلَ: مضاف إليه، انصبنَّه: فعل أمر مبني على الفتح، كما: الكاف جارة لقولٍ محذوف، ما: مبتدأ بالإجماع، أَوْفَى: فعلٌ ماضٍ، وفاعله يعود على «ما»، خليلَيْنَا: مفعول «أَوْفَى»، وَأَوْفَى خَلِيلَيْنا: خبر المبتدأ، وعند الأخفش: «ما» موصولة والخبر محذوف، أصدِقْ: فعل بالإجماع على الخلاف في تفسيره كما سبق، لهما: الباء زائدة، والمجرور بها فاعل.

---

(١) إعراب الألفية/٩٩.

(٢) شرح الهواري ٣/١٨١.

(٣) شرح الشاطبي ٤/٤٥٢.

(٤) شرح الشاطبي ٤/٤٥٢.

٤٧٦. وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ❁ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

ـ **ضبطه عند ابن طولون**[١]: وَحَذْفُ، والنُّسخ على: حَذْفَ، ويأتي بيانه في الإعراب.

ـ **والرواية عند الشَّاطبي**[٢]: «**إن كان عند الحذف معنىً يَتَّضح**».

ـ ذكر في هذا البيت أنَّ المتعجَّب منه يجوز أَنْ يُحذف[٣] إذا كان معلوماً عند السَّامع، والمراد بالمحذوف: المنصوب بعد «أَفْعَل»، والمجرور بالباء بعد «أَفْعِل»، لأنَّ كليهما متعجَّب منه. وقوله: استبحْ، إشعار بأن المتعجَّب منه لم يكن حقُّه أن يُحْذَفَ.

ـ مثال حذف المنصوب قول عليّ رضي الله عنه:

جَزَى اللهُ عَنَّا والجَزَاءُ بِفَضْلِهِ ❁ رَبِيْعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أي: ما أعفّ ربيعة وأكرمهم.

ـ ومثاله بعد «أَفْعِل»: قوله تعالىٰ[٤]: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، أي: وأَبْصِرْ بِهم.

ـ **قال الأشموني**: «وإنما جاز حَذْفُ المجرور بعد «أَفْعِلْ» مع كونه فاعلاً، لأنَّ

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٧.

(٢) شرح الشَّاطبي ٤/٤٥٣، وفي ص/٤٥٦ قال: «ووجدت في طرة بعض النُّسخ عِوض ذلك: إن كان عند الحذف معناه يَضِحْ» يريد معنىٰ المحذوف.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٥٩ ـ ٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٧ ـ ٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٠، وشرح الأشموني ٢/٢٣، وشرح الهواري ٣/١٨٥، وشرح ابن النَّاظم/١٧٨، وشرح المكودي ١/٥١٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٥٣، وأوضح المسالك ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وشرح المكناسي ٢/١٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٦٩١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٥٠، ومنهج السَّالك/٣٧٢.

(٤) سورة مريم ١٩/٣٨.

لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلىٰ أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذف الباء». ومثل هذا عند المرادي.

ـ وأكثر ما يُستباح الحَذْف في نحو «أَفْعِل به» إذا كان معطوفاً علىٰ آخر مذكور معه الفاعل كما في الآية، وقد يُحْذَفُ بدون ذلك. وهو شاذّ، ومن ذلك قول عروة بن الورد:

فَـذَلِكَ إِنْ يَلْـقَ المَنِيَّـةَ يَلْقَهَـا ❊ حَمِيـداً وَإِنْ يَسْـتَغْنِ يَوْمـاً فَأَجْـدِرِ

ـ حَذَفَ[1]: مفعول «استبحْ»، ما: موصولة. تعجَّبت: صلة «ما»، منه: متعلِّق بتعجّبت، معناه: اسم «كان»، يَضِح: خبر «كان»، عند: متعلِّق بـ«يضح»، ويضح: بمعنىٰ اتَّضح.

٤٧٧. وَفِـي كِـلَا الْفِعْلَـيْنِ قِـدْماً لَزِمَـا ❊ مَنْـعُ تَصَـرُّفٍ بِحُكْـمٍ حُتِمَـا

ـ ذكر النَّاظم في شرح التسهيل[2] أنَّه لا خلاف في عدم تصرُّف فعل التعجُّب، وإلىٰ هذا أشار في هذا البيت، ومنع تصرُّفهما إنما هو بحكم مجيئهما لخصوص التعجُّب[3].

ـ وذكر المرادي عن هشام الضرير الإتيان بمضارع «ما أَفْعَلَ» فتقول[4]:

(١) إعراب الألفيَّة/٩٩، وشرح الهواري ١٨٥/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٠/٣.

(٣) توضيح المقاصد ٦٢/٣، وشرح المكودي ٥١١/١، وشرح ابن طولون ٢٨/٢، وشرح ابن النَّاظم/١٧٨، والمقاصد الشَّافية ٤٥٦/٤، وشرح ابن طولون ٢٨/٢، وأوضح المسالك ٧٨/٢ «وعلَّة جمودهما تضمنهما معنىٰ حرف التعجُّب الذي كان يَسْتحقُّ الوضع»، ومنهج السَّالك/٣٧٣.

(٤) شرح التصريح ٩٠/٢ «... وهو قياس ولم يُسْمَعْ فَلا يَقْدَحُ في الإجماع».

ما يَحْسُن زيداً، ثم قال: «**وهو قياس لم يُسْمَعْ فوجَبَ اطّراحه**».

ـ وصَرَّحَ المصنِّف في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجُّب، وذكرتُ من قبلُ الخلاف حيث ذهب البصريون والكسائي إلىٰ فعلية صيغة «ما أَفْعَلَهُ» وذهب الكوفيون إلىٰ اسميته.

قالوا: والصحيح أنه فعلٌ لبنائه علىٰ الفتح، ولنصبه المفعول به، وللزومه ياء المتكلم مع نون الوقاية.

وأمّا «أفعِلْ» فذكرتُ أنه لا خلاف في فعليته.

ـ **قال ابن عقيل**: «لا يتصرَّفُ فعلا التعجُّب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يُسْتَعْمَلُ من «أَفْعَل» غير الماضي، ولا من «أفعِلْ» غير الأمر، قال المصنِّف: وهذا مما لا خلاف فيه.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وكل واحد من فعلَي التعجُّب ممنوعٌ من التَّصَرُّف، والبناء علىٰ غير الصِّيغة التي جُعِل عليها، مسلوكٌ به سبيلٌ واحدة لتضمُّنه معنىٰ هو بالحرف أَلْيَق، وليكون مجيئُه علىٰ طريقة واحدة أدلَّ علىٰ ما يُرَاد به».

ـ منعُ[1]: فاعل «لزما»، وهو مصدر مضاف إلىٰ المفعول، قِدْماً: ظرف زمان، في كلا: متعلِّق بـ«لزما»، وكذلك الظرف «قِدْماً» بحكمٍ: متعلق بـ«لزما»، حُتِما: نعت لـ«حكم».

(١) شرح المكودي ١/٥١١، وإعراب الألفيَّة/١٠٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٥٦.

٤٧٨. وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا، ❁ قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩. وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي «أَشْهَلَا»، ❁ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)

في هذين البيتين بيانٌ لما يُصاغُ منه فِعْلا التعجُّب قياساً، وهي ثمانية:

١ ـ أن يكون فعلاً، فلا يُصَاغان من غيره.

ـ **قال المرادي**[1]: «وبذلك ظهر خطأ من يقول من الكلب: **ما أَكْلَبَهُ، ومن الحمار: ما أَحْمَرَهُ**».

ـ وقال: **وشذّ من ذلك قولهم: أَقْمِن به**، اشتقوه من «قمِنٌ»، أي: حقيق. وقال الأشموني: «وشذَّ: ما أَذْرَعها، أي: ما أَخَفَّ يدها في الغَزْل».

٢ ـ الثاني: أن يكون الفعلُ ثلاثياً، ويفهم هذا من قوله: «من ذي ثلاث».

قال ابن طولون: «وقول الفقهاء: «ما أَخْصَره» لا يُعْرَفُ به سَمَاع».

قلتُ: لأنه مأخوذ من خماسي: اختُصر، وهو مبني للمفعول.

ـ **قال المرادي**: «ونعني به ثلاثي اللفظ، فلا يُصَاغان من الرباعي المجرّد باتِّفاق نحو: دَحْرَج، ولم يشذَّ منه شيء».

٣ ـ الثالث: أن يكون متصرِّفاً، فلا يُصَاغان من غير المتصرِّف نحو: نِعْمَ

---

(١) توضيح المقاصد ٦٤/٣ ـ ٦٧، وشرح ابن طولون ٢٩/٢، وشرح المكودي ٥١٢/١، وشرح ابن النَّاظم/١٧٨ ـ ١٧٩، والمقاصد الشَّافية ٤٥٨/٤، وشرح ابن عقيل ٥٤/٣، وشرح الهواري ١٨٦/٣ ـ ١٨٨، وشرح الأشموني ٢٤/٢، وأوضح المسالك ٢٨٠/٢ ـ ٢٨٢، وإرشاد السَّالك ٦٩٢/١ ـ ٦٩٣، وشرح ابن الوردي ٤٥٢/٢ ـ ٤٥٣، ومنهج السَّالك/٣٧٤.

وَبِئْسَ، ولَيْسَ، وشَذّ قولهم: **ما أَعْسَاه، وَأَعْسِ به**، وإذا أُطْلِق التصرُّف فهو محمول على كامل التصرُّف.

٤ ـ **الرَّابع: أن يكون قابلاً للتفاضُل** فلا يُصَاغان من فعل لا يقبل ذلك، نحو: مات، وفني، وحدث؛ لأنه لا مزيّة فيه لبعض فاعليه على بعض.

قال ابن طولون: «وقول العامة: ما أموته! خطأ».

قلتُ لعله يجوز ذلك إذا أريد المجاز بمعنى الضعف.

٥ ـ **أن يكون تامّاً، فلا يُصاغان من الأفعال الناقصة**، خلافاً لمن أجاز صوغهما من «كان» الناقصة. وفهم ذلك من قوله: «تَمَّ».

ـ **قال ابن طولون**: «وقولهم: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها، وما أمسى أَدْفَأَها، لحن».

ـ **وقال ابن عقيل**: «فلا تقول: **ما أَكْوَنَ زيداً قائماً. وأجازه الكوفيون**».

٦ ـ **أن يكون مثبتاً غير منفي**، فلو كان لازم الاستعمال في النفي نحو: ما عُجْتُ بالدواء، أي: ما انتفعتُ به، أو عَرَض له النفي، نحو:

ما قام زيد، لم يُبْنَ منه فعل التعجُّب.

ويدلُّ على هذا قوله: «غيرِ ذي انتِفا».

٧ ـ **ألَّا يكونَ الوصفُ منه على «أَفْعَلَ»**، فلا يُبْنَى من نحو: شهل، وحَوِل، صيغة تعجُّب، وفُهِم هذا من قوله: «**وغير ذي وصف يُضاهي أشهلا**».

قال المرادي: «ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأول، أو من العيوب كالثاني»، ومثله نحو: عرج. وقول العامة: «**ما أشقره**»، خطأ.

ـ وقال: «وعلَّة المنع عند الجمهور أنّ حقّ ما يُصاغان منه أن يكون ثلاثياً

محضاً، وأصل الفعل في هذا النوع أن يكون على أَفْعَل».

ـ وقالوا: شذَّ من هذا النوع قولهم: **ما أَحْمَقَهُ، ما أَرْعَنَهُ، ما أَهْوَجَهُ.**

ـ **وقال الهواري:** «فلا يُبنى فعل التعجُّب من الألوان لأن اسم الفاعل منه على أَفْعَل» نحو، أحمر، وأخضر، ولا من أفعال العيوب... كَأَعْوَر وَأَعْرَج...».

٨ ـ **الثامن: ألَّا يكون مبنياً للمفعول**، فلا تقول: ما أَضْرَبَ زيداً، وأنت تتعجب من الضرب الواقع به. وفهم هذا من قوله: «**وغير سالك سبيل فُعِلا**». ولو كان لازم البناء للمفعول نحو: عُني بحاجتك، لم يُبْنَ منه.

ـ «وقد سُمِع من العرب أشياء لم تَسْتَوفِ الشروط، فتُحفظ، ولا يُقاس عليها، فمنها قولهم: ما أتقاه...».

ـ **وذكر المرادي**[1] شرطاً تاسعاً لم يذكره النَّاظم، وهو ألَّا يُسْتَغْنى عنه بالمَصُوغ من غيره، نحو: قال، من القائلة، فإنهم لا يقولون: ما أَقْيَلَه، استغناء بقولهم: ما أكثر قائلته، وما أَنْوَمَه في ساعة كذا. نص على ذلك سيبويه.

ـ وفي ثنايا هذه الشروط تعرَّض المرادي **لذكر الثلاثي المزيد**، وذكر أنه إن كان «أَفْعَل»[2] ففيه مذاهب:

ـ **جواز صوغهما** منه قياساً مطلقاً، وهو اختيار المصنِّف.

قال المرادي: «وهو مذهب سيبويه[2] والمحققين من أصحابه».

---

(١) انظر توضيح المقاصد ٣/٦٨ ـ ٦٩، وشرح الأشموني ٢/٢٥.

(٢) قال ابن النَّاظم: «وأجاز سيبويه بناء فعل التعجّب من «أَفْعَل» كقولهم: ما أعطاه للدراهم، وما أَوْلَاه للمعروف، لا من غيره مما زاد على الثلاثة» ص/١٧٩، وانظر المقاصد الشَّافية ٤/٤٦٧، وشرح الأشموني ٢/٢٤.

ـ **الثاني**: مَنْعهُ إلَّا أن يَشِذَّ شيء، فيُحفظ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرّد وابن السَّرَّاج والفارسي، ومن وافقهم.

ـ **الثالث**: **التفصيل**، فإن كانت همزته للنقل لم يجز، وإن كانت لغيره جاز.

ـ وصُغْهما[1]: فعل أمر، وفاعله مُسْتتر فيه، والضمير الدالُّ على التثنية مفعول به، من ذي: متعلِّق بمحذوف صفة لفعل محذوف، ثلاث: مضاف إليه، وترك التاء مراعاة للحرف، صُرِّفا: نعت بعد نعت، وقابلِ: نعت بعد نعتين، ويجوز أن يكون حالاً، فضلٍ: مضاف إليه، تم: نعت بعد ثلاث، غير: نعت آخر بعد أربع، ذي: مضاف إليه. انتِفا: مجرور بالإضافة.

ـ وغيرِ: معطوف على «غير»، وهو في المعنى نعت لوصف، غير: معطوف على «غير» أيضاً، سالك: مضاف إليه، سبيلَ. مفعول «سالك»، وفاعله مستتر فيه، فُعِلا: مضاف إليه.

والتقدير: وصُغْ فعلي التعجُّب من فعل ذي ثلاثة أحرف متصرِّف قابل فضلٍ تامٍّ مثبتٍ ليس الوصفُ منه على أَفْعل، ولا الفعل مبني للمفعول.

٤٨٠. وَ«أَشْـدِدَ» اوْ «أَشَدَّ» أَوْ شِبْهُهُمَـا ❁ يَخْلُـفُ مَـا بَعْـضَ الشُّـرُوطِ عَـدِمَا

٤٨١. وَمَصْـدَرُ الْعَـادِمِ بَعْـدُ يَنْتَصِـبْ ❁ وَبَعْـدَ (أَفْعِـلْ) جَـرُّهُ بِالْبَـا يَجِـبْ

٤٨٢. وَبِالنُّـدُورِ احْكُـمْ لِغَيْـرِ مَـا ذُكِـرْ ❁ وَلَا تَقِـسْ عَلَـى الَّـذِي مِنْـهُ أُثِـرْ

ـ ذكر النَّاظم أنك إذا قصدت التعجُّب من فعل لم تتوافر فيه بعض الشروط التي تقدم ذكرها فلا يجوز صَوْغُ صيغتي التعجُّب منه، **ولكنك تتوصل إلى ذلك**

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٠.

بصوغهما مما جَمَع الشروط، ثم يؤتىٰ بمصدر الفعل الذي عدم بعض الشروط فتعامله معاملة الاسم المتعجَّب منه. فينصب: بعد «ما أفعل» مضافاً إلىٰ اسم المتعجّب منه، والأفعال مثل: أكثر أسرع، ونحوهما.

ـ تقول في التعَجُّب من استخرج: ما أشدَّ استخراجَه.

أَشدِدْ باستخراجِه.

ومن نحو: مات: ـ ما أَفْجَعَ مَوْتَه.

ـ أَفْجِعْ بموتِه.

ومن البياض: ـ ما أَشدَّ بياضَهُ.

ـ وأشدِدْ ببياضِهِ.

هذا هو المفهوم من البيت الأول.

ـ **وذكر المرادي**[1] أن هذا العمل يصحُّ في كل فعل متصرِّفٍ مثبتٍ مصوغٍ للفاعل ذي مصدر مشهور إذا لم يستوف الشُّروط.

ـ **وفُهِم من البيت الثاني أنَّ الفعل إذا لم يكن متصرِّفاً لم يمكن فيه هذا العمل**؛ لأنه لا مصدرَ له، وإنْ كان منفيّاً، أو مبنيّاً للمفعول لم يصح فيه ذلك إلَّا بأن يُؤْتىٰ به صلة لحرف مصدري مُعْطىٰ ما للتعجّب منه.

يُقالُ: ما **أقرب أَلَّا يفعلَ، أَقْرِب بِأَلَّا يفعلَ.**

ما أكثر ما عُنيت بحاجتي، وما أكثر أن كان زيدٌ يقوم.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٧٠، وشرح ابن النَّاظم/١٧٩ ـ ١٨٠، وشرح المكودي ١/٥١٤ ـ ٥١٥، وشرح الأشموني ٢/٢٥ ـ ٢٧، وشرح ابن طولون ٢/٣٠ ـ ٣١، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٨١ وما بعدها، وشرح الهواري ٣/١٨٨ ـ ١٩١، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٤ ـ ١٥٦، وأوضح المسالك ٢/٢٨٢، وإرشاد السَّالك ١/٦٩٧.

ما أشدّ ما ضُرِب، أشدِد بما ضُرِب.

ما أطول كون زيد قائماً، عدم شرط التمام.

ـ **قال المرادي**[1]: «وإنما فُعِل ذلك ليبقى لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول».

ـ **وقال ابن النَّاظم**[2]: «ولو أُمِن اللَّبْس جاز إيلاؤه المصدر الصريح، نحو: **ما أَسْرَعَ نفاسَ هندٍ، وأَسْرِعْ بنفاسِها**».

ـ **وفُهِم من البيت الثالث من قوله: «وبالندور احْكُم»** أنه قد جاء بناء صيغتي التعجُّب من الفعل العادم لبعض الشروط، وهذا نادر غير مقيس، ومن ذلك:

ـ أَقِمنْ بزيد: مما لا فِعْل له.

ـ ما أعطاه، وما أفقره: من أعطىٰ وافتقر.

ـ ما أجمعه، وما أرعنه: ما أتىٰ اسم فاعله علىٰ أَفْعَل.

ـ ما أَعْسَاه، وَأَعْسِ به: مما أتىٰ من غير المتصرِّف.

ـ ما أجنَّه، وما أَوْلَعَهُ: من جُنّ ووُلِعَ هو من الفعل المبني للمفعول.

ـ ما أَذْرَعها: أي ما أَخَفَّ يدها في الغزل، فهو وصف لا فعل له.

ـ ما أَهْوَجه، ما أَحْمَقَهُ، ما أَرْعنه.

وهي من فعل فهو أفعل، كأنهم حملوها علىٰ «ما أَجْهَلَهُ».

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «فالجواب أنّ أكثر اللغويين إنما ينقلون السَّماع مطلقاً من

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٧٠.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٨٠، وشرح ابن الوردي ٢/٤٧٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ٤/٤٩٤.

غير تتبع لهذه الأمور، وإنما يتعرَّض لها من كان نحوياً في الغالب، ولا عتب عليهم، فإنهم سالكون سبيل مجرَّد النقل... فليُتحفظ الوارد على أمثال هذه المسائل، فالمتقدّم أعرف بمآخذ هذا الكلام من هؤلاء المتأخرين، ولذلك نرى الحُذّاق يعتنون بقواعد المتقدمين، ويتحامون الاعتراض عليهم، بل يقلدون نقلهم وقياسهم، ويحتجون لهم ما استطاعوا مراعاة لهذه القاعدة، فيظنّ الشّادي في النحو أنّ ذلك من باب التعصُّب للمذهب، وليس كذلك فاعلم».

ـ وأشدِدْ[1]: مبتدأ على إرادة اللفظ، أو أَشَدَّ أو شبههُما: معطوفان على اللفظ، وجملة «يخلُفُ» خبر المبتدأ وما عطف عليه.

قال الشَّاطبي: «وأفرد الضمير لأنه عطف بـ«أو» المقتضية لأحدِ الشيئين أو الأشياء».

قال الأزهري: «وفاعل «يخلُفُ» ضمير مستتر فيه يعود إلى أحد المذكورات».

ما: موصول اسمي، مفعول «يخلف» بعضَ: مفعول مُقدَّم، الشروط: مضاف إليه، عُدِما: جملة الصِّلة، والألف للإطلاق.

وتقدير البيت: وأَشْدِد أو أَشَدَّ أو شبههُما يخلف بناء المتعجَّب الذي عَدِم بعض الشروط.

ـ مصدرُ: مبتدأ، العادمِ: مضاف إليه، والمنعوتُ به محذوف، وحُذِف متعلَّقه، بعدُ: متعلِّق بـ«ينتصب»، وبُني على الضّمّ لقطعه عن الإضافة.

جملة «ينتصب» خبر المبتدأ، وبعدَ: منصوب بـ«يجب». أَفْعِل: مضاف إليه، جرُّه: مبتدأ، بالبا: متعلِّق بـ«جرّه»، جملة «يجب» خبر المبتدأ، وقدَّم معمول الخبر

---

(١) إعراب الألفية/١٠٠، وشرح المكودي ١/٥١٢ ـ ٥١٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٩٥.

الفعل الذي لا يجوز تقديمه للضرورة، ولأنه ظرف فيتوسَّع فيه.

وتقدير البيت: ومصدرُ الفعلِ العادِمِ لبعض الشروط ينتصبُ بعد ما أَفْعَل، وجَرُّه بالباء بعد «أفعِل» يجبُ.

ـ بالنُّدور: متعلِّق بـ«احكم»، احكمْ: فعل أمر، لغير: متعلِّق بـ«احكم»، ما: موصول اسمي مضاف إليه، جملة «ذُكر»: صلة «ما»، لا: ناهية، تقِسْ: مجزوم بلا، على الذي: متعلِّق بـ«تقس»، منه: متعلِّق بـ«أُثِر»، جملة «أُثِر» صلة: «الذي». **ومعنى البيت: واحكم بالندور لغير الذي ذُكِر ولا تَقِسْ على الذي نُقِل منه عن العرب.**

٤٨٣. وَفِعْلُ هَـذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ❁ مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

٤٨٤. وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ ❁ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

ـ وقولُه[1]: «**فِعْلُ هَذَا الْبَابِ**» يشمل الصِّيغتين: ما أَفْعَلَه، وَأَفْعِلْ به، **فلا يتقدَّم المنصوب** على: «ما أَفْعَلَ» فلا تقول: زيداً ما أَحْسَنَ، **ولا يتوسط** بين «ما» وَأَفْعَلَ، فلا تقول: ما زيداً أَحْسَنَ. وكذا الحالُ مع «أَفْعِل به»: فلا تقول: بزيدٍ أَحْسِنْ، والسَّبَبُ في ذلك عَدَمُ تصرُّفِ هذين الفعلَيْن.

ـ وفُهِم من قوله: «**وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا**» أنه لا يُفْصَلُ بين الفعل ومعموله بشيء.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ الفَصْلَ بالظَّرف والجار والمجرور لا خلاف فيه.

ـ **قال المرادي**: «قال في شرح الكافية[2]: لا خلاف في منع تقدُّم المتعجَّب منه

(١) توضيح المقاصد ٤/٧١، وشرح المكودي ١/٥١٥ ـ ٥١٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٢ ـ ٣٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٦ ـ ١٥٨، وشرح الهواري ٣/١٩١ ـ ١٩٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٤٩٨، وشرح الأشموني ٢/٢٦.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ٢/١٠٩٦.

على فعل التعَجُّب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشارح (ابن النَّاظم)[١] في نفي الخلاف في غير الظرف والمجرور، قال: كالحال والمنادى.

وذكر المرادي أنَّه جاء في الكلام الفصيح ما يدلُّ على جواز الفصل بالمنادى.

وذلك قول علي رضي الله عنه:

أعزِزْ عليَّ ـ أبا اليَقْظان ـ أَنْ أراكَ صَريعاً مُجَنْدلاً»

قال ابن مالك في شرح التسهيل[٢]: «**وهذا مُصَحِّح للفَصْل بالنداء**».

ـ **وأجاز الجرمي الفَصْل: بالمصدر**، نحو: «**مَا أَحْسَنَ إِحساناً زيداً**».

قال المرادي: «ولا حجة له على ذلك».

أما الفَصْل بالظَّرف والمجرور ففيهما خلاف[٣]:

والمشهور الجواز خلافاً للأخفش والمبرِّد ومن وافقهما وأكثر البصريين، وذكر الصيمري المنع عن سيبويه، وذكر المرادي أنه ليس لسيبويه فيه نصٌّ، ومما ورد في النثر قول عمرو بن معد كرب: «**لله دَرُّ بني سُلَيْم، ما أَحْسَنَ في الهيجا لقاءها، وأكرم في اللَّزبات عطاءها، وأَثْبَتَ في المكرمات لقاءها**».

ـ **وذكر الشَّاطبي عن المبرِّد وابن السراج أنهما حَكَيَا** «ما أَحْسَنَ بالرَّجل أن يَفْعَلَ كذا».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٨٠، وانظر منهج السَّالك/٣٨١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤١، وانظر شرح ابن الوردي ٢/٤٤٥، قال: «وفي هذا ثلاثة شواهد: أحدها الفصل بالجار والمجرور، والثاني: الفصل بالنداء، والثالث: حذف الباء من المتعجَّب من بعد أَفْعِل».

(٣) المقاصد الشَّافية ٤/٥٠٠، وتوضيح المقاصد ٤/٧١ ـ ٧٢، وشرح الأشموني ٢/٢٦ ـ ٢٧.

وفي النظم قول العبّاس بن مرداس:

وَقَـالَ نَبِـيُّ المُسْـلِمِين تَقَـدَّموا ❁ وَأَحْبِـبْ إِلَيْنَـا أَنْ يكـونَ المقـدَّما

والشَّاهد فيه الفصلُ بـ«إلينا» بين فَعل التعجُّب وفاعله، وهو المصدر.

وقول آخر:

خَلِيلِـيَّ ما أَحْـرَىٰ بـذي اللبِّ أَنْ يُـرَىٰ ❁ صَـبُوراً، ولَكِـن لَا سَـبِيْلَ إِلَـىٰ الصَّـبْر

والشَّاهد فيه الفَصْل بقوله: بذي اللب بين «أحرىٰ» فعل التعجب، والمصدر المسبوك.

وقول أوس بن حَجَر:

أُقِـيْمُ بِـدَار الحَـزْمِ مَـا دَامَ حَزْمُهَـا ❁ وَأَحْـرِ إِذَا حَالَـتْ بِـأَنْ أَتَحَـوَّلَا

فصل بين فعل التعجب «أَحْرِ» ومعموله وهو «بأن أتحوّلا».

ـ وفعل[1]: مبتدأ، هذا: مضاف إليه، البابِ: عطف بَيَان أو نَعْت، لن يُقَدَّما: مضارع منصوب، والألف للإطلاق، معمولُه: نائب عن الفاعل، وجملة: لن يُقَدَّما: خبر المبتدأ.

ووصله: مفعول مقدَّم بـ«الْزَما»، به: متعلِّق بـ«وَصْلَه».

وفصلُهُ: مبتدأ، بظرف: أو بحرف جر: متعلِّقان بـ«فصلُه». مستعملٌ: خبر المبتدأ. والخُلفُ: مبتدأ، في ذاك: متعلِّق بما قبله، استقرَّ: الجملة خبر المبتدأ.

قال الأزهري: «وذكر استقرّ هنا ضرورة لِسَدِّ الجار والمجرور مَسَدَّه».

(١) إعراب الألفيَّة/١٠١، وشرح المكودي ١/٥١٦.

خلاصة شروح الألفية

كتبها

د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب

الجزء الثاني

مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع

خلاصة

شرح الألفية

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُحَقِّقِ

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

الناشر

مؤسسة دار البلاغة للنشر والتوزيع
الكويت
www.dr-alkhateeb.com

هاتف: ٩٩٦٦١٦٧٢ (٩٦٥)

خلاصة

شرح الألفية

كتبها

د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب

الجزء الثاني

مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع

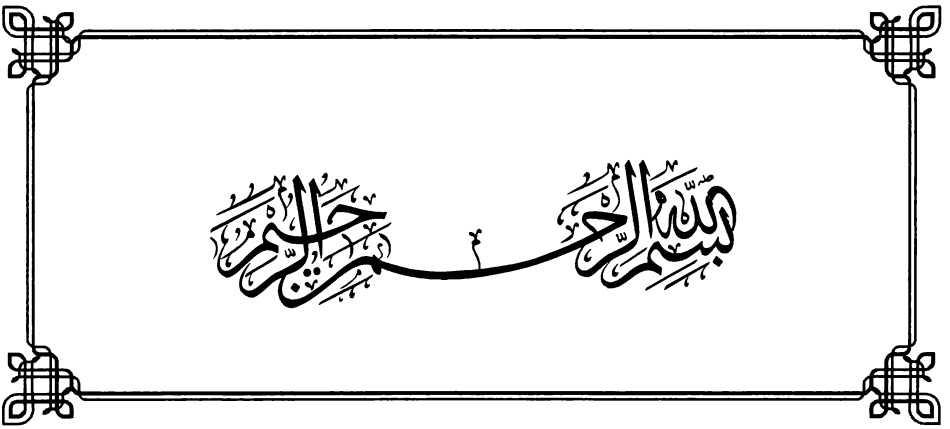
بسم الله الرحمن الرحيم

٣٧ ـ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥. فِعْـــلَانِ غَيْـــرُ مُتَصَـــرِّفَيْنِ: ❁ (نِعْـمَ) وَ(بِئْـسَ)، رَافِعَـانِ اسْمَيْـنِ

٤٨٦. مُقَارِنَـيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْـنِ لِمَـا ❁ قَارَنَهَـا كَـ«نِعْمَ عُقْبَـى الْكُرَمَـا»

ـ ذكر في البيت الأول أنَّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان لا اسمان، ولكنهما لا يتصرَّفان تصرُّف الأفعال لمانع منع من ذلك، وهو لزومهما إنشاء المدح والذَّمِّ على سبيل المبالغة، فلزما طريقة واحدة.

ـ والخلاف في الفعليَّة والاسميَّة منقول عن المتقدِّمين.

ـ **أهل البصرة ذهبوا إلى أنهما فعلان، وهو رأي ابن مالك، وإلى هذا ذهب الكسائي من الكوفيين.**

وحُجَّتهم دخول تاء التأنيث عليهما، تقول: نعمتِ المرأةُ هِنْدٌ.

وبئستِ المرأةُ دَعْدٌ، فهذا دليل الفعلية.

ـ **وعَرّج الشاطبي** على ذكر البيت السابق عند التعريف بالفعل، وهو البيت الحادي عشر:

بتَـا فعلـتَ وَأَتَـتْ وَيَـا افْعَلِـي ❁ وَنُـونِ أَقْـبَلَنَّ فِعْـلٌ يَنْجَلِـي

وذكر أنَّ الدلالة على الفعليَّة تكون باتِّصال ضمير الرفع البازر.

وحكى الكسائي[1]: الزيدان نعما رجلين، والزيدون نعموا رجالاً.

ـ **وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، ومنهم الفَرّاء**، واستدلّوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم: **نِعْمَ السَّيْر على بِئْسَ العَيْر**.

وحكى الفرّاء «**والله ما هي بنعم المولودة**».

ـ وقال بعضهم: «**والله ما هي بنعم الولد، نصرُها بكاء، وبِرُّها سرقة**».

وخُرِّج هذا على جعل «نِعْمَ» و«بِئْسَ» مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف، وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس، والتقدير:

ـ نعم السَّيْر على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئسَ العَيْرُ.

ـ وما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولدُ.

فَحُذِفَ الموصوف والصِّفة، وأُقيم المعمول مقامهما مع بقاء «نعم وبئس». على فعليتهما.

وذكر الشَّاطبي[2] دخول حرف النداء دليلاً على الاسميّة لأهل الكوفة نحو: **يا نِعْم المولى، ويا نِعْم النَّصير**.

قال: «ولا يسوغ تقدير المنادى هنا؛ إذ لا يكون ذلك إلَّا في الأمر وما جرى مجراه...».

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٧٥ ـ ٧٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٠٧ ـ ٥٠٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٠ ـ ١٦١، وشرح ابن النَّاظم ١٨١ ـ ١٨٢، وشرح الهواري ٣/١٩٤ ـ ١٩٥، وشرح ابن طولون ـ/٣٤ ـ ٣٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩ ـ ٣١، وشرح المكودي ١/٥١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٨٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٥٧، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٠، وشرح السُّيُوطي/٣١٥، ومنهج السَّالك/٣٨٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٥٠٨، واستشهد بالآية: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [سورة النمل ٢٧/٢٥]، وانظر كتابي معجم القراءات ٦/٥٠٤،

ـ **وقوله: غير متصرِّفَيْن:**

يعني: لا يُستعمل منهما غير الماضي[١].

ـ **ولا بُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:**

١ ـ **أن يكون مصحوباً لـ«أل»**، نحو[٢]: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾.

٢ ـ **أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل»** ومَثَّل لذلك بقوله: نِعْمَ عُقْبَى الكُرَما.

وقوله تعالى[٣]: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾، و[٤]: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، **ومضافاً إلى المضاف إلى المعرّف بالألف واللام**، نحو: نِعْمَ غُلامُ صاحبِ القومِ.

ـ فعلان[٥]: خبر مقدَّم، غير: نعت «فعلان»، متصرّفين: مضاف إليه، نعم: مبتدأ مؤخَّر، بئس: معطوف على «نعم»، رافعان: نعت لفعلين، اسمين: مفعول برافعين.

ـ مقارني: نعت لاسمين، أل: مضاف إليه، أو: عطف وتخيير، مضافين: معطوف على مُقارني، لما: متعلِّق بمضافين، قارنها: صلة «ما»، كـ«نعم»: الكاف جارة لقول محذوف كقولك...، عقبى: فاعل «نعم»، الكُرَما: مضاف إليه، والجملة: مقول القول.

---

(١) ومن صور هذين الفعلين: نَعِم، بَئِسَ ـ نَعْمَ، بَئْسَ ـ نِعِمَ، بِئِسَ، والأصل في الاستعمال: نِعْمَ، بِئْسَ.

(٢) سورة الأنفال ٨/٤٠.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٣٦.

(٤) سورة النحل ١٦/٣٠.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٠١، وشرح المكودي ١/٥١٧ ـ ٥١٨.

٤٨٧. وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ ❁ مُمَيِّزٌ كَـ«نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ»

ـ ذكر من قبل صورتين للفاعل: المعرف بأل، والمضاف إلىٰ معرف بأل، وذكر هنا النوع الثالث، وهو أن يكون مرفوعُهما مضمراً مستتراً مبهماً يفسِّره مميّز يذكر بعده منصوباً بالفعل، ومثّل له بقوله: نعم قوماً مَعْشَرُه.

ففي نعم: ضمير مبهم يفسِّره «قوماً»، وليس مرفوعه: معشره، وإنما هو مبتدأ[١].

قال الشاطبي[٢]: «فثَبَت أَنَّ فاعله ليس هذا الظاهر، وإنما هو ضمير مستتر دَلَّ عليه التفسير بعده، ولأنهم قد قالوا: نعموا قوماً، ونِعْما رَجُلَيْن».

ومن ذلك قوله تعالىٰ[٣]: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾.

ومن ذلك قول الشاعر:

لَـنِعْمَ مَـوْئِلاً المَـوْلَىٰ إِذَا حُـذِرَتْ ❁ بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ وَاسْتِيْلَاءُ ذِي الإِحَنِ

والتقدير: لنعم الموئلُ موئلاً المولىٰ، فأضمر الفاعل، وفسَّره بالتمييز بعده[٤].

ـ يرفعان[٥]: معطوف علىٰ «رافعان» من عطف الفعل علىٰ الاسم المشبه له، مضمراً: مفعول به، يفسِّره: فعل مضارع، والهاء مفعول به، مميِّز: فاعله، والجملة:

---

(١) وزعم بعضهم أنَّ مَعْشَرُه مرفوع بـ«نعم»، وهو الفاعل، ولا ضمير فيها. وقال بعض هؤلاء: إنَّ «قوماً» حال، وبعضهم: إنه تمييز. انظر شرح ابن عقيل ٣/١٦٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٥١٢.

(٣) سورة الكهف ١٨/٥٠.

(٤) قال ابن النَّاظم: «وقد يُسْتَغْنَىٰ عن التمييز للعلم بجنس الضمير، كقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونعمت»، أي: فبالسُّنَّة أخذ، ونعمت السُّنَّة. انظر ص/١٨٢.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٠١.

نعت «مضمر»، كنعم: أي: كقولك: نعم، نعم: فعل ماض جامد، وفاعله مستتر فيه، قوماً: تمييز مفسّر للضمير المستتر في «نِعْم»، مَعْشَرُه: مبتدأ مؤخَّر، تقدَّم خبره في الجملة قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف، وقيل: مبتدأ، وخبره محذوف.

٤٨٨. وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ❁ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

ـ في الجمع بين التمييز والفاعل ثلاثة مذاهب[1]:

١ ـ المَنْعُ، وهو مذهب سيبويه؛ إذ لا إبهام يرفعه التمييز؛ ولأنه جمعٌ بين العِوَضِ والمعوَّض عنه. وذكر هذا المنع ابن هشام عن السِّيرافي.

٢ ـ الجواز، وهو مذهب المبرِّد وابن السّرّاج والنَّاظم وولده، وظاهر مذهب الفارسي في الإيضاح.

قال الفارسي[2]: «تقول نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، فإن لم تذكر رجلاً جاز، وإن ذكرته فتأكيد، قال جرير:

تَزَوَّد مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ❁ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وقوله:

والتَّغْلَبِيُّون بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ❁ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاء مِنْطِيقُ

٣ ـ والمذهب الثالث: التفصيل: فإنْ أفاد التمييزُ معنىً لا يفيده الفاعل جاز

(١) توضيح المقاصد ٣/٩٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٥١٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٣، وشرح ابن النَّاظم/١٨٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٦ ـ ٣٧، وشرح الهواري ٣/١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح المكودي ١/٥١٩، وشرح الأشموني ٢/٣٨، وأوضح المسالك ٢/٢٨٦، وشرح ابن الوردي ٢/٤٥٨، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٣، وشرح السُّيوطي/٣١٦، ومنهج السَّالك/٣٩٣.

(٢) الإيضاح ١/٨٨.

نحو: نِعْمَ الرَّجلُ رجلاً عالماً. ومنه في الأثر: «نِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشاً، وَلَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفاً مُنْذُ أَتَانَا».

ومنه قول ابن شعوب الليثي:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ❁ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تهَامِي

ـ وجمعٌ[1]: مبتدأ أول، تمييز: مضاف إليه، وفاعلٍ: معطوف على «تمييز» ظهر: نعت لـ«فاعلٍ» فيه: خبر مُقدَّم، خلاف: مبتدأ ثان مؤخَّر، عنهم: متعلق بـ«اشتهر»، قد اشتهر: نعت لخلاف، وخلاف وخبره: خبر الأول.

٤٨٩. وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ، ❁ فِي نَحْوِ: «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»

وإذا وقعت[2]: «ما» بعد «نِعْمَ وَبِئْسَ» فتارةً يليها فعلٌ، نحو:

ـ نِعْمَ ما صنعتَ.

ـ وتارة يليها اسم، نحو[3]: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

فإنْ وليها فعلٌ ففيها عشرة أقوال، وَرَدَّها المرادي إلى أربعة:

١ ـ الأول: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٩٦، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٤٧، وشرح ابن النَّاظم/١٨٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٠ ـ ٤١، وشرح المكودي ١/٥٢٠ ـ ٥٢١، وشرح الهواري ٣/١٩٠٨ ـ ١٩٩، وأوضح المسالك ٢/٢٨٨، وشرح ابن الوردي ٢/٢٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٥، وشرح السُّيوطي/٣١٧، ومنهج السَّالك/٣٩٤.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٧١.

٢ ـ **الثاني**: أنها في موضع رفع علىٰ الفاعل.

٣ ـ **الثالث**: أنها المخصوص.

٤ ـ **الرابع**: أنها كافَّة.

١ ـ والقائلون إنها في موضع نصب علىٰ التمييز اختلفوا علىٰ ثلاثة أقوال:

ـ**الأول**: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزَّجّاج والفارسي في أحد قوليه، والزمخشري وكثير من المتأخرين.

ـ**والثاني**: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.

ـ**والثالث**: أنها تمييز، والمخصوص «ما» أُخرَىٰ محذوفة، والفعل صلة لما المحذوفة، ونُقِلَ عن الكسائي.

٢ ـ والقائلون إنها فاعل فاختلفوا علىٰ خمسة أقوال:

١ ـ اسم معرفة تام غير مفتقر إلىٰ صلة، والفعل بعدها صفة لمخصوص، والتقدير: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَ. وقال به ابن خروف، ونقل عن سيبويه والكسائي.

٢ ـ الثاني: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. ونقل عن الفارسي.

٣ ـ الثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يكتفىٰ بها وصلتها عن المخصوص، ونقل عن الفرّاء والفارسي.

٤ ـ الرابع: مصدرية ولا حذف هنا، والتقدير: بِئْسَ صُنْعُكَ.

٥ ـ الخامس: أنها نكرة موصوفة في محل رفع، والمخصوص محذوف.

٣ ـ **والقائل إنها المخصوص** فقال: هي موصولة، وهي المخصوص، وما: أخرىٰ محذوفة، والأصل: نِعْمَ مَا ما صنعت، **وهو قول الفرّاء، والتقدير: نِعْمَ شيئاً الذي صنعته.**

٤ ـ **والقائل إنها كافّة:** أي كفَّت «نِعْمَ» كما كَفَّت «قَلَّ» فَصَارت تدخل علىٰ الجملة الفعليَّة.

وإنْ وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال:

ـ **الأول:** أنها نكرة في موضع نصب علىٰ التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعد «ما» هو المخصوص، قيل: **وهو مذهب البصريين.**

الثاني: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، **وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونُقِل عن المبرِّد وابن السَّرّاج والفارسي، وهو قول الفرّاء.**

الثالث: أنَّ «ما» رُكِّبت مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم، وأجازه الفرّاء.

ـ وما[1]: مبتدأ، مميِّزٌ: خبر، وقيل: فعل ماض مبني للمفعول.

فاعل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي فاعل، والجملة محكيَّة بالقول في محل رفع علىٰ النيابة عن الفاعل بـ«قيل».

في نحو: في موضع الحال من «ما»، ونحو: مضاف لقول محذوف، نعم: فعل

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٢، وانظر شرح المكودي ١/٥٢٠ ـ ٥٢١.

ماض، وفاعله مستتر فيه يعود على القول الأول.

ما: نكرة ناقصة في موضع نَصْبٍ على التمييز.

وجملة «**يقول الفاضل**»: نعت لـ«ما» في محل نَصْب، والعائد محذوف، والتقدير: **نعم شيئاً يقوله الفاضل**.

وعلى القول الثاني لا ضمير في «نِعْمَ»، بل «ما» معرفة تامّة في موضع رفع على أنها فاعل، «نِعم»، والجملة الفعلية بعدها نَعْت لمخصوص محذوف، والتقدير: **نعم الشيء شيء يقوله الفاضل**.

٤٩٠. وَيُـذْكَرُ الْمَخْصُـوصُ بَعْـدُ مُبْتَـدَا ❁ أَوْ خَبَـرَ اسْـمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا

٤٩١. وَإِنْ يُقَـدَّمْ مُشْـعِرٌ بِـهِ كَفَـى ❁ كَـ«الْعِلْـمُ نِعْـمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى»

أي: يُذْكَرُ المخصوصُ[1] **بالمدح أو الذَّمِّ بعد فاعل «نعم، وبئس» نحو:**

نِعْمَ الرَّجُلُ أبو بكر.

بِئْسَ الرَّجلُ أَبو لَهَب.

وفيه مسائل:

الأولى: في إعراب المخصوص الأوجه الآتية:

(١) توضيح المقاصد ٣/١٠٠، وشرح الأشموني ٢/٤٢، وشرح الهواري ٣/١٩٩ ـ ٢٠٠، وشرح المكودي ١/٥٢١ ـ ٥٢٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٢٤، ٥٤٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٩ ـ ٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٦ ـ ١٦٧، وأوضح المسالك ٢/٢٨٨، وشرح ابن الوردي ٢/٤٦٢، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٦، ومنهج السَّالك/٣٩٦ ـ ٣٩٧.

١ ـ الأول: أن يكون مبتدأً، والجملة قبله خبره.

٢ ـ الثاني: أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار.

وهذا معنىٰ قوله: «ليس يبدو أبداً».

٣ ـ أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً.

٤ ـ وذهب ابن كيسان إلىٰ أنّ المخصوص بَدَلٌ من الفاعل.

وذكر المرادي أنَّه رُدَّ بأنه لازم، وليس البدل بلازم، وبأنَّه لا يصلح لمباشرة «نعم».

والوجه الأول هو الصحيح، وبه جزم سيبويه. قال ابن الباذش: «لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلَّا مبتدأ».

وأجاز الثاني جماعة منهم السِّيرافي وأبو علي والصَّيمري.

وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور، وقال في شرح التسهيل: هو غير صحيح، لأن هذا الحذف مُلْتَزَم، ولم نجد خبراً يُلْتزم حذفه إلَّا ومحله مشغول بشيءٍ يسُدُّه.

ـ **الثانية**: أن يذكر المخصوصُ قبل «نِعْمَ وَبِئْسَ»، وهو حينئذٍ مبتدأ، والجملة بعده خبر، سواء أقيل بفعليَّة نِعْمَ وَبِئْسَ أم باسميتهما، وجوَّزوا علىٰ القول بالاسميّة أن يكونا مبتدأين، والمخصوصُ الخبر، والعكس.

ـ **وذكر المسألة الثالثة** في البيت الثاني، وهي أن يُحْذَفَ المخصوصُ بالمدح أو الذمّ إذا دَلَّ عليه دليل، كقوله تعالىٰ[1]: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، بعد قوله[2]:

---

(١) سورة ص ٤٤/٣٨.

(٢) سورة ص ٤١/٣٨ ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ ...﴾.

﴿عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾، وقوله[١]: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾، بعد قوله[٣]: ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾.

وقال أبو دهبل:

إِنَّ ابن عبد الله نعم أخو الندىٰ وابن العشيرهْ

وقول يزيد بن الطثريّة:

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيْر حَاجَةٍ ❊ أُمَارِسُ فيها كُنْتُ نِعْمَ المُمَارِسُ

ـ ومثاله الذي ذكره في البيت الثاني: «**كَالعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَىٰ وَالْمُقْتَفَىٰ**».

ليس من باب حذف المخصوص[٢]، إنما هو من باب تقديمه.

وذكر ابن النَّاظم أنَّ العلم: تقدَّم علىٰ «نِعْمَ» فدلَّ علىٰ المخصوص بالمدح، فأغنىٰ عن ذكره، أي: نِعْمَ المقتنىٰ والمقتفَىٰ، أي: المتَّبع.

قال الشَّاطبي: «يعني أنّ المخصوص يُحْذَفُ للعلم به، فإن تقدَّم قبل نعم وبئس ما يشعر به، ويُعْرَف به، اكتُفِي عن ذكره بعد نِعْمَ وبِئْسَ».

قال ابن هشام: «وليس منه «**العلم نعم المقتنىٰ**»، وإنما ذلك من التقدُّم».

ـ ويُذْكَرَ[٣]: فعل مضارع مبني للمفعول، المخصوصُ: نائب عن الفاعل، بعدُ: متعلِّق بـ«يذكر»، وهو مبنيّ علىٰ الضم لقطعه عن المضاف إليه مع نيَّة معناه، مبتدا: حال من المخصوص، أو خبر: معطوف علىٰ «مبتدا»، واسم: مضاف إليه، ليس:

---

(١) سورة الكهف ٢٩/١٨ ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَۢ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾.

(٢) شرح ابن طولون ٤٠/٢، وشرح الأشموني ٤٣/٢، وشرح ابن النَّاظم/١٨٤، والمقاصد الشَّافية ٥٤٢/٤، وأوضح المسالك ٨٨/٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٠٢، وشرح المكودي ٥٢٢/١ ـ ٥٢٣.

اسمه مستتر فيه، جملة يبدو: خبر، أبداً: ظرف.

ـ إِنْ: شرط، يُقَدَّم: فعل الشرط، مشعرٌ: نائب فاعل، به: متعلِّق بـ«مشعر»، كفىٰ: جواب الشرط، كالعلمُ: كقولك العلمُ، العلمُ: مبتدأ حذف خبره، نِعْم: فعل ماض، المقتنىٰ: فاعل، والمخصوص محذوف.

٤٩٢. وَاجْعَلْ كَـ(بِئْسَ): (سَاءَ)، وَاجْعَلْ (فَعُلَا) ❊ مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْـجَلَا

ـ أي: اجعل «ساء» مثل «بئس» معنىٰ وحكماً، تقول[1]:

ـ ساءَ الرجلُ أبو جهلٍ.

ـ ساءَ رجلاً هو.

وألف «ساء» منقلبةٌ عن واو، ووزنه «فَعُل».

ـ **قال المرادي: «فإن قلت ما وزنُ ساء؟ قلت: فَعُل: بضم العين، بدليل أنها للمبالغة في الذَّمِّ**، ولذلك قيل: لا حاجة لإفراد «ساء» بالذكر؛ لأنها من أفراد النوع الآتي، وألفها عن واو، وهي فعل لا يتصرَّف».

ـ ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾.

ـ **وقوله: وَاجْعَل فَعُلَا...:**

أي: يجوز بناء «فعُل» من كل فعل ثلاثي، ويكون مثل: نِعْمَ وَبِئْسَ في عدم

---

(١) توضيح المقاصد ١٠٤/٣، وشرح ابن طولون ٤٠/٢ ـ ٤١، وشرح المكودي ٥٢٣/١ ـ ٥٢٤، وشرح ابن النَّاظم/١٨٤ ـ ١٨٥، وشرح الهواري ٢٠٠/٣ ـ ٢٠١، والمقاصد الشَّافية ٥٤٤/٤، «ومن كلام العرب: لَقَضُوَ الرجلُ، بمعنىٰ ما أقضاه، أو نِعْمَ القاضي هو»، وشرح ابن عقيل ١٦٨/٣، وإرشاد السَّالك ٧٠٧/١، وشرح السُّيُوطي/٣١٧، ومنهج السَّالك/٤٠١.

(٢) سورة الفرقان ٦٦/٢٥.

التصرّف، وفي إفادة المدح والذمّ، واقتضاء فاعل ظاهر مصاحب لأل، أو مضافاً إلىٰ صاحبها، أو ضميراً مفسَّراً.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[١]: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾. وسواء جاءت علىٰ هذا الوزن، أو حُوِّلت من فَعَل أو فَعِل نحو: **قَضُوَ الرجلُ فلانٌ، عَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وفقُه، وخبُثَ الرجلُ زيدٌ.**

ـ **وقوله: «مُسْجَلاً» أي: بلا قَيْد.** يقال: أَسْجَلتُ الشيءَ: إذا أمكنتُ من الانتفاع به مطلقاً. ويختصُّ بجواز جرِّ فاعله بالباء، كقول الطِّرِمَّاح:

حُبَّ بِالزّور الَّذِي لَا يُرَىٰ ❁ مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَو لِمَامُ

وأصله: حَبُب. ومنه[٢]: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾.

ـ واجعل[٣]: فعل أمر، كبئسَ: المفعول الثاني لـ«اجعل»، وساء: مفعوله الأول، واجعل: كما سبق، فعُلا؛ مفعول أول لـ«اجعل» الثاني، من ذي: في موضع الحال من «فَعُلا»، ثلاثةٍ: مضاف إليه، كَنِعْمَ: المفعول الثاني لـ«اجعل»، مُسْجَلاً: حال عند المكودي، وهو من «فَعُلَ»، أو حال من «نِعْم».

٤٩٣. وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) ❁ وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»

ـ **حَبّذا بمنزلة[٤] «نِعْمَ»، وفاعلها في إفادة المدح، غير أنَّ «حَبّذا» يشعر مع**

---

(١) سورة الكهف ١٨/٥.

(٢) سورة النساء ٤/٦٩.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٠٢ ـ ١٠٣، وشرح المكودي ١/٥٢٤.

(٤) توضيح المقاصد ٣/١٠٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٧٠ ـ ١٧١ قال: «وذهب قوم منهم ابن درستويه إلىٰ أنَّ حَبَّذا فعل ماض، وزيد: فاعله، فركِّبت حَبّ مع ذا، وجُعلتا فعلاً. وهذا أضعف المذاهب».=

دلالته على المدح العام بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس، بخلاف «نِعْمَ».

ـ يُقال في المدح: حَبَّذا زيدٌ. مثل: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ.

ـ ويُقال في الذَّمِّ: **لا حَبَّذا زيدٌ. مثل: بئس الرجلُ زيدٌ.**

ـ **وقوله: الفاعل «ذا»: هو ظاهر مذهب سيبويه، وهو المختار عند المرادي.**

قال ابن خروف: «حبّ: فعل، ذا: فاعل، زيدٌ: مبتدأ، وخبره: حَبَّذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زَعَم عليه غير ذلك». ومثل هذا عند ابن النَّاظم. وقوله: **الفاعل ذا: تعريض بمن ذهب إلى التركيب، وهو المذهب الثاني.**

ـ **واختار المصنّف:** حبّ: فعل ماض، وذا: فاعله. والمخصوص جوّز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، وجوّز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو زيد، أو الممدوح أو المذموم زيد.

ـ **والمذهب الثاني: ذهب إليه المبرِّد وابن السَّرّاج وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور، وهو أنّ «حَبَّذا»: اسم مبتدأ، والمخصوص خبره،** أو خبر مقدَّم، والمخصوص: مبتدأ مؤخَّر، فركبت «حَبّ» مع «ذا» وجعلتا اسماً واحداً، ونَسَبَه ابن عصفور إلى سيبويه.

وذكر ابن هشام مذهباً ثالثاً وهو أنهما رُكِّبا، وغلبت الفعليّة فصار الجميع فعلاً والمخصوص فاعل.

= وشرح المكودي ١/٥٢٤ ـ ٥٢٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٥١ «واقتضى هذا الإلزام أنَّ لفظ «ذا» لا يختلف بحسب التثنية والجمع والتأنيث، بل تقول: حبّذا زيدٌ، وحبذا الزيدان.....». وشرح ابن النَّاظم/١٨٥، وشرح الهواري ٣/٢٠٢، وشرح ابن الوردي ٢/٤٦٤، وشرح ابن طولون ٢/٤١ ـ ٤٢، وأوضح المسالك ٢/٢٩٠ وذكر المذهب الذي ذكره ابن عقيل عن ابن درستويه وغيره، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٩، وشرح السُّيُوطي/٣١٨، ومنهج السَّالك/٤٠٢.

ـ مثلُ[١]: خبر مقدَّم، حبّذا: مبتدأ مؤخَّر، أو العكس، الفاعل ذا: مبتدأ وخبر، إنْ: شرط، تُرِدْ: فعل الشَّرط، ذمّاً: مفعول به، فقل: جواب الشرط، لا حَبَّذا: مقول القول.

٤٩٤. وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ، لَا ❁ تَعْدِلْ بِـ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

ـ تحتاج «حَبّذا» إلىٰ مخصوص، كما تحتاج إليه «نِعْمَ» تقول[٢]:

حَبَّذا زيدٌ، نِعْمَ الرَّجل زيدٌ.

ـ **وفُهم من قوله: «وأَوْلِ ذا»**: أنَّ مخصوص «حَبَّذا» لا يكون إلَّا متأخِّراً عن «ذا»، بخلاف «نِعْم»، فقد ذكر فيما سبق أنّ المخصوص قد يتقدَّم عليه: زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ.

ـ **وقوله: «أَيّاً كان»**، يعني مُذَكَّراً كان أو مُؤَنّثاً، أو مثنىٰ أو مجموعاً.

ـ **وقوله: لا تَعْدِل بـ«ذا»**، أي: يلازم «ذا» صورةً واحدةً، وهو أنه يكون مفرداً

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٠٩ ـ ١١٠، وشرح ابن طولون ٢/٤٢ ـ ٤ظ، وشرح ابن عقيل ٣/١٧١، وشرح ابن النَّاظم/١٨٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٥٧، وشرح المكودي ١/٥٢٦، وأوضح المسالك ٢/٢٩٢، وشرح الأشموني ٢/٤٦، وذكر في ص/٤٨ الفروق بين مخصوص حَبَّذا ومخصوص نِعْمَ، وتبع في هذا ما فعله المرادي في ص/١١١، **ومما ذكره الأشموني:**

ـ مخصوص «حَبَّذا» لا يتقدَّم بخلاف مخصوص «نعم»، لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص «نعم»، إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب «نعم»، يجوز ذكر التمييز قبله وبعده، نحو: حَبّذا رجلاً زيد، وحَبّذا زيد رجلاً.

وإرشاد السَّالك ١/٧١٠ ـ ٧١١، وشرح السُّيُوطي/٣١٩، ومنهج السَّالك/٤٠٤.

مذكّراً، وإن كان المخصوص على خلاف ذلك.

تقول: حَبَّذا زيدٌ، حَبَّذا الزيدان، حَبَّذا الزيدون،

حَبَّذا هندٌ، حبَّذا الهندان، حبَّذا الهنداتُ.

وقوله: «فهو يُضاهي المثلا»:

يعني أنّ هذا التركيب جَرَىٰ في كلامهم مَجْرَىٰ المَثَل، **والأمثالُ لا تُغَيّر عن حالها الذي رُويت عليه، كما في قولهم: «الصَّيفَ ضيّعتِ اللبن»** بكسر التاء، على كل حال.

ـ **قال ابن هشام: «يُقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها»**.

ـ أولِ[1]: فعل أمر مبنيّ على حذف الياء، متعدٍّ لاثنين، ذا: مفعول أول، المخصوص: مفعول ثانٍ، أيّاً: اسم شرط خبر لـ«كان»، مقدَّم عليها، والتنوين عوضٌ عن المضاف إليه، كان: فعل الشرط، واسمها يعود إلى المخصوص، لا يَعْدِلْ: مضارع مجزوم، ومفعوله محذوف، بذا: متعلِّق بـ«تَعْدِل»، فهو: الفاء رابطة، هو: مبتدأ، جملة: يُضاهي: خبر، والمبتدأ والخبر جواب الشرط.

٤٩٥. وَمَا سِوَىٰ (ذَا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرَّ ❁ بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

قد يجيءُ فاعلُ «حَبّ» المراد بها المدح غير «ذا»، وذلك على ضربين[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٣.

(٢) توضيح المقاصد ١١١/٣ ـ ١١٢، وشرح ابن النَّاظم/١٨٦، وشرح ابن عقيل ١٧٢/٣، وشرح المكودي ٥٢٦/١ ـ ٥٢٧، وشرح ابن طولون ٤٣/٢، وشرح الأشموني ٤٨/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٦٢/٤، وذكر في ص/٥٦٧ **أنَّ «حبذا» خالفت «نِعْمَ وَبِئْسَ» في أحكامها ووافقتها=**

١ ـ مرفوع، نحو: حَبَّ زَيْدٌ رجلاً.

٢ ـ مجرور بالباء، نحو: حَبّ بزيدٍ رجلاً.

ومن شواهد جرّ الفاعل حكاية الكسائي: «**مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً وجُدْت أبياتاً**» كذا عند ابن الوردي.

وأصل: حَبَّ: حَبُبَ، بنقل حركة الباء وهي عين الكلمة إلىٰ الفاء، ثم تدغم الباء في الباء، فيصبح: حُبَّ، وبالفتح: «حَبَّ» جائز.

وبالوجهين يُنْشَدُ قول الأَخْطل التغلبي:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُم بِمزاجها ❁ وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ

وأما مع «ذا» فلا يجوز إلَّا الفتح، قال الشاطبي: «والضم أكثر من الفتح وهو مما غلب الأصل».

ـ **وقال ابن النَّاظم:** «وأكثر ما تجيء «حبّ» مع غير «ذا» مضمومة الحاء بالنقل من حركة عينها....

وقد لا تُضَمّ حاؤها، كقول بعض الأَنْصَار ﷺ:

بِاسْمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدَيْنَا ❁ وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِيْنَا

فَحَبَّذَا رَبّاً وَحَبّ دِينا

ما[1]: موصول اسمي مفعول مقدَّم بـ«ارفع»، سوىٰ: صلة «ما»، ذا: مضاف

= **في أحكام أُخَر، فالتي وافقتها فيه سبعة أحكام... وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فستة...** انظر ص/٥٦٩ ـ ٥٧٠، وأوضح المسالك ٢/٢٩٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٦٦، وإرشاد السَّالك ١/٧١١، ومنهج السّالك/٤٠٦.

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٣، وشرح المكودي ١/٥٢٦ «ما: مفعول مقدَّم بـ«ارفع»، أو «بجرّ» فهو من باب التنازع...».

إليه، ارفع: فعل أمر، بحب: متعلِّق بـ«ارفع»، أو: عطف وتخيير، فجر: الفاء زائدة، جُرّ: فعل أمر، معطوف على «ارفع»، بالبا: متعلِّق بـ«جُرّ»، دون: متعلِّق بـ«كثر»، ذا: مضاف إليه، انضمامُ: مبتدأ، الحا: مضاف إليه، كثر: خبر المبتدأ.

٣٨ ـ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ

٤٩٦. صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ❊ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ

٤٩٧. وَمَا بِهِ إِلَىٰ تَعَجُّبٍ وُصِلْ ❊ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَىٰ التَّفْضِيلِ صِلْ

أفعلُ التفضيل اسم[1] لدخول علامات الأسماء عليه من جَرٍّ، وإضافةٍ، وأَلْ، وهو ممتنع الصَّرف للزوم الوصفية ووزن الفعل.

ولا يتصرَّف عن صيغة «أفعل»، إلَّا أنَّ الهمزة حُذِفت في الأكثر من أَخْيَر وأشرّ، فقيل فيهما: خَيْر وشَرّ، لكثرة الاستعمال، وقد يُسْتَعْملان على الأصل كقراءة من قرأ[2]: ﴿ٱلْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾، ونحو قول رؤبة:

بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

ومن ذلك «حَبّ» كقول الأحوص:

وَزَادَنِي كَلَفاً بِالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ❊ وَحَبُّ شَيءٍ إِلَىٰ الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٤ ـ ٤٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٧٢، وتوضيح المقاصد ٣/١١٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح المكودي ١/٥٢٨ ـ ٥٢٩، وشرح ابن النَّاظم/١٨٦ ـ ١٨٧، وأوضح المسالك ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤، وشرح الأشموني ٢/٤٩، وشرح الهواري ٢٠٥ ـ ٢٠٦، وإرشاد السَّالك ١/٧١٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٦٩، ومنهج السَّالك/٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٢) سورة القمر ٥٤/٢٦ ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ وقراءة «الأَشَرُّ» عن قتادة وأبي قلابة وأبي حيوة وعطية بن قيس وأبي جعفر. انظر كتابي معجم القراءات ٩/٢٣١.

ـ **قال المرادي**: «سَوَّتِ العربُ بين أفعل التفضيل وفعل التعجُّب فيما يُصاغان منه، لما بينهما من التناسب، فما جاز صَوْغُ التعجُّب منه جاز أَفْعَلُ التفضيل منه، وما لا يجوز صَوْغُ فعل التعجُّب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ أفعل التفضيل منه؛ ولهذا قال: وأَبَّ اللذْ أُبي».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «فإذاً ما اشترطه النَّاظم في بناء فعل التعجُّب مُشْتَرَط هنا، فلا يُبنىٰ إِلَّا من فعل ثلاثي، متصرِّف، قابل معناه للكثرة، تامّ، غير منفيّ، ولا صفة له علىٰ أَفْعل فَعْلاء، ولا هو مبني للمفعول.

فإذا تخلَّف شرط من هذه الشروط لم يُبْن منه قياساً، وما سُمِع منه وُقِف علىٰ محلِّه».

وعلىٰ ذلك فلا يُبنىٰ من **فعل زائد علىٰ الثلاثة**، كَدَحْرَجَ وَاسْتَخْرَجَ، ولا من فعل غير متصرّف، كَنِعْمَ وَبِئْسَ، **ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كمات وفني، ولا من فعل ناقص** ككان وأخواتها، **ولا من فعل منفي نحو: ما عاجَ بالدّواء**، وما ضرب، **ولا من فعل يأتي الوصفُ منه علىٰ أَفْعَل** نحو: حَمِر وعَوِر، ولا من **فعل مبني للمفعول** نحو: ضُرِب وجُنَّ.

ـ قالوا: وشذّ قولهم: **هو أَخْصَرُ من كذا**؛ لأنه من «اختُصِر» زائد علىٰ الثلاثة، ومبني للمفعول.

ـ وشذّ قولهم[1]: «**أَلَصُّ من شِظاظ**»، قالوا: أَلَصّ. أخذ من الاسم «لِصّ»، وليس له فعل.

قال المرادي: «وكذلك ما شذَّ في التفضيل جاز استعماله في التعجُّب محكوماً

(١) وهو كلام غير صحيح؛ إذ جاء في القاموس فعله: لصَّ. وانظر توضيح المقاصد ٣/١١٤، وانظر كتاب الأفعال لابن القوطية/٢٤٧، والمصباح/لصص.

بشذوذه أيضاً فتقول: **ما ألصَّه وألْصِصْ به**، وإن كان منه غير فعل كقولهم: «هو أَلَصُّ من شِظاظ».

ـ **وذكروا في البيت الثاني** أنه يُتَوَصَّلُ إلىٰ التفضيل فيما لا يجوز بناء «أَفْعَل» من لفظه بمثل ما تُوصِّل به إلىٰ التعجُّب، وما جرىٰ مجراه.

لكن «أشدّ» في التعجّب فعل، وهنا اسم، ويُنْصَبُ مصدر الفعل المتوصَّل إليه تمييزاً، فتقول: زيد أشدُّ استخراجاً من عمرو. وفي باب التعجُّب يُنْصَبُ مفعولاً به.

ـ صُغْ[1]: فعل أمر، من مَصُوغ: متعلِّق بـ«صُغْ»، منه: نائب عن الفاعل بمصوغ، للتعجُّب: متعلِّق بـ«مَصُوغ»، أفعل: مفعول «صُغْ»، للتفضيل: متعلِّق بـ«صُغْ»، وأْبَ: فعل أمر مبني علىٰ حذف الألف، اللَّذْ: لغة في «الذي»، في محل نَصْبٍ مفعول به، أُبي: صلة «اللَّذ».

ـ وما: موصول اسمي مبتدأ، أو مفعول بفعل محذوف يفسِّره «صِلْ»، به إلىٰ تعجُّب: متعلّقان بـ«وُصِل»، وجملة وُصِل: صلة «ما»، لمانع وبه، وإلىٰ تفضيل: متعلّقات بـ«صِلْ» صِلْ: أمر، والجملة خبر المبتدأ «ما».

٤٩٨. وَ(أَفْعَـلَ) التَّفْضِـيلِ صِـلْهُ أَبَـدَا ❊ تَقْدِيـراً اوْ لَفْظـاً بِـ(مِنْ) إِنْ جُـرِّدَا

ـ **أفعل التفضيل له ثلاثة أنواع**[2]:

١ ـ مجرَّد من أل، والإضافةِ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٣، وشرح المكودي ١/٥٢٨ ـ ٥٢٩، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٧١.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/١٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٤٧، وتوضيح المقاصد ٣/١١٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٧٧، وشرح المكودي ١/٥٣٠، وشرح الهواري ٣/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وإرشاد السَّالك ١/٧١٤، ٧١٦، ومنهج السَّالك/٤٠٨ ـ ٤٠٩.

٢ ـ معرَّف بـ«أل».

٣ ـ مضاف إلىٰ نكرةٍ أو معرفةٍ.

ـ وفي هذا البيت أشار إلىٰ **النوع الأول**، أي: إذا كان مجرَّداً من «أل» والإضافة، فلا بُدَّ من اقترانه بـ«من» لفظاً نحو[١]: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾. وقد تحذف «من» ومجرورها للدلالة عليه نحو[٢]: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، أو تقديراً كقوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾، أي: أبقىٰ من الدنيا، ونحو: الله أكبر، تريد من كل شيء.

ـ وذكروا أنَّ «من» لابتداء الغاية، وهو مذهب المبرِّد وجماعة، وهي كذلك عند سيبويه، وذكر أنّها مع ذلك تفيد التبعيض، وذهب بعضهم إلىٰ أنها تفيد المجاوزة، وإذا وقع أفعل التفضيل خبراً كثر حَذْف «من» ومجرورها، نحو[٤]: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ﴾.

ـ **والمعرَّف بـ«أل»** لا يقترن بمن، فلا تقول: زيد الأفضل من عمرو.

ـ أَفْعَلَ[٥]: منصوب بفعل مقدَّر يُفَسِّره «صِلْه» علىٰ أرجح الوجهين في باب الاشتغال، صِلْهُ: الجملة مفسِّرة لا محل لها، أبداً: ظرف زمان، تقديراً أو لفظاً: حال، بمن: متعلّق بـ«صِلْهُ»، إنْ: شرط، جُرِّدا: فعل الشرط، وجوابه محذوف.

---

(١) سورة الضحىٰ ٩٣/٤.
(٢) سورة الكهف ١٨/٣٤.
(٣) سورة الأعلىٰ ٨٧/١٧.
(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٢.
(٥) إعراب الألفية/١٠٤.

٤٩٩. وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا ❊ أُلْزِمَ تَذْكِيراً، وَأَنْ يُوَحَّدَا

ـ إذا أضيف أفعل التفضيل إلىٰ نكرة، أو جُرِّد من «أل» والإضافة، يجب فيه وقوعُ المطابقة بالمضاف إليه نحو[1]:

هندٌ أفضلُ امرأةٍ.

والزيدان أفضلُ رجلين.

والزيدون أفضلُ رجالٍ.

ونساؤك أفضلُ نساءٍ.

ـ ويلزم اسم التفضيل التذكير، والإفراد، فلا يُؤَنَّث، ولا يُثَنَّىٰ، ولا يُجْمَع، وهو مذهب الجمهور. وأجاز الفرّاء أن يؤنَّث فيثنّىٰ. كذا عند أبي حيان، وأمّا قول أبي نواس:

كَأَنَّ صُغْرَىٰ وَكُبْرَىٰ مِن فَقَاقِعِهَا ❊ حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَىٰ أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فقد قالوا: إنه لحن، حيث جاء بأفعل التفضيل مُؤَنَّثاً مع أنه مجرَّد من «أل»، والإضافة، وكان حَقُّه أن يأتي: أصغر وأكبر، بالتذكير، واعتَذر عنه بعض العلماء أنه لم يُرِد التفضيل، إنما أراد معنىٰ الوصف مُجَرَّداً من الزيادة.

ـ إِنْ[2]: حرف شرط، لمنكور: متعلِّق بـ«يُضَف» ويُضَفْ: فعل الشرط، أو

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٨، وشرح الأشموني ٢/٥٣، وأوضح المسالك ٢/٢٩٤، وشرح المكودي ١/٥٣٠، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٠، وشرح ابن النَّاظم/١٨٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٧٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٧٧، وإرشاد السَّالك ١/٧١٨، وشرح ابن الوردي ٢/٤٧٢، ومنهج السَّالك/٤٠٩ ـ ٤١٠ «**وللكوفيين تفاريع كثيرة في أفعل التفضيل ومسائل ليست للبصريين...**».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٠٤، وشرح المكودي ١/٥٣١.

جُرِّدا: معطوف على الفعل قبله، ونائب الفاعل يعود على أفعل التفضيل، جملة: أُلْزِم: جواب الشَّرط، تذكيراً: مفعوله الثاني، وأنْ: مصدريَّة، يُوَحَّدا: منصوب بـ«أَنْ»، والمصدر المؤوَّل معطوف على مصدر صريح وهو «تذكيراً».

٥٠٠. وَتِلْـوُ (أَلْ) طِبْـقٌ، وَمَـا لِمَعْرِفَـهْ ❁ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١. هَـذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ ❁ لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُـرِنْ

ـ إذا دخل على «أفعل» التفضيل «أل» **لزمت**[1] **مطابقته لموصوفه في الإفراد والتذكير وغيرهما**، تقول:

ـ زيدٌ الأفضلُ، الزيدان الأفضلان، الزيدون الأفضلون.

ـ وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات.

وأما قول الأعشى ميمون بن قيس:

ولستَ بالأكثر منهم حَصَىً ❁ وإنما العِزَّةُ للكَاثِرِ

فقد جمع بين «أل» و«مِن» الجارَّة للمفضول عليه، وخُرِّج على زيادة الألف واللام، أو على تقدير: ولست بالأكثر أكثر منهم، فيتعلَّق بمحذوف.

ـ **وقوله: وما لمعرفة أُضيفَ...**

يعني أنَّ أفعل التفضيل إذا أُضيف إلى معرفة جاز فيه وجهان:

١ ـ **أن يطابق موصوفه**: فيوافقه في لزوم الإفراد والتذكير، فيُقال: هي أفضل

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٨، وشرح ابن النَّاظم/١٨٨، وشرح الأشموني ٢/٥٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٥، وشرح المكودي ١/٥٣٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٧٨، وإرشاد السَّالك ١/٧١٨.

النساء، وهما أفضل القوم. ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾.

٢ ـ وجاز أن يوافق المعرف بالألف واللام في لزوم المطابقة، فيقال: هي فُضْلىٰ النِّساء، وهما أفضلا القوم، ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾.

وجاء في الحديث الشريف الجمع بين الحالين: المطابقة وعدمها، قال رسول الله ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُم بِأَحَبِّكُم إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُم مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القِيَامَة، أَحَاسِنكُم أَخْلَاقاً، الموطّؤُون أَكْنَافاً، الَّذِي يَأْلَفُوْنَ وَيُؤْلَفُون**».

قال أبو حيان[٣]: «فأفرد «أَحَبَّ» و«وأقرب»، وجمع «أحاسِن»، وعلىٰ هذا القياس». ومثل هذا عند الشاطبي[٣].

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ الوجهين جائزان إذا كان «أفعل» باقياً علىٰ معنىٰ المفاضلة، وأن تكون «من» مقدَّرة فيه.

ـ وأمّا إِن أُوِّل «أفعل» بما لا تفضيل فيه علىٰ غير نحو قولهم[٤]:

النَّاقصُ والأشجُّ أَعْدَلَا بَني مروان.

أي: عادلاهم، فلا بُدَّ من المطابقة، فقد أضيف «أعدلا» إلىٰ بني مروان ليُعْرفا أنهما منهم، لا للتفضيل عليهم.

---

(١) سورة البقرة ٢/٩٦.

(٢) سورة الأنعام ٦/١٢٣.

(٣) الارتشاف/٢٣٢٥، والمقاصد الشَّافية ط/٥٩٠، وشرح ابن النَّاظم/١٨٨.

(٤) النّاقص: هو يزيد بن عبد الملك بن مروان، سُمِّي به لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبد العزيز رحمه الله، سُمِّي بذلك لشجَّة كانت في وجهه.

ـ تنبيه[1]: قد يَرد اسمُ التفضيل عارياً من معنىٰ التفضيل، نحو: الله أكبر، أي: الله كبير، وقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، أي: هو هيّن عليه.

وذكر هذا ابن مالك وأبو عبيدة والمبرّد. وأنكر هذا كثير من النحويين.

ـ تِلوُ[3]: مبتدأ، أَلْ: مضاف إليه، طِبقٌ: خبره، ما: مبتدأ، لمعرفة: متعلِّق بـ«أضيف»، وهي جملة الصلة، ذو: خبر المبتدأ، وجهين: مضاف إليه، عن ذي: متعلِّق بمحذوف نعت لوجهين، معرفة: مضاف إليه.

ـ هذا: مبتدأ، والخبر محذوف، ويجوز أن يكون خبراً مقدَّماً، والمبتدأ محذوف، أي: الحكم هذا، إذا: شرط جوابه محذوف، نويت: فعل وفاعل، معنىٰ: مفعول به، من: مضاف إليه، والجملة في محل جَرّ بإضافة إذا إليها، إنْ: شرط، لم تنوِ: جازم ومجزوم، فهو: الفاء رابطة بين الشرط والجواب، هو: مبتدأ، طبق: خبره، ما: مجرور بالإضافة، به: متعلِّق بـ«قُرِن»، قُرِن: مبني للمفعول، ونائب الفاعل يعود إلىٰ أَفعل التفضيل.

٥٠٢. وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا ❊ فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا
٥٠٣. كَمِثْلِ: «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ»، وَلَدَىٰ ❊ إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

ـ في البيت الثاني جاءت الرواية[4] «وَرَدا»، وفي بعض المراجع «وُجِدَا».

(١) انظر كتابي المستقصىٰ ١/٥٣٤، وشرح الأشموني ٢/٥٥، وشرح ابن النَّاظم/١٨٨.
(٢) سورة الروم ٣٠/٢٧.
(٣) إعراب الألفيَّة/١٠٤.
(٤) انظر متن الألفية ص/٧٨ الحاشية/٢.

ـ **ذكر ابن النَّاظم**[1] أنَّ أفعل التفضيل مع «مِن» شبيه بالمضاف والمضاف إليه، فحقّه ألَّا يتقدَّم عليه إلَّا لموجب، وذلك إذا كان المجرور بـ«مِن» اسم استفهام، فإنه لا بد إذ ذاك من تقديمهما على أفعل التفضيل ضرورة أنّ الاستفهام له صد الكلام، تقول:

ممن أنت خير؟

ومن كم دراهمك أكثر؟

ومن أيّهم أنت أفضل؟

وإذا كان المجرور بـ«من» غير الاستفهام لم يتقدَّم على أفعل التفضيل إلَّا قليلاً، كقول الشّاعر:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ ❊ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

أي: أطيب منه. وذكر المكودي أنه ليس في البيت دليل لاحتمال تعلُّق «منه» بِزوَّدت.

ـ **وقال المرادي**: «لا يخلو المجرور بمن بعد أفعل التفضيل من أن يكون اسم استفهام، أو مضافاً إليه، أو غيرهما.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٨٨ ـ ١٨٩، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٥ ـ ١٢٦، وشرح المكودي ١/٥٣٣ ـ ٥٣٤، وشرح الأشموني ٢/٥٧ ـ ٥٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٨٤ ـ ١٨٥، وأوضح المسالك ٢/٢٩٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٩١، قال: «**هذه المسألة اعتنى بذكرها هنا لوجهين: أحدهما: أنها من النحو الجليل الذي لا يُعْذَرُ قَارئ هذا الباب في الجهل به، وليست من المسائل الغريبة التي يندر وقوعها في الكلام، بل هي في الحاجة إليها كالمسألة قبلها.**

والثاني: أنها على شدة الاحتياج إليها قد أَغْفل الكلام عليها أكثر النحويين على ما زعم المؤلف في الشَّرح (التسهيل)، وإنما نقلها من التذكرة للفارسي، فتعين عليه من أجل ذلك الاعتناء بذكرها».

وانظر شرح التسهيل ٣/٥٤، وشرح الهواري ٣/٢١٢ ـ ٣١٢، ومنهج السَّالك/٤١١ ـ ٤١٢.

فإن كان اسم استفهام أو مضافاً إليه وجب تقديمه، نحو:

من أيّ الناس أنت أكرم؟

من غلام أيهم أنت أَحْسَنُ؟

لأن الاستفهام له صدر الكلام...».

ولم يذكر هنا المضاف إلىٰ اسم الاستفهام لوضوحه، ومَثّل اسم الاستفهام بقوله: ممن أنت خير؟

ـ **وعند الأشموني** شاهدان قول ذي الرّمّة:

وَلَا عَيْبَ فِيْهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيْعَهَا ❁ قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

حيث قدَّم الجار والمجرور بمن علىٰ أَفْعَل التفضيل، وهو «أَكْسَلُ» المرفوعُ علىٰ الخبرية، وقول جرير:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِيْنَةً ❁ فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِيْنَةِ أَمْلَحُ

حيث قُدِّمت «من» مع مجرورها علىٰ «أَمْلَحُ»، وهو في غير الاستفهام قليل شاذّ. **ومثل هذا عند ابن عقيل.**

ـ **وقال الشَّاطبي: «والاستفهام لا يتأخّر أبداً؛ إذ كانت العرب قد التزمت فيه التقديم كما في الشرط والنفي، فلذلك جزم النَّاظم بالتقديم في قوله:**

فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا...

ثم أتىٰ بمثال ما قرر، وهو قوله: **كمثل ممن أنت خير؟**

ـ **والوجه الثاني:** من وجهي مجرور مِن أَلَّا يكون مستفهماً به، وذلك قوله:

ولدىٰ إخبار التقديمُ نزراً وقعا

... فكأنه يقول: إذا لم يكن مجرورها مستفهماً به فتقديمه نَزْرٌ، أي: قليل...».

إن[1]: حرف شرط، تكُنْ: فعل الشرط، واسمها: أنت، مستتر، تبلو: متعلّق بـ«مستفهماً»، من: مضاف إليه، مستفهماً: خبر «تكن»، فلهما: الفاء رابطة للجواب، متعلِّق بـ«مقدِّما»، كُنْ: من كان واسمه مستتر فيه، أبداً: ظرف منصوب بـ«مقدِّماً»، مقدِّما: خبر، وجملة: كن، جواب الشرط.

ـ كمثل: الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: كقولك: مثل... والجملة مقول القول، ممن: متعلِّق بـ«خير»، أنت: مبتدأ، خير: خبر، لدىٰ: ظرف بمعنىٰ «عند» متعلِّق بـ«ورد»؛ إخبار: مضاف إليه، التقديمُ: مبتدأ، نزراً: حال من مرفوع «ورد»، أو من نائب الفاعل لـ«وُجِدَ» علىٰ الرواية الثانية. والجملة خبر المبتدأ: التقديم.

٥٠٤. وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَىٰ ❁ عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

٥٠٥. كَـ«لَنْ تَرَىٰ فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ❁ أَوْلَىٰ بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ»

ـ يَرْفَعُ أفعل التفضيل الضمير، وأما الظَّاهر ففي رفعه لغتان[2]:

ـ إحداهما: أنه يرفع الظاهرَ مطلقاً، فنقول: مررتُ برجلٍ أكرم منه أبوه.

وذكر المرادي أنه حكاه سيبويه.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٥، وشرح المكودي ١/٥٣٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٢٧ ـ ١٢٨، وشرح المكودي ١/٥٣٥، وشرح الأشموني ٢/٥٨ ـ ٥٩، وشرح ابن النَّاظم/١٩٠ ـ ١٩١، وشرح ابن طولون ٢/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن عقيل ٣/١٨٧ ـ ١٨٨، وأوضح المسالك ٢/٣٠٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٩٥. وعند الشاطبي: «**وما رأيت كذبة أكثر عليها شاهدٌ من كذبة أمير علىٰ منبر**» ٤/٥٩٧. وإرشاد السَّالك ١/٧٢٢ ـ ٧٢٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٧٦.

وأشار النَّاظم إلىٰ هذا بقوله: **وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ**.

والأخرىٰ: وهي لغة جمهور العرب، أنه لا يَرْفَعُ الظَّاهرَ إِلَّا إذا ولي نفياً، وكان مرفوعة مفضلاً علىٰ نفسه باعتبارين. **ومسألة الكحل** معروفة هنا عند المتقدمين، وهي:

ـ **«ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد»**.

«وما من أيام أحبَّ إلىٰ الله فيها الصومُ من ذي الحجة».

قال المرادي: «ففي هذه الصورة ونحوها يرفع الظّاهر عند جميع العرب.

وعِلّة ذلك أنَّ أفعل التفضيل إنما قَصُر عن رفع الظّاهر؛ لأنه ليس له فعل بمعناه، فتقول: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد.

وإلىٰ هذا أشار بقوله:

..... وَمَتَىٰ ❁ عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا»

ومَثَّل بالبيت الثاني بقوله:

كَلَنْ تَرَىٰ فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ❁ أَوْلَىٰ بِهِ .....

والأصل: أَوْلَىٰ به الفضلُ منه بالصّدّيق، فاخْتصر.

قال المكودي: «والمراد بالصِّدِّيق أبو بكر الصديق، ﷺ، فالشروط قد توافرت، وهو تقدُّم النفي، وهو «لن»، والفاعل أجنبي من الموصوف، وهو مفضل علىٰ نفسه باعتبار محلَّين»[1].

---

(١) ذكر المرادي تنبيهين: الأول عن شرح التسهيل بأنه لا بأس في ارتفاع الظاهر بأفعل بعد نهي أو استفهام فيه معنىٰ النفي كقوله: =

ـ رفعُه[١]: مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلىٰ فاعله، والضمير لأفعل التفضيل، الظاهِرَ: مفعول به، نزرٌ: خبر للمبتدأ، متىٰ: اسم شرط، متعلِّق بـ«عاقب»، عاقب: فعل الشرط، فعلاً: مفعول به.

ـ **قال الأزهري**: ومعنىٰ المعاقبة أن يصحَّ وقوع الفعل في موضع أفعل التفضيل من غير أن يختلّ المعنىٰ.

فكثيراً: الفاء: رابطة، كثيراً: حال من فاعل «ثبت»، وجملة «ثبتا» جواب الشرط.

ـ كَلَنْ: الكاف جارَّة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك، لن: حرف نفي ونصب واستقبال، ترىٰ: مضارع منصوب بـ«لن».

في النَّاس: متعلِّق بـ«ترىٰ»، من رفيق: من: زائدة رفيق: مفعول «ترىٰ» أَوْلَىٰ: نعت لـ«رفيق» إن كانت ترىٰ بصريَّة، ومفعول ثانٍ إن كانت قلبيّة، به: متعلِّق بـ«أَوْلَىٰ».

قال الأزهري: متعلق بأولىٰ علىٰ تقدير مضافين، وإسقاط الباء من الصّدّيق، والأصل: من ولاية الفضل بالصّدّيق، فحذف المضاف الأول فصار من فضل الصّدِّيق، ثم الثاني فصار من الصِّدِّيق. وهذا ما حَلَّ به ابن هشام[٢] في توضيحه.

= ـ **لا يكن غيرُك أحبَّ إليه الخير منه إليك.**

ـ **هل في الناس رجل أحقُّ به الحمدُ منه بمحسنٍ لا يَمُنّ.**

والتنبيه الثاني: أنَّ أَفْعَلَ التفضيل لا ينصب مفعولاً به، وما أَوْهَم ذلك يُؤَوَّل.

انظر توضيح المقاصد ١٢٨/٣، وشرح التسهيل ٦٨/٣، وشرح الأشموني ٦٠/٢، وشرح السيوطي/٣٢٤ **يعمل في التمييز والحال والظرف، ولا يعمل في المفعول المطلق والمفعول به**، وأما قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام ١٢٤/٦]، حيث: مفعول به لفعل مقدر دلّ عليه «أعلم».

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٥، وأوضح المسالك ٣٠٣/٢.

(٢) أوضح المسالك ٣٠٣/٢.

٣٩ ـ النَّعْتُ

٥٠٦. يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ ❖ نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

ـ التابع[١] هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل، والمتجدِّد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدِّد خبرُ المبتدأ، والمفعولُ الثاني، وحالُ المنصوب.

ـ والتابع جنس يشمل:

ـ أربعة أنواع، وهي النعتُ، والتوكيدُ، والعطفُ، والبَدَلُ.

ـ أو خمسةً: وذكر للعطف اثنين: عطف البيان، والنّسق، وهو كذلك عند المرادي وابن عقيل.

ـ أو ستة، وهي كذلك عند ابن طولون، النَّعت، والتوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

ـ وقوله الأُوَل: فيه إشارة إلىٰ وجوب تقديم المتبوعِ علىٰ التابعِ[٢].

---

(١) توضيح المقاصد ١٣١/٣ ـ ١٣٢، وشرح الأشموني ٦١/٢ قال: «قَدّم في التسهيل باب التوكيد علىٰ باب النعت، وكذا فعل ابن السَّرَّاج وأبو علي والزمخشري وهو حَسَن...»، وشرح ابن طولون ٥٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٠/٣، وشرح المكودي ٥٣٦/١، والمقاصد الشَّافية ٦٠٦/٤، وشرح الهواري ٢١٨/٣، وشرح السُّيُوطي/ ٣٢٦، وإرشاد السَّالك ٧٢٩/٢.

(٢) أجاز صاحب البديع تقديم الصفة علىٰ الموصوف إذا كانت لاثنتين أو جماعة، وقد تقدَّم أحد الموصوفين تقول: قام زيدٌ العاقلان وعمرٌو.
وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط. انظر توضيح المقاصد ١٣٠/٣ ـ ١٣٢.

ـ **وذكر المرادي الخلافَ** في العامل في التَّابع، **فمذهبُ الجمهور** أنَّ العامل فيه هو العامل في المتبوع إلَّا المبدل، **وذهب بعضهم إلىٰ أنَّ العامل فيه مقدَّر**، أي: في البدل وعزاه بعضهم للجمهور، **وذهب المبردُ إلىٰ أنّ العامل فيه المبدلُ منه**، واختاره المصنف، وهو ظاهر، وهو العامل في مذهب سيبويه.

ـ **وذكر المرادي** رُتِّب التوابع نقلاً عن التسهيل[1]؛ لأنه لم يذكرها هنا: فعند اجتماع التوابع يبدأ بالنعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم النسق، وذكر الأشموني مثل هذا، ومثاله: **جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكر نفسُه أخوك وزيدٌ**.

ـ يتبع: فعل مضارع؛ في الإعراب: جار ومجرور، الأسماء: مفعول مقدَّم الأُوَل: نعت لأسماء، نعت: فاعل، وما بعده معطوفات مرفوعة.

٥٠٧. فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ❁ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

قوله[2]: **تابع**، جنس يشمل الخَمْسَة.

وقوله: **مُتِمٌّ ما سبق**.. مخرجٌ للبدل والنَّسَق.

وقوله: **بوسمه أو وَسْم ما به اعْتَلَق**.

مخرج لعطف البيان والتوكيد.

---

(١) التسهيل/١٧٣.

(٢) توضيح المقاصد ١٣٢/٣ ـ ١٣٣، وشرح الأشموني ٦٢/٢ ـ ٦٣، وشرح ابن طولون ٥٢/٢، وشرح المكودي ٥٣٦/١، وشرح ابن عقيل ١٩١/٣ ـ ١٩٢، وشرح ابن النَّاظم/١٩١، وشرح المكودي ٢١٩/٣ ـ ٢٢٠، والمقاصد الشَّافية ٦١٥/٤.
وذكر للتوكيد: مررت بغلامين اثنين، والإبهام: مررت بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرة.
أوضح المسالك ٤/٣ «**وهذا الحدُّ غير شاملٍ لأنواع النعت**»، وشرح ابن الوردي ٤٨٠/٢.

وذلك أنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق؛ لأنّ الثلاثة تكمل دلالته، وترفع اشتراكه واحتماله، إلَّا أن النعت يوصِّل إلىٰ ذلك بدلالته علىٰ معنىً في المنعوت أو متعلَّقه، والتوكيد وعطف البيان لَيْسَا كذلك.

ـ **قال الأشموني**: «والمراد بالمتمّ المفيدُ ما يطلبه المتبوعُ بحسب المقام من توضيح نحو:

ـ جاءني زيدٌ التاجرُ، أو التاجرُ أبوه.

ـ **أو تخصيص**، نحو: جاءني رجلٌ تاجرٌ، أو تاجر أبوه.

ـ **أو تعميم**، نحو: يرزق الله عباده الطائعين والعاصين السَّاعية أقدامُهم، والسَّاكنة أجسامُهم.

ـ **أو مدح** نحو: الحمد لله رَبِّ العالمين الجزيل عطاؤُه.

ـ **أو ذمّ** نحو: أعوذ بالله من الشيطان الجريم...

ـ **أو ترحُّم**: اللَّهُمَّ أَنَا عبدك المسكين المنكسِرُ قلبُه...».

وذكر أمثلة للتوكيد، والإبهام، والتفصيل.

ـ **وذكر الشَّاطبي** نعت البيان والتعميم والتفصيل والمدح والذّمّ والترحُّم والتوكيد، والإبهام، ثم قال: «فهذه أنواع لا بُدَّ من إدخالها في النعوت، وهي لم تدخل له، **فكان ذلك خللاً في تعريفه**».

ـ النعت تابع[1]: مبتدأ وخبر، مُتمٌّ: نعت تابع، ما: مفعول «مُتمّ»، سبق: صلة الموصول، بِوَسْمِهِ: متعلّق بـ«اعتلق». وجملة «اعتلق»: صلة.

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٥.

٥٠٨. وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ❁ لِمَا تَلَا كَـ«امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا»

يجبُ أَنْ يتبعَ النعتُ المنعوتَ في الإعرابِ، والتعريفِ، والتنكيرِ[1]، ومثال ذلك: **بسم الله الرحمن الرحيم**،

و[2]: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾، و[3]: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾.

مررت بالقوم الكرماء، وبالقوم الكرماء آباؤُهم.

ـ ولا تُنْعَتُ المعرفةُ بالنكرةِ، ولا النكرةُ بالمعرفةِ؛ لأنَّ في النكرة إبهاماً، وفي المعرفة إيضاحاً، فتدافَعَا. كذا عند المرادي.

ـ وما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير **مذهب الجمهور**.

ـ وأجاز الأخفش نَعْت النكرة إذا خُصِّصَتْ بالمعرفة كما في قوله تعالى[4]: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَانِ﴾، جعل «الأوليان» صفة لـ«آخران».

ـ **وأجاز بعضُهم** وصف المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة، والصحيح مذهب الجمهور، وما أَوْهَمَ خلافَ ذلك مؤوَّل.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٣٣ ـ ١٣٥، وشرح الأشموني ٢/٦٣ ـ ٦٥، وشرح المكودي ١/٥٦٧، وشرح ابن طولون ٢/٥٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٢، وشرح ابن النَّاظم/١٩٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٦١٧، وشرح الهواري ٣/٢٢١، وإرشاد السَّالك ٢/٧٢٩ ـ ٧٣٠.

(٢) سورة غافر ٤٠/٢٨.

(٣) سورة الكهف ١٨/٣١.

(٤) سورة المائدة ٥/١٠٧، في كتابنا التفصيل ٧/٦٨ **الأوليان صفة لآخران عند الأخفش لأنه تخصص بالوصف، وضعَّف ذلك أبو حيان.**

ـ **واستثنىٰ الشَّارح** من المعارف المعرف بلام الجنس، قال: لأنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، ولذلك يقول النحويون في بيت النابغة.

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَىٰ اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ❁ فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لا يعنيني

إن جملة «يَسُبُّني» صفة لا حال؛ لأنَّ المعنىٰ: ولقد أمر علىٰ لئيمٍ من اللئام.

ومثله قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾.

وقولهم: ما ينبغي للرجل مثلِك ـ أو خيرٍ منك ـ أن يفعل كذا.

ـ وذكروا أنه لا يمتنع النَّعت بالأَخَصِّ في النكرات، نحو: رجلٌ فصيحٌ، وغلامٌ يافعٌ، وأمّا في المعارف فلا يكون النَّعت أَخَصَّ عند البصريين، بل مساوياً أو أَعَمَّ.

ـ **قال الشَّلوبين والفرّاء**: يُنْعَتُ الأَعَمُّ بالأخصِّ. قال المصنِّف: وهو الصحيح. ونقل المرادي عن بعض المتأخرين قولهم: «تُوصَفُ كلّ معرفة بكلّ معرفة، كما تُوصَفُ كلّ نكرةٍ بكل نكرةٍ» ومثله عند الأشموني.

ـ **قال الشَّاطبي**: «وتخصيص هذا المثال مشعِرٌ بقصد صناعي يقصده أهل الحذف، وذلك أنه أتىٰ بالنعت والمنعوت مخفوضَيْن، ولم يأتِ بهما منصوبين، ولا مرفوعَيْن؛ لأن ذلك هو المعين للمثال في النعت... وأما الجرّ فلا يكون فيه إلَّا الجريان والتبعية خاصة».

---

(١) سورة يس ٣٦/٣٧، وفي كتابنا التفصيل في إعراب آيات التنزيل ج ٢٣/٢٤، في محل الجملة «نسلخ»:

ـ لا محل لها عند السمين.

ـ وصفة لليل عند الزمخشري، وأَلْ: للجنس، ورَدَّه أبو حيان.

ـ وعند أبي حيان الجملة حال، وذكره السمين.

ـ وذكروا أنها استئنافيّة بيانيّة لا محلّ لها من الإعراب.

ـ ولْيُعْطَ[1]: فعل مضارع مجزوم، وهو مبني للمفعول، ونائب الفاعل يعود إلىٰ النَّعت، وهو مفعوله الأول.

في التعريف: متعلِّق بـ«يُعْط»، والتنكير: عطف علىٰ ما قبله، ما: مفعول «يُعْطَ» الثاني، لما: صله لـ«ما» الأولىٰ. وجملة «تلا» صلة «ما» الثانية.

كامرر: أي: وذلك كقولك: امْرُرْ، خبر لمبتدأ محذوف، وهو «ذلك»، وامْرُرْ: فعل وفاعل، والجملة: مقول القول.

٥٠٩. وَهْـوَ لَدَىٰ التَّوْحِيـدِ وَالتَّذْكِيـرِ أَوْ ❁ سِوَاهُمَـا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

ـ يجري النَّعتُ في مطابقة[2] المنعوت وعدمها مجرىٰ الفعل الواقع مَوْقعه.

فإنْ كان جارياً علىٰ ما هو له رَفَعَ ضمير المنعوت، وطابقه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

تقول: **مررت برجلين حسنين، وامرأة حَسَنةٍ.**

كما تقول: **برجلين حَسُنَا، وامرأةٍ حَسُنَت.**

وإن كان جارياً علىٰ ما هو لشيء من سببه **فإن لم يرفع السَّببي**، فهو كالجاري

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٢٢.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٩٢ والنَّصُّ منه، وشرح الأشموني ٢/٦٥، وشرح ابن طولون ٢/٥٣ ـ ٥٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٣ ـ ١٩٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٧ ـ ١٣٨، وشرح المكودي ١/٥٣٧ ـ ٥٣٨، وقال الشَّاطبي: «وقوله: فاقفُ ما قَفَوْا... يظهر لبادي الرأي أنَّ هذا الكلام لا فائدة فيه؛ لأنَّ النحو كلَّه مبني علىٰ أن تقفو أثر العرب فيه، فما الذي أحرز هنا، وغالب عادته ألَّا يأتي بما ظاهره أنه حَشْو إلَّا تنبيهاً علىٰ فائدة أو فوائد،...». انظر المقاصد الشَّافية ٤/٦٢٢ ـ ٦٢٣، وذكر بعد ذلك أنه قد يقال: إنَّه مجرَّد تكملة، وأوضح المسالك ٣/٥.

على ما هو له في مطابقته المنعوت؛ لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت، وذلك قولك: مررت بامرأة حسنةِ الوَجْهِ، وبرجال حِسَانِ الوجوهِ.

ـ **وإنْ رفع السَّببي** كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما في الفعل، فيقال: **مررت برجالٍ حَسَنةٍ وجوهُهم، وبامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا.**

كما يقال: حسُنتْ وجوهُهم، وحَسُن وَجْهُها.

ـ **وجاز فيه رافعاً لجميع** الأفراد والتكسير، فيقال: مررت برجال كريمٍ آباؤه، وكِرام آباؤُه.

ـ وجاز فيه أيضاً أن يجمع جَمْعَ المذكَّر السَّالم، والمطابقة في التثنية والجمع على لغة «**أكلوني البراغيث**»، فيقال: مررتُ برجال حسنين غلمانُه وكريْمَيْن أبواه.

ـ وهو[1]: مبتدأ والضمير للنعت، لدىٰ: بمعنىٰ عِنْد متعلِّق بالخبر. التوحيد: مُضاف إليه، والتذكير أو سواهما: معطوفان علىٰ التوحيد، كالفعل: خبر المبتدأ، أُقفُ: فعل أمر، ما: مفعول به، قَفَوْا: صلة الموصول.

٥١٠. وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ«صَعْبٍ» وَ«ذَرِبْ» ، ❖ وَشِبْهِهِ كَـ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

ـ **المنعوت به قسمان**[2]: مفرد، وجملة، وتأتي الجملة في بيت يلي هذا.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦.

(٢) توضيح المقاصد ١٣٨/٣، وشرح الأشموني ٦٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٥/٣، وشرح المكناسي ١٨٤/٢، وشرح المكودي ٥٣٨/١ ـ ٥٣٩، وشرح ابن طولون ٥٤/٢، والمقاصد الشَّافية ٦٢٣/٤، وذكر أنه يقال: ذرِب ودَرِب بالمهملة والمعجمة. وتعقّبه ولده بأنه لو قال: وانْعت بوصف مثل صَعْب ودَرِب كان أَمْثل» شرح ابن النَّاظم/١٩٣، وذكر هذا عنه الشَّاطبي والهواري، انظر شرح الهواري ٢٢٦/٣، وشرح السَّيُّوطي/٣٢٩.

ـ **والمفرد قسمان**: مشتق، وشبهه.

قال في شرح الكافية[1]: والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبَّهة باسم الفاعل، أو أفعل التفضيل. وصَعْب وذَرِب: صفتان مشبهتان: مررت برجلٍ صَعْب، وبرجلٍ ذَرِب.

ـ **والمراد بشبه المشتق** ما أُقِيم مقامَ المشتق من الأسماء العارية من الاشتقاق. ومنها ما هو جارٍ مَجْرَىٰ المشتق أبداً، والآخر ما هو جار مجراه في حال دون حال.

ـ **فالجاري مجرىٰ المُشْتَقّ أبداً**: ذا: بمعنىٰ صاحب: مررت برجلٍ ذي مالٍ، أي: صاحب مال.

واسم الإشارة: مررت بزيد هذا، أي: المشار إليه، وهو اسم جامد، والمنتسِب: مررتُ برجلٍ قرشيّ، أي: منتسِب إلىٰ قريش.

ومنه: «**وإن تأمَّر عليكم عبد حبشيّ**»، أي: منسوب إلىٰ الحبشة.

ـ **قال المرادي**: «فالجاري أبداً كذا بمعنىٰ صاحب، وأسماء النّسب المقصود، والجاري في حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة، وفروعها...، **وذهب الكوفيون** وتبعهم السُّهيلي إلىٰ أنَّ أسماء الإشارة لا يُنْعَتُ بها لجمودها، **وغير المطّرد**: المصدر، والعدد، والقائم بمسمَّاه معنىٰ ملازم يُنَزَّلُ منزلة المشتق كأسد».

ـ **قال الأشموني**: «تقول: مررت بزيدٍ هذا، وذي المال، وذو قام، والقريشي، فمعناه الحاضِر، وصاحب المال، والقائم، والمنسوب إلىٰ قريش».

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ١١٥٧/٣، وشرح ابن الوردي ٤٨١/٢ «**ولا نقول كما قال الشيخ بمشتق**».

ـ انعت[1]: فعل أمر، بمشتق: أي بوصف مُشْتَقّ، كصَعْب: وذلك كَصَعْب، خبر مبتدأ محذوف، وذَرِب وشبهه: معطوفان على «صَعْب»، كذا: أي: وذلك كذا، فهو خبر، وذي: عطف، ومثله المنتسب.

٥١١. وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ❁ فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

ـ تختصُّ النكرات بجواز نعتها بالجمل[2]، سواء كان تنكيرها لفظاً ومعنىٰ نحو قوله تعالىٰ[3]: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾.

ومعنىٰ لفظاً، نحو قوله تعالىٰ[4]: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾.

وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَىٰ اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ❁ فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يعنيني

ـ قال ابن عقيل: «فنسلخ: صفة الليل، ويسبُّني صفة للئيم، ولا يتعيَّن ذلك؛ لجواز كون نَسلخ ويسُبّني حالين».

ويلزم الجملة ما يلزمها إذا وقعت خبراً من الاشتمال علىٰ ضمير مطابق، إمَّا ملفوظ كما سبق، أو مقدَّر نحو قوله تعالىٰ[5]: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾، أي: فيه.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٣٩ ـ ١٤٢، وشرح ابن طولون ٢/٥٥، وشرح المكودي ١/٥٣٩، وشرح ابن النَّاظم/١٩٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٥ ـ ١٩٧، وشرح الأشموني ٢/٦٦ ـ ٦٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٣١ ـ ٦٣٢، وشرح الهواري ٣/٢٢٧، وأوضح السَّالك ٣/٦، وإرشاد السَّالك ٢/٧٣٣.

(٣) سورة طه ٢٠/٢٠.

(٤) سورة يس ٣٦/٣٧.

(٥) سورة البقرة ٢/٤٨، ١٢٣.

ـ **قال ابن طولون**: «والظَّرف والجارّ والمجرور بمنزلة الجملة في أنه لا يُنْعَتُ بهما إلَّا النكرات؛ لأنهما في معنىٰ لجملة».

ـ **وأشار بقوله**: «**فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا**»

إلىٰ أنه لا بُدَّ للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد سبق هذا، ومن شواهده قول جرير:

وَمَـــا أَدْرِي أَغَيَّـــرَهُم تَنَـــاءٍ ❊ وَطُـــولُ الـــدَّهْرِ أَمْ مَـــالٌ أَصَـــابُوا

والتقدير: أم مالٌ أصابوه، فحذف الهاء.

ـ **قال ابن عقيل**: «وفي كيفية حَذْفه قولان:

أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة.

والثاني: أنه حَذْفٌ علىٰ التدريج، فحذف «في» أولاً، فَاتَّصل الضمير بالفعل...، ثم حذف هذا الضمير المتصل بالفعل».

ـ **وذكر المرادي** أنَّ حذف الضمير من الخبر قليل، ومن الصِّفة كثير.

ثم ذكر ما ذكره ابن عقيل من الحذف علىٰ حالين:

١ ـ الحذفُ برمته، وذكره لسيبويه.

٢ ـ الحذفُ بالتدريج عند الكسائي والأخفش.

ـ **ثُمَّ بيَّن أنَّ الوصف بالجملة الفعليَّة أَقْوَىٰ منه بالجملة الاسميَّة.**

ـ نَعَتُوا[1]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، بجملة: متعلِّق بـ«نعتوا»، مُنكَّراً: مفعول «نعتوا»، أُعْطيت: النائب عن الفاعل هو المفعول الأول، ما: هو المفعول

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٣٢.

لثاني، أُعْطِيَتْهُ: جملة الصِّلة، والهاء: المفعول الثاني، والمفعول الأول نائب الفاعل المستتر في الفعل، خبراً: حال من الضمير المستتر في «أُعْطِيَتْهُ».

٥١٢. وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ❁ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

ـ لما ذكر في البيت السابق قوله: «ما أُعْطِيَتْهُ خبراً»، وأنه يوهم جوازَ النَّعْت بالجملة الطلبيّة؛ إذ يجوز الإخبار بها، أزال هنا هذا الإبهام[1] بقوله:

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطلبِ

إذ لا بُدَ من أن تكون جملة النَّعت خبريَّة محتملةً للصِّدقِ والكَذِب، فلا يجوز مررت برجلٍ اضْرِبْه، أو لا تُهِنه.

ولا: مررت بعبد بِعْتُكه. قاصداً إنشاء البيع.

ثم ذكروا أنه إنْ جاء ما ظاهره أنّه نَعْتٌ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّج على إضمار القول، ويكون القولُ المُضْمَرُ صِفَةً، والجملة الطلبيَّةُ معمولُ القولِ المضمَر، وذلك كقول الراجز:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

(١) توضيح المقاصد ١٤٣/٣ ـ ١٤٤، وشرح الأشموني ٦٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٣ ـ ٢٠٠، والمقاصد الشَّافية ٦٣/٤ «**والطَّلَبُ الذي يمنع الجملة أنْ تقعَ نعتاً هو الأمر والنهي والاستفهام والعَرْض والتحضيض والتمني والترجّي والدُّعاء. فكلّ هذا طلب لا يصلح للنعت؛ لأنه خبر عن المنعوت له خصوصية في الخبرية ليست الخبر المحض**». شرح ابن طولون ٥٥/٢، وشرح ابن النَّاظم/١٩٣، وشرح المكودي ٥٣٩/١، وشرح الهواري ٢٢٧/٣ ـ ٢٢٨، وأوضح المسالك ٨/٣، وإرشاد السَّالك ٧٣٤/٢.

والتقدير: جاءوا بمَذْقٍ مقولٍ فيه هل رأيتَ الذئبَ قَطْ.

ـ وذكر ابن عقيل أنَّ مثل هذا في الجملة الواقعة خبراً نحو: زيدٌ اضرِبْه، هل يُقال فيه: زيدٌ مقول فيه اضربه؟

ثم قال: «فالجواب أنّ فيه خلافاً، فمذهب ابن السَّرَّاج والفارسي التزامُ ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه».

ـ وامنع[1]: فعل أمر، هنا: ظرف متعلِّق بـ«امنع»، إيقاعَ: مفعول به، ذات: مضاف إليه، الطلب: مجرور بالإضافة، إنْ: شرط، أتتْ: فعل الشرط، فالقولَ: الفاء رابطة، القول: مفعول مقدَّم بأَضْمِر، أَضْمِر: فعل أمر، تُصِبِ: جواب الطلب، أو جواب شرط محذوف.

٥١٣. وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا ❊ فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

٥١٤. وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ❊ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفْ

ـ يكثر استعمالُ المصدر نعتاً مع أنَّ النَّعتَ فيه خلافُ الأصل[2]؛ لأنه يدلُّ على المعنى لا على صاحبه، تقول:

ـ مررت برجلٍ عَدْلٍ، وبرَجُلَيْن عَدْلٍ، وبرجالٍ عَدْلٍ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦.

(٢) توضيح المقاصد ١٤٤/٣ ـ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٠١/٣، وشرح ابن النَّاظم/١٩٣ «يُنْعَتُ بالمصدر كثيراً على تأويله بالمشتق.. ويلتزمون فيه الإفراد والتذكير»، وشرح ابن طولون ٥٦/٢، وشرح الأشموني ٦٨/٢، وشرح الهواري ٢٢٩/٣، وشرح المكودي ٥٤/١، وأوضح المسالك ٨/٣، والمقاصد الشَّافية ٦٤٢/٤ ـ ٦٤٣، وشرح ابن الوردي ٤٨٤/٢، وإرشاد السَّالك ٧٣٥/٢ ـ ٧٣٦.

ـ **وبامرأةٍ عَدْلٍ، وبامرأتين عَدْلٍ، وبنساءٍ عَدْلٍ.**

ـ وهو مُؤَوَّل بوضع «عَدْل» موضع «عادل»، وهو كذلك عند الكوفيين.

ـ أو على حَذْف مضافٍ، والأصل: مررت برجل ذي عَدْل، ثم حذف «ذي» وأُقيم «عَدْل» مقامه.

ـ وإمّا على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً أو دعاءً.

ـ **قال المرادي**: «وكان حَقُّه في الأصل أَلَّا يُنْعَت به لجموده، ولكنه من الجاري مجرى المشتق، فإنْ قلتَ: هل يُؤْخَذُ من قوله «كثيراً» أنَّ النَّعت به مطَّرد؟

قلتُ: لا، كما قال في الحال بكثره، وقد صرح بعدم اطِّراد وقوعه نعتاً وحالاً...».

ـ **وذكر النَّاظم** أنَّ المصدر جعله حالاً أكثر من جعله نعتاً، وذكر ذلك في شرح التسهيل.

ـ **وتتبع المرادي النَّص**، فذكر أنّ قوله: بمصدر، أطلقه، وهو مقيَّد بألَّا يكون في أوله ميم زائدة كـ«مَزَار»، ومَسِير، فإنه لا يُنْعَتُ به لا باطِّراد ولا بغيره.

ـ **وذكر الشَّاطبي** أنَّ كلامه في النعت بالمصدر لم يتضمن أنه قياس، بل فيه إشعار بعدمه، نعم نبّه على وجه السّماع فيه، وذكر هذا السّماع عن الجمهور، وأنه يُقْصر على محلِّه.

ـ ونقل عن ابن درستويه قوله: «**ليس من المصادر شيء إلَّا ووَضْعُه موضع الصفات جائز مُطّرد منقاس غير منكسِر**».

ـ **وذكر في البيت الثاني**[1] أنَّ المنعوت إذا كان غير واحد، ونعوته مختلفة،

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٢/٣، وتوضيح المقاصد ١٤٥/٣، وشرح ابن طولون ٥٦/٢ ـ ٥٧،=

وجب تفريقها بالعطف سواء كان تعدُّده في اللفظ نحو:

جاءني زيد وعمرٌو الكاتب والشاعر

أو من حيث المعنىٰ: **مررت برجلين كاتبٍ وشاعرٍ، وبرجالٍ شاعرٍ وفقيهٍ وكاتبٍ. وهذا مثال المختلف.**

ومنه قول ابن ميادة:

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِيْنٍ ❁ عَلَىٰ رَبْعَيْن مَسْلُوبٍ وَبَالِي

ـ **ومثال المُؤْتَلف:** مررت برجلين كريمين، وبرجال كُرَمَاء.

والفرق بينهما أنّ المختلف يفرّق بالعطف، والمتفق يُسْتَغْنَىٰ عن تفريقه بتثنية وجمعه.

ـ **قال المرادي:** «وأورد علىٰ إطلاقه اسم الإشارة؛ فإنه لا يجوز تفريق نعته، فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير. نَصَّ علىٰ ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والمبرِّد والزَّجَّاج...».

ـ ونعتوا[1]: فعل وفاعل، بمصدر: متعلِّق بـ«نعتوا»، كثيراً: نعت لمصدر محذوف، وعند الشَّاطبي: حال، فالتزموا: الفاء عاطفة، التزموا: فعل وفاعل، الإفراد: مفعول به، التذكيرا: معطوف علىٰ الإفراد، والألف للإطلاق.

ـ نعتُ: مبتدأ، وخبره: إذا وما بعده عند الشَّاطبي. وعند المكودي: نعت: مبتدأ، خبره: فَرّقه، والنصب بإضمار فعل يفسِّره «فرِّقه»، غير: مضاف إليه، واحد: مضاف إليه، إذا: ظرف للمستقبل. والناصب: فعل الشرط أو جوابه، اختلف: في

= وشرح ابن النَّاظم/١٩٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٤٨، وأوضح المسالك ٣/٩.

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦، وشرح المكودي ١/٥٤٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٥٠.

محل جَرّ بالإضافة، عاطفاً: حال من الضمير المستتر في «فرّقه»، وجملة فَرّقه: جواب «إذا» فلا محل لها، لا: عاطفة، إذا ائتلف: معطوف على ما تقدَم: إذا اختلف.

٥١٥. وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَىٰ ❖ وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

ـ إذا ذكرتَ منعوتين معمولين لعاملين مُتَّحِدين في المعنىٰ والعمل، أَتْبِع النعتَ للمنعوت في إعرابه[1]:

ـ **رفعاً**: ذهب زيدٌ وانطلق عمرو العاقلان.

ـ **ونَصْباً**: حَدَّثتُ زيداً وكلَّمت عمراً الكريمين.

ـ **وجَرّاً**: مررتُ بزيدٍ وجزتُ على عمرٍو الصالحين.

وإذا اختلف معنىٰ العاملين أو عملهما وجب القَطْعُ، وامتنع الإتباعُ، ومثَّل لذلك ابنُ عقيل بما يلي:

ـ **جاء زيدٌ وذهب عَمرٌو العاقِلَيْن.**

ـ بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين.

ـ وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلان.

ـ وتقول: **انطلق زيدٌ وكلَّمتُ عمراً الظريفين:**

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح الأشموني ٢/٧٠، وشرح المكودي ١/٥٤٢ ـ ٥٤٣، وشرح ابن الناظم/١٩٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٤٧ ـ ١٥٠، وأوضح المسالك ٣/١٠، وشح ابن طولون ٢/٢٥٧ ـ ٢٥٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٥١، وشرح الهواري ٣/٢٣٠ ـ ٢٣١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٨٤، وإرشاد السَّالك ٢/٧٣٧.

ـ أي: أعني الظرفين.

ـ أو الظريفان على تقدير: هما الظريفان.

ـ وتقول: **مررت بزيدٍ وجاوزت خالداً الكاتبين.**

على تقدير: أعني، أو الكاتبان على تقدير: هما الكاتبان.

وقال المكودي: وَفُهِم أيضاً أَنَّ العاملين إن اختلفا معنىً لم يجز الإتباع، **وذكر فيه ثلاث صور:**

١ ـ أن يختلفا في المعنىٰ واللفظ والجنس نحو:

ذهب زيدٌ وهذا عمرٌو العاقلان.

٢ ـ أن يختلفا في اللفظ والمعنىٰ ويتفقا في الجنس نحو:

قام زيدٌ وخرج عمرٌو الكريمان.

٣ ـ أن يتفقا في الجنس واللفظ ويختلفا في المعنىٰ نحو:

وَجَد زيد وَوَجَد عمرٌو.

وَجَد: الأول بمعنىٰ حَزِن، وَوَجَد الثاني بمعنىٰ أصاب.

ـ **وقوله: وعَمَل**، فُهِم منه أنهما إذا اختلفا في العمل لم يجز فيهما الإتباع نحو: ضَربتُ زيداً وقام عمرو العاقلان.

خاصم زيدٌ عمراً العاقلان.

ـ **وقوله: «بغير استثنا»** يحتمل أنّ الإتباع سائغ يُشير به إلىٰ قول من يمنع الإتباع، وإن اتفقا في المعنىٰ، **وهو ابن السَّرّاج**، أو أَنَّ المراد به بغير استثناء في الرفع والنصب والجرّ. ومثل هذا عند **المرادي**.

ووقف عند قوله: «وَحِيدَي»، وقال: صفة لماذا؟ ثم قال: قلتُ: لمحذوف تقديره ونعت معمولي عاملين وَحِيدَي معنىً وعمل.

ـ ونعتَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«أتبِعْ»، وهو مصدر مضاف إلىٰ المفعول.

قال المكودي: وهو علىٰ حذف مضاف بين معمولَيْ ووَحِيدَيْ، والتقدير: ونعت معمولَيْ عامِلَيْن وَحِيْدَي، فوَحِيدي نعت لعاملين.

معنىً: مجرور بالإضافة إلىٰ وحيديْ، عمل: معطوف علىٰ «معنىً»، بغير: متعلِّق بـ«أتبعْ».

٥١٦. وَإِنْ نُعُـوتٌ كَثُـرَتْ وَقَـدْ تَلَـتْ ❁ مُفْتَقِـراً لِـذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـتْ

٥١٧. وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنَـا ❁ بِـدُونِهَا، أَوْ بَعْضَـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنَـا

٥١٨. وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ❁ مُبْتَـدَأً أَوْ نَاصِـباً لَـنْ يَظْهَـرَا

ـ إذا كثرت نعوتُ الاسم فله ثلاثة أحوال[2]:

ـ إحداها: أن يكون مفتقِراً إلىٰ جميعها، لا يتميز بدونها، وهذا ما يُفْهَمُ من البيت الأول: وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ...

ـ والثانية: أن يكون مُستغنياً عنها متميِّزاً بدونها. وهذا يُفْهَمُ من البيت الثاني:

---

(١) شرح المكودي ١/٥٤٣، وإعراب الألفيَّة/١٠٧.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٥٠، وشرح ابن النَّاظم/١٩٤، وشرح المكودي ١/٥٤٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٦٩، ٦٨٧، وشرح الأشموني ٢/٧٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٣ ـ ٢٠٥، وشرح ابن طولون ٢/٥٨ ـ ٥٩، وشرح الهواري ٣/٢٣٢ ـ ٣٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٨٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٣٨، ٧٤١.

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا.

ـ **والثالث: أن يكون مُفْتَقِراً إلىٰ بعضها دون البعض**، وهذا يُفْهَم من قوله: **أو بعضها اقطع مُعْلِناً**.

ـ **ونعود إلىٰ البيت الأول**، فنقول: قد يكون للاسم نعتان فَصَاعِداً، بعطف، أو بغير عطف.

ـ **شاهد العطف** قوله تعالىٰ[1]: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾.

وبغير العطف قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾..

فإذا كان المنعوت مفتقِراً لذكرها كُلِّها وَجَبَ إتباعها، ونبَّه علىٰ هذا بقوله: «أُتْبِعَتَ» أي: وجب إتباعها للمنعوت في إعرابه لتنزيلها منه حينئذٍ منزلة الشيء الواحد، كقولك: **مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتب**.

ـ **وقوله: كَثُرَتْ**: يُفْهَم منه أنها زادت علىٰ نعتٍ واحدٍ، فشمل النعتَيْن فَصَاعِداً.

* **وفي البيت الثاني**: بَيَّن أنَّ المنعوتَ إذا عُلِم دون نعت، ثم أتيتَ بنعوتٍ جاز فيها الإتباعُ والقطعُ، الإتباعُ في بعضها، والقطعُ في بعضها.

ـ **قال ابن عقيل**: «إذا كان المنعوتُ مُتَّضِحاً بدونها كُلِّها جاز فيها جميعها: الإتباع والقطع.

---

(١) سورة الأعلىٰ ٨٧/١ ـ ٤.

(٢) سورة القلم ٦٨/١٠ ـ ١٣.

وإِنْ كان معيَّناً ببعضها دون بعض وَجَبَ فيما لا يتعيَّن إلَّا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعيَّن بدونه الإتباعُ والقطعُ».

ـ **وقوله: أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا:**

ـ **قال الأشموني:** «أي: إذا كان المنعوتُ مُفْتَقِراً إلىٰ بعض النعوت دون بعض وَجَبَ إتباع المفتقِر إليه، وجاز فيما سواه القطعُ والإتباعُ».

ـ **وقال ابن النَّاظم:** «أي وإنْ يَكُنْ مُعَيَّناً ببعضها اقطع ما سواه، تقول: **مررت بزيدٍ الكريمِ العاقلِ اللبيبِ**، بالإتباع. وإِنْ شئتَ: قطعت. وذلك علىٰ وجهين:

ـ **أَحدهما: أنْ ترفَعَ علىٰ إضمار مبتدأ**، تقديره: هو الكريمُ العاقلُ اللبيبُ.

ـ **والثَّاني: أن تنصب علىٰ إضمار فعل لا يجوز إظهاره**، تقديره: أخصُّ الكريمَ العاقلَ اللبيبَ...»[1].

* **وفي البيت الثالث: إذا قطع النعت عن المنعوت رُفِع علىٰ إضمار مبتدأ.**

نحو: **مررتُ بزيدٍ الكريمُ، أي: هو الكريمُ.**

ـ أو نُصِبَ علىٰ إضمار فعل: نحو: **مررت بزيدٍ الكريمَ، أي: أعني الكريمَ.**

---

(١) ذكر المرادي أنه تلخص في الكلام علىٰ القطع أنّ المنعوت قسمان: معرفة ونكرة.
قلتُ: المعرفة ظاهر من خلال الأمثلة السَّابقة، غير أنه قال في النكرة: «فيُشترط في جواز قطع نعته تأخّره عن آخر كقول أبي الدَّرداء: «**نزلنا علىٰ خالٍ لنا ذو مال وذو هيبة**».
فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجز القطع إلَّا في الشعر».
انظر توضيح المقاصد ١٥٢/٣ ـ ١٥٣.
وقال الأشموني: «**إذا كان المنعوت نكرة تعيَّن في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع**» ٧٣/٢.

ـ **وقول المصنِّف: لَنْ يَظْهَرَا**: معناه أنَّ الرافعَ والناصبَ يجب إضمارُهما، ولا يجوز الإظهار، فكلاهما لازمُ الحَذْف.

ـ **وذكر ابن عقيل أنَّ هذا صحيح إذا كان النعت المدح، نحو:**

مررت بزيدٍ الكريمُ، أو ذَمّ نحو: مررتُ بعمرٍو الخبيثُ، أو ترحُّمك: نحو: مررت بزيدٍ المسكينُ.

فإذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار نحو: مررت بزيدٍ الخياطُ، أو الخياطَ، وإن شئت أظهرت فقلت: هو الخياطُ، أو أعني الخياطَ، **ومثل هذا عند الأشموني.**

ـ **قال الشَّاطبي: «يعني أنَّ القطع إنما يكون إلىٰ الرفع، أو إلىٰ النَّصب، وأمّا الجَرّ فلا يكون إليه أصلاً؛ لأن حرف الجَرّ لا يُضْمَرُ».**

ـ وإنْ نعوتٌ[1]: إنْ: شرط، نعوتٌ: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «كثرت»، وقد: الواو للحال، تَلَتْ: فعل ماض، والجملة في موضع الحال من «نعوت»، مفتقِراً: مفعول «تلت»، لذكرهن: متعلِّق بـ«مفتقِر»، أتبعت: جواب الشَّرط.

ـ واقطع: أمر، أو أتبع: عطف، إن: شرط، يكن: فعل الشَّرط، واسمها يعود علىٰ المنعوت، معيَّناً: خبر «يكن»، بدونها: متعلِّق بالخبر، أو بعضها: مفعول مقدَّم بـ«اقطع»، مُعْلِناً: حال من فاعل «اقطع».

ـ ارفع: أمر، وانصبْ: معطوف علىٰ ما قبله، وحُذِف المتنازَعُ فيه للعلم به، إنْ: شرط، قطعت: فعل الشرط، ومفعوله محذوف، مُضْمِراً: حال من فاعل «قطعت»، مبتدا: مفعول «مضمراً»، أو ناصباً: معطوف علىٰ ما قبله، لن يظهرا: الألف للإطلاق، وعند الشَّاطبي: ألف الاثنين للمبتدا، وناصباً، والجملة: نعت لمبتدا أو ناصباً.

---

(١) إعراب الألفيّة/١٠٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٨٧، وشرح المكودي ١/٥٤٥ ـ ٥٤٦.

٥١٩. وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ❁ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

ـ يعني أنه إذا عُلِمَ النعتُ أو المنعوتُ جاز حذفه[1]، **ويكثر الحذف في المنعوت، ويقل في النعت**، وشرطه أن يكون النعت صالحاً لمباشرة الفاعل.

ـ **إذا حُذِف المنعوتُ أُقيمَ النعتُ مقامه**، ومن ذلك قوله تعالى[2]: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾، أي: دروعاً سابغات.

وقوله[3]: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾، أي: حور قاصرات الطرف.

ومن ذلك: أن يكون المنعوتُ بعض اسم مخفوض بـ«من» أو «في» كقولهم: **مِنّا ظَعَنَ وَمِنَّا أقامَ**، أي: **منا فريقٌ ظعنَ ومنَّا فريقٌ أقامَ**.

وذكر الشَّاطبي أنَّ المنعوت لا بُدَّ أن يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً...

ـ **ومن حذف النَّعت** قول العباس بن مرداس.

وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تدرأً ❁ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَع

فقد حذف فيه النعت، والتقدير: فلم أُعْطَ شيئاً طائلاً.

---

(١) توضيح المقاصد ١٥٣/٣، وشرح ابن طولون ٥٩/٢ ـ ٦٠، وأوضح المسالك ١٤/٣، وشرح ابن النَّاظم/١٩٥، وشرح الأشموني ٧٤/٢، وشرح المكودي ٥٤٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٥/٣، والمقاصد الشَّافية ٦٩١/٤، وشرح ابن الوردي ٤٨٧/٢، وفي شرح المكناسي ١٨٩/٢ **فلو لم يعقل المنعوت لم يحذف، فلا تقول: مررت ببارد أو طويل أو قصير أو نحوها.**

(٢) سورة سبأ ١١/٣٤.

(٣) سورة ص ٥٢/٣٨.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[١]: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾، أي: البيِّن.

وقوله[٢]: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾، أي: الناجين.

وقوله[٣]: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾، أي: كل سفينةٍ صالحةٍ.

وقوله[٤]: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾، أي: متتابعات.

وقال المرقش الأكبر:

وَرُبَّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْن بكرٍ ❁ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْع وجِيْدُ

أي: فرع وافر، وجيد طويل.

ـ وما[٥]: موصول مبتدأ، من المنعوت: متعلّق بـ«عُقِلَ»، والنعت: عطف، يجوز حذفه: فعل وفاعل، والجملة: عقل: صلة، ويجوز حذفه: خبر المبتدأ، في النَّعت، وتعلّق بـ«يَقلّ». والجملة معطوفة في المعنىٰ علىٰ جملة مقدَّرة قبلها، تقدير البيت: والذي عُقِل من المنعوت والنعت يجوز حذفه، ويكثر الحذف في المنعوت ويقل في النعت.

❁ ❁ ❁

(١) سورة البقرة ٢/٧١.

(٢) سورة هود ١١/٤٦.

(٣) سورة الكهف ١٨/٧٩.

(٤) سورة البقرة ٢/١٩٦.

(٥) إعراب الألفية/١٠٧، وشرح المكودي ١/٥٤٦.

٤٠ ـ التَّوْكِيدُ

٥٢٠. بِـالنَّفْسِ أَوْ بِـالْعَيْنِ الِاسْـمُ أُكِّـدَا ❁ مَـعَ ضَـمِيرٍ طَـابَقَ الْمُؤَكَّـدَا

٥٢١. وَاجْمَعْهُمَـا بِـ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبِعَـا ❁ مَـا لَـيْسَ وَاحِـداً تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

الرواية[1] عند الهواري: أَكِّدا، والألف بدل من النون الخفيفة، وهو كذلك في شرح الأشموني، ورَجَّحها الأزهري.

ـ **التوكيد قسمان**[2]: **أحدهما: التوكيد اللفظي**، وسيأتي.

والثاني: التوكيد المعنوي.

قال المرادي: «والمعنوي تابع بألفاظ مخصوصة؛ فلذلك استُغْنِيَ عن حَدِّه بذكرها، ثم المعنوي نَوعان:

أحدهما: يرفع توهُّم الإضافة إلى المتبوع، وهو بالنفس والعين.

والثَّاني: يرفع توهُّم إرادة الخصوص، وهو بكل وأخواتها».

وبدأ بالأول نحو: جاء زيد نَفْسُه، فَنَفْسُه توكيد لـ«زيد»، وهو يَرْفَعُ أن يكون

(١) انظر شرح الأشموني ٢/٧٨، وشرح الهواري ٣/٢٣٨، وإعراب الألفيَّة/١٠٨.

(٢) وشرح ابن النَّاظم/١٩٦، وشرح المكودي ١/٥٤٧، وتوضيح المقاصد ٣/١٥٨ ـ ١٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٦٢ ـ ٦٣، وأوضح المسالك ٣/٢٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٢ ـ ٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وشرح ابن الوردي ٢/٤٨٩، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٣.

التقدير: جاء خبرُ زيدٍ، أو رسولُه. وكذلك: جاء زيدٌ عينُه.

ـ وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد **بجواز جَرِّهما بباء زائدة، ويجوز الجمع بينهما** نحو: جاء زيدٌ بنفسِه، جاز زيدٌ نفسُه عَيْنُه.

ـ وقوله: **مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا:**

نَبَّه فيه على أنه لا بُدَّ من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكَّد مطابقاً له في الإفراد والتذكير وفروعهما، نحو: **جاء زيد نفسُه أو عينُه، وهند نفسُها أو عينها.**

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنه إنْ كان المؤكَّد مُثَنىً أو جَمْعاً جمعتهما على مثال «أَفْعُل» فتقول:

ـ جاء الزيدان أَنْفُسُهما، أو أَعْيُنهما، والزيدون أَنْفُسُهم أو أَعْيُنُهم،

ـ وجاءت الهندان أَنْفُسُهما وَأَعْيُنُهما، والهندات أَنْفُسُهُنَّ أَو أَعْيُنُهنَّ.

ـ وقال «بِأَفْعُلٍ»: احترازاً من جمع الكثرة[1]، فإنه لا يُؤَكَّد بنفوس، ولا عيون، ولا على أعيان.

ـ **وقال ابن النَّاظم[2]: «ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية».**

ـ **قال أبو حيان: «ووهم في ذلك، إذ لم يقُل به أحد من النحويين».**

ـ وتعقَّبه المرادي بقوله[3]: «قلتُ: وأجاز ابن إياز في شرح الفصول التثنية، فقال: «ولو قلت: نفساهما» لجاز».

---

(١) ذكر الشَّاطبي جواز جمع القلة وجمع الكثرة، انظر ٥/٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٩٦.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٦٠، وانظر شرح الأشموني ٢/٧٨.

وأشار النَّاظم إلىٰ الإفراد والتثنية بقوله: «**تكن مُتَّبعا**».

ـ **قال الهواري**: «ولك أن تثنّي فتقول: جاء الزيدان نَفْسَاهما، وإن شئت أفردت فقلت: نَفْسُهما».

ـ **وقال ابن هشام**[1]: وأما في التثنية فالأَصَحُّ جمعهما علىٰ أَفْعُل، ويترجَّح إفرادهما علىٰ تثنيتهما عند النَّاظم، وغيره يعكس ذلك».

ـ **وذكر الشَّاطبي**[2] **أنَّ ابن مالك أراد التنكيت علىٰ ابن معطي في أرجوزته، حيث خالف الناس والعرب فذكر فيها أن توكيد المثنىٰ بالنفس والعين، يقال فيه نفساهما عيناهما».**

ـ بالنفس[3]: متعلِّق بـ«أُكِّد»، أو: حرف عطف، بالعين: معطوف علىٰ «بالنفس»، الاسم: مبتدأ، جملة «أُكِّدا»: خبره، مع: متعلِّق بـ«أُكِّدا»، والظاهر أنه في موضع الحال من النفس أو العين، فيتعلَّق بمحذوف، ضمير: مضاف إليه، طابق المؤكّدا: الجملة نعت لـ«ضمير».

ـ واجمعهما: أمر معطوف علىٰ «أكّدا» بأفعل: متعلِّق بـ«اجمع»، إن: شرط، تبعا: فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، ما: مفعول «تبع»، ليس: فعل ناسخ، واسمه مستتر يعود علىٰ «ما»، واحداً: خبر «ليس»، تكن: جواب الأمر، أو شرط مقدَّر، متّبعاً: خبر «تكن».

(١) أوضح المسالك ٢/٢٠.

(٢) انظر المقاصد الشَّافية ٥/٦، وألفية ابن معطي ص/١٠٨، البيت/٤٢٨.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٠٨.

٥٢٢. وَكُلّاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِلَا) ❁ (كِلْتَا) (جَمِيعاً) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

ـ هذا هو النوع الثاني من التوكيد المعنوي[1]، وهو ما يرفع توهُّم عدم إرادة الشمول، والمستعمل في ذلك: كلٌّ، كِلَا، كِلْتا، جميع.

ـ أما كُلّ وجميع، فيؤكَّد بهما ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنىٰ، نحو:

جاء الركبُ كُلُّه أو جميعُه.

جاءت القبيلةُ كُلُّها أو جميعُها.

جاء الزيدون كلُّهم، أو جميعُهم.

جاءت الهندات كُلُّهن أو جميعُهُنَّ.

ولا تقول: جاء زيدٌ كُلُّه.

وتقول في المثنىٰ المذكر: جاء الزيدان كلاهما.

وتقول في المثنىٰ المؤنَّث: جاءت المرأتان كلتاهما.

ـ ولا يؤكَّد بهذه الألفاظ إلَّا مضافةً إلىٰ ضمير المؤكَّد وهو المنبَّه عليه بقوله: بالضمير موصلاً، و«أل» في «الضمير» للعهد، ويكون مطابقاً للمؤكَّد في هذه الألفاظ.

---

(١) شرح المكودي ١/٥٤٨، وشرح ابن طولون ٢/٦٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٧ ـ ٢٠٨، وشرح الهواري ٣/٢٤١ ـ ٢٤٢، وشرح ابن النَّاظم/١٩٧ «وأغفل أكثر النحويين التنبيه علىٰ التوكيد بهذين الاسمين «جميع ـ عامة» ونبَّه عليهما سيبويه»، ويأتي لفظ عامّة في البيت الذي يلي هذا، وتوضيح المقاصد ٣/١٦٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٧، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٥.

ـ كُلّاً[1]: مفعول مقدَّم لـ«اذكر»، في الشمول: متعلِّق بالفعل «اذكر»، وكلا كلتا جميعاً: معطوفات على «كُلّاً» بإسقاط العاطف، بالضمير: متعلِّق بـ«مُوْصَلَا، وَمُوْصَلاً: حال من كلّ وما عطف عليه.

٥٢٣. وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) ❖ مِنْ «عَمَّ» فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: «النَّافِلَهْ»

ـ أي: استعملت العربُ في التوكيد وزن «فاعِلَة» من «عَمّ»، يعني: عامَّة[2].

قال المرادي: «وتَوَصَّل إلى ذكرها بذكر وزنها لتعذُّر دخولها في النظم».

ونَبَّه ابن النَّاظم إلى ما وقع فيه النحويون، فإنهم عَدُّوا «عامّة» من ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنّ أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه؛ لأنَّ من أجلّهم سيبويه ﷺ ولم يغفله.

ـ **وذكر هذا عنه الشاطبي**، ذكر أنهم أيضاً أغفلوا لفظ «جميعاً»، وذكره سيبويه على أنّ ابن النَّاظم أشار إليه أيضاً.

ـ **وقال المرادي**: «قال في شرح التسهيل[3]: وذكرتُ مع «كل» و«جميعاً» و«عامة»، كما فعل سيبويه[4]، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهواً أو جَهْلاً...».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٨.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٦٤، والمقاصد الشَّافية ٥/١٢ ـ ١٤، وشرح ابن النَّاظم/١٩٧، وشرح المكودي ١/٥٤٨ ـ ٥٤٩، وشرح الهواري ٣/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٨، وأوضح المسالك ٣/٢١، وشرح المكناسي ٢/١٩١، وشرح الأشموني ٢/٨١، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٦ **«جاء القوم عامتهم، وقام النساء عامتهنّ»**.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٩١، والكتاب ١/١٨٨ ـ ١٨٩.

(٤) المرجع السابق.

ـ **وذكر المرادي أنَّ المبرِّد**[١] خالف في «عامَّة» وقال: إنما هي بمعنىٰ أكثرهم، وذكر مثل هذا الأشموني.

ـ **وذهب الشَّاطبي إلىٰ أنَّ الصَّواب إثباتها**، كما فعل النَّاظم.

ـ **وقال الهواري**: «يريد أنّ لفظ «جميع وعامة» نافلة زادها في ألفاظ التأكيد علىٰ النحويين؛ لأن غالبهم أهمل ذكرها، وقد نبَّه عليه سيبويه».

ـ **وذكر ابن هشام وابن طولون أنَّ استعمال «جميع» في التوكيد غريب**.

ـ واستعملوا[٢]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، أيضاً: مفعول مطلق، ككل: في موضع الحال من «فاعلة»، فاعلة: مفعول «استعملوا»، من عَمّ في التوكيد: متعلَّقان بـ«استعملوا»، مثلَ: حال من «فاعله»، النافلة: مضاف إليه.

٥٢٤. وَبَعْـدَ (كُـلٍّ) أَكِّـدُوا بِـ(أَجْمَعَا) ❁ (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

٥٢٥. وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) ❁ (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

ـ **يجوز أن يُتْبَع «كلّه» بأجمع**[٣]، و«كلّها» بجمعاء، و«كلّهم» بأجمعين و«كلّهن» بجُمَع؛ لزيادة التوكيد وتقريره، تقول:

جاء الجيشُ كلُّه أَجْمَعُ.

---

(١) المقتضب ٣/٣٨٠، وانظر الارتشاف/١٩٥١.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٠٨.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٦٥ ـ ١٦٦، وشرح المكودي ١/٥٤٩، وشرح ابن طولون ٢/٦٥ ـ ٦٦، وشرح الأشموني ٢/٨١، وشرح ابن النَّاظم/١٩٧ ـ ١٩٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠، والمقاصد الشَّافية ٥/١٤ ـ ١٥، وأوضح المسالك ٣/٢٢، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٧.

جاءت القبيلةُ كلّها جَمْعَاءُ.

جاء الزيدون كلّهم أَجْمَعُون.

جاءت الهندات كلّهن جُمَعُ.

قال تعالىٰ[1]: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾.

قال المرادي: «وقد فهم من قوله: «وبعد كُلّ» أمران:

ـ **أحدهما: واجب**، وهو أن «أجمع» وفروعه لا يتقدَّم علىٰ «كلّ». وفي الارتشاف (لأبي حيان): بدأت بكل، ثم بأجمع مرتباً، وقيل علىٰ طريق الأولوية.

ـ **والثاني: غالب لا واجب**، وهو أنها لا تستعمل دون «كلّ».

وجاء مؤكّداً بأجمع دون كُلّ، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

* **وفي البيت الثاني:** قد ورد استعمال العرب «أَجْمَع» في التوكيد غير مسبوقة بـ«كله»، **نحو: جاء الجيشُ أجمعُ.**

واستعمال «جَمْعاء» غير مسبوقة بـ«كلّها» نحو: **جاءت القبيلةُ جمعاءُ.**

واستعمال «أجمعين» غير مسبوقة بـ«كلّهم» نحو: **جاء القوم أجمعون.**

واستعمال «جُمَع» غير مسبوقة بـ«كلّهن» نحو: **جاءت النساء جُمَع.**

وزعم المصنِّف أن ذلك قليل، ومنه قول الراجز:

---

(١) سورة الحجر ١٥/٣٠.

(٢) سورة الحجر ١٥/٤٣.

يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ صَـبِيّاً مُرْضَـعَا ❁ تَحملنـي الـذَّلفاءُ حَـوْلاً أكْتَعَـا
إِذَا بَكَيْـتُ قَبَّلَتْنِـي أَرْبَعَـا ❁ إِذاً ظَلَلْـتُ الـدَّهْرَ أَبْكِـي أَجْمَعَـا

ـ **قال المرادي**: «وهو معنىٰ قوله في التسهيل[1]: «**وقد يغنين عن كل**»، ثم نقل عن ابن النَّاظم قوله[2]: «**وهو قليل**».

وفي الارتشاف[3]: «كثر ورود «أجمعين» في القرآن بدون كل، فهو توكيد كما يؤكَّد بكل، وليس من باب الاستغناء عن «كل» كما زعم ابن مالك».

ـ **وقال المرادي**: «قد يتبع أجمع وأخواته **بأكتع وكَتْعاء وأكتعين، وكُتَع**.

وقد يتبع «أكتع» وأخواته **بأبْصَعَ وَبَصْعَاء وأَبْصَعين وَبُصَع**.

ـ وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته **أبتع وبتعاء وأبتعين وبُتَع**.

وإنما لم يتعرض في النظم لذلك لقلَّة استعماله».

ومثل لذلك الأشموني بقوله:

جاء الجيش كلّه أجمعُ أكتعُ أَبْصَع.

والقبيلةُ كلّها جمعاء كتعاء بَصْعاء.

والقوم كُلّهم أجمعون أكتعون أبصعون.

والهندات كلّهن جمعُ كتعُ بُصَعُ.

---

(١) التسهيل/١٦٥.
(٢) شرح ابن النَّاظم/١٩٧.
(٣) الارتشاف/١٩٥٢.

ومثل هذا في شرح السُّيُوطي[1].

ـ وبعدَ[2]: متعلّق بـ«أكّدوا»، كلِّ: مضاف إليه، أكَّدوا: الضمير للعرب، بأجمعا: متعلِّق بـ«أكدوا». وجمعاء أجمعين ثم جُمَعا: الثلاثة معطوفات على مدخول الباء بإسقاط العاطف من أولها وثانيها.

ـ دون: في موضع الحال من «أجمع» وما عطف عليه، كلّ: مضاف إليه، قد: حرف تقليل، يجيء أجمعُ: فعل وفاعل، جمعاء وأجمعون ثم جمع: الثلاثة معطوفة على «أجمع» بإسقاط العاطف من أولها وثانيها.

٥٢٦. وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ❁ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

٥٢٧. وَاغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنّىً وَ(كِلَا) ❁ عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)

ـ مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة، محدودةً كانت كيومٍ وليلةٍ وشهرٍ وحولٍ، أو كانت غير محدودة، كوقت وزمن وحين.

ـ ومذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة، وأجاز بعضهم توكيدها مطلقاً مؤقتة كانت أو غير مؤقتة.

وذهب المصنِّف إلى الجواز؛ لإفادته، ولورود السَّماع به.

ـ قال ابن النَّاظم[3]: «وقول الكوفيين أَوْلَى بالصَّواب لصحّة السّماع بذلك؛

---

(١) شرح السُّيُوطي / ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٠٨

(٣) توضيح المقاصد ١٦٩/٣ ـ ١٧٠، وشرح ابن النَّاظم/١٩٨، وشرح ابن عقيل ٢١٢/٣، والمقاصد الشَّافية ١٧/٥، ٢١، وشرح الأشموني ٨٣/٢ ـ ٨٤، وشرح ابن طولون ٦٦/٢ ـ ٦٨، وشرح

ولأنّ في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة، فإن من قال: **صمتُ شهراً**، قد يريد جميع الشّهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: **صُمْتُ شهراً كلَّه**، ارتفع الاحتمال، وصار كلامه نَصّاً على مقصوده، فلو لم يُسْمَع من العرب لكان جديراً بأن يجوز قياساً، فكيف به واستعماله ثابت كقوله:

تَحْملني الذَّلفاءُ حولاً أَكْتَعَا

وقول الآخر: ... **قد صَرَّتِ البكرةُ يوماً أَجْمَعَا**

وقوله:

لَكِنَّــهُ شَــاقه أَنْ قِيــلَ ذَا رَجَــبٌ ❁ يَــا ليــت عِــدَّةَ حَــوْلٍ كُلِّــه رَجَــبُ»

❁ **وفي البيت الثاني** ذكر أنّ المثنّى لا يُؤَكَّد فيما سُمع من العرب إلَّا بأجْمَعَيْن، وفي التأنيث بجمعا وَيْن مع اعترافهم بكونه لم يُنْقَل عن العرب.

ـ **قال المرادي**: «استُغني في تثنية المثنى بكلا وكلتا عن تثنية أَجْمَع وجَمْعَاء، فلا يقال: أَجْمَعان ولا جَمْعَاوَان.

خلافاً للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياساً، معترفين بعدم السّماع...».

ـ **وقال المكودي**: «ولا يُقال: قامت المرأتان جَمْعَاوان، ولا قام الزيدان أَجْمَعَان، كما قالوا في المفرد أَجْمَع، وفي الجمع أجمعون...».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «**قال أبو حيان في هذا الموضع من شرحه على امتداد باعه وسعة حفظه: هذا يحتاج إلى نقل وسماع من العرب، فإذاً لا مُعَوَّل عليه، فهذا**

المكودي ١/٥٥٠ ـ ٥٥٢، وشرح الهواري ٣/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وأوضح المسالك ٣/٢٢، وشرح ابن الوردي ٢/٤٩١، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٩.

الموضع من الخلاصة غير مخلَّص. قيل: الإيراد صحيح ولا جواب لي عنه الآن».

ـ وإن يفد[1]: إنْ: شرط، يُفِد: فعل الشرط، توكيد: فاعل، منكور: مضاف إليه، قُبِل: جواب الشَّرط، وهو مبني للمفعول.

عن نحاة: متعلّق بـ«المنع»، البصرة: مضاف إليه، المَنْعُ: مبتدأ، وجملة شمِلْ: خبر المبتدأ.

وقال الشَّاطبي: عن نحاة البصرة: متعلِّق بمحذوف، وهو حال من فاعل «شمل»، تقديره: المنع شمل منقولاً عن نحاة البصرة. أو يكون المجرور خبر المبتدأ الذي هو المنع، وشمل: جملة حاليَّة.

ـ واغنَ: فعل أمر بمعنىٰ استغنِ، بكلتا في مثنىٰ: متعلّقان بـ«اغنَ»، وكلا: معطوف علىٰ «كلتا»، عن وزن: متعلّق بـ«اغنَ»، فَعْلاء: مضاف إليه، ووزن: معطوف علىٰ «وزن»، أَفْعَلا: مضاف إليه.

٥٢٨. وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّـمِيرَ الْمُتَّصِـلْ ❁ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ=

٥٢٩. =عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا ❁ سِـوَاهُمَا، وَالْقَيْـدُ لَـنْ يُلْتَزَمَـا

ـ إذا أُكِّد الضمير المرفوع المُتَّصلُ بالنفسِ أو بالعينِ، فلا بُدَّ من توكيده قبلَها بضمير مرفوع منفصل، فتقول:

قُمْ أنت نفسُك.

قُمْتَ أنت نفسُك.

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٩، وشرح المكودي ١/٥٥٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٢١.

ـ وإذا أَكَّدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك، تقول: قوموا كُلّكم، أو قوموا أنتم كُلّكم.

وقوله في البيت الثاني[١]: **عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ**: يُفْهَم منه أنّ المنصوب والمجرور يؤكَّد بهما بلا شرط، وتقول: **رأيتُك نفسَك، ومررتُ بك نفسِك**.

ـ وقوله: **وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا**: يعني أنّ ما سِوَىٰ النَّفس والعين من ألفاظ التوكيد إذ أُكِّد بها ضمير الرفع المتّصل لم يلزم توكيده بمنفصل، وهو المعنيُّ بالقيد، ولكن يجوز أن تقول: قوموا كلّكم، ولو قلت: قوموا أنتم كلّكم، لكان حسناً.

ـ وإنْ: شرط[٢]، تؤكِّد: فعل الشرط، وذكره الأزهري بالبناء للفاعل، والبناء للمفعول، وعلىٰ هذا يختلف إعراب الضمير المنفصل، بالنفس والعين: متعلِّق بـ«تؤكِّد»، والعين: معطوف عليه، فبعد: الفاء: جواب الشرط، وبعد: خبر مبتدأ مضمر، وعند الشَّاطبي: بعد: معمول لفعل محذوف دَلَّ عليه فعل الشرط، أي: فَوَكِّده بعد المنفصل، أو فجئ بهما توكيداً...

ـ عَنَيْتُ: فِعْلٌ وفاعلٌ، ذا: مفعول به، الرفع: مضاف إليه، أَكَّدوا: فِعْل وفاعل، بما: متعلِّق بـ«أَكَّدوا»، سواهما: صلة الموصول، القيد: مبتدأ، لن يُلْتزما: خبر المبتدأ، والجملة الاسمية: في محل نصب علىٰ الحال.

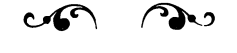

(١) توضيح المقاصد ٣/١٧١ ـ ١٧٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٣، وشرح المكودي ١/٢٥٢ ـ ٢٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٦٨ ـ ٦٩، وشرح الأشموني ٢/٨٥، وأوضح المسالك ٣/٢٣، وشرح ابن النَّاظم/١٩٩، وإرشاد السَّالك ٢/٧٥١.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٠٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٨.

٥٣٠. وَمَـا مِـنَ التَّوْكِيـدِ لَفْظِـيٌّ يَجِـي ❊ مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ: «ادْرُجِي ادْرُجِي»

ـ انتهىٰ من قبلُ من الحديث عن التوكيد المعنوي، وَأَخَذَ في هذا البيت وما بعده في الحديث عن التوكيد اللفظي[1].

قال المرادي: «التوكيد اللفظي: إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنىٰ»، ثم أخذ يمثِّل لذلك، وكذا حال العلماء فيه.

ومثال النَّاظم: ادْرُجِي ادْرُجِي، فقد كرر اللفظ الأول اعتناء به، وذكره الأشموني علىٰ أنه من توكيد الجملة، **وعند المكودي: المساوي لفظاً**، ومن ذلك قول الشَّاعر:

فَـأَيْنَ إِلَـىٰ أَيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي ❊ أَتَـاكَ أَتَـاكَ اللَّاحِقُـونَ احْـبِس احْـبِس

أين إلىٰ أين، أتاك أتاك، احْبس احْبس.

وقول الكميت:

فَتِلْـكَ ولَاةُ السُّـوْءِ قَـدْ طَـالَ مَكْـثُهُم ❊ وَحَتَّـام حَتَّـام العَنَـاءُ المُطَـوَّلُ

ـ وقال ابن النَّاظم: «وأكثر ما يجيء مؤكِّداً لجملة، وقد يؤكِّد المفرد... وكثيراً ما تقترن الجملة بعاطف كقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾، **وقوله تعالىٰ[3]:** ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ١٧٢/٣ ـ ١٧٤، والمقاصد الشَّافية ٢٨/٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٠، وأوضح المسالك ٢٤/٣، وشرح المكودي ٥٥٣/١ ـ ٥٥٤، وشرح ابن طولون ٦٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٣، وإرشاد السَّالك ٧٥٣/٢.

(٢) سورة الانفطار ١٧/٨٢ ـ ١٨.

(٣) سورة القيامة ٣٤/٧٥ ـ ٣٥.

ـ وما[1]: مبتدأ، من التوكيد: متعلِّق بالاستقرار على أنَّه حال من الضمير المستتر في الخبر، لفظي: خبر المبتدأ المحذوف، وهو العائد على الموصول، والمبتدأ مع خبره صلة ما، يجي: خبر «ما»، مكرراً: حال من فاعل يجي...

٥٣١. وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ ❊ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢. كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ❊ بِهِ جَوَابٌ كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

ـ إذا أُريد تكرير لفظ الضمير المتَّصل للتوكيد لم يجز ذلك إلَّا بشرط اتِّصال المؤكِّد بما اتَّصل به المؤكَّد.

مثال ذلك: مررتُ بك بك، رأيتُكَ رأيتُكَ،

رغبتُ فيه فيه، عجبت منك منك.

ـ **قال المرادي: «تقول: قمتُ قمتُ، ونحوه؛ لأنَّ إعادته مجرّداً تخرجه عن الاتِّصال»**.

ـ **وقال المكودي**: «وفُهِمَ منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أنت أنت قائم، هو هو قاعد، إيّاك إيّاك ضربت».

ـ **وقوله: كذا الحروف**: يعني أن الحرف لا يُعاد إلَّا مع ما اتَّصل به أولاً، لكونه كالجزء منه نحو: **إن زيداً قائم، إن زيداً قائم، في الدار في الدار زيد**.

وأجاز الزمخشري: «إنّ إنّ زيداً قائم» وتبعه ابن هشام، ورَدَّه النَّاظم، فإن كان الحرف جواباً **كنَعَمْ، وبلى، وجَيْرِ، وَأَجَلْ، وإيْ**، جاز إعادته وحده، فيُقال لك:

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٩.

أقام زيد؟ فتقول: نَعَم نَعَم، أو: لا لا، ألم يقم زيد؟ فتقول: بلىٰ بلىٰ.

ومن ذلك: «لا لا» في قوله:

لَا لَا أَبُـوحَ بِحُـبِّ بَثْنَـةَ إِنَّهَـا ❁ أَخَـذَتْ عَلَـيَّ مَوَاثِقـاً وَعُهُـودَا

ـ **قال ابن النَّاظم**[1]: «والأولىٰ توكيده بذكر مرادفه كقولك: بدل: نعم نعم: أَجَلْ نَعَم، أو أَجَلْ جَيْر. قال الشَّاعر:

وَقُلْـنَ عَلَـىٰ الفِـرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْـرَبٍ ❁ أَجَـلْ جَيْـرِ إِنْ كَانَـتْ أُبِيْحَـت دعـاثِرُهْ

ـ وقد يفرد الحرف غير الجوابي في التوكيد، ويسهل ذلك كونه علىٰ أكثر من حرف واحد نحو «كأنّ» في قول الراجز، وعُزي إلىٰ الأغلب العجلي:

حَتَّـىٰ تَرَاهَـا وَكَـأَنَّ كَـأَنْ ❁ أَعْنَاقَهَـا مشـدَّدات بَقَـرنْ

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وإذا كان علىٰ حرف واحد كانت إعادته مفرداً في غاية الشذوذ والقلة، كقول الشاعر:

فَـلَا واللهِ لَا يُلْفَـىٰ لِمَـا بِـي ❁ وَلَا لِلِمَـا بِهِـم أَبَـداً دَوَاءُ

فلو كان المؤكِّد مغايراً في اللفظ للمؤكَّد كان الشذوذ أَقَلَّ كقول الشاعر:

فَأَصْـبَحْنَ لَا يَسْـأَلْنَ عَـن بِمَـا بِـهِ ❁ أَصَـعَّد فِـي عُلْـوِ الهَـوَىٰ أَم تَصَـوَّبَا

ـ ولا تُعِدْ[2]: مضارع مجزوم بـ«لا»، والفاعل: مستتر، لفظ: مفعول به،

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٠٠، وشرح ابن عقيل ٢١٦/٣، وتوضيح المقاصد ١٨١/٣ ـ ١٨٢، وأوضح المسالك ٢٥/٣ ـ ٢٦، وشرح المكودي ٥٥٤/١ ـ ٥٥٥، وشرح الأشموني ٩٠/٢ ـ ٩١، وشرح ابن طولون/٦٩ ـ ٧٠، والمقاصد الشَّافية ٣٢/٥، وشرح الهواري ٢٥٥/٣ ـ ٢٥٦، وشرح ابن الوردي ٤٩٢/٢، وإرشاد السَّالك ٧٥٤/٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٠، وشرح المكودي ٥٥٥/١.

ضمير: مضاف إليه، متَّصل: نعت لضمير، إلَّا: حرف استثناء، مع: في موضع الحال المحصورة بـ«إلَّا» من المفعول، اللفظ: مضاف إليه، الذي: نعت للفظ، به: متعلِّق بـ«وُصِل».

ـ كذا: خبر مقدَّم، الحروف: مبتدأ مؤخَّر، غيرُ: نعت للحروف. قال المكودي: غير: منصوب على الاستثناء، ما: مضاف إليه، تحصَّلا: صلة الموصول، جواب: فاعل، كَنَعَمْ: أي ذلك كقولك: نَعَمْ، فهو خبر مبتدأ محذوف، وبلىٰ: معطوف على نَعَمْ.

٥٣٣. وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ ❁ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

ـ مضمر[1]: ذكروا أنه مرفوع على الابتداء، ويجوز نصبه بفعلٍ محذوف يفسِّره «أكّد به»، وهو الأرجح، وضبط بالوجهين في شرح ابن عقيل، وجاء ضبطه بالنصب في نسخة ابن النَّاظم، وبالضم عند ابن طولون والمكناسي، وعند الشاطبي من غير ضبط.

ـ ومعنىٰ[2] البيت أنه يجوز أن يؤكَّد بضمير الرفع المنفصل كُلُّ ضمير مُتَّصل:

ـ مرفوعاً كان، نحو: قمتَ أنتَ، قمتُ أنا.

ـ ومنه المستتر[3]: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾.

ـ أو منصوباً، نحو: أكرمتني أنا، ضربتك أنت.

---

(١) انظر متن الألفيَّة/٨٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٢١٧، وشرح المكودي ١/٥٥٥، وشرح الهواري ٣/٢٥٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٧ ـ ٣٨، وشرح ابن طولون ٢/٧٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٠١، وإرشاد السَّالك ٢/٧٥٩.

(٣) سورة البقرة ٢/٣٥.

ـ أو مجروراً، نحو: مررتُ به هو، مررتُ بكَ أنتَ.

ـ قال الشَّاطبي: «فيجري ضمير الرفع توكيداً على جميع الضمائر المُتَّصِلة وإن اختلفت في الوضع».

ونَبَّهَ المرادي[1] أنك إذا أتبعتَ المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: **رأيتكِ إيّاك، فمذهب البصريين أنه بَدَل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد، وبمذهب الكوفيين أخذ النَّاظم.**

ـ مضمرُ[2]: تقدَّم الحديث عنه بالرفع والنصب. الرفع: مضاف إليه، الذي: نعت لمضمر، قد انفصل: جملة الصِّلة، أكِّد: رفع على الوجه الأول في مضمر، ولا محل لها مفسِّرة على الثاني، به: وتعلِّق بـ«أكِّد»، كلّ: مفعول به، ضمير: مضاف إليه، اتَّصل: نعت لضمير.

(١) توضيح المقاصد ١٨٣/٣، والمقاصد الشَّافية ٣٨/٥. قال: «وذهب الكوفيون وابن مالك في التسهيل وشرحه والفوائد إلى أنَّه توكيد لا بَدَلٌ. وليس في هذا الموضع ما يدلّ على اختيار له في ذلك فلا عُذْرَ للكلام فيه هنا»، وشرح الأشموني ٩٢/٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٠.

٤١ ـ العَطْفُ (عطف بيان)

٥٣٤. اَلْعَطْفُ إِمَّـذا: ذُو بَيَـانٍ، أَوْ نَسَـقْ ❁ وَالْغَـرَضُ الْآنَ بَيَـانُ مَـا سَـبَقْ

٥٣٥. فَـذُو الْبَيَـانِ: تَـابِعٌ، شِـبْهُ الصِّـفَهْ، ❁ حَقِيقَـةُ الْقَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِـفَهْ

ـ **ذكر النَّاظم**[1] **أنَّ العطف قِسمان: عطفُ بَيَانٍ**، وعطف نَسَق، وبدأ بذكر ما يتعلَّق بعطف البيان، وهو المقصود بهذا الباب.

ـ فقوله: **ذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ**: أي: جنس يشمل جميع التوابع.

ـ **وشبه الصِّفة**: مخرج لعطف النَّسق، والبدل، والتوكيد.

ـ **وحقيقة القصد**: لإخراج النعت. أي: أنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه، لا بمعنىً في المتبوع، ولا في سببيّه.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «... فهو التابع الموضِّح والمخِّصص متبوعه غير مقصود بالنسبة، ولا مشتقاً ولا مؤوّلاً بمشتق كقول عبد الله بن كيسبة:

أَقْسَـمَ بِـاللهِ أَبُـو حَفْـصٍ عمـر ❁ مَـا مَسَّـهَا مِـنْ نَقَـبٍ وَلَا دبـر»

فَعُمَر: عطف بيان؛ لأنه موضّح لأبي حفص.

---

(١) توضيح المقاصد ١٨٤/٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٠١، وشرح ابن عقيل ٢١٨/٣ ـ ٢١٩، وشرح الأشموني ٩٣/٢، والمقاصد الشَّافية ٣٩/٥، وشرح ابن طولون ٧٣/٢ ـ ٧٤، وأوضح المسالك ٣٢/٣، وشرح الهواري ٢٥٨/٣، وشرح ابن الوردي ٤٩٥/٢، وإرشاد السَّالك ٧٦٠/٢.

وعطف البيان لا يكون إلَّا جامداً.

العطف[1]: مبتدأ، ذو بيان: خبره، ونسق: معطوف على ما قبله، إمّا: حرف تفصيل، الغرض: مبتدأ، الآن: ظرف، بيان: خبر المبتدأ، ما: مضاف إليه، سبق: جملة الصِّلة، فذو البيان: ذو مبتدأ، البيان: مضاف إليه، تابع: خبر، شبه: نعت، تابع الصِّفة: مضاف إليه، حقيقة: مبتدأ، القصد: مضاف إليه، به: متعلِّق بـ«منكشفة»، منكشفة: خبر «حقيقة».

٥٣٦. فَأَوْلِيَنْـــهُ مِـــنْ وِفَـــاقِ الْأَوَّلِ ❁ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِيْ

٥٣٧. فَقَـــدْ يَكُونَـــانِ مُنَكَّـــرَيْنِ ❁ كَمَـــا يَكُونَـــانِ مُعَـــرَّفَيْنِ

ـ في البيت الأول يبيّن النَّاظم أنَّ عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت[2]:

ـ واحد: من الرفع والنصب والجرّ.

ـ وواحد: من التعريف والتنكير.

ـ وواحد: من التذكير والتأنيث.

ـ وواحد: من الإفراد والتثنية والجمع.

ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة خلافٌ نصّ عليه في البيت

(١) إعراب الألفيَّة/١١٠، وشرح المكودي ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٠، وشرح ابن طولون ٢/٧٤ ـ ٧٥، وشرح المكودي ٢/٥٥٧ ـ ٥٥٨، وشرح الهواري ٣/٢٦٠، وأوضح المسالك ٣/٣٣.

الثاني، وهذا الخلاف:

١ ـ ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلىٰ جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه، وهو اختيار النَّاظم، وهذا ما دلَّ عليه بقوله: فقد يكونان منكّرين.

وذكر هذا المرادي عن الفارسي وابن جِنِّي والزمخشري وابن عصفور.

٢ ـ قال ابن النَّاظم: «ومَنَعَ بعض النحويين كون عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة، وأجازه أكثرهم، ولأجل ما فيه من الخلاف نصَّ عليه... وليس قول من منع ذلك بشيء لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفةُ التوضيح به، كقولك: لبستُ ثوباً جُبَّة.

وقوله تعالىٰ[1]: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾، وقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾.

والباقون يثبتون في ذلك البدلية، ويخصُّون عطف البيان بالمعارف.

ـ فَأَوْلِيَنْهُ[3]: فعل أمر، يتعدَّىٰ إلىٰ اثنين، والهاء مفعوله الأول، من وفاق: متعلِّق بالفعل قبله، الأول: مضاف إليه، ما: مفعول ثان لأَوْلِيَنْهُ، من وفاق: متعلِّق بـ«ولي»، النعت مبتدأ، ولي: خبره.

ـ قد: حرف تقليل، يكونان: فعل ناسخ واسمه، منكَّرين: خبر «يكون»، كما: حرف جار، وما: مصدرية. والجملة بعده صلة.

(١) سورة النور ٢٤/٣٥.

(٢) سورة إبراهيم ١٤/١٦.

(٣) إعراب الألفيَّة/١١٠، وشرح المكودي ٢/٥٥٨.

٥٣٨. وَصَـــالِحاً لِبَدَلِيَّـــةٍ يُـــرَىٰ ❁ فِي غَيْرِ نَحْوِ: «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»

٥٣٩. وَنَحْوِ: «بِشْـرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» ❁ وَلَـيْسَ أَنْ يُبْـدَلَ بِالْمَرْضِـيِّ

ـ **كلُّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً**[1]، نحو قولك: ضربت أبا عبد الله زيداً.

واستثنىٰ من هذا موضعين: يتعيَّن فيهما أن يكون التابعُ عطف بيان:

❁ **الأول: أن يكون التابع فيه عطف بيان، ومَثَّل لذلك بقوله: يا غلامُ يعمُرا.**

يا غلامُ: منادىٰ مبني علىٰ الضم في محل نَصْب.

يعمُرا: عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل، فيلزم ضمُّه إذا جُعِل بدلاً؛ لأنه لو لفظ بـ«يا» معه لكان كذلك.

❁ **والثَّاني: قوله: وَنَحْوِ: «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ»:**

يعني به ما كان تابعاً لمجرور بإضافة صفة مقرونة بـ«أل» إليه، وهو غير صالح لإضافتها إليه، كقول المرار الأسدي:

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٨٦ ـ ١٨٨، **ووضع تنبيهاً ذكر فيه أموراً ينفرد بها عطف البيان، فاستدركت علىٰ المصنف، لأنه لم يذكرها**. ومثله في شرح الأشموني ٢/٩٥ ـ ٩٥، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢١ ـ ٢٢٣، وأوضح المسالك ٣/٣٤ ـ ٣٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح المكودي ٢/٥٥٨ ـ ٥٥٩، وشرح ابن طولون ٢/٧٥ ـ ٧٧ «**يا غلامِ يعمرا: غلامِ منادىٰ مضاف إلىٰ ياء المتكلم وحذفت وأبقيت الكسرة دليلاً عليها ومحله النصب**. وتابعه علم مفرد لو باشره حرف النداء بُنِيَ علىٰ الضم» كذا! والمقاصد الشَّافية ٥/٥٢، وشرح الهواري ٣/٢٦٢ ـ ٢٦٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٩٦ ـ ٤٩٧، وإرشاد السَّالك ٢/٧٦٣ ـ ٧٥٦.

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ ❁ عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ تَرقُبُـهُ وُقُوعـاً

فَبِشْرٍ: **عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً**؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ. لما يلزم من تقدير إضافة التارك إليه؛ لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، وهو غير صالح لذلك؛ إذ لا يضاف ما فيه «أل» إلىٰ عارٍ منها.

ـ **قال ابن عقيل**: «وأشار بقوله: «وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ» إلىٰ تجويز كون «بِشر» بدلاً غير مرضيّ، وقصد بذلك التنبيه علىٰ مذهب الفرّاء والفارسي».

ـ **وقال المرادي**: «ونقل عن المبرّد أنه لا يجوز في «بِشْر» إلَّا النَّصْب، ولا يجيز جَرّه لا علىٰ البدل، ولا علىٰ عطف البيان.

ـ **وأجاز الفرّاء** في «بشر» أن يكون بدلاً، لأنَّ مذهبه جواز إضافة ما فيه «أل» إلىٰ جميع المعارف، وإلىٰ تضعيف مذهبه أشار بقوله: **وليس أنْ يُبْدَلَ بالمرضيّ**، وقد نقل جواز البدل في «بشر» عن الفارسي أيضاً».

فائدة[1]

ـ **قال أبو جعفر النَّحاس**[2]: «**ما علمتُ أحداً فرَّق بينهما [يعني البدل وعطف البيان] إلَّا ابن كيسان**».

وقال الرضي[3]: «**وأنا إلىٰ الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكُلِّ من الكُلِّ وبين عطف البيان، بل لا أرىٰ عطف البيان إلَّا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه،**

---

(١) انظر كتابنا نحو العربية ٤/٢٣٠ ـ ٢٣١ وفيه بيان رأينا في عطف البيان والبدل، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١/١٣٣ ـ ١٤٢، وقبله ١١/٦٣ ـ ٦٧.

(٢) انظر البرهان ٤/٤٦٤.

(٣) انظر شرح الكافية ١/٣٣٧.

فإنه لم يذكر عطف البيان».

ـ وصالحاً[1]: مفعول ثان لـ«يُرَىٰ» إن كانت قلبيَّة، وحال من مرفوع «يُرَىٰ» إن كانت بصريَّة، واقتصر الشَّاطبي علىٰ الحالية، والمكودي علىٰ المفعولية، لبدليّة: متعلِّق بـ«صالحاً»، يُرىٰ: مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر، في غير: متعلِّق بـ«يُرَىٰ»، نحو: مضاف إليه، وهو مضاف لقول محذوف، وما بعدها مقول له، **يا غلامُ: منادىٰ مبني علىٰ الضم، يَعْمُرا: علم منقول من الفعل منصوب عطف بيان لغلام علىٰ محله.**

ونحو: معطوف علىٰ نحو الأول، بشْر: مضاف إليه، تابعَ: بالنصب حال من بشر، وبالجرِّ نعت له، واستظهره المكودي. البكريِّ: مضاف إليه، ليس: فعل ناقص، أن: حرف مصدري، يُبْدَل: مضارع منصوب، ونائب الفاعل يعود إلىٰ بِشْر. والجملة صلة موصول حرفي، والمصدر المؤول اسم «ليس»، بالمرضيّ: الباء زائدة، المرضي: خبر «ليس».

(١) إعراب الألفية/١١٠ ـ ١١١، وشرح المكودي ٢/٥٥٩.

٤٢ ـ عَطْفُ النَّسَقِ

٥٤٠. تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبَعِ: عَطْفُ النَّسَقْ ❁ كَـ«اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ»

٥٤١. فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِـ وَاوٍ (ثُمَّ) (فَا) ❁ (حَتَّىٰ)(أَمْ)(اوْ) كَـ«فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»

ـ **النَّسَقُ**[1]: **لغة: النَّظْم**، وقد يُسْتعمل بمعنىٰ المَنْسُوق، وهو الذي يأتي علىٰ نظام واحد.

ـ وقوله: تالٍ: أي: تابع، وهو جنس يشمل الخمسة.

ـ وقوله: بحرف مُتْبِع: يخرج الأربعة ما عدا عطف النَّسق من التَّوابع.

ـ **وعطف النَّسق هو التابع المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي** يأتي الحديث عنها في هذا الباب.

ـ ومثَّل النَّاظم لذلك بقوله: **اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ**، فثناء تابع لـ«وُدّ» بالواو، فهو حرف متبع.

ـ والعطف تارة يكون الإتباع فيه مطلقاً، أي: في اللفظ والمعنىٰ، وتارة يكون ستة أحرف، **وهي: الواو، ثم، الفاء، حتىٰ، أَمْ، أَوْ.**

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٩٠ ـ ١٩١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٤ ـ ٢٢٥، وشرح المكودي ٢/٥٦٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٣، وأوضح المسالك ٣/٣٧، وشرح الهواري ٣/٢٦٥ ـ ٢٦٦، وشرح الأشموني ٢/٩٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٦١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٩٩، وإرشاد السَّالك ٢/٧٦٧ ـ ٧٦٨.

مثال **الواو**: جاء زيدٌ وعمرٌو.

ثـم : جاء زيدٌ ثم عمرٌو.

الفاء: جاء زيدٌ فعمرٌو.

حتىٰ: قدم الحُجَّاجُ حتىٰ المشاةُ.

أم أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟

أو جاء زيدٌ أو عمرٌو.

ـ ومَثَّل للواو بقوله: فيك صدقٌ ووَفَا.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ أكثر المصنِّفين يجعلون «أم» و«أو» مُشَركين في اللفظ لا في المعنىٰ، **والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنىٰ ما لم يقتضيا إضراباً**.

ـ **ثم قال**: «فإن قلتَ: أطلق في «أم وأو»، وينبغي أن يقيِّدهما بأَلَّا يقتضيا إضراباً، فإن اقتضيا إضراباً كانا مشركين في اللفظ لا في المعنىٰ كما ذكر في التسهيل[1].

قلتُ: دلالتهما علىٰ الإضراب قليلة؛ ولذلك لم يتعرَّض لهما. وسيأتي بيان ذلك».

ـ **وقال المكودي**: «وأمّا «أم وأو» فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ، لا في المعنىٰ، وجعلهما النَّاظم مما يشرك فيهما باعتبار أنّ ما قبلهما وما بعدهما مستوٍ في المعنىٰ الذي سِيْقتا له من شك وغيره».

ـ تال[2]: خبر مقدَّم، بحرف: متعلِّق بـ«تال»، والباء بمعنىٰ «مع»، متبع: نعت لحرف، عطف: بمعنىٰ المعطوف، مبتدأ مؤخَّر، النَّسَق: مضاف إليه، كاخصص:

---

(١) التسهيل/١٧٤، وانظر شرح الكافية الشَّافية ٣/١٢٠٣.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١١، وشرح المكودي ٢/٥٦١، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٢.

أي: وذلك كقولك: اخصُص، خبر لمبتدأ محذوف، اخصص: فعل أمر، بودّ: جار ومجرور، وثناء: معطوف عليه، من: مفعول به، صدق: صلة، فالعطفُ: مبتدأ، مطلقاً: حال من الضمير في المجرور بعده، لا من العطف خلافاً للمكودي، بواو: خبر العطف، وثم فا: عطف علىٰ ما سبق، حتىٰ أم أو: عطف علىٰ ما سبق، وأسقط حرف العطف، كفيك... الكاف جارَّة لقول محذوف مرفوع المحل خبر لمبتدأ محذوف، فيك: خبر مقدَّم، صدقٌ: مبتدأ مؤخَّر، ووفا: معطوف علىٰ صِدْق، أي: وذلك كقولك: فيك صِدْقٌ وَوَفَا.

٥٤٢. وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) ❁ (لَكِنْ) كَـ«لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَـكِنْ طَلَا»

ـ ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف تشرك لفظاً لا معنىٰ، وهي: بل، لا، لكن، مثال ذلك[1]:

ما قام زيدٌ بل عمرٌو.

جاء زيدٌ لا عمرٌو.

لا تضربْ زيداً لكن عمراً.

ومثَّل النَّاظم لذلك بقوله: لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَـكِنْ طَلَا، والطَّلا: الولد من ذوات الظلف.

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٤/٣ ونقل عن ابن مالك **أنَّ قولهم: ما قام سعد لكنْ سعيدٌ، من كلام النحويين لا من كلام العرب، ثم قال: «ولذلك لم يمثّل سيبويه في أمثلة العطف إلَّا بـ«ولكن»، وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته؛ لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب»**، وشرح المكودي ٥٦١/٢، وشرح الأشموني ٩٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٥/٣، وشرح ابن طولون ٧٩/٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٤، والمقاصد الشَّافية ٦٣/٥ ـ ٦٤، وأوضح المسالك ٣٨/٣، وشرح الهواري ٢٦٦/٣ ـ ٢٦٧.

ـ **قال ابن طولون**: هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتباع بها في اللفظ دون المعنىٰ؛ إذ هي في المعنىٰ منقسِمةٌ إلىٰ ما تُثبتُ لما بعدها ما نُفِيَ عما قبلها كـ«بل ولكن»، وعكس ذلك: لا...».

ـ **وذهب المرادي** إلىٰ أنَّ حاصل ما ذكره من حروف العطف تِسْعَة، والمتَّفق عليه منها ستة وهي: «**الواو، والفاء، وثم، وأو، وبل، ولا**».

واختلف في ثلاثة: **حتىٰ، أَمْ، لكنْ، ومثلها «ليس»** عند الكوفيين والبغداديين.

ـ **أَمَّا حتَّىٰ**: فهي عند الكوفيين ليست بحرف عطف، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار عامل.

ـ **وأما أم**: فذكر النَّحاس فيها خلافاً، وذهب أبو عبيدة إلىٰ أنها بمعنىٰ الهمزة، نحو: أقام زيد أم عمرو؟، والمعنىٰ: أعمرو قائم؟ فهي علىٰ مذهبه استفهام.

ـ **وأما لكن**: فاختلفوا فيه علىٰ ثلاثة أقوال:

١ ـ **لا تكون عاطفة إذا لم تدخل عليها الواو**، وهو مذهب الفارسي، وقيل أكثر النحويين.

٢ ـ **عاطفة، ولا تستعمل إلَّا بالواو**، والواو زائدة.

٣ ـ **أنَّ العطف بـ«لكن»**، وأنت مخيَّر بالإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان، وهي عند يونس حرف استدراك، **وليست بعاطفة**، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطف مفرد علىٰ مفرد.

ـ **بل**[1]: فاعل أتبعت، لفظاً: منصوب علىٰ إسقاط الخافض، حَسْبُ: اسم

(١) شرح المكودي ٢/٥٦٢، وإعراب الألفيَّة/١١١.

فعل بمعنىٰ قط، لا، لكن: معطوفان علىٰ «بل» كـ«لم يبدُ»: علىٰ تقدير، وذلك كقولك لم يبد امرؤ....

٥٤٣. فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ سَـابِقاً أَوْ لَاحِقَـا ❁ - فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا

ـ **جاءت برواية عند**[١] ابن طولون والمكناسي والشاطبي «**لاحقاً أو سابقاً**» ومثله عند ابن النَّاظم.

ـ وشرع هنا في ذكر معاني حروف العطف، وبدأ

ـ **بالواو**[٢]: وهو يعني أنَّ الواو للجمع المُطْلَق، كما ذهب إليه الجمهور، فيصح أن يُعْطَفَ بها لاحقٌ في الحكم، نحو: **جاء زيدٌ وعمرٌو بعده**.

أو سابقٌ نحو: **جاء زيدٌ وعمرٌو قبله**.

أو مصاحِبٌ نحو: **جاء زيدٌ وعمرٌو مَعَه**.

ـ **وبيَّن بهذا أنَّ الواو** لمطلق الجمع، وهي كذلك عند البصريين، **وقال ابن النَّاظم**: «**ويُحكىٰ عن بعض الكوفيين أنَّ الواو للترتيب**، فلا يجوز أن يُعْطَفَ بها سابق، ويدلّ علىٰ عدم صحة هذا القول الاستعمال كقوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾، وقوله تعالىٰ عن منكري البعث[٤]: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

---

(١) انظر متن الألفيَّة/٨٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٩٤ ـ ١٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٤، وشرح المكودي ٢/٥٦٢، وشرح الأشموني ٢/٩٧ ـ ٩٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٦، وشرح ابن طولون ٢/٨٠، وأوضح المسالك ٣/٣٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٧٠، وشرح ابن الوردي ٢/٥٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/٧٦٩.

(٣) سورة النساء ٤/١٦٣.

(٤) سورة المؤمنين ٢٣/٣٧.

ـ **وقال الأشموني**: «قال في التسهيل[1]: **وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدُّم بقلَّة**» ومثله عند المرادي.

ـ اعطف[2]: فعل أمر، بواو: متعلِّق بـ«اعطف»، سابقاً: مفعول به، أو لَاحقاً: عطف، في الحكم: متعلّق بـ«لاحقاً»، أو مصاحِباً: معطوف على «سابقاً»، موافقاً نعت لـ«مُصَاحباً».

٥٤٤. وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي ❊ مَتْبُوعُهُ كَـ«اصْطَفَّ هَـذَا وَابْنِي»

٥٤٥. وَالْفَـاءُ لِلتَّرْتِيـبِ بِاتِّصَـالِ ❊ وَ(ثُـمَّ) لِلتَّرْتِيـبِ بِانْفِصَـالِ

ـ **اخْتُصت**[3] **الواو** من بين حروف العطف بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه نحو: **اختصم زيدٌ وعمرٌو**، ولو قلتَ: اختصم زيد: لم يجز.

ـ ومثله: اصطَفَّ هذا وابني.

ـ وتشارك زيدٌ وعمرٌو.

ـ **قال ابن عقيل**: «ولا يجوز أن يُعْطَفَ في هذه المواضع بالفاء، ولا بغيرها من حروف العطف، فلا تقول: اختصم زيد فعمرو».

ـ **وقال المرادي**: «وكذا نحو: جلست بين زيدٍ وعمرٍو، وسواء زيدٌ وعمرٌو.

---

(١) التسهيل/١٧٤.

(٢) شرح المكودي ٢/٥٦٢ ـ ٥٦٣، وإعراب الألفيَّة/١١١ ـ ١١٢.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٩٧ ـ ١٩٨ «وفي ثم أربع لغات: ثُمَّ فُمَّ، ثُمْتْ، ثُمْتَ»، وشرح المكودي ٢/٥٦٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٧، وشرح ابن طولون ٢/٨٠ ـ ٨٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/٩٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٧٣، وشرح ابن الوردي ٢/٥٠٦، وإرشاد السَّالك ٢/٧٧٠.

ـ **وأجاز الكسائي**: «ظننت عبدَ الله وزيداً مختصَّيْن» بالفاء، وثم، ومنع ذلك البصريون والفرّاء».

ـ **وذكر في البيت الثاني الفاء العاطفة**، وأنها تفيد الترتيب والتعقيب، وعَبَّر عنه هنا بالاتِّصال، فالمعطوف بها ثانٍ عن المعطوف عليه من غير مُهْلَة. كذا عند المكودي.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هذا مذهب الجمهور، وأنّ ما أوهم خلافه يُؤَوَّل.

ـ **ثم ذكر «ثم» وأنها تفيد التراخي مع الترتيب**، ففيها أنها تقع في عطف المقدَّم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ. وأشار الفرّاء إلىٰ ذلك.

ومن هذا قوله تعالىٰ[1]: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾، وقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾.

ـ اخصص[3]: أمر، عطفَ: مفعوله، بها: متعلِّق بالفعل قبله، الذي: مضاف إليه، لا يغني متبوعهُ: صلة، كاصطَفَّ: أي: وذلك كقولك اصطَفَّ، اصطفَّ: ماض، هذا وابني: فاعل ومعطوف عليه.

ـ الفاء: مبتدأ، للترتيب: خبر، باتِّصال: متعلِّق بما قبله، ثم للترتيب: مبتدأ وخبر، باتِّصال: حال متعلِّق بمحذوف، أو بـ«الترتيب».

٥٤٦. وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ ❊ عَلَىٰ الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

ـ يعني هذا أنّ الفاء تختصُّ بأن يُعْطَفَ بها ما لا يَصْلُح أن يقع صِلَةً لعدم

(١) سورة الأعلىٰ ٢/٨٧.

(٢) سورة فاطر ١١/٣٥.

(٣) إعراب الألفيَّة/١١٢، وشرح المكودي ٥٦٤/٢.

الضمير الرابط على ما هو صِلَة، نحو[1]:

«الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ»

يطيرُ: صِلة «الذي»، يغضبُ زيد: معطوف على الصِّلَة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول.

ـ **قال المرادي**: «ولو عطفتَ بغير الفاء لم يَجُزْ، وذلك لما فيها من معنى السَّببيَّة...».

ـ **وقال المكودي**: «وفُهِمَ من ذلك أنَّ المعطوف بالفاء في هذا الفَصْل جملةٌ فعليَّة، لكونه معطوفاً على الصِّلة، ولا تكون الصِّلَةُ إلَّا جملة».

ـ **قال ابن عقيل**: «ولو قلت: ويغضبُ زيدٌ، أو ثم يغضبُ زيدٌ، لم يجز؛ لأنَّ **الفاء تدلّ على السببيّة فاستُغْني بها عن الرابط**، ولو قلت: «الذي يطير ويغضب منه زيدٌ الذباب» جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «وأَمَّا إن قصدت التسبيب، وأنَّ غضب زيد يقع لطيران الذباب فحينئذٍ تصير الجملتان كالجملة الواحدة، فإذا كان كذلك فقولك: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، جائز على وَجْه، وممتنع على وجه آخر، فيجوز إذا قصدت بالفاء معنى التسبيب، ويمتنع إذا قصدت بها مجرد العطف من غير تَسْبيب... والنَّاظم لم يُفصِّل هذا التفصيل...».

ـ واخصص[2]: أمر، بفاء متعلِّق بالفعل قبله، عطفَ: مفعول به، ما: مضاف

---

(١) شرح المكودي ٢/٥٦٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٩٨ ـ ١٩٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٩٤، وشرح الأشموني ٢/١٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/٧٧٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٢.

إليه، ليس: فعل ناسخ، واسمه ضمير يعود على «ما»، صلة: خبر «ليس»، على الذي: متعلِّق بـ«عطف»، استقرَّ: جملة الصِّلة، أنَّه: حرف ناسخ، والهاء: اسمه، الصِّلة: خبر، والمصدر فاعل «استقرّ».

٥٤٧. بَعْضاً بِـ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا ❁ يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

ـ يعني أنَّ «حتى»[1] لا يكون المعطوف بها إلَّا بعض المعطوف عليه، نحو:

قدم الحُجّاجُ حتى المشاةُ، وضربتُ القومَ حتى زيداً.

لأنَّ المشاة بعضُ الحُجّاج، وزيداً: بعض القوم.

ـ **وقال في التسهيل**[2]: «أو كبعضه» وفي الكافية: «بعضاً وشبهه، ومَثَّله في شرحها[3] بقوله: **أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها»**، فإنَّ حديثها ليس بعضاً منها، ولكنه كالبعض؛ لأنه معنىً من معانيها، **كذا عند المرادي** والنص منقول من **شرح الكافية الشافية.**

وقال: «وقد يكون المعطوف بـ«حتى» مبايناً فنقدّر بعضه، قال المتلمّس:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَه ❁ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَه أَلْقَاهَا

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٩/٣ ـ ٢٠٠، **حتى بالنسبة للترتيب كالواو، خلافاً للزمخشري إذا زعم أنها للترتيب**، وإذا عطفت على مجرور فالأَحْسَنُ إعادة الخافض، وإذا جاز الجر والعطف فالجر أحسنُ، وَفُهِم أنها تعطف مفرداً على مفرد، ولا تعطف جملة على جملة. وشرح المكودي ٥٦٤/٢ ـ ٥٦٥، وشرح ابن طولون ٨٣/٢، والمقاصد الشَّافية ٩٤/٥ ـ ٩٥، وأوضح المسالك ٤٤/٣ ـ ٤٥، وشرح الهواري ٢٧٢/٣ ـ ٢٧٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٦، وشرح الأشموني ١٠١/٢، وإرشاد السَّالك ٧٧٢/٢.

(٢) التسهيل/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٣) شرح الكافية ١٢١٠/٣، وانظر توضيح المقاصد ٢٠٠/٣.

فعطفَ «الفعل» وليس بعضيّة لما قبلها صريحة، لكنها بالتأويل؛ لأن المعنىٰ: ألقىٰ ما يثقلُه حتىٰ نَعْلَه».

ـ ولا يكون المعطوف بها أيضاً إلَّا غايةً لما قبلها في زيادة أو نقص، نحو:

ـ **مات الناسُ حتىٰ الأنبياءُ.**

ـ **وقدمَ الحُجّاجُ حتىٰ المشاةُ.**

ـ **وذكر ابن هشام أن العطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه**[1].

ـ بعضاً[2]: مفعول مقدَّم باعطف، بحتىٰ: متعلّق بـ«اعطف»، اعطف: فعل أمر، علىٰ كُلّ: متعلِّق باعطف، لا: نافية، يكون: مضارع ناقص، اسمه: يعود إلىٰ «بعضاً»، إلَّا: استثناء مفرَّغ، فهو حرف لا عمل له، غاية: خبر «يكون»، الذي: مضاف إليه، تلا: جملة الصِّلة، وجملة لا يكون: حال من المفعول.

٥٤٨. وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ❊ أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَـهْ

٥٤٩. وَرُبَّمَـا أُسْـقِطَتِ الْهَمْـزَةُ إِنْ ❊ كَـانَ خَفَـا الْمَعْنَـىٰ بِحَـذْفِهَا أُمِـنْ

ـ **عند الأزهري**: وربما حذفت الهمزة، وكذا عند الشَّاطبي.

ـ وذكر الأزهري أنَّ في بعض النسخ: أَمِنْ، بالبناء للفاعل.

ـ **أَم: علىٰ ضربين: متصلة، ومنقطعة، وستأتي.**

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٢٨٧، وأوضح المسالك ٣/٤٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٢، وشرح المكودي ٢/٥٦٥.

ـ **فالمتَّصلة**[١]: هي المعادلة لهمزة التَّسوية، أو همزة يُطْلَبُ بها وبأم ما يُطْلَبُ بأيّ.

ـ **قال المرادي: «وعلامة الهمزة الأولىٰ أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها، وعلامة الثانية: أن يصح الاستغناء بأيّ عنها.**

ـ **مثال الأولىٰ**، قوله تعالىٰ[٢]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وسُمِّيت الهمزة متصلةً لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنىٰ بواحد منهما عن الآخر.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنه قد تُحْذَفُ همزة التَّسوية، والهمزة المغنية عن أي للعلم بها، وأَمْن اللبس كقراءة ابن محيصن[٣]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾.

وظاهر قول النَّاظم في شرح الكافية[٤] أنَّ هذا مطّرد، وأجاز الأخفش حَذْف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها «أم»، وجعل من ذلك قوله تعالىٰ[٥]: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٢٠٢/٣ ـ ٢٠٣، وشرح المكودي ٥٦٦/٢ ـ ٥٦٧، وأوضح المسالك ٤٦/٣، وشرح ابن عقيل ٢٢٩/٣ ـ ٢٣٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٦، وشرح الأشموني ١٠٣/٢، وشرح ابن طولون ٨٤/٢ «**وأما الواقعة بعد همزة بمعنىٰ «أي» فأكثر ما يعطف بها المفردات، ويكون المسؤول عنها متأخّراً عن المتعاطفين** نحو ﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ الأنبياء ١٠٩/٢١، **أو متوسطاً بينهما** نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ النازعات/٢٧، والمقاصد الشَّافية ٩٨/٥ وما بعدها.

(٢) سورة البقرة ٦/٢، وسورة يس ١٠/٣٦.

(٣) انظر كتابي معجم القراءات ٣٧/١ ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ كذا جاءت الرواية بـ«أو» بدلاً من «أم».

(٤) شرح الكافية الشَّافية ١٢١٦/٣.

(٥) سورة الشعراء ٢٢/٢٦.

ـ **أم**[1]: مبتدأ، بها: متعلِّق بـ«اعطِف»، والجملة: خبر المبتدأ، ووقوع الجملة الطلبية خبر المبتدأ فيها خلاف بين مجيز ومانع، إثر: متعلِّق بـ«اعْطِف»، همز: مضاف إليه، التسوية: مضاف إليه، أو همزة: عطف على ما قبله، عن لفظ: جار ومجرور متعلِّق بـ«مغنية»، أي: مضاف إليه، مغنية: نعت.

ـ **ربما**: حرف تقليل، أُسقطت: مبني للمفعول، الهمزة: نائب عن الفاعل، إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، خَفَا: اسم «كان»، المعنى: مضاف إليه، بحذفها: جار ومجرور، والباء بمعنى مع، أُمن: خبر «كان».

٥٥٠. وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ ❊ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

ـ **تأتي «أم» مُنْقطعة**[2] **بمعنى «بل»**، والقيد الذي قُيِّدت به هو أن تكون مسبوقةً بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديراً، فإن خلت من ذلك فهي منقطعة، ولا يفارقها حينئذٍ معنى الإضراب. كقولك: **إنها لإبل أم شاء، أي: بل هي شاء.**

وقوله تعالى[3]: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، أي: بل يقولون افتراه.

وذكر المرادي الخلاف في المنقطعة على ما يأتي:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٠٤ ـ ٢٠٥، وذهب أبو زيد إلى أن أم تكون زائدة، وهو مذهب ثالث، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٠، وشرح الأشموني ٢/١٠٦ ـ ١٠٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٧ ـ ٢٠٨، وأوضح المسالك ٣/٥١، وشرح المكودي ٢/٥٦٨، وشرح ابن طولون ٢/٨٦، وشرح الهواري ٣/٢٧٨، والمقاصد الشَّافية ٥/١١٠، وإرشاد السَّالك ٢/٧٧٧.

(٣) سورة يونس ١٠/٣٧ ـ ٣٨.

ـ **ذهب البصريون إلىٰ أنها تقدَّر بمعنىٰ بل والهمزة مطلقاً.**

ـ **وذهب الكسائي وهشام إلىٰ أنها بمنزلة بل، وما بعدها مثل ما قبلها، فإذا** قلت: قام زيد أم عمرو، فالمعنىٰ: بل قام عمرو.

وقال في التسهيل: «وتقتضي إضراباً مع استفهام، ودونه».

ـ **ثم ذكر أنَّ المنقطعة سُمِّيت كذلك لوقوعها بين جملتين:** فعليتين أو اسميتين، أو مختلفتين قيل إلَّا في التسوية، فإنه لا يُذكَرُ بعدها، إلَّا الفعلية ولا يجوز: **سواء عليَّ أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو منطلقٌ.** فهذا لا تقوله العرب، وأجازه الأخفش قياساً علىٰ الفعليَّة.

ـ ومن معادلتها بين المفرد والجملة قول الشاعر:

سَـوَاءٌ عَلَيْـكَ النَّفْـرُ أَمْ بِـتَّ لَيْلَـةً ❁ بِأَهْـلِ القَبَـابِ مِـنْ عُمَيْـرِ بـنِ عـامِرِ

ـ وبانقطاع[1]، وبمعنىٰ: متعلِّقان بـ«وَفَتْ»، بل: مضاف إليه. وَفَتْ: فعل ماض، والفاعل ضمير يعود إلىٰ أم، إنْ: شرط، تك: فعل الشرط، واسمها مستتر فيها، مما: متعلِّق بـ«خَلَتْ»، قُيِّدت: صلة «ما»، خَلَتْ: خبر «تك»، وجواب الشرط محذوف.

٥٥١. خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ ❁ وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِيْ

ذكر النَّاظم في هذا البيت معاني «أو»، وهي سبعة[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٢ ـ ١١٣، وشرح المكودي ٢/٥٦٨.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠، شرح ابن عقيل ٣/٢٣٢، وأوضح المسالك ٣/٥٢، وشرح المكودي ٢/٥٦٨ ـ ٥٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٨ ـ ٢٠٩، وشرح الأشموني ٢/١٠٧، وشرح ابن طولون ٢/٨٧ ـ ٨٨، والمقاصد الشَّافية ٥/١١٦ ـ ١١٩، وشرح الهواري ٣/٢٧٩ ـ ٢٨٠،=

ـ **الأول: التخيير**: مثال ذلك: خذ ديناراً أو درهماً، تزوَّج زينب أو أختها.

ـ **الثاني: الإباحة**: ومثاله: جالس الحسن أو ابن سيرين.

جالس العلماء أو الزهّاد.

والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة، ومنعه في التخيير، ويكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدَّراً.

ـ **الثالث: التقسيم**، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، الاسم ظاهر أو مضمر.

ـ وعبَّر بعضهم عن التقسيم **بالتفصيل. وذكره ابن هشام مستقلاً**، واستشهد له بقوله تعالىٰ[1]: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾.

قال الشَّاطبي: وهو والتقسيم متقاربان، ولفظ التفصيل هنا أظهر».

ـ **الرابع: الإبهام**: ومعناه أن يكون المتكلم عالماً، ويُبْهِم علىٰ المخاطب، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

ـ **الخامس: الشَّكُّ**: نحو: قام زيدٌ أو عمرٌو، إذا كنت شاكاً في الجائي منهما، ومنه قوله تعالىٰ[3]: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.

والفرق بين الشَّكِّ والإبهامِ، أنَّ الشَّكّ للمتكلِّم، والإبهام علىٰ السَّامع.

ـ **السَّادس: الإضراب**: ومنه قوله تعالىٰ[4]: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

= وشرح ابن الوردي ٢/٥١٠، وإرشاد السَّالك ٢/٧٧٩.

(١) سورة البقرة ٢/١٣٥.

(٢) سورة سبأ ٣٤/٢٤.

(٣) سورة الكهف ١٨/١٩.

(٤) سورة الصافات ٣٧/١٤٧.

ـ **قال الفرّاء**: «أو» هنا بمعنىٰ «بل»، ومنه قول جرير:

كَـــانُوا ثَمَـــانِيْنَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَـــةً ❊ لَـــوْلَا رَجَـــاؤُكَ قَـــدْ قتّلـــتُ أَوْلَادِي

وأشار بقوله: «**بها أيضاً نُمي**» إلىٰ أنَّ ورودها للإضراب غير متّفق عليه.

فذكر النَّاظم في شرح الكافية[1] أنَّ الكوفيين أجازوا موافقتها «بل» في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن بَرْهان وابن جِنِّي.

وذكر ابن عصفور أنَّ الإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل نحو: لستَ بِشْراً أو لَسْتَ عمراً.

لا تضربْ زيداً أو لا تضرب عمراً.

ـ وذكر أنَّ بعض النحويين زعم أنها تكون للإضراب علىٰ الإطلاق، واستدلوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، وقوله[3]: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾.

ـ **السَّابع**: معنىٰ **الواو** كقول جرير:

جَـــاءَ الخِلَافَـــةَ أَوْ كَانَـــت لَـــهُ قَـــدَراً ❊ كَمَـــا أَتَـــىٰ رَبَّـــهُ مُوْسَـــىٰ عَلَـــىٰ قَـــدَرِ

ـ **خيّر**[4]: أمر، ومثله: أبح، قسِّم، وهما معطوفان علىٰ الأول بإسقاط حرف العطف، بأو: متعلّق بقسِّم، وهو مطلوب لخيِّر وأَبح علىٰ سبيل التنازع.

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٢٢١.

(٢) سورة الصافات ٣٧/١٤٧.

(٣) سورة البقرة ٢/٧٤.

(٤) إعراب الألفية/١١٣، وشرح المكودي ٢/٥٦٩.

ـ وأبهم واشكك: فعلا أمر معطوفان على ما قبلهما، إضراب: مبتدأ، بها: متعلِّق بإضراب، أيضاً: مفعول مطلق، جملة نُمِي: خبر المبتدأ.

٥٥٢. وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا ❁ لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

ـ **يعني أنَّ «أو» تأتي بمعنى الواو**[1]، **وذهب إلى هذا الأخفش والجرمي**، واستدلا بقوله تعالى[2]: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، أي: ويزيدون، وهو مذهب جماعة من الكوفيين.

ـ وقوله: **إِذَا/ لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا**، أي: إذا كان المتكلّم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس أي: طريقاً، ومنه قول جرير:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ❁ كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوْسَى عَلَى قَدَرِ

أي: جاء الخلافة وكانت له قدراً، فقد أوقع «أو» مكان الواو لما أَمِنَ اللَّبْسَ.

ـ **وقوله: وربما عاقبت**: فُهِمَ منه أنَّ ذلك قليل.

ـ **وذكر المرادي** عن التسهيل أنَّ «أو» تعاقب الواو في الإباحة كثيراً. وفي عطف المصاحب والمؤكِّد قليلاً.

ـ **ومثال الإباحة**: جالس الحسن أو ابن سيرين. وقد تقدَّم الكلام عليه.

ـ **ومثال المصاحب قوله ﷺ: «اسكن حراء فإنما عليك نبيّ أو صدِّيق أو شهيد»**.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢١٢ ـ ٢١٣، وشرح المكودي ٢/٥٧٠، وشرح الأشموني ٢/١٠٨ ـ ١١٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٩، وشرح المقاصد الشَّافية ٥/١٢٢ ـ ١٢٧، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨١.

(٢) سورة الصَّافات ٣٧/١٤٧.

ومثال المؤكِّد[١]: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾.

ـ **ومذهب الجمهور أنّ «أو» لأحد الشيئين أو الأشياء. فإن عطفت بها في الطلب فهي للتخيير أو الإباحة، وإن عطف بها في الخبر فهي للشك أو الإبهام أو التقسيم.**

وإذا دخل النهي في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتّفاق النحويين، ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾. وذهب السيرافي إلىٰ أنه يستوعب الجميع كالنهي عن المباح.

ـ ورُبّما[٣]: حرف تقليل، عاقبت: فعل ماض. والفاعل يعود إلىٰ «أو»، الواو: مفعول به، إذا: شرط، لم يُلْفِ: مضارع مجزوم، ذو النطق: فاعل، للبسٍ: متعلق بـ«منفذا»، منفذا: مفعول أول لـ«يُلْف»، والثاني: محذوف.

٥٥٣. وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ ❁ فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ»

ـ **أراد أنَّ «إِمَّا»[٤] مثل «أو» فيما يُقْصَدُ بها، فتكون للتخيير، والإباحة، والتقسيم، والشّكّ، والإبهام.**

ـ وفُهِمَ من البيت: أنَّ «إِمَّا» ليست بعاطفة؛ لأنه لم يجعلها مثل «أو» مطلقاً بل في القصد، ولهذا لم يذكرها مع حروف العطف أولاً.

---

(١) سورة النساء ٤/١١٢.

(٢) سورة الإنسان ٧٦/٢٤.

(٣) إعراب الألفيَّة/١١٣.

(٤) توضيح المقاصد ٣/٢١٣ ـ ٢١٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٩، وشرح الأشموني ٢/١١١ ـ ١١٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٤، وشرح المكودي ٢/٥٧١ ـ ٥٧٢، والمقاصد الشَّافية ٥/١٢٩ ـ ١٣١، وشرح ابن طولون ٢/٨٩ ـ ٩٠، وأوضح المسالك ٣/٥٤، وشرح الهواري ٣/٣٨٥ ـ ٣٨٦، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨٢.

١ ـ **وذكر المرادي** أنَّ المصنِّف نقل عن أكثر النحويين أنها عاطفة.

ـ ونقل عن يونس وابن كيسان وأبي علي أنها ليست عاطفة، ووافقهم المصنِّف لدخول الواو عليها.

ـ **أما الرُّمّاني** فقد استدلَّ على أنها عاطفة بأن الواو للجميع، وليست هنا كذلك، لأننا لا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعُلم أنَّ **العطف** لـ«إِمَّا».

ـ **أمَّا ابن عصفور** فقد نقل اتِّفاق النحويين أنَّ «إِمَّا» ليست بعاطفة، وإنما أوردها هنا مع حروف العطف لمصاحبتها إيّاها.

٢ ـ المشبهة بـ«أو» هي «إِمَّا» الثانية، وهي المختلف فيها، أَمَّا الأولى فليست بعاطفة.

٣ ـ فُهِم من قوله: الثانية أنّ «إِمَّا» لا بد من تكرارها بخلاف «أو».

٤ ـ فُهِم من تمثيله أنه لا بُدَّ من اقترانها بالواو.

قال ابن النَّاظم: وأصل «إِمَّا» «إِنْ»، فَضُمَّت إليها «ما»، وقد يُسْتَغْنَى عن «ما» في الشعر، قال دُرَيْد بن الصِّمَّة:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا ❁ فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْر

وغالبُ الاستعمال أن تكون مكررة لتُشْعِر من أول وَهْلة بقصد التخيير، أو الإباحة أو التقسيم أو الإبهام أو الشّكّ، وأَلَّا تخلو الثانية عن الواو».

قال: وقد يُستغنَى عن الثانية بـ«إِلَّا» كما في قول المثقب العبدي:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقّ ❁ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غثّي من سَميني

وَإِلَّا فَـــاطَّرحني واتَّخِـــذني ❁ عَـــدُوّاً أَتَّقِيْـــكَ وَتَتَّقِيْنِـــي

ـ وذكر أنه قد يُستغنىٰ عنها وعن الواو بـ«أو»، نحو: قام إِمَّا زيد أو عمرو، وقد يُستغنَىٰ عن الأولىٰ، كقول النمر بن تولب:

سَـــقَتْهُ الرَّوَاعِـــدُ مِـــنْ صَـــيِّف ❁ وَإِنْ مِـــنْ خَرِيـــفٍ فَلَـــن يعـــدما

قال سيبويه: أراد إِمَّا من صَيِّف، وإِمَّا من خريف.

وقد تخلو الثانية عن الواو كقول سعد بن قرط:

يَـــا لَيْتمَـــا أُمّنـــا شَـــالَت نعامَتُهَـــا ❁ أَيْمَـــا إِلَـــىٰ جَنَّـــةٍ أَيْمـــا إِلَـــىٰ نَـــار

أراد إِمَّا إلىٰ جنةٍ وإِمَّا إلىٰ نار، ففتح الهمزة، وهي لغة تميم، وأبدل من الميم الأولىٰ ياءً.

ـ مثلُ[1]: خبر مقدَّم، أو: مضاف إليه، في القصد: متعلِّق بـ«مثل» لما فيه في معنىٰ المماثلة، إِمَّا: مبتدأ مؤخَّر، وعكسَهُ المكودي، الثانية: نعت «إِمَّا». في نحو: متعلّق بمقدر «أعنىٰ»، أو هو في موضع الحال من الفاعل.

ـ إِمَّا: تفصيل، ذي: اسم إشارة للمؤنثة القريبة، وعند المكودي هي مفعول بفعل محذوف، وإِمَّا: النائية بمعنىٰ البعيدة، معطوف علىٰ «إِمّا ذي».

ـ **قال الشَّاطبي**: «وذي إشارة إلىٰ القريبة، والنائية: البعيدة، فكأنه قال: إِمَّا القريبة وَإِمَّا البعيدة».

(١) إعراب الألفيَّة/١١٣، والمقاصد الشَّافية ٥/١٣٥.

٥٥٤. وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفْياً اوْ نَهْياً، وَ(لَا) ❁ نِـدَاءً اوْ أَمْـراً، أَوِ اثْبَاتـاً تَـلَا

ـ ذكر في هذا البيت حرفين من حروف العطف: لكنْ، لا.

ـ **أَمَّا لكنْ**[1] فَيُعْطَفُ بها مُثْبَتٌ بعدَ نفي، كقولك: ما قام زيدٌ لكن عمرٌو، أو بعد نهي، كقولك: لا تضربْ زيداً لكنْ عمراً.

ـ **وتدخلُ الواو على «لكن»** كقوله تعالىٰ[2]: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾.

فتعرَّىٰ عن العطف لامتناع دخول العاطف علىٰ العاطف.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ويجب تقدير ما بعد «لكن» جملة معطوفة بالواو علىٰ ما قبلها...».

ـ **وزعم ابن خروف** أنَّ المعطوف بـ«لكن» لم يُسْتَعْمَلْ إلَّا مع الواو، وزعم بعضهم أنَّ يونس لا يرىٰ «لكنْ» عاطفة، ولعلَّ ذلك لعدم ورودها بين مفردين خالية من الواو، ولم يمثل سيبويه العطف بها إلَّا بعد الواو، فقال: **ما مررت بصالح ولكن طالح**، ويسمي المعطوف بها وبـ«بل» بدلاً. وذكر ابن هشام أنّ «لكن» عاطفة خلافاً ليونس.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢١٠، وتوضيح المقاصد ٣/٢٢١ ـ ٢٢٣، وشرح المكودي ٢/٥٧٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٩٠ «**لما فرغ من الكلام علىٰ الحروف المتبعة لفظاً ومعنىٰ أخذ في الكلام علىٰ القسم الثاني، وهو ما يتبع في اللفظ خاصة**». وشرح الهواري ٣/٢٨٦ ـ ٢٨٧، وأوضح المسالك ٣/٥٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨٤، والمقاصد الشَّافية ٥/١٣٥، وذهب يونس إلىٰ أن «لكن» لا تكون عاطفة، وإنما معناها عنده الاستدراك، وإليه ذهب المؤلف في التسهيل وشرحه. انظر التسهيل/١٧٤ «وليس منها لكن وفاقاً ليونس»، ولكنه لم يذكر هذا في شرح التسهيل ٣/٣٧٠، علىٰ خلاف ما ذكره الشَّاطبي هنا.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣/٤٠.

ـ **وذكر المرادي**: «أنَّها لا تقع في الإيجاب، وهو مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون أن يُعطف بها في الإيجاب، نحو: أتاني زيد لكن عمرو». وذكر مثله الشَّاطبي.

ـ وذكر أنه إذا وليها جملة فتكون حينئذٍ بعد إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر لا استفهام.

ـ والذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها إذا وقعت قبل جملة فهي حرف ابتداء لا حرف عطف، وقيل: إنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو، وذكر ابن أبي الربيع أنه ظاهر كلام سيبويه.

ـ **وانتقل إلى «لا» فقال: وَلَا / نِدَاءً اوْ أَمْراً، أَوِ اثْبَاتاً تَلَا:**

ـ أي: أولِ «لا» نداءً، نحو: **يا زيدُ لا عمرٌو**، أو أمراً نحو: **اضربْ زيداً لا عمراً**، أو إثباتاً، نحو: **زيد كاتبٌ لا شاعرٌ**.

قال المرادي: «وزعم ابن سعدان أنَّ العطف بـ«لا» على منادى ليس من كلام العرب، ونصّ على جوازه سيبويه».

وذكر بعد ذلك مجموعة من التنبيهات، ومختصرها كما يلي[1]:

ـ **في معنى الأمر الدُّعاء**، نحو: غَفَرَ اللهُ لزيدٍ لا بكرٍ.

والتحضيض، نحو: هلَّا تضربْ زيداً لا عمراً.

ـ **أجاز الفراء العطفَ بها على اسم «لعل»** كما يُعْطَفُ بها على اسم «إنَّ» نحو:

---

(١) توضيح المقاصد ٢٢٣/٣، ومثله في شرح الأشموني ١١٤/٢، وشرح ابن النَّاظم: «**ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف أن يُعْطَف بلا بعد الفعل الماضي، وليس مَنْعُ ذلك صحيحاً لقول العرب: جدُّك لا كَدُّك، قيل في تفسيره: نَفَعَكَ جدُّك لا كدك..**» انظر ص/٢١٠، وذكر المرادي هذا الخبر عن الزجاجي وردَّ المنع لثبوته في كلام العرب.

«لعل زيداً لا عمراً منطلقٌ».

ـ **فائدةُ العطف بـ«لا» قصر الحكم على ما قبلها قصر إفراد**، نحو: زيد كاتب لا شاعر، أو قصر قَلْب كقولك: زيد عالم لا جاهل، ردّاً على من يعتقد أنه جاهل.

ـ **شرط عطف الاسم بـ«لا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه**، فلا يجوز: قام رجل لا زيد.

ـ **قد يُحْذَف العطف عليه بـ«لا»**، نحو: أعطيتُكَ لا لِتَظْلِمَ، أي: لتعدلَ لا لتظلمَ.

ـ **لا يُعْطَف بـ«لا» إلَّا مفرد، أو جملة لها موضع من الإعراب** نحو: زيد يقومُ لا يقعدُ.

ـ **وتعطف «لا» الجملة على الجملة** نحو: زيد قائم لا عمرٌو جالسٌ.

ـ أولِ[1]: فعلُ أمر يتعدَّى لاثنين، وفاعله مستتر، لكنْ: مفعول أول، نفياً: مفعول ثانٍ، أو: حرف عطف، نهياً: معطوف على «نفياً»، لا: مبتدأ، نداء: مفعول مقدَّم بـ«تلا»، أو أمراً أو إثباتاً: معطوفان على «نداء»، وجملة «تلا» خبر المبتدأ.

٥٥٥. وَ(بَلْ) كَـ(لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ❊ كَـ«لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا»
٥٥٦. وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ❊ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيْ

ـ بل[2]: إذا وقعت بعد مصحوبي «لكن»، وهما النفي والنهي كانت بمنزلة

(١) إعراب الألفيَّة/١١٣ ـ ١١٤، وشرح المكودي ٢/٥٧٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٢٤ ـ ٢٢٧، وشرح المكودي ٢/٥٧٣ ـ ٥٧٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٦، وشرح الهواري ٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٢١١، وشرح ابن طولون ٢/٩٢، والمقاصد الشَّافية ٥/١٤٥ وذكر أنَّ في كلامه مشاحّة لفظية، ومشاحّة معنويّة، فأما اللفظيّة ففي قوله:=

«لكنْ» في تقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لما بعدها.

ـ **قال المكودي**: «نحو: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، فيكون القيامُ منفياً عن زيد، مثبتاً لعمرٍو.

وكذلك: لا تضرب زيداً بل عمراً، فزيد منهي عن ضربه، وهو مثبت لعمرو، وبل: في ذلك كـ«لكن» في المعنىٰ».

ـ **ومَثَّل لذلك بقوله: لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا**.

المَرْبَع: منزل الرَّبيع، والتيهاء: القفر، وهو الأرض التي لا يُهْتَدَىٰ بها.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ المبرّد وافق علىٰ هذا الحكم الذي ذكره في تقرير النهي عن زيد، وإثبات الأمر بضرب عمرو، ووافقه علىٰ ذلك أبو الحسين بن عبد الوارث، ثم قال: «**قال المصنِّف: ما أجازوه مخالف للاستعمال**».

ـ وذكر في البيت الذي بعده أنَّ «بل» إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل حكم ما قبلها لما بعدها، مثال الخبر: قام زيد بل عمرو.

فالحكم هو القيام المسند إلىٰ زيد، فقد أزلته عنه، ونقلته لما بعد «بل»، وهو عمرو، ومثال الأمر: اضرب زيداً بل عمراً، فالأمر المتوجَّه علىٰ ضرب زيد نقلته عنه لما بعد «بل».

ـ **وذكر ابن هشام**[1] أنَّ «بل» يُعْطَفُ بها بشرطين:

= «**والأمر الجلي**» فقيّد الأمر بكونه جليّاً، وهذا حَشْو لا فائدة فيه، وأيضاً فهو حشو مُخِلّ؛ إذ يقتضي أنَّ الأمر إذا لم يكن جليّاً ظاهراً فلا يعطف بها فيه، وليس كذلك...» انظر ص/١٤٧ ـ ١٤٨، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨٥.

(١) أوضح المسالك ٣/٥٦ ـ ٥٧.

ـ **إفراد معطوفها.**

ـ **وأن تُسْبَق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي.**

ـ ومعناها بعد الأولين سَلْبُ الحكم عما قبلها، وجعل ضِدَّه لما بعدها، كما أنَّ «لكن» كذلك، ومثّل لهذا بقوله:

«ما كنت في منزلٍ ربيعٍ بل في أرضٍ لا يُهْتَدَىٰ بها، وهو مأخوذ مما مَثّل به النَّاظم.

ـ **وذهب الكوفيون إلىٰ أنَّ «بل» لا تكون نَسَقاً إلَّا بعد النفي أو ما جرىٰ مجراه، ولا تكون نسقاً بعد الإيجاب.**

ثم قال المرادي: «وجملة القول في «بل» أنها إنْ وقع بعدها جملة كانت إضراباً عمّا قبلها، **إمَّا علىٰ جهة الإبطال** نحو[1]: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾. وَإِمَّا علىٰ جهة الترك من غير إبطال، نحو[2]: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٣﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[3].

ـ بل[4]: مبتدأ، كـ«لكنْ»: خبر، بعد: في موضع الحال من الضمير في المجرور قبله، مصحوبيها: مضاف إليه، كلم: علىٰ تقدير: وذلك كقولك لم، فهو خبر لمبتدأ

---

(١) سورة المؤمنين ٢٣/٧٠.

(٢) سورة المؤمنين ٢٣/٦٢ ـ ٦٣.

(٣) **وذكر المرادي علىٰ عادته بعض الزيادات تحت عنوان تنبيهات، ومن ذلك: لا يُعطَفُ بـ«بل» بعد** الاستفهام، فلا يُقال: أضربت زيداً بل عمراً؟. إطلاق المصنِّف يدل علىٰ أن «بل» تعطف الجملة كما تعطف المفرد، تزاد «لا» قبل «بل» لتأكيد التقرير وغيره.

قال ابن عصفور: لا ينبغي أن يُقال بزيادتها مع «بل» في النفي والنهي إلَّا أن يشهد له سماع، وقيل: هو مسموع من كلام العرب. وقد تكرر «بل» في الجمل كقوله تعالىٰ: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٥، وانظر شرح الأشموني ٢/١١٤ ـ ١١٥.

(٤) إعراب الألفيَّة/١١٤.

محذوف، لم أكن: مضارع مجزوم، واسمه: ضمير مستتر، في مَرْبَعٍ: جارّ ومجرور خبر «أكن»، بل: حرف عطف، تَيْهاً: معطوف على مربع، انقل: فعل أمر، بها للثانِ: متعلِّقان بالفعل قبلهما، حكم: مفعول به، الأول: مضاف إليه، في الخبر: متعلِّق بـ«انقل»، المثبت: نعت مخصَّص للخبر، والأمر: معطوف على الخبر، الجلي: صفة للأمر.

ـ وذكر الشَّاطبي أن حذف الياء من «الثانِ» للضَّرورة.

٥٥٧. وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ❊ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ=
٥٥٨. =أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ❊ فِي النَّظْمِ فَاشِياً، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

ـ **قال ابن النَّاظم:** «الضمير[1] ينقسم إلى بارز ومستتر، والبارز ينقسم إلى منفصل ومتّصل، أما الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه، والعطف عليه من غير ما شرط، تقول: زيد وأنت متفقان، وأنا وعمرو مقيمان، ولا تصحب إلَّا خالداً وإيّاي...».

ـ **وذكر ابن عقيل** أنك إذا عطفتَ على ضمير الرفع المُتَّصل[2] وَجَبَ أن تفصل بينه وبين ما عَطَفتَ عليه بشيء.

ـ ويقع الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى[3]: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٢٧ ـ ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٧ ـ ٢٣٩، وشرح الأشموني ٢/١١٦ ـ ١١٧، وشرح ابن النَّاظم/٢١١، وشرح المكودي ٢/٥٧٤ ـ ٥٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٩٢ ـ ٩٣ «**وقد يرد بلا فصل إلَّا أنه ضعيف، وقد ورد منه في الحديث: «كنتُ وأبو بكر وعمر وفعلتُ وأبو بكر وعمر**»، والمقاصد الشَّافية ٥/١٤٩، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٥٤.

آباؤكم: معطوف على الضمير المتّصل في «كنتم»، وقد فصل بـ«أنتم».

ـ وورد البارز والمستتر على السواء في أنه لا يحسنُ العطف عليهما إلَّا مع الفصل، وجاء الفصل بغير الضمير، كالمفعول، كما في قوله تعالى[1]: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ﴾.

مَن: معطوف على الواو في «يدخلونها»، وصَحَّ ذلك للفصلِ بالمفعول به، وهو الهاء، في «يدخلونها».

ـ **ومثله الفَصْلُ** بـ«لا» النافية، كقوله تعالى[2]: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾.

آباؤنا: معطوف على «نا»، وجاز ذلك للفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه بـ«لا».

ـ **قال المرادي**: «ونَبَّه بقوله «أو فاصلٍ ما» على أنه يُكتفى بما يصدق عليه فاصل ولو قلّ، ومن ذلك الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾.

زوجك: معطوف على الضمير المستتر في «اسْكُنْ»، وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل، وهو «أنت».

وقوله: «وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ...» أي: ورد في النظم العطف على الضمير المذكور بلا فصل، كقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ❁ كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

---

(١) سورة الرعد ١٣/٢٣.

(٢) سورة الأنعام ٦/١٤٨.

(٣) سورة البقرة ٢/٣٥.

فقد عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلتْ».

ـ **قال المرادي**: «وهو كثير في الشعر، ومع كثرته فهو ضعيف؛ ولهذا قال: «**وضَعْفَه اعْتَقِدْ**».

ـ **ونصّ المصنّف** على أنه يجوز في الاختيار مع ضعفه لقول العرب[1]: «**مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ**» حكاه سيبويه. يرفع العدم عطفاً على الضمير في «سواء».

ـ **ومذهب الكوفيين** وابن الأنباري جوازه في الاختيار، ونقل عن أبي علي.

ـ **ومذهب البصريين** أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره إلَّا في الضَّرورة.

ـ إنْ[2]: حرف شرط، على ضمير: متعلِّق بـ«عطفت»، رفع: مضاف إليه، مُتّصل: نعت لضمير، عطفتَ: فعل الشَّرط، فافْصِل: جواب الشرط، بالضمير: متعلِّق بـ«افصل»، المنفصل: نعت للضمير.

ـ أو: عطف، فاصل: معطوف على الضمير المجرور بالباء، ما: اسم نكرة في موضع جَرّ نعت لفاصل، أيّ فاصل كان، وجَوّز المكودي زيادة «ما»، بلا فصلٍ: متعلِّق بـ«يرد»، ولا: زائدة، أو اسم بمعنى غير نقل إعرابها لما بعدها، يَرِد: مضارع مرفوع، في النظم: متعلِّق بـ«يرد»، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «يرد» متعلِّق بمحذوف، فاشياً: حال ثانية من فاعل «يرد»، ضعفَه: مفعول مقدَّم لـ«اعتقِد»، اعتقِد: فعل أمر.

---

(١) أوضح المسالك ٣/٥٩، «أي: مستوٍ هو والعدمُ، وهو فاشٍ في الشعر»، وانظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٩، والكتاب ١/٢٣٢ «وهو قبيح حتى تقول: هو والعدم».

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٤، وشرح المكودي ٢/٥٧٥ ـ ٥٧٦.

٥٥٩. وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَىٰ عَطْفٍ عَلَىٰ ❁ ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا

٥٦٠. وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً؛ إِذْ قَدْ أَتَىٰ ❁ فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

ـ إذا عُطِف اسم علىٰ ضمير مخفوض ففي المسألة أقوال ثلاثة(١):

ـ **الأول: مذهب جمهور البصريين**، وفيه أنَّ إعادة حرف الجر لازمة إلَّا في الضَّرورة.

تقول: مررت بك وبزيدٍ.

ولا يجوز: مررتُ بك وزيدٍ.

ـ **الثاني: مذهب الكوفيين ويونس والأخفش جواز العطف علىٰ الضمير المجرور بدون إعادة الخافض**، واختاره الشلوبين والمصنِّف؛ ولذا قال في أول البيت الثاني: «وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً».

ويَشْهَد للمذهب الثاني ما ورد في القراءة(٢): ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٣١ ـ ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٠، وشرح المكودي ٢/٥٧٦ ـ ٥٧٧، وشرح الأشموني ٢/١١٧، وأوضح المسالك ٣/٦١، وشرح ابن طولون ٢/٩٤، وشرح الهواري ٣/٢٩٣ ـ ٢٩٤، وشرح ابن الوردي ٢/٥١٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨٩.

(٢) سورة النساء ٤/٥، وهذه قراءة حمزة والحسن البصري والأعمش وابن مسعود وابن وثاب وطلحة بن مصرف، والإرحامِ بالخفض عطفاً علىٰ الهاء في «به». وقيل غير هذا، وهو عند البصريين لحن، وشنع المبرّد علىٰ حمزة، وذهب إلىٰ أنه لا تحل القراءة بها، وذكر ابن خالويه أنه ليس بلحن؛ لأن حمزة لا يقرأ حرفاً إلَّا بأثر. انظر كتابي معجم القراءات ٢/٦ ففيه تفصيل أوفىٰ، وفيه المراجع، واستقصاء أسماء القراء.

وقول الشّاعر:

فَـاليَوْمَ قَرَّبْـتَ تَهْجُونَـا وَتَشْـتمنا ❁ فَاذْهَـب فَمَـا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَجَـبِ

بجرِّ «الأيام» عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

وقد أنشد سيبويه[1] هذا البيت، وهو كثير في الشعر.

ـ **وذكر المرادي مذهباً ثالثاً**، وهو أنه إذا أُكِّد الضمير جاز نحو:

ـ مررت بك أنت وزيد. وهو مذهب الجرمي والزيادي.

وذكر أنه حاصل مذهب الفرّاء، فإنه أجاز: مررتُ به نفسِه وزيدٍ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ.

ـ **قال ابن النَّاظم**[2]: «ولا يبعُد أنْ يُقال في هذه المسألة إنَّ العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد منه في السّماع محمول على شذوذ إضمار الجار كما أُضمر في مواضع أخر، نحو: **ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة...**».

ومنه حكاية قطرب «**ما فيها غيرُهُ وفَرَسِهِ**».

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «وليس عندي لازماً، أي اشتراط إعادة الخافض غير لازم في رأيي، لكن قد يشعر بأنه الأَحْسَن، ولا شك في هذا، فإنّ الغالب في النقل إعادة الخافض وهو رأيه في التسهيل[4] أيضاً».

---

(١) الكتاب ٣٩٢/١.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢١٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ١٥٦/٥، وذكر حكاية قطرب ونص البخاري: «**إنما مثلكم واليهودِ والنصارى بالجر**».

(٤) التسهيل/١٧٧ «وإن عطف على ضمير مجرور اختير إعادة الجار، ولم تلزم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين».

ـ وَعَوْدُ[1]: مبتدأ، خافضٍ: مضاف إليه، لدىٰ: متعلِّق بـ«عود»، عَطْف: مضاف إليه، علىٰ ضمير متعلِّق بـ«عطف»، خفض: مضاف إليه، لازماً: مفعول ثان لـ«جعل» مقدَّم عليه، قد: حرف تحقيق، جُعِلا: فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول.

ـ ليس: فعل ماض، اسمه: مستتر يعود إلىٰ عود خافض، عندي: ظرف متعلِّق بـ«لازماً»، لازماً: خبر «ليس»، إذ: تعليل، وهي اسم أو حرف، قد: حرف تحقيق، أتىٰ: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود علىٰ الضمير المخفوض، في النظم: متعلِّق بـ«مثبتاً»، والنثر: معطوف علىٰ النظم، الصحيح: نعت للنثر، مثبتاً: حال من فاعل «أتىٰ».

٥٦١. وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ❊ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ=

٥٦٢. =بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيْ ❊ مَعْمُولُهُ، دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِيْ

ـ قد تُحْذَفُ[2] الفاءُ العاطفةُ هي ومعطوفها، كقوله عَزَّ وَجَلَّ[3]: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾، أي: فَضَرَبَ فانفجرت.

ـ ومن ذلك قوله تعالىٰ[4]: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ

(١) إعراب الألفيَّة/١١٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٣٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٢ ـ ٢٤٣ قال: ومنه قولهم: «راكبُ الناقةِ طليحان»، أي: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان، وشرح المكودي ٢/٥٧٨ ـ ٥٧٩، وشرح الهواري ٣/٢٩٧ ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ سورة الحشر ٥٩/٩، والتقدير: وألِفوا الإيمان، وشرح الأشموني ٢/١١٩، وأوضح المسالك ٣/٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٢١٣ ـ ٢١٤، والمقاصد الشَّافية ٥/١٦٢، وشرح ابن طولون ٢/٩٥ ـ ٩٦، وإرشاد السَّالك ٢/٧٩٣.

(٣) سورة الأعراف ٧/١٦٠.

(٤) سورة البقرة ٢/١٨٤.

﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، أي: فأفطر فعليه عِدّة من أيام أُخَر، فحذف «أفطر» والفاء الداخلة عليه.

ـ والواو قد تُحْذَفُ أيضاً مع ما عَطَفَتْ، ومنه قوله تعالى[1]: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، أي: والبرد.

ـ **قال المرادي**: «وإنما يجوز إذا دَلَّ عليه دليل، فإن قلت: ظاهر كلامه أن هذا مختصٌّ بالفاء والواو، وقد ذكر في التسهيل[2] أن «أم» تشاركهما في ذلك كقول أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ ❁ سَمِيْعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

والتقدير: أَمْ غَيّ.

قلتُ: هو في الفاء والواو أكثر منه في «أم»، فلقلَّته لم يذكره هنا».

وقوله:

..... ❁ .... وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيْ ❁ مَعْمُولُهُ .....

ـ يعني الواو، ومثال ذلك قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً ❁ حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

أي: وسقيتُها ماءً، فحذف العامل المعطوف واستُغني بمعموله، وهو «ماء».

وقوله:

---

(١) سورة النحل ١٦/٨١.

(٢) التسهيل/١٧٢.

إِذَا مَـــا الغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمَـــاً ❁ وَزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِـــبَ والعُيُونَـــا

أي: وكَحّلن العيونا، والفعل معطوف على «زَجَّجن».

ـ **وذكر المرادي مذهبين**: ـ مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفرّاء والفارسي. وهو ما ذكره فيما تقدَّم.

ـ **ومذهب أبي عبيدة والجرمي والمازني والمبرّد أن تالي الواو في ذلك معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، لا عطف جملة على جملة**، وأنَّ العامل ضُمِّن معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه، واختاره بعض المتأخرين.

وقوله: دفعاً لوهم اتُّقِي:

يعني أنَّ إضمار العامل في نحوه يدفع توهُّم أنه معطوف أو مفعول معه، فإن قلت: وَلِمَ كان حمله على العطف أو المعيّة وهماً؟ قال المرادي[1]: أما العطف فلأنَّ العاملَ لا يصلح للعمل فيه، وأما المعيَّة فلأنها غير مرادة هنا، وذلك واضح.

ـ والفاء[2]: مبتدأ، جملة «قد تُحْذَفُ»: خبر، مع: متعلِّق بـ«تَحذف»، ما: موصول مضاف إليه، عطفت: صلة «ما»، والواو: مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الأول عليه، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في «تحذف» لوجود الفصل بالظرف، إذ: متعلِّق بـ«تحذف»، لا: نافية للجنس، لَبْسَ: اسم «لا»، وخبرها محذوف.

ـ وهي: مبتدأ، انفردت: خبر، بعطف: متعلِّق بـ«انفردت»، عامل: مضاف إليه، مُزالٍ: نعت لـ«عامل»، وجملة «**قد بقي معمولُه**» نعت بعد نعت، أو حال، دفعاً: مفعول لأجله، لوهم: متعلِّق بـ«دفعاً»، اتُّقِي: نعت لوهم.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٣٩، وانظر شرح المكودي ٢/٥٨٠.

(٢) إعراب الألفية/١١٥، وشرح المكودي ٢/٥٧٩.

٥٦٣. وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ بَـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ ❁ وَعَطْفُـكَ الْفِعْلَ عَلَىٰ الْفِعْـلِ يَصِحّْ

ـ يعني أنه يجوز حذف[1] المعطوف عليه لظهوره؛ لأنَّ التابع مع العاطف يدلُّ عليه، نحو: بلىٰ وزيداً، لمن قال: ألم تضرب عمراً؟

ومن ذلك قولهم: **وبك وأَهْلاً وسهلاً**، لمن قال: **مَرْحَباً وَأَهْلاً**، فحذف «مرحباً»، وعطف عليه: أهلاً وسهلاً.

ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾، والمعنىٰ: والله أعلم: لو ملكه، ولو افتدىٰ به.

وقوله[3]: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾، أي: لتُرْحَم ولتُصْنَعَ.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ حذف المتبوع كثر مع الواو كما مَثَّل، وقَلَّ مع الفاء، ومنه قوله تعالىٰ[4]: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾، أي: فضرب فانفلق، وندر مع «أو».

ـ وذكر الزمخشري أنَّ في مثل قوله تعالىٰ[5]: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾، و[6]: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ تقدّر بين الهمزة والعاطف محذوفاً هو المعطوف عليه.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢١٤ ـ ٢١٥، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٣ ـ ٢٤٠، وشرح المكودي ٥٨٠/٢، وشرح الأشموني ١٢٠/٢ ـ ١٢٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٣/٣ ـ ٢٤٤، وأوضح المسالك ٦٤/٣، وشرح ابن طولون ٩٧/٢، والمقاصد الشَّافية ١٧٤/٥ ـ ١٧٥، وشرح ابن الوردي ٥٢١/٢، وإرشاد السَّالك ٧٩٤/٢.

(٢) سورة آل عمران ٩١/٣.

(٣) سورة طه ٣٩/٢٠.

(٤) سورة الشعراء ٦٣/٢٦.

(٥) سورة الروم ٩/٣٠ وتكررت.

(٦) سورة غافر ٨٢/٤٠.

ومذهب الجمهور أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله، ولا حذف، ولكنه اعتنى بالهمزة فصُدِّرت.

وقوله: **وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ.**

ـ **ذكر ابن النَّاظم**(١) أنه تنبيه على أنّ الأفعال كالأسماء في جواز التشريك بينهما في الأحكام بحروف العطف، وشَرَط لذلك الاتِّفاق بالزَّمان، فلا يُعْطَفُ ماض على مستقبَل، ولا مستقبَل على ماضٍ، فإن اختلفا في اللَّفظ دون الزَّمان جاز، وذلك كقوله تعالى(٢): ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾. وقوله تعالى(٣): ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾.

ـ **قال المرادي**(٤): «فإن قلت فهل يشترط اتِّحاد اللَّفظ، أعني أن يكونا بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع؟.

قلتُ: لا، بل يجوز عطف الماضي على المضارع...». وذكر آية سورة هود السابقة، «**يقدم ـ فأوردهم**».

وعكسه في آية سورة الفرقان «**جعل ـ ويجعل**».

وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزَّمان. ثم قال: فإن قلت ليست هذه المُثُل من عطف الفعل على الفعل، وإنما هي عطف جملة على جملة. قلتُ: لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل؛ لأن فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول، صَحَّ أن يُقال:

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢١٥.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/١٠.

(٣) سورة هود ١١/٩٨.

(٤) توضيح المقاصد ٣/٢٤٢.

إنها من عطف الفعل على الفعل.

ـ حذفَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«استبح»، متبوعٍ: مضاف إليه، جملة: «بَدَا» نعت لمتبوع هنا: متعلِّق بـ«بَدَا»، استبح: فعل أمر، وفاعله مستتر، عطفك: مبتدأ، مضاف إلى فاعله، والفعلَ: مفعول المصدر، على الفعل: متعلِّق بـ«عطفك»، يصحُّ: خبر المبتدأ.

٥٦٤. وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ❁ وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا*

ـ **ذكر الشَّاطبي**[2] أنَّه لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال، ويُعْطَى معنى الفعل اقتضى هذا الشبَه تسويغَ عطف بعضها على بعض اعتباراً بالمشاركة في المعنى، فأخرجها النَّاظم من قاعدة الامتناع إلى الجواز، فقال: **واعطف على اسم شبه فعل فعلاً**. يعني أنَّ عطف الفعل على الاسم الذي يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل سائغ لسهولة الخطب فيه.

وَمَثِّل لذلك بالأمثلة الآتية:

ـ أعجبني الضاربُ زيداً وأكرمَ عمراً.

ـ جاءني رجل ضاربٌ زيداً ويكرمُ عمراً.

وتقول: إنَّ زيداً يقوم وخارجٌ.

---

(١) إعراب الألفية/١١٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ٥/١٨٧، وتوضيح المقاصد ٣/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح ابن طولون ٢/٩٧، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٤، وشرح الهواري ٣/٢٩٨ ـ ٢٩٩٧ وشرح الأشموني ٢/١٢٢ ـ ١٢٣ **وبعد الباب خاتمة في مسائل متفرقة تتعلَّق بهذا الباب، وهي ست مسائل لا يفوتنك الرجوع إليها**. وشرح المكودي ٢/٥٨١، وشرح ابن النَّاظم/٢١٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٩٦.

ـ ثم ذكر الآيتين[1]: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾، والآية[2]: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾، والآية[3]: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾.

ـ وقوله تعالىٰ[4]: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ علىٰ قراءة الكوفيين، **وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش والنخعي والحسن وعيسىٰ بن عمر**.

ومن الثاني: وهو قوله: **وعكساً اسْتعملْ...**

الآية[5]: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾.

وقول الراجز:

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

عطف «دارج» علىٰ «قد حَبَا».

ـ **قال في شرح الكافية**[6]: «لأن دارِجاً بمعنىٰ دَرَج».

ـ **قال الشَّاطبي**[7]: «وهذا هو الضرب الثاني، وهو المراد بقوله: «وعكساً اسْتَعْمِلْ»، أي: استعمل عكس عطف الفعل علىٰ الاسم المذكور «تجده سهلاً».

---

(١) سورة العاديات ١٠٠/٣ ـ ٤.

(٢) سورة الملك ٦٧/١٩.

(٣) سورة الحديد ٥٧/١٨.

(٤) سورة الأنعام ٦/٩٦، وانظر معجم القراءات ٢/٤٩٤ ـ ٤٩٥.

(٥) سورة الأنعام ٦/٩٥.

(٦) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٢٧٣.

(٧) شرح الشَّاطبي ٥/١٨٦.

وحقيقة العكس: «**واعطف على فعل اسماً شِبْه فعل...**».

ـ **وعلَّق المرادي** على الرجز السَّابق بقوله[١]: «ظاهر هذا أن الاسم في البيت ونحوه مؤوَّل بالفعل، وليس بجيّد، بل الظاهر أنّ «حَبَا» مؤوَّل بـ«حاب»؛ لأنه موضع النعت، وأصل النعت أن يكون اسماً».

ـ اعطف[٢]: فعل أمر، وفاعل مستتر، على اسم: متعلِّق بالفعل قبله، شِبْه: نعت لاسم، فعل: مضاف إليه، فعلاً: مفعول «اعْطف»، عكساً: مفعول مقدَّم لـ«استعمل»، استعمِلْ: فعل وفاعله مستتر، تجده: مضارع متعدٍّ لاثنين، مجزوم بجواب الطلب، أو على تقدير الشَّرط المحذوف، والفاعل مستتر، والهاء: مفعوله الأول، سهلاً: مفعوله الثاني.

❁ ❁ ❁

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٤٥.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٥.

٤٣ ـ البَدَل

٥٦٥. اَلتَّابِـعُ الْمَقْصُـودُ بِـالْحُكْمِ بِـلَا ❁ وَاسِـطَةٍ هُـوَ الْمُسَـمَّىٰ بَـدَلَا

٥٦٦. مُطَابِقاً، أَوْ بَعْضاً، اوْ مَا يَشْتَمِلْ ❁ عَلَيْهِ يُلْفَىٰ، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)

ـ **التابعُ المقصودُ بالحكم**[1]: التَّابع: جنس، والمقصود بالحكم: يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنهن مكملات للمقصود بالحكم.

ـ بلا واسطة: مخرج عطف النسق.

ـ **قال ابن الوردي**: «وبلا واسطة [مخرج] المعطوف بـ«بل» و«لكن»، إذ هما مقصودان ولكن بواسطة». وما ذكره في البيت الأول هو المسمّىٰ في **اصطلاح البصريين بَدَلاً**.

ـ **وأما الكوفيون: فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير**.

والمبدل علىٰ أربعة أقسام بدأ بذكرها في البيت الثاني:

---

(١) توضيح المقاصد ٢٤٧/٣، وذكر عن شرح الكافية أن ذكر المطابقة أَوْلَىٰ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنىٰ بخلاف العبارة الأخرىٰ، فإنها لا تصدق إلَّا علىٰ ذي أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع علىٰ صحة البدليَّة في أسماء الله تعالىٰ. وشرح ابن طولون ٩٩/٢ ـ ١٠٠، وأوضح المسالك ٩٤/٣ ـ ٩٥، وشرح الأشموني ١٢٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٣، وشرح المكودي ٥٨٢/٢ ـ ٥٨٣، والمقاصد الشَّافية ١٩٠/٥، ١٩٣، وشرح ابن الوردي ٥٢٦/٢.

١ ـ **الأول: بدل الكُلِّ من الكُلِّ**، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنىٰ، نحو: مررتُ بأخيك زيدٍ، زُرْهُ خالداً.

ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾.

٢ ـ **الثاني: بَدَلُ بَعْضٍ من كُلّ** نحو: «قَبضتُ المالَ نصفَه». **والبعض عند البصريين يقع علىٰ أكثر الشيء، وعلىٰ نصفه، وعلىٰ أقلّه.**

وعن الكسائي وهشام أنَّ بعض الشيء لا يقع إلَّا علىٰ ما دون نصفه؛ ولذلك منع أن يقال: «بعض الرجلين لك» أي: أحدهما.

ـ ومنه قولك: أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه أو ثلثيه، ولا بد من اتِّصاله بضمير.

٣ ـ **الثالث بدل الاشتمال** هو ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقاً له، ولا بعضاً.

وقيل: إِمَّا دالٌّ علىٰ معنىٰ في متبوعه نحو: أعجبني زيدٌ حُسْنُه، أو مستلزم معنىٰ فيه نحو: أعجبني زيدٌ ثوبُه.

ومثله قوله تعالىٰ[٢]: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾.

ومثال المقدّر[٣]: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾، أي: النار فيه، وقيل: الأصل ناره، ثم نابت «أل» عن الضمير.

---

(١) سورة الفاتحة ١/٦ ـ ٧.

(٢) سورة البقرة ٢/٢١٧.

(٣) سورة البروج ٨٥/٣ ـ ٤.

٤ ـ **البدل المباين للمبدل منه**، وهو المراد بقوله: «**أو كمعطوف ببل**»، وسيأتي الحديث عنه في البيت الثالث.

ـ التابع[١]: مبتدأ أول، المقصود: نعت التابع، بالحكم: متعلِّق بـ«المقصود»، بلا واسطة: عند المكودي متعلِّق بالمقصود. وعند الشاطبي: في موضع الحال من ضمير المقصود، هو: مبتدأ ثان، المسمَّىٰ: خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول متعد لاثنين، ومفعوله الأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل، بدلاً: مفعوله الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، والرابط إعادة المبتدأ بمعناه.

ـ مطابقاً: مفعول ثانٍ لـ«يُلْفَىٰ» مقدَّمٌ عليه أو بعضاً أو ما: معطوفان علىٰ مطابقاً، وما: موصول اسمي، وجملة «يشتمل» صلة الموصول، عليه: متعلِّق بـ«يشتمل»، يُلْفَىٰ: مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل: مفعوله الأول، وتقدّم مفعوله الثاني عليه، أو: حرف عطف، كمعطوف: الكاف: اسم بمعنىٰ مثل معطوف علىٰ ما قبلها، ومعطوف مجرور بالكاف جرّ المضاف للمضاف إليه، ببل: متعلّق بـ«معطوف».

٥٦٧. وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْداً صَحِبْ ❁ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨. كَـ«زُرْهُ خَالِداً»، وَ«قَبِّلْهُ الْيَدَا» ❁ وَ«اعْرِفْهُ حَقَّهُ»، وَ«خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ»

ـ **في البيت الأول** إشارة إلىٰ النوع الرابع من أنواع البدل، **وهو المباين**.

وذكروا أنه ثلاثة أنواع[٢]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٥ ـ ١١٦، وشرح المكودي ٢/٥٨٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٥١ ـ ٢٥٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٩، وزاد الأشموني بعض التنبيهات في ٢/١٢٧: زاد بعضهم بدل كل من بعض، ونفاه الجمهور، وردَّ السّهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال إلىٰ بدل الكل، واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال، فقيل: هو الأول، وقيل: الثاني. وقيل:=

١ ـ بدل الإضراب، ويسمونه بدل البَدَاء، وهو ما يذكر متبوعه بقصد، كقولك: أَعْطِ السائلَ رغيفاً درهماً. ومنه قوله ﷺ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا إِلَى عُشْرِهَا**».

قال المرادي: «ولم يثبت بعضهم بدل البَدَاء».

٢ ـ والثاني: يُسَمَّى بَدَلَ الغلط، وهو ما لا يُقْصَدُ مَتْبُوعُه، **بل يجري على لسان المتكلّم من غير قصد. وذكر المبرّد وغيره أن هذا النوع لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها، وإنما يقع في لفظ الغُلَّاط، وبعضهم يطلق عليه بدل النسيان.**

٣ ـ الثالث: زاده ابن عصفور **ويسمى بَدَلَ النِّسيان**، نحو: مررت برجلٍ امرأةٍ، إذا توهَّمَت أنَّ الممرور به رجل، ثم تذكرتَ أنه امرأة، ولم يذكر هذا البدل في التسهيل.

ـ وأدرجه ابن النَّاظم[1] في بدل الغلط، وإدراجُه في بَدَلِ الإضرابِ أقربُ.

قال الأشموني: «فالمبدل منه لم يكن مقصوداً البتة، وإنما سبق إليه اللِّسان فهو بدل الغلط، أي بدل سببه الغَلَطُ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنه نفسه غلط.

وقد ظهر أنّ الغلط متعلِّق باللِّسان، والنِّسيان متعلِّق بالجنان، والنَّاظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسمّوا النوعين بدل غلط. وإن كان قصد كل واحد من

= العامل. **ورَدَّ المبرّد وغيره بدل الغلط**، وشرح ابن طولون ٢/٩٩ ـ ١٠١، وأوضح المسالك ٣/٩٥ ـ ٩٦، وشرح المكودي ٢/٥٨٣ ـ ٥٨٤، وشرح الهواري ٣٠٢ ـ ٣٠٣، والمقاصد الشَّافية ٥/١٩٨ ـ ٢٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/٨٠١ ـ ٨٠٣.

(١) شرح ابن النَّاظم/٢١٧ «والثاني بدل الغلط والنسيان».

المبدل منه والمبدل صحيحاً فبدل الإضراب ويسمَّىٰ أيضاً بدل البَدَاء».

* **وفي البيت الثاني** أشار إلىٰ أمثلة أنواع البدل الأربعة:

زُرْهُ خالداً خالد : بدل كُلّ من كُلّ.

وَقَبّله اليَدَا اليَدَا : بدل بعض من كُلّ.

واعرفه حقَّه حقَّه : بدل اشتمال.

وَخُذْ نَبْلاً مُدَىٰ : وَمُدىٰ يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة، وذلك باختلاف التقارير.

ـ فإن كان المتكلّم[1] أراد الأمر بأخذ المُدَىٰ فَسَبَق لسانه إلىٰ النبل **فبدل غَلَط**.

ـ وإن أراد الأمر بأخذ النبل ثم ظهر فَسَاد تلك الإرادة وأنَّ الصواب الأمر بأخذ المُدىٰ، **فبدل نِسْيان**.

ـ وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلىٰ الأمر بأخذه المُدَىٰ، وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبَداء، والأَحْسَنُ استعمال «بل».

ـ وسكت المصنِّفُ عن موافقة البدلِ متبوعَهُ في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها، فلم يتعرَّض لها، وفَصَّل الكلام فيها المرادي والأشموني وغيرهما، وذكروا الشواهد المناسبة لذلك، ومن ذلك:

ـ تبدل المعرفة من المعرفة، نحو[2]: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) أوضح المسالك ٣/٦٧، وشرح الأشموني ٢/١٢٧، والنبل اسم جمع للسهم، والمدىٰ جمع مدية، وهي السكين.

(٢) سورة إبراهيم ١٤/ ١ ـ ٢.

ـ القراءة بالجر عن ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي والأصمعي عن نافع والأعمش،=

في قراءة من جَرّ: «اللهِ» بدل من العزيزِ الحميدِ.

ـ **والنكرة من النكرة**، نحو[١]: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾.

ـ **والنكرة من المعرفة**، نحو[٢]: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

ـ واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة، واشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتّحاد اللَّفظ، وكونها موصوفة.

ـ **قال أبو حيان في الارتشاف**[٣]: «وقد سُمع إبدال النكرة من المعرفة وليست من لفظ الأول ولا موصوفة، وهو مذهب البصريين».

وأمّا التذكير والإفراد وأضدادهما فإن كان بَدَلَ كُلّ من كُلّ وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدراً، نحو[٤]: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾.

أو قصد التفصيل نحو قول كثيِّر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ❁ وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر.

ـ ذا[٥]: اسم إشارة مفعول به بـ«اعزُ»، للإضراب: متعلّق بـ«اعزُ»، اعزُ: فعل

= الله: بدل من لفظ الحميد في الآية السابقة، أو عطف بيان.
واختار أبو عبيد الخفض، وتعقّب عليه ابن قتيبة.
انظر كتابي معجم القراءات ٤/٤٤٨.

(١) سورة النبأ ٧٨/٣١ ـ ٣٢.
(٢) سورة العلق ٩٦/١٥ ـ ١٦.
(٣) الارتشاف/١٩٦٣.
(٤) سورة النبأ ٧٨/٣١ ـ ٣٢.
(٥) إعراب الألفية/١١٦، وشرح المكودي ٣/٥٨٤.

أمر، إنْ: شرطٌ، قصداً: مفعول مقدَّم بـ«صَحب»، وصَحب: فعل الشرط، وجوابه محذوف، ودون قصد: دون عند المكودي في محل نصب على الحال، أي: ظرف متعلّق بحال، غلط: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو بدل غلط، به سُلِب: صفة غلط.

٥٦٩. وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ❁ تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

٥٧٠. أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً، أَوِ اشْتِمَالَا ❁ كَـ«إِنَّكَ ابْتِهَاجُكَ اسْتَمَالَا»

ـ جاء كـ«أنك» عند ابن طولون، والشاطبي، والمرادي، كذا بفتح الهمزة.

ـ لا يُبْدَل الظاهر[1] من ضمير الحاضِر، إلَّا إذا كان البدل بَدَلَ كُلّ من كُلّ، واقتضى الإحاطة والشمول.

ـ أو كان بدل اشتمال.

ـ أو كان بدل بعض من كل.

ـ **مثال الأول** قوله تعالى[2]: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾.

أولنا: بدل من الضمير المجرور باللام في «لنا»، فإذا لم يدلّ على الإحاطة امتنع، نحو: رأيتك زيداً.

ـ **ومثال الثاني**: وهو بدل الاشتمال قول عديّ بن زيد:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ❁ وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٢، وأوضح المسالك ٣/٦٩، وشرح المكودي ٢/٥٨٥ ـ ٥٨٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٠٦، وشرح الهواري ٣/٣٠٤، وإرشاد السَّالك ٢/٨٠٣.

(٢) سورة المائدة ٥/١١٤.

حلمي: بدلَ اشتمال من «ألفيتني».

ومثله: «**إنك ابتهاجَك استمالاً**: ابتهاجَك: بدل من الضمير في إنك، واستمالا: خبر «إنَّ».

ـ **ومثال الثالث**: وهو بدل بعض من كل قول العديل بن الفرخ:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجنِ والأَدَاهم ❁ رجلي، فرجلي شَثْنَةُ المناسِمِ

أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلي» من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم، مفعول «أوعد».

ولا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلِّم أو المخاطبِ إلَّا إذا كان البَدَلُ بَدَل كُلٍّ فيه معنىٰ الإحاطة، وهو المراد بقوله: «**إلَّا ما إحاطة جَلَا**».

وذلك نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، **فإن لم يكن فيه معنىٰ الإحاطة فمذاهب.**

١ ـ الأول: المَنْعُ، وهو مذهبُ جمهور البصريين.

٢ ـ الثاني: الجواز، وهو قولُ الأخفشِ والكوفيين.

ومنه قول الشاعر:

بِكُم قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلّ مُعْضِلَةٍ ❁ وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَىٰ مَنْ كَانَ ضِلِّيلا

أَبْدَل الاسم الظاهر، وهو قريش، من ضمير الحاضر، وهو «بكم» بدل كل من كل، من غير أن يدلَّ البدل علىٰ الإحاطة.

وأجاز الأخفش: «رأيتك زيداً»، و«رأيتني عمراً»، وإليه مال في التسهيل.

---

(١) سورة المائدة ٥/١١٤.

وعجب منه يستشهد لمذهب الأخفش ويؤيده ولم ينبه عليه في الخلاصة. كذا عند ابن الوردي[1].

٣ ـ الثالث: يجوز في الاستثناء نحو: «**ما ضربتكم إلَّا زيداً**»، وهو قول قطرب.

ـ ومن ضمير[2]: متعلِّق بـ«تبدله»، الحاضر: مضاف إليه، الظاهرَ: منصوب بفعل مضمر يفسره «تبدل» علىٰ تقدير حال محذوفة، لا: ناهية، تبدله: مجزوم، والهاء راجعة إلىٰ الظاهر، إلَّا: حرف استثناء، ما: في محل نصب بـ«إلَّا» علىٰ الاستثناء، أو البدل من المفعول، إحاطةً: مفعول مقدَّم بـ«جَلَا»، والجملة صلة «ما».

ـ أو اقتضىٰ: أو حرف عطف. اقتضىٰ: فعل ماض، بعضاً: مفعوله، أو اشتمالاً: معطوف علىٰ «بعضاً»، كـ«إنك»: الكاف جارَّةٌ لقول محذوف: وذلك كقولك إنك.... ابتهاجَك: بدل من الكاف في «إنَّك» بدل اشتمال، استمالا: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلىٰ «ابتهاجك»، والجملة خبر «إنّ».

٥٧١. وَبَـدَلُ الْمُضَـمَّنِ الْهَمْـزَ يَلِـي ❊ هَمْزاً كَـ«مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟»

٥٧٢. وَيُبْـدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْـلِ كَـ«مَـنْ ❊ يَصِـلْ إِلَيْنَـا يَسْـتَعِنْ بِنَـا يُعَـنْ»

ـ **إذا أُبدِلَ من اسم الاستفهام**[3] وجب دخول الهمزة علىٰ البدل نحو:

---

(١) شرح ابن الوردي ٢/٥٣١.
قال ابن الوردي: ولو قال:

ولا يجيء ذو الكل بعد مضمر ❊ لحاضر إن لم يُحَطْ في الأكثر
والمقتضي بعضاً أو اشتمالاً ❊ بعد ضمير حاضرٍ توالا

لحصل التنبيه علىٰ مذهب الأخفش، وزال التوهم وكان أتم من وجوه تظهر بالتأمل.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٦، وشرح المكودي ٢/٥٨٦.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٢٦١، وشرح الأشموني ٢/١٣٢ ـ ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٢ ـ ٢٥٣، =

ـ من ذا أسعيد أم عليّ؟

ـ ما تفعل أخيراً أم شرّاً؟

ـ متىٰ تأتينا أغداً أم بعد غد؟

ـ كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟

ـ كيف جئت أراكباً أم ماشياً؟

ـ **قال المرادي**: «نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط فإنه يقترن بـ«إن» نحو: **متىٰ تقم إن ليلاً وإن نهاراً قمتُ**».

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ الفعل يُبْدَلُ من الفعل، وهو بَدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ، كما ذكر ذلك في الأسماء من قبل، ومثّل لهذا بقوله:

.... «مَنْ ❊ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»

فقوله: يَسْتَعِن بَدَلٌ من «يَصِل إلينا».

ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾، يُضاعَفْ بدل من «يَلْقَ».

ومن ذلك قوله:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ❊ تُؤْخَذَ كُرْهاً أَو تَجِيءَ طَائِعَا

تُؤْخَذَ: بدلٌ من «تبايعا»، ولذلك نصب الفعل.

= والمقاصد الشَّافية ٥/٢٢٦ ـ ٢٢٧، وشرح المكودي ٢/٥٨٧، وأوضح المسالك ٣/٧٠، وشرح ابن طولون ٢/١٠٣، وشرح الهواري ٣/٣٠٧ ـ ٣٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/٨٠٧.

(١) سورة الفرقان ٢٥/٦٨ ـ ٦٩.

وقول عبد الله بن الحر:

مَتَـىٰ تَأْتِنَـا تُلْمِـمْ بِنَـا فِـي دِيَارِنَـا ❊ تَجِـدْ حَطَبـاً جَـزْلاً وَنَـاراً تَأَجَّجَـا

تُلْمِمْ: بَدَلٌ من الفعل «تأتِنا».

ـ **قال المرادي**[1]: «ولا يُبْدَل بدلَ بعض، وأما بدل الغلط فقال في البسيط: جَوَّزه سيبويه وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه».

ومثَّل له المكودي بقوله: «**قام قعد زيد**» قال: «وأمَّا بدل البعض فلم يُسْمَع».

ـ وبدلُ[2]: مبتدأ، المُضَمَّن: مضاف إليه، الهمزَ: مفعوله الثاني، والنائب عن الفاعل هو الأول، يلي همزاً: الجملة خبر «بَدَلُ»، كمن: أي: وذلك كقولك من...، من: مبتدأ، ذا: خبره، والجملة مقول لمجرور الكاف المحذوف. أسعيد: بدل، بدل تفصيل، أم علي: معطوف علىٰ سعيد.

ـ ويُبْدَل: فعل مضارع مبني للمفعول، الفعل: نائب عن الفاعل، من الفعل:

---

(١) توضيح المقاصد ٢٦٢/٣، وذكر المرادي أنَّ كثيراً من النحويين أجازوا أن الجملة قد تُبْدَلُ من الجملة نحو:

أَقُـولُ لَـهُ ارْحَـلْ لَا تُقِـيمَنَّ عِنْـدَنَا ❊ وَإِلَّا فَكُـنْ فِـي السِّـرِّ والجَهْـرِ مُسْـلِمَا

وبقوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ الشعراء ١٣٢ ـ ١٣٣. وأجاز ابن جني والزمخشري والمصنِّف إبدال الجملة من المفرد. ومنه: عرفت زيداً أبو من هو، وجعل ابن جِنِّي منه:

إِلَـىٰ اللهِ أَشْـكُو بِالمَدِيْنَـةِ حَاجَـةً ❊ وبالشَّـام أُخْـرَىٰ كَيْـفَ يَلْتَقِيَـان

كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما.

وانظر شرح الأشموني ١٣٤/٢، وشرح المكودي ٥٨٧/٢، وأوضح المسالك ٦٩/٣، وشرح السُّيُوطي/٣٥٥.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٦ ـ ١١٧، وشرح المكودي ٥٨٧/٢، والمقاصد الشَّافية ٢٢٧/٥، ٢٢٩.

متعلِّق بـ«يُبْدَلُ»، كمن: أي وذلك كقولك مَن...، مَن: اسم شرط مبتدأ، يَصِلْ: فعل الشرط مجزوم، وجملة الشرط خبر المبتدأ «مَن»، إلينا: متعلِّق بـ«يَصِلْ»، يَسْتَعِن: مضارع مجزوم لأنه بدل من «يَصِل» بدل اشتمال، قاله المكودي، وعند الشَّاطبي: بدل إضراب أو غلط، بنا: متعلِّق بـ«يَسْتَعِنْ»، يُعَنْ: جواب الشرط.

٤٤ ـ النِّدَاءُ

٥٧٣. وَلِلْمُنَادَىٰ النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) ❁ وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤. وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ ❁ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَىٰ اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

❁ **النِّداء: فيه ثلاث لغات**[1]:

ـ **النِّداء**: بكسر النون والمدِّ، وهو أشهرها.

ـ **النِّدا**: بكسر النون والقصر.

ـ **النُّداء**: بالضم والقصر أو المد: النُّداء: وقيل إنه بالقصر غير مسموع.

ـ **ومعنىٰ النداء لغة**: الدُّعاء.

واصْطِلَاحاً: دعاء بحروف مخصوصة.

والمنادىٰ يكون مندوباً، أو غير مندوب، فإن كان غير مندوب، فهو بعيد أو في حكمه، وأدوات النداء: **يا، أيْ، أيا، آ، هَيَا**، والهمزة وزاد الكوفيون: **آ وآي، ونقله المرادي عن التسهيل**[2]**، وذكر أن رواية العدل مقبولة**.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٦٦ ـ ٢٦٧ وذكر جواز نداء القريب بما هو للبعيد توكيداً، وعلىٰ منع العكس، **وذهب بعض النُّحاة إلىٰ أنَّ هذه الأدوات أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة**، وشرح ابن النَّاظم/٢١٦ ـ ٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/٣٥٥، وشرح ابن طولون ٢/١٠٥ ـ ١٠٧، وأوضح المسالك ٣/٧٠، وشرح الهواري ٤/٢٠١، وشرح المكودي ٢/٥٨٨ ـ ٥٨٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٣٣، وشرح ابن الوردي ٢/٥٣٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٠٩.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٦٨، والتسهيل/١٧٩.

ـ **ويا: هي أم الباب**، ولذلك لم يُنَادَ اسم الله بغيرها.

ـ **وأيْ**: كما ورد في الحديث: «**أيْ فلُ هَلُمَّ**»، وقد تُمَدّ همزتُها، وهي للبعيد عن البصريين، وللقرب الهمزة، نحو: أزيدُ أقبلْ.

ـ والنّائي هو البعيد مسافةً، وكالنَّائي: هو البعيد حكماً كالسّاهي، والدَّاني هو القريب.

ـ **قال المرادي**: «وذكر سيبويه رواية عن العرب أنَّ الهمزة للقريب، وأنَّ ما سواها للبعيد مسافةً وحكماً، وعلىٰ هذا المذهب اعتمد النَّاظم».

ـ ثم قال: «**ولا حاجة لذكر سائر المذاهب لأنَّ قائليها لم يعتمدوا إلَّا علىٰ الرأي، والرواية لا تعارض بالرأي**. كذا قال المصنِّف».

ـ واستعملوا «وا»: في النُّدبة كقولهم: **واعُمَراه، وهو نداء المتفجَّع علىٰ فَقْده، والمتوجَّع منه: نحو: وارَأْساه، واظهراه**.

وكذا استعملوا «يا» عند أَمْن اللَّبس.

ـ **قال ابن طولون**: «وتُسْتَعملُ «وا» أكثر، وَيُجْتَنَبُ استعمال «يا» عند خوف اللبس بالنِّداء».

ـ **وقال الأشموني**: «ووا لمن نَدَب: وهو المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه نحو: **وا ولداه، وا رأساه**، أو «يا» نحو: يا ولداه، يا رأساه، وغير «وا»، **وهو «يا» لدىٰ اللبس اجْتُنِبْ**، أي: لا تُسْتَعملُ «يا» في النُّدبة إلَّا عند أَمْن اللَّبس.

كقول جرير:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ❁ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

ـ **وقال ابن النَّاظم**[1]: «وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وعلى منع العكس».

ـ وللمنادَى[2]: خَبَرٌ مقدَّم، النَّاءِ: نعت للمنادى، أو كالنَّاءِ: عطف على ما قبله، يا: مبتدأ مؤخَّر، وأَيْ: معطوفٌ على «يا»، وآ: معطوف على «يا»، كذا: خبر مقدَّم، أَيَا: مبتدأ مؤَخَّر، ثم: عطف، هَيَا: معطوف على «أَيَا».

ـ الهمزُ: مبتدأ، للداني: خبره، وا: مبتدأ، لمن: خبره، جملة «نُدِب» صلة، أو يا: معطوف على «وا»، غيرُ: مبتدأ. وا: مضاف إليه، لدى: ظرف مكان متعلِّق بـ«اجتُنِب»، والجملة: خبر «غير».

وذكر الشَّاطبي أنّ «غيرَ» منصوب بـ«اجتُنِبْ»، كذا! وليس هكذا ضبط البيت.

٥٧٥. وَغَيْـرُ مَنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ وَمَـا ❊ جَـا مُسْـتَغَاثاً قَـدْ يُعَـرَّى فَاعْلَمَـا

٥٧٦. وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ ❊ قَـلَّ، وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فَانْصُـرْ عَاذِلَـهْ

قد يُعَرَّى المنادى من حروف النداء لفظاً، نحو:

[3]: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾.

---

(١) وذهب المبرّد إلى أنَّ أَيَا وهَيَا للبعيد، وأيْ والهمزة للقريب، ويا: لهما. وذهب ابن بَرْهان إلى أنَّ أَيَا وَهَيَا للبعيد، والهمزة للقريب، وأيْ: للمتوسط، ويا: للجمع. انظر فيه ص/٢٢٠، وانظر مثل هذا في شرح الأشموني ٢/١٣٦، وفي أوضح المسالك ٣/٧٠ ـ ٧١ وأعمها «يا» فإنها تدخل على كُلّ نداء، وتتعيَّن في نداء اسم الله تعالى، وفي بابه الاستغاثة.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٧، والمقاصد الشَّافية انظر ٥/٢٤٠، وراجع ص/٢٣٣.

(٣) سورة يوسف ١٢/٢٩.

(١): ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾.

(٢): ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾. وذكر ابن طولون أنه في الآية ليس منه، والصَّواب أنه مفعول.

ـ وأما المندوب، والمستغاث، والمضمر، فلا يجوز ذلك فيها[٣]؛ **لأنَّ الندبة** تقتضي الإطالة ومَدَّ الصوت، فحذف حرف النداءِ فيها غير مناسب. **وهكذا الاستغاثة**، فإنَّ الباعث عليها هو شدَّة الحاجة إلىٰ الغوث والنصرة، فتقتضي مد الصوت ورفعه حرصاً علىٰ الإبلاغ؛ وحرف النداء مُعِينٌ علىٰ ذلك.

ـ **وأمَّا المضمر فلا** يُحْذَفُ منه حرفُ النّداء؛ لأنه لو حُذِف فاتت الدلالة علىٰ النداء؛ لأنَّ الدالّ عليها هو حرف النِّداء، وتضمن المنادىٰ معنىٰ الخطاب، فلو حُذِف الحرف من المنادىٰ المضمر بقي الخطاب، وهو غير صالح للدلالة علىٰ إرادة النداء؛ لأنَّ دلالته علىٰ الخطاب وضعية لا تفارقه بحال. **واعتمدت في أخذ هذا النص علىٰ ما ذكره ابن النَّاظم.**

ـ **وقال ابن عقيل**: «لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو: وا زيداه، ولا مع الضمير نحو: **يا إيَّاك قد كفيتُكَ**، ولا مع المستغاث، نحو: **يا لَزَيد**».

ـ **وذكر المرادي** أنَّ نداء المضمر فيه تفصيل، فإن كان لمتكلِّم أو غائب لم يجز، لا يُقال: يا أنا، ولا يا هو. وإن كان لمخاطب ففيه خلاف، والصحيح المنع،

---

(١) سورة الرحمن ٥٥/٣١.

(٢) سورة الدخان ٤٤/١٨، انظر شرح ابن طولون ٢/١٠٧.

(٣) شرح ابن النَّاظم/٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٦ ـ ٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/١٣٦ ـ ١٣٧، **وفُهِمَ من كلامه جواز نداء المضمر، والصحيح منعه مطلقاً، وشذَّ: يا إيّاك قد كفيتك**، وتوضيح المقاصد ٣/٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٤٠ ـ ٥٤١، وشرح الهواري ٤/٣، وشرح المكودي ٢/٥٨٩، وأوضح المسالك ٣/٧٢، وإرشاد السَّالك ٢/٥١٣.

وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله: **يا إيّاك قد كفيتك**، وهو القياس وبصيغة الرفع، وهو:

يـا أَبْـجَـرُ بـن أبـجـر يـا أنـتـا
أنـت الـذي طلقـت عـامـاً جُعتـا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.

* **وفي البيت الثاني** ذكر ما يُحْذَفُ فيه حرف النِّداء، ويكون ذلك قليلاً أو كثيراً، وقد نبَّه على ما يقلّ في:

ـ **اسم الجنس** كقول موسى عليه السلام[1]: «**ثَوْبي حَجَرُ**».

وقولهم[2]: أصبحْ لَيْلُ، وأطرِق كَرَا، وافْتَدِ مخنوقُ.

واسم الإشارة[3]: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾.

قال ابن النَّاظم: واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه».

ـ **وذكروا مذهبين:**

ـ **مذهب البصريين**: حذف حرف النداء لا يجوز إلَّا في ضرورة أو شذوذ.

ـ **وهو عند الكوفيين** قياس مُطَّرد.

وسُمع من اسم الإشارة بالإضافة إلى الآية أبيات حُذِفَ منها أداة النّداء،

---

(١) على تقدير: ثوبي يا حجرُ، والقصة معروفة عن سيدنا موسى عليه السلام.

(٢) يا ليل، يا كرا، يا مخنوق، وانظر المقاصد الشَّافية ٥/٢٤٧، وأوضح المسالك ٣/٧٦، وشرح ابن طولون ٢/١٠٩.

(٣) سورة البقرة ٢/٨٥.

ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله:

هَـذِي بَـرَزْتِ لَنَـا فَهِجـتِ لنـا رسيسـا ❁ ثُـمَّ انْثَنَيـتِ وَمَـا شَـفَيْتِ نَسِيْسَـا

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقول الشيخ: «**ومن يمنعه فَانْصُر عاذله**»: يوهم اختيار مذهب الكوفيين. هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك». ومثل هذا عند المرادي[١].

ـ **قال المرادي**[٢]:

ـ «والحاصل أنَّ حرف النِّداء **يجوز حذفه من العلم** نحو[٣]: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾.

ـ والمضاف: نحو[٤]: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾.

ـ والموصول: نحو[٥]: «**من لا يزال محسناً أحسن إليَّ**».

ـ وأي: نحو[٦]: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

ـ والمطوّل: «**خيراً من زيد أقبل، طالعاً جبلاً أقبلْ**». وهو مُطوَّل بما جاء بعد المنادى، أي: المعمول.

---

(١) قال: «قلتُ قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية.... وقصر اسم الإشارة على السَّماع؛ إذ لم يرد إلَّا في الشعر، وأما نحو: «ثم أنتم هؤلاء» فمتأوّل». وتوضيح المقاصد ٢٧٣/٣، وشرح الكافية ١٢٩١/٣.

(٢) توضيح المقاصد ٢٧٥/٣.

(٣) سورة يوسف ٢٩/١٢.

(٤) سورة نوح ٢٨/٧١.

(٥) أي: يا من لا يزل...

(٦) سورة النور ٣١/٢٤.

ـ ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنِّداء، واسم الإشارة والنكرة غير المقصودة.

ـ ويمنع مع الأشياء المتقدِّم ذكرها».

ـ **وقال ابن طولون**[1]: ومن المواضع التي يمتنع حذف حرف النداء معها اسم الله إلَّا إذا عُوِّضت عنه الميم المشددة في آخره، نحو: «**سُبْحَانك اللَّهُمَّ**...».

ـ وغيرُ[2]: مبتدأ، مندوبٍ: مضاف إليه، ومضمر وما: معطوفان علىٰ مندوب، جا: بالقصر، صلة «ما»، وفاعله مُستتر، مُسْتغاثاً: حال من فاعل «جا»، وجملة «قد يُعَرَّىٰ»: خبر «غير»، اعلما: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة.

ـ ذاك: مبتدأ حُذِفَ تابعه، في اسم: متعلِّق بـ«قَلَّ»، الجنس: مضاف إليه، والمشار: معطوف علىٰ «اسم»، له: متعلِّق بالمشار إليه، مَنْ: اسم شرط مبتدأ، يمنعه: فعل الشرط، وجملة الشرط خبر عن «مَن» علىٰ الأَصَحّ. كذا عند الأزهري! فانصرْ: الفاء للجزاء، انصر: فعل أمر، والجملة جواب الشرط، عاذله: مفعول به.

٥٧٧. وَابْـنِ الْمُعَـرَّفَ الْمُنَـادَىٰ الْمُفْـرَدَا ❁ عَلَـىٰ الَّـذِي فِـي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا

٥٧٨. وَانْـوِ انْضِـمَامَ مَـا بَنَـوْا قَبْـلَ النِّـدَا ❁ وَلْيُجْـرَ مُجْـرَىٰ ذِي بِنَـاءٍ جُـدِّدَا

ـ **المراد بالمُعَرَّف**[3]: ما له تعريف قبل النداء، نحو: يا زيدُ، وما حصل له

(١) شرح ابن طولون ٢/١١١، وانظر الآية في سورة يونس ١٠/١٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٧، وشرح المكودي/٥٩١.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٢٧٦ ـ ٢٧٨، وشرح المكودي ٢/٥٩١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٨، وشرح الأشموني ٢/١٣٩ ـ ١٤٠، وأوضح المسالك ٣/٧٦ ـ ٧٧، وشرح الهواري ٤/٥ ـ ٦ «وإنما يُبْنَىٰ العلم المفرد لتنزُّله منزلة ضمير المخاطب»، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٥٤، وإرشاد السَّالك ٢/٨٢٠ ـ ٨٢١.

تعريف بعد النداء نحو: **يا رجلُ**.

ونحو: يا زيدُ: قيل فيه: هو باقٍ على علميته، وهو مذهب ابن السَّرَّاج.

وقيل: سُلِب تعريف العلميَّة، وتعرَّف بالإقبال: وهو مذهب المبرّد والفارسي، وإلى الأول ذهب المصنِّف.

وأما نحو: **يا رَجُلُ**: فقيل: تعرَّف بالإقبال والقصد. وإليه ذهب المصنِّف، وقيل: بـ«أل» محذوفة.

ـ **والمرادُ بالمفرد** هنا ما ليس مُضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وذلك في نحو: يا رَجُلُ.

ـ **وقوله: عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا:**

أي: إن كان مفرداً أو نكرة مقصودة بُنِيَ على ما كان يُرْفَعُ به،

ـ فإن كان يُرْفَعُ بالضمّة بُنِي عليها، نحو: **يا زيدُ، يا رجلُ**.

ـ وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو:

يا زيدان، يا رجلان.

يا زيدون، يا رُجيلون.

يا مسلماتُ، أو مقدّرة نحو: يا فتى، يا قاضي.

ـ **قال ابن عقيل**: «ويكون في محل نصب على المفعوليّة، لأنَّ المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر نابت «يا» منابه، فأصل: يا زيدُ: أدعو زيداً، فحذف «أدعو»، ونابت «يا» منابه».

* **وفي البيت الثاني ذكر أَنَّ المنادَى المبنيّ قبل النداء على غير الضم نُويت**

فيه ضمّة مقدَّرة للنّداء سواء كان علماً نحو: سيبويهِ، وحَذَامِ على لغة أهل الحجاز، وتأبَّط شَرّاً، وبرق نحرُه.

أو كان غير علم نحو: هذا، ومثله من أسماء الإشارة، نحو: يا هؤلاء. ويظهر أثر التقدير في التّابع، فتقول: يا هذا العاقلُ، العاقلَ: بالرفع والنصب، كما تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ.

وتقول: يا سيبويهِ العالمُ، العالمَ برفع التابع ونصبه، ومثله المحكيّ: يا تأبَّطَ شَرّاً المقدامُ، أو المقدامَ.

ـ **قال المكودي: وقوله: وَلْيُجْرَ مُجْرَىٰ ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا:**

«أي: يجري في المنويّ الضمُّ مُجْرَىٰ الظاهر الضَّمّ، وهو الذي جُدِّد بناؤه، أي: حدث في النداء».

ـ وابن[1]: فعل أمر مبنيّ على حذف الياء، وفاعله مستتر فيه، المعرَّف: مفعول به، المنادَىٰ: بدل من «المعرَّف»، وهو في الأصل نعت للمنادىٰ، وقُدِّم عليه، وصار المتبوع تابعاً على البدليَّة، على الذي: متعلِّق بـ«ابنِ»، قد عُهِدا: جملة الصِّلة.

ـ وانوِ: فعل أمر مبنيّ على حذف الياء، وفاعله مستتر فيه، انضمامَ: مفعول به، ما: مضاف إليه، بَنَوا: صلة «ما»، والعائد محذوف، قبل: متعلِّق بـ«بَنَوا»، النِّدا: مضاف إليه، وليُجْرَ: مضارع مبني للمفعول مجزوم بلام الأمر، مُجْرَىٰ: مفعول مطلق مبيِّن للنوع، ذي: مضاف إليه، بناء: مضاف إليه، جُدِّدا: نعت لـ«بناء».

(١) إعراب الألفيَّة/١١٧ ـ ١١٨، وشرح المكودي ٢/٥٩١.

٥٧٩. وَالْمُفْـرَدَ الْمَنْكُـورَ وَالْمُضَـافَا ❁ وَشِـبْهَهُ انْصِـبْ عَادِمـاً خِلَافَـا

ـ لما أتمَّ[1] الكلام على قسم المبنيّ، وحَصَر أنواعَه، **بدأ بذكر المُعْرَبِ وحَصَر أنواعه أيضاً.**

ـ **أما المفرد المنكور، فهو** النكرة غير المقصودة كقول الأعمى:

يا رجلاً خُذْ بِيَدِي، لأنه لم ينادِ رجلاً بعينه. ويخصُّون هذا بالأعمى غالباً.

وقول عبد يغوث:

أَيَـا رَاكِبـاً إِمَّـا عَرَضْـتَ فَـبَلِّغَنْ ❁ نَـدامايَ مِـنْ نَجْـرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَـا

وكقول الواعظ: **يا غافلاً والموتُ يطلبُه.**

ـ **والمنادى المضاف:** نحو: يا غلامَ زيد، يا حَسَنَ الوجه، يا رسولَ الله.

ـ **والشبيهُ بالمضاف:** وهو ما اتَّصل به شيء من تمام معناه نحو: **يا حسناً وجهُهُ، يا طالعاً جبلاً، يا رفيقاً بالعباد**، يا ثلاثةً وثلاثين: فيمن سميته بذلك، **ولا أذكر أن واحداً منذ ظهور هذه اللغة على وجه الأرض سُمِّي بذلك، ولكنها افتراضات بعيدة لم يقع مثلها.**

ـ **قال المكودي:** فهذه كلها منصوبة، ونصْبُها على الأصل، لأنَّ المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره: أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها، وإليه أشار بقوله: **عادِماً خِلافاً».**

---

(١) المقاصد الشَّافية ٥/٢٦٣، وتوضيح المقاصد ٣/٢٨٠، وشرح المكودي ٢/٥٩٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٢١، وشرح الأشموني ٢/١٤٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وأوضح المسالك ٣/٧٧، وشرح ابن طولون ٢/١١٣ ـ ١١٤، وإرشاد السَّالك ٢/٨٢٢ ـ ٨٢٥.

ـ والمفردَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«انصب»، المنكورَ: نعت المفرد، والمضاف وشبهه: معطوفان على المفرد، انصب: فعل أمر، عادِماً: حال من فاعل «انصب»، خلافاً: مفعول «عادماً».

٥٨٠. وَنَحْوَ: «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ❁ نَحْوِ: «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ»

٥٨١. وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِـ(ابْنُ) عَلَمَا ❁ أَوْ يَلِ الِـ(ابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

* يجوز في المنادىٰ المضموم أن يفتح لخمسة شروط[2]:

١ ـ أن يكون علماً.

٢ ـ أن يُنعت بـ«ابن».

٣ ـ أن يُضاف الابن إلىٰ عَلَم.

٤ ـ ألَّا يُفْصَلَ بين ابن وموصوفه.

٥ ـ أن يكون المنادىٰ مما يُضمُّ لفظاً.

ويحقق هذا مثاله، وهو: أَزَيْدُ بنَ سعيد... فقد جمع هذه الشروط، فضمُّ زيد

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٨، وشرح المكودي ٢/٥٩٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٨٢، وشرح الأشموني ٢/١٤٣ شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر، فلو جُعِل بَدَلاً، أو عطف بيان، أو منادىٰ، أو مفعولاً بفعل مقدَّر تعيَّن الضمُّ، وكلامه لا يوفي بذلك وإن كان مراده.

المقاصد الشَّافية ٥/٢٧٣ **هذه مسألة المنادىٰ إذا وصف بابن ما حكمه؟ فأشار إلىٰ أنه إذا اجتمعت للمنادىٰ الموصوف بابن خمسة شروط جاز في المنادىٰ وجهان...».**

وشرح ابن عقيل ٣/٢٦١ ـ ٢٦٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٢١، وشرح ابن طولون ٢/١١٥ ـ ١١٦، وأوضح المسالك ٣/٧٩ ـ ٨١، وشرح ابن الوردي ٢/٥٤٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٢٦ ـ ٨٢٧.

على الأصل، وفتحه إتباعاً لفتحة «ابن». ومنه قول الرَّاجِز:

يَـا حَكَـمُ بـن المُنْـذر بـن الجـارود ❁ سـرادقُ المَجْـدِ عَلَيْـكَ مَمْـدُود

ـ فلو كان غير علم نحو: يا غلامُ بن زيد، أو منعوتاً بغير ابن نحو: يا زيدُ الكريمُ، أو أُضيف الابن إلى غير علم نحو: يا زيدُ بن أختاه، أو كان المنادى لا تظهر الحركة فيه، نحو: يا عيسى بن مريم. تعيَّن الضَّمُّ.

ـ **ومعنى البيت الثاني** أنَّ الضَّمَّ متحتمٌ إذا فُقِدَ شرط من الشروط المذكورة كما في نحو: يا رجلُ ابن عمرو، ويا زيدُ الفاضل ابن عمرو...

ولم يشترط الكوفيون ذلك كما في قول جرير:

فَمَـا كَعْـبُ بـنُ مَامـةَ وَابْـنُ أَرْوَى ❁ بِـأَجْودَ مِنْـكَ يَـا عُمَـرَ الجَـوَادَا

بفتح «عمر». وخُرِّج على وجهين: أن أصله «يا عُمَرَا» بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجُّب. والآخر أنَّ أصله «يا عمراً» بالتنوين ضرورة، ثم حذف التنوين.

ـ **قال المرادي في البيت الثاني**[1]: «فإن قلت قد أخلَّ بالشرط الخامس، قلت:

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٨٤ وبعد هذا النص ذكر جملة تنبيهات منها:

ـ فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضُمَّ موصوفُه، وإذا فتح فمذهب الجمهور أنها فتحة إعراب، وعند عبد القاهر أنها حركة بناء لتركيبه مع «زيد».

ـ حكم «ابنة» هو حكم ابن، فيجوز الضّمّ والفتح، ومثله عند ابن هشام، ولا أثر للوصف ببنت.

ـ يلحق بالعلم نحو: يا فلانُ بن فلان، يا ضُلُّ بن ضلٍّ، يا سيد بن سيد. ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين في ذلك ونحوه التزام الضَّمّ.

ـ حكى الأخفش عن بعض العرب: يا زيدُ بنُ عمرٍو بضم النون إتباعاً لضمة الدال. وانظر مثل هذا في شرح الأشموني ٢/١٤٤ ـ ١٤٥.

هو شرط مختلف فيه، فإنَّ الفرّاء أجاز في نحو: يا عيسىٰ بن مريم «تقدير الفتحة والضمة».

واختار المصنِّف تقدير الضمة؛ إذ لا فائدة من تقدير الفتحة.

ولم يبيّن أيّ الوجهين أَرْجَح.

وذهب المبرّد إلىٰ أنَّ الضَّمَّ أَجْوَدُ. وقال ابن كَيْسان: الفتح أكثر في كلام العرب، وقيل: الفتح اختيار البصريين.

ـ نحوَ[1]: مفعولٌ مقدَّم بـ«ضُمّ»، وذكر المكودي أنه مطلوب أيضاً لـ«افتحنّ»، وذكر الشاطبي أنه معمول في المعنىٰ للفعلين بعده تنازعاه، والعامل فيه هو الثاني. زيد: مضاف إليه، ضُمّ: فعل أمر، افتحنّ: فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، من نحو: متعلِّق بـ«افتحنّ»، وهو مطلوب لضُمّ علىٰ سبيل التنازع. وعند المكودي متعلِّق بـ«ضُمّ» واقتصر عليه، والأقعَدُ عند الأزهري أنه في موضع الحال من «زيد»، نحو: مضاف إلىٰ قول محذوف، أزيدُ: الهمزة حرف نداء، زيد: منادىٰ مبني علىٰ الضم أو الفتح، ابنَ: منصوب لا غير، نعت لزيد باعتبار محلِّه، سعيد: مضاف إليه، لا تهن: مضارع وَهَن يَهِنُ إذا ضَعُف، ويحتمل أن يكون من أهان إذا أَذَلّ أي: لا تُهِن أحداً.

ـ والضمُّ: مبتدأ، إنْ: حرف شرط، لم يلِ: مضارع مجزوم، الابنُ: فاعل «يل»، علماً: مفعوله، أويَلِ: مجزوم بالعطف علىٰ ما سبق، الابنَ: مفعول مقدَّم، عَلَمٌ: فاعل «يل». جملة: قد حُتِما: خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف. ويجوز أن تكون جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر الضمّ.

(١) إعراب الألفيَّة/١٨، وشرح الأشموني ١٤٣/٢، وشرح المكودي ٥٩٣/٢ ـ ٥٩٤، عند الشَّاطبي ٢٧٧/٥ من وهن يَهِنُ إذا ضَعف.

٥٨٢. وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ❁ مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

٥٨٣. وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) ❁ إِلَّا مَعَ «اللهِ» وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤. وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ ❁ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ

ـ ذكر في البيت الأول[1] أَنَّ الذي يستحقُّ البناء على الضَّمِّ، وهو المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان، تنوينُه بالضّمّ، والثاني: نَصْبه منوناً.

ـ وكلاهما مسموع عن العرب، فمن الرفع مع التنوين قول الأحوص الأنصاري:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ❁ وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ومن النصب قول المهلهل بن ربيعة:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: ❁ يَا عَدِياً لَقَدْ وَقتكَ الأَوَاقِي

قال المرادي: «والضَّمُّ اختيار الخليل وسيبويه، والنصبُ اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرِّد».

قال المصنِّف[2]: «وعندي أَنَّ بقاء الضّمِّ راجح في العَلَم، والنَّصبُ راجح في

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٨٥ ـ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٢ ـ ٢٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٢، وشرح المكودي ٢/٥٩٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٨١، وأوضح المسالك ٣/٨٢، وشرح الأشموني ٢/١٤٦ ـ ١٤٨، وشرح ابن طولون ٢/١١٦ ـ ١١٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٨٦، وشرح الهواري ٤/١٢ ـ ١٣، وإرشاد السَّالك ٢/٨٢٨ ـ ٨٣٠، ٨٣٢.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٣٠٣.

النكرة المعينة».

ـ **قال ابن هشام**: ووافق النَّاظمُ والأعلمُ سيبويه في العَلَم، وأبا عمرو وعيسىٰ في اسم الجنس».

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضَّرورة. كقول الشاعر:

فَيَـــا الغُلَامَـــانِ اللَّـــذَانِ فَـــرَّا ❁ إِيَّاكُمَـــا أَنْ تُعْقِبانـــا شَـــرّا

ـ **وأجاز الكوفيون والبغداديون** دخول حرف النداء علىٰ ما فيه «أل» مطلقاً، **ولا حجة في البيت، فهو ضرورة.**

ـ وأما مع اسم الله تعالىٰ ومحكيّ الجمل فيجوز، تقول: **يا أَلله**، بقطع الهمزة ووصلها، وفيمن اسمه: «**الرجلُ مُنْطلقٌ**»: **يا الرجل منطلق أقبلْ، وهو مجرّد افتراض غير واقع. ولو سُمِع فيه مرة لجاز، ولكنه اجتهاد لم يُسْمَع له مثال.**

ـ **قال المرادي**: «... والآخر ما سُمِّي به من الجمل المصدَّرة بـ«أل» نحو: «المنطلقُ زيدٌ» في رجل مسمّىٰ بذلك ـ نص عليه سيبويه».

ـ **وذكر ابن هشام** زيادة علىٰ ذلك اسم الجنس المشبَّه به «**يا الخليفةُ هيبةً**» عن ابن سعدان.

ـ **وذكر في البيت الثالث**: أنَّ الأكثر في نداء اسم الله «**اللَّهُمَّ**» **بميم مشدَّدة مُعَوّضة من حرف النداء.**

ـ وشَذَّ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول أُميَّة بن أبي الصَّلت:

إِنِّـــي إِذَا مَـــا حَـــدَثَ أَلَمّـــا ❁ أَقُـــولُ: يَـــا اللَّهُـــمَّ، يَـــا اللَّهمـــا

ـ وذكر المرادي أنَّ مذهب الكوفيين[١] في الميم «اللَّهُمَّ» هو بقية جملة محذوفة، وهي «أُمّنا بخير»، وليست عوضاً عن حرف النداء؛ فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار. ومثله عند الأشموني.

ـ واضمم أو انصب[٢]: فعلا أمر تنازعا «ما»، وما: في محل نصب بواحد من الفعلين على المذهبين. اضطراراً: مفعول لأجله مُقَدَّم على عامله، نُوِّنا: فعل ماضٍ مبني للمفعول، والجملة صلة «ما»، مما: متعلِّق بـ«نُوِّنا»، ما: موصول، له: متعلِّق بـ«بُيِّنا»، استحقاق: مبتدأ، ضُمّ: مضاف إليه، بُيِّنا: خبر المبتدأ... باضطرار: متعلِّق بـ«خُصَّ»، خُصَّ: فعل أمر، أو ماض مبني للمفعول، جمعُ: نائب عن الفاعل، أو مفعول به بحسب إعراب «خُصَّ»، يا: مضاف إليه، أل: معطوف على «يا»، إلَّا: حرف استثناء، مع: ظرف في موضع الحال من «جمع»، محكيّ: معطوف على مدخول «مع»، الجمل: مضاف إليه، الأكثر: مبتدأ، اللَّهُمَّ خبره، بالتعويض: في موضع الحال من الخبر، شَذَّ: فعل ماض، يا اللَّهُمَّ: فاعل «شذّ»، وفي قريضٍ: في موضع الحال من الفاعل، أو متعلّق بـ«شذّ».

❁ ❁ ❁

(١) قال ابن النَّاظم/٢٢٣ «ولو كان أصل اللَّهُم: يا الله أُمَّنَا بخير، كما يراه الكوفيون للزم باطّراد جواز أمرين: ـ أحدهما يا الله أُمَّنا ارحمنا، بلا عطف قياساً على: اللَّهُمَّ ارحمنا. ـ والثاني: اللَّهُمَّ وارحمنا بالعطف قياساً على يا الله أمنا وارحمنا، واللازم منتفٍ إجماعاً».

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٩.

٤٥ ـ فَصْلٌ (فِي تَابِعِ الْمُنَادَى)

٥٨٥. تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) ❊ أَلْزِمْهُ نَصْباً كَـ«أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ»

٥٨٦. وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ، وَاجْعَلَا ❊ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا

ـ **قوله: تابعَ**[(١)]: شمل جميع التوابع، والمراد ما سوىٰ البدل وعطف النسق، وسيأتي.

ـ **وذي الضم**: شمل العلم، والنكرة المقصودة.

ـ **والمضافَ**: نعت لـ«تابعَ»، وخرج به التابع المفرد.

ـ **ودون أل**: خرج به المضاف المقرون بـ«أل».

ـ **وقوله: أَلْزِمْهُ نَصْباً**: يعني في التابع المستوفي للشروط، وذلك إذا كان التابع غير عطف النَّسق، والبدل، وكان مضافاً مجرداً من أل.

ـ مثال ما استوفىٰ الشروط في وجوب النصب، وهو نعت: **يا زيدُ ذا الجُمَّة**.

ـ وعند المرادي[(٢)]: **يا زيدُ ذا الحِيَلْ**، والتوكيد: يا زيد نفسَه، وعطف البيان:

---

(١) شرح المكودي ٢/٥٩٨، وشرح الهواري ٤/١٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٦، وتوضيح المقاصد ٣/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٣، وشرح ابن طولون ٢/١٢٠ ـ ١٢١، وشرح الأشموني ٢/١٤٨ ـ ١٤٩، وأوضح المسالك ٣/٨٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٩٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٣٥.

(٢) جاء الضَّبط في طبعة المكودي ٢/٥٩٨ بالضم مع أنه ذكر أن هذه الأمثلة استوفت الشروط في وجوب النصب، ومما جاء فيه: يا زيدُ نفسُه. يا تميم كلُّكم، ويا زيدُ عائدُ الكلب. كذا! وهو غير=

يا زيد عائدَ الكَلْبِ.

ـ **وعند ابن هشام**: يا زيدُ صاحبَ عمرٍو، ويا زيد أبا عبد الله، ويا تميم كلَّهم أو كلَّكم.

ـ فلو كان التابع في هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع، وإلىٰ ذلك أشار في البيت الثاني.

ـ **قال الهواري**: «ومَثّل لذلك بقوله: **أزيدُ ذا الحِيَل**:

زيدُ: منادىٰ مضموم، ذا: تابع مضاف عارٍ من «أَلْ» فهو لازم النصب».

ـ **وقال ابن عقيل**: «إذا كان تابع المنادىٰ المضموم مضافاً غير مصاحِب للألف واللام وَجَبَ نَصْبُه، نحو: **يا زيدُ صاحبَ عمرٍو**».

وفَصَّل ابن طولون في ذلك، فذكر مثالاً للصِّفة: يا زيدُ صاحبَ عمرو، وللتوكيد: يا تميم كلَّهم، وعطف البيان: يا زيدُ عبدَ الله، وعطف النسق: يا زيد وغلامَ عمرٍو، والبدل: يا زيدُ أخانا.

فهي تابعة للمنادىٰ المضموم، وهو مضاف، ومجرّد من «أل»، فتعيَّن نصبُه.

ـ **وذكر في البيت الثاني**: ما يجوز فيه الرفع والنصب، وما سواه هو المضاف المقرون بـ«أل»، نحو: **يا زيدُ الحَسَنَ الوجهِ**.

والمفرد: يا زيدُ الظريفُ، ويا تميم أجمعون، ويا سعيدُ كُرْز، فيجوز في جميع ذلك الرفع والنصب.

والنصب إتباع للمحلّ؛ لأنّ المنادىٰ مفعول بفعل مقدَّر، وأمّا الرفعُ فإتباع للفظ.

= الصواب، ولا عتبىٰ علىٰ المؤلف، وإنما العتبىٰ علىٰ من حقّق فلم يحقّق.

ـ **قال المرادي**: «أما الرفع إتباعاً للفظ فمشكل، لأنّ ضمة المنادىٰ بناء، وحركة البناء لا تتبع، قلت: لما كان البناء في باب النداء مشابهاً للإعراب في اطراد حركته جاز إتباعه...».

ـ **وقوله:... وَاجْعَلَا / كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا**

قال المكودي[1]: «يعني أنَّ عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادىٰ حكمهما حكم المستقلّ، فيجب بناؤهما علىٰ الضم إن كانا مفردين، ونصبُهما إن كانا مضافين، وسواء كان المنادىٰ مبنياً علىٰ الضّمّ أو منصوباً، فتقول:

يا أخانا زيدٌ، ويا أخانا عمرٌو، ويا زيدٌ أخانا، ويا عمرٌو صاحبَنا.

وسبب ذلك أنَّ البدل في نية تكرار العامل، وحرف العطف بمنزلة العامل، فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء».

ـ **وقال المرادي**[2]: «يعني أن حكم النسق والبدل في الإتباع حكمهما في الاستقلال، ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب، فما كان منهما مفرداً غير معيّن أو مضافاً أو مطولاً نصب نحو:

يا زيدُ رجلاً صالحاً، يا زيدُ وغلاماً، يا زيدُ أخانا، يا زيدُ وأخانا،

يا زيدُ خيراً من عمرٍو، يا زيدُ وخيراً من عمرٍو.

وما كان منهما مفرداً علماً أو معيناً بُنِيَ علىٰ الضَّمِّ نحو: يا زيدُ وعمرٌو، يا زيدُ ورجلُ».

---

(١) شرح المكودي ٢/٥٩٩.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٩٤ وذكر بعض التنبيهات منها: أجاز المازني والكوفيّون النصب في نحو: يا زيدُ وعمراً.

تابعَ[1]: مفعول بفعل محذوف يُفَسِّره «ألزمه» على أرجح الوجهين في باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء، ذي: مضاف إليه، الضّمّ: مضاف إليه، المضاف: نعت لـ«تابع»، دونَ: في موضع الحال من المضاف، ألْ: مضاف إليه، أَلْزِمْهُ: فعل أمر متعد لاثنين، والهاء مفعوله الأول، نصباً: مفعوله الثاني، وجملة ألزمه: مفسِّرة، لا محلَّ لها، وعلى الوجه الثاني: خبر، كأزيد: الكاف جارةٌ لقولٍ محذوف، أي: وذلك كقولك: أزيدُ: الهمزة حرف نداء، زيدُ: منادى مبني على الضّم، ذا: نعت لزيد على المحلّ، الحِيَل: مضاف إليه. وما: موصول اسمي في محل نَصْب مفعول به بـ«ارْفعْ»، سواه: صلة «ما»، ارفعْ: فعل أمر، أو انصِبْ: فعل أمر، ومفعول الفعل محذوف مماثل لمعمول «ارْفع»، اجعلا: فعل أمر والألف بدلٌ من النون الخفيفة، كمستقِلٍّ: في موضع المفعول الثاني، نَسَقاً: المفعول الأول، وبَدَلاً: عطف على «نَسَقاً».

٥٨٧. وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا ❁ فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

ـ يعني أنَّ المعطوف عطف النسق إذا كان مقروناً بـ«أل» جاز فيه وجهان[2]: الرفعُ والنصبُ نحو: يا زيدُ والحارثُ، يا زيدُ والحارثَ. ولم يُجْعَل كالمستقلّ لامتناع مباشرته لحرف النداء.

ـ واختُلف في المختار من الوجهين:

١ ـ ذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى اختيار الرفع، وحكاية سيبويه أنه

(١) إعراب الألفيَّة/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح المكودي ٢/٥٩٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٠٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٩٥ ـ ٢٩٦، وشرح المكودي ٢/٦٠٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٨، وشرح ابن طولون ٢/١٢١، وشرح الأشموني ٢/١٥٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٤، وشرح الهواري ٤/١٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/٨٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٣٦، وشرح ابن الوردي ٢/٥٤٥.

أكثر، وإليه ذهب الناظم.

٢ ـ وذهب أبو عمرو وعيسىٰ بن عمر ويونس والجرمي إلىٰ اختيار النَّصب، ووجهه أنَّ ما فيه «أل» لم يلِ حرف النداء، فلم يُجْعل كلفظ ما وَلِيَه.

ـ وفي قوله تعالىٰ[١]: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾.

ـ قرأ السَّبعة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو جعفر «**والطيرَ**» بالنَّصب عطفاً علىٰ محل «**الجبال**».

ـ وقرأ الباقون: «**والطيرُ**» بالرفع عطفاً علىٰ لفظ «يا جبالُ» أو علىٰ الضمير المستكن في «**أوِّبي**».

ـ **وذكر المرادي** عن المبرّد أنه إن كان معرفة فالنَّصبُ، وإلَّا فالرفع، ومثله عند الأشموني. وذهب المرادي إلىٰ أن هذا الخلاف في الاختيار والوجهين مجمع علىٰ جوازهما إلَّا فيما عُطِف علىٰ نكرة مقصودة، نحو: يا رجلُ والغلامُ، فلا يجوز فيه علىٰ مذهب الأخفش ومن تبعه إلَّا الرفع.

ـ وإن[٢]: شرط، يكُنْ: فعل الشرط مجزوم، مَصْحُوبَ: خبر «يكُنْ» مقدَّم علىٰ اسمها، أل: مضاف إليه، ما: اسم يكن مؤخَّر.

قال المكودي: ويجوز العكس، نُسِقا: جملة الصِّلة.

ـ ففيه: خبر مقدَّم، وجهان: مبتدأ مؤخّر، والجملة جواب الشرط. رَفْعٌ: مبتدأ، يُنتقىٰ: جملة خبر المبتدأ، وعند المكودي: مُستأنفة.

(١) سورة سبأ ٣٤/١٠، وانظر كتابي معجم القراءات ٧/٢٤٠ ـ ٢٤١.
(٢) انظر إعراب الألفيَّة/١٢٠، وشرح المكودي ٢/٦٠٠.

٥٨٨. وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ ❁ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَىٰ ذِي الْمَعْرِفَهْ

٥٨٩. وَ(أَيُّهَذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ ❁ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَىٰ هَذَا يُرَدّْ

ـ إذا نُوديت «أيّ» فهي نكرة مقصودة مبنيّة على الضَّمِّ، وتلزمُها «ها» التنبيه مفتوحة الهاء، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة لغة بني مالك من بني أسد[1].

ـ وقد لزمت «ها» التنبيه عوضاً مما فات «أيّاً» من الإضافة، ويلزم وَصْفُها بأحد ثلاثة أشياء:

ـ الأول: مصحوبُ أل، نحو: «يا أَيُّهَا الرَّجلُ»: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾[2].

ـ الثّاني: اسم الإشارة، نحو قوله:

أَيُّهذان كُلَا زادكما ❁ ودعاني واغِلاً فيمن وَغَلْ

ـ والثالث: الموصول المصدَّر بـ«أل»، نحو: يا أيُّها الذي فعل.

ـ وأشار إلىٰ هذين بقوله: وأيٌّ هذا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ.

وأشار إلىٰ أنَّ نَعْت «أيّ» بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله: وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَىٰ هَذَا يُرَدّْ.

وذكر المرادي جملة من الفوائد تُفْهَمُ من النظم:

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٩٦ ـ ٢٩٩، وشرح المكودي ٢/٦٠١ ـ ٦٠٢، وشرح الأشموني ٢/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٤، وشرح ابن طولون ٢/١٢٢ ـ ١٢٤، وشرح الهواري ٤/١٧ ـ ١٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٣١٠ ـ ٣١١، وأوضح المسالك ٣/٨٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٣٨.

(٢) سورة الفجر ٨٩/٢٧.

١ ـ ها: تلزم «أيّاً» لنطقه بهما معاً.

٢ ـ تابع «أيّ» صفة لها، وقيل عطف بيان.

وقيل إنْ كان مشتقاً فهو نعت: يا أَيُّها الفاضل، وإن كان جامداً فهو عطف بيان.

٣ ـ وصف أيّ بأحد الأشياء الثلاثة لازم لقوله «تلزم».

٤ ـ لزم نعت «أيّ» بأحد الثلاثة؛ لأنه مبهم فلا بد من تخصيصه، ولأنه وُصْلة إلىٰ نداء ما فيه «أل»، فكان المقصود بالنداء وَصْفُه.

٥ ـ صفة «أيّ» تُرْفَعُ، ولا يجوز فيها النَّصب، بخلاف صفة غيرها فهي مستثناة مما تقدّم، هذا مذهب الجمهور.

ـ **وذهب المازني**[1] إلىٰ أن نَصْبَهُ صِفَةُ «أيّ» قياساً علىٰ صفة غيرها من المناديات المضمومة، وذكر بعضهم الزَّجّاج مع المازني.

ـ **وقال الزَّجّاج**: «لم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده».

ونقل عن ابن الباذش سماع ذلك عن العرب. **وذكر الشّاطبي أنه مُطَّرح مردود، ومخالفة العرب والنحويين جميعاً خطأ.**

ـ **وَعَرّض النَّاظم** بمذهب المازني بقوله: لدىٰ ذي المعرفة.

---

(١) نقل عن المازني قراءة «يا أيُّها النَّاسَ» وهو وجه لغويّ ذهب إليه، وليس بقراءة، ولم أجد هذا قراءة إلَّا في حاشية الصَّبَّان. ولم أهتدِ إلىٰ موضعها ولا إلىٰ الموضع في معجم القراءات لبعد العهد بها.

وقال ابن النَّاظم[١]: «ولا تُوْصَفُ أيٌّ في النداء إِلَّا بما فيه الألف واللام، نحو: يا أَيُّها الرجلُ، أو بالموصول ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾، وباسم الإشارة، نحو: **يا أَيُّهاذا** أقبِلْ، قال الشاعر:

أَلَا أَيُّهَـاذَا البَـاخِعُ الوجـدِ نَفْسَـهُ ❊ لِشَـيءٍ نَحَتْـهُ عَـنْ يَدَيْـهِ المقـادِرُ

ولا تُوْصَفُ «أيّ» بغير ذلك، وإليه الإشارة بقوله[٣]: **وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَىٰ هَـذَا يُرَدّْ.**

أَيُّها[٤]: مبتدأ، وها: للتنبيه، مصحوبَ أل: الأرجح فيه النصب مفعول مقدَّم لـ«يلزم»، بعدُ: في موضع الحال، صفة: حال من مصحوب «أل»، يلزم: خبر «أيّها»، بالرفع: في موضع الحال من «مصحوب»، لدىٰ ذي المعرفة: متعلّق بـ«يلزم»، ويجوز في «مصحوب» الرفع مبتدأ، «يلزم»: خبره، والجملة خبر «أَيُّها». **وعند الشَّاطبي**: يأَيُّها: مبتدأ أول، مصحوبُ: مبتدأ ثانٍ، خبره: صفة، يلزم: صفة لقوله: صفة، بعدُ: متعلِّق بمصحوب «أل» بالرفع: نصب علىٰ الحال... أيُّهذا: مبتدأ، أيّها الذي: معطوف علىٰ المبتدأ، جملة «ورد»: خبر المبتدأ، وَصْفُ: مبتدأ، أيّ: مضاف إليه، بِسِوىٰ: متعلِّق بوصف، هذا: مضاف إليه، جملة «يُرَدّ» خبر المبتدأ، والتقدير: ووَصْفُ أيٍّ بسوىٰ هذا المذكور مردود.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٢٤.

(٢) سورة الحجر ٦/١٥.

(٣) في المقاصد الشَّافية ٣٢٠/٥ «هذا حشو لا فائدة فيه...».

(٤) إعراب الألفيَّة/١٢٠، وشرح الأشموني ١٥٠/٢، وشرح المكودي ٦٠١/٢، والمقاصد الشَّافية ٣١٠/٥ ـ ٣١١.

٥٩٠. وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ ❁ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

٥٩١. فِي نَحْوِ: «سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبْ ❁ ثَانٍ، وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلاً تُصِبْ

ـ **اسم الإشارة في النداء له حالتان**[1]: أن يجعل وصلة إلىٰ نداء ما فيه «أل» فَيُساوي في هذه الحالة «أَيّاً» في لزوم نعته، ووجوبِ رَفْعِه، وأنه لا يُنعتُ إِلَّا بمصحوب «أَل» الجنسيّة، أو بموصول مُصدَّر بـ«أل» نحو: يا هذا الرجلُ، يا هذا الذي فَعَلَ.

ـ وأشار إلىٰ ذلك بقوله: **وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ.**

ونَبَّه إلىٰ أنَّ جعل اسم الإشارة بمنزلة «أيّ» في لزوم الصِّفة المرفوعة، إنما يلزم إذا كان ترك الصِّفة يفوت به معرفة المشار إليه، وإلىٰ هذا أشار بقوله:... **إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ.**

تركها: الهاء عائدة إلىٰ الصِّفة، يُفِيتُ: أي عدم الحصول.

فإذا قلت: يا هذا الرجلُ، فإن كان المشار إليه لا يُعْرَف إلَّا بقولك: «الرجل» تعيَّن رفع «الرجل».

وإن كان المشار إليه معروفاً بدون ذكر الرجل لم يكن اسم الإشارة بمنزلة «أيّ»

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٠١ ـ ٣٠٢، **وذكر أنَّ مذهب السيرافي أنَّ اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كيسان: الجواز، وحكىٰ فيه ابن كيسان سماعاً عن العرب.** وانظر شرح الأشموني ٢/١٥٤، وشرح المكودي ٢/٦٠٢ ـ ٦٠٣، وشرح الهواري ٤/١٨ ـ ١٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٥، وشرح ابن طولون ٢/١٢٤ ـ ١٢٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٩ ـ ٢٧٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٢٢، ٣٢٥، وإرشاد السَّالك ٢/٨٤١.

في لزوم رفع الصِّفة، بل يجوز فيها الرفع والنَّصب.

* وفي البيت الثاني ذكر تكرار لفظ المنادىٰ مضافاً: يا سعدُ سعدَ الأوسِ.

وقول جرير:

يَـا تَـيْمُ تَـيْمَ عَـدِيّ لَا أَبَـا لَكُـم * لَا يُلْقِيـنَكُم فِـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

ـ وفي هذه الحالة لا بُدَّ من نصب الثاني

وأَمَّا الأَوَّل ففيه وجهان[1]:

١ ـ **إن ضُمّ** فلأنه منادىٰ مفرد معرفة، ونصب الثاني لأنه منادىٰ مضاف، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، أو بإضمار أعني، أو يا.

٢ ـ **وإن فُتِحَ الأول**: يا تيمَ تيمَ، ففيه ثلاثة أوجه:

ـ**أحدها: أنه منادىٰ مضاف إلىٰ ما بعد الثاني** وهو «عديّ» في البيت، والثاني «تيمَ» مُقْحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب سيبويه. وقالوا: نصبه علىٰ التوكيد.

ـ**الثاني: أنَّ الأول منادىٰ مضاف إلىٰ محذوف دلّ عليه الآخر وهو «تيم**

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٠٤ فإن قلت هل يشترط أن يكون الاسم المكرر عَلَماً كما مَثَّل في البيت؟ قلتُ: مذهب البصريين أنه لا يشترط، بل اسم الجنس نحو: يا رجلُ رجلَ قوم، والوصف كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين: يا صاحبُ صاحبَ قوم. وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبَه، وفي الوصف فذهبوا إلىٰ أنه لا ينتصب إلَّا منوناً نحو: يا صاحباً صاحبَ زيد، ولم يختلفوا في جواز الضم.
وانظر شرح الأشموني ٢/١٥٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٥، وشرح ابن طولون ٢/١٢٥ ـ ١٢٦، وعند المكودي ٢/٦٠٣، وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن؛ إذ وجهه أرجح. وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٣، وشرح السُّيُوطي/٣٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٤٣ ـ ٨٤٤.

عدي»، **والثاني مضاف إلىٰ الآخر وهو «عدي» وهو مذهب المبرد.** وعند الفراء أنهما مضافان إلىٰ ما بعد الثاني.

ـ **الثالث:** أن الاسمين رُكِّبا تركيب خَمْسَة عَشَر، وجُعِلا اسماً واحداً، وفتحتهما فتحة بناء، ومجموعهما منادىٰ مضاف، وهو مذهب الأعلم.

ذو[1]: مبتدأ، إشارةٍ: مُضاف إليه، كأيٍّ: خبر المبتدأ، وفي الصِّفة: في موضع الحال، أيّ: في الصِّفة بغير اسم الإشارة، إنْ: شرط، كان: فعل الشرط، تركُها: اسم «كان»، يُفيتُ: فعل مضارع، وفاعله يعود إلىٰ «تركها»، المعرفة: مفعول «يُفيت» الثاني، والأول محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه.

ـ في نحو: متعلِّق بـ«ينتصب»، ونحو: مضاف لقول محذوف، سعد: منادىٰ مفرد علم حذف منه حرف الندا، **ويجوز فيه الضم والفتح: الضم علىٰ الأصل، والفتح علىٰ الإتباع لما بعده**، سعدَ الأوس: منصوب لا غير؛ لأنه بيان للأول، أو بدل منه، أو بتقدير «أعني» أو «يا»، أو نعت للأول. ينتصب ثان: فعل وفاعل، وضُمّ وافتح: فعلا أمر تنازعا «أولاً»، تُصِبْ: مجزوم لأنه جواب الطلب.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٠ ـ ١٢١، وشرح المكودي ٢/٦٠٣.

٤٦ ـ المُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢. وَاجْعَلْ مُنَادىً صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِـ«يَا» ❁ كَـ«عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا»

إذا أُضيف المنادىٰ إلىٰ ياء المتكلم[1] فإمَّا أن يكون صحيحاً، وإمَّا أن يكون معتلاً، فالمعتلُّ: فتىٰ: فتاي، وعند ابن طُولون فتيَّ، وقاضي: قاضيَّ وسبق حكم المعتل في الباب/٣٠ «المضاف إلىٰ ياء المتكلم».

* **وإن كان صحيحاً جاز فيه ستة أوجه، ذكر منها النَّاظم خمسةً، وهي:**

١ ـ **يا عبدِ**: بحذف الياء، والاستغناء عنها بالكسرة، وهو الأكثر.

٢ ـ **يا عَبْدِي**: بإثبات الياء ساكنةً، وهو دون الأول في الكثرة، وذلك كقوله تعالىٰ[2]: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾، وهي عند ابن طولون أشهرها.

٣ ـ **يا عَبْدَ**: بقلب الياء ألفاً، وحَذْفها، والاستغناء عنها بالفتحة. ونقل عن الأكثرين منع حذف الألف اكتفاء بالفتحة، وأجازه الأخفش والفارسي والمازني.

٤ ـ **يا عَبْدَا**: بقلب الياء ألفاً مع إبقائها، كقوله تعالىٰ[3]: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٠٥، وشرح ابن طولون ٢/١٢٧ ـ ١٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وشرح المكودي ٢/٦٠٤ ـ ٦٠٦، وشرح الأشموني ٢/١٥٦ ـ ١٥٧، وشرح الهواري ٤/٢١ ـ ٢٢، وأوضح المسالك ٣/٨٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٣٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٥، وشرح ابن الوردي ٢/٥٤٩، وإرشاد السَّالك ٢/٨٤٥.

(٢) سورة الزخرف ٤٣/٦٨.

(٣) سورة الزمر ٣٩/٥٦.

فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾.

٥ ـ **يا عبديَ**: بإثبات الياء محركة بالفتح[١]: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾.

٦ ـ **والوجه السَّادس لم يذكره النَّاظم، وهو «عَبْدُ»**: بالضم اكتفاء بنية الإضافة، وهو أقلّ الأوجه، ومنه:

قراءة[٢]: ﴿رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾.

وقراءة[٣]: ﴿قَٰلَ رَبُّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾.

ـ **قال المكودي**: «ولم يذكرها النَّاظم في النظم على الترتيب في القوة والضَّعف، بل على ما سمح به الوزن.

وأَفْصُحها: حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة.

وفيه لغة سادسة ولم يذكرها النَّاظم لضعفها، وهي بناؤه على الضم...».

ـ **وقال المرادي**: «إنما كَثُر تخفيفُ المضافِ للياء في النداء لكثرة إضافةِ المنادى للياء، **والكثرة تستتبع التخفيف**».

---

(١) سورة الزمر ٥٣/٣٩.

(٢) سورة يوسف ٣٣/١٢ **وهذه القراءة مشهورة عن ابن محيصن، وقرأ كذلك في سبعة وستين موضعاً.** وانظر معجم القراءات ٢٥٣/٤.

(٣) سورة الأنبياء ١١٢/٢١ وهي قراءة أبي جعفر وابن محيصن وابن كثير في رواية وابن جماز عن نافع بالضم على أنه منادى مفرد، أو على ضم الباء إتباعاً لضمة الكاف بعدها. انظر كتابي معجم القراءات ٦٩/٦.

وأمّا في غير النّداء فالأصح إثباتُها ساكنةً ومتحركة، وقد سُمِع حذفها استغناءً بالكسرة،[1]: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾.

ـ واجعلْ[2]: فعل أمر متعدّ لاثنين، منادىٰ: المفعول الأول، جملة «صَحّ» نعت لمنادىٰ، إنْ: حرف شرط، يُضَفْ: فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة، «ليا»: متعلِّق بـ«يُضَف»، كعبد: في موضع المفعول الثاني لـ«اجعلْ»، وما بعده معطوفه علىٰ مدخول الكاف بإسقاط حرف العطف.

٥٩٣. وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ ❁ فِي: «يَا ابْنَ أُمَّ-يَا ابْنَ عَمَّ-لَا مَفَرْ»

ـ وعند الشَّاطبي «اشتَهَرَ» في موضع «استمر».

ـ إذا نُودي[3] المضاف إلىٰ ياء المتكلم كان حكم الياء معه كحكمها في غير النداء، كقولك: يا ابن أخي، يا ابن خالي.

أما ابن أمّ، وابن عمّ، فإنهما لما كثر استعمالهما في النِّداء خُصَّا بالتخفيف، فيقال: يا ابن أمَّ بفتح الميم وكسرها.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وكان الأصل في ابن الأمّ وابن العمّ أَنْ يُقال فيهما: يا ابن

---

(١) سورة الزمر ١٧/٣٩ قرئت بإثبات الياء، وبحذفها، وبالحذف في الحالين الوصل والوقف. انظر معجم القراءات ١٤٧/٨ ـ ١٤٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢١، وشرح المكودي ٦٠٥/٢.

(٣) توضيح المقاصد ٣١٠/٣ ـ ٣١٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٦، وشرح ابن عقيل ٢٧٥/٣، وشرح المكودي ٦٠٦/٢، وشرح الأشموني ١٥٧/٢، وشرح ابن طولون ١٢٩/٢، والمقاصد الشَّافية ٣٣٩/٥، وأوضح المسالك ٩٠/٣ ـ ٩١، والمقاصد الشَّافية ٣٣٩/٥، وشرح الهواري ٢٢/٤، وإرشاد السَّالك ٨٤٧/٢.

أُمِّي، ويا ابن عمي، إلَّا أنهما. كثر استعمالهما في النداء فخُصّا بالتخفيف بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، في قول من قال:

يا ابن أُمِّ، وابن عَمِّ.

وبإبدال الياء ألفاً، ثم حذفها، وبقاء الفتحة دليلاً عليها في قول من قال:

يا ابن أُمَّ، وابن عمَّ.

وذكر المرادي في الفتح قولين:

١ ـ **أحدهما**: أنَّ الأصل: أُمَّا، عَمَّا، بقلب الياء ألفاً، فحذفت الألف، وبقيت الفتحة دليلاً عليها. وهو قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة، وحُكي عن الأخفش.

٢ ـ **الثاني: أنهما جُعِلا اسماً واحداً مركباً وثُنيَ على الفتح**، وهو مذهب سيبويه والبصريين. ومثل هذا في شرح الأشموني.

ـ **وأمّا الكَسْرُ**: فظاهر قول الزَّجَّاج وغيره أنه مما اجتُزئ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب.

ـ **وقال أبو حيان**[1]: «وأصحابنا يعتقدون أنّ ابن أمّ وابنة أمّ، وابن عمّ وابنة عمّ حكمت العرب لها بحكم اسم واحد، وحذفوا الياء كحذفهم إيّاها من أَحَدَ عَشَرَ إذا أضافوه إليها. **وكسر الميم والفتح لغتان فصيحتان قرئ بهما في السَّبعة**».

ـ **ومعنى «استمرّ»** يشير إلى أنَّ هذين الوجهين استمرا في كلامهم، واطّردا بحيث لا يكادون يثبتون الياء والألف إلَّا في ضرورة.

ومن إثبات الياء قول حرملة بن المنذر:

---

(١) الارتشاف/٢٢٠٧، وانظر النص في توضيح المقاصد ٣/٣١١، وفي شرح الأشموني ٢/١٥٨.

يـا ابـن أُمِّـي وَيَـا شُـقيِّق نَفْسِـي ❊ أَنْـتَ خَلَّفتنـي لـدهرٍ شـديد

ـ ومن إثبات الألف قول أبي النجم:

يَا ابْنَةَ عَمّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وذهب بعض العلماء إلىٰ أنّ قلب الياء ألفاً أجود من إثباتها.

وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان: الإسكان والفتح.

ـ وقرئ[1]: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ بالوجهين.

ـ وفتحٌ[2]: مبتدأ، أو كسرٌ: عطف علىٰ المبتدأ، وحذف اليا: عطف علىٰ ما قبله، والواو بمعنىٰ «مع»، الياء: مضاف إليه، استمرّ: خبر المبتدأ، في يا ابن أُمّ: متعلِّق باستمرّ، يا ابن عمّ: معطوف علىٰ ما قبله بإسقاط حرف العطف، لا مَفَرّ: لا: نافية للجنس، مَفَرّ: اسم لا، والخبر محذوف، والتقدير: لا مفر من أمر الله، **وقوله: لا مفر: ذكر الهواري أنه حَشْو.**

وقال الشَّاطبي: «وقوله وحذف اليا قيد للكسر فقط؛ لأن الياء لا تثبت مع الفتحة فلا يصح نفي ما لا يصح ثبوته حقيقة أو توهّماً».

(١) سورة الأعراف ٧/١٥٠:

ـ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب «ابن أُمَّ» بفتح الميم.

ـ وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وابن عامر وخلف والمفضل والحسن والأعمش «ابن أمِّ» بكسر الميم.

انظر تفصيل هذا في كتابي معجم القراءات ٣/١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢١، وشرح الهواري ٤/٢٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٤٠.

٥٩٤. وَفِي النِّـدَا «أَبَتِ، أُمَّـتِ» عَـرَضْ ❁ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

ـ يريد من هذا البيت أنّ الأبَ والأُمّ[1] مختصَّان بهذا الحكم في النِّداء، وأصل: أبتِ، أُمّتِ: أبي، أُمِّي.

فلما كثر على ألسنتهم، وكثر استعمالهما، حذفوا الياء على عادتهم، وأرادوا ألَّا يُخِلُّوا بالاسم بعد حذف الياء فألحقوه التاء للتأنيث، ولأجل هذا قال: **وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ**.

ـ **ولذلك لا يصحُّ الجمع بين الياء والتاء فلا يقال: يا أبتي، يا أمتي.**

وأجازه كثير من الكوفيين، ومنه قول الشاعر:

يَـا أَبَتِـي لَا زِلْـتَ فِيْنَـا فَإِنَّمَـا ❁ لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

ونظيره قراءة أبي جعفر[2]: ﴿يَا حَسْرَتَايَ﴾، فجمع بين العِوَض والمعوَّض. وذكروا أنه في البيت ضرورة.

ـ **وفي تحريك التاء وجهان: الكسر والفتح**: يا أبتِ، يا أُمَّتِ، يا أبتَ، يا أُمتَ، وقرئ بهما.

ومن ذلك ما جاء في سورة يوسف[3]: ﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣١٥، وشرح الأشموني ٢/١٥٩، وشرح ابن طولون ٢/١٦٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٤٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٦، وشرح المكودي ٢/٦٠٧، وشرح الهواري ٤/٢٤ ـ ٢٥، وأوضح المسالك ٣/٩٠، وإرشاد السَّالك ٢/٨٤٩.

(٢) سورة الزمر ٣٩/٥٦ ابن جماز عن أبي جعفر، وهي قراءة ابن وردان ومعاذ القارئ والنهرواني «يا حَسْرتايَ»، وقرأ أبو جعفر «يا حسرتايْ» بسكون الياء.
انظر كتابي معجم القراءات ٨/١٧٥.

(٣) سورة يوسف ١٢/٤ قرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج «يا أبتَ» بفتح التاء في جميع القرآن.=

وذكروا الفتح لابن عامر، والكسرَ لباقي السَّبعة: أبو عمرو ونافع وعاصم وحمزة والكسائي، وهي رواية عن ابن كثير. وذكر ابن طولون أنّ فيهما من اللغات السِّت التي سبق ذكرها: **عبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديَ.**

ـ ويُضاف إلىٰ ذلك ضم التاء.

ـ **وذكر المرادي** الاختلافَ في ضم التاء: يا أبتُ يا أُمَّتُ[1].

ـ **فأجازه الفراء** وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزَّجَّاج، **وحكىٰ سيبويه عن الخليل أنه سُمِع من العرب من يقول: يا أمتُّ، بالضَّمِّ.**

ـ **وعند الشَّاطبي:** لك في الأب والأم ما لك في المضاف إلىٰ ياء المتكلم من تلك الأوجه الخمسة فتقول: يا أبي، يا أبَ يا أبُ يا أبا، يا أبيَ...

ـ **وذكر المرادي** مجموعة من الفوائد ذِكْرها مفيد، وتلخيصها كما يأتي:

ـ تعويضُ التاء من ياء المتكلم في أب وأُمّ لا يكون إلَّا في النداء.

ـ هذا التعويض مختصٌّ بهذين الاسمين.

ـ التعويض ليس بلازم فيهما، فيجوز ما جاز في غيرهما من الأوجه السَّابقة، وفهم ذلك من قوله «عَرَض».

ـ لا يجوز الجمع بين التاء والياء لأنها عِوَض عنها، ولا بين التاء والألف، وذكر مثل هذه الفوائد الأشموني تبعاً للمرادي.

= انظر كتابي معجم القراءات ٤/١٧٣.

(١) في الآية/٤ من سورة يوسف «يا أبت» ذكر ابن قيم أن ابن عامر وبعضهم قرأ «يا أبتُ» بالضم، وعندي في المعجم أنها قراءة ابن كثير وابن أبي عبلة. وذكر الفرّاء أنه لو قرئ به لجاز، ولم يقرأ به أحد. وذكر الزَّجَّاج أنه لا يجوز إلَّا علىٰ ضعف. انظر كتابي معجم القراءات ٤/١٧٤ ـ ١٧٥.

ـ وفي الندا[1]: متعلِّق بـ«عَرَض» ، أبتِ: مبتدأ ، أُمَّتِ: معطوف على «أبتِ» ، عَرَض: خبر المبتدأ ، واكسر أو افتحْ: فعلا أمر ، حذف مَفْعُولهما المتنازع فيه للعلم به ، ومن الياء: متعلِّق بـ«عِوَض» ، والتا: مبتدأ ، عِوَض: خبر .

(١) إعراب الألفيَّة/١٢١ ـ ١٢٢ ، وشرح المكودي ٢/٦٠٨ .

٤٧ ـ أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

٥٩٥. وَ(فُـلُ) بَعْـضُ مَـا يُخَـصُّ بِالنِّـدَا ❁ (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كَذَا، وَاطَّرَدَا=

٥٩٦. =فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) ❁ وَالْأَمْـرُ هَكَـذَا مِـنَ الثُّلَاثِـي

٥٩٧. وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) ❁ وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

ـ **خُصَّ**[1] **بالنِّداء** أسماء لا تُسْتَعْمَلُ في غيره إلَّا في ضرورة الشعر، ومن ذلك: **فُلُ، لُؤْمان، نَوْمان، فُعَل**. وَقُصِرت هذه الألفاظ على السَّماع، فالمسموع إذن:

ـ **فُـلُ**: يُقَال للرجل: يا فُلُ، وللمرأة: يا فُلَةُ.

ـ **ومذهب سيبويه** أنهما كناية عن نكرتين: فُلُ: كناية عن رجل، وفُلَةُ كناية عن امرأة.

ـ **وعند الكوفيين** أصلهما: فلان وفلانة مُرَخَّماً.

ورُدَّ هذا المذهب لأنه لو كان مُرَخَّماً لقيل: فُلا، ولما قيل في التأنيث: فُلَة.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٥/٣٤٧، وتوضيح المقاصد ٤/٥، وقَدَّم لهذه الأسماء بمقدمة عن «هناهُ» بالضم والكسر، كناية عن الرجل.

وفي شرح الأشموني ٢/١٦٤، **ويقال في نداء المجهول والمجهولة: يا هَنُ يا هنَةُ، وفي التثنية: يا هنان يا هنتان، يا هنون يا هنات، وقد يلي آخرهن ما يلي آخر المندوب نحو: يا هناه يا هنتاه.**

وشرح ابن النَّاظم/٢٧٧، وشرح ابن طولون ٢/١٣١ ـ ١٣٢، وشرح الهواري ٤/٢٧ ـ ٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٦ ـ ٢٧٧، وأوضح المسالك ٣/٩٢ ـ ٩٥، وشرح المكودي ٢/٦٠٩ ـ ٦١١، وشرح ابن الوردي ٢/٥٥٣، وإرشاد السَّالك ٢/٨٥١.

ـ **وعند الشلوبين** وابن عصفُور وصاحب البسيط أنَّ: فُلُ كناية عن العَلَم بمعنىٰ يا فُلان. وهو مذهب النَّاظم، وهو موافق لمذهب الكوفيين بمعنىٰ فلان وفلانة.

ـ **لُؤْمان**: ومعناه عظيم اللؤم، ومثله: **يا مَلْأَمُ، يا مَلْأَمَانُ**.

وفي المدح: يا مَكْرُمَان، يا مَطْيَبَان، وأجاز بعضهم: يا مَخْبَثَان في الذَّمِّ.

ـ **نَوْمان**: معناه كثير النوم، ولا تَقُلْ: رَجُلٌ نَوْمانُ، بل: يَا نَوْمانُ، لأنه مختص بالنداء.

وَمِمَّا جاء سَمَاعاً:

ـ **فُعَل**: في سَبِّ المذكر نحو: **يا غُدَرُ، يا فُسَقُ، يا خُبَثُ، يا لُكَعُ، يَا فُجَرُ**.

قالوا: هو شائع، ومع شياعه لا يُقاس عليه. وذكر المغاربة وابن عصفور أنه قياس. وردّ ابن طولون القياس فيه.

ـ **والنوع الثاني وهو المقيس**، أو هو قريب من القياس، ومن ذلك:

ـ **فَعالِ**: وهو ما عُدِلَ به إلىٰ فَعَالِ، ويكون في سَبِّ الأنثىٰ نحو: **يا خَبَاثِ، يا فَسَاقِ، يا لكاعِ، يا غَدارِ، يا فَجارِ**.

وبُنِي علىٰ الكسر لشبهه بـ«نزال» زنةً وتأنيثاً، وذكروا هنا شرطين: أن يكون من الثلاثي، وأن يكون في السَّبِّ.

وقوله: **وَالْأَمْرُ هَـكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي**[1]:

---

(١) ذكر الشَّاطبي أنّ هذا الباب مقيس عند النَّاظم، وحكىٰ السيرافي عن بعض النحويين أنَّه يذكر ذلك للمبرِّد، وأنه لا يجعل الأمر من الثلاثي مطّرداً، بل يقفه علىٰ السماع، والذي ذهب إليه سيبويه كمذهب النَّاظم. ومال الشلوبين إلىٰ رأي المبرِّد، وحمل عليه كلام سيبويه، وزعم أن القياس أدَّاه=

يعني به بناء الأمر من كل فعل ثلاثي مقيس عند سيبويه، نحو: **نزالِ، وتراكِ، وحَذارِ، ومَناعِ، وغَلابِ، وقتالِ.**

وخالفه المبرد. فقال: لا يُقاسُ منه إلَّا ما سُمِع.

*** وذكر المرادي له أربعة شروط أهملها المصنِّف:**

١ ـ أن يكون مجرَّداً، وغير المجرد لا يُقال منه إلَّا ما سُمِع، نحو: دراكِ من أدرك.

٢ ـ أن يكون تامّاً فلا يُبنىٰ من النَّاقص.

٣ ـ أن يكون متصرِّفاً.

٤ ـ أن يكون تام التصرُّف فلا يُبْنَىٰ من: يَذَر، وَيَدَع.

*** وقوله: وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ):**

ـ **قال ابن النَّاظم:** إعلام بخروج «فُلُ» عن اختصاصه بالنداء في الضرورة، وذلك قول أبي النَّجم:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ

ـ ونحوه في الخروج عن الاختصاص بالنداء قول الحطيئة:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ❊ إِلَىٰ بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وخَرَّجه بعضهم علىٰ تقدير: **يُقالُ لها يا لَكاعِ، فحذف القول وحرف النداء.**

ـ فُلُ[1]: مبتدأ، بعضُ: خبره. قال الأزهري: ويجوز العكس. ما: في محل

= إلىٰ ذلك، ثم قال: «وهذا كلُّه خلاف الظاهر من كلامه، وما عَلَّلَ به منع القياس لا يلزم إذا كان السَّماع بحيث يصلح أن يُقاس عليه لكثرته...» المقاصد الشَّافية ٥/٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(١) إعراب الألفية/١٢٢، وشرح المكودي ٢/٦١١.

جَرّ بالإضافة، جملة «يخصُّ» صلة «ما»، بالندا: متعلّق بـ«يخصُّ»، لُؤْمانُ: مبتدأ، نَوْمانُ: معطوف على ما قبله، وأسقط حرف العطف، كذا: خبر المبتدأ. واطّردا: فعل ماض، والألف للإطلاق.

ـ في سبِّ: متعلِّق بـ«اطردا»، الأنثى: مضاف إليه، وزنُ: فاعل «اطَّرد»، خباثِ: مضاف إليه، الأمر: مبتدأ، وعند الشَّاطبي معطوف على «وزن»، هكذا: خبر المبتدأ، وهو «الأمر»، من الثلاثي: في موضع الحال من ضمير الخبر،

ـ وشاعَ: فعل ماضٍ، في سبِّ: متعلِّق بـ«شاع»، الذكور: مضاف إليه، فُعَلُ: فاعل شاعَ، ولا تقسْ: مضارع مجزوم، جُرَّ: فعل ماض مبني للمفعول، في الشعر: متعلِّق بـ«جُرّ»، فُلُ: نائب عن الفاعل.

٤٨ ـ اَلِاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨. إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادىً خُفِضَا ❊ بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَـ«يَا لَلْمُرْتَضَى»

ـ **الاستغاثة**[1] نداء من يُخلِّص من شدَّة، أو يُعين على مشقَّة.

ـ **وعرفها الشاطبي فقال: «هي دعاء المُستَنْصِر والمُسْتَنصَرِ به، والمُسْتَعينِ والمُسْتعان به»**. وهي تختص بالنداء؛ فلذلك أُتِىَ بها في أبوابه، لكن لها حكم مختصٌّ بها دون ما تقدَّم. ولا يستعمل معه من حروف النداء إلَّا «يا».

وفي هذا الباب متعلّقان: المُسْتَغَاث به، والمُسْتَغَاث من أجله.

❊ **وفي هذا البيت بدأ بذكر الأول:**

وحكمه أن يدخل عليه لام الجرِّ فيُجَرُّ بها، ولكنها تكون مفتوحةً، ولا تكون مكسورةً كحالها في غير النِّداء.

ـ واختلفوا في هذه اللام الداخلة على المُسْتَغاث فقيل: هي بقية «آل» في يا لَزيدٍ، والأصل: يا آلَ زيدٍ، وزيد مخفوض بالإضافة، ونقله **المصنِّف عن الكوفيين**.

ـ **وذهب الجمهور** إلى أنها لام الجرّ.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٥/٣٦١، وتوضيح المقاصد ٤/١٣ ـ ١٦، وشرح الهواري ٤/٣١ ـ ٣٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٠، وشرح ابن طولون ٢/١٣٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٦١، وشرح المكودي ٢/٦١، وأوضح المسالك ٣/٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٧، وشرح الأشموني ٢/١٦٤ ـ ١٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٥٥.

ثم اختلفوا فقيل: زائدة لا تتعلَّق بشيء، وهو اختيار ابن خروف، وقيل: ليست بزائدة فتتعلَّق، والمتعلَّق فيه قولان:

ـ بالفعل المحذوف، وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن عصفور.

ـ تتعلَّق بحرف النداء، وهو مذهب ابن جِنِّي.

*** وذكر الشَّاطبي أنَّ فتح اللَّام عند البصريين معلَّلٌ بأوجه:**

ـ أنها فُتحت فرقاً بينها وبين لام المُسْتَغاث من أجله؛ لأنها لو بقيت على كسرها واللام الأخرى مكسورة أيضاً لوقع اللبس بينهما.

ـ ومنها أنها فُتِحت تشبيهاً للمنادى بالمضمر، ولذلك بُنِي لوقوعه موقعه.

ـ ومنها أنَّ أصل اللام الفتح، وإنما كُسِرت فرقاً بينه وبين لام الابتداء؛ حيث يظهر الإعرابُ، نحو: لِهذا غلامٌ.

ـ **وقال المكودي**: «وقد فُهِمَ من قوله: **إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ**، أنّ «استغاث» اسم متعد بنفسه، فقول النحويين مستغاث به مخالف لوصفه العربي كقوله[1]: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ﴾.

ـ وفُهِم من قوله: «خُفِضَا» أنه معرب بالجرِّ.

واستشهدوا لذلك بقول سيدنا عمر رضي الله عنه: «**يا لَلهِ لِلْمُسلمين**»، ومثال المصنف: «**يا لَلْمرتضى**».

والنَّص عند الشاطبي: «**يا لَله ويا لَلمسلمين**» بتكرار «يا» مع العطف.

ـ إذا[2]: ظرف فيه معنى الشرط، استُغيثَ: فعل ماض مبني للمفعول، اسمٌ:

---

(١) سورة الأنفال ٩/٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٢.

نائب عن الفاعل، منادىٰ: نعت لاسم، والجملة في محل جرٍّ بالإضافة، خُفِضا: جواب «إذا» فلا محلَّ لها، باللام: متعلِّق بالفعل قبله، مفتوحاً: حال من اللَّام. كيا لَلْمرتضىٰ: الكاف جارّة لقول محذوف، يا: حرف نداء، للمرتضىٰ: اللام متعلِّق بـ«يا» عند ابن جِنِّي لما فيها من معنىٰ الفعل، وعند ابن عصفور بالفعل المحذوف، ونسب ذلك إلىٰ سيبويه؛ وعلّقه آخرون بفعل محذوف تقديره: **أَلْجَأُ لا بأنادي، ولا بيا**، وعند ابن خروف اللَّام زائدة فلا تتعلّق بشيء، وعند الكوفيين اللام ليست للجرّ، وإنما هي مقتطعة من «آل» بمعنىٰ «أهل».

٥٩٩. وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) ❁ وَفِي سِوَىٰ ذَالِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

ـ إذا عُطِفَ علىٰ المستغاث فإمّا أَنْ تتكرَّر «يا» أولا[1]:

ـ فإنْ تكرَّرت فتحتَ اللَّام كقول الشَّاعر:

يَا لَقَومي وَيَا لَأَمْثَال قَوْمِي ❁ لِأُنَاسٍ عُتُوّهُم فِي ازْدِيَادِ

ـ وإن لم تتكرر كُسِرت اللَّام كقول الشَّاعر:

يبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيْدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ❁ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلْشُّبَّانِ لَلْعَجَبِ

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٧ ـ ١٨ وقد يكون المستغاثُ مستغاثاً من أجله نحو: يا لَزيدٍ لِزيدٍ، أي: أدعوك لِتُنْصِفَ من نفسك، وقد يُحْذَفُ المستغاثُ فيلي «يا» المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مُستغاثاً كقوله:

يَا لِأُنَاسٍ أَبَوْا إِلَّا مُنَابِرَةً ❁ عَلَىٰ التَّوَغُّلِ فِي بَغيٍ وَعُدْوانِ

وأوضح المسالك ٣/٩٥ ـ ٩٦، وشرح المكودي ٢/٦١٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٦٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨١، وشرح الهواري ٤/٣٢، وشرح الأشموني ٢/١٦٦ ـ ١٦٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٨، وشرح السُّيُوطي/٣٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٥٦.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وإلىٰ كسر اللَّام مع المستغاث من أجله، ومع المعطوف غير المكرر معه «يا» أشار بقوله: **وَفِي سِوَىٰ ذَالِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا**: أي: جئ بكسر اللام فيما ليس مُستغاثاً ولا معطوفاً مكرراً معه «يا»...».

ـ وما ذكر من كسر لام المُستغاث من أجله إنما هو في الأسماء الظاهرة، فأمّا الضمير فتفتح اللام معه إلَّا مع الياء: يا لَزيدٍ لَك. وإذا قلت: يا لَكَ: احتمل الأمرين.

ـ وذكر المرادي الخلاف في تعلُّق اللَّام الجارة في المستغاث من أجله: فقيل: بحرف النداء، وقيل: بفعل محذوف، أي: أدعوك لزيد، وقيل: بحال محذوفة، أي: مدعوّاً لزيد.

ـ وقد يُجَرُّ المستغاثُ من أجله بمن؛ لأنها تأتي للتعليل بمعنىٰ اللَّام كقوله:

يَـا لَلرِّجَـالِ ذَوِي الأَلْبَـابِ مِـنْ نَفَـرٍ ❁ لَا يَبْـرَحُ السَّـفَهُ المُـرْدِي لَهُـم دِيْنَـا

ـ وافتح[1]: فعل أمر، مع: في موضع الحال، المعطوف: مضاف إليه، إنْ: حرف شرط، كررت: فعل الشرط، يا: مفعول به، وجواب الشرط محذوف ـ **وفي سوىٰ ذلك بالكسر**: متعلّقان بـ«ائتيا»، ائتيا: فعل أمر.

٦٠٠. وَلَامُ مَـا اسْـتُغِيثَ عَاقَبَـتْ أَلِـفْ ❁ وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ

ـ تُحْذَفُ لامُ الاستغاثة[2]، وتعقُبها ألف في آخره، ولا يجتمعان، تقول:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٢.

(٢) توضح المقاصد ٤/٢٢ ـ ٢٣ وذكر ثلاثة تنبيهات: أن ترىٰ أمراً عظيماً فتنادي جنسه، يا للماء.
ـ أن ترىٰ أمراً تستعظمُه فتنادي من له نسبة إليه ومكنة فيه. يا للعلماء.
ـ إذا وقفت علىٰ المستغاث أو المتعجَّب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السَّكْت. =

يا لَزيدٍ، زَيْدا، ولا يجوز: يا لَزيدا.

ومثاله قول الشَّاعر:

يَـــا يَزيـــدَا لِآمِـــلٍ نَيْـــلَ عِـــزٍّ ❁ وَغِنـــىً بَعْـــدَ فَاقَـــةٍ وَهَـــوَانِ

وقوله: وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ: يعني أنَّ المتعجَّب منه إذا نُودي عومِلَ معاملة المُسْتَغاث من غير فَرْق، فيجوز جَرُّه بلام مفتوحة نحو قولهم:

يا لَلماء، يا لَلعجب، يا لَلداهية، على معنى: يا عجبُ أُحْضُرْ فهذا أوانك، وعلى معنى: يا للرجال للماء، ويجوز الاستغناء عن اللَّام بالألف: يا عجبا لزيد، وقد يخلو منها: يا عجبُ...

ومنه قول القائل:

أَلَا يَـــا قَـــوْمُ للعَجَـــبِ العَجِيْـــبِ ❁ وَلِلْغَفَـــلَاتِ تَعـــرِضُ للأَرِيْـــبِ

ـ قال المكودي: «وإنما ذُكر هنا اسمُ التعجُّب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما في الحكم».

ـ ولام[1]: مبتدأ، ما: مضاف إليه، استُغيث: جملة الصِّلة، عاقبت: فعل ماض، ألف: مفعول «عاقب»، ومِثلُه: خبر مقدَّم، اسمُ: مبتدأ مؤخَّر، وعكسه المكودي، ذو: نعت لاسم، تعجُّبٍ: مضاف إليه، أُلِف: الجملة نعت لـ«تعجب».

= وشرح الأشموني ٢/١٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨١، وشرح المكودي ٢/٦١٤، وشرح الهواري ٤/٣٤، وشرح ابن طولون ٢/١٣٤ ـ ١٣٥، «يا للكمأة، ويا للكلأ: تعجُّباً من كثرتهما»، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٧٠، وأوضح المسالك ٣/٩٧ ـ ٩٨، وإرشاد السَّالك ٢/٥٥٨، وشرح ابن الوردي ٢/٥٥٧، وغيَّر النظم في الشطر الأخير فقال: ولو قال: «كذا منادىً ذو تعجُّب أُلِف» لكان أكمل.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٢ ـ ١٢٣، وشرح المكودي ٢/٦١٤ ـ ٦١٥.

٤٩ ـ النُّدْبَةُ

٦٠١. مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا ❁ نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢. وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ ❁ كَـ«بِئْرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَا مَنْ حَفَرْ»

ـ **النُّدبة**[1]: هي نداء المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه، وهي من كلام النِّساء غالباً.

ـ والمندوب هو المذكور بعد «يا» أو «وا» تفجّعاً لفقده.

ـ حقيقة: كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيْماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ❁ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

ـ **أو حُكْماً**: كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أُعْلِم بِجَدْبٍ شديدٍ أصاب قوماً من العرب: «وَا عُمَرَاه وَا عُمَرَاه».

ـ **أو توجُّعاً**: لكونه محلَّ أَلَم نحو قول الشاعر:

فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي ❁ وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

وقوله: وَا مُصيبتاه، وهو المتوجَّع منه.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٤ ـ ٢٦، وشرح المكودي ٢/٦١٦ ـ ٦١٧، وأوضح المسالك ٣/٩٩، وشرح ابن طولون ٢/١٣٦ ـ ١٣٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٢، وشرح الأشموني ٢/١٦٩ ـ ١٧٠، وشرح الهواري ٤/٣٥ ـ ٣٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٧٦، وشرح ابن الوردي ٢/٥٥٩، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٠.

ـ **وحكمُ المندوبِ حكم المنادىٰ**؛ ولهذا قال: «**مَا لِلْمُنَادَىٰ اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ**»، أي: يُضَمّ إذا كان مفرداً: وا زيدُ. وَيُنْصَبُ إذا كان مضافاً أو مطوّلاً، نحو: وَا عبدَ الله، وَا ضارباً عمرا، وا طالعاً جبلاً.

ـ وإذا اضطر شاعر إلىٰ تنوينه جاء ضَمُّه ونَصْبُه كقول الرَّاجز:

وَا فَقْعَساً وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ ❁ أَإِبِلِي يَأْخُذْهَا كَرَوّسُ

ـ والغرض من النُّدبة الإعلام بعظمة المُصَاب؛ فلذلك لا يُنْدَبُ إِلَّا المعرفة، فلا تندب النكرة.

ـ وإلىٰ هذا أشار في البيت الأول: **وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا**:

فلا يقال: **وا هذاه، وا من ذهباه.**

وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد، **وقد جاء في الأثر «واجبلاه»** وهو نادر. ولا يُنْدَبُ المبهم كاسم الإشارة، والموصول بصلةٍ لا تعيِّنُه، لا يقال: **«وا هذاه»، ولا «من ذهباه».**

ـ ويجوزُ أن يُنْدَبَ الموصولُ بصلة تعيِّنه لشهرتها، وإلىٰ هذا أشار بالبيت الثاني: **وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ...**

تقول: **«وا من حَفَر بئر زمزماه»**، لأنه مشهور كالعلم، فالذي حَفَرَهُ عبد المطلب بن هاشم، فهو بمنزلة: **وا عبد المطلباه.**

قال الشَّاطبي[1]: «وزعم ـ يعني الخليل ـ أنه لا يُسْتَقْبَحُ: **وَا مَن حَفَر بِئْرَ زَمْزَمَاه**؛ لأن هذا معروف بعينه».

(١) انظر الكتاب ١/٣٢٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٨٣.

ـ ما[1]: اسم موصول مفعول أول لـ«اجعلْ»، للمنادىٰ: في موضع الصِّلة لـ«ما»، اجْعَلْ: فعل أمر، المندوب: المفعول الثاني. وما: موصول مبتدأ، نُكِّر: صلة، لم: حرف جازم، يُنْدَب: مضارع مجزوم، والجملة خبر «ما»، ولا: نافية، ما: موصول اسمي معطوف علىٰ الضمير في «يندب»، أُبهما: الجملة صلة «ما».

ويُنْدَبُ: مضارع مبني للمفعول، الموصولُ: نائب عن الفاعل، بالذي: متعلِّق بالموصول، اشتهر: صلة «الذي» كبئر: الكاف جارَّة لقول محذوف. بئر: ذكر المكودي أنه مفعول مقدَّم علىٰ الفعل «حفر»، زمزم: مضاف إليه، يلي: في موضع الحال من «بئر».

وا من: قال المكودي: مفعول بـ«يلي»، حَفَر: صلة «من».

٦٠٣. وَمُنْتَهَىٰ الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ ❁ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤. كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ❁ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلْ

استعمال المندوب علىٰ نوعين[2]:

١ ـ الأول: أن يُسْتعمل استعمالَ المنادىٰ غير المندوب، وقد تقدَّم الحديث عنه.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٣، وشرح المكودي ٢/٦١٧.

(٢) شرح الهواري ٤/٣٧ ـ ٣٨، وتوضيح المقاصد ٤/٢٧ ـ ٢٨ وذكر أنه أطلق في وصل المندوب بالألف، وقيّده في التسهيل بألَّا يكون في آخره ألف وهاء، فلا يقال: واعبيد اللاهاه، وذكر أنَّ إطلاقه موافق لإطلاق النحويين، وصرَّح بعض المغاربة بجوازه، وفي ألفية ابن معطي: يا عبيد الله هاه. انظر البيت/٦٥٥، وشرح النيلي: يا عبيد اللهاه، ٣/٢١٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٨٤، وأوضح المسالك ٣/٩٩ ـ ١٠٠، وشرح المكودي ٢/٦١٧ ـ ٦١٨، وشرح ابن طولون ٢/١٣٩ ـ ١٣٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٩، وشرح الأشموني ٢/١٧١ ـ ١٧٢، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦١، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٢.

٢ ـ وذكر في هذين البيتين النوع الثاني، **وهو أن يلحق الألف آخر الاسم المندوب**، وأشار إلىٰ هذا في البيت الأول: **وَمُنْتَهَىٰ الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ**...

ـ فإن كان مفرداً لحقت آخره الألف نحو: وا زيدا.

ـ وإن كان مضافاً لحقت الألف آخر المضاف إليه نحو: **وا عبد الملكا**.

ـ وإن كان موصولاً لحقت الألف آخر الصِّلة: **وا مَن نصر محمدا**.

ـ ويجوز إلحاق هاء السَّكت بعد الألف في الجميع: **وا زيداه، وا عبد الملكاه... محمداه**.

ـ وأجاز يونس وصلها بالصفة: **وا زيدُ الظريفاه**.

وذكر أنه إن كان ما قبل ألف الندبة ألف حُذِفَت، وهو ما أراده بقوله: **مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ**: متلوّها: أي: متلوّ ألف الندبة، تُحْذَف لالتقاء السَّاكنين. تقول في موسىٰ: وا موساه.

ـ **وأجاز الكوفيون** قلب الألف الأصلية ياء قياساً، فتقول: **وا موسياه**.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ التنوين يُحْذَفُ أيضاً لأجل ألف النُّدبة، من صلة المندوب أو غيرها، فمثال حذف التنوين من الصِّلة قولهم: **وَا مَنْ نَصَرَ مُحَمَّداه**، والأصل محمداً، فحذف التنوين لأجل الألف. وغير الصِّلة كالمضاف: وا غلام زيداه. والأصل: غلام زيدٍ، فحذف التنوين من «زيدٍ» لأجل ألف الندبة.

ـ **وذكر الهواري** أنَّ قول النَّاظم في آخر البيت الثاني: «**نِلْتَ الْأَمَلْ**» **هو حشو**.

ـ **وذكر المرادي** حَذْفَ التنوين لأنه لا حَظَّ له في الحركة تقول: **وا غلام زيداه**، وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

ـ **وأجاز الكوفيون** مع الحَذْف وجهين: فتحه: **واغلام زيدناه**، وكسره: **وا غلام زيدنيه**، وهذا عند المصنِّف حَسَنٌ لو عضده سماع، ولكن لا سماع فيه.

ـ **وقال ابن عصفور**: «أهل الكوفة يحركون التنوين: وا غلام زيدناه، وزعموا أنه سُمِع».

ـ **وأجاز الفرَّاء** وجهاً ثالثاً، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة، وقلب الألف ياء، **وا غلام زيديه**.

ـ ومنتهىٰ[1]: مفعول بفعل محذوف يُفَسِّره «صِلْهُ» علىٰ أرجح الوجهين في باب الاشتغال، المندوبِ: مضاف إليه، صِلْهُ: فعل والفاعل أنت ومفعول، بالألف: متعلِّق بـ«صِلْهُ»، متلوُّها: مبتدأ، وخبره: حُذِف، إن: حرف شرط، كان: فعل الشرط، واسمها مستتر فيها، مثلَها: خبر كان»، حُذِف: خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف، يحتمل أن يكون جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

ـ كذاك: خبر مقدَّم، تنوينُ: مبتدأ مؤخَّر، الذي: مضاف إليه، به: متعلِّق بـ«كمل»، وجملة «كمل» صلة الذي، من صلة: في موضع الحال من المضاف، أو غيرها: معطوف علىٰ «صلة»، نلت: فعل وفاعل، الأمل: مفعول به، وهي جملة دعائية مستأنفة، **ورأىٰ الهواري أنها حشو، وأشرت[2] إلىٰ هذا من قبل**.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢) قال الشَّاطبي: «وقوله: نلت الأمل: دعاء للمخاطب، كَمَّل به البيت، وهذا النوع من التكميل الذي لا يُفيد معنىٰ قليل جداً في هذا النظم»، المقاصد الشَّافية ٥/٣٩٤.

٦٠٥. وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا ❁ إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

٦٠٦. وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ❁ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ

ـ الشكل[1]: الحركة، ومجانس الكسرة: الياء، ومجانس الضَّمَّة الواو، وأشار بقوله: «حتماً» إلىٰ وجوب ذلك دَفْعاً للَّبس:

وإن كان ما قبل الألف مفتوحاً استصحب فتحة نحو: **وا عبد يغوثاه**.

ـ وإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً، فإما أن يوقع فتحه في لبس أو لا.

١ ـ فإن لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك: **وا عبد الملكاه**، وفي مَنْ اسمه: قام الرجل: **أقام الرجلاه**. وفتح لتسلم الألف.

٢ ـ فإذا أوقع في لبس قلبت ألفُ الندبة ياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضَّمَّة، فتقول في ندبة غلام إلىٰ ضمير المخاطبة: **وا غلامكِيه**، وفي ندبته مضافاً إلىٰ ضمير الغائب: **وا غلامهوه**.

إذ لو قلت: وا غلامكاه لالتبس بالمذكَّر، ولو قلت: وا غلامها لالتبس بالغائبة.

ـ **قال المرادي**: «وفُهِمَ من الشرط أنَّ الألف لا تُغَيَّر إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدَّم، **وهذا مذهب البصريين**.

وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسرة في المثنىٰ نحو: وا زيدانيه، وفي المفرد

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٠، وشرح المكودي ٢/٦١٩ ـ ٦٢٠، وشرح ابن طولون ٢/١٣٨ ـ ١٣٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٩٦، وشرح الهواري ٤/٣٨ ـ ٣٩، وأوضح المسالك ٣/١٠٠، وشرح الأشموني ٢/١٧٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٣، وشرح السُّيُوطي/٣٧٠.

نحو: **وا عبد الملكيه...»**.

* **وفي البيت الثاني ذكر النَّاظم** أنك إذا وقفت على المندوب فلك أن تزيد في آخره هاء السَّكت ساكنة، وقد تُضَمّ للضرورة نحو:

ألا يا عمرُو عَمْرَاهُ، وعمرُو بنُ الزبُيراهُ

ـ ولك أن تقف عليه بالألف وما انقلبت إليه من واو أو ياء، ولا تأتي بالهاء كما سبق في قوله:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيْماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ❁ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

ـ وفُهِمَ مِنْ قوله: «**واقفاً**» أنَّ ذلك لا يكون في الوصل، وقد صرَّح بهذا فقال:

..... ❁ **وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ**

أي: **وإن تشأ فالمد كاف، ولا تزد الهاء.**

قال المكودي[1]: وهذا ما حمله عليه **الشَّارح** [ابن النَّاظم] **والمرادي**، فلا يندرج فيه إلَّا صورتان:

ـ اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء.

ـ وعندي أن ضبط «المدَّ» بالفتح على أنه مفعول، والها معطوفة عليه أَحْسَن ليندرج تحته ثلاث صور:

---

(١) شرح المكودي ٢/٦٢٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٠، فالمد كاف، ولا تثبت هذه الهاء في الوصل إلَّا للضرورة، وتوضيح المقاصد ٤/٣٠ «وإن تشأ فلا تزيد المد والهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب». وقبله: ولو قيل: فالمدَّ بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً. انظر شرح السُّيُوطي/٣٧١.

١ ـ الأولىٰ: الجمع بينهما نحو: وا زيداه.

وهذا مفهوم من قوله: وواقفاً زد هاء سكت.

٢ ـ الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وا زيدا.

وهو مفهوم من قوله: وإن ترد.

٣ ـ الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وازيدُ. وهذا مفهوم من قوله: **فالمد والهاء لا تزد.**

وهذه الصور كلها جائزة في الوقف.

ـ والشكلَ[1]: مفعول بفعل محذوف يفسِّره «أَوْلِه»، حتماً: حال من هاء «أوله» عند الشاطبي، **وذكر الأزهري** أنه يحتمل أن يكون نعتاً لمصدر محذوف. أولِهِ: فعل أمر، والهاء: مفعول أول، مجانساً: مفعول ثانٍ، إن: حرف شرط، يكن: فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة، والفتح اسم «يكن»، بوهم: متعلّق بـ«لابساً»، ولابساً: خبر «يكن».

ـ واقفاً: حال من فاعل «زِدْ»، زِدْ: فعل أمر، ها: مفعوله الأول، والثاني محذوف، سكت: مضاف إليه، إنْ: حرف شرط، تُرِدْ: فعل الشرط وجوابه محذوف، إن تشأ: شرط، فالمدّ: مبتدأ، وخبره: كافٍ، الها: مفعول مقدَّم بـ«تزد»، لا: ناهية، تزد: مضارع مجزوم. وجملة: والهاء لا تزد: مستأنفة، وعلىٰ ما ذهب إليه ابن النَّاظم والمرادي، فالجواب: لا تزِدْ، والتقدير: وإن تشأ فلا تزد المدَّ والهاء.

(١) إعراب الألفية/١٢٤، وشرح المكودي ٢/٦٢١، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٠٠.

٦٠٧. وَقَائِلٌ: «وَا عَبْدِيَا، وَا عَبْدَا» ❁ مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَىٰ

ـ تقدَّم في المنادىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم خمس لغات[1]: **عبدِ، عبدي، عبدَ، عبدَا، عبديا. وزادوا لغة سادسة: عبدُ**[2].

وأما لغة: يا عبدي بياء ساكنة، فإذا ندبت عليها ففيه وجهان:

١ ـ وا عبديا: بفتح الياء الساكنية، وإلحاق ألف الندبة بعدها.

٢ ـ وا عبدا: بحذف الياء لسكونها، وإثبات ألف الندبة.

ـ **وفُهِم من عجز البيت** أنَّ باقي اللغات في المنادىٰ ليس فيها زيادة علىٰ ما تقدَّم ولا نقص، فعلىٰ لغة: يا عبدا، تقول: **وا عَبْدا.**

يا عبدي، تقول: **وا عبديَا.**

يا عبدِ، تقول: **وا عبدا.**

ـ وذكروا أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها، **وذكر ابن هشام** أن الفتح رأي سيبويه، وقالوا: هو أقيس وأقلّ عملاً، والحذف رأي المبرِّد، وكذا هو عند

---

(١) انظر البيت ٥٩٢ من ذلك الباب/٤٦.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٦، وأوضح المسالك ٣/١٠٠، وشرح المكودي ٢/٦٢١ ـ ٦٢٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٠٤، وشرح ابن طولون ٢/١٤٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٠ «**وأما المندوب المضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم نحو: وا انقطاع ظهرياه، فلا تحذف منه الياء؛ لأن المضاف إليها غير منادىٰ**».
وشرح الأشموني ٢/١٧٣ «**إذا نُدِب مضاف إلىٰ مضاف إلىٰ الياء لزمت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب، نحو: وا ولد عبد يا ـ والله أعلم**». وشرح الهواري ٤/٤١ ـ ٤٢، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٤.

المرادي والشَّاطبي والأشموني.

ـ وقائلٌ[1]: خبر مقدَّم، وا عبديا: مفعول «قائل» على إرادة اللفظ، وا عبدا: معطوف على «وا عبديا»، من: موصول مبتدأ، في الندا: متعلِّق بـ«أبدئ»، اليا: مفعول مقدَّم لـ«أبدئ»، ذا: حال من الياء، سكون: مضاف إليه، جملة «أبدئ» صلة «مَن» وذكر الهواري أنَّ «ذا صفة «اليا»، ومن: فاعل بقائل أو مبتدأ.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٤، وشرح المكودي ٢/٦٢٢، وشرح الهواري ٤/٤٢.

٥٠ ـ التَّرْخِيمُ

٦٠٨. تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَىٰ ❁ كَـ«يَا سُعَا» فِيمَنْ دَعَا «سُعَادَا»

ـ **الترخيم**[1] **في اللغة ترقيق الصوت وتليينه**، يُقال: صوت رخيم، أي: رقيق، وذكروا بيت ذي الرُّمَّة:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ ❁ رَخِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ

وعند النحويين: هو حذف بعض الكلمة علىٰ وجه مخصوص، وهو علىٰ ثلاثة أنواع:

١ ـ حذف آخر الاسم في النداء، وهو المذكور هنا.

٢ ـ حذف الآخر في غير النداء لغير موجب، ويختصُّ بضرورة الشعر.

٣ ـ ترخيم التصغير، وسيذكره في باب التصغير (٦٨).

واشترطوا في ترخيم المنادىٰ أن يكون معرفة، غير مُستغاثٍ، ولا مندوبٍ، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد.

ـ **قال ابن هشام**: فلا يُرَخَّم نحو قول الأعمىٰ: «يا إنساناً خُذْ بيدي».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٣١، وأوضح المسالك ١٠١/٣، وتوضيح المقاصد ٣٢/٤، وشرح ابن طولون ٤١/٢، **وذكر مع مثال النَّاظم قراءة الأعمش «ونادوا يا مالِ»** سورة الزخرف ٧٧/٤٣، وهي قراءة عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وابن يعمر وابن وثاب وأبي الدرداء وكذلك الأعمش، وهي قراءة النبي ﷺ. انظر معجم القراءات ٤٠١/٨، وشرح المكودي ٦٢٣/٢ ـ ٦٢٤، والمقاصد الشَّافية ٤٠٥/٥، وإرشاد السَّالك ٨٦٦/٢.

وقولك: **يا لَجَعْفَر، و«وا جعفراه»، ويا أمير المؤمنين، ويا تأبَّطَ شَرّاً**، ومَثَّل النَّاظم لذلك بقوله: يا سُعَا، فيمن دعا سعاداً، ونحو قولك في حارث: يا حارِ:

يَـا حَـارِ لَا أُرْمَـيَنْ مِـنْكُم بِدَاهِيَـةٍ ❊ لَـمْ يَلْقَهَـا سـوقَةٌ قَبْلِـي وَلَا مَلِـكُ

ترخيماً[1]: **أجاز فيه ابن النَّاظم ما يلي:**

١ ـ مفعولاً له، أي: لأجل الترخيم.

٢ ـ أو مصدراً في موضع الحال.

٣ ـ أو ظرفاً على حذف المضاف، أي: احْذِفْ وقت الترخيم.

٤ ـ وزاد المرادي وجهاً رابعاً، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، وناصبه «احْذِف» لأنه يلاقيه في المعنى.

وتعقبه المكودي فقال: «وفيه نَظَر؛ لأنَّ الحذف أَعَمُّ من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى».

وتعقب الأزهري المكودي على تعقُّبه المرادي فقال: «**وهذا النظر لا يتجه لأن المراد حذف مخصوص بكونه آخر المنادى، ولا شكَّ أن ذلك حقيقة الترخيم**».

٥ ـ وزاد المكودي وجهاً خامساً: وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف، والتقدير: رخم ترخيماً. وعند الأزهري: فيه نظر[2].

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٣١، وتوضيح المقاصد ٤/٣٢، وشرح المكودي ٢/٦٢٣، وشرح الأشموني ٢/١٧٤، وإعراب الألفيَّة/١٢٥.

(٢) فيه نظر لأنه لا يخلو إمَّا أن يكون مؤكِّداً لعامله، أو نائباً عن فعله، فإن كان الأول لزم توجيه كلام النَّاظم بما لا يراه فإنه قال في بابه: **وحذفُ عامل المؤكّد امتنع فكيف يرتكبه؟**. وإن كان الثاني فلا معنى لقوله ترخيماً احذِفْ إلَّا التوكيد اللفظي بالمرادف **فقد ادَّعى أن الحذف أعَمّ من الترخيم**،=

٦ ـ **وزاد الأزهري وجهاً سادساً** في «ترخيماً» وهو أن يكون مفعولاً به بفعل شرط حَذْفه مع أداته، وحُذِفَت الفاء من جوابه للضرورة، والتقدير: إنْ أردت ترخيماً فاحْذِف آخر المنادىٰ.

احذف: فعل أمر، وفاعله مستتر، آخر: مفعول «احْذِف»، المنادىٰ: مضاف إليه، كيا سُعَا: الكاف جارَّة لقول محذوف في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف: وذلك كقولك، يا سعا، فيمن: متعلق بالقول المَحْذُوف، وجملة «دعا» صلة، سعادا: مفعول «دعا»، والألف للإطلاق.

٦٠٩. وَجَوِّزَنْـهُ مُطْلَقـاً فِـي كُـلِّ مَـا ❁ أُنِّثَ بِالْهَـا، وَالَّـذِي قَـدْ رُخِّمَـا=

٦١٠. =بِحَـذْفِهَا وَفِّـرهُ بَعْـدُ، وَاحْظُـلَا ❁ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَـذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١. إِلَّا الرُّبَـاعِيَّ فَمَـا فَـوْقُ، الْعَلَـمْ، ❁ دُونَ إِضَـافَةٍ، وَإِسْـنَادٍ مُـتَمّْ

المنادىٰ نوعان: مؤنث بالهاء، ومجرَّد منها[1]:

فالمؤنث بهاء يجوز ترخيمه مطلقاً، أي: بلا شروط، فَيُرَخَّم علماً، وغير عَلَم، وثلاثياً، وزائداً علىٰ الثلاثي، نحو قول امرئ القيس:

أَفَـاطِمُ مَهْـلاً بَعْـضَ هَـذَا التَّـدَلُّل ❁ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلي

= **والأعم لا يؤكِّد الأخص**. كذا عن الأزهري.

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٣١، وتوضيح المقاصد ٤/٣٣ ـ ٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح ابن طولون ٢/١٤٢، وشرح الأشموني ٢/١٧٤ ـ ١٧٨، وشرح المكودي ٢/٦٢٤ ـ ٦٢٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٠٧، وشرح الهواري ٤/٤٣، وشرح ابن الوردي ٢/٧٦٤، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٧.

وقول العجَّاج:

جَـــارِيَ لَا تَسْـــتَنْكِرِي عَـــذيري ❁ سَـــيْري وَإِشْـــفَاقِي عَلَـــىٰ بَعِيـــرِي

أي: يا جارية.

وقولهم: **يا شا ادْجُني**، أي: أَقيمي، من دَجَن بالمكان إذا أقام به، أي: يا شاةُ وهو مثال للثلاثي.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: كيف قال مُطْلَقاً، ولترخيمه خمسة شروط؟

ـ الأول: أن يكون مُعَيَّناً، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمىٰ: **يا امرأةُ خذي بيدي**.

ـ والثاني: ألَّا يكون مضافاً فلا يجوز ترخيم نحو: **يا طلحةَ الخير**. وترخيم نحو: «**يا علقمة الخير قد طالت إقامتنا**» فنادر.

ـ **الثالث**: ألَّا يكون مختصَّاً بالنداء، فلا يرخَّم «فلةُ».

ـ **الرابع**: ألَّا يكون مندوباً، فالمندوب لا يرخَّم لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه.

ـ **الخامس**: ألَّا يكون مُسْتَغاثاً به؛ فإنه لا يجوز ترخيمه.

قلتُ: قد يُجاب بأن معنىٰ قوله: «مطلقاً، أي: بلا شرط من الشروط التي تخصُّ المجرد كالعلميّة».

ـ **وقوله: وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا / وَفِّرْهُ بَعْدُ...**

أي: لا تنقص منه بعد حذف الهاء شيئاً[1].

---

(١) وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً بعد حذف التاء نحو:

أَحَـارِ بـنِ بَـدْرٍ قَـدْ وليـت وِلَايَـة ❁ فَكُـن جُـرذاً فِيهـا تَخُـونُ وَتَسـرقُ

يريد أحارثة. كذا عند المرادي.

ـ **وقوله: وَاحْظُلَا**: أشار به إلىٰ القسم الثاني، وهو ما ليس مُؤَنَّثاً بالهاء، فذكر أنه يُمنَع ترخيم ما خلا من هذه الهاء إلَّا ما اجتمعت فيه شروط، وذكرها المرادي وغيره:

١ ـ أن يكون زائداً علىٰ الثلاثة، رباعياً فأكثر[1].

٢ ـ الثاني أن يكون عَلَماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو: **يا غضنْفَ**، في: «**غضنفر**» قياساً علىٰ قولهم: **أطرق كرا، ويا صاحِ**.

٣ ـ الثالث: أَلَّا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم: **بَرَق نحرُه**.

٤ ـ الرابع: أَلَّا يكون ذا إضافةٍ، خِلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقول زهير:

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا ❁ أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالغَيْبِ يُذْكَرُ

وهذا عند البصريين نادر، وأَنْدَرُ منه حَذْفُ المضاف إليه بأسره، كقول عديّ بن زيد:

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرني سَاعَة ❁ فِي مَوْكِبٍ أَو رَائِداً لِلْقَنِيص

يريد: يا عبد هند.

ومنع ابن عصفور ترخيم «**صلعمة بن قلعمة**» لأنه كناية عن المجهول. وما عند النحاة خلافه. **وإذا رخمت طلحة قلت: يا طلحُ، يا طلحَ.**

ـ **قال ابن عقيل**: «وخرج ما كان علىٰ ثلاثة أحرف كـ: زيد، عمرو، وما كان

---

(١) **وإذا كان ثلاثياً متحرك العين أو ساكنها: حَكَمَ، بَكْر، فلا يُرَخَّم، وهذا مذهب الجمهور**، وأجاز الفراء ترخيم المحرك الوسط. ونقل عن الكوفيين، وفيه نظر، وقد نقل عن الكسائي المنع. وانظر المقاصد الشَّافية ٥/٤٢٠.

على أربعة أحرف غير عَلَم كـ: **قائم، قاعد**». وما رُكِّب تركيب إضافة، كـ«عبد شمس»، وما رُكِّب تركيب إسناد نحو: «**شاب قرناها**»، فلا يُرَخَّم شيء من هذه، وأما ما رُكِّب تركيب مزج فيرخَّم بِحَذْف عجزه، وهو مفهوم من كلام المصنِّف؛ لأنه لم يخرجه، فتقول فيمن اسمه «**معدي كرب: يا مَعْدِي**».

ـ وجَوِّزَنْهُ[1]: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، والهاء: مفعول به، وهو عائد على الترخيم، مطلقاً: حال من الهاء، في كل: متعلِّق بـ«جَوِّز»، ما: مضاف إليه، وهو نكرة موصوفة، أو معرفة ناقصة، أُنِّث: بالبناء للمفعول. الجملة صفة أو صلة، بالها: تعلَّق بـ«أُنِّث»، والذي: مفعول لفعل محذوف يفسره «وَفِّره»، قد رُخِّما: صلة «الذي».

ـ بحذفها: متعلِّق بـ«رُخِّما»، جملة «وَفِّره» مُفَسِّرة لا محل لها من الإعراب، بعدُ: ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة. واحْظُلا: أمر مؤكد بالنون الخفيفة، ترخيم: مفعول «احْظل»، ما: مضاف إليه، من هذه: متعلِّق بـ«خلا»، والهاء: نعت أو عطف بيان، جملة «قد خلا»: صلة «ما».

ـ إلَّا الرُّباعيَّ: منصوب على الاستثناء، فما: الفاء: عاطفة، ما: موصول اسمي معطوف على الرباعي، فوقُ: ظرف صلة «ما»، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، لعلم: عطف بيان على الرباعي، دون إضافة متعلِّق باستقرار محذوف، أو في موضع الحال من الرباعي، وإسنادٍ: معطوف على إضافة، مُتمّ: نعت لإسناد، وعند الشَّاطبي: مُتِماً حال من الرباعي، أي: العلم. والأول عند الأزهري أولى.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٥، وشرح المكودي ٢/٦٢٧.

٦١٢. وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ❁ إِنْ زِيدَ لَيِّناً سَاكِناً مُكَمِّلَا=
٦١٣. =أَرْبَعَةً فَصَاعِداً، وَالْحُلْفُ فِي ❁ وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِيْ

ـ إذا رخَّمْت المنادىٰ بِحَذْفِ آخره فَاحْذِف أيضاً معه الحرف الذي قبل الآخر، لكن بتوافر الشروط الآتية[1]:

١ ـ **أن يكون زائداً**، فلو كان أصليّاً لم يُحْذَف، فتقول في **مختار**: **يا مختا**، ولا تُحْذَفُ الألف؛ لأنها منقلبة من عين الكلمة، ومثله **مُنقاد**، **تقول**: **يا مُنْقا**. وعن الأخفش أنه يُحْذَفُ مع الآخر، وأجاز الجرمي في «**منقاد**»: **يا مُنْقَ**.

٢ ـ **أن يكون حرف لين**، فلو كان حرفاً صحيحاً حُذِف الآخر منه، فتقول في **سفرجل**: **يا سَفَرْج**، **وفي قمطر**: **يا قِمَطْ**. وحرف اللِّين يشمل الألف نحو شِملال، والواو نحو: منصور، والياء نحو: قِنْدِيل.

٣ ـ **أن يكون ساكناً**، فلو كان متحرِّكاً لم يُحْذَفْ فتقول في: **هَبَيَّخ**[2]: **يا هَبَيّ**، **وفي قنوّر**[2]: **يا قنوّ**.

٤ ـ أن يكون حرف اللِّين رابعاً فصاعداً، فلو كان ثالثاً نحو: **عماد وسعيد وثمود**، فمذهب البصريين أنه يُرَخَّم بِحَذْفِ آخره فقط: **عما**، **سعي**، **ثمو**، وعن الفرّاء أنه أجاز في **عماد** وسعيد وجهين: حذف الآخر وحده كالبصريين، وحذفه مع

(١) توضيح المقاصد ٤/٤٧ ـ ٤٩، وشرح المكودي ٢/٦٢٧ ـ ٦٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٢، وشرح ابن طولون ٢/١٤٤ ـ ١٤٥، وشرح الأشموني ٢/١٨١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٠ ـ ٢٩١، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٥، وشرح الهواري ٤/٤٥ ـ ٤٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٢٨ ـ ٤٢٩، إرشاد السالك ٢/٨٦٩ ـ ٨٧٢.

(٢) هَبَيَّخ: الأحمق، والسمين، والقنوَّر: الشديد، وكل فَظّ.

الألف والياء: يا عِمَ، يا سَعِ، وأما في «ثمود» فيحْذف الحرفين.

ـ **وذكر المكودي في ذلك**: منصور، مصابيح، استخراج، إذا سُمّي به.

٥ ـ أن يكون ما قبله حركة مجانسة[١]، فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو: غُرْنَيْق (طائر الماء)، وفِرْعَون، فمذهب الجرمي والفرّاء أنه يُحْذَف مع الآخر الذي قبله حركة مجانسة لا يفرقون بين النوعين؛ وغيرهما لا يرىٰ ذلك، بل يقولون: **يا فرعو، يا غُرْنَي**.

وأشار إلىٰ هذا الخلاف بقوله: ... **وَالْخُلْفُ فِي/ وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِيْ**.

ـ **قال ابن طولون**: «وفي اشتراط كون ما قبل الواو والياء مجانساً لها بأن يكون مكسوراً قبل الياء، ومضموماً قبل الواو خلاف:

فسيبويه والأكثرون يشترطون ذلك، فلا يجيزون حَذْفَ حرف العِلّة في نحو: فرعون وغُرنَيْق؛ لأن ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح.

والفرّاء لا يشترط ذلك فيجيز حذفه».

ثم قال: ولا خلاف في الواو والياء في نحو: **مصطَفَوْن مصطَفَيْن**، وإن كان ما قبلهما فتح؛ لأنّ الحركة المجانسة فيهما مقدَّرة. ومثل هذا عند المرادي.

---

(١) **قال الأشموني**: فالمستكمل الشروط نحو: **أسماء ومَرْوان ومنصور وشِمْلَال وقنديل، فنقول فيها: يا أسمُ، يا مرو، يا منصُ، يا شملَ، يا قندِ**. قال أبو زيد الطائي:

يَا أسمُ صَبْراً عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْ حَدَث ❊ إِنَّ الحَـوَادِث مَلقِـيٌّ وَمُنْتَظَـرُ

وقول الفرزدق:

يَـا مـرو إِنَّ مَطِيَّتِـي مَحْبُوسَـةٌ ❊ تَرْجُـو الحبـاء وَرَبُهَـا لَـمْ يَيْـأَسِ

وانظر المقاصد الشَّافية ٥/٤٣١ ـ ٤٣٢.

ـ ومع[1]: متعلّق بـ«احْذِف»، الآخر: مضاف إليه، احْذِف: فعل أمر، الذي: مفعول به، تلا: جملة الصِّلة، إنْ: شرط، زِيْدَ: فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه، لَيْناً: حال من الضمير المستتر في «زيد»، وهو مخفّف: ليّن، ساكناً، مكملاً: نعت بعد نعت.

ـ أربعةً مفعول «مكمل»، فصاعداً: معطوف على أربعة، الخلف: مبتدأ، في واو: خبر المبتدأ، وياء: معطوف على واو، بهما: خبر مقدَّم، والباء بمعنى «مع»، فتح: مبتدأ مؤخَّر. وجملة «بهما فتح» نعت لواو وياء، قُفي: نعت لـ«فتح».

٦١٤. وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلْ ❁ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

هذا هو القسم الثاني من المرخَّم[2]، وهو ما تُحْذَف منه الكلمة الأخيرة من المُرَكَّب تركيب مزج.

مثال ذلك: **يا بعلبك** **يا بعلَ.**

يا سيبويه **يا سيبَ.**

يا معدي كرب **يا معدي**

وفي خمسة عشر : يا خمسةَ، وذلك إذا سُمِّي به.

ومنع الفراء ترخيم المركَّب من العدد إذا سُمِّي به.

ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه». وذهب الفرّاء إلى أنه لا يُحْذَفُ

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٦، وشرح المكودي ٢/٦٢٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٣، وشرح ابن طولون ٢/١٤٥، وأوضح المسالك ٣/١٠٦، وشرح الأشموني ٢/١٨٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩١، وشرح المكودي ٢/٦٢٩ ـ ٦٣٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٣٦، وشرح الهواري ٤/٤٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٧٣.

منه إِلَّا الهاء، فتقول: **يا سيبوَيْ**.

أَمَّا ابن كيسان فلا يجوز عنده حَذْفُ الثَّاني من المُرَكَّب، فإن حذفت الحرف أو الحرفين قلت: **يا بعلبَ يا حضرمَ**.

وقال المرادي: والمنقول أن العرب لم ترخِّم [أي: المُرَكَّب]، وإنما أجازه النحويون». ولعله أراد أنه غير مسموع عن العرب مرخّماً.

ـ **وقوله:... وقلَّ / تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ:**

أكثر النحويين لا يجيز ترخيم المركَّب الإسنادي نحو: تأبَّط شرّاً، وهو جائز؛ لأن سيبويه حكىٰ ذلك، فقال في النسب إلىٰ **تأبط شرّاً: تأبطيّ**[1]، لأن من العرب من يقول: يا تأبَّط، ومنع ترخيمه في باب الترخيم.

قال المرادي: فَعُلِم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجوازه قليل. وعمرو هو سيبويه.

ـ العجزَ[2]: مفعول مقدَّم، احْذِفْ: فعل أمر، من مركَّب: متعلِّق بِاحْذِفْ، قَلَّ: فعل ماض، ترخيم: فاعل. جملة: مضاف إليه، ذا: مبتدأ، عمرو: مبتدأ ثان، نقل: خبر «عمرو»، والمبتدأ وخبره: خبر «ذا».

(١) الكتاب ٢/٨٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٦.

٦١٥. وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ❁ فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦. وَاجْعَلْهُ -إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً- كَمَا ❁ لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

٦١٧. فَقُلْ عَلَىٰ الْأَوَّلِ فِي «ثَمُودَ»: «يَا ❁ ثَمُو»، وَ«يَا ثَمِي» عَلَى الثَّانِي بِيَا

ـ **إذا نَويت**[1] **ثبوت** المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حال قبل الحذف، واستعملته بما فيه من حركة.

وتسمَّى هذه اللغة **لغة مَن نَوَى**، **ولغة مَن ينتظر**، وشمل قوله: بعد حَذْف:

ـ ما حُذِفَ منه حرف نحو: **يا جعفَ**، **في يا جعفر**، **ويا حارِ**، **في حارث**.

ـ وما حُذِف منه حرفان نحو: **يا مرو**، **في مروان**، **يا منصُ**، **في منصور**.

ـ وما حُذِف منه كلمة نحو: **يا بعلَ**: **في بعلبك**.

ـ وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: **يا قِمَطْ في قِمَطْرُ**، خلافاً للكوفيين؛ فإنهم لا يرخِّمون «قمطراً» أو نحوه مما كان قبل آخره ساكن إلَّا على لغة من لم ينوِ.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنك إذا رخَّمت على **لغة من لا ينتظر** عاملت الآخر بما يعاملُ به لو كان هو آخر الكلمة وَضْعاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٥٢ ـ ٥٤، وشرح المكودي ٢/٦٣١ ـ ٦٣٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٣، وشرح الأشموني ٢/١٨٤ ـ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح ابن طولون ٢/١٤٦، وشرح الهواري ٤/٤٨ ـ ٥٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٤٣ قال: «ولله دره في هذه الأرجوزة؛ فإنه يلتزم فيها مخالفة رأيه في التسهيل في مواضع كثيرة، فتكون مخالفته أحق من موافقته، وقد مضى من ذلك مواضع». وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٧٤.

فيتعيَّن بناؤه على الضم في «قمطر» فتقول: يا قِمَطُ.

وفي جعفر: يا جَعْفُ، وفي حارث: يا حارُ.

وتسمّى هذه اللغة لغة من لم ينوِ، ويُعامَلُ معاملة الاسم التامّ.

والضمير في «اجعله» عائد على الحرف الذي قبل المحذوف.

ـ وذكر في البيت الثالث أنك تقول في «ثمود»:

ـ على لغة من ينتظر عند الترخيم «يا ثمو» بواو ساكنة.

ـ وعلى لغة من لا ينتظر: «يا ثمي»، فتقلب الواو ياءً والضمة كسرة؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التَّام.

ـ قال ابن عقيل: «ولا يوجد اسم مُعْرَبٌ آخره واو قبلها ضمة إلَّا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة»[1].

ـ إن[2]: حرف شرط، نويت: فعل الشرط، بعد: ظرف متعلِّق بـ«نويت»، حَذْف: مضاف إليه، ما: مفعول لـ«نويت»، جملة حُذِف: صلة «ما»، فالباقي: مفعول «استعمل»، استعمل: فعل أمر، والجملة جواب الشرط. بما: متعلِّق بـ«استعمل»، والباء بمعنى «على»، وما: موصول اسمي نعت لمحذوف، فيه: متعلِّق بـ«ألف»،

---

(١) هناك بعض الأسماء المرخمة عند المرادي وغيره أذكرها هنا: صميان، كروان: تقول على الأول: يا صمي، يا كرو، وعلى الثاني: يا صما يا كرا، بقلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. والصّميان: الرجل الشجاع. وشاة: على الأول: يا شا. وعلى الثاني: يا شاة، برد اللَّام لبقائها على حرفين. سفرجل: تقول في يا سُفَيرج على الأول: يا سفيِ، وعلى الثاني: يا سفيرُ. وعند الأخفش: يا سُفَيْرِل برد اللَّام المحذوفة لأجل التصغير. قال المرادي: «وفروع الباب كثيرة. وفيما ذكرناه كفاية». توضيح المقاصد ٤/٥٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٦.

وجملة ألف صلة «ما».

ـ واجْعَلْهُ: فعل وفاعل، والهاء مفعوله الأول، إن لم تنوِ: شرط محذوف الجواب للضَّرورة، محذوفاً: مفعول «تنوِ»، وفي بعض النسخ: وإن لم يُنْو مَحذوفٌ. وهو كذلك عند ابن طولون، كما: في موضع المفعول الثاني لـ«اجْعل»، وذكر أنَّ «ما» زائدة. لو: مصدريَّة، كان: فعل ماض، واسمها مستتر عائد على الباقي، بالآخر: متعلِّق بـ«تمم»، وضعاً: منصوب بنزع الخافض، تُمِّما: خبر «كان»، وجملة «كان» ومعموليها صلة «لو» المصدريَّة.

ـ فقل: فعل أمر، على الأول: متعلِّق بحالٍ محذوفة، والفاء تفريعيَّة، الأول: نعت لمحذوف، وفي ثمود: متعلِّق بـ«قل»، يا ثمو: مفعول لـ«قل»، يا ثمي: مفعول لقول محذوف، على الثاني: متعلِّق بحال محذوفة، بيا: في موضع الحال من «يا ثمي».

٦١٨. وَالْتَـزِمِ الْأَوَّلَ فِـي كَـ«مُسْلِمَهْ» ❖ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ«مَسْلَمَهْ»

ـ **الوجه الأول**[1] **وهو الترخيم على لغة من نوى**، يلتزم في الصفات المؤنَّثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤَنَّث، نحو: مُسْلِمة، فيقال: يا مُسْلِمَ بالفتح.

ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني؛ لأنه لو قيل فيه: يا مُسْلمُ بالضم لالتبس بالمذكر.

وأمّا نحو: مَسْلَمة بفتح الميم مما ليست التاء فيه فارقة فيجوز الوجهان، تقول:

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٥٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وشرح الأشموني ٢/١٨٦، وأوضح المسالك ٣/١٠٧، وشرح المكودي ٢/٦٣٢ ـ ٦٣٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٤، وشرح الهواري ٤/٤٩ ـ ٥٠، وشرح ابن طولون ٢/١٤٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٥٤، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٧٦.

يا مَسلمَ: بفتح الميم، ويا مَسْلَمُ: بضم الميم.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ومن الأسماء ما لا يُرَخَّم إلَّا على نيَّة المحذوف، فمن ذلك ما فيه هاء التأنيث للفرق نحو: مُسْلِمة، تقول في ترخيمه: يا مُسْلِمَ، ولا يجوز أن يرخَّم على المذهب الثاني؛ لأنك لو قلت فيه: يا مُسْلِمُ لالتبس المؤنَّث بالمذكر، فلو لم تكن الهاء للفرق كما في مَسْلَمة: اسم رجل جاز ترخيمه على المذهبين...».

ـ **وذكر ابن هشام** أنَّ ما لم يُخَفْ فيه لبسٌ جاز فيه الوجهان، نحو: هُمَزَة علماً، ومَسْلَمَة كذلك، ونداؤه مرخّماً أكثر من ندائه تامّاً[(١)].

ـ التزِم[(٢)]: فعل أمر وفاعل، الأول: مفعول به، في كمُسْلِمَهْ: متعلِّق بـ«التزم» والكاف اسم بمعنى: مثل لدخول حرف الجر عليها، وجوِّزِ الوجهين: فعل وفاعل ومفعول، في كَمَسْلَمَهْ: متعلّق بـ«جَوَّز».

٦١٩. وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ❁ مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: «أَحْمَدَا»

ـ **يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة**[(٣)]:

---

(١) وذكر المرادي وابن النَّاظم وغيرهما سبباً آخر للاكتفاء بالوجه الأول وهو عدم النظير، ويمتنع بذلك الوجه الثاني نحو: طيلِسان، بكسر اللام، إذ لو رخم على تقدير التمام لزم وجود فيعِل بكسر العين في الصحيح، وهو مفقود إلَّا ما ندر من صَيْقِل اسم امرأة، وبَيْئِس...

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٦.

(٣) أوضح المسالك ٣/١٠٨ ـ ١١٠، وشرح الأشموني ٢/١٨٧ «أن يصلح الاسم للنداء نحو: أحمد، فلا يجوز في نحو الغلام، ومن ثم خُطِّئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج:

أو ألفاً مكة من ورق الحِمي

والأصل: الحمام، فحذف الألف الأخيرة والميم لا على وجه الترخيم، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية، وتوضيح المقاصد ٤/٥٦ ـ ٥٩ ومنه أخذ الأشموني نصّه في بيت العجَّاج، وشرح المقاصد ٤/٥٦ ـ ٥٩، ومنه أخذ الأشموني نصّه في بيت العجَّاج، وشرح المكودي ٢/٦٣٣،=

١ ـ **الأول: الاضطرار إليه**، فلا يجوز ذلك في السَّعة.

٢ ـ **الثاني: أنْ يَصْلُحَ الاسم للنداء**، نحو: أحمد، فلا يجوز في نحو الغلام.

٣ ـ **أن يكون الاسم إمَّا زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث**، كقول امرئ القيس:

لَـنِعْمَ الفَتَـى تَعْشـو إِلَـى ضَـوْءِ نَـارِهِ ❊ طَرِيْفُ بن مَالٍ لَيْلَةَ الجُوْعِ وَالخَصَـرْ

أراد: ابن مالك، فحذف الكاف، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يُحْذَف منه شيء، ولهذا نَوَّنه.

ـ ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافاً للمبرّد بدليل كلام جرير:

أَلَا أَضْـحَت حِبَـالكُم رمَامَـا ❊ وَأَضْـحَت مِنْـكَ شَاسِـعةً أُمَامَـا

أُماما: رخَّم الاسم وهو غير منادى، وجاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، فأبقى آخره على حاله من الحركة، **وأصله**: أُمَامَةُ.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ المبرّد محجوج بالقياس على النّداء وبالسَّماع.

ـ لاضطرار[1]: مفعول لأجله مقدَّم على عامله، رَخَّموا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، دون: حال من «ما» مقدمة على صاحبها، نِدَا: مضاف إليه، ما: مفعول لـ«رخموا»، للندا: متعلِّق بـ«يصلح»، والجملة صلة «ما»، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، أحمدا: مضاف إليه مجرور بالفتحة.

= وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٤ ـ ٢٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٤، وشرح الهواري ٤/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن طولون ٢/١٤٧ ـ ١٤٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٥٧، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٧٧.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٦.

٥١ ـ الِاخْتِصَاصُ

٦٢٠. اَلِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) ❁ كَـ«أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»

٦٢١. وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) ❁ كَمِثْلِ: «نَحْنُ-الْعُرْبَ-أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»

ـ كثيراً ما يُتَوَسَّعُ في الكلام فيخرج على خلاف مقتضى الظاهر، كاستعمال الطَّلب موضع الخبر، نحو: أَحْسِنْ بزيد، والخبر موضع الطلب نحو قوله تعالى[1]: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾.

ـ ومن ذلك الاختصاص[2] **لأنه خبر يُسْتَعْمَلُ بلفظ النداء كقولهم: اللَّهُمَّ اغفر لنا أَيّتها العصابة.**

ـ والباعث على الاختصاص إِمَّا فخر، نحو: بي أيها الشُّجاع فدافعْ.

وإِمَّا تواضع، نحو: إني أنا العبد الفقير إلى عفو ربي.

وإِمَّا توكيد، نحو: قوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء لَا نُوْرَث».

ـ والاختصاص شبيه بالنداء، وهو ليس منادى، فلا يَصْحَبُه حرف النداء «يا»

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٣.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٣٥، وتوضيح المقاصد ٤/٤٦٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٧ ـ ٢٩٨، وشرح الهواري ٤/٥٤ ـ ٥٥، وأوضح المسالك ٣/١١١ ـ ١١٢، وشرح ابن طولون ٢/١٤٩ ـ ١٥٠، وشرح المكودي ٢/٦٣٤ ـ ٦٣٥ وشرح الأشموني ٢/١٩٠ ـ ١٩٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٨٠ ـ ٨٨٢.

وهو منصوب بفعل مضمر، والتقدير: «أَخُصُّ» وهو لازم الإضمار، وقوله: كـ«أَيُّهَا الْفَتَىٰ» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»:

أنه لا يُوْصَفُ «أيّ» باسم الإشارة، ولا بالموصول كالنداء، وفهم من قوله: بِإِثْرِ ارْجُونِيَا، أنه لا بُدَّ أن يتقدّمها كلام، وأن الكلام الذي يتقدّمها لا بُدّ أن يكون فيه ضمير المتكلم.

ويقع المختصُّ على ثلاث صور:

ـ بلفظ أيّها وأيّتُها: أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجل، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أَيّتها العصابة.

وأيّ: مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بـ«أل» واجب الرفع على ما تقدَّم في النداء.

وأيُّها وأَيَّتها في مذهب الجمهور في موضع نصب بأخص[1] مضمراً.

ـ وذهب الأخفش إلى أنه منادى، قال: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسَه. أَلَا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: «كلُّ الناس أفقهُ منك يا عُمَرُ».

ـ وذهب السيرافي إلى أن «أيّاً» في الاختصاص معربة.

ـ معرف بالألف واللام: نحن العربَ أقرى الناس للضيف.

نحن العلماءَ أحقّ الناس بالعمل. كذا عند الشَّاطبي.

مضاف إلى المعرف بـ«أل»: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء لَا نُوْرَث»[2].

---

(١) في المقاصد الشَّافية ٥/٤٧٤ «على تقدير أخصُّ أو أعني».

(٢) عند الشَّاطبي قوله: «إنا معاشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة» ٥/٤٧٢. وهو من أمثلة سيبويه، انظر الكتاب ١/٣٢٨.

وفي كتب الحديث: «إنا معاشر الأنبياء لم نورث» وجاء عند النحويين «نحن معاشر...»=

ولفظه كلفظ المنادىٰ، **ومع ذلك يخالفه من ثلاثة أوجه:**

١ ـ لا يجوز أن يُستعمل معه حرف نداء. وإلىٰ هذا أشار بقوله: دون «يا».

٢ ـ لا يُستعمل مبدوءاً به، وفُهِمَ ذلك من قوله: «**بِإِثْرِ ارْجُونِيَا**».

٣ ـ استُعمل معرَّفاً بـ«أل»، وإلىٰ هذا أشار في البيت الثاني.

٤ ـ وجه رابع ذكره المرادي، وهو أن «أيّاً» توصف بالنداء باسم الإشارة، وهنا لا توصف باسم الإشارة.

ـ **ثم ذكر وجهاً خامساً:** وهو أنّ المازني أجاز نصبه في النداء صفة، ولم يحكوا هنا خلافاً في وجوب رفع صفتها وفي الارتشاف: «**لا خلاف في متبوعها أنه مرفوع**»[1].

ـ والأكثر في المختصِّ أن يلي ضمير المتكلّم كما رأيت في الأمثلة، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم: **بِكَ اللهَ نرجو الفضل، وسبحانكَ اللهَ العظيم، ولا يكون بعد ضمير غائب.**

ـ **قال سيبويه**[2]: «وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب: بنو فلان، ومعشرُ مضافةً، وأهل البيت، وآل فلان.

= وذكر ابن حجر في فتح الباري أنّ جماعة من الأئمة أنكروا هذه الرواية بقولهم: «نحن». وقال الحافظ ابن كثير: **وهذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في شيء من الكتب الستة**، تحفة الطالب/٢١٢، وفتح الباري ١١٢/١٠.

(١) وفي شرح الأشموني ١٩٠/٢ **ذكر أنه يفارق النداء في ثمانية أحكام**، وزاد علىٰ ما أثبته أنه يشترط أن يكون المقدَّم عليه اسماً بمعناه. **الرابع والخامس** أنه يقل كونه علماً، وأنه ينصب مع كونه مفرداً. **السادس**: أنه يكون بـ«أل» قياساً. **والسابع**: أن أيّاً توصفُ في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به. **وختم بالثامن** وهو الخلاف عند المازني بين جواز النصب في النداء، وهنا لم يحكوا عنه خلافاً في الرفع.

(٢) الكتاب ٣٢٨/١.

والرابع: أن يكون علماً ومنه قول رؤبة:

بِنَا تَمِيْماً يُكْشَفُ الضَّبابُ

ـ **وقال المكودي: «ومع هذا فقد أَجْحَفَ النَّاظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلَّق به من المعنىٰ والإعراب»**، وحاصله أن المختصَّ علىٰ قسمين:

ـ **قسم مبني علىٰ الضّمّ**، وهو: أيُّها الفتىٰ ونحوه، وبُني لشبهه بالمنادىٰ لفظاً، وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ، فتقدير عامله: أخصُّ بذلك أيُّها الرجل، والمراد بأيها: المتكلم نفسه.

ـ **وقسم مُعْرَبٌ نصباً**، وهو المضاف، وذو الألف واللام، نحو: **نحن العربَ أقرىٰ الناس للضيف**، نحن: مبتدأ، أقرىٰ الناس خبره. العربَ: منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص...».

وأكمل حديثه بإعراب الحديث «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء...**»

ـ الاختصاصُ كنداء[1]: مبتدأ وخبر، دون: نعت لـ«نداء»، يا: مضاف إليه، كأيّها: الكاف جارة لقول محذوف، أي: وذلك كقولك. أيّ: مبنية علىٰ الضم في محل نصب بأخصُّ محذوفاً، ها: حرف تنبيه عوضاً عمّا تستحقه أيّ من الإضافة، الفتىٰ: نعت لأيّ، مرفوع بضمة مقدَّرة علىٰ الألف، بِإِثْرِ: في موضع الحال من «أيُّها»، ارْجُونِيَا: فعل أمر من رجا يرجو، وفاعله مستتر فيه، والنون للوقاية، والألف للإطلاق، والياء مفعول به، والمجموع مضاف إليه علىٰ إرادة اللَّفظ.

ـ وقد يُرَىٰ: قد: حرف تقليل، يُرَىٰ: مضارع مبنيّ للمفعول بمعنىٰ يُوْجَد متعدٍّ لاثنين، ذا: اسم إشارة نائب عن الفاعل، وهو المفعول الأول، دون: في موضع

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٧.

الحال من «ذا»، أيّ: مضاف إليه، تلوَ: مفعول ثان لـ«يُرَىٰ»، أل: مضاف إليه، كمثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كمثل، والكاف زائدة، ومثل: مضاف لمحذوف.

ـ نحن: مبتدأ، العُرْبَ: مفعول بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخصُّ»، والجملة معترضةٌ بين المبتدأ والخبر، أَسْخَىٰ: خبر «نحن»، مَن: موصول مضاف إليه، بَذَل: صلة «مَن».

ـ والتقدير: وقد يُرَىٰ هذا المنصوب علىٰ الاختصاص تالياً لـ«أل» حال كونه دون «أي»، وذلك نحو قوله: نحن العُرْبَ أَسْخَىٰ مَن بذل.

٥٢ ـ التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢. «إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ» وَنَحْـوَهُ نَصَـبْ ❁ مُحَـذَّرٌ بِمَـا اسْـتِتَارُهُ وَجَـبْ

ـ ذكر التحذير[1] والإغراء بعد باب النداء لأنَّ الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادىٰ، وذكر المكودي أنه ساق هذين بعد الاختصاص لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر.

والتحذير: هو تنبيه المخاطب علىٰ أمر مكروه يجب الاحتراز منه.

والإغراء: تنبيه المخاطب علىٰ أمر محمود ليرتكبه. وعند المكناسي: «هو إلزام المخاطب العكوف علىٰ ما يُحْمَدُ عليه، يعني من صلة رحم وحفظ عهد، ونحوهما».

❁ **والتحذير يكون بثلاثة أشياء:**

١ ـ إِيَّاك وأخواته.

٢ ـ ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلىٰ ضمير المخاطب.

٣ ـ الثالث: ذكر المحذَّر منه.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٦٦ ـ ٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٥، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٠، وشرح الأشموني ٢/١٩٢ ـ ١٩٣، «وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو: إيّاك نفسك أن تفعل، وإيّاك أنت نفسك أن تفعل، وإيّاك زيداً أن تفعل، وإيّاك أنت وزيداً أن تفعل»، وشرح الهواري ٤/٥٦، والمقاصد الشّافية ٥/٤٧٥، وشرح المكودي ٢/٦٣٧ ـ ٦٣٨، وشرح ابن طولون ٢/١٥١ ـ ١٥٢، وأوضح المسالك ٣/١١٢ ـ ١١٣، وشرح المكناسي ٢/٢٣٨.

وأشار بالبيت إلىٰ التحذير بإيّاك نحو قولك: **إيّاكَ والشَّرَّ**، ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة: وهو إياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكُنّ.

وفي هذه الحالة يجب استتار الناصب له وللمحذَّر منه سواء كان المحذَّرُ منه معطوفاً عليه بالواو، نحو: إياك والشَّرَّ، أو غير معطوف عليه، نحو: **إياك الأسدَ، وإياك من الأسدِ**، أو مكرراً، نحو: قول المفضَّل بن عبد الرحمن القرشي:

إِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ المِـــرَاءَ فَإِنَّـــهُ ❁ إِلَـىٰ الشَّـرِّ دَعّـاءٌ وَلِلْشَّـرِّ جَالِـبُ

ـ وقيل: هو علىٰ حَذْف الجار للضَّرورة، وقيل: علىٰ حَذْف العاطف للضَّرورة، وقيل: إنه بدل من إيّاك، وقيل: أُضمر له ناصب آخر بعد إِيَّاك، أي: **إِيَّاك إِيَّاك اتَّقِ المراء**.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقد كثر التحذير بهذا اللفظ فجعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل سواء كان معطوفاً عليه نحو: إِيَّاكَ والشَّرَّ، أو مكرراً، نحو: إِيَّاكَ إِيَّاكَ المراء، أو مفرداً، نحو: إِيَّاكَ الأسدَ، تقديره: «أُحذرك الأسد...»، «وَإِيَّاكَ والشر: اتّق»، ونحوه».

ـ **قال المرادي**: «واختُلف في إعراب ما بعد الواو فقيل:

ـ هو معطوف علىٰ إيّاك، والتقدير: اتقِ نفسك أن تدنو من الشرّ والشَّرّ أن يدنو منك، وهذا مذهب كثير، منهم السيرافي واختاره ابن عصفور...،

ـ وذهب ابن طاهر وابن خروف إلىٰ أنّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل.

ـ واختار في شرح التسهيل[1] مذهباً ثالثاً، وهو أن الثاني معطوف عطف مفرد

(١) أخذت هذا عن المرادي، ولم أجد الباب في شرح التسهيل، وقد ذكر المحققان أنه غير مثبت في=

لا على التقدير الأول، بل على تقدير: احذر تَلَاقي نفسِك والشّر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم قال: **ولا شكّ في أن هذا أقلّ تكلفاً فكان أولى**.

ـ إيّاك[1] والشر ونحوه: مفعول بـ«نصب»، ونَصَب: فعل ماض، مُحَذَّرٌ: فاعل نصب، بما: متعلِّق بـ«نصب»، وهو موصول اسمي، استتاره: مبتدأ، وجب: خبر المبتدأ، والجملة صلة «ما».

وقال الهواري: محذراً اسم مفعول، وهو حال من إيّاك كذا!

٦٢٣. وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا ❁ سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤. إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ ❁ كَـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»

ـ الإشارة[2] بـ«ذا» للنصب بإضمار فعل لا يظهر، وهذا يعني أنَّ «إِيَّاك» وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحَذْف، نحو: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ.

ـ **وقوله: وما سواه**، شمل النَّوعين: أيْ: ما ناب عن «إِيَّا» مع الأسماء المضافة لضمير المخاطب، والمحذَّر منه.

ومن هذا قوله: «**سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا**» أيْ: أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز

= الشرح، وانظر التسْهيل/١٩٢، وشرح التسهيل ٤٣٥/٣، وانظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٦٧٣/٧ والنص فيه.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٧، والمقاصد الشَّافية ٤٧٥/٥، وشرح الهواري ٥٦/٤.

(٢) توضيح المقاصد ٦٥/٤ ـ ٧٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٥ ـ ٢٣٦، وشرح المكودي ٦٣٨/٢ ـ ٦٣٩، وشرح ابن طولون ١٥٣/٢ ـ ١٥٤، وشرح الأشموني ١٩٣/٢ ـ ١٩٤، وأوضح المسالك ١١٣/٣، وشرح الهواري ٥٦/٤ ـ ٥٧، والمقاصد الشَّافية ٤٧٨/٥، وإرشاد السَّالك ٨٨٤/٢، وشرح المكناسي ٢٣٨/٢.

إظهاره فتقول: «رأسَك» فيكون منصوباً بفعل محذوف، ولك إظهاره فتقول: نَحِّ رَأْسَك.

وتقول في المحذَّر منه: الأَسَدَ، ولك إظهار العامل فتقول: احْذَر الأَسَدَ.

ـ قال المرادي: «وإن كان التحذير بغير «إيّا» لم يلزم الإضمار إلَّا مع العطف، نحو[1]: مازِ رأسَك والسَّيْف، والشيطانَ وكيدَه.

أو التكرار نحو: رأسَك رأسَك، الأسدَ الأسدَ.

وإلى هذا أشار بقوله:

وَمَا ❁ سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ ❁ .....

ومَثَّل للتكرار بقوله: «كـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»، والضَّيغم الأسد».

ـ وقال المرادي: «فإن قلت: ما علَّة التزام الإضمار مع «إيّا» مطلقاً، ومع غيرها في العطف والتكرار؟ قلتُ: علّة التزامه مع «إيّا» كثرة الاستعمال، فشابهت بذلك الأمثال، وغيرها ليس كذلك. إلَّا أنَّ العطف والتكرار جُعِل كالبدل من اللفظ بالفعل، فلذلك وجب إضماره معهما».

ـ وقال ابن النَّاظم: «ولا يجوز إظهار العامل لكون العطف كالبدل من اللفظ به. وتقول: رأسَك رأسَك، فتنصبه باللازم إضماره؛ لأن التكرار بمنزلة العطف...».

ـ وذكروا شاهداً للعطف قوله تعالى[2]: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾.

---

(١) أراد مازن قِ أسك واحذر السيف. ومازن: أبو قبيلة فَرُخِّم.
وقال المكناسي ٢/٢٣٨: «وقيل أراد يا مازن: فرخِّم ثم رُخِّم» كذا.

(٢) سورة الشمس ٩١/١٣.

ناقة: منصوب على التحذير، فهو مفعول به لفعل محذوف وجوباً، أي: احذروا ناقة الله فلا تقربوها.

ـ **قال أبو حيان**[1]: «... ومما يجب إضمارُ عامله لأنه قد عطف عليه فصار حكمه حكم المكرر كقولك: **الأسدَ الأسدَ...**».

ـ **وذكر المرادي**: أنه لا يُعطَف في هذا الباب إلَّا بالواو، وأنه لا يُحْذَفُ العاطفُ بعد إيَّاك إلَّا والمحذور مجرور بمن نحو: **إيّاك من الشَّر**، وتقديرها مع «أن تفعل» كاف، نحو: إيَّاك أن تفعل، أي: إيَّاك من أن تفعل.

ـ دون[2]: متعلِّق بـ«انسب»، عطف: مضاف إليه، ذا: مفعول مقدَّم بـ«انْسُب»، لإيّا: متعلِّق بـ«انْسُب»، انْسُب: فعل أمر، ما: مبتدأ، سواه: صلة «ما»، سَتْرُ: مبتدأ ثانٍ، فعله: مضاف إليه، جملة «لن يلزما» خبر «ستر»، والجملة خبر الأول.

ـ إلَّا: إيجاب لنفي «لن»، مع: متعلّق بـ«يلزم»، العطف: مضاف إليه، أو التكرار: معطوف على ما قبله، كالضَّيْغَم: أي: وذلك كقولك: الضَّيْغَم، فهو خبر لمبتدأ محذوف، والضَّيْغَم: منصوب بفعل واجب الحذف. الضَّيْغَم: تكرار وتوكيد للأول، يا: حرف نداء، ذا: اسم إشارة منادى مفرد[3]، السَّاري: نعت «ذا». **وعند الهواري**: «**يا ذا الساري**»: **تتميم**[4].

---

(١) التفصيل في إعراب آيات التنزيل ٣٠/٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) إعراب الألفية/١٢٧، وشرح المكودي ٢/١٣٩.

(٣) قال الأزهري: منادى مفرد مبني على الضم تقديراً، ومثله عند الشيخ محمد: منادى مبني على ضم مقدّر في محل نصب كذا!!. وقد قُدِّر الضم في مثل سيبويهِ: مفرداً علماً.

(٤) شرح الهواري ٤/٥٧.

٦٢٥. وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذُّ ❁ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

٦٢٦. وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا ❁ مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

ـ المعروف في التحذير أنه يراد به المخاطب[1]:

ـ وقد ورد للمتكلم كقول من قال[2]: «**إِيَّايَ وأن يَحْذِف أَحَدُكم الأرنبَ**».

أي: **إياي نحِّ عن حَذْف الأرنب، ونحِّ حَذْف الأرنب عن حضرتي، وهو على هذا جملة واحدة.**

وهو عند الزَّجّاج جملتان، والتقدير: إيّاي وَحَذْف الأرنب، وإِيَّاك وَحَذْف أحدكم الأرنب، ومنه قول عمر ﷺ: «**إيايَ ونَعَمَ ابن عفّان**».

ـ وقد ورد للغائب[3] «**إذا بلغ الرَّجل السِّتين فإِيَّاه وَإِيَّا الشَّوابّ**»، وشذَّ فيه اتصاله باسم ظاهر. ونقل هذا القول عن الخليل، وذكر أنَّه حَدّثه به من لا يَتَّهم أنه سمع أعرابياً يقول...

ـ **وقوله: وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ:**

يقتضي منع القياس على إيّاه وإيّاي، فلا يُسْتعمل إلَّا حيث سُمِع، والظاهر عند

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٧١ ـ ٧٤، وشرح ابن طولون ٢/١٥٤ ـ ١٥٥، وأوضح المسالك ٣/١١٣، وشرح المكودي ٢/٦٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٠ ـ ٣٠١، وشرح الأشموني ٢/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٨٥ «**وحكى... سيبويه أن بعضهم يقال له: إيّاك، فيقول: إيّاي، كأنه قال: إيّايَ أَحفظُ وَأَحْذَرُ**». وإرشاد السَّالك ٢/٨٨٦ ـ ٨٨٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٦.

(٢) وهو أثر مرويّ عن عمر ﷺ.

(٣) الكتاب ١/١٤١.

النَّاظم جوازه في التسهيل[1].

* **وفي البيت الثاني تحدَّث عن الإغراء**، وقد تقدَّم تعريفه، وذكر هنا أنّ حكمه حكم المحذَّر في جميع ما تقدَّم، فهو منصوب بفعل مضمر، وحكم ناصبه في وجوب الإضمار وجوازه كحكم ناصب المحذَّر به، فيجب إضماره مع العطف نحو: **الأهلَ والولد**.

والتكرار نحو قول مسكين الدارمي:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ❊ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

ـ ويجوز إظهار الفعل مع الإفراد، تقول: أخاك، والزم أخاك.

وَأَمَّا «إِيَّاكَ» فلا نصيب له في الإغراء، ولذا قال: «بِلَا إِيَّا».

ـ **قال ابن هشام: «ويُقال: الصلاةَ جامعةً»**[2]، فتنصب الصلاة، بتقدير: احضروا، وجامعةً على الحال، ولو صُرِّح بالعامل لجاز».

ـ وشذَّ إيّايَ[3]: فعل وفاعل، وإياه أشذّ: مبتدأ وخبر، أي: وإيَّاه أشذ من إِيَّاي، عن سبيل: متعلِّق بـ«انتبذ»، القصد: مضاف إليه، ومَن: موصول مبتدأ، قاس: صلة «مَن»، انتبذ: خبر المبتدأ.

---

(١) انظر التسهيل/١٩٢.

(٢) قال المرادي: وقد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير... وأجاز الفراء الرفع في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ [الشمس ٩١/١٣] على إضمار هذه، وتوضيح المقاصد ٤/٧٣ ـ ٧٤، وشرح ابن طولون ٢/١٥٦، في حديثه عن «الصلاة جامعة»: «ولو رفعا على الابتداء والخبر لجاز»، وفي معجم القراءات ١٠/٤٥٦ «**وقرأ زيدُ بن علي «ناقةُ» بالرفع، وهو على التحذير أيضاً، أي: همكم ناقةُ الله وسقياها، فلا تعقروها ولا تستأثروا بالسُّقيا عليها**»، وانظر شرح الأشموني ٢/١٩٦.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٢٧ ـ ١٢٨، وشرح المكودي ٢/٦٤١.

ـ **قال الشَّاطبي: «كأنه قال: ومن قاس فقد خرج عن طريق العدل والصَّواب»**.

ـ وكمحذر: في موضع المفعول الثاني لـ«اجْعَلْ» مقدَّماً عليه، بلا إيّا: متعلّق بمحذوف، وعند المكودي متعلِّق بـ«اجعل»، اجعلا: فعل أمر، والألف فيه بدل من النون الخفيفة، مُغْرىً: مفعول «اجْعَل»، ما: موصول مضاف إليه، قد فُصِّلا: صلة «ما».

٥٣ ـ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

٦٢٧. مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) ❊ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أُوَّهْ) وَ(مَهْ)

٦٢٨. وَمَا بِمَعْنَىٰ (افْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ ❊ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

❊ **أسماء الأفعال**[1] **ألفاظ تقومُ مقامَ الأفعال في الدلالة علىٰ معناها وعملها**، وهذا المبوَّب عليه **أسماء عند البصريين** لدخول التنوين عليهما من غير ضرورة، **وأفعالٌ عند الكوفيين** للزومها الإسناد.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ بعض البصريين ذهب إلىٰ أنها أفعال استُعملت استعمال الأسماء. ثم قال: «والصَّحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتعريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها علىٰ أوزان تخالف أوزان الأفعال».

❊ **وأما من حيث الإعراب:**

ـ **فذهب كثير ومنهم الأخفش** إلىٰ أنَّ أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب،

---

(١) أخذتُ هذه المقدمة من توضيح المقاصد ٤/٧٥، وانظر مثل هذا في شرح الأشموني ٢/٩٨، وشرح المكودي ٢/٦٤٢ ـ ٦٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٦ ـ ٢٣٧ **وأوَّه بمعنىٰ أتوجّع، وَوَيْ، وَوَاها، وَوَا بمعنىٰ أعجب**. وأوضح المسالك ٣/١١٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٩٤، وشرح ابن الوردي ٢/٥٧٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٨٩، وشرح ابن طولون ٢/١٥٩ ـ ١٦٠، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٢ ـ ٣٠٣.

وهو مذهب المصنِّف، ونسبه بعضهم إلىٰ الجمهور.

ـ **وذهب المازني** ومن وافقه إلىٰ أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه.

ـ ونقل القولان السابقان عن الفارسي.

ـ **وذهب بعض النحويين** إلىٰ أنها في موضع رفع بالابتداء، وأَغْنَىٰ مرفوعها عن الخبر كما أَغْنىٰ في «أقائم الزيدان».

ـ **وقوله: مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ شمل اسم الفعل، واسم الفاعل، والمصدر النائب عن الفعل.**

ـ **قال المكودي**: «وخرج بالمثل اسم الفاعل والمصدر، لأن معناه «كشتّان» في كونه غير معمول، **ولا فضلة، فهو تتميم للحد...**».

واحتوىٰ البيت علىٰ أربعة أسماء:

١ ـ شتَّان: بمعنىٰ «بَعُدَ» أو «افْترق».

٢ ـ صَهْ: بمعنىٰ اسكتْ.

٣ ـ أَوَّه: بمعنىٰ أتوجَّعُ.

٤ ـ مَهْ: بمعنىٰ اكفُفْ.

ـ وقوله في البيت الثاني: **وَمَا بِمَعْنَىٰ (افْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ:**

ـ يعني أنَّ ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنىٰ الأمر كثير، وعَنَىٰ بالكثرة أنَّ منه نوعاً مقيساً، نحو: فعالِ كنزالِ من الثلاثي، وكتابِ، وضرابِ. وشذَّ صوغه من الرباعي.

ـ وليس بعضه مقيساً ومثّل له بآمين[1]: ومعناه: استجبْ.

ـ ثم قال: وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزْرْ:

يعني أنَّ اسم الفعل إذا لم يكن بمعنىٰ الأمر قليل، وشمل «غيره» ما كان بمعنىٰ المضارع، ومثَّله بـ«وَيْ»، ومعناه: أتعجَّب.

وما بمعنىٰ الماضي، ومثَّله بـ«هَيْهات»[2] ومعناه: بَعُدَ.

ومن شواهد هذا الباب قول أبي النجم:

وَا بِأَبِـي أَنْـتِ وَفَـوكِ الأَشْنَـبُ

وتلحقه كاف الخطاب كقول عنترة:

وَلَقَـدْ شَـفَىٰ نَفْسِـي وَأَبْـرَأَ سُـقْمَهَا ❊ قِيـلُ الفَـوَارِسِ وَيْـكَ عَنْتَـر أَقْـدِمِ

وأما في الآية[3]: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ **فهي عند الزَّجَّاج بمعنىٰ البُعد، وزعم أنها في موضع رفع، وزعم المبرّد أنها ظرف غير متمكن وبُني لإبهامه، وعند الباقين اسم فعل.**

ـ ما[4]: موصول اسمي مبتدأ أول، وجملة «ناب» صلة «ما»، عن فاعل: متعلِّق بـ«ناب»، وكشتَّان: في موضع الحال من فاعل «ناب» المستتر، صه: معطوف علىٰ «شتّان»، وهو: مبتدأ ثانٍ، اسم: خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فعلٍ:

---

(١) أمين، وآمين علىٰ وزن فاعيل. وقيل: علىٰ هذه اللغة إنه أعجمي.

(٢) بفتح التاء عند الحجازيين، وبنو تميم يكسرونها، وعقيل تضمها. شرح ابن طولون ٢/١٦٠.

(٣) سورة المؤمنون ٢٣/٣٦، وانظر الأقوال فيها في كتابنا: التفصيل في إعراب آيات التنزيل ١٨/٥٤ ـ ٥٥.

(٤) إعراب الألفية/١٢٨، وشرح المكودي ٢/٦٤٣.

مضاف إليه، وكذا: خبر مقدَّم، أَوَّه: مبتدأ مؤخَّر، مَهْ: معطوف على «أَوَّه».

ـ وما: اسم موصول مبتدأ، بمعنى: صلة «ما»، افعَلْ: مضاف إليه، كآمِينَ: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كآمين، وهي جملة معترضة بين المبتدأ وخبره، وجملة كثر: خبر المبتدأ «ما»، وغيره: مبتدأ، كَوَيْ: أي وذلك كقولك وَيْ، فهو خبر لمبتدأ محذوف، وهيهات: معطوف على «وَيْ»، وجملة «نَزر» خبر «غير».

٦٢٩. وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) ❁ وَهَكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

ـ أي: من اسم[1] الفعل نوع هو في الأصل جار ومجرور: **عليك، إليك، كذاك، كما أنت.**

ـ **أو ظرف ومجروره نحو: عندك، ولديك، ودونك، ووراءك، وأمامك، ومكانك، وبَعْدَك.**

وهذان النوعان من باب المنقول.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «من جملة أسماء الأفعال ما كان أصله ظرفاً أو حرف جرّ، ثم خرج عن ذلك وصار بمنزلة صَهْ ونزالِ في الدلالة على معنى الفعل وتحمل ضمير الفاعل».

وعليك: بمعنى الزمْ، ويتعدَّى بنفسه، قال تعالى[2]: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾،

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي ٤/٨١ ـ ٨٣، وشرح المكودي ٢/٦٤٤، وأوضح المسالك ٣/١١٨، وشرح ابن طولون ٢/١٦١، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٧، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٢، وشرح الأشموني ٢/٢٠١، وإرشاد السَّالك ٢/٨٩٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٩٩، وشرح ابن الوردي ٢/٢٤٣، روى الأخفش عن فصحاء العرب: **عليَّ عبدِ الله زيداً؛ بجر عبد الله. وفيه إبدال الظاهر من ضمير الحاضر دون شرط»**، وشرح الهواري ٤/٦٢ ـ ٦٣، وفيه نص الأخفش.

(٢) سورة المائدة ٥/١٠٥.

وبالباء: عليك بزيد.

إليك: بمعنىٰ تنحَّ، وهو لازم عند البصريين، وزعم ابنُ السِّكِّيت والكوفيون أنها تتعدىٰ. تقول: إليك زيداً، أي أمسك زيداً.

كما أنت: بمعنىٰ انتظر، حكىٰ الكسائي: كما أنت زيداً، أي: انتظر زيداً.

ـ **عندك**: بمعنىٰ خُذْ، ولديك: بمعنىٰ خُذْ، وهي متعدِّية: لديك زيداً، **دونك**: بمعنىٰ[1] خذ المتعدّي، وبمعنىٰ تأخر أيضاً.

وراءك: بمعنىٰ تأخَّر، أمامك: تقدَّم، مكانك: أُثْبُتْ، بَعْدَك: تأخَّر.

واختُلف في كاف «عليك» وأخواته، فهي عند الكسائي في محل نصب، وعند الفرّاء في موضع رفع.

ومذهب البصريين أنها في موضع جَرّ، وذكر المرادي أنه الصَّحيح.

ـ وفي كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير المجرور ضمير رفع مستتر هو الفاعل، ولك في التوكيد أن تؤكِّد الكاف بالمجرور فتقول: عليك نفسِك، وأن تؤكد المستتر بالمرفوع فتقول: عليك أنت نفسُك.

ولا يُستعمَلُ هذا النوع غالباً إلَّا مُتَّصلاً **بضمير المخاطب**، وشذَّ: عليَّ، بمعنىٰ أولني، وإليّ: بمعنىٰ أتنحَّىٰ، وعليه: بمعنىٰ ليلزم. وحكىٰ الأخفش: عليَّ عبدِ الله زيداً. وهو غريب[2]. كذا عند ابن النَّاظم.

ـ وأجاز الكسائي قياس بقية الظروف علىٰ المسموع بشرط الخطاب، نحو:

---

(١) قالت تميم للحجاج: «**أقبِرنا صالحاً، وكان قد صلبه، فقال: دونكموه**». المقاصد الشَّافية ٥/٥٠٣.

(٢) وهو شاذ عند الهواري ٢/٦٣.

خلفك وقدامك، ونقل هذا عن الكوفيين، وقصر ذلك البصريون على السَّماع.

ـ والفعل[1]: مبتدأ أول، من أسمائه: خبر مقدَّم لمبتدأ مؤخّر وهو «عليكا»، وجملة: عليك من أسمائه خبر «الفعل»، هكذا: خبر مقدَّم، دونك: مبتدأ مؤخّر، مع: متعلِّق بحالٍ محذوفة، إليكا: مضاف إليه، والألف في عليكا وإليكا للإطلاق.

٦٣٠. كَـذَا (رُوَيْـدَ، بَلْـهَ) نَاصِـبَيْنِ ❖ وَيَعْمَـلَانِ الْخَفْـضَ مَصْـدَرَيْنِ

ومن هذه الأسماء ما يُسْتَعْمَلُ اسم فعل ومصدراً، وهو[2]: رُوَيد، وبَلْهَ.

ـ **فالأول**: استعمل فعله وهو «رُوَيْد»، ومصدر أهمل فعله وهو: «بَلْه».

ـ **رُوَيْد**: ويُستعمل اسم فعل أمر، ومصدراً.

١ ـ أن يكون مبيناً على الفتح: وإن وليه مفعول نصب نحو:

رُوَيدَ زيداً، أي: هو اسم فعل بمعنى أَمْهِلْ.

٢ ـ أن يكون معرباً منصوباً إمَّا مضافاً: رويدَ زيدٍ، أو منوناً منصوباً، نحو: رُوَيْداً زيداً، وهو هنا مصدر؛ لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنياً.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٨، وشرح المكودي ٢/٦٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٨٤ ـ ٨٥ «وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى «دَعْ»، ومنه: لو أردتَ الدَّراهم لأعطيتك رُوَيْد ما الشِّعر، أي فَدَع الشعر، ويجوز ألَّا تُزاد ما». وشرح الأشموني ٢/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وأوضح المسالك ٢/١١٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٧ ـ ٢٣٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٠٤، معنى بَلْهَ: دع، ومنه في الحديث «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِيْنَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَر، بَلْهَ مَا اطَّلَعْتُم عَلَيْهِ»، وشرح الهواري ٤/٦٠٣، وشرح ابن طولون ٢/١٦١ ـ ١٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٩٣ ـ ٨٩٤، وشرح المكودي ٢/٦٤٤ ـ ٦٤٥.

ـ وإذا أُضيف إلىٰ ما بعده فتارةً يُضاف إلىٰ فاعِلِهِ: رويدَ زيدٍ عمراً، وتارة إلىٰ مفعوله: رويد زيدٍ.

ـ وإذا نُوِّن نُصبَ المفعول، ومَنَعَ المبرِّدُ النصب به لكونه مُصَغَّراً: رُوَيْد: تصغير إرواد، أي: أمهله، وهو تصغير ترخيم، وعند الفرّاء هو تصغير رَوْد.

ـ **وإذَا اسْتُعْمِل مصدراً فله حالان: الأول: ساروا رويداً**، وهو حال من الفاعل، أي: مُرْوِدِين، أو من ضمير المصدر المحذوف، أي: **ساروه رويداً**.

والوجه الآخر أن يكون نعتاً لمصدر مذكور: ساروا سَيْراً رُوَيْداً، أو لمصدر محذوف: نحو ساروا رُوَيْداً.

ـ **وأمّا بَلْهَ؛ قال ابن هشام**: «فإنه في الأصل مصدر مهمل مرادف لـ«دَعْ» و«اترك».

ـ **فهو اسم فعل** بمعنىٰ: دَعْ، وهو مبني نحو: بَلْهَ زيداً.

ـ ويكون **مصدراً** بمعنىٰ تَرْك، النائب عن: اترك، فيستعمَلُ مضافاً، نحو: بَلْهَ زيدٍ، وهو مضاف إلىٰ المفعول، وعند أبي علي مضاف إلىٰ الفاعل.

ـ وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنىٰ «كيف» فتقول: بَلْهَ زيدٌ، وفي قول كعب بن مالك:

تَـذَرُ الجَمَـاجِمَ ضَـاحِياً هَامَاتُهـا ❁ بَلْـهَ الأَكُـفَّ كَأَنَّهَـا لَـمْ تُخْلَـقِ

بالنصب علىٰ أنه اسم فعل، وبالجرّ علىٰ أنه مصدر، وبالرفع علىٰ أنه اسم فعل، بمعنىٰ اترك[1].

---

(١) وذهب بعض الكوفيين إلىٰ أنّ «بَلْهَ» بمعنىٰ «غير»، وذهب الأخفش إلىٰ أنه حرف جَرّ، وعند الكوفيين والبغداديين من أدوات الاستثناء، وما بعدها منصوب علىٰ الاستثناء، وتوضيح المقاصد ٤/٨٧، وانظر شرح الأشموني ٢/٢٠٢ ـ ٢٠٣.

ـ وقوله: وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ:

أشار فيه إلىٰ استعمالهما الأصلي، أي: معربين بالنصب دالَّيْن علىٰ الطلب، لا علىٰ أنهما اسما فعل، ولكن علىٰ أنّ كلاً منهما بَدَلٌ من اللَّفظ بفعله.

ـ كذا[1]: خبر مقدَّم، رُوَيْدَ: مبتدأ مؤخَّر، بَلْهَ: معطوف علىٰ ما قبله بإسقاط العاطف، ناصبين: حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبر المبتدأ، يعملان: فعل وفاعل، الخفضَ: مفعول به، مصدرَيْن: حال من فاعل «يعملان».

٦٣١. وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ❁ لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

ـ والرواية في بعض النسخ: «ما لذا» وعند المكناسي ذكر الوجهين.

ـ والمرادُ من البيت أنَّ أسماء الأفعال تعمل[2] عمل الأفعال التي نابت عنها، فترفع الفاعل ظاهراً نحو: **شتّانَ زيدٌ وعمروٌ**، **هيهاتَ زيدٌ**، ويكون فاعلها مضمراً نحو: نَزَالِ.

ـ وتنصب المفعول به إذا كان فيه معنىٰ المتعدِّي: دراكِ زيداً.

ـ وتتعدَّىٰ إليه بحرف الجرّ إذا كان في معنىٰ ما يتعدَّىٰ بذلك.

ـ **وعُدِّي «حَيَّهل»** بنفسه لما كان بمعنىٰ ائتِ في العمل نحو: **حَيَّهل الثريدَ**.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٨، وشرح المكودي ٢/٦٤٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٨٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٨، وشرح الأشموني ٢/٢٠٤، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٤ ـ ٣٠٥، وأوضح المسالك ٣/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح المكودي ٢/٦٤٦، وشرح الهواري ٤/٦٥، وشرح ابن طولون ٢/١٦٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٠٩ «وذهب الكسائي إلىٰ جواز التقديم في الباب مطلقاً محتّجاً في ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ النساء ٤/٢٤؛ لأن المعنىٰ عنده: عليكم كتاب الله، أي: الزموا، إرشاد السَّالك ٢/٨٩٥، وشرح المكناسي ٢/٢٤٤.

ـ وبالباء لما ناب عن عَجِّل في نحو: **إذا ذكر الصالحون فحَيَّهل بعمر**.

أي: فعجلوا بذكر عمر، وبعلىٰ لما ناب عن أقبل في نحو: **حَيَّهل علىٰ الخير**.

ـ ولم يُسْمَعْ بعد «آمين» مفعول مع كونه بمعنىٰ: «استجبْ».

ـ **وقوله: وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ:**

يعني أنه يجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يُسَوَّىٰ بينها وبين أفعالها في جواز التقديم، فلا يقال: زيداً دَرَاكِ، ويُقال: دراكِ زيداً.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «هذا مذهب جميع النحويين إلَّا الكسائي فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير» ونقله بعضهم عن الكوفيين.

ـ وما[1]: موصول مبتدأ، لما: صلة «ما» الواقعة مبتدأ، وما: الثانية المجرورة باللام موصول اسمي. وذكر المكودي أنَّ «ما» في قوله: ما لذي، زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة. وتعقَّبه الأشموني فقال: وليس كذلك بل: ما: موصولة. تنوب: صلة «ما» عنه متعلِّق بـ«تنوب»، من عمل: متعلِّق بحال محذوفة، أَخِّر: فعل وفاعل، ما: مفعول به، لذي: خبر مقدَّم للعمل متعلِّق بالعمل، ويجوز العكس. العمل: مبتدأ مؤخَّر.

٦٣٢. وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ❁ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

ـ **قال ابن النَّاظم**[2]: «لما كانت هذه الكلمات أسماء مضمنةً معاني الأفعال

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٨ ـ ١٢٩، وشرح المكودي ٢/٦٤٦، وشرح الأشموني ٢/٢٠٤.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٣٨، وشرح الأشموني ٢/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وشرح المكودي ٢/٦٤٧، وتوضيح المقاصد ٤/٨٨، وإرشاد السَّالك ٢/٨٩٦ ـ ٨٩٧، وأوضح المسالك ٣/١٢١، والمقاصد الشَّافية ٥/٥١٥، وشرح ابن طولون ٢/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٥، وشرح الهواري ٤/٦٥ ـ ٦٦.

كانت كباقي الأسماء، لا تخرج عن كونها معرفة أو نكرة، فما تجرَّد من التنوين معرفة، وما تنوَّن نكرة...».

ـ **وألزموا بعضاً التعريف**، مثل: **نَزَالِ، وبَلْهَ، وآمينَ، وشتّانَ**، فهي كالمضمرات وأسماء الإشارة مما لزم التعريف.

ـ **وألزموا بعضاً التنكير** كـ: **واهاً، وَيْهاً، إِيْهاً**، بمعنىٰ أتعجَّبُ، وهي بمنزلة أَحَد، ودَيّار، وغيرها مما لزم التنكير.

ـ **واسْتَعْمَلُوا بعضاً بوجهين، فنُوِّن مقصوداً تنكيره، وجُرِّد مقصوداً تعريفُه**، نحو: **صَهْ: صهٍ، أفِّ: أفٍّ، وإِيهِ: إِيهٍ، مَهْ: مَهٍ**. وهذا التنوين يسميه النحويون تنوين التنكير.

ـ وما ذكره النَّاظم هو المشهور، **وذهب قوم إلىٰ أنّ أسماء الأفعال كلها معارف، ما نُوِّن منها، وما لم يُنَوَّن تعريف علم جنس.**

ومعنىٰ التنكير أن يكون مدلول اسم الفعل غير معهود عند المأمور أو المنهي، فكأنه يأمر غير مُعَيَّن، أو ينهاه عنه، والتعريف بخلافه، وهو أن يكون مدلوله معهوداً عند السماع.

فإذا قال: إيهِ بغير تنوين، فكأنه قال له: حَدِّث الحديث الذي أنت فيه، وإذا قال: إيهٍ، فكأنه قال حَدِّث بكل ما تريد. كذا عند الشَّاطبي.

ـ واحكم[1]: فعل أمر، بتنكير: متعلّق بـ«احكم»، الذي: مضاف إليه، وجملة «ينوّن» صلة الذي، منها: متعلِّق بـ«يُنَوَّن»، تعريف: مبتدأ، سواه: مضاف إليه، بَيِّن: خبر المبتدأ.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٩.

٦٣٣. وَمَـا بِـهِ خُوطِـبَ مَـا لَا يَعْقِـلُ ❁ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

٦٣٤. كَذَا الَّذِي أَجْدَىٰ حِكَايَةً كَـ(قَبْ) ❁ وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

ـ لما فَرَغَ من الحديث عن أسماء الأفعال انتقل **إلىٰ أسماء الأصوات**، وهي ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها، وهي نوعان[1]:

❁ **أحدها ما خوطب به ما لا يعقل**: لزجر، أو دعاء، وإلىٰ هذا أشار بالبيت الأول.

الزجر: **هَلَا**: لزجر الخيل، ومنه قوله:

وأَيُّ جـوادٍ لا يُقـال لَـهُ هَـلَا

عَدَسْ: للبغل، ومنه قول يزيد بن مفرِّغ:

عَـدَس مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إِمَـارَة ❁ نَجَـوتِ وَهَـذَا تَحْملِـين طَلِيـقُ

وكَـخْ: للطفل، وفي الحديث: «**كَـخ كَـخ فإنها من الصَّدقة**».

ـ هَيْد، هَادِ، دَهْ، جَهْ، عَاهْ، عِيه: للإبل.

ـ عاج، وهيخ، وحل، للناقة.

ـ هجا، هج: للكلب، سع: للضأن، جاه: للسَّبع.

ـ **الدعاء**: أَوْ: للفرس، عَوْهِ: للجحش، بس: للغنم.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٣٨ ـ ٢٣٩، **وهو أكثر الشروح استقصاء لهذه الأسماء، ومنه أخذ ما أخذ الأشموني في شرحه** ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٨، وشرح المكودي ٢/٦٤٨ ـ ٦٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/٨٨ ـ ٨٩، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح الهواري ٤/٦٦ ـ ٦٧، وشرح ابن طولون ٢/١٦٢ ـ ١٦٣، المقاصد الشَّافية ٥/٥١٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٩٧ ـ ٨٩٨.

جوت، جئ للإبل الموردة، نخْ نخْ: للبعير.

* **والنوع الثاني، من أسماء الأصوات ما كان حكاية لها**، ومن ذلك:

ـ غاق: للغراب، مَاء «بالإمالة: للظبية، وشِيب: لشرب الإبل، خاز باز: صوت طيران الذباب. وعِيْطِ: للمتلاعبين، وطِيخ: للضحك، وطاق: للضرب، وطَقْ: لوقع الحجارة، وقَبْ: لوقع السَّيْف.

وأشار إلىٰ هذا النوع بقوله: **كذا الذي أَجْدَىٰ حكايةً كَقَبْ**: أي: أَفْهَم حكاية، ثم قال:

.... **وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ**.

ـ **قال المرادي**: «يحتمل أن يريد بالنَّوعين[1] أسماء الأفعال والأصوات، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات، وعِلَّة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحروف؛ لأنها عاملة، غير معمولة... **وعِلَّة بناء أسماء الأصوات أنها ليست عاملة ولا معمولة**، فأشبهت الحروف المهملة فهي أحقُّ بالبناء من أسماء الأفعال».

ثم ذكر أنَّ **أسماء الأصوات لا ضمير فيها، بخلاف أسماء الأفعال؛ فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات**.

ـ ما[2]: مبتدأ، به: متعلِّق بـ«خُوطب»، خوطِبَ: ماضٍ مبني للمفعول، ما: نائب عن الفاعل، والجملة صلة «ما» الواقعة مبتدأ، لا: نافية، جملة «يعقل»: صلة «ما» الثانية، النائبة عن الفاعل، من مشبه: حال من الهاء في «به»، اسم: مضاف

---

(١) قال المكودي: «وهو أجود لشموله جميع الباب، إذ البناء في جميع ذلك لازم، ثم قال: وقوله: «فهو قد وجب» تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: «والزم».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٩، وشرح المكودي ٢/٦٤٨.

إليه، الفعل: مضاف إليه، صوتاً: مفعول ثان بـ«يجعل» مقدَّم عليه، يُجْعَلُ: مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر، وهو المفعول الأول، وجملة: يجعل صوتاً؛ خبر المبتدأ الذي هو «ما» في أوّل البيت.

ـ كذا: خبر مقدَّم، الذي: مبتدأ مُؤَخَّر، أَجْدَىٰ: صلة «الذي»، حكاية: مفعول «أَجْدَىٰ»، كَقَبْ: خبر المبتدأ محذوف، الْزم: فعل أمر، والفاعل مستتر، بنا: مفعول «الزم»، النوعين: مضاف إليه، فهو: مبتدأ، قد وَجَب: خبره، وأدخل الفاء في جواب الأمر تشبيهاً بجواب الشرط.

٥٤ ـ نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥. لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ❁ كَنُونَيِ «اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا»

٦٣٦. يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ❁ ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطاً (امَّا) تَالِيَا=

٦٣٧. =أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ❁ وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا)=

٦٣٨. =وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا/ ❁ ....

ـ **للتوكيد نونان**[1]: ثقيلة كنون «اذْهَبَنَّ».

وخفيفة كنون «اقْصِدَنْهُما».

ـ وهما أصلان **عند البصريين**؛ لتخالف بعض أحكامهما،

ومذهب الكوفيين أنَّ الخفيفة فرع الثقيلة.

ـ وذكر الخليل أنَّ التوكيد بالثقيلة أشدُّ من الخفيفة.

وقد اجتمعا في قوله تعالى[2]: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٩٠، وشرح الأشموني ٢/٢١٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٩، وشرح ابن طولون ٢/١٦٥ ـ ١٦٦، وشرح المكودي ٢/٦٥٠ ـ ٦٥٣، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٨ ـ ٣٠٩، وشرح الهواري ٤/٦٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٢٨ ـ ٥٣٠، وأوضح المسالك ٣/١٢٦ ـ ١٢٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٠٠ ـ ٩٠١، وشرح المكناسي ٢/٢٤٩، وشرح ابن الوردي ٢/٥٧٩.

(٢) سورة يوسف ١٢/٣٢.

ـ وفُهِمَ من قوله في البيت الأول «للفعل» اختصاصه بهما، وندر توكيد اسم الفاعل كقول رؤبة بن العجاج.

أَقَائِلُـنَّ أَحْضِـرُوا الشُّهُـودَا

وقالوا: هو ضرورة.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ نوني التوكيد يؤكدان **الأمر والمضارع**، ولا **يُؤَكَّد بهما الماضي**، وقد جاء توكيد الماضي إذا كان مستقبل المعنى، قال الشاعر:

دَامَـنّ سَـعْدَكِ لَـو رَحِمْـتِ مُتَيَّمـا ❊ لَـوْلَاكِ لَـمْ يَـكُ لِلصَّـبَابَةِ جَانِحَـا

وأما الأمر: فيؤكّد مطلقاً نحو: اضربنّ زيداً، ومثله في الدعاء، كقول عبد الله ابن رواحةِ:

فَثَبِّـتِ الأَقْـدَامَ إِنْ لَاقَيْنَـا ❊ وَأَنْـزِلَنْ سَـكِيْنَةً عَلَيْنَـا

❊ **وأما المضارع** فيؤكَّد بهما حال كونه: «**آتِياً ذَا طَلَب**».

ـ نحو: لِيَقُومَنَّ زيدٌ.

ـ **أو نهياً**: نحو[1]: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾.

ـ **أو عَرْضاً**، نحو: «**أَلَا تنزلَنَّ عندنا**».

ـ **أو تحضيضاً**، نحو:

هَـلَّا تَمُـنِّنْ بِوَعْـدٍ غَيْـرَ مُخلفـةٍ ❊ كَمَـا عَهـدتُكِ فِـي أَيَّـامِ ذِي سَـلَمِ

ـ **أو تمنّياً**، نحو:

---

(١) سورة إبراهيم ١٤/٤٢.

فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيَنَّنِي ❁ لِكَي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

ـ أَو اسْتِفْهَاماً، كقول الأعشى ميمون بن قيس:

وهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادُ البِلَا ❁ دِ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

أَو دُعاءً، نحو: «لتسقنا الغيث يا إلهنا».

وقوله:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْنَ هُمُو ❁ سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ

وقوله: «أَوْ شَرْطاً (امَّا) تَالِيَا»:

أي: يُؤَكَّد إذا كان شرطاً تابعاً «إِنْ» الشرطيَّة المؤكَّدة بـ«ما»، وهو جائز، كقوله تعالى[1]: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ﴾، وقوله تعالى[2]: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾، واحترز من الواقع شرطاً بغير «إِمَّا»، فإنَّ توكيده قليل، وسيأتي الحديث عنه.

ـ وقال في البيت الثالث: أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا:

أي: في جواب قَسَم غير مفصول من لامه بفاصل نحو[3]: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾.

ـ ولا يجوز توكيد بهما إن كان منفيّاً نحو: والله لا يقومُ زيدٌ، وقوله تعالى[4]: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾؛ إذ التقدير: لا تفتأُ.

---

(١) سورة الأنفال ٨/٥٧.

(٢) سورة الأنفال ٨/٥٨.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٥٧.

(٤) سورة يوسف ١٢/٨٥.

وقد جاء توكيد النفيّ في قوله:

تَـاللهِ لَا يُحْمَـدَنَّ المـرءُ مجتنبـاً ❁ فِعْـلَ الكِـرَامِ وَلَـوْ فَـاقَ الـوَرَىٰ حَسَـبا

وقالوا: هو شاذّ أو ضرورة.

ولا يُؤَكَّد إذا كان حالاً، فإن أقسم على الحال صُدِّر باللَّام وحدها كقراءة ابن كثير[1]: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾.

قال المرادي: ومن منع الإقسام على فعل الحال أوَّل الآية على إضمار مبتدأ، أي: لأنا أقسم، والمنع مذهب البصريين.

ـ وشرط توكيد المضارع أن يكون غير مقرونٍ بحرف تنفيس؛ فإنه لا يدخله النون نحو[2]: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

ـ وكذا إذا كان مفصولاً من اللام نحو[3]: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

ـ وألَّا يقترن بـ«قد» نحو: **والله لقد أظنُّ زيداً منطلقاً.**

ـ **قال المرادي: وتوكيد المضارع ليس بواجب اتِّفاقاً بعد الطلب**، «وأمّا «إمّا» فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم، ولكنه أَحْسَنُ؛ ولذا لم يجئ في القرآن بعدها إلَّا مؤكَّداً، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر مجيئه في

---

(١) سورة القيامة ١/٧٥. وفي كتابي «معجم القراءات ١٨١/١٠ قراءة ابن كثير في رواية القواس وقنبل، والحسن بخلاف عنه، وعيسى بن عمر والأعرج والزهري وابن محيصن وغيرهم... باللام من غير ألف معها. وانظر فيه الآراء في تخريج هذه القراءة.

(٢) سورة الضحى ٥/٩٣.

(٣) سورة آل عمران ١٥٨/٣.

الشعر غير مؤكّد، وذهب المبرّد والزَّجَّاج إلىٰ لزوم التوكيد بعد «إِمَّا»...

ـ **وأما بعد القسم فهو واجب** عند البصريين بالشروط المذكورة، فلا بد عندهم من اللام والنون، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر».

ـ **وقوله في تتمة البيت الثالث: «وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا)»:**

يعني أنّ التوكيد بالنون قَلّ بعد هذه الأربعة:

ـ **ما:** قلَّ التوكيد بعد «ما» التي لم تُسْبَق بـ«إِنْ» نحو: «بعين ما أرينَّك» و«**بجهد ما تبلغَنّ**»[1]، وقول الشاعر:

إِذَا مَاتَ مِنْهُم مَيِّت سَرَقَ ابْنَهُ ❊ وَمَنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وبأنه قليل قطع ابن النَّاظم.

ـ **لَم:** قال أبو الصّمّاء:

يَحْسَبُه الجَاهِلُ مَا لَم يَعْلَما ❊ شَيْخاً عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وهو قليل، ونصَّ سيبويه علىٰ أنه ضرورة؛ لأن الفعل بعد «لم» ماضي المعنىٰ كما كان بعد «ربما»[1].

ـ **بعد «لا» النافية»:** قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾، وذلك لشبهها بالناهيَّة.

---

(١) وحكىٰ سيبويه «**رُبَّما يقولَنَّ ذلك**»، وذكر النَّاظم في شرح الكافية أنه شَذَّ بعد «رُبَّما»، وعلَّل ذلك بأنّ الفعل بعدها ماضي المعنىٰ، ونصَّ بعضهم علىٰ أنَّ إلحاق النون بعدها ضرورة. وكلام سيبويه لا يشعر بذلك. شرح الكافية الشَّافية ١٤٠٧/٣.

(٢) سورة الأنفال ٢٥/٨.

ـ **قال الأشموني**: «وقد زَعَمَ قومٌ أنَّ هذا نهي[1] و«ليس بصحيح».

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ومنهم من زعم أنَّ هذا نهي وليس بشيء...».

ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية إلَّا في الضرورة، وأجازه المصنِّف وابن جِنِّي.

ـ **وقوله في البيت الرابع: وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا**: يشمل «إِنْ» مجرّدة وغيرها، ويشمل كلامه الشرط كقول ابنة مرة الحارثي:

مَنْ تَثقفَنْ مِنْهُم فَلَيْسَ بِآيِبٍ ❁ أَبَداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِ

ـ **والجواب** كقول النجاشي:

ثبتُّم ثَبَات الخيزرانِي فِي الوَغَىٰ ❁ حَدِيْثاً مَتَىٰ مَا يَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا

وقول الكميت بن معروف:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزارة تُعْطِكُم ❁ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فزارة تَمْنَعَا

ـ وذكر المرادي وغيره أنَّه جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر لضرورة الشعر وهو في غاية الندور، ولذلك لم يتعرَّض لذكره، ومنه قول السَّمَوْءَل[2]:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنْ إِذَا مَا ❁ قَرَّبُوْهَا مَنْشُوْرَةً وَدُعِيْتُ

ـ للفعل[3]: خبر مقدَّم، توكيدٌ: مبتدأ مُؤَخَّر، بنونين متعلِّق بـ«توكيد»، هما: مبتدأ، كنوني: خبر، جملة «اذهبنّ» و«اقصدنْهما» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر نعت لـ«نونين».

---

(١) انظر كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ٩/٣٧٢ ـ ٣٧٤، وفيه ذُكِر الخلافُ مُفَصَّلاً.

(٢) انظر شرح ابن الوردي ٢/٥٨٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٣٠، وشرح المكودي ٢/٦٥١ ـ ٦٥٢.

ـ يؤكِّدان: فعل وفاعل، افعلْ: مفعول بـ«يؤكدّان»، و«يفعل»: معطوف على «افْعل»، آتياً: حال من «يفعل»، ذا طلب: حال بعد حال، أو شرطاً: معطوف على «ذا طلب»، إمّا: مفعول مقدَّم بـ«تالياً»، تالياً: نعت لشرطاً.

ـ أو مثبتاً: معطوف على «شرطاً»، في قَسَم: متعلِّق بـ«مثبتاً»، مستقبلاً: نعت «مثبتاً». قلَّ ماض، وفاعله، بعد: متعلِّق بـ«قلَّ»، ما: مضاف إليه، ولم: معطوف على «ما»، وبعد لا: معطوف على «بعدما».

ـ وغيرِ: بالجر معطوف على «لا»، إمَّا: مضاف إليه، من طَوالبِ: حال من «غير»، الجزا: مضاف إليه.....

٦٣٨. .... ❁ وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَـ«ابْرُزَا»

٦٣٩. وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ❁ جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠. وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ، ❁ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ=

٦٤١. =فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً غَيْرَ الْيَا ❁ وَالْوَاوِ - يَاءً كَـ«اسْعَيَنَّ سَعْيَا»

٦٤٢. وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي ❁ وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِيْ

٦٤٣. نَحْوُ: «اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ، وَ«يَا ❁ قَوْمُ اخْشَوُنْ» وَاضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

ـ يُفْتَحُ آخر الفعل المؤكَّد[1]، إذا كان أمراً أو مضارعاً نحو: أُبرُزَنْ، لا تبرَزنْ لأنه تركَّب معها تركيبَ خمسة عشر. ولا فرق بين أن يكون آخره صحيحاً كما مَثّل،

(١) توضيح المقاصد ٤/١٠٨ ـ ١٠٩، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٢، وشرح الأشموني ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٣، وأوضح المسالك ٣/١٣٦، وشرح المكودي ٢/٦٥٣ ـ ٦٥٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٤١، وشرح الهواري ٤/٧٦ وقوله: «قد علم» حشو، وذلك في البيت الثاني، **وقوله: «سعياً» في البيت الرابع عنده حشو.** وكذلك: **وقس مسوِّياً: حشو.** إرشاد السَّالك ٢/٩٠٨ ـ ٩١٠، وشرح ابن الوردي ٢/٥٨٤ ـ ٥٨٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٥٥ ـ ٥٦٢.

أو معتلاً نحو: اخشَينّ، ارْمِيَنَّ اغزوَنَّ، سواء كان أمراً كما ترىٰ، أو مضارعاً نحو: هل ترمِيَنَّ.

ـ **قال الأشموني**: «هذه لغة جميع العرب سوىٰ فزارة، فإنها تَحْذِفُ آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: ترمِين، تقول: هل ترمِنّ يا زيد، ومنه قوله:

لَا تُتْبِعِنْ لَوْعَةً إِثْرِي وَلَا هَلَعَا ❊ وَلَا تقاسِنَّ بَعْدِي الهَمَّ وَالجَزَعَا

ـ **وذكر المرادي** أن قوله: «**آخر المؤكد افْتَحْ**» مراده به المجرَّد من الضمير البارز.

ـ **وذهب قوم** إلىٰ أنَّ فتحة آخر المؤكّد عارضة لالتقاء الساكنين، ونَسَبه الزَّجَّاج إلىٰ سيبويه، وذهب قوم منهم المبرد وابن السّرّاج إلىٰ أنها فتحة بناء، ونَسَبه إلىٰ سيبويه أيضاً، وهو ظاهر مذهب المصنِّف.

❊ **وقوله في البيت الثاني: واشكله قبلَ مضمر لَيْن...**

أي: أُشكل آخر الفعل بحركة مجانسة أي: أن تكون الحركة مجانسة للضمير، وهو اللِّين: ألف الاثنين، وواو الجمع، وياء المخاطبة، فتجعل آخر الفعل محركاً بحركة تجانس الضمير المثبت، وهو المسند إليه الفعل.

ـ فتضمه قبل الواو نحو[1]: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾.

ـ وتكسره قبل الياء نحو[2]: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾.

ـ وتفتحه قبل الألف نحو[3]: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾.

---

(١) سورة آل عمران ١٨٦/٣.

(٢) سورة مريم ٢٦/١٩.

(٣) سورة يونس ٨٩/١٠.

* وفي البيت الثالث: وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ...

أي[1]: إذا كان آخر الفعل المؤكَّد ضمير ذو لَيْن حذفته إن كان غير ألف، فيشمل ذلك الواو نحو: هم يضربُنَّ، وأصله قبل الحذف يضربون.

ـ والياء نحو: أنت تضربِنّ، وأصله: تضربين، فَحُذِفَت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون، وحُذِفَت الواو والياء لالتقائهما ساكنين مع أول نوني التأكيد السَّاكنة للإدغام فيما بعدها، وسواء كان آخر الفعل صحيحاً كما مَثّل، أو مُعتّلاً بالواو والياء نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ و ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾.

ـ وإن كان الضمير ألفاً أُقِرَّ على حاله إن كان صحيحاً أو معتلّاً نحو: هما يضربانِّ، يعدوانِّ، يرميانِّ، يخشيانِّ.

وحكم آخر الفعل المعتل بالواو والياء أنه لا يحذف منه حرف العلَّة، وأما المعتلّ بالألف، فإن رفع غير الواو والياء من ألف أو ضمير مستتر قلبت ألفه ياء نحو: ـ اخشيَنَّ يا زيدُ.

ـ اسعَيَنَّ سعياً.

ـ اخشيانِّ.

ـ أنتما تسعيانِّ.

ـ وقوله: فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَا... الضمير للألف التي هي آخر الفعل، أي: اجْعَل الألف التي هي آخر الفعل ياء إن كان رافعاً غير الياء والواو.

ثم ذكر حكم رافع الواو «وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي...» أي: احْذف الألف

(١) انظر شرح ابن طولون ٢/١٧٠.

من رافع الياء والواو، وتبقىٰ الفتحة قبلها دليلاً عليها.

ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حَذْف الألف: **وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِيْ**: يعني أن الواو تضم والياء تكسر، وإنما احتيج إلىٰ تحريكهما ولم يُحْذَفا، لأنَّ قبلهما حركة غير مجانسة، أعني فتحة الألف المحذوفة، فلو حُذِفا لم يبقَ ما يدلُّ عليها.

وإن رَفَعَ الواو والياء حُذِفت ألفه، وحُرِّك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه فتحرك الياء بالكسر: **اخشِينَّ يا هند**[1].

والواو بالضم: **يا قوم اخشَوُنَّ**.

ـ **قال ابن طولون**: «ويقاس علىٰ ذلك جميع الأفعال المعتلَّة بالألف».

ـ **وقال ابن عقيل**: «هذا إن لحقته نون التوكيد، وإن لم تلحقه لم يضم الواو ولم تكسر الياء، بل تسكنها، فتقول: **يا زيدون هل تخشَوْنَ، ويا هند هل تخشَيْنَ، ويا زيدون اخشَوا، ويا هندُ اخشَيْ**».

ـ ... وآخر المؤكد[2]

آخر: مفعول مقدّم بافتح، المؤكَّد: مضاف إليه، افتح: فعل أمر، كابرزا: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك ابرزن.

ابرزا: فعل أمر، والألف بدل من النون الخفيفة.

---

(١) **أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخْشَيِنَّ، فنقول: اخشِنّ يا هند، وحكىٰ الفرّاء أنها لغة طيئ.**

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٠، وشرح المكودي ٢/٦٥٥ ـ ٦٥٦.

* وفي البيت الثاني (٦٣٩):

واشكله: فعل أمر، ولهاء مفعول به، قبلَ: ظرف متعلِّق بالفعل قبله، مضمر: مضاف إليه، لَيْن: نعت لمضمر، وعند الشَّاطبي: بدل من مضمر أو عطف بيان، أو نعت، بما: متعلِّق بـ«اشكله»، جانَسَ: صلة «ما»، والمفعول محذوف، أي: بما جانس المضمر، من تحرك: متعلِّق بـ«جانس»، جملة «قد علما» نعت لتحرك.

* وفي البيت الثالث (٦٤٠):

والمضمرَ: مفعول بفعل مضمر يفسِّره «احْذفنه»، احذفنه: فعل أمر مؤكَّد، والهاء مفعول به، إلَّا حرف استثناء، الألف: منصوب على الاستثناء، إن: حرف شرط، يكن: فعل الشرط وهو تام بمعنى وجد، في آخر: متعلِّق بالفعل، الفعل: مضاف إليه، ألف: فاعل «يكن». ويحتمل الفعل النقص، وألف: اسمه، وخبره في المجرور قبله.

* البيت الرابع (٦٤١):

فاجعله: جواباً لشرط، والهاء: المفعول الأول، منه: متعلِّق بـ«اجْعل»، رافعاً: حال من الهاء في «منه»، غيرَ: مفعول رافعاً، اليا: مضاف إليه، والواو معطوف على اليا، ياء: مفعول ثان لـ«اجعل»، كـ«اسعينّ»: أي وذلك كقولك... اسعينّ: فعل مؤكّد بالنون، سعياً: مفعول مطلق.

* البيت الخامس (٦٤٢):

واحْذفه: فعل أمر، والهاء مفعول به، من رافع: متعلِّق بما قبله، هاتين: مضاف إليه، في واو: متعلِّق بـ«قُفي»، ويا: معطوف على واو، شكلٌ: مبتدأ، مجانس: نعت لشكل، قُفي: الجملة خبر المبتدأ.

* البيت السادس (٦٤٣):

نحو: خبر لمبتدأ محذوف، اخْشينْ: فعل أمر مسند لياء المخاطبة، يا هند: منادىٰ مفرد عَلَم، بالكسر: متعلِّق بِمَحْذُوف حال من «اخشين»، يا قوم: معطوف علىٰ يا هند، اخشون: فعل أمر، اضمم: فعل أمر، قس: فعل أمر، مسوياً: حال.

٦٤٤. وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ * لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

٦٤٥. وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا * فِعْلاً إِلَىٰ نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

ـ أخذ هنا في بيان حكم النون الخفيفة، وهذا هو الحكم الأول من الأحكام الأربعة:

إذا كان المُسْنَدُ إليه ألفاً لم يجز أن يُؤْتىٰ بالنون إِلَّا مشدَّدة[1]: هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين إِلَّا يونس، فإنه يجوز أن يؤتىٰ بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورةً.

ومذهب يونس كمذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الألف.

ومثال ذلك: اضربانِ، عند الكوفيين، بنون خفيفة مكسورة، وجوباً.

واضربانِّ، عند البصريين بنون مشددة مكسورة.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١١١ ـ ١١٢، وشرح الأشموني ٢/٢٢٥، وقد أخذ النص من المرادي، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٦، وأوضح المسالك ٣/١٣٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٣، وشرح ابن طولون ٢/١٧٢ ـ ١٧٢، وشرح الهواري ٤/٧٩ ـ ٨٠، وشرح المكودي ٢/٦٥٨، وإرشاد السَّالك ٢/٩١٠ ـ ٩١١، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٦٢، وانظر تفصيلاً وافياً في أحكام النون الخفيفة في كتابي: المستقصىٰ في علم التصريف ١/٢١٦ وما بعدها.

ـ قال أبو حيان: «نَصّ بعضهم على المنع، ويمكن أن يُقال يجوز. اهـ».

وقد صَرَّح سيبويه بمنع ذلك.

وكسروا مع الألف فراراً من اجتماع الأمثال.

ـ قال الأشموني: «ولم تقع أيْ النون خفيفة بعد الألف، أيْ سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مُسْنَداً إليها، أو حرفاً بأن كان الفعل مُسْنَداً إلى ظاهر على لغة «أكلوني البراغيث»، أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس، وخلافاً ليونس والكوفيين؛ لأنَّ فيه التقاء الساكنين على غير حدّه».

لكن تقع شديدةً وكسرها لالتقاء السّاكنين أُلف لأنه على حَدِّه، إذ الأول حرف لين، والثاني مدغم، ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون:

قراءة بعضهم[1]: ﴿فَدَمِّرَانِّهُمْ تَدْمِيرًا﴾، حكاه ابن جِنِّي، ويمكن أن يكون هذا من قراءة ابن ذكوان[2] ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

* وفي البيت الثاني: وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا....

ـ أراد أنه إذا أُكّد الفعلُ المسندُ إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يُفْصَل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف كراهية توالي الأمثال، تقول: «اضربنانِّ» بنون مشددة مكسورة قبلها ألف. كذا عند ابن عقيل. **وهذا هو الحكم الثاني للنون الخفيفة.**

---

(١) سورة الفرقان ٣٦/٢٥، وفي معجم القراءات ٣٥٢/٦ عن علي أنه قرأ «فدمِّرانهم» بالنون الخفيفة بعد ألف الاثنين، وعنه أيضاً فدمِّرانّهم، ولكن بالنون الثقيلة بعد ألف الاثنين.

(٢) سورة يونس ٨٩/١٠، ولا تَتْبعانِّ: قراءة ابن عامر في رواية ابن ذكوان وابن عباس وغيرهم، ساكنة التاء الثانية مشددة النون من تبع يتبع. وانظر كتابي معجم القراءات ٦١٣/٣. **وخلط كثير من المحققين في ضبط هاتين القراءتين.**

وأجاز ابن النَّاظم على مذهب يونس والكوفيين جواز ذلك، لكن بشرط كسرها في الوصل نحو: اضربنانِ زيداً.

ـ ولم تقع[1]: مضارع مجزوم، خفيفةٌ: فاعل، بعد الألف: متعلِّق بـ«تقع»، ولكن: الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك، شديدةٌ: معطوفة بـ«لكن» على خفيفة، كذا عند الأزهري، والواو أَوْلَى بالعطف، كسره أُلف: جملة اسميّة مستأنفة، أو هي في موضع نصب على الحال.

وفي بعض النسخ: خفيفةً وشديدةً بالنصب، وهو حال من فاعل «تقع».

ـ ألفاً: مفعول مقدَّم بـ«زِد»، وزِدْ: فعل أمر، وفاعله مستتر، قبلها: ظرف متعلِّق بـ«زِدْ»، مؤكّداً: حال من فاعل «زِدْ»، وفعلاً: مفعول «مؤكداً»، إلى نون متعلّق بـ«أُسند»، الإناث: مضاف إليه، وجملة «أُسندا» نعت «فعلاً».

٦٤٦. وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ❊ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧. وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ❊ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨. وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ❊ وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي «قِفَنْ»: «قِفَا»

ـ ذكر في البيت الأول: أنَّ الخفيفة تُحْذَفُ وهي مرادة لأمرين[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣١، وشرح المكودي ٢/٦٥٨.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١١٣ ـ ١١٤، وشرح الأشموني ٢/٢٢٦، وإرشاد السَّالك ٢/٩١٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٦٨، وشرح المكودي ٢/٦٥٩ ـ ٦٦١، وأوضح المسالك ٣/١٣٩، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً كقوله: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ العلق ٩٦/١٥، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ يوسف ١٢/٣٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٤، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٧ ـ ٣١٨، وشرح الهواري ٤/٨٠ ـ ٨١، وشرح ابن طولون ٢/١٧٢ ـ ١٧٣.

١ ـ **أحدهما**: أن يليها ساكن، نحو: اضربَ الرَّجلَ، تريد: اضربَنْ، ومنه قول الأضبط بن قريع:

لَا تُهِيْنَ الفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ ❊ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وهذا هو الحكم الثالث من أحكام الخفيفة(١).

٢ ـ **والثاني**: أن يُوْقَف عليها بعد غير فتحة، أي: بعد ضمة أو كسرة فإنها تُحْذَفُ إذ ذاك كما يُحْذَف التنوينُ، ويُرَدُّ ما لأجلها حذف، أعني واو الضمير وياءه ونون الرفع أيضاً. وعند الأشموني تقول: **يا هؤلاء اخرجوا، ويا هذه اخرجي، تريد: اخرجُنْ، واخرجِنْ.**

ـ **ويعني في البيت الثاني** أنه يُرَدُّ إلىٰ الفعل الموقوف عليه بعد حَذْفها ما حُذِفَ في الوصل لأجلها، فتقول: اضربُنْ يا زيدون، واضربِنْ يا هندُ، فإذا وقفت عليها قلت: اضربوا، واضربي، بردِّ واو الضمير ويائه، وتقول: هل تضربُنْ، **وهل تضربِنْ إذا وقفت عليهما.**

وهل تضربون، وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال الحَذْف.

❊ **وفي البيت الثالث** ذكر الحكم الرابع من أحكامها، وهي بعد الفتحة، فهي تبدل ألفاً في الوقف، وذلك لشبهها بالتنوين، وقد ندَرَ حَذْفُها لغير ساكن ولا وقف، كقول طرفة:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ❊ ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَس الفرسِ

وكقول الشاعر:

---

(١) وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف علىٰ مذهب المجيز فزعم يونس أنها تبدل همزة وتفتح تقول: اضرباءَ الغلام، اضربناء الغلام. قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب.. كذا عند المرادي.

خِلَافـاً لِقَـوْلِي مِـنْ فَيالـة رَأْيِـهِ ❁ كَمَـا قِيْـلَ قَبْـلَ اليَـوْمِ خَـالف تـذكرا

تقول في قِفَنْ: قِفَا، ومنه قول الأعشى ميمون:

وإِيَّـاكَ وَالميتـات لَا تَقْربَنَّهَـا ❁ وَلَا تَعْبُـد الشَّـيْطَان والله فَاعْبُـدا

واختلف في إعراب الفعل المؤكد بالنون على ثلاثة أقوال:

ـ مبني، أو معرب، والتفصيل بين أن يباشر فيكون مبنياً، أو لا يباشر فيكون معرباً.

ـ وَاحْذِفْ[1]: فعل أمر، خفيفةً: مفعول به، لساكن: متعلِّق بـ«احْذِف»، جملة «رَدِف»: نعت لساكن، بعد: متعلِّق بـ«احْذِفْ»، غير: مضاف إليه، فتحةٍ: مضاف إليه، إذا: ناصبها جوابها، تقِف: مجرورة بالإضافة.

ـ وَاردفْ: فعل أمر، إذا: متعلِّق بـ«اردفْ»، ما: في محل نصب مفعول به، من أجلها في الوصل: متعلّقان بـ«عُدِما»، كان: فعل ناقص، واسمه ضمير، عُدِما: ماض مبني للمفعول، والجملة خبر «كان»، وعند المكودي: صلة «ما» «عُدِما»، وهو سهو.

ـ وأبدلنْها: فعل أمر، والنون خفيفة، والهاء: مفعول به، بعد: متعلِّق بالفعل قبله، فتح: مضاف إليه، أَلفاً: مفعول ثان لأَبْدِلَنْ، وقفاً: حال، يجوز أن يكون مفعولاً لأجله، أي: لأجل الوقف، أو منصوب على نزع الخافض، كما: الكاف جارَّة، ما: مصدريَّة، تقول: صلة «ما»، في قفن: متعلق بتقول، قِفَنْ: فعل أمر، والنون الخفيفة، قِفا: فعل أمر، والألف بدل من النون الخفيفة، والجملة محكية بـ«تقول».

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/١٣١، وشرح المكودي ٢/٦٦٠ ـ ٦٦١.

٥٥ ـ مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩. اَلصَّـرْفُ تَنْـوِينٌ أَتَـىٰ مُبَيِّنَـا ❁ مَعْنـىً بِـهِ يَكُـونُ الِاسْـمُ أَمْكَنَـا

ـ الأصلُ[١] في الاسم أن يكون مُعْرَباً منصرفاً[٢]، ويخرج عن هذا الأصل شبهه بالفعل أو الحرف.

فإذا شابه الحرف بُني، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً من وجهين من الوجوه الآتية مُنِع من الصَّرف.

وإذا مُنِع من الصرف سُمِّي متمكِّناً غير أَمْكَن، وإذا صُرِف سُمِّي متمكناً أَمْكَن لتمكُّنه في باب الاسميَّة.

ـ **وقوله:** تنوين: يشمل جميع أقسام التنوين، وتقدمت في أول المتن عند الحديث عن علامات الاسم.

ـ **وقوله: أتىٰ مبيِّناً:** أي: يدلُّ علىٰ معنىً يكون الاسم به أَمْكَن، وذلك المعنىٰ المدلول عليه هو عدم مشابهته للحرف والفعل.

---

(١) سَمَّىٰ المبرد هذا الباب «باب ما يجري وما لا يجري» المقتضب ٣/٣٠٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٤ ـ ٢٤٥، وأوضح المسالك ٣/١٤٠ ـ ١٤١، وشرح المكودي ٢/٦٦٢، وشرح الأشموني ٢/٢٢٩ ـ ٢٣٠، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢٠ ـ ٣٢١، وشرح الهواري ٤/٨٢ ـ ٨٣، وشرح ابن طولون ٢/١٧٤ ـ ١٧٦، وإرشاد السَّالك ٢/٩١٦ ـ ٩١٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٧٥، وشرح ابن الوردي ٢/٥٨٧، وشرح المكناسي ٢/٢٥٤.

ـ **قال المرادي**: «أي غير مشابه فعلاً ولا حرفاً، فإن هذا هو المعنىٰ الذي يكون الاسم به أمكن، أي: زائداً في التمكّن».

ـ **ومذهب المحقِّقين أنَّ الصَّرف هو التنوين**، أي: تنوين التمكُّن وحده، وقيل: الصَّرْف هو الجرُّ والتنوين معاً.

وتخصيص تنوين التمكين بالصَّرْف هو المشهور، وقد يُطْلَقُ علىٰ غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفاً.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقد فُهِمَ من بيان ما لا يَنْصرف من الأسماء بيان ما لا ينصرف لأنه قد عُلِمَ أنَّ الاسم المُعرف ينقسم إلىٰ منصرف وغير منصرف، فإذا قيل: الاسم المنصرف ما يدخله التنوين الدالُّ علىٰ الأمكنيَّة عُلِم أنّ ما لا ينصرف هو الاسم المعرب الذي لا يدخله ذلك التنوين».

ثم تعقَّب والده ﷺ، فذكر أنَّ هذا التعريف فيه مُسامحة لأنّ من جملة ما لا يدخله التنوين الدال علىٰ الأمكنية «باب مسلمات» قبل التسمية به، وليس من الممكن أن يُقال إنه غير منصرف.

ونقل المرادي هذا عن ابن النَّاظم.

ـ **ثم ذكر أنَّ اشتقاق المنصرف من الصَّريف**[1]، **وهو الصَّوْت لأنَّ في آخره التنوين وهو صوت**. وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، وقيل: من الانصراف وهو الرجوع، كأنَّه انصرف عن شبه الفعل.

ـ وذكروا أنَّ ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً، منها: **خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف**، وتنصرف في التنكير، وسيأتي التفصيل فيها.

---

(١) وعند ابن الضائع أنه من الصِّرف ـ بالكسر ـ وهو الخالص لخلوصه من الشبيه» المكناسي ٢/٢٥٥.

ـ الصَّرْفُ[1]: مبتدأ، تنوينٌ: خبره، أتىٰ: من الفعلِ والفاعل نعت «تنوين»، مبيّناً: حال من فاعل «أتىٰ»، معنىٰ: مفعول «مبيِّناً»، به: متعلّق بـ«يكون» بناء علىٰ تعلُّق الجار بالفعل النَّاقص، ومنع من ذلك المبرّد وطائفة، يكون: مضارع ناقص بمعنىٰ «يصير»، الاسم: اسم «يكون»، أمكنا: خبر «يكون»، والجملة نعت لـ«معنىٰ».

٦٥٠. فَـأَلِفُ التَّأْنِيـثِ مُطْلَقـاً مَنَـعْ ❊ صَرْفَ الَّـذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

٦٥١. وَزَائِـدَا (فَعْـلَانَ) فِـي وَصْـفٍ سَـلِمْ ❊ مِـنْ أَنْ يُـرَىٰ بِتَـاءِ تَأْنِيـثٍ خُـتِمْ

شرع هنا في بيان الموانع من الصرف، وبدأ بما يمنع في الحالتين[2]:

ـ أي: أنَّ ألف التأنيث مطلقاً مقصورة كانت أو ممدودة، تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع: نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً، اسماً أو صفة.

ـ **المقصورة**: ذِكرىٰ، سَلْمىٰ، مَرْضىٰ، سَكْرَىٰ.

ـ **الممدودة**: صحراء، زكرياء، أشياء، حمراء.

ـ **قال الأشموني**: «نكرة: كذكرىٰ وصحراء، أم معرفة: كرَضْوىٰ وزَكريّاء، مفرداً كما مَرَّ، أَو جمعاً كجرحىٰ وأَصْدِقاء، اسماً كما مَرَّ أو صفة: كحبلىٰ وحمراء».

ومِثْل هذا عند ابن هشام.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣١.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٢١ ـ ١٢٣، وشرح الأشموني ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣، وشرح المكودي ٢/٦٦٢ ـ ٦٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٦ ـ ٢٤٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٧٥، ٥٨٥، وإرشاد السَّالك ٢/٩١٦ ـ ٩١٩، وشرح ابن طولون ٢/١٧٥ ـ ١٧٧ «بنو أسد يصرفون «فعلان» من الصفات لأن «فعلانة» مُطَّرد فيه عندهم». أوضح المسالك ٣/١٤١، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢١ ـ ٣٢٣، وشرح الهواري ٤/٨٣ ـ ٨٥، وانظر فيه ص/٨٦ فقد نظم ما لم يرد فيه فعلىٰ ولا فعلانة، وشرح ابن الوردي ٢/٥٨٧، وشرح المكناسي ٢/٢٥٥.

ـ **وقال المرادي**: «وإنما استقلّت الألف بالمنع لأنها قائمةٌ مقام شيئين: وذلك لأنها لازمةٌ لما هي فيه، بخلاف التاء، فإنها في الغالب مقدَّرة الانفصال، **ففي المؤنّث بالألف فرعيَّة من جهة التأنيث، وفرعيَّة من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنَّث بالتاء**».

ـ **وأشار في البيت الثاني إلىٰ النوع الثاني مما يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْف في النكرة.**

ـ **قال المكودي**: «يعني أنَّ زائدي «فعلان»: وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان من الصَّرف إذا كانا في وصف سَلِمَ من أن يُختم بتاء التأنيث، والمانع له في الصَّرف الألف والنون والصِّفة...».

ـ وذلك يشمل نوعين:

١ ـ **ما مؤنثه فعلىٰ**: سَكْران سَكْرىٰ، وهذا متفَقٌ علىٰ منع صرفه.

٢ ـ **ما لا مُؤَنَّث لَه، نحو: لَحْيَان: لكبير اللِّحية، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه: قالوا: لأنه لو كان له مُؤَنَّث لكان بالتاء. ومن العرب من يصرفه حملوه علىٰ نَدْمان وسَيْفان.**

ـ واحترز من باب «فعلان» الذي مؤَنَّثه «فعلانة»[1] نحو: ندمان وندمانة.

ـ **ولغة بني أسد** صرف «سكران» وبابه؛ لأنهم يقولون في مؤَنَّثه: فعلانة فهو عندهم كندمانة، «ويستغنون[2] فيه بفعلانة عن فعلىٰ فيقول: سكرانة

---

(١) **وذكر المرادي أنَّ المصنِّف جمع ما جاء علىٰ فعلان ومؤنثه فعلانة**، وهي: الحَبْلان: العظيم البطن، والممتلئ غيظاً، والدَّخْنَان: اليوم المظلم، والسَّخْنان: اليوم الحار، والسِّيْقان: الرجل الطويل الممشوق، والصَّحْيان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصَّوْجَان: البعير اليابس الظهر، والعَلَّان: الكثير النسيان، والعَشْوان: الدقيق السَّاقين، والمصَّان: اللئيم، والنَّدمان: المنادم، والنصران: واحد النَّصَارىٰ. واستدرك عليه: خمصان، وأليان في كبشٍ أليان. وانظر إرشاد السَّالك ٢/٩١٩.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٤٧.

وغضبانة وعطشانة».

ـ والمنع في زيادتي «فَعْلَان» لشبهها بألف التأنيث في حمراء مذهب سيبويه.

ـ وزعم المبرّد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث.

ـ ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء.

ـ فألفُ[1]: مبتدأ، التأنيث: مضاف إليه، مطلقاً: حال، جملة «منع» خبر المبتدأ، صَرْفَ: مفعول «منع»، الذي: مضاف إليه، وجملة «حواه» صلة «الذي»، كيفما: اسم شرط، وقع: فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه يعود على ألف التأنيث، وجواب الشَّرط محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه.

ـ وزائدا: معطوف على ضمير «منع»، فعلان: مضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون في وصف: متعلق بـ«زائدا» جملة سلم: نعت لوصف، من أن يرى: متعلق بـ«سلم»، يرى: مبني للمفعول، ونائب الفاعل: مفعوله الأول، بتاء: جار ومجرور، تأنيث: مضاف إليه، ختم: جملة حال.

٦٥٢. وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) ❊ مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ«أَشْهَلَا»

٦٥٣. وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ❊ كَـ«أَرْبَعٍ»، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤. فَالْـ«أَدْهَمُ»: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ❊ فِي الْأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥. وَ«أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى» ❊ مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

ـ ما يمنعُ من الصَّرْف اجتماع الوصف الأصلي ووزن «أفعل»[2] بشرط أن يُمْنَعَ

(١) إعراب الألفيَّة/١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٢٤ ـ ١٢٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٧ ـ ٢٤٨، وشرح الأشموني ٣/٣٦،=

من التأنيث بالتاء. نحو: **أَشْهَل، أَحْمَر، أَفضل من زيد.**

ـ **قال ابن النَّاظم:** «فهذا ونحوه لا ينصرف؛ لأنه كما ترىٰ صفة علىٰ وزن «أَفْعَل»، والمؤَنَّث منه علىٰ فَعْلاء، أو فعلىٰ نحو: شهلاء، وحمراء، والفُضْلىٰ، وليست الوصفية فيها عارضة عروضها في نحو: **مررت برجل أرنبٍ بمعنىٰ ذليل**».

ـ **وقال المرادي:** «فهذه الثلاثة ممنوعة من الوصف الأصلي ووزن أَفْعَل، فإن وزن الفعل به أولىٰ؛ لأنها زيادة تدلُّ علىٰ معنىٰ الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلاً في الفعل، لأنَّ ما زيادته لمعنىٰ أَوْلَىٰ مما زيادته لغير معنىٰ، فإن أُنِّث بالتاء انصرف، نحو: «أَرْمَل» بمعنىٰ فقير، فإنَّ مؤنَّثه أرملة، خلافاً للأخفش؛ فإنه يمنع صرف «أَرْمَل» بمعنىٰ فقير؛ فإنه يجريه مُجْرَىٰ «أحمر» لأنه صفة وعلىٰ وزنه...».

وذكر بعد ذلك أن الأولىٰ تعليق الحكم علىٰ وزن الفعل الذي هو به أَوْلَىٰ لا علىٰ وزن «أَفْعَل»؛ ليشمل نحو: أُحَيْمِر وأُفَيْضِل من المُصَغَّر؛ فإنه لا ينصرف لكونه علىٰ وزن الفعل، نحو: أُبَيْطِر، وإن لم يكن حال التصغير علىٰ وزن «أفعل».

ـ **وَذَكَر المكودي:** أنّ «أَفْعَل» الصِّفة إذا أُنِّث بالتاء منصرف كقولهم: أرمل، للفقير؛ فإنّ مؤنَّثه أرملة.

وشمل «أَفْعَل» ما مؤنّثه فعلاء، كأحمر وحمراء، وما مؤنّثه فُعلىٰ كأكبر وكُبْرىٰ، وما لا مؤَنَّث له كأكمر للعظيم الكمرة.

* **وفي البيت الثاني:** لما قيّد فيما سبق الوصف بالأصلي احتاج إلىٰ بيان ما أشار إليه بالقيد، فقال: **وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ.**

= وشرح المكودي ٢/٦٦٤ ـ ٦٦٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٩٠ ـ ٥٩٤، وإرشاد السَّالك ٢/٩٢١، وشرح الهواري ٤/٨٧، وأوضح المسالك ٣/١٤٢، وشرح ابن طولون ٢/١٧٨، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

ـ **قال الشَّاطبي**: «يريد أنّ الوصفية إذا كانت عارضة للاسم ليست في أصل وضعه لا مُعْتَبَرَ بها فلا تؤثر منعاً كما أثرت الأصليَّة».

ومثّل لذلك بقوله: **مررتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ، ورأيت نسوة أَرْبَعاً**، فلا تمنعه من الصَّرْف؛ لأنَّ «أربعا» أصله الاسمية، وأَنْ يدلَّ علىٰ مجرد ذلك العدد. وذكر أنه لا معتبر بالعارض في الاسميّة، بل يعتبر الأصل من الوصفيّة. وقال بعد ذلك: «فإذاً من الأسماء ما أصل وضعه أن يكون وصفاً، ثم عَرَض فيه أن وقع اسماً من غير اعتبار معنىٰ الوصفيَّة، فتمنعه من الصَّرف إذا كانت الوصفية عارضة، لا يعتدُّ بها».

ـ **وقال ابن هشام**: «وإنما صُرِف» «أربع» في نحو: «**مررتُ بنسوة أَرْبَعٍ**»، لأنه وضع اسماً [للعدد]، فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ له من الوصفيَّة، وأيضاً فإنه قابل للتاء»، أي: تقول: **مررت برجال أربعة**.

ـ **قال ابن طولون**: «وفي التمثيل به نظر، فإنّ فيه مقتضىٰ آخر للصرف، وهو أنه يقبل التأنيث بالتاء، نحو: **مررت برجالٍ أربعةٍ**، لكن يمثل ذلك بقولهم: مررت برجل أرنب، أي: ذليل». ومثل هذا النص عند ابن القيّم.

* **وفي البيت الثالث: بَيَّن ما وصفيتُه أصليّة ثم غلبت عليه الاسميّة**، فهذا يمنع إلغاء الاسمية العارضة واعتبار الأصل، وهو قوله: فالأدهم القيد...، الأدهم: القيد، وأسود: للحيَّة، وأرقم: حَيَّة فيها نَقْط كالرقم.

ـ **قال المرادي**: «فهذه أوصاف غلبت عليها الاسميَّة، وهي غير منصرفة نظراً لأصلها».

ـ وذكر سيبويه أنَّ كلَّ العرب لا تصرفها كما لم تصرف أَبْطَحَ، وأَبْرَق، وأَجْرَع، وأنَّ العرب لم تختلف في منع هذه الستة من الصَّرْف، وإن استُعملت استعمال

الأسماء... وذكر ابن جنّي أن هذه الأسماء كلها قد تصرف...

ـ **قال ابن هشام**: «وإنما منع بعضهم صرف أَبْطَح، وأَدْهَم للقيد، وأَسْوَد وأَرْقَم للحيَّة مع أنها أسماء لأنها صفات، فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ لها من الأسماء. وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فصرفها».

* **وفي البيت الرابع**: ذكر قولهم: **أَجْدَل: للصَّقر، وَأَخْيَل: لطائر ذي خَيلان، وَأَفْعَىٰ: لضرب من الحيَّات، فأكثر العرب يصرفونه** لأنه مجرّد عن الوصفية في أصل الوضع، ومنهم من لم يصرفه لأنه لاحَظَ فيه معنىٰ الوصفيّة.

ـ **قال الشَّاطبي**: «كُلُّها مصروفة في الأشهر من الكلام؛ لأنها أسماء غير صفات عند الأكثر، وغير مصروفة عند بعض العرب؛ لأنها عندهم صفات، لأنَّ الجَدْل شدّة الخلق، فصار أَجْدَل عند هؤلاء في معنىٰ شديد، وكذلك أَخْيَل: من الخيلان للونه، ولذلك يقال: رَجُلٌ أَخْيَلُ، أي: كثير الخيلان...، وكذلك أفعىٰ: لأنها من معنىٰ فوعة السّمّ، أي: شدته».

ـ **ولابن النَّاظم نصٌّ قيّم، قال: «وأمّا أَفْعَىٰ فلا مادة له في الاشتقاق، ولكن ذكره يقارن تصور إيذائها، فأشبهت المشتق، وجرت مجراه علىٰ هذه اللغة»**[1]. **فتأمَّل!!، إنه ابن أبيه، رحمهما الله رحمة واسعة.**

واستشهد لأَجْدَل وَأَخْيَل غير مصروفين بقول الشاعر، وهو القطامي عمير بن شييم:

كَـــأَنَّ العُقَيْليـــين يَـــوْمَ لَقِيْـــتُهُم ❊ فِـــرَاخُ القَطَـــا لَاقَـــيْنَ أَجْـــدَلَ بَازِيَـــا

(١) وقريب من هذا المعنىٰ عند ابن هشام. أوضح المسالك ٣/١٤٣، وانظر توضيح المقاصد ٤/١٢٦ **ذكر الخلاف في وزن أفعىٰ: أفعل، أو مقلوب أيفع عند الفارسي، وعند ابن جني مقلوب وأصله: أفوع.** وفي شرح الهواري ٤/٨٩ «**وأما أفعىٰ.... ليس ثمَّ مادة تُرَدُّ في الاشتقاق إليها**».

وقول الآخر:

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالأُمُورِ وَشِيمَتِي ❊ فَمَا طَائِرِي يَوْماً عَلَيْكِ بِأَخْيَلَا

ـ وصفٌ[1]: معطوف على «زائدا»، أو مبتدأ، وخبره محذوف، أصليّ: نعت لـ«وصف»، و«وزن» معطوف على «وصف»» أَفْعَلا: مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلميَّة ووزن الفعل، ممنوعَ: حال من «أفعل»، تأنيث: مضاف إليه، بتا: متعلّق بـ«تأنيث»، كأشهلا: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كأشهلا، والألف للإطلاق.

ـ وَأَلْغِيَنَّ: فعل أمر مؤكَّد بالنون الثقيلة، وفاعله مستتر، عارضَ: مفعول به، الوصفيَّة: مضاف إليه، كأربع: نعت لـ«عارِض»، أو خبر لمبتدأ محذوف، الاسميَّة: مضاف إليه، وقطعت فيه الهمزة للوزن.

ـ فالأدهمُ: مبتدأ أول، القيدُ: عند المكودي بدل الشيء من الشيء، لكونه: متعلِّق بـ«مُنِع»، والهاء: من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه. جملة: وُضِعَ: خبر المبتدأ، في الأصل: متعلِّق بـ«وضع»، وصفاً: حال من نائب الفاعل في وضع، أو هو مفعول ثان لـ«وضع» على تضمنه معنى «جعل»، انصرافه: مبتدأ ثان، وجملة «منع»: خبره، وجملة المبتدأ وخبره خبر «الأدهم».

ـ وَأَجْدَلٌ: مبتدأ، وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى: معطوفان على «أجدل»، مصروفة: خبر المبتدأ وما عُطِف عليه، وقد: حرف تقليل، يَنَلْنَ: فعل مضارع، والنون راجعة إلى أَجْدَل وأخيل وأفعى. المنعا: مفعول «ينلن»، والألف للإطلاق.

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٢، وشرح المكودي ٢/٦٦٥ ـ ٦٦٦.

٦٥٦. وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ❁ فِي لَفْظِ (مَثْنَىٰ، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧. وَوَزْنُ (مَثْنَىٰ، وَثُلَاثَ) كَهُمَا ❁ مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

ـ **هذا هو الموضع الثالث[1] الذي يكون فيه الوصف ممنوعاً من الصَّرْف مطلقاً، وذلك مع العدل.**

والعدل هو أن تريد لفظاً فتنتقل عنه إلىٰ غيره مما يُعطي معناه لضربٍ من التخفيف أو المبالغة. كذا عند الشَّاطبي.

ـ **قال المرادي:** «العدل: صَرْف لفظ أولىٰ بالمسمَّىٰ إلىٰ لفظ آخر، وهو يمنع من الصرف في موضعين:

ـ **أحدهما: المعدول في العدد إلىٰ مَفْعَل** نحو: مَثْنَىٰ، أو فُعَال نحو: ثُلاث.

ـ **والثاني: أُخَر مقابل آخرين»**.

ـ **أما العدل في أسماء العدد** فَأُحاد ومَوْحَد معدولان عن واحد واحد، ومثنىٰ وثُناء: معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرها.

والوصف فيها من حيث كونها لم تُسْتعمل إلَّا نكرات:

ـ **نَعتاً:** كقوله تعالىٰ[2]: ﴿أُولِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٢٦، وشرح الأشموني ٢/٢٣٩، وشرح قول الزجاج فقال: أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنىٰ فلكونها تغيَّرت عن مفهومها في الأصل إلىٰ إفادة معنىٰ التضعيف». شرح ابن النَّاظم/٢٤٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٩٧، وأوضح المسالك ٣/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٦٦٧، وشرح الهواري ٤/٩١ ـ ٩٢، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢٥ ـ ٣٢٦، وشرح ابن طولون ٢/١٨١، وإرشاد السَّالك ٢/٩٢٤.

(٢) سورة فاطر ٣٥/١.

ـ **حالاً**: كقوله تعالىٰ[١]: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾.

ـ **خبراً**: نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ».

ولا تدخلها «أل»، وإضافتها قليلة.

والمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف، وذهب الزجَّاج إلىٰ أن المانع لها العدل في اللفظ والمعنىٰ

ـ **وأَمَّا أُخَر**[٢]:

ـ **فقال الشَّاطبي**: «فنحو جاءني الزيدون ورجالٌ أُخَر، ورأيت رجالاً أُخَر، ومررت برجالٍ أُخَر، قال تعالىٰ[٣]: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾».

ـ **ووجهُ عَدْله مختلَف فيه**:

ـ فرأيُ سيبويه وطائفة أنَّ «أُخَرَ» من باب الكُبرَىٰ والكُبَر، والصُّغْرَىٰ والصُّغَر، حقُّه أن يكون صفة بالألف واللام إذ كان الصُّغَر والكُبر كذلك. فلما عُدِل «أُخَر» عن هذا الأصل منعوا صرفه.

وقيل: إنَّ «أُخَر» معدول عن «آخَر» فكان الأصل أن تقول: مررت بنسوة آخَرَ من هؤلاءِ، كما تقول: أَفْضَلُ من هؤلاء، فكأنهم عدلوا عن لفظ آخر إلىٰ لفظ أُخَر.

ـ **وقال الأشموني**[٤]: «وأمَّا أُخَر فهو جمع أُخْرَىٰ أُنْثَىٰ آخَر بفتح الخاء بمعنىٰ مغاير، فالمانع له أيضاً العدل والوصف، أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر

---

(١) سورة النساء ٤/٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٥٩٩.

(٣) سورة البقرة ٢/١٨٤.

(٤) شرح الأشموني ٢/٢٤٠، وانظر شرح ابن النَّاظم ٢/٢٥٠، وتوضيح المقاصد ٤/١٢٧ ـ ١٢٨.

النحويين: إنه معدول عن الألف واللام، لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه ألَّا يُجْمَع إلَّا مقروناً بـ«أل»، والتحقيق أنه معدول عمّا كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيّر معناه، وذلك أن «آخر» من باب أفعل التفضيل فحقه أَلَّا يُثَنَّىٰ وَلَا يُجْمَع وَلَا يُؤَنَّث إِلَّا مع الألف واللَّام، أو الإضافة، فعدل في تجرّده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ «آخَر» إلىٰ لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يُراد به من المعنىٰ، فقيل:

عندي رجلان آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرىٰ، ونساء أُخَر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر، إلَّا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلَّا في «أُخَر»... فلذلك خُصَّ أُخَر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه، وإحالة منع الصرف عليه...».

* **وفي البيت الثاني**: ذكر أن ما وازَنَ مَثْنَىٰ وثُلَاثَ من المعدول من واحد إلىٰ أربع فهو مثلها في امتناعه من الصَّرْف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق علىٰ سماعها وهي:

أُحاد ومَوْحَد، وَثُنَاء ومَثْنَىٰ، وَثُلَاث ومَثْلَث، ورُبَاع ومَرْبَع؛ ولذلك اقتصر عليها.

وفي شرح الكافية[1]: ذكر **«مخمس»** و**«عُشاراً»** و**«مَعْشَراً»**.

ـ **وذكر المرادي**[2] أنَّه لم يرد غير ذلك، وأنّ ظاهر كلامه في التسهيل أنه قد

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٤٣٢.

- .... ومخمساً زِدْ ناقلا

- كَذَا عُشاراً نقلوا ومَعْشرا ونقلَ غيره أراه منكرا

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٢٩، وانظر التسهيل/٢٢٢.

سُمِع خُماس أيضاً، ثم ذكر أنه اختلف فيما لم يُسْمَع على ثلاثة مذاهب:

١ ـ **أحدها**: أن يُقاس على ما سُمع **وهو مذهب الكوفيين**، والزَّجَّاج، ووافقهم النَّاظم في بعض نسخ التسهيل، وخالفهم في بعضها.

٢ ـ **الثاني**: أنه لا يُقاس عليه، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب البصريين.

٣ ـ **الثَّالث**: أن يُقاس على «فُعال» لكثرته لا على «مَفْعَل».

ـ **قال أبو حيان**[١]: «والصحيح أنَّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة».

ـ ومَنْعُ[٢]: مبتدأ، عَدْلٍ: مضاف إليه، مَعَ: متعلِّق بمحذوف نعت لـ«عدل»، وصف: مضاف إليه، مُعْتبر: خبر المبتدأ، في لفظ: متعلِّق بمعتبر، مثنى: مضاف إليه، وثلاث وأخر: معطوفان على «مَثْنَى».

ـ ووزنُ: مبتدأ، مثنى: مضاف إليه، وثُلاث: معطوف على «مثنى»، كهما في موضع خبر المبتدأ، ودخول كاف التشبيه على الضمير نادر عند النَّاظم لا ضرورة خلافاً للمكودي[٣]، من واحد لأربع: متعلِّقان بمحذوف منصوب على الحال من الضمير المستتر في الخبر، فليُعْلما: مُضارع مبني للمفعول في محل جزم بلام الأمر لكونه مبنياً على الفتح لاتِّصاله بالنون الخفيفة. **وقوله: فليعلما: حشو**[٤] **عند الهواري.**

(١) انظر الارتشاف/٨٧٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٢، وشرح المكودي ٢/٦٦٨، وشرح الأشموني ٢/٢٣٩.

(٣) شرح المكودي ٢/٦٦٨ «وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن».

(٤) شرح الهواري ٤/٩٣.

٦٥٨. وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) ❁ أَوِ الْـ(مَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩. وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْـ«جَوَارِي» ❁ رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَـ«سَارِي»

٦٦٠. وَلِـ«سَرَاوِيلَ» بِهَذَا الْجَمْعِ ❁ شَبَهٌ اقْتَضَىٰ عُمُومَ الْمَنْعِ

٦٦١. وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ ❁ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

ـ **الجمع الذي يشبه**[1] مفاعل أو مفاعيل **هو الجمع الذي لا نظير له، ويسمونه الجمع المتناهي، والجمع الأقصىٰ، وصيغة منتهىٰ الجموع.**

والذي لا نظير له: أي في الآحاد، وهو كألف التأنيث في كونه يَسْتقل بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيئين؛ فإن فيه فرعيَّةً من جهة الجمع، وفرعيَّةً من جهة عدم النظير، كذا عند المرادي.

ـ **قال الشَّاطبي**: «ولا يريد بمشبه مفاعِل ومفاعيل ما كان في أوله ميم زائدة، ولا ما كان ثانيه أصلياً ولا غير ذلك، وإنما يريد ما كان علىٰ هذا الشكل من الجموع مطلقاً، فيدخل تحته: **فواعِل، وفعائل، وفعالل، وفياعل...**».

ـ **وعند المرادي** المعتبر موافقته مفاعل أو مفاعيل في الهيئة لا في الوزن.

فيمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعِل أو مفاعِيل، أي: في كون أوله مفتوحاً،

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٣٠، وشرح الأشموني ٢/٢٤٢ ـ ٢٤٤، وشرح المكودي ٢/٦٦٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٠٣ ـ ٦٠٤، وشرح الهواري ٤/٩٤، وشرح ابن طولون ٢/١٨٣ ومنه **دوابّ وصوافّ؛ لأن أصلهما: دوابب وصوافف**، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢٧ «فإن تحرك الثاني صُرِف نحو: صياقِلَة»، وأوضح المسالك ٣/١٤١، وإرشاد السَّالك ٢/٩٢٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٥١ «وثاني الثلاثة محرك كطواعِيَة وكراهِيَة، ومن ثم صُرِف نحو ملائكة وصَيَاقِلَة».

وثالثه ألفاً يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدَّر على أول حرفين بعدها، أو ثلاثة أوسطها ساكن، فالجمع متى كان في هذه الصِّفة كان فيه فرعيَّة اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعيَّة المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق منع الصَّرف.

ـ واشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور، وعند الزَّجّاج لا يشترط ذلك.

وذكر في البيت الثاني أنَّ ما كان من الجمع الموازن مَفَاعِل معتلّاً، له حالتان:

١ ـ أن يكون آخره ياء قبلها كسرة، نحو: **جواري**.

٢ ـ والأخرى: أن تقلب ياؤه ألفاً نحو: **عذارَى ومَدَارَى**، وهذا تقدر فيه الحركات ولا ينوّن.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أُجري في رفعه وجَرِّه مُجْرَى «سار» من المنقوص المتصرف، تقول: **هؤلاء جوارٍ، مررت بجوارٍ**، بالتنوين وحذف الياء، كقولك: هو سارٍ. وأمَّا في النصب فيوازن الصحيح، تقول: رأيت جواريَ، كما تقول: رأيت مساجدَ.

ـ **قال ابن هشام**: «وإذا كان «مَفاعِل» منقوصاً فقد تُبْدَل كسرته فتحة فتقلب ياؤه ألفاً، فلا ينوّن **كعذارَى ومَدَارَى**، والغالب أن تبقى كسرته»، أي: وياؤه على حالها.

ـ واختُلف في تنوين «جوار» ونحوه رفعاً وجرّاً، **وذكر المرادي** ثلاثة مذاهب:

ـ **مذهب سيبويه**، أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صَرْف.

ـ **ومذهب المبرِّد والزَّجَّاج** أنه عوض عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء ساكنين.

ـ **ومذهب الأخفش** أنه تنوين صَرْف.

وذهب إلىٰ أنَّ الصَّحيح مذهب سيبويه، وضعَّف مذهب المبرِّد، ومذهب الأخفش.

ـ **قال الأشموني**[1]: «ما ذكر في تنوين «جوار» ونحوه في الرفع والجر متّفق[2] عليه...، فإذا قلت: مررت بجوارٍ فعلامة جَرّه فتحة مقدَّرة علىٰ الياء، لأنه غير منصرف، وإنما قُدِّرت مع خفَّة الفتحة؛ لأنها نابت عن الكسرة فاستُثقلت لنيابتها عن المستثقل... وسارٍ: جَرُّه بكسرة مقدَّرة، وتنوينه تنوين التمكين لا العوض؛ لأنه منصرف».

ـ **وقال المرادي**[3]: «شذَّ منع صرف «ثمان»، تشبيهاً له بجوار في قوله:

يَحْـدُو ثَمَـانِيَ مولعـاً بِلِقَاحِهَـا ❊ حَتَّـىٰ هَمَمْـنَ بِزَيْفَـةِ الإِرْتَـاجِ

والمعروف فيه الصَّرف، وقيل: هما لغتان».

❊ **وفي البيت الثالث**: وقف عند لفظ «سراويل»، فهو مفرد أعجمي، جاء علىٰ وزن «مفاعيل»، فَمُنِع من الصَّرْف لشبهه بالجَمْع.

ولهذا أشار بقوله: **ولسراويل بهذا لجمع ❊ شَبَهٌ** ...

ونبَّه بقوله: «اقتضىٰ عموم المنع» أنه ممنوع من الصَّرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أنَّ فيه وجهين: المنع والصَّرف، ونقل ابن الحاجب صرفه عن بعض العرب.

وذهب النَّاظم إلىٰ أنَّ صرفه لم يثبت عن العرب، وذكر الأخفش أنه سمع من

---

(١) غالب النصوص عند الأشموني منتزعة من نص المرادي. انظر شرح الأشموني ٢/٢٤٦، وقارنه بنص المرادي ٤/٢٤٦.

(٢) وذهب يونس إلىٰ أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهرة، وهو وهم.

(٣) انظر توضيح المقاصد ٤/١٣٦، وذكره بعد حديثه عن «سراويل» في البيت الثالث (٦٦٠).

العرب سِرْوالة، ومن العرب من يقول: سِرْوال.

ـ وأما قول القائل:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ ❊ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

فذكروا أنه شاذّ، ولا حُجَّة فيه. وعند بعضهم: مصنوع لا حجة فيه.

ـ **قال الشَّاطبي**: «ومقتضى كلام النَّاظم أنَّ «سراويل» عنده مفرد لا جمع، وهو مذهب سيبويه. قال[1]: وأما **سراويل** فشيء واحد، وهو أعجمي أُعرب كما أُعْرِب **الآجُرُّ**، إلَّا أنَّ **سراويل** أشبه في كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، كما أشبه **بَقّمُ** للفعل يعني بعد التسمية، ولم يكن له نظير في الأسماء. فما قاله النَّاظم في البيت هو عين ما نص عليه سيبويه».

ـ **وقال ابن النَّاظم**[2]: «... ومنعوه من الصَّرف وجهاً واحداً، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين: الصَّرف ومنعه، وإلى التنبيه على هذا الخلاف أشار بقوله: «**شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ**»، أي: عموم منع الصَّرف في جميع الاستعمال خلافاً لمن زعم غير ذلك».

ـ **وذكر في البيت الرابع** أنَّ ما سُمِّي به من الجمع الذي على مَفَاعل أو مَفَاعِيل فحقُّه أن يُمْنَعَ من الصَّرف، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد: اسم رجل، أو مقدَّر كشراحيل. كذا عند المرادي.

ـ **وقال ابن هشام**[3]: «وإن سُمِّي بهذا الجمع أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثل: **سراويل وشراحيل، أو لفظ ارتُجل للعلمية، مثل: كَشاجم، مُنع الصَّرف**».

---

(١) الكتاب ٢/١٦، وانظر المقاصد الشَّافية ٥/٦١٣.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٣) أوضح المسالك ٣/١٤٢، وكَشاجم: لقب شاعر والمشهور فيه أنه بضم الكاف.

ـ **وقال ابن النَّاظم**[1]: «والعلّة في منع صرفه ما فيه من الصِّيْغة مع أصالة الجمعيَّة، أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف...».

ـ **وقال ابن طولون**[2]: «**إذا سُمِّي بهذا الجمع مثل أن تسمي رجلاً بـ«دراهم»، وامرأة بـ«دنانير»، أو بما أُلْحِق به، إِمَّا منقولاً عن أعجمي كـ«شراحيل»، وإما مرتجلاً كـ«هوازن»، استحَقَّ منع الصَّرف كـ«سراويل»، بل أولىٰ لزيادته عليه بالعلمية مع تحقق الجمعية في المنقول عنها.**

فإن أُخرج عن العلمية بالتنكير فهل يصرف أو لا؟

الأكثرون علىٰ بقاء المنع؛ لأنَّ التأثير إنما هو لشبه الجمع لفظاً، أو لأنَّه الأصل».

وتعقَّب المكودي المرادي فقال[3]: «وعندي أنَّ قوله: وإن به، أي: إن سُمِّي بسراويل أو بما لحق به يعني جميع ما تقدَّمه من الأنواع الخمسة الممنوعة من الصرف في التسمية. ولا وجه لتخصيص الجمع وما أُلْحِق بالجمع في منع الصَّرْف حال التسمية».

ـ **وكُنْ**[4]: فعل أمر من كان النَّاقصة، واسمه مستتر فيه، لجمع: متعلّق بـ«كافلاً»، مُشْبِهِ: نعت لجمع، مفاعلاً: مفعول «مُشْبه، أو المفاعيل: معطوف علىٰ «مفاعلاً»، بمنع: متعلّق بـ«كافلاً»، كافلاً: خبر «كُنْ» في أول البيت.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٥٣.

(٢) شرح ابن طولون ٢/١٨٦.

(٣) انظر شرح المكودي ٢/٦٧١، وتوضيح المقاصد ٤/١٣٦.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٣٣، وشرح المكودي ٢/٦٦٩ ـ ٦٧٢، وشرح الهواري ٤/٩٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٦١٢، وشرح الأشموني ٢/٢٤٢.

ـ ذا: منصوب بفعل مضمر يفسِّره «أَجْرِه»، اعتلال: مضاف إليه، منه: عند المكودي متعلّق بـ«اعتلال»، كالجواري: في موضع نصب على الحال من «ذا اعتلال»، رفعاً وجَرّاً[1]: منصوبان على نزع الخافض، أَجْره: فعل أمر وفاعل ومفعول. والهاء تعود إلى «ذا اعتلال»، كساري: عند المكودي متعلّق بـ«أَجْرِه»، أو هو في موضع المفعول المطلق، والتقدير[2]: أجره إجراء كإجراء ساري، أو في موضع الحال.

ـ ولسراويلَ: خبر مقدَّم، بهذا: متعلِّق بـ«شَبَهٌ»، الجمع: نعت لـ«هذا»، أو عطف بيان، شَبَهٌ: مبتدأ مؤخَّر. اقتضى: الجملة نعت «شَبَهٌ» عمومَ: مفعول «اقتضى»، المنعِ: مضاف إليه.

ـ وإِنْ: حرف شرط، به: مفعول ثانٍ لـ«سُمِّي» متقدِّم عليه، والهاء عائدة على الجمع. وأعادها المكودي إلى «سراويل»، أو بما أُلْحق به، سُمِّي: فعل الشرط متعدٍّ لاثنين. ونائب الفاعل مفعوله الأول، أو بما: معطوف على «به»، وما: موصول اسمي، وجملة «لحِق» صلة «ما»، به: متعلِّق بـ«لحِقَ»، فالانصرافُ: مبتدأ أول، منعه: مبتدأ ثانٍ، يحق: بمعنى يجب، وهو خبر الثاني، وهو وخبره خبر الأول، وجملة الأول وخبره جواب الشرط.

٦٦٢. وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ❁ تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: «مَعْدِ يكَرِبَا»

٦٦٣. كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) ❁ كَـ«غَطَفَانَ» وَكَـ«أَصْبَهَانَا»

ـ بدأ بذكر بيان ما يَمْنَعُ صرفَ الاسم مع العلميَّة[3]، وفي البيت الأول ذكر

(١) على الحال عند الشَّاطبي.

(٢) وهو كذلك عند الشَّاطبي.

(٣) شرح ابن النَّاظم/٢٥٣، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٧ ـ ١٣٩، وشرح ابن طولون ٢/١٩٠، وشرح=

العلمية، وتركيب المزج نحو: **بعلبكّ، وحضرموت، ومعدي كرب**، فإنه لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنىٰ بالعلميَّة وفرعيّة اللفظ بالتركيب.

ـ **قال ابن النَّاظم: «والمراد بتركيب المزج أن يُجْعَل الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافةٍ، ولا بإسناد، بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث**؛ ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر، إلَّا إذا كان معتلّاً، فإنه يُسَكّن نحو: معدي كرب؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فناسب أن يُخَصَّ بمزيد التخفيف فسكّنوا ما كان منه معتلّاً...».

* **وذكر المرادي إعرابه علىٰ ما يأتي:**

١ ـ **أحدها:** وهو الأصح، أن يُعْرَبَ إعراب ما لا ينصرف، ويُبْنَىٰ صدره علىٰ الفتح، نحو: **بعلبك**، وإن كان ياء نحو معدي كرب، سكن صدره، وبُني علىٰ الفتح لجعل عجزه منزلاً منزلة تاء التأنيث.

٢ ـ **الوجه الثاني:** أن يُضاف صدره إلىٰ عجزه، فيعرب صدره بما يقتضيه من العوامل، ويُعرَب عجزه بالجرّ بالإضافة.

٣ ـ **الوجه الثالث:** أن يُبنىٰ صدره وعجزه علىٰ الفتح ما لم يعتلَّ الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، ونقلها الأثبات.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو **شَغَر بَغَر، وبيتَ بيتَ، وصباحَ مساءَ** إذا سُمِّي به أُضيف صدره إلىٰ عجزه، وزال التركيب هذا رأي سيبويه، وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

= ابن عقيل ٣/٣٢٩، وشرح الأشموني ٢/٢٤٩، وشرح المكودي ٢/٦٧٢ ـ ٦٧٣، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣١، والمقاصد الشَّافية ٥/٦١٧، وأوضح المسالك ٣/١٤٦.

وخرج بقوله: **تركيب مزج تركيب الإسناد، وتركيب الإضافة**، وخرج بذكر المثال ما خُتِمَ بـ«ويه» من المركَّب تركيب مزج، فإنه يُبنىٰ علىٰ الكسر في اللغة الفصحىٰ. كذا عند المكودي.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ زائدي «فَعْلَان» يمنعان الصَّرف في الاسم إذا كان علماً، والزائدان هما الألف والنون، وذكر ابن هشام أنّ هذا العلم **يسمَّىٰ ذا الزيادتين كمروان وعمران**.

ـ **وذكر النَّاظم** مثالين لذلك: **غطفان، وأصفهان**، تقول: هذا غطفانُ، ورأيت غطفانَ، ومررت بغطفانَ، فتمنعه من الصَّرف للعلميَّة وزيادة الألف والنون. كذا عند ابن عقيل.

ـ **وذكر المرادي حمدان، وعثمان، وعمران**، قال: «وقد نبَّه علىٰ التعميم بالتمثيل»، ثم تناول ما يكون في النون من اعتبارين:

١ ـ إن قدَّرت النون زائدة مُنِع من الصرف.

٢ ـ وإن قدّرتها أصليّة صُرِف.

ـ وذكر أمثلة منها: **حَسّان**: من الحسِّ يُمْنَعُ من الصَّرْف.

ومن الحُسْن: يُصْرَف، لأن النون من الأصل، وليست زائدة.

شيطان: إنْ جُعِل من شاط فالنون زائدة، امتنع من الصَّرْف، وإن قدّرت الأصل «شطن»، صُرف[1].

---

(١) وذكر المرادي أنَّ إبدال النون الزائدة لاماً يمنع من الصَّرْف ويُعْطَىٰ البدلُ حكمَ المبدل منه نحو: أُصَيْلال الذي أصله أُصَيْلان، فلو سُمِّي به منع من الصَّرف، ولو أُبْدِلَ من حرف أصلي نونٌ صُرِفَ، ومثال ذلك حِنّان في «حِنّاء» أبدلت همزته نوناً.

ـ العلمَ[1]: مفعول بفعل مضمر يفسِّره «امنع»، امنع: فعل أمر، صرفه: مفعول به، مركّباً: حال من العلم، وتركيب: مفعول مطلق مبيِّن للنوع، مزج: مضاف إليه، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، وذلك نحو: معدي كربا: مضاف إليه غير منصرف للعلميَّة والتركيب.

ـ كذاك: خبر مقدَّم، حاوي: مبتدأ مؤخَّر، زائدَي: مضاف إليه، فعلانا: مجرور بالفتحة للعلمية وزيادة الألف والنون، كغطفان: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كغطفان، وكأصبهان: معطوف على «غطفان».

٦٦٤. كَـذَا مُؤَنَّـثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا ❊ وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى=

٦٦٥. =فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَـ«جُورَ» أَوْ«سَقَرْ» ❊ أَوْ «زَيْدٍ» اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦. وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ ❊ وَعُجْمَةً كَـ«هِنْدَ»، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

❊ ذكر في هذين البيتين العلّة الثالثة مما يمنع من الصَّرف، وهي العلميَّة والتأنيث[2]، فإن كان بزيادة التاء مُنِع من الصَّرف مطلقاً.

ـ زائداً على الثلاثة: **طلحة، عائشة**، علم مذكَّر، وعلم مُؤَنَّث.

ـ ثلاثياً نحو: **هِبَة، وثُبَة**.

والمعنوي متحتمُ المنع، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٣، وشرح المكودي ٢/٦٧٣.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٤١ ـ ١٤٢، وشرح المكودي ٢/٦٧٥، وشرح ابن عقيل ٢/٣٣١، وشرح ابن طولون ٢/١٨٩ ـ ١٩٠، وأوضح المسالك ٣/١٤٧، وشرح الهواري ٤/٩٨ ـ ٩٩، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٢٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٥٤، وشرح الأشموني ٢/٢٥٢.

..... ❁ وَشَـرْطُ مَنْـعِ الْعَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـىٰ فَوْقَ الثَّلَاثِ .... ❁

ـ فذكر من المؤَنَّث الذي لا علامة فيه أربعة أنواع، يُمْنَعُ فيها من الصَّرف.

ـ **وذكر المكودي وغيره ما يلي:**

١ ـ الزائد علىٰ الثلاثة نحو: زينب وسُعاد، فإنّ الحرف الرابع قام مقام التأنيث، فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط، **وليس أعجمياً مثل هند ففيه وجهان: الصرفُ وعدمه.**

٢ ـ الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كـ: جُـور، اسم بلد، قامت العجمة مقام الحركة، ومن ذلك مـاه: اسم موضع، **وحمص**: اسم بلدة.

٣ ـ المتحرّك الوسط من الثلاثي، نحو: سَقَرَ، قامت فيه الحركة مقام الحرف الزائد.

٤ ـ الرابع أن يكون منقولاً من المذكَّر إلىٰ المُؤَنَّث، وذلك إذا سمَّيتَ امرأة بـ«زيد» فإنه ينقل من الخِفَّة إلىٰ الثِّقَل.

ـ **وذكر المرادي** أن بعضهم جعل في مثل «جور» خلافاً فيجعله مثل «هند» في جواز الوجهين.

ـ **وقال**: «أو منقولاً من مذكَّر نحو: «زيد» إذا سُمِّي به امرأة، لأنه حصل بنقله إلىٰ التأنيث ثقل عادل خفَّة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور.

ـ **وذهب عيسىٰ بن عمر** وأبو زيد والجرمي والمبرِّد إلىٰ أنه ذو وجهين، واختلف النقل عن يونس».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «والعاري: أي الذي يُجَرَّد عن الهاء، وهو صفة للمؤَنَّث،

أي: شرط منع المؤنَّث العاري» . . . **وحذف ياء «العار» للنظم، وهو جائز في الكلام أيضاً . . .»** .

ـ **وذكر الهواري** أنَّ حذف الياء من «العاري» لغة .

* **ونَبَّهَ في البيت الثالث** على أنَّ الثلاثي السَّاكن الوسط إذا لم يكن أعجميّاً ولا منقولاً عن مذكَّر يجوز فيه المنع والصرف، نحو: هِنْد، ودَعْد .

وصرَّح بأن منعه أحق، وهذا مذهب الجمهور . وعند أبي علي الصَّرف أفصح، وهذا عند ابن هشام غلط جليّ، وذهب الزَّجاج والأخفش إلى أنه متحتّم المنع، ومن شواهد هذه المسألة قول جرير حيث جمع بين الوجهين:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا * دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبْ

ـ كذا[1]: خبر مقدَّم، مؤنَّث: مبتدأ مؤخَّر، بهاء: متعلِّق بـ«مُؤَنَّث»، مُطلقاً: حال من الضمير في الخبر، شرط: مبتدأ، منع: مضاف إليه، العار: مضاف إليه، كونه: خبر المبتدأ، ارتقى: في موضع الخبر لـ«كون» .

ـ فوق: متعلِّق بـ«ارتقى»، الثلاث: مضاف إليه، أو كجور: معطوف على موضع «ارتقى»، أو سقر أو زيد: معطوفان على «جور»، اسم: حال من «زيد»، امرأةٍ: مضاف إليه، لا: حرف عطف، اسم: معطوف على «اسم»، ذَكَر: مضاف إليه .

ـ وجهان: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به التفصيل، في العادم: خبره، تذكيراً: مفعول العادم، سبقَ: في موضع الصِّفة لـ«تذكيراً»، عجمة: معطوف على «تذكيراً»، وكهند: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كهند، والمنع أحقّ: مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة .

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٤، وشرح المكودي ٢/٦٧٥ .

٦٦٧. وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ❊ زَيْدٍ عَلَىٰ الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

❊ من موانع الصرف العجمة مع العلميَّة[1]، فإذا كان الاسم من أوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين:

١ ـ أن يكون عجمي التعريف، أي: كونه عَلَماً في لغتهم.

٢ ـ الثاني أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: **إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب.**

ـ ويُفْهَم من البيت أنَّ الاسم إذا كان أعجميّاً، وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب انصرف أيضاً نحو: بندار: اسم جنس لتاجر المعادن.

ـ **وذكر المكودي** أن المراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب، فشمل كلام الفُرْس وغيرهم من سائر الأعاجم.

ـ وفُهِمَ أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف، وشمل الساكن الوسط نحو: **نوح ولوط**، والمتحرك الوسط نحو: لَمَك، اسم رجل لا ينصرف. وذكر المكودي أنه ينصرف.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٤٤ ـ ١٤٦، وذكر أنَّ العُجْمَة تُعْرَفُ بما يلي:
١ ـ بنقل الأئمة، ٢ ـ خروجه عن أوزان العربية نحو: إبراهيم، ٣ ـ أن يَعْرَىٰ من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي، وحروف الذلاقة يجمعها «مر بنفل». ٤ ـ أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجتمع بكلام العرب، كالجيم والقاف: قج، جق، والصاد والجيم نحو: صولجان، والكاف والجيم: سكرجه، والراء والنون: نرجس، والزاي بعد الدال: مهندز.
وشرح المكودي ٢/٦٧٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٥٤، وشرح الأشموني ٢/٢٥٤ ـ ٢٥٥، وشرح ابن طولون ٢/١٩١، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٣٩، وأوضح المسالك ٣/١٤٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣٥.

ـ وذكر المرادي أنه نقل عن عيسىٰ بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الثلاثي السَّاكن الوسط. وذكروا من المتحرّك الوسط: **شَغَر: مصروفاً وهو اسم قلعة.**

ـ وما كان في لسان العجم نكرة، ثم نقل في أول أحواله عَلَماً نحو: «**بندار**» وهذا فيه خلاف، منهم من ذهب إلىٰ أنه لا ينصرف، وذهب إلىٰ هذا ابن عصفور والشلوبين، وذهب سيبويه والمصنِّف إلىٰ أنه منصرف.

ـ وما نُقل من لسانهم نحو: «**لجام**» فلا أثر للعجمة فيه، فأُلْحِق بالأمثلة العربية، وصُرِف: هذا لجامٌ، رأيت لجاماً، مررت بلجامٍ. ومثله: **فرند** عند ابن هشام إذا سُمِّي به.

ـ العجمي[1]: مبتدأ، الوَضْعِ: مضاف إليه، والتعريف: معطوف علىٰ الوضع، مع: في موضع الحال من العجمي. زَيْد: مضاف إليه، علىٰ الثلاث: متعلِّق بزيد، صرفُه امتنع: مبتدأ وخبر.

٦٦٨. كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُـصُّ الْفِعْـلَا ❁ أَوْ غَالِـبٍ كَـ«أَحْمَدٍ» وَ«يَعْلَـىٰ»

ـ **ذكر في هذا البيت العلَّة الخامسة مما يمنع من الصَّرف مع العلميَّة، وهي** وزن الفعل وهو علىٰ وزن **يخصُّ الفعل، أو يغلب فيه**[2].

ـ والمراد بالوزن **الذي يخصُّ الفعل**، ما لا يوجد في غيره إلَّا نادراً، وذلك

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٤، وشرح المكودي ٢/٦٧٧.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٣٣٣، وشرح المكودي ٢/٦٧٧ ـ ٦٧٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٥٥، وأوضح المسالك ٣/١٤٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٤٧، وشرح الأشموني ٢/٢٥٦ ـ ٢٥٧، وتوضيح المقاصد ٤/١٤٧ ـ ١٥١.

نحو: **فعَّل، وفُعِل**.

ـ **قال ابن عقيل**: «فلو سميت رجلاً بـ«ضَرَبَ»، أو «كَلَّمَ» منعته من الصَّرف، فتقول: هذا ضُرِبُ أو كَلّمَ، ورأيت ضُرِبَ أو كَلِّمَ، ومررتُ بضُرِبَ أو كَلَّمَ».

ـ **وقال المكودي**: «**وشمل الغالبُ ما وجوده** في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو: **اِفْعَل**، فإنه يُوْجَد في الأسماء نحو «**إصبع**»، لكن وجوده في الأفعال أكثر، وهو فعل الأمر من «**فعل**» ونحو ذلك.

وما كثر من الأسماء والأفعال معاً نحو: «**افْعَلْ**»، فإنه يوجد في الأفعال كثيراً نحو: **اركَبْ، واشربْ**، وكذلك في الأسماء نحو: **أَفْكَل، وَأَيْدَع**، لكن الهمزة في الفعل تدلّ على معنىً، وليست كذلك في الأسماء، فكان غالباً من هذا الوجه. وكذلك «**يَعْلَى**» وهو على وزن «**يَفْعَل**» وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: «**يذهب**» في الأفعال، و«**يَرْمَع**»[1] في الأسماء».

ـ **وفي الغالب مثل أحمد ويزيد**، فإن كُلّاً من الهمزة والياء يدلُّ على معنىً في الفعل وهو التكلُّم والغيبة، ولا يدلُّ على معنىً في الاسم، فهذا الوزن غالب في الفعل فيمنع للعلميَّة ووزن الفعل، فإن كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصَّرف.

ـ **قال ابن هشام**: «ولا يؤثر وزن هو بالفعل أَوْلَى، ولا وزن هو فيهما على السواء».

ـ وقال عيسى بن عمر[2]: «إِلَّا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضارَبَ

---

(١) الحصا والحجارة البيض.

(٢) انظر المقاصد الشَّافية ٥/٦٤٨ ـ ٦٤٩، وشرح ابن هشام، وأوضح المسالك ٣/١٤٨، وتوضيح

وتضارَب ودحرج، أعلاماً، واحتج بقول سُحَيْم:

أَنَــا ابْــنُ جَــلَا وطَــلَّاع الثَنَايَــا ❊ مَتَــى أَضَــعِ العَمَامَــةَ تَعْرِفُــونِي

والشاهد فيه «جلا» فقد زعم عيسى بن عمر أنه ممنوع من الصرف للعلميَّة ووزن الفعل، ورُدَّ هذا عليه بأنه قد يكون فيه ضمير من قولك: زيد جلا، وأنه من المحكيات كقول رؤبة:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

ويحتمل أن يكون ليس بعلم، بل هو وفاعله جملة صفة لمحذوف، أي: ابن رجلٍ جلا الأمور.

ـ **وقال سيبويه**[1]: «**إن قول عيسى خلافُ قول العرب**». وذهب إلى أنه على الحكاية.

ـ **قال المرادي**: «ونقل عن الفرّاء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: **الأمثلة التي** تكون للأسماء والأفعال إن **غلبت للأفعال فلا تُجرِه في المعرفة نحو رجل اسمه: ضرب**».

ـ كذاك[2]: خبر مقدَّم، ذو: مبتدأ مؤخَّر، وزن: مضاف إليه، وجملة «يخصُّ العقلا» في موضع الصِّفة لـ«وزن»، أو غالب: مخفوض بالعطف على محل «يخصُّ»، وهو من باب عطف الاسم على الفعل؛ لكون أحدهما بمعنى الآخر، كأحمدٍ: صُرِف للضرورة، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كأحمدٍ، ويعلى: معطوف على «أحمد».

المقاصد ٤/١٤٩ ـ ١٥٠.

(١) الكتاب ٢/٧ «ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٤، وشرح المكودي ٢/٦٧٨.

٦٦٩. وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ ❁ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

ـ **أي: يمنع صرف الاسم للعلميَّة وألفِ الإلحاقِ المقصورةِ**[1]، نحو: «عَلْقَىٰ، وَأَرْطَىٰ، فتقول: هذا عَلْقىٰ، ورأيت عَلْقَىٰ، ومررت بعَلْقىٰ».

فتمنعه من الصرف للعلميَّة، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من جهة أنه لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه علقىٰ: علقاة.

ـ **قال ابن النَّاظم: «ألف الإلحاق علىٰ ضربين: مقصورةٌ كـ«علقىٰ»، أو ممدودةٌ كـ«عِلْباء»**.

فما فيه ألف الإلحاق الممدودة لا يُمْنَعُ من الصَّرف، سواء كان عَلَماً لمذكر أو غير عَلَم، وما فيه ألف الإلحاق المقصورة إذا سُمِّي به امتنع من الصَّرْف للعلميَّة، وشَبَه ألفه بألف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه، فإنّ «عَلْقىٰ» علىٰ وزن سَكْرىٰ... **وشَبَهُ الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به...»**.

ـ **وقال المكودي**: «وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة، فإن همزتها مبدلة من ياء».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «وقوله: زيدت للإلحاق: يريد في آخر الاسم؛ لأن ألف الإلحاق لا تلحق أولاً ولا وسطاً، وإنما تقع للإلحاق آخراً».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٥٦، وتوضيح المقاصد ١٥٣/٤ **حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو «قبعثرىٰ» ذكره بعضهم. والقبعثرىٰ: الجمل العظيم**، وشرح ابن عقيل ٣٣٤/٣، والمقاصد الشَّافية ٦٥٣/٥، وشرح المكودي ٧٨/٢، وإرشاد السَّالك ٩٣٧/٢ وشرح الأشموني ٢٦٠/٢.

ما[1]: مبتدأ، اسم موصول، يصيرُ: مضارع ناقص، واسمه مُسْتَتِر فيه، علماً: خبر «يصير»، والجملة صلة «ما»، من ذي: بيان، لما متعلِّق بـ«يصير» إذا أجزنا التعلّق بالفعل الناقص، وإلَّا ففي موضع الحال من مرفوع «يصير»، ألف: مضاف إليه، وجملة «زيدت» نعت «ألف»، لإلحاقٍ: متعلق بـ«زيدت»، فليس: فعل ناقص واسمه، ينصرف: خبر «ليس»، وجملة «ليس» في موضع رفع خبر المبتدأ، ودخلت الفاء في خبر «ما» لشبهها بالشرطية في إبهامها وعمومها.

٦٧٠. وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ❁ كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ«ثُعَلَا»

٦٧١. وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا «سَحَرْ» ❁ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

❁ يَمْنَعُ من الصَّرفِ اجْتماعُ التعريفِ والعدلِ فيما يلي[2]:

١ ـ علم المذكر المعدول عن وزن فاعل إلىٰ «فُعَل».

٢ ـ جُمَع المؤكِّد لجمع المؤنَّث وتوابعه.

٣ ـ سَحَر المراد به معيَّنٌ.

ـ أمس في لغة بني تميم، وهو نظير «سحر».

١ ـ أما علم المذكَّر فنحو: عُمَر، وزُفَر، وَزُحَل، وجُشَم، وقُثَم، وقُزح،

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٥٧ وشرح المكودي ٢/٦٧٩.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٥٦، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٤ ـ ١٥٦ وفيه فائدتان: إحداهما لفظيَّة وهي التخفيف. والأخرىٰ: معنويّة وهي تمحيض العلميّة، إذ لو قيل عامر لتوهَّم أنه صفة، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٥٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣٨، وأوضح المسالك ٣/١٥١، وشرح ابن طولون ٢/١٩٤ ـ ١٩٥، وشرح المكودي ٢/٦٧٩ ـ ٦٨٠.

ودُلف، ومُضَر. ومثله: ثُعَل: علم لجنس الثعلب.

فهذا لا يَنْصَرِفُ لما فيه من العلمية والعدل عن عامر، وزافر، وزاحل...

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ولولا ما فيه من العدل لكان مصروفاً كأُدَد، وطريق العلم يعدل نحو: عمر، سماعه غير مصروف خالياً من سائر الموانع، فيحكم عليه بالعدل لئلا يلزم ترتيب الحكم علىٰ غير سبب».

ـ **قال المرادي**: «فإن ورد فُعَل مصروفاً وهو عَلَم عَلِمْنَا أنَّه ليس بمعدول، وذلك نحو: أُدَد».

ثُمَّ ذكر أنه جُعل معدولاً لأمرين:

ـ **أحدهما**: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع علىٰ علَّة واحدة، وليس فيه من الموانع غير العلميَّة.

ـ **الثَّاني**: أنّ الأعلام يغلب عليها النقلُ فَجُعِل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة، ولم يجعل مرتجلاً.

٢ ـ **وَأَمَّا جُمَع**، فكقولك: مررت بالهنداتِ كُلِّهن جُمَعَ، فلا ينصرف للتعريف والعدل، **وأَمَّا تعريفه**: فبالإضافة المنويَّة، فشابه بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة.

ـ وقد استُغْني بنية الإضافة عن ظهورها، وهو المضاف في المعنىٰ إلىٰ ضمير المؤكّد، هذا ظاهر كلام سيبويه، وهو اختيار ابن عصفور، وذهب بعضهم إلىٰ أنه علم، وهو المفهوم من كلام النَّاظم هنا.

ـ **وأما العدل، فلأنه مغيَّر عن صيغته الأصلية، وهي جمعاوات**، لأنَّ جمعاء

مؤَنَّث أجمع، فلما جمع المذكَّر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، فلما جاءوا به على «فُعَل» عُلِمَ أنه معدول عمّا هو القياس فيه، وهو جمعاوات، وهو اختيار المصنِّف.

ـ وقيل: معدول عن «فُعْل»، لأن قياس أَفْعَل فَعْلاء أن يُجمَعَ مذكره ومؤنَّثه على فُعْل نحو: حُمْر في أَحْمَر وحَمْراء، وهو قول الأخفش والسيرافي، واختاره ابن عصفور.

ـ وَرَدَّ هذا الوجه ابن النَّاظم، لأنَّ فعلاء لا يُجْمَعُ على فُعْل إلَّا إذا كان مؤنَّثاً لأفعل صفةً كحمراء، وصفراء.

ـ وذكروا أنه قيل: عدله عن «فعاليّ»، لأنَّ جمعاء اسم كصحراء، ورده ابن النَّاظم أيضاً. ومثل «جُمَع» في منع الصرف التعريف والعدل ما يتبعه من كُتَع، وبُصَع، وبُتَع.

٣ ـ **وأَمَّا سَحَر**: فإذا أُريدُ به سَحَرُ يوم بعينه عُرِّف بالإضافة، والألف واللام، كقولك: **طاب سَحَرُ الليلة، وقمت عند السَّحَرِ**، ولا يَعْرىٰ وهو معرفة عن أحدهما إلَّا إذا كان ظرفاً فيجوز عندئذٍ تجريده ممنوع الصرف كقولك: **خرجت يوم الجمعة سَحَرَ**.

وكان الأصل فيه أن يُذْكَرَ معرفاً بالألف واللام، فَعُدِل عن اللفظ بالألف واللام، وقُصِدَ به التعريف فمنع من الصرف.

ـ **قال المرادي**: «أما التعريف فقيل بالعلميَّة؛ لأنه جعل علماً لهذا الوقت. وقيل: بشِبْهِ العلميَّة؛ لأنه تعرَّف بغير أداة ظاهرة كالعلم».

ـ **وذهب صدر الأفاضل** إلىٰ أنه مبني علىٰ الفتح لتضمنه معنىٰ حرف العطف كأمسِ، وردّه ابن النَّاظم، وذهب إلىٰ أنه باطل من وجوه ومما قاله: «الثالث: أنّ

دعوىٰ منع الصرف أَسْهَلُ من دعوىٰ البناء، لأنه أبعد عن الأصل، **ودعوىٰ الأسهل أرجح من دعوىٰ غير الأسهل**، وإذا ثبت أن سحر غير مبنيّ ثبت أنه غير متضمِّن معنىٰ حرف العطف، وإنما هو معدول عمّا فيه حرف التعريف...».

ـ **أمسِ**: نظير «سحر» في امتناعه من الصرف «أمس» عند تميم.

ـ **قال المرادي**: «فإن منهم من يُعْرِبه في الرفع غير متصرِّف، ويبنيه علىٰ الكسر في الجرِّ والنَّصب، ومنهم من يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرِف في الأحوال الثلاث، خلافاً لمن أنكر ذلك. **وغير بني تميم يبنونه علىٰ الكسر**...».

ومنعه من الصرف للتعريف والعدل عمّا فيه الألف واللَّام، وذلك في حال الرَّفع خاصَّة فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه، وفي النصب والجر يبنونه عن الكسر، وبعضهم يعربه مطلقاً ويمنعه من الصَّرف[1].

وأجاز الخليل في «لقيته أمسِ» إلىٰ أن يكون التقدير لقيته بالأمس، فحذف الباء وأل، فتكون الكسرة كسرة إعراب. كذا عند المرادي.

وبعض الشُّرَّاح لم يتعرَّض للحديث في «أمس» في هذا الموضع.

ـ والعلمَ[2]: مفعول بفعل محذوف يفسِّره «امنع»، امنع: فعل أمر، صرفَهُ: مفعول به، إنْ: حرف شرط، عُدِلا: فعل الشرط، وجوابه محذوف، كفُعِل: خبر

---

(١) وزعم الزَّجَّاجي أنَّ من العرب من يبنيه علىٰ الفتح، واستشهد بقول الراجز:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا

وذكر النَّاظم في شرح التسهيل أنَّ مدّعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد به علىٰ أن الفتح في أمسِ فتح إعراب... فقد غلط أبو القاسم فيما ذهب إليه واستحقَّ ألَّا يعوّل عليه. شرح التسهيل ٢/٢٢٣، وانظر الكتاب ٢/٤٤، وشرح قطر الندىٰ/٢٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٤ ـ ١٣٥، وشرح المكودي ٢/٦٨٠.

لمبتدأ محذوف، التوكيد: مضاف إليه، أو كتُعلا: معطوف على «كفُعَل».

ـ والعدلُ: مبتدأ، والتعريف معطوف على «العدل»، مانعا: خبر المبتدأ، وسحر: مضاف إليه، إذا: متعلِّق بـ«مانعا»، به: متعلِّق بـ«يُعْتَبَر»، التعيين: نائب عن الفاعل بفعل محذوف يفسِّره «يعتبر»، قصْداً: منصوب على الحال من نائب فاعل «يُعْتَبَر». وجملة يُعْتَبَر: مفسِّرة.

٦٧٢. وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا ❊ مُؤَنَّثاً، وَهْوَ نَظِيرُ «جُشَمَا»=

٦٧٣. =عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ❊ مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

ـ **انتقل إلى الموضع الرابع**[1] من المنع من الصَّرْف مع العلميَّة، فذكر أنَّ العلم إذا كان لمؤنَّث على وزن «فَعَالِ» مثل حَذَامِ، وَرَقَاشِ، فللعرب فيه مذهبان:

❊ **الأول: مذهب أهل الحجاز** وهم يبنون هذا العلم على الكسر مطلقاً، فنقول: هذه حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ.

وعند المرادي في سبب بنائه أقوال:

أحدها: شبهه بـ«نَزَالِ» وزناً وتعريفاً.

الثاني: تضمُّنه هاء التأنيث، وإليه ذهب الربعي.

الثالث: توالي العِلَل.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٥٨، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٩ ـ ١٦٥، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٦، وشرح ابن طولون ٢/١٩٦ ـ ١٩٩، وشرح المكودي ٢/٦٨١ ـ ٦٨٢، وشرح الهواري ٤/١٠٦ ـ ١٠٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٦٩، وإرشاد السَّالك ٢/٩٤٢ ـ ٩٤٦، وأوضح المسالك ٣/١٥١ ـ ١٥٣، وشرح الأشموني ٢/٢٦٥ ـ ٢٦٩، وشرح ابن الوردي ٢/٥٩٤.

وليس بعد منع الصرف إلَّا البناء، قاله المبرِّد. والأول هو المشهور.

قال:

إِذَا قَالَـــت حَـــذَامِ فَصَـــدِّقُوْهَا ❁ فَـــإِنَّ القَـــوْلَ مَـــا قَالَـــت حَـــذَامِ

❁ الثاني: مذهب بني تميم، ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو: حضارِ: اسم كوكب، وسَفَار: اسم ماء، وظفار، ووبار.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «فيوافق فيه التميميون أهل الحجاز غالباً فيقولون: هذه ظفارِ، ورأيت ظفارِ، ومررت بظفارِ...».

ـ وما ليس آخره راء نحو: حذامِ، وقطاشِ، ورقاشِ، يمنعونه الصَّرف.

ـ **قال المرادي:** «وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف».

وقد جمع الأعشىٰ بين اللغتين في قوله:

ومَـــرَّ دَهْـــرٌ عَلَـــىٰ وَبَـــارِ ❁ فَهَلَكَـــتْ جَهْـــرَةً وَبَـــارُ

واختلف في منع صرفه عند تميم، **فذهب سيبويه إلىٰ أن المانع له العدل عن فاعلة والعلميَّة.**

وذهب المبرِّد إلىٰ أنَّ المانع له التأنيث والعلميَّة.

ومن تنبيهات المرادي:

أنَّه أطلق في قوله: «**عند تميم**»، وإنما هو عند بعضهم.

ـ فُهِمَ من قوله: **نظير جُشَما** أنَّ المانع له العدل والعلميَّة وفاقاً لسيبويه.

ـ أَنَّ فعالِ: يكون معدولاً وغير معدول.

فالمعدول علم مؤنث كخدامِ، وتقدَّم حكمه، وإمّا أمر نحو: نَزَالِ، وإِمَّا مصَدر نحو: حَمَادِ، وإِمَّا حال نحو: قول عوف بن عطية:

وَذَكَـرْتَ مِـنْ لَـبَنِ المحَلَّـقِ شَـرْبَةً ❁ وَالخَيْـلُ تَعْـدُو فِـي الصَّـعِيدِ بَـدَادِ

وَإِمَّا صِفَة جارية مجرىٰ الأعلام نحو: **حَلاقِ، للمنيَّة.**

وَإِمَّا صِفَة ملازمة للنداء نحو: يا خَبَاثِ.

ـ فهذه خمسة أنواع كُلّها تُبْنَىٰ علىٰ الكسر، معدولة عن مؤَنَّث، فإن سُمِّي بها مذكّر ففيه وجهان: أرجحهما مَنْع الصرف.

وقوله في تتمة البيت الثاني:

..... / وَاصْـرِفَنْ مَـا نُكِّـرَا ❁ مِـنْ كُـلِّ مَـا التَّعْرِيـفُ فِيـهِ أَثَّـرَا

يعني أنَّ ما أثر فيه التعريفُ إذا نُكِّر صُرِف لذهاب جزء العلَّة، وبقي علىٰ علَّة واحدة، **والمراد بذلك الأنواع السَّبعة:**

ـ ما امتنع للعلميَّة والتركيب، نحو: معد يكرب.

ـ والألف والنون الزائدتان، نحو: غطفان.

ـ والتأنيث بغير الألف، نحو: فاطمة.

ـ والعُجْمة، نحو: إبراهيم.

ـ ووزن الفعل، نحو: أحمد.

ـ وألف الإلحاق، نحو: عَلْقَىٰ.

ـ والعدل، نحو: عُمَر.

ـ **قال ابن عقيل**: «فهذه تمنع من الصَّرف للعلميَّة وشيء آخر، فإذا نكَّرتها صرفتها لزوال أحد سببيها: وهو العلميَّة، فتقول: رُبَّ معد يكربٍ رأيت، وكذا الباقي».

وأما الأنواع الخمسة المتقدِّمة، وهي:

ـ ما امتنع لألف التأنيث.

ـ أو للوصف والزيادتين.

ـ أو للوصف ووزن الفعل.

ـ أو للوصف والعدل.

ـ أو للجمع المشبه مَفَاعِل أو مَفَاعيل.

فهذه لا تنصرف وهي نكرة، ولو سُمِّي بشيء منها لم ينصرف أيضاً، وكلّ معدول سُمِّي به باقٍ إِلَّا **سحر وأمس في لغة تميم**. هذا مذهب سيبويه.

وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلىٰ صرف العدد المعدول مُسَمَّىٰ به قالوا: لأنّ العدل يزول بالتسمية.

والصحيح مذهب سيبويه لأن العدل باقٍ، ولا أثر لزوال معناه.

وذكروا باب[1] «**أحمر**»، **وفيه أربعة مذاهب:**

ـ منع الصرف، وهو الصحيح.

ـ الصَّرْف وهو مذهب المبرِّد والأخفش في أحد قوليه.

ـ إن سُمِّي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمِّي به أسود أو

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٥٨، وتوضيح المقاصد ٤/١٦٥.

نحوه انصرف، وهو مذهب الفرّاء وابن الأنباري.

ـ الرابع: أنه يجوز صرفه وترك صرفه. قاله الفارسي.

ـ ابنِ[1]: فعل أمر. على حذف حرف العلة: متعلِّق بـ«ابنِ»، فَعالِ: مفعول «ابن»، علماً مُؤَنَّثاً: حالان من فعالِ، وهو: مبتدأ، نظير: خبره، جُشَما: مضاف إليه ممنوع من الصَّرْف للعلميَّة والعدل.

ـ عند: ظرف متعلِّق بـ«نظير»، تميم: مضاف إليه، اصرفَنْ: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، ما: مفعول به، نكّرا: الجملة صلة الموصول، من كلّ: متعلّق بـ«نكرا»، ما: مضاف إليه. التعريفُ: مبتدأ، فيه: متعلق بـ«أثّرا»، أثّرا: خبر المبتدأ.

٦٧٤. وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصـاً فَفِـي ❁ إِعْرَابِـهِ نَهْـجَ «جَـوَارٍ» يَقْتَفِـي

ـ يعني أنّ مما كان منقوصاً[2] من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السَّبعة التي إحدىٰ علتيها العلميّة، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها، فإنه يجري مجرىٰ جوار وغواش.

وتقدَّم أن نحو: «جوار» يلحقه التنوين رفعاً وجَرّاً.

ـ قال الأشموني: «ولا وجه لما حَمَلَ عليه المرادي كلام النَّاظم من أنه أشار إلىٰ الأنواع السَّبعة دون الخمسة، لأن حكم المنقوص فيهما واحد».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٥، وشرح المكودي ٢/٦٨١ ـ ٦٨٢.

(٢) شرح الأشموني ٢/٢٦٩، وشرح المكودي ٢/٦٨٢ ـ ٦٨٣، وشرح ابن طولون ٢/١٩٩، وتوضيح المقاصد ٤/١٦١ ـ ١٦٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٨٢ ـ ٦٨٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٥٩، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٨، وأوضح المسالك ٣/١٥٩ ـ ١٦٠، وإرشاد السَّالك ٢/٩٤٧.

ووجدت مثل هذا النص **عند المكودي**.

ـ وقال: «فمثاله في غير التعريف: أُعَيْمٍ، في تصغير «أَعْمَىٰ»، فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل، ويلحقه التنوين رفعاً وجَرّاً فتقول: هذا أُعَيْمٌ، ومررت بأُعَيْمٍ، والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة كما في نحو: «جوار».

ومثاله في التعريف: يُعَيْل، تصغير «يَعْلَىٰ»، فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض من المحذوف».

ـ **وقال ابن طولون**: «كالقاضي إذا سميت به امرأة فإنك تُعْربه إعراب جوار... تقول: هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وتثبت في النصب محركة بالفتح، نحو: رأيت قاضيَ الجميلة، هذا مذهب سيبويه والأكثرين.

وعند الكسائي ويونس أنَّ الياء تقر ساكنة في الرفع وتحرك بالفتحة في الجر والنصب تمسكاً بقول الفرزدق:

قَـدْ عَجِبَـتْ مِنِّـي وَمِـنْ يُعَيْلِيَـا[1]
لَمَّـا رَأَتْنِـي خَلقـاً مُقْلَوْلِيَـا

ـ ما[2]: موصول مبتدأ، يكون: مضارع ناقص، منه: متعلِّق بـ«يكون»، منقوصاً: خبر يكون، وجملة «يكون» صلة «ما»، ففي إعرابه متعلِّق بـ«يقتضي»، نهج: مفعول مقدَّم، جوار: مضاف إليه، وجملة يقتضي خبر «ما».

(١) مصغّر يَعْلَىٰ علم علىٰ رجل، ولم ينصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.
(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٥، وشرح المكودي ٢/٦٨٣.

٦٧٥. وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ❁ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

ـ يجوز في الضَّرورة[١] صَرْفُ ما لا ينصرف كقول امرئ القيس:

تَبَصَّرْ خَلِيْلِي هَلْ تَرَىٰ مِنْ ظَعَائِنٍ ❁ سَرَا لَكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَىٰ شَعَبْعَبِ

وهو كثير ولا اختلاف بين النحاة فيه، وإنما الاختلاف في عكسه، وهو منع صرف المصروف للضرورة. والصحيح عند ابن طولون جوازه كما ذهب إليه الكوفيون نحو قول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ❁ يَفُوْقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «وَمَنْعُ صَرْفِ المستحقِ للصَّرْف مختلف في جوازه في الضرورة فأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وأبو علي، ومنعه غيرهم، والحاكم في ذلك استعمال العرب..».

ـ **ذكر المكودي** أنَّ البصريين لا يجيزون ذلك البتة.

ـ **ويجوز أن يُصْرَف ما لا يستحق الصَّرف للتناسب**، كقراءة نافع والكسائي في[٢]: ﴿سَلَاسِلاً وَقَوَارِيرَاً﴾.

وقراءة الأعمش[٣]: ﴿وَلَا يَغُوثَاً وَيَعُوقَاً﴾. صرفهما ليناسبا قوله تعالىٰ: ﴿وَدًّا

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٠٠ ـ ٢٠١، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٩، وشرح المكودي ٢/٦٨٤، وشرح الأشموني ٢/٢٧١ ـ ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٤/١٦٨ ـ ١٧١، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٨٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٤٧ ـ ٩٤٩، وشرح الهواري ٤/١١٠ ـ ١١٢.

(٢) سورة الإنسان ٧٦/٤، وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/٢٠٧، وهي قراءة عدد كبير من القراء. وعن الأخفش الصَّرف عن بني أسد، وهو ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة.

(٣) سورة نوح ٧١/٢٣، وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/١٠٥ ـ ١٠٦ قراءة الأشهب العقيلي=

وَلَا سُوَاعًا ... وَنَسْرًا ﴾ ، أي: ما قبلها وما بعدها.

ـ لاضطرارٍ[1]: متعلِّق بـ«صُرِفَ» ، أو تناسبٍ: معطوف على ما قبله ، صُرِف: ماضٍ مبنيّ للمفعول ، ذو: نائب عن الفاعل ، المنعِ: مضاف إليه ، المصروف: مبتدأ ، قد لا ينصرف: الجملة خبر المبتدأ.

= والأعمش والمطوعي.

(١) إعراب الألفية/١٣٥.

٥٦ ـ إِعْرَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ: [الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ]

٦٧٦. اِرْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ ❁ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ«تَسْعَدُ»(١)

ـ تقدَّم في باب المعرب والمبني أنَّ المعرب من الأفعال هو المضارع الذي لم يباشره نون التوكيد، ولا نون الإناث، فأَغْنَىٰ ذلك عن تقييد الفعل المعرب هنا بخلوه عن سبب البناء؛ فلذلك أطلق العبارة.

ـ وفُهِم من كلامه أنه[٢] يجب رفع المضارع المعرب إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، نحو: أنت تَسْعدُ، **ولم ينصَّ هنا علىٰ رافعه، وفيه أقوال:**

١ ـ **الأول**: أنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين.

٢ ـ **الثاني**: أنَّ رافعه تجرُّده من الناصب والجازم، وهو قول حذّاق الكوفيين، ومنهم الفرّاء، واختاره المصنِّف.

٣ ـ **الثالث**: أنَّ رافعه نفسُ المضارعة، وهو قول ثعلب.

٤ ـ **والرابع**: أنّ رافعه حروف المضارعة، ونُسِبَ إلىٰ الكسائي.

---

(١) في شرح الهواري ٤/١١٣: «تُسْعَدُ» كذا. ومثله عند المكودي علىٰ أنه وجه جائز، وذكر الأزهري الوجهين: معلوماً ومجهولاً خلافاً لما قرره المكودي، ولم يقرر المكودي غير ذلك.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٦٠، وتوضيح المقاصد ٤/١٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح المكودي ٢/٢٨٦، وأوضح المسالك ٣/١٦٢، وشرح الأشموني ٢/٢٧٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١، وإرشاد السَّالك ٢/٩٥٠ ـ ٩٥١.

واختار المصنِّف مذهب الكوفيين لسلامته من النقض، وردّ مذهب البصريين؛ لانتقاضه بنحو: هلَّا تفعلُ، لثبوت الرفع بعد أدوات التحضيض.

ـ **ورُدَّ مذهب الفرّاء لأنَّ التعرِّي عَدَمٌ فلا يكون عاملاً، والرفع أمر وجودي.**

ـ **ورَدَّ الشارح وهو ابن النَّاظم** بأنا لا نُسَلِّم أنَّ التجرُّدَ أمر عَدَمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعَدَميّ.

ـ ارفع[1]: فعل أمر وفاعل، مضارعاً: مفعول به، إذا: ظرف تضمَّن معنى الشرط، يُجَرَّدُ: مضاف إلى الظرف، من ناصب: متعلِّق بـ«يُجَرَّد»، جازم: معطوف على «ناصب»، كتسعد: أي: وذلك كقولك تسعد، فهو خبر لمبتدأ محذوف.

٦٧٧. وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) ❁ لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ=

٦٧٨. =فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ❁ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

٦٧٩. وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلاً عَلَى ❁ (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

ـ الذي ينتصب بعده المضارع ينقسم إلى ما هو ناصب بنفسه، وإلى ما يُنْصَبُ بـ«أَنْ» مضمرة بعده، فبدأ بالقسم الأول، وهو أربعة أحرف، وهي: لَنْ، كَيْ، أَنْ، إِذَنْ.

وذكر هنا الثلاثة الأولى، وفي البيت الخامس ذكر «إِذَنْ».

ـ **لن**[2]: **حرف نفي ينصبُ المضارعَ، ويخلِّصه للاستقبال.**

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٧٣ ـ ١٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦، وشرح المكودي ٢/٢٨٧، وأوضح المسالك ٣/١٦٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٤ ـ ٥، =

ـ **وذهب الزمخشري** إلىٰ أنه يكون مؤبَّداً، في كتابه الأنموذج[1]، وفي الكشَّاف، ورَدَّ هذا العلماء، ورأىٰ ابن عصفور هذا دعوىٰ بلا دليل، **وعند ابن هشام**: «ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافاً للزمخشري[2].

ـ **ومذهب سيبويه والجمهور** أنَّ «لَنْ» بسيطة.

ـ **وذهب الخليل والكسائي** إلىٰ أنها مركَّبة، وأصلها «لا أَنْ» فحذفت همزة «أَنْ» تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء السَّاكنين.

ـ **وذهب الفرّاء** إلىٰ أنّ «لن» هي «لا» أُبدلت ألفها نوناً. وذكر المرادي أنه ضعيف.

ـ **ورَدَّ ابن طولون** الوجهين الثاني والثالث لانتفاء الدليل عليها، وقال: «والرفعُ بعدها ندورٌ كندور الجزم بها في لغة لبعض العرب».

ـ **وذهب ابن السّراج وآخرون** إلىٰ أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالىٰ[2]: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾.

ـ **قال المرادي**: «والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء إلَّا «لا» خاصَّة». ورد ابن هشام كلام ابن السَّراج.

= وإرشاد السَّالك ٢/٩٥١ ـ ٩٥٢، وشرح الهواري ٤/١١٥، وشرح ابن عقيل ٤/٤، وشرح ابن الوردي ٢/٥٩٩.

(١) انظر الكشاف ٣/٢٢٩، والأنموذج/١٠٢، ومغني اللبيب ٣/٥٠١ «لن».
شرح الأنموذج/١٩٠ «ولن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن علىٰ التأكيد... وفي بعض النسخ التأبيد بدل قوله التأكيد.

(٢) سورة القصص ٢٨/١٧.

ـ كي: وأمّا «كي» فعلى ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كيف»، كقوله:

كَـي تَجْنَحُـونَ إِلَـى سَـلْمٍ وَمَـا ثُئِـرتْ ❊ قَـتْلَاكُم وَلَظَـى الهَيْجَـاءِ تَضْـطَرِمُ

٢ ـ الثاني: أن تكون حرفاً، فتدخل على «ما» الاستفهاميَّة، أو المصدريَّة، أو على فعل مضارع منصوب. فإذا دخلت على «ما» فهي حرف جر لمساواتها للام التعليل معنىً واستعمالاً، وذلك في السؤال عن العلَّة: كيْمَهْ، بمعنى «لِمَهْ». ومثال دخولها على «ما» المصدريَّة قوله:

إِذَا أَنْـتَ لَـمْ تَنْفَـعْ فَضُـرَّ فَإِنَّمَـا ❊ يُرَجَّـى الفَتَـى كَيْمَـا يَضُـرّ وَيَنْفَـعُ

فجعل «ما» مصدريَّة وأدخل عليها «كي» كما تدخل عليها اللام.

٣ ـ الثالث: أن تكون بمنزلة «أَنْ» المصدريَّة معنىً وعملاً، وهو مراد النَّاظم، فلا يكون ذلك إلَّا على معنى التعليل، نحو: جئت كي تحسنَ إليَّ. فالوجه أن تكون مصدريَّة ولام الجرِّ قبلها مقدَّرة، وذلك لكثرة وقوع اللام قبلها، قوله تعالى[1]: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾، وحرف الجر لا يدخل على مثله، ولا يباشره إلَّا في ضرورة.

ـ قال الأشموني: ولا يجوز أن تكون حرف جَرّ لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها «أنْ» كقوله:

أَرَدْت لِكَيْمَـا أَنْ تَطِيْـرَ بِقُرْبَتِـي ❊ وَتَتْرُكَهَـا شَـنًّا بِبَيْـدَاءَ بلقَـعِ

احتمل أن يكون مصدريَّة، مؤكّدة بـ«أنْ» وأن تكون تعليليَّة مؤكِّدة للام».

(١) سورة الحديد ٥٧/٢٣.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «ويجوز في «كي» مع الفعل إذا كانت مجردة من اللام أن تكون الجارَّة، والفعل بعدها منصوب بـ«أَنْ» مضمرة، كما ينتصب بعد اللام بدليل ظهورها بعد «كي» في الضرورة كقول الشاعر:

فَقَالَت: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ❁ لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تغُرَّ وَتخْدَعَا»

ـ **وذكر المرادي أنَّ «كي» تكون حرف جَرّ، ومصدريّة، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.**

ـ **وذهب الكوفيون إلىٰ أنها ناصبة للفعل دائماً**، وقالوا: كيمه علىٰ تقدير: كي تفعل ماذا.

ـ **أَنْ: وأَمَّا «أَنْ» فتكون زائدة، ومفسِّرة، ومصدريَّة.**

والمصدريَّة نحو[1]: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾.

وتُعْرَفُ بصحة تأويلها وما بعدها بالمصدر، **وهي أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة**، وإنما قدَّم عليها: لن، وكي، وكان حقّه أن يقدِّمها عليهما لأصالتها، للتفصيل الذي فيها.

وتنقسم إلىٰ مخفَّفة من «أنّ»، وناصبة للمضارع.

ـ فإن كان العامل فيها فعل «علم» وجب أن تكون المخففة، نحو[2]: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾، ويتعيَّن رفع الفعل بعدها، وأكثر ما يقع مفصولاً منها بحرف التنفيس، أو نفي، أو قد، أو لو.

---

(١) سورة الشعراء ٢٦/٨٢.

(٢) سورة المزمل ٧٣/٢٠.

ـ وإن كان العامل في «أَنْ» من غير أفعال العلم والظَّنّ وَجَبَ أن تكون غير المخفَّفة، وتعيَّن في المضارع بعدها النصب كقولك: أريد أن تقومَ.

ـ وإن كان العامل فيها من أفعال الظَّنّ جاز فيها الأمران، وصَحَّ في المضارع بعدها النصبُ، والرفعُ أو النصبُ هو الأكثر؛ ولذلك اتَّفقوا عليه في قوله تعالىٰ[1]: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾. واختلف في قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فقرئ بالنصب والرفع.

ـ ومن العرب من يُجيز إهمال غير المخفَّفة حملاً علىٰ «ما» المصدرية فيرفع المضارع بعدها كقوله:

أَنْ تَقْـرَأَانِ عَلَـىٰ أَسْـمَاءَ وَيْحكمَـا ❊ مِنِّـي السَّـلَامَ وَأَلَّا تُشْـعِرَا أَحَـدَا

ووجه الإهمال حملاً علىٰ «ما» هو مذهب البصريين، وأما عند الكوفيين فهي المخففة من الثقيلة، وفي البيت السابق أنْ: مصدريَّة غير مخفَّفة أُعْمِلت الثانية، وأُهْمِلت الأولىٰ.

ـ بلن[3]: متعلِّق بـ«انْصب»، انصبْهُ: فعل أمر، وفاعل مستتر، ومفعول، وكي: معطوف علىٰ «لن»، وكذا بأنْ: وتعلّقا بفعل محذوف دَلَّ عليه المذكور، لا بعد علم:

---

(١) سورة العنكبوت ٢/٢٩.

(٢) سورة المائدة ٧١/٥:
ـ قراءة النصب عن ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبي جعفر.
ـ وقراءة الرفع عن أبي عمرو والكسائي وحمة وأبي بكر عن عاصم.....
وتكون «أنْ» مخفَّفة من الثقيلة. واسمها ضمير الشّأن محذوف.
انظر كتابي «معجم القراءات» ٣٢٣/٢ ـ ٣٢٤.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٣٦، وشرح المكودي ٦٨٨/٢ ـ ٦٩٠، والمقاصد الشَّافية ١٤/٦ «أهملت بالحمل علىٰ ما أختها»، وشرح الهواري ١١٧/٤.

معطوف على محذوف، والتقدير: وانصبه بلن وكي، وكذا انصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم، والتي: مبتدأ، من بعد: صلة «التي»، ظنّ: مضاف إليه.

ـ فَانْصِبْ: فعل أمر، وفاعل، بها: متعلِّق بـ«انْصب»، والجملة خبر المبتدأ، وجَوَّز المكودي أن تكون الَّتي» مفعولاً لفعل محذوف يفسِّره «انْصب بها»، وهو عند الأزهري تكلُّف، وذكر أنَّ الهواري اقتصر على الأول، والرفعَ: مفعول مقدَّم بـ«صحِّحْ»، صَحِّحْ واعتقد: فعلا أمر، تخفيفها: مفعول «اعتقد»، من أنّ: متعلِّق بـ«تخفيفها»، فهو مُطَّرد: مبتدأ وخبر.

ـ بعضهم: مبتدأ، والضمير للعرب، أهمل: فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، أنْ: مفعول «أُهْمل»، ونعتها محذوف.

ـ حَمْلاً: عند المكودي: مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في «أهمل»، وعند الشَّاطبي في شرحه ما يقتضي أنه منصوب على نزع الخافض، على ما: متعلِّق بـ«حَمْلاً»، أختها: بدل من «ما»، أو عطف بيان، حيثُ: متعلِّق بـ«أهمل»، استحقَّت: فعل وفاعل مستتر، عملاً: مفعول به، والجملة في موضع جرّ بإضافة «حيثُ» إليها. وجملة «أُهْمِلَ» في موضع رفع خبر المبتدأ «بعضهم».

٦٨٠. وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا ❁ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا=

٦٨١. =أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا ❁ إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

شروط النصب بـ«إذن» ثلاثة[1]:

(١) توضيح المقاصد ٤/١٨٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٣، والمقاصد الشَّافية ٦/١٦ ـ ١٧، وشرح ابن طولون ٢/٢٠٩، وشرح المكودي ٢/٦٩، وشرح الهواري ط/١١٩ ـ ١٢١، وأوضح المسالك ٣/١٦٩، وشرح ابن عقيل ٤/٦ ـ ٧، وإرشاد السَّالك/٩٦٠.

١ ـ **الأول: أن يكون الفعل مُسْتَقْبَلاً**، فإن كان حالاً رُفِعَ، لأنَّ النواصب تخلّص للاستقبال.

ومثال الرفع في الحال أن تقول: إذن تصدُقُ، لمن قال: أنا أُحِبُّك.

٢ ـ **الثَّاني: أن تكون مُصَدَّرةً**، فإن تأخَّرت نحو: أكرمك إذن، أُهْمِلت، وكذا إن وقعت حَشْواً، نحو قول كثيّر:

لَـئِنْ عَـادَ لِـي عَبْـدُ العَزِيْـزِ بِمِثْلِهَـا ❊ وَأَمْكَنَنِـي مِنْهَـا إِذَنْ لَا أُقِيْلُهَـا

ـ **وقال النَّاظم** في شرح الكافية[1]: «وشذَّ النَّصْبُ بإذن بين خبر وذي خبر، في نحو قول الرَّاجز:

لَا تَتْرُكَنِّـي فِـيْهِم شَـطِيرا ❊ إِنِّـي إِذَنْ أُهْلَـكَ أَوْ أَطِيْـرَا

ـ **وقال المرادي**: «نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوَّله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب».

٣ ـ **الثالث: أَلَّا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل بغير القَسَم**، فإن فُصِلَ بينهما بغيره أُلْغِيَتْ نحو: إذن زيدٌ يكرمُك، وإن فُصِلَ بينهما لم يُعَدّ حاجزاً، نحو: إذن واللهِ أكرمَك.

ـ وشاهد القَسَم: قول حسان فيما زعم بعضهم:

إِذَنْ وَاللهِ نَـرْمِيَهُم بِحَـرْبٍ ❊ تُشِـيْبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبْـلِ المَشِـيْبِ

ـ وأجاز ابنُ عصفور الفَصْلَ **بالظرف**، نحو: إذاً غداً أكرمَك.

ـ وأجاز ابن بابشاذ **الفَصْل بالنداء والدُّعاء** نحو: إذن يا زيد أُحْسِنَ إليك، وإذن يغفِر الله لك ـ يدخلَك الجنَّة، وعند الشَّاطبي: إذن غفر الله لك بفعل كذا.

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٥٣٧.

ـ **قال المرادي: «ولم يُسْمَع شيء من ذلك، فالصحيح منعه».**

وأجاز الكسائي وهشام الفَصْلَ بمعمول الفعل، وفي الفعل عندئذٍ وجهان، والاختيارُ عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفعُ.

وقد اشتمل البيت الأول وأول الثاني على الشروط الثلاثة.

ـ **وأما قوله: ..... وانْصِب وارْفَعَا .....**

فقد نبَّه فيه على حكم «إذن» إذا وقع بعد عاطف بالواو والفاء، وقد قُرئ شاذّاً[1]: ﴿وَإِذَن لَّا يَلْبَثُوا خِلَـفَكَ﴾، على الإعمال. وقوله تعالى[2]: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُوا ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾.

ـ **قال الأشموني:** «نعم الغالب الرفع على الإهمال، وبه قرأ السَّبعة.

ـ **وذكر المرادي بعض التنبيهات المفيدة وأُلَخِّصها فيما يأتي:**

ـ أطلق[3] العطف، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل أُلغيت، فإذا قيل: إن تزرني أزرْك، وإذن أُحْسِنْ إليك، بجزم «أُحْسِنْ» عطفاً على جواب الشرط «أزرْك» وأهملت «إذن» لوقوعها حَشْواً.

ـ **قال الأشموني:** «... أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب، وقيل:

---

(١) سورة الإسراء ١٧/٧٦، قرأ أُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود بحذف النون، وقد أُعْمِلَ إذن، فنصبَ بها على قول الجمهور، ونصب بأن مضمرة بعدها على قول بعضهم. وقرأ العامة برفع الفعل بعد «إذاً» ثابت النون. انظر كتابي معجم القراءات ٥/١٠١ ـ ١٠٣.

(٢) سورة النِّساء ٤/٥٣، والقراءة بحذف النون عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأُبَيّ بإعمال «إذن» وقراءة السبعة بالرفع على إثبات النون. انظر كتابي معجم القراءات ٢/٨٨ ـ ٨٩.

(٣) توضيح المقاصد ٤/١٩٠، وانظر شرح الأشموني ٢/٢٨٧ ـ ٢٨٨، فهو يتتبع نص المرادي وينقله عنه مع التصرُّف فيه في بعض الأحيان.

يتعيَّن النَّصب، لأنَّ ما بعدها مُسْتَأنف، أو لأنَّ المعطوف على الأول أول»، وإن كان على ما لا محل له، فالأكثر الإلغاء».

ـ إلغاء «إذن» مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى، ولا يُقْبَلُ قول من أنكرها.

ـ **مذهب الجمهور** أن «إِذَنْ» حرف.

ـ **ومذهب الكوفيين أنها اسم**، وأصلها «إذا» تقول: إذن أكرمك إذا جئتني، ثم حذفت الجملة وعُوِّض عنها التنوين، وأُضمرت «أن»، قال: والأصل في إذن أكرمك: إذا جئتني أكرمك.

ـ **وعند القائلين بالحرفية**، فالأكثرون أنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد قوليه إلى أنها مركَّبة من إذ، وإن.

وعلى البساطة فالصحيح أنها النَّاصبة بنفسها، لا أن مضمرة بعدها.

ـ وذكر سيبويه أن معناها الجواب والجزاء، وعَمَّم الشَّلوبين فقال: في كل موضع، وعند الفارسي في الأكثر.

ـ وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أُحِبُّك، فتقول: إذن أظنُّك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا.

فائدة في كتابة «إذن»[1]

ـ عند الوقف عليها تُبْدَلُ أَلِفُها نوناً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب.

---

(١) انظر شرح الأشموني ٢/٢٨٨، وانظر كتابي موسوعة قواعد الكتابة ١/٣١٦، ومغني اللبيب بتحقيقي ١/١١٥ ـ ١١٧، وشرح الشَّافية ٣/٣١٨، والمطالع النصرية/١٦٧ ـ ١٦٨، وأدب الكاتب/٢٤٨ ـ ٢٤٩.

ـ وقيل: يُوْقَفُ بالنون؛ لأنها كنون: لن، وأن، ورُوي ذلك عن المازني والمبرِّد.

وينبني على هذا خلاف في كتابتها:

١ ـ **الجمهور يكتبونها بالألف**، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف.

٢ ـ **والمازني والمبرِّد بالنون**.

٣ ـ وعن الفرّاء: **إن عملت كتبت بالألف، وإلَّا كتبت بالنون** للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف.

ورَجَّحتُ في كتابتها جواز الوجهين جمعاً بين الآراء فيها، وسواء أعملت أم لم تعمل، وليست الحجج التي ساقوها بالتي تقوي غلبة وجه على آخر.

ـ ونصبوا[1]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، بإذن: متعلِّق بالفعل قبله، المستقبلا: مفعول به لـ«نصب»، إن: حرف شرط، صُدِّرت: فعل الشرط والجواب محذوف، والفعل: مبتدأ، بعدُ: خبره، فهو ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، والمبتدأ والخبر في موضع الحال من الضمير المستتر في «صُدِّرت»، مُوْصَلَا: حال من الضمير المنتقل إلى الظرف. وعند الشَّاطبي حال من الفعل والعامل فيه الاستقرار الذي دلَّ عليه الظرف، أو الظرف نفسه لقيامه مقامه.

ـ أو قبله: معطوف على «بعدُ»، اليمينُ: فاعل بالظرف لاعتماده على المبتدأ، أو هو خبر مقدَّم، واليمين: مبتدأ مؤخَّر، والجملة معطوفة على خبر المبتدأ، وانصب وارفعا: فعلا أمر، إذا: ظرف فيه معنى الشرط، إذن: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «وقعا»، من بعد: متعلّق بـ«وقعا»، عطف: مضاف إليه، وجواب «إذا» محذوف.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٠.

٦٨٢. وَبَـيْنَ (لَا) وَلَامِ جَـرٍّ الْتُـزِمْ ❊ إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِـبَةً، وَإِنْ عُدِمْ=
٦٨٣. =(لَا) فَـ(أَنَ) اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا، ❊ وَبَعْـدَ نَفْـيٍ (كَـانَ) حَتْماً أُضْـمِرَا

ـ **أقوىٰ نواصب الفعل «أَنْ»**[(١)] لاختصاصها به، ولشبهها بـ«إنَّ» النَّاصبة للاسم، فلذلك عملت مظهرةً ومضمرةً بخلاف أخواتها.

فالإضمار جائز وواجب:

❊ **والإضمار الجائز في موضعين:**

ـ **أحدهما:** بعد لام التعليل إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ«لا».

ومن إظهارها قوله تعالىٰ[(٢)]: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.

ومن إضمارها قوله تعالىٰ[(٣)]: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

ـ وإن اقترن الفعل بعدها بـ«لا» التزم إظهار «أَنْ»، وذكر هذا في البيت الأول سواء كانت **«لا» نافية** كقوله تعالىٰ[(٤)]: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، **أو زائدة** مؤكدة نحو[(٥)]: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢١١ ـ ٢١٢، وشرح المكودي ٢/٦٩٢ ـ ٦٩٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٩، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٢ ـ ١٩٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٣ ـ ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٤/٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٦٥، وأوضح المسالك ٣/١٧٢، وشرح الهواري ٤/١٢٣.

(٢) سورة الزمر ٣٩/١٢.

(٣) سورة الأنعام ٦/٧١.

(٤) سورة البقرة ٢/١٥٠.

(٥) سورة الحديد ٥٧/٢٩.

وإنما وَجَبَ إظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين.

ـ **والموضع الثاني**: ما إذا عُطِف المضارع على اسم في تأويل الفعل كما يأتي:

ـ **وقوله:**

..... ❁ وَإِنْ عُدِمْ

(لَا) فَـ(أَنَ) اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا، ❁ وَبَعْـدَ نَفْـيٍ (كَـانَ) حَتْمـاً أُضْـمِرَا

وإضمار «أن» على ثلاثة أضرب: واجب، وجائز، وشاذّ[1].

ـ **فالواجب بعد ستة أشياء**: أولها: الجارَّة، وثانيها: لام الجحود، وثالثها: «أو» بمعنى «إلى» أو «إلَّا»، ورابعها: «حتى»، وخامسها: فاء الجواب، وسادسها: واو المصاحبة.

والجائز بعد شيئين:

الأول: لام كي إذا لم يكن معها «لا».

ـ **والثاني**: العاطف على اسم خالص.

ـ **والشَّاذّ**: إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع.

ـ **أما كي**: فلم ينبّه عليها في النظم، بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول: إنها ناصبة أبداً بنفسها؛ لأنه ذكرها مع النَّواصب، ولم يذكرها في غير ذلك.

ـ وقد اشتمل هذان البيتان على حكم «أَنْ» بعد لام كي، ولام الجحود، أما لام كي فهي لام التعليل، وقد ذكرتُ من قبل شاهدين للإضمار والإظهار.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٩٢.

ـ **وأما لام الجحود** فهي الواقعة بعد «كان» المنفيَّة الناقصة الماضية لفظاً ومعنىً، نحو[١]: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾، و[٢]: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾.

وذكر النَّاظم هذا في البيت الثاني في قوله: «**وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْماً أُضْمِرَا**» والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة واجبة الإضمار.

ولم يقيد «كان» بالناقصة، **فأوهم أنَّه يجب الإضمار بعد التامَّة**، وليس كذلك؛ لأن اللام بعدها ليست لام الجحود.

ـ وأطلق فشمل إطلاقه النفي بكل نافٍ، وليس كذلك؛ لأنَّ النفي هنا لا يكون **إلَّا بـ«ما» أو بـ«لم»**.

ـ **وذكر المرادي** أنَّه فُهِم من النظم فوائد:

ـ **الأولىٰ**: أنَّ ذلك لا يكون في أخوات «كان» خلافاً لمن أجازه قياساً في أخواتها، ولمن أجازه في «ظننت».

ـ **الثانية**: الفعل معها لا يكون موجَباً، فلا يُقال: ما كان زيدٌ إلَّا ليفعل.

ـ **الثالثة**: إظهار «أنْ» بعد لام الجحود ممتنع، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فحكىٰ ابن الأنباري عنهم منع ذلك، **وحكىٰ غيره عن بعضهم جواز إظهار «أَنْ» بعدها توكيداً**.

ـ وأجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار «أَنْ» مستدلّاً بقوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾.

---

(١) سورة آل عمران ١٧٩/٣.

(٢) سورة النساء ١٣٧/٤.

(٣) سورة يونس ٣٧/١٠، وانظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل ١٥٥/١١ حاشية/٣، والبحر المحيط=

ولا حُجّة في هذا؛ لأن «أن يفترىٰ» في تأويل مصدر هو الخبر.

ـ واختُلف في الفعل الواقع بعد اللام، **فذهب الكوفيون** إلىٰ أنه خبر «كان» واللام للتوكيد، **وذهب البصريون** إلىٰ أنّ الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدّروه: ما كان زيدٌ مُريداً ليفعل، وإنما ذهبوا إلىٰ ذلك لأنّ اللام جارّة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر.

وصَرَّح المصنِّف بأنها مؤكِّدة لنفي الخبر، وظاهره موافقة الكوفيين إلَّا أنَّ الناصب عنده «أنْ» مضمرة فهو قول ثالث.

قال الشيخ أبو حيان: «ليس بقول بصري ولا كوفي».

ـ **وذكر المرادي**[1] أن ما عدا لام الجحود علىٰ ثلاثة أقسام كما فعل الشارح: **لام كي**، نحو: جئت لتحسن إليَّ، وعند ابن النَّاظم: وما فعلت ذلك لتغضبَ، **ولام العاقبة** نحو[2]: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ولام زيادة نحو[3]: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

ـ **ووقف عند لام العاقبة** فذكر أنها تُسَمَّىٰ **لام الصَّيرورة، ولام المآل**، فقد أثبتها الكوفيون والأخفش، وذكرها في التسهيل، وتأوَّل جمهور البصريين ما أوهم ذلك وردّوه إلىٰ لام «كي».

ـ **وأما الزيادة فذهب** قوم إلىٰ أنَّ اللام في نحو[4]: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟﴾، و[5]:

= ١٥٧/٥، والدر المصون ٣٣/٤، ومغني اللبيب ١٦٤/١، وحاشية الشهاب ٢٩/٥.

(١) توضيح المقاصد ١٩٦/٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٤.

(٢) سورة القصص ٨/٢٨.

(٣) سورة النساء ٢٦/٤.

(٤) سورة الصف ٨/٦١.

(٥) سورة الأنعام ٧١/٦.

﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ زائدة وأن مقدَّرة.

ـ وقد بينت هذا من نص ابن طولون في مقدمة الحديث عن هذين البيتين، وأعدت ذكره هنا لزيادة التفصيل فيه وتمام الفائدة.

ـ وبين[1]: متعلِّق بـ«التزم»، لا: مضاف إليه، ولام: معطوف على «لا»، جَرّ: مضاف إليه، التزم[2]: ماض مبني للمفعول، إظهار: نائب عن الفاعل، ويجوز التزِمْ: أمراً للمخاطب وإظهار: مفعول به، أنْ: مضاف إليه، ناصبة: حال من «أن»....

ـ وإنْ: حرف شرط، عُدِم: فعل الشرط، لا: مرفوع بعُدِم نائب الفاعل، فأنْ: مفعول مقدَّم بـ«أعمِل»، أَعْمِل: فعل أمر، مظهِراً أو مضمراً: حالان من الضمير المستتر في «أَعْمِل»، وبفتح الميم منهما: حالان من أن، وبعد: متعلق بـ«مضمراً»، نفي: مضاف إليه، كان: مضاف إليه، حتماً: حال من الضمير في أُضمرا، أو نعت لمصدر محذوف، أُضمرا: ماض مبني للمفعول.

٦٨٤. كَـذَاكَ بَعْـدَ (أَوْ) إِذَا يَصْـلُحُ فِـي ❁ مَوْضِعِهَا (حَتَّىٰ) أَوِ(لَّا) (أَنْ) خَفِيْ

ـ أي: كذا يجب[3] إضمار «أَنْ» بعد «أو» إذا صلح في موضعِها «حتىٰ»، نحو: **لألزمنّك أو تقتضيني حقّي**.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٦ ـ ١٣٧، وشرح المكودي ٢/٦٩٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٩.

(٢) وعند الأزهري ذكر فيه الوجهين: البناء للمفعول، والأمر للمخاطب ص/١٣٦.

(٣) شرح الأشموني ٢/٢٩١ وتوضيح المقاصد ٤/١٩٩ ـ ٢٠٠ **وتعقَّب ابن النَّاظم**، قال: قوله إذا يصلح في موضعها حتىٰ أو إلَّا أَجْوَد من قول الشارح بعد أو بمعنىٰ إلىٰ أو إلَّا، فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين، وليس كذلك بل هي أو العاطفة لأحد الشيئين. وعنه نقل الأشموني هذا التعقيب، وانظر شرح ابن النَّاظم/٢٦٤، وأوضح المسالك ٣/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٦٩٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٢ ـ ٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/٨، وشرح ابن طولون ٢/٢١٣ ـ ٢١٤، وإرشاد السَّالك ٢/٩٦٧.

وقول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَو أُدْرِكَ المُنَىٰ ❁ فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

أو «إِلَّا»، كقولك: لأقتلنّ الكافر أو يُسْلِمَ.

وقول زياد الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ❁ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَو تَسْتَقِيْمَا

ويحتمل الوجهين قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا ❁ نُحَاوِلُ ملكاً أَو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

ـ واحترز بقوله: **إِذَا يَصْلُحُ في موضعها** «حتىٰ» أو «إِلَّا» من التي لا يَصْلُح في موضعها أحد الحرفين، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار «أن» كقول الحصين بن حمام:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رزَامٍ أَعِزَّةٌ ❁ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

ـ **وذهب الكسائي** إلىٰ أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها.

ـ **وذهب الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين إلىٰ أنَّ الفعل انتصب بالمخالفة.**

ـ **والصحيح** أنه النصب بأن مضمرة بعدها.

ـ كذاك[1]: متعلِّقان بـ«خفي»، ومثله «بعد»، أو: مضاف إليه، إذا: ظرف فيه معنىٰ الشرط، يَصْلُحُ: فعل مضارع، في موضعها: متعلِّق بـ«يصلح»، حتىٰ: فاعل، أوِ الَّا: معطوف علىٰ «حتىٰ»، أنْ: مبتدأ، خفي: الجملة خبر المبتدأ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٧، وشرح الأشموني ٢/٢٩١، وشرح المكودي ٢/٦٩٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٥.

وذكر الشَّاطبي أنّ «خفي» يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويحتمل أن يكون وصفاً لكن خفف الياء للقافية وأصلها التشديد.

٦٨٥. وَبَعْـدَ (حَتَّىٰ) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) ❁ حَتْمٌ كَـ«جُدْ حَتَّىٰ تَسُرَّ ذَا حَـزَنْ»

٦٨٦. وَتِلْـوَ (حَتَّـىٰ) حَـالاً اوْ مُـؤَوَّلَا ❁ بِـهِ ارْفَعَـنَّ، وَانْصِـبِ الْمُسْـتَقْبَلَا

ـ **حتَّىٰ في الكلام على ثلاثة أنواع**[1]: عاطفة، وابتدائية، وجارَّة.

ـ **أمَّا العاطفة** فهي التي تعطف بعضاً على بعض، وتقدمت في حروف العطف.

ـ **والابتدائية**: تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقول جرير:

فَمَـا زَالَـتِ القَتْلَـىٰ تَمُـجُّ دِمَاءَهَـا ❁ بِدِجْلَـةَ حَتَّـىٰ مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ

وليس المعنىٰ أنه يجب أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، بل المعنىٰ الصلاحية، فمتىٰ كان بعدها جملة فعليَّة فعلها ماضٍ نحو[2]: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾، أو بمضارع مرفوع تقول: «**شربتِ الإبلُ حتىٰ يجيءُ البعير يجرُّ بطنه**» أُطْلِق عليها حرف ابتداء.

ـ **والجارَّة**: تدخلُ على الاسم الصَّريح بمعنىٰ إلىٰ، وتقدمت في حروف الجرِّ، وتدخل على المضارع، ويجب حينئذٍ إضمار «أَنْ» بعدها ناصبة لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتىٰ، ولا يجوز إظهار «أن» بعدها.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٣، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٠ ـ ١١، وشرح المكودي ٢/٦٩٥، وشرح ابن طولون ٢/٢١٤ ـ ٢١٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٥ ـ ٢٦٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٦ ـ ٣٧، وأوضح المسالك ٣/١٧٤ ـ ١٧٥، وإرشاد السَّالك ٢/٩٦٩.

(٢) سورة الأعراف ٧/٩٤.

ـ والغالبُ في «حتىٰ» أن تكون للغاية نحو[1]: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وعلامتها أن يَصْلُحَ في موضعها «إلىٰ».

وقد تكون **للتعليل** كقول النَّاظم: **جُدْ حَتَّىٰ تَسُرَّ ذَا حَزَنْ**، وعلامتها أن يصلح في موضعها «كي».

ـ وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنىٰ «إلَّا أن» كقوله:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ❁ حَتَّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيْلُ

وهذا معنىٰ غريب، وممن ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم.

ـ **وذهب الكوفيون** إلىٰ أن «حتىٰ» ناصبة بنفسها، وأجازوا إظهار «أن» بعدها توكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

ـ **وَنَبَّه في البيت الثاني علىٰ أنَّ الفعل لا يكون بعدها إلَّا مستقبلاً.**

قال الأشموني: «أي لا يُنصَبُ الفعل بعد «حتىٰ» إلَّا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسْبة إلىٰ زمن التكلم فالنَّصْبُ واجب نحو: لأسيرنَّ حتىٰ أَدْخُلَ المدينة... وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلىٰ ما قبلها خاصَّة **فالنصبُ جائز لا واجب**، نحو[2]: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾..». قُرِئَ بالرَّفع علىٰ تأويله بالحال، والنصْب علىٰ تأويله بالمستقبل.

ـ **قال المرادي**: «ومثال الحال قولهم: **سألت عنك حتىٰ لا أحتاجُ إلىٰ سؤال**»،

---

(١) سورة طه ٢٠/٩١.

(٢) سورة البقرة ٢/٢١٤، قراءة الجمهور «حتىٰ يقولَ» بالنصب علىٰ الغاية، أو التعليل، وقرأ نافع ومجاهد والكسائي وابن محيصن... «حتىٰ يقولُ» بالرفع.
انظر كتابي معجم القراءات ١/٢٩٥.

ومثال المؤول بالحال كقراءة نافع[١]: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾.

والمراد بالمؤوّل بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدّر اتِّصافه بالدخول فيه فيرفع؛ لأنه حال بالنسْبة إلىٰ تلك الحال.

ـ وقوله: **وَانصب المستقبلا**، يعني حقيقة أو بتأويل.

ـ فالمستقبل حقيقة نحو: لأسيرنّ حتىٰ أدخل المدينة، والمؤول كقِراءة غير نافع[١]: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾، والمراد به أن الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتِّصافه بالعزم فينصب، لأنه مستقبل بالنسبة لتلك الحال».

ولو أنعمت النظر في النصين لرأيتهما غير متطابقين مع أن الأشموني نقل عن المرادي.

ـ وبعد حتىٰ[٢]: متعلِّق بـ«حَتْم»، هكذا: في موضع الحال من «حَتْم»، إضمارُ: مبتدأ، أَنْ: مُضاف إليه، حَتْمٌ: خبر المبتدأ، كجُدْ: الكاف جارَّة لقولٍ محذوف، أي: وذلك كقولك جُدْ، حتىٰ: حرف جر بمعنىٰ «كي»، تَسُرّ: مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتىٰ وجوباً، ذا: مفعول تسُرّ، حَزَن: مضاف إليه، والقول ومفعوله خبر لمبتدأ محذوف كما قدرته.

ـ وتِلْو: مفعول مقدَّم بـ«ارْفَعَنْ»، حتىٰ: مضاف إليه، حالاً أو مؤوّلاً: حالان من «تلو»، به: متعلِّق بـ«مؤوَّلاً»، ارْفَعَنْ: فعل أمر مؤكّد، وانصب: أمر مستأنف، المستقبلا: مفعول «انصب».

---

(١) المرجع السابق.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٧، وشرح المكودي ٢/٦٩٥.

٦٨٧. وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ❁ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

ـ أي: أنَّ «أنْ»[١] تنصبُ الفعل مضمرةً بعد فاء الجواب، نحو[٢]: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾. أو جواب طلب، وهو أمر، نحو: **اضرب زيداً فيستقيمَ، وزرني فأكرمَكَ**. وقول أبي النَّجْم العجلي:

يَا نَاقُ سِيْرِي عَنَقاً فَسِيْحَا ❁ إِلَى سُلَيْمَانِ فَنَسْتَرِيْحَا

ـ **والنهي**[٣]: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾، وقوله:

لَا يَخْدَعَنَّكَ مَأْثُورٌ وَإِنْ قَدمت ❁ تِراثُهُ فَيَحِقَّ الحُزْنُ وَالنَّدَمُ

وقوله: **لا تدنُ من الأسد فتَسْلَمَ**.

ـ **والدُّعاء**: نحو[٤]: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾. وقوله:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ ❁ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَن

ونحو: **اغفر لنا فندخلَ الجنَّة**.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٦، وشرح المكودي ٢/٦٩٦ ـ ٦٩٧، وشرح ابن طولون ٢/٢١٦، وشرح ابن عقيل ٤/١١ ـ ١٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٦ ـ ٢٦٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٧١ ـ ٩٧٢، وأوضح المسالك ٣/١٧٥ «واحترز بقيد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً والمتلوّ بنفي والمنتقض بـ«إلَّا» نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك...»، وشرح الهواري ٤/١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢) سورة فاطر ٣٥/٣٦.

(٣) سورة طه ٢٠/٦١.

(٤) سورة يونس ١٠/٨٨.

ـ والاستفهام: نحو[١]: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾. وقوله:

هَـلْ تَعْرِفُـوْنَ لُبَانَـاتِي فَـأَرْجُوَ أَنْ ❊ تُقْضَىٰ فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوْحِ فِي الجَسَدِ

ـ وقوله: **ألا تزورنا فأحسنَ إليك؟**

ـ **والعَرْض** نحو قول بعض العرب: **ألا تقع الماء فتسبحَ**، يريد في الماء، وقوله: **ألا ماءَ بارِدَ فأُرْوىٰ**.

وقوله:

يَـابْنَ الكِـرَامِ أَلَا تَـدْنُو فَتُبْصِـرَ مَـا ❊ قَـدْ حَـدَّثُوْكَ فَمَـا رَاءٍ كَمَـنْ سَـمِعَا

ـ **والتحضيض**: نحو[٢]: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، ونحو قولك: **هلَّا أمرتَ فتُطاعَ، وهلا فعلت خيراً فتفوزَ**.

ـ **والتمنّي**: نحو[٣]: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

والتمني يكون بـ«ليت» كما مثَّل وبـ«ألَا»، وبـ«لو»:

سَـرَيْنَا إِلَـيْهِم فِـي جُمُـوعٍ كَأَنَّهَـا ❊ جِبَـالٌ شَـرَوْرَىٰ لَـو نُعَـانُ فَنَنْهَـدَا

ومنع المصنِّف كون «لو» للتمني.

ـ **واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو: ما تأتينا فتحدثُنا**، بمعنىٰ: ما تأتينا فما تحدّثنا، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما، وبمعنىٰ: ما تأتينا فأنت تحدثنا، علىٰ إضمار مبتدأ فيكون المقصود نفي الأول، وإثبات الثاني.

---

(١) سورة الأعراف ٧/٥٣.

(٢) سورة المنافقون ٦٣/١٠.

(٣) سورة النساء ٤/٧٣.

ـ **واحترز بقوله: مَحْضَيْن**: عن النفي الذي ليس بمحض، وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر، أو بما لفظه خبر نحو: **صَهْ فأكرمُك، وحَسْبُك الحديثُ فينامُ الناس**... فلا يكون لذلك جواباً منصوباً.

ـ **ويُلْحَقُ** بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو: كأنك والٍ علينا فتشتمنا: أي ما أنت والٍ علينا.

ـ **وذهب الكوفيون إلىٰ أنّ ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة. وبعضهم إلىٰ أن الفاء هي الناصبة، والصحيح مذهب البصريين**؛ لأنّ الفاء عاطفة فلا عمل لها، لأنها في ذلك عاطفة لمصدر مقدَّر علىٰ مصدر متوَهَّم، والتقدير في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، ما يكون منك إتيان فحديث.

ـ وبعد[1]: عند الشَّاطبي متعلّق بـ«نصب» آخر البيت، وعند المكودي في موضع الحال من مفعول نصب، ما: مضاف إليه، جواب: مجرور بإضافة «فا» إليه، نفي: مضاف إليه، أو طلب: معطوف علىٰ «نفي»، مَحْضَيْن: نعت لنفي وطلب، أنْ: مبتدأ، سترها: مبتدأ، حتم: خبر سترها، وجملة «نصب» خبر المبتدأ «أن» وجملة «سترها» معترضة بين «أن» وخبره الذي هو «نصب». وقال المكودي: في موضع الحال من فاعل نَصَب، والواو عند الشَّاطبي للاعتراض.

٦٨٨. وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) ❁ كَـ«لَا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ»

ـ **الواو كالفاء**[2] **في جميع ما تقدَّم** إنْ كانت بمعنىٰ «مع»، أي: يُقْصَدُ بها

(١) إعراب الألفيَّة ١٣٧ ـ ١٣٨، وشرح الأشموني ٢/٣٩٦، وشرح المكودي ٢/٦٩٧ ـ ٦٩٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٨.

(٢) شرح الأشموني ٢/٣٠١ ـ ٣٠٥، وأوضح المسالك ٣/١٧٥، وتوضيح المقاصد ٤/٢١٠ ـ ٢١١، وشرح ابن طولون ٢/٢١٨ ـ ٢١٩، وشرح المكودي ٢/٦٩٨ ـ ٦٩٩، وشرح ابن عقيل ٤/١٤=

المصاحبة كقوله: **لا تكن جلداً وتظهرَ الجزع**: أي لا تجمع بين هذين.

وقد سُمِعَ النصب مع الواو في خمسة مما سُمِعَ مع الفاء:

ـ **الأول: النفي**: كقوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

ـ **الثاني: الأمر**، كقول الأعشىٰ أو غيره:

فَقُلْتُ ادعي وأَدْعو إِنَّ أَنْدَىٰ ❊ لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

ـ **الثالث: النهي**: نحو قول أبي الأسود:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ❊ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمُ

ـ **الرابع: الاستفهام** نحو قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُم وَيَكُونَ بَيْنِي ❊ وَبَيْنَكُم المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

ـ **الخامس: التمني** نحو[2]: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

في قراءة حمزة وحفص عن عاصم وابن عامر وكثير من القرّاء.

ـ **قال أبو حيان: «ولا أحفظ النصبَ جاء بعد الواو في الدّعاء، ولا العَرْض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقْدَمَ علىٰ ذلك إلّا بسماع»**. وهذا غير ما

= ـ ١٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٦١: «حكمها حكم الفاء في جميع ما لها»، ومثله عند الهواري ٤/١٢٩.

(١) سورة آل عمران ٣/١٤٢، وانظر كتابي معجم القراءات ٢/٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) سورة الأنعام ٦/٢٧.

ذكره الشَّاطبي، والهواري.

ـ واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلاً على فعل نحو: **لا تأكل السمك وتشربِ اللَّبن**، بالجزم أو بقصد الاستئناف، فيكون الفعل بعدها مرفوعاً، والخلاف في عمل الواو كالخلاف في عمل الفاء.

ـ والواو[1]: مبتدأ، كالفاء: خبر، إن: حرف شرط، تُفِدْ: فعل الشرط وجوابه محذوف، مفهوم: مفعول به، مع: مضاف إليه، كلا: الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية. تكن: مضارع مجزوم، واسمها: مستتر، جلداً: خبر «تكن»، وتظهر: منصوب بأن مضمرة، الجزع: مفعول به.

٦٨٩. وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ ❁ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠. وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ❁ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

ـ **انفردت الفاء عن الواو** بأنَّ الفعل بعدها ينجزم[2] عند سقوطها بشرط أن يُقْصَد الجزاء، وذلك في الطَّلب بأنواعه، كقول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ❁ بِسِقْطِ اللِّوَىٰ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحومَلِ

فقد جزم «نبكِ» لأنه جواب الأمر: «قفا»، لأنّ الجواب خلا عن الفاء، وقُصد

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٨، وشرح المكودي ٢/٦٩٩.

(٢) شرح الأشموني ٢/٣٠٣ ـ ٣٠٥، وتوضيح المقاصد ٤/٢١١ ـ ٢١٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٠ ـ ٢٢١، وشرح ابن عقيل ٤/١٧ ـ ١٩، وأوضح المسالك ٣/١٧٩، وشرح المكودي ٢/٦٩٩ ـ ٧٠٠، وشرح الهواري ٤/١٣١ ـ ١٣٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/٩٧٧.

به الجزاء ومثله قوله تعالىٰ[١]: ﴿تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، وقوله[٢]: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ علىٰ قراءة الجزم.

ـ وأما النفي فلا يُجْزَمُ جوابه؛ لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجابُ تحقق الوقوع، فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب، ولذلك قال: **وبعد غير النفي جزماً**.

ـ واحترز بقوله: «**والجزاء قد قُصِد**» عما إذا لم يُقْصَد الجزاء؛ فإنه لا يجزم بل يُرْفَعُ إما مقصوداً به الوصف نحو: **ليت لي مالاً أنفقُه**، أو الحال أو الاستئناف، ويحتملهما قوله تعالىٰ[٣]: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا﴾.

ـ وإذا جُزِمَ الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أقوال:

١ ـ **الأول**: أنّ لفظ الطلب ضُمِّن معنىٰ الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف، ونَسَبه إلىٰ الخليل وسيبويه.

٢ ـ **الثاني**: أنَّ الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط، أي: حُذِفت جملة الشرط، وأُنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور.

٣ ـ **الثالث**: قيل إنّ الجزم بشرط مقدَّر دلَّ عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخّرين.

٤ ـ **الرابع**: أنَّ الجزم بلام مقدَّرة، فإذا قال: **ألَا تنزل تُصِبْ خيراً**، فمعناه، لتُصبْ خيراً، وهو ضعيف، ولا يطرد إلَّا بتجوُّز وتكلّف.

---

(١) سورة الأنعام ٦/١٥١.

(٢) سورة مريم ١٩/٥ ـ ٦.

(٣) سورة طه ٢٠/٧٧.

ـ **قال المرادي**: «**والمختارُ القول الثالث، لا ما اختاره المصنِّف**». ثم ذكر علّة رَدّه للأوجه الأخرىٰ.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنّ شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصحَّ إقامة شرط منفي مقامه، وعلامة ذلك أنْ يصحَّ المعنىٰ بتقدير «إن» قبل «لا» النافية، نحو[1]: **لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ**، فهذا يصحُّ جزمه؛ لأنّ المعنىٰ: إلَّا تدنُ من الأسد تسلمْ، بخلاف قولك: **لا تدن من الأسد يأكلُك**، فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنىٰ بتقدير: إلَّا تَدْنُ. **فهذا مذهب الجمهور**.

ـ **وأجاز الكسائي** جزم جواب النهي مطلقاً، ولا يشترط تقدير «إِنْ» قبل: «لا».

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هذا نُسب إلىٰ الكوفيين، وأنّ الكسائي استدلَّ بالقياس علىٰ النصب، وأُجيبَ بأن القياس علىٰ المنصوب لا يحسُنُ لأنَّ النصب بعد الفاء يكون، ولا جزم فيه.

ـ وبعد[2]: متعلِّق بـ«اعتمد»، غير: مضاف إليه، النفي: مجرور بإضافة غير إليه، جزماً: مفعول مقدَّم بـ«اعتمد»، اعتمد: فعل أمر، وإن تسقط الفا: شرط حُذِف جوابه للضرورة، والجزاء قد قُصِد: جملة في موضع الحال من فاعل تُسْقِط، الفا: مفعول به. وفي بعض النسخ تَسْقُطْ.

ـ وشرط: مبتدأ، جزم: مضاف إليه، بعد: متعلِّق بجزم أو شرط، نهي: مضاف إليه، أَنْ: موصول حرفي، تضعْ: منصوب بـ«أن» وسكونه عارض، أو مجزوم علىٰ لغة بني صباح، وأنْ وصلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ الخبريَّة للمبتدأ، إنْ: حرف

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٢١ نحو: «**لا تعصِ الله يدخلك الجنّة**» لصحة تقدير إلَّا تَعصِ... بخلاف: **لا تَعْص الله يدخلك النار**، فإنه يتعيَّن فيه الرفع لعدم صحة التقدير المذكور».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٨، وشرح المكودي ٢/٧٠٠، والمقاصد الشَّافية ٦/٦٦.

شرط مفعول «تضع»، قبل: متعلِّق بـ«تضع»، لا: مضاف إليه، دون: في موضع الحال، تخالُفٍ: مضاف إليه، وجملة «يقع» نعت لـ«تخالُف».

٦٩١. وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا ❁ تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

ـ إذا دُلَّ على الأمر بخبر بفعل ماضٍ، أو مضارع، أو باسم فعل، أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتِّفاقاً[1].

ـ **قال ابن عقيل**: «قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نصبه بعد الفاء، وقد صرَّح هنا بذلك، قال: متى كان الأمر بغير صيغة «افعل» ونحوها فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته...».

وكقول عمر رضي الله عنه [كذا عند المكودي]، ومثله عند ابن طولون، وابن القيم: وعند النَّاظم: قول العرب: «اتَّقى الله امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه»، والمعنى ليتَّقِ الله وليفعلْ.

وقوله تعالى[2]: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، والمعنى: وآمنوا.

ومنه: «صَهْ أُحْسِنْ إليك» اسكت.

«وحسبك الحديث ينمِ الناس»: اكتف.

وقول عمرو بن الإطنابة:

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢١٥ ـ ٢١٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٨ ـ ١٩، وشرح الأشموني ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٦، وشرح المكودي ٢/٧٠٠ ـ ٧٠١، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٣، وأوضح المسالك ٣/١٨٠ ـ ١٨١، وشرح الهواري ٤/١٣٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٩، وإرشاد السَّالك ٢/٩٧٩ ـ ٩٨٠، والمقاصد الشَّافية ٦/٧٧ ـ ٨٢.

(٢) سورة الصف ٦١/١١ ـ ١٢.

وَقــولي كُلَّمَــا جَشَــأتْ وَجَاشَــت ❁ مَكَانَــك تُحْمَــدِي أَوْ تَسْــتَرِيْحِي

أي: اثبتي.

وأجاز الكسائي النصب نحو: **صَهْ فأحدثَك، وحَسْبُك فينامَ الناس**، ومذهب الجمهور المنع. وأجاز الكسائي النصب أيضاً في جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: **غفر الله لزيد فيدخلَه الجنَّة**.

ـ والأمر[1]: مبتدأ، إنْ: شرط، «كان»: فعل الشرط، والاسم مستتر، بغير: خبر «كان»، افعل: مضاف إليه. وقد تكون «كان» تامَّة، وفاعلها مستتر، فلا: الفاء: رابطة للجواب، لا: ناهية، تنصب: مضارع مجزوم، جوابه: مفعول به. والجملة جواب الشرط، والشرط، وجوابه خبر المبتدأ. وجزمَه: مفعول مقدَّم. اقبلا: فعل أمر، وألفه بدل النون الخفيفة.

٦٩٢. وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ❁ كَنَصْبِ مَا إِلَىٰ التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[2]

ـ **قال النَّاظم في شرح الكافية الشَّافية[3]:**

«وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جواباً منصوباً، وبقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعاً»[4].

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٨، وشرح المكودي ٢/٧٠١.

(٢) هذا البيت من بعض المراجع: مثبت بعد البيت الآتي: ابْنُ طولون، ابن قيم.

(٣) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٥٥٣ ـ ١٥٥٤.

(٤) توضيح المقاصد ٤/٢١٧ ـ ٢١٨، وشرح الأشموني ٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠، وأوضح المسالك ٣/١٨١، وشرح المكودي ٢/٧٠٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٨٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٩، وشرح الهواري ٤/١٣٤.

ومنه قراءة حفص عن عاصم في قوله تعالىٰ[١]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، وذلك من إنزال الترجي منزلة التمني، وهو رأي الكوفيين، وقوله تعالىٰ[٢]: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾.

وأنشد الفرّاء[٣]:

عَـلّ صُـرُوف الـدَّهْرِ أَوْ دُوْلاتهـا
يُـدْللنا اللَّمَّـة مـن لمّاتهـا
فتسـتريحَ الـنفسُ مـن زَفرَاتِهَـا

ـ **ومذهبُ البصريين** أنَّ الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأوَّلوا ذلك بما فيه بُعْد.

ـ **قال المرادي**: «وقول أبي موسىٰ وقد أشربها معنىٰ ليت: من قرأ «فأطلع» نصباً يقتضي تفصيلاً. فإن قلت: فهل يجوز جزم جواب الترجِّي إذا أُسقطت الفاء عند من أجاز نصبه، قلتُ: نعم. وفي الارتشاف[٤]: وسُمع الجزم بعد الترجِّي فدلَّ علىٰ صحة مذهب الكوفيين».

ـ الفعلُ[٥]: مبتدأ، بعدَ: في موضع الحال من مرفوع «نصب»، والفاء: مضاف إليه، في الرَّجا: متعلِّق بـ«نُصِب»، وجملة «نصب» خبر المبتدأ، كنصب: نعت لمصدر محذوف، أو حال من مرفوع «نصب»، ما: مضاف إليه، إلىٰ التمنّي: متعلِّق بـ«ينتسِب»، وجملة «ينتسب صلة «ما»».

---

(١) سورة غافر ٤٠/٣٦ ـ ٣٧، وانظر معجم القراءات ٨/٣٢٥.
(٢) سورة عبس ٨٠/٣ ـ ٤.
(٣) معاني القرآن للفرّاء ٣/٩.
(٤) وانظر الارتشاف/١٦٧٣.
(٥) إعراب الألفيَّة/١٣٨، وشرح المكودي ٢/٧٠٢.

٦٩٣. وَإِنْ عَلَىٰ اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ❁ تَنْصِبُهُ (إِنْ) ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

ـ ينتصبُ الفعل المضارع[1] بـ«أَنْ» جائزة الإضمار والإظهار، إذا عُطِفَ الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل الفعل.

ويُستعملُ من حروف العطف: **الواو، والفا، وثم، أو**. وقد أطلق في البيت في قوله: «عُطِفَ» ولم يُسْمَع العطف في غير هذه الأحرف.

ـ **فالواو**: كقول ميسون:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ❁ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ـ **والفاء**: كقوله:

لَوْلَا توقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ❁ مَا كُنْتُ أُوْثِرُ إِتْراباً عَلَىٰ تربي

ـ **وأو**: كقراءة[2]: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بنصب «يرسل» عطفاً على معنىٰ قوله «إِلَّا وَحْياً»، وقرأ غيرهم بالرفع على الاستئناف.

ـ **وثم**: كقول أنس بن مدركة الخثعمي:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ ❁ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٢١ ـ ٢٢٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥، وشرح إرشاد السَّالك ٢/٩٨١، وشرح المكودي ٢/٧٠٢ ـ ٧٠٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠ ـ ٢١، وشرح الأشموني ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/١٨٠.

(٢) سورة الشورىٰ ٤٢/٥١، وانظر كتابي معجم القراءات ٨/٢٤١ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وبعض القرّاء من غير السبعة.

ونصَّ بعضهم على أن ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.

وقال: على «اسم» ولم يقل على مصدر، كما قال بعضهم، فإنّ ذلك لا يختصُّ به، فتقول: **لولا زيدٌ ويحسنَ إليَّ لهلكت**.

والمراد بالخالص ما ليس مؤولاً بالفعل، واحترز من نحو: «**الطائر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ**». فإنه معطوف على اسم، ولا يُنْصَبُ لأن الطائر بمعنى: الذي يطير.

وأشار بقوله: **ثابتاً أو مُنْحَذِفْ** إلى جواز إظهار «أن» وإضمارها بعد العاطف المذكور.

ـ إن[1]: حرف شرط، على اسم: متعلّق بـ«عُطف»، خالص: نعت لاسم، فعل: نائب عن الفاعل بفعل محذوف يفسِّره «عُطِف»، عُطِف: مبنيّ للمفعول، تنصبْه: جواب الشرط، أَنْ: فاعل. ثابتاً أو مُنْحَذِف: حالان من «أَن»، والوقف على مُنْحَذِفْ على لغة ربيعة.

٦٩٤. وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى ❊ مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

ـ يعني أنَّ حَذْفَ[2] (أَنْ) مع النصب في غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذّ لا يُقْبَلُ منه إلَّا ما نقله العدول. كقول العرب[3]: «**خُذِ اللصَّ قبل يأخذَك**».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٨ ـ ١٣٩، وشرح المكودي ٢/٧٠٤، وشرح الأشموني ٢/٣٠٧.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٤، وشرح الأشموني ٢/٣١٠ ـ ٣١١، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٧، وأوضح المسالك ٣/١٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤، وشرح المكودي ٢/٧٠٤ ـ ٧٠٥، وإرشاد السَّالك ٢/٩٨٥ ـ ٩٦٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٩٢ «وقوله: **فاقبلْ منه ما عدلٌ رَوَىٰ**: تنكيت على مذهب الكوفيين بجواز الحَذف مع بقاء النصب قياساً على ما شذَّ من ذلك على عادتهم في القياس على الشذوذات».

(٣) مغني اللبيب ٦/٤٨٨، وانظر الكتاب ١/٤٥٢ «مره يحفرها».

ـ وقولهم[1]: «مُرْهُ يحفِرَهَا».

ـ وقرأ الحسن[2]: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾.

ـ وقول بعضهم[3]: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدي خَيرٌ من أن تراه».

ـ ومنه قول عامر بن جوين الطائي:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ❁ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقول طرفة:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ❁ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

ـ ويدلُّ كلامه على أنّ هذا مقصور على السَّماع، وهو الصحيح عند المرادي لقلَّته.

ـ وأجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم.

ـ وكلامه يشعر بأنّ حذف «أن» مع الفعل ليس بشاذّ، وهو ظاهر كلامه في التسهيل.

ـ وشذ[4]: فعل ماض، حذفُ: فاعل، أَنْ: مضاف إليه. ونصبُ: معطوف بواو المصاحبة على «حذف»، في سوى: متعلِّق بـ«نصب»، ما: مضاف إليه، مَرَّ: فعل وفاعل، والجملة صلة «ما»، فاقبلْ: فعل أمر، والفاعل مستتر، منه: متعلِّق بـ«اقبل»، ما: مفعول به، عَدْلٌ: مبتدأ، جملة: «رَوَى» خبره، والجملة صلة «ما».

❁ ❁ ❁

(١) مغني اللبيب ٦/٤٨٨، وانظر الكتاب ١/٤٥٢ «مره يحفرها».

(٢) سورة الزمر ٣٩/٦٤، معجم القراءات ٨/١٨٥ بنصب الدال على إضمار «أن».

(٣) انظر مجمع الأمثال ١/١٢٩.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٣٩، وشرح المكودي ٢/٧٠٥.

٥٧ ـ عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥. بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا ❁ فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

ـ **عواملُ الجَزم على قسمين**[١]:

ـ **أحدهما**: يجزم فعلاً واحداً.

ـ **والآخر**: يجزم فعلين.

وذكر في هذا البيت القسم الأول، وهو أربعة عوامل: **لا، واللام، ولم، ولَمّا**.

ـ **لا**: أمّا «لا» **فهي النَّاهية**، وأتى بلفظ «طالباً» الذي هو أَعَمّ من الأمر والنهي ليحصل له معناهما؛ لأن النهي طلب، وكذلك الأمر طلب.

ـ **أما لا النَّاهية فكقوله تعالى**[٢]: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾، **وقوله**[٣]: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾.

ـ **والدُّعاء نحو قوله تعالى**[٤]: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، و[٥]: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٢٥، والمقاصد الشَّافية ٦/٩٥، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٩، وشرح المكودي ٢/٧٠٦، وشرح الأشموني ٢/٣١١ ـ ٣١٨، وأوضح المسالك ٣/١٨٥ ـ ١٨٩، وشرح ابن عقيل ٤/٢٦، وشرح الهواري ٤/١٣٨ ـ ١٣٩، وإرشاد السَّالك ٢/؛ ٨٨ ـ ٩٩١، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٠، وشرح ابن الوردي/٦٢٢ ـ ٦٢٥.

(٢) سورة طه ٢٠/٩٤.

(٣) سورة التوبة ٩/٤٠.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٦.

(٥) سورة آل عمران ٣/٨.

ـ **اللَّام**: ـ وهي **لام الأمر** كقوله تعالىٰ[1]: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾.

ـ **ولام الدُّعاء** كقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

واحترز من «لا» غير الطلبية، وهي النافية، والزائدة، ومن لام غير طلبية، وهي اللام التي ينتصب المضارع بعدها.

ـ ولا: تصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً، وقد تصحب فعل المتكلِّم.

ـ واللام تدخل علىٰ الفعل المبنيّ للمفعول مطلقاً نحو: **لِأُعْنَ بحاجتك، ولْتُعْنَ بحاجتي**، وتدخل علىٰ فعل الفاعل مسنداً إل الغائب نحو[3]: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾، وإلىٰ المتكلم نحو[4]: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾، أو مفرداً كالحديث: «قوموا فلأُصَلِّ بِكُم».

ـ وأمّا مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة «افعل»، وقالوا: هي لغة رديئة.

وعند الزجّاجّي هي لغة جيدة ومن دخولها قراءة[5]: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾، وقوله في الحديث: «لتأخذوا مصافكم».

ـ وحركة لام الطلب الكسرة. **وفي التَّسْهيل ذكر فتحها الفرّاء عن بني سُلَيْم**، ويجوز تسكين لام الطلب بعد الواو، والفاء، وثم.

---

(١) سورة الطلاق ٦٥/٧.

(٢) سورة الزخرف ٤٣/٧٧.

(٣) سورة الطلاق ٦٥/٧.

(٤) سورة العنكبوت ٢٩/١٢.

(٥) سورة يونس ١٠/٥٨، وهي قراءة النبي وعدد كبير من القُرّاء، انظر كتابي معجم القراءات ٣/٥٧٣ ـ ٥٧٧.

ـ ومذهب الجمهور أنَّ لام الأمر لا تحذف إلَّا في الشعر، ومنع المبرد حَذْفها في الشعر أيضاً. وأنشدوا:

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نفسَـكَ كُـلُّ نَفْـسٍ ❊ إِذَا مَـا خِفْـتَ مِـنْ شَـيءٍ تَبَـالَا

وذهب المرادي إلىٰ أنه لا يعرف قائله.

ـ **وقال الشَّاطبي**: «وما جاء من ذلك مخالفاً للقاعدة فشاذّ[1] نحو ما أنشده سيبويه لحسان بن ثابت ﷺ...» وذكر البيت السابق ثم ذكر بيت متمم بن نويرة:

عَلَىٰ مِثْلِ أَصْحَاب البَعُوضَة فَاخمشي ❊ لَكَ الوَيلُ حُرَّ الوجهِ أَو يبكِ مَن بَكَىٰ

ثم قال: «وهذا كلّه لا دليل عليه لشذوذه».

وفي كلام ابن عصفور والأبَّذي ما يدلُّ علىٰ جواز حذف مجزومها [لا]، إذا دلَّ عليه دليل. قالا كقولك: **اضْرِبْ زيداً إِنْ أساء وإِلَّا فلا**، أي: **فلا تضربه**.

ـ **ثم قال في البيت الأول: «هكذا بلم ولمّا»:**

يعني أنّ الفعل يجزم بهذين الحرفين أيضاً، وهما: لَمْ ولَمّا، فينفيان المضارع، ويصرفان معناه إلىٰ المضي، وفاقاً للمبرِّد وأكثر المتأخرين، ونُسب إلىٰ سيبويه.

ـ **أمّا «لم»** فهي مختصة بنفي الماضي المنقطع تقول: **نَدِم زيدٌ ولم تنفعه النّدامة**، أي: ما نفعته عقيب ندمه، بخلاف «لما» فإنها لنفي الماضي غير المنقطع كذا عند الشَّاطبي، نقول: ندم **ولما تنفعه الندامة**. أي: إلىٰ الآن.

---

(١) وذكر الشَّاطبي أنّ الكسائي ذهب إلىٰ جواز ذلك وحمل عليه قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ سورة الجاثية ١٤/٤٥، أي: ليغفروا. ومثله عند المرادي. وانظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل ٣٤٠/٢٥ ـ ٣٤١، وفتح القدير للشوكاني ٦/٥ فهو عنده علىٰ تقدير: قل لهم ليغفروا فهو مجزوم باللام المقدَّرة.

ـ **وذكر المرادي** شاهداً للمنقطعة، قوله تعالىٰ[1]: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾. ومثال المتَّصل[2]: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

ـ **وهذا أول ما ذكره المرادي من الفرق بين «لم» و«لما»**، وقال: بخلاف لما، فإنه يجب اتِّصال نفيها بالحال.

ـ **والثَّاني** من أوجه الخلاف أنّ الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختياراً، وأحسن ما تخرج عليه قراءة[3]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾، ولا يجوز حذفه بعد لم إلَّا في الضَّرورة، كقول ابن هرمة:

احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا ❁ يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

ـ **الثَّالث**: أنَّ «لم» تصحب أدوات الشرط نحو: «إن لم»، بخلاف «لما».

ـ **والرابع**: أنَّ «لم» قد يُفْصَل بينها وبين مجزومها اضطراراً كقول ذي الرّمَّة:

فَأَضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَاراً رُسُومهَا ❁ كَأَنْ لَمْ سِوَىٰ أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ

أي: كأن لم تؤهلِ، ففصل بينهما بالظرف.

ـ وذكروا أنَّ «لم» قد تُلْغَىٰ، فلا يُجْزَمُ بها حَمْلاً علىٰ «لا»، أو حملاً علىٰ «ما»، قال المرادي: «وهو أَحْسَنُ» لأنَّ ما يُنْفَىٰ بها الماضي كثيراً بِخِلاف «لا».

---

(١) سورة الإنسان ١/٧٦.

(٢) سورة مريم ٤/١٩.

(٣) سورة هود ١١١/١١. قال أبو حيان: «وكنتُ قد ظهر لي فيها وجه جار علىٰ قواعد العربية، وهو أن «لما» هذه هي الجازمة، وحُذِفَ فعلها المجزوم لدلالة المعنىٰ عليه، كما حذفوه في قولهم قاربتُ المدينة ولمّا، يريدون ولما أدْخلْها، وكذلك هنا التقدير: وإن كلّاً لما ينقص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾. البحر المحيط ٢٦٧/٥، وانظر كتابي معجم القراءات ١٤٦/٤.

وأنشد الأخفش على إهمالها قول الشّاعر:

لَـوْلَا فَـوَارِسُ مِـن ذُهْـلٍ وَأسـرتهم ❊ يَـوْم الصُّـلَيْفَاءِ لـم يُوْفُـون بِالجَـارِ

ـ **وَاختُلف في «لمّا»**، فقيل مركّبة من لم وما، وهو مذهب الجمهور، وقيل: بسيطة[1].

ـ **وتدخل همزة الاستفهام على لم ولما**، فيصيران «ألم» و«ألما» باقيتين على عملهما، نحو[2]: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، و[3]: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ﴾.

وقول النابغة الذبياني:

عَلَى حِيْنَ عَاتبتُ المشِيْب عَلَى الصّبا ❊ وَقُلْـتُ: أَلَمَّـا أَصْـحُ وَالشَّـيْبُ وَازِعُ

ـ بلا[4]: متعلِّق بـ«ضَعْ»، ولام: معطوف على «لا»، طالباً: حال من فاعل: «ضَعْ»، ضَعْ: فعل أمر، جزماً: مفعول بـ«ضَع»، في الفعل: متعلِّق بـ«ضَعْ»، وهكذا بـلم: متعلِّقان بفعل محذوف دلَّ عليه الأول، ويحتمل أن يكون «بلا» متعلِّقاً بـ«جزماً»، والباء للآلة. لما: معطوف على «لم».

---

(١) وحكى اللحياني عن بعض العرب النصب بـ«لم»، ومنه قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الشرح ٩٤/١. وقول علي بن أبي طالب متمثلاً:

فـي أي يـوميّ مـن المـوت أَفِـرّ
أيـومَ لـم يُقْـدَرَ أم يـوم قُـدِرْ

وهو عند العلماء محمول على أنَّ الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة، ففتح ما قبلها، ثم حذفت ونويت. وقراءة آية سورة الشرح سُمِعَتْ من أبي جعفر المنصور، ولها تخريجات. وانظر في ذلك كتابي معجم القراءات ١٠/٤٨٧ ـ ٤٨٨، وفيه خمسة تخريجات.

(٢) سورة الشرح ٩٤/١.

(٣) سورة الضحى ٩٣/٦.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٣٩.

٦٩٦. وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، ❁ أَيٍّ، مَتَىٰ، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْ مَا=

٦٩٧. =وَحَيْثُمَا، أَنَّىٰ)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا) ❁ كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

ـ **القسم الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين**[1]، وهي إحدىٰ عشرة أداة، وهي: **إنْ، مَن، ما، مهما، أيّ، متىٰ، أيّان، أينَ، إذْ ما، حيثما، أنّىٰ**.

ـ **قال المرادي**: «وهي كلم وُضِعَت لتعليق جملةٍ بجملةٍ، تكون الأولىٰ سبباً، والثانية مسبباً، وهذه الكلم حرف واسم».

ـ **فالحرف «إنْ»** وهي أُمّ الباب، **وإذْ مَا**: عند سيبويه، وذهب المبرِّد في أحد قوليه وابن السَّرّاج والفارسي إلىٰ أنها ظرف زمان زيد عليها «ما».

ـ **والاسم: ظرف وغير ظرف**:

ـ غير الظرف: **مَن، ما، مهما، وأيّ**: بحسب ما يُضاف إليه.

والظرف: زمان ومكان: فالزماني: **متىٰ، أيّان**. والمكاني: **أين أنّىٰ حيثما**.

١ ـ **إن ـ وهي أم الباب**: المكسورة الخفيفة تقول: إِنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو.

ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾، وقوله[3]: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٦/١٠١، وتوضيح المقاصد ٤/٢٣٩، وأوضح المسالك ٣/١٨٩، وشرح الأشموني ٢/٣١٨ ـ ٣٢٤، وشرح المكودي ٢/٧٠٧ ـ ٧١٠، وشرح الهواري ٤/١٣٨ ـ ١٤١، وشرح ابن عقيل ٤/٣٦ ـ ٣٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٥، وإرشاد السَّالك ٢/٩٩٣ ـ ٩٩٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٠ ـ ٢٧٢.

(٢) سورة الأنفال ٨/٢٩.

(٣) سورة النور ٢٤/٣٢.

٢ ـ مَن: وهي اسم لمن يعقل، ومثال الجزم: قوله تعالىٰ[١]: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾، وقوله[٢]: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾.

وقال زهير:

وَمَنْ لَا يُقَدِّم رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً ❊ فَيَثْبُتُهَا فِي مسْتَوىٰ الأَرْض تَزْلِق

٣ ـ ما: وما اسم مبهم يقع علىٰ كل شيء، ومنه قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾.

وقوله:

أَرَىٰ العُمْرَ كَنْزاً نَاقِصاً كُلَّ لَيْلَةٍ ❊ وَمَا تُنْقِصُ الأَيَّامُ وَالدَّهْرُ يَنْفَدِ

٤ ـ مَهْمَا: وهي بمعنىٰ «ما»، وكذلك أصلها عند الخليل «ما» ثم أُدخلت عليها «ما»، فاستقبحوا تكرار اللفظ فأبدلوا الألف الأولىٰ هاء. كذا عند الشَّاطبي.

ـ **وقال المرادي: «قال الأخفش والزَّجَّاج ومن وافقهما مركَّبة من «مَهْ» بمعنىٰ اكفف، وما الشرطية، وأجازه سيبويه»**.

ـ وقيل: إنها بسيطة وزنها «فَعلىٰ»، وألفها إِمَّا للتأنيث، وإِمَّا للإلحاق، وزال التنوين للبناء.

قال تعالىٰ[٤]: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

---

(١) سورة التغابن ٦٤/١١.
(٢) سورة الطلاق ٦٥/١١.
(٣) سورة البقرة ٢/١٩٧.
(٤) سورة الأعراف ٧/١٣٢.

وقال زهير:

وَمَهْمَا تَكُن عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ ❁ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

٥ ـ **أيّ**: وهي لتعميم أوصاف الشيء، وهي عامة في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تُضاف إليه، فإن أُضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفاً. قال تعالى[1]: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

وقال لبيد:

فَأَيَّ أَوَانٍ مَا تَجِئْنِي مَنِيَّتِي ❁ بِقَصْدٍ مِنَ المَعْرُوفِ لَا أَتَعَجَّبِ

٦ ـ **متى: للزمان**: قال الحطيئة:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ❁ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ

وقال عبد الله بن الحرّ:

مَتَى تَأْتِنَا تُلمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ❁ تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

٧ ـ **أيّان للزمان**: قال الشَّاطبي: «السماع بها قليل، ولكنه جائز، نحو: «**أيّان تأتني آتك**». وجعلها الفارسي في التذكرة من قبيل ما لا يُجازى به ومنه قوله:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَمَتَى ❁ لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

ـ **قال المرادي**: «وأيان كمتى، وقد تستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العِظام...، والجزم بها محفوظٌ خلافاً لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلّته».

٨ ـ **أين: وهي للمكان**، قال ابن همّام السَّلولي:

---

(١) سورة الإسراء ١٧/١١٠.

أَيْـنَ تَضْـرِبْ بِنَـا العـدَاة تَجِـدْنَا ❁ نَصْـرِفُ العَـيْسَ نَحْوَهَـا لِلْتَّلَاقِـي

وقال كعب بن جعيل:

صَـعْدَةٌ نَابِتَـةٌ فِـي حَـائِرٍ ❁ أَيْنَمَـا الـرِّيْحُ تُمَيِّلْهَـا تَمِـلْ

وقوله تعالىٰ[1]: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾.

٩ ـ إذ ما: وهي إذ، ظرف لما مضىٰ، زيدت عليها «ما» فصارت بمعنىٰ إنْ للمستقبل، نحو: إذ ما تقمْ أقمْ. وذهب المبرِّد في أحد قوليه إلىٰ أنها ظرف زمان زيدت عليه «ما»، وإلىٰ هذا ذهب ابن السّراج والفارسي. وهي حرف عند سيبويه، وذكر المرادي أنه الصحيح، وذكر أن سيبويه ذهب إلىٰ أنّ «إذ ما» كإنْ في أنهما موضوعان للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر.

قال المرادي: «وعلىٰ مذهب القائلين بأنها الظرفية تكون مشعرة بالزمان، ويجزم بها في الاختيار خلافاً لمن خصَّ ذلك بالضرورة».

قال الشَّاطبي: «ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن همام السَّلولي:

إِذْ مَـا تَرَيْنِـي اليَـوْمَ مُزْجِـيً مَطِيَتِـي ❁ أُصَـعِّد سَـيْراً فِـي الـبِلَاد وَأُقْـرِعُ

فَـإِنِّي مِـنْ قَـوْمٍ سِـوَاكُم وَإِنَّمَـا ❁ رِجَـالِيَ فَهْـمٌ بِالحِجَـاز وَأَشْـجَعُ

١٠ ـ حَيْثُما: وهي «حيث» لحقتها «ما»، ولا تكون شرطية إلَّا مع «ما»، فلذلك أتىٰ بها مع «ما»، وإذ ما مثلها بخلاف سائر الأدوات، ومن الجزم بها قوله:

حَيْثُمَـا تَسْـتَقِمْ يُقَـدِّرْ لَـكَ الله ❁ نَجَاحـاً فِـي غَـابِرِ الأَزْمَـانِ

---

(١) سورة النساء ٤/٧٨.

ـ **قال الشَّاطبي**: «ومما يشعر بالجزاء فيها قوله[1]: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾، فأتىٰ بالفاء في الجواب».

١١ ـ **أَنَّىٰ**: لتعميم الأحوال، وقد تأتي ظرف زمان أو مكان كذا عند الشَّاطبي، ومثّل لذلك بقوله: أنىٰ تفعل كذا أكرمْك. وقول لبيد:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّىٰ تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا ❁ كِلَا مركبيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

هذا ما ذكره النَّاظم من الأدوات الجازمة لفعلين.

ولم يذكر من الجوازم[2]: كيف، وإذا، ولو.

ـ **أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم إلَّا في الشعر، خلافاً لزاعم ذلك**، فلا يقال: إذا تقم أقم، وإنما الوجه الرفع إلَّا أنْ يُضطر شاعر إلىٰ الجزم فيجوز. كذا عند الشَّاطبي.

ـ **وأما كيف**: فمذهب البصريين عدم الجزاء، وخالف في ذلك الكوفيون فجعلوها في الجزاء بها كمتىٰ وأين، فيجوز عندهم أن تقول: **كيفما تكن أكن، وكيفما تفعل أفعل**.

ـ وأما «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجري[3] إلىٰ أنه يجزم بها في الشعر، ورَدَّه المصنّف في الكافية.

---

(١) سورة البقرة ٢/١٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٤٢ ـ ٢٤٣، والمقاصد الشَّافية ٦/١٠٨ ـ ١٠٩، وشرح الأشموني ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ١/٢٨٧ و٢/٨٣ «جزم بلو»، وليس من حقها أن يُجْزَم بها لأنها مفارقة لحروف الشرط، وفي مغني اللبيب ٣/٤٣٣ ـ ٤٣٤، وزعم بعضهم أن الجزم بها مُطَّرد علىٰ لغة، وأجازه جماعة في الشعر، منهم ابن الشجري كقول:
لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ ❁ لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

ـ اجزم[1]: فعل أمر، بإن: متعلّق بـ«اجزم»، ومَن وما ومهما.... أنّىٰ: هذه العشرة معطوفات علىٰ «إنْ بإسقاط العاطف من بعضها، / وحرف: خبر مقدّم، وإذ ما: مبتدأ مؤخّر، كـ«إنْ» نعت لـ«حرف»، علىٰ تقدير: إذ ما مبتدأ، أو حال، من «إذ ما» علىٰ تقديرها خبراً، وباقي: مبتدأ، الأدوات: مضاف إليه، أسما: خبر المبتدأ.

٦٩٨. فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيـنَ: شَـرْطٌ قُـدِّمَا ❊ يَتْلُـو الْجَـزَاءُ، وَجَوَابـاً وُسِـمَا

٦٩٩. وَمَاضِـيَيْنِ، أَوْ مُضَـارِعَيْنِ ❊ تُلْفِيهِمَـا، أَوْ مُتَخَـالِفَيْنِ

ـ **في البيت الأول**[2] يريد أنّ كلاً من أدوات الشرط تقتضي جملتين: تُسَمَّىٰ الأولىٰ شرطاً، والثانية جواباً وجزاءً، ويجب كون الأولىٰ فعليّة، وأمّا الثانية فحقها أيضاً أن تكون فعليّة، وقد تكون اسميَّة، وسيأتي بيان هذا.

وقد قال: فعلين: تنبيهاً علىٰ أنَّ حقَّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء.

وذكر المرادي تحت عنوان تنبيهات مجموعة من المسائل:

١ ـ فهم من قوله: يتلو الجزاء، أنه لا يتقدَّم، وإنْ تقدَّم علىٰ أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إيّاه، **هذا مذهب جمهور البصريين**.

ـ **وذهب الكوفيون** والمبرِّد وأبو زيد إلىٰ أنه الجواب نفسه.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٩، وشرح المكودي ٢/٧٠٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح الأشموني ٢/٣٢٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٣، والمقاصد الشَّافية ٦/١١٧، وشرح ابن عقيل ٤/٣٣ ـ ٣٤، وشرح المكودي ٢/٧١٠ ـ ٧١١، وأوضح المسالك ٣/١٩٠، وشرح ابن طولون ٣/٢٣٦، وشرح الهواري ٤/١٤١.

والصحيح الأول.

٢ ـ قد يُؤْخَذُ من قوله: يقتضين أنّ أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما.

ـ **أمّا الشرط** فنُقِل الاتِّفاق على أن الأداة جازمة له.

وشذّ المازني فعنه في قوله: إنه مبني هو وفعل الجزاء، وفي قوله: إنه معرب وفعل الجزاء مبني.

ـ **وأما الجزاء**: ففيه أربعة أقوال:

ـ **الأول**: أنّ الأداة هي الجازمة، قيل: وهو مذهب المحققين، وعزاه السِّيرافي إلى سيبويه.

ـ **الثّاني**: ذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره في التسهيل.

ـ **الثالث**: قيل: بالأداة والفعل معاً، ونُسب إلى سيبويه.

ـ **الرابع**: قيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين. قال الشَّاطبي: «لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط» ثم ذكر أنه ضعيف جداً **ولا معنى للاشتغال بردِّه**.

ـ وقال: «والأَصَحُّ من هذه المذاهب مذهب النَّاظم وقد أشعر في كلامه بالعلَّة التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أن العمل أصله الطلب...». ثم بين أن الأداة هي الطالبة للفعلين.

ثم ذكر أنه خالف هنا مذهبه في التسهيل؛ إذ ذكر أنّ الفعل الأول هو الجازم للثاني. ومذهبه هنا أسدّ.

* **وفي البيت الثاني**: ذكر أَنَّ الشرط والجزاء لهما صور إذا كانا فعلين.

وعند ابن عقيل:

١ ـ **الفعلان ماضيان**، نحو: إِنْ قام زيدٌ قام عمرٌو، ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾.

٢ ـ **الثَّاني: أن يكونا مضارعين**، نحو: إن يَقُم زيدٌ يَقُم عمرٌو، ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾.

٣ ـ **الثَّالث: أن يكون الأول ماضياً، والثاني مضارعاً**، نحو: «إن قام زيد يقم عمرو»، ومنه قوله تعالىٰ[٣]: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.

٤ ـ **الرَّابع: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً**، وهو قليل، ومنه قول أبي زبيد الطائي:

مَنْ يكِدْنِي بِشَيْءٍ كُنْتُ مِنْهُ ❊ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيْدِ

وقوله ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه».

وقول عائشة: «**إِنَّ أبا بكر رجل أسيف متىٰ يقم مقامك رقّ**».

ـ **قال المرادي**: «إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور؛ لأن الشرط له ثلاثة أحوال:

ـ **أحدها**: أن يكون ماضي اللفظ أو مضارعاً عارياً من لم ومصحوباً به، والجزاء كذلك.

والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة، منها ثمانية تجوز فيها الاختيار،

---

(١) سورة الإسراء ١٧/٧.
(٢) سورة البقرة ٢/٢٨٤.
(٣) سورة هود ١١/١٥.

وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً عارياً من «لم».

ـ **فمذهب الجمهور**، أنه لا يجوز إِلَّا في الشعر.

ـ **ومذهب الفرّاء** والمصنف جوازه في الاختيار.

واستدل المصنّف بقوله ﷺ: «**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيْمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه**». وبورود ذلك في أبيات لم يضطر قائلها إلىٰ ذلك.

ـ ثم تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها راجح ومرجوح، فإن كونهما ماضيين وضعاً أو بمصاحبة «لم» أحدهما أو كلاهما أو مضارعين دون لم أولىٰ من سوىٰ ذلك.

ـ فعلين[1]: مفعول مقدَّم، يقتضين: فعل وفاعل، والضمير عائد علىٰ أدوات الشرط، والجملة نعت لأسماء، شرط: مبتدأ، قُدِّما: خبره، وهي جملة مستأنفة وكذلك جملة «يتلو». وقال المكودي: شرط: خبر مبتدأ مضمر، أي: أحدهما شرط، أو مبتدأ، والخبر محذوف، أي: منهما شرط، يتلو الجزاء: الجملة صفة لشرط، وجواباً: حال من الضمير المستتر في وسما، وجملة «وسما» مستأنفة. وعند الشاطبي: جواباً: مفعول ثان لـ«وسم».

ـ وماضيين: مفعول ثان لـ«تلفيهما» مقدَّم، أو مضارعين: معطوف علىٰ ما قبله، تلفيهما: مضارع متعد لاثنين، والضمير المفعول الأول، أو متخالفين: معطوف علىٰ «ماضيين».

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٩ ـ ١٤٠، وشرح المكودي ٢/٧١٠ ـ ٧١١، والمقاصد الشَّافية ٦/١٣١، وشرح الهواري ٤/١٤٢.

٧٠٠. وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ❁ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

ـ يعني أن الجزاء[١] إذا كان مضارعاً وكان الشرط ماضياً جاز جزمه ورفعه، ومن الجزم قوله تعالىٰ[٢]: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾.

ـ ومن الرفع قول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ❁ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

ـ قال المرادي: «ونصَّ الأئمة علىٰ جوازه في الاختيار مطلقاً، وزعم بعضهم أنه لا يجيء في الكلام الفصيح إلَّا مع كان».

وقال في شرح الكافية: «الجزم مختار، والرفع جائز كثير».

ـ أما تخريج الرفع فقد اختلف فيه النحويون:

١ ـ عند سيبويه علىٰ تقدير التقديم، وجواب الشرط محذوف.

٢ ـ وعند الكوفيين والمبرِّد علىٰ تقدير الفاء وهو الجواب.

٣ ـ وذهب قوم إلىٰ أنه ليس علىٰ التقديم والتأخير، ولا علىٰ حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضَعُفت عن العمل في الجواب.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٤٥ ـ ٢٤٦، وشرح الأشموني ٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧، وشرح المكودي ٢/٧١٢ وفُهِم من قوله: حسن أنه كثير، ولا يُفْهَم منه أنه أَحْسَنُ من الجزم بل الجزم أَحْسَنُ لأنه علىٰ الأصل، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٠٠ ـ ١٠٠٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٣٦ ـ ٢٣٧، وإذا كان الشرط مضارعاً فرفع الجواب لا يختص بالضرورة نحو قراءة: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ سورة النساء ٤/٧٨ قراءة طلحة بن سليمان يرفع الكافين. انظر معجم القراءات ٢/١١١.

(٢) سورة الشورىٰ ٤٢/٢٠.

ـ وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو[1]: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾.

ـ وقد يجيء الجواب مرفوعاً، والشرط مجزوم كقول عمرو بن خثارم البجلي:

يَـا أَقْـرَعُ بْـنُ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ ❁ إِنَّـكَ إِنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تصـرعُ

وإليه أشار بقوله: «وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ»، أي: ضَعُف.

وقال ابن طولون: «وأما رفعه إن كان الشرط مضارعاً فضعيف».

ـ وبعد ماض[2]: بعد: متعلِّق بـ«حَسَن»، ماض: مضاف إليه، رفعك: مبتدأ، الجزا: مفعول المصدر حَسَن: خبر المبتدأ، رفعه: مبتدأ، بعد: متعلِّق بـ«وهن»، مضارع: مضاف إليه، وهن: خبر المبتدأ.

٧٠١. وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ❁ شَرْطاً لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢. وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ ❁ كَـ«إِنْ تَجُدْ إِذا لَنَا مُكَافَأَهْ»

ـ **في البيت الأول:** أصل جواب الشرط[3] أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، فإذا لم يكن كذلك وجب اقتران

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٨٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٠.

(٣) شرح الأشموني ٢/٣٢٨ ـ ٣٣٢، وتوضيح المقاصد ٤/٢٤٩ ـ ٢٥٢، وشرح ابن عقيل ٤/٣٧ ـ ٣٨، وشرح ابن طولون ٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٣ ـ ٢٧٤، وشرح الهواري ٤/١٤٦، وشرح المكودي ٢/٧١٣ ـ ٧١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٠٣ ـ ١٠٠٧، وأوضح المسالك ٣/١٩٣ ـ ١٩٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٣٨ ـ ١٤٩.

الجواب بالفاء وذلك:

ـ في الجملة الاسمية نحو[١]: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

ـ والطلبية نحو[٢]: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾.

ونحو[٣]: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾.

في قراءة ابن كثير وغيره.

وقد اجتمعا في قوله[٤]: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾.

ـ **والتي فعلها جامد:** نحو[٥]: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾.

ـ **أو مقرون بقد:** نحو[٦]: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾.

ـ **أو تنفيس:** نحو[٧]: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾.

ـ **أو لن:** نحو[٨]: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾.

ـ **أو ما:** نحو[٩]: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾.

---

(١) سورة الأنعام ٦/١٧.

(٢) سورة آل عمران ٣/٣١.

(٣) سورة طه ٢٠/١١٢، قراءة ابن كثير وابن محيصن وحميد ومجاهد بالجزم على النهي. انظر معجم القراءات ٥/٤٩٩.

(٤) سورة آل عمران ٣/١٦٠.

(٥) سورة الكهف ١٨/٣٩ ـ ٤٠.

(٦) سورة يوسف ١٢/٧٧.

(٧) سورة التوبة ٩/٢٨.

(٨) سورة آل عمران ٣/١١٥.

(٩) سورة يونس ١٠/٧٢.

وقد تُحْذَفُ الفاء للضرورة كقول عبد الله بن حسان:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرهَا ❁ وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عند الله مِثْلانِ

وقول الشاعر:

مَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصِّبَا ❁ سَيُلْفَى عَلَى طُوْلِ السَّلَامَة نَادِمَا

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وحذفها في الندور كما أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأُبَيّ ابن كعب: «**فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا**».

ـ **وعن المبرّد** إجازة حذف الفاء في الاختيار، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قول فلان الأسدي:

بَنِي ثُعَلٍ لَا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبهَا ❁ بَنِي ثُعَل مِن يَنْكَع العَنْز ظَالِمُ

أي: فهو ظالم.

❁ **وفي البيت الثاني**: قال ابن عقيل: «إذا كان الجواب جملة اسميّة وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفجائية مقام الفاء، ومنه قوله تعالى[1]: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

ولم يقيّد المصنّف الجملة بكونها اسميَّة استغناء بفهم ذلك من التمثيل وهو: «**إن تجُد إذا لنا مكافأة**».».

وذكر أبو حيان: أن مورد السماع «إن»، وكذلك خَصَّه المؤلف بها، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو[2]: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

---

(١) سورة الروم ٣٠/٤٨.

(٢) سورة الروم ٣٠/٤٨.

ـ واقرُن[1]: فعل أمر، بفا: متعلِّق بـ(اقرن)، حتماً: نعت لمصدر محذوف: قرناً حتماً، جواباً: مفعول به، لو: حرف شرط، جُعل: بالبناء للمفعول، شرطاً: مفعوله الثاني، والأول مستتر، لـ«إن» متعلِّق بـ«جُعِل»، أو غيرها: معطوف على «إن»، لم ينجعل: جواب (لو) يتعدّىٰ لواحد، وهو محذوف تقديره: لم ينجعل جواباً.

ـ تخلف: فعل مضارع، الفاء: مفعول به، (إذا): فاعل، المفاجأة: مضاف إليه، وعند الأزهري الظاهر أنه نعت (إذا)، كـ(إن): الكاف: جارة لقول محذوف، إن: حرف شرط، تجد: فعل الشرط، إذا: رابطة، وهي حرف أو ظرف زمان أو مكان، خلاف، لنا: خبر مقدَّم، مكافأة: مبتدأ مؤخَّر.

٧٠٣. وَالْفِعْـلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَـرِنْ ❊ بِالْفَـا أَوِ الْـوَاوِ بِتَثْلِيـثٍ قَمِـنْ

إذا أخذت[2] أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو **جاز جزمه عطفاً على الجواب،**

ـ ورفعه على الاستئناف،

ونصبه على إضمار «أن».

---

(١) إعراب الألفيَّة ١٤٠ إذا عند الأخفش حرف واختاره ابن مالك، وعند المبرِّد ظرف مكان وتبعه ابن عصفور، وعند الزَّجاجي ظرف زمان، وشرح المكودي ٢/٧١٤ ـ ٧١٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٥٥، وشرح ابن طولون ٢/٢٣٩، وشرح الأشموني ٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣، وقرئ بهن ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ﴾ سورة الأعراف ٧/١٨٦، و ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ سورة البقرة ٢/٢٧١، وأوضح المسالك ٣/١٩٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٠٧ ـ ١٠٠٩، وشرح المكودي ٢/٧١٥ ـ ٧١٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٤، وشرح الهواري ٤/١٤٩، والمقاصد الشَّافية ٦/١٥٢ ـ ١٥٧.

وقرئ بالثلاثة قوله تعالىٰ[1]: ﴿... وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ...﴾.

ـ قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وسهل والحسن «**فيغفرُ ويعذبُ**»، **بالرفع فيهما علىٰ الاستئناف**.

ـ وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف والأعمش واليزيدي «**فيغفرْ... ويعذبْ**» بالجزم فيهما عطفاً علىٰ الجزاء المجزوم، وهو «يحاسبكم».

ـ وقرأ ابن عباس وعاصم الجحدري وغيرهم «**فيغفرَ... ويعذِّبَ**» بالنصب فيهما علىٰ إضمار «أن».

ـ وقال النابغة الذبيان:

فَإِنْ يَهْلَكَ أَبُو قَابُوس يهلك ❁ رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذنَابِ عَيْشٍ ❁ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

ـ والفعلُ[2]: مبتدأ، من بعد: متعلِّق بـ«يقترن»، الجزا: مضاف إليه، إن: حرف شرط، يقترن: فعل الشرط، بالفا: متعلِّق بـ«يقترن»، أو الواو: معطوف علىٰ الفا: بتثليث: متعلِّق بـ«قمِن»، قمن: صفة مشبهة بمعنىٰ حقيق، خبر الفعل، وجواب الشرط محذوف للضَّرورة.

٧٠٤. وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ❁ أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

ـ إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط[3] وجوابه جاز جزمه:

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٨٤، وانظر معجم القراءات ١/٤١٩ ـ ٤٢٠.
(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٠، وشرح المكودي ٢/٧١٧.
(٣) توضيح المقاصد ٤/٢٥٥ ـ ٢٥٦، وشرح الأشموني ٢/٣٣٣، وشرح المكودي ٢/٧١٨،=

ـ **عطفاً على فعل الشرط،**

ـ **ونَصْبه بإضمار «أن»،**

ـ **وامتنع الرفع، إذ لا يصحُّ الاستئنافُ قبل الجزاء.**

فالجزم نحو قوله تعالى[1]: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. يصبر: مجزوم بالعطف على فعل لشرط.

والنصب كقول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِه ❊ وَلَا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلَا هَضْما

ـ **وألحق الكوفيون «ثم» بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا** بقراءة الحسن[2]: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾.

بنصب الكاف على إضمار «أنْ» بعد «ثم»، وهو مذهب الكوفيين.

ـ **قال ابن جنِّي: «هذا ليس بالسَّهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن».**

ـ **وذكر الشَّاطبي أنَّ هذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكماً لندورها...**

= وشرح ابن عقيل ٤/٤٠ ـ ٤١، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٠٩ ـ ١٠١٠، وأوضح المسالك ٢/١٩٥، وفي شرح ابن طولون ٢/٢٤٠ ـ ٢٤١، **أما لو كان العطف بـ«ثم» لم يجز النَّصب في الموضعين لأن إضمار أَنْ بعدها غير معروف...»** وانظر المقاصد الشَّافية ٦/١٦٠... وأحد الشرطين أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مرَّ فدلّ أن ذلك عنده مختص بهما ولا يجوز في غيرهما **وهو رَدّ لما أجازه الكوفيون فيما نقل عنهم في «ثم» من «النَّصب».**

(١) سورة يوسف ١٢/٩٠.

(٢) سورة النساء ٤/١٠٠، معجم القراءات ٢/١٤١، وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكماً لندورها.

ـ جزمٌ[1]: مبتدأ، أو نصبٌ: عطف على ما قبله، بفعل: متعلِّق بنصب، ورواية: بفعل، إثر: ظرف، متعلِّق بنعت لفعل، فا: مضاف إليه، أو واو: معطوف على «فا»، إن: حرف شرط، بالجملتين متعلِّق بـ«اكتنفا»، اكتُنفا: فعل الشرط وجواب الشرط محذوف. وعند الشاطبي: اكتنفا مبني للفاعل، والصواب عند الأزهري الأول.

٧٠٥. وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ❁ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

ـ يجوز حَذْفُ ما يُعْلَم[2] من جملتي الشرط والجواب، **والحَذْفُ في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشرط**، ومثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى[3]: ﴿أَفَإِن مِّتَّ﴾، وتقديره: تطيَّرتم.

ومنه قوله تعالى[4]: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾، والتقدير: فافعل، وهو كثير.

ويجب ذلك إذا كان الدال عليه ما تقدَّم مما هو جواب في المعنى نحو[5]: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

ـ **وقولُه: والعكسُ**: وهو أن يغني الجواب عن الشرط، فيحذف الشرط كقول الأحوص:

---

(١) إعراب الألفيَّة ١/١٤١، وشرح المكودي ٢/٧١٨.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٥٦ ـ ٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/٣٣٣ ـ ٣٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٢٤١ ـ ٢٤٢، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ التوبة ٩/٦، «لم يحذف منه جملة الشرط كلها، وإنما حذف بعضها»، وشرح المكودي ٢/٧١٨ ـ ٧١٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٠١٠ ـ ١٠١١، وشرح ابن عقيل ٤/٤١ ـ ٤٢.

(٣) سورة يس ٣٦/١٩.

(٤) سورة الأنعام ٦/٣٥.

(٥) سورة آل عمران ٣/١٣٩.

فَطَلِّقْهَـــا فَلَسْـــتَ لَهَـــا بِكُـــفْءٍ ❊ وَإِلَّا يَعْـــلُ مَفْرِقَـــكَ الحُسَـــامُ

أي: وإلَّا تطلقها، وحذف الشرط أقلُّ من حذف الجواب، وحذفه بدون إنْ قليل، وحذفه معها كثير.

ـ **ويُحْذَفَان بعد «إِنْ»** في الضَّرورة أي: الشرط والجزاء، كقول رُؤْبَة:

قَالَـت بَنَـاتُ العَـمِّ يَـا سَـلْمَىٰ وَإِنْ ❊ كَـانَ فَقِيـرَاً مُعْـدَماً قَالَـت وَإِنْ

والتقدير: وإن كان فقيراً معدماً رضيتُه.

ـ والشرط[1]: مبتدأ، يغني: الجملة خبر، عن جواب: متعلِّق بـ«يغني»، قد عُلِم: نعت، لـ«جواب»، والعكس: مبتدأ، قد يأتي: خبر المبتدأ، إنْ: حرف شرط، المعنىٰ: نائب فاعل، لفعل محذوف يفسِّره المذكور، فُهِم: ماض مبني للمفعول، وجواب الشرط محذوف.

٧٠٦. وَاحْذِفْ لَدَىٰ اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ❊ جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ، فَهْـوَ مُلْتَـزَمْ

٧٠٧. وَإِنْ تَوَالَيَـــا وَقَبْـــلُ ذُو خَبَـــرْ ❊ فَالشَّـرْطَ رَجِّـحْ مُطْلَقـاً بِـلَا حَـذَرْ

ـ **إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم** حذفت[2] جواب ما تأخَّر منهما، واستغنيت عنه بجواب السّابق شرطاً أو قسماً.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤١، وشرح المكودي ٢/٧١٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٦٠ ـ ٢٦١، وشرح المكودي ٢/٧١٩ ـ ٧٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٤٣ ـ ٤٤، وشرح الأشموني ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٠١٢ ـ ١٠١٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٥٤ ـ ١٥٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٧٠ وما بعدها، وأوضح المسالك ٣/١٩٨.

ـ مثال الشرط: إِنْ يقمْ ـ والله ـ زيدٌ أُكْرِمه.

ـ ومثال القسَمِ: واللهِ إِنْ يَقم زيدٌ لأقومَنَّ معه.

وسواء كان القسم مصرحاً به كما مَثَّلوا، أو مدلولاً عليه باللام الموطئة نحو[1]: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾.

أو بالواو مع حذف اللام نحو[2]: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وجواب القسم يكون مؤكّداً باللام أو إِنّ أو منفياً، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم.

* **وفي البيت الثاني** شمل قوله: «**ذو خبر**» المبتدأ، وما أصله المبتدأ كاسم إِنَّ وكان، فتقول: «**زيد والله إِنْ يقم أكرمْه**» فيستغنىٰ بجواب الشّرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدِّماً علىٰ الشرط. وإنما رَجَّح الشرط وإن كان متأخّراً لأنه عمدة الكلام، والقسم توكيد للكلام.

ـ وفُهِم من قوله: «**رَجِّح**» أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم نحو: **زيد والله إن يقمْ لأكرمنَّه**.

ـ ونصَّ في الكافية والتسهيل أنَّ ذلك علىٰ سبيل الحتم، وليس في كلام سيبويه ما يدل علىٰ ذلك.

ـ وفُهِم من قوله: مطلقاً أنّ الشرط يترجح سواء تقدم علىٰ القسم أو تأخَّر.

ـ **وقوله: بلا حَذَر. تتميم لِصِحَّة الاستغناء عنه**. كذا عند المكودي.

---

(١) سورة الحشر ٥٩/١٢.

(٢) سورة المائدة ٥/٧٣.

ـ **قال المرادي**: «وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدُّم ذي خبر، لأن سقوطه مُخِلٌّ بمعنىٰ الجملة التي هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التوكيد».

ـ واحذفْ[1]: فعل أمر، لدىٰ: ظرف متعلِّق بما قبله، اجتماع: مضاف إليه، شرطٍ: مجرور بإضافة اجتماع إليه، وقسم: معطوف علىٰ «شرط»، جوابَ: مفعول «احْذِف»، ما: مضاف إليه، جملة «أُخِّرت» صلة الموصول، فهو: مبتدأ، ملتزمٌ: خبر المبتدأ.

ـ إنْ: حرف شرط، توالَيَا: فعل الشرط، والألف ضمير، قبلُ: خبر مقدم، وهو ظرف مبني علىٰ الضَّمِّ، ذو: بمعنىٰ صاحب، مبتدأ مؤخَّر، خبر: مضاف إليه، وعند المكودي: الجملة في موضع الحال من الضمير في «توالَيَا»، ويجوز أن تكون معترضةً بين الشرط وجوابه، فالشرط: مفعول «رَجِّح»، رَجِّح: فعل أمر، مطلقاً: حال من الشرط، بلا حَذَر: متعلِّق بـ«رَجِّح». وجملة «رَجِّح» جواب الشرط.

٧٠٨. وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ❊ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

ـ يعني أنه قد يترجَّح الشَّرط المتأخِّر[2] وإن لم يتقدّم ذو خبر، فتقول: **والله إن يقم زيد أكرمْه**.

ـ **قال المرادي**: هذا مذهب الفرّاء، أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر، وتبعه المصنّف مستشهداً بقول الأعشىٰ:

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ❊ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ

(١) إعراب الألفيَّة/١٤١، وشرح المكودي ٢/٧٢٠.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٦٠ وما بعدها، وشرح الأشموني ٢/٣٣٨ ـ ٣٤٠، وشرح ابن عقيل ٤/٤٥ ـ ٤٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٠١٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٦، وشرح المكودي ٢/٧٢٠ ـ ٧٢١، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٧٤.

ـ ومنع ذلك الجمهور، وتأوَّلوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة.

وجعل الزمخشري قوله تعالى[1]: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ جواب الشرط في قوله[1]: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي . . .﴾.

ـ **قال المكودي**: «وفُهِمَ من قوله: «وربما» أن ترجيح الشرط المتأخِّر دون تقديم ذي خبر قليل»[2].

ـ **وقال المرادي**: «الخامس: لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصراً: إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما، والثاني مقيّد للأول، كتقييده بحال واقعةٍ موقعه كقوله:

إِنْ تَسْتَغِيْثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ❁ مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

ـ وإن توالَيَا بعطف فالجواب لهما معاً، كذا قال المصنّف، ومَثَّل له بقوله تعالى[3]: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟﴾.

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف **بالواو** فالجواب لهما نحو: **إن تأتني وإن تحسن إليَّ أحسن إليك**.

ـ **أو بأو**: فالجواب لأحدهما، نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه،

---

(١) سورة المائدة ٥/٢٨.

(٢) وذكر المكودي هنا نكتة قال فيها: «لم يذكر النَّاظم في هذا الرجز باب القسم، ومع ذلك لم يخله منه، فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «إن» في هذا الباب. انظر ٢/٧٢١، وانظر المقاصد الشَّافية ٩/٤٨٠ ـ ٤٨٣.

(٣) سورة محمد ٤٧/٣٦ ـ ٣٧.

أو فأكرمها.

ـ **أو بالفاء فنصُّوا على أن الجواب للثاني**. والثاني وجوابه جواب الأول.

ـ ربما[1]: حرف تقليل، رُجِّح: ماض مبنيّ للمفعول، بعد: متعلِّق بـ«رُجِّح»، قسم: مضاف إليه، شرط: نائب عن الفاعل، بلا ذي: متعلِّق بـ«رُجِّح»، خبر: مضاف إليه، مقدَّم: نعت لذي خبر.

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/١٤١.

٥٨ ـ فَصْلُ (لَوْ)

٧٠٩. (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ ❁ إِيلاَؤُهُ مُسْتَقْبَلاً، لَكِنْ قُبِلْ

ـ **قال المكودي**[1]: إنما ذكر «لو» عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كـ«إِنْ»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلىٰ جواب، ولما كانت «لو» تكون حرف شرط، وحرف تمنٍّ، ومصدريّة نبه علىٰ مراده بقوله: لو حرف شرط....

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هذا هو القسم الأول من قسمي الشرطيَّة، وهي الامتناعيّة، يعني أنّ «لو» الامتناعيَّة حرف يدلُّ علىٰ تعليق فعل بفعل فيما مضىٰ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه. وأمّا جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً علىٰ كل تقدير؛ لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط كقوله: «**نِعْمَ المرءُ صُهَيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يَعْصِه**».

ـ **وعند ابن عقيل**: ولا يلي الشرَّطية **غالباً إلَّا الماضي**، ولهذا قال: «**في مُضِيّ**» وذلك نحو قولك: لو قام زيد لقمتُ، وفسَّرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع

---

(١) شرح المكودي ٢/٧٢٢ ـ ٧٢٣، وتوضيح المقاصد ٤/٢٧١ ـ ٢٧٣، ولا حجة في البيت، وشرح ابن عقيل ٤/٤٧ ـ ٤٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٧، وشرح الهواري ٤/١٥٨، فتركوا في الآية، وسلموا في البيت ماضيان، وهما في المعنىٰ مستقبلان، وأوضح المسالك ٣/٢٠٣ ـ ٢٠٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٧٩ وقوله: يقل إيلاؤها مستقبلاً. تنكيت علىٰ من يجعل «لو» مختّصة بالماضي أبداً؛ وأنه لا يقع بعدها المستقبل.

غيره، بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأُوْلَىٰ أصحّ.

ـ وقد يقع بعدها ما هو مستقبل معنىً، وإليه أشار بقوله: «ويقلُّ إيلاؤُها مستقبلاً»، ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾. وقول توبة بن الحمير:

وَلَـــو أَنَّ لَيْلَـــىٰ الأَخْيَلِيَّـــةَ سَـــلَّمَت ❊ عَلَـــيَّ وَدُونِـــي جنـــدلٌ وَصَـــفِيحُ

لَسَـــلَّمْتُ تَسْـــلِيْمَ البَشَاشَـــةِ أو زقـــا ❊ إِلَيْهَـا صَـدَىٰ مِـنْ جَانِـبِ القَبْـرِ صَائِحُ

ـ لو[2]: مبتدأ، حرف: خبره، شرط: مضاف إليه، في مضيّ: متعلِّق بشرط، يقلّ: فعل مضارع، إيلاؤها: فاعل، مستقبلاً: مفعوله الثاني، وها: في إيلاؤها: هو الأول، لكن: حرف استدراك، قُبِل: ماض، والجملة مستأنفة.

٧١٠. وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) ❊ لَكِـنَّ (لَـوْ) (أَنَّ) بِهَـا قَـدْ تَقْتَـرِنْ

يعني أنَّ «لو»[3] تختصُّ بالفعل كما تختص به «إِنْ»، وفُهِم من تشبيهه لها بإِنْ أنَّ الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي «إِنْ»، فتقول: لو زيد قام لأكرمتُه، فيكون «زيدٌ» فاعلاً بفعل مضمر يفسِّره «قام»، كما تقول: إنْ زيد قام فأكرِمْه، ومنه قول

(١) سورة النساء ٤/٩.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤١ ـ ١٤٢، وشرح الكافية ٢/٧٢٣.

(٣) شرح المكودي ٢/٧٢٣، وشرح ابن عقيل ٤/٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/٢٧٦ ـ ٢٧٧، وشرح الأشموني ٢/٣٤٧، كقول عمر: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة» والفعل مضمر يفسِّره فعل ظاهر بعد الاسم. وذكر قول حاتم ثم قال: والظَّاهر أن هذا لا يختص بالضَّرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ سورة الإسراء ١٧/١٠٠، حذف الفعل فانفصل الضمير، وأوضح المسالك ٣/٢٠٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٤٩.

حاتم: «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني».

ـ وتدخل «لو» على «أنَّ» واسمها وخبرها نحو: لو أنَّ زيداً قام لقمتُ.

ـ واختُلف فيها:

ـ قيل: هي باقية على اختصاصها، و«أَنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أنَّ زيداً قائم لقمت، أي: لو ثبت قيامُ زيد. وذكر المرادي هذا للكوفيين والمبرِّد والزَّجّاج.

ـ وقيل: زالت عن الاختصاص، و«أنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لو أنَّ زيداً قائم ثابت لقمت، أي: لو قيامُ زيدٍ ثابت. هذا مذهب سيبويه، كذا عند ابن عقيل، وزاد المرادي أنه مذهب البصريين، وقال غير سيبويه: لا تحتاج إلى خبر لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أنّ.

ـ وذكر المرادي مباشرة لو «أَنَّ»، وذهب إلى أنه كثير، ثم ذكر الخلاف في تخريج هذه الحالة على المذهبين السَّابقين.

ـ وهي[1]: مبتدأ، في الاختصاص متعلِّق بما تعلَّق به الخبر أو بالكاف لما فيها معنى التشبيه، بالفعل: متعلِّق بالاختصاص، كإنْ: خبر المبتدأ، لكنّ: حرف استدراك، لو: اسمها، أنّ: مبتدأ، بها متعلِّق بـ«تقترن»، والجملة: قد تقترن: خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره خبر «لكنّ».

٧١١. وَإِنْ مُضَـــارِعٌ تَلَاهَـــا صُـــرِفَا ❁ إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: «لَوْ يَفِي كَفَى»

ـ أي: أنّ المضارع إذا وقع بعد «لو» صُرِف معناه إلى المضيّ[2]، فمعنى «لو

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٢، وشرح المكودي ٢/٧٢٤.

(٢) شرح المكودي ٢/٧٢٤ ـ ٧٢٥، وتوضيح المقاصد ٤/٢٨٠ ـ ٢٨٣، وشرح ابن عقيل ٤/٥٠ ـ=

يفي كفىٰ»: لو وَفَىٰ كَفَىٰ.

ومثله قول كثيّر عَزَّة:

لَـوْ يَسْـمَعُونَ كَمَـا سِـمَعْتُ حَـدِيْثَهَا ❁ خَـرُّوا لِعَـزَّةَ رُكّعـاً وَسُـجُودَا

أي: لو سمعوا.

ـ وفُهِم منه أنَّ «لو» الواقع بعدها المضارع المؤوّل هي «لو» الامتناعيَّة، لا لو الشرطيَّة؛ لأنَّ «لو» الشرطيَّة لا يؤوَّل بعدها المضارع بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤوَّل معها الماضي بالاستقبال. كذا عند المكودي.

ـ وذكر المرادي أنَّ جواب «لو» لا يكون إلَّا فعلاً ماضياً مثبتاً، أو منفياً بما، أو مضارعاً مجزوماً بلم، والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد تُحْذَف كقوله تعالىٰ[1]: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾، وقد تصحب المنفي بما كقول مجنون بني عامر:

كَـذَبْتَ وَبَيْـتِ اللهِ لَـوْ كُنْـتَ صَـادِقاً ❁ لَمَـا سَـبَقَتْنِي بِالبُكَـاءِ حَمَـائِمُ

ـ إنْ[2]: حرف شرط، مضارع: فاعل يفسّر العامل فيه «تلاها»: تلاها: فعل ماض وفاعل ومفعول، صُرِفا: جواب الشرط، إلىٰ المضيّ: متعلِّق بالفعل قبله، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول لفعل محذوف مضاف لقول محذوف، لو: حرف شرط غير جازم، يَفي: فعل الشرط، كفىٰ: جواب الشرط.

❁ ❁ ❁

= ٥١، وشرح الأشموني ٢/٣٥١ ـ ٣٥٢، والمقاصد الشَّافية ٦/١٨٨ ـ ١٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٧.

(١) سورة الواقعة ٥٦/٧٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٢.

٥٩ ـ (أَمَّا) وَ(لَوْلَا) وَ(لَوْمَا)

٧١٢. (أَمَّا) كَـ«مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» ، وَفَا ❁ لِتِلْـوِ تِلْوِهَـا وُجُوبـاً أُلِفَـا

٧١٣. وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِـي نَثْـرٍ إِذَا ❁ لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

ـ أَمَّا[1]: حرفٌ بسيط فيه معنىٰ الشرط يُؤَوَّل بمعنىٰ: مهما يكُ من شيءٍ؛ لأنه **قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط**، ولا بُدَّ بعده من جملة هي جواب له، فلذلك لزمته الفاء نحو: **أمّا زيدٌ فمنطلق، والأصل مهما يك من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ**. فحذف فعل الشرط وأداته، وأُقيمت «أمّا» مقامهما.

ـ وكان الأصل أن يُقال: أمَّا زيدٌ منطلقٌ، فتجعل الفاء في صدر الجواب، وإنما أُخِّرت لضرْبٍ من إصلاح اللفظ، أي: أُخِّرت إلىٰ الخبر فصار: أما زيد فمنطلق، ولهذا قال: «**وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا**».

ـ **وذكر المكودي** أنَّ الفاء لا تلي «أَمَّا»، وأنه لا يُفْصَل بين «أَمَّا» والفاء إلَّا بشيءٍ واحد، وشمل:

ـ **المبتدأ، نحو: أمّا زيدٌ فعالمٌ.**

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٥٢، وشرح المكودي ٢/٧٢٦ ـ ٧٢٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٢٢ ـ ١٠٢٣، وشرح الهواري ٤/١٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٠٦ ـ ٢٠٧، والمقاصد الشَّافية ٦/١٩١ ـ ١٩٢، وشرح الأشموني ٢/٣٥٣.

ـ **والخبر**، نحو: أمّا قائمٌ فزيدٌ.

ـ **والمفعول**، نحو[1]: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾.

ـ **والظرف**، نحو: أمَّا اليوم فزيد قائم.

ـ **والمجرور**، نحو: أمَّا في الدار فزيد قائم.

ـ **وذكر المرادي بعض التنبيهات** منها: أنه يُؤْخَذ من قوله: **لتلو تلوها**، أنه لا يجوز أن يتقدَّم الفاءَ أكثرُ من اسم واحد، فلو قلت: أما زيدٌ طعامَه فلا تأكل لم يجز.

ـ ولا يُفْصَلُ بين «أمَّا» والفاء بجملة تامَّة إلَّا إن كان دعاءً، بشرط أن يتقدَّم الجملة فاصل نحو: أمَّا اليومَ رَحِمَكَ اللهُ فالأمرُ كذا.

ـ **وذكر ابن النَّاظم** أنَّه إنْ كان جواب «أَمَّا» غير شرطي ففصل بمبتدأ... أو خبر...، أو معمول فعل، أو شبهه، أو معمول مفسَّر به.

ـ **ومما ذكروه أنَّ قولهم**: مهما يك، لا يعني أن «أَمَّا» كمعنىٰ «مهما» وشرطها، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما.

ـ **ولم يذكروا لها غير معنىٰ التفصيل**، وقال بعضهم: قد ترد حيث لا تفصيل نحو: أما زيدٌ فمنطلِقٌ، وعند بعضهم: هي إخبار مُضَمَّن معنىٰ الشرط.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ هذه الفاء في النثر قليل وكثير.

ـ **أما الكثير**: فأنْ تُحذف مع قول استغني عنه بمحكيه كقوله تعالىٰ[2]: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾، أي: فيقال لهم أكفرتم.

---

(١) سورة الضُّحىٰ ٩٣/٩ ـ ١٠.

(٢) سورة آل عمران ٥/١٠٦.

ـ **والقليل**: أن تحذف مع قول نحو ما أخرجه البخاري نحو: «**أما بعدُ ما بالُ رجالٍ**» وقد تُحْذف للضرورة مع «لا» كقول الحارث بن خالد المخزومي:

فَأَمَّـــا القِتَـــالُ لَا قِتَـــالَ لَـــدَيْكُم ❊ وَلَكِـنَّ سَـيْراً فِـي عِـرَاضِ المَوَاكِـبِ

ـ أمَّا[1]: مبتدأ، كمهما يك من شيء: خبر، وفا: مبتدأ، لتلو: متعلِّق بالفا، وتلوها: مضاف إليه، وجوباً: حال، أُلِفا: الجملة خبر المبتدأ.

ـ وحَذْفُ: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، الفا: عطف بيان أو نَعْت، قلَّ: الجملة خبر المبتدأ، في نثر: متعلِّق بـ«قلّ»، إذا: ظرف فيه معنى الشرط، لم يكُ: جازم ومجزوم، قول: اسم يكُ، معها: متعلِّق بـ«نُبِذ»، وجملة: قد نُبِذا: خبر يكُ، وجواب «إذا» محذوف.

٧١٤. (لَـوْلَا، وَلَوْمَـا) يَلْزَمَـانِ الِابْتِـدَا ❊ إِذَا امْتِنَاعَـــاً بِوُجُـــودٍ عَقَـــدَا

٧١٥. وَبِهِمَـا التَّحْضِـيضَ مِـزْ وَ(هَـلَّا، ❊ أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَـــا الْفِعْـــلَا

٧١٦. وَقَـدْ يَلِيهَـا اسْـمٌ بِفِعْـلٍ مُضْـمَرِ ❊ عُلِّـــقَ، أَوْ بِظَـــاهِرٍ مُـــؤَخَّرِ

ـ **لـ(لَوْلَا، وَلَوْمَا) استعمالان**[2]:

---

(١) سورة الألفيَّة/١٤٢، وشرح الكافية ٢/٧٢٧ ـ ٧٢٨.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٨٠، وتوضيح المقاصد ٤/٢٨٥ ـ ٢٩١، وشرح الأشموني ٢/٣٥٦ ـ ٣٥٩، وشرح ابن عقيل ٤/٥٦ ـ ٥٩، وشرح المكودي ٢/٧٢٩ ـ ٧٣٠، وذكر شاهداً لما يفسر الفعل من السياق قول عمر بن قعاس:

أَلَا رَجُـــلاً جَـــزَاهُ اللهُ خَيْـــراً ❊ يَـــدُلُّ عَـــلَى مُحَصَّـــلةٍ تَبِيـــتُ

أي: أَلا تروني، وأوضح المسالك ٣/٢٠٩ «**فهلا بكراً تُلَاعبها وتلاعبك**»، والمقاصد الشَّافية ٦/١٩٦ ـ ٢٠١، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٣ ـ ٢٥٤.

ـ **أحدهما: مع الأسماء.**

ـ **والثاني: يختصّ به الأفعال.**

ـ **وتناول في البيت الأول** حالهما مع الأسماء، فهما يدلّان على امتناع شيء لثبوت غيره، وهذا ما أراده بقوله: **إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا**.

ويقتضيان حينئذٍ مبتدأً ملتزماً حَذْفُ خبرِه في الغالب، وجواباً مصدَّراً بفعلٍ ماضٍ، أو مضارع مجزوم بـ«لم».

ـ **قال ابن النَّاظم:** «فإن كان الماضي مثبتاً قُرِنَ باللام غالباً، وإنْ كان منفياً تجرّد منها غالباً...».

ـ **وعند ابن عقيل:** لولا زيد لأكرمتُك، وَلَوْمَا زيدٌ لكرمتُك.

وَلَوْمَا زيدٌ ما جاء عمرٌو، وَلَوْمَا زيدٌ لم يجئ عمرٌو.

فزيدٌ في هذه المُثُل ونحوها مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لَوْلَا زيدٌ موجود.

ـ **وعند ابن هشام: «للولا ولوما وجهان:**

ـ **أحدهما:** أن يدلّا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما. فيختصّان بالجمل الاسميَّة، نحو[1]: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

* **وفي البيت الثاني:** تناول اختصاصهما بالأفعال، وذلك إذا دَلَّا على التحضيض، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال: **هَلَّا، وَأَلَّا وَأَلَا**.

---

(١) سورة سبأ ٣٤/٦١.

ـ **ومما ذكره الأشموني من التمثيل**[1]: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾. ونحو[2]: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ونحو قوله: **هلا تُسْلِم، أو ألا تُسْلم فتدخل الجنة»**. ونحو[3]: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾.

ـ **والعَرْض كالتحضيض**، إِلَّا أَنَّ العَرْض طلبٌ بلينٍ ورفقٍ، والتحضيض طلبٌ بحثٍّ.

* **وفي البيت الثالث** ذكر أنه قد يلي هذه الأدوات اسم بفعل مضمر، عُلِّق أو بظاهر مؤخَّر.

مثال الأول: هَلَّا زيداً تضربه. فزيداً عُلِّق بفعل مضمر، بمعنىٰ أنه مفعول للفعل المضمر.

ومثال الثاني: هلَّا زيداً تضرب، فزيداً عُلِّق بفعل ظاهر مؤخَّر، بمعنىٰ أنه معمول للفعل الذي بعده؛ لأنه مفرَّغ له.

ـ **وذكر ابن عقيل** أنّه سبق أنَّ أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل، فلا تدخل علىٰ الاسم، وبيَّن هنا أنه قد يقع الاسم بعدها كالأمثلة السَّابقة، وبيت جرير:

تعـدون عقـر النيـب أفضـل مجـدكم * بنـي ضَـوْطَرىٰ، لَـوْلَا الكمـيَّ المقنَّعـا

الكميَّ: مفعول بفعل محذوف، أي: لولا تعدون الكميَّ المقنع.

ـ لولا[4]: مبتدأ، و«لوما»: معطوف علىٰ «لولا»، جملة: يلزمان المبتدا: خبر المبتدأ وما عُطِف عليه، إذا: متعلّق بمحذوف هو الجواب الدال عليه بـ«يلزمان»،

---

(١) سورة النمل ٢٧/٤٦.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٢١.

(٣) سورة التوبة ٩/١٣.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٤٢ ـ ١٤٣.

امتناعاً: مفعول مقدَّم بـ«عقدا» ، بوجود: متعلِّق بـ«عقد» ، عقدا: فعل الشرط ، وجوابه محذوف .

ـ وبهما: متعلِّق بـ«مِزْ» ، التحضيض: مفعول مِزْ مقدَّم عليه ، مِزْ: فعل أمر من «ماز» ، هلَّا: معطوف على الضمير المجرور بالباء من غير إعادة الجارّ ، وألَّا أَلَا: معطوفان على «هَلَّا» ، أوليَنْها: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة ، والهاء: مفعوله الأول ، الفعل: مفعوله الثاني .

ـ وقد: حرف تقليل ، يليها: فعل مضارع ، والهاء: مفعوله ، اسم: فاعله ، بفعل: متعلّق بـ«عُلِّق» ، ومضمر: نعت لـ«فعل» ، عُلِّق: نعتٌ لاسم ، أو بظاهر: معطوف على «بفعل» ، مؤخّر: نعت لظاهر .

٦٠ ـ الإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ [سَبْكُ النَّحْو]

٧١٧. مَا قِيلَ: «أَخْبِرْ عَنْهُ بِـ: الَّذِي» خَبَرْ ❊ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

٧١٨. وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ❊ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩. نَحْوُ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ» فَذَا ❊ «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ، فَادْرِ الْمَأْخَذَا

ـ هذا البابُ[1] وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التصريف في القواعد التصريفيَّة، وبعضهم يسمي هذا الباب باب السَّبْك.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «وكثيراً ما يُصار إلىٰ هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوّي الحكم، أو تشويق السَّامع، أو إجابة الممتحن».

ـ **قال ابن هشام:** إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: زيد منطلق، بالذي؟ فاعمدْ إلىٰ ذلك الكلام فاعملْ فيه أربعة أعمال:

ـ **أحدها:** أن تبتدئ بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره، وهو «الذي».

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٨١، وأوضح المسالك ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠، المقاصد الشَّافية ٦/٢٠٥ وسمّاه **باب الإخبار، وقد وضعه النحويون بقصد التدريب والاختبار، ولأنه يعرض فيه مسائل صعبة قد يغلظ فيها الكبراء من أهل هذا الشأن لقلّة التدريب، وفيه فائدة، وهي القُدْرة علىٰ التصرُّف في الكلام؛ ولذلك يسمّىٰ عند القدماء سبك النحو»**، وشرح ابن عقيل ٤/٦١، وشرح المكودي ٢/٧٣٢ ـ ٧٣٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/٣٦٠ ـ ٣٦١، وشرح الهواري ٤/١٦٨ ـ ١٦٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٢٨ ـ ١٠٢٩.

ـ **الثاني**: أن تؤخِّر زيداً إلىٰ آخر التركيب.

ـ **الثالث**: أن ترفعه [زيد] علىٰ أنه خبر للذي.

ـ **الرابع**: أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً في معناه وخبره، فتقول: الذي هو منطلق زيد: فالذي: مبتدأ، هو منطلق: مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها الضمير الذي جعلته خلفاً عن زيد الذي هو الآن كمال الكلام [أي: الخبر].

ـ وقد تبيَّن بما شرحناه أن زيداً مُخْبَرٌ به لا عنه، وأنَّ الذي بالعكس، وذلك خلاف ظاهر السُّؤَال، **فوجب تأويل كلامهم علىٰ معنىٰ أخبر عن مسمىٰ زيد في حال تعبيرك عنه بالذي»**.

ـ وقولك بالذي: الباء للسببيَّة، لا باء التعدية، والإخبار يكون بالذي وفروعه.

ـ وتقول عن الإخبار عن التاء: من قولك: ضربته زيداً، الذي ضرب زيداً أنا، ففعلت فيه ما ذكر. فتأتي بالموصول مبتدأ، وتؤخّر ما تريد الإخبار عنه وتجعله خبراً عن الموصول، وما بينهما صلة فيها ضمير مطابق للموصول موضوع في مكان الاسم المؤخّر المعبّر عنه في النظم بـ«**معطىٰ التكملة**». أي الذي كان به تكميل الكلام قبل تركيب الأخبار.

ـ وتقول في الإخبار عن رغبة، من نحو: جئت رغبة فيك: الذي جئت له رغبة فيك.

ـ وعن يوم الجمعة من نحو: **صمتُ يوم الجمعة: الذي صمت فيه يوم الجمعة**.

ـ **وقوله**: «**فَادْرِ الْمَأْخَذَا**» المراد به أن تقيس علىٰ هذا العمل غيره في هذا المثال الذي ذكره في البيت الثالث.

ـ ما[1]: مبتدأ موصول، قيل: صلتها، أَخْبِر: فعل أمر، عنه بالذي: متعلِّقان بـ«أَخْبِر»، خبر: خبر عن «ما»، عن الذي: متعلِّق بـ«خبر»، مبتدأً: حال من الضمير المستكن في «قبل»، وقبلُ: متعلق بـ«استقر»: واستقر في موضع الحال من الذي، والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلىٰ صلة؛ لإرادة تعليق الحكم علىٰ لفظهما، لا أنهما موصولان.

ـ ما: مبتدأ، سواهما: صلة، فوسطه: خبر المبتدأ، أو مفعول بفعل محذوف يفسِّره فوسطه، صلة: حال من الهاء في وسطه، عائدها: مبتدأ، خلف: خبره، معطي: مضاف إليه، التكملة: مجرور بالإضافة.

ـ نحو: خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف، الذي: مبتدأ، ضربتُه: صلة، زيد: خبر المبتدأ، فذا: مبتدأ، ضربت زيداً: خبر مقدَّم لـ«كان»، كان: ناقص، واسمه مستتر، وجملة كان: خبر المبتدأ، فادرِ: أمر، المأخذا: مفعوله.

٧٢٠. وَبِـ(اللَّذَيْنِ، وَالَّـذِينَ، وَالَّتِـي) ❁ أَخْبِـرْ مُرَاعِيـاً وِفَـاقَ الْمُثْبَـتِ

ـ إذا كان الاسم الذي قيل لك أخبر عنه ـ مثنىٰ[2]، فجئ بالموصول مُثَنًّىٰ كاللذين، وإن كان مجموعاً فجئ به كذلك كالذين، وإن كان مؤنثاً فجئ به كذلك كالتي.

---

(١) إعراب الألفيَّة ١٤٣، وشرح المكودي ٢/٧٣٣، وشرح الهواري ٤/١٦٩.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٤/٦٢، وشرح الأشموني ٢/٣٦١ ـ ٣٦٢، وتوضيح المقاصد ٤/٢٩٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٧، وقد أكثر من ذكر الأمثلة علىٰ هذه المسألة، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٠٧، وأوضح المسالك ٣/٢١٠، وشرح المكودي ٢/٧٣٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٣٠ ويشمل ذلك خمس مسائل تنظرها بمثال واحد، وهو: **بلغ امرأتاك رسالة من أخويك إلىٰ أمهاتك بحضور قومك**، فإذا أخبرت عن الرسالة من هذا التركيب **قلت: التي بلّغها امرأتاك من أخويك إلىٰ أُمّهاتك بحضور قومك رسالة**، فتقدّم الضمير عن محله وتصله بالفعل....

فإذا أخبرت عن «الزيْدَين» من نحو: بَلَّغ الزيدان العمرين رسالة.

قلت: **اللذان بلّغا العمرين رسالة الزيدان.**

أو عن العمرِين، قلت: **الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون.**

أو عن الرسالة، قلتَ: **التي بلغها الزيدان العمرِين رسالة.**

ـ **قال ابن عقيل**: والحاصل أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه، لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه إنْ مفرداً فمفرداً، وإنْ مثنىً فمثنىً، وإن مجموعاً فمجموعاً، وإن مذكراً فمذكراً، وإن مؤنّثاً فمؤنّثاً».

ثم ضرب مجموعة من الأمثلة:

ـ أخبر عن الزيدَيْن، من ضربت الزيدَيْن: تقول: **اللذان ضربتهما الزيدان.**

ـ أخبر عن الزيدِين، من ضربت الزيدِين، تقول: **الذين ضربتهم الزيدون.**

ـ أخبر عن هند، من ضربت هنداً، تقول: **التي ضربتها هند.**

وهذا أمر لا بدَّ له من شروط؛ إذ لا يصح الإخبار عن اسم في الكلام إلَّا بشروط تبسط في البيت الآتي.

ـ باللذين[1]: متعلِّق بـ«أخبر»، والذين والتي: معطوفان على ما قبلهما، أخبر: فعل أمر، مراعياً: حال من فاعل «أخبر»، وفاقَ: مفعول مراعياً، المثبت: مضاف إليه.

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٣، وشرح المكودي ٢/٧٣٥.

٧٢١. قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ❁ أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢. كَذَا الْغِنَىٰ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ ❁ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ـ **ذكر ابن هشام**[1] أنَّ الإخبار إن كان بالذي أو أحد فروعه اشتُرِط للمخبر عنه سبعة شروط، وذكر ابن النَّاظم سبعة أيضاً، وعند المرادي ثمانية شروط، وأربعة عند الهواري والمكودي وغيرهم، وتركوا الشروط الثلاثة؛ لأنَّ الناظم اكتفىٰ بأربعة، وترك الثلاثة في النظم، وذكر الأشموني أن شروط المخبر عنه تسعة أمور:

١ ـ **الأول**: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يُخْبَرُ عما يلزم التقديم، كأدوات الصدر مثل أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبية، فلا يخبر عن شيء منها لما ذكرته.

٢ ـ **الثاني**: قبول التعريف، فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز؛ لأنهما ملازمان للتنكير؛ فلا يصح جعل المضمر مكانهما لأنه ملازم للتعريف.

٣ ـ **الثالث**: قبول الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخْبَرُ عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء في نحو: زيد ضربتُه، فإنها عائدة قبل ذكر الموصول علىٰ بعض الجملة، فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها في العود إلىٰ ما كانت تعود عليه، فيلزم إمّا بقاء الموصول بلا عائد، وإما عود ضمير واحد علىٰ شيئين، وكلاهما محال. وهذا نص المرادي وابن الناظم.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٨٢، وتوضيح المقاصد ٤/٢٩٥ ـ ٢٩٨، وشرح الأشموني ٢/٣٦٢، وشرح المكودي ٢/٧٣٥ ـ ٧٣٦، وشرح الهواري ٤/١٧١ ـ ١٧٣، وشرح ابن عقيل ٤/٦٣ ـ ٦٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٠٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٧ ـ ٢٥٩، وذكر سبعة شروط، وأوضح المسالك ٣/٢١٠ ـ ٢١٣ وذكر سبعة شروط أيضاً، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٣١ ـ ١٠٣٤.

٤ ـ **الرابع**: جواز الاستغناء عنه بمضمر، فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف دون صفته؛ لأنَّ ذلك كله لا يُستغْنَىٰ عنه بمضمر؛ إذ لا يصحُّ أن يعمل المضمر عمل المصدر، ولا أن يُوْصَفَ الضمير، ولا يُوْصَفَ به، كذا عند المكودي.

ـ وعلّة اشتراط هذه الشروط علىٰ الإجمال أن كيفية الإخبار المذكورة لا تتأتّىٰ بدونها.

ـ **قال المرادي بعد ذكر** هذه الشروط الأربعة: «بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط أخر لم يذكرها هنا، وقد ذكرها في غير هذا الكتاب»[1].

ـ قبولُ[2]: مبتدأ، تأخير: مضاف إليه، وتعريف: معطوف علىٰ تأخير، لما: متعلِّق بـ«حتماً»، وما: موصول اسمي واقع علىٰ المخبر عنه. جملة: أُخبر عنه: صلة ما، وعنه: نائب عن الفاعل، ههنا: متعلِّق بـ«حتم»، جملة قد حتما: خبر «قبول».

ـ كذا: متعلِّق بـ«شرط»، الغنىٰ: مبتدأ، عنه بأجنبي: متعلّقان بالغِنَىٰ، أو بمضمر:

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٩٧ ـ ٢٩٨، **والأربعة التي ذكرها المرادي أنقلها مختصرة:**

١ ـ جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عن لازم الرفع نحو: أيمنُ الله، ولا عن لازم النصب نحو: سبحانَ الله.

٢ ـ جواز استعماله مثبتاً فلا يخبر عن أحدٍ وديَّار ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفي.

٣ ـ أن يكون بعض ما يُوْصَفُ به من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة، كالشرط والجزاء، فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية؛ لأنَّ الجملة بعد الإخبار تجعل صلة فيشترط أن تكون صالحة لأن يُوْصَلَ بها.

٤ ـ إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنىٰ كثواني الأعلام نحو: بكر من أبي بكر؛ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء.

وانظر شرح الأشموني ٢/٣٦٢ ـ ٣٦٤.

(٢) إعراب الألفيَّة ١٤٣ ـ ١٤٤، وشرح المكودي ٢/٧٣٥ ـ ٧٣٦.

معطوف على «بأجنبي»، شرط: خبر «الغنى»، فراعِ: أمر، ما: مفعول «راعِ»، رَعَوْا: صلة «ما».

٧٢٣. وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ❊ يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤. إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ❊ كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ: «وَقَى اللهُ الْبَطَلْ»

٧٢٥. وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ❊ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

ـ يعني أنّ الإخبار يكون بـ«أل» كما يكون بالذي، إلَّا أنَّ الإخبار بالذي يكون بالجملة الاسميَّة والفعليَّة، وفُهِم ذلك من إطلاقه هناك، والإخبار بـ«أل» لا يكون إلَّا بالجملة الفعليَّة.

ـ ويشترط لجواز الإخبار بـ«أل» ثلاثة شروط زيادة عمّا سبق في «الذي» وفروعه.

ـ الأول: أن يكون المخبر عنه من جملة تقدَّم فيها الفعل وهي الجملة الفعليَّة، وإلى هذا أشار بقوله: فيه الفعل قد تقدّما.

ـ الثاني: أن يكون ذلك الفعل متصرِّفاً.

ـ الثالث: أن يكون ذلك الفعل مثبتاً.

ـ قال الأشموني[1]: «فلا يخبر عن زيد من قولك: زيدٌ أخوك، ولا من قولك:

(١) شرح الأشموني ٢/٣٦٥ ـ ٣٦٧، وشرح المكودي ٢/٧٣٦ ـ ٧٣٨، وشرح ابن طولون ٢٦١ ـ ٢٦٢، وأوضح المسالك ٣/٢١٣ ـ ٢١٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٣ ـ ٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٤/٦٤ ـ ٦٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٣٤ ـ ١٠٣٦.
وقال المكودي: والضمير في «واخبروا» عائد على النحويين أو العرب، والأول أظهر؛ لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمريناً لقارئيه.

عسىٰ زيدٌ أن يقوم، ولا من قولك: ما قام زيدٌ. وإلىٰ هذين الشرطين الإشارة بقوله: **إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ)**؛ إذ لا يصحُّ صَوْغُ صلةٍ لأَلْ من الجامد، ولا من المنفي. ثم مثَّل ما يصح ذلك منه بقوله: **كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ: «وَقَىٰ اللهُ الْبَطَلْ»**.

فإن أخبرتَ عن الفاعل قلت: الواقي البطلَ اللهُ، وعن المفعول: الواقيه اللهُ البطلُ، ولا يجوز حذف الهاء؛ لأن عائد الألف واللام لا يُحذف إلَّا في الضرورة، كقوله:

مَا الْمُسْتَفَزُّ الهَوَىٰ مَحْمُودُ عَاقِبَةٍ ❊ وَلَو أُتِيْحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ

❊ **وفي البيت الثالث: قال ابن طولون:** «قد تقدَّم أنَّ الضمير المرفوع بصلة الألف واللام يكون مستتراً إذا عاد عليها نحو: **الواقي البطلَ اللهُ**».

ـ فأمّا إن رفعتْ صلةُ «أل» ضميرَ غيرها وَجَبَ إبرازه منفصلاً، فتقول في الإخبار عن غير تاء المتكلم من نحو: **بلّغتُ من أخويك إلىٰ قومك رسالةً:**

ـ **المبلّغُ أنا منهما إلىٰ قومك رسالةً أخواكَ**. إذا أخبرت عن الاثنين.

ـ **والمبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة قومُك**. إذا أخبرت عن القوم.

ـ **والمبلغها أنا من أخويك إلىٰ قومك رسالةٌ**. إذا أخبرت عن الرسالة.

وتقدِّمُ الضميرَ عن محلّ الاسم المخبَر عنه ليتّصل بالوصف.

ـ قال: وإنما أبرزت الضمير في ذلك لأنَّك أجريت الوصف الذي هو فعل المتكلم صلة «أل» التي هي لغير المتكلم، لأنها نفس الاسم الذي أخبرت عنه، ولذلك لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكورة لم يحتج إلىٰ إبراز الضمير بل تقول: **المبلغ من أخويك إلىٰ قومك رسالةً أنا**.

ـ أخبروا[1]: فعل وفاعل، هنا بـ«أل» عن بعض: الثلاثة متعلِّقات بـ«أخبروا»، ما: اسم موصول مضاف إليه، يكون: مضارع ناقص، فيه: متعلِّق بـ«تقدَّما»، الفِعلُ: اسم «يكون» جملة «قد تقدَّما» خبر «يكون».

ـ إنْ: حرف شرط، صَحَّ: فعل الشرط وجوابه محذوف، صَوْغُ: فاعل «صَحَّ»، صلة: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله، منه: متعلِّق بـ«صوغ»، لـ«أل»: متعلِّق بصلة، كصوغ: نعت لمصدر محذوف، واق: مضاف إليه، مِنْ: متعلق بصَوْغ، ومجرورها قول محذوف، وجملة: **وقىٰ الله البطل**، محكيَّة، جواب شرط محذوف، والتقدير: إِنْ صَحَّ صَوْغُ صلةٍ من الفعل المقدم لـ«أل» صوغاً كصَوْغِ واقٍ من قولهم: وقىٰ الله البطل، فقد أخبروا بـ«أل».

ـ وإن: حرف شرط، يكن: فعل الشرط، ما: اسم يكن، جملة «رفعت صلة أَلْ» صلة «ما»، ضمير: خبر يكن، وغيرها: مضاف إليه، أُبين: جواب الشرط، وانفصل معطوف علىٰ «أُبين».

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٤، وشرح المكودي ٢/٧٣٧ ـ ٧٣٨.

٦١ ـ العَدَدُ

٧٢٦. (ثَلَاثَـةً) بِالتَّـاءِ قُـلْ لِلْعَشَـرَهْ ❁ فِـي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّرَهْ
٧٢٧. فِـي الضِّـدِّ جَـرِّدْ، وَالْمُمَيِّـزَ اجْـرُرِ ❁ جَمْعـاً بِلَفْـظِ قِلَّـةٍ فِـي الْأَكْثَـرِ

ـ تكلَّم الناظم هنا على الأعداد ومميزاتها[1]، وابتدأ بثلاثة وثلاث، وترك ذِكْرَ واحد واثنين؛ **لأنه يتكلَّم فيما يتعلّق بالمقاييس النحوية، وواحد واثنان من باب اللغة، واحد للمذكر، وواحدة للمؤنَّث، واثنان واثنتان وثنتان للمثنى، ولا يحتاجان إلى التفسير**، فلا يقال: واحد درهم، ولا واحدة أَذْرُع.

ـ **وذكر المرادي أنه إذا قُصد بها العدد المطلق كانت كلّها بالتاء نحو: ثلاثة نصفُ ستة.**

ـ وقوله: **ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ:**

يعني أنك إذا عددت ما كانت آحاده مذكرة من ثلاثة إلى عشرة، فإنك تأتي في ألفاظ العدد فيه بالتاء التي للتأنيث، تقول: ثلاثة رجال، حتى تنتهي إلى عشرة رجال.

وإذا كان العدد للمؤنث فبخلاف المذكّر، لا تلحقه التاء، بل يُجَرَّد اسم العدد

---

(١) المقاصد الشَّافية ٦/٢٣٩ ـ ٢٤٠، **وقد اعتمدت على نص الشَّاطبي في تلخيص المادة، واستكملت من غيره ما به يتمُّ بيان الباب.**
توضيح المقاصد ٤/٣٠١، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٣٧، وشرح الأشموني ٢/٣٦٧، وشرح المكودي ٢/٧٣٩، وأوضح المسالك ٣/٢١٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٤/٦٧، وإرشاد السَّالك ٤/١٧٦.

منها، وذلك في قوله: (**في الضدّ جرِّد**) تقول: ثلاث بنات، وأربع أخوات.

والتأنيث المذكور هنا هو التأنيث المعنوي حقيقيّاً أو مجازيّاً، لا التأنيث اللفظي الذي هو بالتاء مثل: طلحة، وحمزة ونحوهما فإنك تقول: **ثلاثة طلحات، وأربعة حمزات، ولا تقول: ثلاث ولا أربع.**

وكذلك **في التذكير** إنما المعتبر التذكير المعنوي لا اللفظي: زينب، وهند، ودعد، ألفاظ لا تأنيث فيها، ومع ذلك لا تلحق التاء في عَدِّها لأنها في المعنى مؤنثة، تقول: **ثلاث زينبات، وأربع دَعَدات**، ونحو ذلك.

ـ وكذلك **التأنيث المعنوي** المجازي مثل: دار، نار، قدم، فإنّ التأنيث فيها معنوي بالمجاز فتحذف التاء من العدد معها.

ـ وشرط في التذكير والتأنيث أن يكون في الآحاد قال: **في عَدّ ما آحادَه مذكَّره. ثم قال: في الضَّدّ جَرِّد.**

أي: في ضدِّ ما ذكر من الآحاد المذكورة، وهي الآحاد المؤنَّثة، فيقال: **ثلاثة سجلّات، أربعة سرادقات، خمسة حَمّامات، ستة دُنَيْنِرات، لأنّ المفرد مذكَّر، فهو المعتبر، وإن كان الجمع مُؤَنَّثاً.**

ـ **وخالفت طائفة** من النحويين هذا فاعتبرت لفظ الجمع، فهم يقولون: ثلاث سجلّات، وأربع حمّامات، وخمس سُرَادقات.

والعربُ على خلاف هذا، **والخلاف هو مذهب البصريين**، واختار النَّاظم مذهبهم.

ـ واختُلِف في علَّة لحاق التاء[1] عند عَدِّ المذكر، وعدم لحاقها عند عَدِّ المؤنَّث،

(١) النص هنا للشَّاطبي، وانظر توضيح المقاصد ٤/٣٠٢.

وكان الأصل أن يكون عدُّ المذكر بلفظ المذكر، وعدُّ لفظ المؤنَّث بلفظ المؤَنَّث.

ـ **قال بعضهم**: إن ذلك **للمشاكلة والمناسبة** بين الأصول والفروع، فكأنهم جعلوا أصلاً مع أصل، وفرعاً مع فرع؛ لأن ألفاظ العدد كلها مؤنَّثه:

ـ منها ما هو مؤَنَّث بالعلامة: ثلاثة، أربعة.

ـ ومنها ما هو مؤنَّث بغير علامة: ثلاث، أربع.

ـ والمؤنَّث بالعلامة أصل للمؤنَّث بغير علامة.

ـ والمعدود أيضاً على قسمين: مذكّر ومؤنَّث، والمذكَّر أصل للمؤنَّث، فجعلوا الأصل من اسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا: ثلاثة رجال، وجعلوا الفرع من ألفاظ العدد مع الفرع من المعدود، فقالوا: ثلاث نسوة، وهذا التعليل لأبي القاسم الزَّجَّاجي.

ـ **وعند السِّيرافي** أنَّ الثلاث إلى العشر من المؤَنَّثات، مؤنثات الصيغة، فصارت بمنزلة ما فيه تاء التأنيث، ولا يجوز أن تدخل تاء التأنيث على مؤنث كان تأنيثه بعلامة أو بغير علامة.

وأما الثلاثة إلى العشرة من المذكر فإنما أُدخلت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنَّثة، والثلاث من ثلاثة مذكر، فأدخلت التاء لتأنيث الجماعة.

وذكروا شاهداً للتذكير والتأنيث قوله تعالى[1]: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾.

ـ **وانتقل النَّاظم في البيت الثاني إلى تمييز هذه الأعداد، فقال**[2]:

---

(١) سورة الحاقة ٦٩/٧.

(٢) انظر المرادي ٤/٣٠٥.

وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ ❁ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس، أو اسم جمع جُرَّ بمن نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾، وقد أُضيف إليه في قوله تعالىٰ[2]: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، والجر متفق عليه، وأما الإضافة ففيها مذاهب:

١ ـ الجواز علىٰ قلَّة، وهو مذهب ابن عصفور.

٢ ـ الاقتصار علىٰ ما سُمع، وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنِّف.

٣ ـ التفصيل: فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلّة نحو: نَفَر، وذَوْد، ورَهْط، جاز، ومنه الحديث: «لَيْسَ فِيمَا دُوْنَ خَمْس ذَوْدٍ صَدَقَة». وإن كان مما يُستعمل للقليل والكثير لم يَجُزْ، وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه، وحكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني.

ـ وإن كان غيرهما أُضيف العدد إليه مجموعاً علىٰ مثال قِلَّة من جموع التكسير، نحو: ثلاثة أعبُد، وثلاث آمٍ.

هذا إذا وُجِد للاسم جمع قلّة، وجمع كثرة، فإن أُهْمِل أحدهما أضيف إلىٰ الموجود نحو: ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال.

وأشار بقوله: (في الأكثر) إلىٰ أنه قد يُؤْثَرُ مثال كثرة علىٰ مثال قلَّة، إِمَّا لقلَّة استعمال مثال القلّة، أو لخروجه عن القياس.

ـ الأول نحو قوله: ثلاثة شُسُوع، أُوْثِرَ علىٰ «أَشْساع» لقلّة استعماله.

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٦٠.

(٢) سورة النمل ٢٧/٤٨.

ـ **والثاني**[١]: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، أُوثر على أقراء؛ لأنَّ واحده قَرْء كَفَلْس، وجمع مثله على أَفْعَال شاذّ. قاله المصنِّف.

* **وذكر المرادي بعض التنبيهات:**

ـ قوله: «لفظ قلّة» في البيت الثاني يعني أنه من أمثلة التكسير، وهي أربعة: **أفعال، أَفْعُل، أَفْعِلَة، فِعْلَة.**

ـ وأمّا جمع التصحيح فلا يُضاف إليه غالباً إلَّا إنْ أُهْمِلَ غيره، أو جاور ما أُهْمِل، أو قلَّ استعمال غيره.

ـ **الأول**: نحو[٢]: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾، وفي هذا ونحوه يتعيَّن التصحيح لإهمال غيره.

ـ **الثَّاني**: نحو[٣]: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ ففي هذا ونحوه تجوز إضافة إلى التصحيح لمجاورته ما أُهمِل تكسيره وهو «بقرات».

ـ **الثَّالث**: نحو: «ثلاث سعادات» فيجوز؛ لقلّة سعائد أيضاً.

وذكروا[٤] ثلاثة أَشْخُص بالتاء، ومفرده شخص، وذكروا بيت عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مِجنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ❊ ثَلَاث شُخُوصٍ كَاعِبَان وَمِعْصَر

وذهبوا إلى أنّ قوله: «**ثلاث شخوص**» ضرورة، لأنه جمع شخص، ولكن سهَّل

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٢٨.

(٢) سورة يوسف ١٢/٤٣، ٤٦.

(٣) سورة يوسف ١٢/٤٣.

(٤) انظر مغني اللبيب ٣/٢١٧.

ذلك قوله: «**كاعبان ومعصر**»، فاتصل باللفظ ما يَعْضُد المعنىٰ المراد. وليس بقياس.

ـ ثلاثة[1]: مفعول مقدَّم بـ«قُلْ»، بالتاء: متعلِّق بـ«قُلْ»، قُلْ: فعل أمر وفاعل، للعشرة: متعلِّق بـ«قُلْ»، في عَدِّ: متعلِّق بـ«قُلْ»، ما: مضاف إليه، آحاده مذكره: مبتدأ وخبر، والجملة صلة «ما».

ـ فِي الضِّدِّ: متعلِّق بـ«جَرِّد»، جَرِّد: فعل أمر، ومفعوله محذوف، أي: جَرِّد الثلاثة إلىٰ العشرة من التاء في الضدّ، المميَّز: مفعول مقدَّم بـ«اجْرر»، اجْرر: فعل أمر، جمعاً: حال من المميز، بلفظ: متعلَّق بـ«جمعاً»، قلّة: مضاف إليه، في الأكثر: متعلّق بـ«قلّة».

٧٢٨. وَ(مِائَـةً) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَـرْدِ أَضِـفْ ❖ وَ(مِائَـةٌ) بِـالْجَمْعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

ـ المئةُ والألفُ يشاركان الأعداد الثمانية[2] (٣ ـ ١٠) في كون مميزها مجروراً بإضافتها إليه، لكن حقّ مميزها أن يكون مفرداً نحو:

ـ قال تعالىٰ[3]: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾.

ـ وقوله تعالىٰ[4]: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٤.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٢٦٦ ـ ٢٦٧، وشرح المكودي ٢/٧٤٠ قال: **قدَّم النَّاظم مئةً وألفاً علىٰ ما دونهما من العدد إلىٰ أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. وعاد بعد هذا إلىٰ الترتيب الطبيعي**. توضيح المقاصد ٤/٣٠٩ ـ ٣١٠، وشرح الأشموني ٢/٣٧٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٤٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٥٢، وأوضح المسالك ٣/٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٦٩، وشرح الهواري ٤/١٧٨ ـ ١٧٩.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٥٩.

(٤) سورة العنكبوت ٢٩/١٤.

ـ **قال المكودي:** «وفُهِم من إطلاقه أنّ تثنية ألف ومئة، وجمعهما كذلك، نحو: ألفا رجل، وآلاف رجل، ومئتا رجل».

ـ وقوله: **وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ:**

أشار به إلى قراءة حمزة والكسائي[1]: ﴿ثَلَـٰثَمِئَةٍ سِنِينَ﴾ بالإضافة. وأشار بقوله: «نزراً» إلى تقليله، وأجازه الفرّاء. **وقال المبرّد: هو خطأ في الكلام، وإنما يجوز في الشعر والضرورة.**

ـ **قال المرادي:** «**وكلامه مردود بالقراءة المتواترة**».

وقد شذّ تمييز المئة بمفرد منصوب كقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذَا عَاشَ الفَتَى مَائَتَين عَاماً ❁ فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّة وَالفتاءُ

ولا يُقاسُ عليه عند الجمهور، وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة والألف نحو: **المئة ديناراً، والألف درهماً.**

ـ ومئة[2]: مفعول مقدَّم لأَضِف، الألفَ: معطوف على مئة، للفرد: متعلِّق بأضف، أضِفْ: فعل أمر، ومئةٌ: مبتدأ، بالجمع: متعلِّق بردف، نزراً حال، قد رُدِفْ: خبر مئة.

٧٢٩. وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ❁ مُرَكِّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠. وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) ❁ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

ـ تقول[3]: عندي أَحَدَ عَشَرَ درهماً، بتجريده من التاء، ومنه قوله

(١) سورة الكهف ١٨/٢٥، حمزة والكسائي وعدد من القُرّاء، معجم القراءات ٥/١٨٧.
(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٤، وشرح المكودي ٢/٧٤١.
(٣) توضيح المقاصد ٤/٣١١، وشرح ابن طولون ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨، وشرح الأشموني ٢/٣٧٢ ـ ٣٧٣، =

تعالىٰ[1]: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

وهمزة أحد مبدلة من واو، وقيل: وَحَد عشر، علىٰ الأصل، وهو قليل.

* **وفي البيت الثاني تقول:** إحدىٰ عشْرة بإثبات التاء، وقد يقال: واحِدَة عَشْرة. وفي عجز البيت ذكر أنَّ تميم[2] تكسر الشين: **إحدىٰ عشِرة واثنتا عشِرة.** وكذا سائرها وبلغتهم القراءة[3]: ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ بفتح الشين، وهي عن الأعمش وهي لغة وبالكسر أيضاً.

والفتح هو الأصل، إلَّا أن الأفصح التسكين، وهي لغة الحجازيين، وأما في التذكير فالشين مفتوحة.

ـ وقد تسكَّن العين، فيقال[3]: ﴿أَحَدَ عْشَر﴾، وكذا أخواته لتوالي الحركات، وبها قرأ أبو جعفر[4]: ﴿ٱثْنَا عْشَرَ شَهْرًا﴾ وفيها جمع بين ساكنين، وهي قراءة حفص عن عاصم وإسماعيل عن نافع وغيرهما.

ـ وأحد[5]: مفعول مقدَّم بـ«اذكر»، اذكر: فعل أمر، صِلَنْهُ: فعل أمر مؤكَّد بالخفيفة، والهاء مفعول به. بعشر: متعلّق بالفعل قبله. مركِّباً وقاصدَ: حالان، معدود: مضاف إليه، ذكره: نعت «معدود».

= وشرح المكودي ٢/٧٤١، وأوضح المسالك ٣/٢٢١، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٥٦، ٢٥٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٦، وإرشاد السَّالك ٤/١٨٠ ـ ١٨١، وشرح ابن عقيل ٤/٧٠ ـ ٧١.

(١) سورة يوسف ١٢/٤.

(٢) سورة الأعراف ٧/١٦٠ قراءة ابن وثاب والأعمش وغيرهما: عَشِرة، عَشَرة، معجم القراءات ٣/١٨٦.

(٣) سورة يوسف ١٢/٤ الحسن وأبو جعفر وغيرهما، معجم القراءات ٤/١٧٧.

(٤) سورة التوبة ٩/٣٦، معجم القراءات ٣/٢٧٨.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٧٤٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٥٧.

ـ وقُلْ: فعل أمر، مضمن معنىٰ اذكر، لَدَىٰ: ظرف بمعنىٰ «عند» متعلِّق بقُلْ، التأنيثِ: مُضافٌ إليه، إحدىٰ عشْرة: مفعول «قل»، والشينُ: مبتدأ، فيها: خبر مقدَّم، عن تميم: متعلِّق بالاستقرار في المجرور، كسرة: مبتدأ ثانٍ مؤخَّر، والجملة خبر الشين.

٧٣١. وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَىٰ) ❊ مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

٧٣٢. وَلِـ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا ❊ بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

ـ حكم العشرة[1] مع غير (أحد، وإحدىٰ) من النيِّف المركَّب معها، أو المضاف إليها حكمها معهما فيُؤْتَىٰ بها علىٰ الأصل من التجرُّد من التاء إنْ كان المعدود مذكَّراً، نحو: **ثلاثة عشر رجلاً**.

والاتِّصال بالتاء إن كان مؤنّثاً نحو: ثلاث عشرة نسوة، وكذا سائرها، وفي الشين مع التاء اللغات التي سبقت: التسكين، والفتح، والكسر.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ حكم الثلاثة والتسعة، وما بينهما إذا رُكِّبا أَنْ تثبت التاء في التذكير، وتحذف في التأنيث كما كان يفعل بهما في الإفراد، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾.

لأنّ واحد المعدود مذكر، وهو مَلَك، فطابق العَشَرة فتجرَّدت من التاء، وعكس ذلك في التِّسْعَة، ومنه الحديث: «**أقام رسول الله ﷺ بمكة ثلاث عشرة سنة**».

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح المكودي ٢/٧٤٢ ـ ٧٤٣، وتوضح المقاصد ٤/٣١٢، وأوضح المسالك ٣/٢٢١، وشرح ابن عقيل ٤/٧٠ ـ ٧١، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٦٠ ـ ٢٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٤٧ ـ ١٠٤٨.

(٢) سورة المدثّر ٧٤/٣٠.

ـ **قال المكودي**: «يعني أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدَّم من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنّث تقول: **ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة إلىٰ تسعة عشر رجلاً، وتسع عشرة امرأة**».

ـ وَمَعَ[1]: متعلِّق بـ«افعل»، غير: مضاف إليه، أَحَد: مضاف إليه، وإحدىٰ: معطوف علىٰ أحد، ما: مفعول «افْعَلْ»، مَعْها: متعلِّق بـ«فعلتَ»، وجملة «فعلتَ» صلة «ما»، فافْعَلْ: فعل أمر. قصداً: مصدر حال عند الشَّاطبي.

ـ ولثلاثةٍ: خبر مقدَّم، وتسعة وما: معطوفان علىٰ ثلاثة، بينهما: صلة «ما»، إنْ: حرف شرط، رُكِّبا: فعل الشرط، وجوابه محذوف، ما: مبتدأ، تقدّم خبره وهو المجرور أول البيت، جملة «قُدِّما»: صلة «ما».

٧٣٣. وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ)، وَ(عَشَرَا) ❊ (إِثْنَـيْ) إِذَا أُنْثَـىٰ تَشَـا أَوْ ذَكَـرَا

٧٣٤. وَالْيَـا لِغَيْـرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلِـفْ ❊ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِـوَاهُمَـا أُلِفْ

ـ **يُقال في تركيب**[2] اثنين واثنتين: **اثنا عشر في المذكَّر**، فتحذف نون «اثني»، وتوليه «عشر»، **واثنتا عشرة في المؤنَّث**، فتحذف نون «اثنتين» وتوليه «عشرة».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٧٤٢ ـ ٧٤٣، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٦٢.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣١٢ ـ ٣١٣، وشرح الأشموني ٢/٣٧٣، وشرح المكودي ٢/٤٤٣ ـ ٤٤٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٦ ـ ٢٨٧، وشرح ابن طولون ٢/٢٦٩ قال: «**ثم هو مخالف لجميع المركبات في أنّ النيف يعرب مضافاً إلىٰ العشرة...**» كذا! **وهو غير صحيح**. وقال في أول النص: «إذا ركبت الاثنين أو الاثنتين إلىٰ العشرة أضفتهما إليهما...». كذا. **ولا إضافة هنا بل لفظ العشرة** مبنيّ لا محلَّ له من الإعراب مع هذين العددين؛ لوقوع العجز منهما موقع النون، فأُعْرب الصدر وبُني العجز. وانظر شرح ابن عقيل ٤/٧٢، قال: «**فَإن صدرهما يعرب بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً كما يُعْرَبُ المثنىٰ، وأما عجزهما فينبني علىٰ الفتح**».

ـ وقوله: **وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفْ** نبَّه فيه على أن الأعداد المركبة كلها مبنية صدرها وعجزها على الفتح نحو: أحدَ عشرَ، وثلاثَ عشرةَ بفتح الجزأين، ويُقال: اثنا عَشَرَ، واثنتا عَشْرَة بالألف في الرفع، واثني عشر، واثنتي عشرة، بالياء في النَّصْب والجَرّ، بإعراب الصدر إعراب المثنى، وبناء العجز.

ونبَّه على أنّ غيرهما لا حظّ له في الإعراب بقوله: **وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ**.

ـ **قال المرادي**: أما العجزُ فعلَّةُ بنائه تضمُّنه معنى حرف العطف، وأما الصَّدر فعلّة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث، ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منه موقع النون، وما قبل النون محلُّ إعراب لا بناء.

ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يُضافا بخلاف غيرهما، **فيقال: أحد عَشَرك، ولا يقال: اثنا عشرك...»**.

ـ وَأَوْلِ[1]: فعل أمر، عشرة: مفعول أَوْلِ، اثنتي: مفعوله الثاني، عشراً: معطوف على عشرة، واثني: معطوف على «اثنتي»، إذا: ظرف مضمَّن معنى الشرط، أُنثى: مفعول مقدَّم لـ«تشا»، تشا: فعل مضارع قُصِر للضرورة، أو ذكراً: معطوف على «أُنثى».

ـ واليا: مبتدأ، لغير: خبره، الرفع: مضاف إليه، وارفع: فعل أمر، بالألف: متعلِّق بـ«ارفع»، والفتحُ: مبتدأ، في جزأي: متعلِّق بـ«أُلف»، سواهما: مضاف إليه، وجملة أُلف: خبر «الفتح».

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٧٤٤.

٧٣٥. وَمَيِّزِ الْـ(عِشْرِينَ) لِلـ(تِّسْعِينَا) ❁ بِوَاحِدٍ كَـ«أَرْبَعِينَ حِينَا»

٧٣٦. وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا ❁ مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّيَنْهُمَا

ـ يعني أنّ العشرين وأخواتها[1]، وهي الثلاثون، والأربعون، والخمسُون، وما بعدها إلىٰ التسعين، تُمَيَّز بمفرد منصوب. أما كونه مفرداً فهو قوله: «**بواحد**»، فلا يُفَسَّر بجمع، فلا يُقال: **عشرون دراهم، ولا ثلاثون أثواباً**؛ لأنَّ المطلوب تمييز جنس المعدود، والمفرد يكفي من ذلك، هذا نص الشَّاطبي.

ـ **قال المرادي**: العقود الثمانية يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث، وتُعْطَفُ علىٰ النيّف كقولك: ثلاثة وعشرون في المذكّر، وثلاث وعشرون في المؤنَّث، وتُمَيَّز بمفرد منصوب، نحو قولك: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة.

ـ **ثم ذكر فائدتين من كلامه:**

ـ **الأولىٰ**: أن مميز العشرين وأخواته لا يُجْمَع، وهذا مذهب الجمهور. وأجاز الفرّاء جمعه، فتقول: **عشرون رجالاً**؛ ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته. وأجاز بعضهم أن يُقال: **عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً**.

ـ **والثانية**: أنّ تمييز العشرين وبابه لا يكون إلَّا منصوباً، كما مثَّل، وحكىٰ الكسائي أنّ من العرب من يُضيف العشرين وأخواته إلىٰ المفسِّر منكَّراً أو مُعَرَّفاً،

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣١٣ ـ ٣١٥، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧٣ ـ ٢٧٤، وشرح المكودي ٢/٧٤٤ ـ ٧٤٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥١ ـ ١٠٥٢، وشرح ابن عقيل ٤/٧٣ ـ ٧٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٧ ـ ٢٨٨، وحكىٰ الفرّاء عن أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: **ما فعلت خمسةُ عَشَرِك، والبصريون لا يرون ذلك...**». وشرح الأشموني ٢/٣٧٤، وشرح الهواري ٤/١٨٣ ـ ١٨٤.

فنقول: عِشرو درهم، وعشرو ثوب.

ـ **قال المرادي: «وهذا عند الأكثرين من الشَّاذّ الذي لا تُبْنَىٰ عليه القواعد»**.

* **وفي البيت الثاني**: مَيَّزوا المركب بواحد منصوب، وهو من «أحد عشر» إلىٰ «تسعة عشر» مَيَّزته العربُ بمفرد منصوب كما مَيَّزت (عشرين) وأخواته بواحد منصوب.

ـ **وقوله: فَنَسوِّيَنْهُما**، يريد سَوّ بين المركَّب في هذا الحكم، وهو وجوب الإفراد والنصب، وبين عشرين وأخواته.

ـ **قال الشَّاطبي: «ونكَّت بذلك علىٰ ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالىٰ**[1]: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾.

ـ **قال الزمخشري**[1]: «فإن قلت: مميز ما عدا العشرةَ مفردٌ، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ فالجواب: أنَّ المراد: وقطّعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة...».

ـ **وذكر ابن طولون** أنَّ الوجه أنَّ التمييز محذوف تقديره: فرقة، وأسباطاً بدل من «**اثنتي عشرة**»؛ إذ لو كان تمييزاً لقيل اثني عشر؛ لأن واحده سبط؛ وهو مذكر.

ـ **وقال في شرح التسهيل**[2]: «مقتضىٰ ما ذهب إليه أن يُقال: رأيت أَحَدَ عَشْرَة أنعاماً، إذا أُريد أحد عشرة جماعة، كلُّ جماعة أنعام. ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله: إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة: إن السِّبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. **وعلىٰ هذا فأسباط واقع موقع قبائل، فلا يصح كونه تمييزاً بل هو بدل والتمييز محذوف**».

---

(١) سورة الأعراف ٧/١٦٠، وانظر الكشّاف ١/٥٨٢ ـ ٥٨٣، وتوضيح المقاصد ٤/٣١٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٩٢ ـ ٣٩٣.

ـ **وذكر المرادي** أن كلامه في شرح الكافية[1] مخالف لما ذكره هنا.

ـ وميّز[2]: فعل أمر، العشرين: مفعول به، للتسعينا بواحد: متعلِّقان بـ«مَيِّز»، كأربعين: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كأربعين، حيناً: تمييز منصوب.

ـ وميَّزوا مركباً: فعل وفاعل ومفعول، بمثل: متعلِّق بـ«ميّزوا»، ما: اسم موصول مضاف إليه، مُيِّز: فعل ماض مبني للمفعول، عشرون: نائب عن الفاعل، والجملة صلة «ما»، فَسَوِّيَنْهُمَا: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعل، ومفعول، **وذكر المكودي أنَّ «فَسَوِّيَنْهُمَا» تتميم للبيت.**

٧٣٧. وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ❁ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

ـ **إذا أُضِيفَ العدد المركَّبُ ففيه ثلاثة أَوْجُه**[3]:

ـ **الأول: أن يبقىٰ بناؤه**، وهو الأكثر، نحو: أَحَدَ عشرَك مع أَحَدَ عشرَ زيدٍ. وذلك لأنَّ البناء يبقىٰ مع الألف واللام بالإجماع، فكذا مع الإضافة.

ـ **وذكر ابن طولون** أن أكثر البصريين جعل هذا واجباً، ومثله عند ابن قيِّم.

ـ **الثاني: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كـ«بعلبك»** حكاه سيبويه عن بعض العرب، تقول: هذه أَحَدَ عَشَرَكَ مع أَحَدَ عشرِ زيدٍ، وأشار إلىٰ هذا بقوله:

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٦٦٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٧٤٥.

(٣) توضيح المقاصد ٤/٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح الأشموني ٢/٣٧٦ ـ ٣٧٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٧ ـ ٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/٢٢٢، وشرح ابن عقيل ٤/٧٤، وشرح المكودي ٢/٧٤٥ ـ ٧٤٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٢ ـ ٢٧٣، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥٢ ـ ١٠٥٣، وشرح الهواري ٤/١٨٤.

«وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ».

واستحسنه الأخفشُ، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأَفْصَح، ووجَّه ذلك بأنّ الإضافة تردُّ الأسماء إلىٰ أصلها في الإعراب.

ـ ومنع في التسهيل القياس عليه. وقال في الشرح: لا وجه لاستحسانه لأنّ المبنيّ قد يُضاف نحو: كم رجلٍ عندك، ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.

ـ **الثالث**[2]: وهو أن يُضاف صدره إلىٰ عجزه مُزالاً بناؤهما، حكىٰ الفرّاء[2] أنه سمع من أبي فَقْعَس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: **ما فعلت خمسةُ عشرِك**. وقال ابن النَّاظم: والبصريون لا يرون ذلك. وذكر في التسهيل أنّه لا يقاس عليه خلافاً للفراء.

وحكىٰ ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه، وفي بعضها عن الفراء، ورُدَّ بأنه لم يُسمع، وهذا الرد مردود بما تقدَّم.

ـ **وذكر المرادي**[3] أنَّ النَّاظم قال في التسْهيل[4]: لا يجوز بإجماع: ثماني عشرةٍ بإضافة صدره إلىٰ عجزه، دون إضافة المجموع كقول نفيع بن طارق:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ ❊ بِنْت ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حجّته

ـ **وفي شرح الأشموني**[5]: «وفي دعواه الإجماع نظر، فإنّ الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب إلىٰ عجزه كما سبق التنبيه إليه».

ـ **وقال المرادي**: «وحكىٰ غيره مع الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقاً في

---

(١) سورة هود ١/١١.

(٢) عزاه ابن هشام إلىٰ الكوفيين، وأوضح المسالك ٢٢٢/٣.

(٣) توضيح المقاصد ٣١٧/٤ ـ ٣١٨، وشرح الأشموني ٣٧٧/٢، وقد تتبع نص المرادي.

(٤) انظر التسهيل ٤٠٢/٢ ولم أجد نص ابن مالك في المسألة علىٰ ما عرضه المرادي والأشموني.

(٥) المرجع السابق.

الشعر، وغيره في «ثماني عشرة» وغيرها، فليس نقل الإجماع بصحيح».

ـ وفي «ثماني» إذا رُكِّب أربع لغات: فتح الياء وسكونها، وحذف الياء مع كسر النون وفتحها، ومنه قوله:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِياً وَثَمَانِيَا ❁ وَثَمَانِ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا

وقد تُحْذَفُ ياؤها في الإفراد، ويجعل إعرابها على النون كقوله:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ ❁ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

ـ وإن[1]: حرف شرط، أُضيفَ: فعل الشرط، عدد: نائب عن الفاعل، مركَّبٌ: نعت لما قبله، يَبْقَ: جواب الشرط، والبنا: فاعل «يبق»، وعجز: مبتدأ، قد يعرب: خبر المبتدأ.

ـ ويجوز: يبقى، بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضياً، وعلى الجزم أَحْسَنُ عند المكودي.

٧٣٨. وَصُغْ مِنِ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى ❁ (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)

٧٣٩. وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ❁ ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلاً) بِغَيْرِ (تَا)

ـ ذكر في هذا البيت اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد[2]، وقرَّر الحكم

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٥ ـ ١٤٦، وشرح المكودي ٢/٧٤٦.

(٢) المقاصد الشَّافية ٦/٢٧٧ ـ ٢٧٩، واعتمدتُ تلخيص النص من الشَّاطبي، فهو أحكم من غيره، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥٤ ـ ١٠٥٥ ذكر أنَّ واحداً واحدة من أسماء العدد موضوعان على وزن فاعل وفاعله؛ ولذلك أَضْرب المصنّف عن ذكرهما، ومتى استُعملا مع العشرة أو ما فوقها من العقود فإنك تنقل الفاء منهما إلى موضع اللام وتقلبهما ياء فتقول: حادي في التذكير وحادية=

الذي له في قوانين النحو، وله ثلاثة مواضع:

ـ **أحدها**: الآحاد من اثنين إلىٰ عشرة.

ـ **الثاني**: من أحد عشر إلىٰ تسعة عشر.

ـ **الثالث**: من عشرين إلىٰ تسعين.

وأحكامه مختلفة باختلاف هذه المواضع، فذكر كل فصل علىٰ حدته، **وابتدأ بذكره مع الآحاد**.

ـ **قال الشَّاطبي**: «وقدَّم مقدمة نقليَّة تشمل جميع المواضع، وهي الإخبار عن جواز صوغ اسم الفاعل من هذه الألفاظ فقال: «**وَصُغْ مِنِ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ**» إلىٰ آخره، يعني أنه يجوز أن تصوغ من هذه الألفاظ التي هي: اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وما بعدها إلىٰ العشرة اسماً يوازن اسم الفاعل المبني من فعل ثلاثي، وهو (فاعل) الجاري علىٰ (فَعَل)، فتقول: ثان، وثالث، ورابع، وخامس، وهكذا إلىٰ عاشر.... وإنما قال: «**كفاعل من فَعَلا**» فبيَّن أن ذلك إنما يكون كالمبني من الثلاثي تحرُّزاً من سبق الفهم إلىٰ جواز البناء علىٰ موازنة اسم الفاعل من غير الثلاثي كَمُفْعِل...».

ونبَّه علىٰ جواز الصَّوْغ هنا لأنه علىٰ خلاف الأصل؛ لأنه يُصاغ من اسم العدد، لا من مصدره، فليس فيه رائحة معنىٰ الاشتقاق.

والبناء الذي نبّه عليه علىٰ وجهين:

١ ـ **أحدهما أن يكون من اسم العدد نفسه فتقول**: ثالث ثلاثةٍ، ورابع أربعةٍ،

= في المؤنَّث. **قلتُ**: علىٰ **وزن عالف وعالفة**، وأوضح المسالك ٣/٢٢٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٣، وشرح المكودي ٢/٧٤٦ ـ ٧٤٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٨، وتوضيح المقاصد ٤/٣١٨.

وخامس خمسة، فثالث مشتق من الثلاثة، ورابع من أربعة، وهكذا ما عداها، وهو داخل في الاشتقاق السَّماعي، وهو الاشتقاق من أسماء الأجناس **كتربت يداه، واستحجر الطين، واستتيَسَت الشاة**: من الترب والحجر والشاة.

٢ ـ **والوجه الثَّاني**: أن يكون البناء من المصدر حقيقة فتقول: **ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة**، ونحو ذلك، وهذا النوع لم يقع بناؤه من اسم العدد نفسه لأنك تقول: ثلّثت الاثنين، ورَبَّعتُ الثلاثة، وخَمّسْت الأربعة، ونحو ذلك.

ـ **ونصُّه: واختمه في التأنيث بالتا:**

ـ يعني أنك تلحقه التاء إذا أردت به المؤنث، فتقول: ثالثة ثلاث، ورابعة أربع، وخامسة خمس، وكذلك في المخالف نحو: رابعة ثلاث وخامسة أربع.

ـ وتسقطها إذا أردت المذكر فتقول: ثالث ثلاثة، ورابع أربعة، وقال ذلك لما خاف أن يتوهّم أنّ حكم المخالفة مُنْسحب علىٰ اسم الفاعل، فنصّ علىٰ أنّ حكمه موافق لسائر الأسماء.

ـ وصُغ[1]: فعل أمر، من اثنين: متعلِّق بـ«صُغْ»، فما: الفاء عاطفة، ما: موصول اسمي معطوف علىٰ اثنين، فوقُ: بالبناء علىٰ الضم صلة «ما»، والتقدير: فما فوقهما، إلىٰ عشرة: متعلِّق بـ«صُغْ»، كفاعل: مفعول «صُغْ»، من فَعَلا: متعلِّق بـ«فاعل».

ـ واختمه: فعل أمر وفاعل ومفعول، في التأنيث: عند الشاطبي حال من ضمير «اختمه» البارز، بالتاء: متعلِّق بـ«اختمه»، متىٰ: اسم شرط متعلّق بـ«ذكّرتَ»، وهو فعل الشرط، ومفعوله محذوف، فاذكر: جواب الشرط، وهو فعل أمر، وفاعلاً: مفعول به، بغير: نعت «فاعلا»، تا: مضاف إليه.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٦، وشرح المكودي ٢/٧٤٧ ـ ٧٤٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧٨.

٧٤٠. وَإِنْ تُـرِدْ بَعْـضَ الَّـذِي مِنْـهُ بُنِـيْ ❁ تُضِـفْ إِلَيْـهِ مِثْـلَ بَعْـضٍ بَـيِّنِ

٧٤١. وَإِنْ تُـرِدْ جَعْـلَ الْأَقَـلِّ مِثْـلَ مَـا ❁ فَـوْقُ فَحُكْـمَ جَاعِـلٍ لَـهُ احْكُمَـا

ـ لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال[1]:

ـ الأول: أن يُستعمل مفرداً، وهذا لا إشكال فيه: ثان وثانية، وثالث وثالثة.

ـ الثاني: أن يُستعمل مع موافق له كثاني مع اثنين، فيجب إضافته عند الجمهور، كما يضاف البعض إلىٰ كلّه نحو[2]: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾، و[3]: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾.

تقول: ثاني اثنين إلىٰ عاشر عشرة، وفي التأنيث: ثانية اثنتين إلىٰ عاشرة عشرة.

ولم ينصب لأنه ليس في معنىٰ ما يعمل، ولا مفرعاً علىٰ فعل، فالتُزمت إضافته لكونه واحداً من العدد، كما يلتزم إضافة البعض، وإلىٰ هذا أشار بقوله: «مثل بعضٍ بَيِّن». وهذا مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب إلىٰ جواز إعماله فنقول: ثانٍ اثنين، وثالثٌ ثلاثةً بالإضافة، ونصب الثاني.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣١٨ ـ ٣٢٠، وشرح الأشموني ٢/٣٧٨ ـ ٣٧٩، وشرح المكودي ٢/٧٤٧ ـ ٧٤٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح ابن عقيل ٤/٧٧، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وأوضح المسالك ٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥٦ ـ ١٠٥٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٨٠ وما بعدها، وشرح الهواري ٤/١٨٦ ـ ١٨٧.

(٢) سورة التوبة ٩/٤٠.

(٣) سورة المائدة ٥/٧٣.

وعند ثعلب يجوز تنوين الأول ونَصْب الثاني. ولا حجة له في ذلك.

ـ **والثالث**: أن يُستعمل مع مخالفه، ولا يكون إلَّا للعدد الذي تحته فهذا يجوز أن يُضاف وأن يُنَوَّن، ويُنْصَب لأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: ثلَّثت الرجلين إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك رَبَّعت الثلاثة إلىٰ عشَّرتُ التسْعة، وقد أشار إلىٰ هذا بالبيت الثاني: **وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا**... يعني أنّ حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنىٰ المضي وجب إضافتُه.

ـ وإن كان بمعنىٰ الحال والاستقبال جازت إضافته، وجاز تنويه وإعماله كما يفعل «جاعل» أو غيره من أسماء الفاعلين.

ـ وقوله: جاعل، المراد به التنبيه علىٰ معنىٰ اسم فاعل العدد إذا استُعمل مع ما تحته معنىٰ جاعل، فإذا قلت: رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة أي: مصيِّرهم أربعة.

ـ **قال المكودي**: «يعني أنك إنْ أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العددُ الذي تحته مثلَه فاحكم له، أي: لاسم الفاعل بحكم «جاعل»، فإذا كان بمعنىٰ الماضي وجبت إضافته، فتقول: **هذا ثالثُ اثنين أمسِ**.

فإذا كان بمعنىٰ الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصبُ والجرُّ فتقول: **هذا رابعُ ثلاثةٍ: بنصب ثلاثة وجرها**.

وإنما قال «جاعل»، ولم يقل «فاعل» تنبيهاً علىٰ أن اسم الفاعل بمعنىٰ «جاعل» ففيه ما في «فاعل» وزيادة، وهو اسم حقيقة، لأنهم قالوا: ربَّعتُ الثلاثة أَرْبَعُهُم، بمعنىٰ صَيَّرتهم بنفسي أربعة».

ـ وإنْ تُرِد[1]: إنْ: حرف شرط جازم، تُرد: فعل الشرط، بعض: مفعول به،

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٦، وشرح المكودي ٢/٧٤٨ ـ ٧٤٩، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٨٤.

الذي: مضاف إليه، منه: متعلِّق بـ«بُني»، بُني: صلة الذي. وضمير بُني: نائب على الفاعل تُضِفْ: جواب الشرط إليه: متعلِّق بـ«تُضفْ» ومعمول تُضف محذوف، أي: إن تُضفْ إليه اسم الفاعل من العدد. مثلَ: منصوب على الحال، بعض: مضاف إليه، بيّن: نعت «بعض».

ـ وإن تُرِدْ: حرف شرط، وفعل الشرط، جَعْلَ: مفعول «تُرِد»، الأقلِّ: مضاف إليه، مثلَ: مفعول ثان، «ما»: مجرورة بالإضافة، فوق: بالبناء على الضم صلة «ما»، فحكمَ: مصدر نوعي منصوب بـ«احكم»، جاعل: مضاف إليه، له: متعلِّق بـ«احكما»، احكما: فعل أمر، والألف بدل النون الخفيفة.

٧٤٢. وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ «ثَانِي اثْنَيْنِ» ❁ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

٧٤٣. أَوْ (فَاعِلاً) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ❁ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

٧٤٤. وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِـ(حَادِي عَشَرَا) ❁ وَنَحْوِهِ، ..... =

ـ إذا قُصِد صوغ الفاعل من المركَّب بمعنى «بَعْض» أصله: كثاني اثنين، ففي استعماله ثلاثة أوجه[1]:

ـ **الأول**: وهو الأصل أن يُجاء بتركيبين: صَدْرُ أَوَّلهما فاعل في التذكير، وفاعلة في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق، وعجزهما عشر في التذكير، وعشرة في التأنيث.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٢١ ـ ٣٢٢، وشرح الأشموني ٢/٣٨٠ ـ ٣٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٨٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٩، وأوضح المسالك ٣/٢٢٥ ـ ٢٢٦، وشرح المكودي ٢/٧٤٩ ـ ٧٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥٨ ـ ١٠٦٠، وشرح الهواري ٤/١٨٧ ـ ١٨٩، وشرح ابن عقيل ٤/٧٩ ـ ٨٠.

ـ **تقول في التذكير: ثاني عَشَرَ اثني عَشَرَ**، إلىٰ تاسعَ عَشَرَ تسعة عَشَر.

ـ **وفي التأنيث: ثانيةَ عَشْرةَ اثنتي عَشْرَة**، إلىٰ تاسعةَ عَشْرَةَ تِسعَ عَشْرةَ بأربعة أسماء كلّها مبنية.

ـ **قال المرادي**: «بأربع كلمات مبنية، وأول التركيبين مضاف إلىٰ ثانيهما إضافة ثاني إلىٰ اثنين». وهذا الاستعمال هو الأصل.

ـ **الثَّاني**: أن يُقْتَصَر علىٰ صدر الأول فيُعْرَب لعدم التركيب، ويُضاف إلىٰ المركَّب باقياً بناؤه. وإليه أشار بقوله: **أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ**...

حالتاه: هما التذكير والتأنيث، فتقول في التذكير: ثاني اثني عَشَرَ إلىٰ تاسع تِسعةَ عَشَرَ، وفي التأنيث: ثانية اثنتي عَشْرة إلىٰ تاسعة تسعَ عَشْرَة.

ـ **الثَّالث**: أن يقتصر علىٰ التركيب الأول، وإليه أشار بقوله:

ـ **وشاع الاستغناء بحادي عشرا ونحوِه**....

* **وفيه ثلاثة أوجه:**

ـ **الأول**: أن يُبْنَىٰ صدره وعجزه، وهو الأَعْرَفُ.

ـ **الثاني**: أن يُعْرَبَ صدرُه مضافاً إلىٰ عجزه، حكاه ابن السِّكِّيت وابن كيسان والكسائي.

ووجهه أنه حَذفَ عجز الأول، فأعربه لزوال التركيب، ونوىٰ صدر الثاني فبناه.

ـ **الثالث**: أن تعربهما معاً مقدِّراً حذف عجز الأول وصدر الثاني، وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.

ومثَّل: بحادي عشر دون غيره ليتضمَّن التمثيل فائدة، وهي التنبيه على ما التزموه من القلب واحد: فاعل، حادي: عالف، بجعل الفاء بعد اللام. فصار حادِو، حادِوَة فقُلِبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

ـ وحكى الكسائي عن بعض العرب: «واحد عشر» على الأصل فلم يلزم القلب كل العرب.

ـ إن[1]: حرف شرط، أردتَ: فعل الشرط، مثلَ: مفعول به، ثاني: مضاف إليه، اثنين: مضاف إليه، مركّباً: حال من «مثل»، فجِئ: فعل أمر، بتركيبين: متعلِّق بالفعل قبله، وما بعد الفاء جواب الشرط.

ـ أو: حرف عطف، فاعلاً: مفعول بـ«أَضِفْ»، بما: متعلِّق بـ«يَفي»، تنوي: جملة الصِّلة. يفي: صفة لمركّب، قال الشاطبي: بجزم «يَفِ» على تقدير جواب «أضِف». وعند الأشموني: يفي: جواب أشبعت كسرته.

ـ وشاع: فعل ماض، الاستغنا: فاعل، بحادي عَشَرا: متعلِّق بالاستغناء، ونحوه: معطوف على «حادي عشرا»...

٧٤٤. ..... ❁ .. ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا=

٧٤٥. =وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ❁ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

ـ يعني أنَّ العشرين وبابه إلى التسعين يُعْطَف على اسم الفاعل بحالتيه فنقول[2]:

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٦ ـ ١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥١، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٨٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٢٢ ـ ٣٢٣، وشرح الأشموني ٢/٣٨٢، وشرح المكودي ٢/٧٥ـ، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٠.

ـ **الحادي والعشرون إلىٰ التاسع والتسعين،**

ـ **والحادية والعشرون إلىٰ التاسعة والتسعين.**

ولا يجوز أن تحذف الواو، وتركب، فتقول: حادي عشرين كما تقول: حادي عشر.

تنبيه:

ـ **وذكر المرادي** أنه لم يُسْمَع بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية أعني عشرين وبابه، إلَّا أن بعضهم حكىٰ: عاشر عشرين، فقاس عليه الكسائي.

ـ **وقال سيبويه والفرّاء: هذا الجزء العشرون، علىٰ معنىٰ تمام العشرين فحذف.**

وقال بعضهم: هذا متممٌ عشرين أو مكمِّل عشرين، ورد بأنه يتمم نفسه أو يكمل نفسه. **وقال أبو علي:** هو الموفي عشرين.

ـ **وقال بعضهم:** والصحيح أن يُقال: **هو كمال العشرين أو تمام العشرين**، أو تأتي بألفاظ العقود، فتقول: العشرين إلىٰ التسعين.

ـ **وقال الأشموني**[1]: لم يذكروا في العشرين وبابه اسماً مُشْتقاً، وقال بعض **أهل اللغة: عَشْرَنَ، وَثَلْثَنَ** إذا صار له عشرون وثلاثون. وكذلك إلىٰ التسعين. **واسم الفاعل من هذا مُعَشْرِن ومُتَسْعِن.**

ـ وقبل[2]: متعلِّق بـ«اذكر»، عشرين: مضاف إليه، اذكرا: فعل أمر والألف بدل النون الخفيفة، وبابِهِ: معطوف علىٰ عشرين، الفاعل: مفعول اذكر، من لفظ: متعلِّق بنعت الفاعل المحذوف، أو باذكر، العدد: مضاف إليه، بحالتيه: متعلِّق بـ«اذكرن»، قبل: في موضع الحال من الفاعل، واوٍ: مضاف إليه، جملة: يُعْتَمَد: نعت لـ«واو».

---

(١) وذكر الأشموني في ٢/٣٨٢ ـ ٣٨٣ طريقة التأريخ بالليالي لسبقها فيقول المؤرخ: كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مُهَلّه أو مُسْتَهلّه... إلخ.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥٢.

٦٢ ـ (كَمْ) وَ(كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)

٧٤٦. مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ❁ مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَـ«كَمْ شَخْصاً سَمَا»

ـ **هذه ألفاظٌ يُكْنَىٰ بها عن العدد؛ ولذلك أَرْدَفَ بها باب العدد.**

ـ **كم**[1]: اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار.

ـ **قال المرادي**: «وليست مركَّبة خلافاً للكسائي والفراء؛ فإنها مركَّبة عندهما من كاف التشبيه وما: الاستفهامية، محذوفة الألف، وسكّنت ميمها لكثرة الاستعمال.

ـ وكم: قسمان: **استفهاميَّة، وخبريّة**، وكل منهما يَفْتَقِر إلىٰ تمييز، وسيأتي الحديث عن الخبرية.

ـ **أما الاستفهامية** فتمييزها كتمييز العشرين في الإفراد والنصب، نحو: كم شخصاً، والإفراد لازم خلافاً للكوفيين فيجيزون جمعه نحو: **كم شهوداً لك**.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هذا وأمثاله لو سمع لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله علىٰ الحال، وجعل بعضهم التمييز محذوفاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٢٦، وانظر الكتاب ١/٢٩٦، وشرح الأشموني ٢/٣٨٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٠، وشرح ابن عقيل ٤/٨٣، وشرح المكودي ٢/٧٥٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٩، **وشمل قوله حرف جَرّ سائر حروف الجر نحو: علىٰ كم فرس ركبت، وإلىٰ كم مذهب انتميت، وفي كم دارٍ جلست**»، وشرح الهواري ٢/١٠٦٤ ـ ١٠٦٨.

ـ وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: **كم غِلْماناً لك**، وهو مذهب الأخفش.

ـ **وأما النصب ففيه ثلاثة مذاهب: أحدها**: أنه لازم مطلقاً، **الثاني**: ليس بلازم، بل يجوز جرُّه حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزَّجاج والسيرافي، وعليه حمل قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ ❁ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جَرٍّ، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جَرّ.

ـ ميز[1]: فعل أمر، في الاستفهام: متعلِّق بميز. كم: مفعول: ميز، بمثل: متعلِّق بميّز، ما: مضاف إليه، مَيَّزت: الجملة صلة، عشرين: مفعول به، ككم: الكاف جارة لقول محذوف كم: اسم استفهام مبتدأ، والقول ومقوله: خبر مبتدأ محذوف، شخصاً: تمييز، سما: خبر المبتدأ.

٧٤٧. **وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا ❁ إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا**

ـ لم يذكر سيبويه جَرَّ تمييز[2] «كم» إلَّا إذا دخل حرف جَرّ على «كم»، وإلى هذا أشار بهذا البيت.

فيجوز في: **بكم درهماً اشتريت، النَّصب وهو الأرجح**، والنَّصب على الأصل،

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٢٦، وانظر الكتاب ١/٢٩٦، وشرح الأشموني ٢/٣٨٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٠، وشرح ابن عقيل ٤/٨٣، وشرح المكودي ٢/٧٥٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٩، وشرح الهواري ٢/١٠٦٤ ـ ١٠٦٨.

وهو الأجود والأكثر، عند المرادي.

ويجوز الجرّ وفيه قولان:

ـ **أحدهما**: أنه مجرور بـ«مِن» مقدَّرة، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

ـ **والثَّاني**: أنه مجرور بإضافة «كم» إليه، وهو قول الزَّجَّاج، وزعم ابن بابشاذ أنَّ الأول ليس مذهب المحققين، ورُدَّ بأنه نصّ من كلامهم إلَّا الزَّجَّاج.

وردَّ مذهب الزَّجَّاج بوجهين، ووجدت مثل هذا عند ابن النَّاظم:

ـ **أحدهما**: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً، فلا يمكن الخفض بها.

ـ **والآخر**: أنَّ الجرّ لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على «كم».

ـ **قال المرادي**: «قلت وفي لزوم هذا للزَّجَّاج نظر؛ لأنه نقل عنه أنه يجيز الجرّ مطلقاً».

ـ **وذكر ابن النَّاظم**: أن مميز «كم» قد يحذف للعلم به كما في قولك: **كم صُمْت، وكم سِرْت، وكم لقيت**، والتقدير: كم يوماً صمت، وكم فرسخاً سِرت، وكم رجلاً لقيت.

ـ وَأَجِز[1]: فعل أمر، أَنْ: حرف مصدري، تجرَّه: منصوب بـ«أَنْ»، وأَنْ وصلتها في تأويل مصدر منصوب بـ«أجز» على المفعولية، من: فاعل للفعل قبله، مضمراً: حال من «مِن»، إن: حرف شرط، وليت: فعل الشرط، كم: فاعل، حرف: مفعول به، جَرّ: مضاف إليه، مظهراً: نعت لحرف، وجواب الشرط محذوف.

---

(١) إعراب الألفية/١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥٥.

٧٤٨. وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَـ(عَشَرَهْ) ❁ أَوْ (مِائَةٍ) كَـ«كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ»

ـ **كم الخبرية**[1]: ويأتي مميزها تارة كمميز «عشرة»، فيكون جمعاً مجروراً تارة، نحو: كم رجالٍ، وتارة مثل استعمال «مئة» فيكون تمييزها مفرداً مجروراً، نحو: كم مَرَة. وفيه نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت، والأصل: امرأة، وحذفت همزة الوصل وحركة الميم بالفتح.

ـ **ومن الجمع** قول الشاعر:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُم ❁ وَنَعِيم سُوقَةٍ بَادُوا

وقد جاء مميز «كم» جمعاً مجروراً.

ـ **ومن الإفراد**، قول الشاعر:

وَكَمْ لَيْلَةٍ قَد بِتُّهَا غَيْرَ آثِمٍ ❁ بِنَاحِيَةِ الحِجْلَيْن مُنْعَمَة القَلْبِ

وذكر المرادي بعض التنبيهات في «كم»:

١ ـ **إفراد تمييز «كم» الخبرية أكثر وأفصح من جمعها**، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم.

٢ ـ ذهب الفراء إلى أنّ **الجرَّ بعد الخبرية بـ«من» مقدَّرة**، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة «كم».

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٢٦ ـ ٣٢٧، وشرح الأشموني ٢/٣٨٤ وما بعدها، وأوضح المسالك ٣/٢٢٦ ـ ٢٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٠، شرح ابن عقيل ٤/٨٤، وشرح المكودي ٢/٧٥٥، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٩ ـ ٢٨٠، إرشاد السَّالك ٢/١٠٦٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٠٤، وانظر فيه جملة الفوائد من صفحة/٣٠٥ وما بعدها، وفيها تعقيبات على المصنِّف.

٣ ـ شرط تمييز الخبرية الاتِّصال، فإن فُصِلَ نُصِبَ حملاً على الاستفهامية **وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو بجارٍّ ومجرور.**

ـ **الأول**: كقول ذي الرِّمّة:

كَمْ دُوْنَ ميَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا ❊ إِذَا تَيَمَّمَهَا الخرِّيتُ ذُو الجلدِ

حيث فصل بين «كم» ومميزه المجرور بالظرف وهو «دون».

ـ **والثَّاني**: قول أنس بن زُنيم:

كَمْ بِجُوْدٍ مقرفٍ نَالَ العُلَا ❊ وَكَرِيْمٍ بُخْلُه قَدْ وَضَعَهْ

حيث فصل بين «كم» ومميزه بالجار والمجرور، وهو «بجود».

ـ **وفيه مذاهب:**

ـ أنه لا يجوز إلَّا في الشعر، وهو مذهب البصريين والمصنِّف.

ـ أنه لا يجوز إلَّا في الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

ـ مذهب يونس: أنه جائز إذا كان الفصل نحو: **كم اليوم جائع أتاني، وكم بك مأخوذ جاءني**، وإن كان بتامٍّ لا يجوز.

ـ وإن كان الفصل بجملة كقول القطامي:

كم نَالَنِي مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَدَم ❊ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

أو بظرف وجار ومجرور معاً كقول زهير:

تَؤُمُّ سِنَاناً وَكَمْ دُوْنَهُ ❊ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارهَا

تعيَّن النصب. وذكر المصنّف أنه مذهب سيبويه.

ـ وذكر سيبويه أنَّ بعض العرب ينصب مميز «كم» الخبرية مع الاتِّصال حملاً على الاستفهامية، وحكاه المصنِّف عن تميم.

ـ ثم تعرّض بعض الشراح إلى أوجه الاتفاق بين «كم» الاستفهامية والخبرية، وأوجه الافتراق، ومنهم ابن هشام والمرادي، والأشموني. وأذكر ذلك هنا لزيادة النفع مع أن الناظم لم يتعرض لهذا التفصيل، أوجه الاتِّفاق[1]:

١ ـ أنهما اسمان خلافاً لمن قال إنَّ الخبرية حرف.

٢ ـ أنهما مبنيان، أما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرفه، وأما الخبرية فقيل لشبهها بها، وبناؤهما على السكون.

٣ ـ يفتقران إلى مميز لإبهامهما.

٤ ـ يجوز حذف مميزهما إذا دَلَّ عليه دليل خلافاً لمن منع حذف تمييز كم الخبرية.

٥ ـ يلزمان الصدر، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلَّا المضاف وحرف الجرّ.

٦ ـ هما على حَدٍّ واحد في وجوه الإعراب.

إن تقدم عليها جار أو مضاف فهي مجرورة، وإلَّا كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على الظرف أو المصدر.

ومبتدأ: إن وليها فعل لازم، أو متعد رافع ضميرها أو سببه، ومفعول لفعل متعدٍّ لم يأخذ مفعوله.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٢٢ ـ ٣٢٣، وشرح الأشموني ٢/٣٨٨ وقد لخَّص كلام المرادي وذكر أن الافتراق في سبعة أمور، وأوضح المسالك ٣/٢٢٦ ـ ٢٢٧، وانظر مغني اللبيب ٣/٤١ ـ ٤٤.

* أوجه الافتراق[١]:

١ ـ تمييز «كم» الاستفهامية أصله النصب **كم عبداً ملكت**، وتمييز كم الخبرية أصله الجرّ.

٢ ـ تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية **مفرد وجمع**.

٣ ـ الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السَّعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلَّا في الضرورة.

٤ ـ الاستفهاميَّة لا تدل على تكثير، والخبريَّة للتكثير خلافاً لبعضهم.

٥ ـ الاستفهاميَّة تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية.

٦ ـ الاستفهاميَّة لا يُعطف عليها بلا خلاف الخبرية فتقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلان.

واستعملَنْها[٢]: أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، مخبراً: حال من الفاعل المستتر، كعشرة: نعت لمصدر محذوف، أو مائة: معطوف على عشرة، ككم: الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف، كم: مبتدأ وخبره محذوف، أو مفعول بفعل محذوف، رجال: مضاف إليه، أَوْ مَرَهْ: عطف على رجال، وأصله: امرأة.

(١) في أوضح المسالك ٢٢٧/٣ بعض الزيادات عما ذهب إليه المرادي، فارجع إلى النَّص. وذكر الأشموني الافتراق في ثمانية أمور. وانظر مغني اللبيب ٤٤/٣ ـ ٤٩.

(٢) إعراب الألفية/١٤٧، وشرح المكودي ٢٥٦/٢.

٧٤٩. كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ)وَ(كَذَا)،وَيَنْتَصِبْ ❁ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

ـ يعني أن «كأيِّن[1] وكذا» مثل «كم» الخبرية في الدلالة على تكثير العدد، وفي الافتقار إلى تمييز، إلَّا أن تمييزها مخالف لتمييز «كم». وأشار إلى ذلك بقوله: «وينتصب تمييز ذين»، يعني أنّ تمييز كأين وكذا:

ـ إما منصوب نحو: كأيِّن رجلاً رأيت، وكذا رجلاً رأيت.

ـ والجرّ بـ«من» بعد كأين أكثر كقوله تعالى[2]: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾، وهو في القرآن كثير. وقوله[3]: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾.

ـ قال ابن النَّاظم: «وكأيِّن مثل «كم» في لزومها صدر الكلام بخلاف كذا، فلذلك يُقال: رأيت كذا وكذا رجلاً، وعندي كذا وكذا درهماً، ولا يجوز مثل ذلك في كأيّن».

ـ وذكر المرادي أن الفارسي والزَّجَّاج وابن أبي الربيع وابن عصفور خطأوا جرَّ التمييز بعد كذا نحو: كذا درهمٍ، وأجازه بعضهم على الإضافة، وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز، ولم يُسْمَع.

ـ وتكون «كذا» مكررة بالعطف كقول الشاعر:

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٢، وتوضيح المقاصد ٤/٣٣٤ ـ ٣٣٩، وشرح الأشموني ٢/٣٨٩ ـ ٣٩٢، ويكفي عن الحديث بكيت كيت وذيت ذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر، وهما مخففان من كيَّة وذيَّة، وأوضح المسالك ٣/٢٢٩ ـ ٢٣٠، وشرح المكودي ٢/٧٥٦، وشرح ابن عقيل ٤/٨٤، وانظر مغني اللبيب ٣/٥٠ وذكر مخالفتها «كم» في خمسة أمور، وانظر «كذا» في ٣/٥٥، وفي ص/٥٧ ما تخالف به «كأيِّن»، والمقاصد الشَّافية ٦/٣١٤.

(٢) سورة يوسف ١٢/١٠٥.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٤٦.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَىٰ بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً ❁ كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الجهْدُ

ـ ومذهب البصريين أن تمييز «كذا» لا يكون إلَّا مفرداً ومنصوباً سواء كانت مفردة أو مكررة.

ـ وذهب الكوفيون إلىٰ أنها تعامل معاملة ما يُكْنَىٰ بها عنه.

ـ وكأين[1]: مركبة من كاف التشبيه، وأيّ: قيل: الاستفهامية.

ـ وقال ابن عصفور الكاف زائدة، لا تتعلَّق بشيء.

ـ وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التي هي اسم، ومن «أي» اسم علىٰ وزن فيعل، ولم يُستعمل هذا الاسم مفرداً، بل مركباً مع الكاف، وهو مبني علىٰ السكون من حيث استعمل في معنىٰ «كم».

ـ وذهب بعض المغاربة إلىٰ احتمال أن تكون بسيطة.

ـ وذكر المرادي في «كأيّن» خمس لغات أفصحها كأيّن، وبها قرأ القرّاء.

ـ ثم تعرض المرادي للوقف علىٰ كأين، وذكر وقف القراء.

ـ وبيَّن أنَّ «كذا» مركبة من كاف التشبيه وذا الإشاريَّة.

ـ ككم[2]: خبر مقدَّم، كأيِّن: مبتدأ مؤخَّر، كذا: معطوف علىٰ كأين، ينتصب: فعل مضارع تمييز: فاعل، ذين: مضاف إليه، أو: حرف عطف، به: متعلِّق بـ«صل»، والضمير للتمييز، صل: فعل أمر معطوف علىٰ «ينتصب» من عطف الإنشاء علىٰ الخبر. ومِن: مفعول «صل»، وتُصِبْ: مجزوم في جواب الأمر.

---

(١) انظر هذا في مغني اللبيب ٣/٥٠، والنص عندي ملخص من المرادي.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥٦.

٦٣ ـ الحِكَايَةُ

٧٥٠. اِحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ❁ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

إنْ سُئِلَ بـ«أيٍّ»[1] عن منكور مذكور في كلام سابق حُكي في «أيّ» **ما لذلك المنكور من إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، ويُفْعَلُ ذلك بها وَصْلاً وَوَقْفاً.**

تقول لمن قال: جاءني رجلٌ: أيٌّ.

ولمن قال: رأيت رجلاً: أيّاً.

ولمن قال: مررت برجلٍ: أيٍّ.

وكذلك تفعل في الوصل نحو: أيٌّ يا فتىٰ، وأيّاً يا فتىٰ، وأيٍّ يا فتىٰ.

وتقول في التأنيث: أيّةٌ.

وفي التثنية: أيّان وأيّتان رفعاً، وأيَّين وأيَّتين جراً ونصباً،.

وفي الجمع: أيُّونَ وأيّات رَفعاً وَأَيِّين وأيَّات جراً ونصباً.

واختلف في الحركات اللاحقة، فقيل: هي حركات حكاية، وأيّ بمنزلة «مَنْ»

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/٨٥، وتوضيح المقاصد ٤/٣٤٠ ـ ٣٤١، وشرح الأشموني ٢/٣٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٣٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٢، وشرح المكودي ٢/٧٥٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٣، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٢٢.

في موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلّاً، وقيل: هي حركات إعراب فهي في الرفع على قياس قول البصريين: مبتدأ وخبره محذوف، أيْ: أيٌّ قام.

ـ **وأجاز الكوفيون** رفعها بفعل مضمر قبلها، ولو أظهر لجاز.

وأما في النصب والجر فهي محمولة على فعل مقدَّر بعدها، نحو: أيّاً ضربت، وأجاز بعضهم ذكره قبل. والتزم بعضهم إدخال حرف الجر، فيقول: بأيّ.

ـ احكِ[1]: فعل أمر، بأيّ: متعلِّق بالفعل قبله، ما: مفعول به، المنكور: صلة «ما» سُئل: فعل ماض مبني للمفعول، عنه: نائب عن الفاعل، بها: متعلِّق بـ«سُئِل» في الوقف: متعلّق بـ«احكِ»، أو حين: معطوف على الوقف، تصل: مضاف إليه.

٧٥١. وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ❁ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ

إذا سُئِل بـ«مَنْ»[2] عن منكور حُكي بها في الوقف دون الوصل ما **للمسؤول عنه المنكور من إعراب، وإفراد، وتذكير، وفروعهما، وتشبع الحركة في نونها حال الإفراد.**

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٥٧ ـ ٧٥٨.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٤١ ـ ٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، وشرح ابن عقيل ٤/٨٧، وشرح المكودي ٢/٢٥٨، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٢٦، وشرح الهواري ٤/١٩٦.
وقال الشَّاطبي: «هذا هو الأعرف في كلام العرب، وما حكى سيبويه عن يونس أنه سمع من بعض العرب: ضرب مَنٌّ مَنّاً، فجعل «مَن» كأيّ، يُحكى بها في الوصل نادر، يُحْفَظ، واستبعده سيبويه، وقال: لا تكلّم به العرب، ولا يستعمله ناس كثير ثم أجرى: «منون أنتم» على هذا. انظر الكتاب ١/٤٠٢.

تقول لمن قال: قام رجلٌ: مَنُو.

ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنا.

ولمن قال: مررت برجلٍ: مَني

هذا في المفرد المذكر. وقوله: مطلقاً، أي: بالحركات الثلاث.

ومن تنبيهات المرادي في الباب:

١ ـ أنّ الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بأي، أي: كون المسؤول عنه مذكوراً، ومنكوراً.

٢ ـ وأيّ: تخالف في أمرين:

الأول: أنّ أيّاً يُحكىٰ بها وصلاً ووقفاً، ولا يُحكىٰ بمَنْ إِلَّا وَقْفاً.

والثاني: أي: لا تُشبع حركاتها بخلاف «مَن».

٣ ـ اختُلف في الأحرف اللاحقة لـ«مَنْ». قال أبو علي: أُلحقت إرادة الحكاية، وحركت النون إتباعاً لها.

وعند السِّيرافي أنّ الحكاية وقعت بالحركات، ثم أُشْبِعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها. وعند قوم أنّ هذه الأحرف مبدلة من التنوين.

وقفاً[1] حال من فاعل «احكِ»، أو منصوب علىٰ نزع الخافض. احْكِ: أمر، ما: مفعول به، لمنكور: صلة ما، بمن: متعلِّق بـ«احكِ»، والنون: مفعول مقدّم لحرِّك، حَرِّك: فعل أمر، مطلقاً: نعت أي: تحريكاً مُطْلقاً، وأشبعنْ: أمر مؤكّد.

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٥٨.

٧٥٢. وَقُلْ: «مَنَانِ» وَ«مَنَيْنِ» بَعْدَ: «لِي ❁ إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ»، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣. وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: «أَتَتْ بِنْتٌ»: «مَنَهْ» ❁ وَالنُّونُ قَبْلَ (تَا) الْمُثَنَّىٰ مُسْكَنَهْ

ـ تقول في المثنىٰ المذكَّر[1]: مَنانْ: رفعاً، ومَنينْ: نَصْباً وجَرّاً، والنون فيهما ساكنة، وكسرها في البيت كان من باب الضرورة لإقامة الوزن.

ونبَّه أنه في غير الضرورة تُسَكَّن النون، قال: «**وسكِّن تعدلِ**».

ـ **قال ابن عقيل**: «فتقول لمن قال: جاءني رجلان: مَنانْ، ولمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْنْ، ولمن قال: ضربت رَجُلَيْن: مَنَيْنْ».

❁ **وفي البيت الثاني انتقل إلىٰ المفرد المؤنَّث**، فقال: وقل لمن قال: أتتْ بنت: مَنَهْ، أي: تقول في حكاية المؤنّث بفتح النون، وقلب التاء هاءً، وقد يُقال: مَنْتْ، بإسكان النون وسلامة التاء.

ـ **وقوله: والنون قبل تا المثنَّىٰ مُسْكَنَهْ:**

أي: تقول في حكاية المؤنث: مَنْتانْ بإسكان النون في الموضعين قبل التاء وآخراً، وفي الجر والنصب مَنْتينْ، وبعضهم يحرك النون الأولىٰ مَنَتان، وهو نادر بالفتح وأشار إلىٰ هذا بقوله: **والفتح نَزْرٌ**، في البيت الثالث مما يأتي.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/٣٩٤، وشرح ابن عقيل ٤/٨٨، وشرح المكودي ٢/٧٥٨ ـ ٧٥٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٣، وأوضح المسالك ٣/٢٣٣ «مَنْت ومنْتان ومَنَتان، والأرجح الفتح في المفرد، والإسكان في التثنية»، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٢٨ ـ ٣٢٩، وإرشاد السَّالك ٤/١٩٦ ـ ١٩٧.

ـ وقل[1]: فعل أمر، مَنَانْ: مفعول به، ومَنَيْنْ معطوف على مَنَانْ، أي: قل هذين اللفظين، بعد: متعلق بـ«قل»، لي: خبر مقدَّم، إلفان: مبتدأ مؤخَّر، كابنين: الكاف نعت لإلفان وفي أكثر النُسخ بالباء، كذا عند الأزهري، سكِّن: فعل أمر، تعدل: جواب الأمر. وقُلْ: فعل أمر، لمن: متعلِّق بـ«قل»، جملة قال: صلة، «أَتَتْ بنت» مقول القول، مَنهْ: مفعول «قُلْ»، والنون: مبتدأ، قبل: متعلّق بـ«مُسْكَنَة»، مَا: مضاف إليه، المثنّى: مجرور بالإضافة، مُسْكَنَهْ: خبر النون، والمبتدأ والخبر في موضع الحال.

٧٥٤. وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ ❊ بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ»

٧٥٥. وَقُلْ: «مَنُونَ» وَ«مَنِينَ» مُسْكِنَا ❊ إِنْ قِيلَ: «جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا»

٧٥٦. وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ❊ وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

ـ تقدَّم الحديث عن الفتح في البيت السَّابق، وقوله: نَزْرٌ، أي: قليل، فنقول على هذه اللغة في: قامت امرأتان: مَنَتَان، بالفتح.

ـ **قال المرادي**[2]: «فإن قلت: لِمَ كان الفتح في المفرد أَشْهَر والإسكانُ في التثنية أكثر؟ قلتُ: لأنّ التاء في «مَنَهْ» متطرفة فهي ساكنة للوقف، فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك مَنَتَان».

ـ **وانتقل في البيت الأول إلى جمع المؤنث: وصل التا والأَلِفْ/ بـ«مَن»...**

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٦٠.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٤٣ ـ ٣٤٥، وشرح الأشموني ٢/٣٩٤ ـ ٣٩٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٣، وشرح المكودي ٢/٧٦٠ ـ ٧٦١، وشرح ابن عقيل ٤/٨٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٧٤ ـ ١٠٧٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٣١ ـ ٣٣٢.

أي: تقول في حكاية جمع المؤنّث: مَنَاتْ، بإسكان التاء.

* **وفي البيت الثاني**: انتقل إلىٰ جمع المذكر: **وَقُلْ مَنُون.....**

أي: تقول في حكاية جمع المذكر: منون، رفعاً، ومَنِين: نَصْباً وجراً، والنون ساكنة للوقف.

* **وفي البيت الثالث: وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ:**

تصريح بمفهوم قوله: «**وقفاً احْكِ**» فتقول: مَنْ يا فتىٰ؟ في الأحوال كلّها.

وأجاز يونس إثبات الزوائد وَصْلاً، فتقول: **منو يا فتىٰ**، وتشير إلىٰ الحركة في «منت» ولا تنون، وتُكْسَرُ نونُ المثنىٰ، وتُفْتَحُ نونُ الجمع، وتُنَوّن «منات» ضماً وكسراً، كذا عند المرادي.

وهذا مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر: تأبَّط شرّاً أو غيره:

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُم؟ ❊ فَقَالُوا الجِنُ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامَا

وهذا شاذّ[1] عند سيبويه والجمهور من وجهين:

أحدهما: إثبات العلامة وصلاً.

والآخر: أنه حكىٰ مقدراً غير مذكور.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤٠٢/١: «وأما يونس فكان يقيس منه علىٰ أيَّه، فيقول: مَنَةٌ وَمَنَةً إذا قال يا فتىٰ، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا آثر ألَّا يغيرها في الصِّلة. وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا علىٰ قول شاعر قاله مرة في شعر لم يُسْمَع بعده مثله، قال:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم.....

وانظر المقاصد الشَّافية ٣٣٠/٦ ـ ٣٣١، وشرح الهواري ٢٠٠/٤.

وأشار إلىٰ البيت بقوله: ونادر «منون» في نظم عُرِفْ.

ـ والفتحُ[1]: مبتدأ، نزرٌ: خبر، صِلْ: أمر، التا: مفعول صِلْ، والألف: معطوف علىٰ التا، بمن بإثر: متعلِّقان بـ«صِلْ»، ذا: اسم إشارة مبتدأ، بنسوةٍ: متعلِّق بـ«كَلِف»، كَلِف: فعل ماض، أو وصف وهو خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر مقول للقول المحذوف.

ـ وقُلْ: أمر، مَنُونَ: مفعول «قُلْ»، و«مَنِين» معطوف علىٰ «مَنُون»، مُسْكِناً: حال من الضمير المستتر في «قل»، إنْ: حرف شرط. قيل: فعل الشرط، وجوابه محذوف، جا قوم: فعل وفاعل، لقومٍ: متعلِّق بـ«جاء»، فُطَنا: نعت لقوم، وجملة: جا قَوْم: نائب فاعل من قبيل الإسناد إلىٰ اللفظ.

ـ إنْ: حرف شرط، تصِلْ: فعل الشرط، فلفظُ: مبتدأ، مَن: مضاف إليه، وجملة: لا يختلف: خبر المبتدأ، والجملة جواب الشرط، نادر: خبر مقدَّم، مَنُون: مبتدأ مؤخَّر، في نظم: متعلِّق بـ«نادر»، وجملة «عُرِف» نعت لنظم.

٧٥٧. وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) ❖ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

ـ تقول لمن قال[2]: جاء زيدٌ: مَن زيدٌ؟

ورأيت زيداً: مَن زيداً؟

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٦٢.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٤٥، وشرح الأشموني ٢/٣٩٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٦، وشرح ابن طولون/٢٩٣، وشرح المكودي ٢/٧٦٢، وأوضح المسالك ٣/٢٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/٩٠، وإرشاد السالك ٢/١٠٧٦ ـ ١٠٧٨، وشرح الهواري ٤/٢٠٠ ـ ٢٠١، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٣٧.

ومررت بزيدٍ: مَن زيدٍ؟

وهذه لغة الحجاز.

ـ **وأما غيرهم** فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد «مَن» مرفوعاً مطلقاً؛ لأنه مبتدأ خبره «مَن»، أو خبر مبتدؤه «مَن».

ـ فإن اقترنت بعاطف نحو: ومن زيدٌ، تعَيَّن الرفع عند جميع العرب.

وذكر المرادي والأشموني تنبيهات ملخصها ما يأتي[1]:

١ ـ يُشترط لحكاية العلم بـ«مَن» أَلَّا يكون عدم الاشتراك فيه متيقناً، فلا يقال: مَن الفرزدقِ؟، بالجرّ لمن قال: **سمعت شعر الفرزدقِ**؛ لأنّ هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه.

٢ ـ شمل كلامه العلم المعطوف علىٰ غيره، والمعطوف عليه غيره، وفيه خلاف: ـ منعه يونس، وجَوَّزه غيره، واستحسنه سيبويه.

فيُقال لمن قال: رأيت زيداً وأباه: **مَنْ زيداً وأباه؟**

ومن قال: رأيت أخا زيدٍ وعمراً: **من أخا زيد وعمراً؟**

٣ ـ أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً علىٰ العلم، والصحيح المنع.

٤ ـ لا يُحْكىٰ العلم موصوفاً بغير ابن مضاف إلىٰ علم، فلا يقال:

من زيداً العاقلَ، ولا من زيداً ابن الأمير.

لمن قال: رأيت زيداً العاقل، أو رأيت زيداً ابن الأمير.

ويقال: من زيد بن عمرو، لمن قال: رأيت زيدَ بنَ عمرو.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٣٩٦ ـ ٣٩٣، وتوضيح المقاصد ٤/٣٤٥ ـ ٣٤٦.

٥ ـ فُهِم من قوله: احكينَّه: أنَّ حركاته حركات حكاية، وأَنَّ إعرابه مقدَّر، وقد صَرَّح به في غير هذا الكتاب.

ـ والجمهور على أنه مبتدأ، والعلم بعدها خبر، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدَّرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وذكر ابن طولون أن لغة أهل الحجاز الحكاية، ولغة تميم الرفع، ومثله عند المكودي.

٦ ـ **بَيَّن لك أن «مَن» تخالف «أياً» في الحكاية في خمسة أشياء**[١]:

ـ مَنْ تختصّ بحكاية العَاقل، وأيّ: عامة في العاقل وغيره.

ـ مَن: تختصّ بالوقف، وأيّ: عامة في الوقف والوصل.

ـ مَن: يجب فيها الإشباع فيقال: مَنو مَنَامَني، بخلاف «أيّ».

ـ مَنْ: يُحكى بها النكرة، ويُحكى بعدها العلم، وأيّ: تختص بالنكرة.

ـ ما قبل تاء التأنيث في «أيّ» واجب الفتح: أيَّة وأيَّتان، وفي «مَن» يجوز الفتح والإسكان.

فائدة خاتمة[٢]

الحكاية على نوعين: حكاية جملة، وحكاية مفرد، حكاية الجملة: ضربان، حكاية ملفوظ، وحكاية مكتوب: الملفوظ: نحو قوله تعالى[٣]: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٣٩٧.

(٢) شرح الأشموني ٢/٣٩٨.

(٣) سورة الأعراف ٧/٤٣.

وقوله:

سَـمِعْتُ النَّـاسَ يَنْتَجِعُـونَ غَيْثـاً ❁ فَقُلْـتُ لِصَـيْدَحَ: انْتَجِعِـي بِـلَالَا

ـ والمكتوب: نحو قوله: «قرأت على فَصِّه: محمد رسول الله ﷺ» وهي مطّردة.

وحكاية المفرد: ضربان:

١ ـ ضرب بأداة الاستفهام، ويُسَمَّى الاستثبات بأيّ أو بمَن وهو ما تقدَّم.

٢ ـ ضرب بغير أداة، وهو شاذٌّ، كقول بعض العرب، وقد قيل له: هاتان تمرتان: «دَعْنَا من تمرتان»[١].

قال سيبويه[٢]: «وسمعت أعرابياً، وسأله رجل، فقال: إنهما قرشيان. فقال: ليسا بقرشيان».

قال: «وسمعتُ عربياً يقول لرجل سأله: أليس قرشاً؟ قال: ليس بقرشياً» حكاية لقوله.

وقال الشَّاطبي: «وهو قليل ضعيف لا يُبْنَى على مثله قياس».

ـ العلمَ[٣]: مفعول بفعل محذوف يُفَسِّره «احكينَّه»، احكيَّنه: فعل أمر، مؤكَّد بالنون الثقيلة. والهاء: مفعول به تعود إلى العَلَم، من بعد: متعلِّق بـ«احكينَّه»؛ من: مضاف إليه، إن: حرف شرط، عَريت: فعل الشرط، وفاعله ضمير يعود إلى «مَن»، وجواب الشرط محذوف، من عاطف: متعلِّق بـ«عَرِيت»، بها: متعلِّق بـ«اقترن»، وجملة «اقترن» نعت لـ«عاطف».

---

(١) انظر المقاصد الشَّافية ٦/٣٨٨، والكتاب ١/٤٠٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٤٩، وشرح المكودي ٢/٧٦٢.

٦٤ ـ التَّأْنِيثُ

٧٥٨. عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ❁ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَـ«الْكَتِفْ»

٧٥٩. وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ❁ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

ـ **التذكير**[1] هو الأصل فلم يفتقر إلىٰ علامة بخلاف التأنيث.

ـ **وللتأنيث عند سيبويه والجمهور علامتان: التاء والألف.**

ـ **وعند الكوفيين** والزَّجَّاج للتأنيث ثلاث علامات: **التاء، والألف، والهمزة** في حمراء.

ـ **وذهب بعضهم** إلىٰ أنَّ الهمزة والألف قبلها علامتا التأنيث معاً.

ـ **وعند الجمهور** أنَّ الهمزة في حمراء وما ماثلها بدل من ألف التأنيث، وأصلها حمرا، فقُلبت الألفُ الثانيةُ همزة، ويختّصان بالأسماء.

ـ **قال الأشموني**: «واعلم أنَّ التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف؛ لأنها لا تلتبس

(١) توضيح المقاصد ٣/٥ ـ ٤، وشرح الأشموني ٣٩٨/٢ ـ ٣٩٩، وأوضح المسالك ٢٣٣/٣ ـ ٢٣٤، وشرح ابن عقيل ٩١/٤، وشرح المكودي ٧٦٣/٢ ـ ٧٦٤، وإرشاد السَّالك ١٠٧٩/٢ ـ ١٠٨٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٤: وكتأنيث نعته وخبره نحو: الكتفُ المشوية لذيذةٌ، ويدُ زيد مبسوطةٌ، وشرح ابن طولون ٢٨٧/٢ ـ ٢٨٨، والمقاصد الشَّافية ٣٤٤/٦ **وقوله: تاء أو ألف ارتضاء لمذهب أهل البصرة في كون العلامة هي التاء لا الهاء؛ فإن الكوفيين يزعمون أنّ أصل التاء هاء، ويعكس البصريون**، وشرح الهواري ٢٠٢/٤ ـ ٢٠٣.

بغيرها، بخلاف الألف، فإنها تلتبس بغيرها، فيحتاج إلىٰ تمييزها بما يأتي ذكره، ولهذا قَدَّمها في الذكر علىٰ الألف».

وإنما قال: «تاء» ولم يقل هاء؛ لأنَّ مذهب البصريين أنَّ التاء هي الأصل. والهاء مبدلة منها في الوقف، وعكس الكوفيون.

ـ وقد تكون التاءُ مقدَّرةً كما في كَتِف، ويد، وعين، وبابه السَّماع، فإن لم يميز نحو: نملة أُنِّث مطلقاً.

ـ **وذكر في البيت الثاني**: ما يُعْرَفُ به التأنيث بالتاء المقدَّرة، وذلك يستدل عليه بما يلي:

ـ **بالضمير العائد** علىٰ المؤنَّث نحو[1]: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وقوله[2]: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾، وقوله[3]: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾، ونحو: الكتف نهشتُها، والعين كحلتُها.

ـ **وبالإشارة** إليها نحو[4]: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾، وذي هند، وتلك كتف، وبثبوتها في التصغير: عُيَيْنَة، أُذَيْنَة، وَكُتَيْفة، ويُدَيَّه، شُمَيسَة، فُخَيْذة.

ـ **وبالفعل**، نحو[5]: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾.

ـ **وبسقوطها من عدد** كقول حميد الأرقط:

---

(١) سورة الحج ٢٢/٧٢.

(٢) سورة محمد ٤٧/٤.

(٣) سورة الأنفال ٨/٦١.

(٤) سورة يس ٣٦/٦٣.

(٥) سورة يوسف ١٢/٩٤.

أَرْمِـي عَلَيْهَـا وَهْـيَ فـرع أَجْمَـعُ ❁ وَهِـي ثَـلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْـبعُ[1]

ـ **وبالوصف**: أكلتُ كتفاً مَشْوِيَّةً.

ـ علامةُ[2]: مبتدأ، التأنيثِ: مضاف إليه، تاءٌ: خبر المبتدأ، أو ألف: معطوف على تاء، وفي أسامٍ: متعلِّق بـ«قدَّر»، قدَّروا: فعل وفاعل، والضمير للعرب أو للنُّحاة، التا: مفعول به، كالكتف: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتلك الأسامي كالكتف.

ـ ويُعْرَفُ: مضارع مبني للمفعول، التقديرُ: نائب عن الفاعل، بالضمير: متعلِّق بـ«يُعْرَف»، ونحوه: معطوف على الضمير، كالردّ: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كالردّ، وفي التصغير: متعلِّق بالردِّ.

٧٦٠. وَلَا تَلِـي فَارِقَـةً (فَعُـولَا) ❁ أَصْلاً وَلَا الْـ(مِفْعَالَ) وَالْـ(مِفْعِيلَا)=

٧٦١. =كَـذَاكَ (مِفْعَـلٌ)، وَمَـا تَلِيـهِ ❁ تَـا الْفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ

٧٦٢. وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ«قَتِيلٍ» إِنْ تَبِعْ ❁ مَوْصُـوفَهُ غَالِبـاً التَّـا تَمْتَنِـعْ

ـ لا تلي التاء مجموعة الأوزان في هذه الأبيات، وهي[3]:

ـ **فَعول، مِفْعال، مِفْعِيل، مِفْعَل، وفَعيل**: في البيت الثالث.

---

(١) ومنه عند الشَّاطبي: ثلاث أفراس، وست أعين، وثلاث أُتُن، وخمس أعقب: جمع عُقاب.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٩.

(٣) توضيح المقاصد ٥/٥ ـ ٦، وأوضح المسالك ٣/٢٣٥، وشرح الأشموني ٢/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح المكودي ٢/٧٦٤ ـ ٧٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٨٢ ـ ١٠٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٩٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٥، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٥٨ وما بعدها، وشرح الهواري ٤/٢٠٣ ـ ٢٠٤.

١ ـ **فَعُول**: بمعنىٰ فاعل، نحو: **صَبُور وشَكُور**، وقوله: أصلاً: لأن بنية فاعل أصل، قال الشارح، وهو ابن النَّاظم: لأنه أكثر من فعول بمعنىٰ مفعول، فهو أصل له.

قال المرادي: «واحترز بذلك عن فَعُول بمعنىٰ مَفْعول لأنه قد تلحقه التاء نحو: أكولة، بمعنىٰ: مأكولة، وركوبة بمعنىٰ مركوبة، وحلوبة بمعنىٰ محلوبة».

٢ ـ **والثَّاني**: مِفْعَال، نحو: **مِكْسَال، ومِهْذَار، ومِذْكار، ومِقلات**، يقال: رجل مِعطار وامرأة مِعطار.

٣ ـ **والثَّالث**: مِفْعِيل، نحو: **مِعْطير، ومِنطيق**.

٤ ـ **والرَّابع**: مِفْعَل، نحو: مِغْشَم، وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريده.

ـ **قال المكودي**: «ولم يُقَيّد الثلاثة كما قيَّد الأول؛ لأنها لا تكون أسماء مفاعيل». ومثل هذا عند ابن طولون.

ـ **قال ابن عقيل**: «وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المُذَكَّر والمُؤَنَّث فشاذّ، لا يُقاس عليه، نحو: **عدوّ وعدوة، وميقان وميقانة، ومسكين ومسكينة**». **والميقان من اليقين**.

وقد أشار إلىٰ هذا بقوله:

..... **وَمَا تَلِيهِ ❊ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ**

وسُمع: امرأة مسكين علىٰ القياس، وقد حكاه سيبويه.. وأما قولهم: امرأة عَدُوَّة، فإنما كان حملاً علىٰ ضده، وهو صَديقة.

٥ ـ **وفي البيت الثالث: ذكر الوزن الخامس وهو «فَعيل»**، بمعنىٰ مَفْعول: مثل: **قتيل، وجريح**.

وتمتنع تاء الفرق منه إذا كان صفة، وقد ذكر موصوفها قبلها نحو: **امرأة جريح، وعين كَحِيل، ولحية دَهِين.**

ـ **وقال: كقتيل**: احترازاً من: خصلة حميدة، وصفة ذميمة، فقد لحقته التاء مع استيفاء الشروط واحترز من فعيل بمعنىٰ فاعل، نحو: شريف، وظريف، فإنه تلحقه التاء، واحترز من أن يحذف موصوفه نحو: رأيت قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبس؛ لعدم ذكر الموصوف.

ـ ولا تلي[1]: مضارع، وفاعله مستتر يعود إلىٰ التاء، فارقةً: حال من فاعل تلي، فَعُولاً: مفعول «تلي»، أَصْلاً: حال من «فعول»، ولا المفعال ولا المِفعيلا، معطوفان علىٰ «فعول».

ـ كذاك: خبر مقدَّم، مِفْعَل: مبتدأٌ مؤَخَّر، ما: موصول مبتدأ أول، تليه: فعل وفاعل، من ذي: متعلِّق بـ«تليه»، والإشارة بذي إلىٰ الأوزان المتقدِّمة، فشذوذٌ: مبتدأ ثان، فيه: خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهو «ما»، ودخلت الفاء في خبر الموصول لشبهه بالشرط.

ـ ومِن فَعِيل: متعلِّق بـ«تمتنع»، كقتيل: في موضع الحال من «فعَيل»، إن: حرف شرط، تبع: فعل الشرط: وجوابه محذوف، موصوفه: مفعول: تبع، غالباً: حال الضمير في «تبع»، التا: مبتدأ، وجملة «تمتنع» خبر «التا».

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٩، وشرح المكودي ٢/٧٦٥ ـ ٧٦٦.

٧٦٣. وَأَلِـفُ التَّأْنِيـثِ ذَاتُ قَصْـرِ ❁ وَذَاتُ مَـدٍّ نَحْـوُ أُنْثَـى «الْغُـرِّ»

٧٦٤. وَالِاشْـتِهَارُ فِـي مَبَـانِي الْأُولَـى ❁ يُبْدِيـهِ وَزْنُ «أُرَبَـى، وَالطُّـولَى=

٧٦٥. =وَمَرَطَى»، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ❁ أَوْ مَصْدَراً، أَوْ صِفَةً كَـ«شَبْعَى»=

٧٦٦. =وَكَـ«حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ❁ ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى» مَعَ «الْكُفُرَّى»=

٧٦٧. =كَذَاكَ «خُلَّيْطَى» مَعَ «الشُّقَّارَى» ❁ وَاعْـزُ لِـغَـيْرِ هَـذِهِ اسْتِـنْـدَارَا

ـ ذكر في البيت الأول[1] أنَّ ألف التأنيث هي المقصورة، وأنها أصل الممدودة، وختمه بقوله: أنثى الغُرِّ: وهي الغَرّاء، وهي الألف الممدودة.

ـ وبدأ في البيت الثاني الحديثَ عن مباني الألف الأولى وهي المقصورة، فذكر في هذه الأبيات اثني عشر وزناً، وهي كما يأتي:

١ ـ **فُعَلى**: نحو أُرَبى[2]: للدَّاهية، ولم تَرِد إلَّا اسماً.

ومثله: الأُرَبي: حب بَقْل، وأُدَمى: لموضع، وشُعَبَى.

٢ ـ **الثَّاني: فُعْلَى**، وهو مختصّ بالمقصور، وهو اسم غير مصدر نحو: بُهمى «اسم نَبْت»، ويأتي مصدراً نحو: «رُجْعى».

وصفةً كـ«طُوْلَى» مؤنَّث الأَطْوَل، والطريقة المُثْلَى، والأُخْرَى.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٧ ـ ١٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٠ ـ ٢٩١، وشرح المكودي ٢/٧٦٦ ـ ٧٦٨، وشرح الهواري ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/٢٣٦، وشرح الأشموني ٢/٤٠١ ـ ٤٠٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٨٦ ـ ١٠٩٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٦ ـ ٢٩٧، وذكر أوزاناً أخرى غير ما ورد في هذه الأبيات، وشرح ابن عقيل ٤/٩٦.

(٢) وذكر ابن القيم أنه أنكر على المصنّف عدها في المشهورات، وبها بدأ ابن قتيبة.

٣ ـ **الثَّالث**: «**فَعَلَىٰ**»، ومثال المقصور اسماً: بَرَدىٰ: نهر بدمشق، والصفة: «حَيَدَىٰ» نحو: حمار حَيَدىٰ: أي يحيد عن ظله لنشاطه، ومصدراً نحو: «مَرَطىٰ» من مرطت الناقة، أي: أسرعت.

٤ ـ **الرَّابع**: **فَعْلَىٰ، جمعاً** نحو: جَرْحَىٰ وصَرْعىٰ، وهَلْكَىٰ، **ومصدراً**: كَدَعْوىٰ. وصفة نحو: شَبْعَىٰ، وغَرْثىٰ، وكَسْلَىٰ. وألفه تأتي للتأنيث والإلحاق، ومما فيه وجهان: أَرْطىٰ: شجر يُدْبَغُ به، وعَلْقىٰ: اسم نَبت، وتَتْرَىٰ: نحو جاءوا تترىٰ.

٥ ـ **الخامس**: **في البيت الرابع**: «**فُعَالىٰ**»، وهو مختّصٌ بالمقصورة، نحو: حُبَارىٰ، اسم طائر. ومثله: سُمَانىٰ. ولم يجئ صفة إِلَّا جمعاً نحو: سُكَارَىٰ.

٦ ـ **والسَّادس**: **فُعَّلَىٰ**، نحو: السُّمَّهىٰ: للباطل والكذب. **يُقال: ذهب في السُّمَّهىٰ إذا ذهب في الباطل**.

٧ ـ **السَّابع**: **فِعَلَّىٰ**، نحو: سِبَطْرىٰ، ودِفَقَّىٰ: لضربين من المشي، والأول مشي فيه تبختر.

٨ ـ **والثَّامن**: **فِعْلَىٰ**، نحو: ذِكْرىٰ، مصدر ذَكَرَ، قال تعالىٰ[1]: ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾.

قال المرادي: وأطلق في قوله: فِعْلىٰ وكان ينبغي أن يفصِّل كما فَصَّل في فَعْلَىٰ، وذلك لأن فِعْلىٰ بكسر الفاء إنْ كان مصدراً نحو ذِكرىٰ، أو جمعاً نحو: حِجْلىٰ، أو ظِرْبىٰ [الأول: لطائر، والثاني لدويبة تشبه الهرة] ولا ثالث لهما، وألفه للتأنيث...».

٩ ـ **التَّاسع**: **فِعِّيلىٰ**، نحو: حِثِّيثىٰ، وهجِّيرىٰ[2]: الأول من الحَثِّ، والثَّاني:

---

(١) سورة ق ٥٠/٨.

(٢) من حديث عمر «ما له هجيرىٰ غيرها» أي: عادة. وقوله: «**لو أطقتُ الأذان مع الخِلِّيفىٰ لأذنت**»،=

من الدَّأْب والعادة. ولم يجئ إلَّا مصدراً.

١٠ ـ **العاشر: فُعَلَّى**، نحو: كُفُرَّى: وهو وعاء الطلع، بفتح الفاء وضَمِّها.

١١ ـ **وفي البيت الخامس: الوزن الحادي عشر:**

فُعَّيْلَى: نحو: خُلَّيطى: للاختلاط، يقال: وقعوا في الخُلَّيْطى، أي: اختلط عليهم أمرهم.

١٢ ـ **الوزن الثاني عشر: فُعَّالى**: وهو مختصٌّ بالمقصورة، نحو: شُقَّارى: وهو اسم نبت. ومثله: الحُوَّارى: للدقيق المعروف، والخُبّازَى: اسم نبت، وخُضَّارى: اسم لطائر.

ـ **وقوله في البيت الخامس: واعزُ لغير هذه استِنْدارا**. يعني أنّ ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصور مُسْتَنْدَرٌ، قال المرادي: «وفيه نظر».

ـ **قال الشَّاطبي**: «هذه جملة الأبنية التي أشار إليها النَّاظم، وقيَّدها بالشهرة، وكثرة الاستعمال بقوله: «**والاشتهار في مباني الأولى**» إلى آخره، ثم نصَّ على أنّ ما عدا هذه الأبنية نادر في الأبنية المختصَّة بالتأنيث، فقال: «**واعْزُ لغير هذه استندارا**»، أي: انسب لغير هذه الأبنية الاستندار والقلّة، ولم يذهب إلى ذكرها على التفصيل لقلَّة استعمالها، **ولكونها في عدم الفائدة الكليَّة كنقل اللغة الذي لا يذهب إليه النحوي من حيث هو نحوي**.

إعراب الأبيات[1]:

ـ **الأول: وألف التأنيث...**

= أي: أعمال الخلافة الكثيرة، انظر النهاية في غريب الحديث والأثر واللسان والتاج: هجر، خلف. وانظر كتابي المستقصى ١/٤٣٣ ـ ٤٣٤ «مصادر المبالغة».

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٩، والمقاصد الشَّافية/٣٨٠.

ألفُ: مبتدأ، التأنيثِ: مضافٌ إليه، ذاتُ: خبر المبتدأ، قَصرٍ: مضاف إليه وذاتُ مدّ: معطوف على ذات قصر، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أنثى: مضاف إليه، والغُرّ: جمع غَرَّاء، مجرور بإضافة «أنثى» إليه.

ـ الثاني: والاشتهار في مباني الأولى...

والاشتهارُ: مبتدأ، في مباني: متعلِّق بالاشتهار، الأولى: مضاف إليه، يبديه: فعل ومفعول، وزنُ: فاعل، والجملة خبر المبتدأ، أُرَبَى: مضاف إليه، والطُوْلَى: معطوف على «أُرَبى».

ـ الثالث: ومَرَطى...

ومَرَطى: معطوف على «أُرَبى»، وزنُ: معطوف على «وزن فَعْلى»، فَعْلَى: مضاف إليه، جمعاً: حالٌ من فَعْلى، أو مصدراً أو صفة: معطوفان على «جمعاً»، كشَبْعى، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره وتلك الصِّفة كشَبْعَى، أو نعت لصفة.

ـ الرَّابع: وكحُبَارى...

وكحُبارى، سُمَّهى، سِبَطْرى، ذِكْرَى، وحِثّيثَي: هذه الأربعة معطوفة على «حُبَارى» بإسقاط العاطف ما عدا «حِثّيثى»، مع: في موضع الحال مما ذكر قبله. الكُفُرَّى: مضاف إليه.

ـ الخامس: كذاك خُلَّيْطى...

كذاك: خبر مقدَّم، خُلَّيْطَى: مبتدأ مُؤَخَّر، مع: حال مما قبله، الشُّقَّارى: مضاف إليه، واعزُ: فعل أمر بمعنى «انْسب»، لغير: متعلِّق بما قبله، هذه: مضاف إليه، استندارا: مفعول به.

٧٦٨. لِمَـدِّهَا: (فَعْـلَاءُ) (أَفْعِـلَاءُ) ❁ مُثَلَّـثَ الْعَـيْنِ وَ(فَعْلَـلَاءُ)

٧٦٩. ثُـمَّ (فِعَـالَا) (فُعْلُـلَا) (فَـاعُولَا) ❁ وَ(فَـاعِلَاءُ) (فِعْلِيَـا) (مَفْعُـولَا)

٧٧٠. وَمُطْلَـقَ الْعَـيْنِ (فَعَـالَا)، وَكَـذَا ❁ مُطْلَـقَ فَـاءٍ (فَعَـلَاءُ) أُخِـذَا

ـ شرع في هذه الأبيات في ذكر أبنية الممدود مقتصراً على الأوزان المشهورة، كما فعل من قبل في الأوزان المشهورة في الألف المقصورة، وجملةُ ما ذكره سبعةَ عشرَ وزناً[1]:

١ ـ **الأول: فَعْلَاء**: مثل: صَحْراء، وهو اسم، ورَغْباء: وهو مصدر، وطَرْفاء: وهو جمع في المعنى وهو شجرة. وصفة أُنثى أَفْعَل: كحمراء، أو غيره، كديمة هَطْلاء: المطر المتتابع، وامرأة حَسْناء، وداهية دَهْيَاء.

٢ ـ ٤ ـ **الثاني والثالث والرابع: أَفْعِلاء**، وهو مثلَّث العَيْن، مثل اليوم الرابع من أيام الأسبوع: أربَعاء، أربِعاء، أربُعاء، بفتح الباء وكسرها وضمِّها. وأَفْعَلاء: بفتح العَين مشترك وهو في الجمع كثير نحو: أولِياء وأَصْفِياء وأنبِياء، أصدِقاء.

٥ ـ **الخامس: فَعْلَلَاء**: مثل: عَقْرباء، وحَرْمَلاء، لمكانين، ذكرهما سيبويه، ولا يكون هذا الوزن إلَّا اسماً، ومثله: كَرْبَلاء، المكان المعروف.

٦ ـ **السَّادس: فِعالاء**: وهو مختص بالممدود، ومثاله: قِصاصَاء، من القصاص، حكاه ابن دريد، ولا يحفظ غيره.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٠ ـ ١٣، وأوضح المسالك ٣/٢٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٠٥ ـ ٤٠٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٩٤، وشرح الهواري ٤/٢٠٧ ـ ٢٠٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح المكودي ٢/٧٦٩ ـ ٧٧١.

٧ ـ **السَّابع: فُعْلُلاء**: نحو: قعد القُرْفُصاء، ولم يجئ إلَّا اسماً، وهو قليل، وحكىٰ ابن القطاع: قعد القُرْفُصَىٰ، بالقصر.

٨ ـ **الثَّامن: فَاعُولاء**: نحو: عاشوراء: اليوم المعروف، وهو قليل في الكلام، ومثله: تاسوعاء.

٩ ـ **التاسع: فاعِلاء**، نحو: قاصِعَاء، وهو مختصٌّ بالممدودة، وهو لأحد جحرة اليربوع، ومثله: نافِقاء.

١٠ ـ **العاشر: فِعْلِيَاء**: نحو: كِبْرياء، وهو مختص بالممدودة. والجِرْبِيَاء لريح الشمال.

١١ ـ **الحادي عشر: مَفْعُولاء**: نحو: مَشْيُوخاء، أي: جماعة الشيوخ. مختص، بالممدودة والمبغولاء، والمتيوساء، والمَصْغوراء، ومَعْلوجاء.

١٢ ـ **الثاني عشر: فَعَالَاء**: نحو: بَرَاساء، يُقال: ما أدري أيّ البراساء هو، أيْ: أيّ الناس هو. وبَرَاكاء: بمعنىٰ البروك: وشدة القتال.

١٣ ـ **الثالث عشر: فَعيلاء**: نحو: كثيراء، ومثال المقصور منه: كثيرىٰ، وذكر ابن هشام: قِريثاء وكَرِيثاء، نوعان من البُسْر.

١٤ ـ **الرَّابع عشر: فَعُولاء**: نحو: دَبُوقاء «اسم للعذرة»، وحروراء: اسم موضع تُنْسَبُ إليه الحروريّة.

وقد أشار إلىٰ الأوزان الثلاثة الأخيرة بقوله: **ومطلق العين فَعَالَا**، ويعني بالإطلاق التحريك بالفتح مع الألف، وبالضم مع الواو، وبالكسر مع الياء.

١٥ ـ **الخامس عشر: فَعْلاء**: نحو: جَنَقاء: اسم موضع، وخَفَقاء، وَقَرَماء.

١٦ ـ **السَّادس عشر: فِعَلاء**: نحو: سِيَراء، وهو ثوب مُخَطَّط يعمل من القَزِّ، وخِيَلاء لغة في الخُيلاء.

١٧ ـ **السَّابع عشر: فُعَلاء**: نحو: عُشَراء: للناقة المرضع، ونُفَساء، وخُيَلاء، وقد أشار إلىٰ هذه الثلاثة بقوله:

وكذا ❁ مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا

ـ لمدِّها[1]: خبر مقدَّم، والضمير يعود إلىٰ ألف التأنيث، فَعْلاء: مبتدأ مؤخَّر، أَفْعِلاء: معطوف علىٰ «فعلاء»، مثلثَ: حال من أفعلاء، العين: مضاف إليه، وفَعْللاء: معطوف علىٰ أفعِلاء.

ـ ثم فِعالا: معطوف علىٰ أَفْعِلاء، وَفُعْلُلَا: معطوف علىٰ «أَفْعِلاء»، وفاعولا: معطوف علىٰ ما قبله، وفاعِلاء، وفعلياء، ومفعولاء: معطوفة علىٰ ما قبلها.

ـ ومطلق العين: حال من «فِعالا»، فِعالا: معطوف علىٰ ما قبله، وفي بعض النسخ مطلقُ: خبر مقدَّم وفعالا: مبتدأ مؤخَّر، والأول أقعد، وكذا: متعلِّق بـ«أُخذا»، ومطلقَ: حال من الضمير المستتر في «أُخذ»، وفعلاء: مبتدأ، أُخذا: خبره.

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٠، وشرح المكودي ٢/٧٧١.

٦٥ ـ المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١. إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ❁ فَتْحاً، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ«الْأَسَفْ»=

٧٧٢. =فَلِنَظِيـــرِهِ الْمُعَـــلِّ الْآخِـــرِ ❁ ثُبُـــوتُ قَصْـــرٍ بِقِيَـــاسٍ ظَـــاهِرِ

٧٧٣. كَـ(فِعَلٍ) وَ(فُعَـلٍ) فِـي جَمْـعِ مَـا ❁ كَـ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: «الدُّمَىٰ»

ـ المقصور: هو الاسم الذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة.

ـ والممدود: هو الذي حرف إعرابه همزةٌ قبلها ألفٌ زائدة.

وكلاهما قياسي، وهو وظيفة النحوي، وسماعي وهو وظيفة اللغوي.

وأشار إلىٰ المقصور القياسي بالبيتين: الأول والثاني.

والقصر والمدُّ لا يكونان إلَّا في المعتلِّ الآخر، فكلّ اسم معتلّ الآخر له نظير من الصحيح يَطّردُ فيه فتحُ ما قبل آخره، فهو مقصور نحو قولك:

جَوِي: جَوَىٰ، ونظيره من الصحيح: أَسِفَ أَسَفاً، و يَطَّرد فتح ما قبل آخره؛ لأن فَعِل اللازم قياس مصدره فَعَل.

ـ قال المرادي[1]: فقوله: إِذا اسمٌ: يعني من الصحيح

(١) توضيح المقاصد ٥/١٤ ـ ١٥، وشرح الأشموني ٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨، وأوضح المسالك ٣/٢٤٠ ـ ٢٤١، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٠، وشرح المكودي ٢/٧٧٢ ـ ٧٧٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٤=

ـ وقوله: **كان ذا نظير**: يعني من المعتلِّ.

ـ وقوله: **كالأَسَف**: مثال للصحيح الذي اسْتَوْجَبَ الفتحَ قبلَ الطَّرف.

ـ **وأتىٰ في البيت الثالث بمثالين:**

ـ **فِعَل**: بكسر الفاء، وفتح العين.

ـ **فُعَل**: بضم الفاء، وفتح العين.

وهما جمعان: لـ«فِعْلَة وفُعْلَة»، مقصوران قياساً.

ـ **مثال فِعَل جمع فِعْلَة**، نحو: مِرْيَة ومِرًىٰ، ولِحْيَة ولِحًىٰ، وفِرْيَة وَفِرًىٰ. ونظيره من الصحيح: قِرْبه: وقِرَب.

ـ **ومثال فُعَل: جمع فُعْلَة**، نحو: دُمْيَة ودُمًىٰ، ومُدْية ومُدًىٰ، ونظيره من الصحيح: قُرْبَة جمع قُرَب، وغُرْفَة وغُرَف، وحُجَّة وَحُجَج.

ـ **قال ابن هشام**: «ومنها اسم مفعول ما زاد علىٰ الثلاثة نحو: مُعْطًىٰ ومُسْتَدْعًىٰ، فإنّ نظيره مُكْرَم، ومُسْتَخْرَج، ومثله عند الشاطبي وغيره.

ـ إذا[1]: ظرفٌ تضمَّن مَعنىٰ الشرط، اسمُ: فاعل بفعلٍ محذوف يفسِّره استوجب، استوجب: فعل ماض، وفاعله مُسْتتر، من قبل: متعلِّق بـ«اسْتوجب»، الطَّرف: مضاف إليه، فتحاً: مفعول «استوجَبَ»، كان: ماض ناقص، واسمه مُسْتتر فيه. ذا: خبر، نظير: مضاف إليه، والجملة حالية من فاعل «استوجب»، كالأَسَف: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كالأَسف.

= ـ ٢٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٩٦ ـ ١٠٩٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٠٣، وشرح الهواري ٤/٢١٠ ـ ٢١١.

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح المكودي ٢/٧٧٢.

ـ فَلِنظيره: خبرٌ مقدَّم، المُعَلِّ: نعت «نظير»، الآخر: مضاف إليه، ثبوت: مبتدأ مؤخَّر، قصرِ: مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر جواب «إذا»، بقياس: متعلِّق بـ«ثبوت»، ظاهر: نعت «قياس».

كفْـعَل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كَفِـعَل، وفُعَل: معطوف على فِعَل، في جمع: في موضع الحال من «فِعَل وفُعَل»، ما: مضاف إليه، كفِعْلَةٍ: صلة «ما» وفُعلة: معطوف على فِعَلَة، نحو: خبر مبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، الدُّمَى: مضاف إليه.

٧٧٤. وَمَـا اسْـتَحَقَّ قَبْـلَ آخِـرٍ أَلِـفْ ❁ فَالْمَـدُّ فِـي نَظِيـرِهِ حَتْمـاً عُـرِفْ

٧٧٥. كَمَصْـدَرِ الْفِعْـلِ الَّـذِي قَـدْ بُـدِئَا ❁ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ«ارْعَوَى» وَكَـ«ارْتَأَى»

ـ **شرع في بيان الاسم الممدود**[1]، ويعني بالبيت الأول أنَّ الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره واجب المدِّ قياساً.

وعلى هذا فالممدود المقيس إذا كان معتلاً آخره له نظير من الصحيح يَطَّرد زيادة الألف قبل آخره.

ـ وقوله: استحقّ، يعني في القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيأتي في البيت الثاني، أو غلب ولم يلزم.

ـ **قال المرادي**: «كمفعال، نحو: مِهْداء، فإن نظيره من الصحيح مِهْذَار...».

(١) توضيح المقاصد ٥/١٥ ـ ١٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٠١، وشرح الأشموني ٢/٤٠٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٥، وشرح المكودي ٢/٧٧٣، والمقاصد الشَّافية ٦/٤١٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٩٨ ـ ١٠٩٩.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ هذا مما يجب مَدُّه قياساً؛ لأن نظيره من الصحيح تجب فيه زيادة ألف قبل آخره، تقول:

ـ **ارعوىٰ ارعواءً، وارتأىٰ ارتياءً، أعطىٰ إعطاء، استقصىٰ استقصاءَ.**

ـ **لأن نظيرها: احمرار، واقتدار، وإكرام، واكتساب، واستخراج.**

ـ **قال ابن النَّاظم**: وكذا مصدر فعل دالّاً علىٰ صوت أو مرض كالرُّغاء والثُّغاء، نظيره من الصحيح الصُّراخ والدُّوار.

ـ وما[1]: مبتدأ، استحقَّ: صلة الموصول، قبل: ظرف متعلّق بما قبله، آخر: مضاف إليه، ألف: مفعول «استحقَّ»، فالمدُّ: مبتدأ، في نظيره: متعلِّق بـ«عُرِف»، حَتْماً: حال من الضمير في «عُرِف»، جملة عُرِف: خبر المبتدأ. والمبتدأ وخبره: خبر «ما».

ـ كمصدر: خبر لمبتدأ محذوف، وذلك كمصدر، الفعل: مضاف إليه، الذي: نعت للفعل، جملة: قد بُدئا: صلة الذي، بهمز: متعلِّق بـ«بُدِئا»، وصل: مضاف إليه: كارعوىٰ: خبر لمبتدأ محذوف، وذلك كارعوىٰ، وكارتأىٰ: معطوف علىٰ ما قبله.

٧٧٦. وَالْعَـادِمُ النَّظِيـرِ ذَا قَصْـرٍ وَذَا ❊ مَدٍّ بِنَقْلٍ كَـ«الْحِجَا» وَكَـ«الْحِذَا»

ـ **قال الشَّاطبي**[2]: «يعني أنَّ ما كان من المقصور أو الممدود عادماً للنظير لم يطَّرد في بابه، ولا كَثُر كثرة تقضي له بالقياس، **فهو مُستند إلىٰ النقل، ومُتلقَّىٰ من السّماع، موضعه كتب أهل اللغة، لا مَدْخل للنحو فيه**».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥١، وشرح المكودي ٢/٧٧٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٦/٤١٩، وشرح المرادي ٥/١٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٨، وشرح الأشموني ٢/٤١١، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٢، وشرح المكودي ٢/٧٧٤.

ـ **وقال ابن طولون:** «يعني أنَّ ما كان من المعتل الآخر، ولا نظير له من الآحاد يَطَّرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور سماعاً، وما كان قبل آخره همزة قبلها ألف، ولم يَطَّرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضاً ممدود سماعاً.

ـ ومثَّل للمقصور سماعاً بـ«الحجا» وهو العقل، ومن ذلك: الثَّرىٰ والسَّنا.

ـ ومَثَّل للممدود سماعاً بـ«الحذاء» وهو النعل، ومن ذلك: الفتاء والسَّناء والثراء.

ـ **قال المرادي:** «**وقد صنَّف الناس في ذلك كُتُباً فلا نطوِّل بكثرة الأمثلة**».

ـ **قال الشَّاطبي:** «وإنما قصره لضرورة الوزن».

ـ والعادمُ[1]: مبتدأ، النظيرِ: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله، ذا قصر وذا مَدّ: حالان من الضمير في «بنقل»، كالحجا: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كالحجا، والحذا: معطوف علىٰ ما قبل.

٧٧٧. وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ ❁ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

ـ **ذكر الشَّاطبي**[2] أنَّ هذه المسألة من «لواحق باب المقصور والممدود»، وهي: **هل يجوز قصر الممدود ومَدَّ المقصور أم لا؟**

ـ أمّا في الكلام المنثور فهذا لا يكون، لأن ما يُقاس في الكلام لا يكون مأخوذ القياس إلَّا من الكلام، ومثل هذا لم يأت إلَّا في الشعر، فلا يُنقل إلىٰ الكلام، وهذا

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥١، وشرح المكودي ٢/٧٧٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٦/٤٢٠ ـ ٤٢١، وتوضيح المقاصد ٥/١٦ ـ ١٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٦، وشرح الأشموني ٢/٤١٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٨، وأوضح المسالك ٣/٢٤٤، وشرح المكودي ٢/٧٧٤ ـ ٧٧٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٢ ـ ١٠٣.

ما لا خلاف فيه، فلذلك قال: «**وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ**» فقيَّده بحال الضرورة، وهو في الشعر لا في الكلام.

ـ **وعند المرادي: قصر الممدود للضرورة يشبه صَرْفَ ما لا ينصرف**؛ فلذلك أجمع على جوازه، ومَدّ المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصَّرْف؛ فلذلك اختُلِفَ فيه:

ـ **منعه جمهور البصريين مُطلقاً.**

ـ **وأجازه جمهور الكوفيين مُطلقاً.**

ـ وفصَّل الفرّاء، فأجاز مَدَّ ما لا موجب لقصره كالغِنَى، ومَنَعَ مَدَّ ما له مُوْجِب قصْرٍ كَسَكْرَى، والظاهر جوازه لوروده، ومن ذلك قول أعرابي:

يَا لَكَ مِنْ تمر ومن شيشاء ❁ ينشب في المِسْعَل واللِّهاء

ـ وممن وافق الكوفيين على ذلك ابن ولاد وابن خروف.

ـ ومن ذلك قراءة طلحة[1]: ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِۦ﴾ بالمدّ. وقوله:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي ❁ فَلَا فَقْرٌ يَدُوْمُ وَلَا غِنَاء

ـ وقصرُ[2]: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، المدِّ: مضافٌ إليه، اضطراراً: مفعول له، مجمعُ: خبر المبتدأ، عليه: نائب عن الفاعل، والعكسُ: مبتدأ، بخُلفٍ: متعلِّق بـ«يقع»، وجملة «يقع» خبر المبتدأ.

❁ ❁ ❁

(١) سورة النور ٢٤/٤٣، وانظر معجم القراءات ٦/٢٨٤ فهي قراءة طلحة بن مصرف ويحيى بن وثاب.
(٢) إعراب الألفيَّة/١٥١، وشرح المكودي ٢/٧٧٥.

٦٦ ـ كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ، وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً

٧٧٨. آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ (يَا) ❊ إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩. كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: «الْفَتَىٰ» ❊ وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ«مَتَىٰ»

٧٨٠. فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الْأَلِفْ ❊ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

* **الاسم القابل للتثنية على خمسة أنواع**[1]:

ـ **أحدها**: الصحيح، نحو: رجل وامرأة.

ـ **الثَّاني**: المُنَزَّل منزلة الصحيح، نحو: ظَبْي ودَلْو.

ـ **الثَّالث**: المعتلّ المنقوص: كالقاضي.

ـ وهذه الأنواع الثلاثة لا تُغَيَّر في التثنية، تقول: **رَجُلان، امرأتان، ظَبْيان، دَلْوان، القاضِيان**.

ـ **الرَّابع**: المعتلُّ المقصور، وهو ما أشار إليه في الأبيات الثلاثة وهو نوعان:

١ ـ ما يجبُ قلبُ ألفه ياء، وذلك في ثلاث مسائل:

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٤٦ ـ ٢٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٧٦ ـ ٧٧٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٥ ـ ١٠٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٧ ـ ٢٩٩، وتوضيح المقاصد ٥/٢٠ ـ ٢١، وشرح الأشموني ٢/٤١٤ ـ ٤١٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٢٩ وما بعدها، وشرح الهواري ٤/٢١٤ ـ ٢١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٠٦ ـ ١١٠٧، ١١٠٨.

إحداها: أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف: حُبْلىٰ: **حُبْلَيَان**، مَلْهَىٰ: **مَلْهَيَان**، مُسْتَقْصَىٰ: **مُسْتَقْصَيان**، مُنْتَمىٰ: منتميان.

فالألف فيما تقدَّم: رابعة، وخامسة وسادسة، وقُلبت ياءً في جميع ذلك، ولا تنظر إلىٰ أصلها.

والثانية: أن تكون الألفُ فيه ثالثة مبدلة من ياء كـ«فتىٰ»، **تقول: فَتَيان، رَحَيان**، قال تعالىٰ[1]: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾.

والألف الثالثة: أن تكون مجهولة الأصل، وأُمِيْلَت، تقول في «متىٰ» علماً: في التثنية متيان، بلىٰ: **بَلَيان**.

٢ ـ **النوع الثاني**: أن تكون الألف ثالثةً مبدلةً من واو، وفي هذه الحالة تقلب الألف واواً نحو[2]: **عَصَا: عَصَوان، قَفَا: قَفَوان، مَنَا: مَنَوان**.

ـ أو كانت مجهولة الأصل ولم تُمل نحو: «إلىٰ» علماً، فتقول: **إِلَوان، وإِذا: إِذَوَان، ولَدَىٰ: لَدَوان، عَلَىٰ: عَلَوان**، وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا.

ـ وقوله: **وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ**:

أي: أَوْلِ هذه الأحرف المنقلبة عن الألف الذي قد أُلِف قبلُ، يعني علامة التثنية، وهي: ألف ونون في الرفع، وياء ونون في النصب والجرِّ.

ـ آخر[3]: منصوب علىٰ المفعولية بفعل محذوف يفسِّرُه: اجْعله، مقصورٍ:

---

(١) سورة يوسف ١٢/٣٦.

(٢) وشذَّ قولهم: رِضَا: رضيان بالياء مع أنه من الرِّضْوان، وحكاية الكسائي، وعن الجوهري أنّ الكسائي سمع: رِضَوان. ويأتي الحديث عنه.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٥١ ـ ١٥٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٤٠، وشرح المكودي ٢/٧٧٨.

مضاف إليه، تثنّي: مضارع، والجملة: نعت «مقصور»، اجْعله: فعل وفاعل ومفعول، يا: المفعول الثاني، إنْ: شرط، كان: فعل الشرط، واسمه مستتر، عن ثلاثة: متعلّق بمرتقيا: ومرتقيا: خبر.

ـ كذا: خبر مقدَّم، الذي مبتدأ مؤخَّر، اليا: مبتدأ، أصله: خبره، وبالعكس، وجملة المبتدأ والخبر صلة «الذي»، نحو: خبر مبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، جملة معترضة بين العاطفين، الفتىٰ: مضاف إليه، والجامد: معطوف علىٰ «الذي»، الذي: نعت الجامد، أُمِيْلَ: صلة «الذي»، كـ«متىٰ»: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كـ«متىٰ».

ـ في غير: متعلِّق بـ«تُقلَبُ»، ذا: مضاف إليه، تُقْلَبُ: مضارع مبني للمفعول، واواً: مفعوله الثاني، الألفُ: مفعوله الأول، وهو نائب عن الفاعل. أَوْلِها: فعل أمر، ها: مفعوله الأول، ما: مفعوله الثاني، كان: ماض ناقص، قبلُ: متعلِّق بـ«أُلِف»، أُلِف: خبر «كان». وجملة «كان» صلة.

٧٨١. وَمَا كَـ«صَحْرَاءَ» بِوَاوٍ ثُنِّيَا، ❁ وَنَحْوُ: «عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا»=

٧٨٢. =بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ❁ صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَىٰ نَقْلٍ قُصِرْ

ـ انتقل الناظم هنا إلىٰ الحديث عن الممدود[1]:

ـ وفي صدر الأول: وَمَا كَـ«صَحْرَاءَ» بِوَاوٍ ثُنِّيَا: يعني أنَّ الهمزة فيه إذا كانت

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٢ ـ ٢٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٩ ـ ٣٠٠، وأوضح المسالك ٣/٢٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٧٨ ـ ٧٧٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٤١ ـ ٤٥١.

للتأنيث نحو: **صحراء: صحراوان، حمراء: حمراوان، وغَرَّاء: غَرَّاوان، عمياء: عمياوان، قُلبت واواً في التثنية**، وشذَّ «حمرايان» بقلب الهمزة ياءً، و«عاشوران» بحذف الألف والهمزة وتثنية: عاشور.

ـ وقوله: وَنَحْوُ: «**عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا**» / **بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ**...

يعني أنه يجوز قلب الهمزة واواً، وإبقاؤها على حالها فيما يأتي:

١ ـ **إذا كانت للإلحاق**، نحو: عِلْباء [**عَصَب العُنق**]: **علباءان، علباوان، ومثله: قوباء: قوباءان قوباوان**، والقلب في ذي الإلحاق أَجْوَدُ.

٢ ـ **وكذا المنقلبة عن واو أو ياء: كساء: أصله كساو، وحياء: أصله: حياي، تقول: كساء: كساءان، كساوان، وحياء: حَيَاءان، وَحَيَاوَان.**

ـ وقوله: **وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ / صَحِّحْ**...

يعني به ما تبقى من أنواع الممدود، وهو ما كانت همزته أصلية، نحو: **قُرَّاء، وُضَّاء**، وتقول فيهما: **قُرَّاءان، وُضَّاءان**. فتبقى الهمزة على حالها، ويُضاف بعدها علامة التثنية.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وربما قيل: قرّاوان».

ـ **وقوله: وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ**: فنتعرض فيه لما شذّ من المقصور، ونتبعه بما شذّ من الممدود، كما فعل المرادي.

* **ومما شذَّ من المقصور في التثنية:**

١ ـ **رضا**: أصل الألف واو، وقالوا في التثنية: رِضَيَان، والقياس: رِضَوَان.

٢ ـ **ومِذْرَوَان**: في التثنية، وهما طرفا الأَلية، والقياس: مِذْرَيَان.

٣ ـ وحذف ألف المقصور: خامسة: **خَوْزَلَىٰ**: **خَوْزَلَان**، ولَا يُقَاس علىٰ ذلك خلافاً للكوفيين ومثله: **قهقرىٰ**: **قهقران**.

* **ومما شَذَّ من الممدود:**

١ ـ **إقرار همزة التأنيث**، نحو: حمراءان.

٢ ـ **قلبها ياء**، نحو: حمرايان.

٣ ـ **حذف الألف والهمزة من قاصعاء: قاصِعان**، وقاس عليه الكوفيون.

٤ ـ **قلب همزة كساء ياء**، نحو: كِسَايان، ولا يُقاس عليه خلافاً للكسائي.

٥ ـ **قلب الأصلية واواً**، في مثل: قُرّاء، وقيل: إنه لم يُسْمَع.

ـ ما[1]: موصولٌ مبتدأ، كصحراءَ: صلته، بواو: متعلِّق بـ«ثُنّيا»، وجملة «ثنيا» خبر المبتدأ، ونحو: مبتدأ، علباءٍ: مضاف إليه، كِسَاءٍ وحَيَا: معطوفان علىٰ «علباء».

ـ بواو: متعلِّق بمحذوف خبر، أو نحو: معطوف علىٰ «واو»، غَيرَ: مفعول مقدَّم بصَحِّح، ما: مضاف إليه، وجملة «ذُكر» صلة «ما»، صَحِّح: فعل أمر، ما: مبتدأ، جملة «شذَّ» صلة «ما»، علىٰ نقل: متعلِّق بـ«قُصِر». وجملة «قصر» خبر المبتدأ.

٧٨٣. وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَىٰ ❊ حَـدِّ الْمُثَنَّـىٰ مَـا بِـهِ تَكَمَّـلَا

٧٨٤. وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ، ❊ وَإِنْ جَمَعْتَـهُ بِتَـاءٍ وَأَلِـفْ=

٧٨٥. =فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ❊ وَتَـاءَ ذِي التَّـا أَلْـزِمَنَّ تَنْحِيَـهْ

الجمعُ الذي علىٰ حَدِّ المثنّىٰ هو جمع المذكر السَّالم، فإذا جُمِع الاسم هذا

(١) إعراب الألفيّة/١٥٢، وشرح المكود ٢/٧٧٩.

الجَمع ، فإن كان صحيحاً أو ممدوداً فحكمه في لحاق علامة الجمع حكمه في لحاق علامة المثنّىٰ .

ـ **وإن كان منقوصاً** حُذِف آخره ، وقُلبت الكسرةُ التي قبل الياء ضمّة في الرفع ، نحو: **القاضُون** . وأصله: **القاضِيُون** . فاستُثقلت الضَّمَّة علىٰ الياء المكسور ما قبلها ، فحذفتْ فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين ، وأُبْدِلت الكسرةُ التي قبلها ضمّة في الرفع لتسلم الواو ، فصار: القاضُون .

ويُسَمَّىٰ مثل هذا الجمع: الجمع الذي علىٰ هجاءَيْن . كذا عند ابن هشام .

ـ **ولم ينبّه النَّاظم علىٰ حكم المنقوص** ، وكان ينبغي أن ينبّه علىٰ ذلك ، وتعقَّبه المرادي والشَّاطبي .

ـ **وإن كان مقصوراً** حُذِفَ آخره ، ووليت علامةُ الجمع الفتحة التي كانت قبل الآخر ، لتدلّ علىٰ المحذوف ، **فيقال: جاء المُصْطَفَوْن ، ورأيت المُصْطَفَيْن** .

والأصل: المصطفاوْن ، والمصطفايْن: فحُذِفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين ، ووليت الواو والياءُ الفتحةَ التي كانت قبل الألف .

ـ **وذكر ابن النَّاظم**[1] عن الكوفيين أنَّ ما ألفُه زائدة فحكمه حكم المنقوص ، **وأجازوا في جمع مُوْسَىٰ: مُوْسَوْن ، وموسُون** علىٰ جواز كونه من أوسيت رأسه أي: حلقته ، وكونه فَعْلىٰ من **ماس رأسه مَوْسىٰ** إذا حلقه .

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٣٠٠ ، وأوضح المسالك ٢٤٩/٣ ، وشرح ابن طولون ٣٠١/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٩/٤ ، وشرح المكودي ٧٨٠/٢ ، والمقاصد الشَّافية ٤٥٢/٦ ، وشرح الأشموني ٤١٨/٢ ، وإرشاد السَّالك ١١١٠/٢ ـ ١١١٢ ، وشرح الهواري ٢١٧/٤ ـ ٢١٨ ، وأوضح المسالك ٢٤/٥ ـ ٢٧ .

وقال تعالىٰ[1]: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، و[2]: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾.

وقوله: ..... ❁ وَإِنْ جَمَعْتَـــهُ بِتَـــاءٍ وَأَلِـــفْ=

=فَـالْأَلِفَ اقْلِـبْ قَلْبَهَـا فِـي التَّثْنِيَـهْ ❁

ـ **انتقل إلىٰ الحديث عن جمع الاسم بالألف والتاء**، فذكر أنَّ حكمه في لحاق علامة الجمع به حكم ما لحقته علامة التثنية، إلَّا أنَّ ما فيه هاء التأنيث تُحْذَفُ منه عند تصحيح ما هي فيه، كقولك: مُسْلِمَة: مُسْلِمات، مُؤْمِنَة: مُؤْمِنَات.

ـ **قال ابن عقيل**: «وإنْ جُمِعَ بألف وتاء قُلبت ألفُه كما تُقْلَبُ في التثنية فتقول: في حُبْلىٰ: حُبْلَيَات. وفي فَتىٰ وعصا: علمي مؤنّث: فتيات، عصوات.

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذٍ حذفها، تقول: «**فتاة: فتيات، قناة قنوات**»، لئلا يجمع بين تاءي تأنيث: علامة الإفراد، وعلامة الجمع.

ـ **قال المرادي**: «وإذا كان قبلها همزة تلي ألفاً زائدة صُحِّحَت إن كانت أصلية، نحو: قُرَّاءة وَقُرَّاءَات...».

ـ واحْذِف[3]: فعل أمر، من المقصور: متعلِّق بالفعل قبله، في جمع: متعلِّقان بِاحْذِفْ، علىٰ حَدِّ: نعت لجمع، المثنّىٰ: مضاف إليه، ما: مفعول «احْذِف» به: متعلِّق بـ«تكمَّلا»، وجملة «تكمَّلا» صلة «ما».

ـ والفتحَ: مفعول مقدَّم بـ«أَبْقِ»، أَبْقِ: فعل أمر، وفاعل، مشعراً حال من الفتح، أو من فاعل «أَبْقِ»، كذا عند الشَّاطِبِي. بما: متعلِّق بـ«مُشعراً»، حُذِفَ:

---

(١) سورة آل عمران ١٣٩/٣.

(٢) سورة ص ٤٧/٣٨.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٥٢، وشرح المكودي ٧٨٠/٢، والمقاصد الشَّافية ٤٥٤/٦.

الجملة صلة «ما»، وإنْ: شرط، جمعته: فعل الشرط، بتاء: متعلِّق بـ«جمعته»، وألف: معطوف على تاء.

ـ فالألفَ: مفعولٌ مقدَّم بـ«اقلبْ»، اقلبْ: فعل أمر، قلبَها: مفعول مطلق للنوع، في التثنية: متعلِّق بـ«قلبها». وجملة «اقْلبْ»: جواب الشرط، وتاء: مفعول أول بـ«أَلزِمنّ» مقدَّم عليه، ذي: مضاف إليه. التا: مضاف إليه، ألزِمنَّ: أمر مؤكَّد بالنون الثقيلة، تنحيه: مفعول: ألزِمنّ، الثاني.

٧٨٦. وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْماً أَنِلْ ❁ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧. إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا ❁ مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

ـ يعني أنَّ ما جُمِع بألف وتاء، وكانت فيه الشروط المذكورة في هذين البيتين، **جاز أن تتبع عينه لفائه في الحركة،**

فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحة.

وتضمُّ عينه إن كانت الفاء مضمومة.

وتكسر عينه إن كانت الفاء مكسورة.

ـ **والشروط في هذين البيتن خمسة**[1]، وهي مرتبة في هذا العرض على نسق ما جاءت في الأبيات:

١ ـ **الأول: أن يكون سالم العين**، واحترز بهذا من نوعين:

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٣٠٢، وتوضيح المقاصد ٥/٢٧ ـ ٢٨، وشرح المكودي ٢/٧٨١ ـ ٧٨٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٠١، وأوضح المسالك ٣/٢٤٩، وشرح الأشموني ٢/٤٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/١١٠ ـ ١١١، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١١٥ ـ ١١١٦.

ـ **أحدهما**: المشدَّد العين وهو المضعَّف نحو: **جَنَّة وجِنَّة وجُنَّة**، **وهذا ليس فيه إلَّا التسكين: جَنّات**...

ـ **الثاني**: ما عينه حرف علّة: ألف: مثل دار، وما أوله مضموم نحو: سُورة، وما أوله مكسور نحو: دِيْمَة، وما أوله مفتوح نحو: بَيْضَة. فلا يتبع شيء من ذلك إلَّا ما أوله مفتوح، وهذا فيه لغتان: **لغة هذيل بالإتباع، ولغة غيرهم الإسكان**. وسيأتي الحديث عنه فيما يأتي:

٢ ـ **الثاني**: أن يكون ثلاثياً واحترز به من الرباعي نحو: جَيْأَل، للضبع، فإنه يبقىٰ علىٰ حاله.

٣ ـ **الثالث**: أن يكون اسماً، واحترز بذلك من الصفة نحو: ضَخْمة، وجَـلْفَة، وصَعْبة، وحُلْوَة. فهذا ليس فيه إلَّا الإسكان.

وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله: **وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْماً**...

٤ ـ **الرابع**: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحرك العين نحو: **شجرَة، ونبِقة، وسَمُرة، فإنه لا يُغَيَّر**.

٥ ـ **الخامس**: أن يكون مؤنثاً واحترز به من المذكر نحو: بكر، فإنه لا يجمع بالألف والتاء، فلا يكون فيه الإتباع المذكور.

وهذان الشرطان مفهومان من قوله: **إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا**

ولا يشترط أن يكون فيه تاء التأنيث، فلذلك سوّىٰ بين المختتم بتاء التأنيث والمجرّد منها.

مثال الأول: جَفْنَة، سِدْرة، غُرْفة.

ومثال المجرد منها: دَعْد، هِنْد، جُمْل.

فإذا جمعت هذه المُثُل ونحوها بالألف والتاء تبعت عينُها فاءها لجمعها للشروط المذكورة، تقول: جَفَنات، سِدِرات، غُرُفات، دَعَدات، هِنِدات، جُمُلات. ومنع الفرّاء إتباع الكسرة إلَّا أن يُسْمَع فيُحفظ، ولا يُقاس عليه.

ـ والسَّالمَ[1]: مفعول أول بـ«أَنِلْ»، العينِ: مضاف إليه، الثلاثيَّ: بدل من السَّالم، اسماً: حال من «الثلاثيّ»، أَنِلْ: فعل أمر، إتباعَ: مفعول ثان لـ«أنل»، عَيْنِ: مضاف إليه، فاءَه مفعول «إتباع»، بما: متعلِّق بـ«إتباع»، وجملة «شُكل» صلة «ما».

ـ إنْ: حرف شرط، ساكنَ العين مؤَنَّثاً: حالان من فاعل «بدا»، بدا: فعل الشرط، وجوابُه محذوف، مختتماً: حال ثالثة، بالتاء: متعلِّق بـ«مختتماً»، أو مجرّداً: معطوف على «مختتماً».

٧٨٨. وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ❁ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلّاً قَدْ رَوَوْا

ـ يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتباع، وهما السكون والفتح[2].

ـ وشمل التالي غير الفتح التالي الضم نحو: غُرْفَة. والثاني الكسر نحو: هِنْد.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٣، وشرح المكودي ٢/٧٨٣، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٦٦.

(٢) شرح المكودي ٢/٧٨٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٣ ـ ٣٠٤، وتوضيح المقاصد ٥/٢٨ ـ ٢٩، وأوضح المسالك ٣/٢٥٠ ـ ٢٥١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠١، وشرح الأشموني ٢/٤٢١، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦، وبالأوجه الثلاثة قُرئ ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ سورة البقرة ٢/١٦٨، وانظر معجم القراءات ١/٢٢٩ ـ ٢٣١، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٦٩ «وقوله: فكلاً قد رَوَوْا: يعني أن هذه الأوجه الثلاثة... مروية عن العرب، مسموعة من كلامها...».

فيجوز في كل منهما ثلاثة أوجه:

١ ـ **الإتباع**: تقول: **غُرُفات**، والسكون تخفيفاً: **غُرْفات**، والفتح تخفيفاً: **غُرَفات**. ومثله: **خُطْوَة**، وظُلْمة في الأوجه الثلاثة.

٢ ـ **ومثله في نحو هِنْد: هِنِدات، وهِنْدات، وَهِنَدات، ومثله: كِسْرة.**

وفُهِمَ مما تقدَّم أنَّ التالي الفتح لا يجوز فيه إلَّا الإتباع، نحو: جَفْنَة، وَدَعْد، وحَسْرة، ولا يُسَكَّن إلَّا في الضَّرورة.

قال تعالىٰ[1]: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾.

وقول العرجي أو غيره:

بِاللهِ يَا ظَبْيَاتَ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ❊ لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَوْ لَيْلَىٰ مِنَ البَشَرِ

وقول عروة بن جزام:

وجُمِّلْتُ زَفْرَات الضُّحَىٰ فَأَطَقْتُهَا ❊ وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيّ يَدَانِ

وتسكين عين «زفرات» ضرورة حسنة، كذا عند ابن هشام.

ـ سكِّن[2]: فعل أمر، وفاعل، التاليَ: مفعول به، غيرَ: مفعول «التالي»، الفتح: مضاف إليه، أو خفّفه: معطوف علىٰ «سكِّن»، بالفتح: متعلِّق بـ«خفِّفه»، فكلاً: مفعول مقدَّم، قد: حرف تحقيق، رَوَوْا: فعل وفاعل.

(١) سورة البقرة ٢/٢٥٠.

(٢) إعراب الألفية/١٥٢، وشرح المكودي ٢/٧٨٤.

٧٨٩. وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: «ذِرْوَهْ» ❊ وَ«زُبْيَةٍ»، وَشَذَّ كَسْرُ: «جِرْوَهْ»

٧٩٠. وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ❊ قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

ـ **في البيت الأول**[1] المراد أنَّ العرب مَنَعوا إتباع الكسرة فيما لامه واو، نحو: ذِرْوَة. ومنعوا إتباع الضَّمَّة فيما لامه ياء، نحو: «زُبْيَة».

وإنما كان ذلك لاستثقال الكسرة قبل الواو، والضمّة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك. كذا عند المرادي.

وقوله: وشذَّ كَسْرُ «جِرْوَه» إشارة إلى قولهم: **جِرِوات، بكسر الراء، وحكاه يونس، وهو في غاية الشُّذوذ لما فيه من الكسر قبل الواو.**

ـ وفُهِمَ من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو: ذِرْوة: **ذِرْوات، وزُبْيَة: زُبْيَات**، فهو لم يذكر غير منع الإتباع، وسكت عن الإسكان.

❊ **وفي البيت الثاني**: ذكر أنَّ ما وَرَدَ في هذا الباب مخالفاً لما ذكره فيما تقدَّم واحد من ثلاثة:

ـ **نادرٌ**: ومن ذلك قول بعض العرب: **كَهَلات، بالفتح، وقياسه الإسكان**؛ لأنه صفة، ولا يُقاس عليه خلافاً لقطرب. ومنه قولهم: عِيَرات، بكسر العين وفتح الياء. وعند الزَّجَّاج والمبرِّد بالفتح: عَيَرَات.

ـ **أو ضرورة**: كقوله:

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٩ ـ ٣٢، وشرح المكودي ٢/٧٨٥ ـ ٧٨٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٧٨ ـ ٤٨٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٤ ـ ٣٠٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١١٧ ـ ١١١٩، وشرح الأشموني ٢/٤٢٣، وشرح ابن النَّاظم/١٣٠، وأوضح المسالك ٣/٢٥٣، وشرح ابن عقيل ٤/١١١ ـ ١١٣.

فَتَسْتَـرِيْحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَـا

وقياسه الفتح: زَفَراتها.

ـ **لغة قوم من العرب:**

فتح العين المعتلَّة بعد الفاء المفتوحة، نحو: **جَوْزة، بَيْضَة، فهي لغة هذيل.** قال شاعر منهم:

أَخُـو بَيْضَـاتٍ رَائِـحٌ مُتَـأَوِّبُ ❊ رَفِيْـقٌ بِمَسْـحِ المِنْكَبَـيْنِ سَـبُوحُ

وقرئ قوله تعالى[1]: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ **على لغة هذيل، بالإسكان والفتح،** فقد روى ابن عباس وابن أبي إسحاق والأعمش وابن بكار عن ابن عامر «عوَرات»[2] بفتح الواو، وهي لغة هذيل بن مدركة وقيس.

ـ ومنعوا[3]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، إتباعَ: مفعول به، نحو: مضاف إليه، ذِرْوة: مضاف إليه، وَزُبْيَة: معطوف على ذِرْوَة، وشذّ كسرُ: فعل وفاعل، جِروَة: مضاف إليه.

ـ ونادر[4]: خبرٌ مقدَّمٌ، أو ذو: معطوف على نادر، اضطرارٍ: مضاف إليه، غير: مبتدأ مؤخّر. ما: مضاف إليه، قدَّمتُه: صلة «ما»، أو: عطف، لأناس: متعلِّق بـ«انتمى»، وجملة «انتمى» معطوفة على خبر المبتدأ.

---

(١) سورة النور ٢٤/٥٨، والآية/٣١ ﴿عَلَىٰ عَوْرَٰتِ﴾.

(٢) في كتابي معجم القراءات ٦/٢٥٩ **قال ابن خالويه بعد ذكر هذه القراءة: وسمعنا ابن مجاهد يقول: هو لَحن، وإنما جعله لحناً وخطأً من قبل الرواية، وإلَّا فله مذهب في العربية، بنو تميم يقولون: رَوَضات، وجَوَزات، وعَوَرَات».**

(٣) إعراب الألفيَّة/١٥٣، وشرح المكودي ٢/٧٨٦ قال: «فقد توسَّط المبتدأ بين الأخبار، والتقدير: غير ما قدّمته نادر، أو ذو اضطرارٍ، أو انتمى لأُناس.

(٤) وعند الشَّاطبي ٦/٤٨٠ ونادراً، أي: إمّا وقع نادراً، وإمّا اضطراراً.

٦٧ ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١. (أَفْعِلَـةٌ) (أَفْعُـلُ) ثُـمَّ (فِعْلَـهْ) ❁ ثُمَّـتَ (أَفْعَـالٌ): جُمُـوعُ قِلَّـهْ

٧٩٢. وَبَعْـضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْـعاً يَفِـي ❁ كَـ«أَرْجُلٍ»، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَـ«الصُّفِيّْ»

ـ **جمع التكسير**[1]: **هو الاسم الدالُّ على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدَّر**، ويقابله الجمع السَّالم.

ـ وجمع التكسير على ضربين: **ضرب للقلَّة، وضرب للكثرة.**

ومدلول جمع القلّة من ثلاثة إلى عشرة.

ومدلول جمع الكثرة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية.

ـ **وبدأ في البيت الأول بذكر أبنية جمع القلّة، وهي أربعة:**

١ ـ **أَفْعِلَة**: نحو: أَغْرِبة، وَأَرْغِفة، أَسْلِحَة، وَأَحْمِرَة.

٢ ـ **أَفْعُل**: نحو: أَبْحُر، وَأَفْلُس، وَأَكْلُب.

٣ ـ **فِعْلَة**: نحو: فِتْيَة، وصِبْيَة.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٣٤ ـ ٣٦، وشرح المكودي ٢/٧٨٧، وشرح ابن عقيل ٤/١١٤، وأوضح المسالك ٣/٢٥٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢١، وشرح الهواري ٤/٢٢٢ ـ ٢٢٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٩، وشرح الأشموني ٢/٤٢٤ ـ ٤٢٦.

٤ ـ **أَفْعال**: نحو: أَجْمَال، وَأَفْرَاس، وَأَحْمَال.

وفُهِم أنّ ما سوىٰ هذه الأربعة من جموع التكسير هي جموح الكثرة.

*** ومن تنبيهات المرادي:**

ـ ذهب ابن السراج إلىٰ **أن فِعْلة اسم جمع**، لا جمع تكسير.

ـ ويشارك أَفْعِلة وأخواته في الدلالة علىٰ القِلّة جمع التصحيح للمذكر والمؤنّث.

ـ إذا قرن جمع القِلة بـ«أل» التي للاستغراق، أو أضيف إلىٰ ما يدلُّ علىٰ الكثرة انصرف بذلك إلىٰ الكثرة، وقد جمع حَسّان بين الأمرين:

لَنَا الجَفْنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَىٰ ❊ وَأَسْيَافُنا يَقْطُرنَ مِنْ نَجْدةٍ دَمَا

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنه قد يُسْتَغْنَىٰ بوضع مثال القِلَّة عن مثال الكثرة، كقولهم: **رِجْل**: **وَأَرْجُل**، **وعُنُق**: **وَأَعْناق**، **وفُؤَاد**: **وَأَفْئِدَة**؛ فإنهم لم يضعوا لها شيئاً من أبنية جمع الكثرة.

ومن فروع جمع الكثرة موقع جمع القلّة قولهم: صَفَاة[1] وصُفِيّ، وأصله: صُفَوي، ورجل: ورجال، وقلب: وقلوب.

وقد يُسْتَغنىٰ بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقرينة نحو[2]: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، **وللكلام علىٰ جمع التكسير طريقان:**

١ ـ **طريق سيبويه** وأكثر النحويين أن يتكلَّم علىٰ بنية المفرد فيقال: فَعْل يجمع في القلّة علىٰ كذا، وفي الكثرة علىٰ كذا.

---

(١) الصخرة الملساء، وصُفَوي: قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسر ما قبلها.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٢٨.

٢ ـ **طريق المصنِّف**: أن يتكلَّم على بنية الجمع، فيقول: أفعُل يطرد في كذا، ويحفظ في كذا.

ـ أَفْعِلةٌ[١]: مبتدأ، أَفْعُل ثم فِعْلَة: ثُمّت أفعال: الأوزان الثلاثة معطوفة على «أفعِلة» بحذف العاطف من أفعل، جموع: خبر المبتدأ وما عطف عليه، قلّة: مضاف إليه.

ـ بعضُ: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، بكثرة: متعلّق بـ«يفي»، وضعاً: منصوب بنزع الخافض. وعند الشَّاطبي: مصدر في موضع الحال، يفي: الجملة خبر «بعض»، كأرجل: خبر مبتدأ محذوف، والعكسُ: مبتدأ وجملة «جاء» خبر، كالصُّفِي: خبر لمبتدأ محذوف.

٧٩٣. لِـ(فَعْلٍ) اسْماً صَحَّ عَيْناً (أَفْعُلُ) ❁ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً ايْضاً يُجْعَلُ=
٧٩٤. =إِنْ كَانَ كَـ«الْعَنَاقِ» وَ«الذِّرَاعِ» فِي ❁ مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

ـ **ذكر النَّاظم**[٢] **أَنَّ «أَفْعُل» أحد جموع القلَّة يطَّرِد في نوعين:**

❁ **أحدهما**: فَعْل: بشرطين:

ـ **أن يكون اسماً نحو**: فَلْس: أَفْلُس، وكَفّ: أَكُفّ، ودلو: أَدْلٍ، وظبي: أظب، وجه: أوجه. وقد شمل الصحيح، ومعتل الفاء ومعتل اللام.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٣ ـ ١٥٤، وشرح المكودي ٢/٧٨٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٢١.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٣٧ ـ ٣٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/٢٥٤ ـ ٢٥٦، وشرح المكودي ٢/٧٨٩ ـ ٧٩٠، وشرح ابن عقيل ٤/١١٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٢١: وجملة ما ذُكر من أبنية جموع التكسير ستة وعشرون بناءً، أربعة منها للقلّة كما ذكر، وسائرها للكثرة، وابتدأ بذكر أبنية القلَّة و«بأفعُل» منها...»، وشرح الأشموني ٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٣ ـ ١١٢٤، وشرح الهواري ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٥.

ـ واحترز بقوله اسماً من الصِّفة فإنه لا يُجمع على أَفْعُل، وندر أَعْبُد، جمع عَبْد، وسَهَّله غلبة الاسميَّة.

ـ واحترز بقوله: «صَحَّ عيناً» من معتلّ العين، فإنه لا يُجْمَعُ على أَفْعُل إِلَّا نادراً كقوله: أَعْيُن وأَثْوُب. **وعند ابن هشام**: «وشذّ قياساً أعيُن، وقياساً وسماعاً نحو: أَثْوب وأَسْيُف».

* **الثاني: أن يكون رباعيّاً**، وله أربعة شروط:

ـ أن يكون اسماً: وفهم ذلك من قوله: **وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً ايْضاً يُجْعَلُ**.

ـ **وفُهِمَ من قوله**: «**إِنْ كَانَ كالعَناق**» الشروط الثلاثة، الباقية، وهي:

ـ أن يكون بمدة ثالثة، واحترز به من خِنْصر.

ـ وأن يكون مؤنّثاً كالعَناق، واحترز به من الحمار.

ـ وأن يكون غير مختوم بتاء التأنيث، واحترز به من سحابة.

ومثال ذلك: عَنَاق، وذِراع، وعُقاب، ويَمِين، فقيل: أَعْنُق، وَأَذْرُع، وَأَعْقُب، وأَيْمُن. والعَناق: الأنثى من ولد المعز.

ـ **قال المرادي**: فإن كان صفة نحو: شجاع، أو بلا مدة نحو: خِنْصر، أو مذكَّر نحو: حمار، أو بعلامة تأنيث نحو: سحابة لم يجمع على «أَفْعُل».

ونَدَرَ من المذكَّر: طِحال وَأَطْحُل، وغُراب وأغرب، وعتاد وأعتُد ونحوها، وأشار إلى هذه الشروط بقوله:

إِنْ كَـانَ كالعَنَـاق وَالـذِّرَاع فـي ❁ مَدٍّ وتَأْنِيث .....

وفُهِمَ من المثالين أنه لا يشترط كونهما فتحة، بل قد تكون كسرة أو ضمة: ذِراع وأذرُع، عَناق وأعنق، وعُقاب وَأَعْقُب.

ـ **قال ابن طولون:** وفُهِم من قوله: **وعَدِّ الأَحْرُف**، [التنبيه] على الشرط الرابع...». وهو التعرّي من العلامة، ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة؛ لأنه صرَّح أولاً بالرباعي. كذا عند المرادي، وتعقَّب الشَّاطبي النَّاظم[1].

ـ **وَمَثَّل ابن هشام** وغيره للثلاثي بقول حميد بن ثور، وقيل غيره:

لِكُـلِّ دَهْـرٍ قَـدْ لَبِسْـتُ أَثْؤُبـاً

وقول آخر:

كَـأَنَّهُم أَسْـيُفٌ بِـيْضٌ يَمَانِيـةٌ ❊ عَضْـبٌ مَضَـارِبُهَا بَـاقٍ بِهَـا الأَثَـرُ

قال: أَسْيُف، وهو جمع سَيْف ثلاثي معتلّ العين، وقياس نظائره الجمع على أسياف، مثل بيت وأبيات.

ـ لفَعل[2]: متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم، اسماً: حال من «فَعْل»، صَحَّ: نعت لـ«اسماً»، عَيْناً: تمييز مُحَوّل عن الفاعل، وأصله: «صحَّت عينه»، وأَفْعُلٌ: مبتدأ مؤخَّر، وللرباعي: المفعول الثاني لـ«يُجْعَلُ» مقدَّم عليه، اسماً: حال من الرباعي، أيضاً: مفعول مطلق، يُجْعَلُ: معطوف على «يُجْعَلُ» محذوفاً خبر «أَفعُلُ»، والتقدير: أَفْعَل يُجْعَلُ جمعاً لفعل اسماً صحيح العين، ويجعل أيضاً جمعاً للرباعي اسماً.

ـ إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، وجوابه محذوف، واسم كان مستتر

---

(١) قال الشَّاطبي: «قوله: «وعَدّ الأحرف» تكرار وحشو لا فائدة فيه إذ كان قد قدَّم التعريف بأنه رباعي بقوله: وللرباعي اسماً أيضاً يُجْعَلُ» ٧/٣٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٥٤.

يعود إلىٰ الرباعي، كالعَناق: خبر «كان»، والذِّراع: معطوف علىٰ «العناق»، في مَدّ: متعلِّق بالكاف، لما فيها من معنىٰ التشبيه، أو في موضع الحال من اسم «كان». وتأنيثٍ وعَدِّ: معطوفان علىٰ «مَدِّ»، والأحرف: مضاف إليه.

٧٩٥. وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ ❁ مِنَ الثُّلَاثِي اسْماً بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ

٧٩٦. وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) ❁ فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: «صِرْدَانُ»

ـ **الثاني من جموع القلّة: أَفْعَال**[1]:

والمراد بالبيت الأول أنَّ «أَفْعالاً» يَطَّرد في جمع اسم ثلاثي لم يَطَّرد فيه أَفْعُل، وهو «فَعْل» صحيح العين، فَاندرج في ذلك «فَعْل» من الثلاثي معتل العين: نحو ثَوْب، وسَيْف.

ـ **وغَير فَعْل من أوزان الثلاثي**، وهو كما ذكره المرادي وغيره:

ـ **فِعْل**: نحو حِزْب وَأَحْزَاب، وحِمْل وَأَحْمَال، وعِدْل: وَأَعْدال.

ـ **وفُعْل**: نحو: صُلْب وَأَصْلَاب، وقُفْل وَأَقْفال، وجُنْد: وَأَجْناد.

ـ **وَفَعَل**: نحو: جَمَل وَأَجْمَال، وَجَبَل وَأَجْبَال، وَأَسَد وآسَاد.

ـ **وَفَعِل**: نحو: وَعِل وَأَوْعَال، وَنَمِر وأنمار، وكَبِد وأَكْبَاد.

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٥٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩، وتوضيح المقاصد ٥/٣٨ ـ ٤٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٢ ـ ٣٨، وشرح المكودي ٢/٧٩١ ـ ٧٩٢، وشرح ابن عقيل ٤/١١٧ ـ ١١٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٤٢٩ ـ ٤٣٢، وشرح الهواري ٤/٢٢٦ ـ ٢٢٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٣ ـ ١١٢٥.

ـ **وفَعُل**: نحو: عَضُد وأَعْضاد، وعَجُز وَأَعْجاز.

ـ **وفُعُل**: نحو: عُنُق وأعناق، وطُنُب وأطناب، وأُذُن وآذان.

ـ **وفُعَل**: نحو: رُطَب وَأَرْطاب.

ـ **وَفِعِل**: نحو: إِبِل وآبال.

ـ **وفِعَل**: نحو: ضِلَع وأضلاع، وعِنَب وأعناب، وإِرَمٍ وآرام.

ـ **قال ابن طولون**: «فشمل غير فَعْل من الثلاثي، وذلك تسعة أوزان نحو: جَمَل وأجمال، وعُنُق وأعناق، وضِلَع وأضلاع، وكتف وأكتاف، وإبل وآبال، وعِدْل وأعدال، وقُفل وأقفال، وعَضُد وأعضاد، ورُطَب وأَرْطاب».

ـ **وذكر المرادي** أنَّ «فَعْل» الصحيح العين وهو الذي يطَّرد فيه أَفْعُل فلا يُجْمَعُ أفعالاً إلَّا نادراً، نحو: فَرْخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد، وسُمع من ذلك شيء كثير، والقياس عليه لكثرته مذهب حسن، **وذهب الفرّاء** إلىٰ أنه ينقاس فيما فاؤه واو، نحو: وَهْم وَأَوْهام، أو همزة نحو: ألف والآلاف.

ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما، ولا في غيرهما.

ـ **ونبَّه في البيت الثاني** علىٰ وزن «فُعَل» بضم الأول وفتح الثاني أنه يجيء علىٰ فِعلان: مثل: صُرَد، وجُرَذ، ونُغَر، وَجُعَل.

تقول: صِرْدان «اسم طائر». وجِرذان، ونِغران «اسم طائر»، وجُعْلان.

وفُهِم من قوله: «غالباً» أنه قد يجيء علىٰ «أفعال» قليلاً نحو: رُطَب وأرطاب. كذا عند ابن طولون.

ـ **وذكر في التسهيل** أنه نادر فيه، وعقَّب المرادي بقوله: «قلت فلا ينبغي أن يمثل به فيما يطّرد فيه أفعال».

واستشهدوا في وزن «أفعال» بقول الحطيئة:

مَـاذَا تَقُـولُ لِأَفْـرَاخ بِـذِي زَغَـبٍ ❁ حُمْـر الحَوَاصِـل لَا مَـاءٌ وَلَا شَـجَرُ

وقياس مثله: الجمع على أَفْعُل نحو: أفرُخ، فهو جمع فَرْخ.

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

وُجِـدْتَ إِذَا اصْـطَلَحُوا خَيْـرَهُم ❁ وَزَنْـدُكَ أَثْقَـبُ أَزْنَادهَـا

والقياس فيه: أَزْنُد، فهو جمع «زَنْد» على وزن «فَعْل». وهذا من الشّاذ.

ـ وغيرُ[1]: مبتدأ، ما: مضاف إليه، أَفْعُلُ: مبتدأ، فيه: متعلِّق بـ«مطَّرد»، مُطَّرد: خبر أَفْعُل، وَأَفْعُل وخبره: صلة «ما»، من الثلاثي: حال من فاعل مطَّرد، المستتر فيه، اسماً: حال من الثلاثي، وعند المكودي: اسماً: حال من الموصول، بأفعال: متعلِّق بـ«يرد»، ويرد: جملة خبر «غير».

ـ وغالباً: منصوب بنزع الخافض، أغناهم: فعل ومفعول، فِعْلانُ: فاعل لأغنى، والضمير للعرب، في فُعَل: متعلِّق بـ«أغناهم» كقولهم: خبر مبتدأ محذوف، صِرْدانُ: خبر مبتدأ محذوف، والجملة: مقول لقولهم.

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٤، وشرح المكودي ٢/٧٩٢.

٧٩٧. فِـي اسْـمٍ مُـذَكَّرٍ رُبَـاعِيٍّ بِمَـدْ ❊ ثَالِـثٍ (افْعِلَـةُ) عَـنْهُمُ اطَّـرَدْ

٧٩٨. وَالْزَمْـهُ فِـي (فَعَـالٍ) اوْ (فِعَـالِ) ❊ مُصَـاحِبَيْ تَضْـعِيفٍ اوْ إِعْـلَالِ

ـ يعني[1] أنَّ «أَفْعِلة» يطَّرد في جمع اسم مذكَّر رباعيّ بمدةٍ ثالثةٍ نحو: **طعام: أَطْعِمة، رغيف: أَرْغفة، عمود: أَعْمِدَة.**

ـ وربما شذَّ شيء من هذا فلم يستعملوا فيه «أَفْعِلَة». قالوا: كتاب وكُتُب، ولم يقولوا: أكتبة.

واحترزوا بالاسم من الصِّفة، وبالمذكَّر من المؤنَّث، وبالرُّباعي من الثلاثي، وبالمدَّة الثالثة من العاري عنه، فلا يُجْمَعُ شيء من ذلك على «أفعِلة» إلَّا ما ندر من قولهم: **شحيح وأشِحَّة**: صفة، **وظنين وأَظِنَّة**، ومنه[2]: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾، **وعقاب وأعقِبة: مؤنَّث.** وإنما قياسه: أَفْعُل

وقدح وأقدِحَة، وهو ثلاثي، وجائز[3] وأجوزة، وليست مدته ثالثة، ومثله: قَذَال وأَقْذِلة، وَرَغِيف وأرغِفة، وعمود وَأَعْمِدة، وحمار وأَحْمِرة.

❊ **وفي البيت الثاني ذكر أنَّ «أَفْعِلَة» ملتزمٌ في «فَعال» و«فِعال»** بفتح الفاء وكسرها مضاعَفين، نحو: بَتات وأَبِتَّة، وزِمَام وأَزِمَّة، وَإِمَام وَأَئِمَّة.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٤٠ ـ ٤١، وأوضح المسالك ٣/٢٥٨، وشرح المكودي/٧٩٢ ـ ٧٩٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٩ ـ ٤١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٣، وشرح الأشموني ٢/٤٣٢ ـ ٤٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/١١٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٦ ـ ١١٢٨، وشرح الهواري ٤/٢٢٨ ـ ٢٢٩، وشرح ابن الوردي ٢/٦٨٨ ـ ٦٨٩.

(٢) سورة الأعراف ٧/١٩.

(٣) والجائز: الخشبة الممتدة في أعلى السقف.

ـ أو معتل اللام نحو: قِباء وأَقْبِية، وفِنَاء وأَفْنِية، وَإِناء وآنية «والأصل: أَأْنِية، فأُبدلت السَّاكنة ألفاً».

ـ **قال المرادي**: «وقد شَذَّ قولهم: عِنان وعُنُن، وحَجاج وحُجُج، وقالوا في جمع سماء بمعنىٰ المطر: سُمِيّ، والقياس أسمية، وهو مسموع أيضاً، فكان ينبغي أن يقول: «**وألزمه في غير شذوذ**».».

ومعنىٰ اللزوم فيهما أنهما لا يُتَجَاوَزُ فيهما هذا الجمع.

ـ **وقال الأشموني**: «ومما شذَّ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيُحفظ ولا يُقاس عليه قولهم: نَجْد وَأَنْجِدة، وصُلْب وأَصْلبة، وباب وأَبْوِبَة، ورمضان وأَرْمِضَة، وعيّل وأَعْوِلة، . . . وخال وأَخْوِلة، وَقَفَا وَأَقْفِية».

ـ **وعند ابن القيّم**: نجد وأنجِدة، وقدح وأَقْدِحة، وأَنضِضة، في جمع نضيضة، وهي المطرة القليلة.

ـ في اسم[1]: متعلِّق بـ«اطَّرد» آخر البيت، مذكَّر رباعي: نعتان لـ«اسم»، بمدّ: حال من «اسم»، أو نعت ثالث له، ثالث: مضاف إليه، وقد يكون نعتاً لـ«مدّ»، أفعِلَة: مبتدأ علىٰ تقدير مضاف، عنهم: متعلِّق بـ«اطَّرد»، والضمير للعرب، وجملة «اطَّرد» خبر «أَفْعِلة».

ـ **قال المكودي**: ويحتمل أن يكون في اسم واطَّرد: في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار، والتقدير: في اسم رباعي أفعلة في حال كونه مطَّرداً فيه، والأول أظهر.

والزمه: فعل أمر، والهاء: مفعوله، وهي عائدة علىٰ وزن «أَفْعِلة»، وفي فَعَال:

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٤، وشرح المكودي ٢/٧٩٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٣.

متعلِّق بـ«الزمه»، أو فِعال: معطوف على «فَعَال»، مصاحِبَي: عند الشَّاطبي حال من المثالين، وتضعيف: مضاف إليه، أو إعلال: معطوف على «تضعيف».

٧٩٩. (فُعْـلٌ) لِنَحْوِ: «أَحْمَرٍ» وَ«حَمْرَا» ❁ وَ(فِعْلَـةٌ) جَمْعـاً بِنَقْـلٍ يُـدْرَىٰ

ـ من أمثلة جمع الكثرة[1] «فُعْل» بضم الفاء وسكون العين، وهو مطّرد في «أَفْعُل» المقابل لفَعْلاء، وَفَعْلاء: المقابلة لأَفْعَل، نحو: أَحْمَر: حَمْراء، فتقول فيهما: حُمْر، على وزن «فُعْل».

ـ قال المكودي: «وفُهِم من قوله: «لنحو» أنَّ ذلك الجمع مُطَّرد أيضاً في «أَفْعَل» الذي ليس له «فَعْلاء» لمانع في الخلقة نحو: رجل أَكْمَر... وامرأة عَفْلاء... تقول: رجال كُمْر، ونساء عُفْل». ومثله عند المرادي.

ـ ومن أمثلة جمع القلَّة وزن «فِعْلَة»، ولم يَطّرد في شيء من الأبنية، بل هو محفوظ في ستة أوزان، وهي: صَبِي وصِبْية، فَتَىٰ وفِتْيَة، وشَيْخ وشِيْخَة، وغُلام وغِلْمَة، وَغَزَال وغِزْلة، وثِنْي[2] وثِنْيَة. والأوزان هي: فعيل، وَفَعَل، وفَعْل، وفُعال، وفَعال، وفِعَل.

ـ قال المرادي: «ولو قَدَّم قوله: وَفِعْلَة جَمْعاً بنقل يُدْرَىٰ» على قوله: فَعْل لنحو

---

(١) شرح المكودي ٢/٧٩٤ وقوله: بنقل يدرىٰ: يعني أنه غير مُطَّرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع، وتوضيح المقاصد ٥/٤١ ـ ٤٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٣ ـ ٥٥، وشرح ابن طولون ٢/٣١٠ ـ ٣١١، وأوضح المسالك ٣/٢٥٨ فِعلَة «ولعدم اطِّراده قال أبو بكر [بن السَّرَّاج] هو اسم جمع لا جمع»، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٤/١١٩، وشرح الأشموني ٢/٤٣٣ ـ ٤٣٤، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٨ «ونبدأ بالكلام على عجز البيت؛ لأنه تمام الكلام على جموع القلّة الأربعة، وهو فِعْلَة...».

(٢) الثِّني: هو الثاني في السيادة.

أحمرٍ وحمرا، لتوالَت جموعُ القلّة»، وبدأ ابن القيم بشرح عجز البيت لاستكمال جموع القلّة.

ـ فُعْل[1]: مبتدأ، خبره «لنحو»، أحمر مضاف إليه، وحمرا: معطوف على «أحمر»، وفِعْلَة: مبتدأ، جمعاً مفعول ثان بـ«يُدْرَىٰ»، بنقل: متعلِّق بـ«يُدْرَىٰ». يُدْرَىٰ: فعل مضارع متعدٍّ لاثنين: أولهما نائب الفاعل، وتقدم الثاني وهو جمعاً».

٨٠٠. وَ(فُعُـلٌ) لِاسْـمٍ رُبَـاعِيٍّ بِمَـدْ ❊ قَـدْ زِيـدَ قَبْـلَ لَامِ اعْـلَالاً فَقَـدْ=
٨٠١. =مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ، ❊ وَ(فُعَلٌ) جَمْعاً لِـ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ=
٨٠٢. =وَنَحْوِ: «كُبْرَىٰ»، وَلِـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ) ❊ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَىٰ (فُعَلْ)
٨٠٣. فِي نَحْوِ: «رَامٍ» ذُو اطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) ❊ وَشَاعَ نَحْوُ: «كَامِلٍ» وَ«كَمَلَهْ»

ـ ذكر في هذه الأبيات من جموع الكثرة خمسة أوزان، وهي[2]:

ـ فُعُل: في البيت الأول.

ـ فُعَل: في البيت الثاني.

ـ وفِعَل: في البيت الثالث.

ـ وفُعَلَة وفَعَلَة: في البيت الرابع.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٥، وشرح المكودي ٢/٧٩٤.

(٢) شرح المكودي ٢/٧٩٥ ـ ٧٩٨، وتوضيح المقاصد ٥/٤٦ ـ ٤٩، وشرح ابن طولون ٢/٣١٠ ـ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٠ ـ ١٢١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٣ ـ ٣٠٤، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٩ ـ ١١٣٣، وشرح الأشموني ٢/٤٣٤ ـ ٤٣٩، وشرح الهواري ٤/٢٣٠ ـ ٢٣٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٦٧، وشرح ابن الوردي ٢/٦٩٠ ـ ٦٩١.

* **في البيت الأول**: ذكر من أمثلة جمع الكثرة «**فُعُل**» بضمتين، وهو يَطِّرد في اسم رباعي بمدة قبل لامه، صحيح اللَّام، وهو المراد بقوله: «**إعلالاً فَقَد**» فإن كانت مَدَّته ياء أو واواً لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة، نحو: قضيب: قُضُب، عَمُود: وعُمُد.

وشرط فيه أن تكون اللَّام غير مضاعفة.

واحترز باسم من الصّفة فإنها لا تُجْمَع على «فُعُل»، وفُهِم من إطلاقه في قوله «اسم» أنَّ ذلك يشترك فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحو: قَذَال: قُذُل، أَتَان: أُتُن، وذِرَاع: وَذُرُع.

وقوله: بمدٍّ: يمكن أن يكون ألفاً؛ أو واواً، أو ياء، كالأمثلة المتقدِّمة.

وشذَّ في وصف على فَعال نحو: صَناع: صُنُع، وفِعال نحو: ناقة كِناز، ونوق كُنُز. وشذَّ نحو: رَهْن ورُهُن، ونَمْر، وَنُمُر، قال حكيم بن معيَّة:

فيهـــا عيائيـــلُ أُسُـــودٌ ونُمُـــرْ

فقد جمع هذا الجمع سماعاً، ومثله: ثَمَرة وثُمُر، ومنه قراءة[1]: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثُمُر﴾.

ـ **وعند ابن هشام**: «ويحفظ في نحو: نمر، وخَشِنَ، ونذير، وصحيفة».

وقوله: «**إعلالاً فَقَد**» أي: أن تكون اللَّام غير معتلَّة، والمعتلُّ اللَّام نحو: كساء، لا يُجْمَعُ على فُعُل؛ لأنه لو جُمِع على فُعُل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها، فيؤدِّي إلى ورود فُعِل، وهو مُهْمل. كذا عند المكودي.

---

(١) سورة الكهف ٣٤/١٨، والقراءة بضم الأول والثاني، عن ابن عامر وابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وغيرهم. انظر كتابي معجم القراءات ٢٠٦/٥ ـ ٢٠٧.

* **وفي البيت الثاني قوله: مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ**، فإنّ المضاعف إذا كانت مَدَّته ألفاً فجمعه على «فُعَل» غير مُطَّرد نحو: عِنان: عُنُن، حِجاج: حُجُج، وهو نادر **عند ابن النَّاظم**، فإن كانت مَدَّته غير ألف فجمعه على «فُعُل» مطَّرد نحو: سرير: سُرُر، ذَلُول: ذُلُل.

واطَّرد «فُعُل» أيضاً في «فَعُول» بمعنى «فاعل» نحو: صَبُور: وصُبُر، وَغَفُور: وَغُفُر، ورسول: ورُسُل.

ـ **وفي تتمة البيت الثاني: وفُعَل جمع لفُعْلة عُرِف/ ونحو كُبْرى....**

ذكر وزن «فُعَل» من أمثلة جمع الكثرة، ويطَّرد في نوعين:

ـ **الأول: فُعْلَة** اسماً نحو: غُرْفة وغُرَف، والصِّفة لا تجمع هذا الجمع نحو: ضُحكة.

ـ **الثاني: الفُعْلَى**: أُنْثَى الأَفْعَل نحو: الكُبرى والكُبَر، فإن لم تكن أُنثى الأفعل نحو: بُهمى ورُجْعَى لم يُجْمَع على «فُعَل».

ـ **وأكثر الشَّاطبي** من عَدِّ الأمثلة: حُفْرة: حُفَر، نُقْرة: نُقَر، سورة: سُوَر، دَوْلة: دُوَل، كُوَّة: كُوَى، مُدْيَة: مُدَى، خُطْوَة: خُطَى...

* **وفي البيت الثالث: ولفِعْلَة فِعَلْ:**

من أمثلة جمع الكثرة «فِعَل» وهو مُطَّرد في «فِعْلَة» نحو: فِرْقة وفِرَق.

ولم يشترط الاسميَّة؛ **لأنَّ فِعْلة في الصِّفات قليل، فلم يعتبره هنا**، وشمل فِعْلَة الصحيح نحو: قِرْبة: قِرَب، والمعتل العين: قِيمه: قِيَم، والمعتل اللَّام، نحو: مِرْيَة، ومِرَى، والمضاعف، نحو: حِجّة: وحِجَج.

ـ **وقوله في البيت الثالث: وقد يجيء جَمْعُه على فُعَل.**

الضمير في «جمعُه» عائد على فِعْلَة أي: يأتي جمع فِعْلَة المكسور الفاء على فُعَل، بضم الفاء، نحو: لِحْية ولُحَى، وحِلْيَة وحُلَى».

وفُهِمَ من قوله: «قد يجيء قلّة ذلك» وذكره بعضهم: بالكسر على القياس، وذكر مثل هذا ابن عقيل، وابن طولون وغيرهما.

*** وفي البيت الرابع: فِي نَحْوِ: «رَامٍ» ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ..... * .... وكَمَلَة**

ذكر في هذا البيت من جموع الكثرة وزنين:

الأول: فُعَلة: بضم الفاء وفتح العين، ويَطَّرد في وصفٍ على فاعل معتل اللَّام لمذكر عاقل، نحو: رام ورُماة، قاضٍ: وقُضاة.

واحترز بالوصف من الاسم نحو: واد، وبالمعتل من الصحيح نحو: ضارب، وبالمذكَّر من المُؤَنَّث نحو ضاربة، وبالعاقل من غيره نحو: صاهل. فلا يُجْمَع شيء من ذلك على «فُعَلَة»، ومثل هذا عند ابن طولون وغيره.

وفي تتمة البيت الرابع، ذكر وزن «فَعَلَة»، من أبنية جمع الكثرة، بفتح الفاء والعين، وهو مُطَّرد في وصف على فاعل، صحيح اللام لمذكر عاقل.

وفهمت الشروط من المثال وشمل:

ـ الصحيح نحو: كامل: وكَمَلَة، وساحر: وسَحَرة.

ـ والمعتلّ الفاء نحو: وارث وَوَرَثة.

ـ والمعتلّ العين نحو: خائن وخَوَنَة.

ـ والمضاعف نحو: بارّ وبَرَرة.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقد استغنىٰ عن القيود المذكورة بالتمثيل برام وكامل».

ـ وفُعُلٌ[1]: مبتدأ، لاسمٍ: خبر، رباعيّ: نعت، بمدّ: حال من اسم، أو نعت ثانٍ له، جملة «قد زيد» نعت لـ«مَدّ»، قبلَ: متعلِّق بـ«زيد»، لام: مضاف إليه، إعلالاً: مفعول مقدَّم، جملة «فقد»: نعت «لامٍ».

ـ ما لم يُضاعف: ما: مصدرية ظرفيَّة، لم: حرف جزم، يُضاعَف: مضارع مجزوم، في الأعمّ: متعلِّق بالفعل قبله، ذو: نائب عن الفاعل، الألف: مضاف إليه، وفُعَلٌ: مبتدأ، جمعاً: حال من الضمير في «عُرِف»، وعند المكودي: مفعول ثان لـ«عُرِف»، عُرِف: خبر فُعَل.

ـ ونحوِ: معطوف علىٰ «فُعْلَة»، كُبْرَىٰ: مضاف إليه، ولِفِعْلة: خبر مقدَّم، فِعَل: مبتدأ مُؤَخَّر، وقد: حرف تقليل، يجيء: فعل مضارع، جمعُه: فاعل، علىٰ فُعَل: متعلِّق بـ«جمعُه»، وعند المكودي: متعلِّق بـ«يجيء».

ـ في نحو: متعلِّق بمحذوف يدلّ عليه «اطِّراد»، رام: مضاف إليه، ذو: خبر مقدَّم، اطِّراد: مضاف إليه، فُعَلة: مبتدأ مؤخّر، شاع: ماض، نحو: فاعل شاع، كاملٍ: مضاف إليه، وكملة: معطوف علىٰ «كامل».

٨٠٤. (فَعْلَىٰ) لِوَصْفٍ كَـ«قَتِيلٍ» وَ«زَمِنْ» ❊ وَ«هَالِكٍ»، وَ«مَيِّتٌ» بِهِ قَمِنْ

٨٠٥. لِـ(فُعْلٍ) اسْماً صَحَّ لَاماً (فِعَلَهْ) ❊ وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ

ـ **من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَىٰ»**[2]:

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٥، وشرح المكودي ٢/٧٩٦ ـ ٧٩٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٤ ـ ٣٠٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٢ ـ=

وهو مُطَّرد في وَصْف على «فَعِيل» بمعنىٰ «مفعول» دالٍّ علىٰ هُلْك أو توجّع، وفي شرح الكافية «أو تشتت».

نحو: قتيل: وقَتْلىٰ، وجريح وَجَرْحىٰ، وأسير وأَسْرىٰ، وصريع: وصَرْعىٰ.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «ويحمل عليه ما أَشْبَهه في المعنىٰ من فعيل بمعنىٰ فاعل: كمريض ومَرْضىٰ، ومن فَعِل كزَمِن وزَمْنىٰ، وفاعل نحو: هالك وهَلكىٰ، وفيعل: كميت ومَوْتىٰ، وأَفْعَل وفَعْلان نحو: أحمق وحمقىٰ، وسكران وسكرىٰ.

ـ **قال المرادي:** «وزاد في الكافية والتسهيل: فعيل بمعنىٰ فاعل، كمريض ومرضىٰ، وأَفْعَل: كأحمق وحمقىٰ، وفعلان: كسكران وسكرىٰ.

قال: وبه قرأ حمزة والكسائي[1]: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾.

قال: وما سوىٰ ذلك محفوظ كقولهم: كيِّس وكَيْسىٰ، فإنه ليس فيه ذلك المعنىٰ».

ـ **قال ابن هشام:** «فَعْلىٰ ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ وهو لما دَلَّ علىٰ آفةٍ من فعيل وصفاً... وحمل عليه ستة أوزان مما دلَّ علىٰ آفة...». وذكر الأمثلة التي نقلتها فيما سبق.

ـ **وقال ابن طولون:** «ومعنىٰ قَمِن: حقيق، وينبغي أن يُضْبَط «قَمَن» بفتح الميم لكونه خبراً عن أكثر من اثنين، فإن «قَمَناً» المفتوح الميم يُخْبَر به عن الواحد والمثنىٰ والجمع». وأشار إلىٰ هذا المكودي.

= ١٢٣، وأوضح المسالك ٣/٢٦٠، وشرح المكودي ٢/٧٩٩ ـ ٨٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/١١٣٤ ـ ١١٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٣١٤ ـ ٣١٥، وشرح الأشموني ٢/٤٤٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٩٣ ـ ٩٤، ١٠٠ ـ ١٠٥، وشرح الهواري ٤/٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(١) سورة الحج ٢/٢٢، انظر معجم القراءات ٦/٧٦، وهي قراءة النبي وعدد كبير من القُرّاء منهم حمزة والكسائي.

ـ **وقال الشَّاطبي**: «فإذا فتحت الميم قلت: رجال قَمَنٌ، فتفرد لا غير، وكذا في التثنية والجمع».

* **وفي البيت الثاني: ذكر من أمثلة الكثرة «فِعَلَة»:**

وهو لاسم صحيح اللَّام على «فُعْل» نحو: **دُرْج ودِرَجة، وكُوْز وكِوَز، ودُبّ وَدِبَبَة.**

وعلى فَعْل وفِعْل قليلاً، نحو: غَرْد وغِرَدة، وَزَوْج وَزِوَجَة.

والثاني: **قِرْد وقِرَدة، وحِسْل وحِسَلة**، وهو الضَّبُّ.

ـ واحترز بالاسم من الصِّفة، وبالصحيح اللام من المعتل نحو: مدى وظَبي ونِحي فإنه لا يجمع شيء من ذلك على فِعَلة، **وندر في عِلْج: عِلَجَة**؛ لأنه صفة.

ـ فُعْلى[1]: مبتدأ، لوصف: خبر، كقتيل: خبر لمبتدأ محذوف، وزَمِن: قال المكودي والهواري: مبتدأ، وهالك وميت: معطوفان عليه، به: متعلِّق بـ«قمن»، والهاء عائدة على الجمع المذكور. قمن: خبر المبتدأ وما عطف عليه.

ـ لفُعْل: خبر مقدَّم، اسماً: حال من «فُعْل»، وجملة «صَحّ» نعت «اسماً» لاماً: تمييز محول عن الفاعل، وفِعَلة: مبتدأ مؤخّر.

ـ والوضع: مبتدأ، في فَعْل: معلَّق بـ«قلَّله»، وفِعْل: معطوف على ما قبله، قلَّله: ماض، والجملة: خبر الوضع.

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٥ ـ ١٥٦، وشرح المكودي ٢/٧٩٩ ـ ٨٠٠، وشرح الهواري ٤/٢٣٣.

٨٠٦. وَ(فُعَّـلٌ) لِـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَـهْ) ❁ وَصْفَيْـنِ نَحْـوُ: «عَاذِلٍ» وَ«عَاذِلَـهْ»

٨٠٧. وَمِثْلُـهُ الْـ(فُعَّالُ) فِيمَـا ذُكِّـرَا ❁ وَذَانِ فِـي الْمُعَـلِّ لَامـاً نَـدَرَا

❁ من أمثلة جمع الكثرة: فُعَّل[1]:

وهذا الوزن مُطَّرد في وصف صحيح اللام على وزن فاعل وفاعلة، نحو: عاذل وعاذلة: عُذَّل، وضارب وضُرَّب، وضاربة وضُرَّب، وصائم وصائمة: صُوَّم.

واحترز بالوصف من الاسم نحو: حائط، وحاجب، واحترز بالوصف من غيره، نحو: حائض.

❁ وفي البيت الثاني ذكر من جموع الكثرة وزن فُعَّال، وهو خاص بالمذكَّر، مُطَّرد في وصف صحيح اللام، نحو: عاذل وعُذَّال، وصائم وصُوَّام، وضارب وضُرَّاب، وندر في (فاعلة)، ومن ذلك قول القطامي:

أَبْصَـارُهُنَّ إِلَـى الشُّـبَّانِ مَائِلَـةٌ ❁ وَقَـدْ أَرَاهُـنَّ عَنِّـي غَيْـرَ صُـدَّاد

ـ وعند ابن هشام أنَّ الظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء، فهو جمع صادّ، ومثله عند المكناسي.

ـ وقوله: وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٥٢ ـ ٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٥، وشرح المكودي ٢/٨٠١ ـ ٨٠٢، وأوضح المسالك ٣/٢٦٠ ـ ٢٦١، وشرح ابن الوردي ٢/٦٩٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٣، وإرشاد السَّالك ٢/١١٣٧ ـ ١١٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٤١ وندر في سخل وسخُل وسُخّال، وشرح الهواري ٤/٢٣٥، ونادر في فاعلة نحو: صادّ وصُدّاء، والمقاصد الشَّافية ٧/١٠٥ ـ ١١٣، وشرح المكناسي ٢/٣١٣.

إشارة إلىٰ فُعَّل وفُعّال، يعني أنهما ندرا في جمع «فاعل» المعتلّ، نحو: غازٍ وغُزَّىٰ»، ونحو: غازٍ وغُزّاء، وسار وسُرّاء.

ومثله عند ابن النَّاظم: عافٍ وعُفَّىٰ، وقالوا: غُزّاء جمع غازٍ، وسُرّاء جمع سارٍ.

ـ قال ابن القيم: «ومن نوادر هذين الجمعين قولهم: خريدة وخُرَّد، ونُفَسا وَنُفّس».

ـ وفُعّلٌ[1]: مبتدأ، لفاعِل: خبره، وفاعِلة: معطوف علىٰ ما قبله، وَصْفَيْن: حال من فاعل وفاعلة، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، عاذل: مضاف إليه، وعاذِلة: معطوف علىٰ عاذل.

ـ ومثلُه: خبر مقدَّم، الفُعَّال: مبتدأ مؤخَّر، فيما: متعلِّق بمثل، ما: موصول، ذُكِرا: جملة الصِّلَة، ذان: مبتدأ، في المعلّ: متعلِّق بـ«ندر»، لاماً: تمييز محول عن نائب الفاعل، جملة «نَدَرا» خبر «ذان».

٨٠٨. (فَعْـلٌ) وَ(فَعْلَـةٌ) (فِعَـالٌ) لَهُمَـا ❁ وَقَـلَّ فِيمَـا عَيْنُـهُ الْيَـا مِنْهُمَـا
٨٠٩. وَ(فَعَـلٌ) أَيْضـاً لَـهُ (فِعَـالُ) ❁ مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِـي لَامِـهِ اعْـتِلَالُ=
٨١٠. =أَوْ يَكُ مُضْعَفاً، وَمِثْلُ (فَعَلِ): ❁ ذُو التَّا وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَاقْبَلِ

ـ من أمثلة جمع الكثرة فِعَال[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٦، وشرح المكودي ٢/٨٠١.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٥٣ ـ ٥٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٥ ـ ٣٠٦، وشرح ابن طولون ٢/٣١٨ ـ ٣١٩، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١٣٩، قال: ورد فيما عينه ياء من فَعْل كضَيْف، أو فَعْلَة كضَيْعَة، فإنه سمع فيهما: ضياف وضياع. والمقاصد=

وهو مُطَّرد في كل «فَعْلٍ»، و«فَعْلَةٍ» اسمين كانا أو وَصْفَيْن، نحو:

كَعْب: كِعَاب، وثَوْب: ثِياب، وصَعْب: صِعَاب، وقَصْعَة: قِصاع، وخَدْلة وخِدال، وجَفْنَة وجِفَان.

ـ **قال ابن طولون:** وشمل الصحيح العين كما مثَّل، والمعتلّها نحو: ثوب وثياب إلَّا أنه قليل فيما عينه ياء.

ـ **وقال المرادي:** «بشرط ألَّا تكون عينهما ياءً، وقد فُهِم ذلك من قوله: **وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا**».

وقال: «ومن القليل: **ضَيْف وضِيْفان**» وعند ابن النَّاظم: **ضيف وضياف.**

ـ **قال ابن النَّاظم:** «وكذا فيما فاؤه ياء نحو: **يَعْر**[1] **ويعار**» وهو الجدي.

ـ **وقال المرادي:** وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب».

ـ **وعند ابن هشام:** «وندر في يائي الفاء نحو يَعِرْ، أو العين نحو: ضَيْف وضَيْعَة.

* **وفي البيت الثاني:** يعني أنَّ «فِعال» أيضاً يطَّرد في «فَعَل» نحو: جَبَل وجِبَال، وجَمَل وجِمَال بثلاثة شروط:

الأول: ألَّا يكون لامه معتلَّة احترازاً من «فتى».

الثاني: ألَّا يكون مُضَعَّفاً، نحو: «طلل».

= الشَّافية ١١٤/٧، وشرح المكودي ٨٠١/٢ ـ ٨٠٢، وشرح الأشموني ٤٤٢/٢، وشرح الهواري ٢٣٦/٤ ـ ٢٣٨.

(١) اليعر: الجدي يوضع في الزبية لاصطياد الأسد.

الثَّالث: أن يكون اسماً لا صفة، نحو: بَطَل.

ونصَّ على الثاني بقوله: **(أو يك مُضْعَفاً)**.

والثالث: ذكر المرادي أنه ذكره في التسهيل.

ـ وأمثلة ابن النَّاظم وغيره: جَبَل جِبال، جَمَل جِمَال، رَقَبَة رِقاب، وثَمَرة ثِمار.

وفي فِعْل: نحو: ذِئْب وذِئَاب، وقِدْح وقِدَاح، وَبِئْر وَبِئَار.

وفي فُعْل نحو: دُهْن، ودهِان، ورُمْح ورِمَاح.

وأشار إلى هذا بقوله: «**وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَاقْبَلِ**».

ـ فَعْلٌ[1]: مبتدأ، وفَعْلة: عطف على «فَعْل»، فِعال: مبتدأ، لهما: خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، وقلَّ: فعل ماض، وفاعله يعود إلى فِعال، فيما: متعلِّق بـ«قَلَّ»، وما: موصول اسمي واقعة على فَعْل وفَعْلة اليائي العين، عينُه: مبتدأ، اليا: خبره، وبالعكس، والجملة صلة «ما»، منهما: في موضع الحال من «ما».

ـ وَفَعَل: مبتدأ أول، أيضاً: مفعول مطلق، له: خبر مقدَّم، فِعال: مبتدأ ثان مؤخَّر، وهو وخبره خبر الأول، ما: ظرفيَّة مصدريّة، لم يكن: جازم ومجزوم، في لامه: خبر يكن مقدَّم على اسمها، واعتلال: اسمها مؤخَّر.

ـ أو يَكُ: معطوف على «يكن»، واسمها مستتر فيها يعود إلى «فَعَل»، مُضَعَّفاً: خبرها، ومثلُ: خبر مقدَّم، فَعَل: مضاف إليه، وذو: مبتدأ مؤخَّر، التا: مضاف إليه، فِعْل: معطوف على «ذو»، مع: حال، فُعْل: مضاف إليه، فاقبل: أمر، والفاعل «أنت» مستتر.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٦، وشرح المكودي ٢/٨٠٢ ـ ٨٠٣، وشرح الهواري ٤/٢٣٨.

٨١١. وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ ❊ كَـذَاكَ فِـي أُنْثَـاهُ أَيْضـاً اطَّـرَدْ

٨١٢. وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَىٰ (فَعْلَانَا) ❊ أَوْ أُنْثَيَيْـهِ أَوْ عَلَـىٰ (فُعْلَانَـا)

٨١٣. وَمِثْلُـهُ (فُعْلَانَـةٌ)، وَالْزَمْـهُ فِـي ❊ نَحْـوِ: «طَوِيـلٍ» وَ«طَوِيلَـةٍ» تَفِـي

ـ يَطَّرِد «فِعال[1] في «فَعِيل» ومؤنَّثه «فَعيلة» إذا كان وَصْفَيْن، نحو: ظريف وظريفة، فيجمعان على «ظراف»، ومثله: كريم وكريمة: كِرام، وشريف وشريفة: شِراف، ومريض ومريضة: مِراض.

واحترز من «فَعيل» اسماً نحو: قضيب، ومن «فعيل» بمعنىٰ مفعول، نحو: جريح وجريحة، فلا يقال فيهما: جراح.

ويشترط في فَعيل بمعنىٰ فاعل وأنثاه أن يكونا صحيحي اللَّام، وذكره في التسهيل.

ـ قال المرادي: «اتَّضح مما تقدَّم أنَّ «فِعالاً» مُطَّرِد في ثمانية أوزان: فَعْل، وفَعْلَة، وفَعَل، وفَعَلة، وفِعْل وفُعْل ومَفعيل، وفَعيلة بالشروط المذكورة».

❊ وفي البيت الثاني: يعني أنَّ «فِعَالاً» شاع على «فَعْلان».

نحو: نَدْمان ونِدام، وغَضبان وغِضاب.

أو على «فَعْلَىٰ» نحو: غَضْبَىٰ وغِضاب، أو على فَعْلانة نحو: ندمانة ونِدام،

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٥٤ ـ ٥٦، وشرح المكودي ٢/٨٠٤ ـ ٨٠٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٦، وشرح ابن طولون ٢/٣١٩ ـ ٣٢٠، وشرح الأشموني ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٠ ـ ١١٤١، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٦ ـ ١٢٧، والمقاصد الشَّافية ٧/١٢١ ـ ١٢٨.

وهما أنثيا فَعْلان ؛ لأن مؤَنَّثه يكون على فَعْلَى وفَعْلانة ، أو عَلى فُعْلان: بضم الفاء ، نحو: **خُمْصان ، وَخِماص ، وخُمصانة وخِماص** .

ـ **قال المرادي**: «أو على «فُعلانا» بضم الفاء نحو: خُمصان وخِماص ، وكذلك: فُعلانة أنثاه ، نحو: خُمصانة وخِماص أيضاً ، وإليه أشار بقوله: **أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)**» .

فهذه خمسة أوزان: **فَعْلان ، وفَعْلى ، وفَعْلانة ، وفُعْلان ، وَفُعلانة . كثير فيها «فِعال»** .

* **وفي البيت الثالث**: التزم فِعالاً فيما عينه واو ، ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعِل وفعيلة أنثاه ، نحو: طويل وطويلة ، فتقول: طِوَال .

ـ **قال المكودي**: «والمراد بلزوم «فِعال» فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير ، وفُهِم من تخصيصهما بذلك أنَّ ما عداهما مما يجمع على فِعال قد يجمع على غيره» .

ـ **وقال الأشموني**: «ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في نحو طويل وطويلة إلَّا إلى التصحيح نحو: طويلِين وطويلات» .

ـ وفي فَعيل[1]: متعلِّق بـ«ورد» ، وَصْفَ: حال من «فعيل» ، فاعلٍ: مضاف إليه ، وَرَد: فعل ماض ، كذاك في أنثاه: متعلِّقان بـ«اطَّرد» أيضاً: مفعول مُطْلق ، اطَّرد: فعل ماض .

ـ وشاع: فعل ماض ، وفاعله ضمير يرجع إلى فِعال ، أو على فُعْلانا: معطوف على مجموع فَعَلانا ، وفَعْلانا وفُعلانا: ممنوعان من الصَّرف للعلمية والزيادة ، والألف للإطلاق .

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٦ .

ـ ومثلُه: خبر مقدَّم، وفعلانة: مبتدأ مؤخَّر، الْزمه: فعل أمر، في نحو: متعلِّق بـ«الْزمه»، وطويل: مضاف إليه، وطويلة: معطوف علىٰ طويل، تفي: مجزوم بجواب الأمر، والياء للإشباع.

٨١٤. وَبِـ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: «كَبِدْ» ❁ يُخَـصُّ غَالِبـاً، كَـذَاكَ يَطَّـرِدْ=
٨١٥. =فِي (فَعْلٍ) اسْماً مُطْلَقَ الْفَا، وَ(فَعَلْ) ❁ لَهُ، وَلِلْـ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

ـ **من أمثلة جمع الكثرة «فُعُول»**[1] بضم الفاء، ويَطَّرِد في «فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين نحو: **كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور، ووَعِل ووُعُول**.

ـ وقوله: «**يُخَصُّ**» يُفْهَم منه أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمع فَعِل علىٰ «فُعُول» إلىٰ جمعه علىٰ «فِعال» فإنْ جاء شيء منه عُدَّ نادراً...».

ـ **قال المرادي**: معقباً «فيه نظر؛ لأن تخصيصه بقوله: إلىٰ فِعال يعني أنهم قد يتجاوزونه إلىٰ غير فِعال. وكلام النَّاظم يقتضي أنهم لم يجاوزوه».

ـ وقال المكودي: «وفُهِم من قوله غالباً أنه قد يجمع في الكثير علىٰ غير فُعُول قليلاً، ومن ذلك قولهم: نَمِر ونُمُور ونِمار».

ـ وقوله: **كَذَاكَ يَطَّرِدْ = ❁ = فِي (فَعْلٍ) اسْماً مُطْلَقَ الْفَا...**

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٥٦ ـ ٥٩، وشرح المكودي ٢/٨٠٥ ـ ٨٠٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٢١ ـ ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٨، والمقاصد الشَّافية ٧/١٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٤٤، وأوضح المسالك ٣/٢٦٢ ـ ٢٦٤، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٢ ـ ١١٤٣، وشرح الهواري ٤/٢٣٩ ـ ٢٤١.

يعني أنَّ «فُعولا» يطَّرد في جمع فَعْل بفتح الفاء، وضمّها: فُعْل، وكسرها فِعْل. وهذا معنىٰ قوله: «**مُطْلَقَ الْفَا**».

ـ فتح الفاء: **كَعْب كُعُوب، فَلْس فُلُوس، فَحْل فُحُول، نَسْر نُسُور**.

ـ بضم الفاء: **جُنْد جُنُود، بُرْد بُرُود، بُرْج بُرُوج، جُرْح جُرُوح**.

ـ وبكسر الفاء: **حِمْل حُمُول، ضِرس ضُرُوس، جِذْع جُذُوع**.

ـ **قال المرادي**: «بشرط أن يكون اسماً، **فإن كانت أوصافاً نحو: صَعْب وحُلْو لم يجمع علىٰ فُعُول إلَّا ما شذَّ كَضَيْف وضُيُوف**».

ـ **وقوله: وَفَعَل/ لَهُ**: أي فُعُول لـ«فَعَل»، ولم يقيده باطِّرادِ فَعُلِم أنَّه محفوظ فيه، وذلك نحو: **أَسَد وأُسُود، وشَجَن وشُجُون**.

ـ **قال ابن طولون**: «والضمير في «له» عائد علىٰ «فُعُول»، والتقدير: وفَعَل له فُعُول، أي من المفردات التي تجمع علىٰ «فُعُول»».

ويحتمل أن يكون فَعَلاً معطوفاً علىٰ فَعْل الأول، و«له» مُنْقَطِع عنه، ويكون قد تمَّ الكلام عند ذكر «فَعَل»، ثم استأنف فقال:

لَـــهُ وَلِلْفُعَـــال فِعْـــلانٌ حَصَـــل

فيكون قد شرَّك فُعَل وفُعَال في الجمع علىٰ «فِعلان».

وقد جاء جمع «فَعَل» علىٰ فِعْلان، نحو: فتىٰ وفِتْيان، وأخ وإِخْوان.

ـ وقوله: .... **وَلِلْفُعَال فِعْلَانٌ حَصَلْ**

يعني **أنَّ من جموع الكثرة «فِعْلان»** بكسر الفاء وسكون العين، وهو **يَطَّرد في**

اسم على «فُعال» بضم الفاء، نحو: غُراب وغِربان، وغُلام، وغِلمان.

وتقدَّم في أول الباب أنَّه يطَّرد في فُعَل، نحو: صُرَد وصِرْدان، وجُرَذ وجِرذان، ونُغَر ونِغران.

ـ وبفُعُول[1]: متعلِّق بـ«يُخَصُّ»، وفَعِلٌ: مبتدأ، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، كبد: مضاف إليه، وجملة «يُخَصُّ» خبر «فَعِل»، غالباً: حال من الضمير في يُخَصُّ، وكذاك: متعلِّق بـ«يَطَّرد»، يَطَّرد: فعل مضارع، وفاعله يعود إلى فُعُول.

ـ في فَعْل: متعلِّق بـ«يطَّرد»، اسماً مُطْلَق الفا: حالان، والفا: مضاف إليه، فَعَل: عند المكودي مبتدأ، له: خبر لمبتدأ محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول، وفيه غير هذا الإعراب. وقد وضحه نص ابن طولون السابق، وبسط القول فيه المرادي وغيره، للفُعال: متعلِّق بـ«حصل»، وفِعْلانٌ: مبتدأ، وجملة «حصل» خبر عنه.

٨١٦. وَشَاعَ فِي «حُوتٍ» وَ«قَاعٍ» مَعَ مَا ❊ ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

٨١٧. وَ(فَعْلاً) اسْماً وَ(فَعِيلاً) وَ(فَعَلْ) ❊ -غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ- (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

ـ في البيت الأول ذكر أنَّ[2] «فِعْلان» كَثُر فيما عينه واو من فُعْل وفَعَل.

فالأول: نحو: حُوْت وحِيتان، ونُوْن وَنِينان، وعُوْد وعِيدان، وكُوز وكِيزان.

والثاني: نحو: تاج وتيجان، وخَال وخِيلان، وقاع وقِيعان، ونار ونِيران،

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٦ ـ ١٥٧، وانظر شرح المكودي ٢/٨٠٥ ـ ٨٠٦، وتوضيح المقاصد ٥/٥٩، والمقاصد الشَّافية ٧/١٣٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٦٠ ـ ٦١، وأوضح المسالك ٣/٢٦٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٩، والمقاصد الشَّافية ٧/١٤٩ ـ ١٥٤، وشرح المكودي ٢/٨٠٧ ـ ٨٠٨، وشرح الأشموني ٢/٤٤٥ ـ ٤٤٦، وشرح الهواري ٤/٢٤١، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٤ ـ ١١٤٥.

وجار وجيران.

ـ **قال المرادي**: «قلتُ: وصرح في شرح الكافية باطِّراده فيما عينه واو من الوزنين...».

ـ **وقوله**: «**وقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا**».

إشارة إلىٰ أنه قد ورد «فِعلان» في غير ما ذكر قليلاً.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقل فِعْلان في غير ما ذكر، قالوا: خَرَب وخِرْبان[1]، وأَخ وإِخوان، وغَزَال وغِزلان، وصِنْو وصِنْوان، وصِوَار وَصِيْرَان[2]، وظليم وظِلمان[3]، وخروف وخِرفان، وحائط وحِيطان، وقِنْو وقِنْوان. فهذه وأمثالها مما يُحفظ ولا يُقاس عليه». ومثل هذا عند الهواري.

ـ وذكر النَّاظم مثل هذا في شرح الكافية[4]. وعند الهواري: صبيّ وصِبْيان.

* **وذكر في البيت الثاني أنَّ من أمثلة الكثرة «فُعْلان»**.

ـ وهو مقيس في اسم علىٰ فَعْل، نحو:

ـ بَطْن وبُطنان، وظَهْر وظُهْران، وسَقْف وسُقْفان.

ـ أو فعيل، نحو: قَضِيب وقُضْبان، ورَغِيف ورُغْفان، وكَثِيب وكُثْبان.

ـ أو فَعَل: صحيح العين، نحو: ذَكَر وذُكران، وحَمَل وحُمْلان.

ـ **قال ابن هشام**: «وقَلَّ في نحو: راكب وَأَسْود وزُقاق».

---

(١) ذكر الحبارىٰ.

(٢) القطيع من بقر الوحش.

(٣) الظليم: ذكر النعام.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٨.

ـ **وعند ابن النَّاظم**: «وقلَّ فاعِل: كراكب ورُكبان، وفي أَفْعَلَ كأسود وسُودان، وأعمىٰ وعُمْيَان، وفي فُعال: كزُقاق وزُقّان...».

ـ **وقال ابن طولون**: «واحترز بقوله: «اسماً» من الصِّفة نحو: سَهْل، وظريف، وبَطَل، وبغير معتل العين من المعتل العين نحو: قاع، فلا يُجْمَعُ شيء من ذلك على فُعْلان».

ـ وشاع[1]: فعل ماض، وفاعله يعود إلىٰ «فِعْلان»، في حوت: متعلِّق بـ«شاع»، وقاع: معطوف علىٰ «حوت»، مع: حال، ما: مضاف إليه، ضاهاهما: فعل وفاعل ومفعول، والجملة صلة «ما»، وقلَّ: ماض، وفاعله يعود إلىٰ «فعلان»، في غيرهما: متعلِّق بـ«قلَّ».

ـ فَعْلاً: مفعول مُقدَّم بـ«شمل» آخر البيت، واسماً: حال من «فَعْلاً»، وفَعِيلاً وفَعَل: معطوفان علىٰ «فَعْل»، أول البيت، وغير: حال من «فَعَل»، مُعَلّ: مضاف إليه، العين: مجرور بالإضافة، فُعْلانٌ: مبتدأ، وجملة «شَمَل» خبر المبتدأ.

٨١٨. وَلِـ«كَرِيمٍ» وَ«بَخِيلٍ» (فُعَلَا) ❁ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩. وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ ❁ لَاماً وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

ـ **من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلاء»**[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٧، وشرح المكودي ٢/٨٠٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٦٢ ـ ٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٧، وشرح المكودي ٢/٨٠٧ ـ ٨١٠، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٥ ـ ١٤٤٦، والمقاصد الشَّافية ٧/١٥٩ ـ ١٦١، ١٦٥، وشرح الأشموني ٢/٤٤٧، وشرح الهواري ٤/٢٤٢ ـ ٢٤٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٦، وشرح ابن الوردي ٢/٦٩٦ ـ ٦٩٧.

وهو مقيس في «فعيل» صفة لمذكَّر عاقل بمعنىٰ «فاعل»، غير مضاعف، ولا معتلِّ اللَّام، نحو:

كريم كُرَماء، وبخيل بُخَلاء، وظريف: ظُرَفاء، وبصير: بُصَراء.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وكثر فيما دلَّ علىٰ مَدْح كعاقل وعُقَلاء، وصالح وصُلَحاء، وشاعر وشُعَراء، وإلىٰ ذا الإشارة بقوله: «**لما ضاهاهما**» يعني أنَّ نحو: عاقل وصالح وشاعر مشابِهٌ لنحو: بخيل وكريم، في الدلالة علىٰ معنىٰ هو كالغريزة، فهو كالنائب عن فعيل، فلذلك جرىٰ مجراه».

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: هل لذكر المثالين فائدة؟ قلتُ: التنبيه علىٰ استواء وَصْفِ المدحِ والذمّ في ذلك».

ـ ومما نَبَّه عليه المرادي أنَّه قيد فَعِيلاً المذكور في شرح الكافية أن يكون بمعنىٰ فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنىٰ مفعول، فإنه لا يُجْمع علىٰ فُعَلاء إلَّا نادراً كقولهم: **دَفين ودُفَنَاء، وسَجين وسُجَناء.**

ـ **قال المكودي**: «ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما في اللَّفظ نحو: ظريف وشريف لتعميم الحُكْم في جميع ذلك.

والآخر أن يكون المراد ما شابههما في المعنىٰ، وإن لم يشابه في اللَّفظ، فيشمل نحو: **صالح وصُلَحاء، وعاقل وعُقَلاء** لشبههما بكريم في الدلالة علىٰ صفة المدح لا في الوزن».

ـ وخرج بالوصف الاسم نحو: قضيب ونصيب، فلا يقال: قُضَباء ولا نُصَباء، وبالمذكَّر والمؤَنَّث نحو: رحيم وشريفة، فلا يقال: عظام رُحَماء، ولا نساء شُرَفاء، وأمّا خُلفاء في جمع خليفة، ونساء سفهاء فبطريق الحمل علىٰ المذكر، وبالعاقل

على غير العاقل، نحو: مكان فسيح، فلا يقال في جمعه: فُسَحَاء، وبكونه بمعنى فاعل، نحو: قتيل وجريح، فلا يقال: قُتَلاء ولا جُرحاء. وشذّ: دَفين ودُفَناء، وسجين وسُجَناء، وجليب وجُلَباء، وسَتير وسُتَراء، وندر: أسير وأُسَراء.

وبكونه غير مضاعف نحو: شديد ولبيب... **والنص من شرح الأشموني.**

ـ **وعند ابن النَّاظم: ويُحْفَظ فُعَلاء في نحو: جبان وجُبَناء، وخليفة خُلَفاء، وسَمْح وَسُمَحاء، وودُود ووُدَدَاء، ورسُول ورُسَلَاء.**

ـ **ومن أمثلة جمع الكثرة «أَفْعِلاء»:**

وهو ينوب عن «فُعلاء» في المضعَّف، والمعتل اللَّام من فعيل المتقدّم.

فالمضاعف، نحو: شديد وأشدّاء، وخليل وأَخِلَّاء.

والمعتل، نحو: غنيّ وَأَغْنياء، وولي وأَوْلِياء.

استغنوا به عن «فُعلاء» في هذين النوعين لما فيه من الثقل إلَّا ما نَدَر في المعتلّ كقولهم: **سريّ وسُرَواء، وتقيّ وتُقَواء...**

ـ وأشار بقوله: «**وغير ذلك**» إلى ورود **أَفْعِلاء** في غير المضعف والمعتل قليلاً نحو: **نَصيب وأَنْصِباء، وصديق وأَصْدِقاء، وَهَيِّن وَأَهْوِنَاء**، ونحو ذلك.

ـ لـ«كريم»[1]: خبر مقدَّم، وبخيل: معطوف على «كريم»، وفُعَلا: مبتدأ مؤخَّر، وكذا: في موضع المفعول الثاني لـ«جُعِلا»، لما: متعلِّق بـ«جُعِلا»، ضاهاهما: صلة «ما»، قد: حرف تحقيق، جُعلا: مبني للمفعول، والمفعول الأول نائب الفاعل وهو مستتر، والمعطوف الثاني تقدَّم، وهو «كذا».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٧، وشرح المكودي ٢/٨١٠.

ـ وناب: فعل ماض، عنه: متعلِّق بـ«ناب»، أفْعِلاء: فاعل «ناب»، في المُعَلّ: متعلِّق بـ«ناب»، لاماً: تمييز محول عن نائب الفاعل، ومُضْعَفاً معطوف على المُعَلّ، وغيرُ: مبتدأ، ذاك: مضاف إليه، وجملة: قَلّ خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره: جملة مُسْتَأنفة.

٨٢٠. (فَوَاعِـلُ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَـلِ) ❁ وَ(فَاعِلَاءَ) مَـعَ نَحْـوِ: «كَاهِـلِ»=
٨٢١. =وَ«حَائِضٍ» وَ«صَاهِلٍ» وَ(فَاعِلَهْ) ❁ وَشَذَّ فِي الْـ«فَارِسِ» مَعْ مَا مَاثَلَهْ

ـ ومن أمثلة جمع الكثرة: فواعل[1]:

وهو مطَّرد في الأنواع السَّبعة الآتية:

١ ـ فَوْعل: نحو: جَوْهَر وجَوَاهِر، وكَوْثَر وكَوَاثر.

٢ ـ فاعَل: نحو: طابَع وطوابع، وقالَب وقوالب.

٣ ـ فاعلاء: نحو: قاصِعاء وقواصِع، وراهِطاء وَرَوَاهط، وهما جُحْران لليربوع. ومثله: نافقاء ونوافق.

٤ ـ فاعِل: اسماً عَلَماً أو غير علم نحو: كاهِل وكَوَاهِل، وخاتم وخواتم، جائز وجوائز. «اسم للخشبة المعترضة بين حائطين».

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٦٤ ـ ٦٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٨، وشرح المكودي ٢/٨١٠ ـ ٨١١، وأوضح المسالك ٣/٢٦٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٣١، وشرح الأشموني ٢/٤٥٠ ـ ٤٥١، والمقاصد الشَّافية ٧/١٧١ ـ ١٨٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٥ ـ ٣٢٦، وشرح الهواري ٤/٢٤٤ ـ ٢٤٥.

٥ ـ **فاعِل**: صفة مؤنَّث عاقل نحو: حائض وحَوَائض، وطالق وطَوَالق، وطامث وطَوَامث.

٦ ـ **فاعِل**: صفة لمذكر غير عاقل نحو: صاهِل وصَوَاهل، نجم طالع وطَوَالع، وجبل شامخ وجبال شَوَامخ.

٧ ـ **فاعِلة مطلقاً**: ضاربة وضَوَارب، فاطمة وفَوَاطم، ناصية ونواص، ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

وزاد في الكافية[٢] النوع الثامن، وهو: فَوْعَلة، نحو: صَوْمَعَة وصَوَامع، وزَوْبَعَة وَزَوَابع، وذكر هذا ابن هشام[٣]، ومثله عند ابن القيّم.

ونصَّ سيبويه[٤] علىٰ اطِّراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدَّم نحو: نجوم طوالِع، وجبال شوامخ. وكذا عند المرادي.

ـ **وقال في شرح الكافية**[٥]: «وغلط كثير من المتأخرين فحكم علىٰ مثل هذا بالشذوذ، وإنما جمع فاعل صفة لمذكر عاقل علىٰ فواعل نحو: فارس وفوارس».

ـ وإلىٰ هذا أشار بقوله: «**وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ**».

والذي ماثله نحو: نواكِس، وهوالِك، وغرائب، وشواهد، وكلُّها صفات المذكر العاقل.

---

(١) سورة العلق ٩٦/١٦.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ٤/١٨٦٦.

(٣) أوضح المسالك ٣/٢٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٧.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٦.

(٥) انظر فيه ٤/١٨٦٥، وتوضيح المقاصد ٥/٦٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٦ «وشذ فوارس ونواكس وسوابق وهوالك».

ـ **قال ابن النَّاظم**: «فإن كان الوصف على فاعِل لمذكر عاقل لم يجمع على فواعل إلَّا ما شذَّ. نحو قولهم: فارس وفوارس، وسابق وسوابق، وناكس ونواكس، وداجن ودواجن، وفواعل أيضاً لفاعلة مُطْلقاً نحو: صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم، وناصية ونواصٍ، ولم يجئ فواعل لغير ما ذكر إلَّا فيما شذّ نحو: حاجة وحوائج، ودخان ودواخن».

ـ فواعلٌ[1]: مبتدأ، لفوعَلٍ: خبر، وفاعل وفاعلاء: معطوفان على «فواعل»، مع: حال مما قبله، نحو: مضاف إليه، كاهل: مجرور بالإضافة، وحائض وصاهل وفاعلة: معطوفات على «كاهل»، وشذَّ: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلى «فواعل»، في الفارس: متعلِّق بـ«شذَّ»، مع: حال من الفارس، وما: موصول اسمي مضاف إليه، ماثله: الجملة صِلة «ما»، والهاء تعود على الفارس.

٨٢٢. وَبِـ(فَعَائِلَ) اجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) ❖ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

ـ من أمثلة جمع الكثرة «فَعائل»[2]:

وهو لكلِّ رباعيّ مؤَنَّث بمدة قبل آخره مختوماً بالتاء، أو مجرّداً منه.

ـ **قال المرادي**: «وإلى هذا الضَّابط أشار بقوله: **وشِبْهَهُ**، فاندرج فيه خَمْسَة أوزان بالتاء، وخمسة بلا تاء».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٧.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٦٦ ـ ٦٧، والمقاصد الشَّافية ٧/١٨٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٨، وشرح ابن عقيل/١٣٢، وأوضح المسالك ٣/٢٦٧، وشرح المكودي ٢/٨١١ ـ ٨١٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧.

ـ التي بالتاء: ـ **فَعالة**: نحو سَحابة وسَحائب، وحَمامة وحمائم.

ـ **وفِعالة**: نحو: رِسالة ورسائل، وكِنانة وكنائن.

ـ **وفُعالة**: نحو: ذُؤَابَة وذوائب، وكُناسة وكنائس.

ـ **وفَعُولة**: نحو: حَمُولة وحمائل، وحَلُوبة وحلائب، ورَكُوبَة ورَكائب.

ـ **وفعيلة**: نحو: صحيفة وصحائف، وكتيبة وكتائب.

ـ المجرد من التاء: ـ **فِعال**: نحو: شِمال وشمائل.

ـ **وفَعال**: نحو: شَمال وشمائل «ريح تهب من الشمال».

ـ **وفُعال**: نحو: عُقاب وعقائب.

ـ **وفَعول**: نحو: عجوز وعجائز، وسَلُوب[1] وسلائب.

ـ **وفعيل**: نحو: سعيد (عَلَم امرأة) وسعائد.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وهو من «فعيل» عزيز لا يكاد يُعْثر عليه».

وشرط هذه الأمثلة المجرَّدة من التاء أن تكون مُؤَنَّثة، فلو كانت مُذَكَّرة لم تجمع على فعائل إلَّا نادراً، كقولهم: جزور وجزائر، ووصيد ووصائد. كذا عند المرادي، ومثله عند ابن طولون.

ـ بفعائل[2] متعلِّق بـ«اجْمَعَنْ»، اجْمَعَنْ: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة. فَعَالة: مفعول به، وشبهَه: معطوف على «فَعَالة»، ذا تاء: حال من «شبهه»، أو مُزالة:

---

(١) الناقة التي مات ولدها.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٥٨، والمقاصد الشَّافية ١٨٩/٧، وشرح المكودي ٨١٢/٢.

معطوف على «ذا تاء» وعند الشاطبي: ذا تاء: حال من «فَعَالة».

٨٢٣. وَبِالْـ(فَعَالِي) وَالْـ(فَعَالَى) جُمِعَا ❁ «صَحْرَاءُ» وَالْـ«عَذْرَاءُ»، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

ـ من أمثلة جمع الكثرة: **الفَعالي، والفعالَى**[1]:

ويَطّردان في «فَعْلاء» ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً، نحو: **صحراء: وصحارٍ وصحارَى**. ووصفاً، نحو: **عذراء: وعذارٍ وعذارَى**.

ـ **قال المرادي**: «ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع:

١ ـ أن يكون **فَعْلاء** اسماً، نحو: صحراء وصحارٍ وصحارَى.

٢ ـ **فَعْلَى** اسماً، نحو: عَلْقى (اسم نبت) وعَلاقٍ وعَلاقى.

٣ ـ **فِعْلَى** اسماً، نحو: ذِفرى (خلف أذن البعير) وذفارٍ وذفارى.

٤ ـ **فُعْلَى** وَصْفاً لِأُنْثى، نحو: حُبلى وحبالٍ وحبالى.

٥ ـ **فَعْلاء**، نحو: عَذْراء، قالوا: عذارٍ وعَذارَى...».

ـ **قال ابن طولون**: «وفُهِمَ من قوله: «**وَالْقَيْسَ اتْبَعَا**: أنَّ عذراء مقيس على صحراء»، ومثله عند المكودي.

ـ **قال المرادي**: «وظاهر قوله: وَالْقَيْسَ اتْبَعَا: أنَّ فعالَى وفعالي مقيسان في

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٦٨ ـ ٦٩، وأوضح المسالك ٣/٢٦٧ ـ ٢٦٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٩ «**ويختص الأول «فعالي» بأربعة أبنية: فعلاة كموماة، والثاني: فِعلاة كسِعلاة، وفَعْلُوَة كترقوة، وفِعْلية كهِبْرِيَة**». وذكر مثل هذا ابن النَّاظم، والمقاصد الشَّافية ٧/١٩٤ ـ ١٩٦.

نحو: عذراء، كما أنهما مقيسان في نحو صحراء...».

وينفرد «فَعالىٰ» بوصف علىٰ فعلان أو فَعْلَىٰ، نحو: سكران وسَكْرىٰ، وغضبان وغَضْبَىٰ، فتقول: سكارىٰ وغضابىٰ، ولا يُقال بالكسر.

ولم يذكر ما تنفرد به فعالي من نحو: حذرية.

ـ **قال ابن هشام**: «وليس لفعالَىٰ ما ينفرد به عن الفعالي إلَّا وَصْف».

وبالفعالي[1]: متعلِّق بـ«جُمعا»، والفعَالىٰ معطوف علىٰ ما قبله، جُمعا: ماض مبنيّ للمفعول، وصحراء: نائب عن الفاعل، لـ«جُمع»، وألف «جُمع» للإطلاق، والعذراء: معطوف علىٰ صحراء، والقيسَ: مفعول مقدَّم، اتْبَعَا: أمر مؤكّد بالنون الخفيفة.

٨٢٤. وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ ❁ جُدِّدَ كَالْـ«كُرْسِيِّ» تَتْبَعِ الْعَرَبْ

ـ **من أمثلة جمع الكثرة: فَعَاليّ**[2]:

ويَطَّرد في كل ما آخره ياء مشدَّدة لا تدلُّ علىٰ تجدد نَسَب، نحو:

كرسيّ، بَخْتيّ، قُمريّ، بَرْديّ، براديّ.

واحترز بقوله: لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ من نحو: بصرىٰ، فلا يقال: بصاريّ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٧١ ـ ٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/٢٦٨، وشرح المكودي ٢/٨١٣ ـ ٨١٤، والمقاصد الشَّافية ٧/١٩٧ «غير ذي النسب هو الاسم الذي تلحقه ياء النسب، ومعنىٰ كونه جُدِّد: أي أُدْخِل في الكلمة بعد أن لم يكن، فصَار فيها جديداً، فبصري وقيسي مثلاً كان أصله: بصرة وقيس، ثم أُلْحِق بهما أداةُ النسب تجديداً لمعناه فصار موجوداً فيها بعد أن لم يكن».

ـ **قال ابن القيّم**: «فلو دَلَّت الياء المشددة على تجدد نَسَب كبصريّ وكوفيّ لم يجمع بذلك، ولذلك ذهب المحققون إلى أن «أناسيّ» جمع إنسان لا إنسيّ، وأصله: أناسين، فأبدلوا النون ياء ثم أدغموا إحدى الياءين في الأخرى».

ـ **قال ابن النَّاظم**: «... كما قالوا ظِربان وظَرَابيّ، ومن العرب من يقول: أناسين وظرابين على الأصل».

ـ **وقال المرادي**: «**وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء، وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها**».

ومن تنبيهاته: أن الياء قد تكون في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب مَنْسِيّاً أو كالمنْسيّ، فيُعامَلُ الاسم معاملة ما ليس منسوباً، كقولهم: مَهْرِيّ: مَهَارِيّ، وأصله البعير المنسُوب إلى مَهْرَة، قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعمالُه حتى صار اسماً للنجيب من الإبل. كما ذكر أنه يُقال: صحاريّ وعذاريّ بالتشديد، ولكنه لا يُقاس عليه.

وقال: «**هذا آخر ما ذكره في هذا النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرّد... وجملتها أحد وعشرون بناءً**».

ـ واجعل[1]: فعل أمر، فعاليَّ: مفعول أول، لغير: المفعول الثاني، ذي: مضاف إليه، نسب: مضاف إليه، وجملة «جُدِّد» نعت لـ«نسب» كالكرسي: حال من غير ذي نَسَب، تتبع: جواب الأمر، العرب: مفعول به.

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٨، وشرح المكودي ٢/٨١٣ ـ ٨١٤.

٨٢٥. وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ انْطِقَا ❁ فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى=

٨٢٦. =مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي ❁ جُرِّدَ، الْآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

٨٢٧. وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ❁ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٨. وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ❁ لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

ـ من أمثلة جمع الكثرة: فعالِل وشِبْهه[1]:

والمرادُ بشبهه ما يماثله في العِدَّة والهيئة، وإن خالفه في الوزن، في كون ثالثه ألفاً بعدها حرفان متحركان أو ثلاثة أوسطها ياء،

وشمل: مفاعِل، فياعِل، فعاوِل، مفاعيل، وأشباهها. كذا عند ابن طولون، ومثله عند الشَّاطبي.

ـ ومن أمثلة جمع الكثرة «فعالِل»، وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان متحركان، ويجمع هذا الجمع كل اسم رباعي غير مزيد فيه نحو:

جَعْفَر: جعافر، زِبْرِج: زبارِج، بُرْثُن وبَرَاثن.

ويجمع بشبهه: كل اسم رباعي مزيد فيه نحو:

جَوْهر وجَوَاهر، وصَيْرَف وصَيَارف، مَسجِد مَسَاجد.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٧٦ ـ ٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٣٤ ـ ١٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٩ ـ ٣٣٢، وشرح المكودي ٢/٨١٤ ـ ٨١٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥١ ـ ١١٥٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٠٠ ـ ٢٣٨، وأوضح المسالك ٣/٢٦٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٩، وشرح الهواري ٤/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وشرح الأشموني ٢/٤٥٤ ـ ٤٥٦.

ـ **قال المكودي:** وشمل قوله: «**مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَىٰ**» ما زاد علىٰ الثلاثي بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر، والخماسي كسَفرجل، وما زاد علىٰ الثلاثة بزيادة كجهور وفَدَوْكَس (اسم الأسد)...».

ـ واحترز في البيت الثاني بقوله: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَىٰ: من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه كَأَحْمَر وحمراء، وباب كُبرىٰ وسَكرىٰ، ورام وكامل، ونحوه، لأن هذه قد استقرّ تكسيرها علىٰ ما تقدَّم بيانه.

* **وقوله في البيت الثاني:... وَمِنْ خُمَاسِي / جُرِّدَ، الْآخِرَ...** أي: إذا أريد جَمْعُ الخماسي المجرَّد حُذِفَ آخره ليتوصل بذلك إلىٰ بناء «فعالل»، فنقول في **سفرجل سفارج، وفرزْدَق: فرازِد، وخوارِن: في خَوَرْنَق.**

ـ **قال ابن طولون:** «وفُهِم من قوله: **انْفِ بِالْقِيَاسِ**

أنَّ العرب لا تجمع ما حُذِف منه حرف أصلي إلَّا علىٰ استكراه، كما ذكره سيبويه»[1]، ومثله عند المكودي.

* **وفي البيت الثالث: وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ * يُحْذَفُ.....**

أي: يجوز حذف الرابع إذا كان شبيهاً بالمزيد لفظاً أو مخرجاً.

ـ **الأول:** نحو: خَدَرْنَق (العنكبوت)؛ لأن النون من حروف الزيادة.

ـ **الثَّاني:** فرزْدَق؛ لأن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة فلك أن

(١) الكتاب ٢/١١٩ «... وذلك أنهم لا يكسرون من بنات الخمسة للجمع حتىٰ يحذفوا؛ لأنهم لو أرادوا ذلك لم يكن من مثال مفاعِل ومفاعيل، فكرهوا أن يحذفوا حرفاً من نفس الحرف، ومن ثَمَّ لم يكسروا بنات الخمسة إلَّا أن تستكرههم فيخلطوا؛ لأنه ليس من كلامهم، فهذا دليل علىٰ الزوائد».

تقول: خدارق وفرازق، بحذف النون والدال. ولك أن تقول: خدارِن وفرازِد، بحذف الخامس، وهو الأجود عند المرادي، وهو مذهب سيبويه.

ـ **وقال المبرِّد**: «ولا يحذف في مثل هذا إلَّا الخامس، وخوارق وفرازق غلط».

* **وفي البيت الرابع: وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ** * .....

أشار بقوله هذا إلىٰ أنه إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف حذف ذلك الحرف إن لم يكن حرف مَدّ قبل الآخر، فنقول: **سبطرىٰ: سَبَاطِر، فَدَوْكَس: فداكِس، مُدَحْرِج: دَحَارِج**. (والفَدَوْكَس الأسد، وسِبَطرىٰ: مشية فيها تبختر).

ـ **قال ابن عقيل**: «فإن كان الحرف الزائد حرف مَدٍّ قبل الآخر لم يُحْذَف، بل يُجْمَع علىٰ فعاليل، نحو: **قِرْطَاس: قَرَاطيس، قِنْدِيل: قناديل، عُصْفور: عصافير**».

ـ **وقال المرادي**: شمل قوله: **وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي**، نحو: قَبَعْثَرىٰ (الشديد) مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جُمِعَ حُذِف منه حرفان: الزائد وخامس الأصول فتقول: قَبَاعِث.

ـ وشمل قوله: «لَيْناً» ما قبله حركة مجانِسَة، كما مَرَّ تمثيله، وما قبله حركة غير مجانِسة نحو: غُرْنَيْق (طير) وفردوس، فتقول فيهما: غرانيق وفراديس...».

ـ وبفعالل[1]: متعلِّق بـ«انطقا»، وشبهِهِ معطوف علىٰ «فعالل»، انطقا: فعل أمر، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة. في جمع: متعلِّق بـ«انطقا»، ما: اسم موصول مضاف إليه، فوق: متعلِّق بـ«ارتقىٰ»، الثلاثة: مضاف إليه، وجملة «ارتقىٰ» صلة.

ـ من غير: حال من «ما»، ما: مضاف إليه، جملة «مضىٰ» صلة، ومن خماسي:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٨ ـ ١٥٩، وشرح المكودي ٢/٨١٥ ـ ٨١٦، وشرح الأشموني ٢/٤٥٦، وشرح الهواري ٤/٢٥١ «الرباعي: وسكن ياءه في النصب جرياً علىٰ إحدىٰ اللُّغَتين».

متعلِّق بـ«انْفِ»، جملة «جُرِّد»: نعت لـ«خماسي»، الآخِرَ: مفعول مقدَّم بـ«انْفِ»، انْفِ: فعل أمر، بالقياس: متعلِّق بـ«انْفِ».

ـ والرابعُ: مبتدأ، الشبيهُ: نعت للرابع، بالمزيد: متعلِّق بالشبيه، جملة «قد يُحْذَف»: خبر المبتدأ، دون: متعلِّق بـ«يُحْذَف»، ما: مضاف إليه، به: متعلِّق بـ«تَمَّ»، تَمَّ: فعل ماض، العددُ: فاعل، والجملة: صلة «ما».

ـ وزائدَ: مفعول بفعل محذوف يفسِّره «احْذفه»، العادي: مضاف إليه، الرباعي: منصوب بالعادي، وحذف إحدىٰ ياءي النسب للضرورة، فلم تظهر الفتحة، احْذفه: فعل وفاعل ومفعول، ما: مصدريّة ظرفيّة، لَم: حرف جازم، يكُ: مجزوم، وحذفت النون للتخفيف. وقول **الأزهري: مجزوم بحذف النون للتخفيف هو غير الصواب**. اسم يك: مستتر عائد إلىٰ الزائد، لَيْناً: خبر «يكُ»، إثرَه: ظرف، وهو خبر مقدَّم، اللَّذ: لغة في «الذي»، وهو مبتدأ مؤخَّر، خَتَما: صلة اللَّذ. وضبط بالبناء للمفعول في بعض المراجع.

ـ **قال الشَّاطبي: «ولم يأتِ إلىٰ بلادنا من هذا الرجز نسخة مرويّة فالعُذْرُ في نحو هذا مقبول»**.

٨٢٩. وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ«مُسْتَدْعٍ» أَزِلْ ❊ إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

٨٣٠. وَالْمِيمُ أَوْلَىٰ مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ❊ وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

ـ إذا كان في الاسم من الزوائد[1] ما يُخلُّ ببقائه علىٰ مثالي الجمع، أي: **فَعَالِل**

(١) توضيح المقاصد ٥/٧٩ ـ ٨٠ والمادة منه، ومنه أخذ الأشموني ٢/٤٥٧ ـ ٤٥٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٣٦ ـ ١٣٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٣ ـ ١١٥٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣، =

وفَعَاليل تُوصِّل إليهما بحذفه. فإن تأتَّىٰ أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أُبْقي ما له مزيةٌ في المعنىٰ أو في اللفظ.

فلذلك تقول في جمع مُسْتَدْعٍ: مَداعٍ، بحذف السِّين والتاء معاً؛ لأنَّ بقاءهما يخلُّ ببنية الجمع.

وأبقيت الميم لأنَّ لها مزية عليهما لكونهما تُزاد لمعنىٰ يَخُصُّ الأسماء.

ـ وكذلك تقول في مُنْطلق، ومُغْتَلم: مطالق ومغالم، فتؤثر الميم بالبقاء علىٰ النون والتاء؛ لما تقدَّم.

ـ وإلىٰ هذا أشار بقوله في البيت الثاني:

وَالْمِيمُ أَوْلَىٰ مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ❁ .....

فشمل قوله: مِنْ سِوَاهُ: صورتين:

ـ إحداهما: وِفَاقيَّة، وهي أن يكون ثاني الزائدين غير ملحق نحو: نون منطلق، وتاء مُغْتَلم.

ـ والأخرىٰ: خلافيَّة، وهي أن يكون الزائد ملحقاً نحو: اقْعَنْسَسَ،

فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعِس.

ومذهب المبرِّد إبقاء الملحق فتقول[1]: قعاسس بحذف الزوائد وإبقاء الأصول.

ـ قال المرادي: «ورُجِّح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة، وهي لمعنىٰ يخص

= وشرح ابن النَّاظم/٣٠٩، وأوضح المسالك ٢٦٩/٣، والمقاصد الشَّافية ٢٣٩/٧، وشرح الهواري ٢٥١/٤ ـ ٢٥٢، وشرح المكودي ٨١٨/٢ ـ ٨٢٠.

(١) المقتضب ٢٣٥/٢.

الاسم فكانت أولىٰ بالبقاء».

ـ وقوله: ..... ❁ وَالْهَمْـــزُ وَالْيَـــا مِثْلُـــهُ إِنْ سَـــبَقَا

يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونهما أَوْلىٰ بالبقاء إذا تَصدَّرا نحو: **ألندد**[1] **ويلندد، فتقول في جمعهما: ألادّ، ويلادّ.** بِحَذْف النون، وإبقاء الهمزة والياء، لتصدُّرهما؛ ولأنهما في موضع يقعان فيه دالَّيْن علىٰ معنىٰ، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدلّ فيه علىٰ معنىٰ أصلاً، وإنما أدغم الدّالين في الجمع رجوعاً إلىٰ القياس.

وتقدَّم أنّ المزية تكون في **المعنىٰ وفي اللَّفظ**، وما تقدَّم من إبقاء الميم والهمزة والياء في المثل السابقة **من المزية المعنويّة.**

ومثال المزية اللَّفظيَّة، قولك في جمع **استخراج: تخاريج؛ لأن له نظيراً وهي تماثيل، ولا تقول سخاريج؛ لأنَّ سفاعيل معدوم**، فتؤثر التاء بالبقاء علىٰ السين.

ومن المزية اللفظيَّة، قولك في جمع **مرمريس: مراريس**، بحذف الميم وإبقاء الراء؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس لأَوْهَم كون الكلمة رباعيَّة. ومثله عند ابن النَّاظم.

ـ والسينَ[2]: مفعول مقدَّم بـ«أَزِلْ»، والتاء: معطوف علىٰ السِّين، من كمستدع: متعلِّق بـ«أزل»، والكاف اسم بمعنىٰ «مثل»، أَزِلْ: أمر، إذ: أداة تعليل، ببنا: متعلِّق بـ«مُخِلّ»، الجمع مضاف إليه، بقاهما: مبتدأ، مُخلّ: خبر.

ـ والميمُ: مبتدأ، أَوْلىٰ: خبر، من سواه بالبقا: متعلِّقان بـ«أَوْلَىٰ»، والهمزُ:

---

(١) معناه الخصم الشديد الخصومة، وانظر شرح ابن عقيل ٤/١٣٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٥٩، وشرح المكودي ٢/٨٢٠.

مبتدأ، والياء: معطوف على الهمز، ومثلُه: خَبر المبتدأ وما عُطِف عليه، إنْ: حرف شرط، سَبَقا: فعل الشرط، والألف: ضمير تثنية تعود إلى الهمزة والياء، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

٨٣١. وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ❊ كَـ«حَيْزَبُونٍ»، فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

٨٣٢. وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ «سَرَنْدَى» ❊ وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْـ«عَلَنْدَى»

ـ **في البيت الأول** يعني أنَّ ما قبل آخره[١] واو نحو: **حَيْزَبُون**[٢]، **وعَيْطَمُوس**[٣] يكون تكسيره على: **حَزَابين وعَطَامِيْس**، فتحذف الياء، وتبقي الواو، فتقلبها ياء لانكسار ما قبلها.

ـ **قال المرادي**: «وإنما أوثرت الواو في ذلك بالبقاء، لأن الياء إذا حُذِفت أغنى حَذْفُها عن حَذْف الواو، ولبقائها رابعةً قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عُصْفور، ولو حُذِفت الواو أولاً لم يغنِ حَذْفُها عن حَذْف الياء؛ لأن بقاء الياء مفوِّت لصيغة الجمع».

❊ **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ «**سَرَنْدَى**»[٤] فيه زائدان هما: النون والألف، فإذا حَذَفْتَ النون قلت: سراد، وإن حَذَفْتَ الألف قلت: سراند، وكذلك في نظائره نحو:

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٨١ ـ ٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٣ ـ ٣٣٤، وشرح المكودي ٢/٨٢٠ ـ ٨٢١، وشرح الهواري ٤/٢٥٤، وشرح ابن عقيل ٤/١٣٧ ـ ١٣٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٥٣، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٥، وشرح الأشموني ٢/٤٥٨.

(٢) الحيزبون: المرأة العجوز.

(٣) والعيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة.

(٤) سرندى: الشديد في أموره السريع.

العَلْنَدىٰ[1]**، والحَبَنْطَىٰ، والعَفَرْنىٰ.**

وخَيَّرُوا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما؛ إذ لا مزية لأحدهما علىٰ الآخر.

ـ قال ابن طولون: «وتقول في علندىٰ: علاند أو عَلاد...».

ـ قال ابن هشام: «فإن تكافأت الزيادتان فالحَذْفُ مُخَيَّر، نحو: نوني سرندىٰ وعلندىٰ، تقول: سراند أو سراد، وعلاند أو علاد»[2].

ـ والياءَ[3]: مفعول مقدَّم بـ«احْذِف»، لا: حرف عطف، والواو: معطوف علىٰ الياء، احْذِف: فعل أمر، وإن جمعت: شرط حَذْف جوابه، ما: موصول اسمي مفعول «جمعت»، كحيزيون: صلة «ما»، فهو: مبتدأ، حكم: خبره، وجملة «حُتما» نعت لـ«حُكم»، والجملة مستأنفة.

ـ وخَيَّروا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، في زائدي: متعلِّق بـ«خَيَّروا»، سَرَنْدَىٰ: مضاف إليه، وكلّ: بالجر معطوف علىٰ «سَرَنْدىٰ»، ما: معرفة ناقصة، أو نكرة موصوفة مضاف إليه، وجملة «ضاهاه» صلة «ما» علىٰ الأول، وصفتها علىٰ الثاني، كالعَلَنْدىٰ: خبر مبتدأ محذوف علىٰ تقدير: وذلك كالعلندىٰ.

❁ ❁ ❁

---

(١) العلندىٰ: البعير الضخم، والحبنطي: القصير العظيم البطن، والعفرنىٰ: الأسد.

(٢) قال الشَّاطبي: «وقد انتهىٰ كلامه في الجموع، وسقط له منه معنىً ضروريّ التنبيه عليه، وهو بيان التعريض قبل الآخر مما حذف من الاسم لإقامة بنية التكسير، لكنه سيأتي التنبيه علىٰ ذلك بعد هذا في باب التصغير فَتَمَّ ذكر هذا الحكم، وبالله التوفيق»، المقاصد الشَّافية ٧/٢٦٠، قلتُ: ذكر هذا النقص ومثَّل له المرادي في توضيح المقاصد ٥/٨٢ وبدأها بقوله: هذه مسائل أختم بها باب الجمع».

(٣) إعراب الألفيَّة/١٥٩، وشرح المكودي ٢/٨٢١.

٦٨ ـ التَّصْغِيرُ

مَدخل:

ذكر النَّاظم التصغير بعد التكسير لأنهما من وادٍ واحد، كذا قال سيبويه[١].

ـ وذكر البصريون للتصغير ثلاث فوائد[٢]: التقليل، والتقريب، والتحقير.

ـ والتقليل: لكمية الشيء، نحو: دُرَيْهمات.

ـ والتقريب: لزمان الشيء نحو: بُعَيدَ العصر، أو مكانه نحو: دُوَيْن السماء، أو لمنزلته نحو: صُدَيِّقي.

ـ والتحقير: لذات الشيء نحو: حُجَيْر، أي: حجر صغير، أو لشأنه نحو: رُجَيْل.

وزاد الكوفيون في فوائده التعظيم، واحتجوا بقول لبيد:

وَكُلّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُل بَيْنَهُم ❊ دُوَيْهِيَة تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

ورُدَّ هذا التأويل إلى التحقير.

ـ وجعلوا علامة التصغير «الياء» لأنَّ أولى الحروف بالزيادة حروف المدّ واللِّين. فالألف استبدَّ بها الجمع، فعدلوا إلى الياء؛ لأنها أقرب إلى الألف.

---

(١) الكتاب ١٠٦/٢ «فالتصغير والجمع من واد واحد».

(٢) توضيح المقاصد ٨٩/٥، وشرح الأشموني ٤٦٣/٢ ـ ٤٦٤، وذكر مثالاً للتعظيم قول عمر في ابن مسعود: «كُنَيْف ملئ علماً»، وإرشاد السَّالك ١١٥٦/٢، وشرح الهواري ٢٥٥/٤، وشرح المكودي ٨٢٢/٢، والمقاصد الشَّافية ٢٦٣/٧.

وشرطوا للتصغير أربعة شروط:

ـ **الأول**: أن يكون المصغّر اسماً، فلا يُصَغَّر الفعل ولا الحرف، وشذ تصغير «فعل التعجُّب».

ـ **الثاني**: أن يكون غير متوغّل في شبه الحرف، فلا يُصَغَّر المضمرات، ولا مَن وكيف ونحوهما، وشذَّ تصغير أسماء الإشارة والموصولات.

ـ **الثَّالث**: أن يكون قابلاً للتصغير فلا يصغر نحو كبير ولا الأسماء المعظمة شرعاً... قال سيبويه[1]: «**كان مسيلمة نبيّئ سوء**» **ولم يصغر «نبيء» وحده.**

ـ **الرَّابع**: أن يكون خالياً من صورة التصغير، فلا يصغر نحو «كُمَيْت». **ولهذا الباب ثلاثة أوزان وضعها الخليل وهي: فُعَيْل، وفُعيعِل، وفُعَيْعِيل. ولما سئل عن ذلك قال: وجدت معاملة الناس علىٰ فَلْس ودِرْهم ودِينار.**

٨٣٣. (فُعَـيْلاً) اجْعَـلِ الثُّلَاثِـيَّ إِذَا ❁ صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: «قُذَيٍّ» فِي «قَذَىٰ»

٨٣٤. (فُعَيْعِـلٌ) مَـعَ (فُعَيْعِيـلٍ) لِمَـا ❁ فَـاقَ كَجَعْلِ «دِرْهَـمٍ»: «دُرَيْهِمَـا»

ـ ذكر أن المصغَّر يكون ثلاثياً، وزائداً علىٰ الثلاثة[2]:

ـ **فإذا صَغْرت الثلاثي** ضَمَمْتَ أوله، وفتحتَ ثانيه، وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه، فقلت في: زَيْدِ: **زُيَيْدِ، وفي قَذَىٰ: قُذَيّ، وفَلْس: فُلَيْس**، علىٰ وزن: **فُعَيْل.**

---

(١) الكتاب ٢/١٢٦ وفيه أيضاً «كان مسيلمة نبوّته نُبيِّئة سَوْء».

(٢) توضيح المقاصد ٥/٩١ ـ ٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٦، وشرح ابن النَّاظم/٣١١، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٧ ـ ١١٥٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٣٩ ـ ١٤٠، وشرح الهواري ٢/٢٥٥، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٦٤، وشرح المكودي ٢/٨٢٢ ـ ٨٢٣.

ـ **قال ابن القيم**: «ومَثَّل بـ«قَذَىً» لينبِّه أنه لا فرق في الثلاثي المُصَغَّر بين كونه صحيحاً أو معتلّاً».

ـ **وفي الرباعي تقول**: فُعَيعِل: نحو: دُرَيْهِم، **في تصغير**: درهم، **وفي جَعْفَر**: جُعَيْفِر. وفي الخماسي المجرّد تحذف آخره فتقول في فرزدق: فُرَيْزِد.

ـ **وفي الخماسي** وما فوقه إذا كان قبل آخره حرف لين: فُعَيْعِيل نحو: **عصفور**: عُصَيْفير، **وفي قنديل**: قُنَيْدِيل، **وفي مصباح**: مُصَيْبِيح.

ـ **قال المرادي**: هذه الأوزان اصطلاح خاص بهذا الباب اعتُبر فيه مجرّد اللفظ تقريباً، وكراهة لتكثير الأبنية...».

ـ فُعَيْلاً[1]: مفعول ثان بـ«اجعل»، اجْعَلْ: فعل أمر، الثلاثيَّ: مفعوله الأول، وفي بعض النسخ: لثلاثي، بلام الجرّ، إذا: ظرف تضمن معنىٰ الشرط، صَغَّرته: مضاف إلىٰ «إذا»، نحو: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، قُذَيّ: مضاف إليه، في قَذَىً: حال من المضاف إليه.

ـ فُعَيعِلٌ: مبتدأ، مَعَ: في موضع الحال من الضمير في «لِمَا»، فُعَيْعِيل: مضاف إليه، لِمَا: خبر «فعيعِلٌ»، وجملة «فاق»: صلة «ما»، ومفعول «فاق» محذوف، كجعل: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، جَعْل: مصدر: جَعَلَ، درهمٍ: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلىٰ المفعول الأول، دُرَيهما: المفعول الثاني للمصدر «جَعْل».

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٩ ـ ١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٣.

٨٣٥. وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَىٰ الْجَمْعِ وُصِلْ ❊ بِهِ إِلَىٰ أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦. وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطَّرَفْ ❊ إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

ـ يُتَوَصَّل[1] في رَدّ الزائد علىٰ الرباعي إلىٰ بناء فُعَيْل أو فُعَيْعِيل بما تُوصِّل به إلىٰ بنيتي منتهىٰ الجموع، وهما زنة: فعالِل، وفعاليل، من حَذْف آخر الخماسي المجرّد، كما تقول في سفرجل: سُفيرِج، كما تقول سفارج.

ـ والتخيير بينه وبين حَذْف رابعه إن كان شبيهاً بالمزيد، فتقول: في فرزدق: فُرَيزق، وفُريزد.

ـ وَحَذْفُ زائده إن لم يكن ليِّناً يليه الآخر، فتقول في مُدَحْرِج: دُحَيرِج.

ـ وَحَذْفُ السِين والتاء دون الميم، تقول في مُسْتخرج: مُخيرج.

ـ وتُحْذَفُ النون دون الميم والهمزة والياء، تقول في مُنْطلق: مُطيلق. أَلندد: أُلَيْدِد، يَلَنْدد: يُلَيْدِد.

ـ وفي حَيْزَبُون: حُزَيبين، بقلب الواو ياء، كما مرَّ.

ولك الخيار في «سرندىٰ»، تقول: سُرَيْند، أو سُرَيْد، وعَلَنْدىٰ: عُلَيد وعُلَيْند.

❊ وفي البيت الثاني يجوز أن يُعَوَّض مما حُذِفَ منه في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر، وهو أصل، نحو: سفرجل: سفارج وسفاريج، وسُفَيْرِيج، وسُفَيْرِيج.

---

(١) إرشاد السَّالك ٢/١١٥٨، وشرح البيت الأول منه، وشرح ابن عقيل ٤/١٤٠ ـ ١٤١، وتوضيح المقاصد ٥/٩٤ ـ ٩٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٦ ـ ٣٣٧ وشرح ابن النَّاظم/٣١١، وأوضح المسالك ٣/٢٧٠ ـ ٢٧١، وشرح الأشموني ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٢٣ ـ ٨٢٤، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٧٦، ٢٨٤.

ومما حُذِف منه زائد نحو: **منطلق، مطالق، مطاليق، ومُطيلق ومُطيليق**. وهذا التعويض جائز في هذه الصيغ غير لازم. وقوله فيهما: أي في الجمع والتصغير.

ـ ما[1]: مبتدأ، أو مفعول بفعل مضمر يفسّره ما بعده، به لمنتهىٰ: متعلِّقان بـ«وُصِل»، الجمع: مضاف إليه، وُصِل: صلة «ما»، به إلىٰ أمثلة التصغير: متعلِّقان بـ«وُصِل»، صل: خبر «ما» علىٰ الأول، وعلىٰ الثاني تفسيرية.

ـ وجائز: خبر مقدَّم، تعويض: مبتدأ مؤخَّر، يا: مضاف إليه، قبل: ظرف متعلِّق بتعويض، الطَّرف: مضاف إليه، إنْ: شرط، كان: فعل الشرط، بعضُ: اسم كان، الاسم: مضاف إليه، فيهما: متعلِّق بـ«انحذف»، انحذف: خبر «كان»، وجواب الشرط محذوف.

٨٣٧. وَحَائِـدٌ عَـنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا ❁ خَـالَفَ فِـي الْبَـابَيْنِ حُكْمـاً رُسِـمَا

ـ ذكر في هذا البيت ما خالف القياس في التصغير...

ـ **قال المكودي**: «يعني أنَّ جميع ما أتىٰ في باب التكسير والتصغير مخالفاً لما تقدَّم من التكسير والتصغير خارج عن القياس، فيحفظ ولا يقاس عليه...».

ومثل هذا عند ابن النَّاظم وابن هشام وغيرهما، وذكروا أنَّ المقصود بقوله: «في البابين» التكسير والتصغير، ثم عرضوا أمثلة لذلك.

ـ **وأبدأ بباب التكسير** فأذكر الأمثلة الآتية مما خرج علىٰ غير القياس[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٣ ـ ٨٢٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٩٥ ـ ٩٧، وأوضح المسالك ٣/٢٧٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٩ ـ ١١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٤ ـ ٨٢٥، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٩٤ ـ

رَهْط: أَرَاهِط، باطل: أباطيل، كُراع[1]: أكارع، حديث: أحاديث، عَروض: أعاريض، قطيع: أقاطيع، مكان: أَمكُن.

ـ **قال المرادي:** «فهذه جموع لواحد مهمل استُغني به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

ـ وذهب بعض النحويين إلىٰ أنها جموع للمنطوق به علىٰ غير قياس.

ـ **وذهب ابن جِنِّي** إلىٰ أنَّ اللفظ يُغَيَّر إلىٰ هيئة أخرىٰ، ثم يُجْمَعُ فَيُرىٰ في أباطيل أنَّ الاسم غُيِّر إلىٰ إبطيل [أو] أبطول ثم جمع.

ـ **وذهب المبرِّد** إلىٰ أنَّ أراهط جمع أَرْهُط، وأباطيل: جمع أبطال، مصدر أبطل، واستُغني به عن جمع الاسم، وأعاريض تكسير أعراض مصدر أَعْرَض...».

ـ **وذهب الفرّاء** إلىٰ أنَّ أحاديث جمع أحدوثة بمعنىٰ حديث.

ـ **وقال ابن خروف:** إنَّ أُحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنىٰ الحديث الذي يُتحدث به...

* **ومما خُولِف به القياس في التصغير[2]:**

ـ مَغرِب: مُغَيْرِبان، كأنَّه تصغير «مَغْربان».

ـ عشاء: عُشيّان، كأنَّه تصغير «عَشيّان».

ـ عشيّة: عُشَيْشَيَة، كأنَّه تصغير «عشيّة».

٢٩٦، وشرح الهواري ٤/٢٥٨، وشرح ابن النَّاظم/٢١١، وشرح الأشموني ٢/٤٦٦.

(١) مستدق الساق.

(٢) انظر الكتاب ٢/١٣٨ ـ ١٣٩، والمقتضب ٢/٢٧٨، والارتشاف ١/٣٩٠.

ـ إِنْسان: أُنَيْسيان ، كأنَّه تصغير «إنسِيان».

ـ **وفيه خلاف:**

ـ **مذهب البصريين** أَنَّه فِعْلان من الأنس.

ـ **ومعظم الكوفيين** أَنَّه إِفعْلان من النسيان.

ـ **وعند الشيباني**: فِعْلان، لكن من الإيناس بمعنىٰ الإبصار.

ـ بنون: أُبَيْنُون ، كأنَّه تصغير «أبنين».

ـ لَيْلَة: لُيَيْلِيَة ، كأنَّه تصغير «ليلاة».

ـ رجل: رُوَيْجِل ، كأنَّه تصغير «راجل».

ـ صِبْيَة وغِلْمَة، تصغيرهما: أُصيبية، أُغيلِمة، كأنهما تصغير أَفْعِلة.

ـ **قال سيبويه**: «كأنهم حقَّروا أَغْلِمَة وَأَصْبية» ومثله عند المبرِّد.

ـ **قال المرادي**: «فهذه الألفاظ مما استُغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، وقد سُمِع في بعضها القياس، قالوا في صِبْيَة: صُبَيَّة علىٰ القياس، وأنشد سيبويه[1] قول رؤبة:

صُبَيَّة عَلَىٰ الدُّخَانِ رُمْكا ❁ مَا إِنْ عدا أَصْغَرهُم أَنْ زَكّا

أي: دَبّ ودرج.

ـ وَحَائِدٌ[2]: خبرٌ مُقدَّم، عن القياس: متعلِّق بـ«حائد»، و«كل»: مبتدأ مؤخَّر،

---

(١) الكتاب ١٣٩/٢، **والرُّمْكَة لون كلون الرماد، والزكّ: الدبيب.** والمقتضب ٢١٢/٢ «ما إن عدا أكبرهم».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٠، وشرح المكودي ٨٢٥/٢.

ما: مضاف إليه، ويحتمل أن يكون موصولاً، أو نكرة موصوفة، وجملة «خالف» صلة على الأول في «ما»، وصفة على الثاني، في البابين: متعلِّق بـ«خالف»، حُكماً: مفعول «خالف»، وجملة «رُسِما» نعت لـ«حُكماً».

٨٣٨. لِتِلْـوِ يَا التَّصْغِيـرِ - مِنْ قَبْلِ عَلَـمْ ❁ تَأْنِيـثٍ، اوْ مَدَّتِـهِ - الْفَتْحُ انْحَتَـمْ

٨٣٩. كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ (أَفْعَـالٍ) سَـبَقْ ❁ أَوْ مَـدَّ «سَـكْرَانَ» وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ

ـ **قدّم النَّاظم**[1] في أول الباب أن الرباعيّ وما فوقه له: فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، وأنَّ ما بعد ياء التصغير يُكْسَر.

وقوله: لِتِلْوِ: هو التالي أي التابع، وعَلَم التأنيث: علامته، وانحتم: وجب، ومعنى كلامه: **أنَّ الفتح يجب للحرف الذي يلي ياء التصغير إذا وقع ذلك الحرف قبل ما يلي:**

تاء التأنيث، وألف التأنيث، والمدّة التي قبل الألف التي صارت بسببها همزة، وألف «أفعال» الذي هو جمع، وألف «فَعْلان».

ـ **تاء التأنيث**: ومثال ذلك: طلحة: طُلَيْحَة، ضَرْبَة: ضُرَيْبَة، سِدْرَة: سُدَيْرَة، بفتح ما قبل التاء.

ـ ألف التأنيث: داخلة تحت: عَلَم تأنيث، والفتح لأجلها لازم، تقول:

---

(١) المقاصد الشَّافية ٧/٢٩٧، وشرح ابن النَّاظم/٣١١، وأوضح المسالك ٣/٢٧١، وتوضيح المقاصد ٥/٩٧ ـ ١٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦١ ـ ١١٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/١٤٣ «ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر إن لم يكن حرف إعراب، تقول: درهم: دُرَيْهِم وفي عصفور: عُصَيْفِير...»، وشرح المكودي ٢/٨٢٥ ـ ٨٢٦، وشرح الأشموني ٢/٤٦٧ ـ ٤٦٩، وشرح الهواري ٤/٢٥٨ ـ ٢٥٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٨.

حُبْلَىٰ: حُبَيْلَىٰ، بُشْرَىٰ: بُشَيْرَىٰ، ذِكْرَىٰ: ذُكَيْرَىٰ، سَلْمَىٰ: سُلَيْمَىٰ، بفتح ما قبل ألف التأنيث.

ـ **مَدَّة التأنيث**: ويعني النَّاظم بها الألف الزائدة قبل همزة التأنيث.

ـ **قال الشَّاطبي**: «وذلك أنَّ الأصل في ألف التأنيث القصْر والسُّكُون، فزيد قبلها هذه المذكورة، فوجب لها المدّ والهمز علىٰ ما تقرر في علم التصريف، وهذه المدَّة تقتضي فتح ما قبلها، وهو ما بعد ياء التصغير، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحاً...».

حَمْراء: حُمَيْرَاء، صَفْرَاء: صُفَيْرَاء، سَوْدَاء: سُوَيْدَاء، عَذْرَاء: عُذَيْرَاء.

ـ **مَدَّة «أفعال» في قوله في البيت الثاني: كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ**.....

أفعال: هنا هو الجمع نحو: أجمال وأَعْدَال.

ويعني هذا أنَّ الحرف الذي قبل ألف «أفعال» وهو عين الكلمة حكمه أيضاً لزوم فتحه، تقول: أُجَيْمَال، أُعَيْدَال.

ـ **أما مَدّ سكران**: في قوله: «**أَوْ مَدَّ «سَكْرَانَ» وَمَا بِهِ الْتَحَقْ**».

فيعني أنه يلزم أيضاً فتح الحرف التالي لياء التصغير إذا سبق ألف «سكران» الذي مؤَنَّثه سكرىٰ.

ـ تقول: سكران: سُكَيرَان، غَضْبان: غُضَيْبَان، عَطْشان: عُطَيْشَان.

وتقول[1] **في سرحان وسُلْطان**: سُرَيحين وسليطين لأنهم جمعوهما علىٰ سراحين وسلاطين.

---

(١) كذا عند ابن هشام، أوضح المسالك ٣/٢٧١ ـ ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٠٠ ـ ١٠١، قال: «الخامس ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التأنيث والمراد به عجز المركب نحو بعلبك، فتقول فيه: بُعَيْلبك، ولم يذكره هنا»، ومثله عند الأشموني ٢/٤٦٧.

ـ **قال الشَّاطبي**: وقد ذكر الناس فيما لا يكسر بعد ياء التصغير على الجملة عشرة مواضع، وهي: أن يكون حرف إعراب، أو يكون بعده ألف تأنيث، أو همزته، أو تاؤه، أو علامة تثنية، أو واو جمع على حدّها، أو ألف جمع المؤَنَّث السَّالم، أو ألف أفعال مطلقاً، أو ألف ونون إلَّا فيما كسر على فَعَالين، والثاني من المركبين، **هكذا ضبط الناس هذا، وهو أحسن مما ذكره النَّاظم...**».

ـ لِتِلْو[1]: متعلِّق بـ«انحتم»، يا: مضاف إليه، التصغير: مضاف إليه، من قبل: حال من «تلو» علم: مضاف إليه، تأنيث مضاف إليه، أو: حرف عطف، مَدّته: معطوف على علم، والفتح: مبتدأ، وجملة انحتم: خبر المبتدأ.

ـ كذاك: خبرٌ مقدَّم، ما: موصول مبتدأ مؤخَّر، مدَّة: مفعول مقدَّم بسبق، أفعال: مضاف إليه، جملة سبق: صلة «ما»، أو: حرف عطف، مَدّ: معطوف على «مَدّة، سكران: مضاف إليه، ما: في محل جر بالعطف على سكران، به: متعلِّق بـ«التحق»، والجملة صلة «ما».

٨٤٠. وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ❁ وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١. كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ❁ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

٨٤٢. وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) ❁ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ«زَعْفَرَانَا»

٨٤٣. وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ❁ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

ـ عرفنا من قبل أبنية التصغير، وهي ثلاثة: **فُعَيْل**، **وفُعَيعِل**، **وفُعَيْعِيل**، وأنه يُتَوَصَّل إلى بناء التصغير بما تُوُصِّل إليه من بناء الجمع من الحَذْف.

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٥ ـ ٨٢٦.

ـ وفي هذه الأبيات الأربعة ذكر ثمانية مواضع[١] خرجت عن ذلك.

ـ قال المكودي: «فلم يعتدّ فيها بالثاني، بل جُعِل بناء التصغير معتبراً في صدرها، وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرىٰ غير داخلة في حكم البنية».

ـ وعلَّل ذلك ابن هشام بقوله: «جاءت في الظاهر علىٰ غير ذلك لكونها مختومة بشيء قُدِّر انفصاله من البنية، وقُدِّر التصغير وارداً علىٰ ما قبل ذلك الشيء...» ومعنىٰ عدم الاعتداد بها أنَّ التصغير يقع علىٰ ما قبلها غير متممٍ بها، وهذه المواضع هي:

ـ الأول: ألف التأنيث الممدودة، نحو: راهطاء[٢]، قُرْفُصَاء، حَمراء، تقول: رُوَيْهِطاء، قُرَيْفِصاء، حُمَيراء.

ـ الثَّاني: تاء التأنيث نحو: حَنْظلة: حُنَيْظِلة.

وهذان الموضعان في البيت الأول.

ـ الثَّالث: ياء النَّسب نحو: بَصْرِيّ، وعَبْقريّ: عُبَيْقَرِيّ بُصَيْرِيّ.

ـ الرَّابع: عجز المضاف نحو: عبد شمس، تقول: عُبَيْد شمس، عبد الله: عُبَيْد الله.

ـ الخامس: عجز المركَّب تركيب مزج، نحو: بعلبكّ: بُعَيْلبَكّ، وحضرموت: حُضَيرموت، وخَمسة عشر: خُميسة عشر.

وهذه الثلاثة جاءت في البيت الثاني.

---

(١) شرح المكودي ٢/٨٢٧ ـ ٧٢٩، وأوضح المسالك ٣/٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٠١ ـ ١٠٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٣١٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٤٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦٢ ـ ١١٦٤، وشرح ابن النَّاظم/٣١٢، وشرح الأشموني ٢/٤٦٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٩ ـ ٣٤١، وشرح الهواري ٤/٢٦٠ ـ ٢٦١، وشرح ابن الوردي ٢/٧٠٤.

(٢) راهطاء: من أسماء جَحَرة اليربوع. القاموس.

ـ **السَّادس**: الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو: «زعفران»، تقول في تصغيره: زُعَيْفِران.

فصار المصغَّر: زَعْفَر، والألف والنون غير معتدّ بهما. واحترز بقوله: «**من بعد أربع**» من نحو: سكران، وسرحان، وتقدَّم حكمهما.

وهذه الحالة ذكرت في البيت الثالث.

ـ **السَّابع**: علامة التثنية نحو: زيدان، تقول: زُيَيْدان، ونحو: مُسْلِمَيْن: تقول: مُسَيْلِمَيْن.

ـ **الثَّامن**: علامة جمع التصحيح: زَيْدُون: زُيَيْدون، مُسْلِمات: مُسَيْلِمات.

وهذا ما جاء في البيت الرابع، حيث شمل الحالتين الأخيرتين.

ـ **قال ابن هشام**: «فهذه كلّها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلةً، وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها».

ـ وألف التأنيث[1]: ألف مبتدأ، التأنيثِ: مضاف إليه، حيثُ: متعلِّق بمحذوف حال من «ألف»، وجملة «مُدَّا» مجرورة بالإضافة إلى «حيثُ»، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى «ألف»، وتاؤه: معطوف على «ألف»، والضمير يعود للتأنيث، منفصلين: مفعول ثان لـ«عُدّا»، عُدّا: متعدٍّ لاثنين، الأول: الألف قائم مقام الفاعل، والثاني: تقدَّم وهو «منفصلين».

ـ كذا: خبر مقدَّم، المزيدُ: مبتدأ مؤخَّر، آخراً: ظرف مكان متعلِّق بالمزيد، للنَّسَب: متعلِّق بالمزيد، وعجز: معطوف على المزيد، أو مبتدأ حُذِف خبره. المضاف:

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٠ ـ ١٦١، وشرح المكودي ٢/٨٢٩ ـ ٨٣٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٣٦.

مضاف إليه، والمركب: معطوف علىٰ المضاف.

ـ وهكذا: خبرٌ مقدَّمٌ، زيادتا: مبتدأ مؤخّر، فعلانا: مضاف إليه، من بعد: متعلِّق بزيادة، أو في موضع الحال من الضمير في الخبر، أربع: مضاف إليه، كزعفرانا: خبر لمبتدأ محذوف، علىٰ تقدير: وذلك كزعفران.

ـ وقدّر: فعل أمر وفاعل، انفصال: مفعول به، ما: مضاف إليه، جملة دَلَّ: صلة «ما»، علىٰ تثنية متعلِّق بـ دلَّ، أو جمع: معطوف علىٰ تثنية، تصحيح: مضاف إليه، جلا: صفة لـ«جمع» عند الشَّاطبي، وعند المكودي: مفعول مقدَّم لـ«جلا».

٨٤٤. وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَىٰ ❁ زَادَ عَلَىٰ أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥. وَعِنْدَ تَصْغِيرِ «حُبَارَىٰ» خَيِّرِ ❁ بَيْنَ الْـ«حُبَيْرَىٰ» -فَادْرِ- وَالْـ«حُبَيِّرِ»

ـ **قال ابن النَّاظم**[1]: ألف التأنيث المقصورة أَبْعَدُ عن تقدير الانفصال من الممدودة لعدم إمكان استقلال النطق بها؛ فلذلك تُحْذف في التصغير ألف التأنيث المقصورة خامسةً فصاعداً، فإنَّ بقاءها **يخرج البناء عن مثال: فُعَيعل وفُعَيْعِيل، نحو: قرقرىٰ**[2]، **ولُغَيزَىٰ: قُريقر، ولُغَيغِيز...»**.

ومثل هذا عند المرادي وغيره، ولعلَّ نص المرادي منقول منه، ولا ضير في ذلك.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٣١٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٠٤، وأوضح المسالك ٣/٥٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٣٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٣٧ ـ ٣٤٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٤١، وشرح الأشموني ٢/٤٧١.

(٢) قرقرىٰ: اسم موضع.

ـ **وقال ابن هشام**: «وتثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كَحُبْلىٰ، وتحذف إن كانت سادسة كلُغَّيزىٰ، أو سابعة كَبرْدَرَايا[1] وكذا الخامسة إن لم يتقدّمها مدة كقرقرىٰ»، تقول: **قريقر ولُغَيْغِز وبُرَيْدِر**. كذا عند الأشموني.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ الألف إن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حَذْفُ المدة، وإبقاء ألف التأنيث، وجاز العكس، **كقولهم في حُبَارَىٰ: حُبَيْرَىٰ، وحُبَيِّر**.

ـ وألفُ التأنيث[2]: ألف مبتدأ، التأنيث: مضاف إليه، ذو: نعت «ألف»، القصر: مضاف إليه، متىٰ: اسم شرط متعلِّق بـ«زاد»، زاد: فعل الشرط، علىٰ أربعةٍ: متعلّق بـ«زاد»، لن: حرف ناصب، يثبتا: فعل مضارع منصوب بـ«لن»، وفاعله مستتر، والجملة خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف، ويجوز أن يكون «لن يثبتا» جواب الشرط علىٰ إضمار الفاء، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

ـ وعند: متعلِّق بخيِّر، تصغير: مضاف إليه، حَبَارىٰ: مضاف إليه، خيِّر: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر، بين: متعلِّق بـ«خيِّر»، الحُبَيْرَىٰ: مضاف إليه، فادْرِ: فعل أمر وفاعله، والجملة معترضةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه، والحُبَيِّر: معطوف علىٰ «الحبيرىٰ».

٨٤٦. وَارْدُدْ لِأَصْـلٍ ثَانِيـاً لَيْنـاً قُلِـبْ ❊ فَـ«قِيمَةً» صَيِّرْ «قُوَيْمَـةً» تُصِـبْ

ـ أي أن الثّاني يُرَدُّ إلىٰ أصله في التصغير بشرطين:

١ ـ أن يكون لَيْناً.

---

(١) وبرْدَرايا: بلد بالنهروان. كذا عند ياقوت، معجم البلدان ٤٤٩/١، وانظر شرح الشَّافية ٢٤٦/١.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٠.

٢ ـ **الثّاني**: أن يكون بدل غير همزة تلي همزة.

وشمل هذا الأنواع الآتية[1]:

١ ـ **ما كان لَيْناً منقلباً عن لين**، نحو: باب، وميزان، وقيمة، وناب، وموقن، تقول:

ـ **باب**: بُوَيب، لأنَّ ألفه منقلبة عن واو.

ـ **ميزان**: مُوَيزين، لأن ياءه واو، فهو من وزن، والأصل مِوْزان.

ـ **قيمة**: قُوَيْمَة، وديمة: دويمة، فالياء فيهما منقلبة عن واو.

ـ **ناب**: نُيَيْب: ألفه منقلبة عن ياء.

ـ **مُوْقن**: مُيَيْقن، واوه ياء، **مُوْسِر**: مُيَيْسِر: لأنهما من اليقين واليسر.

وقد رَدَّ الثاني إلىٰ أصله لزوال سبب انقلابه.

٢ ـ **ما كان لَيْناً مبدلاً من حرف صحيح غير همزة**، نحو: دينار، وقيراط.

وأصلهما: **دنَّار وقِرّاط**، **تقول فيهما: دُنَيْنير، وقُرَيْرِيط**، لزوال سبب الإبدال.

٣ ـ **ما كان لَيْناً مبدلاً من همزة لا تلي همزة**، نحو: ذِيْب، أصله همزة، والياء بدل من الهمزة، فإذا صغّرته قلت: **ذُؤَيْب، بالهمز رجوعاً إلىٰ أصله**.

وَخَرَج عن ذلك ما ليس بلين، فإنه لا يرد إلىٰ أصله، **فتقول في مُتَّعد: مُتَيْعد**

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٠٦ ـ ١٠٧، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٢، وشرح المكودي ٢/٨٣١ ـ ٨٣٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦٥ ـ ١١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٤٦.

بإبقاء التاء خلافاً للزَّجَّاج، فإنه يرده إلىٰ أصله: مُتَيْعِد، والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح.

ـ واردد[1]: فعل أمر، الأصلَ: المفعول الثاني، ثانياً: مفعوله الأول، لَيْناً: نعت لـ«ثانياً»، وعند الشَّاطبي يحتمل الحاليَّة من الضمير في قلب، والبدليَّة من «ثانياً»، قلب: نعت «ليناً»، فقيمة: مفعول أول بـ«صَيِّر»، صَيِّر: أمر متعدٍّ لاثنين، قويمة: مفعوله الثاني، تُصِب: مضارع مجزوم بجواب الطلب.

٨٤٧. وَشَذَّ فِي «عِيدٍ»: «عُيَيْدٌ»، وَحُتِمْ ❁ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨. وَالْأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ❁ وَاواً، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

ـ **ذكر في البيت الأول**[2] أنَّه قد جاء بعضُ ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله، نحو: **عِيْد، فقد صغَّروه علىٰ: عُيَيْد.**

والقياس فيه: عُوَيْد، فوَجْه الشّذوذ فيه أن الياء منقلبة عن واو، ولم يُرَدّ إلىٰ أصله وهو الواو، لئلَّا يلتبس بتصغير «عُوْد».

وقوله: ❁ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

يعني أنَّ ما رُدَّ إلىٰ أصله في التصغير يرد إلىٰ أصله في الجمع، يُقال في جمع مِيْزان: موازين، وفي باب: أبواب، وفي ناب أنياب، وفي عيد أعياد، كما قالوا:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦١، وشرح المكودي ٢٠/٨٣٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٥٠.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٣٤٢ ـ ٣٤٣، وتوضيح المقاصد ٥/١٠٧ ـ ١٠٨، وشرح ابن النَّاظم/٣١٢ ـ ٣١٣، وأوضح المسالك ٣/٣٧٣، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦٧ ـ ١١٦٨، وشرح الأشموني ٢/٤٧٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٦٠ ـ ٣٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٣٢ ـ ٨٣٣.

عِيْد وعُيَيْد.

ـ وذكر في البيت الثاني أنَّ الألف إذا كانت ثانياً فلها خمسة أقسام:

١ ـ مُبْدَل من ياء كَنَاب: تقول: نُيَيْب، بردّ الألف إلىٰ الأصل، وهو الياء.

٢ ـ مُبْدَل من واو كباب: تقول: بُوَيْب، برد الألف إلىٰ الأصل، وهو الواو.

٣ ـ مجهول الأصل، نحو: عاج وصاب «اسم شجر»، تقول: عُوَيج وصُوَيب، بقلب الألف واواً.

٤ ـ الزائد، نحو: ضارب: تقول: ضُويرب، بقلب الألف إلىٰ الواو.

٥ ـ والخامس: مُبْدَلٌ من همزة، نحو: آدم، تقول: أُوَيْدِم، ولم ينبه عليه.

ـ شَذَّ[1]: فعل ماض، في عيد: متعلِّق بـ«شذَّ»، عُيَيْد: فاعل «شذَّ»، وحُتِم: ماض مبني للمفعول، للجمع من ذا: متعلِّقان بـ«حُتِم»، ما: نائب عن الفاعل، لِتصغيرٍ: متعلِّق بـ«عُلِم»، وعُلِم: صلة «ما»، ونائب الفاعل ضمير مستتر.

ـ والألفُ: مبتدأ، الثاني: نعت، المزيدُ: نعت ثان، يُجْعَل: مضارع مبني للمفعول، والمفعول الأول هو النائب عن الفاعل، واواً: مفعوله الثاني، وجملة يُجْعَل: خبر المبتدأ، كذا: خبر مقدَّم، ما: مبتدأ مؤخَّر، الأصلُ: مبتدأ، فيه: متعلق بـ«يُجْهَلُ»، وجملة يُجْهَلُ: خبر الأصل، والأصل وخبره صلة «ما».

٨٤٩. وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ❁ لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَـ«مَا»

ـ يعني أنَّ المنقوص يُرَدُّ إليه عند تصغيره ما حُذِف منه[2].

(١) إعراب الألفيَّة/١٦١، وشرح المكودي ٢/٨٣٢ ـ ٨٣٣.

(٢) شرح المكودي ٢/٨٣ط ـ ٨٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٤ وفي «ما» ذكر أنه لم ينبه علىٰ تكميله=

ـ والمراد بالمنقوص ما حُذِفَ منه حرف: فاؤه أو عينه أو لامه، وليس المراد المنقوص القياسي، وهو ما آخره ياء، وتقدر فيه الضمّة والكسرة على الياء.

ـ **ومن أمثلة هذا المنقوص:**

ـ **عِدَة:** وقد حُذِفَت فاؤه، وأصله «وعدة».

ـ **ثُبه:** حُذِفَت عينه.

ـ **سنة، يَد:** حُذِفَت لامهما.

وشمل ما فيه التاء كسنة، وما لا تاء فيه كـ«يد».

وشمل ما كان على حرفين، كما سبق، وما كان على أكثر، نحو: هار بمعنى هائر.

ـ **فهذه كلها يُرَدُّ إليها المحذوف إلَّا** ما كان له ثالث وليس تاءً، تقول:

عِدَة: وُعَيْدة، برد الفاء، وثُبة: ثُويبة، برد العين.

وسنة ويد: سُنَيْهة ويُدَيَّة: برد اللَّام، وفي هار: هُوَيْر للاستغناء عن رد الأصل.

ـ وإذا حوى ثالثاً غير التاء لم يُرَدَّ إليه المحذوف، ومَثّل لذلك بـ«ما» وتحتمل الاسمية والحرفية، فإذا صغرت صارت كالمنقوص.

وتعقَّبه الشّراح بأنه لا بد من تكميلها قبل التصغير، نقول في ماه: **مُوَيّ.**

= **قبل التصغير غير المكودي. قلتُ: فاته نص المرادي**، وانظر نصّ الشَّاطبي في المقاصد ٣٨٣/٧ ـ ٣٨٤. وقال: ولو قال: «... كمن، لاستقام ولم يكن فيه إشكال ولا مقال». وانظر المسألة نفسها عند المكناسي ٣٢٧/٢. قال: «ولما لم يقف عليه المكودي، قال: لم ينبه على هذا أحد من الشراح فانظره». وشرح ابن النَّاظم/٣١٣، وإرشاد السَّالك ١١٦٨/٢ ـ ١١٧٠، وتوضيح المقاصد ١١١/٥ ـ ١١٢.

كذا عند المكودي.

ـ **قال المرادي**: «في قوله: «كما» نظر؛ لأنه أراد التمثيل فليس بجيد؛ لأن «ما» ونحوه من الثنائي وضعاً، فليس من المنقوص، فكيف يمثّل به، وإنْ أراد التنظير فليس نظير المنقوص إلَّا في مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حُذِف منه. وهذا لم يعلم له محذوف فيرد إليه، فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلَّا نحو «ما» يكمل به كما يكمل المنقوص، ولا يُدْرَىٰ بما يكمل، والله أعلم. ومثل هذا عند الشَّاطبي والمكناسي وابن النَّاظم.

ـ وكمِّل[1]: فعل أمر، والفاعل مستتر، المنقوص: مفعول به، في التصغير: متعلِّق بـ«كمّل»، ما: ظرفية مصدرية، لم: حرف جازم، يَحْوِ: مضارع مجزوم، وفاعله مستتر، غير: منصوب علىٰ الحال، التاء: مضاف إليه، ثالثاً: مفعول به لـ«يحو»، كما: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كما.

٨٥٠. وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَىٰ ❁ بِالْأَصْلِ كَالْ«عُطَيْفِ» يَعْنِي الْ«مِعْطَفَا»

ـ **من التصغير نوعٌ يُسَمَّىٰ تصغير الترخيم**[2]، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد. فإن كانت أصول الاسم ثلاثية صُغِّر علىٰ فُعَيْل، وإن كانت أصوله أربعة صُغِّر علىٰ: فُعَيعِل.

ـ **تقول في تصغير مِعْطف: عُطَيْف**، بحذف الزوائد وصوغه علىٰ فُعَيل.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦١ ـ ١٦٢، وشرح المكودي ٢/٨٣٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣١٣، وتوضيح المقاصد ٥/١١٢ ـ ١١٣، وشرح المكودي ٢/٨٣٦، وشرح الأشموني ٢/٤٧٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٨٦ ـ ٣٨٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٤٩، وأوضح المسالك ٣/٢٧٤، وإرشاد السَّالك ٢/١١٧٠ ـ ١١٧١، وشرح الهواري ٤/٢٦٥ ـ ٢٦٦.

ـ **وتقول في تصغير أزهر: زُهَيْر، مثل سابقه.**

ـ وتقول في **تصغير: حمدان وحامد وحَمّاد ومحمود وأحمد: حُمَيْد.**

ـ وتقول في تصغير **قرطاس وعصفور: قُرَيْطِس، وعُصَيْفِر، وشملال: شُمَيْلل. بحذف ألف قرطاس وشملال وواو عصفور وتصغيرها على فعيِل.**

ـ وإذا كان المصغّر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومُسَمَّاه مُؤَنَّث لحقته التاء، تقول: **سُعَاد: سُعَيْدة، وحُبْلى: حُبَيْلة، وسوداء: سُوَيْدة.**

ـ فإذا صغَّرت نحو: حائض وطالق مما هو خاص بالمُؤَنَّث تصغير الترخيم. قلت: **حُيِيض طُلَيق**، فلا تزيد التاء لأنهما في الأصل صفة لمذكّر.

وشذّ تصغير إبراهيم وإسماعيل على: **بُرَيْه وسُمَيْع**، فحذفوا من كل منهما أصلين وزائدين[1]. والهمزة عند المبرد أصلية، وعند سيبويه زائدة، وفيهما صور أخرى.

ـ ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافاً للفرّاء وثعلب، وقيل: هذا للكوفيين.

ـ ومَن[2]: مبتدأ، وهي موصولة، بترخيم: متعلِّق بـ«يُصَغِّر»، ويُصَغِّر: الجملة صلة «من»، اكتفى: الجملة خبر المبتدأ، بالأصل: متعلِّق بـ«اكتفى».

وعند الشَّاطبي: مَن شرطية: ويُصَغر مجزوم، والجواب: اكتفى.

كالعطيف: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، يعني: فعل مضارع، وفاعله مستتر يعود إلى «من»، المعطفا: مفعول «يعني».

---

(١) الهمزة فيهما واللَّام والميم أصول.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٢، وشرح المكودي ٢/٨٣٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٨٧.

٨٥١. وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ❁ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ«سِنٌّ»

٨٥٢. مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَىٰ ذَا لَبْسِ ❁ كَـ«شَجَرٍ» وَ«بَقَرٍ» وَ«خَمْسِ»

❁ ذكر في البيت الأول[1] أنَّ الاسم المؤَنَّث العاري من تاء التأنيث يختم في التصغير بالتاء، نحو: سِنّ: سُنَيْنَة، دار: دُوَيرة، يد: يُدَيَّة، عَين: عُيَيْنة، أُذُن: أُذَيْنة.

ـ قال ابن النَّاظم: «ولا يُسْتَغْنَىٰ عن هذه التاء في غير شذوذ إلَّا عند خَوْف اللَّبْس، فمما شذّ قولهم: ذَوْد: ذُوَيد، وحرب: حُرَيْب، وقَوس: قُوَيْس، وعَرَب: عُرَيْب، ودِرْع: دُرَيْع، ونَعْل: نُعَيْل...».

ـ وذكر المرادي: أن «سن» و«دار» ثلاثي في الحال، وأن «يد» ثلاثي في الأصل، ووقف عند المُؤَنَّث في المآل فذكر له نوعين:

ـ أحدهما: ما كان رباعياً بمدَّة قبل لام معتلَّة، فإنه إذا صَغَّرته تلحقه التاء، نحو: سماء وسميَّة، وذلك لأنَّ الأصل: سُمَيِّيٌ، بثلاث ياءات: الأولىٰ للتصغير، والثانية: بدل المدّة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذف إحدىٰ الياءين الأخيرتين، فبقي الاسم ثلاثياً، فلحقته التاء، كما تلحق الثلاثيّ المجرّد.

ـ والثاني: ما صُغِّر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، وقد تقدَّم بيانه.

واستثنىٰ من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء، وأشار إلىٰ الأول منهما بما

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٣١٤، وأوضح المسالك ٢/٢٧٤، وشرح المكودي ٢/٨٣٦ ـ ٨٣٨، وتوضيح المقاصد ٥/١١٤ ـ ١١٥، وشرح الأشموني ٢/٤٧٧ ـ ٤٧٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٩٤ ـ ٣٩٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وشرح الهواري ٤/٣٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٧١ ـ ١١٧٢.

ذكره في البيت الثاني بقوله:

مَـا لَـمْ يَكُـنْ بِالتَّـا يُـرَىٰ ذَا لَـبْسِ ❁

ويعني به أنَّ التاء لا تلحق اسم الجنس الذي يتميَّز من واحده بنزع التاء، نحو: شجر، وبقر، وخمس، تقول: **شُجَيْر، وبُقَيْر، وخُمَيْس**.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «فهذا وأمثاله لا تلحقه التاء في التصغير؛ لئلا يلتبس بغيره، فإنك لو قلت: شُجَيْرة، وبُقَيْرة، وخُميسة، لظُنَّ أنها تصغير شجرة وبقرة وخمسة، المعدود به مذكر».

ـ **قال الأشموني**: «ومثل خمس بِضْعٌ وعَشْر، فيُقال فيهما: بُضَيع وعُشَيْر، ولا يقال: بُضيعة، وعُشيرة؛ لأنه يلتبس بعدد المذكر». وهذا نقله المؤلف عن المرادي.

ـ واختِمْ[1]: فعل أمر وفاعل، بتا: متعلِّق بـ«اختم»، التأنيث: مضاف إليه، ما: اسم موصول مفعول به، صَغَّرت: صلة «ما»، من مؤنَّث: متعلِّق بـ«صَغَّرت»، وعار ثلاثي: نعتان لـ«مُؤَنَّث»، كسنّ: خبر لمبتدأ محذوف، وذلك كسنّ.

ـ ما: ظرفيَّة مصدريَّة، لم: حرف جازم، يكن: مضارع ناقص مجزوم، واسمه مستتر فيه، يعود إلىٰ المؤنَّث، بالتاء: متعلِّق بـ«يكن»، وجملة «يُرَىٰ»: خبر «يكن». وفي يُرَىٰ: نائب عن الفاعل، وهو المفعول الأول، ذا: المفعول الثاني، لبسٍ: مضاف إليه، كشجر: خبر مبتدأ محذوف، وبقر وخمس: معطوفان علىٰ شجر.

٨٥٣. وَشَـذَّ تَـرْكٌ دُونَ لَـبْسٍ، وَنَـدَرْ ❁ لَحَـاقُ تَـا فِيمَـا ثُلَاثِيّـاً كَثَـرْ

ـ **هذا هو النوع الثاني مما شذَّ ترك التاء فيه دون لبس، وذلك في ألفاظ**

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٢.

مخصوصة لا يُقاس عليها[١].

وهي: ذَوْد[٢]، وشَوْل[٣]، وناب: للمسنّ من الإبل، وحَرْب، وفَرَس، وقوْس، ودِرْع، وعِرْس، وضُحىٰ، ونَعْل، وعَرَب، ونصَف: وهي المرأة المتوسطة بين الصِّغر والكِبَر. قالوا: ذُوَيْد، شُوَيل، نُيَيْب، حُرَيْب، فُرَيس، قُوَيس دُرَيع...

ـ وقوله:

..... ، وَنَدَرْ ❊ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيّاً كَثُرْ

يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد علىٰ الثلاثة كقولهم: قُدّام: قُدَيْدِيمة، وَرَاء: وُرَيّئة، أمام: أُمَيمة، ومعنىٰ كَثُر: أي فاقه في الكثرة.

ـ وبعض العرب يذكّر الحرب والدرع والعِرس، فلا يكون من هذا القبيل.

ـ وبعضهم ألحق التاء في عِرس وقَوس فقال: عُرَيسة وقُوَيْسَة. كذا عند المرادي.

ـ ولا اعتبار في العلم بما نُقل من تذكير وتأنيث فتقول في رمح علم امرأة رُمَيْحة، وفي عين علم رجل: عُيَيْن، وإذا سَمَّيت مُؤَنَّثاً ببنت وأخت حَذَفْت هذه التاء ثم صغَّرت فقلت: بُنَيّة وَأُخَيَّة.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١١٥ ـ ١١٦، وشرح الأشموني ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩، وشرح ابن النَّاظم/٣١٤، وشرح المكودي ٢/٨٣٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٧٤، وشرح الهواري ٢/١١٧٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٠٥ ـ ٤١٥، وذكر بيتاً لعلقمة وآخر للقطامي، والثاني قوله:

قُدَيْديمةُ التَّجْرِيب والحلْم إِنَّنِي ❊ أَرَىٰ غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التجارِبِ

في تصغير: قدّام.

(٢) من ثلاث إلىٰ تسع.

(٣) شَوْل: الناقة التي أتىٰ علىٰ حملها أو ولادتها سبعة أشهر.

ـ وشذَّ[1]: فعل ماض، تركٌ: فاعل، دون: حال من «ترك»، لَبْس: مضاف إليه، ونَدَر: فعل ماض، لحاقُ: فاعل: ندر، تا: مضاف إليه، فيما: متعلِّق بـ«ندر»، ثلاثياً: مفعول «كَثَر، وكَثَر: من أفعال المغالبة، وفاعله مستتر يعود إلى «ما».

٨٥٤. وَصَغَّرُوا شُذُوذاً: «الَّذِي» «الَّتِي» ❁ وَ«ذَا»، مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا: «تَا» وَ«تِي»

ـ **حقّ التصريف**[2] ألَّا يدخل غيرَ المتمكن، غيرَ أنّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة شابهت المتمكن لكونها تُوصَف، ويُوْصَف بها؛ فلذلك أُجِيز تصغير بعضها، إلَّا أن هذا التصغير جاء على وجه خُولِف به تصغير المتمكّن:

ـ فترك أولها على حاله قبل التصغير.

ـ وعُوِّض منه وَضْع ألف مزيدة في الآخر.

ـ ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة.

❁ **الأسماء الموصولة: قيل في الذي والتي: اللَّذيَّا واللَّتيّا. وفي التثنية: اللَّذَيّان واللتيّان.**

ـ **أمَّا الجمع**: فقال سيبويه في جمع الذي: اللذيُون، رفعاً. واللذيين: نصباً وجراً. بالضم قبل الواو، والكسر قبل الياء.

ـ **وأما الأخفش** فقال: اللَّذيَّوْن واللَّذيَّيْن بالفتح كالمقصور.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٢، وشرح المكودي ٢/٨٣٩.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١١٧ ـ ١٢٠، وشرح ابن النَّاظم/٣١٤، وأوضح المسالك ٣/٢٧٥، وشرح المكودي ٢/٨٣٩ ـ ٨٤٠، وإرشاد السَّالك ٢/١١٧٤ ـ ١١٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٨، وشرح الهواري ٤/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٤١٥، وشرح الأشموني ٢/٤٧٩.

ـ **وقالوا في جمع التي: اللتيَّات، وهو جمع اللتيَّا تصغير «التي»**.

ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صُغِّرت غير: **اللذيّا واللتيّا**، وتثنيهما ومعهما، وقيل: لا يجوز تصغير اللاتي، واللوائي، واللواتي. وهذا مذهب سيبويه.

ـ **أسماء الإشارة:**

صَغَّروا من أسماء الإشارة **ذا وتا: قالوا: ذَيَّا وتيَّا**، وفي التثنية: **ذيَّان وتيَّان**. وقالوا في **أولىٰ: بالقصر: أوليَّا، وفي أولا، بالمد: أُوليَّاء**، ولم يصغّروا غير ذلك.

ـ **قال ابن هشام**: «ولا يُصَغَّر «ذي» اتِّفاقاً لِلْإلباس، ولا «تي» للاستغناء بتصغير «تـا» خلافاً لابن مالك».

ـ **وذكر المرادي بعض التنبيهات منها:**

ـ لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التكسير.

ـ أصل ذيّا وتيّا: ذَيَيَّا، تييَّا بثلاث ياءات: الأولىٰ عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة فحذفت الياء الأولىٰ، إذ لم يمكن حذف الآخرة لاحتياج الألف لانفتاح ما قبلها، ولا ياء التصغير لدلالة معناها.

ـ ذكروا أنَّ الألف في آخر هذه الأسماء عوض من ضمّ أولها، **وذكر في التسهيل أنه حُكي ضم لام اللُّذيّا واللُّتيَّا، وأنها لغة.**

ـ **واعتُرض قول النَّاظم: «وصَغَّروا شذوذاً» باعتراضات عند المرادي والشَّاطبي.**

١ ـ لم يبيّن كيفية التصغير.

٢ ـ خصّ ذلك بالنقل، وردّه إلىٰ السَّماع، وظاهر كلامهم أنه قياس فيما ذُكِر.

٣ ـ وقوله: مع الفروع ليس على عمومه، فإن «تا» صُغّر، ولم يُصغَّر «تي».

ـ **قال الشَّاطبي: «على تسليم أنه سماع لم يعين مواضعه»**

ـ **وعند ابن القيم** وذكره هو وابنه في اللائي واللاتي واللواتي واللائين، **ولم يُسْمَع في شيء من ذلك.**

ـ قوله: **وصَغَّروا شذوذاً**: ظاهر هذا أنه لا يُقال به إلَّا في محله الذي يُسمع فيه.

ـ **ومن الشواهد المنقولة:**

قول العرجي:

يَـا مَـا أُمَـيْلِح غِزلانـاً شَـدَنّ لَنَـا ❁ مِـنْ هؤلَيّـائِكنّ الضَّـالِ والسّـمُرِ

وقول العجاج: **بَعْدَ اللَّتيَّا واللَّتيَّا والتي**

وقول الراجز وهو رؤبة:

أَوَتَحْلِفِـي بِرَبِّـكِ العَلـيّ ❁ أَنِّـي أَبُـو ذَيَّالـك الصَّـبِيّ

ـ وصَغَّروا[1]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، شذوذاً: مصدر في موضع الحال من الواو، الذي: مفعول للفعل «صَغَّر»، والتي وذا: معطوفان على «الذي»، مع: حال مما قبله، الفروع: مضاف إليه، منها: خبرٌ مقدَّم، تا: مبتدأ مؤخّر، تي: معطوف على «تا». وعند المكودي: مع: متعلق بـ«صَغَّر».

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٢، وشرح المكودي ٢/٨٤٠.

خاتمة في باب التصغير[1]

جاء في ختام هذا الباب عند الأشموني فوائد ينفع ذكرها، وأثبتها هنا ملخصة، فإن شئت فاقرأها، وإلَّا فَدَعْ، وهي:

١ ـ لم يُصَغَّر من غير المتمكن غير أربعة:

اسم الإشارة، والاسم الموصول، وأفعل في التعجُّب، والمركب المزجي كبعلبك، وسيبويه في لغة من بناهما، وأمّا من أعربهما فلا إشكال فيه، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو: ما أُحَيْسنه، بُعيلبك، سُيَيْبويه.

٢ ـ يُصَغّر اسم الجمع لشبهه بالواحد: رَكْب: رُكَيْب.

٣ ـ يُصَغَّر الجمع الذي على أحد أمثلة القلّة: أجمال: أُجَيمال، أفلس: أُفَيلس، فتية: فُتَيّة، أنجدة: أُنيجدَة.

٤ ـ لا يُصَغَّر جمع على مثال من أمثلة جمع الكثرة؛ لأنَّ بنيته تدل على الكثرة، وتصغيره يدل على القلَّة، فتنافيا.

٥ ـ أجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد، فأجازوا أن يقال في رُغفان: رُغيفان.

وجعلوا من ذلك: «أُصَيْلان»، زعموا أنه تصغير «أصلان»، وأصلان جمع أصيل، **وما ذهبوا إليه مردود**، وإنما أُصَيلان من المصغرات التي جيء بها على غير

(١) شرح الأشموني ٢/٤٨١ ـ ٤٨٣.

بناء مكبّرها نحو: إِنْسَان: أُنيسان.

٦ ـ من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رَدَّه إلىٰ واحد، وصَغَّره، ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكَّر عاقل، نحو: غِلمان: غُلَيّمون، وبالألف والتاء إن كان لمؤَنَّث، أو لمذكر لا يعقل نحو: **جوار: جُويريات، ودراهم: دُرَيهمات**.

٧ ـ أرضون: لا يقال في تصغيره إلَّا أُرَيضات.

فائدة[1]
الصَّغَّر لا يُصَغَّر

قال الفرّاء: قلَّ رجل أمعن النظر في باب من العلم فأراد غيره إلَّا سهل عليه، فقال له محمد بن الحسن الفقيه: ما تقول في رجل صلىٰ فسها، فسجد سجدتي السهو فسها فيهما؟ ففكر الفرّاء ساعة ثم قال: لا شيء عليه، قال له محمد: وَلِمَ؟ قال: لأن التصغير عندنا لا تصْغير له، وإنما السجدتان تمام الصَّلاة، فليس للتمام تمام. فقال له محمد بن الحسن: ما ظننت آدمياً يلد مثلك!

❁ ❁ ❁

(١) تاريخ بغداد ١٥٢/١٤ «ترجمة الفرّاء».

٦٩ ـ النَّسَبُ

ـ **قال المرادي**[١]: **هذا هو الأعرف في ترجمته، وقال سيبويه**[٢]: «**باب الإضافة**» ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات:

ـ **الأول: لفظي**: وهو إلحاق ياءٍ مشدّدة آخر المَنْسُوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إلى الياء.

ـ **الثَّاني**: معنوي: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

ـ **الثَّالث**: حكمي: وهو معاملته معاملة الصِّفة المشبَّهة في رفعه المضمر، والظاهر باطِّراد.

ـ **قال النَّاظم**:

٨٥٥. يَاءً كَيَا الْـ«كُرْسِيِّ» زَادُوا لِلنَّسَبْ ❁ وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ

٨٥٦. وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا ❁ تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهُ لَا تُثْبِتَـا

٨٥٧. وَإِنْ تَكُـنْ تَرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَنْ ❁ فَقَلْبُهَـا وَاواً، وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ

ـ **ذكر في البيت الأول**[٣] أنه إذا أُريد نِسبَة شيء إلى بلد أو قبيلة أو أب، أو

(١) توضيح المقاصد ١٢١/٥، وشرح الأشموني ٤٨٣/٢، وأوضح المسالك ٢٧٥/٣.

(٢) الكتاب ٦٩/٢ «هـذا باب الإضافة وهو باب النسبة»، وانظر المقاصد الشَّافية ٤٣١/٧.

(٣) توضيح المقاصد ١٢١/٥ ـ ١٢٣، وشرح ابن طولون ٣٤٩/٢ ـ ٣٥١، وشرح ابن عقيل ١٥٢/٤ ـ ١٥٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٥، وأوضح المسالك ٢٧٦/٣، وشرح المكودي ٨٤١/٢ ـ ٨٤٢،=

نحو ذلك زِيْد في آخره ياء مشدَّدة مكسوراً ما قبلها، فيقال في النسب إلىٰ زيد: زيديّ، وإلىٰ أحمد: أحمديّ، وإلىٰ دمشق: دمشقيّ، وإلىٰ تميم تميميّ، كما هو الحال في «كرسيّ».

وفُهِم أن ياء الكرسي ليست للنسب، بل لتشبيهه ياء النسب بها.

ـ **قال المرادي**: «ولم ينصّ علىٰ أنّ إعرابه يُنْقل إليها لوضوحه».

ـ **وفُهِم من البيت الثاني وما يليه** أنَّه قد تَنْضَمُّ تغيرات إلىٰ بعض الأسماء، ومن ذلك:

ـ **أن ما كان آخره ياء تُحْذَفُ**، نحو: شافعيّ فإنه يبقىٰ علىٰ صورته: **شافعيّ، ومرميّ: تقول فيه: مرميّ**.

حيث يقدّر حذف الياء الأولىٰ، وتجعل ياء النسب في موضعها.

ـ والفَرْقُ بين شافعيّ ومرميّ: أن الياءين في شافعيّ: زائدتان، وفي مرميّ: أصله: مَرْمُوْي، فالياء من الأصل، وقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

وقد حذفت الياء في ذلك كراهة اجتماع أربع ياءات.

ـ وكذلك **تُحْذَفُ تاء التأنيث لياء النسب**، فيقال في النَّسَب إلىٰ مكة: مكّيّ؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في نحو: امرأة مكتيّة[1] وفاطميّة.

= وإرشاد السَّالك ٢/١١٧٧: النسب إلىٰ جنس: إنسيّ وعربيّ، وقبيلة قرشيّ، وأب: هاشميّ، وأم: فاطميّ، ومكان كبصريّ وحجازيّ، وصناعة: حريريّ، وشيخ: أحمديّ، وزي: صوفيّ، واعتقاد: قدريّ، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٣١، وشرح الأشموني ٢/٤٨٣ ـ ٤٨٥.

(١) **وقول العامة: درهم خليفتي: لحن**. كذا عند المرادي. وهو من لحن العامة عند ابن القيم. وعند ابن القيم: «**لحنوا المتكلمين في قولهم: الذاتي... ، وحقه أن يقال: ذَوَويّ**». ومثله عند الأشموني ٢/٤٨٤: «**وصوابهما: ذوويّ وخَلَفيّ**»، وانظر أوضح المسالك ٣/٢٧٦.

ـ **وقوله: أو مَدّته**: يريد أنَّ ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فَصَاعداً حُذِفت نحو قولك: **حُبَارىٰ: حبارِيّ، قبعثرىٰ: قبعثرِيّ**.

* **وفي البيت الثالث** ذكر أنَّ ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيه وجهان: الحذف والقلْبُ، نحو: **حُبْلىٰ: حُبْليّ، وحُبْلَويّ**، فإن كان ثانيه متحرِّكاً حُذِفت نحو: **جَمَزَىٰ: جَمَزيّ**.

ولم يرجِّح واحداً من الوجهين في ساكن الثاني، وإن كان الحذف هو المختار.

ـ ياءً[1]: مفعول مقدَّم بـ«زاد»، كيا: صفة لياءً، الكرسي: مضاف إليه، زادوا: فعل وفاعل والضمير للعرب، للنسب متعلِّق بـ«زاد»، كلّ: مبتدأ، ما: مضاف إليه، جملة «تليه» صلة، كسره: مبتدأ، وَجَب: خبر، وجملة المبتدأ والخبر خبر «كلّ».

ـ ومثلَه: مفعول مقدَّم لـ«احْذِفْ»، مما: متعلِّق بـ«احْذِفْ»، وتأنيث: مضاف إليه، أو: حرف عطف، مَدَّته: معطوف علىٰ «تا»، لا تثبتا: لا: ناهية، تثبتنْ: مبني علىٰ الفتح في محل جزم.

ـ إن: شرط، تكن: فعل الشرط، واسمها يعود إلىٰ مدة التأنيث، تربع: فعل مضارع، ذا: مفعول به، ثان: مضاف إليه، جملة «سكن» نعت لثان، وجملة «تربع» خبر تكن، فقلبُها: مبتدأ مصدر مضاف إلىٰ مفعوله الأول، واواً: المفعول الثاني، وحذفها: عطف علىٰ قلبها، حَسَن: خبر المبتدأ. وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط.

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح المكودي ٢/٨٤١ ـ ٨٤٢.

٨٥٨. لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ❁ لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَىٰ

٨٥٩. وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ ❁ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

ـ ذكر في البيت الأول[1] أنَّ الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذِفْرىٰ، وعلقىٰ، أو منقلبة عن أصل، نحو: مَرْمَىٰ ومَلْهىٰ. جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث: قلبها واواً، أو حذفها[2]، تقول:

ـ ذِفْرىٰ: ذِفْرِيّ، عَلْقَىٰ: عَلْقِيّ، مَرْمَىٰ: مَرْمِيّ، مَلْهَىٰ: مَلْهِيّ.

ـ ذِفْرَوِيّ، علقوِيّ، مرموِيّ، ملهويّ.

إلَّا أنَّ القلب أَحْسَنُ من الحَذْف، وأشار إلىٰ ذلك بقوله:

..... ❁ ...، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَىٰ

أي: ترجيح القلب في المنقلبة عن أصل هو المختار فملهويّ أفصح من ملهيّ. ويقال: اعتامه يعتميه، أي: يختاره[3].

ـ وذكر المكودي أنَّه نَصَّ في غير هذا الكتاب أنَّ القلب في الإلحاق أجود.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٢٣ ـ ١٢٧، وشرح ابن طولون ـ/٣٥١ ـ ٣٥٢، وشرح المكودي ٢/٨٤٤ ـ ٨٤٥، وأوضح المسالك ٣/٢٧٧، وشرح الأشموني ٢/٤٨٥ ـ ٤٨٧، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٤٧ ـ ٤٥٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٠ ـ ١١٨١.

(٢) زاد أبو زيد وجهاً ثالثاً في ألف الإلحاق، وهو الفصل بالألف كما في حبلاويّ، وحكىٰ في أَرْطىٰ: أرطاوي، وأجازه السيرافي في الأصلية، فتقول: ملهاويّ. المرادي.

(٣) قال طرفة:

أرىٰ الموت بعتام الكرام ويَصْطَفي ❁ عقيلة مال الفاحش المتشدِّد

قال المرادي: «يقال: اعتامه يعتميه، إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضاً».

ـ وذكر في البيت الثاني أَنَّ الألف الخامسة فما فوق يجب حَذْفُهَا للنَّسَب:

ـ الخامسة، نحو: مصطفىٰ.

ـ والسَّادسة، نحو: مستدعىٰ، وخُلَّيطىٰ.

ـ وألف التأنيث، نحو: حُبَارىٰ.

ـ وألف التكثير: نحو: قَبَعْثَرَىٰ.

تقول: ـ مصطفىٰ: مُصْطِفِيّ.

ـ مستدعىٰ: مُسْتَدْعِيّ، خُلَّيْطىٰ: خُلَّيْطِيّ.

ـ حبارىٰ: حباريّ.

ـ قبعثرىٰ: قبعثرِيّ.

بِحَذْف الألف في جميع ذلك، ثم إضافة ياء النَّسَب.

ـ وانتقل في تتمة البيت الثاني إلىٰ المنقوص إذا وقعت خامسة فقال:

كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

أي: يجب حَذْفُ ياء المنقوص إذا وقعت خامسة، نحو: معتدٍ: مُعْتَدِيّ، وسادسة: ومُسْتَعْل: مُسْتَعْلِيّ: وأصلهما: معتدي ومستعلي.

وإذا كانت سادسة، فالحَذْفُ أَوْلَىٰ، لأنَّها أثقل من الخامسة[1].

ـ لِشِبْهِها[2]: خبر مقدَّم، الملحقِ: نعت لـ«شبهها»، والأصلي: معطوف علىٰ

(١) إذا نسبت إلىٰ مُحَيّ اسم فاعل من حَيَّا يَحَيّىٰ حذفت الياء الأخيرة لأنها خامسة فتصير محيّيّ: فتجمع بين أربع ياءات، أو تعامله معاملة قصيّ فنقول: محويّ مثل قصوي.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٣، وشرح المكودي ٢/٨٤٥ ـ ٩٨٤٦، وشرح الهواري ٤/٢٧١، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٥٣.

«الملحق»، ما: اسم موصول مبتدأ مؤخّر، لها: صلة «ما»، وللأصلي: خبر مقدَّم، قلبُ: مبتدأ مؤخَّر، وجملة «يُعتَمَىٰ» نعت «قلب».

ـ والألفَ: مفعول مقدَّم بـ«أَزِلْ»، الجائزَ: نعت «الألف»، أربعاً: مفعول الجائز، أَزِلْ: فعل أمر، والفاعل مستتر. وجاء في بعض النسخ: الحائز: بالحاء المهملة[1]. كذاك: متعلّق بعُزِل، جملة «عُزِل» بالبناء للمفعول، خبر المبتدأ، ونائب فاعل «عُزِل» مستتر يعود إلىٰ ياء المنقوص.

٨٦٠. وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ ❁ قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

٨٦١. وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً، وَ(فَعِلْ) ❁ وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

ـ جاء في البيت الأول أنَّ ياء المنقوص إذا وقعت رابعة جاز فيها وجهان[2]:

ـ **حَذْفُها**: تقول في: قاض: قاضيّ، معطٍ: معطيّ.

---

(١) كذا عند الشَّاطبي ٤٤٧/٧، وذكر الأزهري الوجهين وخلاف النسخ. والحائز هو الذي جمع إليه أربعة أحرف فيكون هو الخامس، والجائز: المجاوز أربعة أحرف. وانظر متن الألفيَّة/١٢٧ الحاشية/٣.

(٢) توضيح المقاصد ١٢٨/٥ ـ ١٢٩، والمقاصد الشَّافية ٤٦١/٧، وشرح المكودي ٨٤٦/٢ ـ ٨٤٧، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٤ ـ ١٥٦، وشرح ابن النَّاظم/٣١٦، وإرشاد السَّالك ١١٨١/٢ ـ ١١٨٢، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣، وشرح ابن طولون ٣٥٣/٢ ـ ٣٥٥، وشرح الأشموني ٤٨٧/٢ ـ ٤٨٨، وذكر أنَّ ما زاد علىٰ الثلاثي مما قبل آخره كسرة لا يُغَيَّر، ففيه ثلاث صور: **الأولىٰ**: ما كان علىٰ خمسة أحرف نحو: جَحْمَرش، **والثانية**: ما كان علىٰ أربعة أحرف متحركات نحو: جُنَدِل «مجتمع الحجارة»، **والثالثة**: ما كان علىٰ أربعة أحرف، وثانيه ساكن نحو تَغلب، فالأولان لا يغيران، والثالث فيه وجهان: أعرفهما أنه لا يُغَيَّر، والآخر يُفْتَح، وقد سُمِع الفتح مع الكسر: تغلَبيّ، وفي القياس خلاف: ذهب المبرِّد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلىٰ اطِّراده، وهو عند الخليل وسيبويه شاذّ مقصور علىٰ السماع. قلت: النص: منقول من المرادي.

ـ **وقلبها** واواً: قاضَوِيّ، معطوِيّ.

واستشهدوا بالبيت:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ❊ دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَويّ وَلَا نَقْدُ

وهو منسوب إلىٰ «حانية»، وهو الموضع الذي يُبَاعُ فيه الخمر.

ـ وإذا وقعت ياء المنقوص والألف ثالثة مثل «الشجي» تعيَّن فيها القلب، ثم قلبت الياء واواً، فتقول:

شجٍ: شَجَويّ، عم: عَمَويّ، رَدٍ: رَدَويّ، فَتىٰ: فَتَويّ، عَصَا: عَصَويّ.

وإنما قُلبت واواً في «فتىٰ» وإن كان أصله الياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات.

ـ وقوله: **وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً...**

يعني أَنَّ المنقوص إذا قُلِبت ياؤه واواً فُتِح ما قبل الواو.

ـ **قال ابن طولون**: «والتحقيق أنَّ الفتح سابق للقلب؛ لأنه يُفْتَح إذا قصد فيه النَّسَب، وَوَجَب قلبُ الكسرة فتحة في «عَمٍ»، فيجب حينئذٍ قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فيصير كـ«فتىٰ» فيقلب الألف بعد الواو كما قلب في «فتىٰ».

وكذلك أيضاً نحو: **قاضَوِيّ**؛ لأن نظيره «تغلِب» فيُفْتَح أيضاً ضاد قاضٍ كما تُفْتَح لَام تَغلب عند بعض العرب».

وتتمة البيت الثاني: ... وَ(فَعِلْ) وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

يعني أنَّ الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كـ«نَمِر»، أو مكسورها كـ«إِبِل»، أو مضمومها كـ«دُئِل»، تقول: نَمَريّ، إِبَليّ، دُؤَلِي، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء.

ـ وذهب المرادي إلىٰ أنَّ الفتح علىٰ سبيل الوجوب، وعند أبي حيان: لا نعلم فيه خلافاً.

ـ والحَذْفُ[1]: مبتدأ، في اليا: متعلِّق بالحذف. رابعاً حال من الياء، أحقُّ: خبر المبتدأ، من قَلْب: متعلِّق بـ«أَحَقّ»، و«حَتْمٌ» خبر مقدَّم، قلب: مبتدأ مؤخَّر، ثالث: مضاف إليه، وجملة «يَعِن» نعت لثالث، ومعنىٰ يَعِن: يَعْرِض.

ـ وأَوْلِ: فعل أمر، متعدّ لاثنين، والفاعل مستتر، ذا: مفعول أول، القلبِ: مضاف إليه، انفتاحاً: المفعول الثاني، وفَعِل: مبتدأ، وفُعِل: معطوف علىٰ المبتدأ، عنَيهما: مفعول مقدَّم بـ«افتح»، وجملة «افتح» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وفِعِل: معطوف علىٰ الضمير المجرور بالإضافة، وذكر المكودي: جواز كونه مفعولاً به بفعل مضمر يفسِّره «افتح».

٨٦٢. وَقِيلَ فِي الْـ«مَرْمِيِّ»: «مَرْمَوِيٌّ» ❊ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ «مَرْمِيٌّ»

٨٦٣. وَنَحْوُ: «حَيٍّ» فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ ❊ وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

ـ تقدَّم عند قوله[2]: [وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ....]

أَنَّه لا فرق عند أكثر العرب بين ما ياءاه زائدتان وبين ما إحدىٰ ياءيه أصلية.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٣، وشرح المكودي ٢/٨٤٧ ـ ٨٤٨.

(٢) البيت الثاني في هذا الباب رقم/٨٥٦.

ـ **قال ابن عقيل**[١]: «قد سبق أنَّه إذا كان آخر الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حَذْفُها في ياء النَّسَب، فيقال:

ـ في الشَّافعي: شافعيّ.

ـ وفي مرميّ: مرميّ...».

ـ **وقال المرادي**: «ونبَّه هنا على أنَّ من العرب من يُفَرِّق بين النَّوعين فيُوافق في الأول على الحَذْف. فيقول في النَّسب إلى شافعيّ: شافعيّ.

وأمَّا النَّوع الثاني فلا يحْذف ياءه، بل يحْذف الزَّائدة منهما، ويقلب الأصلية واواً، فيقول في النسب إلى مَرميّ: مرمويّ».

ـ **وصرح ابن النَّاظم بأنه لغة**، قال: «ومن العرب من يَحْذِف الياءين إذا كانتا زائدتين، فيقول في **النَّسَب إلى كرسيّ: كرسيّ**، كما يفعل غيره، وإذا كانت إحداهما أصلاً قلبها واواً وحذف الزائدة، فيقول في النَّسب إلى مرميّ: **مرمويّ، كما يقول في قاضٍ: قاضويّ، وهذه لغة قليلة، والمختار خلافها**، لذلك أطلق أولاً، حيث قال:

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا ❁ تَأْنِيثٍ

البيت، ثم أعقبه بهذا البيت تنبيهاً على اللغة المذكورة».

وعلَّق المرادي على هذا الاضطراب في ترتيب البيتين بقوله: «فإن قلت: هذا البيت متعلِّق بقوله: «**وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ**... فهلَّا قدَّمه إليه كما فعل في الكافية[٢]؟. قلت: لعلَّ سبب تأخيره هذا ارتباط الأبيات السابقة، فكل منها أخذ

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٣١ ـ ١٣٢، وشرح المكودي ٢/٨٤٩، وشرح ابن النَّاظم/٣١٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٧٧، وشرح الأشموني ٢/٤٨٩ ـ ٤٩٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٦ ـ ١٥٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٢ ـ ١١٨٣، وشرح ابن الوردي ٢/٧٠٩.

(٢) انظر شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٢٨.

بحجزه تاليه، فلم يلِقْ به غير التأخير، وليس كذلك في الكافية.

وذكر مثل هذا المكودي وابن طولون، وابن النَّاظم.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّه إذا نُسِب إلىٰ ما آخره ياء مشددة فإمَّا أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة فصاعداً.

فإن كانت مسبوقة بحرف لم يُحْذَف من الاسم شيء عند النسب، ولن بفتح ثانيه، ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء لم يَزِدْ علىٰ ذلك، تقول في حيّ: **حَيَويّ**، بقلب الياء الأخيرة واواً لأجل النَّسَب.

وإن كان ثانيه في الأصل واواً رددته إلىٰ أصله، تقول في طيّ: **طوويّ**؛ لأنه من طويت، وإنما قلبت الياء الأخيرة واواً، وهي منقلبة عن ياء، كما قلبت في فتىً، وتقدَّم هذا.

ـ وقيل[1]: ماض مبنيّ للمفعول، في المرميّ: متعلِّق بـ«قيل»، مرمويّ: نائب عن فاعل «قيل» واختير: ماض مبنيّ للمفعول، في استعمالهم: متعلِّق بـ«اختير» مرميّ: نائب عن الفاعل.

ـ نحو: مبتدأ أول، حيّ: مضاف إليه، وفتحُ: مبتدأ ثانٍ، ثانيه: مضاف إليه، يجب: خبر المبتدأ الثاني، وهو وخيره خبر الأول. واردده: أمر متعدٍّ لاثنين، والهاء: المفعول الأول، واواً: المفعول الثاني، وإن: شرط، يكن: فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف ضرورة، عنه: متعلِّق بـ«قُلب»، قُلِب: ماض مبني للمفعول، ونائب

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٤، وفي المقاصد الشَّافية ٤٨١/٧، وقوله:

وارْدده واواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِب

وفيه من الضرورة إتيانه بفعل الشرط مضارعاً مع تقدُّم ما يدلُّ علىٰ الجواب. وذكر هذا عنه الأزهري في الإعراب.

الفاعل مستتر فيه، والجملة خبر «يكن».

٨٦٤. وَعَلَـمَ التَّثْنِيَـةِ احْـذِفْ لِلنَّسَـبْ ❁ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ
٨٦٥. وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: «طَيِّبٍ» حُذِفْ ❁ وَشَـذَّ «طَـائِيٌّ» مَقُـولاً بِـالْأَلِفْ

ـ تقول في النسب إلىٰ مسلمَيْن ومُسْلِمِيْن ومُسْلمات: مُسْلِمِيّ، فَيُحْذَف من المنسوب ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح، وفي اثنان، وعشرون ونحوهما من الشبيه بالمثنىٰ والمجموع كذلك، تقول فيهما: اثني وثَنَوِيّ وعشريّ، وتقول في أولات: أوليّ.

ـ **ومن أجرىٰ المثنىٰ مجرىٰ حمدان**[1]، والجمع المذكر مجرىٰ غِسْلِيْن، فإنه لا يحْذف، بل يقول في النَّسَب إلىٰ من اسمه مسلمان: مُسْلمانيّ.

ومن أجرىٰ الجمع المذكَّر مجرىٰ هارون أو مجرىٰ «عربون» أو ألزمه الواو وفتح النون، قال فيمن اسمه: مسملون: مسلموني.

ـ **قال المرادي**: «هذا الحَذْفُ إِنَّما هو علىٰ لغة من يعرب المثنىٰ والمجموع الذي علىٰ حدة بالحرفين.

ـ وأما من أجرىٰ المثنىٰ مجرىٰ حمدان، والجمع مجرىٰ غِسْلين فإِنَّهُ لَا يحْذف، فتقول في من اسمه: زيدان: علىٰ الأول: زيديّ، وعلىٰ الثاني: زيدانيّ،

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٣٢ ـ ١٣٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح المكودي ٢/٨٥٠، وشرح الأشموني ٢/٤٩٠ ـ ٤٩١، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٨، ٤٨٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٥٦ ـ ٣٥٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٤ ـ ١١٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٨، وأوضح المسالك ٣/٢٧٧ ـ ٢٧٨.

وفي نصيبين: على الأول: **نَصيبيّ**، وعلى الثاني: **نَصِيبينيّ**». ومثل هذا عند ابن النَّاظم.

ـ **وتعقَّبهما المكودي**، فقال: «وحمل الشَّارح كلام النَّاظم على أَنَّ ذلك فيما سُمِّي به من المُثَنَّى والمجموع، وتبعه المرادي، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمل عليه ما ذكرته، ويُفْهَم منه أنَّ حُكْم ما سُمِّي بِهِ من النَّوعين على لُغة الحِكاية حُكْم المُثَنَّى والمجموع». ونقل هذا ابن طولون عن المكودي.

* **وفي البيت الثاني** ذكر النَّاظم أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها، حذفت المكسورة كقولك:

طيِّب: طيْبيّ، كراهة اجتماع الياءات والكسرة، **وميِّت: مَيْتيّ**.

وفُهِم من ذلك أَنَّ الياء إذا كانت مفتوحة نحو: **هبَيَّخ**[1]، لم تُحْذَف، بل يُقال: **هَبَيَّخِيّ**.

ـ وقوله: **وَشَذَّ طَائِي...**

يعني أنّ قياس النسبة إلى **طَيّء: طَيْئيّ كطَيْبيّ**، ولكن تركوا القياس فيه، **فقالوا: طائيّ**، بإبدال الألف ياءً.

ـ **قال الشَّاطبي**: «يعني أَنَّ قولهم في النسب إلى **طيّء: طائيّ**، **شاذٌّ عمّا تقدَّم** من القاعدة، يُحفظ ولا يُقاس عليه، ووجه شذوذه مجيئه بالألف، ولذلك قال: «**مَقُولاً بِالْأَلِفْ**» أي: شذَّ في هذا الحال، فشذوذه من أجل إتيانه بالألف؛ لأنَّ طيّئاً مثل: طيِّب، فكان قياسه أن تقول: طيْئيّ مثل: طيْبيّ، لكن العرب قلبت الياء ألفاً على حد ما قلبتها ألفاً في «**يَيْجَل**»؛ **إذ قالوا: يَاجَل**، وهذا باب محفوظ وليس

(١) الأحمق المسترخي، والرجل الذي لا خير فيه.

بقياس، وكذلك طائيّ...»[1].

ـ وعَلَمَ[2]: مفعول مقدَّم بـ«احْذِف»، التثنية: مضاف إليه، احْذِف: فعل أمر، للنسب: متعلِّق بـ«احْذِف»، أي: احْذِف علم التثنية للنَّسَب إلىٰ مفرده، ومثلُ: مبتدأ، ذا: اسم إشارة مضاف إليه، في جمع: متعلِّق بـ«وَجَب»، تصحيح: مضاف إليه، وجملة وجب: خبر المبتدأ.

ـ وثالث: مبتدأ، وسوّغ الابتداء به كونه نعتاً لمحذوف، من نحو: متعلِّق بـ«حُذِف»، طيّب: مضاف إليه، وجملة «حُذِف» خبر المبتدأ، وشذَّ: فعل ماض، طائي: فاعل «شَذَّ»، مقولاً: حال من «طائي»، بالألف: متعلِّق بـ«مقولاً»

٨٦٦. وَ(فَعَلِـيٌّ) فِـي (فَعِيلَـةَ) الْتُـزِمْ ❊ وَ(فُعَلِـيٌّ) فِـي (فُعَيْلَـةٍ) حُـتِمْ

٨٦٧. وَأَلْحَقُـوا مُعَـلَّ لَامٍ عَرِيَـا ❊ مِـنَ الْمِثَـالَيْنِ بِمَـا التَّـا أُولِيَـا

٨٦٨. وَتَمَّمُـوا مَـا كَـانَ كَالـ«طَّوِيلَهْ» ❊ وَهَكَـذَا مَـا كَـانَ كَالْـ«جَلِيلَهْ»

❊ في البيت الأول[3]: ما كان علىٰ مثال «فَعيلة»: مثل «حَنيفة»، إذا نَسَبَ إليها حُذِفَت منها التاء والياء، وفُتِحَت العين، فتقول: حَنِيفَة: حَنَفِيّ، وصَحِيْفة: صَحَفِيّ، وقبيلة: قَبَلي.

---

(١) ذكر المرادي أنهم قالوا: إن المحذوف من طائي الياء الثانية والأولىٰ قلبت ألفاً.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٤، وشرح المكودي ٢/٨٥٠ ـ ٨٥١.

(٣) توضيح المقاصد ٥/١٣٤، وشرح المكودي ٢/٨٥١ ـ ٨٥٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٦، وشرح ابن النَّاظم/٣١٧، وأوضح المسالك ٣/٢٧٩، وشرح الهواري ٤/٢٧٦ ـ ٢٧٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٩ ـ ١٦١، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٧ ـ ٢٥٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٩٢، وشرح الأشموني ٢/٤٩١ ـ ٩٤٢.

وما كان على مثال «فُعَيْلَة»، نحو: جُهينة» إذا نسب إليها حُذِفَت أيضاً التاء والياء، فتقول: جُهَينة: جُهَنيّ، وقُريظة: قُرَظيّ، وقُتيبة: قُتَبيّ، ومُزَيْنَة: مُزَنيّ.

ـ وقوله: «الْتُزِمْ /... حُتِمْ» يعني فيما لم يشذّ.

وشذّ من فَعِيلة: سليقيّ، في «سليقة».

وسليميّ: في سليمة الأزد.

وعميريّ: في عميرة كلب.

ـ ومنه قول الشَّاعر:

وَلَسْتُ بِنحويّ يَلُوْكُ لِسَانه ❁ وَلَكِن سليقيٌّ أَقُول فَأُعْرِبُ

وشذَّ من «فُعيلة» رُدَيْنَة، فَيُقال: رُدَيْنِيّ.

ـ **قال المرادي**: «ما ذكر من أنه يقال: في فَعيلة فَعَليّ، وفي فُعَيلة: فُعَلِيّ له شرطان: الأول: عدم التضعيف، والثاني: ألَّا تعتل العين، واللام صحيحة.

ـ **قال ابن القيم**: «وفَعُولة في هذا الباب مُلْحَقٌ بفعيلة، فتقول في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئِيّ». والمبرد يجعل «شنوءة» في فعولة شاذّاً، إذ لم يسمع غيره. كذا عند الشَّاطبي.

وعند المرادي أنَّ الصحيح مذهب سيبويه لورود السماع في شنوءة.

❁ وفي البيت الثاني: وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ❁ مِنَ الْمِثَالَيْنِ .....

يعني بالمثالين: فَعيلة وفُعَيْلَة، فإذا عَرِيَا من التاء وصارا على: فَعيل وفُعَيْل. وقُصد النسب إليهما، فإما أن يكونا معتلّي اللَّام، أو صحيحي اللَّام.

ـ **فإن كانا معتلّي اللام أُلْحِقا بفَعيلة وفُعيلة في حَذْف الياء وفَتْح ما قبلها إن** كان مكسوراً، فيقال في: **عَدِيّ وقُصَيّ: عَدَويّ، وقَصَوِيّ.**

* **وفي البيت الثالث: وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالـ«طَّوِيلَهْ»** * .....

يعني أنَّ ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يُتَمَّم، أي: لا يُحْذَفُ ياؤهما. تقول في طويلة: **طَوِيليّ، جليلة: جَليليّ.**

وكذلك ما كان على «فُعيلة» وكان مضاعفاً تقول في قُلَيْلة: قُليليّ. كذا عند ابن عقيل.

ـ **قال المكودي:** «ومثلوا بفَعيلة بفتح الفاء ولم يمثلوا بفُعيلة بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بفَعيلة عن فُعَيلة لأنَّ العلَّة موجودة فيهما».

ومثَّلوا لذلك بـ«عقيل وعُقيل»، فقالوا: عقيليّ وعُقيليّ، كذا عند ابن طولون بالتتميم.

ـ وفَعَليٌّ[1]: مبتدأ، في فَعيلة: متعلِّق بـ«التُزِم»، وجملة «التُزِم» خبر «فَعَليّ»، وفُعَلى: مبتدأ، في فعيلة: متعلق بـ«حُتم»، وحتم: خبر المبتدأ.

ـ وأَلحقوا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، مُعَلّ: مفعول به، لام: مضاف إليه، عريا: نعت لـ«مُعَلّ»، وبما: متعلِّق بـ«ألحقوا»، وما: موصولة: من المثالين متعلِّق بالمُعَلّ، التا: مفعول ثان لأُوليا، مقدَّم عليه، أُوليا: ماض مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، وجملة «أُوليا» صلة.

ـ وتمموا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، ما: مفعول به، كان: فعل ماض،

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٤، وشرح المكودي ٢/٨٥٢.

واسمه مستتر فيه، كالطَّويلة: خبر «كان»، والجملة صلة، وهكذا: خبر مقدَّم، و«ما» موصول اسمي مبتدأ مؤخَّر، وجملة «كان كالجليلة» صلة «ما».

٨٦٩. وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ ❊ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

٨٧٠. وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ❊ رُكِّبَ مَزْجاً، وَلِثَانٍ تَمَّمَا

ـ أي: حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية[1]، **نحو: حَمْراء: حَمْراويّ، كما تقول: حمراوان**، إذا كانت للتأنيث فإنها تقلب واواً، ومثله: صحراء وصحراويّ.

وإن كانت أصليَّة سلمت نحو قولك: قُرّاء: قُرّاءان، وتقول في النَّسَب إليه **قُرّائي، ومثله: وُضّاء: وُضّائيّ**.

ـ وإن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق فوجهان:

ـ **البدل: كساء: كساءان وكساوان**، تقول: **كسائيّ وكساويّ**، وتقول في حياء: **حيائي وحياويّ**.

ـ **والإلحاق: علباء: علباءان وعلباوان، وفي النَّسَب: علبائيّ وعلباويّ**.

ـ وما شَذَّ في التثنية نحو: «كسايين» لا يقاس عليه، وسمّاه الأشموني: النسبة الشَّاذة.

❊ **وفي البيت الثاني** ذكر ما كان جملة وهو المركّب الإسنادي، والشبيه به،

(١) توضيح المقاصد ٥/١٣٩ ـ ١٤١، وشرح المكودي ٢/٨٥٣ ـ ٨٥٤، والمقاصد الشَّافية ٧/٥١٢، وشرح الأشموني ٢/٤٩٤ ـ ٤٩٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٥٩، وشرح ابن عقيل ٤/١٦١ ـ ١٦٢، وأوضح المسالك ٣/٢٨٠، وشرح ابن النَّاظم/٣١٧ ـ ٣١٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٨ ـ ١١٨٩، وشرح الهواري ٤/٢٧٨ ـ ٢٧٩.

والمزجي، والإضافي:

ـ **أما الإسنادي** والشبيه به **فيُنْسَب إلىٰ صدره**، ومثال الإسنادي: **تأبَّط شرّاً**، **تقول فيه: تأبَّطيّ، وبَرَق نحره: بَرَقيّ.**

ـ **وعند المرادي:** مثال الشبيه به: «لولا» و«حيثما» مُسَمًّىٰ بهما: «لويّ، بالتخفيف وحيثيّ».

ـ **قال الشَّاطبي:** ««حيثما» و«لولا» ونحوهما من قبيل ما ضُمّ صدره إلىٰ عجزه، وصُيّرا شيئاً واحداً، ولا يقتصر بتركيب المزج علىٰ الأعلام».

وأجاز الجرميّ النَّسَب إلىٰ العجز، تقول: **برق نحره: نَحْرِيّ، وتأبَّط شَرّاً: شَرِّيّ.**

ـ **قال الأشموني:** «وشذّ قولهم في الشيخ الكبير: **كنتيّ، نسبة إلىٰ «كنت»**، ومنه قوله:

فَأَصْبَحْتُ كُنتيّاً وَأَصْبَحْتُ عَاجِناً ❁ وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتٌ وَعَاجِنُ

والقياس كونيّ».

ـ **وقوله: وصَدَرِ مَا رُكِّبَ مَزْجاً،**

نحو: بعلبك: تقول: بعليّ.

وحضرموت: حضرميّ، وهذا الوجه مقيس اتِّفاقاً.

ـ **ووراءه أربعة أوجه:**

النَّسَب إلىٰ عجزه: بكّيّ، وأجازه الجرمي وحده، ولا يجيز غيره، ولم يُسمَع.

ـ **والثَّاني:** النَّسَب إليهما معاً، مُزَالاً تركيبهما، نحو: بعليّ بكّيّ، وأجازه قوم

منهم أبو حاتم، وقاس هذا على قوله:

تَزَوَّجْتهـــا رَامِيَّـــة هُرْمُزِيَّـــة ❁ بِفَضْلِ الَّذي أَعْطَى الأَمِيْرُ مِنَ الرِّزْقِ

ـ **والثَّالث**: النَّسَب إلى مجموع المُرَكَّب: بَعْلَبَكّيّ.

ـ **والرَّابع**: أن يُبْنَى من جزأي المركّب اسم على فعلل ويُنْسَبُ، نحو: حضرميّ، والوجهان الأخيران شاذّان لَا يُقاس عليهما.

ـ وهمزُ[1]: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، مَدّ: مضاف إليه، يُنَالُ: خبر المبتدأ، وعند المكودي يجوز ضم الياء وفتحها، في النَّسَب: متعلِّق بـ«ينال»، ما: مفعول ثان لـ«ينال»، إن ضُمَّ ياؤه، وإن كان بالفتح: فما مفعول به، وكان: صلة «ما»، في تثنية له: متعلِّقان بـ«انتسب»، انتسب: خبر «كان»، وفي بعض النسخ: «وَجَب». واقتصر الشَّاطبي على الفتح في «ينال».

وانْسُب: فعل أمر وفاعله، لصدر: متعلِّق بما قبله، جملة: مضاف إليه، وصدر: معطوف على صدر الأول، ما: مضاف إليه، رُكِّب: بالبناء للمفعول صلة «ما»، مَزْجاً: مصدر منصوب، وعند الشَّاطبي: منصوب على المصدر بفعل مضمر... ولثان: معطوف على «لصدر»، تمما: نعت لـ«ثانٍ»، وألفه للإطلاق.

٨٧٠. .... ❁ .... وَلِثَـانٍ تَمَّمَـا=

٨٧١. =إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ«ابْنٍ» أَوَ «ابْ» ❁ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

٨٧٢. فِيمَا سِوَى هَـذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ ❁ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ«عَبْدِ الْأَشْهَلِ»

ـ ذكر من قبل المركّب الإسنادي[2]، والمركّب المزجي، وتمم هنا بالمركب

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٥٣.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٤٢ ـ ١٤٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٠ ـ ٣٦١، وشرح المكودي ٢/٨٥٤=

الإضافي، فذكر أربعة أنواع يُنْسب فيها إلىٰ العجز، وقسم يُنْسَبُ فيه إلىٰ صدره، وقد أشار إلىٰ الأول بقوله:

..... ❁ **وَلِثَانٍ تَمَّمَا**

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ«ابْنٍ» أَوَ «ابْ» ❁

ـ **أولها**: ما كان مبدوءاً بـ«ابن»، نحو: «**ابن الزُّبَير**»، **فتقول**: **زُبَيْرِيّ**.

ـ **الثَّاني**: أن يكون مبدوءاً بـ«أَب»، نحو: «**أبو بكر**»، **فتقول**: **بكريّ**.

ـ **الثَّالث**: ما تعرَّف صدرُه بعجزه، ومَثَّله ابن النَّاظم بـ«**غُلام زيد**»، **فتقول**: **زيديّ**.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وإذا نُسِب إلىٰ مضاف فإن كان صدره مُعَرَّفاً بعجزه، أو كان كنية، حُذِفَ صدره، ونُسِبَ إلىٰ عجزه كقولك: غُلام زيد، وابن الزُّبَير، وأَبي بكر: **زَيْديّ**، **وزُبَيْرِيّ**، **وَبَكْرِيّ**...».

ـ **الرَّابع**: ما يُخاف فيه اللّبسُ من حَذْفِ عَجزه كـ«عَبد الأشهل، وعبدِ مناف، فتقول: **أشهليّ**، **ومنافيّ**.

ـ **قال المرادي**: «وما سوىٰ هذه المواضع يُنْسَب فيها للصدر كقولك في امرئ القيس: **امْرئيّ**، **ومَرَئيّ**». وقال ذو الرّمّة:

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا المَرْئِيُّ لَغْواً ❁ **كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الحِوَارَا**

ـ **وقال ابن طولون**: «يعني إذا خِيْفَ اللبسُ يُنْسب إلىٰ الثاني، نحو: عبد شمس، وعبد مناف، وعبد الأشهل، ونقول: **شمسيّ**، **ومنافيّ وأشهليّ**، لأنك

= ـ ٨٥٥، والمقاصد الشَّافية ٥١٩/٧، وشرح الأشموني ٤٦٧/٢ ـ ٤٦٨، وشرح ابن عقيل ١٦٢/٤ ـ ١٦٣، وإرشاد السَّالك ١١٨٨/٢ ـ ١١٩٠، وأوضح المسالك ٢٨٠، وشرح ابن النَّاظم/٣١٨.

لو نَسَبت إلىٰ الصَّدر فقلت: عبديّ لالتبس، فلم يُدرَ، هل هو منسوب لعبد شمس، أو لعبد مناف، أو لعبد الأشهل».

ـ وعند المرادي تنبيهات، ونقلها عنه الأشموني، منها:

ـ في تمثيل ابن النَّاظم بـ«غُلام زيد» نظر؛ لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان عَلَماً أو غالباً، لا مثل: غُلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنىٰ مفرد يُنْسَب إليه، بل يجوز أن يُنْسب إلىٰ غُلام، وإلىٰ زيد، وهذا من قبيل النَّسَب إلىٰ المفرد، لا إلىٰ المضاف...

ـ وفي التنبيه الثاني ذكر أنَّه شَذَّ بناء فَعْلَلَ من جزئي الإضافي منسوباً إليه، كما شَذَّ ذلك في المُرَكَّب المزجيّ، والمحفوظ من ذلك: **تَيْمَلِيّ، وعَبْدَرِيّ وَمَرْقسِيّ، وَعَبْقسيّ وعَبْشَمِيّ في تيم اللَّات، وعبد الدار، وامرئ القيس، وعبد القيس، وعبد شمس.**

ـ إضافةً[1]: مفعول «تمم» في آخر البيت السّابق، مبدوءةً: نعت لما قبله، بابن: متعلِّق بـ«مبدوءة»، أو أب: معطوف علىٰ «ابن»، التعريف: مبتدأ بالثّاني: متعلِّق بالتعريف، وَجَب: خبر المبتدأ، والجملة: صلة «ما».

ـ فيما: متعلِّق بـ«انْسُبنْ»، سوىٰ: صلتها، هذا: مضاف إليه، انْسُبنْ: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، للأول: متعلِّق بـ«انسُبَنْ»، ما: ظرفية مصدرية، لم: حرف جازم، يُخَفْ: فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم، لبسٌ: نائب عن الفاعل، كعبد: خبر لمبتدأ محذوف، الأَشْهَلِ: مضاف إليه.

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٥٥ ـ ٨٥٦.

٨٧٣. وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ❁ جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ=

٨٧٤. =فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ❁ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

ـ إذا نُسب إلىٰ الثلاثي المحذوف لم يخلُ من أن يكون محذوف الفاء أو العين أو اللام، فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي حكمه.

ـ وقال الشَّاطبي[1]: «ما حُذِفَت عينه قليل جداً في كلام العرب حتىٰ إنه لم ينقل إلَّا اللفظة أو اللفظتان...». وإن كان محذوف اللام فإمّا أن يُجْبَرَ في التثنية كأب وأخ، أو في الجمع بالألف والتاء كعِضَة وسَنَه، أو لا.

ـ قال المرادي: «فإن جُبر فيهما وَجَبَ جَبْرُه» في النَّسَب، فتقول: **أبويّ، وأخويّ، وعَضَويّ، وسَنَويّ، أو عضهيّ وسَنَهِيّ**، علىٰ الخلاف في المَحْذُوف. واو أو هاء.

ـ فهذا ونحوه يجب جَبْرُه لأنه جُبِر في التثنية والجمع بالألف والتاء، كقولك: أبوان وأخوان، وعِضوات وسَنَهات، أو عِضهات وسنهات علىٰ الوجهين.

ـ وإن لم يجبر في التثنية ولا في الجَمْع بالألف والتاء لم يجب جبره في النَّسَب، بل يجوز فيه الأمران، نحو: حَرٍ، وغدٍ، وشفة، وثُبَة، فيجوز في النَّسَب إليها: **حريّ، وغدِيّ، وشفيّ، وثُبيّ**، بالحَذْف. **وحِرحيّ، وغدويّ وشفهيّ وثُبويّ...**».

والمحذوف من الحر: الحاء، وأصله حِرْح، ومن غد الواو، وأصله غدو، ومن

(١) توضيح المقاصد ٥/١٤٣ ـ ١٤٥، وشرح الأشموني ٢/٤٩٩، وشرح ابن النَّاظم/ ٣١٨ ـ ٣١٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٦١ ـ ٣٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١٩١ ـ ١١٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٨١، وشرح المكودي ٢/٨٥٦ ـ ٨٥٧، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٤٢ ـ ٥٤٣.

شفة الهاء: وأصله شفهة، ومن ثبة: الياء وأصله ثبي.

وتعقَّب المرادي النَّاظم ذِكْرَه لجمعي التصحيح؛ إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر، واقتصر في التسهيل[1] على الجمع بالألف والتاء. ومثله عند الشَّاطبي.

ـ **وقوله: جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ:**

مقيَّد بألَّا تكون العين معتلَّة، فإن كانت معتلَّة وَجَبَ جَبْرُه، كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح احترازاً من نحو شاة، فتقول فيه: **شاهيّ**، وعند الأخفش تقول: **شَوْهي**.

ـ **قال ابن هشام**: لأنه يردُّ الكلمة بعد رد مَحْذُوفها إلى سُكونها الأصلي.

ـ **ومن تنبيهات المرادي**: أنه إذا نُسِب إلى يد، ودم، جاز الوجهان عند من يقول: **يدان ودمان**، ووجب الردّ عند من يقول: **يديان ودميان**.

ـ إذا نُسِب إلى ما حُذِفت لامه وعُوِّض عنها همزة الوصل جاز أن يجبر وتُحْذَف الهمزة، وألَّا يُجْبَر، تقول في ابن واسم:

ـ **بنويّ سمويّ، على الأول**.

ـ **وابني واسمي، على الثَّاني**.

ـ **مذهب سيبويه** وأكثر النحويين أنَّ المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السُّكُون.

ـ **ومذهب الأخفش** تسكين ما أصله السكون، تقول: **يد، يَدَويّ، دم: دَمَويّ**،

---

(١) انظر التسهيل/٢٦٣ «أما المحذوف منها فيجبر بردِّها إن كان معتل العين، وكذا الصحيحها إن جُبر بردها في التثنية والجمع بالألف والتاء...». وانظر المسألة في شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٥٤.

غد: غَدَوي، بالفتح.

وعند الأخفش: يد: يَدْوِيّ، دَم: دَمْيِيٌّ، غَد: غَدْوِيّ.

ـ واجبرْ[1]: فعل أمر وفاعل، بردِّ: متعلِّق بـ«اجبر»، اللَّام: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله، ما: مفعول به لـ«اجبرْ»، منه: متعلِّق بـ«حُذِف»، وجملة «حُذِف» صلة «ما»، جوازاً: عند المكودي مصدر، وعند الأزهري نعت لمصدر مَحْذُوف، ويحتمل أن يكون حالاً، إن: شرط، لم يكُ: فعل الشرط، وجواب الشَّرط مَحْذُوف للضَّرورة، رَدُّه: اسم «يَكُ»، جملة «أُلِف»: خبر «يك» في محل نصب. في جَمْعَي: متعلِّق بـ«أُلف»، التصحيح: مضاف إليه، أو في التثنية: معطوف علىٰ جمعي التصحيح، وحقُّ: مبتدأ، مجبورٍ: مضاف إليه، بهذي: متعلِّق بتوفية، وتوفية: خبر المبتدأ.

٨٧٥. وَبِـ«أَخٍ» «أُختاً»، وَبِـ«ابْنٍ» «بِنْتَا» ❖ أَلْحِقْ، وَيُونُسٌ أَبَىٰ حَذْفَ التَّا

ـ إذا نَسَبت إلىٰ «أُخْت»[2] قلتَ: أَخَويّ، كما تقول في النَّسَب إلىٰ «أَخ».

ـ وإذا نَسَبت إلىٰ «بنت» قلتَ: بنويّ، كما تقول في النَّسَب إلىٰ «ابن». وذلك بِحَذْفِ التَّاء وبردِّ المَحْذُوف.

ـ وقال يونس: يُنْسَبُ إليهما علىٰ لفظهما، ولا تُحْذَف التاء، فتقول: أختيّ

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٥٧، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٤٤ ـ ٥٤٥ «وجوازاً مصدر علىٰ حَذْف المضاف، أي: ذا جواز».

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٤٥ ـ ١٤٦، وشرح الأشموني ٢/٥٠٠ ـ ٥٠١، وشرح المكودي ٢/٨٥٧ ـ ٨٥٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٢ ـ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/٢٨١، وإرشاد السَّالك ٢/١١٩٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٩، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٥٩ ـ ٥٦٠.

وبنتيّ ؛ لأنَّ التاء فيهما للإلحاق.

ـ **قال المكودي:** «وأما إلحاقه بنتاً بـ«ابن» ففيه نظر؛ لأن النَّسَب إلىٰ «ابن» يجوز فيه: **ابنيّ وبنويّ**، فمن أين يعلم أنّ بنتاً يقال في النَّسَب إليها بنويّ فقط، والعُذر له في ذلك أنَّه إنما أحال علىٰ من قال في ابن: بنوي، ولا يصح حمله علىٰ من قال: «ابنيّ» لعدم همزة الوصل في بنت.

ـ وهذا الذي ذكرته في النَّسَب إلىٰ أُخت وبنت هو مذهب الجمهور.

ـ وخالف يونس في ذلك ونبّه عليه بقوله:... **وَيُونُسٌ أَبَىٰ حَذْفَ التَّا.**

يعني أنَّ يونس يقول في النَّسَب إلىٰ **أُخت أُختيّ، وإلىٰ بنت بنتي».**

ومثل هذا عند ابن طولون والشَّاطبي وابن النَّاظم وغيرهم.

ـ **وذهب الأخفش** في بنت وأُخت ونظائرهما مذهباً ثالثاً، وهو حَذْفُ التَّاء وإقرار ما قبلها علىٰ سكونه، وما قبل السَّاكن علىٰ حركته: **أَخْويّ، بَنْويّ**...

ـ وحكم نظائر بنت وأُخت حكمهما وهي ثنتان وكلتا، وذيت وكيت: فعند سيبويه: **ثِنَويّ كِلَوَيّ، ذَيَويّ، وكَيَويّ.**

وعلىٰ مذهب يونس: **ثِنْتي كِلْتيّ، ذَيْتي، كَيْتي**، وذكر بعضهم: **كلتيّ وكلتويّ وكلتاويّ.**

ـ بأخ[1]: متعلِّق بـ«ألحق»، أُختاً: مفعول به، وبابن: معطوف علىٰ بأخ، بنتاً: معطوف علىٰ أختاً، ألحق: أمر وفاعله، يونس: مبتدأ، أبىٰ: فعل ماض، وفاعله مستتر، حَذْف: مفعول «أبىٰ».، التا: مضاف إليه، والجملة خبر يونس، وصرف «يونس» ضرورة.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٥ ـ ١٦٦، وشرح المكودي ٢/٨٥٨.

٨٧٦. وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِيّْ ❁ ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ«لَا» وَ«لَائِيّْ»

٨٧٧. وَإِنْ يَكُنْ كَـ«شِيَةٍ» مَا الْفَا عَدِمْ ❁ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

ـ إذا نُسِب إلىٰ ثنائي[1] لا ثالثَ له، فإن كان الثاني حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف، وعدمه: يُقال في كم: كَمِيّ، وَكَمّيّ.

ـ وإن كان ثانيه حرف لين ضُعّف بمثله إن كان ياءً أو واواً، تقول في كي: كيَوِيّ، لو: لَوَوِيّ، لأن «كي» لما ضُعِّف صار مثل «حَيّ»، ولو: لما ضُعّف صار مثل «الدوّ» الفلاة الواسعة.

ـ وإن كان الحَرْف الثّاني ألفاً مثل: «لا»، تقول فيه: لائيّ، وإن شئت أبدلت واواً، فقلت: لاوِيّ.

ـ قال ابن النَّاظم: «كقولك في «لا» اسم رجل: لائيّ، ويجوز قلب الهمزة واواً، فيقال: لاويّ».

❁ وفي البيت الثاني ذكر مَحْذُوف الفاء، نحو: عِدَة وصِفَة ولامه صحيحة، أو معتلَّة كَشِيَة، فإن كانت صحيحة لم يجبر، تقول: عِدَة: عِدِيّ، صِفيّ. وإن كان معتل اللام جبر بردّ فائه، فتقول: شية: وِشوِيّ، ودِيَة: وِدَوِيّ، علىٰ مذهب سيبويه، وعند الأخفش: وشْييّ، بردِّ أصله.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٣١٩ وتوضيح المقاصد ٥/١٤٧ ـ ١٤٩، وشرح المكودي ٢/٨٥٨ ـ ٨٥٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٣، وشرح الأشموني ٢/٥٠٢ ـ ٥٠٣، وإرشاد السَّاكت ٢/١١٩٣ ـ ١١٩٤، وشرح الهواري ٤/٢٨٢ ـ ٢٨٣، وأوضح المسالك ٣/٢٨٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٦٤ ـ ٥٧٠.

ـ وبقي من المحذوف قسم لم يذكر حكمه، وهو محذوف العين، نحو: سَهٍ ومُذْ مُسَمًّى بهما، تقول: سَهِيٌّ ومُذِيٌّ. كذا أَطلق كثير من البصريين...

ـ وضاعِف[1]: فعل أمر وفاعل، الثاني: مفعول به، من ثنائي: في موضع الحال من الثاني، ثانيه: مبتدأ، ذو: خبره، لِيْن: مضاف إليه، وجملة ثانيه ذو: نعت لثاني، كلا: خبر مبتدأ محذوف، ولائي معطوف على «لا» المجرور بكاف التشبيه.

ـ وإن: شرط، يكن: فعل الشرط، كشِية: خبر مقدم على اسم يكن، ما: اسم يكن مؤخَّر، الفا: مفعول مقدَّم بـ«عَدِم»، وعَدِم: صلة «ما»، فجبره: مبتدأ، وفتح: معطوف على ما قبله، عينه: مضاف إليه، جملة التُزِم: خبر المبتدأ.

٨٧٨. وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ ❁ إِنْ[2] لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ

ـ ذكر المرادي أن الجمع ثلاثة أقسام[3]:

ـ قسم أهمل واحده مثل: عباديد، وهو الفِرَق من الناس، والخيل الذاهبة في كل وجه.

ـ وقسم له واحد شاذّ مثل: ملامح.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٦، وشرح المكودي ٢/٨٥٨ ـ ٨٥٩.

(٢) عند الشَّاطبي: «ما لم يشابه...».

(٣) توضيح المقاصد ٥/١٤٩ ـ ١٥١، وشرح ابن النَّاظم/٣١٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٩٥ ـ ١١٩٦، وشرح الهواري ٤/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وشرح الأشموني ٢/٥٠٣ ـ ٥٠٤، وشرح المكودي ٢/٨٦٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٧٥، وحكى سيبويه عن العرب... في أبناء فارس: بنويّ. وذكر أن قوله: ما لم يشابه واحداً: من اختصار الحسن إذ أتى فيه بأمرين: أحدهما: جمع هذه الأنواع في هذا اللفظ اليسير... والثاني: إتيانه بلفظ مُشعر بالعلّة التي نسب لأجلها إلى الجمع على لفظه وهو مشابهته للواحد بالوضع.

ـ وقسم له واحد قياسي.

ـ **الأول**: ينسب إليه على لفظه، تقول: **عباديديّ**.

ـ **والثَّاني**: فيه خلاف، فهو عند أبي زيد كالسَّابق، تقول: **مَلَامحيّ**، وغيره ينسب إلى واحده، يقول في النَّسَب إلى ملامح: **لمحِيّ**.

ـ **والثَّالث**: إذا غلب نُسَب إلى لفظه تقول: **أنصار**: **أنصاريّ**، أبناء: أبنائيّ (قوم من أبناء فارس)، وإذا لم يَغْلب نُسب إلى واحده، تقول: **فرائض**: **فَرَضِيّ**، **كُتْب**: **كتابيّ**، **قلانس**: **قَلْنَسيّ**.

ـ **قال المرادي**: «وقول النَّاس: فرائضيّ وكتبيّ وقلانسيّ خطأ، وأجازه قوم». والتقسيم في الجمع الباقي على جمعيته إن سُمِّي به نُسِب إلى لفظه، لأنه صار واحداً، مثل: الفراهيد: قالوا: الفراهيدي، على اللَّفظ، والفرهودي: نسباً إلى واحده لأمن اللّبس.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: إنَّ كلام النَّاظم هنا لا يفي بهذا التفصيل، قُلت قوله: إن لم يشابه واحداً: يمكن أن يجعل شاملاً لثلاثة أنواع: أولها: نحو أنمار، مما جعل علماً، والثاني: أنصار، مما غلب كالعلم، والثالث: عباديد مما أهمل واحده...».

ـ والواحدَ[1]: مفعول مُقَدَّم لـ«اذكر»، اذكر: فعل أمر وفاعل، ناسباً: حال من فاعل اذكر، للجمع: متعلِّق بـ«ناسباً»، إنْ: حرف شرط، لم: حرف جازم، يشابه: فعل الشرط، وجواب الشَّرط مَحْذُوف للضَّرورة، واحداً: مفعول يشابه، بالوضع: متعلِّق بـ«يُشابه».

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٦، وشرح المكودي ٢/٨٦٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٧٥.

٨٧٩. وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) ❁ فِي نَسَبٍ أَغْنَىٰ عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

٨٨٠. وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ❁ عَلَىٰ الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

ـ يُستغنىٰ عن ياء النَّسب[1] غالباً بصوغ «فاعل» إن قُصِدَ صاحِبُ الشيء، كقولهم: لابِن، وتامِر، أي: صاحب، لبن وتمر، وكاسٍ: صاحب كسوة، ودَارِع: صاحب دِرْع، ونابل: لصاحب النبل، وناشِب: لصاحب النشاب.

ـ **وبِفعّال إن قُصد الاحتراف كقولهم: بزّاز، وعَطّار، وثوّاب، وعوّاج، ولبّان، وَتَمّار، ونبّال.**

ـ وقد يقوم أحدهما مقام الآخر:

ـ فمن قيام «فاعل» مقام «فعّال»، قولهم: حائك في معنىٰ: حَوّاك.

ومن عكسه قول امرئ القيس:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ ❁ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: ليس بذي نَبْل.

ـ **قال النَّاظم:** «وعلىٰ هذا حمل المحققون قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٥١ ـ ١٥٤، وشرح المكودي ٢/٨٦١ ـ ٨٦٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٨٣ ـ ٦٠١ وعنده للحطيئة وأنشده سيبويه:

فَغَرَّرَتْنِي وَزَعَمَت أَنَّـــك لابنٌ فِي الصَّيْف تَامِرْ

وشرح الأشموني ٢/٥٠٤ ـ ٥٠٦، وشرح ابن النَّاظم/٣١٩، **ومنه قولهم: رقباني وجُمّاني ولحياني: لعظيم الرقبة والجمّة واللحية.** وأوضح المسالك ٣/٢٨٣ ـ ٢٨٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٥ ـ ٣٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٩٦ ـ ١١٩٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٦٧ ـ ١٦٩.

(٢) سورة فُصِّلت ٤١/٤٦.

لِلْعَبِيدِ ﴾، أي: بذي ظلم.

ـ **وقد يُؤْتَىٰ بياء النسب في بعض ذلك، قالوا: لبياع العطر: عطّار، وعطريّ. ولبياع البتوت ـ وهي الأكسية: بتّات، وبَتّيّ.**

وقد يُستغنىٰ عن ياء النَّسَب بـ«فَعِل» بمعنىٰ صاحب كذا، كقولهم: رجل طَعِم، ولَبِس، وعَمِل، بمعنىٰ ذي طعم، وذي لباس، وذي عمل.

وأنشد سيبويه:

وَلَسْتُ بِلَيْلِيّ وَلَكِنِّي نَهِر ❊ لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِن أَبْتَكِرْ

أي: عامل بالنَّهار. قال سيبويه: «وقالوا: نَهِر، وإنما يريدون: نهاريّ، فيجعلونه بمنزلة عَمِل». كذا عند الشَّاطبي وغيره.

ـ وقد يُستغنىٰ عن ياء النَّسَب بـ«مِفْعال»، كقولهم: امرأة معطار، أي: ذات عطر.

وبمفعيل: كقولهم: ناقة مِحْضِير، أي: ذات حُضرٍ، وهو الجري.

ـ وذكر سيبويه أن هذه الأبنية غير مَقيسَة، وإن كان بعضها كثيراً، قال[1]: «**لَا يُقال لصاحب الدقيق دقّاق، ولا لصاحب الفاكهة فكّاه، ولا لصاحب البُرّ برّار ولا لصاحب الشعير شعّار**» **والمبرد يقيس هذا**».

ـ **ويعني في البيت الثاني أنَّ ما جاء من النَّسَب مخالفاً للأقيسة المتقدِّم ذكرها** شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشذُّ من بعض، ومن ذلك: النَّسَب إلىٰ بصرة: بِصرِيّ، وإلىٰ الدَّهْر: دُهْريّ، وإلىٰ مَرْو: مروزيّ، وإلىٰ الرَّي: رازيّ. كذا عند المرادي وغيره، وإلىٰ حروراء: حروري، وإلىٰ البحرين: بحراني. ومنه قولهم:

(١) الكتاب ٢/٩٠ والنص عند المرادي والأشموني.

رقباني وجُمّاني ولِحياني.

ـ ومع فاعل[1]: مع: ظرف متعلِّق بـ«أغنىٰ»، وقد يكون في موضع الحال من فعل، كذا عند الشَّاطبي. فاعل: مضاف إليه، وفعّال: معطوف علىٰ «فاعل»، وفَعِل: مبتدأ، في نسب: متعلِّق بـ«أغنىٰ»، وجملة «أغنىٰ» خبر المبتدأ، عن اليا: متعلِّق بأغنىٰ، وجملة «فَقُبِلْ» بالبناء للمفعول جملة مُسْتأنفة.

ـ وغير: مبتدأ، ما: مضاف إليه، وجملة: أسلفته: صلة «ما»، مُقرَّراً، حال من الهاء في أسلفته: وبكسرها «مُقرِّراً» حال من التاء، وأخذ المكودي بالأول، علىٰ الذي: متعلِّق بـ«اقتصر». وجملة «يُنْقَل»: صلة «الذي». اقتُصرا: بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، ويحتمل أنَّه فعل أمر، والألف بدل النون الخفيفة.

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٦، وشرح المكودي ٢/٨٦١ ـ ٨٦٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٨٣ ـ ٥٨٤.

٧٠ ـ الوَقْـفُ

٨٨١. تَنْوِينـاً اثْـرَ فَـتْحٍ اجْعَـلْ أَلِفَـا ❊ وَقْفـاً، وَتِلْـوَ غَيْـرِ فَـتْحٍ احْـذِفَا

الوقف[١]: **هو قطع النُّطق عند آخر الكلمة**، والمراد هنا الوقف الاختياري، وهو غير الذي يكون استثباتاً، وإنكاراً، وترنُّماً، **بل يكون للاستراحة وتمام المقصود**.

ـ **قال المرادي**: «وغالبه يلزمه تغيرات، وترجع إلىٰ سبعة أشياء: **السكون، والرَّوْم، والإشمام، والإبدال، والزِّيادة، والحَذْف، والنقل**.

وهذه الأوجه مختلفة في الحُسْن والمحلّ، وستأتي مفصَّلة إن شاء الله تعالىٰ». ومثل هذا عند الأشموني تبعاً لما فعله المرادي.

❊ **وذكر في البيت أنَّ الوقف علىٰ المُنَوَّن منه ثلاث لغات**[١]:

ـ **الأولىٰ**: وهي الفصحىٰ، أن يُوْقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، وبِحَذْفه إن كان بعد ضمّة أو كسرة، نحو: رأيت زيدا، وهذا زيدْ، ومررت بزيدْ. والمراد بالفتح الإعراب.

ـ **والثَّانية**: أن يُوْقَف عليه بِحَذْف التنوين وسُكون الآخر مطلقاً، ونَسَبها

(١) توضيح المقاصد ٥/١٥٥ ـ ١٥٨، وشرح الأشموني ٢/٥٠٧ ـ ٥٠٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٥ ـ ١٢، وشرح المكودي ٢/٨٦٣ ـ ٨٦٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٧ ـ ٣٦٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٠، وشرح الهواري ٢/١١٩٩ ـ ١٢٠٠، وشرح الهواري ٤/٢٨٧ ـ ٢٨٨، وشرح ابن الوردي ٢/٧١٥، وشرح المكناسي ٢/٢٤٦.

المصنِّف إلىٰ ربيعة[1]. وذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون. ومن شواهد هذه اللغة:

أَلَا حَبَّذَا غُنْم وَحُسْنُ حَدِيْثهَا ❊ لَقَدْ تَرَكَت قَلْبِي بِهَا هَائِماً دَنِف

ـ **والثَّالثة**: ـ أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة: رأيت زيدا.

ـ وواواً بعد الضمّة: هذا زيدو.

ـ وياءً بعد الكسرة: ومررت بزيدي.

ونسبها المصنِّف إلىٰ الأزد.، وقيَّده غيره بأزد السَّراة.

ـ **وشمل قوله: غير فتح: فتحة الإعراب**، نحو: رأيت زيداً: رأيت زيدا.

وفتحة البناء، نحو: إيهاً وويهاً: إيْها، ووَيْها.

وكلا النَّوعين يُبدَل ألفاً علىٰ المشهور.

ـ **ويُسْتَثْنَىٰ من المنصوب المنوَّن ما كان مُؤَنَّثه بالتاء**، نحو: «قائمةٌ»، فإن تنوينه لا يُبْدَل بل يُحْذَفُ، قائمهْ، وهذه اللغة الشهيرة في الوقف بالهاء، ومن وقف بالتاء فإنَّه يُبْدَل ألفاً: رأيت قائمةً: قائمتا.

ـ **والمقصور المُنَوَّن** يوقف عليه بالألف: رأيت فتىً: رأيت فتىٰ.

وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب، كذا عند المرادي:

ـ أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث.

ـ أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حُذِف.

---

(١) وبعض العلماء يرىٰ أنَّ هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام.

ـ اعتباره بالصحيح: فالألف في النصب بَدَل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهو مذهب سيبويه ومعظم النحويين.

ـ **قال الأشموني**: «ولا خلاف في المقصور غير المُنَوَّن أنَّ لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأنَّ ألفه لا تُحْذَف إلَّا في ضرورة، كقول الراجز وهو لبيد:

وقبيلٍ مِنْ لكيزٍ حَاضِرٍ مِنَ الرَّمْلْ ❊ رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ المُعَلْ

أراد ابن المعلىٰ.

ـ تنويناً[1]: مفعول أول بـ«اجعل»، إثر: ظرف عند المكودي متعلِّق بـ«احْذِف»، وعند الشَّاطبي: متعلِّق بـ«اجعل»، وعند الأزهري يحتمل أن يتعلَّق بمَحْذُوف نَعْت لـ«تنويناً»، فتح: مضاف إليه، اجعلْ: فعل أمر متعدٍّ لاثنين، ألفاً: مفعوله الثَّاني، وتقدَّم الأول، وتلو: مفعول بـ«احْذِف»، غير: مضاف إليه، فتح: مجرور بالإضافة، احْذِفَا: مُؤَكّد بالنُّون الخفيفة، وأُبْدِلت في الوقف ألفاً.

٨٨٢. **وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَىٰ اضْطِرَارِ ❊ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ**

٨٨٣. **وَأَشْبَهَتْ (إِذاً) مُنَوَّناً نُصِبْ ❊ فَأَلِفاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ**

❊ **ذكر في البيت الأول أنَّ صلة هاء الضمير في الوقف تكون في حالين:**

ـ **بعد الفتح.**

ـ **وبعد غير الفتح**، وتشمل الضَّمّ والكسر.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٦ ـ ١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٣ ـ ٨٦٤، والمقاصد الشَّافية ٨/٥ ـ ٦.

ـ **أما بعد الفتح**، فنحو[1]: رأيتها، مررتُ بها، فلا تحذف صلتها، بل تثبت وهي الألف.

وأما بعد الضَّمّ والكسر فَتُحْذَف الصِّلة في نحو:

لَهُ [لَهُو]: لَهْ، بِحَذْفِ الواو.

رأيتُهُ [رأيتُهو]: رأيتُهْ، بِحَذْفِ الواو.

بهِ، [بهي]: بِهْ، بِحَذْف الياء.

واحترز بقوله: «**فِي سِوَىٰ اضطرار**» من وقوع ذلك في الشعر، ويكون ذلك في آخر الأبيات.

ـ **قال المرادي**: وذكر في التسهيل[2] أنَّه قد يُحْذَف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه إلىٰ ما قبله اختياراً كقول بعض طيئ:

«**والكَرَامَة ذَاتِ أَكْرَمَكُمُ اللهِ بَهْ**»

واستُشكل قوله: اختياراً؛ فإنه يقضي جواز القياس عليه، وهو قليل».

يريد: بها، ونقلت الفتحة إلىٰ الباء.

ـ **وذكر ابن هشام** أنَّه في الضَّرورة تثبت الضمّة والكسرة، ولا يكون ذلك إِلَّا

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٥٨ ـ ١٥٩، وشرح الأشموني ٢/٩٣٠ ـ ٩٣١، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٨ ـ ٣٦٩، وشرح المكودي ٢/٨٦٤ ـ ٨٦٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٧١، وأوضح المسالك ٣/٢٨٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٢ وليس عنده حديث في «إذاً» في البيت الثاني. والمقاصد الشَّافية ٨/١٣، ٢٤.

(٢) التسهيل/٣٢٩ ولم أجد هذا القول في باب الوقف. وانظر النَّص في المقاصد الشَّافية ٨/١٨ «**قال خطيب وفد طيئ» بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامةِ ذاتِ أكرمكم الله بَهْ، أراد بِها وهذا ليس بضرورة**». إعراب الألفيَّة/١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٤ ـ ٨٥٦.

في الشعر. واستشهد بقول رؤبة:

وَمَهْمَهٍ مغبرةٍ أَرْجَاؤُهُ ❁ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

وبيت مجهول القائل:

تَجَاوَزْت هِنْداً رَغْبَةً عَن قِتَالِهِ ❁ إِلَىٰ مَلِكٍ أَعْشو إِلَىٰ ضَوْءِ نَارِهِ

أثبت الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف في الأول، وفي الثَّاني أثبت الياء التي هي صلة الضمير المكسور: **أرجاؤهو ـ سماؤهو، قتالهي، نارهي**.

ـ **وانتقل في البيت الثاني** إلىٰ الحديث عن «إذاً» في الوقف:

ـ **فمذهب الجمهور**: الوقف عليها بالألف لشبهها بالمنوّن المنصوب: «إذا».

ـ **وذهب بعضهم** إلىٰ الوقف عليها بالنون «إذنْ» لأنها بمنزلة «أَنْ»، وهو منقول عن المازني والمبرّد، واختاره ابن عصفور. **وعند ابن هشام**: «وإجماع القراء السبعة علىٰ خلافه».

ـ **واختلفوا في رسمها علىٰ ثلاثة مذاهب**:

١ ـ **تكتب بالألف**، لأنه يوقف عليها بالألف، وهو الأكثر، ونُسِبَ إلىٰ المازني.

٢ ـ **تكتب بالنون**، إذن، وإليه ذهب المبرّد والأكثرون.

قال المبرد: «**أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل «أن ولن» ولا يدخل التنوين في الحروف**».

٣ ـ **التفصيل**: إن أُلْغِيت كتبت بالألف لضعفها، وهو رأي الفرَّاء.

وعند ابن عصفور كَتْبُها بالنون للفرق بينها وبين «إذا» الظرفية.

ـ وَاحْذِف[1]: فعل أمر وفاعل، لوقفٍ في سوىٰ: متعلِّقان بـ«احْذِفْ» اضطرار: مضاف إليه، صلةٍ: مفعول احْذِف، غير: مضاف إليه، الفتح: مضاف إليه، في الإضمار: متعلِّق بـ«صلة».

ـ وأشبهت: فعل ماض، إذن: فاعل، مُنَوَّناً: مفعول به، وجملة: «نُصِبْ» نعت لـ«مُنوّناً»، فألِفاً: مفعول ثان لـ«قُلب»، والأول النائب عن الفاعل. وعند المكودي: حال من الضمير في «قُلب» ورَدَّهُ الأزهري. في الوقف: متعلِّق بـ«قلب»، نونها: مبتدأ، وجملة «قُلب» خبر المبتدأ.

٨٨٤. وَحَذْفُ (يَا) الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ-مَا ❊ لَمْ يُنْصَبَ -اوْلَىٰ مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا

٨٨٥. وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي ❊ نَحْوِ: «مُرٍ» لُـزُومَ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

ـ **إذا وُقِفَ علىٰ المنقوص المُنَوَّن**[2]، فإن كان منصوباً أُبدلَ من تنوينه ألف نحو: **رأيت قاضيا**. وإن يكن غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، فيقال: **هذا قاض، ومررت بقاض**.

ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير في قوله تعالىٰ[3]: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٤ ـ ٨٦٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٣١، وتوضيح المقاصد ٥/١٦٠ ـ ١٦٤، وشرح المكودي ٢/٨٦٥ ـ ٨٦٧، وشرح الأشموني ٢/٥١٠ ـ ٥١٢، وشرح ابن عقيل ٤/١٧١ ـ ١٧٢، وشرح الهواري ٤/٢٨٨ ـ ٢٨٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٠٣ ـ ١٢٠٤، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٧ وأكثر من ذكر الأمثلة نحو مرٍ، فذكر: مُشٍ من أشأيت زيداً، ومُنٍ من أنأيته... وأوضح المسالك ٣/٢٨٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٨ ـ ٣٧٠.

(٣) سورة الرَّعد ١٣/٧، قراءة ابن كثير والبزي ويعقوب، ورواية ابن شنبوذ عن قنبل بياء في الوقف. معجم القراءات ٤/٢٨٨.

هَادِي﴾، و[1]: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾.

ـ **قال المرادي:** «وفُهِمَ من قوله **ما لم يُنْصَب** أنَّ المنصوب المُنَوَّن لَا حَذْفَ فيه؛ لأنَّ ياءه تحصَّنت بألف التنوين. وحكىٰ الأبذي أنَّ من العرب من يقف عليها بحذف التنوين، وعلىٰ ذلك بنىٰ المتنبي قوله:

أَلَا أَذِّنْ فَمَـــا أذكـــرت نَاسِـــي ❊ وَلَا لَينـــت قَلْبـــاً وَهُـــوَ قَاسِـــي

قوله: ناسي، القياس فيه: ناسيا.

❊ وفي البيت الثاني: يعني أنَّ المنقوص غير المُنَوَّن يجوز فيه الوجهان، ولكن المختار فيه الإثبات، بعكس المُنَوَّن، فالأَجْوَدُ فيه أن يُقال:

ـ **هذا القاضي، ومررت بالقاضي.**

ـ **وقد يقال: هذا القاض، ومررت بالقاض.**

ـ **قال المرادي:** «هذا مفهوم كلامه، وهو غير مُحَرَّر، وتحرير ذلك أن يُقال: المنقوص غير المُنَوَّن أربعة أنواع:

١ ـ **ما سقط تنوينه لدخول «أل»**، فهذا إن كان منصوباً فهو كالصحيح، نحو: رأيت القاضِيَ فيوقف عليه بإثبات الياء قولاً واحداً، وينبغي لمن قدَّر فتحة الياء بالنصب أن يقف بالوجهين.

وإن كان مرفوعاً، نحو: هذا القاضي، أو مجروراً، نحو: مررت بالقاضي ففيه الوجهان، والمختار الإثبات.

---

(١) سورة النحل ٩٦/١٦، قراءة ابن كثير، وابن شنبوذ ومجاهد كلاهما عن قنبل، ويعقوب بإثبات الياء في الوقف، وعن ابن كثير حذف الياء في الوقف. معجم القراءات ٦٨٣/٤.

٢ ـ **ما سقط تنوينه للنداء**، نحو: يا قاض، فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحَذْف.

ورَجّح سيبويه مذهب يونس؛ لأنَّ النِّداء محل حَذْف.

٣ ـ **ما سقط تنوينه لمنع الصرف**، نحو: «رأيت جواري» نصباً فيوقف عليه بإثبات الياء، كما تقدَّم في المنصوب.

٤ ـ **ما سقط تنوينه للإضافة**، نحو: «قاضي مكّة» فإذا وُقِف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المُنَّون....» ومثل هذا التفصيل عند الشَّاطبي.

ـ **قال الأشموني**: «كلام النَّاظم معترض في وجهين: عبارته شاملة للأنواع الأربعة وليس حكمها واحداً، والآخر لم يستثن المنصوب.

ـ **وقوله:**

وَفِي نَحْوِ: «مُرٍ» لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِيْ

يشير إلىٰ أنَّ ما كان من المنقوص محذوف العين، **نحو: مُرٍ، اسم فاعل من (أَرْأَىٰ) يُرْئي، وأصله: مُرْئي، فأُعِلّ إعلالَ قاض، وحُذِفَت عينه، وهي الهمزة** بعد نقل حركتها، فإذا وُقِف عليه لزم رَدُّ الياء جَبْراً للكلمة؛ لأنها لو حُذِفت لزم بقاء الاسم علىٰ أصل واحد في حالة الوصل أيضاً وذلك إجحافٌ بالكلمة، وفي الوصل لا يمكن إثبات الياء؛ لأنَّه يلزم الجَمْع بين ساكنين بِخِلاف الوقف.

وَحَذْفُ[1]: مبتدأ، يا: مضاف إليه، المنقوص: مجرور بإضافة «يا» إليه، ذي: نعت لـ«منقوص»، التنوين: مضاف إليه، ما: ظرفيَّة مصدريَّة، لم يُنْصب: مجزوم بـ«لم»، أَوْلىٰ: خبر المبتدأ، من ثبوت: متعلِّق بـ«أولىٰ»، فاعلما: أمر مؤكَّد بالنون

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٧.

الخفيفة، وأُبدلت في الوقف ألفاً.

ـ وغيرُ: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، التنوين: مجرور بإضافة ذي إليه، بالعكس: خبر المبتدأ، في نحو: متعلِّق بـ«اقتفي»، مُرٍ: مجرور بالإضافة، لزومُ: مبتدأ، ردّ: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، اليا: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله، وجملة: اقْتُفي: خبر المبتدأ «لزوم».

٨٨٦. وَغَيْرَ (هَا) التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ❁ سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧. أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ❁ مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا=

٨٨٨. =مُحَرَّكاً، وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ❁ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

ـ **في الوقف علىٰ المتحرك خمسة أوجه**[1]:

الإسكان، والرَّوْم، والإشمام، والتضعيف، والنَّقْل، ولكل منها حَدٌّ، وعلامة.

ـ **الإسكان**: عدم الحركة، وعلامته (خ) فوق الحرف، وهي الخاء من خَفَّ أو خفيف: هذا زيدْ.

ـ **قال المرادي**: «هكذا جعلها سيبويه، وجعلها بعض الكتاب دائرة؛ لأن الدائرة صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالاً»: زيدْ، زيدٌ.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥١٢ ـ ٥١٤، وتوضيح المقاصد ٥/١٦٦ ـ ١٦٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٥، وشرح المكودي ٢/٨٦٧ ـ ٨٦٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٠ ـ ٣٧٢، وأوضح المسالك ٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣١ ـ ٣٣٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٠٥ ـ ١٢٠٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٧٤، وفي المقاصد الشَّافية ٨/٦٩ «وقوله: إن قفا/ محركا، ارتكب فيه التضمين القبيح في القوافي وهو تعليق قافية البيت بما بعده...».

ـ **والرَّوْم**: أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها، وعلامة الرَّوْم خطّ بين يدي الحرف، مثال ذلك: هذا زيد ـ، ومررت بخالد ـ.

ـ **والإشمام**: هو ضَمّ الشفتين للإشارة إلىٰ الحركة من غير صوت، والغرض بالرَّوْم والإشمام واحد، إلَّا أنَّ الرَّوْم أتم في البيان من الإشمام، ويدركه الأعمىٰ والبصير، والإشمام لا يدركه الأعمىٰ، وعلامة الإشمام نقطة أمام الحرف كقولك: **هذا زيدٌ، ومررت بخالدٍ**.

والإشمام مخصوص بالضَّمَّة، فلا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة.

ـ **والتضعيف**: تشديد الحرف الذي يُوقف عليه، والغرض به الإعلام بأنَّ الحرف متحرك في الأصل، والحرف المزيد عليه للوقف هو الساكن الذي قبله، وهو المدغم.

وعلامته «**شـ**» **فوق الحرف**، وهو الشين من شديد، أو شَدَّ مثل ذلك: جَعْفَرٌّ، ضارِبٌّ، فَرَجٌّ، دِرْهَمٌّ.

ـ **والنقل**: تحويل الحركة إلىٰ السّاكن قبلها، والغرض به إِمَّا بيان حركة الإعراب، أو الفرار من التقاء السَّاكنين.

ـ **قال الأشموني**: «**وعلامته عدم العلامة**».

ـ **قال المرادي**: «فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلَّا بالإسكان، وليس لها نصيب في غيره.

وإن كان غيرها جاز أن يُوْقَفَ عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالرَّوْم مطلقاً، أعني في الحركات الثلاث...».

وذكر المرادي للمضعَّف ثلاثة شروط:

١ ـ ألَّا يكون همزة، احترازاً من نحو بناء، فلا يجوز تضعيفه.

٢ ـ وَألَّا يكون عليلاً نحو: سَرْوَ، بقيَ، فلا يُضَعَّف.

٣ ـ أن يكون بعد متحرك، احترازاً من «بكر».

وذكر أن الوقف بالتضعيف لم يُؤْثَر عن أحد من القُرّاء إلَّا عن عاصم، فعنه أنه وقف على قوله[1]: ﴿مُّسْتَطَرٌ﴾ في القمر بالتشديد: «مستطرّ».

وأشار إلى النقل بقوله:

. . . ، وَحَرَكَاتِ انْقُلَا ❊ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

أي: يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين:

١ ـ أحدهما أن يكون ساكناً.

٢ ـ والآخر أن يكون تحريكه لن يُحْظَل، أي: لن يُمْنَعَ.

تقول في نحو: بكْر: هذا بكُرْ، مررت ببكِرْ.

ومنه قول زياد الأعجم:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ❊ مِنْ عَنَزِيّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

أراد: لم أضرِبْهُ، فنقل ضمّة الهاء إلى الباء.

---

(١) سورة القمر ٥٤/٥٣، قرأ الأعمش وعمران بن حدير وعصمة عن أبي بكر عن عاصم «مستطرّ» بتشديد الراء. وقال أبو عمرو: «وهذا لا يكون إلَّا عند الوقوف لغة معروفة». انظر معجم القراءات ٩/٢٤٢ ـ ٢٤٣.

ومثله قول عبيد بن ماوية الطائي:

أَنَـا ابْـنُ مَاوِيَـة إِذْ جَـدَّ النَّقُـرْ

أراد: النّقْرُ.

ـ وغيرَ[1] (ها): غير: مفعول به لفعل مَحْذُوف يفسِّره «سكِّنه» على أرجح الوجهين في باب الاشتغال، ها: مضاف إليه، التأنيث: مضاف إليه، من محرك: متعلِّق بـ«سكّنه»، سكّنه: فعل أمر، وفاعل، والهاء: مفعول به، أو: حرف عطف وتخيير، قِفْ: فعل أمر، وفاعله، معطوف على «سكِّنه»، رائمَ: حال من فاعل «قِفْ»، التحرك: مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله.

ـ أو: حرف عطف وتخيير، أَشْمِم: فعل أمر وفاعل، الضَّمَّة: مفعول به، أوقف: معطوف على «أشمم»، مُضَعَّفاً: حال من فاعل «قف»، ما: مفعول لـ«مُضَعَّفاً»، ليس فعل ماض ناسخ، واسمه مستتر فيه، همزاً: خبر «ليس»، أو عليلاً: معطوف على «همزاً»، وجملة «ليس» وما بعدها صلة، إن: حرف شرط، قفا: أي تبع فعل الشرط، وجوابه محذوف.

ـ محركاً: مفعول «قفا» في آخر البيت السابق، وحركات: مفعول مقدَّم بـ«انقلا»، انقلا: فعل أمر، مؤكَّد بالنُّون الخفيفة، لساكن: متعلِّق بـ«انقلا»، وتحريكه: مبتدأ، ومضاف إليه. وجملة «لن يُحْظَلا»: خبر المبتدأ.

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٨ ـ ٨٦٩، وفي المقاصد الشَّافية ٨/٥٧، ٥٩، وشرح الهواري ٤/٢٩١.

٨٨٩. وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَىٰ الْمَهْمُوزِ لَا ❁ يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَقَـلَا

٨٩٠. وَالنَّقْـلُ إِنْ يُعْـدَمْ نَظِيـرٌ مُمْتَنِـعْ ❁ وَذَاكَ فِـي الْمَهْمُـوزِ لَـيْسَ يَمْتَنِـعْ

ـ **في البيت الأول**[1] يعني أنَّ البصريين مَنَعُوا نقلَ الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، فلا يُقال في: رأيت **الحِصْنَ**: **الحِصَنْ**.

ولا يقال في رأيت **البكرَ**: **البكَرْ**.

لأنَّ المفتوح إن كان مُنَوَّناً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحُمِل عليه غير المُنَوَّن.

وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير همزة. فيقولون: رأيت **البَكَرْ**.

ونقل الجرمي جواز ذلك، وعن الأخفش أنَّه أجاز ذلك في المُنَوَّن على لغة من قال: رأيت عَمَرْو.

ـ وأشار بقوله: «**مِنْ سِوَىٰ الْمَهْمُوزِ**» إلى أنَّ المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة. تقول: رأيت الخبَأْ، والرِّدَأْ، والبُطَأْ في رأيت: **الخبءَ والرِّدءَ، والبُطْءَ**.

وقد اغتُفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة السَّاكنة كان النطقُ بها أصعب.

❁ **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّه لا يجوز نقل ضمّة مَسْبُوقة بكسرةٍ، ولا كسرة مسبوقة بضمّة، فلا يجوز النقل في: هذا بِشْرٌ لأنه لو صَحَّ ذلك لصار «**بِشُرْ**» **على**

(١) توضيح المقاصد ٥/١٧٠ ـ ١٧٣، وشرح الأشموني ٢/٥١٥ ـ ٥١٦، وشرح المكودي ٢/٨٦٩ ـ ٨٧٠، وأوضح المسالك ٣/٢٨٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٦٥ ـ ٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٧٥ ـ ١٧٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٣، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٠٨.

وزن فِعُل، وهو مفقود.

ـ ولا يجوز في نحو: انتفعتُ بقُفْلٍ خلافاً للأخفش؛ لأنَّه يصبح قُفِل، وهو مهمل في الأسماء أو نادر.

ـ أما في المهموز فيجوز فيه ذلك، وقد أشار إليه بقوله:

..... ❁ وَذَاكَ فِـي الْمَهْمُـوزِ لَـيْسَ يَمْتَنِـعْ

تقول: هذا رِدُءْ، ومررتُ بكُفُءْ. لما تقدَّم من التنبيه عليه من ثقل الهمزة.

ـ **قال الأشموني**: «وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. وبعض تميم يفرِّون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلىٰ إتباع العين الفاء، فيقولون: هذا رِدِئ مع كُفِئْ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع فيقول: هذا رِدِي مع كُفُو». وقد تبع في هذا نص المرادي.

ـ **وذكر المرادي** عدداً من التنبيهات النافعة: أولها: لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول عنه صحيحاً، فلا ينقل من نحو: ظَبْي ودَلْوٌ.

وثانيها: إذا حركت الهمزة حذفها الحجازيون واقفين علىٰ حامل حركتها. فيقولون: **هذا الخبْ، بالإسكان والرَّوْم والإشمام**، وأما غيرهم فلا يحذفها، بل منهم من يثبتها ساكنة فيقول: **هذا البُطُؤْ، ورأيت البُطَأْ، ومررتُ بالبُطِئْ**، ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة: هذا البُطُو، ورأيت البُطَا، ومررتُ بالبطي...».

ولم يُؤْثَر الوقف بالنقل عن أحد من القُرّاء إلَّا ما رُوِي عن أبي عمرو أنه وقف علىٰ قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ بكسر الباء: «الصَّبِرْ».

---

(١) سورة العصر ٣/١٠٣، وانظر القراءة في معجم القراءات ٥٧١/١٠.

ـ ونقْلَ[١]: مبتدأ، أو مفعول بفعل محذوف يفسّره «يراه»، وقد جاء في بعض النسخ منصوباً، فتح: مضاف إليه، من سوىٰ متعلّق بـ«نقل»، المهموز: مضاف إليه، لا: نافية، يراه: فعل مضارع متعدٍ لواحد، والهاء مفعوله، بصريّ: فاعل، والجملة خبر المبتدأ، علىٰ الأول، وتفسيريّة علىٰ الثّاني، وكوفٍ: مبتدأ، وحُذِفَت ياء النَّسَب للضَّرورة، نقلاً: خبر «كوف» والألف: للإطلاق.

ـ والنقلُ: مبتدأ، إنْ: شرط، يُعْدَم: فعل الشرط، وجوابه مَحْذُوف للضَّرُورة، نظير: نائب فاعل، ممتنع: خبر النقل...، وذاك: مبتدأ، في المهموز: متعلق بـ«يمتنع»، ليس: فعل ماض، واسمه مستتر فيه، وجملة يمتنع خبرها، وليس وما بعدها خبر ذاك.

٨٩١. فِي الْوَقْفِ (تَا) تَأْنِيثِ الِاسْمِ (هَا) جُعِلْ ❁ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢. وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ❁ ضَاهَىٰ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَىٰ

ـ يُوقف علىٰ تاء التأنيث في الاسم هاء، نحو[٢]: فاطمة وحمزة، وقائمة: فاطمهْ، حمزهْ، قائمهْ.

ـ واحترز بالتأنيث من تاء تكون لغيره، فإنها لا تُغَيَّر.

وشذَّ قول بعضهم: قعدنا علىٰ الفراهْ أي: الفرات.

ـ وَاحترز بالاسم من تاء الفعل نحو: قامت، فإنها لا تغيَّر.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٨، وشرح المكودي ٢/٨٧١.

(٢) شرح الأشموني ٢/٥١٧ ـ ٥١٨، وتوضيح المقاصد ٥/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح المكودي ٢/٨٧١ ـ ٨٧٢، وشرح ابن عقيل ٤/١٧٦ ـ ١٧٧، وشرح ابن النَّاظم ٣٣٢ ـ ٣٣٣، والمقاصد الشَّافية ٨/٧٩ ـ ٨٨، وأوضح المسالك ٣/٢٩١.

ـ واحترز بعدم الاتِّصال بساكن صحيح من تاء: بنت، وأخت، ونحوهما، فإنها لا تغيّر.

وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مَثّل، وما قبله ساكن غير صحيح، ولا يكون ألفاً نحو: الحياة، والفتاة، والحصاة.

والأعرف في هذين النوعين إبدال التاء هاءً في الوقف تقول: **الحياهْ، والفتاهْ، والحصاهْ**. وإنما جُعِل حكم الألف حكم المتحرك، لأنها منقلبة عن حرف متحرك.

وقوله في البيت الثاني:

وَقَـلَّ ذَا فِـي جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ وَمَـا ❁ ضَاهَىٰ،

أي: قَلّ جعل التاء هاءً في جمع تصحيح المُؤَنَّث، نحو: مسلمات، وما ضاهى: أي ما شابَهَهُ، وأراد بذلك: **هَيْهات وأولات**، وصرح به في شرح الكافية[1]، وقال ابن النَّاظم: «**يوقف عليهما كثيراً بالتاء، وبالهاء أيضاً...**».

فالأعرف في هذا سلامة التاء، وقد سمع إبدالها هاء في قول بعضهم:

«**دفن البناه من المكرماه**» يريد[2]: دفن البنات من المكرمات.

ـ **وذكر بعضهم**[3] أَنَّهُ حديث، رواه ابن عبّاس عن النبي ﷺ عندما عُزِّي بابنته رقية. **وكيف بالإخوة والأخواه**، يريد: والأخوات.

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٩٦.

(٢) عن حاشية ابن طولون ٢/٣٧٤، وذكر أنه مثبت في مجمع الزوائد لابن حجر الهيثمي ٣/١٥، وعزاه ابن مالك لبعض العرب. وشرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٩٥، **وعن الخطيب البغدادي وغيره أنَّه حديث موضوع مكذوب حكم بوضعه ابن الجوزي والسُّيوطي والشوكاني**. انظر اللآلئ المصنوعة ٢/٤٣٨ للسُّيُوطي، والموضوعات ٣/٢٣٥ لابن الجوزي.

(٣) المرجع السابق.

وسُمع: هَيْهَاه وأُولاه، ونقل بعضهم أنها لغة طيئ.

ـ وقوله: وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَىٰ:

يعني أنَّ غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما، مفرداً كان كـ«مَسْلَمة»، أو جمع تكسير نحو: غِلْمَة.

ـ ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البَقَرتْ، فقال مجيبٌ: والله لا أحفظ منها ولا آيتْ.

وقول الرَّاجز، وعُزي إلىٰ أبي النَّجم العجلي:

اللهُ نَجَّـاكَ بِكَفَّـي مَسْـلَمَتْ ❁ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدَ مَا وبعد مَتْ

كَادَت نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ❁ وَكَادَتْ الحُرَّة أَنْ تُدْعَىٰ أَمَتْ

ـ وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة، وعلىٰ هذه اللغة بها كتبت في المصحف[1]: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾، و[2]: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾...

ـ وذكر ابن النَّاظم أنَّ نافعاً وابن عامر وحمزة وقفوا عليها بالتاء من غير قلب.

ـ في الوقف[3]: متعلِّق بـ«جُعِل»، تا: مبتدأ، تأنيث: مضاف إليه، الاسم: مضاف إليه، ها: مفعول ثانٍ لـ«جُعِل» مقدَّم عليه، جُعِل: مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر، وجملة «جُعِل» خبر المبتدأ، إن لم يكن: حرف شرط، وفعل الشرط

---

(١) سورة الدُّخان ٤٤/٤٣.

(٢) سورة التحريم ٦٦/١٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٦٨، وشرح المكودي ٢/٨٧٢.

مجزوم بـ«لم». لساكن: متعلِّق بـ«وُصِل»، وجملة «صَحَّ» نعت لـ«ساكن»، وجُملة «وصل» خبر «يكن»، وجواب الشرط محذوف للضَّرورة.

ـ وقلَّ: فعل ماض، ذا: فاعل، في جمع متعلِّق بـ«قلَّ»، تصحيحِ: مضاف إليه، ما: اسم مجرور المحل بالعطف على «جمع»، وجملة «ضاهىٰ»: صلة «ما»، وغير: مبتدأ، ذين: مضاف إليه، والإشارة به إلىٰ جمع التصحيح ومضاهيه، وبالعكس: متعلِّق بـ«انتمىٰ»، أو حال من فاعله، وجملة «انتمىٰ»: خبر المبتدأ.

٨٩٣. وَقِفْ بِـ: (هَا) السَّكْتِ عَلَىٰ الْفِعْلِ الْمُعَلّْ ❁ بِحَـذْفِ آخِرٍ كَـ«أَعْطِ مَنْ سَأَلْ»

٨٩٤. وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَىٰ مَا كَـ«عِ» أَوْ ❁ كَـ«يَعِ» مَجْزُوماً، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ـ من **خواصّ الوقف**[1] زيادة هاء السكت، وأكثر ما تُزاد بعد شيئين:

١ ـ **أحدهما**: الفعل المعتلّ المحذوف الآخر جزماً نحو: **لم يُعْطِهْ، ولم يَقِهْ.**

أو وقفاً، نحو: أَعْطِهْ، قِهْ.

٢ ـ **والثاني**: «ما» الاستفهامية إذا جُرّت بحرف جر نحو: **علىٰ مَهْ (علامَهْ).**

أو باسم نحو: **«اقتضاءَ مَهْ، مجيءَ مَهْ».**

ـ **ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز:**

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥١٩ ـ ٥٢٠، وتوضيح المقاصد ٥/١٧٦ ـ ١٧٨، وأوضح المسالك ٣/٢٩٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٥ ـ ٣٧٦، وشرح المكودي ٢/٨٧٣ ـ ٨٧٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٢١١ ـ ١٢١٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٧٨، والمقاصد الشَّافية ٨/٨٨ «وإنما سُمِّيت هاء السَّكْت لأنَّها يُسْكَتُ عليها، أي: يُوْقف عليها دون آخر الكلمة، وفائدتها الأولىٰ بيان حركة الآخر، إذا لم يريدوا أن يُسَكّن، بل أرادوا أن يبقىٰ علىٰ حاله في الوصل، ويكون الوقفُ والاستراحةُ علىٰ الهاء، فيحصل المقصدان...»، وشرح الهواري ٤/٢٩٦.

ـ **أما الفعل المحذوف الآخر** فقد نَبَّه عليه في البيت الثاني بقوله:

وَلَـيْسَ حَتْماً فِي سِوَىٰ مَا كَـ«عِ» أَوْ ❁ كَـ«يَعِ» مَجْزُوماً،

ويعني بهذا أنَّ الوقف علىٰ حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد.

ـ **فالأول:** نحو: عِهْ، أمر من: وَعَىٰ يَعي، ورَهْ: أمر من رأىٰ يَرَىٰ.

ـ **والثَّاني:** لم يَعِهْ، لم يَرَه.

لأنَّ حرف المضارعة زائد، فزيادة هاء السَّكت في ذلك واجبة لبقائه علىٰ أصل واحد.

ـ **وقال ابن هشام**[1]: «**وهذا مردود بإجماع المسلمين علىٰ وجوب الوقف علىٰ نحو**[2] ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، و[3]: ﴿وَمَن تَقِ﴾. **بترك الهاء.**

ـ **قال المرادي:** «فإن قلت: فهل تجب زيادة الهاء في قولهم: تقىٰ يتقي في معنىٰ اتّقىٰ، لأنّ «تقىٰ» محذوف الفاء، لأن أصله: وتقىٰ يوتقي؟

قلتُ: ظاهر التسهيل الوجوب، وظاهر قوله في شرح الكافية: ويجب إلحاق هذه الهاء في الوقف علىٰ ما كان من الأفعال علىٰ حرف واحد أو حرفين...».

ـ **وقوله: فَرَاعِ مَا رَعَوْا: عند الهواري حَشْو.**

وقال الشَّاطبي: «**والظاهر أنَّ هذا الكلام تتمة لبقية الشعر لا فائدة فيه**، وكان الأولىٰ أَنْ لو قال: فارْعَ، أو فراعِ ما راعَوْا؛ لأن فراعِ مِن راعىٰ، وما رَعَوا من «رَعَىٰ»

(١) أوضح المسالك ٢٩٢/٣، وانظر شرح الأشموني ٥١٩/٢.

(٢) سورة مريم ٢٠/١٩.

(٣) سورة غافر ٩/٤٠.

فلو وفّق بين اللَّفْظين لكان أَوْلَىٰ ، مع أنَّه لا يمتنع ما قاله وعكسه» .

ـ وقفْ[1] : فعل أمر ، بها : متعلِّق بـ«قفْ» ، السكتِ : مضاف إليه ، علىٰ الفعل : متعلِّق بـ«قِفْ» ، المُعَلّ : نعت للفعل ، بِحَذْف : متعلِّق بـ«المُعَلّ» ، آخر : مضاف إليه ، كأعطِ : الكاف جارة لقول محذوف ، أعطِ : أمر متعدٍّ لاثنين ، مَن : مفعوله الأَوَّل ، وجملة «سأل» صلة «مَن» ، ومفعوله الثاني محذوف ، والجملة مقول للقول المحذوف .

ـ وليس : فعل ماض ، واسمه مستتر يعود إلىٰ إلحاق الهاء ، حتماً : خبر «ليس» ، في سوىٰ : متعلِّق بـ«حتماً» ، ما : اسم موصول : مضاف إليه ، كَعِ : صلة «ما» ، أو كيَعِ : معطوف علىٰ كعِ ، مجزوماً : حال من «يَعِ» ، فراعِ : أمر من راعىٰ ، مبني علىٰ حَذْفِ الياء ، ما : موصولة مفعول بـ«راع» ، جملة «رَعَوْا» صلة «ما» .

٨٩٥. وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ❊ أَلِفُهَـا ، وَأَوْلِهَـا الْهَـا إِنْ تَقِـفْ

٨٩٦. وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَىٰ مَا انْخَفَضَا ❊ بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ : «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَىٰ ؟»

ـ إذا دخل حرف الجرّ علىٰ «ما» الاستفهامية : حُذِفَت ألفها في الوقف ، ولحقتها هاء السَّكت ، نحو : عَمَّ ، فيمَ ، عَمّهْ ، فيمَهْ ، وهو حَذْف واجب ، للفَرْق بينها وبين غيرها .

وقد تثبت الألف في الضرورة ، ومنه قول حسان بن ثابت :

عَلَـىٰ مَـا قَـامَ يَشْـتِمُنِي لَئِـيْمٌ ❊ كَخِنْزِيْـرٍ تَمَـرَّغَ فِـي تُـرَابِ

ـ قال الشَّاطبي : «إثباتها أكمل في الوزن من حَذْفها» وحذفها لا يكسر الشعر ،

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٨ ، وشرح المكودي ٢/٨٧٤ .

ولا ضرورة هنا.

ـ **واحترز بالاستفهامية من الموصولة، والشرطية، والمصدرية، فتثبت الألف فيها**

ـ الموصولة: مررت بما مررت به، أي: بالذي مررت به.

ـ الشرطيَّة: بما تفرحْ أفرحْ.

ـ المصدريَّة: عجبت مما تضربُ، أي: من ضربك.

ـ **قال المرادي**: «... وزعم أبو زيد أنَّ كثيراً من العرب يقولون: **سَلْ عمَّ شئت، كأنهم حذفوا [ألف الموصولة] لكثرة استعمالهم إيّاه» وأصله: سَلْ عَمَّا شئت.**

ـ **وعند الأشموني**[1] وغيره: «وفُهِمَ من قوله: إِنْ جُرَّت أَنَّ المرفوعة، والمنصوبة لا تحذف ألفها، وهو كذلك»، ولا تلحقها هاء السَّكت.

وشمل قوله: «إِنْ جُرَّت» أن تجر بالحرف، نحو[2]: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، والمجرور بالإضافة نحو: «اقتضاءَ مَهْ» وذلك مع إضافة الاسم.

ـ **وذكر المرادي أنَّها كانت أَوْلىٰ بالحَذْف من الموصولة والشرطية لاستقلالها، بخلاف الشرطية، فإنها متعلِّقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصِّلة اسم واحد.**

ـ **وقوله: وأولِها الهَا إِنْ تَقِفْ**: أي: جوازاً إن جُرَّت بحرف: عَمّهْ[3]، ووجوباً

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥٢٠ ـ ٥٢٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٧٨ ـ ١٨١، وأوضح المسالك ٣/٢٩٣، وشرح المكودي ٢/٨٧٤ ـ ٨٧٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٩٣ ـ ١٠١، وشرح الهواري ٤/٢٩٧ ـ ٢٩٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢١٣ ـ ١٢١٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٣.

(٢) سورة النبأ ١/٧٨، وقرأ «عما» بالألف عبد الله بن مسعود وعِكْرمة وعيسىٰ بن عمر وأُبَيّ بن كعب، وحكاه الأخفش لغة، **وهو عند ابن هشام وغيره لغة نادرة.** معجم القراءات ١٠/٢٥٩.

(٣) وقد قرئ به، ورويت عن الضحّاك وابن كثير «عَمَّه» في الوصل والوقف بهاء السَّكْت. معجم

إِنْ جُرَّت باسم نحو: **اقتضاء مَهْ؟**

ولهذا قال في البيت الذي يليه:

وَلَـيْسَ حَتْمـاً فِـي سِـوَىٰ مَـا انْخَفَضَـا ❁ بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ

أي: ليس إيلاؤها الهاء واجباً في سوىٰ المجرور بالاسم، وقد مَثَّله في البيت السابق بقوله: **اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَىٰ.**

والسبب في ذلك أنَّ الجار الحرفي كالجزء لاتِّصاله بها لفظاً وخطاً بخلاف الاسم، فوجب إلحاق الهاء للمجرور بالاسم لبقائها علىٰ حرف واحد.

ـ **ولم يذكر المصنِّف أَنَّ من شرط حَذْفها ألا تركب مع «ذا» فإن ركبت لم تحذف الألف نحو: علىٰ ماذا تلومني؟**

وثبتت ألف «ما» الاستفهامية في ضرورة الشعر، كقول حسان:

عَلَـىٰ مَـا قَـامَ يَشْـتِمَنِي لَئِـيْمٌ ❁ كَخِنْزِيْـرٍ تَمَـرَّغَ فِـي رَمَـادِ

ـ **وحكاه الزمخشري**[1] في الكشاف لغة[1]، وحمل عليه بعض المفسرين قوله تعالىٰ[1]: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ معناه بأي شيء غفر لي ربي.

ـ **قال ابن هشام: «وهذا قول مرغوب عنه؛ لأن النحويين علىٰ خلافه».**

ـ وما[2]: مبتدأ، في الاستفهام: متعلِّق بمحذوف تقديره: أعني، أو نعت لـ«ما»،

القراءات ١٠/٢٦٠.

(١) الكشاف ٢/٥٨٥ قال: «أيُّ الماءات هي؟ قلت: المصدرية أو الموصولة... ويحتمل أن تكون استفهامية...». انظر سورة يس ٣٦/٢٦ ـ ٢٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٨ ـ ١٦٩، وشرح المكودي ٢/٨٧٥ ـ ٨٧٦.

إنْ: شرط، جُرّت: فعل الشرط، حُذِف: جواب الشرط، ألفها: نائب فاعل، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، أولها: فعل أمر، الهاء: مفعول أول، الها: المفعول الثاني، إن تقف شرط حذف جوابه للضرورة.

ـ وليس: فعل ناسخ، واسمه مستتر يعود على الإيلاء المفهوم من «أولها»، حتماً: خبر «ليس»، في سوى: متعلِّق بـ«حتماً»، ما: مضاف إليه، انخفضا: صلة «ما»، باسم: متعلِّق بـ«انخفضا»، كقولك: على تقدير: وذلك كقولك فهو خبر لمبتدأ محذوف، اقتضاءَ: مفعول مطلق، ما: مضاف إليه، اقتضى: فعل وفاعل.

٨٩٧. وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ❁ حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨. وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ❁ أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

٨٩٩. وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ❁ لِلْوَقْفِ نَثْراً، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

ـ **سقط البيت الأول من بعض الشروح**، كشرح الشاطبي، وشرح ابن طولون، وشرح الأشموني، وشرح المكودي. قال الأزهري: «وهذا البيت يوجد في بعض النسخ».

ـ **قال المرادي**[1]: «**اعْلَم أَنَّ هاء السَّكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة به، فلذلك لا تلحق اسم «لا»، ولا المُنادى المضموم، ولا ما بُني لقطعه عن الإضافة كـ«قبلُ، وبعدُ»، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر، لأنَّ حركات هذه الأشياء**

(١) توضيح المقاصد ٥/١٨٢ ـ ١٨ذ، وشرح الأشموني ٢/٥٢٢ ـ ٥٢٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٨٠ ـ ١٨١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٣ ـ ٢٩٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢١٥ ـ ١٢١٧، وشرح المكودي ٢/٨٧٦ ـ ٢٧٨، والمقاصد الشَّافية ٨/١٠١، وشرح الهواري ٤/٢٩٨.

مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة».

ـ وذكر أمثلة على ذلك ابن عقيل، وبدأ بقوله: يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة ولا تشبه حركة إعراب كقولك في كيفَ: كيفَه. ولا يُوْقفُ بها على ما حركته إعرابيَّة، نحو: جاء زيدٌ.

ولا على ما حركته مشابهة للحركة الإعرابية كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو: قبلُ وبعدُ، والمُنادى المفرد نحو: يا زيدُ يا رجلُ، واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: لا رجلَ.

ـ **وَعَدَّ ابن قَيِّم الجُوزيَّة** أنَّ الوقف بهاء السَّكت عليه شاذ، وهو ما لم تكن حركة بنائه غير لازمة نحو: يا رجلُ ويا زيدُ، وصعدت فوق الأرض، فلا تتصل الهاء بذلك لكون البناء عارضاً لا لازماً؛ وذكر شاهداً لذلك قول أبي ثروان:

أَرْمضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

ـ **وإلى مُسْتَحْسَن**: وهو ما كانت الحركة فيه لبناء لازم لياء المتكلم، والياء من هي، والواو من «هو»، ومنه:

ـ ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[1].

ـ ﴿ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[2].

ـ ﴿مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾[3].

ـ **ثُمَّ قال**: «ويُستثنى من ذلك ما إذا كان المبنيّ شبيهاً بالمعرب كضربَ، فإنه

---

(١) سورة القارعة ١٠١/١٠.

(٢) سورة الحاقة ٦٩/١٩.

(٣) سورة الحاقة ٦٩/٢٠.

شبيه بالمضارع. أما تحريك الإعراب وسكونه كـ«جاء زيدٌ»، ولم يضربْ، وسكون كـ«اضربْ»، فلا يتَّصل بهما هاء السَّكت».

وقوله:

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ❁ أُدِيمَ شَذَّ،

يعني أنَّ حركة «عَلُهْ» في قول أبي ثروان السَّابق حركة عارضة لقطعه عن الإضافة، فهي كقبلُ وبعدُ، وإلى هذا أشار في البيت السابق في حركة بناء غير مُدَام.

ـ **وقوله: «فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا»**.

يعني به أنَّ وصل هاء السَّكت بحركة البناء المُدام ـ أي الملتزم جائز مستحسن كفتحة: هو وهي، فيقال في الوقف عليه: هُوَه، هِيَهْ، وقد قرئ بذلك. كذا عند المرادي.

ـ **وقال ابن هشام**: «كل مبنيّ على حركة بناء دائماً ولم يشبه المعربَ، وذلك كياء المتكلم، وكهيَ وهوَ، فيمن فتحهنّ، وفي التنزيل[1]: ﴿مَا هِيَهْ﴾، و[2] ﴿مَالِيَهْ﴾، و[3] ﴿سُلْطَانِيَهْ﴾.

وقال الشَّاعر وهو حسان بن ثابت:

فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ

ـ **وتابع ابن هشام حديثه قائلاً**: «ولا تدخل في نحو: جاء زيدٌ؛ لأنه معربٌ، ولا في نحو: اضْرِبْ ولم يضربْ؛ لأنَّه ساكن، ولا في نحو: لا رجلَ ويا زيدُ. و«من قبلُ ومن بعدُ»؛ لأنَّ بناءهُنَّ عارض، وشذَّ قوله:

---

(١) سورة القارعة ١٠١/١٠.

(٢) سورة الحاقة ٦٩/٢٨.

(٣) سورة الحاقة ٦٩/٢٩.

أَرْمضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَىٰ مِنْ عَلُهْ

فلحقت ما بُني عارضاً، فإنّ «علُ» من باب «قبلُ وبعدُ» قاله الفارسي والنَّاظم... ولا في الفعل الماضي كـ«ضرب» وقعد؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وخبراً وحالاً وشرطاً».

ـ وذكر في البيت الثالث:

وَرُبَّمَـا أُعْطِـيَ لَفْـظُ الْوَصْـلِ مَـا ❊ لِلْوَقْفِ نَثْراً، .....

أنَّه قد يُعْطَىٰ الوصل حكم الوقف في النثر، كقراءة[1] ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ﴾، وقوله[2]: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾.

ومثَّل ذلك في النظم قول الراجز:

مثل الحَرِيق صَادَفَ القَصَبّا

فشدَّد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق.

ـ ووصلَ[3]: مفعول مقدَّم بأجِزْ، ذي: مضاف إليه، الهاء: نعت، أَجِزْ: فعل أمر، بكل: متعلِّق بـ«أَجِز»، ما: موصول أو نكرة موصوفة، جملة حُرِّك: صلة أو صفة، تحريك: مفعول مطلق مبيّن للنوع، بناء: مضاف إليه، جملة «لَزِمَا» نعت «بنا»، وجملة «شذَّ» خبر «وصلُها»، في المدام: متعلِّق بـ«استُحسنا».

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٥٩، قراءة حمزة والكسائي من السبعة بإثبات الهاء في الوقف، وحَذْفها في الوصل. وقراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر بإثبات الهاء في الوقف والوصل. معجم القراءات ١/٢٧١.

(٢) سورة الأنعام ٦/٩٠، وانظر معجم القراءات ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٦٩، وشرح المكودي ٢/٨٧٧ ـ ٨٧٨، والمقاصد الشَّافية ٨/١٢٨.

ـ ورُبّما: حرف تقليل، أُعطي: ماض مبني للمفعول، و«لفظ» نائب فاعل، وهو المفعول الأول، الوصلِ: مضاف إليه، ما: المفعول الثاني، للوقف: صلة «ما»، نثراً: على تقدير في نثر، فهو منصوب على نزع الخافض، وفشا: معطوف على أُعطي، مُنتظِماً: حال من الضمير المستتر في «فشا». وعند الشَّاطبي مصدر في موضع الحال من «لفظ» وقال: «**والعبارة الجارية في النظم أن يقول: منظوماً، لا منتظماً، لكن المعنى حاصل به**» اهـ.

٧١ ـ الإمالَـة

* مدخل إلىٰ هذا الباب:

إمالة الألف[1] أن تَنْحُوَ نحو الياء، ومن لازِمِ ذلك أن يُنْحَىٰ بالفتحة نحو الكسرة.

والنظر في فائدتها، وحكمها، ومحلِّها، وأصحابها، وأسبابها.

ـ **أما فائدتها:** فاعلم أنَّ الغرض الأصليّ من الإمالة هو التناسب، وقد ترد الإمالة للتنبيه علىٰ أصل أو غيره.

ـ **وأما حكمها:** فإنها وجه جائز، ولغة لبعض العرب.

ـ **وسببها:** مجوِّز لها لا مُوْجب، فلذلك يجوز فتح كلّ مُمال.

ـ **وأما محلّها:** فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب.

ـ **وأما أصحابها:** فتميم وقيس وأسد، وعامَّة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلَّا في مواضع قليلة.

ـ **وأما أسبابها فقسمان:** لفظيّ ومعنويّ، فاللفظيّ: الياء والكسرة، والمعنويِّ: الدلالة علىٰ ياءٍ أو كسرة.

---

(١) انظر هذا النَّص في توضيح المقاصد ١٨٦/٥، وشرح الأشموني ٥٢٥/٢ ـ ٢٥٦، وشرح ابن طولون ٣٧٩/٢، وشرح المكودي ٨٧٩/٢، والمقاصد الشَّافية ١٣٥/٨، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣.

ـ **وجملة أسباب الإمالة** على ما ذكره المصنِّف ـ ستة:

ـ **الأول**: انقلابها عن الياء.

ـ **الثَّاني**: مآلُها إلى الياء.

ـ **الثَّالث**: كونها بَدَلَ عين ما يُقال فيه «فِلْتُ»، «خَوِفتُ: خِفْتُ».

ـ **الرَّابع**: ياء قبلها أو بعدها.

ـ **الخامس**: كسرة قبلها أو بعدها.

ـ **السَّادس**: التناسب.

ـ **وذكر ابن هشام** أنَّها ثمانية، فزاد سببين.

ـ **وذكروا أنها تسمَّى** الكسرة، **والبَطْح**، **والإضجاع**، **بحسب درجة الإمالة**.

ـ **وقال المرادي**: «واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت في ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف، والغرض هنا شرح كلام النَّاظم».

٩٠٠. اَلْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ (يَا) فِي طَرَفْ ❁ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ=

٩٠١. =دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا ❁ تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

ـ **ذكروا في صدر البيت الأول السبب الأول للإمالة**[1]: وهو أن تكون الألفُ

(١) توضيح المقاصد ٥/١٨٧ ـ ١٨٩، وشرح الأشموني ٢/٥٢٦ ـ ٥٢٧، وإمالتهم «الرِّبا» لأجل الكسرة في الراء، وهو مسموع مشهور، وقرأ به الكسائي وحمزة، وشرح المكودي ٢/٨٨٠ ـ ٨٨١، والمقاصد الشَّافية ٨/١٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤، وأوضح المسالك ٣/٢٩٧، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح ابن عقيل ٤/١٨٣، وإرشاد السَّالك ٢/١٢١٨ ـ ١٢٢٠.

بدلاً من الياء، وهي على طرف الكلمة، سواء كان ذلك في اسم نحو: مرمى، وهدى، والفتى، أو في الفعل: رمى، وهدى، واشترى.

ـ وشمل قوله: من يا، المبدَل من ياء أصليَّة كالمثالين السابقين، والمبدلَ من ياء منقلبة عن واو نحو: «ملهى» و«أعطى».

ـ واحترز بقوله: «في طرف» من الكائنة عيناً، وسيأتي حكمها.

ـ قال ابن هشام: «ولا يُمال نحو «ناب» مع أَنَّ ألفه من ياء بدليل قولهم: أنياب، لعدم التطرُّف، وإنما أُميل نحو فتاة ونواة؛ لأنَّ تاء التأنيث في تقدير الانفصال».

وقال:

..... ❁ ... كَـذَا الْوَاقِـعُ مِنْـهُ الْيَـا خَلَـفْ

دُونَ مَزِيـــــدٍ أَوْ شُـــــذُوذٍ، ... ❁

ـ فقد أشار في الأول إلى السبب الثاني:

وهو أن تُمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك نحو: حُبْلى، ومِعْزَى، وسَكْرى.

وكلّ ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنها تمال لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن ياء.

ـ واحترز بقوله: «أو شذوذ» من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلِّم في لغة هُذَيْل، فإنهم يقولون في: عصا وقفا: عَصَيّ، وقَفَيّ.

ـ ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيئ نحو: عَصَيْ وَقَفَيْ فلا تسُوغ الإمالة لأجل ذلك.

ـ **واحترز بقوله:** «دون مزيد» من رجوع الألف إلىٰ الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير: **قفا: قُفَيّ**، وفي تكسيره: **قُفِيّ**، **فلا يُمال وفقاً لذلك**.

ـ **وقد عُلِمَ أَنَّ:** قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يُمال لأنّ الألف منقلبة عن واو، ولا يَؤُول إلىٰ الياء إلَّا في شذوذ أو زيادة.

ـ **وسُمِع إمالة العشا** مصدر الأعشىٰ، والمكا: جحر الثعلب والأرنب، والكِبا: الكناسة، وهي من ذوات الواو، وهي مقصورة، وإمالتها من باب الشذوذ.

ـ ويجوز إمالة الألف في **دعا وغزا**؛ وإن كانت عن واو؛ لأنها تؤول إلىٰ الياء، نحو: **دُعي وغُزِيَ** في المبني للمفعول.

ـ **وقوله:** ..... **وَلِمَا ۞ تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا**

يعني أنَّ الألف قبل هاء التأنيث في نحو: **مرماة وفتاة**، يجوز فيها الإمالة لأنها منقلبة عن ياء؛ فهي كالألف المتطرفة؛ لأن هاء التأنيث غير معتدٍّ بها، فالألف متطرفة تقديراً.

ـ الألفَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«أَمِلْ»، المبدلَ: نعت الألف، من يا: متعلِّق بالمبدل، في طرف: نعت لـ«يا»، أَمِلْ: فعل وفاعل، كذا: خبر مُقَدَّم، الواقع: مبتدأ مؤخّر، منه: متعلِّق بالواقع، والياء: فاعل بالواقع، خَلَفْ: حال من اليا، ووقف بالسكون علىٰ لغة ربيعة، وعند الشَّاطبي: متعلِّق بخلف.

ـ دون: متعلّق بخلف، أو بالواقع، مزيد: مضاف إليه، أو: حرف عطف، شذوذ: معطوف علىٰ «مزيد»، لما: خبر مقدَّم، وجملة «تليه» صلة «ما»، ها: فاعل «تليه»،

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٩ ـ ١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٠ ـ ٨٨١، والمقاصد الشَّافية ٨/١٣٠، ١٣٦.

التأنيث: مضاف إليه، ما: موصول مبتدأ مؤخّر، والها: مفعول مقدَّم بعَدِم، وجملة «عدما» صلة «ما».

٩٠٢. وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ ❁ يَؤُلْ إِلَىٰ (فِلْتُ) كَمَاضِي: «خَفْ» وَ«دِنْ»

ـ **هذا هو السبب الثالث من أسباب الإمالة**[1]، وهو أن تكون الألفُ بَدَلاً من عين فعل تُكسَرُ فاؤه إذا أُسْنِد إلىٰ تاء الضمير واوياً كان نحو: «خاف»، أو يائياً كـ«دان»، فهما الخوف والدين.

تقول: خِفْتُ، ودِنْتُ، فتحذف عين الكلمة، فيصيران في اللفظ علىٰ وزن «فِلْتُ»، والأصلُ: فَعِلتُ، فحُذِفت العين، وحُرِّكت الفاء بالكسرة بعد أن سُلِبت حركتها وهي الفتحة.

ـ **قال المرادي**: «فإنْ قُلْتَ: أما «خاف» فعينه مكسورة لأنّ أصله: خَوِف، وأما دان وطاب ونحوهما فأصلُ عينهما الفتح، فكيف يُقال: حركت الفاء بحركتها؟ قلتُ: تقدِّر تحويلهما إلىٰ «فَعِل» بكسر العين، ثم تنقل الحركة. وهذا مذهب كثير من النحويين.

وبعضهم يقول: لما حُذِفت العينُ حُرِّكت الفاء بكسرة مُجْتَلَبة للدلالة علىٰ أنَّ العين ياء...».

ـ **واحترز بقوله**: «إِنْ يَؤُل إلىٰ فِلتُ» من نحو: طال وقال، فإنه لا يؤول إلىٰ

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٨٩ ـ ١٩٠، وشرح الأشموني ٢/٥٢٨ ـ ٥٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤، والمقاصد الشَّافية ٨/١٤٤، وفي ص/١٤٩: قد كان من حقّ النَّاظم أن يقول: إن أَلَ إلىٰ فِلْتُ، فيأتي بالفعل الماضي بعد إنْ...، وليس عليه ضرورة، ولكنه لما اعتاد هذا المنزع في هذا النظم جرىٰ علىٰ هذا المنهج الذي ركبه، وهو قريب» وشرح المكودي ٢/٨٨١ ـ ٨٨٢.

فِلْتُ بالكسر، وإنما يؤول إلىٰ «فُلت» بالضَّم في قولك: طُلتُ وفُلتُ.

ونقل عن الحجازيين إمالة «خاف وطاب» وفاقاً لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو، نحو: «خاف» فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو: «طاب» فيميلون.

ـ **ومفهوم قوله: هَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ** أنَّ بدل عين الاسم لا تمال لسكونها منقلبة عن الياء، وصرَّح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عيناً في اسم ثلاثي كقولهم: «عاب وناب» بالإمالة.

ـ وهكذا[1]: خبر مقدَّم، بدلُ: مبتدأ مؤخّر، عين: مضاف إليه، الفعل: مضاف إليه، إنْ: شرطيَّة، يَؤُلْ: فعل الشرط، وحُذِف جوابه للضَّرورة، إلىٰ فِلْتُ: متعلِّق بـ«يَؤُل»، كماضي: خبر مبتدأ محذوف، خف: مضاف إليه، وهو أمر من «خاف» ودِن: معطوف علىٰ «خَف».

٩٠٣. كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ❁ بِحَرْفٍ اوْ مَعْ (هَا) كَـ«جَيْبَهَا أَدِرْ»

ـ **ذكر هنا السَّبب الرابع من أسباب الإمالة**، وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها.

أما قبلها: فمثل **بايَعَ وسايَرَ**، وأما بعدها متصَّلة فكـ«بيان»، أو منفصلة بحرف كـ«**شيبان**» و«**جادت يداه**».

أو بحرفين أحدهما نحو: **دخلت بيتها، كذا عند ابن هشام**.

ـ **قال ابن النَّاظم**[2]: «أو بحرفين أحدهما هاء: **كبيتها، وأَدِرْ جَيْبَها**» فلو لم

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٢.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٩١ ـ ١٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٩٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٥، وشرح=

يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة لبُعْدِ الياء، واغتفروا البعد مع الهاء لخفتها».

ـ **وقال المرادي**: «... فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون مُتَّصلة بها كقولك: سَيَال «وهو شجر به شوك»، أو منفصلة بحرف نحو: **شيبان**، أو بحرفين، ثانيهما هاء كقولك: «**جيبها أدِرْ**» فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة».

ـ **وذكر المرادي والأشموني مجموعة من التنبيهات النافعة، منها:**

ـ اغتُفِر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزاً.

ـ قال هنا «أو مع ها» فأطلق، وقيّده غيره بألَّا يكون قبل الهاء ضمة نحو: **هذا جيبُها**، فلا تجوز الإمالة، ولم يقيّد هنا كون الهاء ثانية.

ـ ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في الكافية والتسهيل، نحو: بايع، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكر ابن طولون مثل هذا.

ـ كذاك[1]: خبر مقدَّم، تالي: مبتدأ مُؤَخَّر، الياء: مضاف إليه، والفصلُ: مبتدأ، اغتُفِر: خبر، بحرف: متعلِّق بالفصل، أو مع ها: معطوف على مقدَّر، أي: بحرف واحد، أو حرف مع ها. كجيبها: الكاف: جارَّة لقول محذوف، وجيبها: مفعول مقدم لـ«أدِرْ»، وأَدِرْ: فعل أمر، والفاعل مستتر، والجملة مقول لذلك القول المحذوف.

= الأشموني ٢/٥٣٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٢، والمقاصد الشَّافية ٥/١٥٠، وشرح ابن عقيل ٤/١٨٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٨١.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٣.

٩٠٤. كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْـرٌ، أَوْ يَلِـي ❁ تَـالِيَ كَسْـرٍ أَوْ سُـكُونٍ قَـدْ وَلِـيْ=

٩٠٥. =كَسْراً، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ ❁ فَـ«دِرْهَمَاكَ» مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدّْ

ـ بدأ بذكر السبب **الخامس** من أسباب الإمالة، **وهو وقوع كسرة بعدها ألف، أو قبلها**[1].

مثال وقوع ألف بعدها كسرة: نحو **مساجِد، عالِم، كاتِب**.

وإن كانت قبلها كسرة فشرطها أن تكون منفصلة بحرف، نحو: **كِتاب، عِماد، شِمال**.

ـ أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: **شِمْلال، وسِرْداح، وسِرْبال، وجِلْباب**.

ـ أو بحرفين متحركين أحدهما هاء، نحو: **يريد أن يضربها**.

ـ أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو: **هذان دِرْهَماك**.

ـ **قال المرادي**: «فكلُّ هذا تجوز إمالته، فلو فَصَل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو «أن يضربها».

قلت: من قوله: **(وفصلُ الها كلا فصلٍ)**، بل إمالته أولىٰ من إمالة درهماك».

ـ **قال الأشموني**: «فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوَىٰ أن يضربها

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٩٢ ـ ١٩٣، وشرح الأشموني ٢/٥٣١، وأوضح المسالك ٣/٢٩٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٥، وشرح المكودي ٢/٨٨٣ ـ ٨٨٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٥، وشرح المكودي ٢/٨٨٣ ـ ٨٨٤، والمقاصد الشَّافية ٨/١٦٠ ـ ١٦٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٢٢ ـ ١٢٢٣، وشرح الهواري ٤/٣٠٣ ـ ٣٠٤.

نحو: كتاب، ودرهماك، نحو: شملال، وفُهِم من كلامه أنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة».

ـ ولم يذكر في الكافية نحو: دِرْهماك، وذكر إمالة نحو: «أن يضربها».

ـ **وذكر سيبويه[1] إمالة نحو: «أن يضربها» عن أُناس كثير من العرب.**

ـ **وذكر الزمخشري «أنَّ قولهم[2]: يريد أن ينزعَه٘ا ويضرِبَه٘ا، وهو عِنْدَه٘ا، وله درهمان** شاذّ والذي سوّغه أنَّ الهاء خفية فلم يعتد بها». ونقل المرادي هذا النص عن المفصّل.

ـ كما ذكر أنَّ النَّاظم أطلق في قوله: **(وفصلُ الها كلا فصلٍ)**، وقيَّده غيره بألَّا ينضمّ ما قبلها احترازاً من نحو: «هو يضربُها» فإنه لا يمال. ومثله عند المرادي والشَّاطبي.

ـ كذاك[3]: خبر مقدَّم، ما: اسم موصول مبتدأ مؤخَّر، وجملة: يليه كسر: صلة «ما»، أو يلي: معطوف علىٰ «يليه»، والفاعل مستتر، تاليَ: مفعول «يلي»، كسر: مضاف إليه، أو: حرف عطف، سكونٍ: معطوف علىٰ «كَسْر»، قد: حرف تحقيق، ولي: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلىٰ «سكون».

ـ كسراً: مفعول «ولي»، وجملة «ولي كسراً» نعت لـ«سكون»، وفصلُ: مبتدأ، الها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، كلا فَصْل: متعلِّق بـ«يُعَدّ»، وجملة «يُعَدّ» خبر «فَصْل»، فدرهماك: مبتدأ ومضاف إليه، مَنْ: شرط مبتدأ، يُمله: فعل الشرط، وجملة الشرط خبر «مَن»، لم يُصَدّ: جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٦٢.

(٢) انظر شرح المفصّل ٩/٨٦ «متن المفصَّل»، والشرح بتحقيق عبد اللطيف الخطيب.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٤.

خبر المبتدأ «درهماك».

ـ ويأتي ذكر السبب السادس وهو الإمالة للتناسب في البيت (١٢) برقم/٩١١، فقد تأخّر ذكره، وانتقل قبل تمام الأسباب إلىٰ ذكر موانع الإمالة.

٩٠٦. وَحَـرْفُ الِاسْـتِعْلَا يَكُـفُّ مُظْهَـرَا ❁ مِنْ كَسْرٍ اوْ (يَا)، وَكَذَا تَكُفُّ (رَا)=

٩٠٧. =إِنْ كَـانَ مَـا يَكُـفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ ❁ أَوْ بَعْـدَ حَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَيْنِ فُصِـلْ

ـ بدأ في البيت الأول بذكر موانع الإمالة[1]، وهي أحرف الاستعلاء، والراء.

ـ وأحرف الاستعلاء سبعة:

الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء، والغين، والقاف، والخاء. ويجمعها هجاء: ضُغِطَ خُصّ قَظٍّ.

ومعنىٰ «يكف مظهراً» أي: يمنع من الإمالة، ومُظْهَراً: مفعول «يكف»، وقوله: من كسرٍ او يا: بيان للمظهر.

ـ قال الشَّاطبي: «والمُظْهَر عبارة عن السبب الموجِب للإمالة، يعني أنَّ حروف الاستعلاء تكفُّ ما كان من أسباب الإمالة ظاهراً ملفوظاً به عن أن يؤثّر في الألف إمالة...».

ـ قال المرادي: «وعلَّة ذلك أنَّ السَّبعة الأُوْلَىٰ تستعلي إلىٰ الحَنك، فلم تُمَلْ

---

(١) المقاصد الشَّافية ٨/١٦٥، وتوضيح المقاصد ٥/١٩٣ ـ ١٩٥، وشرح الأشموني ٢/٥٣١ ـ ٥٣٢، وذكر أحرف الاستعلاء في أوائل هذه الكلمات: «قد صاد ضرار غلام خالي طلحة ظليما»، والثامن: الراء المكسورة، وشرح المكودي ٢/٨٨٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٣ ـ ٣٨٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٢٣ ـ ١٢٢٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٥، وأوضح المسالك ٣/٢٩٩.

الألف معها طلباً للمجانسَة، ثم قال: «وأما الرَّاء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة». فلا يُمال نحو: **فِراش، وراشِد، وفارِس، ولا ديار**، كذا عند ابن القيّم.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ حرف الاستعلاء يكف السَّبب المظهر من الكسرة والياء لا المنويّ، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو: **هذا قاض في الوقف، ولا: هذا ماض، لأن أصله: ماضض.**

وقوله: «أو يا» تصريح بأنَّ حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها ياء ظاهرة، وصرَّح بذلك في الكافية والتسهيل، ولم يمثله.

ـ **وقال الأشموني**: «قوله: «أو يا» تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرَّح بذلك في التسهيل والكافية، لكنه قال في التسهيل: الكسرة والياء الموجودتين، وفي شرح الكافية: الكسرة الظاهرة والياء الموجودة، ولم يمثل لذلك.

وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم، **بل الظاهر جواز إمالة نحو: طغيان، وصَيّاد، وعُرْيان، ورَيَّان...**».

ولم يقيّد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعدُ:

٩٠٩. **وَكَـفُّ مُسْـتَعْلٍ وَ رَاً يَنْكَـفُّ ❁ بِكَسْرِ رَاً .....**

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنه إذا كان المانع المشار إليه ـ وهو حرف الاستعلاء أو الرَّاء ـ متأخِّراً عن الألف فشرطه أن **يكون مُتَّصِلاً**، نحو: فاقِد، ناصِح، باطِلٍ، باخِل، وساخِط، وحاطِب، ونافِق.

ونحو: هذا عذارك، ورأيت عذارك.

أو منفصلاً، نحو: منافِق، ونافِخ، وناشِط.

ونحو: **هذا عاذِرك، ورأيت عاذِرك.**

أو بحرفين: نحو: **منافيخ، ومواثيق، ومواعيظ، ومناشيط.**

ـ **وذكر سيبويه** أنَّ المُتَّصل والمُنْفَصل بحرف لا يميله أحد إلَّا من لا يُؤْخَذُ بلغته، وذكر أَنَّ المُنْفَصل بحرفين نُقِلت إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع، وهي لغة قليلة. وجزم المبرِّد بالمنع.

وقد فُهِمَ من ذلك أنَّ حرف الاستعلاء أو الرّاء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة.

ـ وحرفُ[1]: مبتدأ، الاستعلا: مضاف إليه، يكفّ: مضارع، وفاعله مستتر، مظهراً: مفعول به، من كسر: متعلِّق بـ«مظهراً»، أو بـ«يكفّ»، أو: عطف، «يا»: معطوف علىٰ كسر، وكذا: متعلق بـ«تكفُّ» تكفّ: مضارع: را: فاعل «تكفُّ».

ـ إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، وجوابه محذوف، ما: اسم «كان»، وجملة «يكفّ» صلة «ما»، بعد: خبر «كان»، مُتَّصل: خبر بعد خبر، أو بعد: معطوف علىٰ «بعد» الأُوْلَىٰ، أو: للتقسيم، بحرفين: متعلِّق بـ«فصل»، وفصل: معطوف علىٰ ما قبله.

٩٠٨. كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَنْكَسِـرْ ❁ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَـ«الْمِطْوَاعَ مِرْ»

٩٠٩. وَكَـفُّ مُسْـتَعْلٍ وَ رَاً يَنْكَـفُّ ❁ بِكَسْـرِ رَاً كَـ«غَارِماً لَا أَجْفُـو»

ـ **في البيت الأول**[2] يعني أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدَّما

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٦.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح الأشموني ٢/٥٣٣ ـ ٥٣٥ط، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٥، وأوضح المسالك ٣/٣٠٠، والمقاصد الشَّافية ٨/١٧٧: وقوله: «كالمطواع مِرْ مثال من المستعلي=

على الألف منعا الإمالة.

فقد اشترط لهذا المنع ألَّا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد كسرة، فلا تجوز الإمالة في نحو: **طالِب، صالِح، غالِب، ظالِم، قَاتِل، راشِد**.

بخلاف نحو: **طِلاب، وغِلاب، وقِتال، ورِجال، وصِعاب، وظِلال**.

ونحو: **إِصْلاح، ومِقْدَام، ومِطْواع، وإِرْشاد**.

ـ **وعند المرادي والأشموني تنبيهان:**

ـ **الأول:** أنَّ من أصحاب الإمالة من يمنع إمالة «مِطْواع» بسبب حرف الاستعلاء، وذكره سيبويه ولم يذكر في المكسور خلافاً.

وظاهر قوله: «كذا إذا قُدِّم» أنه يمنع، ولو فُصِل عن الألف، والذي ذكره سيبويه وغيره أنَّ ذلك إذا كانت الألف تليه نحو: قاعِد وصالِح.

ـ **ويعني في البيت الثاني** أنَّ الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كَفَّت المستعلي والراء المفتوحة نحو: **دار القرار، لا أجفو غارِماً**.

ـ **قال المرادي:** «إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفّت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو[1]: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَارِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾، و[2]: ﴿وَإِنَّ ٱلْـَٔاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾.

= السَّاكن بعد المكسور...». وشرح ابن عقيل ٤/١٨٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٢٣ ـ ١٢٢٤، وشرح المكودي ٢/٨٨٦ ـ ٨٨٧.

(١) سورة البقرة ٢/٧.

(٢) سورة غافر ٤٠/٣٩.

قال: هذا ونحوه تجوز إمالته، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للرّاء غير المكسورة؛ لأن الرّاء المكسورة غلبت المانع، فلم يبقَ لها أثر.

ـ **وقال المكودي**: «ومن العجب أنَّ الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كفّ الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكررة، فتضاعفت فيها الكسرة فقوِي بذلك علىٰ سبب الإمالة». ومثله نصُّ ابن طولون.

ـ **وسَمَّاه ابن هشام «مانع المانع»**، فقال: «وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة، فإنها تمنع المستعلي والراء أنْ يَمْنَعَا، ولهذا أُميل: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾[1]، و[2]: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ مع وجود الصّاد والغين، و[3]: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ مع وجود الراء المفتوحة، و[4]: ﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ مع وجودهما، وبعضهم يجعل المنفصلة كالمُتَّصلة...».

ـ **وقال ابن عقيل**: «وفُهِمَ منه جواز إمالة نحو: «حمارِك» لأنَّه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة، وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة، فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أَوْلَىٰ وأَحْرَىٰ».

ـ كذا[5]: متعلِّق بمحذوف تقديره: يُمال كذا، إذا: ظرف زمان متعلِّق بـ«قُدِّم» لخلوه من معنىٰ الشرط، قُدِّم: فعل مبني للمفعول، ونائب الفاعل يعود إلىٰ المانع، ما: ظرفية مصدرية، لم: حرف جازم، ينكسر: مضارع مجزوم، وفاعله مستتر يعود

---

(١) سورة البقرة ٢/٧.

(٢) سورة التوبة ٩/٤٠.

(٣) سورة المطففين ٨٣/١٨.

(٤) سورة غافر ٤٠/٣٩.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٨٦، ٨٨٧.

إلىٰ المانع، أو: حرف عطف، يسكن: معطوف علىٰ «ينكسر»، إِثْرَ: ظرف متعلق بـ«يسكن»، الكسر: مضاف إليه، كالمِطواع: الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، مِرْ: من مار الطعامَ، والمِيْرةُ الطَّعام.

ـ وكفٌّ: مبتدأ، مستعل: مضاف إليه، و راً: بالقصر والتنوين للضرورة معطوف علىٰ مستعلٍ، ينكف: خبر «كف مستعلٍ»، بكسر: متعلق بـ«ينكفُّ»، «را»: مضاف إليه، كغارماً: جارة لقولٍ محذوف، وغارماً: مفعول مقدَّم بـ«أجفو»، لا: نافية، أجفو: مضارع وفاعله مستتر. قال الشَّاطبي: لا أطالبه مطالبة الجفاء، بل مطالبة الرفق والتيسير.

٩١٠. وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ❁ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

ـ **يعني أنَّ سبب الإمالة لا يُؤَثِّر إن كان منفصلاً**[1]، أي: إن كان من كلمة أخرىٰ نحو: سابور، إذا قلت: رأيت يَدَي سابور، للياء قبلها؛ لأنها منفصلة.

بخلاف الكفّ، فإنه يُؤَثّر وإن كان منفصلاً فتمتنع الإمالة في نحو: «**يريد أنْ يضربها قبلُ**» فلا تُمال الألف من «يضربها» لكفّ القاف لها، وإن كان من كلمة أخرىٰ. كذا عند ابن طولون والمكودي.

ـ **وذكر المرادي** أنَّك لو ذكرت بيت النابغة:

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٩٧ ـ ١٩٨، وشرح الأشموني ٢/٥٣٥ ـ ٥٣٦، وشرح المكودي ٢/٨٨٧ ـ ٨٨٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٢٨ ـ ١٢٢٩، **وتعقّب ابن القيم النَّاظم وابنه علىٰ تمثيلهما بنحو: أتىٰ قاسم**؛ لأن ما تقدّم هو أن المانع من الإمالة إنما يؤثر إذا كان سبب الإمالة كسرة أو ياء ظاهرتين وهنا سبب الإمالة إنما هو وقوع الألف طرفاً، فلا يؤثر فيها المانع لو كان مُتَّصلاً، كما في نحو: غَوَىٰ، فأن لا يؤثر فيها المنفصل أولىٰ. وذكر ابن هشام مثل هذا، **وأن المثال الجيّد كتاب قاسم**، والمقاصد الشَّافية ٨/١٨٥ ـ ١٨٩، وشرح ابن الوردي ٢/٧٢٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٩.

هَـا إِنَّ تاعـذرة إن لـم تكـن نفعـتْ ❁ فَـإِنَّ صَـاحِبَهَا قَـدْ تَـاهَ فـي البلـدِ

لم تمل ألف «ها» لكسرة «إِنَّ» لأنها من كلمة أخرىٰ.

ثم قال: «والحاصل أنَّ شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف».

ـ وذكر أنه يُستثنىٰ من ذلك ألف «ها» التي هي ضمير المُؤَنَّثة في نحو: «لم يضربْها» و«أَدِرْ جَيْبَها» فإنها قد أُمِيلت وسببها منفصل، أعني من كلمة أخرىٰ.

ـ **وقال المرادي**: «ذكر غير المصنِّف أنَّ الكسرة إذا كانت منفصلةً عن الألف فإنها قد تُمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة». قال سيبويه: «**وسمعناهم يقولون: لزيد مالٍ، فأمالوا للكسرة، فشبهوه بالكلمة الواحدة**».

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «وإذا انفصل سبب الإمالة فلا أثر له بخلاف سبب المنع منها، فإنه قد يؤَثِّر منفصلاً، فيقال: أتىٰ أحمد بالإمالة، وأتىٰ قاسم بترك الإمالة، ولهذا أشار بقوله: **ولا تمل لسبب لم يتَّصل**... البيت».

ـ **وقوله: وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ**:

يعني أنَّ سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل، أي ولو كان من كلمة أخرىٰ، وقد ذكرتُ من قبل المثال: «**يريد أن يضربها قبلُ**»، فلا تُمال الألف، لأنَّ القاف بعدها وهي مانعة من الإمالة ولو انفصلت. وذكرته من قبل عن المكودي وابن طولون.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: لم أثَّر المانع منفصلاً ولم يُؤَثِّر سبب الإمالة منفصلاً؟ قلتُ: لأن الفتح ـ أعني ترك الإمالة ـ أصل، فيُصار إليه لأدنىٰ سبب، ولا

يخرج عنه إلَّا لسبب محقَّق».

ـ ومن تنبيه المرادي: أنَّه قد فُهِمَ من قوله [قد يُوْجِبُه] أنَّ ذلك ليس عند كل العرب، فإن من العرب من لا يعتدُّ بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة أخرىٰ فيميل...».

ـ ولا تمل[1]: لا: ناهية، تُمِلْ: مضارع مجزوم، لسبب: متعلِّق بـ«تُمِلْ»، وجملة «لم يتَّصل»: نعت لـ«سبب»، والكفُّ: مبتدأ، قد: حرف تقليل، يوجبه: فعل مضارع، ومفعول، ما: فاعل «يوجبُ»، وجملة «ينفصل»: صلة «ما»، وجملة «قد يوجبه» خبر الكفّ، والعائد إلىٰ المبتدأ الهاء من «يوجبه».

٩١١. وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا ❁ دَاعٍ سِوَاهُ كَـ«عِمَاداً» وَ«تَلَا»

ـ ذكر في هذا البيت السبب السادس من أسباب الإمالة[2] وهو التناسب. وعبَّر بعضهم عنه بقوله: الإمالة لمجاورة الإمالة، وقال بعضهم: الإمالة للإمالة.

ـ قال المرادي: «وإنما أَخَّره لضعفه بالنِّسبة للأسباب المتقدّمة». ومثله عند الشَّاطبي: «ليست في قوة غيرها من سائر ما ذكر قبل».

ـ وإمالة الألف للتناسب لها صورتان:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٨٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٩٩ ـ ٢٠٠، وشرح الأشموني ٢/٥٣٦ ـ ٥٣٧، وشرح المكودي ٢/٨٨٨ «وينبغي أن يُضْبَطَ «عمادا» بالألف دون تنوين علىٰ إرادة الوقف». وكذا جاء ضبطه عند الأشموني، وفي شرح ابن النَّاظم انظر شرحه ص/٣٢٦، وأوضح المسالك ٣/٢٩٨، والمقاصد الشَّافية ٨/١٩٠ «وقوله بلا داع: حصر لهذه الإمالة في مجرّد المناسبة كأنه يقول: لا سببَ للإمالة إلَّا المناسبة خوفاً من توهّم وجود داعٍ سواها...»، وشرح الهواري ٤/٣٠٨.

١ ـ **إحداهما**: أَنْ تُمال الألف لمجاورة ألف ممالة، كإمالة ثاني الألفين في نحو: رأيت عمادا.

٢ ـ **والأخرىٰ**: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة «تلا» من قوله تعالىٰ[١]: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ فأُميلت ألف «تلاها» ليشاكل اللفظ بها اللفظ بعدها.

ـ **قال الأشموني**: «... فإنها إنما أُميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه ياء، أعني[٢]: ﴿جَلَّىٰهَا﴾، و[٣]: ﴿يَغْشَىٰهَا﴾.

وقال الأشموني: «وليس بخافٍ أن تمثيله بـ«تلا» إنما هو علىٰ رأي سيبويه كالمبرِّد وطائفة.

أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو: غزا ودعا الثلاثي، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلىٰ الياء عند البناء للمفعول [غُزِي ـ دُعِيَ]، فإمالته عنده لذلك لا للتناسب...».

ـ **وذكر المرادي والأشموني** أنَّه مثل هذا في شرح الكافية[٤] بإمالة أَلِفَيْ[٤]:

---

(١) سورة الشمس ٢/٩١.

(٢) سورة الشمس ٣/٩١.

(٣) سورة الشمس ٤/٩١. وانظر معجم القراءات ٥٤٢/١٠ قراءة الإمالة عن الكسائي وهي رواية عن أبي عمرو في «تلاها».

(٤) سورة الضحىٰ ١/٩٣ ـ ٢. وانظر شرح الكافية الشَّافية ١٩٧٥/٤ «وكإمالة ألفي: والضحىٰ، والليل إذا سجىٰ» ليشاكل التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما».
وقال المرادي: وفي تمثيله بتلا وضحىٰ نظر، فإنّ ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب؛ لأنها تؤول إلىٰ الياء إذا بُني للمفعول.
وانظر معجم القراءات ٤٧٧/١٠ إمالة الضحىٰ عن حمزة والكسائي وخلف ونافع ورواية عن أبي عمرو.

﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ ليشاكل التلفظ بما بعدهما، وسجا: مثل: تلا وفيه ما تقدَّم، وأما «الضُّحَى» فقد قال غيره: إن إمالته للتناسب.

وقد أمالوا[1]: قد: حرف تحقيق، أمالوا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، لتناسب بلا داعٍ: متعلّقان بـ«أمالوا»، وسِواه: نعت لـ«داعٍ»، كعماداً: الكاف جارة لقول محذوف، عماداً: مقول لذلك المحذوف، تلا: معطوف على «عماداً».

٩١٢. وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ❁ دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا)، وَغَيْرَ (نَا)

ـ **الإمالةُ من خواصّ الأفعال والأسماء المتمكِّنة**[2]، فلذلك لا يَطَّرد إمالة غير المتمكن نحو «إذا»، و«ما»، **إلَّا** «ها» و«نا»، نحو: مَرَّ بها، ونظر إليها، ومَرَّ بنا، ونظر إلينا. فهذان تطَّرد إمالتهما لكثرة استعمالهما.

ـ يشير به إلى ما سُمِعت إمالته من الاسم غير المتمكِّن، وهو «ذا» الإشارية، ومتى، وأنَّى.

وأُميل من الحروف «بلى» حرف جواب، **ويا: في النداء، و«لا» في قولهم: «إمَّا لا فافعل كذا»**؛ لأنَّ هذه الأحرف نابت عن الجُمَل فصارت لها بذلك مزية على غيرها.

ـ **وحكى قطرب إمالة «لا» لكونها مستقلة.**

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٩٠.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٠١ ـ ٢٠٢، وشرح الأشموني ٢/٥٣٨، وشرح المكودي ٢/٨٨٩، وأوضح المسالك ٣/٣٠١ ـ ٣٠٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣١، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٦، والمقاصد الشَّافية ٨/١٩٨ ـ ٢٠٣. وانظر النشر في القراءات العشر ٢/٥٣ **إمالة متى وبلى وعسى وأنَّى...**

ـ **وعند الشَّاطبي**: أمالها لما كانت جواباً قائمة بنفسها فقويت بذلك.

ـ **وعن سيبويه** ومن وافقه إمالة «حتىٰ»، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي.

كذا جاء النص عند الأشموني، وعند المرادي:

ـ «**ومنع سيبويه** ومن وافقه إمالة «حتىٰ»، وحكىٰ ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي».

ـ ولا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو: يا فتىٰ، لأن الأصل في ذلك الإعراب.

ـ لا إشكال في إمالة الماضي وإن كان مبنياً، وعند المبرِّد «**إمالة عسىٰ جيدة**».

ـ ولا تمل[1]: لا: ناهية، تُمِلْ: مضارع مجزوم، وفاعله مستتر، تمكناً: مفعوله، وجملة «لم يَنَلْ»: صلة «ما»، دون: متعلِّق بـ«تملْ»، سماع: مضاف إليه، غير: أداة استثناء منصوبة علىٰ الحال، وعند المكودي: علىٰ الاستثناء، ها: مضاف إليه. وغير: معطوف علىٰ غير الأُوْلَىٰ، و«نا»: مضاف إليه.

٩١٣. وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ❊ أَمِلْ كَـ«لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ»

ـ **قال ابن طولون**[2]: «**ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلىٰ إمالة الفتحة**، ولها سببان أشار إلىٰ الأول منهما بقوله...»، أي: بهذا البيت.

ـ **وقال المرادي**: «اعْلم أنَّ الفتحة قد تُمال كما تُمال الألف، لأن الغرض من

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٩٠.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٣٨٦ ـ ٣٨٧، وتوضيح المقاصد ٥/٢٠٣ ـ ٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٥٣٨، وشرح المكودي ٢/٨٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٠٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣٢، وانظر النشر في القراءات العشر ٢/٥٥.

الإمالة مشاكلة الأصوات، وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة، كما أنَّه موجود في الحرف...».

ـ **وذكر لإمالة الفتحة سببين**: الأول: ما جاء في هذا البيت، وهو أن تكون الفتحة قبل راء مكسورة، نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ﴾، وقوله[2]: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ﴾. ومثاله في البيت: **لِلْأَيْسَرِ مِلْ**...

ـ وفُهِمَ من قوله: «والفتح» أن الممال في ذلك الحركة لا المفتوح.

ـ **وقال المرادي**: «وقول سيبويه: وأمالوا المفتوح فيه تجوّز».

ـ وفُهِمَ من قوله: في طرف أن الفتحة تمال إذا كان بعدها راء مكسورة.

ـ وفُهِمَ من إطلاقه أن الإمالة للراء جائزة في الوصل والوقف.

ـ وفُهِمَ منه أيضاً أنَّ الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره. كذا عند ابن طولون وغيره.

ـ **قال المرادي**: «نحو: مِنَ البقر، أو في راء نحو: «بشرر» أو في غيرهما نحو: مِنَ الكِبَر»[3].

ـ والفتحَ[4]: مفعول مقدَّم، قبلَ: متعلِّق بـ«أَمِلْ»، كسر: مضاف إليه، راءٍ: مضاف إليه، في طرفٍ: نعت لـ«راءٍ»، أَمِلْ: فعل أمر، كللأيسر: الكاف جارّة لقول

---

(١) سورة المرسلات ٣٢/٧٧.

(٢) سورة النساء ٩٥/٤.

(٣) **وتعقب المرادي النَّاظم بأن قوله**: «لكسرة الراء غير محرر»، وتحريره أن يقال علىٰ كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متّصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٩٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٠٥.

محذوف متعلِّق بـ«مِلْ»، الأيسر: نعت لمحذوف، مِلْ: أمر، وفاعله تُكْفَ: مجزوم في جواب الأمر، ومفعوله الأول نائب عن الفاعل، الكُلَف: مفعوله الثاني، أي: المشاقّ.

٩١٤. كَذَا الَّذِي تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ فِي ❁ وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

ـ **ذكر في هذا البيت السبب الثاني**[1] من سببي إمالة الفتحة، فتمال كلّ فتحةٍ تليها هاء التأنيث؛ لأنَّ إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائي في إحدىٰ الروايتين عنه.

والرواية الأخرىٰ، أنَّه أمال إذا كان قبل الهاء أحدُ خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: «**فجثت زينب لذود شمس**».

ـ **قال المرادي**: «وفصل في أربعة يجمعها قولك: **أكهر**، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة علىٰ ما هو معروف في كتب القراءات».

ـ **وذكر المرادي مجموعة من التنبيهات، وتبعه في ذلك الأشموني، ومنها:**

ـ قوله: «**الذي تليه ها التأنيث**» يعني أن فتحة الذي تليه هاء التأنيث تُمال لا الحرف الذي يليه هاء التأنيث.

ـ **قال المرادي**: «**وقد تجوَّز من عبَّر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث**».

ـ **وقال**: «**ها التأنيث**» ولم يقل: تا التأنيث؛ لتخرج التاء التي لم تُقْلَب هاء،

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٠٥ ـ ٢٠٧، وشرح الأشموني ٥٤٠ ـ ٥٤١، والمقاصد الشَّافية ٨/٢١٢ ـ ٢١٧، وشرح المكودي ٢/٨٩١، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣٣ ـ ١٢٣٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٢، وانظر النشر ٢/٨٢ «**باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف**».

فإن الفتحة لا تُمَال قبلها.

ـ لا فَرْقَ بين أن تكون هاء التأنيث لمعنىٰ التأنيث؛ أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: «**عَلَّامة**»، فإنَّ الإمالة جائزة في جميع ذلك؛ لأنَّ هاء المبالغة هي هاء التأنيث.

ـ خرج بقوله: «ها التأنيث» **هاء السَّكت** نحو[1]: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾، فلا تُمال الفتحة قبلها، هذا هو الصحيح عند المرادي.

ـ **وقال ابن طولون**: «وأما الألف فلا إمالة فيها، نحو: «فتاة وعصاة»».

وذهب ثعلب وابن الأنباري إلىٰ جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي.

ـ استثنىٰ المصنِّف مما كان قبل هاء التأنيث الألف، فإنها لا تصحُّ إمالتها، نحو: الصلاة، والحياة.

ولم يكن بحاجة إلىٰ استثناء الألف؛ لأنَّ كلامه في إمالة الفتحة.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث؟ قلت: ذكر سيبويه أنَّ سبب ذلك شبه الهاء بالألف، فأُميل ما قبلها كما يُمال ما قبل الألف، ولم يبيِّن سيبويه بأي ألف شُبِّهت، والظاهر أنها شبيهة بألف التأنيث».

ـ **قال ابن هشام**: «والثالث هاء التأنيث، وإنما يكون هذا في الوقف خاصّة، كرحمة ونِعْمة؛ لأنَّهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتِّفاقهما في المخرج، والمعنىٰ، والزيادة، والتطرّف، والاختصاص بالأسماء.

ـ **وعن الكسائي** إمالة هاء السَّكت أيضاً نحو: «كِتَابِيَهْ»، والصحيح المنع خلافاً

---

(١) سورة الحاقّة ٦٩/٢٥.

لثعلب وابن الأنباري».

ـ كذا[1]: خبرٌ مقدَّم، الذي مبتدأ مؤخَّر، تليه: فعل ومفعول، ها: فاعل «تليه»، التأنيث: مضاف إليه، في وقف: متعلِّق بـ«تليه»، وجملة «تليه» صلة «الذي»، إذا: ظرف تضمَّن معنىٰ الشرط، منصوب بجوابه، وعند المكودي: متعلِّق بـ«تليه» مجرد من معنىٰ الشرط، ما: زائدة، كان: فعل ماض، واسمه عائد علىٰ ما قبل هاء التأنيث. وتردَّد الشَّاطبي فيه فقال: ويحتمل أن يكون الفتح، وأن يكون الحرف، غير: خبر «كان»، ألف: مضاف إليه.

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٩١.

٧٢ ـ التَّصْرِيْف[١]

٩١٥. حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ❁ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيْ

٩١٦. وَلَيْسَ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَىٰ ❁ قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَىٰ مَا غُيِّرَا

ـ بدأ ابن النَّاظم[٢] **قبل شرح البيت الأول ببيان حقيقة التصريف والمراد منه فقال:** «**تصريف الكلمة** هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنىٰ، كتغيير المفرد إلىٰ التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلىٰ بناء الفعل، واسم الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكام كالصِّحَّة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام، وما يتعلَّق بها يُسَمَّىٰ علم التصريف، فالتصريف إذن هو العِلْم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّة وإعلال، وشبه ذلك.

ـ **ومتعلقه من الكلم** الأسماء التي لا تشبه الحروف والأفعال؛ لأنهما اللَّذان يعرض فيهما التغيير المستتبع لتلك الأحكام، وأما الحروف وشبهها فلا تعلُّق لعلم التصريف بهما لعدم قبولها لذلك التغيير».

---

(١) **قال الشَّاطبي: «هذا الباب هو الشطر الثاني من شطري علم النحو، وهو أغمضهما، وأشرفهما عند أهل هذا الشأن، لما فيه من الفائدة العائدة عليهم في تصرفات كلام العرب؛ ولأجل ذلك خَصَّه كثير من النحويين بالتأليف علىٰ الاستقلال كالمازني والمبرد وابن جنِّي وغيرهم ممن لهج به، وأَغْرَق في النظر فيه، وقد أطنبوا في مدحه بما هو مذكور في مواضعه». المقاصد الشَّافية ٨/٢١٨.**

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٢٧، وتوضيح المقاصد ٥/٢١٠، وشرح الأشموني ٢/٥٤٣، وأوضح المسالك ٣/٣٠٣، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣٥ ـ ١٢٣٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٢١، ٢٤٤، وشرح المكودي ٢/٨٩٢ ـ ٨٩٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٩، وشرح الهواري ٤/٣١١ ـ ٣١٢.

ـ **وقال المرادي**: «لا حَظَّ في التصريف للحروف، ولا للأسماء غير المتمكِّنة، ولا للأفعال الجامدة، أعني: ليس، وعسىٰ، ونحوهما، وإنما يكون التصريف في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة وهو المراد بقوله: «**وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيْ**».

ـ وذكروا أنَّ التصريف دخل بعض الأسماء التي تشبه الحرف نحو: ذا، والذي، حيث صُغِّرا، وجاء الحذف في سوف، وإنَّ، والحذف والإبدال في لعلَّ، وهذا كله شاذّ يُوْقَفُ فيه علىٰ ما سُمِع منه، ولا يُقاسُ عليه.

ـ **وعند الأشموني**: والتصريف وإنْ كان يدخل الأسماء والأفعال إلَّا أنَّه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيُّرها، ولظهور الاشتقاق فيها.

ـ **وذكر في البيت الثاني**: أنَّ ما كان علىٰ حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف إلَّا إذا كان ثلاثياً في الأصل، ثم غُيِّر في الحَذْف، فهذا التغيير لا يخرجه عن قبول التصريف.

وهذا يعني أنَّ الاسم المتمكّن والفعل لا ينقصان عن ثلاثة أحرف، لأنهما يقبلان التصريف.

وقد ينقص الاسم والفعل عن الثلاثة بحذف يقع فيهما.

ـ **ومثال ذلك في الأسماء: يَدٌ: وقد حُذِفَت لامه، وأصله: يَدْيٌ.**

أو عينه، نحو: سَهْ: من سَتَهْ، فحُذِفَت منه التاء وهي العين.

أو فاؤه، نحو: عِدَة: من وَعَدَ، والمصدر: وَعْد، وعِدَة بِحَذْفِ الواو.

وقد يَرد علىٰ حرف واحد نحو: مُ اللهِ، عند من يجعل أصله: اَيمنُ اللهِ.

وقول بعض العرب: شربت ماً، وهذا قليل.

ـ **ومثال ذلك في الفعل**: عِ كلامي، وقِ نفسك، فيما اعتلت لامه وفاؤه، وقد يرد علىٰ حرفين: قُلْ وبِعْ، وسَلْ، بِحَذْف عينه.

حرفٌ[1]: مبتدأ، وشبهُه: معطوف علىٰ ما قبله، من الصَّرف: متعلِّق بـ«بَرِي»، بري: خبر المبتدأ، وأصله بريء: فخُفِّف، وما: موصول اسمي، مبتدأ، سواهما: صلة «ما»، بتصرُّف: متعلِّق بـ«حَرِي»، حَرِي: بمعنىٰ حقيق، خبر المبتدأ، وأصله: حريّ: بتشديد الياء فخُفِّف بِحَذْف إِحدىٰ الياءين للضَّرورة.

ـ وليس: فعل ماض ناقص، أدنىٰ: اسم «ليس»، من ثلاثي: متعلِّق بـ«أدنىٰ»، يُرَىٰ: الجملة خبر «ليس»، قابلَ: مفعول ثان للفعل يُرَىٰ، ويجوز أن يكون: قابلُ مرفوعاً اسم ليس، وأدنىٰ: منصوباً مفعولاً ثانياً، تصريفٍ: مضاف إليه، سوىٰ: استثناء، ما: موصول مضاف إليه، غُيِّرا: الجملة صلة.

٩١٧. وَمُنْتَهَىٰ اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ❊ وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

٩١٨. وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّْ ❊ وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ

❊ ينقسم الاسم إلىٰ مجرّد من الزوائد، وإلىٰ مزيد فيه[2].

ـ **والمجرّد ثلاثة أنواع**: ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٩٣، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٤٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٢٧ ـ ٣٢٨، وتوضيح المقاصد ٥/٢١٢ ـ ٢١٥، وشرح الأشموني ٢/٥٤٣ ـ ٥٤٤، وشرح المكودي ٢/٨٩٤ ـ ٢٩٥، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٥١ ـ ٢٥٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٠، وشرح الهواري ٤/٣١٢ ـ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٢ ـ ١٩٣.

فلا ينقص عن الثلاثة ؛ لأن الثلاثة أَعْدَل الأبنية ؛ لتوسُّطه بين الخفَّة والثقل ، وسبب عدولهم عنه وهو أعدلها إنما هو للتوسُّع بكثرة الأبنية .

ـ **وأما المزيد** فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف ، ولا يتجاوز ذلك إلَّا بهاء التأنيث ، أو زيادتي التثنية ، أو التصحيح ، أو النسب ، وهذه الزوائد على الأصل غير معتدٍّ بها لكونها مقدَّرة الانفصال .

ـ **قال ابن النَّاظم**: «فالتجاوز عن الثلاثة إلى ما فوق لكونه أصلح منها لتكثير الصُّوَر في باب التأليف ، والاقتصار على الخمسة لتكون قدر احتمال نقصانها زيادتها ، وأما الاسم المزيد فيه فقد يبلغ بالزيادة سبعة أحرف وإن لم يكن خماسيّ الأصول ، وذلك نحو: **احميرار** ، **واشهيباب** ، **واحرنجام** .

ولم يُزَدْ في الخماسي إلَّا حرف مَدّ قبل الأخير ، كعندليب . . . أو بعده مجرّداً ، أو بهاء التأنيث كـ«قبعثرى» ، وقبعثراة» ، ولا يتجاوز الاسم سبعة أحرف إلَّا بهاء التأنيث أو نحوها» .

ـ **وذكر المرادي** عن بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الآخر نحو: مغناطيس ، وقد حكاه ابن القطاع[1] . وآخر الاسم لا عبرة به في وزن الكلمة ، فإنه حرف إعراب ؛ ولذلك قال: «**وغير آخر الثلاثي**» فعزا إلى غير آخره ، وهو أوله وثانيه الحركات الثلاث بلا تقييد .

ـ **وقد شمل ما ذكره تسعة أمثلة**:

١ ـ **مفتوح الأول** ، ومفتوح الثاني أو مكسوره ، أو مضمومه ، نحو: فَرَس جَمَل ، كَتِفَ كَبِد ، عَضُد وَيَقُظ .

---

(١) وذكروا أنَّه في «كتاب الأفعال» لابن القطاع ، ولم أهتد إليه فيه .

٢ ـ **ومضموم الأول**، ومفتوح الثاني، أو مكسوره أو مضمومه، نحو: حُطَم، صُرَد، دُئِل، عُنُق وأُذُن.

٣ ـ **ومكسور الأول**، مفتوح الثاني، أو مكسوره، أو مضمومه، نحو: عِنَب، إِبِل، وفِعُل (مهمل).

ـ ثم ذكر زيادة تسكين الثاني على تلك الأبنية التسعة، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، نحو: كَعْب وعِلْم، وقُفْل.

وتعُم القسمة الممكنة في بناء الثلاثي وهي اثنا عشر بناءً.

واحد منها مهمل، نحو: «فِعُل»، **وواحد نادر وهو «فَعِل»** ويأتي الحديث عنهما.

ـ ومنتهى[1]: مبتدأ، اسم: مضاف إليه، خمس: خبر المبتدأ، إِنْ: حرف شرط، تجرّدا: فعل الشرط، وجوابه مَحْذُوف لِدلالة ما تقدَّم عليه، إن: حرف شرط، يُزَد: فعل الشرط، فيه: متعلِّق بـ«يُزَد»، فما: الفاء: رابطة، وما: نافية، سبعاً: مفعول مقدَّم بـ«عدا»، عدا: فعل ماض، أي: جاوز، وجملة: فما سبعاً عدا: جواب الشرط.

ـ غيرَ: مفعول مقدَّم بـ«افتح»، آخر: مضاف إليه، الثلاثي: مضاف إليه، افتح: فعل أمر، والفاعل: ضمير مستتر، وضم واكسر: معطوفان على «افتح»، ومفعولهما محذوف، وزِدْ: فعل أمر، معطوف على ما قبله، وتسكين: مفعول «زِدْ»، ثانيه: مضاف إليه، تعُمّ: مضارع مجزوم في جواب الأمر.

٩١٩. وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ ❊ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)

ـ **في البيت الأول وزنان**[2]:

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٩٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢١٥، وشرح الأشموني ٢/٥٤٥ ـ ٥٤٦، وشرح المكودي ٢/٨٩٥ ـ ٨٩٦، =

* **الأول**: فِعُل: بكسر أوله وضم ثانيه، **وهو وزن مهمل**، لاستثقال الانتقال من كسرٍ إلىٰ ضمّ.

وأما الآية[١]: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾، فقد قرأ أبو مالك الغفاري والحسن وأبو السمّال[٢] «**الحِبُك**» **بكسر الحاء وضم الباء**.

وذهب بعضهم إلىٰ أن القراءة لم تثبت، ومع ذلك خَرَّجوها علىٰ وجهين:

ـ **الأول**: أنَّ هذا من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يُقال: حُبُك، وحِبِك، بضمهما وكسرهما، **فركّب القارئ منهما هذه القراءة. كذا!**

ـ وذكر ابن جِنِّي أنَّه أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نُطْقِهِ بالحاء المكسورة مال إلىٰ القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة.

قلتُ: هذا تخريج عجيب لا يليق بابن جِنِّي!!

وعلَّق ابن مالك في شرح الكافية[٣] علىٰ ذلك بقوله: «وهذا التوجيه لو اعترف به من عُزِيَتْ هذه القراءة له لدلَّ علىٰ عدم الضبط، ورداءة التلاوة، ومَن هذا شأنُه لا يُعتَمَدُ علىٰ ما سُمع منه لإمكان عروض ذلك له».

ـ **والتخريج الثَّاني**: أن يكون قد كسر الحاء إتباعاً لكسرة تاء «ذات»، ولم يعتدّ باللام السَّاكنة؛ لأن السَّاكن حاجز غير حصين، وبقيت الباء علىٰ الأصل وهو الضم،

= وشرح ابن طولون ٢/٢٩١، وأوضح المسالك ٣/٣٠٣ «وأجابوا عن دُئل ورُئم بأنهما منقولان من الفعل»، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣٨ ـ ١٢٣٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٥٩ ـ ٢٧٣.

(١) سورة الذاريات ٥١/٧.

(٢) معجم القراءات ٩/١٢٥، والمحتسب ٢/٢٨٦.

(٣) شرح الكافية الشَّافية ٤/٢٠٢١.

وهو تخريج ضعيف، **فإنّ الأصل في القراءة السماع والنقل لا الاجْتهاد.**

* **والوزن الثاني: فُعِل**: ويعني هذا بقوله: «**والعكس يقلْ**».

ـ أي: بناء فُعِل: بضم الفاء، وكسر العين، وهذا وزن فيه خلاف:

ـ ذهب قوم إلىٰ أنه مهمل لاستثقال الانتقال من ضم إلىٰ كسر وإن كان أخفَّ من عكسه.

ـ وذهب قوم إلىٰ أنه مستعمل، ولكنه قليل، وهو الظاهر عند المرادي، وجاء منه:

ـ **الدُّئل**: اسم دويبة سُمّيت بها قبيلة من كنانة، ومنه قول كعب بن مالك:

جَاءُوا بِجَيْش لَو قِيْسَ مُعْرَسُه ❊ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرس الدُّئِلِ

ـ **والرُّئم**: اسم جنس للإست.

ـ **والوُعِل**: لغة في الوَعِل، حكاه الخليل.

ـ **قال المرادي بعد هذا العرض**: «**فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل**».

ـ **وقوله: لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)**:

يعني أنَّ بناء فُعِل إنما قلّ في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعله، ولو أهمل لثقله لم يُستعمل في الأفعال.

ـ وفِعُلٌ[1]: مبتدأ، وجملة «أُهْمِلَ» خبره، والعكسُ: مبتدأ، وجملة «يقل» خبره، لقصدهم: متعلِّق بـ«يقل» والضمير المضاف إليه فاعل بقصْد، تخصيصَ: مفعول «قَصْد، وفِعْل، مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله، بفُعِل: متعلق بـ«تخصيص».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٩٦.

٩٢٠. وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ❁ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: «ضُمِنْ»

ـ أخذ يذكر أبنية الثلاثي من الأفعال[1]:

ـ قال الشَّاطبي: «اعلم أنَّ الأفعال أقل تصرُّفاً من الأسماء في الكلام، وهذا معنىٰ قولهم: **الأسماء أمكن من الأفعال**، ألا ترىٰ أنَّ أبنية الثلاثي من الأسماء أحد عشر بناءً، ولم يثبت من أبنية الثلاثي في الأفعال باتِّفاق إلَّا ثلاثة، والرابع مختلف فيه...».

ـ وذكر الشُّرَّاح الأبنية الأربعة، ومَثَّلوا لها فقالوا:

ـ **فَعَلَ**: ضَرَبَ، وهو متعدٍّ، وذَهَبَ: لازم، وذلك مستفاد من قوله: «**وافتح**».

ـ **فَعُل**: سَهُل، ظَرُف، شرُف. ولا يكون متعدياً إلَّا بتضمين أو تحويل نحو: «**رحُبْتُكُم الدار**» بمعنىٰ: وسع، والتحويل، نحو: **سُدْتُه**، **وأصله**: **سَوُدْتُهُ**، ثم حُوِّل إلىٰ فَعُل، ونقلت الضمة إلىٰ فائه عند حَذْفِ العين.

ـ **فَعِل**: سَمِع، وشرِب، وهو متعدٍّ، ولازم، نحو: فَرِح، ولزومه أكثر من تعديته.

ـ **فُعِل**: أي: أنَّ بناء ما لم يُسَمَّ فاعله بناء أصلي من أبنية المجرّد، فحقُّه أن يُذكَر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثي المجرّد أربعة.

ـ **واختلف العلماء في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله**:

١ ـ ذهب المبرِّد وابن الطراوة والكوفيون إلىٰ أنها أصل، ونقله النَّاظم في شرح الكافية عن سيبويه والمازني. وذكر الشَّاطبي أنه عند النَّاظم بناء رابع أصيل.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٢٠ ـ ٢٢٣، وشرح الأشموني ٢/٥٤٨ ـ ٥٤٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٧٣ ـ ٢٧٩، وشرح المكودي ٢/٨٩٦ ـ ٨٩٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٩١ ـ ٣٩٢، وشرح الهواري ٤/٣١٥.

٢ ـ ذهب البصريون إلىٰ أنها فرع وهي مغيَّرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير ابن مالك عن سيبويه.

ـ **قال المرادي**: «وهو أظهر القولين، وقد ذهب إليه المصنِّف في باب الفاعل من الكافية وشرحها».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «ثم نقول: إنَّ مذهب النَّاظم في كون بناء فُعِل أصلاً هو الأَحْسَن؛ إذ هو بناء مستقلّ بأحكامه، جارٍ في نفسه مجرىٰ الفعل المبني للفاعل، والحمل علىٰ ظاهر الأمر واجب إلَّا أن يُعارِض فيه معارِض، ولا مُعَارِض هنا، والقول بأنه فرع عن فعل الفاعل دعوىٰ لا دليل عليها، فالأصحُّ ما قاله النَّاظم».

ـ ولم يتعرَّض النَّاظم لبيان حركة فاء الفعل، ويُفْهَمُ من هذا أنَّها غير مختلفة، وأنَّها فتحة، والفتح أخفّ من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

ـ وافتح[1]: فعل أمر، وفاعل مستتر، وضُمَّ واكسر: فعلا أمر معطوفان علىٰ «افتح»، والثانيَ: مفْعُول بـ«اكسر»، وهو مطلوب من جهة المعنىٰ لـ«افتح» علىٰ سبيل التنازع، ومن فِعْلٍ: حال من الثلاثي، وثلاثي: نعت لفِعْلٍ، زِدْ: أمر، نحوَ: مفْعُول «زِدْ»، ضُمِن: مضاف إليه.

٩٢١. وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ❁ وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا

ـ **الفعل أكثر**[2] **من الاسم**، ولذلك لم يحتمل من عدة الحروف ما يحتمل الاسم، فلم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولما يجاوز المزيد منه ستة أحرف.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٩٧.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٢٣ ـ ٢٢٥، وشرح الأشموني ٢/٥٥٠ ـ ٥٥١، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٩، وشرح المكودي ٢/٨٩٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٧٩ ـ ٢٨٣.

ـ وللرباعي المجرَّد بناء واحد وهو فَعْلَلَ: **ويكون متعدياً، نحو: دَحْرَجَ، ويكون لازماً، نحو: عَربَدَ، ودَرْبَخَ بمعنىٰ: ذَلّ.**

ـ **قال ابن النَّاظم**: «فأمّا الرباعي المجرّد فله ثلاثة أبنية: واحد للماضي المبني للفاعل نحو: دَحْرَج، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دُحْرِج، وواحد للأمر نحو: دَحْرِجْ». ومثل هذا عند ابن عقيل، وذكر الشَّاطبي للرباعي المجرّد بناءين: دَحْرَجَ وَدُحْرِجَ.

ـ **وتعقَّبه المرادي وابن النَّاظم فقال**: «قلتُ: قد تقدَّم أنّ عادة النحويين الاقتصار علىٰ بناء واحد، وهو الماضي المبني للفاعل...».

ـ **والمزيد: إن كان ثلاثي الأصول** فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو: أكرم، وخمسة، نحو: اقتدر، وستة نحو: استخرج.

ـ **وإن كان رباعيّ الأصول** فإنه يبلغ بالزيادة خمسةً نحو: تدحرج، وستة نحو: احرنجم.

ـ ولم يتعرَّض النَّاظم لأوزان المزيد من الأسماء والأفعال لكثرته، وسيذكر ما يُعرَف به الزائد.

ـ ومنتهاه[1]: مبتدأ، والضمير مضاف إليه يعود إلىٰ الفعل، أربع: خبر المبتدأ، وإنْ: حرف شرط، جُرِّدا: فعل الشرط، وجوابه محذوف، إن يُزَد: حرف شرط، وفعل الشرط، فيه: متعلِّق بـ«يُزَد»، فما: الفاء رابطة، وما: نافية، ستاً: مفعول مقدّم، عدا: فعل ماض، والجملة جواب الشرط.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢.

٩٢٢. لِاسْـمٍ مُجَـرَّدٍ رُبَـاعٍ: (فَعْلَـلُ) ❁ وَ(فِعْلِـلٌ) وَ(فِعْلَـلٌ) وَ(فُعْلُـلُ)

٩٢٣. وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ).... ..... ❁ ....

ـ **بدأ بذكر ما فوق الثلاثي من الاسم المجرّد**[1]، وما له من الأبنية، وابتدأ بالرباعي ثم عطف بالخماسي.

ـ **وذكر أنَّ الاسم الرباعي المجرَّد له من الأبنية ستة:**

ـ **الأول: فَعْلَلٌ**: بفتح الأول، والثالث، وإسكان الثاني، ويكون في الاسم، والصِّفة.

ـ الاسم: نحو: جَعْفَر، وعَنْبَر، وَجَنْدَل.

ـ والصِّفة: نحو: **سَلْهَب**، **وشَجْعَم** (وهو الجريء).

ـ **الثَّاني: فِعْلِلٌ**: بكسر الأول والثالث، ويكون في الاسم، والصِّفة.

ـ الاسم: نحو: **زِبْرِج**، **زِئْبِر**، **قِرطِم** (حب العُصْفُر).

ـ والصِّفَة: نحو: **خِرْمِل (المرأة الحمقاء)**، **وصِمْرِد (النَّاقة القليلة اللبن)**.

ـ **الثَّالث: فِعْلَل**: بكسر الأول وفتح الثالث، ويكون في الاسم والصِّفة:

ـ الاسم: نحو: **دِرْهَم**، **قِلْعَم** (الطويل).

ـ الصِّفة: نحو: **هِبْلَع** (للأكول)، **هِجْرَع** (الطويل الممشوق).

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٢٥ ـ ٢٣١، وشرح الأشموني ٢/٥٥٢ ـ ٥٥٣، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٨٣، وشرح المكودي ٢/٨٩٨ ـ ٨٩٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٢ ـ ٣٩٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٦ ـ ١٩٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٤١ ـ ١٢٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣٠٤.

ـ **الرَّابع: فُعْلُل**: بضم الأول والثالث:

ـ الاسم: نحو: **بُرْثُن** (للسباع كالمخلب للطير)، **فُلْفُل**.

ـ الصِّفة: نحو: **جُرْشَع** (للعظيم من الجِمال)، **كُلكُل** (القصير الغليظ).

ـ **الخامس: فِعَلٌّ**: بكسر الأول وفتح الثاني:

ـ الاسم: نحو: **قِمَطْر** (وعاء للكتب)، **فِطَحْل**[1] (السَّيْل).

ـ الصِّفة: نحو: **سِبَطْر** (الطويل)، **هِزَبر**.

ـ **السَّادس: فُعْلَلٌّ**: بضم الأول وفتح الثالث:

ـ الاسم: نحو: **جُخْدَب** (دابة تشبه الحرباء ـ وذكر الجراد)، **ضُفْدَع**.

ـ الصِّفة: نحو: **جُرْشَع** (العظيم الصدر).

ـ وذكر المرادي عن البصريين غير الأخفش أنَّ البناء السَّادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فُعْلُل، بالضم وفتح تخفيفاً؛ لأن جميع ما سُمِع فيه الفتح سُمِع فيه الضّمّ، نحو: جُخْدُب، وطُحْلُب، وبُرْقُع في الأسماء، وجُرْشُع في الصِّفات، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّه بناء أصلي.

ـ لاسم[2]: خبر مقدَّم، مُجَرَّدٍ: نعت، رُباع: نعت بعد نعت، وحُذِفَت الياء للضَّرورة، وفَعْلَلٌّ: مبتدأ مؤخّر، وفِعْلِل، وفِعْلَلٌّ، فُعْلُلٌّ: معطوفات على المبتدأ.

ـ ومع: في موضع الحال مما قبله، فِعَلّ؛ مضاف إليه، فُعْلَل: بإساقط حرف العطف معطوف على ما قبله.....

---

(١) ذكر المرادي له معاني أخرى: اسم لزمن خروج نوح ﷺ من السفينة....

(٢) إعراب الألفيَّة/١٧٣.

٩٢٣ = ... وَإِنْ عَلَا ❁ فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَىٰ (فَعْلَلِلَا)=

٩٢٤ =كَذَا (فُعَلِّلٌ) وَ(فِعْلَلٌّ)، وَمَا ❁ غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَىٰ

ـ قوله: «وإنْ عَلَا» يعني أنَّ الاسم الخماسي المجرَّد[1]، وهو المراد بقوله: عَلَا، أي: جاوز الأربعة، له أربعة أبنية:

ـ **الأول: فَعَلَّلٌ**: بفتح الأول والثاني والرابع:

ـ الاسم: سَفَرْجَل، فَرَزْدَق، زَبَرْجَد.

ـ الصِّفة: شَمَرْدَل (للطويل)، هَمَرْجَل (الجواد السَّريع).

ـ **الثَّاني: فَعْلَلِل**: بفتح الأول والثالث وكسر الرابع، ويكون في الصِّفة، نحو: جَحْمَرِش (للعجوز المسنّة...)، مَهْبَلِس (للمرأة العظيمة).

قال سيبويه: «ولا نعلمه جاء اسماً» وذكر المازني أنه جاء اسماً.

ـ **الثَّالث: فُعَلِّلٌ**: بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع:

ـ الاسم: خُبَعْثِن (للأسد)، خُزَعْبِل (للباطل).

ـ الصِّفة: قُذَعْمِل (للبعير الضخم).

ـ **الرَّابع: فِعْلَلٌّ**: بكسر الأول وفتح الثالث:

ـ الاسم: قِرْطَعْب (الشيء الحقير).

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٣١ ـ ٢٣٣، وشرح الأشموني ٢/٥٥٥ ـ ٥٥٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٠، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٧ ـ ١٩٨، وأوضح المسالك ٣/٣٠٤، وشرح المكودي ٢/٨٩٩ ـ ٩٠٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٨٣.

ـ الصِّفة: جِرْدَحْل (الضخم من الإبل).

ـ **قال الشَّاطبي**: «هذا ما ذكره النَّاظم من الأمثلة للخماسي، وزاد غيره على هذه الأبنية ستة أبنية....».

ـ **وقال المرادي**: «وزاد غيره للخماسي أوزاناً أخرى لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها الزيادة، فلا نطول».

ـ وقوله:

وَمَا ❁ غَـايَرَ لِلزَّيْـدِ أَوِ الـنَّقْصِ انْتَمَـى

يعني أنَّ ما جاء من الأسماء المتمكِّنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه، نحو: خُزَعْبِيل، أو إلى النقص منه، وهو ضربان:

ضرب نقص منه أصل نحو: يَدٌ، ودَمٌ.

ـ وضرب نقص منه زائد نحو: **جندل وعلبط، وأصلهما: جنادل وعلابط**.

ـ **قال المرادي**: «وكان ينبغي أن يقول: وما غاير للزيد أو النقص أو الندور؛ لأن مثل: طحربة[1] مغاير للأوزان المذكورة، ولم ينم إلى الزيادة أو النقص، ولكنه نادر...». وقريب من هذا عند الشَّاطبي.

ـ [2]..... وإنْ عَلَا: إنْ: شرط، عَلَا: فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الرباعي، فمع: الفاء رابطة، ومع: حال من «فَعْلَلِلَا»، فَعْلَلِلَا: مفعول: «حَوَى»، وجملة «فقد حوى»...: جواب الشرط. كذا: خبر مُقَدَّم، فُعَلِّل: مبتدأ

(١) القطعة من الغيم.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٧٣، وشرح المكودي ٢/٩٠٠.

مؤخَّر، وفِعْلَلّ: معطوف على المبتدأ، ما: موصول مبتدأ، جملة «غايَرَ» صلة «ما»، للزيد: متعلِّق بـ«انتمى»، أو: حرف عطف، النقص: معطوف على «الزيد»، وجملة «انتمى»: خبر المبتدأ.

٩٢٥. وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي ❖ لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ (تَا) «احْتُذِيْ»

ـ الضابط الذي ذكره هنا يُعْرَف به الأصل من الزائد[1]، وذلك أن يُنْظَر إلى حروف الكلمة، **فما لزم منها جميع التصاريف فهو أصل، كحروف «دَحْرَجَ»، وما سقط منها في بعض التصاريف مثل «تا» «احتُذي» فهو زائد.**

ـ واعترض ابن القيم على هذا الضابط طرداً وعكساً، ومثل هذا الاعتراض عند المرادي:

ـ **أما الأول:** فلأنَّ الواو من «كوكب»، والنون من «قرنفل»، معدودان من المزيد مع لزومهما.

ـ **وأما الثَّاني:** فلأنَّ الواو من «وعد» والواو من «قول»، والياء من «رمي»، أصول مع عدم لزومها.

وعَنَى بعدم اللزوم الحذف في نحو: «قُلْ»، و«ارمِ».

ـ **وقال ابن طولون:** فيحكم في «نادم» بأصالة النون، وزيادة الألف لثبات النون، وحذف الألف في «ندم»، والتاء في «احتُذي» زائدة لسقوطها في «حذا

(١) إرشاد السَّالك ٢/١٢٤٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٠، وتوضيح المقاصد ٥/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وشرح الأشموني ٢/٥٥٦ ـ ٢٥٧، وفصَّل المرادي ذلك وتبعه الأشموني، فذكر المرادي صور الزيادة، وفوائد ستة لها، ثم ذكر أدلّة الزبادة وهي تسعة. والبيت لا يحتمل هذا التفصيل، ولا يدلُّ عليه.

يحذو». ومثل هذا عند المكودي.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «وإنما قدَّم ذكر الفرق بين الأصلي والزائد هنا ليتوصَّل بذلك إلى طريق العلم بوزن الكلمة المحتاج إليه في هذا الفن...».

ـ والحرف[1]: مبتدأ، إنْ: شرط، يلزمْ: فعل الشرط، فَأَصْلٌ: خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو أَصْلٌ، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر «الحرف»، والذي: مبتدأ، لا يلزمُ: صلة «الذي»، والزائد: خبر المبتدأ، مثلُ: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثلُ، ومثلَ: بالنصب: حال من الضمير المستتر في الزائد. ذكره المكودي. تا: مضاف إليه، احْتُذِي: مضاف إليه.

٩٢٦. بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي ❊ وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيْ
٩٢٧. وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِيْ ❊ كَرَاءِ «جَعْفَرٍ» وَقَافِ «فُسْتُقِ»
٩٢٨. وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ❊ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

ـ **في البيت الأول**[2] يبيِّن اصطلاح أهل التصريف وهو أنهم إذا أرادوا وزن كلمة فإنهم يزنونها[3] بالفاء، والعين، واللام، فتقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٣، وشرح المكودي ٢/٩٠١.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٣٨ ـ ٢٣٩، وشرح الأشموني ٢/٥٥٩ ـ ٥٦٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٣١، وشرح المكودي ٢/٩٠١ ـ ٩٠٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٥ ـ ٣٩٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٤٥ ـ ١٢٤٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٥ ـ ٣٠٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٩ ـ ٢٠٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٣١٨، وشرح الهواري ٤/٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٣) انظر الميزان الصرفي ورأي ابن جِنِّي في عِلّة اختيار هذا الميزان في المستقصى ١/٤٧، والمنصف ١/٣١ ـ ٣٢.

بالعين، وثالثها باللام، ولذلك يُسَمَّىٰ أول الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها لاماً.

يُقال في وزن فَلْس: فَعْل، وعِلْم: فِعْلٍ، وفي وزن ضَرَبَ: فَعَل، وعَلِم: فَعِلَ.

ويُسَوَّىٰ بين الوزن والموزون في الحركة والسكون، ويُعَبَّر عن الزائد بلفظه، فيُقال في وزن: أَحْمَر: أَفْعَل، فَيُعَبَّر عن الهمزة بلفظها لأنها زائدة علىٰ أصول اللفظ، وعلىٰ أصول الميزان.

ـ وهذا عَبَّر عنه بقوله: «وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيْ».

ـ ويُستثنىٰ نوعان من الزوائد لا يُعَبَّر عنهما بلفظهما:

ـ **أحدهما**: ما كان تاء «افتعل» المزيد بالألف والتاء، فإن التاء يحصل فيها الإبدال، نحو: اصطبر، وأصله: اصتبر، فأبدل من التاء طاء تقريباً للصَّوت من الصَّوت، فتقول في الوزن: «افتعل» علىٰ الأصل، ولا تقول: افطعل.

ـ **قال المرادي**: «وما قيل من أنَّ ذلك لدفع الثقل ليس بشيء».

ـ **والثَّاني**: أنَّ الزائد إنْ كان مكرَّراً قُوبل في الميزان بما يُقابل به الأصل، كقولك في وزن «اغْدَوْدَنَ»: افْعَوْعَل.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «والمعتبر في الشكل ما استحق قبل التغيير؛ فلذلك يُقال في وزن رَدّ، ومَرَدّ فَعَل ومَفْعَل؛ لأنَّ أصلهما: ردد، ومَرْدَد». وذكر مثل هذا المرادي وغيره.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ الموزون إذا كان رباعياً أو خماسياً قُوبل الرابع بلام ثانية، كقولك في وزن جَعْفَر: فَعْلَل، وفُسْتُق: فُعْلُل، والخامس يُقابل بلام ثالثة كقولك في وزن سفرجل: فَعَلَّل.

* **وفي البيت الثالث** ذكر أنَّه إذا كان الزائد ضِعْفَ أصل قوبل بما يُقابل به ذلك الأصل، فإن كان ضعف الفاء قُوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قُوبل بالعين، وإن كان ضعف اللام قُوبل باللام:

مثال ذلك: اغْدَوْدَن: **افْعَوْعَل**.

جَلْبَبَ: **فَعْلل**.

مَرْمَريس: **فَعْفَعيل**.

سُحْنُون: **فُعْلُول**.

والزائد إن لم يكن من حروف الزيادة المجموعة في «**أَمَان وتَسْهيل**» فهو تكرير، ولا إشكال في ذلك كالباء من «جَلْبَبَ».

ـ وفائدة هذا الوزن التوصُّل بالإعلام بالأصلي والزائد باختصار[1]، فإذا سُئلت عن الزائد في لفظ «أحمر» فإنك تجيب بقولك: أفعل، فَيُعْلَم من ذلك أنَّ الهمزة هي الزائدة، وأنّ ما عداها أصل.

وإِنْ جَرَىٰ في الموزون قَلْب جَرَىٰ ذلك في الميزان، مثل: حادي: عالف، من واحد، وإن جَرَىٰ حَذْفٌ وُزِن باعتبار ما صار إليه بعد الحَذْف نحو: قاضٍ، فاعٍ، وعِدَة: عِلَة، وإن أردت بيان الأصل تقول: أصله كذا ثم أُعِلّ.

ـ **قال الشَّاطبي**: «وإن وزنوها علىٰ الأصل قابلوها علىٰ حال ما كانت عليه قبل الحَذْف، وكذا إن وقع إدغام أو نحوه وزنوها علىٰ حالها بتسكين ما هو ساكن في الحال، وتحريك ما هو متحرك، فيقولون في «**مِكَرّ**» **مِفَعْل**، وفي رَدّ: فَعْل، فإن

(١) انظر ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة في الهمع ٦/٣٣٣، وابن عصفور في الممتع ١/٣١٠.

وزنوها علىٰ الأصل قالوا: مِفْعَل وفَعَل، وكذلك ما أشبه ذلك».

ـ **قال المرادي**: «ما ذكر من التعبير عن الرابع والخامس هو مذهب البصريين وهو المعتمد. وللكوفيين في ذلك خلاف واضطراب لا حاجة إلىٰ التطويل به»[1].

ـ بضمن[2]: متعلِّق بـ«قابل»، فَعَل: كذا عند الأزهري عن المكودي، وعند غيره «فِعْل»[3] بكسر فسكون، وهو مضاف إليه.

ـ قابل: فعل أمر من المقابلة، الأصولَ: مفعول به، في وزن: متعلِّق بـ«قابِلْ»، وزائدٌ: مبتدأ، وأصله: وحرفٌ زائد فحذف المنعوت وكونه نعتاً لمحذوف سوغ الابتداء به، بلفظه: متعلِّق بـ«اكتُفِي»، وجملة «اكتُفِي»: خبر المبتدأ.

ـ وضاعِفْ: فعل أمر، والفاعل مستتر، اللام: مفعول به، إذا: ظرف تضمَّن معنىٰ الشرط، أصلٌ: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «بقي»، بقي: فعل ماض، كراءِ: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كراء، جعفرٍ: مضاف إليه، وقاف: معطوف علىٰ «راء»، فُسْتُق: مضاف إليه.

ـ **وإنْ يكُ**: إنْ: حرف شرط، يكُ: فعل الشرط، الزائدُ: اسم «يَكُ»، ضِعْفَ:

---

(١) **قال ابن الحاجب**: «ويعبر عن الزائد بلفظه إلَّا المبدل من فاء الافتعال فإنه بالتاء» شرح الشَّافية ١/١٠.

وتعقّبه الرضي بقوله: «**وهذا مما لا يُسَلَّم له، بل تقول: اضطرب علىٰ وزن افْطَعَل... فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه**» كذا! شرح الشَّافية ١/١٨ ـ ١٩، وانظر المستقصىٰ ١/٦٥ ـ ٦٦.

(٢) عند المكودي وغيره «فِعْل: بكسر فسكون، وعند ابن النَّاظم ضُبط «فَعْل».

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٣، وشرح المكودي ٢/٩٠٣ ـ ٩٠٤.

وقال الشَّاطبي: «فضمن أصله الظرف، لكن النَّاظم استعمله علىٰ الاتِّساع» المقاصد الشَّافية ٨/٣١٩.

خبر «يكُ»، أصلِ: مضاف إليه، فَاجْعَلْ: الفاء رابطة، وجملة «اجعل» جواب الشرط، له: في موضع المفعول الثاني لـ«اجعل»، في الوزن: متعلِّق بـ«اجعل»، ما: مفعول أول لـ«اجْعل»، للأصل: صلة «ما».

٩٢٩. وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ «سِمْسِمِ» ❖ وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ«لَمْلِمِ»

ـ أي: احكم بتأصيل حروف الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه، وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط كحروف «سِمْسِم» ونحوه؛ لأنَّ أصالة أحد المكررين واجبةٌ تكميلاً لأقلِّ الأصول، وليس أصالة أحدهما أَوْلَىٰ من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً[1].

ـ وقوله: وَالْخُلْفُ فِي كَـ«لَمْلِمِ»

فهو أمر من لَمْلَمَ، وكَكَفْكِفْ، أمر من كفكف.

فاللام الثانية، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة: كَفّ ولَمّ، فقيل: إنه كالنوع الأول، حروفه كلها محكوم بأصالتها، وإنّ مادة لملم وكفكف غير مادة: لمّ وكفّ.

ـ ومذهب البصريين: أنَّ حروفه كلها أصول، نحو: سِمْسِم، ووزنه ووزن لَمْلِم: عندهم فَعْلِل.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥٦٢ ـ ٥٦٣، وتوضيح المقاصد ٥/٢٤١ ـ ٢٤٢، وذكر مثالاً ثالثاً وهو صَمَحْمَح بزيادة ثالثها ورابعها، نحو: مَرْمَرِيس، يعني الميم والراء التي تليها. وشرح المكودي ٢/٩٠٤ ـ ٩٠٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٣١ سِمْسِم: وهو ما لا يُفْهَم معناه مع سقوط حرف منه، فلو قلت: سِمْس، لم يُفْهَم معناه. وشرح الهواري ٤/٣٢١، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠١، وشرح ابن النَّاظم/٣٣١.

ـ **ومذهب الكوفيين**: أنَّ الأصل: «لَمّم» بالتضعيف فَأَبْدَلَ من ثاني المضعّفين لاماً كراهية التضعيف وتوالي ثلاثة أمثال.

ـ **ومذهب الزَّجَّاج**: أنَّ الصالح للسقوط زائد، فتكون اللام الثانية من «لملم» زائدة.

ـ واحكم[1]: فعل أمر، وفاعل، بتأصيل: متعلِّق بـ«احكم»، حروف: مضاف إليه، سِمْسِم: مضاف إليه، ونحوه: معطوف على «سِمْسِم»، والخُلْف: معطوف على تأصيل عند الشَّاطبي، في كلَمْلِم: متعلِّق بالخُلف، ويحتمل أن يكون الخُلف مبتدأ، و«في كَلَمْلِم» في موضع الخبر، والكاف بمعنى «مثل».

٩٣٠. فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ❁ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

ـ **شرع النَّاظم في بيان ما تَطَّردُ زيادته من الحروف العشرة «سألتمونيها»**، فذكر أنَّ الألف[2] إذا صَحِبَ أكثر من أصلين فهو زائد، مثل: كتاب وسرداح «الناقة الطويلة»، فالألف فيها زائدة، وعِلَّة ذلك أنَّ أكثر ما وقع فيه الألف دَلَّ الاشتقاق على زيادته، فحمل عليه ما سواه، نحو: ضارب وعماد.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٤٢ ـ ٢٤٤، وشرح الأشموني ٢/٥٦٣ ـ ٥٦٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٨، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٥٠ «**وهي عشرة أحرف لم يأت بها الناظم مجموعة أولاً، اكتفاء بذكرها على الإفراد واحداً واحداً...**». وأوضح المسالك ٣/٣٠٧، وقد جمعها النَّاظم في بيت واحد أربع مرات قال:

هناءٌ وتسليمٌ، تلا يوم أُنْسِه ❁ نِهَايَة مَسْؤُول، أَمَانٌ وتَسْهِيلُ

والمكناسي ٢/٣٦٧ «**قال: ليت شعري! هل كذَّبه أحد حتى قال بغير مين، لكنّ نفي المين راجع للقضية الكلية في الألف، أي: هذه كلية صادقة لا كاذبة...**».

ـ وفُهِمَ أَنَّ الألف إذا صحبت أَصْلَيْن فقط ليست زائدة، نحو: باب، وقال، بل هي في الأسماء المتمكِّنة، والأفعال بدل من ياء كألف باع، ورمىٰ، والأسماء نحو: ناب وفتىٰ. أو بَدَلٌ من واو كألف: قال، ودنا، وتاب، وعصا.

ـ **والألفُ لا تُزَاد أَوَّلاً لِامْتناع الابتداء بها.**

ـ **وتُزادُ ثانية في الاسم**، نحو: ضارب، وثالثة نحو: كتاب، ورابعة نحو: حُبْلَىٰ، وخامسة نحو: انطلاق، وسادسة نحو: قبعثرىٰ، وسابعة نحو: أُرْبُعاوىٰ.

ـ **وتُزَاد في الفعل**: ثانية نحو: قَاتَلَ، وثالثة نحو: تَغَافَلَ، ورابعة نحو: سَلْقَىٰ، وخامسة نحو[1]: أجأوىٰ، وسادسة نحو[2]: اغرندىٰ.

ـ فألفٌ[3]: مبتدأ، أكثرَ: مفعول مقدَّم بـ«صَاحَبَ»، من أصلين: متعلِّق بـ«أكثر»، صاحَبَ: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلىٰ «ألف»، وجملة «صاحَبَ» نعت لألف، زائد: خبر ألف، بغير: متعلِّق بـ«زائد»، مَيْنِ: مضاف إليه، والمين: الكذب.

٩٣١. وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ❁ كَمَا هُمَا فِي «يُؤْيُؤٍ» وَ«وَعْوَعَا»

ـ **الياء والواو مثل الألف**[4] في أنَّ كُلّاً منهما إذا صحب أكثر من أَصْلين حكم بزيادته، إلَّا إذا تكررت في لفظ ثنائي مكرَّر، نحو:

---

(١) حُمْرة تضرب إلىٰ سواد.

(٢) أي: علا.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٥.

(٤) توضيح المقاصد ٥/٢٤٤ ـ ٢٤٦، وشرح الأشموني ٢/٥٦٤ ـ ٥٦٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٨ ـ ٣٩٩، وشرح المكودي ٢/٩٠٦ ـ ٩٠٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٧ «ولا تتصدّر الواو مطلقاً»، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٤٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٢، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٦٩.

ـ **يُؤْيُؤ**: اسم طائر من الجوارح.

ـ **وَعْوَعَة**: مصدر، وهو من وَعْوَعَ السَّبُعُ إذا صَوَّت.

فهذا النوع يُحْكم فيه بأصالة حروفه كلِّها، كما حُكم بأصالة أحرف «سِمْسِمْ».

ـ ويُفْهَمُ من قوله: وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ، أنهما إذا صَحِبا أَصْلَيْن حُكِمَ بأصالتهما نحو: بَيْع، ونَوْم.

ـ **والياء تُزاد أولاً في الاسم نحو: يَلْمَع، وثانية نحو: ضَيْغَم، وثالثة نحو: قضيب، ورابعة نحو: حِذْرِيَة[1]، وخامسة نحو: سُلَحْفِيَة.**

ـ **قال المرادي: «قيل: وسادسة نحو: مغناطيس، وسابعة نحو: خُنْزُوانية[2].**

ـ **وتُزاد الياء في الفعل أولاً نحو: يضرب، وثانية نحو: بَيْطر، وثالثة نحو: رَهْيَأ «من الضعف»، ورابعة نحو: قلسيت، وخامسة نحو: تقلسيتُ، وسادسة نحو: اسلَنْقَيْتُ.**

ـ **وتُزاد الواو ثانية نحو: كَوْثَر، وثالثة نحو: عَجُوز، ورابعة نحو: عرقوة، وخامسة نحو: قلنسوة، وسادسة نحو: أربعاوىٰ.**

ـ **وتُزاد في الفعل** نحو: **حَوْقل**، وثالثة نحو: **جهور**، ورابعة نحو: اغْدَوْدَنَ. ولا تزاد الواو أولاً، وزعم قوم أنَّ الواو تزاد أولاً نحو: وَرَنْتَل: وهو الشر، وذلك نادر.

ـ اليا[3]: مبتدأ، كذا: خبر، والواو: يحتمل الابتداء، وحُذِف خبره، ويحتمل

---

(١) الحذرية الغليظ من الأرض.

(٢) الخنزوانية: التكبُّر.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٧ ـ ٩٠٨.

العطف على الياء، إنْ: شرط، لم: جازم، يقعا: مضارع مجزوم، وجواب الشرط محذوف، كما هما: في موضع الحال، أو نعت لمصدر محذوف، في يُؤْيُؤٍ: متعلِّق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه، وَعْوَعا: من عطف الفعل على الاسم عند الشَّاطبي.

٩٣٢. وَهَـكَذَا هَمْـزٌ وَمِـيمٌ سَـبَقَا ❁ ثَلَاثَـةً تَأْصِـيلُهَا تَحَقَّقَـا

٩٣٣. كَـذَاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَعْـدَ أَلِـفْ ❁ أَكْثَـرَ مِـنْ حَـرْفَيْنِ لَفْظُهَـا رَدِفْ

ـ متى تصدَّرت الهمزة أو الميم على ثلاثة أصول فهي زائدة[1]، ودليل ذلك الاشتقاق في أكثر الصور نحو: ـ **أحمد، أفضل، أَفْكَل**.

ـ مكرم، منطلق، مخلب.

إلَّا إذا دَلَّ الاشتقاق على عدم الزيادة، نحو: مِرْعِز: فإن ميمه أصل لقولهم: ثوب مُمَرْعَز، فلمَّا لزمت الميم في الاشتقاق حكم بأصالتها.

كذا عند ابن النَّاظم والمرادي.

ـ **وفُهِمَ من قوله**: سبقا: أنهما لا يُحْكم بزيادتهما متوسطين، ولا متأخّرين إلَّا بدليل، بل تكون زيادتهما في الأول.

ـ **وقال ابن طولون**: «وفُهِمَ من قوله: «تحقَّقا» أنَّ الثلاثة الأحرف الواقعة بعدها إذا لم تحقَّق أصالتها لم يحكم بزيادتها إلَّا بدليل، نحو: «أَيْدَع»[2]؛ لأنَّه يحتمل أن

---

(١) شرح ابن النَّاظم ٣٣٢، وتوضيح المقاصد ٥/٢٤٧ ـ ٢٥٣، وشرح الأشموني ٢/٥٦٦ ـ ٥٧٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٨٥، ٤٠١، وشرح المكودي ٢/٩٠٧ ـ ٩٠٨ «تُحُقِّقا»، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٠ ـ ٤٠١، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥٠ ـ ١٢٥١، وأوضح المسالك ٣/٣٠٧، وشرح الهواري ٤/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٢) اسم للزعفران...

تكون الهمزة فيه أصلية، فيكون وزنه: فَيْعَل، نحو: صَيْرَف.

أو الياء فيكون وَزْنه «أَفْعَل» لكن الهمزة فيه زائدة **لأنّ باب أَفْعَل أكثر من باب فَيْعَل»**.

ـ **قال المرادي**: «ومثال ما حُكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مُصَدَّرة، نحو: **شمأل، واحبنطأ** «انتفخ بطنه».

ـ ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مُصَدَّرة نحو: **دُلامص، وزُرْقُم...»**.

ـ وذكر أنه يقال: **درعٌ دِلاص**. سقوط الميم دليل الزيادة، وكذا **زُرْقُم**؛ لأنَّه من الزرقة، فسقطت الميم، فدلَّ ذلك على الزيادة.

ـ **وفُهِم من قوله**: «**ثلاثة**» أنهما إذا سبقا أصلين نحو: أمر ومنع، أو أربعة نحو: اصطبل، ومرزجوش «نبت»، حكم بأصالتهما.

ـ **وفُهِم من قوله**: «**تأصيلها تحققا**» أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها احتمال، لا يقدم على الحكم بزيادتها إلَّا بدليل.

ـ **وتُزاد الهمزة في الاسم** أولاً: أمر، وثانية: شَأْمل، وثالثة: شَمْأل، ورابعة: حطائط «قصير»، وخامسة: حمراء، وسادسة: حروراء، وسابعة: عاشوراء، وثامنة: بربيطياء «نبت».

ـ **والميم تزاد** أولاً: مَرْحَب، وثانية: دُلامص، وثالثة نحو: دُلَمِص، ورابعة نحو: زُرْقم، وخامسة: ضُبارم «شدة الخلق».

* **وفي البيت الثاني**: يُحْكَمُ بزيادة الهمزة اطِّراداً إذا وقعت آخراً بعد ألف، وقيل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو: حمراء، وعِلباء، وقُرْفُصاء، فإن كان قبلها

حرفان نحو: كِساء ورِداء، أو حرف واحد نحو: ماء وداء، فالهمزة بدل من أصل أو هي أصل، وإذا وقعت آخراً وليست بعد ألف حُكم بأصالتها.

ـ وهكذا[1]: خبر مُقَدَّم، همزٌ: مبتدأ مؤخَّر، وميم: معطوف على «همز»، سَبَقا: فعل وفاعل، ثلاثةً: مفعول به، جملة «سبقا» نعت لهمز وميم، تأصيلها: مبتدأ، تحقَّقا: بالبناء للمفعول عند الأزهري وابن النَّاظم وابن عقيل، وعند غيرهم بالبناء للمعلوم، والجملة على الحالين خبر تأصيلها: والجملة نعت «ثلاثة».

ـ كذاك: خبر مقدَّم، همز: مبتدأ مؤخَّر، آخر: نعت لهمز، وعند الشَّاطبي همز آخرٍ: على الإضافة، بعد: نعت بعد نعت لهمز، ألف: مضاف إليه، أكثر: مفعول مقدَّم بـ«ردف»، من حرفين: متعلِّق بـ«أكثر»، لفظهما: مبتدأ، ردف: خبر المبتدأ، والجملة في موضع النعت.

٩٣٤. وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ❊ نَحْوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةً كُفِيْ

ـ ذكر العلماء زيادة النون في موضعين[2]:

❊ أحدهما: أن تكون آخراً بعد ألف قبلها أكثر من حرفين، وهو الذي عنى

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٥٣ ـ ٢٥٩، وشرح الأشموني ٢/٥٧١ ـ ٥٧٣، وشرح المكودي ٢/٩٠٨ ـ ٩٠٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٠١، والمقاصد الشَّافية ٨/٤١٢ وزاد على الموضعين ما ذكره المرادي، وانظر فيه ٨/٤٢٦ ـ ٤٢٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥١ ـ ١٢٥٢ قال: «**ولزيادتها في الوسط ثلاثة شروط: أن تكون ساكنة، والثاني أن تكون غير مدغمة، والثالث أن يتقدَّمها حرفان، ويتأخر عنها حرفان**». وشرح ابن النَّاظم/ ٣٣٣: «واطرد زيادتها للتثنية والجمع على حدها نحو: مسلمَيْن ومسلمِيْن، وللمضارعة نحو نفعل، ولمطاوعة فعل أو فعلل نحو: طرحت الشيء فانطرح، وحرجمتُ الإبل فاحْرَنْجَمت».

بقوله: «**كالهمز**»، **نحو: سكران، وعثمان، وزعفران، وغَضْبان.**

وَيُفْهَم من هذا أنها لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: **بيان، وأمان، وزمان، ومكان.**

* **والآخر: أن تقع وسطاً**، وقبلها حرفان، وبعدها حرفان، نحو:

ـ **عَقَنْقَل**: «وهو الكثيب العظيم المتداخل من الرمل».

ـ **وجَحَنْفَل**: الغليظ الشفتين.

ـ **وَغَضَنْفَر**: وهو الأسد.

وأن تكون ساكنة، وغير مدغمة.

ـ **وذكر المرادي الزيادة في خمسة مواضع:**

ـ فزاد الثالث، نحو: **الانفعال** وفروعه كالانطلاق.

ـ والرابع، نحو: **الافعنلال** وفروعه كالاحرنجام.

والخامس، نحو: المضارع مثل: نضرب.

ثم قال: «**لم يذكر النَّاظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أنَّ زيادة النون فيها مطَّردة لوضوح أمرها**».

ـ **وذكر مواضع زيادة النون كما يلي:**

ـ **الأول**: أنْ تُزاد في بنية الكلمة بحيث لو حذفت اختلَّ معناها.

ـ **الثاني**: أن تُزَادَ بعد تمام الكلمة كالتنوين، ونون التثنية، والجمع، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسَة، ونون الوقاية، ونون التوكيد.

وذكر مثل هذا الشَّاطبي وابن النَّاظم.

ـ ثم قال المرادي: «والذي ينبغي أن يذكر في حروف الزيادة هو النوع الأول، وقد يذكر الثاني تنبيهاً على أن النون تُزاد على الوجهين».

* **الثَّالث: تزاد النون في المواضع الآتية:**

ـ أولى: نحو: نضرب.

ـ ثانية: نحو: حَنْظَل.

ـ ثالثة: نحو: غَضَنْفر.

ـ رابعة: نحو: رَعْشَن.

ـ خامسة: نحو: عُثمان.

ـ سادسة: نحو: زَعْفَران.

ـ وسابعة: نحو: عَبَوْثران «نبات طيِّب الرائحة».

ـ والنونُ[1]: مبتدأ، في الآخر: متعلِّق بأعني محذوفاً عند المكودي، ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل الظرف بعده على حد: **سعيد مستقراً في هجر**، وهو نادر، كالهمز: خبر المبتدأ، في نحو: متعلِّق بـ«كُفي»، غضنفرٍ: مضاف إليه، أصالةً: مفعول ثان لكُفي عند المكودي، كُفِي: فعل ماض مبني للمفعول، ومعنى كُفِي: صُرِف، أي: مُنِعَ الأصالة، وصُرِفت عنه.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح المكودي ٢/٩٠٩.

٩٣٥. وَالتَّـاءُ فِـي التَّأْنِيـثِ وَالْمُضَـارَعَهْ ❁ وَنَحْـوِ الِاسْـتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَـهْ

ـ يعني أنَّ التاء تطَّرد زيادتها في[1]:

ـ **التأنيث** نحو: قائمة، قامت.

ـ **والمضارعة** نحو: تقوم.

ـ **والاستفعال** نحو: الاستدراك، الاستلزام.

ـ **والمطاوعة** نحو: تكسَّر، تذكَّر، تعلَّم، تدحرج.

ـ **قال المكودي**: «وفُهِمَ من تمثيله بالاستفعال أنَّ السِّين تُزادُ مع التاء، ولم ينصّ علىٰ زيادتها مع حروف الزيادة، وكان ينبغي أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة، نحو: **تقوم، وأقوم، ويقوم؛ إذ لا فرق**».

ـ **وهذا النَّصُّ مثبت عند ابن طولون علىٰ عادته في تتبع عبارة المكودي، والنقل من غير عزو.**

ـ **وعند ابن هشام**: وأهمل النَّاظم وابنه زيادة السِّين في الاستفعال، وتعقَّب المرادي النَّاظم في أنه لم يذكر الزيادة في التفاعُل، وفي الافتعال وفروعهما، وفي التفعيل والتفعال دون فروعهما نحو: التغافُل، والاقتدار، والترديد، والترداد.

ثم ذكر أنَّه يمكن إدراجها في نحو: الاستفعال، أي ونحوه من المصادر التي

---

(١) شرح المكودي ٢/٩٠٨٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٢، وتوضيح المقاصد ٥/٢٥٩ ـ ٢٦١، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٣، وأوضح المسالك ٣/٣٠٨، وشرح الأشموني ٢/٥٧٤ ـ ٥٧٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٥٣، وشرح الهواري ٤/٣٢٥ ـ ٣٢٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٣٢، وفي ص/٤٤٠ أعاد نظم مواضع التاء وبيَّن أنه لو أخذ بذلك لم يبق له شيء مما يحتاج إليه.

زيدت فيها، ولا يختص بهذا الوزن.

ـ وذكر زيادة التاء في «أنت» وفروعه، على المشهور.

ـ وتُزاد أولاً، كالذي تقدم، ومنه ما هو مقصور على السماع نحو: **تُنْضُب**: شجر له شوك، **وتتفل**: الثعلب أو ولده.

ـ وحَشْواً في نحو: **يستعور** «وهو الباطل، **وموضع**»، وذهب بعضهم إلى أصالتها.

ـ والتاءُ[1]: مبتدأ، والخبر محذوف، أي: مطّردة الزيادة، وفاعل بفعل محذوف وتقديره: وتزاد التاء، في التأنيث: متعلِّق بالخبر، أو بالفعل المقدَّر، واقتصر الشَّاطبي على الأول، والمضارعة، ونحو: معطوفان على التأنيث، والاستفعال: مضاف إليه، والمطاوعة: معطوف على «الاستفعال».

٩٣٦. وَالْهَاءُ وَقْفاً كَـ«لِمَهْ؟» وَ«لَمْ تَرَهْ» ❁ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

٩٣٧. وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ❁ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ«حَظِلَتْ»

ـ **تطَّرد زيادة الهاء**[2] في الوقف على «ما» الاستفهامية مجرورة نحو: لِمَهْ.

ـ وعلى الفعل المحذوف اللام للجزم أو الوقف نحو: لم تره، قِهْ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٥، وشرح المكودي ٢/٩٠٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٣٢.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٦١ ـ ٢٦٥، وشرح الأشموني ٢/٥٧٥ ـ ٢٧٨، وأوضح المسالك ٣/٣٠٨، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٢ ـ ٤٠٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٩ ـ ٩١٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٣، وشرح الهواري ٤/٣٢٦ ـ ٣٢٧، وكذلك يحكم بزيادة همزة شمأل لسقوطها في قولهم: شملت الريم، وزيادة نون سنبل لقولهم: أسبل الزرع بسقوط النون، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥٣ ـ ١٢٥٥، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٤٤ ـ ٤٤٦.

وكلّ مبني علىٰ حركة نحو: كيفَهْ، إلَّا ما قُطِع عن الإضافة كَقَبْلُ وَبَعْدُ.....

ـ **وأنكر المبرِّد** زيادتها، وقال: إنها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في: ماليَهْ، ويا زيداه.

ـ **قال المرادي**: «والصحيح أنها من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل علىٰ ذلك: أُمّهات، وقول بعضهم: أُمَّهَة. قال قصي بن كلاب:

أُمَّهتي خِنْـدَفٌ وإلْيـاسُ أَبِـي

ـ فالهاء: في أمهات وأُمَّهة زائدة لسقوطها في قولهم: **أُمٌّ بيِّنة الأُمُومَة**».

ـ وذكروا ذلك في أهراق، لاشتقاقه من الإراقة.

ـ **وذكر الخليل** زيادتها في «هركولة»؛ لأنها تركل في مشيها.

ـ وقال أبو الحسن: هي زائدة في **هِبْلَع**: وهو الأكول؛ لأنه من البَلْع، **وهِجْرِع**: وهو الطويل، لأنه من الجَرْع، وهو المكان السهل.

ـ وذكر بعضهم زيادتها في «**سَلْهَب**».

ـ **وذهب المرادي** إلىٰ أنَّ ذكر هاء السَّكت في حروف الزيادة ليس بجيّد.

ـ وقوله: **وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ**: يعني أنَّه لم تطَّرد زيادة اللام إلَّا في أسماء الإشارة، نحو: ذلك، تلك، وهنالك، وأولالك. وما سِواه بابه السماع. وقيل: زيادة اللام لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة علىٰ البُعْد.

ـ وذكروا زيادة اللام في نحو: **طَيْشَل**، وهو الكثير الطَّيْش.

ـ **وذكر المرادي هنا أيضاً** أنه ينبغي ألَّا يذكر زيادة اللام كما تقدَّم في هاء السكت.

ـ **قال ابن هشام**: «وأما تمثيل النَّاظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: لِمَهْ، ولم تَرَهْ، واللام: بذلك، وتلك. فمردود؛ لأن كلاً من هاء السَّكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها».

ـ **وذكر في النظم تسعة** من حروف الزيادة ولم يذكر السِّين، والأصل أن تذكر؛ لأنها تزاد باطراد مع الاستفعال وفروعه، وأشرتُ إلىٰ هذا من قبلُ.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّه متىٰ وقع شيء من هذه الحروف العشرة خالياً عما قيّدت به زيادته فهو أصل، ولا يقبل دَعْوَىٰ الزيادة إلَّا بدليل، ومثَّل لذلك بسقوط نون «حَنْظل». في قولهم: **حَظلت الإبلُ**، إذا تأذَّت من أكل الحنظل، فحكم **بزيادتها** مع أنها خَلَت من قيد الزيادة، أي: كونها زائدة ثالثة.

ـ والهاءُ[1]: مبتدأ، أو فاعل بمقدّر نحو: تزادُ التاء، وقفاً: مصدر في موضع الحال من الهاء، أو مفعول له، أو منصوب علىٰ نزع الخافض، أي: في وقف، كـ«لِمَه»: الكاف جارة لقول محذوف، واللام حرف جر، وما: اسم استفهام في محل جر باللَّام، والهاء للسَّكت، لم تَرَهْ: معطوف علىٰ «لِمَهْ»، واللام: معطوف علىٰ الهاء، وفي الإشارة: متعلِّق بالخبر إن قُدِّرت اللام مبتدأ، وبالفعل إن قُدِّرَت فاعلاً، المشتهِرة: نَعْت للام، أو للإشارة عند الشَّاطبي.

ـ **وامْنَعْ**: فعل أمر، وفاعل، زيادة: مفعول به، بلا قيد: متعلِّق بـ«زيادة»، ثبت: صفة لقيد، وإن لم تبيّن: شرط، حجةٌ: فاعل «تبيّن»، أي: تتبيَّن، أو نائب فاعل لـ«تُبَيَّن»، كحظلت: خبر لمبتدأ محذوف علىٰ إضمار القول بين الكاف ومدخولها، أي: وذلك كقولك: حظلت.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٥، وشرح المكودي ٢/٩١١ ـ ٩١٢، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٤٦.

٧٣ ـ فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨. لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ❁ إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ«اسْتَثْبِتُوا»

ذكر العلماء أنَّ مناسبة هذا الفصل لما قبله هي أنه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة(١).

ـ **وقال الشَّاطبي**: «... إلَّا أنَّهَا عندهم ليست بزيادة مبنية عليها الكلمة، كهمزة أخرج وأكرم، بل هي مَأْتِيٌّ بها لعارض يعرض للكلمة من سكون أولها ليبتدأ بها متحركة؛ لأنَّ العرب لا تبتدئ بساكن، فإذا استُغني عن تلك الهمزة بوصل متحرك بذلك السّاكن سقطت؛ إذ لا حاجة إليها، ولذلك بوَّب عليها سيبويه في غير أبواب التصريف».

ـ **وذكر في البيت** أنَّ همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلاً وتثبت ابتداء، ولا تجيء هذه الهمزة إلَّا سابقة؛ إذ لا يجيء بها إلَّا وصلة للابتداء بالسَّاكن؛ لأنَّ الابتداء متعذِّر.

ـ وتثبت همزة الوصل في ضرورة الشعر كقول قيس بن الخطيم:

إِذَا جَاوَزَ الاِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ❁ بَنَثٌّ وَتَكْثِيرِ الحَدِيْثِ قَمِينُ

ـ واختُلِف في تسميتها همزة وصل مع سقوطها في الوصل، فقيل:

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٦٦ ـ ٢٦٨، وشرح المكودي ٢/٩١٣ ـ ٩١٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٥ ـ ٤٠٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٧٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤.

ـ أُضيفت إلىٰ الوصول اتِّساعاً.

ـ أو لأنها تسقط في الدرج فيتَّصل ما قبلها بما بعدها.

ـ أو لأنها يُتَوَصَّل بها إلىٰ النطق بالسَّاكن.

ـ وللوصلِ[1]: خبر مقدَّم، همز: مبتدأ مؤخّر، سابق: نعت، لا يثبت: نعت لهمز، إلَّا: إيجاب للنفي، إذا: معمول لـ«يثبت»، ابتُدي: ماض مبني للمفعول. به: في محل رفع نائب عن الفاعل، والجملة في محل جَرٍّ بالإضافة كـ«استثبتوا»: خبر لمبتدأ محذوف علىٰ إضمار القول بعد الكاف، استثبِتُوا: أمر، أو بالبناء للمفعول: استُثْبِتُوا.

٩٣٩. وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَىٰ عَلَىٰ ❊ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: «انْجَلَىٰ»=

٩٤٠. =وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ❊ أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ«اخْشَ» وَ«امْضِ» وَ«انْفُذَا»

ـ تأتي همزة الوصل زائدة في مواضع، وهي ستة أنواع[2]:

ـ **الأول**: الفعل الخماسي والسداسي، وقد أشار إليهما في البيت الأول.

ـ فكل همزة افتُتح بها ماضٍ زائد علىٰ أربعة أحرف فهي همزة وصل:

ـ الخماسي نحو: **انجلىٰ، انطلق**.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٥، وشرح المكودي ٢/٩١٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح الأشموني ٢/٥٧٨٩ ـ ٥٨٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٨٣، وشرح المكودي ٢/٩١٤ ـ ٩١٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٦ ـ ٤٠٧، وشرح الهواري ٤/٣٢٨ ـ ٣٢٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥٦ ـ ١٢٥٩. وانظر مراجع هذا الباب في كتابي «موسوعة قواعد الكتابة ١/٤٠ ـ ١١٣.

ـ السُّداسي نحو: **استخرج، استكبر**.

ـ **وذكر في البيت الثاني أنَّ الهمزة تزاد في الأمر والمصدر** من الفعل الزائد على أربعة أحرف، نحو: **انطَلِقْ، وانطلاقاً. استخرِجْ، واستِخراجاً**.

ـ **والموضع الرابع في قوله: وَكَذَا ❁ أَمْرُ الثُّلَاثِي.....**

يعني أنَّ كل همزة افتُتِح بها أمر الثلاثي فهي همزة وصل، سواء كان مضارعه على: يَفْعَل نحو: اخشَ ، من يَخْشَى.

أو يفعِل نحو: امضِ ، من يَمْضِي.

أو يَفْعُل نحو: انفذْ ، من يَنْفُذُ.

ـ **قال المكودي**: «وهذه فائدة التمثيل».

وفُهِم مِنَ المُثُل أيضاً أنَّ ذلك يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو: يخْشى، يَرْمي، يَنْفُذ. فلو كان متحركاً لم يُؤْتَ بهمزة الوصل، نحو: يَعِدُ ويقول، فتقول في الأمر منهما: «**قُلْ وعِدْ**».

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «ولا تثبت إلَّا فيما سكن ثاني المضارع منه، كاضرب، واشكر، واعلم، بخلاف هَبْ، وبِعْ، ورِدْ».

ـ **وقال المرادي**: «ويُسْتَثْنَى من ذلك: **خُذْ، وكُلْ، ومُرْ**، فإنها يُسَكَّن ثاني مضارعها لفظاً، والأكثر في الأمر منها حَذْفُ الفاء والاستغناء عن همزة الوصل».

ـ وهو[1]: أي الهمزة: مبتدأ، لفعل: خبره، ماضٍ: نعت لفعل، وجملة «احتوى» نعت بعد نعت لـ«فعل»، على أكثرَ: متعلِّق بـ«احتوى»، من أربعة: متعلِّق بـ«أكثر».

---

(١) إعراب الألفيَّة / ١٧٥ ـ ١٧٦، وشرح المكودي ٢/٩١٤، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٨٨.

نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، انجلىٰ: مضاف إليه علىٰ إرادة اللفظ.

ـ والأمر والمصدر: مجروران بالعطف علىٰ «فعلٍ». **وقال الشَّاطبي**: «يجب أن يكون قوله: «والأمر» مخفوضاً عطفاً علىٰ فعل، وقد رأيته مرفوعاً في بعض النُّسَخ، ووجه الرفع فيه مُتَكَلَّف». منه: في موضع الحال من الأمر وما عُطف عليه، ومن: بمعنىٰ اللام، والهاء مجرورة بمن، وكذا: خبرٌ مقدَّم، أمر: مبتدأ مؤخَّر، الثلاثي: مضاف إليه، كَاخشَ: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كَاخشَ، وامضِ، وانفذا: فعلا أمر معطوفان علىٰ «اخشَ»، وألف «انفذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة.

٩٤١. وَفِي «اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنُمٍ» سُمِعْ ❁ وَ«اثْنَيْنِ» وَ«امْرِئٍ» وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

٩٤٢. وَ«ايْمُنُ»..... ..... ❁ ....

ـ **الخامس: عشرة أسماء غير مصادر**[1]، وقد ذكرها في هذا البيت، والعاشر «ايمن» ذكره في البيت الثاني، فقد ذكر في البيت الأول تسعة من هذه الأسماء المسموعة، وعنىٰ بقوله: «وتأنيث سُمع» ابنة، واثنتين، وامرأة.

ـ **ونَبَّه بقوله: «سُمع» علىٰ أنَّ افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس. وطريقه السَّماع.**

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٧٠ ـ ٢٧٣، وشرح الأشموني ٢/٥٨٠ ـ ٥٨٢، وشرح المكودي ٢/٩١٥ ـ ٩١٦، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤ ـ ٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥٩، وأوضح المسالك ٣/٣٠٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٩٠ ـ ٤٩١.

ـ **قال المرادي:** «فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتىٰ احتيج إلىٰ همزة الوصل؟ قلتُ: قال بعض النحويين: لأنها أسماء معتلَّة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها، فسكن أوائلها **لتكون همزة الوصل عِوَضاً مما أُسْقِط منها**».

* **وهذا بيان بحال هذه الأسماء:**

ـ **اسم:** أصله سِمْوٌ، أو سُمْوٌ، حُذِفَت لامه تخفيفاً، وسكن أوله، فزيدت الهمزة في أوله عوضاً من المَحْذُوف. وهو عند البصريين مشتق من السُّمُوّ.

وعند الكوفيين مشتق من الوَسْم، ولكن قُلِبت فاؤه فأُخِّرت إلىٰ ما بعد اللام.

ـ **اسْت:** وأصله: سَتَهٌ، فَحُذِفت لامه، ثم جيء بهمزة الوصل للنطق بالحرف الأول الساكن، وهو السِّين.

* **ابن، ابنة، ابنُم:**

أصل «ابن» بَنَوٌ، وذكروا أنَّ الدليل علىٰ أنَّ لامه واو أنَّ الغالب علىٰ ما حذفت لامه الواو دون الياء، والدليل الآخر قولهم «البُنُوَّة».

والدليل الثالث أنَّ مؤنثه «بنت»، فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء.

ـ وذهب بعضهم إلىٰ أن لام ابن ياء، واشتقَّه من بنىٰ يبني.

وعلىٰ ما تقدَّم فقد سقط حرف من آخره، وعُوِّض عنه همزة وصل في أوله لتساعِدَ علىٰ النطق بالسَّاكن في أوله وهو الباء.

ـ **وأما ابنة:** فهو تأنيث «ابن»، والتاء للتأنيث، وما أجَرَىٰ من التغيير في «ابن» واقتضىٰ زيادة همزة الوصل جرىٰ في «ابنة».

ـ **وأما ابنُم**: فهو ابن، زِيدَتْ فيه الميم للمبالغة كما زيدت في «زُرْقُم».

قال المتلمس:

وَهَـلْ لِـي أُم غَيْرُهَـا إِنْ ذَكَرْتُهَـا ❁ أَبَـىٰ اللهُ إِلَّا أَنْ أَكُـونَ لَهَـا ابْنمـا

ـ **اثنان**: أصله: ثنيان؛ لأنه من ثنيت، فحُذِفَت لامه، وسكن أوله، وجاء بهمزة الوصل لتساعد علىٰ النُّطق بالسَّاكن.

ـ **امرؤ**: وهو اسم تام لم يُحْذَفْ منه شيء، وقد أسكنوا أوله، وامرأة: مؤَنَّثة، وذكروا أنّ علّة زيادة همزة الوصل في أولهما أنهم أتبعوا حركة العين وهو الراء حركة لامهما وهي الهمزة، فقالوا: هذا امرُؤ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرِئٍ، فلما اعتلَّ هذا الاسم بإتباع حركة عينه حركة لامه، وكثر استعماله، أسكنوا أوله، وأدخلوا فيه همزة الوصل في أوله.

ـ **قال المرادي**: «وأمّا تأنيث ابن واثنين وامرئ فالكلام عليهما كالكلام علىٰ مذكراتها، والتاء في ابنة واثنتين كالتاء في امرأة...».

ـ **وأما «ايمن»** في أول البيت الثاني فهو اسم مشتق من اليمين، وهو مخصوص بالقسم وهمزته همزة وصل، **وهذا مذهب البصريين**.

وعند الكوفيين همزته همزة قطع، وهو عندهم جمع «يمين»، وخففت همزته، وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال.

ـ وحُذِفت من هذا اللفظ النون وقيل: «**ايمُ الله**».

ـ وفي اسم[1]: متعلِّق بـ«سمع»، واست ابن ابنم: الثلاثة معطوفات علىٰ

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٦، وشرح المكودي ٢/٩١٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٩٧.

«اسم» بإسقاط حرف عطف، سُمِع: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود إلىٰ همز الوصل، واثنين وامرئ وتأنيث: الثلاثة معطوفات علىٰ ما قبل «سُمِع»، تبع: نعت لتأنيث، ومفعول «تبع» محذوف. وايمن: قال الشَّاطبي: «معطوف علىٰ اسم است إلخ، فهو في موضع خفض، وأتىٰ به علىٰ حكاية رفعه اللازم له؛ إذ هو مما لزم الابتداء فلا يدخله حرف جر ولا نصب.

٩٤٣. . . . هَمْـزُ «أَلْ» كَـذَا، وَيُبْـدَلُ ❁ مَـدّاً فِـي الِاسْـتِفْهَامِ أَوْ يُسَـهَّلُ

ـ **أشار في هذا البيت إلىٰ السَّادس مما يُزاد فيه همزة الوصل** وهو همزة «أل»[1] وهو قسم الحروف وكان الأصل ألَّا تدخل «أل» لعدم تصرفها وندور إعلالها.

ـ وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه.

ـ وذهب الخليل إلىٰ أنَّها أصليَّة، ولكنها حُذِفت في الوصل لكثرة الاستعمال.

ـ **وهمزة «أم» التي هي بدل من «أل» في لغة أهل اليمن همزة وصل أيضاً**[2].

ـ وبَيَّن بعد ذلك حكم همزة «أل» إذا دخل عليها همزة استفهام، جاز فيها وجهان:

ـ إبدالها ألفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها.

---

(١) انظر مراجع الحاشية في البيت السابق. والمقاصد الشافية ٤٩٧/٨ قال: «وفي إطلاق النَّاظم لفظ الاستفهام إيهامٌ ما، إذ كان للاستفهام أدوات كثيرة من جملتها الهمزة، وهي المرادة بلا شك، إلَّا أنه لم يبين ذلك... وكان من حقه أن يحرر العبارة ويقول:

❁ مـع همـز الاسـتفهام أو يُسَهَّـلُ

أو نحو هذا، فلا يبقىٰ عليه اعتراض».

(٢) وزاد المرادي في حديثه حكم حركة همزة الوصل، وهو ما لم يذكره النَّاظم في البيت.

ـ وتسهيلها بين الألف والهمزة.

وقد قرئ بهما[١]: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾.

ـ وفُهِم أنَّ غير همزة «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام تُحْذَفُ لعدم الحاجة إليها، نحو[٢]: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾.

ـ **قال ابن طولون**: «وإنما لم تُحْذَف همزة «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام، وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر...».

ـ همزُ[٣]: مبتدأ، أل: مضاف إليه، كذا: خبر، ويُبْدَلُ: مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل: مفعوله الأول، يعود إلىٰ همز «أل»، مَدّاً مفعوله الثاني. في الاستفهام: متعلِّق بـ«يُبْدَلُ»، أو: حرف عطف وتخيير، يُسَهّل: بالبناء للمفعول معطوف علىٰ «يُبْدَلُ».

❁ ❁ ❁

(١) سورة الأنعام ١٤٣/٦ وانظر معجم القراءات ٥٧٣/٢ ـ ٥٧٤.

(٢) سورة الصَّافات ١٥٣/٣٧، وانظر أوضح المسالك ٣١٠/٣.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٦، وشرح المكودي ٩١٨/٢

٧٤ ـ الإِبْدَالُ

مدخل(١)

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبْدَل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام، فإن الإبدال للإدغام لا يُنظر فيه في هذا الباب.

* **ويحتاج هنا إلى ثلاث مسائل:**

* **الأولى:** الفرق بين الإبدال والتعويض، والفرق بينهما **أن الإبدال** لا يكون إلَّا في موضع المبدل منه كالهاء في: هرقت، ونحوه.

ـ **والتعويض:** يكون في غير موضع المعوض عنه، نحو: التاء في: عِدَة، وهمزة ابن. ولا يقال في هذا بدل إلَّا تجوّزاً.

* **الثانية: الفَرْق بين الإبدال والقَلْب:**

ـ **القَلْب:** يختصّ بحروف العلَّة.

ـ **والإِبدال:** يكون في حروف العلة والحروف الصحيحة، فالإبدال أَعَمّ، والقلب أخصُّ.

فالبدل: وضع شيء مكان شيء على تقدير إزالة الأول؛ والقلب: هو تصيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة، ولذلك جعل مثل: قال وباع قلباً؛ لأن حروف العلة يقارب بعضها بعضاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٣، وشرح الأشموني ٢/٥٨٥، والتسهيل/٣٠٠، والمقاصد الشَّافية ٩/١ ـ ٢.

وجعل مثل: اتَّعد ونحوه: إبدالاً لتباين حروف الصِّحَّة من حروف العلَّة؛ إذ الأصل: اوتعد، فحذفت الواو، وأبدل منها التاء إلَّا أنَّ الواو انقلبت تاء.

وأما «قام» وأمثاله فقدر أنه كان الأصل: قَوَم ثم استحالت الواو ألفاً، لا أنها حُذِفت وجعل مكانها الألف.

* **الثالثة: في حصر حروف البدل**، والبدل للإدغام يكون في جميع حروف المعجم إلَّا الألف، والبدل لغير الإدغام يكون في اثنين وعشرين حرفاً، وجمعها في التسهيل. فقال: يجمع حروف البدل الشائع لغير إدغام قولك: «**لجدٍّ صُرِفَ شكِسٌ آمنٌ طيَّ ثوب عزَّتِهِ**»

ـ وباقي حروف المعجم لا تُبدَل، وهي: **الحاء، والخاء، والذال، والظاء، والضاد، والغين، والقاف**...

ـ **وذكر الشَّاطبي** أنَّ الحروف المتباعدة لا يقع فيها قلب ولا إبدال، أي: لا تقلب الحرف حرفاً متباعداً من أصله، ولا يُبدَل أيضاً من متباعد منه، وإنما يكون في الحروف المتقاربة منه.

والتعويض أعم من هذا، فقد يكون في الحروف المتباعدة والمتقاربة.

ـ وأصل هذا التقرير في القلب والإبدال للرماني ولابن جِنِّي تفرقة بين العوض والبدل. وقد يوقع النحويون أحد اللَّفظين مكان الآخر.

ـ **وذكر الأشموني** أنَّ النَّاظم ضمَّن هذا الباب أربعة أحكام من التصريف: الإبدال، والقلب، والنقل، والحَذْف.

٩٤٣- أَحْرُفُ الإِبْدَالِ: «هَدَأْتَ مُوطِيَا» ..... =

ـ **أشار النَّاظم**[1] إلىٰ حصر حروف البدل بهذا البيت، وهي عند المرادي: الهاء، والدال، والهمزة، والتاء، والميم، والواو، والطاء، والظاء، والألف، وكذا المكودي، والشَّاطبي، وابن طولون وغيرهم.

وزاد هنا علىٰ ما ذكره في التسهيل «الهاء» حيث قال: «والضروري في التصريف هجاء «طويت دائماً»، فهي ثمانية».

ومعنىٰ: هَدَأْتُ: سكنت، مُوْطِياً: اسم فاعل من أوطأت الرجل. إذا جعلته وطيئاً، وخَفَّف الهمزة فأبدلها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها.

ـ **قال المرادي**: «وإنما اقتصر علىٰ هذه التسعة لأنها التي لا يُسْتَغْنَىٰ عن ذكرها في التصريف، وما عدا هذه التسعة فإبداله، إما شاذّ كقولهم في: أُصَيْلَان: أُصَيْلال. وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف...».

قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا ❁ عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وقول أعرابي:

خالي عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجٍّ ❁ المطعِمان الشَّحْم بالعشجِّ

وَبِالغَدَاة كُتَلَ البرنجِّ ❁ يُقْلِعُ بِالوَدِّ وَبِالصَّيْصَحِّ

(١) توضيح المقاصد ٥/٦ ـ ٨، وشرح الأشموني ٢/٥٨٦ ـ ٥٨٧، وشرح ابن طولون ٢/٤١٠ ـ ٤١١، والمقاصد الشَّافية ٩/٤ ـ ٨، وشرح المكودي ٢/٩١٩ ـ ٩٢٠، وأوضح المسالك ٣/٣١٢ ـ ٣١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٢ ـ ٢٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢١٠.

ـ أحرف[١]: مبتدأ، الإبدالِ: مضاف إليه، هدأت: فعل وفاعل، مُوْطِياً: حال من التاء في: هدأت، ويحتمل أن يكون مفعولاً لهدأت.

٩٤٣. ..... ❁ ..... فَأَبْـدِلِ الْهَمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا=

٩٤٤. =آخِـراً اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ،... ❁ ..... =.....

ـ بدأ في هذين البيتين بالتفصيل، **فذكر إبدال الهمزة**[٢]:

وذلك بإبدالها من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد ألف زائدة، **نحو**: كِساء، ورِداء، **وأصلهما**: **كساو ورِدَاي**، من الكُسوة والردية، وهو من باب الإبدال الواجب، والواو والياء بعد فتحة مفصولين بحاجز غير حصين، والألف زائدة، وانضمَّ إلىٰ ذلك أنهما في مظنة التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفاً ثم همزة.

ـ وفُهِم من قوله: «آخراً» أنَّ الواو والياء إذا لم يكونا طرفين لم يُبْدلا همزة، نحو: تَبَايَنَ، وتَعَاوَن.

ـ وفُهِم منه أيضاً أنَّ الألف إذا كانت غير زائدة لا تُبْدَل نحو: واو، وزاي.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٦.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٨ ـ ١١، وشرح الأشموني ٢/٥٩١ ـ ٩٥٢، والمقاصد الشَّافية ٩/١٤ ـ ١٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٦، وأوضح المسالك ٣/٣١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٥، وشرح المكودي ٢/٩٢٠، وشرح ابن طولون ٢/٤١١ ـ ٤١٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢١١، وشرح الهواري ٤/٣٣١ ـ ٣٣٢.

وقال الأشموني والمرادي: وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال نحو: كساءين ورداءين، فإن بنيت الكلمة علىٰ التثنية امتنع الإبدال. وذلك كقولهم: عقلته بثنايين، أي: طرفي العقال.

ـ **وعند ابن النَّاظم**، نحو: آية وراية، فلا إبدال لئلا يتوالىٰ إعلالان.

ـ وفُهِم منه أنَّ ما لحقته تاء التأنيث حكمه حكم المتطرفة، لأنَّ تاء التأنيث زائدة عن الكلمة، نحو: **عباءة**. وإذا كانت الكلمة قد بُنيت علىٰ تاء التأنيث لم تُبْدَل، لأنها لم تقع طرفاً نحو: «**درهايه**» «الرجل القصير السمين»، ومثله إداوة وهداية **عند ابن النَّاظم**.

ـ **وقال المرادي**: «هذا الإبدال مُستصحَبٌ مع هاء التأنيث العارضة نحو: بناء وبناءة، فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: **هداية، وسقاية، وعلاوة، وعداوة**؛ لأنَّ الكلمة بُنيت علىٰ التاء، أي: أنها لم تُبنَ علىٰ مذكّر...».

ـ فأبدل[1]: فعل أمر، الهمزة: مفعول به، من واو متعلِّق بـ«أَبْدِلْ»، يا: معطوف علىٰ «وا»، آخراً إثرَ: منصوبان علىٰ الظرفيَّة، وكلاهما في موضع النعت لواو ويا. ألف: مضاف إليه، جملة «زيد» نعت «ألف».

ـ وذكر الشَّاطبي: **جواز كون «آخراً» منصوباً علىٰ الحال من الواو واليا، وإن كانا نكرتين، وهو قليل**.

٩٤٤ ..... وَفِي ❁ فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِيْ

❁ **هذا هو الموضع الثَّاني مما يجب فيه إبدال الياء والواو همزة**[2]، وهو كل

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٦، وشرح المكودي ٢/٩١٩، والمقاصد الشَّافية ٩/١٦.

(٢) شرح الأشموني ٢/٥٩٣ ـ ٥٩٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٦، وتوضيح المقاصد ٦/١١ ـ ١٤، لفظ الياء من قائل وبائع عامِّي، ودخل أبو علي الفارسي علىٰ واحد ممن اتَّسم بالعلم فإذا بين يديه جزءٌ مكتوب فيه «قايل» بنقطتين من تحت، فقال لذلك الشيخ: خطّ مَن هذا؟ فقال: خَطّي، فالتفت إلىٰ صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته. وشرح المكودي ٢/٩٢٠ ـ=

واو وياء وقعت عيناً لاسم فاعل أُعِلَّت في فعله نحو: **قائل وبائع**، **وأصلهما: قاول، وبايع**، **فأعلوه حَمْلاً على فعله**، وذلك بخلاف **عَور فهو عاوِر**، **وعَينِ فهو عاين، وصَيِد فهو صايد**.

ـ **فاختُلف في هذا الإبدال:**

فقيل: أُبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنِّف، وقال الأكثرون: بل قُلبتا ألفاً: **قاال، باع**، كذا، ثم أُبدلت الألف همزة كما جَرَىٰ في كساء، ورداء، وكُسِرت الهمزة على أصل التقاء السَّاكنين.

ـ **وقال المبرِّد**: «أُدْخِلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في: قال وباع أي: قـال، بـاع، فالتقىٰ ساكنان فحرِّكت العين لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة: قاءِل، **باءِع: قائل، بائع**.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «**وفي / فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِيْ**: إشارة إلىٰ إبدال الواو والياء همزة، واقتفي بمعنىٰ اتّبع، والمراد أنه تبدل الهمزة قياساً متبعاً من كل واو أو ياء وقعت عين اسم فاعل أُعِلّت في فعله نحو: قائل وبائع، أصلهما: قاول وبايع، ولكنهم أَعَلُّوه حملاً علىٰ الفعل، فكما قالوا: قال وباع، فقلبوا العين ألفاً كذلك قلبوا عين اسم الفاعل ألفاً، ثم قلبوا الألف همزة علىٰ حد القلب في نحو: كساء ورداء، ولو لم تعتلَّ العين في الفعل لصحَّت في اسم الفاعل نحو: عَيِن في عاين، وعَوِر فهو عاوِر».

ـ وفي فاعِلِ[1]: متعلِّق بـ«اقْتُفي»، ما: مضاف إليه، جملة «أُعِلَّ» صلة «ما»، عيناً: تمييز محول عن فاعل «أُعِلَّ» المستتر، ذا: مبتدأ، اقْتُفِي: الجملة خبر.

= ٩٢١، وشرح ابن طولون ٤١٢/٢، والمقاصد الشَّافية ٢٦/٩، وأوضح المسالك ٣١٦/٣، وإرشاد السَّالك ١٢٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/٤.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٦.

٩٤٥. وَالْمَـدُّ زِيـدَ ثَالِثـاً فِـي الْوَاحِـدِ ❁ هَمْـزاً يُـرَىٰ فِي مِثْـلِ كَـ«الْقَلَائِـدِ»

❁ ذكر في هذا البيت الموضع الثالث[1] مما يجب فيه إبدال حرف المدِّ همزة، وهو كل مَدَّةٍ ثالثةٍ زائدةٍ، فإنها تُبْدَلُ همزة إذا جُمِعَ ما هي فيه علىٰ مثال: مفاعِل، نحو: قلائِد، وصَحَائف، وعَجَائز.

فالهمزة فيهن بدل من ألف قلادة، وياء صَحيفة، وواو عَجُوز.

وشمل قوله: «المدّ» الألف، والواو، والياء.

ـ واحترز به مما ليس مَدّاً، نحو: قَسْوَرَة وقَسَاوِر، فالواو ليست فيه حرف مَدّ.

وقوله: زِيْدَ: احترز به من أن تكون المدة غير زائدة، نحو: مفازة ومفاوِز، ومَسِيرة: وَمَسَايِر، ومَثُوبة وَمَثاوِب.

ـ وإذا سُمِع شيء من ذلك لم يُقَسْ عليه، نحو: مصائب، ومنائر، والأصل فيهما: مصاوِب ومناوِر، ونُطق بهذا الأصل فيهما.

ـ وشذَّ الهمز في[2]: ﴿مَعَائِشَ﴾، ورُوي عن نافع، والمشهور عنه بالياء، وقوله: «كالقلائد»، أي: في كل جمع علىٰ مثال «قلائد» في الحركات والسكنات.

والمدُّ[3]: مبتدأ، وجملة «زِيْدَ» حال من ضمير «يُرَىٰ»، ثالثاً: حال من الضمير

---

(١) توضيح المقاصد ٦/١٤ ـ ١٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٦، وشرح المكودي ٢/٩٢١، وشرح الأشموني ٢/٥٩٤ ـ ٥٩٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢١٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣١٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٦، وشرح ابن طولون ٢/٤١٣.

(٢) سورة الأعراف ٧/١٠، قراءة زيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وحميد وابن عامر في رواية وأبو جعفر. قالوا: وليس بالقياس، ولكنهم رَوَوْهُ وهم ثقات فوجب قبوله: معجم القراءات ٣/٩.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٧، وشرح المكودي ٢/٩٢١.

في «يُرَىٰ»، أو من الضمير في «زِيْدَ» فيكون من المتداخلة، وعلىٰ تقديره حالاً من ضمير «يُرَىٰ» مقدَّم عليه، أو حال إن كانت بَصَريَّة، وجملة «يُرَىٰ» خبر المبتدأ، في مثل: متعلِّق بـ«يُرَىٰ»، مثل: مضاف إليه، كالقلائد: مضاف إليه، والكاف زائدة.

٩٤٦. كَـذَاكَ ثَـانِي لَيِّنَـيْنِ اكْتَنَفَـا ❊ مَـدَّ (مَفَاعِـلَ) كَجَمْـعِ «نَيِّفَـا»

❊ هذا هو الموضع الرابع[1] مما يجب فيه إبدال الياء والواو همزة.

وذلك إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي عِلَّة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألَّا يُفْصَل من الطرف. وهذا الضابط الذي ذكره شمل ما يأتي:

ـ **الأول: أن يكونا واوين**، نحو: أوَّل، تقول في جمعه: أوائل، وأصله: أَوَاوِل بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتِّفاق.

ـ **الثَّاني: أن يكونا ياءين**، نحو: **نيِّف**، فتقول في جمعه: **نيائف**، بالهمز، وأصله: نيايف.

ـ **الثالث: أن يكون أحدهما واواً** وهو الأول، والثاني ياء نحو: **صائد، وصوائد، والأصل: صوايد**، وهذا مذهب سيبويه والخليل. وذهب الأخفش إلىٰ أنَّ الهمزة في الواوين فقط، ولا يُهْمَزُ في الياءين، ولا في الواو مع الياء فيقول: **نيايف وصوايد**....

ـ **الرَّابع: أن تكون الأولىٰ ياء والثانية واواً** نحو: **سيِّد، وسَيَائِد، وجيّد**

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٤١٣ ـ ٤١٤، وشرح المكودي ٢/٩٢٢ ـ ٩٢٣، وتوضيح المقاصد ٦/١٥ ـ ١٨ «وشمل قوله: لَيّنين الواوين والياءين والواو والياء فَعُلِم أنَّه موافق لسيبويه»، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٦ ـ ٣٣٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣١٦ ـ ٣١٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٧، وشرح الأشموني ٢/٥٩٥.

وجَيَائد، والأصل فيهما سياوِد وجياوِد.

ـ وفُهِم من قوله: «مَدَّ مفاعِلَ» اشتراط اتِّصال المد بالطرف، فلو فُصل بمدة ظاهرة نحو: **طواويس، أو مقدَّرة، نحو: عواوِر: «عواوير» لم تقلب.**

ـ كذلك[1]: خبر مقدَّم، ثاني: مبتدأ مؤخَّر، لينين: مضاف إليه، وجملة اكتنفا: نعت لينين، مَدَّ: مفعول به، مفاعل: مضاف إليه، كجمع: خبر مبتدأ محذوف، نيِّفا: مفعول «جمع».

٩٤٧. وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ (يَا) فِيمَا أُعِلّْ ❊ لَاماً، وَفِي مِثْلِ «هِرَاوَةٍ» جُعِلْ=

٩٤٨. =(وَاواً)/وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ ❊ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: «وُوفِيَ الْأَشُدّْ»

ـ **بدأ ابن هشام وبعض الشُّرَّاح** بالحديث عن البيت الثاني؛ إذ فيه حديث **عن إبدال الواو من الهمزة استطراداً، أو تفويتاً للترتيب بقصد الاختصار**، فبدأ بالكلام عليه ليتَّصل الكلام على محل إبدال الهمزة، وهو ما أشار إليه المصنّف بقوله: وهمزاً/ أول الواوين رُدّْ...

كذا الأمر عند ابن هشام وعند ابن القيم.

ـ **وبقية العلماء بدؤوا** الحديث عن إبدال حروف المدّ من الهمزة، قال ابن هشام: «فصل في عكس ذلك، وهو إبدال الواو والياء من الهمزة...».

وأبدأ الحديث عن البيت الأول، فأقول ملخصاً ما ذهبوا إليه[2]: الألف واللام

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٧، وشرح المكودي ٢/٩٢٣.

(٢) شرح الأشموني ٢/٥٩٧ ـ ٦٠٤، وتوضيح المقاصد ٦/١٨ ـ ٢٣، وأوضح المسالك ٣/٣٢١ ـ=

في الهمز للعهد، أي: يجب في هذين إذا اعتلّت لامهما أن يُخَفَّفا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياءً فيما لامه همزة، أو ياءً أو واواً، ولم تسلم في الواحد. كذا النص عند الأشموني متابعاً فيه المرادي.

* **فالنوع الأول**: مثال ما لامه همزة منه: **خطيئة وخطايا**[١].

ومثال ما لامه ياء منه: **هدية وهدايا**.

ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحد: **مطيّة ومطايا**.

ـ **خطايا**[٢]: أصله خطايِئ بياء مكسورة، وهي ياء خطيئة، وهمزة بعدها هي لامها.

١ ـ ثم أُبدلت الياء همزة فصار: خطائئ[٣] بهمزتين.

٢ ـ ثم أُبدلت الثانية ياءً، لأنَّ الهمزة المتطرّفة بعد همزة تبدل ياء، وإن لم تكن بعد مكسورة، فما ظنك بعد المكسورة: خطائي.

٣ ـ فُتحت الهمزة الأولىٰ تخفيفاً فصار: خطاءَي.

٤ ـ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: خَطَاءَا بألفين بينهما همزة.

= ٣٢٤، وشرح المكودي ٢/٩٢٣ ـ ٩٢٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٧ ـ ٣٣٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٨ ـ ١٢٧٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٥١ ـ ٧٧، وشرح ابن عقيل ٤/٢١٤، وشرح ابن طولون ٢/٤١٤ ـ ٤١٧، وشرح الهواري ٤/٣٣٥ ـ ٥٣٧.

(١) عَلَّق ابن جِنِّي علىٰ ما جرىٰ في «خطايا» من تقلّبات ذكرها الصرفيون بقوله: «**فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله، فإنَّ هذا الباب يدور علىٰ هذا، فاعلم ذلك**. انظر المنصف ٢/٥٥، وانظر الإنصاف/٨٠٥ فقد ذكر الخلاف في الوزن بين البصريين والكوفيين.

(٢) انظر المستقصىٰ/١١٢٥ ومراجع المسألة.

(٣) في توضيح المقاصد ٦/١٩ «قال بعض العرب: «**اللَّهُمَّ اغفر لي خطائِئ**»، بهمزتين علىٰ الأصل وهو شاذّ».

٥ ـ أُبدلت الهمزة ياءً فصار: خطايا.

ـ **هدايا**: أصل هدايا: هدايي، **بياءين الأولىٰ ياء فعيلة، والثانية لام هدية**.

ـ ثم أبدلت الأولىٰ همزة كما في صحائف: **هدائي**.

ـ قلبت كسرة الهمزة فتحة: **هدائَي**.

ـ قلبت الياء ألفاً: **هداءَا**.

ـ قلبت الهمزة ياء، فصار: **هدايا**.

ـ **زوايا**: ومن ذلك زوايا جمع زاوية، وأصله: **زوائي**.

ـ بإبدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتنفا مَدّ «مفاعل» ثم خفف بالفتح فصار: **زواءَي**.

ـ ثم قلبت الياء ألفاً فصار: زواءا.

ـ ثم قلبت الهمزة ياءً فصار **زوايا، علىٰ نحو ما تقدَّم في «هدايا»**.

ـ **وقوله: في مثل «هراوة جُعِل/ واواً...»**

يعني أن المجموع علىٰ مثال «مفاعل» إذا كانت لامه واواً لم تُعَلّ في الواحد بل سلمت منه كواو «هراوه» جُعِل موضع الهمزة المذكورة في جمعه واو، فيقال: **هراوىٰ**.

ـ والأصل: **هرائِو، بقلب ألف هراوة همزة**.

ـ ثم **هرائي**: بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة.

ـ ثم خُفِّفت الهمزة بالفتح فصار: هراءَي.

ـ ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها فصار: **هراءَا**.

ـ فكرهوا ألفين بينهما همزة فأبدلوا الهمزة واواً طلباً للتشاكل، حيث قصد تشاكل الجمع لواحد مَدّه فصار: هراوىٰ.

ـ **وانتقل إلىٰ البيت الثاني في قوله:**

... وَهَمْـــزاً أَوَّلَ الْـــوَاوَيْنِ رُدْ ❁ فِـي بَـدْءِ غَيْـرِ شِـبْهِ: «وُوفِـيَ الْأَشُـدْ»

ـ **وهذه مسألة** اختُصَّت بها الواو، ويعني أنَّ كل كلمة اجتمع في أولها واوان، فإنّ أولاهما يجب إبدالها همزة، بشرط أَلَّا تكون الثانية منهما مدّة غير أصلية.

ـ **وذكر الأشموني** أربع صُوَر:

١ ـ أن تكون الثانية مدّة بدلاً من ألف فاعَل نحو: **ووفي الأشد، وُوْرِي عنهما.**

٢ ـ الثانية أن تكون مدَّة بدلاً من همزة كـ«**وُوْلِيَ**» **مخفّف «وُؤْلِيَ»** بواو مضمومة فهمزة.

٣ ـ أن تكون عارضة كأن تَبْني من الوعد مثال: **فُوعل**، ثم ترده إلىٰ ما لم يُسَمّ فاعله.

٤ ـ أن تكون زائدة كأن تبني من الوعد مثل: **طومار، فتقول: وُوعاد.**

ـ **فهذه الصور الأربع لا** يجب فيها الإبدال، بل يجوز، وخالف قوم في الرابعة، فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين، وكون الثانية غير مبدلة من زائد، فإنَّ الضَّمَّة قبلها غير عارضة، وإلىٰ هذا ذهب ابن عصفور.

وهذه الأوجه اختصرها الأشموني من نصّ المرادي وتنبيهاته.

ـ **وذكر المكودي** أنَّ مثال ما يجب إبداله: **أواصل في جمع واصلة**، وأصله وَوَاصِل، الواو الأولىٰ هي التي في المفرد، والواو الثانية انقلبت، عن ألف فاعلة،

كما انقلبت في نحو ضوارب، فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلبت الأولىٰ همزة فقيل: **أواصِل**.

ـ وافتح[1]: فعل أمر، ورُدَّ: فعل أمر معطوف علىٰ ما قبله، والفاعل مستتر، الهمز: مفعول أول لرُدَّ، وهو مطلوب لافتح علىٰ التنازع، يا: مفعول ثان، فيما: متعلِّق بـ«رُدّ»، جملة «أُعِلّ» صلة، لاماً: تمييز محوَّل عن نائب فاعل «أُعِلّ»، في مثل: متعلِّق بـ«جُعِل»، هراوة: مضاف إليه، جُعِل: ماض مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل يعود إلىٰ الهمز، وهو المفعول الأول، واواً: مفعوله الثاني.

ـ وهمزاً: مفعول ثان لـ«رُدّ»، أوَّلَ: مفعول أوّل لـ«رُدّ»، الواوين: مضاف إليه، رُدّ: فعل أمر، في بدء: متعلِّق بـ«رد»، غير: مضاف إليه، شبه: مجرور بالإضافة، وُوفي: مبني للمفعول من «وافىٰ» وهو مضاف إليه علىٰ إرادة اللَّفظ، الأَشُدُّ: نائب عن الفاعل.

٩٤٩. وَمَـدّاً ابْـدِلْ ثَـانِيَ الْهَمْـزَيْنِ مِـنْ ❁ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَـ«آثِرْ» وَ«ائْتَمِنْ»

ـ إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة[2] الأولىٰ متحركة والأخرىٰ ساكنة وجب إبدال الثانية مدّاً مجانساً لحركة ما قبله.

فإن كانت فتحة أبدلت ألفاً نحو:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٧، وشرح المكودي ٢/٩٢٥ ـ ٩٢٦.

(٢) شرح المكودي ٢/٩٢٧، وشرح ابن طولون ٢/٤١٧ ـ ٤١٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢١٦، وتوضيح المقاصد ٦/٢٣ ـ ٢٥، وشرح الأشموني ٢/٦٠٤ ـ ٦٠٥، وشرح الهواري ٤/٣٣٧ ـ ٣٣٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٧٣، وأوضح المسالك ٣/٣٢٥ «**وشذَّت قراءة إئلافهم «بالتحقيق»**»، وفي معجم القراءات ١٠/٥٩٨ قراءة أبي بكر عن عاصم، وذكر ابن مجاهد رجوع عاصم عن هذه القراءة إلىٰ قراءة الجماعة.

ـ آثَـرَ: وأصله: أَأْثر.

ـ آمَن: وأصله: أَأْمَن.

ـ وإن كانت كسرة أُبدلت ياءً نحو: **إيلاف**، **وأصلها**، **إِأْلاف**، ومثل ذلك: **إيثار**، **وإيمان**.

ـ وإن كانت ضمة أُبدلت واواً نحو: **أُوْتِمِن**، **أُوْتي**، **أُوثِرُ**.

ـ ويُفْهَم مما سبق أنَّ الهمزة السَّاكنة إن لم يكن قبلها همزة أخرىٰ لم يجب إبدالها.

ـ وفُهِمَ أيضاً أنه إن لم يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها نحو: **اقرأ آية**.

ـ والمراد مما تقدَّم أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة، فلا يُقال عند النحويين في نحو[1]: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إنهما من كلمة واحدة؛ لأن الهمزة الأولىٰ للاستفهام منفصلة من الكلمة.

ولكن القُرّاء يجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة. وكذلك نحو: **أَأْتمن**: الأولىٰ للاستفهام، والثانية فاء الفعل.

ـ ومداً[2]: مفعول ثان لـ«أَبْدِلْ»، أَبْدِلْ: فعل أمر، ثانيَ: مفعول أول، الهمزتين: مضاف إليه، من كِلْمَةٍ: جار ومجرور متعلِّق بِمَحْذُوف حال من الهمزتين، إنْ شرط، يسكن: فعل الشرط وجوابه مَحْذُوف، كآثِر: الكاف جارّة لقول مَحْذُوف، آثِرْ: مفعول، وائتُمن[3]: فعل ماض مبني للمفعول.

---

(١) سورة البقرة ٢/٦، وانظر معجم القراءات ١/٣٥ ـ ٣٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٧٧، وشرح المكودي ٢/٩٢٧ ـ ٩٢٨.

(٣) كذا بالبناء للمفعول عند ابن طولون ٢/٤١٧ وفي بقية المراجع أمر من ائتمَنَ.

٩٥٠. إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ❁ وَاواً، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
٩٥١. ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا، وَمَا يُضَمّْ ❁ وَاواً أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ=
٩٥٢. =فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا، وَ«أُؤُمّْ» ❁ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

❁ **في البيت الأول**[1]: إذا تحرَّكت الهمزة الثانية وكانت حركتها فتحة، وحركة ما قبلها فتحة أو ضمّة قلبت واواً.

ـ **فالأول**: نحو: أَوَادِم، جمع: آدَم، وأصله: أَأْدَم بهمزتين فأُبدلت الثانية واواً لكونها مفتوحة بعد فتح.

ـ **والثاني**: نحو: أُوَيْدِم، تصغير آدم، وأصله: أُأَيدم، فأُبدلت الثانية واواً لانضمام ما قبلها.

ـ **وهذا هو المراد بقوله:**

إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ❁ وَاواً

ـ وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قُلبت ياءً نحو: إِيَمٌّ، وهو مثال إِصْبَعٍ من أَمَّ، وأصله: إِأْمَمٌ، فنقلت حركة الميم الأولىٰ إلىٰ الهمزة قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار «إِأَمّ» ثم قلبت الهمزة الثانية ياء فصار: «إِيَمٌّ» وهذا هو المراد بقوله:

..... ❁ وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/٢١٦ ـ ٢١٨، وشرح المكودي ٢/٩٢٨ ـ ٩٣٢، وشرح ابن طولون ٢/٤١٨ ـ ٤٢١، والمقاصد الشَّافية ٩/٧٨ ـ ١٠٤، وتوضيح المقاصد ٦/٢٥ ـ ٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٨ ـ ٣٤٠، وشرح الهواري ٤/٣٣٩ ـ ٣٤١، وأوضح المسالك ٣/٣٢٥ ـ ٣٢٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٧٣ ـ ١٢٧٨.

* وفي البيت الثاني يعني أنَّ الهمزة إذا كانت مكسورة وَجَبَ إبدالها ياءً مطلقاً، أي: بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وهنا ثلاث صُوَر:

ـ **الأولىٰ**: مكسورة بعد فتحة نحو: **أَئمّة، جمع: إمام، وأصله: أَأْمِمَة**. فنقلت حركة «الميم» إلىٰ الهمزة السَّاكنة وأدغمت الميم في الميم فصار: **أَإِمَّة، فأبدلت من الهمزة الثانية ياء**.

ـ **الثَّانية**: مكسورة بعد كسرة نحو: «**إِيِمّ**» **في بناء مثل إِصْبَع من إِمّ**، بكسر الهمزة والياء، فتقول: **إِئِمٌّ** فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وإدغام وقلب، أي: نقلت حركة الميم الأولىٰ إلىٰ الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها فصار: إِيمّ.

ـ **الثَّالثة**: مكسورة بعد ضمة نحو: **أُئِنٌّ، مضارع: أَنَنْتُه، أي: جعلته يَئِنٌّ، وأصله: أُئِنٌّ**. فدخله النقل والإدغام، ثم خَفَّف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها فصار: أُئِنٌّ.

ـ **وأشار بقوله**: «**وَمَا يُضَمُّ وَاواً أَصِرْ**» إلىٰ أنَّه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واواً، سواء انفتحت الأولىٰ، أو انكسرت، أو انضمت:

ـ **الأول**: نحو: «**أَوُبٌّ**» **جمع «أَبٍّ» وهو المرعىٰ**، وأصله: أَأْبُبٌ؛ لأنه أَفْعُلٌ علىٰ وزن أَفْلُس، فنقلت حركة عينه إلىٰ فائه، ثم أدغمت فصار: أَؤُبّ، ثم خُفِّفت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها، فصار: أَوُبٌّ.

ـ **والثَّاني**: أن تكون مضمومة بعد ضم نحو: **أُؤُمّ إذا بَنيت من «أَمّ» مثل**: «**أُبْلُم**» **وأصله**: أُأْمم فنقلت ضمة الميم وأدغمت، ثم أبدلت الثانية واواً لانضمامها وانضمام ما قبلها.

ـ **والثَّالث**: مضمومة بعد كسر نحو: **إِؤُمّ إذا بنيت من «أَمّ»** مثل: «إِصبُعْ» بكسر

الهمزة وضم الباء. وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما قبله من النقل والإدغام والقلب.

ـ **قال ابن طولون:** «والحاصل أنّ الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واواً في خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقاً، فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة». وقد أخذ هذا من شرح المكودي.

❋ **وتقلب الهمزة ياء في أربعة مواضع:**

ـ إذا كانت مكسورة مطلقاً، فهذه ثلاثة مواضع.

ـ أو كانت مفتوحة بعد كسرة.

ـ وهذا إذا لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة.

ـ **فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:**

٩٥١ ..... ❋ ..... مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ=

٩٥٢ =فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جا ،.... ❋ ....

ـ يعني أنَّ ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً قُلب ياءً مطلقاً، وشمل أربعة أنواع:

ـ **أن تكون بعد فتحة، وبعد ضمة، وبعد كسرة، وبعد سكون.**

ـ **مثال الأول:** إذا بنيت من «قَرَأ» مثل: «جَعْفَر» **قلت:** قَرْأَأٌ، قلبت الثانية ياء فصار قَرْأَيْ، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً: قَرْأَىٰ.

ـ **ومثال الثاني:** أن تبني من «قرأ» مثل: «بُرْثُنْ» **فتقول:** قُرْؤُؤٌ، بهمزتين، فأُبدل من الثانية ياء، وكسر الهمزة التي قبلها، فصار: قُرْئِيٌّ، فاستُثقلت الضمة في الياء

فَحُذِفَت وبقي منقوصاً.

ـ **ومثال الثالث**: أن تبني من «قرأ» **نحو**: «زِبْرِج» **فتقول**: قِرْءٍ، بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله، وهذا النوع والذي قبله يقدَّرُ فيهما الرَّفعُ والجَرّ، ويظهر النصب نحو: هذا قِرءٍ، ومررت بقرءٍ، ورأيت قِرْئياً.

ـ **ومثال الرابع**: أن تبني من «قرأ» **نحو**: «قِمَطْر»، **فتقول**: قِرَأْيٌّ.

وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهو أن تكون الأولىٰ ساكنة والثانية متحركة.

٩٥٢ .... وَ«أَؤُمٌّ» ❁ وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِـي ثَانِيـهِ أُمٌّ

يعني أنَّ ما اجتمع فيه همزتان متحركتان، وكانت الأولىٰ همزة المتكلم في الفعل المضارع، جاز فيه التحقيق والقلب: تقول: **أَؤُمّ**: **بمعنىٰ أقصد**، **وأَوُمٌّ**.

وفُهِمَ منه أنَّ ذلك أيضاً جائز في نحو: أَإِنُّ: مضارع: أَنَّ؛ إذ لا فرق، وسبب ذلك أنَّ الهمزة فيه كأنها قائمة بنفسها، وإن شئت قلت: **أيِنّ**، **بالإبدال والتحقيق**.

ـ وإن يُفْتح[1]: إن: حرف شرط، يُفْتَح: فعل الشرط، ونائب الفاعل مستتر يعود إلىٰ ثاني الهمزين، إثْرَ: ظرف متعلِّق بـ«يفتح»، وضَمّ: مضاف إليه، أو: حرف عطف، فتح: معطوف علىٰ «ضَمّ»، وقُلب: جواب الشرط، ونائب الفاعل مفعوله الأول، واواً: مفعوله الثاني، وياءً: مفعول مقدَّم بـ«ينقلب»، لا حال من فاعل ينقلب

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٨، وشرح المكودي ٢/٩٣١ ـ ٩٣٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٩٥ «وأوَمّ ونحوه وجهين في ثانية أُمّ. هكذا رأيته في النسخ: أَوَمّ بفتح الهمزة والواو معاً علىٰ وزن أَعَمّ وعليه استمر الشرح...».

المستتر فيه خلافاً للمكودي.

ـ إثر: ظرف متعلِّق بـ«ينقلب»، كسر: مضاف إليه، ينقلب مضارع انقلب الذي يتعدَّىٰ إلىٰ اثنين، وقد تعدَّىٰ إلىٰ واحد.

ـ ذو الكسر: ذو: مبتدأ، الكسر: مضاف إليه، مطلقاً: حال من الضمير المنتقل إلىٰ الظرف بعده. وقول المكودي: حال من الضمير المستتر في الاستقرار مُخَرَّج علىٰ مقابل الأَصحّ، كذا: خبر المبتدأ، ما: اسم موصول مفعول أول، بـ«أَصِر»، وجملة «يُضَمّ صلة «ما»، و«واواً»: مفعول ثان بـ«أَصِر»، أَصِرْ: فعل أمر، ما: مصدريَّة ظرفيَّة، لم: حرف جزم، يكن: مضارع ناقص مجزوم بـ«لم»، واسمها: مستتر، لفظاً: خبر «يكن»، أتمّ: نعْت «لفظاً».

ـ فذاك: مبتدأ، ياءً مطلقاً: حالَان من فاعل «جا»، وجملة «جا» خبر المبتدأ، أَوُم: مبتدأ، وهو في الأصل مضارع بمعنىٰ أقصد، ونحوه: معطوف علىٰ المبتدأ، وجهين: مفعول «أُمّْ»، أُمّْ: أمر من أَمَّ، بمعنىٰ قصد، وجملة «أُمّْ» خبر المبتدأ، وذهب المكودي إلىٰ جواز كون «أَوُمّ» ونحوه بالنصب علىٰ أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أُمّْ: وهو أحسن.

٩٥٣. وَيَـاءً اقْلِـبْ أَلِفـاً كَسْـراً تَـلَا ❁ أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ .... .

ـ يعني أنَّ **الألف يجب قلبها ياءً في موضعين**[1]:

١ ـ **أحدهما**: أنْ يَعرض كسرُ ما قبلها، كقولك في جمع **مِصْباح**: **مَصَابيح**،

(١) توضيح المقاصد ٦/٢٩، وشرح المكودي ٢/٩٣٢ ـ ٩٣٣، وأوضح المسالك ٣/٣٢٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٠، وشرح ابن طولون ٢/٤٢١ ـ ٤٢٢، وشرح الأشموني ٢/٦٠٨، والمقاصد الشَّافية ٩/١٠٤ ـ ١٠٥، وشرح الهواري ٤/٣٤١ ـ ٣٤٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٧٩.

ودِينار: دنانير، وفي تصغيرهما: مُصَيْبيح ودُنَيْنِير.

ـ قال المرادي: «لأنه لما كسر ما قبلها للجمع والتصغير لم يمكن سلامتها لتعذّر النطق بالألف يعد غير فتحة، فرُدَّت إلىٰ حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياءً».

٢ ـ الثَّاني: أن يقع قبلها ياء التصغير، كقولك في غَزَال: غُزَيِّل؛ لأنَّ ياء التصغير لا تكون إلَّا ساكنة، فلم يمكن النُّطقُ بالألف بعدها، فقلبت ياء مكسورة، ثم أُدْغِمَت ياء التصغير فيها كما رُدَّت إليه بعد الكسرة.

ـ قال ابن هشام: «فَصْل في إبدال الياء من أختيها: الألف...

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

ـ إحداهما: أن ينكسر ما قبلها، كقولك في مصباح: مصابيح، وفي مفتاح: مفاتيح، وكذلك تصغيرهما.

ـ الثَّانية: أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك في غلام: غُلَيِّم».

وياء[1]: مفعول ثان بـ«اقلب»، اقلبْ: فعل أمر وفاعل، ألفاً: مفعول أول لاقلب، كسراً: مفعول مقدَّم بـ«تلا»، وجملة «تلا»: نعت لألف، أو: حرف عطف، ياء: معطوف علىٰ كسراً، تصغير: مضاف إليه.....

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٨، وشرح المكودي ٢/٩٩٣، وشرح الأشموني ٢/٦٠٨.

٩٥٣. .... بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا=

٩٥٤. =فِي آخِرٍ/ أَوْ قَبْلَ (تَا) التَّأْنِيثِ أَوْ ❁ زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضاً رَأَوْا=

٩٥٥. =فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً، وَالْـ«فِعَلْ» ❁ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ: «الْحِوَلْ

ـ قوله: بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا / فِي آخِرٍ[1]...

يعني أنه يُفعَل بالواو الواقعة آخراً ما يُفْعَل بالألف لكسر ما قبلها، أو لوقوعها بعد ياء التصغير:

ـ **مثال الأول**: وهو وقوع الواو بعد كسر: نحو: رَضِيَ، وغُزِيَ، وأصلهما: رَضِوَ، غُزِوَ؛ **لأنهما من الرِّضوان والغَزْو**. فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وكونها آخراً.

ـ **قال المكودي**: «... ولكنه لما كُسِر ما قبل الواو، وكانت متطرفة متعرضة لسكون الوقف عُوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً توصُّلاً للخِفَّة». ومثل هذا عند المرادي.

وفُهِمَ من قوله: «فِي آخر» أنها لو كانت غير آخرٍ لم تُبْدَل نحو: عِوض، وحِوَل، وعِوَج، إلَّا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحِيَاض، وسِيَاط.

ـ **ومثال الثَّاني**: قال المرادي: «كقولك في تصغير جَرْو: جُرَيّ، وأصله: جُرَيوٌ، فَاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفُقِد المانع من الإعلال

(١) توضيح المقاصد ٦/٢٩ ـ ٣٢، وشرح المكودي ٢/٩٣٣ ـ ٩٣٥، والمقاصد الشَّافية ٩/١٠٤ ـ ١٢٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٠ ـ ٣٤١، وشرح ابن طولون ٢/٤٢١ ـ ٤٢٣، وشرح الأشموني ٢/٦٠٨ ـ ٦١٠، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٧٩ ـ ١٢٨١، وشرح الهواري ٤/٣٤٢ ـ ٣٤٣، وأوضح المسالك ٣/٣٢٧، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٠.

فقلبت الواو ياء، وأُدْغِمت في الياء فصار: جُرَيّ.

ـ وعَقَّب ابن النَّاظم على المثال الثاني بقوله: «وليس هذا النوع بمقصود له من قوله: بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا / فِي آخِرٍ، وإنما مقصوده التنبيه على النوع الأول؛ لأنَّ قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة، ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى».

ـ قال المرادي: «وهذا صحيح؛ ولذلك قال في التسهيل[1]: تُبْدَل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء التصغير، وكذا الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة انتهى. فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة».

ـ وقوله: أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ.....

ومثاله: شجيَة، وأصله: شَجِوَة، لأنه من الشَّجْو، فَفُعِلَ بالواو قبل التاء ما فُعِل بها متطرفةً؛ لأنَّ تاء التأنيث في حكم الانفصال، ولم يعتدَّ بالتاء.

ـ وقوله: أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ...

ومثال ذلك أن يُبْنَى من الغَزْو مثل: قَرِيان، فتقول: غَزِيان، فأُعِل لعدم الاعتداد بالألف والنون، ومثل: شَجيان وهو مثال ظرِبان من الشجو، وأصله شجوان، فقلبت الواو ياء؛ لأنَّ الألف والنون في حكم الانفصال أيضاً، مثل تاء التأنيث.

ـ قال ابن النَّاظم: «وقوله: أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ، أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ، مثاله شَجية، أصله: شجوة، لأنه من الشجو، ففُعِل بالواو قبل تاء التأنيث ما فُعِل بها متطرفة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال.

(١) التسهيل/٣٠٤.

وكذا الألف والنون في نحو: فعلان لها حكم الانفصال أيضاً، ولذلك تقول في مثل: ضَرِيان من «غزو» غَزِيان».

٩٥٤ .... ❁ .... ذَا أَيْضاً رَأَوْا=

٩٥٥ =فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً، وَالْـ«فِعَلْ» ❁ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ: «الْحِوَلْ»

ـ يعني أنَّ الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عيناً لمصدر فعل معتل العين، بشرط أن يكون بعدها ألف نحو:

ـ صام: صياماً، وأصله: صِوَام.

ـ وانقاد: انقياداً، وأصله: انقواد.

ولما اعتلّت العين في الفعل استُثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلت بقلبها ياءً حملاً للمصدر على فعله، بقلبها ياءً، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد.

ـ وقال المرادي: واحترز «بالمعتلِّ عيناً» من المصحح نحو: لاوَذَ: لِوَاذاً؛ لأنَّ مصدره لا يُعَلّ، والأَوْلَى أن يقال: في مصدر المعلِّ عيناً؛ لأن نحو: «لاوَذ» لا يطلق عليه معتلّ...».

ـ وقال ابن النَّاظم: «فلو صحَّت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف نحو: لاوَذَ لِوَاذاً، وجاوَرَ جِوَاراً، وكذا لو لم تكن قبل الألف؛ لأن العمل حينئذٍ مع التصحيح يكون أقلّ، وذلك نحو: حال حِوَلاً، وعاد المريض عِوَداً». ومثل هذا عند المرادي وهو مأخوذ من قوله:

..... وَالْفِعَلْ» ❁ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ: «الْحِوَلْ»

ـ وذكر المرادي أنَّه ندر التصحيح في «فِعال» مصدراً، قالوا: نار: نِوَاراً، أي: نفر، وكان حقه الإعلال، وذكر النَّاظم في شرح الكافية[1] أنه لا نظير له، وذكر مثل هذا ابن هشام، فهو لم يُسْمَع له نظير.

ـ وقال في التسهيل[2]: وقد يُصَحَّح ما حقّه الإعلال من فِعَل مصدراً أو جمعاً، وفِعَال مصدراً.

ـ وذكر المرادي تعقيباً على النَّصِّ أنه سوَّى بين «فِعَل» و«فِعَال» في أنّ حقهما الإعلال، **وهو يخالف ما تقدَّم من أنَّ الغالب في «فِعَل» التصحيح.**

ـ... وبواو[3]: متعلِّق بـ«افعلا»، ذا: إشارة إلى القلب ياء وموضعه نصب على المفعولية بـ«افعلا»، افعلا: فعل أمر، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة.

ـ في آخرٍ: نعت لـ«واو»، وذكر المكودي أنه متعلِّق بـ«افعلا»، ورده الأزهري، أو: حرف عطف، قبلَ: معطوف على «آخر»، وتا: بالقصر للضرورة مضاف إليه، التأنيث: مضاف إليه، أو: حرف عطف، زيادتي: معطوف على «تا»، فعلان: مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية وزيادة الألف والنون، ذا: إشارة إلى قلب الواو ياءً، وموضعه نَصْب على المفعولية بـ«رأوا»، أيضاً: مفعول مطلق، رأوا: فعل وفاعل، والواو للعرب.

ـ في مصدر: متعلِّق بـ«رأوا»، **والرؤية هنا مذهبيَّة أي: على معنى اعتقد، فهي**

---

(١) شرح الكافية/٢١١٥ ـ ٢١١٦، وأوضح المسالك ٣/٣٢٧.

(٢) التسهيل/٣٠٤، وانظر المقاصد الشَّافية ٩/١١٨ وفيه تعقيب الشَّاطبي.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٨، وشرح المكودي ٢/٩٣٥، والمقاصد الشَّافية ٩/١١ ـ ١١٢.

تتعدَّىٰ لواحد. وذكر المكودي أنه في موضع المفعول الثاني لـ«رأوا»، المعتل: مضاف إليه، عيناً: تمييز محوَّل عن فاعل مرفوع، والفِعَلُ: مبتدأ، منه: حال من فاعل «صحيح» المستتر فيه، لا من الفِعَل الواقع مبتدأ خلافاً للمكودي؛ لأَنَّ الابتداء لا يعمل في الحال. كذا عند الأزهري.

صحيح: خبر الفِعَل، غالباً: حال من فاعل «صحيح» أيضاً.

ـ ونحوُ: خبر مبتدأ محذوف، وبالنصب: نحوَ: منصوب بعامل محذوف، الحِوَل: مضاف إليه.

ـ **قال الأزهري**: «وتقدير الأبيات الثلاثة: اقلب الألف التالي كسراً وياءَ تصغيرٍ ياءً، وافعل بواو كائنة في آخر، أو قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي فعلانَ، هذا القلب، ورأوا هذا القلب أيضاً في مصدر الفعل المعلّ عينه والفِعل صحيح منه غالباً، وذلك نحو: الحِوَل».

٩٥٦. وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ❁ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ

٩٥٧. وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) ❁ وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَىٰ كَـ«الْحِيَلْ»

ـ إذا وقعت الواو مكسوراً ما قبلها وهي عين جمع أُعِلّت في واحده، أو سكنت وَجَبَ قلبها ياءً، بشرط وقوع الألف بعد الواو[1].

ـ **مثال الأول**: دار: ديار، **وأصله**: دِوار.

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٢٢ ـ ٢٦، وشرح الأشموني ٢/٦١١ ـ ٦١٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٣ ـ ٤٢٥، وشرح المكودي ٢/٩٣٥ ـ ٥٣٧، وأوضح المسالك ٣/٣٢٧ ـ ٣٢٨، والمقاصد الشَّافية ٩/١٢٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٤١، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٨٢ ـ ١٢٨٣، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢١.

ـ **قال المرادي**: «لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الإفراد مُعَلَّةً بقلبها ألفاً ضَعُفَت، فسُلطت الكسرة عليها، وقوَّىٰ تسلطها وجود الألف، فقُلبت الواو ياءً.

ـ **ومثال الثاني: ثَوْب: ثِياب، وأصله: ثِوَاب، وَرَوْض: رِياض، وحَوْض: حِياض، وسَوْط: سِياط، والأصل: رِواض، حِواض، سِواط.**

ـ **قال الأشموني**: «لما انكسر ما قبلها في الجمع، وكانت في الإفراد شبيهة بالمُعَلّ لسكونها ضعُفت فسُلِّطت الكسرة عليها، وقوَّىٰ تسلطها وجود الألف لقربها من الياء وصحة اللام؛ لأنها إذا صحَّت اللام قوي إعلال العين.

ـ **فتلخَّص أنَّ لقلب الواو ياءً في هذا ونحوه خمسة شروط:**

أن يكون جمعاً، وأن تكون الواو في واحده ميتةً بالسكون، وأن يكون قبلها في الجمع كسرة، وأن يكون بعدها فيه ألف، وأن يكون صحيح اللام. فالثلاثة الأُوَل مأخوذة من البيت، والرابع في البيت بعده، والخامس لم يذكره هنا، وذكره في التسهيل».

ـ وفُهِمَ من قوله: «جمع» أنَّ ما كان علىٰ فِعال من المفرد لا يُعَلّ نحو: **صِوَان، وصِوار، وخِوان، وشذَّ قولهم: صِيان وصِيار.**

ـ وفُهِمَ من قوله: **فأُعِلَّ أَوْ سَكَنْ** أنَّ عين المفرد إذا لم يُعَلّ ولم يسكنْ لم يُعَلَّ الجمع نحو: **طويل وطِوال**، وشذّ قوله:

تبـــيَّنَ لِـــي أَنَّ القمـــاءَة ذِلّـــةٌ ❊ وأَنَّ أَعِـــزّاء الرِّجـــالِ طيالُهـــا

❊ **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ كل واو مكسور ما قبلها هي عين لجمع أُعِلَّت في واحده أو سكنت لا تخلو من أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن لم يكن بعدها ألف لم

يقع إلَّا في وزنين:

ـ **أحدهما: فِعَلة، والآخر: فِعَل**، وقد تبيَّن حكمهما في هذا البيت وعُلم أنَّ وجوب الإعلال في غيرهما **وفي فِعَال**.

ـ **وذكر المرادي أنَّ الجمع ثلاثة أقسام:**

١ ـ قسم يجب إعلاله وهو «**فِعال**» **نحو: دِيار وثِياب**.

٢ ـ وقسم يتعيَّن تصحيحه وهو «**فِعَلة**»، **نحو: عَوْد وعِوَدة، وكُوْز وكِوَزة**.

٣ ـ وقسم يجوز فيه الوجهان، والإعلال أَوْلَىٰ، **وهو فِعَل، نحو: حاجة وحِوَج، وحِيْلَة وحِيَل، ونحو: قامة وقِيَم، وديمة وديم**، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالب.

وشذَّ إعلال «**فِعَلة**» **في قولهم: ثَوْر، وثِيرَة والقياس ثِورة**، كما قالوا: **عَوْد وعِوَدة**.

ـ **وعن المبرِّد** أنَّ ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وثور: قطعة من الأقط، فقالوا في ذلك: **ثِيَرة وفي هذا ثِوَرة**. وذكر هذا عنه الشَّاطبي والمرادي وغيرهما.

ـ وجمعُ[1]: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، عينٍ: مجرور بإضافة «ذي» إليه، وجملة «أُعِلّ» نعت لـ«عين»، أو: حرف عطف، سكن: معطوف علىٰ «أُعِلّ»، فاحكم: الفاء زائدة، احكم: فعل أمر وفاعل، بذا: متعلِّق بـ«احكم»، الإعلال: عطف بيان أو نعت، فيه، حيث: متعلِّقان بـ«احكم»، عَنّ: فعل ماض وفاعله مستتر فيه، وحكم «فاحكم» خبر المبتدأ.

ـ وذكر الشَّاطبي أن جمع «ذي عين» منصوب بإضمار فعل من باب الاشتغال يُفَسِّرهُ قوله: فاحكم.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٨ ـ ١٧٩، وشرح المكودي ٢/٩٣٧، والمقاصد الشَّافية ٩/١٣٧.

ـ وصححوا: فعل وفاعل، والضمير للعرب. فِعَلةً: مفعول به، وفي فِعَل: خبر مقدَّم، وجهان: مبتدأ مؤخّر، والإعلال: مبتدأ، أَوْلَىٰ: خبره، كالحيل: خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كالحيل.

٩٥٨. وَالْوَاوُ لَاماً بَعْدَ فَتْحٍ (يَا) انْقَلَبْ ❁ كَـ«الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ»، وَوَجَبْ=

٩٥٩. =إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ، ❁ وَ(يَا) كَـ«مُوقِنٍ» بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

ـ أي: يجب قلبُ الواو ياء إذا كانت لامَ الكلمة، وكانت رابعةً فصاعداً، وكان قبلها فتحة[1].

ـ **وقولُه: «لَاماً»** شمل ما كانت الواو فيه متطرفةً كما مَثَّل في البيت الأول، أو كان بعد تاء التأنيث نحو: المُعْطاة، فقالوا: هذا الإعلال مُسْتَصْحَبٌ مع هاء التأنيث.

ـ ومَثَّل لذلك بقوله: كَـ«الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ».

ـ **المُعْطَيَان**: أصله: المُعْطَوَان؛ فهو من عطا يَعْطو، إذا أَخَذَ، فلما صارت الواو رابعةً قُلبت ياءً بالحمل علىٰ اسم الفاعل، وهو «المُعْطي»؛ لأنَّ في ذلك موجب القلب، وهو انكسار ما قبل الواو، ولا يكون ذلك في اسم المفعول، فحُمل علىٰ اسم الفاعل.

وقوله: .... وَوَجَبْ[2]

---

(١) شرح المكودي ٢/٩٣٧ ـ ٩٣٨، وتوضيح المقاصد ٦/٣٦ ـ ٣٧، وشرح الأشموني ٢/٦١٣ ـ ٦١٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٢ ـ ٣٤٣، والمقاصد الشَّافية ٩/١٣٧، وأوضح المسالك ٣/٣٢٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٥ ـ ٤٢٧، وشرح الهواري ٤/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) هذا وما بعده علىٰ التضمين، وهو قبيح، وسيأتي تعليق الشَّاطبي عليه.

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ...

يعني أنه يجبُ إبدالُ الألف واواً إذا انضمّ ما قبلها، ومثال ذلك: ضُوَيْرب، من ضارب، وعند ابن النَّاظم: «... **ومثاله بُوْيعَ وضُورِبَ**».

ـ **وقوله:**

..... ❁ وَ(يَـا) كَـ«مُوقِنٍ» بِـذَا لَهَـا اعْتُـرِفْ

يعني أنه يجبُ إبدالُ الياء الساكنة المفردة في غير جمع واواً إذا انضمَّ ما قبلها، نحو: **مُوْقِن، وأصله: مُيْقِن؛ لأنه من «أَيْقَن»**، فقُلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها. ومثله: **مُوْسِر، وأصله: مُيْسِر، لأنه من أَيْسَر**.

ـ واحترز بالسَّاكنة من المتحركة؛ لأنها لو تحركت قويت على الضَّمَّة ولم تُعَلّ غالباً نحو: هُيَام.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «وقولي غالباً احترازاً مما يأتي ذكره، وكذلك لو تحصنت الياء بالتضعيف كـ«**حُيَّض**».

ـ **وقال المرادي**: «واحترز بالمفردة من المدغمة نحو: «**حُيَّض**»؛ فإنها لا تُقْلَبُ لتحصُّنها بالإدغام».

ـ والواو[1]: مبتدأ، لاماً: عند المكودي: حال من الضمير المستتر في «انقلب»، وعند الشَّاطبي حال من الواو، ومال الأزهري إلى ما قاله المكودي، بعد: ظرف متعلِّق بـ«انقلب»، فتح: مضاف إليه، و«يا» قصر للضرورة، وذكر الشَّاطبي أنه

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٩، وشرح المكودي ٢/٩٣٧ ـ ٩٣٩، والمقاصد الشَّافية ٩/١٦١ «وقوله: وَوَجَبْ/إبدالُ واو إلى آخره تضمين في الشعر، وهو فيه قبيح، وأقبح قبيحه أن يتَّصل آخر كلمة من البيت الأول بأول كلمة من البيت الذي بعده كهذا الذي فعله النَّاظم، وهو في النظم كثير جداً...».

منصوب بـ«انقلب» علىٰ المفعوليَّة به، وذهب المكودي إلىٰ أنه حال من ضمير «انقلبْ»، ومال الأزهري إلىٰ ما ذكره الشَّاطبي. انقلب: خبر الواو، كالمُعْطَيان: خبر لمبتدأ محذوف، علىٰ تقدير القول بين الكاف ومدخولها: وذلك كقولك: **المعْطَيَان، يُرْضَيان**: معطوف بإسقاط العاطف علىٰ المُعْطَيان، أو المُعْطَيان: مبتدأ، ويُرْضَيَان خبر عنه، والكاف في موضع نصب علىٰ الحال. ووجب: فعل ماض، إبدالُ: فاعل «وَجَبَ» وهذا يُسَمَّىٰ تضميناً، واو: مضاف إليه، بعد ضم من ألف: مُتَعَلِّقان بـ«إبدال»، يا: مبتدأ، ويجوز أن يكون مفعولاً بمضمر يفسره «اعترف» كموقن: مضاف إليه، بذا لها: متعلِّقان بـ«اعترف»، اعترفْ: فعل أمر، خبر يا: علىٰ الرفع، ولا محل لها علىٰ نصبها، وفي غالب النسخ «اعتُرِفْ» علىٰ البناء للمفعول. والجملة خبر «يا».

٩٦٠. وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ❁ يُقَالُ: «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»

ـ **أخذ في هذا البيت يذكر ما استُثْني من الجمع**، وهو يعني أنَّ الياء[1] إذا وقعت قبْلها الضمة، وكانت الياء علىٰ الأوصاف المذكورة من كونها مفردة، غير لام، فإنها لا تُقْلَب واواً لأجل الضمة قبلها كما فُعِل بالمفرد، بل ينعكس الحكم في الجمع، فتقلب الضمة لأجل الياء كسرة. كذا عند الشَّاطبي وغيره.

ـ وقال: «فتقول في جمع **أَهْيَمَ**: **هِيْمٌ**، وهو مثاله، وأصله: **هُيْمٌ من الهُيَام**، وهو

(١) المقاصد الشَّافية ٩/١٦١ ـ ١٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٣، وتوضيح المقاصد ٦/٣٧، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٧، وشرح المكودي ٢/٩٣٨، وشرح الأشموني ٢/٦١٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٣ قال: إذا اقتضىٰ القياس في جمع وقوع الياء السَّاكنة المفردة بعد ضَمّة لم تخفف بإبدال الياء واواً، بل بتحويل الضمة قبلها كسرة لأنّ الجمع أثقل من الواو، فكان أحق بمزيد التخفيف، فعدل عن إبدال عينه حرفاً ثقيلاً، وهو الواو إلىٰ إبدال الضمّة كسرة نحو... وبيضاء وبيض لأنهما نظير: حمراء وحُمْر».

أشدّ العطش، ورجل أَهْيَم، وامرأة هَيْماء، وكذلك بعير أَهْيَم، أخذه الهُيام، وهو داء يأخذ الإبل فتهيم، أي: تذهب في الأرض لا ترعىٰ.

فاستثقلوا الياء بعد الضمة لتباينهما فأدىٰ ذلك إلىٰ إعلال أحد المتباينين إمّا الضمة للياء، وإما الياء للضمة فكما أنَّ الياء إذا كانت طرفاً وقبلها ضمة تقلب الضمة كسرة كأظبٍ، وأصله: أظبُيٌ كأفلس، فكذلك إذا كانت تلي الطرف».

ـ وقال ابن عقيل: «**يُجْمَع فَعْلَاء أَفْعَل علىٰ فُعْل**، كما سبق في التكسير، **كحمراء وحُمْر، وأَحْمَر وحُمْر**، فإذا اعتلّت عينُ هذا النوع من الجمع قلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء نحو: **هَيْماء وهِيْم، وبَيْضاء وبِيْضٍ**، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا في المفرد كموقن؛ استثقالاً لذلك في الجمع».

ـ ويُكْسَر[1]: فعل مضارع مبني للمفعول، المضمومُ: نائب عن الفاعل، في جمع: متعلِّق بـ«يكسر»، كما: الكاف: حرف جَرّ، ما: مصدريَّة، يُقال: صلة «ما»، والجملة في تأويل مصدر في محل جرّ بالكاف، هِيْم: نائب عن الفاعل بـ«يُقال»، عند: متعلِّق بـ«يقال»، جمع: مضاف إليه، أهيما: مضاف إليه مجرور بالفتحة؛ علىٰ وزن أفعل، والتقدير: وذلك كقولهم: هِيْم في جمع أَهْيَم.

٩٦١. وَوَاواً اثْـرَ الضَّـمِّ رُدَّ الْيَـا مَتَـىٰ ❁ أُلْفِـيَ لَامَ فِعْـلٍ اوْ مِـنْ قَبْـلِ (تَـا)

٩٦٢. كَتَاءِ بَانٍ مِنْ «رَمَىٰ» كَـ«مَقْدُرَهْ» ❁ كَـــذَا إِذَا كَـــ«سَبُعَانَ» صَـــيَّرَهْ

ـ **تُبْدَلُ الياء المتحركة بعد الضمة واواً**[2] إذا كانت لام فعل نحو: **نَهُوَ الرجلُ**،

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٩.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٤٢ ـ ٣٤٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨، وتوضيح المقاصد ٦/٤٠ ـ=

وأصله: نهىٰ الرجل، لقولهم في المصدر: نُهَيَة، ونحو: قَضُو الرجل، بمعنىٰ: ما أقضاه!

ـ **قال المرادي**: نحو: «قَضُوَ الرجل ورَمُوَ، وهذا مختص بفعل التعجُّب، ولم يجئ مثل ذلك من فعل متصرف إلَّا ما نَدَرَ من قولهم: نَهُوَ الرَّجل فهو نهيٌّ، إذا كان كامل النُّهْيَة وهو العقل».

ـ **وقال ابن طولون**: «يعني أنَّ الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع:

١ ـ **أحدها**: أن تكون لام فعل نحو: **قَضُوَ، وأصله: قَضُيَ**؛ لأنَّه من قضىٰ يقضي، **وَنَهُوَ لأنه من النَّهيَة، وهو العقل...**».

٢ ـ **أو كانت لام اسم مبني علىٰ** التأنيث بالتاء كـ«مَرْمُوَة» مثال: مَقْدُرة من «رَمَىٰ»، وإليه أشار بقوله:

كَتَـاءِ بَانٍ مِـنْ «رَمَىٰ» كَـ«مَقْـدُرَهْ»

ويفْهَم من المثال لزوم التاء، لأن مَقْدُرة لا تتجرَّد منها، ولو كانت التاء عارضةً أُبدلت الضَّمّة كسرة فصار: تَوانُيا، ولكنه خفف بإبدال ضمته كسرة؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فإذا لحقته التاء قلت: توانِيَة، فإنها عارضة لا اعتداد بها.

٣ ـ **الثَّالث: أن يُبنىٰ من الرَّمْي علىٰ «سَبُعان» اسم مكان، فنقول: رَمُوان**؛ لأنَّ الألف والنون لازمتان لهذا، فلم يحكم لها بحكم المتطرف؛ لأنَّه ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو ما أشار إليه، فقال:

= ٤١، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٨٦ ـ ١٢٨٧، وشرح الهواري ٤/٣٤٧ ـ ٣٤٨، وشرح المكودي ٢/٩٣٩ ـ ٩٤٠، والمقاصد الشَّافية ٩/١٦٤، وشرح الأشموني ٢/٦١٧.

..... ❁ كَـــذَا إِذَا كَـــ«سَبُعَانَ» صَـــيَّرَهْ

يعني: كذلك يُعَلُّ بالقلب إذا صَيّره الباني من الرمي مثل: سَبُعان. **كَذَا عند ابن طولون.**

ـ **وقال ابن النَّاظم:** «على مثال سَبُعان، وهو اسم مكان، وذلك نحو: رَمُوان وأصله: رَمُيان؛ لأنه من «رميت»، ولكن قلبت الياء واواً وسلمت الضمة قبلها؛ لأنَّ الألف والنون لا يكونان أضعف حالاً من التاء اللازمة في التحصين من التطرف». **ومثل هذا عند المرادي.**

ـ وواواً[1]: مفعول ثان لـ«رُدَّ»، إثر: متعلِّق بـ«رُدَّ»، الضم: مضاف إليه، رُدَّ: فعل أمر من رَدّ بمعنى «صَيَّر» المتعدّي لاثنين، واليا: مرفوع به، متى: شرط في محل نصب بـ«أُلفي»، أُلفي: فعل الشرط مبني للمفعول، وهو بمعنى وُجِد، المتعدّي لاثنين، ومرفوعه مستتر فيه عائد إلى الياء مفعوله الأول، لام: مفعوله الثاني، فعل: مضاف إليه، أو: حرف عطف، من قبل: معطوف على لام فعل عند المكودي، وعند الشَّاطبي: معطوف على معنى لام فعل؛ لأن معناه في موضع اللام، تا: مضاف إليه..

ـ كتاءِ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، بانٍ: اسم فاعل من «بنى» مضاف إليه، من رمى: متعلِّق بـ«بان»، كمقدُرة: متعلِّق ببانٍ عند المكودي، وعند الشَّاطبي: الكاف: في موضع الصفة لتاء، وكذا: ذكر المكودي أنَّه متعلِّق بـ«صَيّر» وعند الأزهري: الظاهر أنه متعلِّق بِمَحْذُوف دلّ عليه البيت قبله. كسبعان: في موضع المفعول الثاني لصيَّره، صيَّره: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلى «بان»، والهاء: مفعول به، وذكر المكودي أنها عائدة على الرمي المفهوم من رمى، وعند الشَّاطبي: عائدة إلى البناء من الرمي.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٩ ـ ١٨٠، وشرح المكودي ٢/٩٤٠ ـ ٩٤١.

٩٦٣. وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِـ(فُعْلَىٰ) وَصْفَا ❊ فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَىٰ

ـ إن تكن الياء المضموم ما قبلها عيناً لـ«فُعْلَىٰ» وصفاً جاز فيها وجهان[1]:

ـ **أحدهما**: إبدال الضمة كسرة فتصحُّ الياء.

ـ **والآخر**: إبقاء الضَّمَّةُ؛ فتُقْلب الياء واواً.

ـ تقول في أُنْثَىٰ: الأَكْيَس، والأضيق: **الكِيسىٰ والضِّيقىٰ**، علىٰ الأول.

ـ والكوسىٰ والضُّوقىٰ علىٰ الثاني.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ترديداً بين حمله علىٰ مذكَّره تارة، وبين رعاية الزِّنَةِ أُخْرىٰ. **وقوله وصفاً**: احترازاً من نحو: طوبىٰ، بمعنىٰ الطيبة».

ـ **وقال المرادي**: «فُهِم من قوله: وصفاً، أنَّ فُعْلَىٰ إذا كانت اسماً تقلَب ياؤها واواً، وهو اسم مصدر من الطّيب، وقد قرئ[2] ﴿طِيْبَى لَهُمْ﴾، وهو قليل.

والثَّاني: كلام النَّاظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين:

ـ **أحدهما أنَّه** أجاز في فُعْلَىٰ وصفاً وجهين، وهم جزموا بأحدهما...». قالوا: تقلب ياء فُعلىٰ اسماً وواواً كطُوبىٰ والكُوسىٰ، وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٤١ ـ ٤٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٣، وشرح المكودي ٢/٩٤١ ـ ٩٤٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٥، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٨ ـ ٤٢٩، وشرح الهواري ٤/٣٤٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٨٧ ـ ١٢٨٨، والمقاصد الشَّافية ٦/١٧٧.

(٢) سورة الرَّعد ١٣/٢٩، وانظر معجم القراءات ٤/٤١٧ قراءة بكرة الأعرابي «طيبىٰ» بالكسر والياء علىٰ الأصل.

في الصِّفة، ولكن يُكسَر ما قبلها فتسلم الياء نحو: مشية حِيكى[1]، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾[2].

ـ **والآخر** أنَّهم ذكروا أُنْثَى الأفعل في باب الأسماء، فحكموا لها بحكم الأسماء أعني إقرار الضمَّة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام سيبويه أنَّه لا يجوز غير ذلك.

ـ إن تكن[3]: شرط، وفعل الشرط، واسمه مستتر فيها يعود إلى الياء، عيناً: خبره، لفعلى: متعلِّق بتكن، والظاهر أنه نعت لـ«عيناً»، وصفاً: حال من «فُعْلى»، فذاك: مبتدأ، بالوجهين: مفعول ثانٍ لـ«يُلفى»، عنهم: متعلِّق بـ«يُلْفَى»، وجملة «يُلْفَى» ومعمولاه خبر «فذاك»، والمبتدأ وخبره جواب الشرط.

(١) إذا مشى وحرّك منكبيه.

(٢) سورة النجم ٥٣/٢٢.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٨٠، وشرح المكودي ٢/٩٢٢.

٧٥ ـ فَصْلٌ
(في إبدال الواو من الياء)

٩٦٤. مِنْ لَامِ (فَعْلَىٰ) اسْماً أَتَىٰ الْوَاوُ بَدَلْ ❊ يَاءٍ كَـ«تَقْوَىٰ» غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ

٩٦٥. بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَىٰ) وَصْفَا ❊ وَكَوْنُ «قُصْوَىٰ» نَادِراً لَا يَخْفَىٰ

ـ إذا اعتلت لام فَعْلَىٰ فتارةً تكون لامها واواً، وتارةً تكون ياءً[1]:

١ ـ فإذا كانت واواً سلمت في الاسم، كالدَّعوىٰ. **وفي الصِّفَة**، نحو: نشوىٰ. فلم يفرِّقوا في ذوات الواو بين الاسم والصِّفة.

قال الشَّاطبي: «فهذا لم يفرقوا فيه بين الاسم والصِّفة».

٢ ـ وإن كانت ياءً سلمت في الصِّفة نحو: **خَزْيَا، وصَدْيا**، مُؤَنَّث خزيان وصديان، **وقلبت واواً في الاسم**، **كالتقوىٰ**، **والفتوىٰ**، **والبَقْوَىٰ**. فرقاً بين الاسم والصِّفة.

ـ قال المرادي: «وأُوثر الاسم بهذا الإعلال، لأنَّه أَخَفُّ، فكان أَحْمَلَ، وأكثر النحويين يجعل هذا مطرداً، وقال بعضهم: شذَّ من ذلك لفظة واحدة وهي قولهم: **طَغيا**، لولد البقر، فجاءت بالياء، **وكان القياس: طغوا بالواو**».

ـ وزاد في شرح الكافية لفظتين قال[2] فيه: وإنما قال غالباً احترازاً من

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٤٣ ـ ٤٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٣، وشرح المكودي ٢/٩٤٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٠ ـ ٤٣١، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٦، وشرح الأشموني ٢/٦١٩، والمقاصد الشَّافية ٩/١٨٤، وأوضح المسالك ٣/٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) شرح الكافية/٢١٢١.

الريّا[1] بمعنىٰ الرائحة والطَّغيا: وهو ولد البقرة الوحشية، **وسَعْيَا**: اسم موضع.

ـ **ومن تنبيه المرادي** أنَّ ما ذكره النَّاظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه، وأكثر النحويين أنَّ إبدال الياء واواً في «**فَعْلىٰ**» الاسم مطرد، وإقرار الياء فيها شاذٌّ، وعكس في التسهيل.

ـ **وذكر النَّاظم في بعض تصانيفه** أنَّ من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في «**فَعْلىٰ**» **اسماً كالنشوىٰ، والتقوىٰ، والعنوىٰ، والفتوىٰ**، والأصل فيهن الياء، وأكثر النحويين يجعلون هذا مطّرداً.

* **وفي البيت الثاني**: ذكر أنَّه إذا اعتلَّت لام «**فُعْلىٰ**» فتارةً تكون لامها ياءً، وتارةً تكون واواً.

ـ فإذا كانت ياءً سلمت **في الاسم** نحو: **الفُتْيَا**.

وفي الصِّفة نحو **القُصيَا، تأنيث الأَقْصىٰ**.

فلم يفرِّقوا في «فُعْلىٰ» من ذوات الياء بين الاسم والصِّفة

ـ **وإن كانت واواً** سلمت في الاسم نحو: **حُزْوَىٰ** (اسم موضع).

وقُلبَت ياء في الصِّفة نحو: **الدُنيا والعُلْيا**. وأصلهما: **دُنوىٰ وعُلْوَىٰ**، وهذا معنىٰ قوله: «بالعكس».

ـ وَشَذَّ من ذلك **كالقُصْوىٰ** في لغة الحجاز، بإظهار الواو، وهو نادر.

ـ وعند تميم يقولون: **القُصيا علىٰ القياس**، وشذَّ **الحُلْوَىٰ** عند الجميع.

---

(١) وفي شرح المرادي: ٦/٤٣ «والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أن الرَّيَّا صفة، وليس بشاذ، والأصل رائحة رَيَّا، أي: مملوءة طيباً» ومثله في شرح الأشموني.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ ما ذكره المصنّف أنَّ لام «فُعْلَىٰ» إذا كانت واواً تبدل ياء في الصِّفة، وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف.

ـ من لام[1]: متعلِّق بـ«بَدَل»، فَعْلىٰ: مضاف إليه، اسماً: حال من «فَعْلَىٰ»، أتىٰ فعل ماض، الواو: فاعل «أتىٰ»، بَدَل: حال من الواو، ياءٍ: مضاف إليه، كتقوىٰ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، غالباً: حال من فاعل «جا»، جا: فعل ماض، ذا: اسم إشارة فاعل «جاء»، البدل: عطف بيان لـ«ذا» أو نعت له.

ـ بالعكس: في موضع الحال من لام «فُعْلَىٰ» بعده، جاء: فعل ماض، لامُ: فاعل «جاء»، فُعْلَىٰ: مضاف إليه، وصفاً: حال من «فُعْلَىٰ» خلافاً للمكودي. فهو عنده حال من لام فُعْلَىٰ، كونُ: مبتدأ، قصوىٰ: مضاف إليه، نادراً: خبر كون، جملة «لا يخفىٰ»: خبر المبتدأ الكون.

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٠، وشرح المكودي ٢/٩٤٣ ـ ٩٤٤.

٧٦ ـ فَصْلٌ
(في اجتماع الواو والياء...)

٩٦٦. إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَ يَا ❁ وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا=

٩٦٧. =فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ❁ وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

ـ إذا اجتمع الواو والياء وسكن سابقهما وَجَبَ إبدالُ الواو ياءً، ثم إدغام الياء في الياء، ولهذا شروط[1]:

١ ـ أن يَتَّصِلا وذلك بأن يكونا في كلمةٍ واحدة، فلو كانا في كلمتين نحو **يوسف، وهذا فم يزيد، ويدعو ياسر، ويرمي واعد**، لم يجز الإبدال والإدغام، وعند بعضهم: **أخو يزيد، وبني واقد**.

٢ ـ أن يكون سكون السَّابق أصلياً، فإذا كان عارضاً نحو: قَوْيَ، مخفّف قَوِيَ، لم تُبْدَل، ولم تُدغَم.

٣ ـ الثالث: ألَّا يكون السَّاكن بدلاً غير لازم نحو: رُوْيَه مُخَفَّف: رُؤْيِهِ، فلا يُبْدَل لعروضه.

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٤٥ ـ ٤٧، وشرح الأشموني ٢/٦٢١ ـ ٦٢٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٢ ـ ٤٣٣، وشرح المكودي ٢/٩٤٥ ـ ٩٤٦، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٧ ـ ٢٢٨، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٠٣: «عَوَىٰ: عَوَّة»، وأوضح المسالك ٣/٣٣١، «عوىٰ الكلب عَوْيَة».

ـ وحكىٰ الكسائي الإدغام في «رُوْيا» إذا خففت، وسُمع من قرأ[1]: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾، وزعم الكسائي أنه سمع أعرابياً يقرأ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرِّيّا تَعْبُرُونَ﴾. كذا بكسر الراء عند الفرّاء، ومثله عند الطوسي.

ـ وقوله: **وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا:**

أي: من عروض ذات، أو من عروض سكون، فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيّد، وأصله: سَيْوِد، لأنه من ساد يسود، **ومَرْمِيّ، وأصله: مَرْمُوْي؛** لأنَّه من رمىٰ يرمي، وهو اسم مفعول، فأُبدلت فيهما ياء، ثم أدغمت أولىٰ الياءين في الأخرىٰ.

ـ وقوله: **وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا:**

ويشمل ثلاثة أَضْرُب:

١ ـ ما أُبدل وأدغم ولم يستوف الشروط نحو قولهم في **الرؤيا: رُيَّا**، وقراءة من قرأ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرِّيَّا تَعْبُرُونَ﴾ وتقدَّمت. وحكىٰ الفرّاء «رُوْيَة» مُخَفَّف رُؤْية: رُيَّة بالإدغام، وحكىٰ بعضهم اطرادهم علىٰ لغة، وقاس بعضهم عارض السكون علىٰ عارض البدليَّة في قَوْي: مخفف قَوِيَ، بالإدغام، وهو ضعيف.

٢ ـ ما صُحح مع استيفاء الشروط كقولهم: **للسِّنَّوْر: ضَيْوَن، وعوىٰ الكلب عَوْيَةً، ويوم أَيْوَم، ورجاء بن حَيْوَه.**

وعند ابن طولون: **عوىٰ الكلب عَوَّة**، ومثله عند المكودي وغيره.

٣ ـ **الثَّالث**: ما أُبدل فيه الياء واواً وأدغمت الواو في الواو كقولهم: **عوّىٰ**

---

(١) سورة يوسف ٤٣/١٢ قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وانظر معجم القراءات ٢٧٠/٤، وذكر أبو حيان أنَّه قلبت الهمزة واواً ثم قلبت ياءً لاجتماع الواو والياء، وقد سبقت إحداهما بالسُّكون. ونصّوا علىٰ شذوذه لأنَّ الواو بَدَلٌ غير لازم.

الكلب عَوَّة، وهو نَهُوّ عن المنكر.

ـ إن يسكّن[1]: شرط وفعله، السَّابقُ: فاعل، من واو: متعلِّق بالفعل قبله، ويا: معطوف على «وا» واتَّصلا: معطوف على فعل الشرط عند المكودي، ومن عروض: متعلِّق بـ«عَرِيا»، عَرِيا: معطوف على اتَّصلا، والألف في الفعلين للتثنية، ويحتمل أن يكون: اتَّصَلا وما عطف عليه في موضع الحال من واو وياء، على إضمار «قد».

ـ فَيَاءً: مفعول ثان لـ«اقلبنَّ»، والواو مفعول أول، اقلبنّ: فعل أمر مؤكّد بالنون الثقيلة، والفاعل مستتر فيه، مدغماً: حال مقدرة من فاعل «اقلبنَّ»، شذّ: فعل ماض، مُعْطَى: فاعل شذَّ، وهو اسم مفعول متعدٍّ لاثنين، ومفعوله الأول مستتر فيه مرفوع نائباً عن الفاعل، غيرَ: مفعوله الثاني، ما: اسم موصول مجرور بالإضافة، وجملة «قد رُسِما»: جملة الصِّلة.

٩٦٨. مِنْ وَاوٍ اوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ❁ أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ=
٩٦٩. =إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ ❁ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، /وَهْيَ لَا يُكَفّْ=
٩٧٠. =إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ❁ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

ـ ذكر في البيت الأول أنه يجب إبدال كل واوٍ أو ياءٍ تحركت بعد فتح ألفاً، ولكن بشروط[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨١، وشرح المكودي ٢/٩٤٦ ـ ٩٤٧، والمقاصد الشَّافية ٩/٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٤٩ ـ ٥١، وشرح المكودي ٢/٩٤٧ ـ ٩٤٩، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٢٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٤، وشرح الأشموني ٢/٦٢٢ ـ ٦٢٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٣ ـ ٥٣٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٩٤، وشرح الهواري ٤/٣٥٤ ـ ٣٥٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٩ ـ ٢٣٠.

ـ **الأول**: أن يكون التحريك أَصْليّاً، وهو ما نبَّه عليه بقوله: «**أُصِلْ**» وذلك احتراز من أن يكون عارضاً نحو: **جَيَل**، **مخفّف من**: **جَيْأَل**. **وتَوَم**، **مخفّف من**: **توأم**. فنُقلت حركة الهمزة إلىٰ الواو والياء، فلم يُقْلَبَا ألفاً؛ لأن الحركة عارضة؛ فهي غير أصليَّة.

ـ **الثاني**: أن يكون الواو والياء مُتَّصلين بالفتحة، احترازاً من أن يكون منفصلاً بحرف، وهو ما نَبَّه عليه بقوله: «**بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصل**» نحو: زاي، وواو، فالألف فاصلة.

أو يكون من كلمة أخرىٰ نحو: إن يزيد ومق، فإنَّه لا يُؤَثِّر.

ـ **الثَّالث**: أن يكون اتّصاله احترازاً أو مقدَّراً نحو: بنائك من مثل: **عُلَبِط** (الضخم) من: الرمي، والغزو، فتقول فيه: رُمَيٍ، غُزَوٍ، منقوصاً، ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لأنَّ اتِّصَال الفتحة عارض بسبب حَذْف الألف؛ لأنَّ الأصل: **رُمَانِيّ وغُزاوِيّ**، **لأنَّ «عُلَبطاً» أصله**: **عُلَابط**. فَحُذِفت الألف تخفيفاً، وهي مقدَّرة فمنعت من القلب.

ـ فهذه شروط لا بد منها في هذا الإعلال.

ـ وفي إعلال اللام نحتاج إلىٰ شرط واحد، وهو ألَّا يتَّصل ألف ولا ياء مشدَّدة، وأما العين فيشترط مع هذه المذكورة شروط أُخَر يأتي ذِكرها.

* **وفي البيت الثاني**: يعني أنَّ إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرّك تاليهما مع الإعلال وكَفَّه مطلقاً نحو: **بَيَان**، **وغَيُور**، **وَطَوِيل**، **وَخَوَرْنَق**.

وبعده:

=..... ..../ وَهْيَ لَا يُكَفُّ=

=إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ❁ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

لما كانت اللام محل تغيير لم يَكُفّ إعلالها الساكنُ كما كف إعلال العين، ما لم تكن ألفاً أو ياءً مشددة، فإنهما يكفّان إعلالها دون غيرهما من السَّواكن.

ـ فإن كان غيرهما لم يكفّ الإعلال نحو: رَمَوْا، غَزَوْا، يخشون، يَرْضون.

وأصلها: رَمَيُوا، غَزَوُوا، يَخْشَيُون، يَرْضَيُون.

فقُلبت في ذلك كلِّه الواو والياء ألفاً، ثم حُذِفت الألف لالتقاء الساكنين.

ـ وإن كان السَّاكن ألفاً أو ياء مشددة كَفّا الإعلال نحو: رَمَيَا، غَزَوَا، معنويّ، عَلَويّ. وإنما لم يكفّ السَّاكنُ إعلال اللام لقربها من الطرف، وإنما كَفّت الألف والياء المشددة إعلالها؛ لأنَّهم لو أعلّوا: رَمَيَا، غَزَوَا، لصار: رَمَىٰ، غَزَا فيلتبس بفعل الواو.

ـ **قال المرادي**: «فتحذف إحداهما... فلا يُدْرَىٰ للمثنىٰ هو أو للمفرد».

ـ وأما نحو: عَلَويّ، فلم تُبدل لامه ألفاً، لأنه في موضع تبدلُ فيه الألف واواً.

ـ من واو[1]: متعلِّق بـ«أُبدِلْ»، أو: حرف عطف، ياء: معطوف علىٰ «واو»، وعند الأزهري: من ياء او واوٍ، ومثله في نسخة ابن النَّاظم. بتحريك: في موضع النعت لواو أو ياء، وجملة «أُصِل» نعت لـ«تحريك»، ألفاً: مفعول «أَبدل»، أبدلْ: فعل أمر وفاعله، بعد: ظرف متعلِّق بـ«أبدلْ»، فتحٍ: مضاف إليه، متصلْ: نعت لـ«فتح».

(١) إعراب الألفيَّة/١٨١، وشرح المكودي ٢/٩٤٨ ـ ٩٤٩، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٢٢، ٢٣٤.

ـ إنْ: حرف شرط، حُرِّك: فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، التالي: نائب عن الفاعل.

وإن سُكِّن: شرط وفعله، ونائب الفاعل مستتر يعود على «التالي»، كَفّ: جواب الشرط، إعلالَ: مفعول «كفّ» غير: مضاف إليه، اللام: مضاف إليه/...

ـ وهي: مبتدأ. وعند الشَّاطبي عائد على الواو والياء، وأعاد ضمير المفرد لأنَّ العطف بأو.

وعند المكودي في حَلّه يعني أن لام الكلمة إذا كان واواً أو ياء، فأعاد هي إلى لام الكلمة، وهو قريب مما قبله.

لا يُكفّ: لا: حرف نفي، يُكفّ مضارع مبني للمفعول.

ـ إعلالُها: نائب عن الفاعل، بساكن: متعلِّق بـ«يُكَفّ»، غيرِ: نعت لساكن، ألفْ: مضاف إليه، أو: حرف عطف، ياء: معطوف على «ألف»، التشديدُ: مبتدأ، فيها: متعلِّق بـ«أُلِف»، وجملة «قد أُلِف» خبر المبتدأ، والتشديد وخبره: نعت لـ«ياء»، وجملة «**لا يكفّ إعلالُها**» خبر «هي».

٩٧١. وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلَا) ❊ ذَا (أَفْعَلٍ) كَـ«أَغْيَدٍ» وَ«أَحْوَلَا»

٩٧٢. وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ) ❊ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ

ـ قد يعرض للواو والياء أسباب تمنعهما مِن الإعلال، **والأول منهما**[1]: ما

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٣٥ ـ ٤٣٦، وشرح المكودي ٢/٩٥٠ ـ ٩٥١، وتوضيح المقاصد ٦/٥١ ـ ٥٢، وشرح الأشموني ٢/٦٢٤ ـ ٦٢٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٤ ـ ٣٤٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٠ ـ ٢٣١، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٩٦ ـ ١٢٩٧ «واجتوروا المدينة» من حديث أنس.

كان من الأفعال على وزن «فَعِل»، وكان مصدره على «فَعَل» مما جاء اسم فاعله على: أَفْعَل، يُصَحَّح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال.

نحو: غَيِدِ غَيَداً، وحَوِل حَوَلاً.

وسبب التصحيح أنَّ «حَوِل» وشبهه من أفعال الخَلْق والألوان.

ـ **قال المرادي**: «لأن فَعِل من هذا النوع مختصٌّ بالألوان والخلق، نحو: غَيِد فهو أَغْيَد، وحَوِل فهو أَحْوَل...» وهَيِف فهو أَهْيَف. وذكر أنَّه لزم تصحيحه حملاً على «افْعَلَّ» لموافقته له في المعنى».

ـ **وقال ابن طولون**: «وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على «افعلَّ» نحو: احولّ احولالاً، واعورّ اعوراراً. فصحَّ عين فعله ومصدره؛ لأنهما في معنى ما لا يُعَلُّ لعدم الشروط».

واحترز بقوله: «ذا أَفْعَلٍ» من نحو: «خاف»، ونحوه، فإنه على وزن «فَعِل»، أي: خَوِف، وفاعله مُتَّزن بفاعل.

ـ **وأشار إلى الموضع الثاني** مما يدل على التصحيح وعدم الإعلال.

* **وفي البيت الثاني**: ذكر أنَّ وزن «افتعل» من الواوي العين، إذا ظهر معنى «تفاعُل» مما يدل على الاشتراك صَحّ، ومثَّلوا لذلك بقولهم:

ـ اجتوروا: فهو بمعنى تجاوروا.

ـ ازدوجوا: بمعنى تزاوجوا.

وصَحَّ مع توافر شرط الإعلال؛ لأنه محمول على «تفاعُل» الذي بمعناه وليس في «تفاعُل» شروط الإعلال.

ـ واحترز بقوله: وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ):

من أن يكون «افتعل» لا يدلُّ على «التفاعُل»، وهو الاشتراك في الفاعليّة والمفعوليّة فإنه يجب إعلاله مطلقاً نحو:

ـ اختان بمعنى خان.

ـ واجتاز بمعنى جاز.

ـ واعتاد من اعتود، بمعنى عاد.

ـ وارتاب من ارتيب، بمعنى راب.

ـ واحترز بقوله: «والعَيْنُ وَاو» من أن تكون عينه ياءً، فإنَّه يجب إعلاله ولو كان دالّاً على التفاعُل نحو: امتازوا، ابتاعوا، استافوا، أي: تضاربوا بالسُّيوف؛ لأنَّ الياء أشبه بالألف من الواو، فكانت أحقَّ بالإعلال منها.

ـ وصحَّ[1]: فعل ماض، عينُ: فاعل، فَعَلٍ: مضاف إليه، وفَعِلا: فعل ماض معطوف على «فَعَل»، المصدر، والأَلف للإطلاق، ذا: منصوب على الحال من «فَعِل»، أفعل: مضاف إليه، والظاهر عند الشَّاطبي أنَّ «ذا» حال من فَعَل وفعِل معاً حيث قال: وكان الأولى للنَّاظم أن يقول: ذوي أفعل لأنهما اثنان، كأَغْيَدٍ: بالصَّرف للضَّرورة، خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كأغيد، وأحولا: معطوف على «أغيد».

ـ إِنْ: حرف شرط، يبن: فعل الشرط، بمعنى ظهر، تفاعُل: فاعل «يبن»، من افتعل: متعلِّق بـ«يبِنْ»، والعينُ: مبتدأ، واو: خبره، والجملة حالية مرتبطة بواو الحال، سلمت: جواب الشرط، وفاعله ضمير يعود إلى العين، وجملة «لم تُعَلّ»

(١) إعراب الألفيَّة/١٨١ ـ ١٨٢، وشرح المكودي ٢/٩٤٩ ـ ٩٥١.

حال مؤكدة لعاملها من فاعل «سلمت». وقوله: **ولم تُعَلّ: عند المكودي تتميم لصحة الاستغناء عنه.**

٩٧٣. وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ ❁ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

ـ أشار في هذا البيت إلىٰ الموضع الثالث مما لا يُعَلّ[1]، فذكر أنَّه إذا اجتمع في الكلمة حرفا علّة: واوان، أو ياءان، أو ياء وواو، وكل منهما مستحقٌّ لأن يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بُدَّ من تصحيح أحدهما لئلّا يجتمع إعلالان، والآخر أحقُّ بالإعلال.

ـ **اجتماع الواوين**: مثل: **الحوّىٰ: مصدر حَوِيَ، إذا اسودّ.** ويدلُّ علىٰ أنَّ ألف «الحوىٰ» منقلبة عن واو قولهم في المثنىٰ: **حووان وفي جمع أَحْوَىٰ: حُوٌّ، وفي مؤنّثه: حَوَّاء. وأصل الحوىٰ: حوو.**

ـ **قال المرادي**: «فكل واحدةٍ من الواوين تستحقُّ الانقلاب، فإذا قلبناهما التقىٰ ألفان، فيجب حذف أحدهما لالتقاء السَّاكنين، ثم حُذِفَ الآخر لملاقاة التنوين، فيبقىٰ اسم متمكّن علىٰ حرف واحد، وذلك ممتنع، **وما أفضىٰ إلىٰ الممتنع ممتنع**، ولما امتنع إعلالهما معاً وَجَب إعلال أحدهما، **وكان الثاني أحقَّ**

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٥٢ ـ ٥٣، وشرح الأشموني ٢/٦٢٥ ـ ٦٢٦، وشرح المكودي ٢/٩٥١ ـ ٩٥٢، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٩٨ ـ ١٢٩٩ «الحياة... أصلها حَيْوَة...»، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣١، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٥، وأوضح المسالك ٣/٣٣٧، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٤٩، ٢٦٣، قال في آخر شرح هذا البيت: «... إنَّ كلا الموضعين ليس من الضروري الذكر في هذا النظم، فكونه أتىٰ ببعض المسائل تبرُّعاً منه لا يلزمه أن يأتي بسائر الأشياء، ولا بما هو أمثل إذا تقاربا في القلّة؛ إذ باب التسمية إنما هو بمنزلة أبواب الامتحان في التصريف».

بذلك ؛ لأنَّ الطرفَ محلّ التغيير ، والعين مُتَحَصِّنَة لوقوعها حشواً» .

ـ **واجتماع الياءين**: كالحيا: للغيث ، وأصله حَيَيٌ ، فأُعِلَّت الثانية لما تقدَّم في المسألة السَّابقة .

ـ **قال الأشموني**: « . . . تثنيته حَيَيَان ، فأُعِلَّت الثانية لما تقدَّم» .

ـ **وَاجتماع الواو والياء**: نحو: **الهوىٰ ، وأصله**: هَوَيٌ ، فأُعِلَّت الياء ألفاً .

ـ وقوله: **وعَكْسٌ قَدْ يَحقّ**: نبَّه فيه علىٰ أنه قد يُعَلُّ الأولُ ، ويصحُّ الثاني ، وهو عكس ما تقدَّم ، وهو عندهم من الشّاذّ ، وقد: للتقليل .

ـ نحو: **غاية ، وأصله غَيَيَة** ، فَأُعِلَّت الأولىٰ ، وَصَحَّت الياء الثانية ، وسَهَّل ذلك كون الياء الثانية لم تقع طرفاً .

ـ ونحو ثاية: وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه ، فيثوي عندها .

ـ ونحو: غاية .

ـ ونحو طاية: السَّطح والدُّكان .

ـ وكذلك آية[1]: فهي عند الخليل: أَيَيَة فَأُعِلَّت الياء الأولىٰ ، وهي العين ، شذوذاً .

ـ وإن[2]: حرف شرط ، لحرفين: متعلِّق بـ«استحقّ» ، ذا: إشارة فاعل بفعل محذوف يفسِّره «اسْتحق» ، الإعلالُ: عطف بيان لذا ، أو نعت له ، استحق: فعل

---

(١) وهناك من قال: أيْيَة ، بسكون الأولىٰ ، ويلزم إعلال السَّاكنة . وبعضهم قال: آيِيَة علىٰ وزن فاعِلة ، فيلزمه حذف العين لغير موجَب . ومن قال أيِيَـة كَنَبِقة ، فيلزمه تقديم الإعلال علىٰ الإدغام ، والمعروف العكس . انظر شرح الأشموني ٢/٦٢٦ ، وأوضح المسالك ٣/٣٣٧ .

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٢ ، وشرح المكودي ٢/٩٥١ ـ ٩٥٢ .

ماض وفاعل، والجملة مفسِّرة، صُحِّح: جوابُ الشرط، أولٌ: نائب فاعل «صُحّح»، عكسُ: مبتدأ، وسوَّغ الابتداء به كونه مضافاً لمحذوف تقديراً على حَدّ: سلام عليك، قد يحق: خبر المبتدأ.

٩٧٤. وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ❁ يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

ـ يعني[1] أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كونهما عيناً فيما آخره زيادة تخص الأسماء، لأنَّه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، فصح لذلك.

ـ **وقال المرادي: الإعلال فرع، والفعل فرع[2]، ولهذا كان الإعلال في الفعل أحقَّ به من الاسم**. فإذا كان في آخر الاسم زيادة تختصُّ بالأسماء وَجَبَ سلامة عينه إذا كانت واواً أو ياء، تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وذلك نحو:

جَوَلان، وسَيَلان، وهَيَمان، وَصَوَرىٰ، وحَيَدَىٰ.

فقد ختمت بزيادة تختص بالأسماء، وهي الألف والنون، فصحت عينهما لذلك، وكذلك ألف التأنيث نحو: حَيَدىٰ (مشية المختال)، وصَوَرىٰ (اسم واد).

وما جاء من هذا النوع مُعَلّاً عُدَّ شاذاً نحو: دارن، وماهان، وقياسهما: دَوَران، ومَوَهان. وخالف المبرِّد في هذا فزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء داران وماهان.

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٣٧ ـ ٤٣٨، وشرح المكودي ٢/٩٥٢، وتوضيح المقاصد ٦/٥٣ ـ ٥٤، وشرح الأشموني ٢/٦٢٦، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٢.

(٢) المراجع السابقة.

ـ **قال المرادي**: «والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه».

ـ **وذكر المرادي تنبيهات منها**:

ـ زيادة تاء التأنيث غير مُعْتَبَرة في التصحيح؛ لأنَّها لا تخرج عن صورة فعل، لأنَّ تاء التأنيث تلحق الماضي.

ـ واختُلف في ألف التأنيث المقصورة نحو: «صَوَرىٰ» اسم ماء، فذهب المازني إلىٰ أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلىٰ أنها لا تمنع من الإعلال.

ـ وعينُ[1]: مبتدأ، ما: موصول مجرور بالإضافة، آخِرَهُ: ظرفٌ متعلِّق بـ«زِيد»، وجملة قد زيد» صلة «ما»، وما: نائب عن الفاعل، وجملة «يخصّ الاسم» صلة «ما» الثانية، واجب: خبر «عين»، أَنْ يَسْلما: فاعل «واجب»، وجوّز المكودي كونه خبراً مقدَّماً، وأن يَسْلما: مبتدأ مؤخراً، والجملة خبر «عين».

٩٧٥. وَقَبْـلَ (بَـا) اقْلِـبْ مِيمـاً النُّـونَ إِذَا ❁ كَـانَ مُسَـكَّناً كَـ«مَنْ بَـتَّ انْبِـذَا»

ـ **في النطق بالنون السَّاكنة قبل الباء عُسْر**[2]؛ لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين النون وغُنَّتها لشدة الباء؛ ولذلك وَجَب إبدالها قبل الباء ميماً؛ لأنها من مخرج الباء، ومثل النون في الغُنَّة، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمُتَّصلة، وقد جمعهما

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٢، وشرح المكودي ٢/٩٥٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٦٩.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٥٦ ـ ٥٧، وشرح المكناسي ٢/٣٨٠ ـ ٣٨١، وشرح المكودي ٢/٩٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٩، وشرح الأشموني ٢/٦٢٨، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٧٨، ٢٨٣، وأوضح المسالك ٣/٣٤١، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٢ ـ ٢٣٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٠١.

في قوله: ..... كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

ـ **وصورة الإبدال: مَمْبَتّ، امْبُذَا.**

ـ أي: مَنْ قطعك فألقِه عن بالك واطَّرِحه، وألف: انبذا: بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ـ **والنص عند الشَّاطبي**: «بَتَّ» ومثله عند الأزهري، ونقل المكناسي هذا عن الشَّاطبي. ومعنىٰ «بَتَّ» أي: من بَتَّ أسرارك فانبذه.

ومثَّل للمنفصل بقوله: من بتَّ، وللمتصل بقوله: انبذا.

ـ **وذكر المرادي أنَّ** بعضهم عَبّر عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل النَّاظم، والأَوْلىٰ أن يُعَبَّر عنه بالإبدال؛ لأنَّ القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلّة غالباً.

ـ **قلتُ: هذه المسألة لا يصح إدراجها تحت عنوان هذا الفصل إلَّا إذا أردنا عموم الإبدال.**

ـ وقبلَ[1]: متعلِّق بـ«اقلب»، با: مضاف إليه، اقلب: فعل أمر متعدٍّ لاثنين، والفاعل: مستتر، ميماً: مفعوله الثاني، النونَ: مفعوله الأول، إذا: ظرف تَضَمَّنَ معنىٰ الشرط منصوب بجوابه، كان: فعل ناقص، واسمه مستتر يعود إلىٰ النون، مسكناً: خبر «كان»، والجملة في موضع جرٍّ بالإضافة، كمن: الكاف جارة لقول محذوف، والجملة مقول القول، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف.

ـ ومن اسم شرط، وبَتّ: فعل الشرط، انبذا: جواب الشرط علىٰ إضمار الفاء، وهو فعل أمر، والألف بدل النون الخفيفة.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٢، وشرح المكودي ٢/٩٥٣.

٧٧ ـ فَصْلٌ
(في نقل الحركة إلى الساكن قبلها)

٩٧٦. لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ❁ ذِي لِينِ اتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ«أَبِنْ»=
٩٧٧. =مَا لَـمْ يَكُنْ فِعْـلَ تَعَجُّـبٍ، وَلَا ❁ كَـ«ابْيَضَّ» أَوْ «أَهْوَى» بِلَامٍ عُلِّلَا

ـ إذا كانت عين الفعل واواً أو ياءً وقبلهما ساكن صحيح وَجَبَ نقل حركة العين إليه؛ لاستثقالها على حروف العلَّة[1]. مثال ذلك:

ـ يَقُوْم: والأصل: يَقْوُمُ، فصار: يَقُوْمُ.

ـ يَبِيْن: والأصل: يَبْيِنُ، فصار يَبِيْنُ.

فنُقِلت حركة الواو والياء إلى السَّاكن قبلها، أي: إلى القاف والياء، فسكنت الواو والياء.

ـ وعند نَقْل حركة العين إلى السَّاكن قبلها، فتارةً تكون العين مجانِسَةً للحركة المنقولة، وتارةً تكون غير مجانِسَة..

(١) توضيح المقاصد ٦/٥٩ ـ ٦٠، وشرح الأشموني ٢/٦٢٩ ـ ٦٣٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٦، وأوضح المسالك ٣/٣٤٢، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٠٢ ـ ١٣٠٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٣، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٨٤، وشرح الهواري ٤/٣٦١ ـ ٣٦٢.

ـ **فإن كانت مجانسَة لها** لم تغيَّر بأكثر من تسكينها بعد النقل، وذلك بأن تكون الحركة ضمّة، والعين واواً، أو كسرة، والعين ياء، كما تقدَّم في «يقوم ويبين».

ـ **وإن كانت غير مجانِسَة لها** أُبدلت حرفاً يُجانس الحركة.

فإن كانت الحركة فتحةً، والعينُ واواً أو ياءً أُبدلت العين ألفاً نحو: **أقام، وأبان، وأصلهما: أَقْوَم، وأَبْيَنَ.**

فلما نُقِلت الفتحةُ إلىٰ السَّاكن بقيت العين غير مجانِسَةٍ لها، فقلبت ألفاً.

ـ وإذا كانت الحركة كسرة، والعين واواً، نقلت الكسرة، ثم قُلبت الواو ياء لتجانس الكسرة، نحو: **يُقيم: أصله: يُقْوِم فَفُعِل ما ذُكِرَ.**

* **ولهذا النقل شروط:**

١ ـ أن يكون السَّاكنُ المنقولُ إليه صحيحاً، فإن كان حَرْفَ عِلَّة لم يُنْقَل إليه، نحو: قَاوَلَ، وبَايَعَ. وكذا الهمزة لا يُنْقَل إليها نحو: يأْيَسُ مضارع: أَيِسَ.

٢ ـ ألَّا يكون الفعل فعْل تعجُّب نحو:

ـ **ما أَبْيَنَ الشيءَ وأَقْوَمَهُ.**

ـ **وأَبْيِنْ به، وأَقْوِمْ به.**

حملوه علىٰ نظيره في الأسماء في الوزن والدلالة، وهو أفعل التفضيل.

٣ ـ ألَّا يكون من المضاعف اللام، نحو: ابْيَضَّ، اسْوَدَّ، ولم يُعلّوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك نحو: ابيَضّ لو أُعِلَّت عينه بالإعلال المذكور لقيل فيه: باض، وكان يُظن أنَّه «فاعَلَ» من البضاضة وهو نعومة البشرة، وليس هذا بمراد،

فوجب صَوْن اللفظ مما يؤدي إليه.

٤ ـ ألَّا يكون في المعتلّ اللام نحو: «أَهْوَىٰ» وأَحْيَا، فلا يدخله النقل لئلا يتوالىٰ إعلالان في آخر الكلمة.

وقد أشار إلىٰ الشروط الثلاثة بالبيت الثاني، والشرط الأول ذكره في البيت السابق في قوله: «صَحَّ»[1].

ـ لساكن[2]: متعلِّق بـ«انقل»، وجملة «صَحَّ» نعت لـ«ساكن»، انقل: فعل أمر، وفاعل، التحريكَ: بمعنىٰ الحركة، مفعول «انقلْ»، من ذي: متعلِّق بـ«انقلْ»، لينٍ: مضاف إليه، آتٍ: اسم فاعل من «أتىٰ»، نعت «لين»، وعند المكودي: نعت لـ«ذي»، عينَ: حال من الضمير المستتر في «آت»، فِعْل: مضاف إليه، كأَبِنْ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، تقديره: وذلك كَأَبِنِ.

ـ ما: ظرفيّة مصدريّة، لم: حرف جازم، يكن: مضارع مجزوم، واسمه مستتر فيه، يعود علىٰ الفعل، وفِعْلَ: خبره، تعجُّب: مضاف إليه، ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتوكيد النفي.

ـ كابيضّ: معطوف علىٰ خبر «يكن» وهو «فعلَ»، أو: حرف عطف، أَهْوَىٰ: معطوف علىٰ «ابيضَّ»، بلام: متعلِّق بـ«عُلّلا»، وجملة «عُلِّلا» نعت «أهوىٰ».

---

(١) وزاد في التسهيل شرطاً آخر، وهو ألَّا يكون موافقاً لفَعِل الذي بمعنىٰ أَفْعَل نحو: عَوِر يَعْوَر، وصَيِدَ يَصْيَدُ، وكذا ما تصرّف منه نحو: أَعْوَرَهُ اللهُ.

قال المرادي: «وكأنَّه استغنىٰ عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق. في قوله: وصَحّ عين فَعَل وفَعِلا...». انظر البيت/٩٧١، وانظر التسهيل/٣١١، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٩٧، وتوضيح المقاصد ٦/٦٠ ـ ٦١.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٢ ـ ١٨٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٥.

٩٧٨. وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

يعني أنَّ الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبَهَ الفعلَ المضارع في زيادته لا في وزنه، أو في وزنه لا في زيادته[1].

ويشمل صورتين:

١ ـ **الأولى**: أن تبني من «**البَيْع**» مثل «**تِحْلِئ**»[2] فتقول: تِبِيع، وأصله: تِبْيِع بسكون الياء، فَأُعِلَّ لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء، وخالفه في الوزن، فصار تِبِيْع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة.

ومثله من القول: **تِقِيْل**، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة.

٢ ـ **والثانية**: نحو: «**مَقَام**» **وأصله مَقْوَم**، فأشبه الفعل المضارع في الوزن، وفيه زيادة تنبئ أنه ليس من قبيل الأفعال، وهو الميم، فأُعِلَّ، لأن الميم لا تُزاد في أول المضارع، وهذا معنى قوله: «وَفِيهِ وَسْمُ».

ـ **قال المكودي**: «وفُهِمَ منه أنَّ الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الزيادة والوزن لم يُعَلّ نحو: **أَبْيَض وأَسْوَد**، لأنه لو أُعِلَّ لالتبس بالفعل؛ إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه. وفُهِمَ منه أيضاً أنه إذا لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة

---

(١) شرح المكودي ٢/٩٥٥ ـ ١٩٥٦، وشرح ابن طولون ٢/٤٤١ ـ ٤٤٢، وتوضيح المقاصد ٦/٦١ ـ ٦٢ وما تقدَّم من إعلال نحو تِبِيع مثال تِحْلِئ لكونه خالف المضارع بكسر أوله مَذْهب النحويين كافَّة إلَّا المبرِّد، فإنه يصحِّح ذلك ونحوه... والصحيح مذهب الجمهور. وشرح الأشموني ٢/٦٣١ ـ ٦٣٢، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٦، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٠٩، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢) ما أفسَده السِّكين من الجلد إذا قُشِر. القاموس/حلأ.

لم يُعَلّ كـ«مكيال».

ـ ومثلُ[1]: خبرٌ مقدَّم، فِعْلٍ: مضاف إليه، في ذا: متعلِّق بـ«مثل» لما فيها من المماثلة، الإعلالِ: عطفُ بيان على «ذا»، أو نعت له، اسم: مبتدأ مؤخَّر، وجوَّز المكودي العكس، وجملة «ضَاهَى مضارعاً» نعت لـ«اسم»، فيه: خبرٌ مقدَّم، وَسْمُ: مبتدأ مؤخَّر، والجملة نعت بعد نعت لاسم.

٩٧٩. وَمِفْعَـلٌ صُـحِّحَ كَالْـمِفْعَالِ ❊ وَأَلِـفَ الْـإِفْعَالِ وَاسْـتِفْعَالِ

٩٨٠. أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ❊ وَحَـذْفُهَا بِالنَّقْـلِ رُبَّمَـا عَـرَضْ

ـ قوله: وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْ مِفْعَالِ.....

يعني أنَّه صُحِّحَ «مِفْعَل»[1]، وإن كان ظاهره يقتضي الإعلال؛ لأنه حُمِل على مِفْعَال، ومِفْعال: لم يُشبِه الفعل لا في الوزن، ولا في الزيادة[2].

ـ قال ابن طولون: «وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صُحِّح لأنه مقصور منه، فهو هو». ومثل هذا عند المكودي والمرادي وغيرهم.

قوله: ..... ❊ وَأَلِـفَ الْـإِفْعَالِ وَاسْـتِفْعَالِ=

=أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ❊

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٦.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٦ ـ ٩٥٨، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٧، وتوضيح المقاصد ٦/٦٣ ـ ٦٦، وشرح الأشموني ٢/٦٣٢ ـ ٦٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٦، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٢٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٠٤ ـ ١٣٠٦، وشرح الهواري ٤/٣٦٣ ـ ٣٦٥.

يعني أنه إذا كان المستحقُّ للنقل والإعلال المذكورين مصدراً على «**إفعال**»، و«**استفعال**»، حُمِل على فعله، ونُقِلَت حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفاً لمجانسة الفتحة، فيجتمع ألفان:

ـ **الأولى**: المنقلبة عن العين.

ـ **والثانية**: الألف التي كانت بعد العين.

فتُحْذَف الثانية، ويلزم حينئذٍ التاءُ عِوَضاً من الألف المحذوفة، نحو: **إجازة، واستقامة، وأصله: إِجْواز، واستْقوام**[1].

ونظير «إِجْواز» من الصحيح: إِكْرَام.

ونظير الاسْتقوام من الصحيح: استدْراك.

فنُقِلت حركة العين فيهما إلى السَّاكن قبلهما، وفُعِل فيهما ما تقدَّم مِنَ الحَذْف والتعويض.

ـ **قال ابن هشام**: «ويجب بعد القلب حَذْفُ إحدى الألفين لالتقاء السَّاكنين، والصحيح أنها الثانية لزيادتها، وقربها من الطَّرف، ...».

ـ **وقال ابن طولون**: «وقد صَرَّحَ بأن المحذوف هو الألف الزائدة بقوله:

..... ❦ **وَأَلِـفَ الْـ(إِفْعَالِ) وَ(اسْـتِفْعَالِ)**

أَزِلْ .... ❦

هو مذهب سيبويه...».

---

(١) وعند الأشموني: «قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها: أَعْوَل إِعْوَالاً، وأغْيَمَت السماءُ إغياماً، واسْتحوذ استحواذاً، واستفيل الصبي استفيالاً، وهذا عند النُّحاة شاذّ يُحفظ، ولا يُقاس عليه».

ـ وقوله: .... ❁ وَحَـذْفُهَا بِالنَّقْـلِ رُبَّمَـا عَـرَضْ

يشير إلىٰ أنَّ هذه التاء التي قد تلحق عوضاً قد تُحْذَف، ويُقْتَصَرُ الحذفُ علىٰ السَّماع، ويكثر ذلك مع الإضافة، كقوله[1]: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾. كذا عند ابن النَّاظم.

ـ وحكىٰ الأخفش: أراه: إراءً، وأجابه إجاباً.

ـ ومِفْعَلٌ[2]: مبتدأ، وجملة «صُحِّحَ» خبر، كالمفعال: حالٌ من الضمير في «صُحِّح»، أَو نَعْت لمصدر محذوف، أي: ومِفْعلٌ صُحِّحَ تصحيحاً كتصحيح المفعال، ألفَ: مفعولٌ مقدَّم بـ«أَزِلْ»، الإِفعال: مضاف إليه، واستفعال: معطوف علىٰ «الإفعال».

ـ أَزِلْ: فعل أمر وفاعل، لذا: متعلِّق بـ«أَزِلْ»، الإعلالِ: عطف بيان، أو نعت، والتا: مفعولٌ مقدَّم بـ«الزمْ»، الزم: فعل أمر، عِوضَ: حال من التاء، وحذفُها: مبتدأ، بالنقل: متعلِّق بـ«عَرَضْ»، رُبَّما: للتقليل. وعند الأزهري: نادراً: وأعربه حالاً من الضمير المستتر في «عرض»، وجملة «عرض» خبر «حذفُها». وذكر أنه في بعض النسخ «ربما عَرَضْ» وعليه شرح الشَّاطبي. ومثله عند المكودي، وأشار إلىٰ الرواية الأولىٰ «نادراً».

٩٨١. وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ❁ نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِـهِ أَيْضـاً قَمِـنْ

٩٨٢. نَحْوُ: «مَبِيعٍ» وَ«مَصُونٍ»، وَنَدَرْ ❁ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

ـ إذا بُنِي «مَفْعُول» من ثلاثي معتلّ العين فُعِل به ما فُعِل بـ«إِفْعال» و«استفعال»

(١) سورة الأنبياء ٢١/٧٣، وسورة النور ٢٤/٣٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٨.

من نقل حركة عينه وحذف مَدَّته[1].

فإذا بُنِي «مفعول» من قال، وباع، فقيل:

مَقُول: والأصل: مَقْوُول. ومَبِيع: والأصل: مَبْيُوع.

فنقلت حركة الواو والياء إلىٰ السَّاكن قبلهما: مَقُوْوْل، مَبْيُوْع.

فالتقىٰ ساكنان: الأول: عين الكلمة، والثاني: واو مفعول الزائدة، فوجب حذفُ إحداهما، واختُلف في أيِّهما حُذِف:

فذهب الخليل وسيبويه إلىٰ أنَّ المحذوف واو «مفعول» لزيادتها، ولقربها من الطرف.

ـ **وذهب الأخفش** إلىٰ أنَّ المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو «مفعول» لمعنىٰ؛ ولأنَّ السَّاكنين إذا التقيا في كلمة حُذِفَ الأولُ.

ـ **قال المرادي**: «فأمّا ذوات الواو نحو: «**مَقُول**، فليس فيها عمل غير ذلك؛ لأنه لما حُذِفت منه إحدىٰ الواوين بقي «مقول» علىٰ لفظه».

وأمَّا ذوات الواو نحو: «مَبِيع» فإنه لما حُذِفت واوه علىٰ رأي سيبويه بقي: «**مَبْيِع**» بياء ساكنة بعد ضمة، فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصحَّ الياء.

وأمَّا علىٰ رأي الأخفش فإنه لما حُذِفت ياؤه كسرت الفاء وقُلِبت الواو ياءً فرقاً

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٦٦ ـ ٦٩، وشرح الأشموني ٢/٦٣٣ ـ ٦٣٦، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣ ـ ٣٤٥، وشرح المكودي ٢/٩٥٨ ـ ٩٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٣ ـ ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٧ ـ ٢٣٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٧ «**وبعض العرب يصحح مفعولاً من ذوات الواو فيقولون: ثوب مُصْوُوْن، وفرس مَعْوُوْد، وهو قليل. وأما مفعول من ذوات الواو فبنو تميم يصححونه، فيقولون: مَبْيُوع وَمَخْيُوط...**». والمقاصد الشَّافية ٩/٣٣٦.

بين ذوات الواو وذوات الياء.

ـ **قال ابن هشام**: «المسألة الرابعة: صيغة مَفْعُول، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذفُ إحدىٰ الواوين، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف، وقَلْب الضَّمَّة كسرة لئلا تنقلب الياء واواً، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو.

مثال: الواوي: **مَقُول، ومَصُوغ. واليائي: مَبِيع ومَدِين...**».

ـ **وقوله:** ..... **وَنَدَرْ ❁ تَصْحِيحُ ذِي الوَاو** .....

أشار به إلىٰ قول بعض العرب: **ثوب مَصْوُون، ومِسْكٌ مَدْوُوف** (أي: مسحوق)، وفي القياس علىٰ هذا خلاف:

منعه الجمهور، وأجازه المبرد في أحد قوليه.

ـ **وعند الجوهري**: أنَّ بعض النحويين يقيس الإتمام في الواو، وأنه لغة بعض العرب.

ـ وقوله: .... ❁ ..... **وَفِي ذِي اليَا اشْتَهِرْ**

يعني أنَّ التصحيح في ذوات الياء كثير مشهور بخلاف الواو، وذلك لثقل الواو وخِفَّة الياء، ومثال ذلك: «خذه مطيوبة نفساً»[1].

وقول الشَّاعر: **كَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ**

وقول العباس بن مرداس:

---

(١) قال ابن هشام «وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو: سمع **ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود**».

قَدْ كَانَ قَوْمَكَ يَحْسَبُوْنَكَ سَيِّداً ❁ وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّد مَعْيُونُ

ـ وما[1]: موصول مبتدأ، لإفعال: صلة «ما»، من النقل: متعلِّق بما في المجرور من معنىٰ الاستقرار، من حذف: معطوف علىٰ «من النقل»، وعند الشَّاطبي: من الحذف ومن نقل، فمفعولٌ: مبتدأ، به: متعلِّق بـ«قمن»، أيضاً: مفعول مطلق، قمن: «خبر مفعول»، وهو وخبره خبر عن «ما».

ـ نحو: وذلك نحو، فهو خبر مبتدأ محذوف، مبيع مضاف إليه، معيون: معطوف علىٰ مَبيع، ونَدَر: فعل ماض، تصحيحُ: فاعل، ذي: مضاف إليه، الواو: مضاف إليه، في ذي: متعلِّق بـ«اشتَهر»، واليا: مضاف إليه، اشتَهر: فعل وفاعل يعود إلىٰ التصحيح.

٩٨٣. وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: «عَدَا» ❁ وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

ـ إذا بُني المفعول من فعل معتلَّ اللام فقد تكون لامُه ياءً، أو واواً[2].

ـ **إذا كانت لامه ياءً**: وَجَبَ إعلاله بالإبدال والإدغام وتحويل الضَّمَّة كسرة نحو: مَرْميّ: والأصل: مَرْمُوْي.

فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما السكون، وأدغمت في لام الكلمة، وكُسِرت الميم لتصِحَّ الياء.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٩ ـ ٩٦٠.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٦٩ ـ ٧١، وشرح الأشموني ٢/٦٣٦ ـ ٦٣٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٨، وشرح المكودي ٢/٩٥٩، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٥ «وفُهِمَ من قوله: إن لم تتحرَّ الأجود: أنَّ التصحيح أَجْوَد؛ لأنَّ معنىٰ تتحرىٰ: تقصد، والمعنىٰ: وأَعْلِل إن لم تقصد الأجود، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعِلّ». والمقاصد الشَّافية ٩/٣٤٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٠٩ ـ ١٣١٠.

ـ **وإذا كانت واواً فهي على ثلاثة أقسام:**

١ ـ **قسم: يجب إعلالُه**، وهو ما كانت عينه واواً، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو: **قوِي، قلت. مَقْوِيّ، والأصل: مَقْووٌ.**

فاستُثقل اجتماع ثلاث واوات في الطَّرف مع الضَّمَّة، فقلبت الأخيرة ياء، ثم قلبت المتوسطة ياء، لاجتماع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأَجل الياء، وأدغمت الياء في الياء فقيل: مَقْوِيّ.

وصورتها: مَقْوُووٌ ← مَقْوُوي ← مَقْوُيّ ← مَقْوِيّ.

٢ ـ **وقسم يُختار إعلالُه**، وهو ما كان فعله على «فَعِل» بكسر العين، كرضِي، فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أَوْلَى، لأنَّ فعله قد قلبت فيه الواو ياء: «رَضِوَ: رَضِيَ» في حال بناء للفاعل والمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أَوْلَى من مخالفته له، ولذلك جاء في القرآن مَعَلّاً، ولم يأتِ مُصَحَّحاً.

قال تعالى[1]: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾.

ولم يأتِ: مَرْضُوَّة، مع أنه من الرضوان. وقال بعضهم: مَرْضُوَّة.

وقُرِئ[2]: «مَرْضُوَّه» **بالتصحيح**، وجعله في التسهيل مرجوحاً، وهو عند الأشموني قليل، ومثله عند ابن الحاجب.

ـ **قال المرادي**: «وذكر غير المصنِّف أنَّ التصحيح في ذلك هو القياس، وأنَّ الإعلال فيه شاذ، وصَرَّح بعض المغاربة بعدم اطّراد الإعلال فيه، وظاهر كلام

---

(١) سورة الفجر ٨٩/٢٨.

(٢) انظر معجم القراءات ١٠/٤٣٣ ولم يُسَمَّ لهذه القراءة قارئ. وشرح الشَّافية ٣/١٧١، والتسهيل/٣٠٩.

سيبويه اطّراده، قال: والوجه في هذا النحو الواو. والأخرىٰ عربية كثيرة».

٣ ـ والذي يُختار تصحيحه وهو ما كان من «فَعَل» وليست عينه واواً، ولا هو من «فَعِل» بكسر العين، كالمفعول من «عَدَا» فيجوز فيه:

التصحيح حَمْلاً علىٰ فعل الفاعل فتقول: مَعْدُوّ.

ويجوز الإعلال حملاً علىٰ فعل المفعول فتقول: مَعْدِيّ.

والتصحيح أَوْلىٰ، ويُرْوَىٰ قول عبد يغوث الحارثي بالوجهين:

وَقَدْ عَلِمت عِرْسي مليكةُ أَنَّني ❁ أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وأنشده المازني: مَعْدُوّاً، وأنشده غيره: معديّاً.

ـ صَحِّح[1]: فعل أمر وفاعل، المفعول: مفعول به، من نحو: في موضع الحال من المفعول، عَدَا: مضاف إليه علىٰ إرادة اللَّفظ، وأَعْلِل: فعل أمر معطوف علىٰ صَحِّح، ومفعول محذوف، إنْ: حرف شرط، لم: حرف جزم، تتحرَّ: أي تقصد، وهو فعل الشرط، والفاعل: مستتر، الأَجْوَدا: مفعول به، وجواب الشرط محذوف.

٩٨٤. كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْـ(فُعُولُ) مِنْ ❁ ذِي الْـوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَـرْدٍ يَعِـنَّ

ـ إذا كان «الفُعُول» مما لامه واو لم يَخْلُ من أن يكون جمعاً أو مفرداً[2]:

ـ **فإن كان جَمْعاً فقد جاء فيه الإعلال والتصحيح**، والإِعلالُ أكثر، نحو:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٧٢ ـ ٧٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/٦٣٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٠ ـ ٢٤١، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٦، وشرح المكودي ٥/٩٦١، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٥٦.

عِصِيّ، دِليّ، وقفِيّ، والأصل: عَصَا، ودَلْو، وَقَفَا، وأصل هذه الأسماء: عصوو، ودلوو، وقفوو. فأُبدلت الواو الأخيرة ياء، فاجتمع ياء وواو، فحصل الإبدال والإدغام.

ـ وورد من ذلك ألفاظ بالتصحيح: **أُبُوّ، أُخُوّ، نُحُوّ**: جمع: أب وأخ ونحو، ونُجُوّ: وحكي عن بعضهم: «**إنكم لتنظرون في نجوّ كثيرة**، جمع: نجو، وهو السحاب الذي هراق ماءه. ومثله: **بُهُوّ: جمع بَهْو**، وهو الصدر.

ـ **وإذا كان مفرداً فقد جاء فيه الوجهان إِلَّا أَنَّ التصحيح أكثر نحو:**

عَلا عُلُوّاً، نما نموّاً. وجاء الإعلال في قولهم: عتا عِتِيًّا، أي: كبر ووَلَّىٰ، وقَسَا قِسِيّاً: من القسْوَة.

وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخِفَّة المفرد.

ـ كذلك[1]: متعلِّق بـ«جاء»، ذا: بمعنىٰ صاحب منصوب علىٰ الحال من الفُعُول، وجهين: مضاف إليه، جا: فعل ماض: بالقصر، الفُعُول: فاعل «جاء»، من ذي: متعلِّق بجاء، وعند الشَّاطبي متعلِّق باسم فاعل حال من الفُعُول، الواو: مضاف إليه، لامَ: حال من الواو، وذكر الشَّاطبي أنه يحتمل أن يكون «لام» ظرفاً، والعامل فيه «يَعِن»، جمع: مضاف إليه، أو: حرف عطف، فرد: معطوف علىٰ «جمع»، كـ«يَعِن»: بمعنىٰ يعرض. وعند المكودي: نعت لفرد.

٩٨٥. وَشَاعَ نَحْوُ: «نُيَّم» فِي «نُوَّمِ» ❖ وَنَحْوُ: «نُيَّامٍ» شُذُوذُهُ نُمِيْ

أي: كَثُر الإعلال بقلب الواو ياءً إذا كانت عيناً لـ«فُعَّل»، نحو[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٤.

(٢) شرح الأشموني ٢/٦٣٩ ـ ٦٤٠، وتوضيح المقاصد ٦/٧٤ ـ ٧٦، وشرح المكودي ٢/٩٦١=

نُـوَّم ← نُيَّم جمع نائم.

صُوَّم ← صُيَّم : جمع صائم.

جُوَّع ← جُيَّع جمع جائع.

ـ قال الحادرة:

وَمُعَـرَّضٍ تَغْلِـي المَرَاجِـلُ تَحْتَـهُ ❁ عَجِلَـت طَبِيْخَتَـهُ لِقَـوْمٍ جُيَّـعِ

ووجه ذلك أنَّ العين شُبِّهت باللَّام لِقُربها من الطرف، فَأُعِلَّت كما تُعَلّ اللَّام، فَقُلِبت الواو الأخيرة ياء، ثم قُلِبت الواو الأُوْلَىٰ ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء، ومع كثرته التصحيحُ أكثر منه، نحو: نُوَّم وصُوَّم.

ـ وذكر المرادي أنَّ الإعلال شَذَّ في لفظ واحد لا يُقاس عليه، وهو: نُيّام، جمع نائم، قال أبو الغمر الكلابي:

أَلَا طرقتنـا مَيَّـةُ بنـةُ مُنْـذِرٍ ❁ فَمَـا أَرَّقَ النُّيَّـامَ إِلَّا كَلَامُهَـا

وقال: «وقوله: «شاع» يفيد الكثرة، وليس بنص علىٰ اطراده»، وقد نصَّ غيره من النحويين علىٰ أنَّه مُطَّرد، ولاطّراده شرط لم يذكره المصنف، وهو ألا يكون معتلَّ اللَّام، نحو: «شاوٍ وشُوَّىٰ»، و«غاوٍ وَغُوَّىٰ».

فهذا لا يجوز إعلاله كراهة توالي إعلالين.

ـ ويجوز في فاء «فُعَّل» المعلِّ العين. الضّمّ والكسر، والضَّمّ أَوْلَىٰ.

= ـ ٩٦٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٨، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٦، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤١ ـ ٢٤٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٦٠ «وقوله: وشاع... أراد أن القلب في نحو نُوَّم مما عينه واو حتىٰ صار إلىٰ نيّم شائع في كلام العرب، ومن ذلك ما مثل به. وقالوا: صائم وصُيّم... وقائل وقيّل...».

ـ وشاع[1]: فعل ماض، نحو: فاعل، نُيَّم: مضاف إليه، في نُوّم: حال من «نُيَّم»، أو متعلِّق بشاع، ونحو: مبتدأ أول، نيّام: مضاف إليه، شذوذُه: مبتدأ ثان، وجملة: «نُمي» خبر الثاني، وهو وخبره خبر الأول.

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٤.

٧٨ ـ فَصْلٌ
(في إبدال فاء الافتعال بتاء)

٩٨٦. ذُو اللِّينِ (فَا) (تَا) فِي (افْتِعَالٍ) أُبْدِلَا ❁ وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: «ائْتَكَلَا»

ـ إذا كانت فاء الافتعال وفروعه حرف لين ـ واواً أو ياءً ـ وَجَبَ إبدالها تاءً لعُسْر النطق بحرف اللِّين السَّاكن مع التاء[1].

ـ **قال ابن النَّاظم**: «لما بينهما من مقاربة المخرج، ومنافاة الوصف»، نحو:

ـ **اتَّصل فهو مُتَّصل، واتِّصال.**

والأصل فيه: وصل: اوْتَصَل، مُوْتَصِل، اوْتِصال

ـ **اتَّسر، فهو مُتَّسر، واتِّسار.**

والأصل فيه: يسر: ايْتَسَر، مُيْتَسِر، ايْتِسار.

ـ **قال المكودي**: «ولا مَدْخَلَ للألف هنا لأنها لا تكون فاءً، وإنما أبدلوا منها تاءً؛ لأنهم لو أَقَرُّوها لتلاعبت بها الحركات؛ فإن كانت بعد ضمة قُلبت واواً، أو

(١) شرح ابن النَّاظم/٣٤٨ ـ ٣٤٩، وشرح المكودي ٢/٩٦٣ ـ ٩٦٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٢ ـ ٢٤٣، وشرح الأشموني ٢/٦٤١ ـ ٦٤٢، وحكى الحربي أنَّ من العرب من يقول: ائتصل وائتسر بالهمز، وهو غريب. وشرح ابن طولون ٢/٤٤٧ ـ ٤٤٨، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٦٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٣١ ـ ١٣١٦، وأوضح المسالك ٣/٣٣٧، **وقول الجوهري في اتَّخذ: إنَّه افْتَعل من الأَخْذ وَهَم، وإنما التاء أصل، وهو من تخِذَ كاتَّبع من تبع**، وشرح الهواري ٤/٣٧٠ ـ ٣٧١.

بعد فتحة قُلبت ألفاً، أو بعد كسرة، قُلبت ياءً، فأبدلوا منها حرفاً جَلْداً وهو التاء؛ لأنها أقربُ حروف الزيادة إلىٰ الواو».

ومثل هذا عند المرادي وغيره.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «هذا هو الغالب في كلام العرب. وقوم من أهل الحجاز يتركون هذا الإبدال ويقولون: **ايتصل فهو مُوْتَصِل، وايتسَر فهو مُوْتَسِر**».

ومثل هذا عند المرادي: **ايتعِد يا تعِد فهو مُوْتعِد**.

ـ **وقوله: وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: «ائْتَكَلَا»**:

أي: شذَّ إبدال فاء الافتعال تاء في المهموز الفاء في نحو: «**ائتكلا**» **من الأكل**، **وايتزر: من الإزار**. فشذَّ هذا في قولهم: اتَّكل واتّزر بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء، وإدغامها في التاء. وكذا قولهم في: أوتمن: افتعل من الأمانة: اتُّمِنَ بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء.

ـ **قال الأشموني**: «واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال، وإلَّا توالىٰ إعلالان».

ـ **وقال ابن عقيل**: «فإن كان حرف اللِّين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاءً، فنقول في «افتعل» من الأكل: ائتكل، ثم تبدل من الهمزة ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، **وشذَّ قولهم: اتَّزر. بإبدال الياء تاءً**».

ـ **وذكر المرادي** أنه جاء في الحديث: «**وإن كان قصيراً فليتزر به**». رواه الموطأ بالإبدال والإدغام.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حِضت أن أتّزِر» بالإدغام.

ـ وذكر الشَّاطبي بيتين لهذا الإبدال: الأول للأعشى:

فَـــإِنْ تَتَّعِـــدْنِي أَتَّعِـــدْكَ بِمِثْلِهَـــا ❁ وَسَـوْفَ أَزِيْـدُ القَافِيَـاتِ القَوَارِصَـا

وقول طرفة:

وَإِنَّ القَـــوَافِي يَـــتَّلِجْنَ مَوَالِجَـــا ❁ تَضَـــايَقُ عَنْهَـــا أَنْ تولَّجهـــا الإِبَـــرْ

وذكرهما ابن قيم الجوزية، وابن هشام.

ـ ذو اللين[1]: مبتدأ، ومضاف إليه، فا: بالقصر ضرورة، وهو عند المكودي والشَّاطبي حال من «ذو اللين»، وجعل الشَّاطبي العامل فيه «أُبْدِل»؛ لأنَّ الابتداء لا يصلح للعمل في الحال. وذكر الأزهري أنهما لو جعلاه حالاً من ضمير أبدل العائد إلىٰ «ذو اللين» لكان أَحْسَن. تا: مفعول لأُبدِل، والمفعول الأول هو النائب عن الفاعل من «أُبْدِل»، والجملة خبر المبتدأ في أول البيت. وشذَّ: فعل ماض، وفاعل ضمير يعود إلىٰ الإبدال المفهوم من الفعل «أُبدلا»، في ذي: متعلِّق بـ«شَذَّ»، الهمز: مضاف إليه، نحو: خبر لمبتدأ محذوف علىٰ تقدير:، وذلك نَحْو، ائتكلا: مضاف إليه علىٰ إرادة اللفظ.

٩٨٧. (طَا) (تَا) (افْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ❁ فِي «ادَّانَ» وَ«ازْدَدْ» وَ«ادَّكِرْ» دَالاً بَقِيْ

ـ يجبُ إبدالُ تاءِ الافتعال وفروعه طاءً بعد أحرف الإطباق، وهي: الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء[2].

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٤، وشرح المكودي ٢/٩٦٤، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٦٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٤٩، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٧٦ ـ ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٤، وتوضيح المقاصد ٦/٨٠ ـ ٨٤، وقد لخَّص المرادي باب الإبدال علىٰ نحو ما تقدَّم مفرّقاً فكانت فذلكة تذكّر بما مضىٰ. =

ـ وسُمِّيت أحرف الإطباق لأنك إذا وضعت لسانك في مواضع هذه الحروف انطبق لسانك من مواضعهن إلىٰ ما حاذَىٰ الحَنَك الأعلىٰ من اللِّسان ترفعه إلىٰ الحَنَك، فإذا وضعت لسانك فالصوتُ محصور فيما بين اللِّسان والحَنَك إلىٰ مواضع الحروف.

وما عدا هذه الحروف فإنما يَحْضُرُ الصَّوْتُ إذا وضعت لسانك في مواضعهن. كذا عند الشَّاطبي.

ومثال ذلك: **اصْطَبر، اضْطَرم، اطَّعن، اظَّلَمَ.**

والأصل: اصْتبر، اضْترم، اطْتعن، اظْتلم.

لأنها من: صبر، وضرم، وطعن، وظلم.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «ولكن استُثقل اجتماعُ التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج، ومباينة الوَصْف، إذ التاءُ من حروف الهمس، والمطبَقُ من حروف الاستعلاء، فأُبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء».

ـ **وذكر المرادي:** أنَّه إذا أُبدلت التاء طاءً بعد الطّاء اجتمع مثلان، والأول منهما ساكن، فوجب الإدغام.

وإذا أبدلت التاء بعد الظاء في نحو اظَّلم ففيه ثلاثة أوجه:

البيان، فيقال: **اظْطَلعمَ.**

= وشرح المكودي ٢/٩٦٤ ـ ٩٦٥، وشرح الأشموني ٢/٦٤٣ ـ ٦٤٥ وفعل ما فعله المرادي من جمع هذه المسائل المتفرقة، وأوضح المسالك ٣/٣٤٠ ـ ٣٤١، **وذكر أنَّه قرئ شاذّاً «فهل من مذَّكر»** سورة القمر/١٥.

وانظر معجم القراءات ٩/٢٢٥ وهي قراءة مروية عن رسول الله ﷺ، ورُويت عن قتادة وعبد الله بن مسعود وعيسىٰ بن عمر وعباس عن أبي عمرو.

الإدغام، فيقال: **اطّلم**، بطاء مشدَّدة.

أن تجعل موضع الطاء ظاءً، فتقول: اظظلم، ثم تدغم فيقال: **اظَّلم**.

وينشد بيت زهير بالأوجه الثلاثة:

هُـوَ الجَـوَادُ الَّـذِي يُعْطِيـكَ نَائِلَـهُ ❁ عَفْـواً وَيُظْلَـمَ أَحْيَانـاً فَـيظطلم

ـ وإذا أبدلت بعد الضَّاد ففيه وجهان:

البيان: **اصطبروا**. والإدغام: **اصَّبروا**، بقلب الثاني إلىٰ الأول، والإدغام بصاد مشددة.

ـ وإذا **أُبدلت بعد الضَّاد** اجتمع متقاربان فيجوز البيان، والإدغام بقلب الثاني إلىٰ الأول دون عكسه، فتقول: **اضطرب**، **واضّرب**.

ـ **وذكر الأشموني** أنه لا يجوز: اطَّرب؛ لأنَّ الضاد حرف مستطيل، فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك. وحكي في الشذوذ: **اطّجع** وهو نادر وغريب مثل «الطجع» باللام.

ـ وقوله: .... ❁ **فِي «ادَّانَ» وَ«ازْدَدْ» وَ«ادَّكِرْ» دَالاً بَقِيْ**

يعني أنَّه إذا بُنِي الافتعال مما تاؤه دال نحو: دان، أو زاي، نحو: زاد، أو ذال نحو: ذكر، وجب إبدال تائه دالاً فيقال:

ادّان، **ازداد**، **اذّكر**، والأصل: ادتان، ازتاد، اذتكر؛ فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالاً،

ـ في نحو ادّان: وجه واحد، وهو إدغام الدال في الدّال.

ـ وإذا أُبدلت دالاً بعد الزاي فوجهان: الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلىٰ الأول، فيقال: ازَّجر، ولا يجوز العكس، لأن الزاي لا تدغم فيما ليس من مخرجها.

ـ إذا أُبدلت دالاً بعد الذال ففيها ثلاثة أوجه: الإظهار: اذدكر، والإدغام بوجهيه: ادّكر، اذّكر[1].

ـ طا[2]: مفعول ثان بـ«رُدّ»، وتا: مبتدأ، افتعال: مضاف إليه، رُدَّ: ماض مبني للمفعول، وهو خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون: رُدّ: فعل أمر، وتا مفعوله الأول، وطا: مفعوله الثاني، إِثرَ: ظرف متعلِّق بـ«رُدّ» علىٰ الوجهين السَّابقين، مطبَق: مضاف إليه، في ادَّان: متعلِّق بـ«بقي»، وازدد: فعل أمر من زاد، وادّكِر: فعل أمر من ادّكرَ، دالاً: حال من فاعل «بقي»، وبقي: فعل وفاعل.

(١) ذكر المرادي عن التسهيل أن التاء تبدل ثاء بعد الثاء فيقال: اثَّرَد، ويقال: اثَّرد بإدغام الثاء في التاء، والبيان عند سيبويه جيد، أي: اثترد.
وذكر أنَّها قد تبدل دالاً بعد الجيم: اجتمعو: اجْدَمَعُوا، اجتزّ: اجدَزّ، وهذا لا يقاس عليه.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٤ ـ ١٨٥، وشرح المكودي ٢/٩٦٥، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٧٦.

٨٨ ـ فَصْلٌ
(فِي الْإِعْلَالِ بِالْحَذْفِ)

٩٨٨. (فَا) أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ«وَعَدْ» ❁ اِحْذِفْ، وَفِي كَـ«عِدَةٍ» ذَاكَ اطَّرَدْ

ـ الحذفُ وَجْهٌ من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس وشاذّ، والمقيس هو المذكور في هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع[1]:

١ ـ **حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالاً؛ لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة:**

مثال ذلك: وَعَد، يَعِد، والأصل: يَوْعِدُ، فحذفت الواو لما ذُكر، قال تعالىٰ[2]: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾.

ـ وحُمل علىٰ ذي الياء أخواته: نحو: أَعِدُ، نَعِدُ، تَعِدُ.

ـ **والأمر: عِدْ، والمصدر** علىٰ وزن «فِعْل» نحو: عِدَة، وأصله: وِعْد، فحذفت

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٩٤ ـ ٩٦، وأوضح المسالك ٣/٣٤٦، وشرح ابن طولون ٢/٤٥٠ ـ ٤٥١، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٨٧ واعلم أنَّ الإعلال بالحذف قليل؛ ولذلك لا تجده مطّرداً إلَّا في مواضع قليلة، وإنما الغالب وقفه علىٰ السَّماع؛ إذ لم يكثر كثرة يَسُوغُ فيها القياس، وأكثر ما تجده في اللَّام نحو: أخ، وأب، ويد، ودم، وشاة، وشفة، وأمة، ويقل في الفاء، نحو: رِقة، وعدة، وزنة، وجهة، وأقل ذلك الحذف في العين نحو: سَهٍ...» فهو من «سته». وشرح المكودي ٢/٩٦٦ ـ ٩٦٧، وشرح الأشموني ٢/٦٥٣ ـ ٦٥٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٢٠.

(٢) سورة الأنفال ٨/٧.

فاؤه حملاً على المضارع، وحُرِّكت العين بالكسر، وهي حركة الفاء، ليكون كسر العين دليلاً على المحذوف، ثم عَوَّضوا عن المحذوف تاء التأنيث، وهو تعويض لازم.

ـ **قال المرادي**: «وقد أجاز بعض النحويين حذف التاء للإضافة مستدلاً بقول الشاعر، وهو الفضل بن العباس:

إِنَّ الخَلِيْطَ أَجدّوا البين فَانْجَرَدُوا ❁ وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا»

ومثل **هذا عند ابن هشام**، يعني عدة الأمر، وهو مذهب الفرّاء.

ـ **وقوله**: «**من كَوَعَد**» يُفْهَمُ منه أنَّ حذف الواو مشروط بشروط:

١ ـ أن تكون الياء مفتوحة، فلا تُحْذَف من يُوْعِد، ولا من: يُوْعَد، وأصلهما: أَوْعَدَ، وَأُوعِدَ.

٢ ـ وأن تكون عين الفعل مكسورة، فلو كانت مفتوحة نحو: يَوْجَلُ، أو مضمومة نحو: «يَوْضُؤُ» لم تحذف إلَّا شذوذاً.

٢ ـ **وجاء الحذف فيما عينه مفتوحة نحو**: يَقَع، يَسَعُ:

ـ **أَمَّا يَقَع**: فماضيه «وَقَع» وقياس مضارعه «يَفْعِل»، فعُدِل عن القياس، وفتحت عينه لأجل حرف الحلق، وكان الكسر فيه مُقَدَّراً، وحذفت الواو.

ـ **وأمّا يَسَعُ**: فماضيه «وَسِع» بالكسر، وقياس مضارعه الفتح: يوسَعُ فلما حُذِفت الواو دلَّ على أنَّه كان مما يجيء على «يَفْعِلُ» نحو: وَمِق يمِقُ.

٣ ـ **وأن يكون الحذف في فِعْل**، فلو كان في اسم فلا حَذْفَ في الواو، وكان في الفعل لاستثقال ذلك في ثقيل، قالوا: تقول في مثال «**يقطين**» من وعد: **يَوْعيد**.

ـ وحَذْفُ الواو من «فِعْلَة» مشروط بما يلي:

ـ أن يكون مصدراً مثل: وِعْدَة، ولا تُحْذَف في غير المصدر، فالاسم نحو: «وِحشة للأرض» لا حذف فيه.

ـ وألَّا يكون لبيان الهيئة نحو: الوِعْدَة، والوِقفة.

ـ **أمَّا وِجهة**[1]: فهو عند المازني والمبرد والفارسي اسم للمكان المتوجَّه إليه، فلا شذوذ فيه، لأنه ليس بمصدر، وعند سيبويه وغيره مصدر، وعلىٰ هذا فإثبات الواو فيه شاذّ.

ـ ويفهم من ذلك أنَّ الحذف خاص بما فاؤه واو، وما فاؤه ياء فلا حَظَّ له في الحذف، نحو: **يئس، مضارع يئسُ وأصله: يَيْئِسُ**.

ـ فا[2]: مفعول مقدَّم بـ«احْذِف»، أمر: مضاف إليه، أو: حرف عطف، مضارع: معطوف علىٰ «أمر»، من كوعد: في موضع الحال «من أمر أو مضارع» والكاف اسم بمعنىٰ «مثل»، احذف: فعل أمر، في كعدة: متعلِّق بـ«اطّرد»، ذاك: مبتدأ، وجملة «اطّرد» خبر عن المبتدأ.

٩٨٩. وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي ❁ مُضَارِعٍ، وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

ـ أي: مما اطّرد حذفه همزة «أفعل» منه هو: مضارعه، واسما فاعله ومفعوله، وهما المراد بقوله: «وبِنْيَتِي مُتَّصِفِ»[3].

---

(١) وأما ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ في سورة البقرة/١٤٨ فليس من هذا الباب، لأنه اسم للجهة لا مصدر بمعنىٰ التوجّه. إرشاد السَّالك ٢/١٣٢٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٥، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٨٧.

(٣) توضيح المقاصد ٦/٩٨ ـ ١٠٠، وأوضح المسالك ٣/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وشرح الأشموني ٢/٦٥٧،=

تقول: **أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، فهو مُكْرِمٌ، وَمُكْرَمٌ**. والأصل: يُؤَكْرِمُ، مُؤَكْرِم، ومؤكْرَم.

ـ إلَّا أنه لم كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حُذِفَت همزة «أَفْعَل» معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، وحمل علىٰ ذي الهمزة أخواته واسم الفاعل واسم المفعول. كما حمل علىٰ «يعد» سائر أفعال المضارع. ولا يجوز إثبات هذه الهمزة إلَّا في ضرورة أو كلمة مستندرة:

ـ **فالضَّرورة** قول أبي حيان الفقعسي:

فَإِنَّـــهُ أَهْـــل لأَن يُؤَكْرَمَـــا

والكلمة المستندرة قولهم: «أرض مُؤَرْنِبَة»، أي: كثيرة الأرانب، وقولهم: **«كساء مؤرْنَب»** إذا خلط صوفه بوبر الأرانب. ومعنىٰ: استمر: اطَّرَد.

وحذفُ[1]: مبتدأ، همز: مضاف إليه، أَفْعَلَ: مضاف إليه وعلامة جرِّه الفتحة؛ لأنَّه غير منصرف للعلميّة والوزن، وجملة «استمر» خبر المبتدأ، في مضارع: متعلِّق بـ«استمرّ»، وبنيتي: معطوف علىٰ المضارع، ومتَّصف: مضاف إليه.

٩٩٠. «ظِلْتُ» وَ«ظَلْتُ» فِي «ظَلِلْتُ» اسْتُعْمِلَا ❁ وَ«قِرْنَ» فِي «اقْرِرْنَ»، وَ«قَرْنَ» نُقِلَا

ـ أي: أن «ظَلِلْتُ» بكسر اللام يجوز فيه أن يُحْذَفَ منه إحدىٰ اللَّامين مع كسر الظاء وفتحها[2]،

= وشرح ابن النَّاظم/٣٥٠، وشرح المكودي ٢/٩٦٧ ـ ٩٦٨، وشرح ابن طولون ٢/٤٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٢٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٠٧.

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٥.

(٢) توضيح المقاصد ٦/١٠٠ ـ ١٠٢، وشرح المكودي ٢/٩٦٨ ـ ٩٦٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٥١=

فتقول: **ظِلْتُ، ظَلْتُ**.

ـ **وذكر المكودي** أنَّ هذا الحكم ليس خاصاً بهذا اللفظ كما ذكر النَّاظم، بل زاد سيبويه[1]: **مَسِسْتُ**. وفي القياس عليهما خلاف.

ـ **قال ابن عقيل**: «إذا أُسنِد الماضي المكسور العين إلىٰ تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ **إحداها**: إتمامه نحو: ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كذا، إذا عملته بالنهار.

٢ ـ **والثاني**: حذف لامه ونقل حركة العين إلىٰ الفاء نحو: ظِلْتُ؛

٣ ـ **الثالث**: حذف لامه، وإبقاء فائه علىٰ حركتها نحو: «ظَلْتُ»،

ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾، وقوله[3]: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾.

ـ **وقوله: وَ«قِرْنَ» فِي «اقْرِرْنَ»، وَ«قَرْنَ» نُقِلَا:**

يعني أنه استُعمل هذا التخفيف في الفعل المضارع المضاعَف الذي علىٰ وزن «يَفْعِلن» إذا اتَّصل بنون الإناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل الحركة إلىٰ الفاء. وكذا الأمر منه نحو قولك في:

يقرِرْن: يقِرْن، وفي اقرِرْنَ: قِرْنَ.

= ـ ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٦ ـ ٢٤٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/٦٥٧ ـ ٦٥٨، والمقاصد الشَّافية ٩/٤١٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٢٣ ـ ١٣٢٥.

(١) الكتاب ٢/٤٠٠ **ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ... والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَحْسَسْت ومَسِسْتُ، وظَلِلْتُ».**

(٢) سورة طه ٢٠/٩٧.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/٦٥.

ـ **قال المكودي**: «وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عزَّ وجل[1]: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾.

ـ **وقوله: وقَرْنَ، نُقِلَا:**

أشار به إلىٰ قراءة نافع وعاصم[2]: ﴿وَقَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾

ـ **ووجه قراءة: قِرْنَ**، بالكسر أنَّ أصله من قَرّ بالمكان يقِرُّ، فلما لحقت الفعل نون الضمير خُفّف فَحُذِفَت عينه بعد نقل حركتها إلىٰ الفاء، وكذا الأمر منه، فتقول: يقِرْنَ: في المضارع، وقِرنَ؛ في الأمر.

ووجه قراءة الفتح أنه: قَرِرتُ بالمكان أَقَرّ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وفُعِل فيه ما تقدَّم في الكسر من الحذف والنقل.

وهما لغتان فصيحتان.

ـ ظلِتُ[3]: مبتدأ، وظَلت: معطوف علىٰ المبتدأ، في ظَلِلْت: متعلِّق بـ«استُعملا»، وجملة «استُعملا» خبر المبتدأ، وقِرْن: مبتدأ، في اقرِرْن: متعلِّق بـ«نُقِلا»، خبر المبتدأ، والألف للتثنية، وفيه غير هذا عند الأزهري والمكودي.

ـ **قال الشَّاطبي: «وهنا انتهىٰ ما قصد ذكره من التصريف ثم أخذ في ذكر تكملته...»**.

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣/٣٣، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش وهُبَيْرة عن حفص عن عاصم بكسر القاف من قَرَّ يقِرّ إذا سكن، أو من الوقار. انظر كتابي معجم القراءات ٢٨٤/٧.

(٢) الآية السابقة: وهي قراءة أبي جعفر ونافع وعاصم والوليد بن مسلم عن ابن عامر في قِرْن يقَرْن. وذكر أبو حيان أنها لغة العرب، حكاها أبو عبيد والزَّجَّاج والكسائي، وأنكرها قوم منهم المازني. وقالوا: هي علىٰ لغة العرب من باب حمِد يحمَد، وهي لغة الحجاز. انظر معجم القراءات ٢٨٣/٧ ـ ٢٨٤.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٨٥، وشرح المكودي ٩٦٩/٢.

٨٠ ـ الإِدْغَامُ

مدخل[1]:

قيّد النَّاظم هذا الإدغام بأنه اللائق بالتصريف.

وهو لغةً: إدخال شيء في شيء، يقال: أدغمت اللجام في فم الدَّابَّة.

واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل.

والادِّغام: بالتشديد افتعال منه، وهو لغة سيبويه.

قال ابن يعيش: الادِّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإِدْغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين.

ويكون الإدغام في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متَّسِع، **واقتصر النَّاظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين**.

ومعناه في الكلام أَنْ تصِل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرّك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتِّصالهما كحرف واحد ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمُسْتهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو شدَّ ومدَّ ونحوهما، والغرض بذلك طَلَبُ التخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التكرير والعَوْد إلى حرف بعد النطق به.

(١) شرح الأشموني ٢/٦٥٩، وتوضيح المقاصد ٦/١٠٣ ـ ١٠٥، وشرح الكافية الشَّافية ٤/٢١٧٥ «الإدغام اللائق بالتصريف»، وشرح المفصل ١٠/١٩٩.

٩٩١. أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ❁ كِلْمَةٍ ادْغِمْ لَا كَمِثْلِ: «صُفَفِ»=

٩٩٢. =وَ«ذُلُلٍ» وَ«كِلَلٍ» وَ«لَبَبِ» ❁ وَلَا كَـ«جُسَّسٍ»وَلَا كَـ«اخْصُصَ ابِي»=

٩٩٣. =وَلَا كَـ«هَيْلَلٍ»، وَشَذَّ فِي «أَلِلْ» ❁ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

أي يجب إدغام المثلين المتحركين بشروط وهي:

❁ **أحدها**: أن يكونا في كلمة نحو[1]:

شَدَّ: وأصله: شَدَد.

ومَلَّ: وأصله: مَلِلَ.

وحَبَّ: وأصله: حَبُبَ.

فإذا كانا في كلمتين مثل: جعل لك، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

❁ **الثاني**: ألَّا يتصدّرا نحو: دَدَن، فمثل هذا لا يجوز إدغامه لتعذّر الابتداء بالساكن.

❁ **الثالث**: ألَّا يكون في اسم على «فُعَل» كصُفَف جمع: صُفّة، وجُدَد جمع: جُدّة، وهو الطريق في الجبل، ودُرَر.

❁ **الرابع**: ألَّا يكون في اسم على «فِعَل» نحو كِلَل جمع كِلّة، ولِمَم جمع لِمّة.

❁ **الخامس**: ألَّا يكون على وزن «فَعَل» بفتحتين نحو لَبَب، وطَلَل، ومَدَدَ.

---

(١) شرح المكودي ٢/٩٧٠ ـ ٩٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٥٥ ـ ٤٥٩، وتوضيح المقاصد ٦/١٠٥ ـ ١٠٩، وشرح الأشموني ٢/٦٥٩ ـ ٦٦٣، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وأوضح المسالك ٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٣٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٥٠ ـ ٣٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٢٦، وشرح الهواري ٤/٣٧٧ ـ ٣٧٨.

* **السَّادس**: **ألَّا يكونا على وزن «فُعُل» بضمتين نحو: ذُلُل: جمع ذلول، وجُدُد جمع جديد.**

فكل هذه يمتنع إدغامها، وأشار إلى ذلك بقوله:

.... لَا كَمِثْلِ: «صُفَفٍ» ❁ وَ«ذُلُلٍ» وَ«كِلَلٍ» وَ«لَبَبِ»

* **السَّابع**: من الشروط **ألَّا** يتصل بأول المثلين مدغم فيه، وإليه أشار بقوله: **«وَلَا كَجُسَّسٍ»** وهو جمع جاسّ: اسم فاعل من جسّ الشيء إذا لمسه، أو من جسّ الخبر إذا فحص عنه، وهو الجاسوس، ووجب الفكُّ لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان.

* **الثَّامن**: قوله: **وَلَا كَاخْصُصَ ابِي**، لأنَّ الأصل اخصصْ بالإسكان، فنُقِلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فلم يعتدَّ بها لعروضها، ومثله: **اكْفُفِ الشَّرَّ**.

* **التَّاسع**: وأشار إليه بقوله: **«وَلَا كَهَيْلَلٍ»**.

ـ وهو **ألَّا** يكون ما هما فيه ملحقاً بغيره، وقد ذكر المثال: **هَيْلَلَ**: إذا أكثر من لا إِلَهَ إِلَّا الله، فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بـ«دَحْرَجَ».

ـ **والآخر ما حصل** فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو: **جَلْبَبَ**، فإنَّ إحدى باءَيه مزيدة للإلحاق بـ«دَحْرَجَ».

* **العاشر**: **ألَّا يكون مما شذَّت العرب في فكِّه** اختياراً، وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، أشار إليها بقوله:

وَشَذَّ فِي «أَلِلْ» ❁ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

وهذه الألفاظ منها:

ـ **أَلِل السقاء**: إذا تغيرت رائحته، وكذلك الأسنان إذا فَسَدت.

ـ **دَبِبَ الإنسان**: إذا نبت الشعر في جبينه.

ـ **صَكِكَ الفرس**: إذا اصطكت عرقوباه.

ـ **وضَبِبت الأرض**: إذا كثرت ضِبابها.

ـ **وقَطِط الشعر**: إذا اشتدت جعودته.....

ـ **ولَحِحَتِ العين ولَخِخَت**: إذا التصقت بالرمص.

ـ **ومَشِشَت الدّابّة**: إذا ظهر في وظيفها نتوء.

ـ **وعَزِزَت الناقةُ**: إذا ضاق مجرىٰ لبنها.

ـ **وبَحِحَ الرجل**: إذا كان في صوته بُحَّة.

فهذه الألفاظ كلها شاذَّة ولا يُقاس عليها، وشذوذها كشذوذ ترك الإعلال في **القَوَد، والحَيَد، والصَيَد، والحَوَكة، والخَوَنة**.

وما ورد من ذلك في الشعر عُدَّ من الضرورات كقول أبي النَّجم:

الحَمْـــدُ لِلـــهِ العَلِـــيِّ الأَجْلَـــلِ

ـ أوَّلَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«ادّغم» مِثْلين: مضاف إليه، محرَّكَيْن: نعت «مثلين» في كِلْمَةٍ: حال من «مثلين» لوصفه، أو نعت ثان لمثلين، وعليه اقتصر المكودي، ادّغم: فعل وفاعل، لا: عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أدغم أول

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٥ ـ ١٨٦، وشرح المكودي ٢/٩٧٤، الشَّاطبي ٩/٤٤٦.

مثلين محركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون «لا ناهية»، كمثل: مفعول بفعل محذوف، والتقدير: لا تدغم كمثل صُفَف والكاف في «كمثل»، زائدة. صُفَفِ: جمع صفة: مضاف إليه.

ـ وذُلُل: جمع ذَلُول، وهو ضد الصَّعبة، معطوف على «صُفَفٍ»، وكِلَلٍ: جمع كِلَّة: وهو نوع من الثياب معروف معطوف على «صُفف»، ولَبَب: موضع القلادة من كل شيء، معطوف على «صُفَف»، ولا كجُسَّس: من جَسَّ الشيء إذا لمسه، وهو اسم فاعل من جاسّ، ولا كاخصص: فعل أمر، وهو وما قبله معطوفان على كمثل، ولا: زائدة، أبي: مفعول به، ومضاف إليه.

ـ ولا كهَيْلَلٍ: إذا أكثر من قول: لا إِلَهَ إِلَّا الله، وهو فعل ماض ملحق بـ«دَحْرَج» معطوف على ما قبله. وشذَّ: فعل ماض، في أَلِل: متعلِّق بـ«شذَّ»، ونحوه: معطوف على «أَلِل»، فكٌّ: فاعل شذَّ، بنقلٍ: متعلِّق بـ«فكّ» عند المكودي، وعند الشَّاطبي صفة لـ«فك» أو في موضع الحال، فقُبل: معطوف على «شذّ»، ونائب الفاعل مستتر يعود إلى «فكّ».

٩٩٤. وَ«حَيِيَ» افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ❊ كَذَاكَ نَحْوُ: «تَتَجَلَّى» وَ«اسْتَتَرْ»

ـ ذكر هنا القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الإدغامُ والفكُّ في مواضع ثلاثة[1]:

❊ **الأول** نحو: حَيَّ وحَيِيَ، وعَيَّ وَعَيِيَ.

(١) توضيح المقاصد ٦/١١٠ ـ ١١٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٥١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٩، وشرح المكودي ٢/٩٧٥، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٤٩، «النوع السَّابع من الأنواع المستثناة...»، وشرح الأشموني ٢/٦٦٣ ـ ٦٦٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٠ ـ ٢٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٣٠ ـ ١٣٣٣.

وهو ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما

ـ **فمن أدغم** نظر إلىٰ أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما لازمة، وحقّ ذلك الإدغام.

ـ **ومن أظهر** نظر إلىٰ أنَّ اجتماع المثلين في باب «حَيِيَ» كالعارض لكونه مختّصاً بالماضي دون المضارع، والعارض لا يُعْتَدُّ به غالباً.

ورجح العلماء الفك مع أنَّ كليهما صحيح، وقُرئ بهما في المتواتر[1]، وقدَّم الناظم في البيت الفك لكثرته.

ـ **قال المرادي**: «ولو كانت حركة الياء عارضة نحو: «لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِيَا» لم يجز الإدغام، وقول الشاعر:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيْكَة ❁ تَمْشِي بِسُدَّة بَيْتِهَا فَتُعِيّ

فشاذّ لا يقاس عليه، وأجازه الفرّاء».

❁ **والموضع الثاني نحو: تتجَلَّىٰ:**

قال ابن النَّاظم: «وما يجوز فيه أيضاً الوجهان كل ما فيه تاءان نحو: «تتجلَّىٰ» فقياسه الفكُّ لتصدُّر المثلين.

ومنهم من يُدْغِم، فيسكن أوله، ويدخل عليه همزة الوصل، فيقول: اتَّجلّىٰ».

وقال الناظم في شرح الكافية[2]: «إذا أدغمت ما اجتمع في أوله تاءان زدت

---

(١) انظر قوله تعالىٰ: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ فقد قرئ «حَيَّ» و«حَيِيَ» سورة الأنفال ٨/٤٢، وانظر معجم القراءات ٣/٣٠١ والقراءتان متواترتان.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ٤/٢١٨٥.

همزة الوصل تتوصل بها إلىٰ النطق بالتاء المسكَّنة للإدغام فقلت في تتجلَّىٰ: اتَّجلَّىٰ».

ـ **وتعقَّبه المرادي بأن «تتجلىٰ» فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون فيه**، والذي ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو: تتبَّع وتتابع، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فتقول: اتَّبَع واتَّابع. **وأشار إلىٰ مثل هذا الاعتراض المكودي، وهو تابع في ذلك للمرادي.**

* **الموضع الثالث نحو: اسْتَتَرَ**، وهو كل فعل علىٰ وزن «افتَعل»، اجتمع فيه تاءان، فهذا أيضاً قياسه الفكُّ؛ ليبقىٰ ما قبل التاء ساكناً، وذكروا أنه يجوز إدغامه بعد نقل حركة التاء الأولىٰ إلىٰ الساكن قبله، فتذهب همزة الوصل فتقول: سَتَّر، يَسَتِّر، ومصدره: سِتّار، وأصله: استتار، واسم الفاعل مُسَتِّر، واسم المفعول: مُسَتَّر.

ـ **وقال المرادي**: «ما ذكر في هذا البيت كالمستثنىٰ من الضابط المتقدِّم، فإن «حَيِيَ» مندرج فيه، فكان حقّه الإدغام علىٰ سبيل اللزوم، فاستثناه ليعلم أنَّه ذو وجهين، وكذلك: استتر، وأما نحو تتجلَّىٰ فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدُّر المثلين فيه، والله أعلم».

ـ وحَيِيَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«افكك»، افكك: فعل أمر وفاعل، وادّغم: فعل أمر وفاعل، ومفعوله محذوف، دون: في موضع الحال من الفكّ، حذر: مضاف إليه، كذاك: خبر مقدَّم، نحو: مبتدأ مؤخّر، تتجلىٰ: مضاف إليه، واستتر: معطوف علىٰ «تتجلَّىٰ».

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٦، وشرح المكودي ٢/٩٧٥.

٩٩٥. وَمَـا بِتَـاءَيْنِ ابْتُـدِي قَـدْ يُقْتَصَـرْ ❁ فِيـهِ عَلَـىٰ (تَـا) كَـ«تَبَيَّنُ الْعِبَـرْ»

ـ ذكر ابن طولون[1] أنَّ هذا من باب «تتجلَّىٰ»، أي: الفعل المضارع الذي اجتمع أوله تاءان:

❁ **الأولىٰ**: تاء المضارعة، والثانية: تاء «تَفَعَّلُ».

نحو: تذكَّرُ في تتذكَّرُ، وتَيَسَّرُ في تتيسَّرُ.

ـ وتقدَّم عند النَّاظم أنه يجوز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل.

وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدىٰ التاءين، والاستغناء بالأخرىٰ عنها، وعلّة الحذف ثقل اجتماع المثلين، ولم يكن الإدغام ممكناً لما يؤدِّي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع فَعَدلوا إلىٰ التخفيف بحذف إحدىٰ التاءين. كذا عند المرادي.

وهذا الحذف كثير في القرآن الكريم نحو[2]: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، و[3]: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

ـ وأَبْهَمَ في ذكر المحذوف، **فمذهب سيبويه والبصريين** حذف التاء الثانية؛ لأنَّ الاستثقال حَصَل بها؛ ولأن الأولىٰ دالة علىٰ المضارعة، **وعند هشام** المحذوفة الأولىٰ، **ونقل عن الكوفيين**.

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٦٠، وشرح المكودي ٢/٩٧٦، وتوضيح المقاصد ٦/١١٣ ـ ١١٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٥١ ـ ٣٥٢، وشرح الأشموني ٢/٦٦٥ ـ ٦٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٣٤ ـ ١٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٦٨، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠.

(٢) سورة هود ١١/١٠٥.

(٣) سورة القدر ٩٧/٤.

ـ وقوله: ما بتاءين ابتُدي: إنما هو في المضارع، لأنه هو الذي يتعذّر فيه الإدغام، وأما نحو «تتابع» وهو الماضي، فلا يتعذَّر فيه الإدغام. على أن تعذُّره في المضارع إنما يكون في الابتداء، وهو ممكن في الوصل، وقد سبق الكلام في «تتجلَّى».

ـ **وذكر المرادي**: أنَّ هذا التخفيف في الحَذْف قد يكون فيما تصدَّر فيه نونان، ومن ذلك قراءة[1]: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾.

واستدل في شرح الكافية[2] بهذه القراءة على أن المحذوفة من تاءي «تنزلُ» إنما هي الثانية؛ لأن المحذوفة من نوني «نُزِّل» هي الثانية.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3] في قراءة ابن عامر وشعبة، وأصله «ننجي»، ولذلك سكَّن آخره.

وقال ابن عقيل: «يقال في تتعلَّمُ، وتتنزّلُ، وتتبيَّنُ: تَعَلَّمُ، وتنزَّلُ، وتبيَّنُ بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً...».

ـ وما[4]: اسم موصول مبتدأ، بتاءين: متعلِّق بـ«ابتُدي»، وابتُدي: صلة «ما»، قد يُقْتَصَر: خبر «ما»، فيه: عند المكودي مفعول لما لم يُسَمَّ فاعله، متعلِّق بـ«يُقتصَر»، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً عائداً على «ما»، على تا: متعلِّق بـ«يُقتصر»، كتبيّنُ: مضارع مرفوع، العِبَرُ: فاعل لما قبله.

---

(١) سورة الفرقان ٢٥/٢٥ قراءة معاد وخارجة عن أبي عمرو وقنبل عن ابن كثير، وأصله: نُنَزِّلُ فأسقط النون منه. معجم القراءات ٦/٣٤١.

(٢) شرح الكافية ٤/٢١٨٧ وانظر المحتسَب ٢/١٢٠.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٨٨، وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم بنون واحدة مضمومة وجيم مشدّدة، وياء ساكنة، وهي كذلك في مصحف الإمام ومصاحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف. انظر معجم القراءات ٦/٤٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٥٣.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٨٧، وشرح المكودي ٢/٩٧٦ ـ ٩٧٧.

٩٩٦. وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ❁ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ=

٩٩٧. =نَحْوُ: «حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ»، وَفِي ❁ جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِيْ

ـ إذا سكن آخر الفعل المُدْغَم فيه لاتِّصاله بضمير الرفع وَجَبَ الفك، نحو: حَلَلْتُ، وحَلَلْنا، والهندات حَلَلْنَ. كذا عند ابن النَّاظم[1].

ـ **وعند المرادي**: «وَجَبَ الفك لأنَّ ثاني المثلين قد سكن فتعذَّر الإدغام، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير، ونا، ونون الإناث، نحو: رَدَدْتُ، رَدَدْنا، رَدَدْنَ، وقد مَثَّل بقوله: «نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ».».

ـ **وحكى المرادي** في تنبيه أنَّ فكَّ الإدغام واجب عند جمهور العرب، والإدغام قبل الضمير لغيَّة، **وذكر سيبويه عن الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنا، ومَرَّنا، وَرَدَّتَ، وهذه لغيَّة.**

ـ وقوله:

وَفِي ❁ جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِيْ

أي: أنَّ المدغم إذا كان سَكَن بجزم أو للوقف، وهو ما أراد به النَّاظم شبه الجزم، جاز فيه الفكُّ والإدغام، نحو: **لم يَحْلُلْ، ولم يَحُلَّ، واحللْ، وحُلَّ. والفكّ لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة تميم.**

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٣٥٣، وتوضيح المقاصد ٦/١١٥ ـ ١١٨، وشرح الأشموني ٢/٦٦٦ ـ ٦٦٧، وشرح المكودي ٢/٩٧٧ ـ ٩٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٦٠ ـ ٤٦١، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٧٠، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٣٦ ـ ١٣٣٨، وشرح الهواري ٤/٣٨١ ـ ٣٨٢.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «والفَكُّ لغة الحجاز، وبها جاء التنزيل نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾، و[2]: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾، وقوله تعالىٰ[3]: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾، و[4]: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾.

ـ والإدغام لغة بني تميم، وعليها قوله تعالىٰ[5]: ﴿وَمَن يُشَاقِّ ٱللَّهَ﴾، وقوله تعالىٰ[6]: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾، علىٰ قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين، . . .

والمراد بشبه الجزم سكون الأمر، نحو: احلل، وإن شئت قلت: حُلَّ؛ لأنَّ حكم الأمر أبداً حكم المضارع المجزوم».

ـ ويعني بالتخيير: استواء الوجهين في الجواز، وليس المراد استواؤهما في الفصاحة؛ لأنَّ الفك لغة أهل الحجاز، وبها جاء في القرآن غالباً.

ـ **واستطرد المرادي والشَّاطبي** بعد هذا إلىٰ مسائل في الباب لم ينصَّ عليها المصنِّف في النظم، قال الشَّاطبي: «ولم يذكر النَّاظم فيما إذا أُدغم مثل هذا بأي حركة يتحرَّك المثل الثاني، وهذا من وظيفة باب التقاء السَّاكنين، والذي ذكره سيبويه وغيره في ذلك عنهم أربع لغات. . . .».

---

(١) سورة البقرة ٢/٢١٧.

(٢) سورة طه ٢٠/٨١.

(٣) سورة المدثّر ٧٤/٦.

(٤) سورة لقمان ٣١/١٩.

(٥) سورة الحشر ٥٩/٤، قراءة الجماعة بالإدغام، وقرأ بالفك «يشاقق» طلحة بن مصرف ومحمد بن السميفع. انظر معجم القراءات ٩/٣٨٩.

(٦) سورة المائدة ٥/٥٤، وانظر معجم القراءات ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤.

ـ وفُكَّ[1]: فعل أمر، ومفعوله محذوف، أي: فك المُدْغَمَ، حَيْثُ: متعلِّق بما قبله، مُدْغم: مبتدأ، فيه: مفعول ما لم يسم فاعله بمُدْغَم، سكن: خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها «حيث»، لكونه: متعلِّق بـ«فُكَّ»، بمضمر: متعلِّق بـ«اقترن»، الرفع: مضاف إليه، اقترن: خبر الكون.

ـ نحو: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، وذلك كقول نحو: حللت: الجملة مقول للقول المحذوف، ما: مفعول بـ«حللت»، جملة «حللته» صلة «ما»، في جزم: خبر مقدَّم، وشبه: معطوف على جزم، الجزمِ: مضاف إليه، تخييرٌ: مبتدأ مؤخَّر، قفي: نعت «تخيير».

٩٩٨. وَفَكُّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ❁ وَالْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضاً فِي «هَلُمَّ»

ـ أي: إنّ «أَفْعِل» في التعجُّب يلزم فكُّهُ[2]، وليس حكمُه كحُكْم فعل الأمر جواز الوجهين، قالوا: **أحبِبْ بزيد، وأشدِدْ ببياضِ وجهه**.

ـ كما أنَّ «هَلُمَّ» أيضاً يلزم إدغامه، وأصله هَلْمُمْ، فنقلت الضَّمة إلى اللام، وأدغمت الميم في الميم، ومعناها: أقبِلْ.

ـ **وهي عند الحجازيين** اسم فعل، يخاطَبُ بها عندهم الواحد والمثنى والجمع بصيغة واحدة.

ـ وذكرها النَّاظم هنا **اعتباراً للغة بني تميم**؛ لأنها عندهم فعل أمرٍ لا يتصرف

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٧، وشرح المكودي ٢/٩٧٧، ٩٧٩.

(٢) شرح المكودي ٢/٩٧٩، وتوضيح المقاصد ٦/١١٨ ـ ١٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٣، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٧٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٦٢ ـ ٤٦٣، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٣٨ ـ ١٣٣٩، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠.

ملتزم ادِّغامه، وقد استعمل لها مضارع، **فمن قيل له: هلُمَّ قال: لا أَهَلُمُّ.**

ـ وقيل عند بني تميم: هلُمّا، هَلُمّوا، هَلُمّي، فتتصل بها الضمائر المرفوعة البارزة، **فإذا اتَّصَلَ بها نون الإناث فالقياس: هَلْمُمْنَ، بالفكّ.**

واستطرد المرادي إلىٰ الحديث عن تركيبها وبساطتها وذكر مذهب الخليل والفرّاء. وفعل مثل هذا الشَّاطبي.

ـ وفكُّ[1]: مبتدأ، أفعِلْ: مضاف إليه، في التعجب: حال من «أَفْعِل»، وجملة «التُزِم» خبر «فَكُّ»، وهو فعل ماض مبني للمفعول، الإدغام: نائب عن الفاعل، أيضاً: مفعول مطلق، في هلُمَّ: متعلِّق بـ«التُزِم».

❁ ❁ ❁

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٧.

الخَاتِمَةُ

٩٩٩. وَمَـا بِجَمْعِـهِ عُنِيـتُ قَـدْ كَمَـلْ ❁ نَظْماً عَلَىٰ جُلِّ الْمُهِمَّـاتِ اشْتَمَـلْ

ـ أي: ما عُني به من جمع المهمات في النحو قد كَمَل، وعلىٰ معظم مقاصده قد اشتمل، فتم موفياً لما أراده، وجاء علىٰ وفق قصده.

ـ **وذكر الشَّاطبي[1] أنَّ هذه المسائل ليست من مخترعاته، ولا انفرد بالكلام عليها، بل ذكرها النحويون.**

ـ وقال «علىٰ جُلِّ» أي: اشتمل علىٰ المهمات؛ لأنه لم يختر جميع الضروريات بل علىٰ أكثرها، **وقد نقصه جملة من فصول في الأبواب، ونقصه بعض الأبواب من الرأس، وأما ما نقصه من الأبواب:**

فكالقَسَم، والتقاء السَّاكنين، فإنَّ هذين البابَيْن لم يُعَرِّج عليهما، بل أهمل جانبهما جملةً، ومن ذلك باب التسمية.

وما أهمله من الفصول والمسائل فنحو:

مسألة الفصل من المضمرات، ومسألة الأمثلة الموزون بها من الأعلام، ومسألة الموصولات الحرفيَّة؛ وهي أنَّ، وأنْ، وكي، ولو، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ، ومسألة التأريخ في باب العدد، ومسألة معاني أبنية الأفعال، ومسألة ما

(١) المقاصد الشَّافية ٩/٤٨٢ ـ ٤٨٣.

زيدت فيه الميم في أوله من أسماء المصادر، وأسماء الزمان والمكان، **والكلام على جملة من الحروف**، كأيْ التفسيرية، وحروف التنبيه، والجواب، ومَدَّة الإنكار، والتذكر، وفصل مخارج الحروف، وصفاتها، والإدغام إذا كان في كلمتين، وقسم إدغام المتقاربين. **ومسائل من هذا النوع لم يتعرض لها، فلذلك قال: «على جُلِّ المهمات»**.

١٠٠٠ **أَحْصَى مِنَ «الْكَافِيَةِ»: «الْخُلَاصَهْ»** ❁ **كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ**

ـ الكافية هي أرجوزته الكبرى، وهي المسماة بالكافية الشَّافية، وقد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلاف، **وذكر الشَّاطبي: أنه لم يكن قد وقف على الكافية غير أنه رأى كتاباً فيه بعض الفوائد المنثورة عنها، قال: «وقد رأيت هذا الكتاب، ورأيت اختيار ابن مالك موفقاً في الغالب لما اختاره في هذا النظم»**.

ـ والكافية الشَّافية[1] جاءت في ٢٧٥٧ بيتاً، وعليها شرح النَّاظم، وقد طُبِعَت في خَمْسَة أجزاء.

وذهب إبراهيم بن أيوب بن قيم الجوزية إلى أنَّ مراده بالكافية «كافية ابن الحاجب[1]»، وتعقَّبه المحقق، فصحَّح ما ذهب إليه الشَّارح.

ـ والخصاصة: ضد الغِنَى. والخلاصة: الصافي غير المشوب بما يكدره.

ـ **وذكر الشَّاطبي**[2] أنَّ النَّاظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل، بل نبَّه على التعليل، ورمز إلى الأخذ بالدليل، وأنه مال

(١) انظر إرشاد السَّالك ٢/١٣٤٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ٩/٤٨٦.

إلىٰ الانتصار للنَّاظم فيما رآه، واعتذر عنه ما وجد إلىٰ ذلك طريقاً، وفيه من الفوائد الكلية والقوانين العاقدة ما ينبغي بسطه، ولا يسع اختصاره، فإنَّ الاختصار إخلال بالشرح. وفي شرح الشَّاطبي تنشيط للقارئ في بعض المواطن بالحكايات عن بعض أهل العلم في المسائل المتكلَّم فيها؛

ـ وأَحْصَىٰ: فعل ماض، وذكر ابن قيم أنه أفعل تفضيل، ومثله عند الهواري، ثم ذكر احتمال كونه فعلاً ماضياً.

١٠٠١ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَىٰ ❁ مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ❁ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

والحمد لله رب العالمين

انتهيتُ من كتابة خلاصة هذه الشروح صباح يوم الجمعة

الموافق: ٨ من ربيع الثاني عام/١٤٣٨

٦ من يناير كانون الثاني/٢٠١٧

عَبْد اللطيف بن محمَّد الخطيب

الكويت

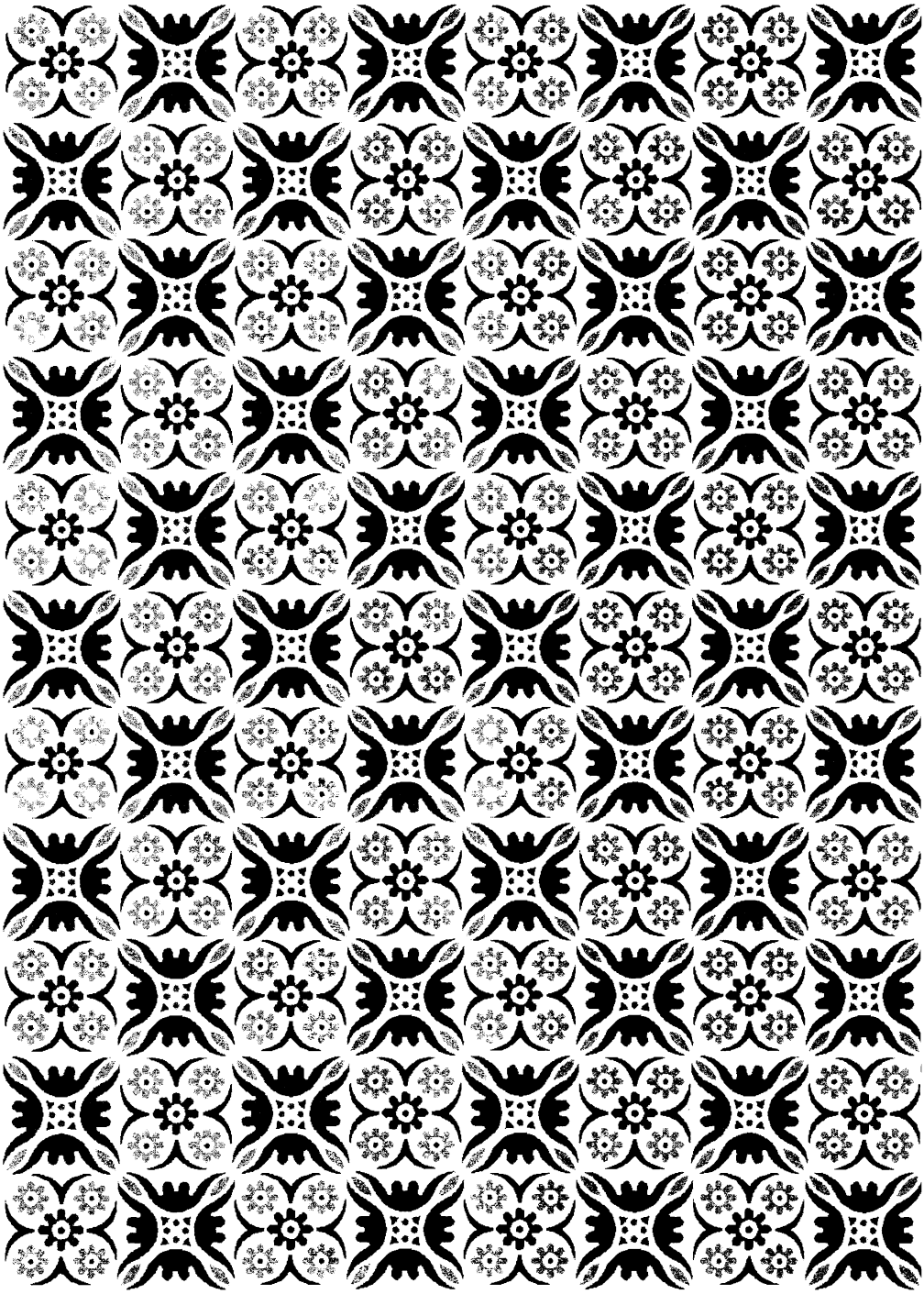

المراجع

* أدب الكاتب ـ ابن قتيبة، تحقيق محمد أحمد الدالي ـ نشر مؤسسة الرسالة ـ ط/٢، ١٩٨٥م.
* ارتشاف الضرب ـ أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان ـ نشر مكتبة الخانجي ـ ط/١، ١٩٩٨م.
* إرشاد السَّالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك ـ ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد بن عوض السهلي ـ نشر الجامعة الإسلامية ط/١، ٢٠٠٩م.
* إعراب الألفيَّة ـ خالد الأزهري، نشر المكتبة العصريَّة ـ بيروت.
* إعراب القرآن ـ أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد ـ مطبعة العاني، بغداد.
* ألفيَّة ابن معطي ـ نشرها عبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح ـ مكتبة دار العروبة ط/١، ٢٠١٤م.
* أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي ـ نشر مكتبة الخانجي ط١، ١٩٩٢م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين ـ المكتبة التجارية بمصر، ط/٤ ـ ١٩٦١م.
* الأنموذج ـ الزمخشري، ط/١ ـ ١٢٨٩ مصر
* أوضح المسالك ـ ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين ـ نشر دار إحياء التراث ط/٥ ـ بيروت ١٩٦٦م.
* الإيضاح العضدي ـ أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود ـ نشر جامعة الرياض ـ ط/١، ١٩٦٩م.
* البحر المحيط ـ أبو حيان الأندلسي، نشر مكتبة النصر ـ الرياض.

* **البرهان في علوم القرآن ـ الإمام الزركشي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ نشر دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.
* **البهجة المرضيَّة في شرح الألفيَّة ـ السُّيُوطي**، تحقيق محمد أحمد إبراهيم ـ نشر دار الفكر ـ ط/١، ٢٠٠٠م.
* **تاج العروس ـ الزبيدي**، طبع الكويت ـ المجلس الوطني للثقافة.
* **تاريخ بغداد ـ الخطيب البغدادي**.
* **التبيان في إعراب القرآن ـ العكبري**، تحقيق محمد علي البجاوي ـ ط عيسىٰ البابي الحلبي/١٩٧٦م.
* **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ـ عمر بن مظفر الوردي**، تحقيق عبد الله بن علي الشلال ـ نشر مكتبة الرشد، ط/١، ٢٠٠٨م.
* **التذييل والتكميل ـ أبو حيان الأندلسي**، تحقيق حسن هنداوي ـ ط. دار القلم، دمشق.
* **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ ابن مالك**، تحقيق محمد كامل بركات ـ نشر دار الكاتب العربي ـ ١٩٦٧.
* **التفصيل في إعراب آيات التنزيل ـ عبد اللطيف الخطيب وزميلاه**، نشر مكتبة الخطيب ـ الكويت، ٢٠١٥م.
* **تهذيب اللغة ـ الأزهري**، تحقيق عبد السلام هارون ـ نشر الدار المصريّة/١٩٦٤م.
* **توضيح المقاصد والمسالك ـ ابن أم قاسم المرادي**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية ط/٢، ١٩٧٩م.
* **حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل**، نشر المكتبة التجارية بمصر.
* **حاشية الشهاب الخفاجي علىٰ تفسير البيضاوي**، نشر دار صادر ـ بيروت.
* **الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني**، تحقيق محمد علي النجار ـ طبع دار الكتب المصريّة، ١٩٥٢م.

* الدرّ المصون ـ السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط ـ طبع دار القلم بدمشق ـ ط/١، ١٩٩٤م.
* دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ محمد عبد الخالق عضيمة، نشر مكتبة دار الحديث ـ القاهرة.
* سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جِنّي، تحقيق حسن هنداوي ـ ط. دار القلم بدمشق، ط/١، ١٩٨٥م.
* شرح ابن طولون على الألفيّة، تحقيق عبد الحميد جاسم الكبيسي ـ نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت.
* شرح ابن عقيل على الألفيّة، تحقيق محمد محيي الدين ـ نشر دار الفكر/١٩٧٤م.
* شرح ابن النَّاظم على الألفيّة، من منشورات ناصر خسرو، بيروت.
* شرح أبيات مغني اللبيب ـ البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله ـ نشر دار المأمون ـ دمشق، ط/١، ١٩٧٣م.
* شرح الأشموني على الألفيّة، دار إحياء الكتب العربية ـ ط/١.
* شرح ألفيّة ابن مالك ـ محمد بن غازي المكناسي، تحقيق حسين عبد المنعم بركات ـ نشر مكتبة الرشد، ط/١، ١٩٩٩م.
* شرح الأنموذج للزمخشري ـ الأردبيلي، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة ـ ط/١٩٩٠م.
* شرح التَّسهيل ـ ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيّد وزميله ـ نشر دار هجر ـ مصر ـ ط/١، ١٩٩٠م.
* شرح التَّسهيل ـ ناظر الجيش، تحقيق علي فاخر وزملائه ـ نشر دار السلام ـ ط/١، ٢٠٠٧م.
* شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهري، ط/ عيسى البابي الحلبي ـ مصر
* شرح الشَّافية ـ الرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ـ دار الكتب

العلميّة، ١٩٧٥م.

* شرح شذور الذهب ـ ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين ـ المكتبة العصريّة
* شرح قطر الندى ـ ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين ـ نشر دار الفكر
* شرح الكافية ـ الرضي الإستراباذي، تحقيق عبد العال سالم ـ نشر عالم الكتب، ط/١ ـ ٢٠٠٠م.
* شرح الكافية الشَّافية ـ ابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي ـ نشر جامعة أم القرى ط/١، ١٩٨٢م
* شرح المفصَّل ـ ابن يعيش الحلي، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ـ نشر دار العروبة ـ الكويت ـ عام/٢٠١٤م.
* شرح المكودي على الألفيّة، تحقيق فاطمة الراجحي ـ نشر جامعة الكويت ـ عام/١٩٩٣م.
* شرح الهواي الأندلسي على الألفيَّة، تحقيق عبد الحميد السيد محمد ـ نشر المكتبة الأزهرية ـ عام/٢٠٠٠م.
* ضرائر الشعر ـ ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد ـ نشر دار الأندلس ـ ط/١، ١٩٨٠م.
* القاموس المحيط ـ الفيروز آبادي.
* الكتاب ـ سيبويه، المطبعة الأميرية ط/١، ١٣١٧هـ.
* كتاب الأفعال ـ ابن القطاع، نشر عالم الكتب ـ ط/١ ـ ١٩٨٣م.
* كتاب الشعر ـ أبو علي الفارسي، تحقيق محمود محمد الطناحي ـ نشر مكتبة الخانجي، ط/١، ١٩٨٨م.
* الكشاف ـ الزمخشري، نشر مكتبة البابي الحلبي، ١٩٨٤م.
* لسان العرب ـ ابن منظور المصري.

* **متن ألفيّة ابن مالك**، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ـ نشر مكتبة دار العروبة، ط/٢، ٢٠١١م
* **مجمع الأمثال ـ الميداني**، تحقيق محمد محيي الدين، ط مطبعة السُّنَّة المحمدية/١٩٥٥م.
* **المحتسب في شواذ القراءات ـ ابن جِنِّي**، تحقيق علي النجدي وزميله ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية / ١٣٨٦هـ.
* **المحكم ـ علي بن إسماعيل بن سيده**، تحقيق مصطفى السَّقّا وزميله ـ نشر مكتبة الباب الحلبي، ط/١، ١٩٥٨م.
* **المساعد على تسهيل الفوائد ـ شرح لابن عقيل**، تحقيق محمد كامل بركات ـ نشر جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٨٠م.
* **المستقصى في علم التصريف ـ عبد اللطيف الخطيب**، نشر دار العروبة ـ الكويت ـ ط/١ ـ ٢٠٠٣م.
* **المصباح المنير ـ الفيّومي**،نشر المكتبة العلميّة، بيروت.
* **المطالع النصريّة ـ نصر الهوريني**، نشر مؤسسة الرسالة، ط/١ ـ ٢٠٠١م.
* **معاني القرآن ـ أبو زكريا الفرّاء**، تحقيق عبد الفتاح شلبي وآخرين ـ الهيئة المصريّة العامة للكتاب/١٩٧٢م.
* **معجم البلدان ـ ياقوت الحموي**، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
* **معجم القراءات ـ عبد اللطيف الخطيب**، نشر في دمشق عام/٢٠٠٠م
* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام الأنصاري**، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ـ نشر المجلس الوطني للثقافة ـ الكويت، ط/١ ـ ٢٠٠٠م.
* **المقاصد الشَّافية ـ أبو إسحاق الشَّاطبي**، تحقيق مجموعة من الباحثين ـ نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى/٢٠٠٧.

* **المقتضب ـ أبو العباس المبرّد**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نشر عالم الكتب ـ بيروت.
* **الممتع في التَّصريف ـ ابن عصفور**، تحقيق فخر الدين قباوة ـ المطبعة العربية بحلب ط/١، ١٩٨٠م.
* **المنصف شرح تصريف المازني ـ ابن جِنِّي**، نشر مكتبة البابي الحلبي ط/١، ١٩٥٤م.
* **منهج السَّالك ـ شرح الألفية ـ أبو حيان الأندلسي**، نسخة مصورة فيها شرح خمسمئة بيت.
* **موسوعة قواعد الكتابة العربية ـ عبد اللطيف الخطيب**، طبع مكتبة دار العروبة ـ الكويت، ط/١، ٢٠١١م.
* **نحو العربية ـ عبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح**، نشر مكتبة دار البلاغة ـ الكويت.
* **النَّشر في القراءات العشر ـ ابن الجزري**، نشر المكتبة التجارية بمصر
* **النِّهاية في غريب الحديث والأثر ـ ابن الأثير الجزري**، تحقيق محمود محمد الطناحي ـ نشر عيسىٰ البابي الحلبي ط/١، ١٩٦٣م.
* **همع الهوامع ـ السُّيُوطي**، تحقيق عبد السلام هارون وزميله ـ ط. دار البحوث العلميّة، الكويت ١٩٧٥م.

الفهارس

الموضوع	الصفحة
فاتحة الخلاصة	٥
أبيات المقدمة	١١
١ ـ الكلام وما يتألَّف منه	٣٠
٢ ـ المعرب والمبني	٥١
٣ ـ النَّكرة والمعرفة	١١٣
٤ ـ العَلَم	١٥٠
٥ ـ أسماء الإشارة	١٦٩
٦ ـ الأسماء الموصولة	١٨٠
٧ ـ المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ	٢١٤
٨ ـ الِابتداء	٢٢٦
٩ ـ كان وأخواتها	٢٦٦
ما يُحْمَلُ على الأفعال الناسخة	٢٨٦
١٠ ـ فصل في ما ولا ولات وإن المشبّهات بـ«ليس»	٢٨٨
١١ ـ أفعال المقاربة	٢٩٩
١٢ ـ إنَّ وأخواتها	٣١١
١٣ ـ لا النَّافية للجنس	٣٤٠
١٤ ـ ظنَّ وأخواتها	٣٥٤
١٥ ـ أَعْلَمَ، وَأَرَىٰ	٣٧٥
١٦ ـ الفاعل	٣٨٣
١٧ ـ النَّائب عن الفاعل	٤٠١

الموضوع	الصفحة

١٨ ـ اِشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ ٤١٧
١٩ ـ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ ٤٣١
٢٠ ـ التَّنازع في العمل ٤٤٣
٢١ ـ المفعول المطلق ٤٥٥
٢٢ ـ المفعول له ٤٦٩
٢٣ ـ المفعول فيه وهو المسمَّىٰ ظرفاً ٤٧٥
٢٤ ـ المفعول معه ٤٨٥
٢٥ ـ اَلِاستثناء ٤٩٢
٢٦ ـ الحال ٥١٧
٢٧ ـ التمييز ٥٤٩
٢٨ ـ حروف الجرّ ٥٦٠
٢٩ ـ الإضافة ٥٨٨
٣٠ ـ المضاف إلىٰ ياء المتكلِّم ٦٣٤
٣١ ـ إعمال المصدر ٦٤٠
٣٢ ـ إعمال اسم الفاعل (وضيغ المبالغة واسم المفعول) ٦٤٩
٣٣ ـ أبنية المصادر ٦٨٨
٣٤ ـ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ٦٨١
٣٥ ـ الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل ٦٩١
٣٦ ـ التعجُّب ٧٠٢
٣٧ ـ نِعْمَ وَبِئْسَ وما جرىٰ مجراهما ٧١٩
٣٨ ـ أفعل التَّفضيل ٧٣٧
٣٩ ـ النَّعت ٧٥٠

الموضوع	الصفحة

٤٠ ـ التَّوكيد ٧٧٢
٤١ ـ العطف (البيان) ٧٨٩
٤٢ ـ عطف النَّسَق ٧٩٥
٤٣ ـ البَدَل ٨٣٢
٤٤ ـ النِّداء ٨٤٤
٤٥ ـ فصل (في تابع المنادىٰ) ٨٦٠
٤٦ ـ المنادىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلِّم ٨٧١
٤٧ ـ أسماء لازمَت النِّداء ٨٧٩
٤٨ ـ الإستغاثة ٨٨٣
٤٩ ـ النُّدبة ٨٨٨
٥٠ ـ التَّرخيم ٨٩٨
٥١ ـ الإختصاص ٩١٣
٥٢ ـ التحذير والإغراء ٩١٨
٥٣ ـ أسماء الأفعال والأصوات ٩٢٦
٥٤ ـ نونا التوكيد ٩٣٩
٥٥ ـ مَا لَا يَنْصَرِفُ ٩٥٥
٥٦ ـ إِعْرَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ: [الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ] ٩٩٦
فائدة في كتابة «إذن» ١٠٠٥
٥٧ ـ عَوَامِلُ الْجَزْمِ ١٠٢٩
٥٨ ـ فَصْلُ (لَوْ) ١٠٥٦
٥٩ ـ (أَمَّا) وَ(لَوْلَا) وَ(لَوْمَا) ١٠٦٠
٦٠ ـ الإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ [سَبْكُ النَّحْو] ١٠٦٦

الموضوع	الصفحة

٦١ ـ العَدَدُ ١٠٧٥
٦٢ ـ (كَمْ) وَ(كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا) ١٠٩٩
٦٣ ـ الحِكَايَةُ ١١٠٨
٦٤ ـ التَّأْنِيثُ ١١١٨
٦٥ ـ المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ ١١٣٠
٦٦ ـ كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ، وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً ١١٣٦
٦٧ ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ ١١٤٩
٦٨ ـ التَّصْغِيرُ ١١٩٥
٦٩ ـ النَّسَبُ ١٢٢٣
٧٠ ـ الوَقْفُ ١٢٥٣
٧١ ـ الإِمالَة ١٢٨٠
٧٢ ـ التَّصْرِيف ١٣٠٤
٧٣ ـ فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ١٣٣٦
٧٤ ـ الإِبْدَالُ ١٣٤٤
٧٥ ـ فَصْلٌ (في إبدال الواو من الياء) ١٣٧٩
٧٦ ـ فَصْلٌ (في اجتماع الواو والياء...) ١٣٨٢
٧٧ ـ فَصْلٌ (في نقل الحركة إلى الساكن قبلها) ١٣٩٥
٧٨ ـ فَصْلٌ (في إبدال فاء الافتعال بتاء) ١٤١٠
٧٩ ـ فَصْلٌ (فِي الْإِعْلَالِ بِالْحَذْفِ) ١٤١٦
٨٠ ـ الإِدْغَامُ ١٤٢٢
الخَاتِمَةُ ١٤٣٥
المراجع ١٤٣٩
الفهارس ١٤٤٥